

٢١٧٢

ف. ب

الفتح الرباني فيما ذهل عنه الرقائي، تأليف  
البناني، محمد بن الحسن - ١١٩٤ هـ. كتبت في  
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا، واستكملت بخط  
عمر بن المختار بن ابراهيم سنة ١٢٠٦ هـ.

٢١٨٢

٢٧ س

ج ١ (٤٩٧ ق)

٧٠٧٤

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن. أوراقها مفككة، طبع.  
الاعلام (ط) ٩١:٦ معجم المطبوعات ١: ٥٩٠

١ / ١٤٥٠

المذهب المالكي، فقه المذاهب الاسلاميه  
ب - الناسخ ج - تاريخ الخلفاء

أ - المؤلف

١٤١١ / ٧١١٤





V. V. 3





Copyright © King Saud University



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٤٠٧٤ ف ١٤٥٠/١

العنوان: الفتح الربيعي فيما ذكره علي بن عبد الله بن قاضي

المؤلف: محمد بن الحسن بن العباسي - ١١٩٤ هـ

تاريخ النسخ: الثاني عشر الحادي عشر في نسخة - ١٢٠٦ هـ

اسم الناسخ: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم

عدد الأوراق: ١٠١ (٩٧ - ١٠١) -

ملاحظات: - - - - -

وعدا  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المحملة وحكمه يعلمنا خيره أن من الجبر والاول من الغاية  
التي لا يمكن ان يتجاوزها احدنا في محنتنا ولسنا نعلم ان  
التي لا يمكن ان يتجاوزها احدنا في محنتنا ولسنا نعلم ان  
التي لا يمكن ان يتجاوزها احدنا في محنتنا ولسنا نعلم ان



957

جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University





## بسم الله الرحمن الرحيم

صلوات الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
أنا الحسن ما نطق به اللسان وخطه القلم. حمد من خلق الآيات  
وعلمه ما لم يعلم. ورزقه التمييز بين الحق والباطل. وبين له كرم بيت  
سنن الهدى وسبيل النجاة. حل من قادر من بين اضل وهدى. وأما  
بكل شيء علما. وأخصني بكل شيء عددا. فهو ما تفضل عليه بالنطق  
الفصيح. وهو العقل الذي يرشده في كل ضلك ونسب  
والمسلم عليه بالادراك الذي يذكرك به ما بين الصحيح والمفكك  
والصريح المرهم والمشكك **فسيحانه** من حميد جليل  
قادر حكيم. أدار على من اصطفى من النفوس البشرية نور  
المعرفة حتى رواها. وأرشدها بنور الانوار. وقد جاد بها عن  
الجادة مراهها. فله الحمد على منتهى التي لا تدركها الا فهم. ولا  
تخبرها الطروس والاقلام. والشكر له على ما به انعم وايه  
منح. وله المصم وبه فتح. حمدا وشكرا يليقان بجلاله وعظيم  
سلطانه. وعزته وكماله. وجزيل احسانه. فهو الفاتح  
لابواب الدار الآخرة. والمناج عباد من فضله التوفيق  
والهداية. **وتمجده** لا اله الا هو الذي تخره عز وجل  
علمه. ووسع الانام طوله وحلمه. شهادة سالك جميع الحق  
القويم. سوتن بانه بكل شيء عليم. متحقق بانه لا تدركه  
العقول. وانه سبحانه غني في علمه عن المنقول والمنقول  
ونشهد ان سيدنا ونبينا ومولانا **محمد** عبده الذي

شرح

شرح صدره ورفع ذكره. ورسوله الذي بلغ نهيه وامره. ومصلحه  
الذي ادنى محله واسنى قدره. ونوره الذي احرز من المحاق بدره  
نكتة العالم وفايده الزمان. وتتمه الانبياء وتعال العبد  
والعرفان. بلغ الرسالة سمج تحملها. وفصلها لتفصيل اي تفصيل  
وما اجمعها. أرقاه الله درجات الكمال. وابان بمسائنه  
العز في احوال الحرام والحلال. لم تلق ذلك عن ربه وروى  
وما ينطق عن الهوى. **فصل الله** عليه من رسول طاهر  
كرم. حق من الله بالسعادة والتكريم. وشرب حلل المحاسن  
والقطيع. واتخذ بآياته العلى العظيم. قال تعالى ولقد اتيناك  
سبعين المثاني والقرآن العظيم. ووقل رضوانه لصحابته  
الاجلة الهما بذة الاعلام. ائمة الهدى ومصابيح الظلام. الذين  
بنوا قوا عبد الدين ومهدو قفا. وشرفوا ما شره الشريف ومجده  
ووصلهم دار السلام منه. علمهم رسالهم. وللسادات  
التابعين. والعلماء العاملين. ومن يعتصم بالله فقد هدي  
الى صراط مستقيم. ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم  
**أما بعد** فيقول العبد الفقير الجاني

محمد بن الحسن بناني. منحه الله دار التها في. لما كان شرح الشيخ  
الاصمعي. والسري الاعقل. فريد عصره ووحيد عصره  
غاية المنا ومنتى الاماني. وخاتمة الجامعين بين علمي  
الاصول والمفاني. سيدى عبد الباقي بن يوسف الزرقاني  
على مختصر الشيخ الجليل. اب المودة خليل. سقى الله منه  
ثراهما. وام سحاب رضوانه دارهما. وعهما برحمته. ولعمري  
في رياض حبه. شرحا كفيلا بعقل السوار. محضو فافوايد  
الغوايد. تطرب له المسامع. وينشط لحن عبارته القاري  
والسامع. تحذته خلا ماسيا. وطبا اسيا. فوجدته طيب  
مرادى. ولذلك جعلته خلف الشبي وودادى. انه كثير ما ينزل  
النقل في غير محله. ويلحق القرع بغير اصله. واعوذ بالله ان أقول  
ان ذلك من جهله. مع اني اعترى له في العلم بالفائنه التي لا يدركها عقول  
والمرتبة التي لا ينالها مقول ولا محاول. والى لحي ومغنى لعلم  
وبريك الفتاح العليم. وان كلاما سني له يصدع. والحق احق  
ان تشع. وانك تعلم ما عثرت عليه للسيد محمد الخراساني. في عده  
ما تثنى. ولغيره ايضا في مواضع. لكن بيت القصيد هو الاول  
وعلى كلامه الموقر. هذا بعد ان طلبت من الولي التكرم. الروى  
الرقيم. ان يمدني بتأبيره وغونه. وممدره وامنه. في قولي  
يرق لها قلب المنيه. ولا يحمل معانيها ومباحثها البليد.  
وانما احققت للتأليف. رجا الدخول في حرمة الهدي الشريف.



اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث الحديث • وقد قيل طوي لمن عرف المصير  
 • وشهر زمانه القصير • في اكتساب منقبة تبقى بعده شهابا • وتخليد  
 محبة تورثه لنا وثوابا • فالذكر الجليل كلما تخلص استدعى الرحمة وطلبها  
 • واستدعى الراحة واستجابها • **سميتها بالفعة الرابعة**  
 فيما ذهل عنه الزرقاني • والى جناب الله المنيع استند • وعليه في  
 كل امرى اعتمد • وبغزته الود • وبه من كل افاك وحسود الود  
 • مشيوا بصورة زلزلة قاني • **وختلج** للمعشوق • **وسبح** للترجيع  
 و **طعن** لمصطفى • **وع** لابن غازي • **وف** للمواق • **وس** للشيخ  
 سالم • **وت** للفتاوى • **وع** للشيخ على الاجوري • **وس** للشيخ  
 الشافعي • **ومس** للساوي جعلها الله ذخرا واجزا في بها في  
 الدارين اجل • انه ولي التوفيق • والهادي الى سوا الطريق • بمنة ومينة

## باب الطهارة قول زهير فقد اعلمه وجو

اخر فيه نظرا اذا التقديم لا دخل له في التسويغ وانما وجهه لئلا يلتبس الخبر  
 بالصفة فاذا كان مجزعا كما هنا انتهى اللبس وتبين قوله خبرا  
 لكن قد يقال قد تخذون الصلوة للعلم بها ايضا نحو ياخذ كل  
 سفيهة قفاحا تاملا **وقوله** وليس مدخلا شي اؤفيه نظرا اذ حيث  
 كان الباب اسما لطائفة من تقوش الكتاب والباطنة فهو مدخل للمقاني  
 المتصودة منها فهذا الوجه الحسن مما بعده وهو مناسب للمعنى الذي  
 قلنا والله اعلم **وقوله** ثم هو الاصل فيه ثم للسيد يعني ان الاصل  
 في القيود الواقعة في التعريفات اذ هو بيان ما تركبت منه حقيقة  
 المعرف في الواقع والاحتراز بها تابع لذلك لا مقصود بالذات ونقص  
 كلام السيد في تعريف العلم من حاشية المطول صرح اى السيد بان  
 المقصود من القيود تحقيق مقام العلمية والاحتراز تابع له كما ان  
 المقصود من قيود التعريفات شرح الماهية والاحترازات تابعة له  
 فلا بأس ان يقع في قيود التعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المخزرات  
 لكن المناسب حينئذ ان تترك هذا القيد عما عداه **وقوله** والصواب  
 كسبته في عبارة المتقدمين اذ هذا صحيح غير ان قيدا لاكتساب مستغني  
 عنه بقوله يبرز عن علمه قال **طفي** فالصواب استا ط قوله لا تكون الا كسبية  
 مخلو عن الفائدة انتهى قلنا **الظاهر** ان قوله ولا تكون  
 الا كسبية ليس قيدا من تمام تعريف المسألة حتى يعترض بالاستغناء  
 عنه اذ هو كلام مستأنف وقصده بيان الحاصل من تعريفها فلا يكون  
 الصواب استا طه تاملا **وقوله** اى مطلقا لم يبد رايه في بيان  
 الطهارة لانه حقيقة في المعنيين معا وهما النزاهة من الرذائل النفسية  
 ومن الرذائل المعنوية وهو مقتضى قول الثيبات اصل الطهارة التزكية  
 والتخلص من الانجاس والمذام ومنه وشيا بك فظهر على تفسير قلبك

او نفيسك

او نفيسك اى خلصها ونزهها عن الاثام وانجاس المشركين لكنه خلاف  
 ما في **ع** من ان استعملها في التزكية عن العيوب مما زاد نظره  
**وقوله** وشرعا قال ابن عرفة اذ اعلم ان للطهارة في الشرع معنى  
 اخر به عن ثعلب المازري وغيره وهو رفع الحدث وازالة النجاسة كما في  
 قولهم الطهارة واجبة واعتز من ابن عرفة تعريفها بهذا المعنى  
 بانه انما يتناول التطهير والطهارة غير شوبتها رونه فيما لا يخص  
 وفي المطهر بعد ازالة قال **ع** وقد يقال ان هذا التعريف اولي  
 لانه المعنى تعريف الطهارة الواجبة المكلف بها والمكلف به انما  
 هو رفع الحدث وازالة النجاسة لا الصلوة الحكيمه اذ **وقوله**  
 وقد حجاب عن هذين اذ اعترض الجواب الاول بمناقضة لنزوله  
 في التعريف به اوفيه وبجواب بان المراد في الجواب الطهارة الواجبة  
 على الانسان في عبادة نفسه ولا شك ان تطهير بدنه وثوبه ومكان  
 شرط في صلاته نفسه بخلاف تطهير الميت والذمية لكن يرد عليه  
 ان طهارتها شرعية وعدم دخولها في التعريف يوجب كونه غير جامع  
 فتأمل وجوابه في الثلاث والرابع يمنع ان ذلك طهارة شرعية  
 فيه نظرا لكونها مطلوبة من جهة الشارع لوجب انها شرعية **وقوله**  
 في الرابع وبانها شرعية لولا وجود مثلها معناه وبانها طهارة توجب  
 ابا حنيفة الصلاة لولا وجود مثلها **وقوله** شرط لفعل الصلاة اذ هو  
 لصحة الصلاة اذ **وقوله** قلست السبر والتقسيم اذ هذا  
 الكلام كله تطويل مالم يمس عليه تقويل والصواب ان احد اللفظين  
 منع لفظ جواز استباحته ولا معنى للجمع بينهما أصلا وبذلك  
 ما ياتي في تعريف حكم الخبث من قوله توجب منع الصلاة اذ فقد  
 اقتصر على لفظ المنع من غير زيادة فتأمل **وقوله** والثاني كذلك  
 لانه يفتضح ان مدلولها جواز الصلاة فقط اذ غير صحيح ان ليس في عبادة  
 ما يقتضي الحصر حال **وقوله** طلب ابا حنيفة يمنع شرعا من التلبس المانع  
 او غير صحيح اذ الشأن ان الاباحة يطلب حين التلبس بالمانع تحصيلها  
 بالطهارة واما عند فقد المانع فهي حاضلة لا يطلب تحصيلها لانه من  
 تحصيل الحاصل **يرفع الحديث** **قول** زهير **وقوله** زهير عن الحديث قوله  
 بعد ان لم يكن اذ بل لم تدخل في وجود الشيء حتى تخرج مما بعده لانه  
 لا يصدق عليها وجود ولا شيء **وقوله** زهير **وقوله** زهير **وقوله** زهير  
 حد الحديث عليها اذ هذا غير صحيح ولا معنى له فان الاعداء الائمة لا يصدق  
 عليها وجود ولا لفظ الشيء ولا قوله بعد ان لم يكن فكيف يصح دخولها  
 تحت قوله وجود الشيء بعد ان لم يكن فالصحة **وقوله** وعلى الوصف  
 الحكمي اذ انكر ابن دقيق العيد هذا المعنى الثالث وقال ذكره بعض  
 الفقهاء وهم معاليق بديل شرعي على نبوته فانه منفي بالحقيقة  
 والاصل موافقة الشرع **انظر** **وقوله** وعلى المنع المرتب على الاعضا  
 كلما او بعضها يقتضي ان الحدث الا صغر متعلق بالاغصان المخصوصة



فقط وفيه نظير الظاهر انه متعلق بجميع الجسد لا بالبعض فقط والال  
 اقتضى جواز حمل الحدث المصحف على ظهري وهو لا يجوز **وقوله** او  
 سببا كونه بنا على انها سبب الخ طفي ظاهرة الخلاف فيها وليس  
 كذلك اذ لم ارم من ذكرها سبب وكلام الامة منزه في انها ليست  
 بسبب وانما ذكر ذلك الشارع فيما ياتي وقال البساطي انه ستر انتهى  
**وقوله** ولا الاول اي الخارج الخ قال **ح** وتجوز ذلك على حذف  
 مضاف اي حكم الحدث كما اشار اليه البساطي فيه نقسفت وتكلف  
 لا يحتاج اليه وفيه ايضا انه لا يشمل الحكم اشرت بما سبب الحدث  
 كالنوم او على غير تارة والشك تامل **وحكم الحديث** **قوله** في  
 وخرج بقوله حكمية عين النجاسة الخ فيه نظرا اذ العيز لم تدخل  
 في لفظ صفة حتى تحتاج الى اخراجها بقوله حكمية **وقوله**  
**راجيب** بان معنى الغصب الخ هذا الجواب غير صحيح بل التعريف  
 صادق عليه لانه ليس فيه قصر على الصلاة تامل **وقوله** وبان  
 الغصب لا يسمى الخ غير صحيح بل الثوب موقوف بالصفة الحكمية بسبب  
 الغصب الخ **المطلق** **قوله** لا يغيره الخ تتبع ما في **ح** من ان  
 قصد ير الباب لهذه الجملة وسياقها متسق الحد لما يرفع به الحدث  
 بعيد الحصر وان لم يكن في الكلام اذ ان حصر والمعنى انما يرفع  
 الحدث الخ وفيه نظير **وقوله** وكلام المص مع صميمه قوله لا يتغير  
 الخ بعيد الحصر الخ فيه نظرا ايضا بل لا يغيره املا لان اقسام المص  
 ليست مخصصة في المطلق والمقيد وحيد فما اورد به بعده على  
 المص غير وارد لان ذلك مبني على وجوه الحصر في كلامه وهو غير  
 موجود فيه تامل **وقوله** وتقسيمه انما هو بالنظر الى اراده  
 الخ الى انواعه فتقسم المص الى مطلق وغيره كتقسيم الحيوان  
 الى انسان وغيره وذلك صحيح **وهو ما صدق عليه اسم ما**  
 المطلق طريقان الاولى انه مرادف للظهور وعليها جرى المص لانه ادخل  
 فيه ما تغير بقراره والثانية انه اخص من الظهور وعليها ابن الحاجب  
 وابن عرفة وعرف المطلق بانه الباقى على اوصاف خلقته عتير  
 مستخرج من نبات ولا حيوان فيخرج منه ما تغير بقراره فهو  
 هو غير مطلق **النظر** **وقوله** ويبحث معه السيوطي باشتيا  
 ردها عليه ابن حجر في شرح الباب الخ لعل في كلامه قلبا فان الحافظ  
 ابن حجر مستقدم في التارج على السيوطي فانظره وقد يقال مراده به  
 ابن حجر المصنف شارح الشكيل **وان جمع من ندى الظاهر ان جميع**  
 جمع يرجع الى المطلق وان المبالغة في ان ربه والمعنى يرفع الحدث  
 بالمطلق وان كان مجموعا من الندى الخ **وقوله** والظاهر انه لا  
 يضر تغيير ربه الخ لاخصر صفة للرفع بل لا يضر تغيير شيء من اوصافه  
 كما هو مقتضى الحاق هذا الفرع بمسألة الاظهر في بيان باريته بها  
 الجواز **او ذاب بعد جموده** **قوله** في الملح خلاف الخ يعني اذا ذاب

في غير موضع فكذا محل الخلاف اما الذائب في موضعه فلا خلاف **النظر**  
**وقوله** عند احد وفي حالة الوقوع من حصى الطعام الخ غير صحيح اذ  
 تفريقه بين الغرضين مردود بما في **ح** فانه بعد ان حكم من المقدسات  
 في هذا الفرع الاقوال الثلاثة التي تذكر في الفرع الاتي **والث**  
 المشهور انه جمهور قال ما رصده وقد سوي في المقدسات بين الغرضين  
 فبحث **ع** معه من غير مستند **قصور او كان سوز هيمه** **قوله**  
**ز** وسوا كان طعام حيران يוכל الخ صوابه سور حيران يוכל الخ ذكر  
 طعام سهو **وقوله** ولا يرد على ما هنا لان الكراهة شيء اخر وهذا  
 هو الظاهر وما في **ث** من تخصيص كلام المص هنا بالمعلق  
 دون كراهة وصوبه **طفي** قابلا لا يبدل ان لم يذكر هنا شامسا  
 كبره ولقوله او كثير اخلط بخمس فلو كان كلامه في المطلق  
 ولو مع كراهة ما قيد بالكثير غير ظاهري وانه علم **او فضلة طهارتها**  
**قوله** اذا ما نزل فيه لا يخرج منه شيء الخ فيه نظير ان يخرج  
 منه ما علق بظاهري الجسد فالباقي فضلة قطعا فتشرك المصنف  
 لما نزل فيه كما قررنا ولا هو الظاهر فتأمل **او كثير اخلط بخمس**  
**لم يفسر** **قوله** في الخمس ست لغات الخ فيه نظير لم يذكر في  
 القاموس فيه الا خمسا ونصه الجسد بالفتح وبالكسر وبالفتح  
 وككتف وعضد ضد الظاهر انتهى ومراد الفتح والكسر في آتون  
 مع سكون الجيم وفيها والتحرك فتح النون والجيم معا وليس فيه  
 اللغة السابعة وهو كسرهما معا كما بل فانظره **قوله** **او شك** **خ**  
**مغيره هل يفسر** **قوله** ولعل اختلاف اهل مصر في ذلك غير المالكية  
 الخ انظر هذا الترجيح مع ان الذي ذكره قبله عن البساطي يدل على  
 ان الذي اختلف فيه اهل مصر ليس من قبيل ما علم **او شك** **ان**  
 مغيره ليس من الجنس وانما اختلافهم فيما ظن ان تغيره من الجنس  
 مع كثرته فلو حذف هذا الترجيح لكان اوفى له فتأمل **وانه**  
**اعلم** **او يغير مجاورة** **قوله** فان قلبت **كيد** يتغير  
 الخ الحق في الجواب ما في شرح المقاصد ونصه اتفق المتكلمين والمحكم  
 على امتناع انتقال العرض من محل لاخر فما يوجد في محل واحد والشارح  
 من الحرارة والمسك من الرائحة الخ ذلك ليس بطريق الانتقال اليه  
 بل الحدوث فيه باحداث الفاعل المختار عندنا في حصر الاستعداد  
 للمحل ثم الافاضة عليه من المبدأ عند من انتهى قال **طفي** **وبه**  
 تعلم ان لا حاجة لما تكلفه **ث** **وهو** قلبت **وال** هذا  
 يرجع ما ذكره **ز** بقوله يعني ببقا امثاله يعني يبقى جنبه ببقا امثاله  
 لان العرض يعدم في كل لحظة ويوجد له تعالى مثله في محله على قول  
 اهل الحق **ان** لا يبقى زمانين هو لا يبقى وجنسه باق **وقوله** **سفل**  
 مثله يعني باحداث الله تعالى مثله في الجوار **وقوله** في ايضاه  
 ان الزمخ الجوار للجنة يتكليف بواجبها يعني باحداث الله تعالى ذلك







الى محمد بن سديد عبد القادر الفاسي عن شيخه العارف بالله سيدى عبد الرحمن  
ما نصه تقريره بالمشارة انما يضر ان كان تغيرا بينا لم يتبدل في باغ  
للقربة والطبي للبير بالبين ونحو ذلك من ضروريات الما ومعجماته  
ويذكر ابن رشد لم يفضل في المشارة تفصيله في الجدل والانا لان النفس  
يسرع اليه من المشارة وقد اختلف في الجدل والانا انتهى **كلمة بن مرون** **قوله**  
**قوله** زرد القول بطهارة رتبه صوابه بطهارة رتبه وهذا القول امر قد  
هو رواية المجموعه في **ج** فانها تدل على ان الحق على انه ظهور  
مطلقا وان تركه مع وجود غيره انما هو بحسبان النظر **والاظهر**  
**في بير البادية** بهما **الحواش** في عرفه وفيما غير لونه وراى  
او حشيش غالبا ثانيا لثقله الاول للمراقبين والثاني في لادبيات  
والثالث قول السليمان في تقاد الصلاة بوضوء الوقت انتهى  
ويؤخذ منه امور منها انه لا مفهوم لبيرو ولا بادية في كلام المؤلف  
بل العميون والغدران كذلك ومنها انه لا مفهوم لقوله بهما  
بل ما ملوت به البير من الخشب والعشب كذلك ومنها ان  
ذلك مفيد بكون ما غير الما من ذلك غالبا ومنها ان تغير المؤلف  
بالاظهر جاز على اصطلاحه لانه اشار به لاختيار ابن رشد القول الاول  
المسبوب للمراقبين واورد عليه ان ابن رشد انما قال ذلك  
في بير النصارى التي تدعو الضرورة الى طيها بالخشب والعشب وقول  
المراقبين اعم من ذلك واجيب **بانه** انما ذكر كلامه على  
ذلك اذ تجاوبه لان السؤال ورد فيها في **ج** وقد اتى في اخر  
كلامه بما يوافق قول المراقبين ونصه على نقل **ج** قول بعض  
المناظرين في الما المستقر في الادرية والغدر بما يسقط فيه  
من اوراق الشجر النابتة عليه والتي جلبها الرياح اليه لا يجوز  
الوضوء ولا الغسل به شاذ خارج عن اصل المذهب **قوله**  
ينبغي ان يلتفت اليه ولا يعرج عليه وفي كلام **حش** اشاره  
الى اكثر ذلك وقد صرح **ج** بما ذكرنا من ان مختار ابن رشد  
هو قول المراقبين ونصه نقول الذي يظهر من كلام اهل المذهب  
ونقولهم التي ذكرناها ترجيح القول بان ذلك لا يسلب الظهورية  
لانه قول شيوخنا المراقبين وقدمه صاحب الطراز وابن  
عرفه واقتصر عليه صاحب الذخيرة ولم يذكر غيره واختاره  
ابن رشد فكان ينبغي للمم ان يقتصر عليه او يقدمه فان القول  
الذي قدمه هو قول الايباني وقد علمت انه في غاية الشذوذ  
كما قال ابن رشد لكن المصداق اعلم انما اعتمد في تقديمه على ما يبرهن  
من كلام الحق من انه هو المعروف من المذهب وذلك على اصله وقد  
علمت انه ضيف انتهى ثم اعلم ان في قول المصداق انما لا بد من  
رشد انما ذكر ذلك في الخشب والعشب الذين يقع بهما طي بير البادية  
لعدم غيرهما وانما لا يطلب وانما ذكر ورق الشجر والين في الانهار

والغدر

والغدر والغرق بينهما وبين البير ظاهرا فان النهر والغدر لا يمكن  
تغطيتهما بخلاف البير ولذا لا يصح قياس التين والورق على الخشب  
والعشب الذين وقع الطين بهما لا مكان التحفظ من التين والورق  
بخلاف الخشب والعشب لانها صار لا يطلب الطين من رزوق وبما  
ذكرناه تعلم ما في كلام **ج** من الاحجاف ونعلم ان ما ذكره من  
ان ابن رشد اخذ في اختاره من كل شئ قول غير صحيح **وفي جعل**  
**المخالط** **قوله** لم تطلق قدرا بنية غيب الخ التقيد بانية النسل  
ان اصله **لج** ولا مستند له فيه الا تمثيل ابن مرون في ذلك وهو  
مريض بقصور المسالة لا يؤخذ منه تقيد وليس في كلام الامام  
اصل له فان المسالة اصلها في **ج** **و** **قوله** لا ينعط الله ونفعه  
ابن الحاجب والمصداق ليس في كلامه ما يؤخذ منه ذلك اصلا وايضا  
تقيد فهم المسالة بكون المخالط باكسرا وبقيته اوصافه لغتر  
المطلق يوجب استواء القليل والكثير وحسنه فها بنا عليه من  
الاحتراز والتقسيم الاتيين غير صواب وانما علم **قوله**  
وكان قد اصفته بما لفته زالت عنه الخ ظاهرا **ج** عدم التقيد  
لهذا بل ذكر عن سنده التردد في الصافي المرافق في الزجر وهو الطاهر  
لانه ما مضى فوان كان موافقا لطلب في اصله وحسنه فلا وجه  
للتقيد فتأمل **قوله** وتحقق او ظن انه لو بقيت الخ  
تبع **ج** في تقيد النظر بصورة التحقيق والظن واخرج منه  
صورة الشك لانه ادخلها في قوله السابق او شك في مغيره  
هل يضر واما **ج** فقد قصر النظر على صورة الشك وشكك في  
صورة الظن في المسالة والتحقيق مثله ونصه وظاهرا كلامه  
ان النظر في جعل المخالط الموافق للمخالط ولو غلب على الظن ان  
ذلك المخالط لو كان باقيا على اوصافه لغير الما وهذا مشكل والذي  
ظهر انه يفصل في المسالة فان حصل الشك فيمكن ان يقال  
كما قال ابن عطاء الله واما حيث يغلب على الظن شئ فيتبع  
ان يحمل عليه انتهى والظاهر انه لا محال للنظر اصلا بل صورة  
النظر تؤخذ من سبق كما قال **ج** وان تحقق او غلب الظن شئ عليه  
كما قال **ج** ولذا قال ابن عرفة في قول ابن الحاجب في تقرير موافق مسقة  
المخالط نظر لان المطلق قل او كثير في قليل او كثير الروايات والاقوال  
واضحة ببيان حكم صورة ولا شك في عدم فهم الحكم على التفسير  
المحسوس انتهى **قوله** كقول وما رايه حين الخ قال **ج** حبل ابن  
رشد من صور المسالة البولي اذ تغيرت رتبه حتى صار كما قال  
ابن مرون وهذا مشكل وذكر عن الشيخ ابي علي تارة الدين ان  
المخالط اذا كان مجنونا لما يجس مطلقا انتهى قال بعض الشيوخ  
وهذا هو الظاهر **قوله** في التقيد لا عتراض ابن عرفة عليه  
بان تقرير الموافق المخالف قلب للمحقق الخ استشكل بعض



المحققين اعترضوا ابن عرفة هذا بان المستحيل انما هو شئ في الحال وقته  
 لا تقدير بشئ في صدوره من ان عرفة يجب **وفي الشطرين** **ما قبل**  
**في العلم** **قوله** **ز** وهو قول اشعث ان ليس الجواز قولا لاشعث انما  
 هو رواية له عن مالك في العتية نقله في **صحيح** وغيره ونقل  
 الشارح في الصغير عن المصنف انه قال والظاهر هو الظهور لا انها اصل  
 انتهى **وقوله** **و** وانفعا على انه لو تحقق التفرؤ هكذا في **صحيح**  
**قال** **ع** عتية وكان يعني واسا علم انه لو تحقق انه حصل من الرقيق  
 قدرا وكان من غير الرقيق لغير المالا ان الرقيق لا يغير المالا ان يكثر جردا  
 حتى يظهر له به في المالا لظاهره انه انما اراد ما ذكرنا وهكذا قال ابن  
 الامام انه لو طال مكث الما في القم او حصل منه مضضنة لا ينتفي  
 الخلاف لغلبة الرقيق انتهى **قوله** **و** وهذا نص في حكم  
 المخالط الموافق فلا وجه للنظر السابق تامله **وقوله** **و** واختلف  
 في ان خلاصهما حقيقي الاخر **لست** **قال طحاوي** واختلف  
 الشيوخ اختلفوا في ذلك وليس كذلك بل متفقون على انه خلاف  
 في حال انتهى وانظر **ح** **وصحيح** **وقوله** **و** واجاب غير الباسع  
 ان هذا الجواب راجع الى جواب الباسع نفسه فتامله وقال **ح** **و**  
 كلام **صحيح** **و** ابن الامام على ان الفرق ههنا هذه فيها الشك  
 في حصول التقدير الذي يغلب على الظن تأخير من المخالط المرافق  
 بخلاف المسألة السابقة انتهى **وقوله** **و** واجاب عنه انما اجاب  
 به **ع** بتقدم قوله في المسألة التي قبل هذا وقوله **ز** اذ القايل بالتطهير لا  
 يحمله مخالفا فيه نظرا وصوابه لا اتفاق التوليين على جملة مخالفين  
 لما قدمناه من ان الخلاف بينهما خلاف في حال **وتره** **ما يستعمل في حديث**  
 هنا تاويل الاكثر وعلى ما لا ينشئ مع لان قول الامام دلائل فيه  
 محمول عنده على المنع وقيل مشكوك فيه فيجمع بينه وبين التيمم  
 وعلى الكراهة فقال **ح** **و** اذ يستعمله مع وهو غير فعل يعمد في  
 الوقت اولا اعادة عليه لم ار في ذلك نصا قال والكراهة لا تستلزم  
 الاعادة بخلاف العكس **وقوله** **ز** كان يعمل بهما ام لا كوضو لزيارة  
 الاوليا في نظرا ذلك كان لا يعمل بها كيف يحب عليه استعماله فيها  
 مع ان الظهارة حينئذ تسمية لا غير والظاهر ان المجد غير واراد الوضو  
 المستحب ان يكون استعماله فيه بل يوم من تركه تامله **وقوله** **ز** وكذلك  
 في ازالة حكم الخبث الا تتبع فيه وقتا بعدة مستطاه **ح** قابلا لان الشهور  
 في علة الكراهة فيه الخلاف في كونه غير طهور واطلاق كلام المرسى  
 ذلك انتهى **وقوله** **و** فان غلبه بها وذلك بعد اخراجه فصل بغير  
 ايقن او ما تردد فيه هنا هو بعينه الذي ياتي له قريبا عن ابن الامام  
**وقوله** **و** ان استعمل في بائنها قبلتها ما فكر ذلك ايضا اى بكرة  
 ان وجد غير والنفين ولا يستعمل التيمم انظر **ح** في باب التيمم في  
 الشرح الاول عند قوله ان عدمها كافيا **وقوله** **و** فان فرق

مذ

هذا الكثير وما ركل جزء يسيرا قال الظاهر على ما لا ين عبد السلام لا نقود  
لنوالها فظاهره ان هذا الاستظهار من عنده وهو قصور بل لا ين  
عبد السلام نفسه صرح بذلك في قوله **ح** عنه فانظره **وفي غيره تردد**  
انكراهه لابن بشير وصاحب الارشاد وعدمها لسند ابن شبيب  
وابن الحاجب **وقوله** لا يتوقف على مطلق الخ من جهة الاستعمال  
في غسل ثوب ظاهر مثلا لم يكره انفا قالا لاقسام ثلاثة ما يكره جزا  
تردد وما لا كراهة فيه جزا **وقوله** وفي **ح** لا كراهة فيه اؤنه  
نقله عن **ح** تحريف فان الذي يستظهر **ح** عن سند في ما غسلة ثابته  
وثلاثة هو الكراهة قال لانه من تمام غسل رقع الحدث فيسحب عليه  
النتي **ويسير كنية وضواو غسل** قول **ح** وفي **ص** اعترضه  
**طعن** بان الذي في كلام البيان والمقدمات وابن عرفة ان ائمة  
الوضو تشر فيها القطرة فيصير من المختلف بين الكراهة والنجاسة  
وان ائمة الفسل لا يوثق فيها الاقاو في القطرة قال الخبي بالنسبة  
لائمة الوضو والفسل مختلف ونص المقدمات حد السير قد  
ما الوضو تحله قطرة بخس وقد القصرية تحله اذى الخبي انتهى  
ونقل ايضا كلام البيان وابن عرفة فانظره **وقوله** فالسير  
الجاري في لقناة كما تكثير الخ هكذا اطلق المازري ونقله ابن عرفة  
عنه ومثله لابن راسد في الباب قال وزاد ابن الحاجب اذ كان  
المجموع كثيرا والجرية لا انفكاك لها ومراره جميع ما الجرية واحتند  
بعدم الانفكاك عن ميزاب السانية انتهى نقله **ح** وقال بعده قوله  
مراد ابن الحاجب جميع ما الجرية كما فسوا ابن عبد السلام كلام ابن  
الحاجب ولكنه اعترضه وقال الحق انه يعتير من محل سقوط النجاسة  
الى فتى الجرية لان ما قبل محل السقوط غير محال انتهى وبه نقل  
ان قول **ح** يعتير قد السير فيها من محل السقوط او كلام لا معنى  
له لانه مختلف منافي لما قبله وكانت حقه لو ذكر قيد ابن الحاجب  
ورتب هذا الكلام على مفهومه تمامه **وقوله** فبعد ايراد الخ  
هذا نقله منه فقط ولم ارض نقل عن ابن القاسم الاعادة ايدا  
ونص **ح** وعلى قول ابن القاسم ومذهبه انه غير فقال في المدونة  
والرسالة انه يعيد في الوقت واستشكل ذلك لانه قال بتركه  
ويقيم وانما اقتصر على الاعادة في الوقت مراعاة للخلاف انتهى  
نجزمه عن ابن القاسم بالعادة ايدا مخالف لما نص عليه في المدونة  
والرسالة من اينا في الوقت فقط تمامه **وقوله** وقول  
**ح** الى قوله غير معمول عليه او نحو **لج** قايلا لا طاق اهل المذهب  
على ان المطلق لا يضره الا ما غير احدا وضافه بما يبارقه غايبا طاهره  
ولقد انتهى قلده **ويشهد له ما في** **ق** عند قوله المصنف  
بظهره منفصل كذلك عن العارضة ونص **ح** النجاسة اذ كثر  
بالحكم الحاكم له لاهما فكف من ما اكثر من نقطة مرادى انتهى وايضا



سياتي في مفهوم قوله والمسألة المتفردة بحسب ان غير المتغيرة ظاهرة  
 ولم يفرقوا فيها بين يسير وكثير وانه لقلم ان تصويب **طعن** ما  
 من اعتبار المعلوم المذكور غير صواب **وراء كذا** **فصل**  
**فيه قول** ز وحمله يقتضي فيه صفة مبنية في الظاهر انما بدل  
 احتمال من راكدا لا صفة وكذا ان يقتضي فيه فخذت ان ورفع  
 الفعل قول ز والتقدير بالجنب خرج مجزج الغالب فلا مفهوم له  
 فيه نظر بل التقيد به يقتضي خلافا لا يصح قال سند ومذهبه خارج  
 عن الجماعة ومروية من حيث السنة ومن حيث النظر انظر كلامه في **ج**  
**واذا مات** **بوكي** **ويفس** **سائلة** قول ز وهو غير شراي مستجواب قوله  
 كان له ما ذكره كبرام لا ان هذا خلاف ظاهر المدونة كما قال ابن مرقوق وقصه  
 وما ظهر من كلامه من انه لا فرق في هذا الحكم بين الراكد ذي المادة  
 وغيره هو المجازي على قوله ابن وهب واختاره الشيوخ والافطاهر  
 قول ابن القاسم في المدونة ان النزع انما هو في ذي المادة واما المادة  
 صيرورة بالصلية انتهى وفي القليشاني ما يفهم سمعت شيخنا ابا  
 مهدي القمي رحمه الله يذكر ان الفتوى جرت بتونس مستدركان  
 القاضي ابن عبد البر الى ان يقول ابن وهب واقفي هو رحمه الله  
 بنزع جميع ما في عاجل جامع الزيتونة بتونس لموت ولد صغير  
 سقط بتمام كسرة ما بها قال فقلت ذلك احتياطا وهو  
 مذهب المدونة انتهى **وقوله** **ويعيد من صحت في الوقت**  
**في النقل** **ان** **نحوه** في **ج** وابن مرقوق نقله عن اكثر لكن  
 استشكله بعضهم بما ذكره **ج** وفيه في السير تحله بخاسية  
 ولم تغيره من ان من صلبه لا اعادة عليه على الشهور بانه اذا لم  
 يبد في هذا مع انه يسير وفيه قول مشهور لابن القاسم بخاسية  
 فاجرى ما هنا **وقوله** **المنهونه** اذا تفرجك نزع جميعه  
 ان قد يقال هذا اذا لم تكن له مادة كما تقدم واما ان كانت له مادة فتكون  
 نزع بوضعه الذي يزول به المتغير وعليه يحل جواب **ج** ومثل جوازه  
 اجاب **طعن** **ان** **ويع** **ميتا** **نحو** **الشرط** **الذي** **قبله**  
 مع ما تقدم من انه يعتبر بمفهوم الشرط لزوما واجبا بعضهم  
 بان المعلوم من استقرا المص انما يعتبر بمفهوم الشرط حيث لم يذكر  
 له جوابا ولا فلا يلتزم اعتباره مثلما هناك قوله فيما ياتي في الشرط  
 وان رضى بالحضرة الا وهذا احسن من جواب **فصل** بان الشرط الذي  
 يعتبره لزوما لم يزل لا يطلق الشرط وان علم ان ابن مرقوق قال بعد  
 نقول ما نصه فظهر لك ان ظاهرا اكثر بوضوح الا قد مر ان لا فرق  
 بين موت الدابة في الماء او في غيره فانه مبنية فكان الاولى بالمص ومن  
 سلك طريقه ان يقتضي لهذا انتهى فانظر **وان** **زال** **تغير** **الحسن** **ان** **قول**  
**ان** **الا** **صفاة** **على** **ميتا** **من** **الاصح** **كون** **الا** **صفاة** **هنا** **على** **ميتا** **من**  
 لان شرطها وهما ان يكون الثاني حيا لا الاول وصالحا لا خارا عنه

صوابه كذا  
 ابن الزبير

كخاتمة

كخاتمة حديث مفقودان هنا معا **وقوله** **او** **ينزع** **بعضه** **يعني** **ولا** **مادة**  
 له **في** **ج** فان كانت له مادة لم يرتفع لان تغيره حينئذ لا يكثر مطلق  
 لا ينزع بعضه فقط **فصل** **في** **الطهورية** **الراجح** **من** **القولين** **هو** **الاول**  
 لانه **في** **ج** **هو** **رواية** **ابن** **وهب** **ابن** **ابن** **ادريس** **وهي** **ان** **يشترط** **ان** **يقضي** **ه**  
 سند والطوطوشي انتهى وقال **ق** هو الذي ينبغي ان تكون به الفتوى  
 والقول بالخاسية لابن القاسم وظاهر كلام ابن رشد الذي في **ج** انه مبني  
 على قول ابن القاسم في قليل الماي نجسه قليل الخاسية وان لم تغيره منع  
 ان المشهور لم سبق خلافا بل قد بحث في حكاية المص له هنا مع حذفه اياه  
 فيما تقدم وبما ذكره في ان قول **ز** ان الثاني هو المعتد غير ظاهر وان الاول  
 تغير المص بالاسم في الاستحسان وتلايف ان قول ابن عرفة في حكاية ابن  
 بشر القولين في المسألة لا اعرفهما لم نقل **ج** غير ظاهر **وقوله** **ان** **اذا**  
 ليس لابن يونس واغاله في الما المصان انما يعني ان ابن يونس انما تكلم  
 على ان الخاسية اذا زالت عينها بالماء المضاف هل يزول حكمها ام لا  
 وراجح عدم زواله فكان ان المص راي ان الما اذا زال تغيره بنفسه  
 من هذا الباب وبالجملة فان حمل المص كلام ابن يونس على ما نحن فيه  
 فهو وهم وان اراد ان يقيس بتجديد النزع **وقيل** **غير** **الواحد** **ان** **قول**  
**ولا** **يجزى** **ان** **المشك** **في** **سلب** **غير** **الماء** **او** **فيه** **نظر** **والعراق** **ما** **في**  
**ج** وقد تقدم في التوطية ان كون المشك لا اثر له محله حيث لم يستند  
 الشك الى خبر محرفا من انتهى والله اعلم

## فصل الطاهر ميت ما لا دمر له قول

كدوه ونمل وسوس فأكهة الى قوله فان وقع في طعام كفسل او يقتضي ان  
 التفصيل المذكور جار في سوس الفواكه ودود الطعام وليس كذلك لقول  
 ابن الحاجب ودود الطعام لا يحرم اكله مع الطعام وسلبه في **صحيح**  
 وقال في البدع قد اجمعوا على اكل الخلد بدوده الذي مات فيه وعلى  
 اكل الغول بسوسه انتهى نقله ابو علي وكلام ابن الحاجب تعقيد  
 ابن عرفة بقوله لا يحرم فيه الا لا يحرى ان يكون يريد تحقيره بكلام صاحب  
 البدع المذكور لانه اذا لم يصح الاجماع فلا أقل من ان يكون مشهورا  
 وايضا ما لابن الحاجب هو الذي اعتمد سراحه **صحيح** **وعليه**  
 والبرزلي ونقل نحوه عن النبي لم ذكره **ج** وأشار اليه في فصل المباح  
**وقوله** **خلا** **ان** **قول** **التلقين** **يوجب** **ان** **كل** **اله** **يقتضي** **ان** **مباح**  
 التلقين لم يخالف الا في المسألة وليس كذلك بل من جهة جواز الاكل مطلقا  
 تحريم الطعام ام لا كان غالبا عليه او ساريا له او مغلوبا ونفس التلقين  
 ما لا نفس له سائلة حكمه حكم دواب البحر لا يجنس في نفسه ولا يجنس ما مات  
 فيه تنله **ق** قال **طعن** **وقوله** **عبد** **الوهاب** **حكمه** **حكم** **دواب** **البحر** **بانه**  
 على مذهبه ان ما لا نفس له سائلة لا يفترق ان كان عيا من وفيه نظر ان

Copying University







منه في نعم الظاهر هذا رجوع قوله ولو اكل نجسا جميع ما قبله  
 اما لان وجود الخلاف في البعض كما في ما ذكره **ح** من ان  
 الخلاف موجود في الجميع صرحنا في البعض ولزومنا في الباقي  
 واما احتمال رجوعه للبعض فقط فقال ابن مروزق انه  
 بعيد من وجهين لزوم التحكم لصلاحيته رجوعه الى غير  
 البعض كما يفرق الثاني كون الخلاف في البعض مخرجا وبما  
 ذكرناه منصوصا انتهى **والخارج بعد الموت** قول **ز** ويجعل  
 نجاسة كذا ما ذكر في الظاهر في بعض القطع بطلان  
 البياض حينئذ لان البياض ما لم ينجس ولا ينجس ما لم  
 ينجس به **وتبين ادعى الا الميت** قول **ز** بل ولو على القول  
 بطلان رتبته او فيه نظر والظاهر بطلان رتبة الدين على القول بطلان رتبة  
 الميت لقوله يؤخذ من قول المدونة في الرضاع بنجاسة لبن  
 الميت ان مدغمها بنجاسة ميتة الادنى النظر **وعند قوله**  
**والظاهر بطلان رتبته وبول وعذرة من ساج** قول **ز** كفار يعقل  
 الى النجاسة كذا في ان المشهور في الفار هو المنع **في صبيح**  
**وح** **وفي الاخير عن الطعام** قول **ز** وان لم يشابه احد  
 او مضافه العذرة الى قوله والقلس كما في التفصيل على المعتد  
 لا يتبع في ذلك **ح** واعتزله **طعن** من وجهين الاول كلامه  
 يقتضي ان يكون الثاني بمن مطلق التفسير فيرج عليه الولف  
 بقول المشهور وقال ولم ار من صرح بذلك توفي عذرة بل اختلف  
 شيوخها في قولها ما تغير عن الطعام فنجس بمجملها على ظاهرها  
 سند والباقي وابن بشير وابن شاس وابن الحاجب وقتيد  
 بما قارب العذرة ابن رشد وعياض والتونسي وخوة للمني  
 والمازري ولم يتعرض احد لشهره وانما اقتصر المص على الاول  
 لانه ظاهرها لا يقتضي ابن الحاجب له انتهى **فك**  
 وهذا يعني المص ثم قال الثاني ان ما ذكره من كون القلس كالقن  
 في التفصيل والخلاف ليس بصحيح بل القلس طاهر بخلاف  
 ونحو ما الحامض استدلال بنول ابن يونس فيها والقلس ما  
 حامض قد تغير عن حال الما ليس نجس لو كان نجسا ما قلس  
 وبسببه في المسند محمول انتهى فهذا سريخ في طهارة الحامض  
 المتغير عن حال الما قلس وفيه نظر فان قوله في  
 القلس طاهر بخلاف يرد ما نقله **ح** عن سند وقبله في  
 الذخير وفيه من قلس وجب ان يفرق فيه بين المتغير  
 وغيره ثم قال وقول مالك رأت ربيعة بقلس في المسجد  
 محمول على ما لم يتغير انتهى ونقل **ح** ايضا عن الباقي وابن  
 بشير ما هو ظاهر في ذلك وقد علمت ما تقدم ان هو لائم الذين  
 قالوا بنجاسة القن مجرد تغيره واصحاب الثاويل والثاني في القن

ممن الذين اتفقوا على نجاسته القلس الحامض فهذا دليل على  
 تاكل واحا ما نقله عن المدونة فقد قيل انه قول ثان فيها ولذا  
 استدلال به التونسي على تاويله في القن بانه لا نجس الا اذا شابه  
 العذرة واساعلم **وصفنا في بطن وسراة مناج** قول **ز** اذا  
 قيل بعدم طهارتها فماذا هذا يؤمن ان الجلبة الحاوية لما المربي  
 المقول بنجاستها ليس كذلك النظر ما تقدم اول الفصل **وتبين**  
 لان المعذرة عندنا طاهرة اذ بحث في هذا التعليل بان الصفرا  
 اصلها المراد به ليت في المعذرة والصواب ما في **ح** عن سنده  
 ونصه ما يخرج من الجسد من صفرا المذهب طهارة كما حكاه  
 بطهارة المراد به المراد اصل الصفرا انتهى ثم قال والبدن طاهر  
 لانه من جنس البصاق **وقوله** تكرر خروجه اكثر من  
 القن اذ فيه نظرا اذ التكرار لا يقتضي الطهارة وانما يقتضي البقا  
 فقط فغنى التفصيل **نظروا دم** **تم** **يسمى** فسمه **صبيح** وغيره  
 بالباقي في المروق وقال ابن فرحون هو الباقي في محل التذكية وفي  
 المروق قال **ح** وانظر ما سارده بالباقي في محل التذكية هل اثر  
 الدم الذي في محل ذبح الشاة او الدم الذي يبقى في محل خراشاة  
 ويخرج بعد سلقها اذا طعنت فان اراد الاول فهو نجس لانه  
 من الدم المسفوح وان اراد الثاني فقد ذكر البرزلي فيه قولين  
 قابلا الذي كان يصف لنا انه بقية الدم المسفوح قال **ح** عقبه  
 والذي يظهر انه من بقية الدم المسفوح انتهى **وقال طعن**  
 ما رده ابن فرحون من شكل ان اراد به الحاصل من اثر الذبح فهو  
 من المسفوح قطعاً وان اراد الراشح من العروق المقطوعة في محل  
 الذبح فهو داخل في الباقي في العروق وان اراد الذي يخرج  
 بعد سلقها اذا طعنت فهو بعيد من لفظه والظاهر كما قال  
**ح** انه بقية المسفوح **او مسك وفارته** قول **ز** الا  
 ان له انما يتجر الشبه الى نظر وقال الحافظ ابن حجر في الفتح  
 المشهور ان غزال المسك لا يظن لكن كونه اسود وله نابان  
 لطيفان ابيضتان في ذكوره الاسفل فان المسك دم يجمع  
 في سرتة ثم وقت معلوم من السنة فاذا اجتمع ورم الموضع  
 فير من الغزال الى ان يسقط منه ويقال ان اهل تلك البلاد  
 يجعلون له اوتارا في البرية تحتك بها ليستقط ونقل ابن  
 الصلاح ان النافحة في جوف الظبية تمالا تخرج في جوف الحدي  
 وعن الطبري انها تلتقيها من جوفها ثم تلتقي الدجاجة البيضاء  
 ويمكن الجمع بانها تلتقيها من سرتها فتعلق بها التي  
 ان تحتك وقد اخرج مسلم في اثنا حديث عن ابي سعيد  
 الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسك الطيب الطيب  
**وخمر حمر او خل** قول **ز** وانظر قوله حيث لم بعد نقل

Copy

sity



6  
 اعلم ان الرضوخا  
 الاول كذا من اوله الى  
 اواخره وهو في الغالب  
 وهو في الغالب  
 وهو في الغالب  
 وهو في الغالب  
 وهو في الغالب  
 وهو في الغالب  
 وهو في الغالب

مع ما

لا بد من ذلك في النظر على هذه الكتابات ثم يأتي في الزيادة  
وإنما يجب أن يكون هذا الظاهر على ما يعبر الخلق بمجافاة **قوله**  
**رئيس** قول بعد جميعها بغير فيها أو كذا في **٢** ويشهد له كلام ابن  
شاس وابن الجاحظ و**قوله** وفي زمانه يقتضي منه أنه قد



















المهم هنا وايضا يشهد للمهم ما ذكره ابن رشد ايضا في سماح موسى ابن  
معوية من كتاب الصلاة الخامس اذ قال فيمن سقطت عليه نجاسة  
وهو في الصلاة ما نصحه الصحيح انه يتنقص صلاته ثم لو اشد  
انتهى فهذا صريح في البطلان ايضا **وقد** من نقل الباقي عن سمعون  
ما بعده فانظره ومثله في كلام المازري في شرح التدين لما تكلم على طواف  
النجاسة في الصلاة ونصحه اما النجاسة اليابسة اذا زالت  
على الغر فإن الثوب لا يوصف بالنجس ولم يحصل ما يحرم تمام الصلاة  
خلاف ان يجلي النجاسة اليابسة فان حملها اسقاطا لحرمه الصلاة  
لكونه يسمى حاملا لها ولو كانت النجاسة رطبة لبطلت صلاته  
لا تصاف في الثوب بالنجس والله الموفق **وقوله** خلاف القول  
ابن العزقي انه هذا العزو ومثله في **صحيح** وابن عبد السلام  
والذي في ابن عرفة **وقد** وغيره ما نسبه الى الصحة لابن القاسم  
وسمعون والبطلان لا يوجب كمال تقدم **وعفي عما يحسر قول**  
**زبير** وجود سببه اي المشقة **لحديث مسند** **قول** زبير  
لستد يرمضان صوابه لستد يرمضون **وقوله** وخارج يحدث  
مخرج من قبل الى قوله فيبعض عنه اي من غير يمين المستكبر  
ولذا اخرج من المهم لكن انما يعنى عنه اذا شق غسله كمن في الغسل  
**وقوله** بالنسبة للثوب والبدن او اما المكان فقال **2** لم  
يذكره قال فاما ان اصابه في غير الصلاة فظاهر انه يمكن ان  
يتحول الى مكان طاهر واما اذا اصابه وهو في الصلاة فهو من  
جمله ما هو ملابس له ويعسر الاحتراز منه انتهى **ان كثر البرد**  
**قول** اضطر لردده ام لا اي لان الغالب هو الاضطرار للرد  
ونصحه قال ابن عرفة فيبعضهم العفو باضطراره لردده  
انتهى **قلت** ظاهر المدونة عدم اعتبار ذلك لان الغالب  
الاضطرار للرد انتهى **وموله** والعوفي ضاحيه ولو اما ما في  
كلامه هذا اختصره من **2** ونصحه **فروع** قال في الذخيرة  
اذ اعني عن الاحداث في حق صاحبها عني عنها في حق غيره لسقوط  
اعتبارها شرعا وقيل لا يعنى عنها في حق غيره لان سبب العفو  
الضرورة ولم توجد في حق الغير وفايدة الحديث صلاة ضاحيه  
بغيره اما ما انتهى قال **2** فانظر كيف حكى اول الخلا في مطلقا  
ثم خص فايدته بجواز امامته فقط فاما امامته في مكرهه  
كما سيقوله المؤلف في فصل الجماعه وحكي ذلك سند هنا عن ابن سمعون  
واقصر عليه ثم قال ولا يجوز لاحد ان يصلي بثوب الا اذا اتين  
طهارته وانما عني عن النجاسة في حق خاصه وصحت صلاة  
من ايتيمه لانها مرتبطه بصلاته وصلاته صحيحة فكذلك  
الصلاة المرتبطة به انتهى **قلت** كلام سند هذا يدل  
على ان كراهته امامته مستندة على القول الثاني وهو ان الرخصة

خامسة به ومثاله **لديش وتنت** في فصل الجماعة والذكي لتنت  
هنا ان كان لغة الامانة مبنية على القول الاول ان الرخصة حق  
وغيره وهو الظاهر من اول كلام **ع** السابق والله اعلم وفي  
كلام **طفي** نظر **والثوب مروضته تحتهد** قول **ز** حال كونها  
تجهد اذ يقتضي ان اجملة حال والضوابط انما صفة لان رخصة  
تكره بلا مستوع ومضاني اليه من غير شرط مجيها منه **وقوله**  
فالمعفو عن عدم طلب المنع اي لولا المعفو لوجب المنع عند  
الشك والفصل عند التحقق والعنوان يسقط ههنا في الحكمين  
**وقوله** ندب لهما غسله ان تعاشر ولا يجب اي لا يجب  
عليها غسل ما اصابها من بوله ولوراته وكذا يغتسل من **صبيح** وابن  
عبد السلام وابن هارون وصاحب الجواهر وابن ناجي وغيرهم  
خلافا لقول ابن فزحون ما رآته لا بد من غسلها له انظر **ع** وروى  
درهم من دم مطلقا قول **ز** ثم العنبر بالنسبة للصلاة او اعلم  
ان هنا قولين احدهما قول اهل العراق يعني بمن يسير الدم  
في الصلاة وخارجها والثاني المدونة انه يوم يغسله اذا  
راه خارج الصلاة وانما يعني عنه فيها ثم اختلفوا في قولها  
يوم من يغسله خارج الصلاة فحملها ابن هارون والمصنف  
**صبيح** على الاحتياط بحملها عياض وابو الحسن وابن عبد  
السلام وغيرهم على الوجوب ونص ابن عبد السلام اختلف في  
الدم اليسير هل يقتصر مطلقا على جميع الوجوه حتى يصير كالماء  
الطاهر او اغتفاره مقتصور على الصلاة فلا تقطع لاجله اذا  
ذكر فيها ولا يعيد واما قبل الصلاة فلا بد من غسله والاول  
اظهر وهو مذهب العراقيين كغيره من الخماسات المعروفة  
والثاني مذهب المدونة تحت المدونة على الوجوب والظاهر  
ان المصنف جرى هنا على مذهب اهل العراق لقول ابن عبد  
السلام انه اظهر ولما في **ع** عن صاحب الطرار ما يقتضي انه  
ظاهر المذهب وقرره **وتعاليم** **ع** مذهب المدونة لكن  
اقتصر وعلى ان الامر فيها لا يتحكم بتقليد الدم في **صبيح**  
والله اعلم وهو احد الثناويين السابقين وليس في الاقتضاء  
عليه تصور خلطه **فالتطعي** **تنت** **ع** قال **ع** يؤخذ من  
كلام ابن عبد السلام ان الدم اليسير وسائر الخسائس  
المعفون عنها اذا صابت طعاما ايضا لا تخسه وقد تقدم عن  
البرزلي وغيره ما يخالف ذلك والله اعلم انتهى **وتنزل**  
**قلت** **ع** يفيد ان هنا طريقين او اما فاده  
**تنت** صحيح والطريقان ذكرتهما ابن الحاجب اخذاهما لابن  
سابق وهي ان مادون الدرهم يعني عنه النفاق والدرهم غير  
مصرفه على الشهور لانه يقول مادون الدرهم يسر وما فوقه

فوعلى هذا  
التشبيه جعل الثغاف  
ابو الوليد يلقب بالثغاف المنقح  
المردع حكيم بن حكيم  
وحيد جعل هذا ثغافا بالوجه  
على ثلاثة اصناف في ابيض جوا  
لا يجب غسله ولا يفتح الصلاة  
وضرب اذن منه يجب غسله  
ولا يفتح الصلاة بغير الاغتسل  
والا يفتح وضوء ثلاث بغير الاغتسل  
يجب غسله وفتح الصلاة  
ايض منه بلفظة وجوب عدد  
اليسير بانه لا يجب غسله  
بفتح ايضه فافهموا ونحو  
ايضا لا يغتسل اذ لم يفتح  
والا بعد الصلاة على طهر  
جاءت في كل اعم من ذلك  
واثر في باب عند البيهقي في القيل  
واثر في باب ما عثر



وفي الدرهم روايت  
والثانية لا يثبت  
دون اكد ربه يعني  
على الشهادة في الدرهم  
غير معنوية اتفاقا  
لا يثبت البشير  
مشتا بل هو منقصر  
والدرهم كغيره

كثير في الخلا وفيما لكان قال **طعي** ان ما ذكره **ت** من الشهور  
في الطريقين هو في عمدته لا في له اياه لغيره انما ذكر كل منها القولين  
من غير ترجيح مع ان الراجح عند بعضهم ان الدرهم من غير البشير اذ هو  
الذي اقتصر عليه في الارشاد ورواه ابن زياد وقاله ابن عبد الحكم  
والظاهر ان تعبيره بالمشهور اعتمد منه على مجرد كلام المؤلف  
انتهى **ج** قد **ت** ما حكاه **ت** من الترجيح في كل من  
الطريقين يؤخذ من حكمية الاتفاق في محله من الطريق الاخرى  
لان اذ لم يفتح الاتفاق فلا اقل ان يكون محله مشهورا وانه علم  
**وبول** **فرس** **لغاز** **بار** **من** **ج** **قوله** **عن** **بول** **وروث** **فرس**  
او يبيد ان اليروث معنوية عنه كما بول ولم ار من نص عليه  
والذي في كلامهم هو التعبير بالبول كناية المص فانظر  
مستنده في اليروث **وقوله** **ت** فيعتبر فيه الاجتهاد كما ارضع  
كذا ينبغي ان هذا التفصيل هو الذي خزم به **ج** ولم يقل كذا  
ينبغي لكن زاد قيدا رابعا وهو ان لا يجد من يسكه له ثم قال  
بعد والمفهوم من الزاوية وكلام ابن رشد والباقي وسد ان  
الضرورة متحققة مع القيود الاربعة فلذا خزم المص بالمعنى  
حينئذ فان فقد شي من القيود امر بالتوقي جده فما اصابه  
بعد ذلك فغير عنه كقوله الموضع انتهى **واول بالبيان** **وبا**  
**لاطلاق** **قوله** **ت** لیسارة الدم الى ليس المراد انه دون الدرهم بل  
المراد ان يكونه اثر الاعيان هو يسير في نفسه لا يدل عليه كلالته  
بعده وكلام **صحيح** ونفسه ليسارة الدم في نفسه واشاع  
محله فاخذتها من البشير والكثير فيحكم له بالاعادة في الوقت  
ولو مع العدا انتهى **وقوله** **ت** ومراعاة لمن لا يامر بنفسه يعني  
ما روي عن الباقي من المعنع عن الاثر ولو زاد على الدرهم وهذا وما  
قبله يستغنى عما ذكره من الاشكال والجواب فتأمل **وكلمين**  
**نظر** **وان** **اختلطت** **العذرة** **او** **قوله** **ت** والواو الحال لا المبالغة  
اذا فيه نظير للمبالغة ويكون تقديرها هو كذا وكطين  
مطر اختلطت به ارواث الدواب وابوابها بل وان اختلطت  
به العذرة فغير العذرة من الخجاسات ما خوذ مما قبل المبالغة  
وهذا اولى مما ذكره بعد عن **ت** وعن **ج** فانضم **لا**  
**ان** **غلبت** **قوله** **ت** اني ان كنت اكثر منه او هذا هو الصواب  
كما في **ج** خلافي ما لا ينهرون من ان المراد غلب احتمالا وجودها  
وتبعه في **صحيح** **انظر** **ج** فالصواب ان الصور الاربعة كلها  
مع تحقق وجود الخجاسة فيه وهي كون الطين اكثر منها او مساويا  
لها ولا اشكال في الفرق بينهما والثالثة غلبة الخجاسة على  
الطين وهو معض عنه على ظاهر المدونة ونفس على ما لا ين  
الي زيد وهو قوله لان غلبت او والرابعة ان تكون عينها قائمة

وهي

وهي قوله ولا ان اصاب عينها وانظر **طعي** **بالحسن** **قوله** **ت**  
الموحدة او الذي في القاموس ان ييسا بالفتح انما يستعمل فيما اصيله  
اليوسنة ولم يعهد ربطا قال واما طويق موسى في البحر فانه لم يعهد قط  
طويقا لا ربطا ولا ييسا انما اظهره الله لهم حينئذ مخلوقا على ذلك  
انتهى وحينئذ ينتهون في المص الكسر **وقوله** **ت** هذا فيمن ليس  
من عادتهن ليس خفت او جوبت او هذا القيد لم ار من ذكره غير  
ان ربما يؤخذ من قول المص مطال للسنة لكن القيد يقتضي  
ان التي من زبدها ذلك لا يعنى عن باليست الخف والجوبت امر لا  
والمأخوذ من المص اخضر من ذلك وكلام الباقي الذي في **ج**  
يعني نحو ما افاده المؤلف واصله ان محل العفو اذ لم تلبس  
الخف والجوبت كان من زبدها ام لا وانه اعلم انتهى **وقوله** **ت**  
يتم له الحجة والامة او خاضله ان ابن عبد السلام يراعي  
تعليل الستر بكون الساق عورة فخصه بالحجة وغيره يراعي  
جواز الستر فعه لان الجواز للحجة والامة **وخف** **وتحل** **من**  
**روث** **دواب** **قوله** **ت** يوضع فكثير فيه الدواب او هذا  
القيد نقله في **صحيح** عن سخون قال **ج** والظاهر  
اعتباره وفي كلام ابن الحاجب اشارة الىه لتعليله بالمشقة  
والمشقة انما هي مع ذلك وقد يقال انما سكت المص عن ذلك  
لانه قدم ان المعنى انما هو لم يسل الا حترار انتهى واعتبره **ت**  
بان اطلاق المدونة وابن شاس وابن الحاجب يدل على عدم  
اعتباره **قوله** **ت** قد يقال انما اطلقوا اعتقادا على علم  
من ان المعنى انما هو مع عسر الاحتراز **قال** **ج** في كلام المص  
فلا دلالة في كلامه على عدم اعتباره **وقوله** **ت** ونظر بعض  
الشراح الى هذا التنظير وان سلمه **طعي** غير ظاهر فان  
ما نقله **ت** عن الطراز هو بعينه نقله في الاخيرة عن  
الطراز ومعناه انه يسع الخف الى ان يصل الى مسج لا يخرج  
سما لعدم بقا شي وهذا صحيح وما اوردته عليه لا يرد والله اعلم  
**وقوله** **ت** فان يستر له فلا عفو او اعترف من عليه بان تعليل  
العفو بالمس يفتل بالخطئة وهو لا يستلزم فيه تحقق المنيته  
كما هو واضح **لا عتبه** **اي** فلا يعنى عنه **قال** **ج** عن ابن القزويني  
والله يدور ذلك في الطرقات فان كثرت صارت كروث الدواب  
انتهى وانظر في **تخلعه** **الماس** **لا ماس** **قوله** **ت** وكذا يريد  
حيث لم يسبق على قمارته او تتبع في ادخال هذه في كلام المص **ت**  
واصل ذلك لابن فرحون في قول ابن الحاجب بان يجلد الماس  
ونفسه قول الماس مشكل اذ لا يصح ان يريد من حصل منه  
المس لان الحكم له بخصه بل المراد من حكمه المس وان لم يسح  
البسة فاطلاق اسم الغافل عليه مجاز انتهى قال **طعي** وما

طعي

Copyrighted material







مطلق التردد الشامل للظن والوهم في عبارة **ح** ونصبت  
 ومقتضى ما في الجواب التفسير ان حصر في بان جزم به والمفطنون  
 كالمسلوك فان اراد بالمشكوك حقيقته وباشتمال المظنون  
 والموتوم وعليه فيفسل جميع ما وقع فيه مطلق التردد  
 وقد بحث في غنصل الموتوم فان الموتوم في الحديث لا يثبت  
 له فالجواب كذلك اراد ان قال **ط** وكلامه حسن فيكون  
 الامر كما صدر به بان ظننا كما لعلم وان الموتوم لا يفسل اذا لا  
 فاثبت له في الحديث انتهى **فصل** فانك ترى كيف الزم  
 دخول الموتوم واعتراضه وقد علمت ان المعتد عند **ح** و**ط**  
 هو الطريق الاول ورجح ابو علي الطريق الثاني واستدل له بما في  
**2** وغيره من انه اذا لم يجد ما يعبر به الشوب ومناق الوقت فانه  
 يتخير جهة ويفسرها ويطلق به قلة قال **2** في مسألة الاولى والاشية  
 انما يحصل الظن فلو كان الظن يكتفي في تغيير الخامسة عند وجود  
 المانع اتسع الوقت لاستوى محل الاختيار والضرورة تامه  
 فانه دقيق وفيه دليل على انه انتهى قلنا وقد يقال ان  
 منزلة العلم في الطريق الاول هو الظن القوي والحاصل بالثبوت  
 ظن غير قوي وهو ظن خلاف ما في **2** وابنه اعلم وحسب ذلك  
 دليل فيما قال وابنه اعلم **خلاف ثريه فيتحركي** قال ابو علي  
 فان قيل لم لم يعط الثوبات حكم النسخ الا في شك الاضامة  
 في شك منها احيى بان قوله هنا فيتحركي دليل على  
 انه ظن احد بما ظاهرا لان هذا حقيقة التحركي ولا يفتح مع  
 الظن والاخر فسبق مظنون الخامسة فلا بد من غيب  
 نعم اذا اجتمع دلتهم يقع له ظن في الشوبين فانه ينسخ  
 ويطلق به عملا بما في انتهى بخ وهو ظن خلاف ما في **2**  
 وقول **2** والذي سندا ان الشوبين كما كمين اي فضلا  
 يتحرك في الشوبين الا عند الضرورة وعدم وجود ما يفسل به  
 الشوبين قاله **ص** ورد ابن هارون طريق ابن  
 شاس بانها اذا تحركي ولم يكن مضطرا فقد دخل احتمال الخلل  
 في صلاته لغير ضرورة قال **2** وهو ظاهر **وقوله** فيتحركي  
 المستحسن ليس له لامعنى لهذا التحركي لانه حيث لم يجد ما يكتفي  
 الذي يريد الصلاة به تعيين الاخر من غير تحركي اذا الغرض انهما  
 اثنان وضوايه لو قال فيتحركي الظاهر ليصل به **في 2** **وقوله**  
 ركنا في احد الشوبين ان فيه نظر لانه حيث لم يجد ما يفسل به  
 احد الشوبين او مناق عنه الوقت تحركي الظاهر وضلي به **في 2**  
 وغيره عن سندا وقد تقدم **منفصل ذلك** قول **2** لان كل ما ينسخ  
 عنه فهو من اجزائ الصلاة المستحسنة اذ قال **ح** وهو مشكك  
 ما تقدم لوجود اعراض الخامسة قلنا **قال مس** قد

قال الكهون  
 هذا الجواب  
 قال الكهون  
 هذا الجواب  
 قال الكهون  
 هذا الجواب  
 قال الكهون  
 هذا الجواب

يرفع

يرفع الاشكال بان يقال المراد ان المصوب به ليس هو عين الخامسة  
 بل هو في الاصل طاهر كانت فيه نجاسة فيفسل هذا الشوب  
 المصوب حتى يغلب على الظن ان اعراض الخامسة قد زالت  
 وقول **2** ولا يصحرة التغير المذكور اذ ذلك كثوب البقال والها  
 اذا اضامة نجاسة لا يشرط في نظيره ازالة ما فيه من الاوساخ  
 خلا فالظاهر كلام المص **ولا يلزم عصره** قول **2** ولا يفرقه الا غير  
 صحيح **في 2** بعد نقول قاله والحاصل ما تقدم ان المقصود  
 ازالة النجاسة فالتقوى يمكن زوالها بالما ببول والماء المتنجس او  
 بماء ثرة فبالماء والمذي والودي لا يحتاج الى تركه وذلك وما لا  
 يزول الا بالترك والبدل فلا بد له من ذلك انتهى وقد اشار **2**  
 لهذا فيما تقدم **ولو زال عين النجاسة** قول **2** وقال القاسبي  
 يتنجس هكذا النقل عنه **في 2** وغيره ونقل عنه **ف** وقد  
 ما لابن الزيد قال وهو معروف قوله واصله لابن حنيفة  
 ونقل كلامه **2** فله القولان **وقوله** لان الحكم عمن اوفيه  
 نظر ان العرضي شيء موجود يقوم بمحل اي موصوف ولا يقوم بنفسه  
 والحكم من اعتباري كما ذكره ابن عرفة وغيره والامر للاعتبار  
 عدمية عند اهل السنة لا وجودية فلا يمتنع عرضا **وقوله** ورد  
**2** فيه شيء الا لان **2** قال المعرف في هذا صحيح لكنه ليس من هذا الباب  
 لان النجاسة هنا باقية والمحل الذي تنصبه نجس لكن مضمونه  
 انتهى وهو غير ظاهر لان عين النجاسة قد زالت ولم يبق الحكم  
 فهو من هذا الباب تام **وقوله** ثم وضع في محله طعام  
 يسي لم يجسه اذ حيث كان الطعام يسي لم تنصبه عين النجاسة  
 البتة فضلا عن حكمه **في 2** من قوله في يسي وما وانما محل اتوهم الطعام  
 المتابع ومقتضى المص انه لا يتنجس بوضعيه في محل البول بعد جفافه  
 حيث لم يبق فيه الا الحكم والنظر **وقوله** في التبيد سبل  
 مالك عن الذي يتوضا اذ ذكره على كلام مالك هذا اذ لا تأويل  
 نقله **2** **في 2** فيما تقدم عند قوله ورجل يلبس ثوبا  
 مما المذكور ان هنا عنه والثالث لابن البيا وعليه منهي المم فيما  
 تقدم حل الرواية على ان الموضع نجس لكن من بصره على موضع طاهر  
 فيقوم ذلك مقام الفسل لها واختاره سندا وبه تعلم ما في قوله  
 وينبغي اعتماد تفسير ابن رشد اذ من التصور تنبه **وقوله**  
 فان قلنا **2** او هذا السؤال وجوابه متقدرا على  
 فلا يذره لذلك وجواب المعارضة هو ما تضمنه **في 2** ان كلام الامام  
 في العين وكلام المم في الحكم هذا ان كانت المعارضة بين كلام  
 الامام وبين ما نقله عن المدونة فورا بها هوان مسألة مالك  
 المتقدمة من المعقولات **في 2** تقدم والكلام هنا في غير ما تامله  
**وان شك في احسانها الشوب** قول **2** فان تحقق احسانها

طلب

في



[illegible]

الى تحقيق وبعض شيوخنا الفاسيين كما جسد ونقله عن قواعد عياض  
 انتهى وبعض شيوخ رتبة هو ابن جماعة وشيخه الفاسي هو السطر لكن  
 قال ابن مزرعة فانه قوله كالجسد ان لم يكن يقتضي الخلاف في الارض  
 كالجسد ولعله كالشوب فانه الذي يقتضيه نفس التواعد لقوله  
 فالنسخ يقتضي ما شك فيه ولم يتحقق نجاسته من جميع ذلك الاجسد  
 فتدل ينسخ وقيل يغسل بخلاف غيره انتهى ونحوه في **قوله** وحينئذ  
 خافاه ابن ناجي هو الصواب والسداعلم **وقوله** او ظن تغير  
 قوى فاما بينها ان الطريق او فيه نظر وكذا ان ظن قويا لم قال  
 الباجي والمأزري يعني عما ظن من نجاسة الطريق وخفيت عينه  
 وغلب على الظن ولم يتحقق انتهى نقله في **قوله** عند قوله وكلمتين  
 مطرا **واذا اشته طهور مختص بالخمس** **قوله** والاهل  
 ان يقال لان الحمل يحمل ضرورة الا تغلغل **ق** بعدم تحقق نجاستها بعد  
 ان وجهه هو بان غسل الاعضاء للوضوء ثابته بحزبه عن غسل  
 النجاسة ثم تعقبه بقوله لكن وان قلنا بذلك فيشكل ان  
 يمسح الرأس وما اصاب غير اعضاء الوضوء فان ابن مسleme قال  
 يغسل ذلك كله فتأمل انتهى واعلم ان ابن مسleme يقول  
 انه يغسل ما اصابه من الماء الاول بالماء الثاني ثم يتوضأ منه هذه  
 عبارة النوادر عنه **ق** وعبر عنه ابن الحاجب بقوله ويغسل  
 اعضاءه ما قبله وهكذا عبر غيره ايضا واعترضه ابن مزرعون  
 بان يوهم ان الغسل مقصور على اعضاء وضوئية وليس كذلك  
 لان الرأس يمسح ولان الماء قد يمدى عن اعضاء الوضوء انظر **ق**  
**وقوله** تحقق نجاستها مقطوع به في بعض او شبهة ذلك لا  
 يقطع به اذا زاد عدد الطاهر على عدد الخس كما اذا كان  
 عدد الطاهر اربعا والخس اثنان فيتوضأ بثلاث عدد  
 الخمس وزيادة انا فضا يحمل ان تكون الاواني التي توضع  
 بها كلها من الطاهر وما بقي هو الخس والسداعلم **وقوله**  
 وان لا تكثر الاواني جدا فيه نظر اذا التفصيل بين  
 ان تكثر الاواني فيتحرك او تقل فيتوضأ بعدد الخس وزيادة  
 انا انما اعزاه **صحيح** وابن عرفة عن الباجي لان الفصل  
 وهو مقابل ما مشى عليه المص فلا يصح ان يقتد به انظر **ق**  
**وقوله** فيصلى بعدد الخس تحقيفا وشكنا وزيادة انا  
 احتياطا اعترض هذا بان ما شك فيه اصله الطهارة  
 والظهورية اذ هما الاقل لم تقدم عند قوله ادشك في معنى  
 الا فإظهار ان يصلى استحلالا لمسكوك فيه على الطاهر انتهى  
**وقوله** صلى بعدد الاقل وزيادة انا ان يقال مقتضى  
 كون الاصل الطهارة ان يصلى بعدد الاقل وزيادة انا **ق**  
**وقوله** انما يتخذ عددها اي كان واحدا فقط وفي المسئلة

قال الكهونا وكتبوا  
الى ارسنيس هو الحاكم  
وهو ان الجمل من ضرور



شيء إذا الواحد ليس بعده **وقوله** وما شك في كونه من الطهور  
 أو انطاهر فهو من الطاهر كما بل مقتضى الأصل أنه من الطهور تأمل  
**وقوله** متمتان أحدهما لو كان معه كذا هذا هو الذي في  
 النوادر عن ابن مسleme وزاد فان أحدث أو جهل الأنا الأخير يؤمن  
 منها لكن قال ابن عرفة نقب بعض شيوخ شيوخاً وضوءه  
 من الأول مع بقا وضوئه واجاب ابن جماعة بان قول ابن  
 مسleme هو صحة الرض فلهذا رخص طهارته قلتم نقل  
 مثل ذلك في النوادر عن سحنون وابن الماجشون وهذا يرد جواب  
 ابن جماعة بخصوص مذهب ابن مسleme في الرض والجواب  
 ان الوضوء الثاني ملزوم لنية رفع الحدث فليزوم رضى الأول  
 نية وفلا وحصوص ابن مسleme ان ثبت بالنية فقط ولا يرد  
 ابن سحنون لو يؤمن فتيهم وصلى فبان نجاسته ما به لم ينتقص  
 نية لان التيمم لا يرفع الحدث انتهى وبه تعلم ان قول زولا  
 يرد برواية الموضوع في غير محله اذ لا يتوهم رد ما قدمه بالرواية  
 المذكورة وإنما نزل ابن عرفة على جوابه الذي ذكره وهو طاهر  
 فتأمل وقد بينه ابن مرزوق ونصب وجهه رد جوابه  
 مسألة ابن سحنون لن يقال ان وضوء تيمم ملزوم لنية رفع الحدث  
 فليزوم رضى التيمم نية وفلا قال في الوضوءين وهو طاهر  
 وأما جوابه فعنا ان التيمم لما لم يرفع الحدث فامتنع انما نرى  
 ما هو عليه فلم يبطل شيئاً بخلاف الوضوء الأول في مسائلنا وهو  
 صحيح فان التيمم وان لم يرفع الحدث فالصلاة تستباح به ولا بد  
 من نية ذلك عند فعله ونية المتوضى رفع الحدث ملزوم لنية  
 استباح الصلاة ويلزم فيها مع وضوء رضى التيمم نية وفلا  
 انتهى **ونصب عن ابن ابي ابراهيم** قول لا يقتضيه ان نذب النسل  
 ان فيه نظراً الى نصب عطفاً على المصدر لا يقتضي المعية بل الواو معه  
 لمطلق الجمع وهو صحيح فلا وجه لمنع النصب بل قال ابن مرزوق  
 انه الأولى **وقوله** القاعدة الأصولية اذا ورد مطلق ومقيد  
 الا فيه نظراً الى قيد المذكور غير مصرح به في بي من روايات الحديث  
 ولذا قال في **منه** بنى المازري الخلاف على خلاف أهل الأصول  
 في تخصيص العموم بالعادة اذا غالب عندهم وجود المال الطعام قال  
 ابن هارون ويجهل ان يبنى على ان الولوغ هل يختص بالانا أو  
 يستعمل فيه وفي غيره وجزم ابن راشد ببناءه على الثاني وهو  
**قيد** قول زعفران لا حله فيه نظر لا خلاف ذاعله وفاعل ما مله  
 والظاهر انه مفعول مطلق لقامل محذوف **عند قصد الاستعمال**  
**قوله** ولا عند قصد الاستعمال وقصد الاتصال بالنسل الا لا معنى  
 لهذا الكلام فتأمل مع ما قبله وانظر **منه** و **ج** بينين  
**قوله** فكل ذلك لا يخرج به عن عمدة الطالب فيه

نظر

نظر  
**فصل قول روعدم السهو على العبادة**

المطلوب لها الوضوء والشك في الحدث اذ هكذا في النسخ وفيه غلط  
 يتبين بنقل عبارة **ج** فانه قال بعد قوله المطلوب لها الوضوء  
 نصيبه والقدرة على استعمال الماء وثبوت الحكم حكم الحدث الموجب  
 لذلك او الشك فيه على المشهور انتهى فاستقطب الشرط الخامس واصل  
 ببعض السادس وأما عدم النوم والسهو فهو عند **ج** شرط واحد  
 لا شرطان تأمل ثم اعلم ان عندهم هنا عدم السهو وعدم  
 الأكل والشك في الحصى أو شروطاً أخرى لما عليه أهل الأصول  
 من ان الشرط لا يكون الا وجوداً يقال القرائ في قواعده لم أحد  
 فقيهاً لا وهو يقول عدم المانع شرط ولا يفرق بين عدم المانع  
 والشرط البتة وهذا ليس بصحيح ثم قال لو كان عدم المانع شرطاً  
 لاجتمع التقيضان فيما اذا شككنا في طريق المانع اذا شكك  
 في أحد التقيضين يوجب شكاً في التقيض الآخر من شك في  
 وجود زيد في الدار فقد شك في عدمه في الدار فالشك في وجود  
 المانع شك في عدمه وعدمه شرط عند هذا القابل فتكون قد  
 شككنا في الشرط ايضاً فاجتمع الشك في المانع والشرط والشك  
 في الشرط الذي هو عدم المانع يقتضي عدم ترتيب الحكم وعدم ترتيبه  
 وذلك جمع بين التقيضين انتهى كلامه ويأتي هذا الافتراض  
 عن **ج** اول فصل شروط الصلاة أو **فرايض الوضوء** قول  
 روعدم خلا في القياس أو صحيح على ما ذكره المؤلف وغيره من ان شرط  
 جمع فعبيلة على قائل ان لا تكون بمعنى مفعولة فلا تجمع عليه نحو  
 حنكة وقبيلة وان جمع ذبيحة على ذبايح وذريرة على ذرايز  
 فاذ ما قول **ج** اذ قياس قائل فمأله الا يقتضي ان هذا  
 الجمع مقصور على فعالة وهو غير صحيح لما علم في محله **وقوله**  
 فالتمس به مشكل الا بل لا اشكال فيه فان فعبيلة ليس له جمع  
 قلة وما لا جمع قلة له ينوب فيه جمع الكثرة عن جمع القلة قال  
 في الخلاصة

وبعض ذي كثرة ومنها يعني كالرجل والعكس جاك لصفي  
**عسل ما بين الما ذنين** قول ريعدمه ما بين وتذكر الما ذنين  
 الا يرد على هذا التقدير طرف المح الذي تحت سحمة الاذن ما منه مفصول  
 عند سند خلا فالعبد الوهاب **وقوله** في الثالثة ما تحت  
 الوتر صوابه مما فرق الوتر **وقوله** في الرابعة ما فوق الوتر صوابه  
 ما تحت الوتر فكلامه مقبول والمعنى واضح او يقال صوابه شيء  
 الثالثة ما بين العذار والاذن وصوابه في الرابعة ما بين الصدغ  
 والاذن وهذا التصويب الثاني هو الذي يناسبه قوله بعده

وقال كونه وقوله روعدم  
 الحديث على الأصح كونه  
 جيبه لتقطيع الملك بغيره  
 بل لا يخفى

Copy







اي لانه نزل عن شجرة القوي انه افقي مسج المارة على المنا لعملة المذكورة  
ثم في ج **بعض** صدغيه مع المسترخي قول مسج ثبت  
عظم صدغيه ان قد تروى نبت قاصر لانه يرد عليه البياض الذي  
بين شعرا الصدغ والاذن وهو من الرأس ولذا قال **س** لعل  
تعبير المص بالعظم الا ان من الشعر ليدخل فيه البياض الذي بين  
الاذن وشعر الرأس في مقدم الاذن ومما فيه من خلعها فقال ابن  
مروان ان تركه فقد ترك خزان الرأس ثم اعلم ان في  
عبارة المص مجازا وذلك ان الذي **ج** **ضيق** وغيرهما ان  
الصدغ ما بين الاذن والعين وان ما كان منه فوق العظم  
الناقي عن العارضين فمن الرأس وان العظم نفسه منسحب  
وفي **ق** ما نصه الشيخ شعر الصدغين من الرأس الباهي  
معناه عذره ما فوق العظم من الصدغ من جهة الرأس واما ما روي  
فليس من الرأس انتهى **ولا ينقص طفره** قول ر واما الخط  
والخبطان فلا يضران في وضوء ولا غسل الا ان يستند او انظر  
من اين هذا التفسير فان ظاهر **ضيق** وغيره اطلاق عدم  
التقص وان كان هو في نفسه ظاهرا **وقوله** والظفر  
قتل الشعر قال عياض وغيره وهو يفتح الظاهر **وقوله**  
وجمع المص بين الرجل والمرأة او في الى الحسن ما نصه قوله  
في المدونة وكذلك الطويل الشعر من الرجال انتهى ز ر ابن يونس  
في نقله وان كان قد طفره قال الشيخ وقيل لا يسجد المظفر  
وهو مشكل لان الظفر مباح له انتهى منه **وبدخاله** **بن**  
**تخته** في رد المسج قول ز الادخال الذي يحصل به تسميم  
المسج واجب مع قوله وبخاطب بالسنة بعد ذلك ان كل متهما  
فيه نظر لان ذلك يقتضي انه لا بد لصاحب المسترخي من مسح  
رأسه ثلاث مرات قرعة لظفره و مرة باطنه وهما واجبتان  
بهما يحصل التسميم الواجب والثالثة لتحصيل السنة ولهذا قال  
**ج** ومن يتبعه وهو غير صحيح وان كان في **ج** هذا الشيخ زروق  
ما يوهن التردد في ذلك بل الحق ما قاله الشيخ عبد الرحمن وصرح  
به **س** في شرح الرسالة من انه انما يسجد مرتين فقط بغير  
مرة والسنة اخرى وان الادخال من تمة الرد الذي هو سنة بشرط  
فيه ولذا قال المؤلف في رد المسج ولما كان كلامه هنا لا يدل  
على حكم الرد في نفسه بانه عليه بعد قوله ورد مسج رأسه  
ونصوص الامة كنص المدونة والرسالة وعبد الوهاب وابن  
يونس والشيخ عياض وابن شماس وابن الحاجب وابن عرفة  
وغيرهم كلها ظاهرة فيما ذكرناه وليس في كلام واحد منهم  
استمرار بما قاله **ج** اصلا وقد قالوا ان الظواهر اذا كثرت  
منزلة النص ويدل على ذلك ايضاً انهم عدلوا الرد من اصله **ج**

مسج

مسح الرأس بانه به يحصل مسح باطن الشعر قال ابن بشير واما  
راى اهل المذهب ان يمر يديه على جميع رأسه ذاهبا وعائدا يحصل  
المسح على وجهي الشعر اذ الشعر منسحب من جهة الوجه الى جهة  
الفتا ومن الوسط ايضا الى جهة الوجه انتهى وقال الفاكهاني انما  
كان الرد سنة والثانية والثالثة في المنسحب مستحبين لان  
الذي يمسحه في الرد غير الذي يمسحه اولا في حق ذي الشعر وكفى  
غيره به بخلاف الذي غسل ثانيا وثالثا فانه عين الاول انتهى  
فقد ايدى على بطلان ما رعاه **ج** لان صاحب المسترخي لو كان  
يسجد في الاول ظاهرا الشعر وباطنه لم زعمه **ج** لكان المسح ولا  
فعل المسح ثانيا وذلك خلافا لما قاله ابن بشير والفاكهاني ويلزمه  
على ما ذكره ان يسجد اربع مرات ليحصل التسميم في السنة ايضا ولا قيل  
به ولما ذكر ابن مزيونة ان ظاهر المص هنا يوقم وجوب الرد قال  
وهو مشكل بهما ذكر في السنن لان ذلك الرد ان كان هذا لزم ان  
يكون فرضا وسنة معا وهو باطل وان كان اخر لزم ان يكون ثالثا  
ولم يشرع منه الجمهور انتهى **وعسل رجليه بكعبيه** **وقوله**  
وترك كفاية الطالب الى قوله بكسر الميم والفتا الذي راى  
في نسخة صحيحة من كفاية الطالب في المحل الذي ذكره والمخا  
جمع مفصل بتخي الميم وكسر الهاء الاعضا واما مفصل بكسر  
الميم وفتح الصاد فهو اللسان انتهى وهو من حق للصواب فعمله  
وقع في نسخة هذا منه تحريف **وفي الحديث قولان** قول ز وذلك  
لان القابل بالوجه نظر الى ستر الشعر المحل الى اعتراض بان  
اكتسفة غير سائرة اذ البشرع تغسل تحتها واجيب  
بالفتا سائرة لمنبت الشعر ونقصه الغشي بانه مغسول من  
الماء والفتاح المسام **وقوله** ولا نظر فقد صرح المص في  
نظرا قد بينت الذي مع اللغاة فيبقى متسكلا تامله **والدلت**  
**كتب الشيخ خن** هنا ما نصه اي باليد ظاهرها  
او باطنها او باليد او بحرقه او بحك اخذ الرجلين للآخر  
خلافا لخصم **ج** ومن تبعه الدلت بباطن الكف انتهى  
وخو للشيخ الى على محققا بقول الفاكهاني الدلت امرار  
اليد او ما يقوم مقامها ثم قال بعده وقول الفقهاء الدلت باليد  
حيز على الغالب خلافا لـ **ج** ومن تبعه ان **ذكر** وقد تقت  
**طهر** على الولد بتسميد الوجه بالقدره قايلا لا مطلقا اهل  
المذهب فيما وقعت عليه من كلامهم انهم يقولون واجبة مع  
الذكروة الشبان ولا يفرجون على القدرة بحال قال ويظهر  
من كلامهم ان القدرة سواء لم يكن شبان وذلك انهم  
صرحوا بان التنزيه اليسير غير المتفاحش معتبر عدا وهو اول  
دون ما تجوز فيه الاعضا والكثير وهو ما تجوز فيه غير معتبر لعا

والله اعلم  
بما في  
الغيب  
والله اعلم  
بما في  
الغيب

والله اعلم  
بما في  
الغيب



والقادري وإنما يغتفر للناسي فقط فالعاجز والقادر جليدين بيان  
 سيكون في الحكم فلا معنى لاشتراط القدرة انتهى في قلت  
 وفيه نظر والصواب ما ذكره المصنف أما أولا فإن قوله لا يطابق  
 أهل المذهب مع قوله ولا يعرفون على القدرة بحال  
 مردود بأنه قصور في بداية الحفيد ابن راشد ما نصه  
 ذهب مالك إلى أن الموالاة لا تستلزم فزصر مع الذكر وفي غير الفذر  
 ساوقة مع النسيان ومع الذكر عند العذر ما لم يتحقق  
 التناوت انتهى فقد قيد بغير العذر وفي البيت ما نصه  
 في المذهب خمسة أقوال في الموالاة ثم قال ثالثها  
 وهو المشهور أنها واجبة بالذکر ساوقة مع النسيان والعذر  
 انتهى نقله الشيخ أبو علي وفي الخلاف ما نصه ولا  
 يجوز تفريق الموالاة من غير عذر ويجوز مع عذر محزما  
 والنسيان انتهى نقله ابن سرزوق وقد ذكر **طفي**  
 نفسه عن عياض أن بعض الشيوخ تأول المدونة على  
 أنه إذا أعد من المأكل بكفيه فاهريق أو غصب فحكمه  
 حكم الناسي يميني وإن طال قال عياض وعلى هذا تحمل  
 رواية ابن وهب وابن أبي زمنين أنه يميني إذا محز  
 المأكل فإن طال وحمله الباجي على الخلاف انتهى فهذا كله  
 يرد قوله أن أهل المذهب اختلفوا على تقييد الوجوب  
 بالذکر فقط ولم يعرفوا على القدرة بحال وأما ثانياً في  
 أن صور العجز منها ما هو حقيقي ومنها غيره وتحقق  
 كما إذا أعد من المأكل ما قطع به بكفيه فاهريق أو غصب  
 منه والحكم في هذا أنه كالناسي يميني وإن طال بخلاف  
 أو على الرابع كما في **ح** وابن سرزوق وغيرهما وحسين بن  
 تقييد الوجوب بالقدرة لا لعدم هذه الصورة والألزم  
 أن التعايز فطلقا كالعامة وليس كذلك نعم يرد على  
 المصنف أن تفريقه في العايز بين الطول وعدمه كالعامة بعد  
 تقييد الوجوب بالقدرة غير ظاهر ولذلك حملوا العايز  
 في كلامه على غير الحقيقي وهو منسب بغير ما ولو قال  
 المصنف بقوله أن ذكر وقدر وبنى أن عجز مطلقا كالناسي  
 بنيت له كان أولى وتحمل العجز حينئذ على الحقيقي تأمل والله  
 أعلم **وقوله** وانظر الآية هنا بما إذا قال **طفي**  
 في جوابه الظاهر أنه يكون بما يأتي المؤلف في باب الطلاق  
 من خوف من لم يعل على هذه الآية وهو المعتبر في العبادات  
 انتهى **وقوله** ولا يدخل في النهي عن ترك العبادات  
 أي يقال عليه هذا الذي فوق بعد التذکر بطل وجوبه فأي  
 عبادة بقيت له حتى يتوبم أنه دخل في النهي عن تركها وقول

روبي لم يتنازلنا أن يبني على الوضوء ستة فإذ رخص با  
 لفعل منه وأبدا آخر كان بخلاف الستة وقد مر جوابا أن المتوضو غير  
 في تمام وضوئه وتركه وفي نظمه ابن عرفة فيما يجب التماسه  
 بالشرع وما لا يجب فيه ما نصه **ح**  
 وضو وضوء ثم في وعمرته طواف عكوف وإتمام تحننا  
 وفي غيرها فالوقت والطهارة فمن شأنا وليقطع ومن شأنا **ح**  
 قضاؤه **وان محزما لم يطل** قوله في غير نية أي الفرق  
 بينه وبين الناسي أن الناسي لما كان عند الإعراض عن  
 الوضوء وانقضاء الوحد يد النية بخلاف العايز لما لم يعرض  
 عن الوضوء ولم يرهل عنده لم يتحقق لنية وقوله في ولو حكما  
 كما إذا أعد ما أعلم أنهم ذكره في المحز من صور الأولى إذا أعد  
 من المأكل ما قطع به بكفيه فاهريق أو غصب أو تبين خلافه  
 وهذه الحكم بينهما لثبات في مقدمته فلا يدخل قضاؤه ولا ربح  
 الباقية هي المرادة هنا لجعلها أمثلة لقوله ولو حكما فوهم  
 كلامه أن من صور المحز ما هو حقيقي يدخل قبل لو يكون  
 حكمه التفصيل كما هنا وليس كذلك فموايه استقاط قوله  
 ولو قضاؤه فإن قلنا **ح** جعل ما قبل برعي المحز بما نع  
 من أعما أو مرض قلنا هو غير صحيح **البحر** إذا لاغيا  
 ناقض للوضوء يجب ملتصا به والمرض بغيره ليس بعذر إذ يجب  
 عليه أن يستناب فإن لم يجد من يستناب فالتيمم بغيره عجز  
 حقيقي كما لا كراهة لحكمه كالنسيان تأمله **طفي** فنقول إن قوله  
 ولو انصواب استقامه في قلنا قضاؤه ثم أعلم أن **ح** انما  
 حمل قوله وان محزما لم يطل على صورة واحدة وهو إذا أعد ما ظن  
 أنه بكفيه ففصر به وأما الثلاث الأخرى وهي إذا أعد ما حزم  
 أو ظن أنه لا بكفيه أو شك فيه فهو فيها متعذر لا عاجز في المشهور  
 كما في **صحيح** فيجب أخراجها من قوله وان محزما **هـ**  
 المحض ما في **ح** فادخل **ز** لها في كلام المصنف غير ظاهر وقد  
 جعل **ح** الصور الثلاث لما يبتدأ فيه الوضوء والمحز من  
 كيف حاله مستحج من غير داع لذلك لكن هذا كله على ظاهر  
 المصنف في التفريق بين العايز والعامة والمفتد خلافة **أوستة**  
**خلاف** قوله **ز** بمعنى أي إنما يظهر أنه معنوي أن راعينا  
 قول ابن عبد الحكم على السنة أما على المشهور وهو قول ابن  
 القاسم في العهد يبيد الوضوء والصلاة أبدأ فلو لم يفتي **ح**  
 وهو الحق **ونية رفع الحديث** ابن راشد البنية صفة لتتقي  
 أمالة فعل الانشيان نفسه لبعض ما يقبله انتهى فالنية من  
 باب القصد والإرادات لأن باب العلوم والاعتمادات  
 فهي من كسب العبد لأن القصد من الشيء توجه النفس إليه



فقول **ان النية ليست من كمال المتوضي فيه نظر** قاله  
**مس وقوله** الا عند غسل يديه او قاله في **صحيح** جمع  
بعضهم بين القولين فقال يبدأ بالنية اول الفعل ويستعملها  
اول الغرض في **قوله** محل النية من الانسان لغز  
محل الفعل منه وفيه قولان وفي المبوثة محلها القلب  
وصفتها ان يقصد بقلبه ما يريد فعله وليس عليه نظن  
بلسانه وفايدها تحيز ما يحتمل العادات وغيرها كما نسل  
نظافة وعبادته وتختار انواع الفعل الواحد من وجوب  
او ندب مثلا وحكمها الغرضية ثم عند المص وحكي عليه  
ابن رشد الاتفاق وجعله المتأزري المشهور ومتعلقها  
رفع الحدث او محل وقوعها الوجه فتدعرفت بذلك  
حقيقة ما رفايدها ومحملها وحكمها ومتعلقها وتحمل  
وقوعها وقد اطلق **2** في ذلك فانظره **واستباحه** **منوع**  
**قول** **2** بمعنى المنع المرتب اذ فيه نظرا اذ لا معنى لقولنا  
ما منع من المنع بل المراد بالحدث الوصف الحكمي وقول  
**2** للتشاقق لانه تنافض في ذات النية كما ياتي له فكانه  
قال نويت رفع الحدث لا ارفع الحدث او نويت لانبوت  
وفي **2** توخطن بباله جميعها وقصد ببطها رتبة بعضتها  
ناويا عدم حصول الاخر فالطهارة باطلية لان النية  
غير خاضعة **او نفي حدث** **قول** **2** ناب موجب بكثر  
الجمع احدها عن الاخر اذ في عبارته قلق وضوابة ناب  
احدهما عن الاخر تامل **ونفي مطلق الطهارة** **قول** **2**  
واما ان قصد الطهارة لا يقيد الاعية الا اشار به لقول  
**2** ما نصه **قلبت** **قوله** **2** ان مراد المأزري والم  
ان المتطهر قصد الطهارة لا عم وتعلق قصد الطهارة بقيد كونه  
اعم من الحدث والحدث فمات كماله طاهر وان كان مراد ههنا  
ما قاله صاحب الطراز والباحي ان المتطهر قصد الطهارة  
ولم يرتبط قصد بكونها من حدث فالطاهر الا جزاء كما  
قال صاحب الطراز ونقله عن ابن شعبان عن الشراطين  
لان قريته فعله تدل على انه قصد الطهارة من الحدث فتأمل  
مبصفا انتهى واعترض بان كلام المأزري صريح في التباين  
ونصه اما قصد الطهارة المطلقة فان ذلك لا يرفع حده  
لان الطهارة المطلقة على قسمين طهارة حدث وطهارة خبث  
فاذا قصد قصد مطلقا وامكن انصرافه لطهارة الخبث  
لم يرتفع به الحدث لان معنى الطهارة من الحدث فهو معنى  
القصد كرفع الحدث بوجوب ان يعتد به في رفع الحدث انتهى  
نقله ابن مرزوق وغيره فنقول وان كان انصرافه اذ دليل

انه قصد

اي  
منه

انه قصد الطهارة لا يقيد الاعية بل المحتملة للحدث والخبث كصورة  
الطراز ووفق بعضهم بينها باسرها وهو حمل المأزري على ما اذا قيل  
قريته تنصرفا للوضوء الذي اختاره ابن مرزوق في كلام المص ان  
المأزري مطلقا للطهارة التي هو اعم من الواجب والندب لان فايدها  
تغير العبادة او نوعها والمطلق لا يميز وايضا نية الندب لا تنبيح  
القبلة ونية الغرض بينهما فتناقيا قال فان قل  
الجمع بين فرض وندب صحيح قل **ناوي المطلق**  
نوي احدهما لا يعينه كما يدل انتهى **او استباحه ما ندب له**  
**قول** **2** لما ياتي ان وضوء الخبث في فرض بعضهم بينها بان  
وضوء النوم فايدته النشاط او غيره مما ياتي وهذا اذا قلنا  
لا يرفع الحدث اى فايدته له حتى يرتب عليه الشراب وكتاب  
بعضهم عن **تنظير** **2** بان يقال انه يرفع الحدث بالنسبة لما فعل  
له في غسل الذمة بوطي زوجها ووضوء الخبث للنوم وقد  
قال عياض فيه في القول **2** ما نصه **2** والصحيح انه لا يقيد وهو  
وضوء يرفع الحائض بالنسبة الى النوم خاصة **او قال ان كنت**  
**احدت** **قوله** **2** **قوله** **2** فلم يحزه الثاني لعدم حزمه بشية  
اذا فيه نظر لان التشكك انما على المستعمل في هذا الوجه لا يحد فقط  
فاذا ثبت حدثه لم يحزه بكونه نوي به الفضيلة سواء حزم بشية  
اولا وما التعليل بعدم حزم النية فيقتضي انه ان كان جزئيا  
لا يلزمه وضوء اخر يتبين حدثه وليس كذلك تامله وهكذا يقال  
في الجواب الكافي فالصواب التعليل فيها بكون الوضوء وقع مستجاب  
لا فرضا وهو ظاهر **قوله** **2** للتناقض في ذات النية اذ فيه نظر  
اذ هذا بمنزلة من نوي حدثا ذا كرا غيره ولم يحزه هذه لاتناقض فيها  
وقد تقدم فيها الاجزاء وانما البطالة في هذا من جهة تردد النية في **2**  
عن سندا **وترك لغة فان قلت بنية الفصل** **قول** **2** واما على ما  
يفيده سند من انه لا يعمل بها وان وجدت اى ان سندا يقول انه وان  
نوي بها بعد الاولى الفضيلة ومع ذلك فلا يعمل بنية الفضيلة الا اذا  
حمت الاولى فعند سنده نية الفضيلة غير معتبرة وان وجدت  
وهذا خلاف ما نقل عنه **2** عند قول المص وشفع غسله وتقليمه  
ونفر ما نقل منه لو غسل وجهه ثلاثا وترك منه من ماء لم يصح الما  
الا في الثالثة فان لم يخص الثالثة بنية الفضيلة اخبراه ثم قال  
ان خص الثالثة بنية بنية الفضيلة فيحركه على الخلاف في طهارة  
المحذ انتهي فهذا صريح في انه يقتصر بنية الفضيلة كغيره فتأمل  
او **فرق النية على الاعية** **قوله** **2** غسل وجهه بنية رفع الحدث  
والنية له في اتمامه في هذا صرح سنده على الخلاف في **2** وبذلك  
صورة ابن مرزوق ثم نقل عن ابن هارون انه صورة ثلاث صور  
احدها ان ينوي عند الوجه ثم عند اليدين وهذا بخلاف النية لا



لا تصح برئانها اذ ينوي الوجه ويخرج ما عداه قال ابن مرزوق وهذا  
لا يجزيه لانه تلاعب ثلثها ان يجزي النية اربعاً ابن مرزوق وهذا  
تلاعب ايضا لا يرفع النية لا يرفع الحديث في اعتقاد المتروكي نظر  
تمام كلامه **والاظهر في الاخير القصوة** هذا مشكل اذ ابن رشيد لم  
يستظهر في مسألة التفريق شيئا أصلاً ولم يتكلم عليها وإنما لم يظهر  
قول ابن القاسم يرفع الحديث عن كل عضو بافراده ولما بين ابن  
الحاجب الاجزاء في التفريق على هذا القول الذي استظهره ابن رشيد نسب  
له المص الاستظهار في التفريق وهو غير ظاهر اذ قد لا يسلم ابن رشيد  
التفريق المذكور لجواز ان يقول ان رفع الحديث عن كل عضو بافراده  
مستروط عنده بتقديم نية الوضوء تمامه ونص ابن الحاجب لكونه في  
النية على الاعضا فقوله ان بنا على رفع الحديث عن كل عضو او بالان  
انتهى قال في **صحيح** فاذا غسل الوجه في قول يرتفع حديثه  
وفي قول لا يرتفع حديثه لا بعد غسل الرجلين قال في البيان  
والاول قول ابن القاسم في سماع عيسى عنه والثاني لسمون  
قال والاول اظهر نظر تمامه والله اعلم وقول **وقد يجب بان**  
معناه لا يتجوز الرفع الا بعد ذلك لهما اذ هذا الجواب فيه نظر لان  
فيه رجوعاً الى القول الثاني فتأمل له والظاهر في الجواب  
ان الحديث من مواع الوضوء فوقع في اثنائه فيصح صحة ما  
فعل قبله وان لم يرتفع الحديث ولا يسمى حينئذ ناقضاً  
**وقوله** لان خروج الخطايا اما يكون بعد طهارة في نفسه  
او فيه نظرو قد روي في **التوضيح** الاحتجاج بهذا الحديث  
فقال يمنع ارتفاع الخطايا بارتفاع الحديث بل لا قبل الفصل لاذ الفصل  
فعله فيما روي عليه واما رفع الحديث فليس من فعله **وعز وبيان**  
اعتبار عز وبيان فقيدهما اذ لم يأت بنية مضادة لقول ابن عبد السلام  
الانسحاب في النية اما يجزي اذ لم تغل في المحل نية مضادة له  
انتهى اي كسرة الفضيلة في متيد ايضا بما اذا لم يقتصر في الاما انقضا  
الطهارة ولا يهاويكون قد ترك بعضهما ثم ياتي به من غير نية فلا  
يجزي كمر في قوله وبني بنية **وقوله** وحمل كلامه  
اذا هذا الحمل متعين وهو موضوع الخلاف في الرخص الواقع في الاشياء  
لا سيما اذ لم يكلمه او كلفه بنية اخرى او بعد طول الاختلاف في بطلانه  
فتأمل **وفي تقديمه ببيان خلاص** قول **لان ما لا يحا حده**  
بذلك اذ فيه نظر لم نزل نقل عن مالك في ذلك شيئا وانما نقلها ابن  
عرفه **وصحيح** **وفي** عن ابن القاسم وليس في  
كلامه تحديد ونص ابن عرفة وفي بعض سائر النسخ نقلها ابن  
راسد والمأزري صحيحا الثاني وسمع يحيى ابن القاسم من ابي احكام  
لفصل جبا بنية او امر اهله بوضع ما غسل جبا بته او ذهب للهر لفسل  
جبا بته فاعسل ناسبا جبا بته اجزاء سمون يجزي في الهر لامن

احكام انتهى والقولان شهر المأزري وابن بزرقة منها عدم الاجزاء وكذا  
الشيباني وشهر ابن رشد وابن عبد السلام والمأزري الاجزاء على  
ان ما قرب من الشيباني يعطى حكمه ولما عبر المص بخلاف **صحة**  
**عند يد يه اول قول** وعلى هذا فهو من جملة ما تنوقن عليه  
السته اذ في **ح** على الشيخ يوسف بن عمر ما نصه **صحة** قوله قتل  
دخلها في الاثنا غير مقصود والمقصود غسلها عند ابتداء الوضوء نوضا  
من الاثنا وانتهى وهو الظاهر **وقوله** محمل ان امكن  
او اي ان امكن ان يتوصل الى الماء بان ينقله بقبه وثوبه  
ولا يقال نقله بقبه بغيره فيصفه لانا نقول وان احنا في **صحة**  
ينفقه في ازالة عين التجاسه به او لامن يديه **خلاصا**  
**قول** وذكر ابو الحسن في شرح الرسالة فيه نظر بل لم يذكر  
ابو الحسن ذلك الا في المضمضة والاستنشاق فانظره **تعبدا**  
هذا مذهب ابن القاسم وقال اشهب معقول المعنى واخصه  
بحديث اذ استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده ثلاثا مقل  
ان يدخلها في انايه فان احدهم لا يدري ابن يات يده منغليه  
بالسك دليل على انه معقول المعنى واخصه ابن القاسم للتعبد  
بالتحديد بالثلاث اذ لا معنى له الا ذلك وجعلها اشهب على انها  
للماء لغة في النظافة ذكره ابن مزحون ففما متفقان على  
التثليث خلافا لقول **تت** تنها للباطل انه مبني على  
التعبد ولا تفاصا عليه وعدم بناءه على الخلاف في عدم  
المم ثلاثا على تعبد او اخر عنه ما يبنى على الخلاف **مفتقرتين**  
هذا على رواية اشهب عن مالك وقال ابن القاسم يغسلها  
مفتقرتين وقد صرح الامة بان غسلها بمفتقرتين مبني  
على قول ابن القاسم بالتعبد وهو ظاهر المص فيكون ابن  
القاسم خالف اصله واجاه **ابن مرزوق** بان غسلها  
بمفتقرتين لا ينافي التعبد وهو ظاهر وما غسلها بمفتقرتين فانه  
يناسب التعبد ولكن ليس قولنا اشهب انما هو رواية عن مالك كفا  
مرو **مضمضة** **قول** فلو ابتدعه لم يكن اثنا بالنسبة على الراجح  
من قولين كما انظره مع قول **ح** يظهر من كلام القاسم في ترجيح  
الاكتفاء بذلك وذكر زروق عن القوري انه كان يا حده عدم استراط  
الحج من قول المأزري رايه شحنا يتوضا في صحن المسجد فعمله كان  
يبتلع المضمضة حتى سمعته منه انتهى قال **ح** راد فلما ان الظاهر  
اجزاء الاستبراء فكل ذلك يكون الظاهر من القولين في ارسال المأزري  
رفع الاجزاء انتهى **وقوله** ليعبد ان افضل ليس افضل بفضل لا  
يخفى في هذا الكلام من الركابة فان النذب يستلزم زيادة الفضل  
وهو معنى التفضيل ويجوز في كلام المص على معنى خلاف الاولى قطعاً  
**صحيح** متبادل النذب فتأمل **ومسح وجهي كل اذن** قول **ز** بيلا







بمجاوبه ورسوله ففتحت له ابواب الجنة يدخل من ايها شاء انتهى  
وقال الحافظ المنذري رواه مسلم وابو داود وابن ماجه وقالوا  
يخص من الوضوء ابو داود ثم يرفع يده الى السماء ويقول احو  
ورواه الترمذي في ابى داود ورواه فيه اللهم اجعلني من  
التوابين واجعلني من المستظهرين وتكلم فيه انتهى وزاد السيوطي  
في عمل اليوم والليلة ان يقول بعد ذلك سبحانك اللهم وبحمدك  
اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك اللهم اغفر لي  
ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي وتغنني بها رزقي  
ولا تغني بيها رزقي علي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
ويتوسل سورة الفجر تلاها انتهى قال الحافظ المنذري وعنه  
ابن سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
توسل فقال سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفر  
واتوب اليك كتب في رقبته ثم جعل في طابع فلم يكسر الى يوم القيامة  
رواه الطبراني في الاوسط ورواه في الصحيحين الطبراني في المعجم  
**وتخصيص ميت** وقوله في النخبة **وقوله** فيجاء ما ياتي من  
حكمته بالجواز عنه نظرا لان الجواز فيما ياتي ليس على حقيقته من  
استواء الطرفين لان كونه لا يستوي طرفاه ايضاً بل المراد به  
مطلق الاذن فلا مخالفة تامه **وشرك** **مسألة الاعضاء** قوله  
قلت لما لك العمل ذلك قبل عمل رجليه اذ ابو الحسن وانما توهمه  
لما فيه من الشغل عن الوضوء وتفرقة وقد جوز في الصلاة الشغل اليسر  
وعنه عنه فيها فلف في الفور الذي قيل فيه انه شئته انتهى وقد قالوا فيها  
يتعلق بالجهة والكفين من التراب في الصلاة ان له ان يزيله بكف  
فأخبرنا في آخرها وقيل انما يزيل ذلك خارج الصلاة والاول  
شهره ابن ناجي وفيها ومن كثر التراب بجهة او بكفيه فله مسحهما

## فصل في نيب لقائه الحاجة قوله

برخوطا هو ان قال في **صحيح** قسم بعضهم موضع البول الى  
اربعة اقسام فقال ان كان طاهرا فواك لرمي جاز القيام والجلوس  
او ان لا يسهل استروان كان صليبا نجسا ينجس عنه غيره وان كان طاهرا  
صليبا ينجس الجلوس وان كان نجسا رهوا بالنايما فانه ان نجس  
بشائه انتهى ونظم ذلك الوتر يسي بقوله  
بالطاهر الصلب الجلوس وقم برخو نجس  
والنجس الصلب اجبتك واجلس وقم ان تعكس  
وقوله **صحيح** في الطاهر الصلب ينجس الجلوس طاهرا بوجه  
وهو طاهر الباهي وابن بشير وابن عرفة وطاهر المدة وغيرهما

ان القيام

ان القيام مكروه فقط ولذا قال ربيع ان تاكد قلبه  
ومليه يجوز جاز قول المؤلف نيب اذ على الطاهر معلقا بكون نيب الجلوس  
في الصلب اكر منه في الرخو فتكون الاقسام الاربعه كلها في كلام المؤلف  
لان الصلب النجس سياتي له فتاكر **وقوله** نسيه قوله غير  
واحد ما افاده في هذا التنبيه من كراهة القيام او كونه خلاف  
الاول يعيد بغير القيام حيث كان المحل رخوا نجسا وتعذر الانتقال  
عنه فان القيام فيه مطلوب ثم تقدم قبله فله وهذا احد الوجوه  
التي تاولوا بها ما ورد من كونه صلى الله عليه وسلم بالقيام لا ابن  
مرزوق والله اعلم **وتنبيه** قوله **ن** انما ان الله ما في المحل  
نما او حجر اي هو قوله النهاية لابن الاثير الاستحسان استخراج النجس  
من البطن وقيل ان الله عن جسده بالفسل **وسريين**  
**قوله** اذا اختلف الجار والمجرور او صوابه اذا اختلف  
الجاران **وقوله** واجبت بان محل للمنع او فيه  
نظر واخفى كواب هو ان ما شرطه في قطع ثوب النكزة انما  
هو في القطع الاختياري لاني القطع الحاجي ثم هذا الذي لا مندوحة  
عنه وقد يقال عنه مندوحة بتقدير فعل مضمر لا على جهة  
القطع بل على جهة المفعولية والتقدير برأعي يسريين فتأمل  
قال الشيخ ابو زيد قلت **تقدير** الفعل على جهة  
المفعولية فيما هو صفة لما قبله في المني ثم هنا هو نفس القطع  
لا غيره فكون ما هنا من القطع الحاجي متعين والله اعلم **واعداد**  
**منزلة** قوله **ن** كان المزيل جامدا او مائعا اذ المندوب اعدارها  
مما لا احدهما فقط ففي قواعد فها من راياب الاحداث ان يعد  
الماء والاحجار عنده انتهى **واستخاره** قوله **ن** وهذا يوجب  
نقص الطهارة او فيه نظرا الذي عليه في المدخل ثم في **ح** ان  
عدم المسترخا يودي الى الصلاة بالنجاسة انتهى **وقوله** بل  
هذا اولى لان الطاهر الذي يجب غسله اذ تامله فان هذا  
التقليل لا ينتج التقييد بالثقله ثم رعه بل ينتج ان المسترخا الذي  
يطلب هنا اكثر منه في الفسل والله اعلم **وتعظية** **رأيه** اي حيا  
وقيل خوف علوق الراحه والاول هو المنصوص وذكر **ورد** قوله  
**قوله** **ن** ذكر **ن** **ح** انها تشعير فيها اذ في ستر ابن  
ماجه بسنده الى علي رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ستر ما بين الخمر وعورات بني ادم اذا دخل الكنيف ان يقول  
سم الله وقول **عن** **ح** ولكن طاهر ما طبقوا عليه في الكلام  
على عصبته اذ ثبت عليه شارب الحصى ما رخصه قل  
تبايه بالشرط المأمورة ما شملت العصاة فلا فائت لاستلزامها  
عدم الاخلال به على ان في كون العصاة تتضمن نهي الاذية في  
طاهر الجسم نظرا وانما تنفي الاغوا لغم بعد نزول والله يعصمك من الناس

بعده  
وهو



كان صلى الله عليه وسلم محروسا من الاذات في ظاهر الجسم انتهى  
**وبالغضا** **سائر** **قوله** **في حيث لا تتركه** **عورته** **أو صوابه**  
 حيث لا يرى شخصه **هنا** عبارة الامامة عياض حيث لا يرى له  
 شخص ولا يسمع له صوت **واما سائر العورة** فواجب وذلك واضح  
**وبكيفية** **في ذكر الله** **محصل ما في** **2** **وفيه** **ان العورة** **حرمته**  
 قراءة القرآن في الكنيف **واما الذكر** **فيه** **او الحقوق** **بما فيه** **ذكر** **او**  
 قرآن مكرره وما يفهم من كلام ابن عبد السلام **2** **و** **صلى**  
 والشارح من التحريم فغير ظاهر **قوله** **2** **وبه** **عج** **واطلق**  
**2** **ال دخول** **لما فيه** **قرآن** **ظاهر** **سوا** **كان** **كلاما** **ام لا** **واستظهر**  
 التحريم في الكامل هذا **خبر** **ما ذكر** **و** **ان** **ادخل** **من** **ذلك** **فلم** **يق**  
 به عبارة **رته** **ذكره** **في** **بعض** **المصحف** **القولين** **بالجواز** **والكراهة**  
 يقتضي تساويهما وليس كذلك **اذ** **المشهور** **الكراهة** **وهو** **ما**  
 يرجح عليه المؤلف **وقد** **صرح** **2** **بشبهة** **و** **قوله** **وهو**  
 دخول به مستورا **المراد** **بالسائر** **مطلق** **ما** **يسننه** **ويكمنه**  
 من جلد او غيره **ثم** **صرح** **به** **في** **قوله** **وجوز** **سائر** **الظاهر**  
 الحبيب لا يكفي **لانه** **طوق** **متبع** **قوله** **طغى** **في** **أهونه**  
**وان** **لا** **يلجأ** **تو** **عبر** **بلو** **رد** **ما** **في** **الواضحة** **من** **انه** **لا** **يجوز** **الا** **اذ** **الحي**  
**كان** **اولى** **واوله** **بالسائر** **وبالاطلاق** **اعلم** **ان** **النصور** **في** **المنزلة**  
 اربع **لانه** **ايما** **في** **مرحاض** **اولا** **وفي** **كل** **ام** **بسا** **تر** **او** **دونه** **وظاهر**  
 المصوبه **فربما** **بن** **مرزوق** **ان** **محل** **التاويلين** **حيث** **لا** **سائر**  
**كان** **بمرحاض** **ام** **لا** **والذي** **في** **2** **وهو** **الحق** **ان** **محلها** **في** **المرحاض**  
 بلا سائر وظاهره **كان** **في** **السطح** **او** **في** **فضا** **المدن** **ذكر** **ذلك**  
 بعد نقل المدونة **وعبد** **الحق** **وحيا** **من** **وان** **كان** **ما** **نقله** **منها**  
 صرحا **في** **ان** **محلها** **مرحاض** **السطح** **لان** **لفظ** **المدونة** **هو** **الجواز**  
 في المراحض التي على السطوح **فمحلها** **الحي** **وعياض** **وعند**  
 الحق على الاطلاق **ومحلها** **بعض** **شيوخ** **عبد** **الحق** **على** **التقييد**  
 بالسائر **لكن** **اطلق** **2** **في** **السطح** **وغيره** **هو** **الظاهر** **اذ** **لا** **فرق**  
 وبه تعلم **ان** **قوله** **2** **وفي** **مرحاض** **السطح** **خاصة** **اي** **بلا** **سائر**  
 هو الذي في النقل **وان** **قوله** **ظاهر** **نقل** **2** **جريا** **بعضا** **من**  
 فعل ما ذكر **سطح** **كان** **في** **بلا** **سائر** **ام** **لا** **في** **غير** **صواب** **وسوابه**  
 بمرحاض بلا سائر **كان** **بسطح** **اولا** **اذ** **بعد** **الذي** **في** **2** **ثم** **تقدم**  
 واما اذا **كان** **سائر** **بلا** **مرحاض** **ففيه** **قولان** **وظاهر** **المدونة**  
 الجواز **وهو** **الراجح** **في** **2** **عند** **المأزني** **ومثله** **اذ** **الم** **يكن** **سائر**  
 مرحاض **واما** **الرابعة** **وهو** **مرحاض** **بسا** **تر** **في** **تفاوت** **انظر**  
**2** **قولان** **تختلف** **ما** **اعتر** **منه** **طغى** **بان** **كلام** **الامة** **ظاهر**  
 من ان القولين في المداين والقرى فقط **وان** **الغضا** **مع** **السائر**  
 لا خلاف في منع الاستقبال **والاستدبار** **فيه** **كان** **لفضا** **بدون**

سائر قل **2** **وفيه** **نظر** **لا** **ذا** **بن** **رشد** **نفس** **في** **المقدمات**  
 على الجواز في الغيا في مع السائر **فقال** **بعد** **ذكر** **الحي** **في** **الصغار** **ما**  
 نصبه **فالمعنى** **على** **هذا** **في** **الحي** **من** **اجل** **ان** **به** **عبارة** **ايصلون** **له**  
 من خلفه **فاذا** **استتر** **في** **القرى** **والمداين** **بالابنية** **از** **تفتت**  
 العلة **وكذلك** **على** **هذا** **الواستتر** **في** **الصغار** **الحا** **زان** **يستقبل** **القبلة**  
 وقد فعله **عبد** **الله** **بن** **عمر** **رضي** **الله** **عنه** **دا** **استقبل** **بيت** **المقدس**  
 واستدبروا اهله **وقال** **انما** **انتهى** **عن** **ذلك** **في** **الغضا** **انتهى**  
 نقله **ابو** **الحسن** **وفي** **الغضا** **2** **بعد** **ذكر** **التاويلين**  
 ما نصبه **والخلاف** **في** **الوجهين** **من** **الوطي** **والحدث** **مبني**  
 هل ذلك لتعظيم القبلة **فيمنع** **من** **ذلك** **في** **الجميع** **او** **لحق** **المصلين**  
 خلفه **في** **بيع** **اذ** **كان** **سائر** **كف** **كان** **انتهى** **نقله** **ابن** **مرزوق**  
 ثم قال **عقيد** **وقوله** **والخلاف** **في** **الوجهين** **ان** **يبتنا** **وك**  
 الغضا **والمنزلة** **انتهى** **وما** **قلناه** **هو** **وظاهر** **ابن** **عروة** **الف**  
 فانه **ادرج** **الغضا** **والمنزلة** **في** **تقسيم** **واحد** **فقال** **ففيه**  
 نصبه **2** **يكون** **ان** **اي** **الاستقبال** **والاستدبار** **بما** **يخرج** **حاض**  
 وسائر **تفاوت** **ان** **بمرحاض** **فقط** **طريقان** **وبسا** **تر** **فقط** **قوله**  
 التلقين **مع** **الحي** **عنها** **وابن** **رشد** **والجموعة** **مع** **المختصر**  
 بنا على **انه** **المصل** **او** **القبلة** **انتهى** **هذا** **كلامه** **2**  
 يذكر **سواء** **في** **خذ** **منه** **ان** **القولين** **في** **قوله** **وبسا** **تر**  
 ان **فيما** **يشمل** **التصحر** **والمنزلة** **لا** **في** **خصوص** **المنزلة** **كما** **زارعه**  
**طغى** **فقال** **وانه** **اعلم** **والمختار** **القول** **قوله** **2**  
 وبه **اعتر** **من** **المص** **بوجهين** **ان** **تبع** **في** **الاول** **احمد**  
 وفي **الثاني** **2** **وكلامها** **غير** **مسلم** **اما** **الاول** **فلان**  
 ظاهر **الحي** **كظاهر** **المص** **استقبل** **الوطي** **والحدث** **ونص**  
 بالحي **على** **نقل** **ابن** **مرزوق** **وقال** **ابن** **القاسم** **لابس**  
 بالجماع **للقبلة** **لنقول** **مالك** **في** **المراحض** **والجواب**  
 عن ذلك **في** **المداين** **والقرى** **لا** **بالتاويل** **والبيان** **في**  
 كون الفصل **الانسان** **معه** **فمع** **التساوي** **فيها** **يمنع** **في** **الصغار**  
 وتختلف في المدن **ومع** **الاستتار** **يجوز** **ففيها** **انتهى** **قال**  
 ابن **مرزوق** **عقيد** **وظاهر** **كلام** **الحي** **لحق** **الوطي** **والحدث**  
 ايض **ذكره** **المص** **انتهى** **قال** **ابو** **علي** **صديق** **في** **كون** **ذلك**  
 ظاهر **الحي** **لان** **قوله** **فمع** **التساوي** **يمنع** **في** **الصغار** **ظاهر**  
**كان** **سائر** **اولا** **وقوله** **ومع** **الاستتار** **ان** **انما**  
 حوز **الوطي** **مع** **الاستتار** **بشئ** **بهما** **ولم** **يجز** **الغاي** **اذ** **اسل**  
 ثوبه **خلفه** **لان** **الوطي** **اخف** **من** **فضا** **الحاجة** **انتهى** **واما**  
 الثاني **فلان** **ان** **مختار** **الحي** **حاز** **في** **الغضا** **وغيره** **بل**  
 وهو خاص **بالغضا** **خلاف** **الحي** **ومن** **تبعه** **وذلك** **ان** **الحي**

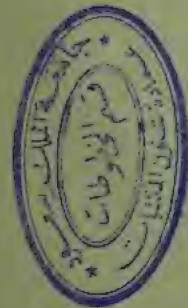


بعد ان نقل عن مالك في المدونة ان كان ذلك في المدن ومنعه  
 في الصحرا ذكر انه اختلف في علة المنع في الصحرا هل هو الحق  
 المصلي الى اخر ما نقل فان قوله وهذا يستوي فيه اكر  
 ان هذا التعليق الثاني الذي هو مختاره تستوي فيه  
 الصحرا والمدن فيقتضي القياس المنع فيها بين ان  
 ذلك في المدن للضرر وانه دل عليه كلاته فلهذا وثق  
 ما عدى المدن على عدم الجواز لعدم الضرر قال ابو علي  
**ووجب استبرا باستفراغ** قول **ز** البال للتصوير  
 هو مبنى على ان السنين والتا للطلب في كل من استبرا  
 واستفراغ وهما حشود بمعنى واحد في **صحيح** وغيره  
 والذي قرر به ابن سريون ان الاستبرا بمعنى طلب البراءة  
 وان المراد هنا باستفراغ الافراغ والتفريغ قال ولو  
 عبر باحد هاتين اولى فتكون السنين زائدة فيه لا للطلب  
 ثم قال وبأوه للسببية او للاستعانة اي طلب البراءة بتفريغ  
 المجلس وهذا معنى صحيح وبه يصح ما في **تت** وابنه علم  
**ونوب جمع ما وجحد قول** ز ما يجوز الاستبراء مع الاقتصار  
 عليه اذ ظاهر **صحيح** انه مع الاقتصار عليه يرفع الحكم  
 وظاهر الطراز انه لا يرفعها وانما هو من المفوات المستظهر  
**وقوله** واما لا يباح القول فليس له هذا الحكم يعني  
 فلا يكون جمعه مع الما افضل من الما وحده لانه اقل منه  
 وحشود فاطلاق الترتيب هنا أولى والله اعلم هذا مراده  
 وثمة تنظر لانه اذا كان جمعه مع الما جازما نقله **2** فيما ياتي  
 عن الشيخ زروق فالظاهر ان يكون افضل من الما وحده لانه  
 ابلغ منه وحشود فاطلاق الترتيب هنا أولى والله اعلم فقام له  
**وتعين في مني** حاصل ما ذكره **ز** ان المني يتعين فيه الماء  
 ولا يكتفي فيه الحجر الا في صورة واحدة وهما ان لم توجه الوضوء  
 ولا الغسل واغلب ان عبارة ابن الحاجب كعبارة المني وهي  
 والمني بالماء ويبحث فيها ابن عبد السلام فقال ان عنى مني  
 الصحة فلا حاجة اليه هنا لا يحتاج به غسل جميع الجسد وان  
 عنى منى صاحب السلس فلم لا يكون كما يقول علي بن ابي  
 فيه الوضوء وقد يريد الاول في حق من فرضه التيمم لم يزل  
 الما الا بما يزيل به المني انتهى والذي يقتضيه كلام ابن هارون  
 وابن دنيق الصمد حيث قال انما وجب الماني المني لو وجب غسل  
 جميع الجسد فلا تنافي الاستبراء منه وكذلك دم الحيض والنفاس  
 انتهى وهو انه لا يتعين الماء الا في وجب الغسل فان وجب الوضوء  
 او التيمم فلا يتعين كذا لم يوجب شيئا واسما علمه وظاهره خصوص  
 غيرهم لظاهرا اطلاق تعين الماني المني بل لتعليل الجواهر

المني والمذي

المني والمذي بما فيها من الذروحة التي توجب شترها باجر صريح  
 في ذلك وقال ابن عبد السلام وان عني منى صاحب السلس او مشكك  
 على اطلاقه لما تقدم من انه اذا استنكح بان ان كل يوم وكومرة فانه  
 يعني عن ان التيمم مطلقا اوجب الوضوء ولا يقول **2** في السلس ان  
 اوجب الوضوء تعين الما فيه خلافا لما تقدم لابن عبد السلام لكن  
 يوافق تعليلا لكونه المتقدم وقوله **ز** خلافا لما ذكره الشيخ بركات  
 الخطاب او الشيخ بركات هذا بقوشقيق **2** شارح المتن وتبين  
 ان رايه بخط الشيخ بركات المذكور **وقوله** **امراة** هذا ايضا اذا  
 كان تسلسلا واستنكح يعني عن ان التيمم خلافا لاطلاق **ز** وغيره  
 ومثله يقال في المذي وقوله **ز** ان كانت شيئا في تغريقه  
 بين البكر والشب هنا فيه نظير بل التفريق بينهما انما ذكر  
 صاحب الطراز في الحيض والنفاس خاصة واختاره في البول  
 الاطلاق لان مخرج البول قبل البكارة والشبوبة بخلاف  
 الحيض انظر **في النية** **وطلان صلاة** **تارها قول** **ز**  
 قولان مفرعان اذ قال **2** اختلف في هذين القولين في  
 هذا الفرع هل هما مرتبان على القولين في البزج قبله  
 فالذي يقول هنا بالطلان بناء على وجوب النية والذي  
 يقول بعدم الطلان بناء على عدم وجوبها وقيل من عاك  
 على القول بالوجوب وبه صرح ابن بشير والاول هو ظاهر  
 كلامه في **صحيح** **وحان** **بنايس** **ظاهر** قول **ز** ومن غير  
 نوعها كذا في اذ هو كذا في الشيخ بالزاي والفا والخزن الاحد  
 وهو من نوع الارض ولعله يخرق بالرا والفا في جمع خرقة  
 وكذا في لفظ سند **في ح** **وقوله** وهو ما يخرج من الفارة  
 عند السبح كذا في **ح** عن التمساق والذي في ابن سريون  
 والنخالة بالمهالة الذي يسقط من الخشب اذا طسبه الخمار  
 او خرطه والسالة بالسنة ما يسقط عند نشره بالمنشا انتهى  
 ثم بحث في النخالة بالمهالة فانها لا بد فيها من بقايا الطعام  
 وايضا تعلق بها حتى تانها علف الذواب واذا احتزم  
 علف ذواب الخبز فاخرى علف ذواب الانس انتهى **لامثل**  
**وحسن واملس** قول **ز** فلا يجوز الاستبراء بواحد من هذه  
 ولا يخرى اذا اطلاقه عدم الاجزاء غير صحيح مع قول للمصنف  
 فان انفتحت اجزائه **وقوله** في التيمم واما ان قصد  
 ان يتيمم بالماء فيجوز الا المحترم اذ قد استثنى **2** نقله عن زروق  
 المحترم والمجرد ويبيح في سببنا النجس ايضا لما ذكره **ز** فيه من  
 التعليل **وقوله** قد يقال ولا جدار الفير او يتقدم ان  
 الجدار داخل في المحترم فاي رده عليه فغفلة عنه **وقوله**  
 وانظر لمجاز بها حاله وجود ما يستجر به اكر قد صرح الجزوي بالمنع

لعل  
 وقوله





وجود غيرها وان اشبهها بالمانع 2 في حواشي الرسالة انتهى

## فصل بعضه عن موجبات الوضوء

من التعبير بنوا قض الوضوء لشموله من لم يكن ولا على وضوء فالحديث السابق على الوضوء الاول موجب لا ناقض وما بعده ناقض لما قبله موجب لما بعده فالجواب اعم قل **اعترض الشيخ ابو عبد الله المقرئ** على من قال انها موجبات بان موجب انما هو ارادة القيام للصلاة لتوابعه تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الاية ما ذابح بالابواب مثلا او قدرنا الخراق العادة في شخص فلم يحدث قط و دخل الوقت وجب عليه الوضوء وان لم يحصل بعد بلوغه ناقض فالعبر بانوا قض اولى بما علم **نقص الوضوء** اي رفع استمرار حكمه والا لكانت الصلاة تنتقض بانتقاضه قاله **سند في الصحة** الظاهر انه متعلق بالمعتاد لا صفة الخارج والا لاقتضى عدم النقص بالمعتاد اذا اخرج في المرض وليس كذلك وانما هو مقتضى اعتدائه فاذ اخرج البول غير مغبر فانه ينتقض الوضوء لان جنسه معتاد الخروج وان لم يكن هو معتادا **وقوله** فان تعزيت الحديث موجب للطهارة الصغرى اذ بهذا الحديث ثبت دم الحيض والنفاس من تعريف المصنف لشموله لم فان الفصل انما هو مقتضى لما ينتقض الوضوء فقط تامل **وقوله** وعطف على المعتاد ما هو محترز لا على حدث لانه ليس محترزه اذ فيه نظر بل هو محترزه ايضا لان ما ليس بمعتاد ليس بحدث فيصح عقبيه عليه ايضا بل هو الظاهر **لا حصي وودر بوبلة** ابن رشد هذه المسألة فيها ثلاثة اقوال احدها لا وضوء عليه خرجت الرد بقبلة او غير قبلة وهو المتيقن في المذهب الثاني لا وضوء الا لا يخرج نقية قال الثالث عليه الوضوء وان خرجت نقية وهو قول ابن عبد الحكم خاصة من اصحابنا انتهى نعم ابو الحسن محققه لو قال ولو باذى بدل قوله ولو بوبلة **وقوله** وملها دم وقيح اذ خرجا خالصين اذ فيه نظير الدم والرد وسوا فلا نقض بها مطلقا كان معها اذى ام لا كما يفهمه نقل **فوج** وهو الذي عنده ابن رشد المشهور بغير نقلة ابن عرفة و **نقصه** وفي غير المعتاد كدودا وحصي اودم نالته ان قارنه اذى او بلة لا تنقض حكمه بل ينقض المشهور ولم يفرق الثالث وعزاه الى ابن نافع و **سلس** فارق اكثر اطلق المصنف في السلس يشمل سلس البول والنجس والغائط وغيرهما ولذا قال في **كتاب** هذا التقسيم لا يخص حديثا دون حديث انتهى **سلس مذى قدر على رفعه** في المدونة اذا شرا مذى وادام من عزوبته اذا تذكر فعلية الوضوء

وهي

وهي رواية ابن المبريط والى محمد وفي رواية القرويين من عزوبته او تذكر فعلية الوضوء فارجه في صورتين واما اذا كان لا برودة وعلة فلا وضوء عليه فالصورتان عزوبته مع تذكر عزوبته بدون تذكر بوبله لا برودة وعلة فلهذا لا يجب فيها والاولى يجب فيها مطلقا فيها والثانية على اختلاف الروايتين وقال ابن الجلاب فيها ان قدر على رفعه بزواج او تسروجهت والا فلا فتالي بعضهم هو وفاق وقال بعضهم هو خلاف المدونة فيكون في الثانية ثلاثة اقوال انظر ابن مرزوق وقد قال ابو الحسن في الاول وهي عزوبته مع تذكر لا خلاف انه يجب فيها الوضوء وقال ابن دقيق العيد في الثانية وهي عزوبته دون تذكر يجب فيها الوضوء على المشهور كالاولى وسواء قدر على رفعه فيها ام لا وفي نقل ابن مرزوق عن النخعي انه صوبه واعتبر ان كلام المصنف لا يصح حمله على ما كان له لانه لا ينتقض الا ان قارقا كثر وطاهر كلامهم قدر على رفعه ام لا ولا على ما كان لا يتذكر بان يستلحه لهما راي او سمع او تذكر وهي الاولى خلافا **سند** لما مر عن ابن الحسن من انتقض فيها بلا خلاف مطلقا فلم يبق الا ان يحمل على ما كان لطول عزوبته قد تذكر ويكره جاريا في التفصيل بين القدرة وعدمها على ما تقدم للمجلا وقد علمت انه خلاف ما شهروه ابن دقيق العيد لكن تقدم عن ابن مرزوق ان بعضهم جعله وفاقا للمدونة ونقل **طفي** ان ابن بشير شهرة واستظهره ابن عبد السلام وفي نقل ابن مرزوق عن المازري ما يعيد انه المذهب فاعتدله المصنف لذلك **والله اعلم** **وقوله** او صوم اي لا يشق عليه فان شق عليه لم يلزمه بهذا فنده المازري كما نقله ابن مرزوق **وقوله** والبول كما لم يذكر نقل **2** عن ابن فرحون ما يدل على ان كل سلس قدر على رفعه هو كذلك قلنا **وبه** صرح ابن بشير كما نقله ابن مرزوق **وقوله** فان وجدها من تخيض كل خمس سنين مرة او فيه نظرا اذا الزنا في عند قول الممدون تاخرت او ارضعت او مرضت او تخيضت فتلاية اشهر او ان من عادتها ان لا تخيض الا بعد شبعة اشهر فلم يختلف قول ابن القاسم انما شترى بلالة اشهر وان كانت تخيض في ستة اشهر فاختلف هل تنتقض البضعة او تكتفى بشلاية اشهر انتهى **وقوله** ومسألة المتطرق الى الصواب اسقاط هذا من كلامه كما يعلم بالتأمل **لان** **سند** **عزل** وانظر جواب النخعي او جواب النخعي عنه هو ان يتيمم ورده ابن بشير بانه قادر على استعمال الماء وما يرد عليه يمنع كونه ناقضا انتهى وسئل قول الاثني فيمن يجوز علة او هو



شيخ يستلحه الترخ انه كالبول قال **ح** والظاهر ما قاله ابن بشير والابن  
**وفي اعتبار الصلاة في وقت الصلاة** اعلم ان المتأخرين من  
 التونسيين اربعة اقوال فقال ابن جماعة ومن تبعه بالاولى ورد بان  
 السلس رخصة لا تخص باوقات الصلاة كرخصة قصر الصلاة  
 للسفر وجرت حكمته اي المشتبه ام لا كذلك السلس رخصة علمت  
 منه اوقات الصلاة ام لا وقال البودري عدد الايام ورد بان الايام  
 قد تخلو بعضها عن الدم وقال ابن عرفة عدد صلواته ورد بان  
 لا معنى له ان لم يعتبر الوقت والصواب ما قاله ابن عبد السلام  
 من عدم اعتبار وقت الصلاة قال ابن مرزوق والمرتدة مبني على  
 ان الاقدمين لم يتصوروا لها وعندي انهم تصوروا لها حيث رخصوا  
 لصاحب السلس لاجل المشقة والمشيئة كقوله الى العرق الذي  
 ينضبط ولا يختلف عند اصحابه انتهى قال بعض شيوخنا وهذا  
 هو الصواب الذي لا شك فيه **من محرجية** منسوخة المتوضي والمكاف  
 ولا يصح رجوع منسوخة الخارج ليل لا ينزيم الدور فتأمل **وهو**  
**روايل** ظاهر المص ان روايل العقل بغير النوم كالاعمال والسكر  
 والجنون ولا يفصل فيه كما يفصل في النوم وهو ظاهر المردونه  
 والرسالة فهو ناقض مطلقا قال ابن عبد السلام وهو الحق خلافا  
 لبعضهم وقال ابن بشير والقليل في ذلك كما لكثير انتهى انظر  
**ح** وقول **ح** اي عتق العقل اذا دبره ان التفسير بالاعتبار  
 اول من التفسير بالزوال لان العقل لا يزول بل يستتر ولهذا سميت  
 الخمر حمر لانها تغط العقل لكن يستتري من ذلك المجنون المطبق  
 الذي لا يفيق اصلا فانه راس عقله قطعاً ولذا اتفق على عدم  
 خطابه مطلقا قاله ابن الفاكهاني ونقله ابن ناجي **وان يوم**  
 ابن مرزوق ظاهر المص ان المتبر عنه صفة النوم مع العقل  
 ولا عبرة بهيئة النائم من اضطجاع او قيام او غيرها وهي  
 طريقة الخبيث واعتبر في التلقين صفة النوم مع الثقل وصفة  
 النائم مع غيره فقال فاما النوم المستثقل فيجب منه الوضوء  
 على اي حال لان النائم من اضطجاع او سجود او جلوس وما  
 دون الاستثقال يجب منه الوضوء في الاضطجاع والسجود ولا  
 يجب في القيام والجلوس واما السكر والجنون والاعمال فيجب الوضوء  
 من قليله وكثيره انتهى وعزاني **صحيح** الطريقة التي شرع  
 حال النائم لعبد الحق وغيره **وقوله** وان كنت لا تفكر  
 ان هذا هو الصواب فالتفتي منعين ولعل نسخته وقع لم قشاهات  
 تحريف يحدو لا كذا قيل وفيه نظر والصواب نسخة ينفك بالانك  
 فان ما ذكره احمد من ان عدم التمييز باخلها ناقض لمحوده مخالف  
 لما في **صحيح** عن الحكم من انه لا ينقض الا اذا طال وكان مستنداً  
 ونصه قال الخبيث في المحتجب ثلاثة اقسام ان لم يتقظ قبل

لعله  
التغير

اخلال الحبة فلا وضوء وان لم يتقظ باخلها ناقض على قول من  
 قال النوم حدث لا على المشهور وكذلك ان اخلت ولم يتغير ولم  
 يطل وان طال وكان مستنداً انتقض انتهى وهو الذي اعتمد  
 في الشامل لم نقله بعد فتأمل وما لاحد نحوه في **ح** عن الشيخ  
 زروق وابن هرون **وقوله** وهو كذلك ان دام لغيره  
 ان الذي صوبه **طعن** هو ان ينقض وان لم يدم **وقوله**  
 وفعل كذا ان قعد او يندب له احتمالان مستندان الذي في **صحيح**  
 عن سنده ان القاعدة ليس فيه عند الامام الا الاستحباب والاحتمال  
 في المضطجع ونص **صحيح** اذا حصل له هم اذهب  
 عقله فقال مالك في المجرعة عليه الوضوء قبل له فيلوقا عند  
 قال احب الى ان يتوضأ قال صاحب الطراز يحتمل الاحتساب ان  
 يكون خاصاً بالقاعد بخلاف المضطجع اي فيجب عليه فيحتمل  
 ان يكون عاماً فيما انتهى تأمله وما نقله **ح** من كلام **صحيح**  
 موافق لبقول **ح** فانظر ذلك **يلتزم صاحبه به عادة** قول  
**ح** اي عادة الناس انهم في غسل الذكر والاغني قال في مرجبات الوضوء  
 المس للذة بين الرجال والنساء بالقبلة والخسة وليس العلمات  
 او فروج سائر الحيوان انتهى بنقله **ح** ثم قال وما ذكره القاضي  
 في فرج البهيمة ذكره ابن عرفة عن المازري واعترضه بما به  
 الجنسية انتهى بخ شمر ذكره عن الذخيرة خلاف ما لعاض في فرج  
 البهيمة ونص **صحيح** فرج البهيمة لا يوجب وضوءاً خلافا للبيت  
 لانه بمنزلة اللذة انتهى **وقوله** وفي الجلاب نكته ونصه  
 ولا يجب الوضوء من مس دبر ولا انشئين ولا من مس فرج صبي ولا صبي  
 ولا من مس فرج البهيمة انتهى بنقله ابن مرزوق فما ذكره **صحيح**  
 هو ما للجلاب والذخيرة وما ذكره **ح** هو ما للمازري وعياض **او**  
**وجدها** اذا وجد ولم يقصد حكى عليه ابن بشير اللثاق ونقصه في  
**صحيح** بقول ابن التلمساني واختلف اذا قصد ولا تجد او وجد  
 ولم يقصد انتهى **وقوله** ولو رايد الاحساس له ان فيه نظر  
 فان اطلاقهم المس في الذكر والاغني القصد والوجدان يدك على انه  
 انشد من المس وحينه فتعقيد مهم في مس الذكر الا متبع الرايد  
 بالاحساس يفيد التعقيد هنا بالاولى فتأمل **الا القبلة بعيم**  
**قول** **ح** لكن في **ح** لم اقف على نص في لمس المرأة المذابة الا انظره  
 مع ما في شرح التلقين للمازري ونصه وعمل من قال بعدم  
 النقص لمس المحرم بانها ليست محل للشهوة فاشبه لمس الرجل  
 للرجل والمرأة للمرأة ومن هذا الوجه لا يمتنع في لمس صغيرة لا  
 تشبه وهرمة هل ينقض ام لا لعدم اشتراكها انتهى بحمل لمس  
 المرأة لمثلها غير ناقض لمس الرجل لمثله وانما علم **كانها**  
 هذا الحد اقوال ثلاثة قالها الخبيث بحمل على عادته وان كان يعلم انه

سا  
وان  
الشي







انه لا ينبغي عليه ان يمتنع من قول ما لا يتحمل له  
 الشئ لا يدرى هل هو حديث او غيره فظا هذا المذهب انه لا ينبغي عليه  
 ان يمتنع من قول ما لا يتحمل له من قولهم فلهذا الغيب تنافي  
 في حش هنا ما يرضه وكلام المؤلف فيمن طرأ له الشك قبل الركوع  
 في الصلاة بخلاف من شك في طرأ له الحديث في الصلاة او بعدها فلا يخرج  
 منها ولا يعيد ها الا يفسر انتهى وهو تابع في ذلك للمسألة واعتبر منه  
 طعي بان القول بالغائب الشك الحامل فيها خلاف مذهب المدونة  
 فان كان قولاً في المسألة وخلاف ما درج عليه المؤلف فيما ياتي لتقيده  
 الصحة فبان الظهور ان ارادته مطلوب بالتمادي كما فسره لابن رشد  
 فيما ياتي ففيه ايضاً نظراً ليس كلاماً في التماهي وغيره بل سنة  
 البطالة وعدمه فذكره القيد هنا بكونه قبل الصلاة بخلافه  
 فيما مشور من وجهه عن المقام وح ذكر هذا القيد وجعل محتمل  
 اذا شك بعد الصلاة ففيه قولان ذكرهما في المنتقى فحين  
 راي في ثوبه احتلاماً لا يورث حتى وقع منه احدهما انه غير مؤثر  
 فيعيد من آخر يومه والثاني انه مؤثر فيعيد من اول يومه  
 ونسب الباقي الاول للموطا وجعله ابو عمر متاخلاً لمذهب المدونة  
 قال صواب انما المؤلف هنا على اطلاقه كما اطلق في المدونة  
 وغير واحد وجعلوا القول بالغائب في الصلاة متاخلاً للمدونة  
 ويكون المص فيها ياتي في قوله واعاد من آخر يومه تتبع الموطا  
 وروايته على قاي القاسم انتهى بخ ويشهد له قول ابن بشير  
 ما نصه ان وجد منياً في ثوب يومه ولا يورث متى كان  
 فقبل يعيد من اول يوم فيه وقيل من آخره على الخلاف فيصير  
 تنقضي الوضوء وشك في الحديث انتهى بقوله ابن مرزوق فيما ياتي  
 وشك في سابقها قول زواي في عن ابن حجر في ظاهره في الثاني  
 ان فيه نظراً لظهور في الاول كتميزه بالشك انظر كلامه في  
 ع وتقرينه الاحتمال الثاني بضعف الشك هنا بتركه من امرين  
 فيه نظراً بل الشك هنا انما وقع في امر واحد فتأمل وقوله  
 وتخيّل ان تأخيره انما هو جزم طعي محتجاً عليه بقول عبد الحقت  
 في نكته ان لم يتقدم له يقين قبل هذا الشك فلا بد ان يتوضأ كان  
 مستكماً ام لا وان يتقن بالوضوء ثم طرأ عليه الشك فانه كان  
 مستكماً فلا شئ عليه انتهى وتأمله وقوله ويتصور عليه  
 الان بانثائه له كل يوم اذا ما بعد هذا الكلام عن الصواب ان الظاهر  
 ان ذلك لا يمكن عليه وانما يفرق باستمراره به اكثر من يوفين وانه  
 اعلم تنافي نقل عن ابن حجر ما نصه صور الشك  
 سبب ان يتقنهما وشك في الاحداث وجب الوضوء ولو شك معه  
 في وجودهما فكذلك ولو ايقن بالحدث وشك في رفعه فواجب فان  
 شك في ذلك في تقدمه فواجب ولو ايقن بالوضوء وشك في تقدمه

جاءه في فان شك مع ذلك في تقدمه فالوضوء اضيق انتهى قال  
 ع وقد صرح المص هنا بصورتين ولا يخفى ان مقتضى ما فيها من  
 كلامه فمما انتهى قل هو مبني على تخصيص كلام المص  
 وشك في سابقها بصورته يتقنهما ويعيد عمله على العزم كما عمله عليه  
 بعضهم فيشك اربع صور والخامسة في وضوءه وشك في حديثه والسادسة  
 عكسها تؤخذ منها بالاولى والله اعلم لا بأس وروايشين قول ز  
 وابن شعبان في زاهية ان هذا النقل روح على قول ابن هارون  
 لان فيه وان قبله مسيح وعه وقوله وللغزاة يقتضيه  
 ان صوابه وللغزاة في في فتحيح وعه او فزع صغيرة قول ز  
 ما لم يتلذذ به صحيح ثم نقله ابن مرزوق ونصه وفي النوادر  
 من الجرحه ما لك لا وضوء في قبلة احد الن وجب الا هو لغير شهوة  
 في سرف او غيره ولا في قبلة الصبيته ومن فرجها الا للذة قال عنه  
 ابن القاسم وابن وهب نحوه في من فرج الصبي والصبيته وقال  
 عنه على لا وضوء في من فرج صبي او صبيته يريد الا للذة ومن  
 امراته فيهما قول ز هذا هو المذهب الذي فيه نظر فان الذي  
 يظهر من نقل عن ابن يونس ان المذهب هو التفصيل بين  
 اللطاف وعدمه انظره تنص به نقل القاب عن عياض انه  
 جيل محل الخلاف في المرأة اذا كان المتس لغير لذة فان كان المتس  
 للذة وجب عنه الوضوء كما لا مسنده وكذلك قال في من الرجل  
 ذكره لغير الكف اذا قصد اللذة انتهى بنقله ابو علي قل  
 قوله في من الذكر لغير الكف يقتضيه اذا التذلل لما نقله الباجي عن  
 العراقيين ويظهر من ابن عرفة انه متاثر بالمذهب المدونة فانظره  
 وتحديد وضوءه صلى به قول ز وما ذكرناه من مذ  
 تحذيره للصلاة ناخلة فيفعله الشيباني او عبارة الشيباني تحذيره  
 لكل صلاة بعد صلاة فرض به انتهى ومثلهما لغني ونصه  
 عهدها الوضوء لكل صلاة فضيلة انتهى بنقله ف ومثلهما عبارة  
 عياض ونصها الوضوء الممتنع تحذيره قبل او بعده به  
 انتهى بنقله ع عهدها لزووق وعياض فيه نظر وقوله  
 او فعل به ما يتوقف على الطهارة او هذا التعميم هذا الذي يفيد  
 كلام ابن العزقي ونقله ع فانظره ومنع حديث قول ز اراد  
 به المنع ان فيه نظراً بل الصواب ان المراد به هنا الوضوء اكله القدر  
 قيامه بالاعتناء او كما مر عند قوله برفع الحديث ان لا يمتنع لقوله  
 منع المنع ومنه من قول ابن حبيب وسواء كان مصحفاً جامعاً  
 او جزاء وورقة فيها بعض سورة او لونها او لثما مكتوب به انتهى من  
 2 وقول ز كتب بالعزقي ان قال فلو كتب بالبحر طاز مسه  
 لمحدث لانه ليس بقرآن بل تفسير للقرآن انتهى وفي الاقناع للسوق  
 عن الزركشي في كتابه القرآن بالقلم العجمي انه لم يرف فيه كلاماً لا حد من



العلماء ويحتمل الجواز لانه قد يحسنه من يقره بالعربية والاقرب المبلغ  
كما تحرم قراته بغير لسان العرب وتقولهم القلم احد اللسانين  
والعرب لا يقرن قلمًا بغير لسان العرب وقد قال تعالى بلسان عذبة  
مبيل انتهى فتدبر العلامة سيدي عبد القادر الفاسي في اجوبة  
لما سئل عن رجل اعجمي اراد ان يتعلم الفارسية والسورة هل يجوز له  
كتب ذلك بالخط العجمي **جوابه** قال في المدخل لا يسوغ  
منه لوح القرآن او بعضه بالبصاق ويصير على علم الصبيان  
ان يسميهم من ذلك انتهى وقد استند كثير ابن العربي على من  
يقول بوقار المصحف او غيره بالبصاق وقال اناسه على  
غلبة الجهل المودي الى الكفر انتهى والله اعلم **وتفسير** قال  
ابن مرزوق لان المقصود منه معاني القرآن لا تلاوته فتدبر  
ولو كان شأن الصبيان ان يترجم بكتابه آيات كثيرة وفيه  
نظر لا سيما ان كان في سفر واحد والقرآن فيه بكتابه مكتوب  
انتهى وانظره مع ما نقل عنه **وان حاله** قال الشيخ سيده  
عبد القادر الفاسي الذي كان يفتي بانه سخطا العارفين سيده  
عبد الرحمن ان الحنفية مثله وكذا سخطا ابو العباس المقرئ  
وخالفها غير واحد ممن قرأنا عليه ولم يأت في ذلك بدليل مقنع  
بل تعلقت في ذلك بعلومات ومطلقات النصوص انتهى **وجواب**  
**المستعلم** وان بلغ ابن مرزوق المراد بالخروج ما قابل الكمال وظاهره  
ولو كان شقة اعشار القرآن وفيه نظر الا ان يقال انما ارادوا  
المعتاد وتخزيه المصحف عادة لا تكون على هذا الوجه انتهى وقول  
المص وان بلغ تقية البساطي بان المص انما اعتد فيه ما ذكره  
في **مسألة** بعد قوله ابن بشر وانفق على جواز قس المصحف  
للمستعلم انتهى ونص **جوابه** ظاهره ولو كان بالغامع انما حاله  
**مسألة** مردود بقول ابن يونس والمشهور ان الكمال  
لا يجوز منسه للرجل ولو كان متعلما انتهى

### فصل في غسل طاهر الجسد بقول

اي انصا له عن محله او هذا غير صحيح بل المنصوص ان  
انه لا يجب عليه الغسل حتى يبرز المني عن الذكر وبذلك  
صرح الا في في شرح مسلم ونص **جوابه** على نقل **ج** ولو اضطر  
لخروج المني ولم يجد ماء او وصل لاصبل الذكر او وسطه فغسل  
غسله والبكر لا يلزم حتى يبرز عنها لان داخل فرجها كداخل  
الاحليل فلا بأس ان يمسح به **ج** نقل **ج** وهو صحيح في ان  
المني ما دام في الاحليل لا يغسل به وسئل نعله عن ابن العربي  
في العارضة ونص **ج** اذا انتقل المني ولم يطر لم يوجب غسلا

وقال

وقال احمد ابن حنبل يوجب لان الشهرة قد حصلت  
بانقائه وهذا ضعيف لانه حدث لا يلزم القنطرة الا بظهوره  
كما بر الاحاديث واما خلاف سند فانما هو في المرأة فقط لانها  
وفي الرجل ونص **ج** خروج ما المدة ليس بشرط في ما بينها  
لان عارته ينعكس الى الرحم ليخلق منه الولد فاذا اخست بتزوله  
وجب عليها الغسل وان لم يبرز انتهى **وقوله** قال روية  
المقدرة بخبر بالنسبة للمرأة بمعنى علمها بالكلية الخبر السابق  
انما الما من الما اي انما من روية الما وهذا الخبر وارد فيما يشمل  
الينظة والنوم والخلاف انما هو في اليقظة وهو ظاهر وجعل  
بعضهم منشا الخلاف حديث نعم اذا رأت الما اي البصيرة  
على المشهور او علمته على ما استند وبحث فيه بان هذا الحديث  
انما ورد في الاحكام في اليقظة واجاب **بعض** بان الاعتدال  
هو صورة السبب وهو لا يخصص فلحديث على عمره **وان**  
**يقول** قال روية الما اي روية الما هذا القيد ينافي الاطلاق  
الذي بعده فالصواب استقامه **وقوله** **ج** خرج بلذة  
معتادة او غير معتادة اذ يقع في هذا الاطلاق **ج** مفرضا  
على **ج** **ويقال** ان احقر من راي في مناسه انه لا ينعى  
عقرب فاصنى او حكة لجرى فاصنى قضا هو كلامهم وهو الغسل  
انتهى وقبل **طفي** ما **ج** رتب عليه الشيخ **مسألة** ما نصه  
ليس **ج** في هذا فنسب يعتد عليه لظاهره وضوح واضع الدلالة  
يستند اليه كما يعلم ذلك بالوقوف على ما لديه وانما يمكن  
بالاقتات بعض كتب المذهب هي عند التاميل لا تكتفى بالطلب  
غير ان الاخطا في ذكره وكان نخبه التفرقة على هذا  
بين النوم واليقظة عدم منبط النائم لحاله ولا يقال  
ان وجوب الغسل في الصورة المذكورة يؤخذ من وجوبه  
في صورة ما اذا لم يعطل سببا اصلا لا نقول انما وجب  
في صورة جمال السبب جلا على الغالب وهو الخروج بلذة  
معتادة عند التردد والاحتمال بخلاف ما اذا اعتدل السبب  
وانه غير معتادة وباجملة فلا نص في المسألة وممنك **ج**  
في رده على **ج** **وان** جدا والله اعلم انتهى من  
جواب له فيه وما ذكره من الوجوب اذا وجد الاثر ولم  
يعقل السبب حكى عليه القراني الاجماع وتفق **ج**  
بنيقطة من رتبة فيه قوتين في **ج** والقولان بقاها المازي  
ايضا ونص **ج** وان راي الاثر ولم يذكر احتمالا فغسل يجب  
الغسل لان غالب مني النائم بلذة وان خفيت لغيرة  
النوم وبطل لا يغسل عليه لانه ما خرج بغير لذة انتهى فتدبر  
ابن مرزوق وقول **ج** **في** بنيه **مسألة** على الرسالة







الذي لا شريك له وذلك اقوال بالوحدانية لا مطلق الالهية انتهى  
**وقوله** ولا الشئ ولا الاشياء لم يصرح به الا في قول البكي في  
شرح عقيدة ابن الحاجب اختلفوا هل تتعين للدخول في الاسلام او لا  
بل يكفي كمالا يدل على الاسلام من قوله او قتل على قولين انتهى قال  
الشيخ البوزييد ومبنى الخلاف على ان المقاصد معتبرة بما يدل عليها  
كيف كان او لا بد من اللفظ المشروع والاصل في ذلك قوله  
صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
وهذا حديث خالده حيث قتل من قال صبا اى اسلمنا ولم  
يحسنوا غير هذا فقال عليه السلام المسلم المصم الى ابراهيم ما فعل  
خالده ثم ورد لهم عليه السلام وعذر خالده في اجتهاده انتهى **وقوله**  
اى سوانوى الحاشية او مطلق الطهارة والاسلام اى واما اذا نوى  
الانتطيف او ازاله الوسخ فانه لا يجزيه عن غسل الجنابة قاله الخ  
وتنظير **2** فيه بقول ابن رشد اذا غسل نوى الجنابة فازى  
لم ينو الجنابة ونوى به الاسلام اجزاه لانه اراد الطهر من كل  
ما كان فيه اذ فيه نظرقان بين مسالتهما ما بين الضياء والظلم  
**وقوله** فلا يجزى عليه احكامه من غسل اى واما في الباطن  
فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى وهذا مبنى على ان النطق بشرط  
في اجراء الاحكام الظاهرة فقط وهو المنسوب للجمهور وحمل المص عليه  
متعين وبه يتبين عنه الاشكال المشهور وقيل شرط في صحة الايمان  
وقال عياض انه المذهب واسار في المراد الى الخلاف في ذلك  
والتفصيل فقال

- 1 وان يكن ذا النطق منه ما اتفق
- 2 فان يكن مجزا يكن كمن نطق
- 3 وان يكن ذلك من ابا
- 4 فخصمه الكفر بلا استرا
- 5 وان يكن لفظة فك لا با
- 6 وذا الذي حكى عياض مذهبها
- 7 وقيل كما نطق بالجمهور
- 8 نسب والشيخ الى منصور

تنبيه قال الشيخ **مس** هذا التفصيل انما هو في الكافر  
وايا من ولد في الاسلام فهو على الغفلة الاسلامية واما تحجب  
النطق وجوب الفروع فان ارتكبا مع الايمان كان عاصيا لا كافرا  
ولا يجزى فيه التفصيل المذكور هذا هو التحقيق خلافا لما في شرح  
المرشد انتهى **واعاد من اخر نومة** تبع في هذا قول الموطأ  
بن وهب في ثوبه احتلاما وقربات فيه ليلالي وايا ما لا يعيد  
الا من اخر نومة انتهى وهو رواية على وابن القاسم لكنه مشاف  
لما مضى عليه المص فيما تقدم من قوله المدونة من القيس بالوضوء

وشك

وشك في الحديث يتوضا انتهى راجع ما تقدم وقال ابن مروزق  
رب المص قوله واعاد من اخر نومة على صورة الشك وذلك  
غير ظاهر لان الغرض ان البطل المشاهد المشكوك فيه باق  
على بطلته وهو محل كلام العلماء فقال مالك ان يتقن انه  
مبني اغتسل او مذك غسل فرجه وان شك فلا ارى ما هذا  
ولم يفت البطل وطال الحال فان المذكي لا يتقن له صورة فلا  
يتأتى منه الشك وانما ذكر الناس واعاد من اخر نومة  
في التحقيق انتهى **وقوله** ويجزى القيد ايضا في قوله  
كتحققه انما هو ان ابن العربي في العارضة انما ذكر القيد  
في صورة الشك وفيه نظير بل انما ذكره في هذه وهي صورة  
التحقق وقيدت كلامه **ح** فانظر وصورة الشك انما هي مفهومة  
عليها **وقوله** لا يجزى قول البرزلي اذ فيه نظير بل بخلافه  
وما فرق به بينهما بعيد بل غير صحيح **وقوله** لعله المفتقد  
وان كان بعيدا متعلق بقوله لا يجزى قول البرزلي **وقوله**  
وتقيد الصوم من اول يوم صامت فيه اذ فرق بين الصوم  
والصلاة واصله **ت** تبع لعمارة ابن فرجون وفيه  
نظير بل لا فرق بينهما على القول المعتاد وابن عرفة قال ابن  
القاسم فيمن رأت في ثوبها خيضا لا تذكر اصابتها ان كانت  
لا تتحرك على جسد ها اذ ات الصلاة مدة لبسه وان لم تتحرك  
تترعه فده اخره وتعيد الصوم ما تعيد صلاته ما لم يحا وزعاده  
وابن حبيب بل يوما فقط الخ عدد نقط الدم اذ لبسته بعد  
الخروج ما لم يحا وزعاده انتهى وقد رد به **ط** على **ت**  
قال ابن كزني ووجه قول ابن القاسم في اعادة الصوم امكان  
تمادي الدم اياما ولم يشعر وقول ابن حبيب ليس عندى  
لانه لو تمادي لشعرت ولظهر في ثوبها نقط وانما كانت  
وفعه ثم انقطع انتهى **وقوله** وانما عاوت هذه  
من اول نومة ومن وجد منيا في ثوبه الذي لا ينزع  
من اخر نومة اذ فرق بين المنى والخيض في الصلاة  
وتفريقه غير صحيح بل لا فرق بينهما قبل الواضحة عن  
مالك انه في الاحتلام يعيد من اخر نومة ان كانت  
ينزع الثوب قال فان كان لا ينزع اعاد من اول  
نوم تام فيه انتهى وقال ابن يونس اعادته من اخر نوم  
لما كان في الموطأ لان عمر رضي الله عنه فعله وانما قال ذلك  
لانه ينزع ويبدسه ولم يوشا فلما رآه ابن عباس  
انه من اخر نوم قال استدام لبسه والمنى موضع يخفى اعاد  
من اول نوم لانه في شك من حيثه فيحسب طه ولا روية  
الخيض شك قال من ابن عبد الحكم لا يعيد الا من اخر نوم لم يمت

Copyrighted material



له اولاد ابن يونس ومجركه هذا الاختلاف في الحديث انتهى نقله ابن  
 مزيروك فقد علمت انه لا فرق بين الاختلاف والحديث في التفصيل  
 بين الشرح وعمره على قول مالك وان قول المصنف واعاد من اخره  
 بيقيد بها اذا كان ينزعه والافضل اول يوم تام فيه تامله والله  
 اعلم بكن في **منه** ما مضى قسم الباجي المسألة على قسمين  
 ان كان يتم فيه وقتادون وقت اعاد من اخره وقتا واهل  
 يعيد ما قبل ذلك قولان وان كان لا ينزعه فزوي ابن حبيب  
 عن مالك انه يعيد من اول يومه الباجي ورايت اكثر الشيوخ يملكون  
 هذا على انه نفس للوطا والصواب عندي ان يكونه اختلاف  
 قوله في الجمع قال في **منه** وعلى هذا فاطلاق المصنف موافق  
 لطريق الباجي لا ما حكاه عن الاكثر انتهى وكذا يقال في اطلاق  
 المصنف هنا بكن لا ينبغي مخالفة الاكثر والله اعلم **وقوله**  
 وكذا يقال في سقوط صلاة عادية في هذه نظرا في الصلاة لا تشبه  
 بابام عادتها لم هو واضح ويبين كلامه ابن عرفة المتقدم  
 فلا يجري فيها العيد الذي ذكره **وقوله** فلا يخالف  
 ذلك ما ذكره صاحب الوجيز في النظره فان ما في الوجيز من  
 ما تقدم من انه اذا ليس الغريبيد الغسل فقط ولا يجب  
**واجبه فيه** **قوله** بكن التشبيه في الاول انما هو  
 في الصفة فقط اي لا في الحكم لا اتفاقا فحقه في وجوبها ههنا  
 واختلافهم فيه هناك وهذا انما يحسن في كلام من حكم الخلاف  
 فيها لا في كلام من لم يحكم ذلك في نفسه فالصواب ان التشبيه  
 في الصفة والحكم معا والله اعلم **وقوله** ويستثنى  
 من قوله نية غسل الكافر فيه نظر على ما تقدم هذا المصنف عليه  
 من قول ابن رشد ان ايمانه صحيح وانما النطق شرط في  
 الاحكام اذ لا يستلزامه **وضعه مظفر** قال ابو  
 الحسن في قول المدونة ولا تنقض المراجعة شريطة ولكن  
 تصفيتها بيدها ما نصه ظاهره وان لم يتعروا  
 وفي شرح ابن بطال عن بعض التابعين ان المروءة ليس  
 عليها غسل رأسها لما في ذلك من افساد المال قال الشيخ ابو  
 محمد صالح وهذا يسمى في بعض المجالس ولم اقف عليه نصا انتهى  
 والله اعلم وقال القائلون ما ذكر ابو محمد صالح من نقل ابن بطال  
 الترخيل للمروءة لا يعيد كل البعد وفيه غرر وعنا ما يشهد له  
 انتهى ونقله **ع** في تكميله وبه وكذا نقل ابن تاجي عن ابي  
 عمران الجوري انه لا يغسله بل يمسح عليه **وقوله** ما افق به  
 المصنف هو الرابع اى لترجيح ابن يونس له **قوله** **وضعه**  
 ابن يونس والضراب وهو تحليل شعر الحية الشهب وسمع  
 ابن القاسم سقوطه انتهى وقال ابن الحاجب والاشرف وجوب

تحليل

تحليل الحية والراس وغيرهما انتهى ونقدت باله يقتضي الحلالة  
 من الشعر مطلقا وليس كذلك بل في الحية فقط **او حرقه او حرقه**  
**قوله** وظاهر المصنف لا منزلة لاحد ههنا على الاخر الحقان الحرقه  
 والاستئابة سواء عند تقدير اليد فيحترق بينهما كما انها سواء في الحرقه  
 تقدير اليد في كل منهما كما يستناد ذلك كله من ابن الحاجب وابن  
 عرفة **النظر طعن** فاوالاوى للتنويع والثانية للمخير **وقوله**  
 وقد جاز خلاف فيمن استتاب ام قال **طعن** والظاهر ان  
 الحرقه حكم حكما لئلا في الاجزاء وعدمه **وسنة غسل يديه**  
**اولا** **قوله** اى قبل اذ خالها في الاثنا ابن مزيروك تبع المصنف  
 في عددهما من الستين ابن بشير وظاهره ان هذا الغسل عند  
 الشروع في الوضوء بعد ازالة الاذى ويحتمل ان يكون اول ما  
 يغسل وكلام الباجي والله اعلم قد يدل على الاختلاف الاول وصرح  
 حياض في قولاه بالاحتمال الثاني وكذا ابن الحلان وحك  
 التلخيص وابن يونس وغير واحد وهو ظاهر فيل التوارد وغيره  
 ولا يتقضى من الذكر عند هؤلاء سرقا والاحتمال الثاني فهو  
 ظاهر الاحاديث واشترى خصوص المذهب ان لا يتكلف مثل هذا  
 ولم ارفى المسألة نصا صحيحا انتهى فيخبر من كلامه ترجيح  
 الثاني وبه قرر في غيره وعليه فقال **طعن** وظاهر كلام  
 الايمانه لا يعيد غسلها في وضوء الحائض لجهالة السنة بمسلماتها  
 قبل اذ خالها في الاثنا فلا معنى لاعادته بعد حصول السنة **وقوله**  
 احمد يعيد غسلها ثانيا في الوضوء لمسا عذله الا ما يؤخذ من قوله  
 يتوضأ وضوء الصلاة مع ان ذلك محمول على غير غسل اليدين لتقدمه  
 انتهى في **قوله** **ع** على احمد فيما ياتي **وصاح** **اذنيه** **قوله**  
 لان تحريكه لا يقتضي اى هذا فييدان المنفعة عند **س** هو غسل  
 الشنب بمعنى ذلك ولا معنى له والصواب ان ما في البيت من  
 لما قاله **س** وما قاله **س** من كونه من الباب من اظهر **قوله**  
**بداية زالة الاذى** **قوله** **س** ان لم يغسلها والاوجب اليه اى  
 فيه نظير بل يجوز غسل الاذى مرة واحدة بنية الحائض لكن يغسل  
 حتى يفصل الماء طاهرا وما ذكره من الوجوب هو قول ابن  
 الحلان لكن تناوله المنوي على ان الماء يغسل متغير وهو غير ظاهر  
 لجواز حصولهما معا ويغسل حتى يفصل الماء طاهرا **النظر**  
**شراعه وضوئه** **قوله** **س** بنية رفع الحائض اى ابن عرفة عن  
 المصنف وان لوى الوضوء اجزاه انتهى ويدل عليه قول المصنف غسل الوضوء  
 عن غسل محله **قوله** **س** اشار بقوله في ماله ايمان الاول في تقدم غسل  
 رجليه وعدم تأخيرها الى تمام غسله وهو خلاف الرابع اذ اخرج  
 انه يوتر غسل رجليه لانه قد جازا النصريح بذلك في الاحاديث الحديث  
 ميمونة روي في بعض الاحاديث الاطلاق والمطلق يحمل على المتين



قال القائل في المازري وعلى التقديم ففتنه عدم تحليل الحية في  
 الوضوء وعدم تحليل الرأس عند مسحه وعلى التناخير المسح وروايتك النظر توجيهها في **صحيح**  
 الحاجب وعلى تأخيرها فترك المسح وروايتك النظر توجيهها في **صحيح**  
 وابتدأ بقوله مرة الى ما ذكره عياض عن بعض شيوخه من انه لا يغتسل  
 من تكراره لانه في **صحيح** اقتصر عليه قال **صلي** ورد عليه  
 ابن حجر في فتح الباري بانه ورد من طريق صحيحه اخرجها النسائي  
 والبيهقي من روايته الى مسلمة من عايشته انها وصفت غسل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه ثم تمضمض  
 ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم اغتسل  
 على راسه ثلاثا انتهى فقد علمت ان معتد المهر مردود وقد  
 وما في هذا الحديث هو ظاهر الاحاديث الواردة في ذلك وقد  
 جموها لفظ سيدى احمد بن يوسف الفاسي في هذا مسئلة  
 وكان العلامة سيدى عبد القادر الفاسي يقول ما قاله  
 عياض نقله عن بعض شيوخه فكتموا عليه  
 وفي المحرر والى ان التكرار هو الذي عول عليه ابو محمد صالح واعتمد  
 عليه واسرا علم **واعلاه وميامنه** قول **صلي** باعلى اليسار  
 كذا لك ان يقتضى هذا ان اليمين كله باعلاه واسفله يقدم على  
 اليسار وهو الذي اختاره احمد وفيه نظر ففي **2** واعلم ان ظاهر  
 نصوصهم يقتضى ان الاعلى ميامنه ومياسره مقدم على الاسفل  
 ميامنه ومياسره وميامن كل من الاعلى واسفل مقدمة على مياسر  
 كل بل هذا هو صريح عبارة ابن جماعة انظر لفظه فيه ولقد  
 قرأ ابن عاشر ونصه **2** ازعم الاعلى والاسفل في التقديم فتعذر  
 اعلى الجهة اليسرى واسفل الجهة اليمنى في حكم التقديم والذي نص  
 عليه بعضهم تقديم الاعلى مطلقا مع تقديم الجهة اليمنى منه ثم  
 الاسفل مع تقديم الجهة اليمنى ايضا وربما اشعر بهذا التقديم  
 المصنوع الاعلى على الميامن والتقديم يرسخ بتقديم الاعلى على  
 الاسفل وتقديم ميامن كل على مياسره ونحو هذا الفقه لا بن  
 مرزوق انتهى ويؤخذ منه ان الضمير في اعلاه يعود على  
 المضمحل والضمير في ميامنه على كل من الاعلى والاسفل وجعل  
 الضمير في اعلاه لكل جانب وفي ميامنه للمضمحل وهذا معنى  
 على التقديم واسرا علم **ووضوء** **تقوم** **لا** **تيمم** **قول**  
 اي لا تجل تقوم على طهارة هذا احد قولين في علمه وقيل انه  
 للنشاط وهذا الثاني هو المناسب لقوله المص لا تيمم وتكون  
 الايام في قوله تقوم بمعنى عندا من قال انه للطهارة يقول  
 انه ييمم لان التيمم مظهر حكمه وقول **خش** ان قوله  
 لا تيمم مفرع على علمين غير صواب ونص ابن بشير ولا خلاف  
 ان الجانب ما مور بالوضوء قبل النوم وهذا الاسرى ذلك واجب

او نوب في المذهب قولان وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه  
 امر الجانب بالوضوء واختلاف في علة الاسفل ليشط للنيل  
 وعلى هذا لو فقد المالم يوم التيمم وقيل ليست على احد الطرفين  
 لان النوم مروت اصغر قسرت فيه الطهارة الصفري كما  
 شرعت في الموت الاكبر الطهارة الكبرى فعلى هذا ان نوب الما  
 ييمم انتهى ومثله في كلام النخعي وابن شاش ونص ابن الحاجب  
 وفي التيمم العاجز قولان بناء على انه للنشاط او لتخصيل  
 الطهارة انتهى **ولم يبطل الاجماع** قول **صلي** والذي لا يثبت  
 عمرانه يبطل بها يبطل به الوضوء وهذا يقتضى مخالفة ما  
 لابن عمر لكلام الابي الذي قبله وفيه نظر بل كلام ابن عمر  
 هو عين ما نقله عن الابي وبلفظه ونص **2** على نقل  
**2** وان نام الرجل على طهارة فضا جع زوجته وباشرها بمسحه  
 فلا يستقض وضوءه الا اذا قصد بذلك الغلة انتهى **وانع**  
**الا** **صفر** **مجانع** بمعنى ممنوعات كذا فوق بمعنى مد فوق **الاه**  
**تعود** **وخو** قول **صلي** بحركة لسانه واما بقلبه فنقل الترد  
 عن ابى عمران الاجماع على جوازها وتروى بينها في **صحيح**  
**وقوله** وربما يقال التعود واجب لخواه او فيه نظر  
 اذا التعود لا يتعين بالقرآن بل يكون بغيره من اسماية لغاي  
 فلا معنى للتعود **وقوله** ولا تدفعا بقر التعود  
 او خوه في **صحيح** **وع** عن الذخيرة لكانه غير ظاهر  
 وقد صرح ابن مبرورق بانه يتعود بالقرآن وان لم يكن  
 فيه لفظ التعود ولا معناه **وقوله** ولا ثلاث  
 فيما يقرأ التعود وخو اصله اوفيه نظر والذي **2** عن  
 الطراز ولا يعد قاربا ولا له نواب القرأة انتهى وهذا لا  
 ينفي الثلاث مطلقا بل نفي نواب الثلاث فقط **ولو**  
**حجاز** **قال** **ق** قال زيد بن اسلم لا بأس ان يمر الجنب  
 في المسجد عا بر سبيل وتاول ملك لا تقربوا آله فنة  
 اي لا تنفعلوا في حال السكر صلاة ولا تفعلوها وانتم  
 جنبا الا عما يرى سبيل اي وانتم مسافرون بالتيمم واجاز  
 ابن مسلمة دخول متعلتا انتهى اقول **2** الا ان لا يحسد  
 الما الا في جوفه اذ النظر ما يمنع من تيممه ودخوله لصلاة  
 الجماعة فيه قل **نقل** **2** اول التيمم عند قول  
 المص لا تسنة عن الوائز عن العوفي انه يمنع من ذلك لانه  
 لا ييمم للنوافل فكذا لا ييمم لتخصيل الجماعة واعلم  
 ان التيمم الذي لم يجد الما الا في المسجد قال ابن عمر  
 لا نص فيه واخذ بعض المتأخرين واطنه المازري بدخوله  
 لانه مضطر رسل عنها مالك فقال لا فاعيد عليه فقال

هذا هو الوجه في قوله لا تيمم لان التيمم مظهر حكمه وقول خش ان قوله لا تيمم مفرع على علمين غير صواب ونص ابن بشير ولا خلاف ان الجانب ما مور بالوضوء قبل النوم وهذا الاسرى ذلك واجب



للسايل وهو عمر بن الحسن ما يقول انت فقال يتيم ويدخل  
 لاخذ اما فلم يذكره انتهى وقول ز مع تقدير لا تقربوا  
 مواضع الصلاة الا اذا جعلت الالة على المسافر فلا حاجة الى  
 تقدير مواضع الصلاة وقد تقدم عن الامام جملتها على ظاهرها  
**وتحكي عن الوضوء** قول ز وان كان خلاف الاولى  
 فيه نظر فقد قال ابن عبد السلام عند قول ابن الحاج  
 ويحكي عن الغسل عن الوضوء ما نصه **كثيرا يستعمل**  
 العلماء هذه العبارة اعني قولهم لغير ما في الاجزاء المجردة عن  
 الكمال ولا خلاف علمت في المذهب انه لا فضل في الوضوء  
 بعد الغسل وانما الخلاف في سقوط الوضوء بعد الغسل  
 الا في الغسل انما بالوضوء حكما انتهى وقال المازري  
 لا يضيف للغسل الوضوء على المشهور لان من اجبت  
 لا يستقط عنه فرض الوضوء ويستغنى بالغسل انتهى  
**وقوله** لم يحكم الغسل ايضا عن الوضوء عند ابن  
 الجزي اذا كانا معا من اجل الاختلاف بين  
 الشك فيهما انما اذا لم بعد اعضاء الوضوء وهو غير صحيح  
 اذا قيل بل بالاجزاء حينئذ وانما خلافا فيما اذا عا  
 اعضاء الوضوء بلا نية كما في ابن الحاج وغيرهما  
 مع اتفاقهما على انه لا بد من اتمامها ورضائها  
 بشيروا الغسل يحكي عن الوضوء ولو اغتسل ولم يبدأ  
 بالوضوء ولا ختم به لا جزاء غسله عن الوضوء لا شئ  
 عليه بهذا ان لم يحدث بعد غسل شئ من اعضاء الوضوء  
 فان أحدث فلا يخلو من ثلاث صور اجدد لها ان  
 يحدث قبل غسل شئ من اعضاء الوضوء فهذا الذي  
 قلناه في تحكي به الغسل عن الوضوء والانية بعد غسله  
 لهذا لم يحدث بذكره ان يحدث وضوء والثالثة ان  
 يحدث في انما غسله فقتل او لم يرجع في غسل ما غسل  
 من اعضاء وضوءه قبل حدثه فانه لا يحكي به وهل يقتدر  
 هذا في غسل ما تقدم من اعضاء وضوءه الى نية او  
 تحكي به نية الغسل من ذلك فيه قولان للمتاخرين  
 قال ابو محمد بن ابي زيد يقتدر الى نية وراى ابو الحسن  
 التميمي انه لا يقتدر الى نية وهذا على الخلاف فلهذا رفع  
 الحكم في كل عضو بحاله او انتهى فبهذا يتبين لك  
 ما في **ز** من التخليط الذي لا معنى له فقام له **قوله**  
 قل اذا كان الحدث عند القاسبي لا يرتفع  
 الا بالتمام فاي حاجة عند الى اعادة ما قبل من اعضاء الوضوء  
 قبل ان يحدث مع انه يجب الاعادة الوضوء بانفا

القولين

القولين قل **ز** لان الحدث مانع من اجزاء فعل قبله كما  
 تقدم عنه قوله او فرق النية على الاعضاء **وغسل الوضوء عن**  
**غسل محله** قول ز وكذا مسح عن مسح محله فلم يذكره  
 الا قد يقال ذكره على وجه التمثيل لا بصاحبه وقول ز وكذا  
 مسح عن مسح محله اي لا يحكي ابن عرفة ومبوب عند  
 الاجزاء بانه للغسل واجب لكل **لشرفتي** وعلني ولو تنوقد لايم  
 وان عم فالعزم غير واجب اجماعا وصار كغسيلة عن واجب  
 ابن عرفة ويات مسح الغسل كالفعل والمشي لا يكتفي عن  
 الغسل انتهى **قال ع** في تكميله لعله يعنى بقوله غير واجب  
 اجماعا فالعزم غير مجمع على وجوبه قبل ويمثل قول ابن عبد  
 السلام قال شيخه ابو علي بن قدام انتهى

**فصل في تحكي ابن عرفة المسح وبومر كالا**

حله بانه امر باليد المسبولة في الوضوء على غير ملبوسين  
 على طهارة ما بينة تحتها الصلاة بدلا عن غسل الرجلين انتهى  
**رخص** قول ز حوازا على المشهور كذا قال ابن عرفة  
 ويقابله ثلاثة الوجوب والندب وعدم الجواز ومعنى  
 الوجوب انما ان اتفق كونه لا يسأله لانه يجب عليه ان  
 يلبسه ويمسح عليه قاله في **مسح** ابن عرفة الحسن  
 نفس المسح فرض والانتقال اليه رخصه انتهى **وقوله**  
 والغسل افضل عند الجمهور اذا عترضه ابو علي بانه لم  
 يقل بذلك احد قل **ز** بل قاله الفاكهاني ونصه  
 اختلف العلماء هل للمسح على الخفين افضل ام غسل الرجلين  
 ومذهب الجمهور الغسل لانه الاصل انتهى نقله **ع** في حاشية  
 الرسالة **وقوله** والسبب للحكم الاصل كون العضو  
 قابلا للغسل لكونه نظير بل بسبب وجوب الغسل هو القيام الى  
 الصلاة لقوله تعالى اتمم الالة **وقوله** قانه  
 حيث اراد احدهما بعينه تعين فيه نظير بل له تركه بعد العزم  
 عليه بل وبعد الشروع فيه وهو ظاهر **وقوله** وما  
 يقال المباح انما هو الانتقال برد بان المنتصف بالاباحة انما هو  
 المفعول اذ فيه نظير بل كون المباح هو الانتقال هو التحقيق  
 ثم تقدم عن ابن عرفة واما المفعول فهو فرض والمسألة من  
 قبل الواجب المحكي بخصاله لغارة اليدين فالواجب احتم  
 الاثرين لا بعينه والتحكي بانه هو في قبل احدهما معينا  
 فلا منافاة بين الوجوب والاباحة **وان مستحاضة**  
 قول ز للرد على الحنفية في مسيحها كصوابه وللدرد على بعض

Copy

ersity



الحنفية في تفصيل له في مسيوها ونص 2 خلافا لما يقول من  
الحنفية ان لها ان ليست بعد ظهورها وقيد ان يسئل منها  
شيء مسيح لم يسع غيرها وان ليست والدم سائل مسيح  
ما دام الوقت باقيا على قول ابو يونس وليلة على قول جحا  
صاحب الطراز **مختصر او سفر** قول ز من تلق برخص غير  
صحيح ليس المعنى **وقوله** والمسيح في السفر متفق عليه  
اذا ما ذكره من الاتفاق على السفر غير صحيح ولما نقل **ع** في  
حاشية الرسالة هذا الاتفاق عن الفاكهاني قال **عقيد**  
قل قد اختلف قول مالك في السفر اليها نيل  
عليه اول كلامه انتهى وفي ابن مروزق التميمي روى ابن  
وهب والاخير عن ماليت وروى ابن القاسم عنه لا يسع  
الحاضر وروى عنه ايضا لا يسع الحاضر ولا المسافر  
يتم قال والمذهب هو الاول وبه قال في الموطأ **سفيح**  
قول ز فان مسيح فوجد اخذ هذا نحو قول ابن مزحون ويترق حكم  
الطين الذي في اعالي الحنف من الطين الذي في اسفله بالوجوب والندب  
على ظاهر المذهب انتهى نقله **طفي بشرط** جلد طاهر هذان  
الشرطان غير محتاج اليهما اما الاول فلان الحنف لا يكون الا من جلد  
والجورب قد قدم اشتراطه فيه وقد عاب بان لفظ جلد هنا  
انما ذكره بوقية لما بعده واما الثاني فاعترضه **طفي** بانه  
يؤخذ من فصل زوال النجاسة ولا يذكر هنا الا ما هو خاص باب  
وبان ذكره هنا يؤمن بطلان المسح عند قدمه عداوسه او عجزا  
لم ان الشروط المذكورة كذلك وليس كذلك بشرط الطهارة لان  
له حكم ازالة النجاسة من التفرقة بين العدم والسهو والعجز تقدم  
والخلاف بالوجوب والسنة انتهى **وسر محل الغرض** قول ز  
فيمسحه في حاله ستره اخذ هذا من نقله عن الطراز في الحنف  
يقطع فوق الكعبين ونصه وان كان فيه  
يفتح ويخلق فان اخلقه جاز المسح وان فتح علقه بطل المسح  
وان كان لا يبين منه شيء لانه اذا مشى بان منه انتهى **وقوله**  
في قولنا بذاته ما ينزل عن محل الغرض او فيه نظوران نزوله  
عن محل الغرض يصير غير محل الغرض فلا يصح المسح  
عليه **بطهارة** يشمل طهارة الغسل في الطراز قائل  
وزعم بعض المتأخرين انه لا يصح عليها في طهارة الغسل وهذا  
غفلة انتهى **انظر** **بلا ترف** قول ز وليس خوف عقارب  
كسبه خوف برد اخذ منه بنظر لنقل ابن مزحون عن ابن  
رشد انه لا يصح لابسها خوف عقارب واقره وجزم به **س**  
**وان يشك** قول ز ورد به على توهم ان هذا يشك في المان اخذ  
به هو شك في الشرط وهو ظاهر **ان التصق** قول ز فلو علم انه

لا يفتي

من

لا يفتي في هذا فيه نظريتين بما ياتي عن **طفي** عند قوله وقوله  
كثير **الحنفي** **سفر** قول ز يحتل انه تشبه بقوله بل وانه اخذ  
هذا الاحتال الاول هو الظاهر انه ظاهر المضم وهو الموافق لكلام  
ابن رشد الذي نقله **ع** وقد قال **ع** عن بعض الاصحاب انه قد اخطأ  
المسح على هذا المحل في الطهارة اي مقتصر في هذا على كلام ابن رشد  
في البيان انتهى **وعمل** **رجليه** الباطل انما تصور هذه المسألة  
على ان الترتيب ليس بواجب وانه يثبت التقارن بلبس  
الحنف انتهى **طفي** اما بناؤه على ان الترتيب ليس بواجب  
فهو ما بناؤه على انه يثبت صفات التقارن بلبس  
الحنف ففيه نظرا في المص تكلم على ما يصح المسح ولم يتكلم على  
غزات تدارك الترتيب ولا وجه لغزاته وانما طلب المنكس  
هنا بقوله في عباد المنكس اخذ منه انتهى **حتى يخلع الملابس**  
**قيل** **نحو** قول ز وهما الرجلان او صوابه وهما اثنان  
في الاول والحنف الواحد في الثانية وقول ز وقيل يحتاج  
الى نزعها الى اليسرى اخذ منه نظرا والصواب لا يحتاج بصيغة  
النفي واستغاث قوله الى اليسرى بكون هذا تابلا لما عند الفقهاء  
ينزل بنا ابن العربي الذي ذكره عقيد **انظر** يشين لك ذلك  
**وكره** **غسله** قول ز ولو مخرقا اي خرقا يجوز معه المسح  
والاوجب نزعه **مقدم** **وخرقه** **كثير** قول ز فان  
خاط الخرق ورد الرجل الى تبع في هذا **ع** بنا على زعمه ان الخرق  
الكثير انما يبطل المسح لا الطهارة قال وكذا نزع اكثر الرجل  
فانه ترددها ونسجه بالغير قال **طفي** وهو غير ظاهر  
وكا نزع خرق بذلك من اقوال المالكية اذ يظن خرقا كبيرا  
ونزع اكثر الرجل تحت غسلها وبطل المسح وخلام المدونة  
ظاهري مخالفة وقال ابن عرفة وهو روي قدمه لساقه  
نزع انتهى **وان نزعها او اعليه** قول ز لا يلزم توالي  
تثبتين في غير افعال القلوب اخذ الصواب استقام قوله  
في غير افعال القلوب فانه سبق قلم **او بعد** **ها** قول ز اي  
احد الاعلى اي فيمسح الذي تحته فقط اي ولا يكلف  
بنزع الاعلى من الرجل الا خرقا بخلاف نزع احد المنفردين  
فانه ينزع الاخر ويغسل الرجلين هذا قول ابن القاسم في  
المسائل **انظر** **وان نزع رجل واحد وعمرت الاخرى** يطع  
فرضه يمينه ان على طهارة واد نزعها يغسل رجله  
ويصيح فرضه فيمينه ان على غير طهارة واد نزعها ليتوضأ  
ويغسل رجله وقول ابن عاشر انما هذا في غير المتوضي فيه  
نظر فان ابن شماس فرض المسألة في المتوضي فاصواب فقه  
كل من الغرضين وقول ز فصل يلبس للمزوعة وميسح

Copyrighted material



عليها أو عبارته تقتضي أنه يلبيها على غير طهارة وفيه نظر أو هرجينيد  
لا يمسح عليها وصواب العبارة لقولنا ثم إذا قلنا بالبول الثاني فقل  
يلبس المنزوعة ويسمى عليها أن احتاج إلى طهارة أخرى **ورفع**  
**بمناه على طرف أصابعه** يعني ويجدد المال كل رجل في مختصر  
الواضح أنظر في **ح** **وسمى أعلاه وأسفله** قول **ز** أي يد  
أن يجمع بينهما **أخر** **ح** هذا التقدير وعزاه للشارح في الصغير ومدة  
بأن يمسح الأعلى والأسفل وأجب وإن مسح فعلا من واستظفرت واستدل  
عليه بتناول المدونة لا يجوز مسح أعلاه دون أسفله ولا أسفله  
دون أعلاه إلا أنه لو مسح أعلاه وصل إلى أن يعيد في  
الوقت لأن عروته كان لا يمسح بطونهما انتهى

### فصل قول ز وقبول التوبة من المذنب

لما في الصحيح أن رجلا من قبلنا قتل مائة وقيل مائة توبة بمجرّد الندم  
والخروج من قربته المشؤمة وحديث طويل ورده أيضا أن قريشا  
كانت في الجاهلية تغتسل من الجنابة وحج وقد كتبت الجهاد على من  
قبلنا قال تعالى فلما كتب عليهم القتال الآية **فيتيم** **دوسر**  
ابن ناجي وحكيه الرجل من حيث الجهلة باجماع واختلف هل  
هو عن نية أو رخصة أو عن نية في حق العادم لما رخصته في  
حق العاجز عن العمل قال **ح** **والحق** أنه رخصة ينتهي في بعض  
الصور للوجوب لمن لم يجد الماء أو خاف الملاك باستعماله أو شديد  
أذى وقول **ز** ومنطلق البطن كذلك أي يتيمها إذا كان لا  
يمسك نفسه للوضوء لضعفه ولا يجد من يوضئه وهو ظاهر  
وعلى هذا يحمل ما في سماع عبد الملك من ابن وهب وهذا إذا لم  
يقدر المبطون والماء يد على الوضوء يتيمها قال **ح** **وخلة الطلبة**  
على من انطلق بطنه يعني أنه يقدر على الوضوء لكنه لا يمسك بطنه  
ونقصه وإن كان مبطونا بطن قد غلب عليه انطلاقه لا  
يستطيع أمسكه فإنه يتيم ويصلي وقد قيل أنه يتوضأ بكل  
صلاة انتهى ولكن قال **ح** **والقول الثاني** في خلة أنه هو الحار  
على المعروف من المذهب في الأحداث المستحقة تقدم والقبول  
الأول أقرب من فتوى المحقق ولعله اعتبر بظاهر لفظ الرواية انتهى  
وحسينيد فلا يصح إدخال منطلق البطن بهذا المعنى في كلامهم لعدم  
جريانها على المعروف من المذهب وخلة ابن رشد على أنه لا يقدر  
على مس الماء وحده سند على من عظم بطنه حتى لا يقدر على تناول  
الماء ورفع من الأبار انتهى بذكره **ح** **وسفر أبيه** قول **ز** وكره  
يتيم بسفر مكرهه أو الذي للشيخ أحمد ما نصه **ح** فيسفر إن المراد  
بالأباحة لجواز إتيان مقابل الحرمة فيدخل المكره والمطلوب ويجوز

مطلب

سفر

سفر المعصية فقط انتهى فيفيد أن الإقدام على التيمم في السفر  
المكروه جائز لا مكرهه قال **ح** وهو ظاهر لقول ابن الحاجب ولا  
يتبرخص بالعصيان على الأصح وأكثر رخصهم التيمم بالهضم  
على أن الحق هو ما روي عنه سند القزويني وابن عبد السلام وابن مزيق  
من الجواز مطلقا وبكلامهم يسقط اعتبار ما من ابن عرفة على ابن  
الحاجب في ثبوت مقابل الأصح وهو أن العاصي بسفره يتيم انظر  
**ح** **وقول** **ح** فيومر بالتوبة أي هذا غير ظاهر وقال  
بعضهم قد يقال لقول مراد من إخراج العاصي بسفره أنه عند  
في الحكم بمقتلة الحاضر الصحيح فيتيمم للغير أيضا فقط غير الجملة  
لأنه لا أقل أن يتبرر بسفره من توبة العدم فيبقى حاضرا صحيحا  
انتهى ومثله يقال في السفر المكروه على كل **ح** **واسم** **ع**  
**وحاضر** **ح** في **حش** عدم الماء أو خشى بشئ غلبه به وفوات  
وقت أو الظاهر أن قوله أو خشى أي أن معنى له إذا كان يحمل  
على أن المراد خشى بشئ غلبه به فوات الصلاة على الجنابة  
ومع ذلك فيه نظر لأنه لا يكون مخالفا للمشهور لقول **ح** **وأما**  
الحاضر الصحيح يخاف أن استعمل يحصل الماء والوضوء فانتبه  
الصلاة على الجنابة فالمراد أنه لا يتيمم لها وقيل يتيمم لها وقال  
ابن وهب أن صحبه على طهارة فانتبهت يتيمم والإجماع وقول  
**ز** عن ابن عبد السلام وهو مشكل أي قد احتسب عنه بأنه  
لا يلزم من كون الإحق بهم يقع فعله فريضا أن تكون تعبثت  
عليه والشرط عند هذا المذهب هو الثاني لا الأول **ح** **كذا**  
احتب بعض الشيوخ وهو ظاهر **ورفع غير** **ح** **قول** **ز**  
وأما الجملة فلا يتيمم لها أي ظاهر مطلقا وهو ظاهر المصنف وفيه  
نظر والذي يدل عليه النقل في **ح** **وف** وغيرهما أن تحمل  
الخلاف إذا خشى استعمال المافوات الجملة مع وجود الماء  
فالمشهور يتركها ليصلي الظهر بوضوء قبلي يتيمم ويذكر **ح**  
وأما أن كان فرضه التيمم لفقد الماء وكان بحيث إذا ترك  
الجمعة صلى الظهر بالتيمم فإنه يصلي الجمعة ولا بدعها وهو  
ظاهر نقل **ح** عن ابن يونس ونقصه وذكر ابن يونس  
عن بعض شيوخه أنه لو قيل يتيمم ويذكر الجمعة ثم توضأ  
وليصلي الظهر ما بعد قال ابن عرفة وظاهر كلام ابن يونس احتياط  
ذلك قل **ح** وهو حسن إذا تحقق فوات الجملة إذا  
ذهب للوضوء وبه أعلم انتهى فظاهره يفيد ما ذكرناه ولهذا  
كان يقرب بعض شيوخنا ومثله للشيخ **ح** أي يحمل قابلا في آخر كلامه  
أنه **ح** **وحاصله** أن الحاضر الصحيح لا يتيمم إلا بشئ وجب  
عليه ولا يحيدله عنه فإما حضرت الجمعة وقولنا لا يصلي  
به الظهر على تقرير انتظاره فإنه يصلي الجمعة لا سيما على الراجح أنها

Copy ng ersity



فرض يومها وان كان بعد المأخذ فلا تارة الظاهر اخر لانه له محبة عن  
التبسم وحيد ومع هذا فليست على وثوق في هذا انتهى قلت  
لكون وقع في **منسج** في باب الجملة ما ظاهره ان الجملة لا تقبل  
بالتبسم مطلقا كظاهره هنا ودفعه ولكن لم ينج زوال  
عذره قبل صلاة الناس بجملة تعجيل النظر للمريض والمحبوس  
والايس من المأخذ فتأمل واسه اعلم **والله** قول  
اي يحرم عليه ان لا معنى للجملة هنا انما الذي في المدونة وغيره  
انه لا عادة عليه في وقت ولا غيره ومقابل له لا بن عبد الله  
وابن حبيب يعيدان بالنظر **منسج** ان عدم ما كان في وقت  
يقال ان الضمير يعود على الثلاثة في الجملة فاجمع على حقيقته ثم  
وتع خوف المترقن كلسا في الجاهل الصحيح وزيادته للمريض  
قاله **طفي** وابن عاشور وقول **منسج** في تبسم لهما في يديه **2** هذا  
ذكره **2** في شرح قوله لاسنة **وقوله** مع ان ما ذكره عن  
شيخه بتبسم التيمم لصما اوفيه نظرفان السؤال والحواس  
واردان على تبسمه للفرصة وامامته وليس فيها ما يدل على  
تبسمه للطفل وقد تجاب بان فيه التيمم لدخول المسجد للجماعة  
ولم يمتثل له التيمم للطفل في نقله الواو في عن العون ونقله **2**  
عند قوله المصلا لاسنة وقد تقدم اخر الفصل او عطش محترم  
مع **بقوله** واحالا او مالا او الصواب استقام بقوله حلالا  
**وقوله** وامام تبسم بالعطش الذي قصه **2**  
**منسج** من عبارتهم ان المراد بخوف العطش ما يستل  
الشك والوهم خلا في ما يفيد ابن شاذان ابن الحاجب من  
قصيره على العلم والظن وتبع تاني **منسج** ابن فرحون  
وابن ناجي ونازعة **2** بقوله ونظر التلقين ان يخاف في علمه  
او على اشارة برة التلع من شدة العطش او يخاف ذلك في شأن  
حاله ويغلب على ظنه انه لا يجد قال المازري في شرحه قوله  
او يخاف ذلك في شأن حاله لانه لا فرق بين ان يخاف التعب في  
الحال او في المستقبل بان يغلب على ظنه انه لا يجد ما يشربه في  
المستقبل وغلبة الظن هنا تقوم مقام العلم انتهى قال **2** ونقله  
ابن عرفة فانه تراه كيف بشرط غلبة الظن في الشرط صاحب  
اجواهر وابن الحاجب وهو الظاهر لا الاحكام الشرعية انما  
تناط بغلبة الظن لا بالشك انتهى قال **طفي** وهو حسن انتهى  
ونازع الشيخ ابو علي **2** بما حاصله ان كلام **2** غير صحيح قال  
لان صاحب التلقين وشارحه لم يجعل متعلق الظن العطش  
وانما جعل متعلقه عدم وجود الماء وليس الكلام فيه انما كلامنا  
في الخوف من العطش ولم يذكر احد فيه الظن لا صاحب التلقين  
ولا غيره **وقوله** **2** لان الاحكام الشرعية انما يقال عليه هذا

انما

انما هو في الغالب فقط فقد ذكرنا في الاستحالة ان الخوف في فيه وهو  
شامل للشك والوهم وكذا في طلب الماء المشهور لقول الحق ولو  
توهمه **2** ياتي شمر ذكر ان ما ذكره **2** ومن التنصيص بين ان  
تبسم بالعطش او لا هو الصواب وانما هو الذي يفيد كلام  
التلقين لم يفهمه على وجهه واسه اعلم **وقوله** في  
التبسم الثالث ولم يتفصص شعب له عن ذلك ما يشترى به  
المأخذ عبارة فيها قلق والصواب ولم يتفصص شعب له قدر ما  
يشترى به الماء وثله النظر ابن عرفة في **ق** او خروج وقت  
قول **2** هو فيه اختيار اوضح ورك او هو الصواب وتعبه  
هو مراد **2** لمن تأمله **تقدم ماول** **والله** قول زودخل  
في عدم الالة اوفيه نظر والظاهر ان تبسمه لا يتيم لان  
الضرورات تتبع الحظورات الا ترى ان من لم يجد ما يشترى به  
عورته الاثوب حرموا بان يجب عليه سترها به كذا قوله  
**منسج** وغيره **وقوله** وما في **2** من تنقيده بما اذا خاف  
خروج الوقت خلاف النقل اوفيه على **2** طاهر وخوفه في  
**طفي** قابلا وقد اطلق في **منسج** تبسم عادم الالة ولم  
يفيده بخوف خروج الوقت اوفيه **2** واجيب عن  
**2** بانما ليس مراده انه لا يصلح حتى يفسد الوقت ويخاف خروج وجهه  
انما اراد انه ان كان يخاف ان لا يدخل عليه من ياوله الماء ان لا يجد  
الالة قبل خروج الوقت ولو كان هذا الخوف في اول الوقت فانه يتيمم  
فان كان ايضا في اول الوقت الى اخر الاقسام وهذا مقتضى كلام ابن  
عرفة وهذا ما يطلب من تنقن وجود الما قبل خروج الوقت ان  
يؤخر وينهي عن التقديم وكذا عادم الالة ان يتقنها قبل خروج الوقت  
ينهي عن التقديم واما انه تنصص صلاته ويؤمر بالاعادة في الوقت  
فمقتضى اقر ياتي الكلام عليه وهذا الذي قلنا انه مراد **2** وهو  
الذي يفيد كلام التلقين الذي نقله فانظره لكن يخالف ما ذكره  
ابن مرزوق عند قوله والراجح اخرا ان عادم الماء اذا تنقن انه يدركه  
في الوقت او غلب على ظنه ادراكه فيه جاز له التيمم الا انه يستحب  
له التأخير ومثله في نقل **2** فانظرة **وحاز جازة رسة** **القول**  
لو لم من حاضر صحيح اوجعله الحاضر الصحيح كذا في قوله الذي صرح  
به ابن مرزوق **وقوله** وانظر ما حقه قد اتته على فعلها قبل  
الفر من تبسمه له **2** بعدم اجواز ولذا في قول المم ان  
تاخرت على ظاهره من تركه شرطا في اجواز **وقوله** وهذا  
وافي في غير التبرك من اوفيه نظر بل غير واضح والذي يدل عليه  
**2** ان كلام التوشحي وكلام الشافعية انما هو في التبرك من نقل  
**2** يفتقران اذا تبسم اخر الوقت فكلام التوشحي يقتضي  
التمثل وان خرج الوقت بخلاف ما للشافعية انتهى واما غير



المشتركتين فنعلم انه لا تنفل بعد خروج الوقت في قول من الاقوال  
تكرهته بعد النحر وهو متهم عند الطلوع والنزول **وقوله**  
فانه ليس فيه في مقتضى ما تارة في جوازه في **حاشي** ان ابن رشد ذكره  
في المسح على الخفين فصح ما نقلوه عنه **ولو مشركه** **قوله**  
لا يقال لما ينوي من فنيين او هذا البحث وجوابه كلاهما لا بن عبد  
السلام **الظهور** **وقوله** وعطفت على فرض اخر لا يعجز ما فيه  
من الركعة والصواب انه معطوف على تيمم فرض او نفل معطوف  
المفردات **ولزم من الالة** **قوله** لا دخاله هنا ما ليس بداخل  
في ما هيته او هذا يقتضي ان الواجب والفرض لا يطلقان الا على  
ما هو داخل الماهية وليس كذلك الا ترى انه الية ليست داخلية  
في ما هيته الوضو وقد عرفت من فرايقه وانما الذي شأنه ان يخص  
بداخل الماهية هو الركن **وقوله** **هبة** ما **قوله** زمع انه  
مطلوب بالاشتيها ب الا من قوله بعد وطلبه لكل صلاة يؤخذ  
الاشتيها ب **او فرضه** **قوله** **ز** مرفوع عطفا على قول وقوله  
عطفا على هبة او الدوام يثبت على فنيين الوجهين بما اذا كان  
ملياً ببلده والالم يلزمه ذلك قاله ابن عبد السلام **وهذا**  
يجمع بينهما وبين الوجه الثالث بعدهما في **ح** فانظر **واخذه بمن**  
**اعني** **قوله** **ز** وفي **ق** عن عبد الحق اليس في **ق** شيء عن  
عبد الحق وفيه عن الحميشوريه ولو بزيادة مثليه حيث كان موضع  
رخص ولعل صواب الرمز هكذا **مق** لا بن مرزوق لا يثبت فيه  
جميع ما ذكره وهذا ما اعلم **وطلبه لكل صلاة** هذا اذا انتقل  
من موضع طلبه في الاولى او ثمة فصح ما يوجب توبه والا فقد  
تحقق فيما بعد الطلب الاول عدله في **ح** وهو ما خوذ من قول المص  
لا تتحقق عدله **كرقة قلبية** **قوله** **ز** والجمع الرفقا او فيه نظر بل  
الرفقا جمع رفيق **وسنة استحابة الصلاة** **قوله** **ز** لاستحابة مطلق  
الصلاة او هذا الكلام غراه لا بن فرعون واصله لا بن دقيق العيد  
وعنه **قوله** **ح** فقال هو طه هو ان كانت نيته استحابة مطلق الصلاة  
اما فرضا واما نفلا ما لو نوى استحابة الصلاة فرضها ونفلها  
لم تقدم انتهى ويحصل من كلامه قبل هذا مع هذا ان الصور ثلاث  
اذا نوى استحابة الصلاة من غير تعرض لغرض ولا نفل او قصد الغرض  
والنفل ما ضح فيها وتجري الثلاث في ذمة استحابة ما منه الحديث  
والثانية هي التي خالف فيها ابن دقيق العيد في ظاهر كلامه انتهى  
**وقوله** وكذا فيما يظهر ان تيمم لظهور هذا الاحتياج الى التيمم  
لدخله في قول المقدمات ولا صلاة بتيمم نواه لغرضها انتهى **وسنة**  
**كبر** **ان كان** **قوله** **ز** وكذا فاسيا على ظاهر المص **او هذا**  
هو نص المدونة في **ق** **وقوله** وفي سماع الى يزيد بن جزيه  
او فيه نظر فان سماع الى يزيد ليس من حكا في هذا نظر في **ح** **وقوله**

التيمم

التيمم عند الغربة الاولى او غير صواب لان الضربة الاولى انما هي وسيلة  
كاخذ الما للوجه في الوضوء وسبح الوجه هو اول واجب مقصود ولا يشترط له  
بكلام ابن عاشر لا يصح لانه بناء على فهمه ان اول الضربتين ظرف  
للنية وليس كذلك بل هو معطوف على ما قبله بحذف العاطف ثم قاله  
شارحه وحيد فاقاله الشيخ زروق من انه ينوي عند مسح  
الوجه بالاخلاق قول المتعين واسم اعلم **ولو تكررت** محل الخلاف المعاد  
بلوا في الحديث بعد ان تيمم اما ان لم يحدث فلا خلاف انه ينوي بحسابة  
بالتيمم ولو تكررت ومثار الخلاف هل التيمم يرفع الحدث ام لا **انظر** **ح**  
**وطي** **ولا يرفع الحدث** قال **ط** الخلاف في هذه المسألة بين  
العلماء منهم في المذهب وخارجه قال في المقدمات من ذهب مذهب  
وجميع اصحابه وجمهور اهل العلم انه لا يرفع الحدث وقال ابو  
سلمة بن عبد الرحمن يرفع الحدثين جميعا وقال ابن المسيب وابن  
سهاب يرفع الاصح دون الاكبر وان كان التيمم عند ما كان واجبا عليه  
لا يرفع الحدث جملة فانه يستباح به عنده ما يستباح بالوضوء والغسل  
انتهى قال **ط** فتد طر لك ان لا تنافي بين قولهم لا يرفع  
الحدث واستباحة الصلاة وغيرها خلافا للقرافي ولا شك ان  
التيمم رخصة والرخصة اباحة الشيء مع قيام المانع وهو الحدث  
فدما لئلا وقد منع الاصحاب على هذا الخلاف وطى الحافض به  
وليس الخفين به وعدم الوضوء اذا وجد المانع وامامته للمؤمنين  
من غير كراهة وهو عه قبل الوقت وجمع فريضة بن وهذا كله يؤيد  
بخلاف ما قال القرافي فلا يلتفت اليه انتهى **قل**  
اعتبر من كلامه بان ما ذكره مرانه رخصة منافع لما راعاه من اجتماع  
الاباحة والحدث لان الرخصة هو الحكم المستفاد من مصونة الى سهولة  
واحكم الصعب هنا هو منع الصلاة دون وضوء السهل لا اعتبارا  
مع التيمم فالرخصة اخذت بتغير المانع الذي هو الحدث الى الاباحة  
وهنا بعينه هو رفع الحدث فكيف يجمع الاباحة والحدث واكوا  
ان المراد بالحدث هنا الوصف الحكمي المقدر قيامه بالاعضاء لا المنع  
فعلى الرخصة هنا ان الحكم الصعب وهو المنع تغير الى السهل وهو  
الاباحة مع قيام السبب المانع وهو الوصف الحكمي ولا تلازم بين  
الوصف الحكمي والمنع على الصواب وهذا احاط ابن دقيق  
العيد وبه تبين في التناقض الذي اوردته القرافي ويكون  
الخلاف معنويا تيمما يدل عليه بناء الفروع المذكورة عليه **وطي**  
ولما قول القرافي انه لغرض فهو وان كان صحيحا في ظاهره لكن  
يباه بناء الفروع المذكورة عليه وانظر حاشي الى على **قوله** **ز** فان  
قبل لو كان يرفع او لا محل لهذا السؤال بعد اعتماد جواب القرافي فتأمل  
**وتيمم** **لكن عيه** **قوله** **ز** مع تحليل اصابعه على المذهب او النظر  
وقد قال ابن الحاجب وينزع الحائض على المنصرص قالوا ويحل اصابعه

التيمم



انتهى **منه** واما تصنيفه فخليل الاصابع بقوله قالوا فلا حد وجهين  
اما لان التحليل لا يناسب السمع الذي هو مسمى على التخفيف واما لانه  
لما كان المذهب لا يشترط النقل الى نقل التراب للوجه اذ يحوز  
التيمم على كبرنا سب ان لا يلزم التحليل **وقوله** قالوا  
بوجهين توافق جماعة من اهل المذهب ولم ينقل ذلك الا عن ابن  
القنوط يعني ابن شعبان ونحو ما نقله ابو محمد عند وجدل انفسه  
في التيمم وليس عليه متابعة الغصون قال الشيخ ابو محمد ولم اره  
لغيره انتهى وبه نقول ما في قول **ر** على المذهب وابن القنوط بالظن  
دورنا عن ابن شعبان صاحب الزاوي النظر **ر** لكن ما قاله ابن  
القنوط قبله الخ وابن بشير وقد يجاب به عن ابن الحجاب **وقوله**  
ويكفي فيها تحليل واحد او اي تحليل واحد للميدان **وقوله**  
وما في من ر **ر** فقط يعني ما ياتي من تحليل اصابع كل  
يد مع مسحها وفي ذلك نظر فان التحليل الواحد لهما ان يكون  
مع التشبيك وذلك مناف لما ذكره من انه يكون بغير اصبع  
او اكثر لا يخفى فتأمل **ولو نقل قول** **ر** ولا ترجع اليها لانه  
لما دخلت الكاف ايض فيه نظرا لرجوع جميع ما تحت الكاف  
وساقي له عند قوله كشب وعلج ما ر **ر** واما تفسير  
النقل بان يحمل بينه وبين الارض حايلا فانه لا يمنع التيمم  
به انتهى وهو الصواب **والمريض حايط لبس قول** **ر** ومحتاج  
او اي لا مفهوم للمريض ومثله في **ر** عن الشيخ زروق والذكر  
في النقل تفيد المسألة بالمريض **ر** في المصنف في المسن **ر**  
**نص** **ر** وقد قال ابن الموارث عن ابن القاسم في المريض لم  
يجد من يناوله ما ولا ترابا وعند جدار فصل من غير تيمم اياه  
يعيد ابد ولا يقيم على جدار ولا ضرورة يجزيه اذا كان ايا قال  
ابن الموارث يريد غير مطبوخ وان كسي جيز لم يجزه وان لم يمسح  
بجارية ولم يستتر بجيز فذلك يجزيه انتهى ومثله في النوادر عن  
ابن القاسم وفي الرسالة ايضا قال الشيخ ميارة خصصوا المريض  
لانه يجوز له جواز المستوي الطرفين واما الصحيح فمكرره له ذلك  
خروج من الخلاف انتهى وفي ابن مرزوق ما معناه خصصوا المريض  
لان حايط اللبس وان كان ترابا لكن دخلته صنعة فخرج  
في ذلك المريض وخص بالذكر لان الغالب عليه الضرورة انتهى  
فتبين بذلك ان الجاري على المشهور عدم اختصاص ذلك في  
المريض لكن خص في النقل بالذكر لما ذكره الله اعلم **الخصم**  
**قوله** **ر** والمشهور خلافه اذ فيه نظريان نقل **ر** يقتضي ان  
الراجح ما للحج واصله للامهرى وابن القصار والوقار في الغضب  
وقاله سنة والقرافي والحج وعبد الحق وابن رشد في المقدمات  
وقال الفاكهاني والشيبيني هو الانجح والاظهر **النظر** **ر** **فالايس**

**اول المختار** **قوله** **ر** فلا اعادة عليه وان وجد ما غير ما ايس منه  
فان تفصيله بين وجود ما ايس منه وغيره فيه نظر بل مقتضى النقل  
في **ر** انه لا يعيد في الوقت مطلقا ووجد ما ايس منه او غيره  
لكن المدونة لا يقيم اول الوقت الا ما ايس ولا يعيد ان وجد  
في الوقت انتهى ولما نقل ابن عرفة هذا قال بعده بكثير ما نصه  
الصقلي قيل ان وجد المسافر ما ايسه اعاد لخطاه انتهى فانت تراه  
نقل الاعادة فما لا ايس قوله مقابل للمدونة مع تصنيف ابن  
يونس بن قنيل واسم اعلم ولا يخالف هذا ما ياتي عند قوله كواحد  
بقربه عن سماع الى مزيد لا ند في الجاهل وما هنا في الايس وقد  
جعل ابن عرفة كجاهل لم يرد ونص **ر** والمسافر يحل الما  
والخائف عدم بلوغه والمريض يصلون بسطه ومثلهما مريض  
عدم منا ولا وخائف لهما وسبع اذ هذا هو الواقع لما نقله **ر** هنا  
عن الطراز ونص **ر** وقال في الطراز ويلحق بهذا القسم  
الخائف من لصوصا وسباع والمريض الذي لا يجد من يناوله  
ففي هذا القسم اربعة وراد بعضهم المسجون فيكون خمسة  
انتهى ولكنه خلاف ما قدمه **ر** عند قوله كعدم منا ولا اواله  
من جريان التفصيل ومثله عدم المناول وهذا هو الظاهر  
وعن حمل ما في الطراز على المتردد فيتوافقان وبما تقدم جزم  
ابن مرزوق فقال قوله والراجح اخوه يشعل راجح القدرة على  
لمتعاله راجح وجود المناول قال وكذا قوله فالاييس والمتردد  
شاملان لهذه الامور انتهى **وقوله** **ر** مع انه يندب  
فقط اذ قيل ان هذا خلاف ما ذكره المؤلف من اعادة الماخذ  
في الوقت فان ظاهره الوجوب انتهى واجيب **ر**  
احدهما ان المندوب تقاد الصلاة له ووليده مسألة المدونة  
المشورة وهي ان الصغيرة توبر بالستر الواجب على الحرية  
ند بان تركت ذلك اعادت في الوقت وستا في الثانية  
ان يكون رعايته لمن يقول بالوجوب كما حكاها ابن الحجاب  
**وقوله** **ر** وتقدم ان الراجح شامل للمتن  
او مثله الايس وبذلك تكون الصور عشرين فان راعينا  
ما رخله ابن مرزوق في كلام المؤلف صارت اربعين  
تأملها **وفيها تأخير المفرب** **قوله** **ر** على القول  
بان وقتها الاحتيازي ممتد له اذ كذا في **نص** **ر** قال  
**ر** ويمكن ان يقال امره بالتأخير مراعات الخلاف لقوة  
القول بالامتداد فلا يلزم ان تكون مفرقة على مقاس  
المشهور وتكون هذه الصورة كالمستثناة من قولهم الراجح  
يؤخر المختار فيقال الا في المغرب وهو ظاهر المدونة  
لمن تأملها انتهى **وتجديد ضرورة ليدية** **قوله** **ر** مع تيممه على



الاظهر في **صحيح** ان نفع في عزوه **لصحيح** وفيه نظر  
 فانه في **صحيح** نقل ذلك عن ابن عبد السلام وقال عقبه  
 وفيه نظر لان تيممه لم يحصل للاعضاء بل للمسوح وشمع  
 الشفط اكنيف خشية ان يضرب شي في عينه انتهى  
**وبدأ بقائه بها** قول **ر** والاو لمعنى حر او فيه نظر  
 او قد صرح النحاة في المعنى وغيره بان الباء لا تكون بمعنى  
 من الا في التبعيض وجعلوا من ذلك الالة غنيا برب  
 بها اي بعضه فكونها بمعنى من لا يتلوا غير صحيح **نحو**  
**يسر له كذا** قول **ر** لا نأقول ما يحصل من تخطيل اليرى  
 حيث خال الهمي غير مقصود او فيه نظر بل لا يحصل من  
 تخطيل واحدة تخطيل الاخر كما صلا لانه ذكر ان تخطيل  
 الاضبع لا يحسن ولا ينافي بذلك تخطيل واحد لهما كما  
 تقدم **ويقل بمسطل** قول **ر** وانظروا اذ اتيتم جنبا  
 بئنه اكر ان لا يحل هذا التنظير بل يقطع بان الرواة بطله  
 لانهم وان لم يتطل الفصل نهى يتطل الوضوء وجميع نواقض  
 الوضوء لا يتطل الفصل وهو يتطل تيممه **ويوهود المسألة**  
**قبل الصلاة** قول **ر** وذكر غيره ان المعتزلة ادركت  
 الوقت الذي هو فيه انما ذكره هذا الغير هو المتكبر  
 اما اولافان الوقت وقع في كلام الامة غير مقيدة لعبادة  
 عبد الوهاب والكني والمازري وسند قايين تفاسير **وعنه**  
 وابن عرفة واما ثانيا فلا بد **ع** على كون المراد ههنا  
 المختار بما مضى لانه قد تقدم انه اذا خاف من وجبه  
 تيممه انتهى وقد مر له هناك ان المراد الوقت الذي  
 يقوف فيه واما قول **ر** لا يبطل تيممه في الضرورة فلا  
 يصح ولا قاييل به سواء **وقوله** لا يجره هنا الخلاف  
 السابق **في** ان الحق وابن شاس خرج ما هنا على الخلاف  
 السابق وان المازري رده بان هذا كالحصر له عرجيه  
**وصححت** ان لم يعد قول **ر** كما مد فيما يظهر في عبارة  
**المسألة** في المقدمات وابن الحاجب مفروضة في الفاسي  
 والظاهر ان العامد كذلك كما يفهم من تعليل المسألة ذكر  
 في **صحيح** انتهى **لواحد بقربه** قول **ر** فان وجد  
 غيره لم يعد في نظره الذي في النص انه لا يعد مطلقا وان  
 وجد غيره في **ع** ما نصه قال في سماع ابي زيد فيمن نزلوا  
 بغيره ولا ما لهم ثم وجد اما قريبا جهوده بعيد ومن في  
 الوقت قال ابن رشد لاختباها ونحوه **ف** لسماع موسى وليس  
 فيه وعزاه ابن عرفة لسماع ابي زيد انتهى واجاب بعضهم  
 بان المراد بقوله فلو وجد غيره اي وجد ما لم يكن موجودا حين

الطلب

الطلب بان يلزم بسبب نزوله مطرا ومجن رفته فهذا الاعادة به  
 انتهى **وقوله** خلافا لما في كفاية الطالب من عكس ذلك  
 او فيه نظر بل الذي رايته في كفاية الطالب هو ما في **ن**  
 لا عكسه ونصرت في التباس تفصيل وهو انه ان وجد الماء الذي  
 ليس منه اعادة لانه اخطأ في التقديم وان وجد غيره في  
 اعادة عليه لان **ذهب رحله** قبول **ر** حتى خاف فوات  
 الوقت ان ظاهره انه لا يتيمم حتى يضيق الوقت وليس  
 كذلك بل ظاهر كلامهم ان من ضل رجليه كعاد الماتيفضل  
 فيه بين الايس وغيره **وخالف لصا** **اوسبع** قول **ر**  
 وتبين عدم ما خافه **او طغى** هذا القيد ذكره  
 البساط واعتمد **ع** ومن تبعه ولم يذكره الشارح ولا المؤلف  
 في **صحيح** ولا ابن عبد السلام ولا خالف بعضهم فيه  
 انتهى **ومن يض عدم منا** ولا ابن ناجي والاخر بان لا  
 اعادة مطلقا بالنسبة الى المرنج لانه اذا لم يجد من  
 يناوله اياه انما ترك الاستعداد لما قبل دخول الوقت  
 وهو مندوب اليه على ظاهر المذهب وذلك لا يضرب ولا  
 اعادة عليه مطلقا **وراج** **قدم** قول **ر** ومثله المسترد  
 في الوجرد او غير صحيح بل المسترد في وجوده لا يعيد  
 مطلقا سوا تيمم في وقته او قدم نص عليه في **صحيح**  
 وذكره **ع** **كمقتصر على كوعيه** قول **ر** واعلم ان كل من  
 صلى بتيمم او نظم بعض الفضل هذه المسائل فقال  
 وكل من اعاد وقتا فيها **ع** **الا الذي على** ذي تيممها  
**ع** **وواجب بغيره** **ومقتصر** **ع**  
**ع** **بكوعه** **ومن يسير يدكر**  
**ع** **كذلك الذي فضل جماعة تصيد**  
**ع** **تيمم على حبش الفرد**  
**ع** **لكن ادب مسألة تذكر**  
**ع** **احدى الحاضرتين في تذكر السير**  
**ع** **وذيلتها ببسبب في تفصيل المختار والفرد ذكر**  
**ع** **والكل بالمختار غير الاوليين**  
**ع** **ورابع** **منا ضروري دون من**  
**ع** **وكتيمم على مصاب** **ع** **قال في المدونة** ومن تيمم  
 على وضوء الخامسة من الارض مثل موضع قدام صلاته  
 البول والعذرة فليعد ما دام في الوقت انتهى **ولكن**  
 قوله يعيد في الوقت مع ان التيمم بذلك لا متوضي بما

Copy University



خمس وحكمة لا إعادة ابدا واجيب  
عليها اقتصر المراد على الذين منها الاول تاويل الفرج  
ومعناه لم قال **طعن** ان الموضع علمت بحاسته فكيف  
لم تظهر فيكون كالمأوى الغليل الواقع فيه بخلافه ولم يظهر  
وقد عبر قاعن الما المذكور في تطبيق ما به مشكوك فكل التباين  
انتهى فبعد في الوقت ههنا كما يفيد المتوضي بالماء  
المذكور اشارة الى تاويل عياض واليه اشارة بقوله  
**وبالحق** ان قال **طعن** متايلة المشكوك بالحقق  
تقتضي ان المراد بالمشكوك مشكوك الاصابة وليس  
كذلك لما علمت فلو كان عليه ان يقول واجاب بغير  
بحاسته ورضا لغير الحاسته انتهى وقال ايض في قول  
**نت** واما لو علمت بحاسته ان حق العبارة ان  
يقول واما لو ظهرت بحاسته وقال في قوله او بان البول  
مشكوك فيه ان تقع في هذا البساط وهو فساد لكلام  
الائمة ان قد علمت معنى المشكوك قال واما جملة على ما  
ذكره البساط فيشكل اذا لموجب للاعادة لان الشك  
في بحاسته المصيب لا اثر له على المعتد ولم ار احدا عرج  
على هذا التاويل ولا معنى له ليصح انتهى **قد**  
نصه في تاويل الى الفرج هو الذي في **صحيح** وهو  
فلا يصح لفظه الذي نقله عياض وغيره لكنه غير متعين  
فيه بل يحتمل ان مراده بعدم ظهور الحاسته عدم تحققها  
حين التيمم فبعد في الوقت ان علمها بعد فيكون  
مؤثرا لقول ابن حبيب واصبح ان علم بالحاسته  
حين التيمم اعاد ابدا ولا في الوقت اي وان لم يعلمها  
حين التيمم بان جعلها او شك فيها ثم علم العلم  
في الوقت ويؤيد ذلك ان في عبارة ابن يونس  
عن ابي الفرج كما في اراه يريد اذا لم يظهر الحاسته  
فلم يظهر حكم الحاسته فيصير مشكوكا فيه انتهى والمتبادر  
منه ما ذكرنا وايضا متايلة عياض بين ما لا في الفرج وظاهر  
المدونة من انه محقق الحاسته بتقيد ذلك ولو كان مراد  
الى الفرج محقق الحاسته لكان هو ظاهرا لا متايلة  
وهذا اقرار ابن مرزوق كلام المص بعد كلام المدونة السابق  
ونص **صحيح** واختلف الاشياخ في تاويلها فقبل ارادنا  
صا به البول اي شك في ذلك لانه محقق ولو تحقق لاعاد  
ابدا وقيل بل اراد تحقيق الاصابة والاصل ان يصعد ابدا  
واما خصها بالوقت رعا لقول من قال ان الارض تظهر  
بالجفاف والى الاول اشارة بقوله واول بالمشكوك اي واول

مصباح

مصاب البول بالمشكوك منه هل اصابه ذلك ام لا والى الثاني  
اشار بقوله وبالحقق هذا الفضله نج شمر استشهد بعده على  
ذلك بكلام عياض وذلك يدل على انه نص من كلام ابي  
الفرج ما ذكره وهو ظاهرا واذ علمت ذلك تبين لك  
انه لا يسوغ الرد على البساط ومن بعده **نت** وز  
بما ذكره من غير دليل له صرح عليه واليه كلام ابن يونس  
في الوقت يفيد ان ابن حبيب قال ما ذكره تاويله على  
المدونة فيحتمل ان يكون التاويل الاول في كلام المص له  
وقد عناه **نه** **صحيح** وهو ظاهرا وعياض **طعن** عليه  
بانه غير صحيح في الاشارة الى تاويل ابن حبيب واصبح  
اذ لم يتكلم على الشك اصلا انتهى فيه نظرا في قول  
ابن حبيب في اختصاصه بالوضحة ومن يعم على صعبه  
بجس رفق لا يعلم انه بخمس فان علم في الوقت اعاد وان  
لم يعلم حتى خرج الوقت فلا اعاد في عليه انتهى يتناول  
الشك فان الشك ممن لا يعلم وكلام المتكلمين شاكا كان  
المتكلم عليه مشكوكا فيه فكيف يقال ان ابن حبيب  
لم يتكلم على الشك فتأمل وتقول **طعن** في التاويل  
الشا في كان على المص ان يقول وبظاهرا الحاسته منه نظير  
اذ لو قال ذلك لا يقتضي ان التيمم وقع مع وجود عي  
الحاسته بالارض وهو غير ظاهر اذ لا يشاء حينئذ السنا  
على طهارة الارض بالخفاف فتعبر المولى احسن وهن  
الموافق لتعبر عياض وابدا على قول **نه** **صحيح**  
المواد بالحقق ان الصواب الاطلاق لان التاويل الثاني  
يهو ظاهرا لمدونة والتفصيل هو قول ابن حبيب كما  
تقدم وقد جعله عياض خلافا لظاهر المدونة الذي  
هو الاطلاق وقول **نه** **صحيح** من غيرهم من الحنفية ان صوابه  
وغيرهم من الكوفيين كما في عبارة عياض والى  
الجنس **وقوله** في التيمم محله ان وجد طاهرا  
خامس وانسخ الوقت لاعتبر منه **طعن** في الاجوبة  
قابلة لم ار من قبله بهذا سوى **صحيح** من عند نفسه ولا  
مستند له فيه فظاهر احوال المذهب والاطلاق انهم  
ان ذلك يتوافق الوقت ام لا وان لم يتخذ الاصبدا  
بخس لا يقيم عليه بل يصير حكمه حكم فافد الما والضعف  
ولا يقال حكمه حكم ازالة الحاسته لانها بشرط والصعب  
الطاهر من اركان التيمم انتهى **وقوله** فيه ان  
مجتهدا يقلد مجتهدا فيكون ظاهرا هذا من باب مراعات  
الخلافا وليس فيه تقليد كما هو واضح **ومنع مع عدم ما**

كان  
كلمة



**تفصيل متوطن** قول **و** يجوز على الترتيب أو على هذا العمل ابن  
 رشد قال **طه** وهو المعتمد **وقول** فله  
 الوطى عند الطول أو كلام ابن يونس يفيد أنه إذا علم  
 أنه لا يجد الماء إلا بعد طول جازله الوطى ابتداء كذا في الشجة  
 وذلك أنه قال في المدونة منع وطى المسافر وتقبيله لغرم  
 ما يكفها وليس كذا في الشجة له الوطى لطول أمره وتقرّب  
 الأول انتهى قال ابن يونس وإنما افترقت المسالتان  
 لا فتراق السؤال لسأله المسافر وهو عام لما فلا يطأ له  
 ينتقل من طهارة الماء إلى أبا حنة الصلاة بالتيمم وهو في الغلب  
 يجد الماء عن قرب وصاحب الشجة هو واحد لما ينتقل  
 من عناء موضع الشجة إلى المسح عليها ويباح له ذلك لطول  
 أمره ولو كان المسافر موضع لا يجد الماء فيه إلا بعد مسر  
 طويل محتاج فيه إلى أهله ويضره في ترك الوطى فإن  
 له أن يطأ ويصير حكمه حكم صاحب الشجة انتهى على نقل  
 أبي الحسن ويخبر في **ق** عن ابن رشد وبه تعلم أن  
 تفرق بين يمين يمين صاحب الشجة غير صواب  
**تنبيه** **ق** هذه المسألة منع قولهم **ق**  
 الم ضرب تقدر تفعلها بعد شرطها قال لعدم وجوب شرطها  
 قبل دخول وقتها ومنع قول أبي عمر والبايع يجوز السفر في طريق  
 يتقرب فيه عدم الماء طلبا للمال ورعى المواشي وأجيب  
 ثم في **ح** بالفرق بين تجوز ترك مقدر عليه قبل حصوله  
 والمنع منه بعده انتهى والمقدور عليه الذي جوز وتركه  
 قبل حصوله هو الطهارة المائية وحاصله أن الطهارة  
 في المسألة المعترض بها غير حاصلة بالفعل وفي مسالة  
 المتزحصة بالفعل **وقدم** **و** ما مات **ومعه** **ح**  
**ق** قول **ق** وأيضا لو ضمتها المثال لضمتها بموضع التخاذل  
 فيه أي هذا الجواب مناقض لما قبله وأيضا كلامه يقتضي  
 أنه من تمام كلام **ص** وليس هرفية وإنما فيه الأول فقط  
 وهذا الثاني إنما رتبته لابن عبد السلام وهو عين جواب **ب**  
**ص** بعده ولو جعل الجواب أن جوابا واحدا على سبيل الترتيب  
 سببا فنقال لو ضمتها المثال لكان أما بوصفها وهو غائبة  
 التخرج أي وأما بموضع التخاذل وقد لا يكون له قيمة الخ ليعلم  
 الجمع بينها من غير تدافع وإساءة علم **وقول** **ق** في التهمة  
 فمن بلغه ما يجب بذله فيه كان أحق به وجب على صاحبه  
 بذله أو فيه نظر ولا وجه له أن كيف يحرم على الآخر أن يشترط  
 بأكثر مما يجب بذله فيه حتى يجب عليه تسليمه لصاحبه ولا يرد  
 أن يقال إذا بلغه أحدهما ما يجب بذله فيه كان الآخر بالخيار بين

ان يريد أو يسلم وهذا هو الظاهر من كلام ابن رشد الذي نقله  
**ق** فانظره **وتسقط صلاة وقضا** **وما** **ومعه**  
 قول **ق** شرط في الوجوب والصحة مع القدرة الخ فيه نظر بل  
 شرط في الوجوب والصحة مطلقا عند الامام إذ لو كانت شرطا  
 مع القدرة فقط لوجب وصحت مع العجز ونظم بعضهم **ع** في  
 تكميله وجه الأقوال فقال **ع**  
**ع** أرى الظاهر شرط في الوجوب لمسقط  
 وشرطا إذا عجز من بعد وجبا **ع**  
**ع** ويحشا طباقيهم ومن قال **ق**  
 لأشبه شرط دون عجز قد أغربا **ع** وكو بها على الأول  
 شرط وجوب أصله لما زري وكفى فيه الغرابة بأن الطهارة  
 ليست شرطا في الوجوب إجماعا ولا يلزم تخالف المحدث بالصلاة  
 وهو باطل وقاله ابن العربي أيضا **ق** **ص** **والجواب**  
 أنه مراده شرط الوجوب وجوب الماء أو الصعيد وهو شرط  
 صحة أيضا وأما الطهارة فشرط صحة فقط بما يأتي عند قوله  
 شرط الصلاة طهارة حدث وخبث وقول **ع** ومن قال أنه  
 لأشبه شرط دون عجز قد أغرب فيه نظير هذا هو الظاهر  
 في وجه قوله أشبه ولا أغرب فيه اللهم إلا أن يكون  
 مراده بقوله دون عجز أنه شرط مطلقا من غير تقيد بما  
 لقدرة فلا أغرب حينئذ صحيح لكنه خلاف المتبادر انتهى  
**وقوله** ونظم بعضهم الأقوال الأربعة أو بقى قول  
 خامس للقاسمي زاد **ق** **ق** في بيت ذي ربه  
**البيتين** فقال **ع** **ق** وللقاسمي ذو الربط يومى لأرضه  
 بوجه وكفى لتيسر مطبعا **ع**  
**فصل** **الظاهر في وجه تأخير هذا الفصل**

ان مسامح الجباير رخصته في الطهارة المائية لم ذكره في التمهيد  
 إلا في فناء سبب تأخيرها عنها **ثم** **عصا** **ق** **ق** مع نقل  
 عن القاموس القصصية بالكسر أو قال **طه** في نقل **ح**  
 نظرا له لم يذكر القاموس الكسر فيما يعصب بعد ما ذكره في غيره  
 ثم قال والظاهر ما في شرح المفتي لا بن عسكرو وهو الذي يؤخذ  
 من القاموس بقرينة القصة ما يعصب به فاطلق وأطلقه يجاء  
 على الغنى ولا عبرة بضبط القلم انتهى قلت **ق** فله سقطة  
 في عدة نسخ من القاموس بزيادة بالكسر **ق** فله سقطة  
 من نسخة **طه** منه على أنه ولو أطلق كما ذكره فان أطلقه

والترابيه



هنا لا يدل على الفتح ثم زعمه بل على كسر لان القاعدة انه اذا وضع  
اسم على فعالة لما يشتمل على الشيء نحو العائمة فهو بالكسر ثم نقله المصنف  
في حواشي البصائر عن الزجاج وقد قال شيخنا العلامة  
ابو العباس الفيلسوف في شرحه لمخطوطة القاموس بعد ذكر القاعدة  
المذكورة ما نصه **وقد وقع بعض الناس بظبطها** يعني  
العصانة بالفتح ورد على من كسر بها بطلاق المؤلف اي صاحب  
القاموس غافلا عن القاعدة والمصنف انما اطلقها لقلادة المذكورة  
وكذا قد العصانة بمعنى الجماعة بالكسر انتهى وقول **ثم يوحى** من  
السماع وابن رشد انه هذا السماع وكلام ابن رشد نقلها **عنه**  
قوله وان زعمها لرواها ونقص السماع المستحسن لرواها ونقص السماع  
نقلها من ركنه او ركنين سقطت الجباير قال **ثم يوحى**  
عليها ثم يمتدك الصلاة قال ابن رشد وهذا لم قال لان  
المسح على الخبزة نائب عن غسل ذلك الموضع او المسح عليه  
في الوضوء وانتم انما انظرنا فيه واما فتوى السيوري فنقلها  
**عنه** قوله وتسلط صلاة وقصا ولها وفي السماع المذكور  
اعني تراص على **عنه** في تبليغ فتوى السيوري المذكورة **كان قل**  
**جدا كيد** قول **ويبين** الحاقه بالحمل اذ لا معنى لقوله ويبين  
لان المقام قدم ان الحمل والاقلم مستويان في الحكم فبالضرورة  
ان المصنف مثلها لا ملحق باحدهما تامل **وان غسل احرا**  
قول **زفان** غسل ما يغسل ومسح ما يحسب له نجاسة اذ فيه  
نظر لانه وان كان محرم الاضراء هو الظاهر من قول المصنف  
فمنه التيمم في **عنه** لكن نقل **عنه** بعد عن ابن ناجي الاخر قايلا  
نص عليه الما زكي وصاحب الذخيرة **ورأى بها جميعها** القول  
الاول بالتيمم مطلقا عند الحق والثاني لابن عبد الحكم والشارح  
والثالث لابن كثير والرابع لبعض شيوخ عبد الحق انظر  
ابن مروق وقول **وانظر** على هذا القول لو كان يحسب من  
الوضوء المبرز ونحوه هل تسقط عنه الصلاة اذ لا معنى لهذا  
التطير اذ كيف يتوهم سقوط الصلاة والعرض انه قادر  
على التيمم الكامل فلهذه غفلة **وقوله** والظاهر  
الاول اذ فيه نظر بل الظاهر الثاني **ومسح متوضي** **راسه**  
قول **زفان** زالت عصا بنها عن محل المرح اذ الصواب في  
هذا انه لا بد من تجد يد المسح ولا يكفي ردها سرعا كما زعم

**فصل في الحيض كصفحة او كدرة ابن مروق**

يحتمل ان يكون تمثيلا لما هو من حقيقة الدم لفته الداهل تحت جنسبه  
وبنه بذكره على ان ما هو فوقه من الدم الاحمر القاني احرى بالدول

ويحمل

ويحتمل ان يكون مسمي الدم عنه انما هو الاحمر القاني الحرة وغيره  
من الاصفر والاكدر لا يسمى دما فيكون من تشبيه حقيقة  
باخرى على عادته والاحتمال الاول هو ظاهر لفظ التمهيد  
والجداب والثاني هو ظاهر لفظ التلقين والباقي في المقدمة  
انتهى **عنه** وقول **لا يخطأ** رتبتهما للاختلاف فيما اذا لم  
فيهما ثلاثة اقوال احدها انه حيض وهو الشهور ومذهب  
المدونة سواها في ايام الحيض ام لا الثاني ان كانا في ايام  
الحيض فحيض والا فلا وهذا لابن الماجشون وجعله الما زكي  
والباقي المذهب والثالث ليس بحيض بطلنا حكاية في **منه**  
ولم يذكره ابن عرفة **خرج بنفسه** قول **والظاهر** تركهما  
لاحتمال كونه حيضا اذ بل الظاهر من ذلك لا احتمال كونه غير  
حيض فلا يفتى الا في الوقت ثم بعده تقتضي الصوم فقط  
**وقوله** كاسهال البطن اي ان خروج الحرة قبل  
وقته باسهال البطن لا يخرجها عن كونه حدثا واسهال البطن  
تغيره بالدفاء في القاموس اسهاله الدوا لان بطنه انتهى  
**وقوله** هذا سماع ابن القاسم وكلام ابن كنانة **منه**  
اعتراضه بهذا السماع وبكلام ابن كنانة على ما في **منه**  
راستدلاله فعمما على ان وجوده به واجبه له بحكم الحيض غير  
صحيح بل وهم واضح ونقص السماع في **عنه** سئل عن المرأة تريد  
العمرة وتحاق في تحصيل الحيض فوضاها شراب تشربه لتأخير  
الحيض قال ليس ذلك تصواب وكبره قال ابن رشد انما كبره  
مخافة ان تدخل على نفسها ضررا بذلك في جسمها انتهى وفي الباب  
البيان قال ابن كنانة يكره ما بلغني ان يصنع منه يتجلز به الظاهر  
من الحيض من شراب الشجر والتعالج به غير ابن رشد كرهه  
مخافة ان يضر بها قال **عنه** فاعلم من كلام ابن رشد انه ليس في ذلك  
الا الحرافة خوفا من ضرر جسمها ولو كان ذلك لا يحصل به الظاهر  
لبينه ابن رشد خلافا لابن قزوين انتهى فانت ترى السماع  
المذكور وكلام ابن كنانة انما يدل على تلخير الدم عن وقته  
به والورقة بعد حصوله بدواني كل منها تكون المرأة طاهرة خلافا  
لابن قزوين وليس فيها تعرض لمساها وجوده بدواني زعم ولذا لم  
يذكر فيها **عنه** الا كلام المؤلف وسخه تامله **وقوله** فا  
حتوز به عما خرج بولادة او مخافة او نحوه في **عنه** قايلا لان دم  
الاستحاضة يخرج بسبب علة وفساد في البدن وقول البساط ليس  
في كلام المصنف يخرج دم الاستحاضة ليس بظاهر من قبل من **عنه**  
وقول **ولا ياتي** قتل المراهقة فليس يحصل عند سده ولا ابن  
رشد حيض اذ كلامه يقتضي مخالفة بين كلام مسند وابن رشد  
وليس كذلك اما لا فان التي قال النساء ان فلهما حيض هو المراهقة



















العذر في الظاهر ان المص انما قصد بيان ما يكون به الوجوب عند زوال  
 العذر بل قد قيل في الظاهر ان العشاء انما لا يمكن ان يفسر ان  
 بذلك واما الاداء فتقوله والكل اذا وعطلة ابن عرفة تربية من هذا  
 ونص في محب الصبح والعصر والعشاء على ما يرفع ذلك  
 المانع بقدر ركعة قبل الطلوع او الغروب او الفجر انتهى وقول  
 رومع اعتدال على القول بوجوبه لا على سنيته او الصواب  
 عدم ذكر الاعتدال لانه اذا وجبت الطهارة في اي تطويل  
 يحصل من الاعتدال ولذلك يذكره الحنفى ولا يعتد به في **صحيح**  
 وقد نقل **عبارتهم والكل اذا** قول **ز** ويرتبط على  
 ان الكل اذا الذي في **ع** عن حلوله او ظهر ما لا بد من قدره لانه  
 يبنى على ان الكل اذا عدم صحة الاقتداء على ان الكل قضاء صحة  
 ويرتد على القول بالتبعض واصله لابن عبد السلام  
 ونص في **ع** واما القول بان الاداء قبل كل العبادة في الوقت  
 فليس في المذهب ومما ينبغي عندي على هذا الخلاف من المسائل  
 صحة الاقتداء به فيما يصلي منها بعد الوقت فانما يشترط  
 في المشهور الموافقة في الاداء والقضاء فاذا دخل المأموم خلف  
 الامام فيها يصلي بعد طلوع الشمس وقدره ان الامام صلى  
 الاولى في الوقت فلا يعتد به على المشهور لان صلاة الامام  
 كلها اذا وصلاة المأموم كلها قضا وعلى القول بانها كلها  
 قضا يصح ويرتد النظر على القول بان هذه قضا والاولى  
 اذ بان على ان الصلاة من باب الكل والكلية فتأمل انتهى  
 وهو يدل على انه لا خلاف في عدم صحة الاقتداء بنا على المشهور  
 الذي مر عليه المص وانه انما يبنى على ما قاله ابن قدام في صحة  
 الاقتداء على القول الثاني مع ان كلامه يدل على نفي القول الثاني  
 والثالث على المذهب وقول **ز** قال البرزلي انه المذهب  
 او حوايه **ك** قال ابن قدام **ك** في **ع** ولم يقل البرزلي انه المذهب  
 وقول **ز** وعلى كلام غيره لا يجوز له الدخول او يعني بكلام غيره  
 كلام حلول المذكور **وقوله** وانظر لو تبين بطلان  
 الركعة التي وقعت في الوقت او هذا المتنظر انما يصح على ما ذكرناه  
 عن حلوله او ما على ما قرر به فهو من كلام ابن قدام فانما ننظر لا  
 وجه له لانه يجوز الاقتداء مع صحة الاولى والقول بان الكل اذا  
 فاحرى ان يجوز في هذه الصورة تأمل **وقوله** سقطت  
 عنها تلك الصلاة لانها حاضت في وقتها او هذا قول اصبح  
 وشهره الخ في **ف** وقال ابن سحنون عزاييه انها تنقض  
 وتظهره ابن قدام **ع** وقال الناجي والنجاشي انفس **والظهور**  
**والعشائ** او قول **ز** ولم تظهر فائدة الخلاف في النهاريتين  
 او ما ذكره نحوه في **صحيح** وقال ابن قدام ما نصرت

وقل

وهل يظهر لهذا الخلاف في اثر في الظهر والعصر ام لا قال شراح المدة  
 لا يظهر اثر لهذا الخلاف في الظهر والعصر لا تحاد كعائنه حضرا  
 وسفرا وقال ابن عبد ابن ومصال لم يريه اذ اني كنت احداها  
 احداها حضرة والآخرى سفرة كمن قضت الظهر والعصر  
 وقدمت لاربع او ثلاث فان الحكم اتمام العصر ولو حاضرت  
 بعد دخولها فحلت بسقوطان للزيادة على مقدار الاولى ام لا انظر  
 او يريد مع كون احداها جمعة كما قال في الجمعة وقيل الضروري  
 على القولين وهو اقرب انتهى منه في شرح ابن تاجب نقله  
**طعن** وقال فان عبد السلام بعد اليقين هو الترتيب في شيخ  
 ابن عرفة وانما هو ابن وفصال احادي المراكشي من معاصر الابرار  
 الامام قال **طعن** وما قاله في كون احداها سفرة غير  
 صحيح لان القاعدة ان التقدير يكون بالحالة الموجودة في  
 السفر التقدير بالسفرة فيها وفي القدر والحضرة فيها  
 ولم يقل احداه بقدر الاولى سفرة والثانية حضرة كما  
 زعم فلو حاضرت بغور وحولها سقطت الثانية فقط لانها  
 المذكورة لو ظهرت لذلك فلا معنى لاسقاطها معا فتبين  
 غير صواب والعجب من ابن قدام **وتت** **وس**  
 كيف سلموه مع ظهور فساده انتهى قال بعضهم وما ذكره  
 ابن ومصال هو الظاهر والقاعدة التي ذكرها **طعن** غير  
 مسلمة ولم يات عليها بنص والمنصوص ان من قدم لاربع او  
 ثلاث قبل الغروب كمل العصر فقط والظهر سفرة قطعاً لم تحدد  
 الركعات وبذلك يظهر الخلاف فيها فتأمل **وقوله** لانه  
 لما كان الوقت اذا ضاق فالتى يجب عليه الاخيرة اتفاقا او فان  
 قلنا هذا يقتضي ان اخر الوقت يختص به الثانية  
 اتفاقا وذلك خلاف ما ذكره ابن عرفة وغيره من الخلاف  
 ونص ابن عرفة في اختصاص العصر بربع قبل الغروب  
 من الظهر وعدمه قولان الاول لسمع يحيى والثاني لسمع  
 عيسى واصبح عن ابن القاسم قلنا **لامنا** فانت  
 فان الاختصاص متفق عليه باعتبار الوجوب او السقوط  
 لا ارتفاع العذر وطوره وباعتبار التقصير الا تمام وتختلف  
 فيه باعتبار الاداء وعدمه بمعنى ان الاولى ان وقعت اخر  
 الوقت فهي ادا على المشهور كما قال المص والغروب في الظهرين  
 بنا على عدم الاختصاص وقضا على مقابلة وبني ابن  
 عرفة على الخلاف ايضا ان من صليت العصر ناسية للظهر  
 ثم حاضت لاربع قبل الغروب فانها تقضى الظهر وايت  
 قدمت لاربع قضا الظهر وان سافرت لركعتين اتمتها  
 وان صلتها بثوب نجس والعصر بطاهر وكرت لاربع

هكذا  
 ٢ با صله  
 السلام

اثر



لم تعد لها هذا كله على الاختصاص وعلى عدمه العكس في جميع  
ثم قال ابن عرفة هذا ان صليت العصر والاختصاص  
به انتهى قال انتهى **كما هو ظاهر** **وقام** الظاهر ان هذا تشبيه  
ببيان ما يدرك به القصر والامتياز كما يشرح به **وت**  
واختار ابن عاشر في الصلاة مائة ونصفه ومعين  
كلام المؤلف انه كما تدرك الصلاة انما بفصل ركعة  
على احدهما والا ادركت الثانية فقط ذلك يدرك  
حكم السفر والحضر بفصل ركعة عن احدهما والا ادركت  
الثانية فقط فيقصر بها من سافر وبها من قدم من  
سفره ابن الحاجب ولو سافر ثلاث قبل الغروب فسفرنا  
ولما دونها فالعصر سفرية ولو قدم خمس فحضرنا  
ولما دونها فالعصر حضرية انتهى وهو ظاهر قول المصنف  
سافر وما لم **ومن تسمي تكلف وان ظن ادراكهما فركع**  
**فخرج الوقت** او انا عكس المصنف وهو ما اذا طنت ادراك  
العصر فقط بعد الظهر فلما زعمت من صلاته بقية فضلة  
من الوقت فانها تفصل الظهر لتبين ادراكه واختلاف  
هل بعد العصر والظاهر هو ان الذي في الفتية عدم  
الاعادة بالنظر **صبي او تبين عدم طهرية الماء**  
**قول** **وظن** انه يدرك الصلاة باخرى او فقد القيد  
اصل له **لصبي** وتعقبه ابن عاشر بان المراد من هذه  
المسألة ان الظهر الذي تقدم تقديره لا يشترط بقاؤه  
حتى تفصل به الصلاة ولا يكون صحيحا في نفسه فنتي  
حصل الظهر ثم انتقص او تبين فساده وقدي من  
وقت الصلاة ركعة فقد تقدر وجوبها وهذا هو  
المطلوب واما انها تبين اذا ضاقت الوقت او تفصل  
اذا طنت اشاعه فذلك امر زايد انتهى وقد يجب  
بانه وان كان امرا زايدا لكن احتيج اليه لاجل حكم المصنف  
كان ابن الحاجب بقوله بالقضاء ولا يتصور تخينه الا بالقيد  
المذكور اذ لو علمت او طنت عدم ادراك ركعة بطهارة  
اخرى لوجب عليها ان تتيم على الرجوع فتتفع الصلاة ادا  
تأجل ومثول **وقصر** **تت** له على الاول انما عزاه  
**تت** ليس هو فيه وانما الذي فيه هو ما في **صبي**  
عن ابن ابي زيد من ان محل الخلاف حيث لم يتغير الما والا  
كانت الطهارة كعدمه وتقتصر الاخرى ولا فرق عنده  
بين تغييره بطهارة وجنس وقد صرح **تت** في كسره  
بالسوية بينهما عند التغير قال **طعن** وبه نقله تظان  
**قول** **ان نت** فرق بين الظاهر والجنس انتهى **فلاحظ**

عذر

**عن** **حاصل غير نوم وبيان المدرك** **قول** **ز** ويقدّر الظاهر في  
جانب السقوط على المذهب او تنع **ع** وتعقبه **طعن** بان  
تقدير الظاهر في جانب السقوط انما هو اختيار الخي وما نقله  
في توضيحه عنه قال لم اراه لغيره وكذا قال ابن عاشر ولم  
المذهب ما اختاره الخي فقط وقد قال عما من الخي اختار  
خرج بكثير منها عن المذهب **وامر صبي بها السبع** **وتت**  
**ز** ظاهره ولومع قصد البذرة او فيه نظر بل الظاهر  
انه يجب على وليه منه حينئذ يجب عليه منع من  
اكل الميتة وكل ما هو معصية في حق البالغ كشرب الخمر  
قاله ابو علي وغيره **وتت** لا بد من قصد وجود  
فكره او فيه نظر بل الظاهر للمنة المحرمة **ومنع لفعل**  
**وقت** **القول** **ز** قال الوائلي كذا في **تت** والذي  
في **ع** المشد الى **وقوله** ما اذا منع رجلا لاصلة فاجري  
اصله بحاله او قد منع هذه الاحروية بان السبي البعد  
سنة لا يزيد على السنة ولو في فرض واذار وعي اصله في  
الفعل كان تغلا فقط وقصنا المفسد واجب فكل من الاخذ  
والتصويب غير ظاهر فثابله **وتت** ويناد قوله  
او فيه نظر بل ما ائزعه للواو في لا يلزمه **هو واضح** بالتأمل  
**وكره** **بعد** **فجر** **قول** **ز** واجازة الخي كذا خله الى ان تقام  
الصلاة او لم يخصصه الخي بالداخل ونص **ولا** **باس**  
بالتفصل بعد غروب الشمس الى ان تقام الصلاة ايضا وكذلك  
بعد طلوع الفجر الى ان تقام الصلاة ايضا انتهى نقله **ع** ان  
عرفه الخي بكونه لتأخيرها ولا باس به الى ان تقام الصلاة  
انتهى **والورد قبل الفجر** **القول** **ز** ولم يحذف فوات جمعة  
او هذا اصله لصاحب الارشاد ونص **الناس**  
عن ورده ان اصبح لا ينتظر الجماعة صلاة والا با دت  
الى فرضه انتهى قال الشيخ زروق في شرحه ظاهر المسألة  
خلاف ما هنا من اعتبار الجماعة اذ قال فله ان يصلي  
ما بينه وبين طلوع الفجر واول الاسفار وقا ذكر قضا  
اوجه لان صلاة الجماعة اهم من الف الف فاختار كذا في  
عليه في غير هذا الوضع انتهى **فيل الاسفار** **القول** **ز**  
وكذا المشفق وورد في الخي كذا في عدم جواز السبق والورد  
بدا الاسفار وهو ما لا ياتي في قوله وان لم يتسع الوقت  
او وقدر **ع** الطرف الى الاربع وعارضه بهذا واحاس بان  
في مفهوم قبل تفصيلا ويدل ما ياتي في الفعل من ان الفجر  
يفعل بعد الاسفار لهذا كلامه وهو حسن واما قوله **ز** هذا

Copy ng ersity



لم ينص عليه بقوله وان لم ينس الوقت او فرغ من الفسخ كان  
يا باني حجة عليه لانه **وجاءت بمن ينص بغيره** في القاموس من بعض  
كجلس ومقعد فهو ينص اليها وتسرها **ولو لم ينص** الذي روي  
اجتناب مقابر المشركين نظره وقول **لان** صلى الله عليه  
وسلم انما بحث ابو علي وعنه في الاستدلال بهذا الحديث بان  
المركب اذا نشر ووطئ ونهى عليه ولا سيما اذا جعل عليه نزل  
اخر ليس كالمقبرة الباقية الاحتياط انتهى وقول **روى** بانه  
ايجوز ما لك ان تحزه **لنت** واعترضه **صلی** بانه  
لا محل لهذا البناء وانما محل قوله والافلا إعادة على  
الاحسن لم في **صلی** والشارح وغيرهما لانه فقد هذا  
بقوله ان امننت ومع الامن لا يتأتى اعتبار الاصل والفا  
لب وانما ذلك مع عدم الامن ونص **صلی** اذا تيقنت  
الطهارة او النجاسة فظاهر وان لم يتيقن فالمشهور يعيد  
في الوقت بناء على الاصل وابن حبيب ابو ابي ناره على الغالب  
انتهى **ومجزة** قول **روى** **نت** انها بغير الميم  
ان **صلی** لعلمه سبق ولم انما هو بغير الميم ولا وجه لكسر  
انتهى **وقوله** ونفخ زائجا وتكسر الكسر هو  
الذي اقتصر عليه في الصحاح وفي التسهيل والامعية  
واجاز الغوا الفتح قياسا على غير سماع **وكهت بكسبة**  
قول **روى** وكهت على ما يظهر من ابن رشد ان تتبع في هذا  
**ع** واعترضه بعض الشيوخ قايلا لم ارض ذكره الا عن  
ابن رشد فلم يذكره ابن الحاجب ولا شراحه ولا ابن عرفة  
ولا غيرهم وكشف بقول ابن رشد بالكرهية مع الاضطرار  
او يكون ذلك ظاهرا من كلامه والمضطر يغتفر له ما هو  
اعظم من هذا كيب وما لك قال في المدونة بالتجاوز هذا في غاية  
البعد انتهى **ولم يقد** قول **ر** والاعادة بوقت عند بعضهم  
انما حاصله انها تغادر في الوقت في صورة واحدة وفي ان  
كانت عامدة ونزلها اختيارا وصلى باربعها دون سبب ثوب  
طاهر هذا قول مالك في سماع اشبه وعليه حمل ابن رشد  
المدونة لم **ر** **صلی** هذا العمل على نفي الاعادة الابدية  
قايلا لانه صرح به في **صلی** وتكون الاعادة في هذا  
الباب على نمط واحد انتهى قال **ع** ويمكن ان يحمل كلامه  
في هذه فقط على ما حكاه صاحب الذخيرة عن صاحب  
الطراز من انا اذا علمنا بالظهور لم يوسر بالاعادة وهو ظاهر  
المذهب وان علمنا بالنجاسة قال سحنون يعيد في الوقت  
وعلى قول ابن حبيب يعيد ابد في العمد ويجعل انتهى والتعليل  
بالنجاسة اظهر انتهى كلام **ع** **ومعطن ابل** **ر** **لوا من** قول **ر**

عن ابن

عن ابن الكاتب واما لو باتت ليلة او ليس في نفل **صلی** عليه  
لفظ ليلة وانما هو في نفل ابن عرفة ونص **صلی** المازي  
عن ابن الكاتب النبي بالمعطن المعتاد وما كان لمبيت ليلة  
فلا لصلاة صلى الله عليه وسلم بغيره في السفر قد  
لعلمه في غير معطن انتهى **وفي الاعادة قولان** قول **ر**  
وعاب بان لفظ الابدية يطلق عندهم على ما بعد الاحتياط  
او فيه نظر وقد صرح في **صلی** قبل الاستئذان بان  
الاعادة في الاعادة المسحقة انما تكون في الوقت انتهى  
**ومن ترك في صا اخر** قول **ر** وقال مالك لا يضرب  
الحزبه **لنت** وتعنته **صلی** بان خلاق مالك  
واصبح انما هو في المحدثا خالفه من استثنائه بطل خوف  
ولم يقل اصبح او لا وهو قول مالك بوجوه النقل في  
ابن عرفة وعنه واما هنا فلم ينقل في **صلی** الا ما في  
الجلاب وكذا ابن فرحون وغير واحد لم يذكروا غيره  
ولو كان لذكروه **وقوله** ويجعل تقديرها هذا  
هو المستبين او لا يوسر ان يصلى محدثا فلا بد من تقديرها  
**وقوله** وعليه فصل تقدير الترابية الحزبه تنظر  
ولا وجه للتردد اذا الترابية في حق هذا ليست بطهارة  
حتى تقدر لانه يطلب في سعة الوقت مع وجود المار قد  
عليه وايضا ياتي ان قال لا التوضا مثل من قال الاصل  
**وقتل بالسيف جدا** قول **ر** واورد عليه انه لو كان  
هذا السيف يتربته ان هذا تحريف الصواب لو كان  
حدا لما سقط ان فان اصل السؤال والجواب لا ابن عبد السلام  
ونص **صلی** واورد على القول بقتله حدا انه لو كان كذلك  
لما سقط بوجوه الى الصلاة قبل اقامته عليه كسائر  
الحدود ويمكن ان يقال ان الترتب الموجب لقتله حدا انما  
هو الترك الحزم وذلك لا يتحقق الا باقامة الحد عليه  
فيكون كسائر الاسباب التي لا يعلم بوقوعها الا هو وتوقع  
مسبباتها وفيه نظر انتهى كلامه **وصلى عليه غير فاضل**  
قول **ر** يمكن ان يحاب على بعد هذا التاويل لا يقتله  
لفظ الشارح اصلان املة **والجحد** **كان في** فقيه ابن  
عرفة وغيره بغير حديث العذبا اسلام وقول **ع** عن  
الاجي عارضته بقول ابن الحاجب ان الذي قرر به العقد  
وابن السبكي في شرح ابن الحاجب هذا القول الثالث  
هو ما نصه ثا الشها ان نحو العبادات الخمس لما علم  
من الدين بالضرورة بوجوب الكفر انفاقا وانما الخلاف في  
غيره والحق انه لا يكفر قال العقد هكذا فهم هذا الموضع



فانه مصرح به في المنتهى انتهى قال السعد انما قال ذلك  
لان ظاهر كلام المتن والشروح ان في المسألة ثلاثة مذاهب  
التكفير مطلقا وعدمه مطلقا والثالث التفصيل ولا  
خفا في انه لا يتصور من مسلم القول بان انكار ما علم بالضرورة  
كونه من الدين لا يوجب التكفير ولذا قال في المنتهى اما  
القطعي اي الاجماع القطعي فكفرته بعض وانكره بعض والظاهر  
ان نحو العبادات الخمس والتوحيد مما لا يختلف فيه انتهى  
وهو صريح في ان الخلاف انما هو في غير ما علم بالضرورة  
كونه من الدين انتهى كلام السعد في فقد علمت ان ابن  
السكيت واليعقوبي والسعد جز موافق عبارة ابن الحاجب  
غير صحيحة وانما انقلبت عليه بدليل كلامه في المنتهى  
ان اذان يخرج نحو العبادات الخمس من محل الخلاف فوقع في  
ايهام ما ذكره حينئذ يصح الاجماع ويذهب الاشكال وما  
ذكره هو لا هو مراد المحكي في قوله غير مراد لهما فاقصدهما  
جواب الالهي وفسر صحيحه قال بعض شيوخنا لان الاجماع  
لم يقرر في زمن عمر رضي الله عنه ومن بعده على عدم كفر  
المشركين وانما اختلف فيهم في زمن الصديق واليضا على  
جوابه لا يصح القول الثالث اذ لم يوجد في زمن الصديق  
ولا بعده وثبت في شرح خطبة التقيين صوابه في شرح  
اقتضيه التقيين بالقرآن والسنن وجميع تصاريح الالهي  
**وقوله** بل جزم بكفرهم صوابه لعدم كفرهم  
في الالهي ايضا **وقوله** اذا انتقض جماعة معينة  
اذا فيه نظرا وليس في كلام **ع** نقض بمادة معينة انتهى  
**وقوله** واجيب ان هذا الجواب اهمله لا يثبت  
السكيت في شرح مختصر ابن الحاجب الا على كنه قوله  
في الثالث ان كان نحو العبادات الخمس واجيب بان قوله نحو  
العبادات معناه ان كان الثابت بالاجماع ضروريا مثل العبادات  
لان الخلاف فيها يقع فثابت

**فصل في الاذان عباد الا اذا اعد بدخول**  
الوقت والاجتماع للصلاة وان الدار دار ايمان وكان النبي صلى  
الله عليه وسلم اذا غزا قوما فان سمع اذاننا والا غار انتهى قال  
**ع** والاصل فيه من التران قوله تعالى اذا نودي للصلاة  
من يوم الجمعة ومن السنة حديث عبد الله بن زيد قال لما امر  
النبي صلى الله عليه وسلم بالناس في يوم الجمعة للصلاة  
طاف في دنانيم رجل يحمل ناقوسا فقلت يا عبد الله اتبع  
الناقوس فقال ما تصنع به قلت ندعوه للصلاة فقال

الا ذلك على ما هو خير من ذلك فعلمني الاذان والاقامة فلما أصبحت  
ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لي الرواي حق ان شأنا  
الله ثم مع بلال قال عليه ما رايت فليؤذن ففعلت انتهى  
تنبيهات الاول قال ابو الحسن الاذان وان كان اصله  
المشام يحتمل ان يكون الرحنى نزل عليه صلى الله عليه وسلم  
اذ ذاك واياه اليه اجتهاده على القول بانه يستند في الاحكام  
وهو مذهب انتهى الثاني قال ابو الحسن ليس عبد الله  
ابن زيد هو الذي وصف وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ابو عمران في كتاب الطهارة عبد الله ابن زيد بن عاصم  
فما الذي وصف وصور النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو الذي  
راى الاذان وقد وهم فيه سفيان ابن عيينة وانما صاحب  
الاذان عبد الله بن زيد بن عبد الله **سنن الاذان**  
**طلبته** **قوله** **ع** ووجب في المظركانية وجوبه في المصر  
هو الذي جزم به ابن عرفة وجعله المذهب خلافا لما يظهر في المصر  
وابن الحاجب من ان الاذان سنة مطلقا زانه لا يجب في المصر  
قال **ع** ولم يحك ابن عرفة في وجوبه في المصر خلافا وجعل  
محل الخلاف وجوبه في مساجد الجماعات وهو الظاهر انتهى وقوله  
**ع** وكره لعماد الاخر ان ياتي عن **ع** ان المراد بالكرهية عند  
من عبر بها المنع لان صورتها عورة وان التفسير بالكرهية وقع  
للحكي ومن يتبعه فيجعل على ذلك في صرح به اني نقسه في موضع  
اخر **وقوله** وليل ذلك صلاة اهل مصر بتركة  
عبد الله ياتي له اخر الفصل ان القول بالبطان غير معروف  
في المذهب وان كان مرويا عن مالك وقال **ع** لا اعلم في صحة  
من ترك الاذان خلافا انتهى **ووجهه** **قوله** **ع** فان  
كل واحد منها سنة الحكم على الاول فعلا بالسنة غير ظاهر  
لانه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانما اخبرته  
سيدنا عثمان رضي الله عنه والظاهر انه مستحب فقط انتهى  
**وهو مشي** **قوله** **ع** لا مشي بفتح فسكون في نظره بل هو  
ضبط صحيح ايضا وما ذكره من الاقتصار لا وجه له لانك  
اذا قلت جاز القوم مشي يدل على انهم اتوا النبي صلى  
الله عليه وسلم **قوله** **ع** وبالحجيين منبطه ابن حجر  
في الفتح **وقوله** **ع** ولا ينبغي على التكبير الاول  
لوقوعه بلائنة انما هو كذا في الطراز في قوله **ع** وهو غير  
ظاهر لانه ان اراد نية التقرب في طهره في الذخيرة  
فلا يسلم عدم وجود نية لان ذكر الله لا يخلو عنها وان اراد  
بلائنة الفعل فليس كلامه فيه والظاهر ان مراد صاحب  
الطراز نية الفعل وان كان خلاف ما في **ع** عن الذخيرة



وقول **فان** قدم الشهادة الى قول **في** الجوهر انه نظير الذي  
جاءوا به ان تكسر ابتداء مشقة في الذخيرة عنها ومثله للمعاكف  
وما ذكره **انما** هو لما ذكر في نسخ التلخيص **ولما** الصلاة خير  
**من** النوم قول **ما** در عنه صلى الله عليه وسلم في الاستدلال  
وبغيره انه مخوف في **صبيح** قال **ج** ورواه ابو داود والنسائي في حديث  
ابي مخزومة قاله في الطرازي انتهى قد **ومثله** في شرح  
التحريك للمعيني قال روى الطبراني بسنده عن بلال انه اتى النبي  
صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح فوجده راغدا فقال الصلاة خير  
من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال اجعله  
في اذانك واخرجه ابو الشيخ عن ابي عمرو راد فبدا اذا كنت للصبح  
ورواه ابن ماجه من حديث ابن المسيب عن بلال ثم قال فاقرت  
في تاويل الخبر انتهى **مخروم** قول **فليس** جزمه من الصفات  
الواجبة او مشقة معتمدا على ما نقل عن المازري قال ابو علي والظاهر  
ما اقتضاه المولى من كونه من الصفات الواجبة قال ابو الحسن  
الاذان سمع موقوفا ومن حرك فانما يحرك الرا من الساكن الاول  
بالفتح قال عياض في المشارق ويجوز تحريك الاولى واسكانها واما  
الساكن الاخير فليس فيه الا التثنية كان ثم قال ابو الحسن ولان  
ابو العباس يحكي بان الاذان سمع موقوفا غير مغرب في مقامه  
لشركه في الصلاة هي على الفلاح فمن اعرب الله كسر لزمه ان  
يعرب الصلاة والفلاح بالخفض ونحوه لا بن يونس انتهى فغير يدل  
على ان وقته من الصفات الواجبة لانه لا يسمع ونحوه لا بن  
الفاكهي وصاحب البديع ونحوه قول الحافظ ابن جرير الاذان  
لم يسمع الا موقوفا فاما في **ج** عن ابن جريح انه نقل عن ابن  
راشد ان الخلافة انما هو في التكميل بين الاوليين واما عنهما  
من الفاظ الاذان فلم يثبت عن احد من السلف والتخلف انه ينطق به  
الا موقوفا انتهى **ولو** بالشارع **لحسام** ظاهره ان انتهى عن المشارة  
اذا كان يفصل بها بين جمل الاذان اما اذا كان يؤذن وهو يشير  
فلا وليس كذلك وما احسن قول ابن الحاجب ولا يرد بشارته على  
المشهور انتهى **وبني** ان لم يطل قول **في** جعل المنع اي في كلام العبد  
على الكراهة التي تتبع **ج** وهو خلاف ظاهره **ج** لانه ابقى كلام العبد  
على ظاهره من التقرير **ولو** فقه كلام الشيخ زروق فانظره **عبد**  
**مقدم** على الوقت قول **في** رجب اعادته فيه انما هو هذا  
اذا علموا قبل ان يصلوا واما اذا صلوا في الوقت ثم علموا ان الاذان  
قبل الوقت فلا يعيدون الاذان قاله ابن القاسم فان تبين ان  
الصلاة قبل الوقت اعادوا الاذان والصلاة قاله **ج** **الا** **ان** **الصبح**  
**فيسر** الليل قول **في** وينبغي ان كل واحد منها سنة وادب  
الناسي واكد **ج** قال **ج** لان الثاني هو الذي تنبى عليه الاحكام

وهو

ونعوظا هو وتقصيه **طعن** قايلا وكلام اهل المذهب يدل على ان  
المسنون واحد قدم قبل الفجر او فعل بعده بشرط ان يدل على ان  
ثم قال وهو ظاهر ان لو كان كل سنة لهوا عليه ولم يستثنوا الصبح  
من منع التقديم اذ على ان كل واحد سنة لا تقديم اذ كل واحد فعل  
في وقته وما روى من اذان بلال قبل الفجر وابن ام مكتوم بعده لا  
يدل على سنة بل منها بل على جواز التعداد خلافا **ج** **وارتضاء**  
**ج** **ما** ذكره **ج** هو الظاهر ومراهم  
باستثناء الصبح من منع التقديم انه لا يؤذن لصلاة قبل وقتها  
الا الصبح وهذا لا يمنع ان يعاد لها الاذان عند وقتها على وجه  
السنة وبغير الالهاست قال ابن القاسم وقال مالك لا ينادي بشي  
من الصلوات قبل وقتها الا الصبح وهذا وقد قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن  
ام مكتوم قال وكان رجلا اعمى لا ينادي حتى يقال له اصبت اصبت  
قال مالك ولم يلفظ ان صلاة اذن لها قبل وقتها الا الصبح ولا ينادي  
لغيرها قبل دخول وقتها لا الجمعة والغيرها انتهى بلفظها وكلامها  
صريح فبان الصبح ينادي لها عند وقتها كغيرها وانما اختصت  
عن غيرهما لجواز اذان اخرها قبل الوقت يدل على ذلك لست لال  
المدة ونه الحديث وبه تعلم بطلان كلام **طعن** ومجته مال **ج**  
والله اعلم **وصححه** **باسلام** قول **في** العزيم ان اذانه من  
شروط الكمال الخ مثل ما في العزيم للمعاكفي وجمع بين ما  
لا بن عرفة بما روى عن بلال كلام ابن عروة على الوجه **ج** ابتدا  
وكلام غيره على الصحة بعد الوقوع وهو ظاهر لان عبارة ابن عروة  
بحسب كونه عدلا عارفا بالوقت ان اقتدى به انتهى وذلك لا يقتضي  
الشرعية خلافا ما نقل عنه **الظفر** **وشول** **ج** ثم عدم  
صحة اذانه جار على قول ابن عطاء الله او كلامه يقتضي ان في كونه  
مسما بالاذان خلافا ونحوه للباطل **ج** **نقوله** لا اعلم فيه  
خلافا وقال **ج** فلو اذن الكافر كان باذانه مسلما عند ابن علقما  
اسه وغيره وكلام المصنف يقتضي ان فيه خلافا وليس كذلك  
انتهى **وقد كره** قول **في** وكذا على كراهية الكراهة ذكرها  
الخميس وسند القراني قال **ج** وليس ما ذكره من الكراهة بظاهر  
بل ينبغي ان يحل على المنع انتهى **ونذ** **مستطير** قول **في** والمعاملة  
عليه اذ الذي في المعاملة بالتا المنة في وقت وهو الصواب واما ضبطه  
بالزمان فلا يصح لان المكره لا عقاب **ج** تركه الا ان يحل عليه  
للمقتضى **في** كبره من ان الانسان يعاقب على ترك الطاعة  
بالمعصية او بالمنع من الطاعة لكنه بعيد من لفظه **لمنتهي** **الشهاد**  
قول **في** ويحكي السامع اذ ناداه فقط الى قوله على المشهور انه  
الذي في القلبي ما نصه **ج** لو تعدد الوزنون فلهي بكر الحكاية







اقامة الوزن دون الامام والناس قلد وفي ارشاد اللبيب  
لغ قال المازري كان السيوري يقيم لنفسه ولا يكتفي باقامة الوزن  
ويقول انها تحتاج الى نية والعاصي لا ينوبها ولا يعرف النية المازري  
وكذا افعل انا اقيم لنفسه انتهى

## فصل قول في شروط الوجوه اثنا البلوغ

وعدم الاكراه في مطلقه في وجوبه وفي عدمها عدم الاكراه شرطا في الوجوب  
نظرا لاني اتى الاكراه على جميع افعال الصلاة وقد نقل في نفسه اول  
فصل يجب بفرض قيام او عن الى العباس القاب وسلمه ان من اكره على  
ترك الصلاة يسقط عنه ما لم يتقدر على الايمان به من قيام او ركوع او  
سجود ويفعل شيئا يتقدر عليه من احرام وقراءة وايمان يفعل المريض ما  
يتقدر عليه ويسقط عنه ما سواه انتهى فالاكراه بمنزلة المرض السقط  
لتوفر اركانها فلا يسقط به وجوبها تامل **وقوله** وانظر  
الاكراه يكون بماذا في اخوته **طفه** في الوضوء ما رخصه  
والظاهر ان الاكراه هنا يكون بما ياتي في الطلاق من خوف مو لم من قتل او  
ضرب او سجن او قيد او قسغ لذي مروءة او اذ هذا الاكراه هو المعتبر  
في باب الحيافات انتهى وهذا منها **وقوله** ولا يشكل  
على قاعدة الاصوليين ان ما ذكره ليس قاعدة من الاصوليين بل هو  
قول ضعيف عندهم والجمهور منهم على ان الوجوب انما هو بامر جديد  
وانه لا يتوقف على تقدم وجوب الاداء في وقته وقد تقدم ان  
المريض يمنع وجوب الصوم مع انه يجب قضاءه ومقابلته قول  
عبد الوهاب انما يمنع الحيض فعل الصوم دون وجوبه وقد  
تاوله المازري في شرحه **وقوله** لانه لما وجبت عليه  
بالنية اذ هذا ما قدمه من شرطها بالاكراه فكلايه متهاذت قلوا  
انسقط الاشكال وجوابه كان اول **وقوله** وكون العقل شرطا  
لها حيث ضم له البلوغ والا فلا اى وان لم يضم له البلوغ فلا  
يكون شرطا في الوجوب وفيه نظر بل غير صحيح فان عدم الوجوب  
لازم لعدم العقل كان البلوغ ام لا وهذا التقدير كان في تحقق شرطه  
لان الشرط هو ما يلزم من عدمه عدم الشرط فان قلنا وجوب  
العقل لا يقتضي وجوب الوجوب الا اذا ضم له البلوغ قلنا  
الوجود لا يعتبر في الشرط ولو اعتبرناه لزم في الشروط المذكورة كلها  
انه لا يكون واحدا منها شرطا الا مع ضم الباقي له ولا معنى له **تأمل**  
**وقوله** لا نأفتول وجوبها كغيرها لانه لا معنى لهذا المقول  
والصواب ان دخول الوقت وان كان سببا للوجوب لكن يشوب في  
عده من شروطه لان فيه التاخير من جهة عدم **وقوله** لا  
عتراضه اى المص عليه بان ما يطلب تركه هو هذا لا عتراض اصله

الكثر ما يكون الاكراه  
بسبب العجز عن العمل



للتراخي وقد تقدم نقل كلامه اول فصل في ايض الوضوء وهو يقتضي ان لا يعد  
 من الشرط عدم النوم والسهر وعدم الحيض والنفاس **وقوله**  
 وقد يكون الاولى في الجواب ان هذا بعيد لكن يدافعه ما في **صحيح**  
 ان جماعة من اهل المذهب عدوها في الغرض انتهى **ودام** قول **ز**  
 اي طرد وانه ان هذا فاسد والصواب ابقاؤه على ظاهره اي دام فعلا  
 لم قاله **حشش** لاقتضا كلامه انه مع الشك او ظن عدم دوامه  
 لا يؤخر وليس كذلك بل المراءى على دوامه بالفعل وهو انقطاعه  
 سواء ظن دوامه او عدمه او شك في ذلك فان ظن عدم انقطاعه في  
 الوقت صلى كذلك قاله **طحي** وزاد فلو خذف المؤلف دوام ميا  
 ضره ذلك بل ذكره مشوش انتهى **وقوله** ويحرك على ما ياتي  
 من كنهه بانامل يسره ان هذا يقتضي انه يقتضيه فان زاد على درهم  
 قطع لم ياتي وليس كذلك هنا لان ما ياتي فيما اذا لم يظن دوامه  
 فلذا قال يقطع ان زاد على درهم ثم يغسله ويصلي في الوقت وما  
 هنا ظن دوامه لا غير الوقت فلا قابضة في القطع وان زاد على درهم  
 بل يصلي كذلك **وقوله** وبشك انقطاعه لا مما جعل ابن  
 بشير يشك انقطاعه كظنه فيما اذا عرف فيها وهو قول **ز**  
 الاثني وان لم يظن الخ وما هنا رغب قبلها لكن يؤخذ منه بالاجرة  
 لانه اذا كان مع الشك يقطع الصلاة بعد تلبسه بها فلا يشك  
 يؤخذها معه قبل الدخول فيها اخرى واخرى **وقوله** **طحي**  
 قوله اللخر ان يضيح حمل المص على قول اشرب برجوع المبالغة في قوله  
 وان عيدا او عارضة للصورتين قبلها **وقوله** **وان عيدا او**  
**حازة** **قوله** **ز** وللمزوال في العيد ان يعني ان الوقت  
 المعتبر في صلاة العيد فذا هو الزوال او في صلاة الحنافة فذا  
 هو زوالها والوقت المعتبر في صلاة الجماعة هو فراغ الامام  
 منها واصله **لح** ولم يتكلم ابن الموان واسهب الاعلى الراعي في  
 جماعة لكن قول **ز** ان المعتبر في صلاة الحنافة فذا هو زوالها غير  
 ظاهر لانه ان كان قر منصل غير هذا الراعي لم يحجج بهذا  
 الراعي والا لم ترفع حتى صلى عليها ولو اعتبر والوقت بخوف  
 تغيرها كان ظاهرا وانما علم وكذا قوله وافراغ ما نوم او امام  
 ان صوابه اسقاط المأموم ونفط **لح** يعني انه اذا كان في صلاة  
 العيد او في صلاة الحنافة ورغب فيها فان ظن دوام العاف  
 الى فراغ الامام فانه يتم ادى منها مع الامام بفراغ الامام منهما  
 ينتزل منزلة الوقت المختار في الفريضة انتهى **وقوله** **ز**  
 ابن الموان يخرج لغسله الخ ويتم وحده على صلاته بعد غسله  
 وزلعاب الامام **ان لم يلطخ من شئ مسجدا** مبين في هذا وقال **لح**  
 هذا الشرط لا بد منه فلا يخرج في هذا الغرض بعينه الا للشر مساحي  
 انتهى وقول **ز** وكفرته بلاطه الخ فيه نظر والظاهر **مس**















**ان ذكر وقد تعقب** **طعن** على المصنف في قوله بان يتبع فيه  
 ابن عطاء الله في **منه** ولم يقتضه غيره بالذكر قال وهو  
 الظاهر فيعيد الناس ابداء في صفة الخزولي بانه شرط مع  
 القدرة ذكره او ناسيا وهو الجاركي على قواعد المذهب انتهى  
 قلنا **في ٤** عن الطراز ما نصه **قوله** قال القاضي  
 عبد الوهاب اختلف اصحابنا هل ستر العورة من شرائط  
 الصلاة مع الذكر والقدرة او من ليس بشرط في صحة الصلاة  
 حتى اذا صلى مكشرفا مع العلم والقدرة سقط عنه الزم  
 وان كان عاصيا امرا انتهى وبه نقول ان مقتضىه على المصنف وقوله  
 لم يقتضه به غيره كل ذلك قصور وانه اعلم **بالمصلاة**  
 قوت منطلق بستر الاول نقله بشرط كشرط في صحة  
 الصلاة وبه يسلم من الفصل بين المصدر ومعمركه **حلال**  
 الاول شهره ابن عطاء الله قايلا هو المبرور في المذهب  
 والثاني شهره ابن العزلي وقوله **ولا يصح** ان يراد  
 القول بالنسبة والاستصحاب لانها لم يشهدوا اما القول  
 بالنسبة فهو قول اسمعيل وابن بكير والابهر كونه نقله  
 ابن محرز عن الاستر واخذه ابن رشد من كلام ابن  
 القاسم قاله القليل في وقول ابن بشير لا خلاف في  
 الوجوب وانما الخلاف في الشرطية ضعفه ابن عطاء الله  
 وابن شماس وابن عرفة واما القول بالندب فنقله ابن  
 بشير عن الخوارج **في ٥** ونصه **قوله** ابن شماس الستر  
 واجب عن اعين الناس وهو يجب في الخلوات او يندب  
 قولان واذا قلت لا يجب **فصل** يجب للصلاة ستر  
 الخلوة او يندب اليه فيها ذكر ابن بشير في ذلك قولين عن  
 الخوارج انتهى ومثله في بدع الشارح **في ٦** وبه  
 ان كان في صلاة غير حال اي عن الناس فيجب الستر قولان  
 واحدا وان كان خاليا عن الناس فيجب الستر قولان  
 انكاره **طعن** القول بالاستصحاب ودعواه ان ابن بشير  
 لم يقله الا في الخلوة في غير الصلاة قصور والجب منه نقل  
 كلام الشارح وهو مشتمل على ذلك ولم يقتضه له وقوله **في ٧**  
 بحث فيه بانه يحرك على القول بالشرطية او فيه نظر لانه  
 اذا لم يأخذ بالستر بل اخذه بالبعد وقد صلى عريانا وهو  
 قادر لستره في اخذه بقول ابن القاسم فيه يعيد في الوقت  
 ينافي القول بالشرطية فيسقط البحث مع ابن رشد انتهى  
**قوله** واما على القول بالوجوب او ما ذكره في هذا  
 من احتمال البطلان غير ظاهر لان البطلان يقتضي الشرطية  
 تامة وهي من رجل وامته وان بشايبه وحرة مع امرأة

المصنف عليه السلام

بين

بين سرة وركبة قال **طعن** ظاهره ان عورة الحرة مع المرأة ما  
 بين سرة وركبة بالنسبة للصلاة اذ هو المقام وليس كذلك  
 وكانه خالف بما قاله اهل المذهب لا طبع قهرم على ان عورتها  
 ما عدى الوجه والكفين بالنسبة للصلاة كانت مع رجل او نساء  
 او في خلوة قال في الجواهر الحرام يجمع ابدانهم عورة الالرجه  
 والكفين وكذا قال عبد الوهاب وابن الحاجب وابن عرفة  
 وغير واحد من المحققين من اهل المذهب وكان المؤلف رحمه  
 الله التمس عليه عورة الصلاة والنظر بنفسه بينها ولذا حركه  
 تارة يعبر بالقوة وتارة بالروية ويقتد الحرة بكونها مع المرأة  
 ومع المحرم ومع الاجنبى وذلك كله بالنسبة للصلاة فلا  
 يختلف حالها مع الرجل ولا مع النساء ولا في الخلوة انتهى  
**قوله** اعلم ان العورة قسمان عورة النظر وعورة  
 الصلاة والثانية قسمان مغلظة ومخففة والمغلظة  
 هي محل الخلاف وكان مقتضى الايضاح ان يذكر المصنف المغلظة  
 ثم يذكر المخففة وحكمها ثم يذكر عورة النظر وتقسيمها  
 لكن رعاة الادماج بعضها في بعض ارادة الاختصاص مع  
 ان في كلامه عند التامل ما يبرشد الى جميعها والى الفرق  
 بينها مع بيان حكمها فاطلاعه في قوله وهي من رجل وامته يبرشد  
 الى استوعورة النظر وعورة الصلاة في الرجل والامته وانها  
 فيما ما بين سرة وركبة في الصلاة وغيرها وهو ظاهر من  
 يقتضيه عورة الحرة بقوله مع امرأة ومع اجنبى ومع محرم  
 فترتبة ان قصده بيان عورة النظر في الحرة واما عورة الصلاة  
 فيمنها فتخرج من قوله واعادت لصدرها واطرافها او فانه  
 يدل على انها مطلوبة في الصلاة بستر اطرافها وحكمه في  
 الصدر والاطراف وفي فخذ الامته او بالعادة في الوقت  
 يبرشد الى الفرق بين المغلظة والمخففة وهذا كله ظاهر  
 من كلامه فله ربه يجب **طعن** تراص **طعن** ويسقط قوله  
 ان المؤلف التمس عليه عورة النظر فانه كلام مستبعد  
 جدا في مثل المؤلف وكيف رطن ذلك مع انه لا يثبت على الاصل  
 والله اعلم وقوله **في ٨** كما قلد ومكثته او في ذكره ام الولد  
 نظر في ابن عرفة وكل ذات رق كالامته الام الولد انتهى وفي  
 المدونة ولا تصلى ام الولد الا بقتناع الحرة انتهى وقد يقال في  
 الجواب ان سترها ما اراد على ما بين السرة والركبة من دون  
 فقط في يان في قوله ولا م ولد ومفيدة والى كلامه هنا فيما  
 هو عورة يجب ستره **قوله** ان مع امرأة راجع  
 للاخير من الاول او غير صحيح والصواب رجوعه للحرة فقط  
 لم قرر اول **قوله** لكن يقتد محرم هذا منى على ان عورة

Copy ng ersity















الذين نظر بديهم في هذه صاحب المنفعة ولا يقع التردد في هذا وقوله  
وليعيد اذا وصل اليه في الوقت او ليعلى الوقت الضرورى فلا يعارض قبله  
وموافق الوقت لانه يعنى به المختار واسد اعلم

## فصل في مع الامن استقبال عين الكعبة

قوله لان ما ياتي من موصوف بغير مكة او قد عممه 2 وتبعه رقبته  
بالي وقوله اي والقدرة او قال لو قال للمص ونوع القدرة  
بذل قوله ومع الاعن لا يستغنى عنه **وقوله** او جامع لمصر  
بالقساط او هذا غير صحيح بل ياتي ان شاء الله **وقوله** الصحيح  
ليس بمكة اخطا ام لا الصواب استقاط قوله ام لا فتامله **فان**  
**شئ في الاحتماد** نظر قوله لا يقدر معه على صعود سطح الزينة  
نظر والصواب يقدر الكلام في القادر قال ابن شاس ولو كان يقدر  
لكن مشقة فقد تردد بعض المتأخرين في جواز اقتضائه على الاهتيا  
ونحو قوله ابن الحاجب فان قدر مشقة في الاحتماد تردد انتهى  
قوله **طفي** اما العاجز الذي لا يقدر بجهته في المسئلة جز ما ياتي  
**والا فالأظهر جهتها** قال غ ظاهره ان هذا الاستظهار لابن رشد  
ولم يجد له لافي البيان ولا في المقدمات وانما وجدته لابن عبد  
السلام وهو ظاهر كلام غير واحد انتهى **واجاب** **ن**  
بان ابن رشد في التذمات اقتصر عليه ففهم المص من ذلك انه  
الراجح عنده وفي **حش** ان الاستظهار وقع لابن رشد في قواعد  
الكبرى فانظره وقوله بان يقدر انهما مرهم او هذا هو الذك  
استظهره في **صحيح** جوابا عن بحث عز الدين ابن عبد السلام  
بان من بعد عن مكة لا يتناول فيه احدان اسد واجب عليه الكعبة  
ومما يستلزمه ان ذلك تكليف بما لا يطاق وحا صله ان ابن  
القصار القائل بالسمت ليس المراد عنده السمت الحقيقي كالأد  
جنتها ولمن بمكة بل السمت التقديري كما بينه ومثله بروية  
الحوالك قال في **صحيح** وتبقى المسامحة على هذا بالصبر  
انتهى لكن لا تظهر لهذا الخلاف ثمرة ثم صرح به المازري خلافا  
لما ذكره **ر** بتعاليقه من انه ينبغي عليه لو اجتهد فخطا او فانه  
غير صواب لانها قبلته اجتهادا على كلا القولين والابدية  
عندنا انما هي في الخطا في قتلة القطع ولما اخذ ذلك مما في **صحيح**  
عن عز الدين وهو مذهب شافعي **وقوله** قال ابن حجر الهيتمي  
او هذا مبني على قول ابن القصار لكن كيف يجمع بين هذا وبين ما  
فسره من السمت التقديري أي السمت بالتقصر فانه لا يحتاج  
معه الى ان يحمل على الاخرى او على ان الخط فيه غير معين **اجتها** **دا**  
قوله اذ قبلته قبله اجماع اذ ما ذكره من انها قبلته اجماع غير

صحيح

صحيح فقد ذكر البيهقي في حسن المحاضرة ان قبلته الجامع المذكور  
كانت مشرفة وان قرة بن شريك لما هدمه وبناه في زمن الوليد  
ابن عبد الملك بن مروان بن قيس قال وذكر وان الليث ابن  
سعد وعبد الله بن كعبه كانا ينيانها اذا صليا فيه وايضا  
فان الذين وقفوا على قامة قبلته من الصحابة انما هم نحو الثمانين  
ذكره البيهقي ايضا في الكتاب المذكور ومثل ذلك لا يقال فيه  
اجماع **وقوله** ومن علا فانها بالليل او من ابن يونس قال  
ابو محمد رايت لبعض اصحابنا ان الدليل بالليل على رسم القبلة ان  
ننظر الى القطب الذي تدور عليه بنات نفضر فاجعله على كتفك  
اليسر واستقبل الجنوب فباتق بصورك فهو القبلة والقطب  
نجم خفي وسط السمكة التي تدور عليه ويدور عليها بنات  
نفضر الصغرى والكبرى ورأس السمكة احد الفرقدين وذنبها  
الحديك ابن يونس الاستدلال في الليل بالقطب صواب لانه لا  
يختلف انتهى وقال بعض العلماء من اراد القبلة بالاقاليم الغربية  
فليس صد مطلق الاعتدال ومطلع منطقة الجوز وهي الاحم  
الثلاثة المصطفة المسماة عصي موسى وكذا يحصل الاستقبال  
بجعل مشرق اول المصيف على العين اليسرى ومغرب خلف  
الظهر ومشرق اول الشتاء على العين اليمنى وقيل قبالة الوجه  
ومغرب على الكتف اليمنى انتهى وقد نقل الشيخ يوسف بن عمر عن  
سبحون ان قبلته اهل المغرب من طينة الى تونس مطلع برج الثور  
يعنى برج الجوز انتهى **وان تحمل قوله** ر وعكسه او تبع فيه **ن**  
وظاهره ان العكس في المحل الذي يركب فيه قال **طفي** وليس كذلك  
بل العكس خاص بعلاقة السيف في القاموس وغيره وقد احي  
على الصواب في باب الاجارة حيث قال واما عكس الضبط فعلاقة  
السيف انتهى ولعل ما هنا تحريف انتهى كلام **طفي** بدل في **نقل** قوله  
في الاختصاص او من ان الصواب استقاط هذا الاستشاش لان ظاهره  
انه يعمل في هذين لغير القبلة وليس كذلك وسيقول المص فلما ولو  
قال بدله الا لا التحام وخوف كان اولى لقول المص فيها وان لغيرها وان  
**سبل** **الابتداء** قوله ر لا الارض فلا يشترط خلافا لما يفهم من الخمي  
بعض ابن عرفة وروى الخمي برفع عمامة عن جهته اذا واما او يعقد  
الارض انتهى ولم ينقل **صحيح** ولا **ع** ولا **ف** غيره فانظر من ابن  
التي في خلافة **وقوله** الا ان يكون المخوف لها القبلة يدافع قوله  
قبله ولو كان تلقا الكعبة واجيب بان مراده بالانحراف ثانيا  
الاخران مع دابته وها حصل ما ذكره هنا انه اذا انحرف الى يمين الدابة  
بان ركب مقلوبا فصلاته باطالة وان صادف القبلة وان انحراف  
بدابته على الوجه المعتاد فان كان لغدا وصادف القبلة صححت  
والابطلت انتهى انظر **ح** **وق** **وهل** **ان** **او** **ما** **او** **مطلقا** **نا** **ولا**



قول **ز** بعد ركعتين او مائة او سبع في تقديده الا بما يكون له عذر  
واعترضه **ط** قايلا هذه زيادة انفراد بها لم يذكرها **ع** ولا ابو  
الحسن ولا غيره مما من وقفت عليه ولا معنى لها اذ من القلوم ان قول  
المدونة ولا يتصل في السنية ايما يتوجه للصحيح القادر على  
الركوع والسجود واختلف شيوخنا في سبب المنع في ذلك ايم وحال  
ذلك ان المدونة قالت ولا يصلي في السنية ايما حيث ما توجهت به  
مثل الدابة واختلفوا في علمه ذلك فقال ابن التبان وابو البرهميه  
علة المنع الا بما فان ركع وسجد جازان يصلي حيثما توجهت به وقال  
ابن ابي زيد علة هي قولها حيثما توجهت به وعليه فلا يصلي فيها الا  
للمسنة ولو ركع وسجد فحينئذ انه لا يوم في السنية لغير القبلة  
انتفاقا وانما الخلاف بينهما في ركوع والسجود لغير القبلة ولا  
يصلي لغيرها اصلا ونصرا الى الحسن على قولها السابق اختلف في العلة  
فقال ابن ابي زيد العلة في ذلك كونها لغير القبلة فعلى قوله ان يستعمل  
فيها حيثما توجهت به قال عبد الحق في كتابه الكبير وما قاله ابو محمد  
فلا هو الكتاب لان النافذة ايما خالفت السنية في كونها تصلي على  
الدواب حيثما توجهت انتهى **وقوله** ويصح رجوعه لقوله  
في دورهما ان امكن او صحيح لان وجوب الدوران مرت على المنع قال  
الوجهين واحد في خلافا للمنع الوجه الثاني **ولا يقدر بجته**  
**غيره** قول **ز** يبار من جزم المص في المتخير في فيه نظير للمعارضة  
لان المراد بالمتخير فيها ياتي هومن التت عليه الادلة مع ظهورها  
اي تفا رصفت عتبه الامارات لا من خفت عليه الادلة هي هذا  
حكمه كما قلده كما سند ونقله في **صحيح** عن ابن القصار  
انظر **ط** وايضا في قيد ما ياتي بها ازا لم يجد مجتهدا يساله فخير  
صواب لانهم ذكروا في المتخير الا في ثلاثة اقوال احدها بخير  
الثاني بقوله غيره الثالث يصلي اربعا فاذا قيد بمن لا يجتهد  
مجتهدا لم يصح القول الثاني وذلك باطل تام **وقوله**  
انه لا يمنع ان يصدق مجتهد غيره او فان قل **ط** اي فائدة  
في التصديق حيث كان لا يقدره قل **ط** اجيب بان  
فائدة تدل تصديق في الادلة ان ساله عنها وفي جهة بقوله النبيل  
المعين فيقلدها **ولا يجوز بالالمصير** المتخير في محراب المضرا فيعلم  
انه انما تصيب باجتهاد جمع من العلماء سواء كان عامرا او خرابا ولو  
قيد بالعامر لزم انه لو طرأ خرابه لم يقدر مجرا به وهو لا يصح انظر  
ابن عاشر فوصف العامة في كلام ابن القصار في نقل **صحيح**  
منه طردى لا مفهوم له وبه تعلم ما في كلام زوايه اعلم وقول **ز**  
فيجب تقليده او فيه نظرا لما قال ابن القصار يجوز تقليده في  
نقل **ق** ومثله في عبارة ابن عرفة والقلشاني عنه ولا يفهم من المص  
الا يجوز لان قوله **المصير** مستثنى من المنع وقد صرح في المعيار بالجواز

ونفي

ونفي الوجوب قايلا وهو التحقيق فانظره **وقوله** اذا كانت محاربا  
لجهة واحدة او هذا الشرط ذكره القرافي والقياب قال **ق** قال  
القياب وهذا اذا لم تكن مختلفة ولا مطعون عليها مثل مساحد  
بلدنا فاس فان قبلة القرويين مخالفة لقبلة جماعة من البلدان  
والا لئلا لس اقرب الى الصواب بالنظر الى الادلة انتهى وقد الف  
التاجوري تاليفاً بين فيه ان جلا محاربا في من متيامنة وان  
سبب بنا الاقدمين لهما كذلك انهم ذهبوا قول النبي صلى الله  
عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة على الاطلاق وليس  
كذلك فقد قال ابن رشد في جامع البيان ايما خوطب لهذه القبلة  
اهل المدينة اذ لا تكون القبلة فيما بين المشرق والمغرب الا لمن  
كان في الجنوب او الشمال واما من كان في المشرق او المغرب فقبلته  
فيما بين الجنوب والشمال انتهى قال بعض اهل العلم وقد اجتمعوا على  
ان الحديث مخصوص باهل المدينة ومن كان على سبيلهم من اهل  
الشام واهل المغرب او غير مجتهد بخير حله البساطي على من التبت  
عليه الادلة مع ظهورها قال **ط** ونفي المرد في كلام الامية  
انتهى واما من خفيت عليه الادلة لغيره او نحوه فانه مقلد في **صحيح**  
من ابن القصار ومثله سند قال **ط** فرددت على البساطي  
غير ظاهر وان ثبت خطا بصلاة قطع غير **ط** قول **ز** في قبلة  
اجتهاد او تخير او جاذب الصور اربع مجتهدا اجتهاد او تخير مقلد  
قدرا لم يجز **وقوله** وتوفد بعض الشراخ او لامعني للتوفد  
ونصوم من الامة تدل على التميم انظر **ط** وقول **ز** اجتزاز  
عالموشك بعد الاحرام فانه يتم ادي او يعني ان الشك فيها  
يلغى واذ ثبت له الخطا بعد الفراغ منها جرك على قوله  
وبعدها اعاد في الوقت **وقوله** فروع في الطراز لو اعتقد  
او فعد الخزع على تقدير صحته يقيد بغير ما اجماعة شرط  
فيه كما حقه والجمع لبالة الميطر والابطال عتبه ايها لعدم صحة  
الاغتراد في ذلك كما لا يخفى **وبعدها اعاد في الوقت** قول  
**ز** خطا لو طلع عليه فيها اقتضى القطع في هذا القيد لوخذ من  
عود الضمير اعاد على غير مخوف **وقوله** ويخصر قوله  
وبعدها اعاد في الوقت او قال ابن عرفة ما نصصه وفي اعادة  
من يستدبر او شرق او غرب باجتهاد او نسيان بغير ملة من  
الوقت او ابدأ بالثبوت الثاني ابدأ الاول لا ين رشد على المشهور  
والثاني لا ابن سحنون مع المغيرة والثالث للقياسي قال وفي اعادة  
الماهل في الوقت او ابدأ قول ابن الماحشون وابن حبيب ووجه  
التميم يات على غير القبلة قطعاً وجملة ابن الحاجب المشهور في قوله  
ابن عبد السلام ثم قال ويلغى عن ابن عبد السلام انه رجع الى ان  
الاول المشهور وهو قولها من يستدبر او شرق او غرب بظن انها القبلة



وعلم في الصلاة قطع وابتدأ باقامة وبعد لها يعيد في الوقت ولم يعيد  
ابن رشد ان صلى لغير القبلة جهلا بوجوب استقبالها اعادة ابتداء  
الثبوت انتهى فانظر قول المدونة يظن انها القبلة وكذا قول ابن عمر في ثبوتها  
وقامه مع كلام **طفي** والله اعلم **وفي اعادة الناسي ابا غلان** قول  
**ن** واما ناسي كيفية الاستدلال بها فنقله في غير نظر بل الظاهر ان حكمه  
كناسي الاول الذي قبله وقول **ن** الثاني جعل جهتها في الظاهر ان هذا  
هو المقلد وقد تقدم التفصيل فيه بين ان يقلد او يتخير وقد استظهر  
في **صنيع** ان المراد بالجاهل الذي فيه الخلاف هل يعيد ابدأ وفي  
الوقت هو الجاهل بالاولية والظاهر ان جاهل كيفية الاستدلال  
مثله خلا قال **ن** فيها تأمل **وفي الجحلاي جهة** قول **ن** عن **ج** له  
والظاهر انه لا يقع ولا يجوز قال **طفي** قد يقال لا وجه لعدم علمه  
وعدم صحته وجوازه لتصرف المالكية كما بين عرفة وغيره على ان  
حكم الصلاة فيه كالبيت وقد نصوا على يجوز في البيت ولو لبابه  
مفتوحا وهو في هذه الحالة غير مستقبل شاكذا يقال في الجحلاي  
ما يقتضيه التشديد انتهى **فله** وفيه نظرا لان ما نقله  
**ج** فترجى في ترجيح منع الصلاة الى الجحلاي راجع في دل عليه كلام عا  
والقرا في وصريح ابن جماعة بانه مذهب المالكية خلافا للحنفي ومييد  
فمنع الصلاة فيه لغير البيت اوله بالمنع وهذا لا يدفع بظاهر ابي  
عرفة وابن الحاجب مع ظهور التخصيص والله اعلم **وقوله**  
لواترانه من البيت في غير كلام ابن رشد الذي في **ج** صرح  
في عدم تواتره ولذا قال بعض الشيوخ لا نعلم انه رواه من البيت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم غير السيدة عايشة رضي الله عنها  
لان خبر الاحاد وهو لا يغني القطع مع البحث عند الله والله اعلم  
**فيما د في الوقت** قول **ن** المختار **ج** في **2** او ما في **2** استظهرها ومنه  
وهو خلاف المنصوص في المدونة من انه يعيد الظهر بين الاصغر  
والعشا بين الليل كله والصبح للشمس راجع نظم **ع** السابق في سنة  
العورة **اول بالنسيان وبالاطلاق** الاول لابن يونس والثاني  
للحنفي وقول **ن** تحرز عن الكفاي في الجنازة او لا معنى للتحرز عنه  
لان ان كان فرضا فالمتصور دخوله وان كان سنة خرج من قوله  
فرض **اوصوف** **كسبع** ابو الحسن قال عبد الحق وهذا الحاقه من سبغ  
وغیرها على ثلاثة اوجه موقر بانكشاف الحوق وباسين من انكشافه  
وراجع للمسافر في التيمم انتهى **لا يطيق النزول به** قول **ن** تحوز تلوث  
ثيابه مبيع للايمان على الارض ان هذا هو الذي في **2** ونصه  
قال ابن تاجي في شرح قول الرسالة والمسافر ياخذ في الوقت في طين  
خضخا من اوطا هو كلامه وان كان انما يخشى على ثيابه فقط وهو  
قول مالك وهو المظهر وقال ابن عبد الحكم ورواه الشيب وابن  
نافع يسجد وان تلطخت ثيابه انتهى **وفيها كراهة الاخير** قول **ن**



اوحيث توجهت به في هذا تاويل ابن الزيد قال معنى قولها  
لا يمتنع لا يصلي حيثما توجهت به الدابة فاما لو وقفت به  
واستقبل بها القبلة لجاز وهو وفاق قاله ابن يونس انتهى

## فصل في ما يفسد الصلاة تكبيرة الاحرام

قول ز وقد تحاب بان الاحرام لهذا المعنى ليس بركن  
في هذا الجواب هو الحق وحسينه فلم يجعلوا الاستقبال  
جزا من ركعتها **المسروق فتاويلان** سبها تقول المدونة  
قال مالك ان كبر الامام للركوع ويؤى به تكبيرة الاحرام  
اجزاه فقال ابن يونس وعبد الحق وصاحب القدمات  
انما يصح هذا اذا كبر للركوع من قيام وقال الباغي وابن  
بشير يهيى وان كبر ونهض راع لان التكبير للركوع انما يكون  
في حال الاخطا ففعل التاويل الاول تحت القيام على  
المسروق وعلى الثاني يستلزم عنه ثم ان **ع** ومن تبعه  
جعلوا هذا من التاويلين في الاعتقاد بالركعة وغدسه  
مع الحزم بصحة الصلاة وهو الذي يفهم ما في **منه** عن  
ابن المواز ونص **منه** اما في صحة القيام لتكبيرة الاحرام  
فغير المسوق فظاهرة وانما بالنسبة للمسوق فظاهرة على  
ما قاله الباغي وابن بشير انه لا يجب لكونه قال فيها اذا  
كبر للركوع ويؤى به العقد اجزاه والتكبير للركوع انما  
يكون في حال الاخطا وقال ابن المواز هو شرط وان  
احرم راعا لا تصح له تلك الركعة وتاوت المدة  
عليه ايضا وصرح في التنبيهات ايضا بشرطه انتهى وما  
نقله عن ابن المواز نحوه لما زري عنه ونص **منه** اختلف  
المذهب في تكبيرة الاحرام فهل من شرطها القيام ام لا فذهب  
ابن المواز الى ان ذلك من شرطها وقال فمن احرم راعا انه يقضى  
ركعته التي يحرم فيها وكذا الواحرم حال الاخطا له للسجود  
او حال رفعه منه لا اعتد ببقية صلاته وقضى الركعة التي لم  
يحرم فيها قبل ركوعها وكان قد ران ما يحدث من القيام بعد  
تكبيرة الاحرام يوجب الاعتراف ببقية الصلاة لحصول ذلك  
بعد احرام وقيام بخلاف الركعة التي احرم في ركوعها وكذلك  
قال فحين كبر للسجود الاول انتهى نقله ابو علي وبه تعلم ان  
ما في **منه** عن ابن المواز صحيح وان اعتراف **منه** عليه  
قصور وانما حمل عليه **ع** ومن تبعه التاويلين له مستند  
ظاهر من **منه** والمأزري كتبهم خصصوا محلها بصورة اما  
اذا ابتدء التكبير قايما وحتمه في الاخطا ط قول المدونة كبر

الذي حمله  
الشيخ عليه  
فيكون هو  
وسايق







القراءة ولا ركع فلا يتصل فلو حذن كان لم يظنه وقال كان عزب  
 ان كان احسن للاختصار وهذا هو قول **طحاوي** وان فاعه  
 تحامل وقول **روقد** يصحوا على انه لا تنوب نية ادا عن قضاء ولا  
 عليه انما ذكره غير صحيح فقد نقل المصنف في باب الصيام من  
**منه** عن **سند** وابن عطاء انه قال لا نفر خلافا في اجزا  
 نية الاداء عن نية القضاء في الصلاة ونقل ان الباغي جزم قوله بعدم  
 الاجزا فيها من قوله يوم بعد الاجزا في مسألة صوم الاسير التي  
 عند **اذ** انبين انه كان يصوم شعبان على ان البحر **سند**  
 المذكور صحيح فيه في **منه** باحتمال ان سبب عدم الاجزا  
 في مسألة الاسير ان رمضان عام لا يكون قضا عن رمضان  
 قبله لان الاداء لا ينوب عن القضاء بدليل انه يجوز له اتفاقا  
 اذ انبين انه صام ما بعد رمضان كما في ابن الكاهن قائل  
 وما نقله **عن** النخعي هو ايضا مثل ذلك سبب عدم الاجزا فيه  
 اختلاف الزمان لا ما ذكره فانهم **روا** قلت  
 القضاء مستحضر فيه اذ فيه نظر بل يصح وان لم يستحضر فيه البعدية  
 كما ذكرنا **ونية اقتداء المأموم** المحذور ان الشرط هو كون نية  
 الاقتداء اول الاوجودها لان قضاها لا يبطل الصلاة انظر ما ياتي عند قوله  
 وشرط الاقتداء نية **وجاز له دخول على ما اهرم به الامام** قول **ابن**  
 ولما كان قوله ونية الصلاة المعينة عاما خصصه بما هو كالاقتداء  
 ان هذا التخصيص مبني على ما حمل عليه كلام المصنف في جميع  
 الصور يتبعها **منه** والشارح وهو غير ظاهر والصواب كتمان  
**عوج** **وس** انه يتعين حمل كلام المؤلف على مسألة الجمعة والظهر  
 ومسألة السفر والاقامة فقط اذ هاتان الصورتان هما اللتان  
 يدل عليهما كلام النوادر والنخعي وابن رشد وسند واما الثالثة  
 فاستدل لها **سند** بكلام النخعي وسند واعتضده **طحاوي**  
 بان كلاما يدل على الخصوص بالاوليين فانظره ونقل **الثالثة**  
 من ابن تاجي واعتضده بما لفته لما تقدم فانظره فاذا علمت  
 هذا تبين ان بقوله ونية الصلاة المعينة على عمومته ولا يستثنى  
 منه شيء والله اعلم **وقوله** ولا يتوهم سقوط العصر ان  
 يعني لان الامام نوى الظهر والمأموم على نيته كما هو من مسألة  
 واما العصر فليس منويا لانه واحد منها فاذ حجه عدم توهم سقوط العصر  
 لا ما عدل به فتأمل والله اعلم **والفخلاف** قول **ابن** وبعد  
 ذلك الصادق او الصواب اسقاط هذا لان ذهب النية بعد  
 التكبير هو غير رجا المتقدم فليس من محل الخلاف على قوله  
 الصادق بسعد الغراغ منها لا معنى له **وقوله** لان الامام  
 انما تكلم على يده اذ هذا غير صحيح لقول ابن رشد في المقدمة  
 ليس عن مالك ولا عن اصحابه المتقدمين نفس في ذلك فله في

صحيح

**منه** وقال قبله ما نص **النية** ان اقترنت فلا  
 اشكال في الاجزا وان تأخرت من تكبيرة الاحرام فلا خلاف في عدم  
 الاجزا وان تقدمت بكثير لم تجز اتفاقا ويسير قولان مذهب عبد  
 الوهاب وابن الجلاب وابن ابي زيد وهو الذي اقتصر عليه المصنف  
 يعني ابن الجلاب عدم الاجزا واختار ابن رشد وابن عبد البر والميتوني  
 في شرح الرسالة الاجزا قال ابن عات وهو مذهب المذهب طحاوي وهذا  
 هو الظاهر نظرنا **بحركة لسان** قول **ابن** وانفقوا على صحة  
 الايمان بالاقتداء اذ فيه نظر فان الخلاف في ذلك مشهور انظر  
 ما تقدم في باب الغسل **وقام بها** قول **ابن** فاللام في قوله لها معنى  
 في اذ فيه نظر بل اللام للتعليل اي قيام لاجل الناحية لولا هو  
 المعتمد قال في **منه** واختلف في القيام لفاحة هل هو لاجل  
 او فرض مستقل وتظهر فائدة الخلاف اذ انجز عن الفاحية وقد رغب  
 انتهى **يجب تعلم ان امكن** قول **ابن** ويجب عليه فيها  
 يظهر تعليله اذ فيه نظر وقد ذكر النخعي في كتاب  
 تنبيه الغافل ما نص **العالم** لا يجب عليه التعليم حتى  
 يطلب وهو الصحيح عند القاضي الى بكر وغيره تحت الحديث اربع  
 حتى يظهر خلافا لنظر طوسي ومن قال بقوله وفرضه ان  
 حديث النسي في صلاته المتقدم عند ابن قول **ابن** انما تجزى انه  
 اكتر انتهى **فالمختار** **سند** انما هو اختلاف فيمن لا يحسن  
 القراءة فقال ابن سحنون فرضه ان يذكر الله تعالى في صلاة  
 يريد موضع القراءة وقال القاضي عتيد الوهاب ليس يلزمه  
 من طريق الوجوب تنبيه ولا تحميد ويجب له ان يفتن وفوق  
 فان لم يفعل ذكره اجزاه وقال ابن مسleme يجب له ان يفتن  
 قدر قراءة ام القرآن وسورة وليس هذا باليس لان الوقوف  
 لم يكن لنفسه وانما هو لقراءة القرآن فان لم يحسن ذلك  
 صا والقيام اضربا يذره وكذلك القول بان فرضه ان  
 يذكر الله تعالى لان الغرض كان شيئا معينا فلم يلزم  
 ان ذكره لانه لا ينص واجماع انتهى **فالمختار** هو قول القاضي  
 عبد الوهاب القائل باستحباب الغسل خلافا **لثابت**  
**وان ترك اية منها سجد** قول **ابن** فان ترك سهوا فيه السجود  
 قبل السلام مطلقا **ابن** وفيه نظر بل ظاهر المذهب حكما  
 في **منه** انه اذا ترك الفاحية سهوا من الاقل ركعة  
 من الرامة فانه سجد قبل السلام ثم يعيد وهو الذي اختاره  
 في الرسالة ونص **ابن** واختلف في السجود عن القراءة في ركعة  
 من غيرها اي من غير الصبح فقيل يجوز فيها سجود السهو قبل  
 السلام وقيل بغيرها واي في ركعة وقيل يسجد قبل السلام ولا  
 ياتي بركعة ويعيد الصلاة احيانا ظاهرا وهو احسن ذلك ان

انظر العالم لا يجب عليه  
 والتعليم حتى يطلب



شأنه انتهى وهذا أيضا هو المشهور فيمن تركها من النصف كركعتين  
 من الرباعية لم نقله في **مسألة** عن ابن عباس وهو المشهور أنهم  
 فيمن تركها من الجبل كما ذكره ابن النكاح في فتحه أن من ترك  
 الناحية سمي قافما أن ينزلها من الأقل أو من النصف أو من الجبل وأن  
 المشهور في ذلك كله أنه يتأدى ويسجد قبل السلام ويعيدها  
 قال **طفي** والمراد بالاعادة الأبدية ومثله في **س** وإنما عار  
 أيد امرأاة للقول بوجوبها في الجبل ويسجد قبل السلام مراعاة  
 لقول النيرة بوجوبها في ركعة وفهم **ت** أن الصلاة  
 صحيحة وإن الاعادة وقتية وكذا فهم **ع** قال **طفي** وذلك  
 كله فهم غير صحيح انتهى **وروى** **تقريب** **لاحتباه** قول **ز**  
 أو بتقدير بوجوبها أو هذا مبني على أن وضع يديه ليس بشرط بل  
 مستحب فقط **وقوله** خلافا لما ترويه المدونة أو أي بنا  
 على ما فهم منها الباجي والخمير الوجوب والذي فهمه من **س**  
 في الطراز عدم الوجوب ولذا قال أما تكبير اليدين من الركبتين  
 في الركوع مستحب عند الكوفة وليس بواجب انتهى ونحوه لابي  
 الحسن بل قال أبو الحسن أن الوضع من أفضله غير واجب ومثله  
 عن ابن يونس ولذا قال أنه المتمد **وقوله** لم يزد على  
 نسويتهما أو صوابه لم يزد على نسوية ظهره في عبارة غيره  
**وسجد على جبهته** قول **ز** وقد كرهه سعد ابن أبي وقاص  
 الذي في **ع** عن زروق وأبكره أبو سعيد الخدري رضي الله عنه  
 على من ظهر أثره بحجته انتهى بكر ما في **ع** هو الذي في أبي الحسن  
 عن ابن رشد ونص **س** رأي سعد ابن أبي وقاص رجلا  
 بين عينيه سجدة وزعاه فقال له مني أسلمت فقال **مسند**  
**كذا** فقال سعد فانا أسلمت منذ كذا فصل ترى بين عيني  
**س** فقال ابن رشد كره له سعد أن يشد جبهته بالأرض  
 حتى يؤثر فيها السجود فيسدوا ذلك للناس انتهى أو ما ذكره  
 فالظرة **وقوله** من الأرض أو ما اتصل بها أو قال **ع** يتزل  
 منزلة الأرض من السجود من الخشب لا المشيوع من الشريط  
 ونحوه انتهى **واعاد لتلك الفة** **وقت** قول **ز** اختبأ  
 كذا ينبغي أن في **حش** تنص لاحد هذه الضروري وفي حاشية الزياتي  
 قالوا إلى الأصغر أو انظر النص في ذلك **وقوله** فلا قل  
 أن يكون كذا ركعة الستة أو قد قدم أن السجود على الأرض مستحب  
 فكيف يكون تركه كترك الستة **وسن** **علي** **ط** **وقوله**  
**وربما** **تبع** في السنة ابن الحاجب قال في **ط** **وقوله** وتكون  
 السجود عليها سنة ليس بالضروري في المذهب قال ابن القلاء  
 الذي يتوكل في تقبلي أنه سنة في المذهب رقت السجود عليها  
 واجب ووجه قوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة

اعضا قال الشارح وعلى قول ابن القصار قول الشيخ هنا انتهى  
**كيد به** **على** **الاصح** ابن الحاجب وأما البهتان فقال سحنون أن  
 لم يرفع يديه بينهما فتروا قال في **مسألة** أن يخرج في وجهي  
 السجود على اليدين قولان من التوليين الذين ذكرهما سحنون في  
 بطلان صلاة من لم يرفعها من الأرض فعلى البطلان يكون  
 السجود عليها واجبا والآ فلا انتهى واعترض الشارح قول المص  
 على الأصح فقال في تعينه الأصح في مسألة اليدين فنظر قال **ع**  
 وقد نقل صاحب تصحيح ابن الحاجب عن الذخيرة أن سندا قال  
 الأصح عدم الاعادة قال وصح خليل أن السجود على اليدين سنة  
 واعترضه شارحه لهرام وما تقدم يزد أنه انتهى وعلى هذا  
 فتوكله على الأصح راجع لما بعد الكفا في على الفاعلة الأكثرية خلافا  
**لن** **ورفع منه** الما زري أما الفصل بين السجدةتين  
 فواجب باتفاق انتهى ونحوه في **مسألة** وهذا الاتفاق لا يفرق  
 قول ابن عرفة الباجي في كون الجلسة بين السجدةتين  
 فرضا أو سنة خلاف انتهى لما في **س** من أن هذا الخلاف  
 في الاعتدال لا في أصل الفصل بينهما وهو حسن ويدل عليه  
 كلام ابن شامس فتأمل **وسلام** **ع** **قوله**  
 مردود لنقله أو أصله لابن زرقون كما في نقل ابن ناجي  
 ونص **ع** قال الباجي ووقع لابن القاسم أن من أحدث في  
 أهل صلاته اجزائه قال ابن زرقون ويرد نقلا ومعنى أما نقلا  
 قلنا المنقول عن ابن القاسم إنما هو في جماعة صلوا خلفا أمام من  
 هم لا تقسمه فسيل عن ذلك فقال تجزئهم صلاة ثم أي تجزئ المأمومين  
 فقط وأما معنى قلنا الأمة على قولين منهم من يرى لغتها السلام  
 بعينه وهو مالك ومنهم من لا يراه ولكن بشرط أن ينوي لكل  
 مناف الخروج من الصلاة أما ما حكاه الباجي من إطلاق كلامه  
 فهو خلاف ما عليه الأئمة وقبل ابن عبد السلام كلام ابن  
 زرقون هذا ويرد الثاني بأن سقيمة الخلاف لا يمنع من نقل  
 قول ثالث واختياره انتهى **وقوله** أن أم بدله في لغة  
 حمير أو الذي نصر عليه الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب  
 هو أن لغة حمير مخصوصة بكون الكلام مظهرة خلافا لمحمد بن  
 جيت أبدلوا في الصوم والنسفر في حديث ليس من البر الصيام  
 في النسفر وقد علمت أن الكلام في السلام مدغم **وقوله**  
 لعدم قدرتهم على غير لغتهم فيه فنظر بل يقدرون على غيرها  
 قطعا **وقوله** عن ابن ناجي ولا تعرف القوالب بالصحة  
 أو فيه نظر فقد ذكر التوليين أيضا ابن العزالي في أوائل  
 العارضة النظر **وفي** **سنة** **الخروج** **به** **خلاف** **قوله**  
 والخروج منها ليس بعبادة أو أي ليس لعبادة خاصة بل من تمام



العبادة التي هو متلبس بها تامل **وطاينة** الشيخ زروق من ترك  
 الطمأنينة أعاد في الوقت على المشهور انتهى نقله النجاشي **والتب**  
**أقول** إذا قدم السورة على الفاتحة أو العادة  
 السورة إذا قدمها على الفاتحة وعليه في السجود قولان لمحمد  
 وابن حبيب **واعتدال** قول **ز** بين الطمأنينة والاعتدال  
 عموم وخصوص من وجه أو هذه النسبة بينهما إنما هي من حيث  
 الوجود فقط بمعنى أنها يوحدان معا فيمن نصب قامته في  
 القيام أو الجلوس وبقي حتى تستقرت أعضاؤه وبهذه الاعتدال  
 فقط فيمن نصب قامته ولم يبق حتى تستقر أعضاؤه والطمأنينة  
 فقط فيمن تستقرت أعضاؤه في غير القيام أو الجلوس وليس  
 مراده أنها عند الاجتماع يصدقان على معنى واحد لما علم من  
 ثبائنه مفهومها واسمها **سنة** **سورة بعد الفاتحة** قول  
**ز** إلا الأربعة الأولى أو قال في **صحيح** السورة إحدى  
 مسابيل خمس مستثناة من قولهم السهو في الثالثة كالسهو  
 في الغريضة والثانية الجهرية الجهرية فيه والثالثة السريية  
 يسريية والرابعة إذا عقد ركعة ثالثة في النفل أو الرابعة  
 بخلاف الغريضة الخامسة إذا نسي ركعة من النافلة وطال  
 فلا يني عليه بخلاف الغريضة فإنه يعيدها انتهى وجمعتها  
 في بيتين  
 النفل كالغرض يسو غيرهما  
 من سورة جهر وسرفا علما  
 وغير عقد ركعة قد زيد  
 وترى ركعة بنفل طالست  
 وقول **ز** وترك أكمال السورة مكرهه على المشهور كما في  
 إذ فيه نظر بل ليس في **ز** تسهوا وإنما فيه الكراهة نقلها عن  
 يوسف ابن عمرو **ز** عن **صحيح** عن الباغي والمنازري  
 قولين لما لك بالكراهة في الجواز من غير ترجيح فانظر من أين  
 هذا التسهوا وقول **ز** وحله الكراهة أو هذا الذي شهده ابن  
 عمر **ز** واقتصر في **صحيح** عن المنازري على الجواز  
 قائلا لا يفضل سورة واحدة وقول **ز** ركعة واحدة وأما تنكيس  
 الأتي بركتين فمكرهه فقط كما ذكره بعده وقول **ز** عن  
 الذخيرة الأحسن في معناه أو بيان ما في الذخيرة واسمه  
 أعلم أن اسمه يضاعف الجهر على قراءة الإخلاص حتى يصير  
 قدرا جهر من قبل تلك القرآن من غير مضاعفة أي كل حرف  
 بحسنة وأما ما فسره به **ز** فباطل بالضرورة ولا يقال في مثله  
 يحتاج إلى توقف **وقيام لها** قول **ز** وظاهر ابن عرفة  
 أن القيام لها واجب أو ليس مراد ابن عرفة أن القيام للسورة

فمن

فرض من فروض الصلاة كالفاتحة حتى يلزم بطلانها بتركه  
 وإنما مراده أن قيام السورة فرض لها أي شرط في صحتها كوضو  
 النافلة ونص ابن عرفة الغوري وابن رشد العاجز عن قيام السورة  
 بركع أثر الفاتحة قلست **ز** لأن قيام السورة لتأريها  
 فرض كوضو النفل لاستتمه أطلقوه والإجلس وقرا انتهى ورد  
 استدلاله بأنه لو جلس وقرا السورة ثم قام وركع بطلت صلاته لكثرة  
 النفل فلذا قالوا بركع أثر الفاتحة ويترك السورة فليس بركع  
 السورة حينئذ وتبطل على أن قيامها فرض لها وقال ابن ناجي  
 في شرح المدونة فيمن لم يستند عند قراءة السورة بحيث لو أزيل  
 العماد لسقط أن الجاري على أصل المذهب أنه لا شيء عليه لأن  
 القيام لها سنة فمن تركه فلا شيء عليه وقول بعض شيوخنا الأقرب  
 أن القيام للسورة فرض لمن أرادها كوضو النافلة خلاف  
 المذهب انتهى **وجهر** **أقله** **أن يسمع نفسه ومن يديه**  
 قول **ز** جهرها على سرها أو فيه نظير بل جهرها مرتبة  
 واحدة وهي أن يسمع نفسها فقط وليست هذه سرها  
 بل سرها أيضا مرتبة واحدة وهو أن تحرك لسانها فقط فليس  
 سرها أدنى وأعلى وجهرها ذلك هذا الذي يدل عليه كلام  
 ابن عرفة وغيره فلو قال جهرها على سر الرجل سلم من ذلك  
 ولفظ ابن عرفة وتسمع نفسها جهرها مستحب سر الرجل  
 انتهى وعليه فإن اقتصر على تحريك لسانها في الصلاة الجهرية سجد  
 قبل السلام **وسر** **أقله** **أن يسمع نفسه** **ز** أقله حركة لسانه أو فخذ أقيه  
 مع ما بعده قلست بل هذا هو على السر وأقله هو أن يسمع نفسه  
 تامل **وكل تكبيرة إلا الأهل** **قول** **ز** وحمل الشارح كلام  
 المص عليه أو هكذا في **صحيح** **ز** وأما قوله **ط** بأن  
 الشارح أبقى المؤلف على ظاهره وإن كل تكبيرة سنة وبحث فيه  
 بما ذكره فانظر كلام الشارح فيه على أن حمل كلام المؤلف  
 على الثاني ياباه جملة في باب السهو السجود تكبيرتين  
 فيسفي جملة على الأول لم يهوطا بعده وقد شهده البرزلي  
 وصدر به ابن عرفة وقال ابن ناجي أنه ظاهر المدونة  
 ونص ابن عرفة تكبيرة كل ركن فلي سنة وسمعة يني  
 وسمع أبو زيد مجموع التكبير سنة **وقوله** **ز** فان طال  
 سقطت لأنها خفيفة **ز** أو صوابه لأنه لم يترتب عن ثلاث  
 أو الألفان كونها خفيفتين بوجه سقوط السجود من أصله  
 لا مع الطول فقط **وقوله** **ز** لأنه المناسب للاستئذان في كلام  
 المص أو فيه نظر فإن الاستئذان هنا يناسب كلامها لأن الكل للجوع  
 إنما يمنع الاستئذان منه إذا لم يكن تحصيله أو إذا كان محصورا كاليد  
 فإن الاستئذان منه صحيح بخلافه على عشرة أو ثلاثة فإن العشرة

Copy

ng University







موضحة الرجل يجعله بين يديه وفي المدونة قال مالك هو  
 نحو عظم الذراع يريد في الارتفاع قال والي لا حب ان يكون  
 في حلة الرمح والحرمة يريد في غلظه ابن سيدة الذراع ما بين  
 طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى انتهى ابن عرفة وفيها  
 يسيره قدر موضحة الرجل وهو نحو عظم الذراع في حلة  
 الرمح ابن رشد اجاز ابن حبيب دون موضحة الرجل ودون  
 حلة الرمح وانما يكره ما روي هذا انتهى وانظر لفظ المدونة  
 قال عياض موضحة الرجل في العود الذي خلف الركب  
 ابو عبيدة وهو يضم الميم وكسر الخاء بينهما همزة ساكنة  
 وحكى ثابت فيها فتح الخاء وانظر ابن قتيبة ورواه  
 بعضهم بفتح الواو وشدها يسمونها همزة ساكنة ويقال  
 اخره بالمد النوروي ويقال يضم الميم وفتح الخاء مسددة بينهما  
 همزة مفتوحة وبفتحها ويسكون الهمزة قال الاني فاللغات  
 ست انتهى **في حلة الرمح** قول **في حلة الرمح** في حلة الرمح  
 ابن هلال كان ابن عرفة يحد حريم المصلي بما لا يشوبه  
 المروريه وحده بنحو عشرين ذراعا ويؤخذ ذلك من تحريم  
 ملك حريم التبر بما لا يضر البيوت الاخرى انتهى ونقله ايضا  
 الابن اشنا الذي نقله عنه شمس اخنار مالا بن العزني وخط  
**في** فيما لما لك الخط باطل ولا اعرفه ابو محمد صورته  
 عند من ذهب اليه ان يخط خطا من القبلة الى الدور عوضا  
 من السترة انتهى **واشتم ما رآه من رجة** قول **واشتم ما رآه**  
 فثلاثة اقسام او حاصل المسألة في مسكة ان صلى لغير  
 سترة جاز والاصح للطايف وحده على غيره واما المصلي  
 والمضطر فلا يتم عليها في كل مسجد انظر **ومحصل**  
**تقرض** قول **تقرض** عن ابن عرفة يرد بان اتقا فقيم على  
 تقليقه بالمروريه استشكله بعض شيوخنا بان المروري  
 ليس من فعل المصلي والمصلي لم يترك واجبا فكيف يكون  
 امتا بفعل غيره واستشكل ايضا جواب **فتبين**  
 بان ترك السترة حيث طلبت يستلزم الفقر من وهما  
 متساويان لا متغايران فما لزم احدهما يلزم الاخر  
 قلبي **في هذا الثاني** نظر لان ترك السترة  
 كما يكون بالتقرض يكون بالانتقال لمحل لا سرور فيه  
 والثاني جابر بخواب **فتبين** حسن وكلام ابن الحسن  
 يدل عليه **وتوسلت امامه** رد بلوروايته ابن نافع  
 عن مالك فجعلها هنا خلافا محتملا قول **تستدفعون**  
 انه اذا سكت امامه لا يقرأ وقيل يقرأ انتهى وذكره  
**في** **فتبين** على انها التثنية وهو ظاهر ابن عرفة ايضا

كما افاده **ق** فانظره **كرفع** يد يديه مع احرامه  
 قول **ز** اوسطها هو المذهب كما قال الفاكهاني  
 انه فيه نظر والذي استظهره في **فتبين** هو الاول  
 وهو ظاهر لغير ابن عرفة ايضا التصدير به وصرح هو  
 المازري بتشهيره كما في **فتبين** وتصريح المازري  
 المشهور حد والمتكبين قائمتان كفاه حد ومنكبيه  
 واصابعه حدوا ذنبه سحنتون مبسوطين بطونهما  
 الى الارض وقيل الى السماء انتهى وما نقله عن الفاكهاني  
 من ان الوسط هو المذهب لعله تحريف وقع في  
 نسخة **ع** منه فان الموجود في نسخ الفاكهاني وهو  
 الازهر بالرا قاله بعض وقال الشيخ زروق مانعه  
 والظاهر قائمتان على صفة النابتين ثم قال وقال  
 سحنتون مبسوطين بطونهما الى الارض على صفة  
 الازهر عياض وقيل مبسوطين بطونهما الى السماء  
 كما لا غيب انتهى وقول **لا مع** الرفع هو هذا  
 اشهر الروايات كما في **فتبين** عن الاكمال قال  
**في** **فتبين** والظاهر انه يرفع عند الاحرام والركوع  
 والرفع منه والقيام من اثنتين لورود الاحاديث  
 الصحيحة بذلك انتهى وفي **فتبين** عن الاكمال ايقم  
 ان هذه الرواية مشهورة عن ملك عمل بها كثير  
 من اصحابه انتهى **كنو سبط** قول **ز**  
 ومحل التطويل في هذا في ما وجه **فتبين**  
 تطويل الصبي لكذا اصل ما قاله لجزوي ونحوه  
 محل التطويل كلفذ واما الامام فينظر الى حال خلفه  
 لقوله عليه السلام اذا امام احدكم فليخفف فان  
 في الناس اضعف والمريض وذو الحاجة وقدرى  
 عن ابن عمر انه قال لمن قول من الائمة لا تبغضوا  
 الله الى عباده قال ابو محمد اذا كان الناس يومرون  
 بالتخفيف في الزمن الاول فما ظنك بغير اليوم  
 وفي الحديث اني لا اسمع بك الصبي فانجوز في  
 صلاتي تخافتة ان اقبلت امه وقال عليه السلام  
 طعني ايتان انت يا معاذ اي تعفن الناس ويقرهم  
 عن دينهم وانظر اذا طال الامام القراءة حتى خرج  
 عن العبادة وخشي المأموم تلف بعض ماله ان استمر  
 معه او فوت ما يلحقه منه ضرر شديد هل يسوع له  
 الخروج عنه ويستم لنفسه ام لا قال المازري يجوز له  
 ذلك لان الامام متعدي في ذلك وحكى عياض في



ذلك قولين عن ابن العربي اما ان علم من جملة ما علم من نفسه  
فليعلم بحاله وعليه يخرج تطويله عليه السلام والخلفاء بعده  
اولا يطول وان علم قوة خلقه لانه لا يدرك ما يحدث له من  
الافات انتهى نقله الشيخ ابو زيد **واما موم بسر وجهه**  
**سبعة** قول **من غير عارة** فاصل صوابه من غير عارة  
حرف الجر الظاهر **وقوله** وقيل يتخى الى عارة  
**خش** فلو تخى كما يتولى ابن غبدر وسر لربما اوقعه  
من غير موضعه وربما صادف اية عذرا انتهى ومثله في  
**صنع** ونحوه فيه بان القرآن لا يقع فيه الرعا  
بالغالب الاعلى مستحقة فلا ضرر في مصداقته بالتام  
وعبارة المازري هي ما نص **تدليها** قد صادف ما هو اولى  
على الجملة ان يستعان بالله تعالى منه من ان يؤمن فيه  
انتهى ويمكن حمل ما في **صنع** عليه والله اعلم  
**وقبول** سر كونه مستحيا فهو المشهور وقال سحنون  
سنة عيسى ابن عمر غير مشرووع ابن زياد  
تركه فسدت صلاته وهو يدل على وجوبه انظر  
**ح ركب الركوع** قول **وترك العطف** في سرا  
لانه صفة ذاته او غير صحيح وكذا قوله واقام  
الحالته الا فانه لا معنى له **وقوله** لانه شهر  
القول بطلان صلاته او في تعليله نظرفانه  
يرد عليه من رفع من الركوع الى السجدة فاب  
صلاته تبطل مع انها موكدة كالشهادة انتهى  
**وقوله** يفيد ان بعض المسائل او فيه نظركل  
لا يفيد شيئا من ذلك تامله **وهو التهام انا ستمسك**  
**القول** **ر** ونحوه بالنون مضارع خضع بالكمثر  
ذلك وخضع ونحوه اي نزول رتبة الكبر من اعناقنا  
ونترك من يكفر ابن تاجي اي لا يحب ريبه  
ولا يعترف على هذا بفساد الكتابية بكونها  
اذا تزوجنا هاملنا اليها لان النكاح من باب  
العمالات والمراد الذين كما تقدم ونحوه بخدم  
وملحق بالفساد بمعنى لاحق وبالفصحى بمعنى ان الله  
يلحقه بالكافرين وهما روايتان وفي القاموس ان  
الفتح احسن او الصواب **وتكبيره في الشروع**  
ابن حجر قال تاجر الدين ابن منير الحكمة في شروعية  
التكبير في الخوض والترفع ان التكليف امر بالنية  
اول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه  
ان يستحب النية الى اخر الصلاة فامران يجدد

المهد

المهد في اثباتها به التكبير الذي هو شعار النية  
انتهى وقول **ليفره به** او نحوه قول الشيخ زروق  
في شرح القربلية ما نص **ويستحب ان يبتدى**  
التكبير في كل ركعة مع اوله ولا يختمه الا مع اخر  
وتجوز قصره على اوله واخره ولكنه خلاف الاولى  
وكذا سمع انه لمن حمده انتهى ومثله لابن المنير وعياض  
انظر **يا فضا اليسرى للارض واليمين عتقه**  
قول **يا فضا** ورك الرجل اليسرى الى الاحاقية  
لتقريب ورك لان الارض يكون به وبلاسات  
وكذا الاحاقية لزيادة النية لان وضع الرجل اليمنى  
على اليسرى يستلزمه والقنواب والنية بالافراد  
قال الجزولي هذه هي الرواية الصحيحة وروايتها  
والبيتة بالتسنية خطأ خلافا لما هتأنته  
لان الالة اليمنى ترفق عتق الارض انظر **طعن**  
قال في التصحيح الورك ما فوق الفخذ وهو موندنة  
وقد تحذف مثل فخذ فخذ انتهى وقول **يحتل**  
والبيتة عليها او غير صحيح لما ذكرنا ان قول  
المط واليمين عليها يستلزم وضع الالية اليسرى  
على الارض **ووضع يده على ركبته** قول  
**ر** وفي بعض النسخ اي هذه النسخة ذكرها **قال**  
وكانها اصلاح من قوله **قل** لا يندب  
في الجلس او قد نقل **ع** عند قوله ما دالسا والاهنام  
عن ابن تيمية لاحتجاب وضع اليدين على الركبتين  
في الجلس فانه نظره وقال ابن عمر والجزولي على تفصيل  
الرسالة وهذا كله متقارب قال **طعن** وفيه  
**ع** عن نسخة **ع** والله اعلم **ومحافات رجل بغيره**  
الحج للسجود سبع ضروريات ذكر المصنف منها اثنتين  
وبقي محافات ذراعيه عن فخذه ومحافاتهما عن جثثيه  
وتفريقته بين ركبتيه ورفع ذراعيه عن الارض  
وتجنيبه بهما تجنيها وتبسط **والرد** ذكر **ع** عن  
ابن الحاج ان لبس العمامة من غير عذبة ولا حنك  
بدعة مكرهة واع **ع** ترض عليه بما نقل من النووي  
انه ليس بدعة ويدل له ما أخرجه السيوطي من انه صلى  
الله عليه وسلم لبس العمامة في العذبة وتغير عذبة وبا  
لحنك وغيره وبالقننسة وعينها وتيس القننسة  
وعدتها انتهى ومثله ذكره الشعرا في آخر كتابه  
المسمى كشف الغمة وقول **ر** صارقنا وهو مكره

انظر في الامامة  
مفسر عذبة والاحاقية



للرجل ان ينفى ان الكراهة ما لم يكن شعار قوم والالم يكره  
 كما تقدم في الانتساب **وتقدم يد به في سجوده وت**  
**خير مما عند القيام** في الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال  
 لا يترك احدكم كما يترك البعير ولكن يضع يديه  
 ثم ركبته انتهى ذكره ابو الحسن وغيره بهذا اللفظ  
 من روايته ابي داود والنسائي ومعناه ان المصلي لا يقوم ثم  
 ركبته عند انحطاطه للسجود كما يقدمها البعير عند  
 بروكه ولا يوحزهما في القيام كما يوحزهما البعير في  
 قيامه والمراد وكنتا البعير اللتان في يديه لانه تقدم  
 في بروكه ويوحزهما عند القيام عكس المصلي فالكلام  
 في الركبتين فقط وانظر **طغى ما د السبابة والابهام**  
**قول** زجانبها اذ لم يكن في ابن الحاجب ولا ابن شاس  
 ولا **فستيم** ولا ابن عبد السلام ولا ابن عرفة ولا  
 الشارح لفظا بجانبها ووقع في **نت** نتعا للشارح  
 يضم الابهام الى السبابة تحتها قاله ابن شاس **قال**  
**طغى** لم يكن لفظ تحتها في واحد ممن وقفت عليه  
 ممن تكلم على هذا المحل من اهل المذهب ولم يقل ذلك  
 ابن شاس ولغظه وبعد السبابة ويضع الابهام على  
 الوسطى انتهى ونقل **2** كلام **طغى** بلغظ تحتها  
 ولم اره في النسخ الصحيحة من **طغى** وتاويل **2** قوله  
 تحتها بقوله يعني الى جانبها ولا شك انه مخفوض  
 عن السبابة انتهى كلام **طغى** فخ فقد علمت ان نقيد  
**2** بجانبها اصله لم وان لا اصل له في كلام الامة وقول  
**2** مع وضع الابهام على اتملة الوسطى اذ فيه نظر اذ  
 صورة الحسن كما في نقل ابن عرفة عن ابن بندود  
 هي مد السبابة وجعل الابهام الى جانبها كالراكع  
 وقال الجزولي وضع راس الابهام على وسط الامة الو  
 سطى من السبابة هو خمسون انتهى وهو قريب منه لانك  
 اذا جعلتها على السبابة منقطعة كالراكع ينس راسها  
 الامة الوسطى من السبابة وهذا الاحتمال الثالث لا يلا  
 عنه قول المص ما د السبابة والابهام اذ الركعة لا مد فيها  
 الا ان يحمل على ان المراد ما خالف المتقدم **طغى** **وقيل**  
**لغظ التشهد** اذ ما قرره به من ان الخلاف بالسنة والنضلة  
 في خصوص اللفظ الولد ومن سيدنا عمر وهو ظاهر المعنوية  
 قرر الباطن **وس** لكنه غير واضح لان اللفظ المذكور  
 صرح الامام في المدونة باستحبابه وما ذكره **2** عن الباغي  
 والمأزري من ان المتأخرين اختلفوا في معنى اختيار الامام للفظ

المذكور

المذكور فعل على وجه السنة وهو قول بعض البغداديين  
 او الاستحباب وهو قول التاودي فيه نظرا لوقصد المص  
 لقول تفسيرا ان اوردوه وفعلا اذ اخرج كلام المص على  
 الخلاف في اصل التشهد بآي لفظ كان واختاره **طغى**  
 فقال وهو الصواب الموافق للنقل فيكون المولى اول اضم  
 بسنيته ثم اشار لخلاف لنا انتهى وفيه نظر ايضا لانه  
 خلاف ظاهر المص ويحتاج الى تشهير القول بان التشهد  
 فضيلة ولم يحكم المص في **طغى** ولا غيره وانه  
 اعلم وقول **2** واختار ابو حنيفة واحدا تشهدا **ب**  
 مسعود والنسائي تشهدا بن عباس او اما المروي عن ابن  
 مسعود فهو التحيات له والصلوات والطيبات السلام  
 عليك ايها النبي او ما روي عن سيدنا عمر واما المروي  
 عن ابن عباس فهو التحيات المباركات الصلوات  
 الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
 سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا الله  
 اشهدان محمد رسول الله هكذا نقله ابن هبيرة  
 في كتاب الخلاف والاتفاق قال وليس في الصحيحين  
 الا ما اختاره ابو حنيفة واحدا انتهى **وجازت كتبه**  
**قول** **2** وفي ابى الحسن جواز التثنية بعد القاعة التي  
 لان الافتتاح او الظاهر ان هذا تحريف في النقل والزمي  
 رايته في ابى الحسن ما نصه **طغى** عند قولها ويتمود في  
 قيام رمضان الخ قال في الجملة بعد ام القنات ابو  
 الحسن الشبان فمن فتح الصلاة ان لا يتمود واري  
 ذلك لان الافتتاح بالتكبير يتوب عنه ويحزى  
 وقد جازي الحديث انه اذا اذن الموزن اذ بر الشيطان  
 فاحبر ان فيه مطردة للشيطان انتهى **وتريها بقر من**  
**قول** **2** فان قصده لم تذكره اذ فيه نظرا لزم  
 من قيد الكراهة بهذا الفاظ من كلام المأزري  
 انه يقترب بفعل المكره لتكون صلواته صحيحة اتفاقا

### فايزة في عنوان الزمان بئر الحمر الشيوخ والاول

للمبغاي في ترجمة شيخه الحافظ ابن حجر مائة ومئيتها  
 بحقه المرقص المطرب في اثبات البسلة اتمه من القاجحة  
 اولغيتها ومحصله النظر اليها باعتبار طرق الترافض  
 تواترت عنه في عرفه اتمه من اول سورة لم يصح صلاة  
 احدي روايته الابتعاضتها على انها اية لم تصل به الا كذلك

انظر حقه اتمه



ومن ثم اوجيها الشافعي رحمه الله لكون قراءته قراءة ابن كثير  
وهذا من ثغافيس الانظار التي ادرها الله انتهى قال بعض العلماء  
وهذا الجواب البديع يرتفع الخلاف بين ائمة الفروع ويرجع  
النظر الى كل قاري من القراءتين تواترت في عرفه تحت على  
كل قاري بذلك الحرف وتلك القراءة في الصلاة بها  
وتبطل بتركها ايا كان والا فلا ولا ينظر الى كونه شافيا  
او مالكي او غيرهما قاله بعضهم وهو حسن انتهى **وبعد**  
**فاتحة** فهذا النقل في **فسيح** كراهته عن بعضهم وفي  
الطراز وشرح الجلاب خلافة قال **ح** وهو الظاهر انظره وقول  
**ن** والثالثة التي ليس فيها سورة اخ فيه نظر لغتد العلة  
ولان الدعاء بعد القراءة وقبل الركوع جائز باتفاق كما في  
**فسيح** و**ح** والصواب ان محل كلام المصنف في الركعة الاولى  
والثانية **وانما سورة** فقول **ن** عن الشامل ولا يكثر منه  
بما مع خطبة اخ هذا تحريف وقع له في نسخة من الشامل والذي  
في نسخة صحيفة منه ولا يكثر منه كسماع خطبة بكاف  
التشبيه وتسماع بالسين والميم وهو ظاهر وبه ينقل قوله  
بعد تشييد الاكثران بما مع خطبة وقول **ن** فلياسا على  
قول الامام انه لم يذكر في المسائل المقرطة على نقل **ح** ان  
الامام يقول ذلك وانما قال ذلك في الماحوم فانظره  
**وكسره سجود على ثوب** اي لان الثياب مظنة الرفاهية  
فاذا تحقق انتفاؤها من الثوب الممنوع الحشن لم تنصف  
الكراهية لان التقليل بالمظنة خلا فالابن بشير انظر  
**ح** ورفع موم ما يسجد عليه فقول **ن** مع اتصاله بالارض  
اخ في تفسيره بالانصال نظر والصواب الاطلاق كما في  
المدونة لقولها ولا يرفع الى جهته او ينصب بين يديه  
شما يسجد عليه انتهى من **ف** ابو الحسن قال اشبه  
في المجموعة وذلك اذا او ما الى ذلك الشيء براسه حتى  
يسجد عليه واما ان رفعه اليه حتى امسه بجهته وانفقه  
من غير ايماء لم يجزه ذلك واما اذا بدا انتهى وساق ابن  
يونس قول اشبه مما في التفسير وعليه يدل قوله  
في الكتاب يسجد عليه انتهى وفي **ف** عن الخ هذا  
ان نوى حين ايمانه الارض واما ان كانت نيته الاشارة  
الى الوسادة التي رقت له دون الارض لم يجزه ويورد  
هذا قول مالك انه يحسن الإمامة عن جهته حين ايمانه  
انتهى وبه تقدم ما في كلام **ن** والله اعلم **وتواتر** ولان  
الاول اي البطلان مقتضى تعريف ابن عرفة اخى لان  
قوله في التعريف من سطح محل المصلي يفيدان السجود على ما



وضعه بين يديه من شئ يرتفع لا يعد سجودا **وقوله** وهو  
 يعيد أو أتى قوله من سطح محل الصلوة مما أدق بالارض المنبسطة  
 وتغيرها المستلزم لعدم ارتفاع الاسفل والحاصل ان  
 السجود على شئ يرتفع منفصل عن الارض مبطل والسجود على  
 ارض يرتفعه بكروه فقط **وقوله** وذلك من اجل  
 القسطة ان ينبغي ان يقتيد بغير التي لها وبرة كثيرة واللا  
 فهي بمنزلة الشوب المحشوا ومثلها الحديد ورة الكثيرة  
 الصوف والله اعلم **تفسيره** قال ابن فرحون في شرح  
 ابن الحاجب السجود على الخراش المرتفع على الارض لا يجوز  
 وفي مختصر الراضية واذا شق على المريض النزول عن فراشه  
 الى الارض للصلاة وكان ممن لا يقدر على السجود بالارض لشدته  
 مرضه صلى على فراشه فان كان غير طاهر الفعلي عليه ثوبا  
 كثفا طاهرا وان كان المريض ممن يقدر على السجود بالارض  
 فليترك الى الارض فيصلي جالسا بالارض انتهى نقله **ح** عند قوله  
 وسجود على جبهته **وسجود على كور عمامته** **قوله** فان فعل اعاد  
 اي في الوقت كما في ابن يونس والي الحسن وغيرهما **الظاهر**  
 وغيره او **بجملة لقادر** **قوله** عن رطانة الاعمام او قال عاض  
 الرطانة لفتح الراء وكسرها كلامهم بالسهم **وقوله** وتبطل  
 اما هو بخضرة من لا يفهمها او وعلى هذا فلا خصوصية للكراتفة  
 بالمسجد وهذا التأويل قال ابو الحسن اشهد بقوله انها جارية قال  
 وانظر التأويل الاول انما ذلك في المساجد هل لا ينهان من اللغو الذي  
 تنزه عنه المساجد انتهى **وتشبيك اصابع ورفعتها** **قوله**  
**وقوله** اتفق مالك وابن القاسم على كراهة رفعتها بغير  
 مسجد او صوابه استقاط غير فيقول اتفق مالك وابن  
 القاسم على كراهة رفعتها بمسجد او كما يفيد مما تقدم  
 هذا العتية على ان **2** ليس فيه من انقله **رعيته** وانما فيه ما  
 تقدم عن العتية فانظره **وتفكر بدنيوك** **قوله** فان  
 سئل حتى لا يدرك ما صلى اعاد **بدنيوك** هذا الكلام اصله  
 للمحامي قاسم الاشغال الباطنية على اشغال الجوارح الظاهرة  
 واعب ترصده بعض الشيوخ بان حبس الجوارح ليس على النفس  
 من حصر القلب عن التفكير وبانه معارض بما ياتي في الصلوة  
 من ان من شك هل صل ثلاثا او اربعا يني على اليقين  
 فالحكم لم يقتيدوه مع ان الغالب حصول الشك من تنكر تأمل

**فصل في بفرض قيام قول رعي اي عمل**

الغرض من الصلاة المفروضة وهذا هو المتبادر للفهم ومحمّل ان



المراد بغير من من الصلاة كتكبيره الاحرام وقراءة فاتحة وقيام  
الركوع والركعة وهذا هو المرتضى عند **ح** قال ليل يخرج من كلامه الركوع  
وركنها الركوع مع ان ابن عمر في انقضاء القيام فيها فرض لقولها  
لا يصليان في الركعة لغيره انتهى لكن ذكر عن ابن ناجي ان هذا  
ضعيف وان الرابع ما اقامه منها بعض التولبيين من جواز  
الجلوس فيها اختيارا لقولها انما يصليان في سفر القصر على الدابة  
ونحوه في شرح الرسالة وجوب القيام في الركعة بالاحتياط لقول  
ابن حنيفة بوجوبه واختار **ط** الاحتمال الاول وقرره عليه  
انه يوجب وجوب القيام للسورة واجاب **ب** بان يكون مشى على ما اخذ ابن عمر  
سبق من التخصيص واجاب **ج** بان يكون مشى على ما اخذ ابن عمر  
من كلام التميمي وابن رشد من ان القيام فرض لهما كوضوء النافذة  
وفي **ج** جواب ثالث وقول **ر** في الاحتمال الثاني والمراد بغير من  
من صلاة فرض اي صوابه بغير من من الصلاة ليدخل الركعة  
الركعة وما النافذة فتخرج بقوله الاتي ولمن دخل جالس **المشقة**  
فيه بحث لاننا ان اراد المشقة التي ينشأ عنها الركوع او زيادة  
فصله الا ان ما بعده يتكرر مرة وان اراد المشقة الحالية  
التي لا تحصى ما قبلتها ولا ينشأ عنها ما ذكر فففيه نظر لان ابن  
عبد السلام اعترض ذلك على ابن الحاجب بانقصه اما  
مشقة الركعة في حركته فلا يؤمن معها حدوث عليه اوزيادتها  
واما من غيره فلا يتبين ذلك فيه لان المشقة الحالية لا تزول  
بزال زمانها وتنقضي بالوقوف للصلاة وذلك خفيف  
انتهى فالذي لا يخاف الا المشقة الحالية لا يصلي الاقامتها وهذا  
هو المشهور عند التميمي وغيره وهو ظاهر المدونة قاله ابو الحسن  
ولهذا قال **ح** ما نص **ه** فتحصل ان الذي يصلي الركوع  
جالسا هو من لا يستطيع القيام جملة من يخاف من القيام المرض  
او زيادة في كذا فتيتم واما من تحصل له به المشقة الواحدة  
فالراجح انه لا يصلي جالسا اذا كان صحيحا واما اذا كان  
مرضا ففتنصني كلام ابن عبد السلام انه لا يصلي جالسا  
لان المشقة به يخاف معها حدوث مرض او زيادة في مرضه  
كلام ابن عمر في انه لا يجوز ان يصلي جالسا انتهى واجيب  
عن المصنف بحمله على الاحتمال الثاني بناء على قول الشيباني  
مسلمه فقد قال ابن ناجي ما نص **ه** ولقد حصل الشيباني  
رضي الله عنه لما سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائما  
لعدو ولكن مشقة وثق فاجاب بان قال فليطهر وليقبل  
جالسا وبين ابن بيسر انتهى وفيه نظر لان الشيباني قال ذلك  
في المريض وقد تقدم عن ابن عبد السلام ان مشقته لا يؤمن  
بمعا حدوث علة واه اعلم وقول **ر** بان لا يستطيع القيام

جملة

جملة او حمل المص على هذا بعيد لان هذا عاجز بل مراده من يقدر عليه  
المشقة **وقوله** سقط عنه ما لم يقدر على الاثنان به  
او يشكله بعضهم مع ما ياتي من ان الصلاة بتطيل الكلام وان  
يكره ومثله الاكراه على ترك الركوع لان النقص كان  
لزيادة واجيب **ب** بان مراد القياس انها يجب عليه حيث  
يضييق الوقت وقد قال التميمي في المكره على الكلام انه اذا  
ضيق الوقت تكلم ولا ينطل صلاته وان قال ابن شاس  
لا ينطل مطلقا قاله ابو علي **وقوله** والظاهر انه  
يخوف قتل او فيه نظر بل الظاهر ما تقدم في موالات الوضوء  
عن **ط** في اجوبته ان الاكراه المستتر في العبادة  
كالاكراه المعتن في الطلاق يخوف موكل فاعلى فانظره وفيهم ذلك  
هنا من قول المص المشقة **وقوله** واما ان اكراهه  
على تركها بالكلية او هذا غير صحيح والصواب لو قال  
انه لا يتأتى عليها الاكراه بالكلية كما هو مقتضى كلام  
القصاص انظر كلامه في **ح** لا يجب واجيب **قوله**  
ولكن في بعض التقارير لهذا التقرير هو الذي ارضاه  
**ط** فانظره ثم جالس **كذلك** قول **ر** والمعتد  
ان الترتيب بين القيام الذي في **ح** هو ما نص **ه** ما  
ذكره من الترتيب بين الاستئذان والجلوس هو الذي  
ذكره ابن شاس وابن الحاجب وذكر ابن ناجي في شرح  
الرسالة والشيخ زروق لهما ابن رشد ذكر في سماع الشيباني  
ان ذلك على جهة الاستحباب فانظره انتهى وهذا ليس فيه  
ترجيح على ان ابن ناجي اختار خلافا لما لا ابن رشد وقال انه  
ظاهر المدونة عنه وايضا ما لا ابن شاس هو الذي نقله القصاص  
عن المازري مقتصر عليه وهو الذي في **ف** وابن عبد  
السلام والعلشاني وغيرهم وبه تعلم ما ذكره المعتد ليس  
هو المعتد واه اعلم **وترجم كالمستقل** قول **ر** عن الذخيرة  
هو الا ليق بالادب الخ غير ظاهر وما بينه به اخيرا غير بين  
فتأمل **وعبر جلسته** قول **ر** فلا يعترض على المص ان  
هذا الاعتذار كله غير محتاج اليه لان كلام المص ظاهر  
في ان المراد بالتغيير ان يجلس جلسته اخرى غير الترتيب وذلك  
انما يكون بين السجدة تين وفي الشاهد **والاكراه** ما ذكره  
**ر** في **ف** من الاعادة في الوقت لم ار من ذكره واجيب  
الكراهة فلا تستلزم الاعادة **ثم** **قوله** على **ف**  
**ابن** **ث** يريد ان يستحب له ان لا يتقبل عن حاله لما  
يقدها الا عند العجز فان خالف فلا شيء عليه هذا الذي قرر به  
الشايخ وهو مخرج به في كلام ابو الحسن وتعلم عن شيباني







ان ليس حريرا او عن المازري وعيا من منع الجلوس على الحرير بحال  
الا ان يقال كلام ابن ناجي في المريض يضطر الى فراش الحرير ولم  
يكنه الخول عنه في وقت الصلاة والله اعلم **ان لم يدخل**  
**على الاقام** الحق ان الدخول هنا بمعنى الالتزام بالندرك كما حمله  
عليه ولينبه بشمار ثلاث صور نية الاقام قايما نية الجلوس  
عدم نية شئ منها فلهذا الثلاث هي منطوق المص قال  
ابن عرفة وفي جواز جلوس مبتدئ قايما اختيارا قولان لها  
ولا شبه انتهى ثم ذكر ثلاثة اقوال **الثلث** اخرين  
في محل هذا الخلاف ذهب ابن رشد وابو عمران الى عمومته  
في الصور الثلاث وذهب بعض شيوخ عبد الحق الى قصره  
على غيره واما في الاولى وهو ان ينوي الاقام قايما فيلزمه  
تفاتها لانه يصير بالنية كندرك وذهب النخعي الى ان  
محله هو الاولى فقط اما ان تترك الجلوس او لم ينو بها فله الجلوس  
بالتفاتها وصنعها ابن عرفة وزجج الاول وهو ظاهر بكلام  
ابن الحاجب **لا اضطجاع وان اول قول** ز فان لم يقدر  
الا على الاضطجاع او فيه نظر فان كلام **صحيح** وغيره  
يدل على ان محل هذا الخلاف في المريض القادر على القعود ففي  
ابن الحاجب ولا يتنفل قادر على القعود مضطجعا على الاصح  
**صحيح** ظاهره سواء كان مريضا او صحيحا وحكي  
النخعي في المسألة ثلاثة اقوال اجاز ذلك ابن الجلاب  
لمريض خاصة وهو ظاهر المدة وفي النوادر المنع فان  
كان مريضا واجازه الاصحح للصحيح ومنشا الخلاف  
القياس على الرخص انتهى وقال ابن عبد السلام على كلام  
ابن الحاجب المذكور هل يحرك الجلوس في حق المريض بحرك  
القيام في حق الصحيح فيتنفل المريض القادر على الجلوس مضطجعا  
كما يتنفل ذلك الصحيح جالسا فيه قولان مبناها التماس  
على الرخص انتهى فقوله **في القادر على الجلوس** وهذا  
اي المنع كما لم يفرق عليه وحكايتة الخلاف في  
العاجز عنه كل ذلك غير صحيح والله اعلم

## فصل واجب قضا فائنة اي على نحو ما فاتته

من قصر وائتمام وسر وجهه وقنوت في صبح انظره والمراد  
وجوب القضا قولنا قال ابن ناجي وظاهرها اي المدة ونية  
القضا على النور ولا يجوز تاخيرها مع القدرة وهو كذلك  
على المشهور وقيل على التراخي وقيل يلزمه ان يقضي بومين في  
يوم اخر وقال ايضا ابن ناجي في شرح المدة يؤخذ منه ان

قضا

قضا المناسبات على النور كما قال ابن رشد في الاهوية انه  
لا يتنفل ولا قيام رمضان الا وتربلته وتجوز يومه انتهى  
قوله وقال ابن العزني يجوز له ان يتنفل ولا  
يجب نفسه من الغضبية انتهى وقال ابن ناجي في شرح  
الرسالة ظاهر كلام الشيخ ان قضا الغوايت على الفور ولا  
يجوز تاخيرها يريد الا لغزو وهو كذلك في نقل الكراجل  
المذهب وقال ابن رشد في البيان ليس وقت النسبة بمضيق  
لا يجوز تاخيرها عنه بحال كخروج الشمس للعصر وظلوقها  
للصبح لغزاهم ان ذكرها ما يوم بما دى وكذلك الغد  
عند ابن حبيب ومثل هذا قال في اخر اهوية ايضا انما يوم مر  
بتجدي خوف معاجلة الموت فيجوز تاخيرها لمدة بحيث يغلب  
على ظنه اوها انتهى وقوله **عن الجزوي** وسراة لم ينفذ  
القضا الا هذا خلاف ما نقله في **صحيح** وغيرهما عن داود  
من انه يقول بسقوط القضا حينئذ فان نظره **قوله** لا  
يجوز تنفل من عليه فوايت اذ قال القوري ان كان ترك  
التمفل للمريض فلا يتنفل وان كان للبطالة فتتبدل اولى انتهى  
زروق ولم اعرف من ابن ابي به انتهى انظره **قوله** انه  
من يذهب اعادتها ليومين ان صلاها عريانا او هذا تحريف  
لما تقدم له فان الذي تقدم له اول فصل ستر العورة **ابن**  
الصبي ان صلى عريانا بعيد في الوقت وان صلى بلبا وضوء  
يعيد عند سحون فيما قرب كيومين **ومع ذكر قول**  
**ز** وكذا في الاشارة على القعود لما في **صحيح** فليس هو فيه  
واما قوله على المعتد فيحتاج الى دليل من كلام الامة ومقتضى  
ما ياتي عن ابن رشد وابن بشير وابن عرفة فهو ما قاله  
احمد وهو ظاهر نقله **قوله** فتأمل والله اعلم **ترتيب حاضر**  
**شرط** قوله **ز** وينبغي ان يقال الترتيب حينئذ واجب  
غير شرط اذ هذا قصور فان ابن رشد بهذه الصورة مشغل  
لترتيب الحاضرين ونص **في الخلاف** في الحاضرين  
اذ انكس بينها فاعدا انه يعيد هذا وان كان ساها اعاد  
الثانية في الوقت مثل ان ينسى الظهر والعصر الى قرب الوقت  
بعد ما يصلي صلاة واحدة فيذكر العصر وحدها فيصليها  
ثم يترك بعد السلام منها الظهر فانه يصلي الظهر التي  
ذكرها ولا اعاد عليه للعصر ولو بقي من الوقت ما يصلي  
فيه العصر او ركعة منها لا اعاد العصر لاحتياجه بانتهى نقله  
ابو الحسن وما ذكرنا قوله ابن عاشر من غير نقل وهو صواب ومن  
اعتز من عليه بكلام **ع** ومن تبعه لم يصب والله اعلم **ومل**  
**الربع او من خلاف** قوله **ز** فالانزع بسيرة اتفاقا هذه طريقة



ابن يونس جعل الاربع من غير التلليل اتفاقا وطريقة ابن رشد  
ان الاربع مختلف فيها كالحسن ذكر الطريقتين قياما ورايا  
الحسن **وفي اعادة ما يومه خلاف** قول **ز** والراجح الاعادة  
فيه نظر بل الراجح عدم الاعادة اذ هو الذي رجع اليه الامام واخذ  
به ابن القاسم وجماعته من اصحاب الامام ورجحه الخ و ابو عمران  
وابن يونس واقتصر عليه ابن عرفة وابن الحاجب فانظر **وان**  
**ذكر السيرة في صلاة** انما ذكر من التخصيص لم يجرى  
في ذكر الغايبة في الحاضرة بحري كنه في ذكر الحاضرة في  
الحاضرة فيما سوا في الحكم اما كونه يقطع ان لم يركع وشفع  
ان ركع فقد قال ابن رشد على قول العينية في سماع اشبه  
وسالته عن الذي ينسى الظهر ثم يذكرها وهو في العصر  
يصلي لنفسه ليس مع الامام فقال يتم ركعتين ثم ينصرف  
فيصلي الظهر ثم يصلي العصر **انما** ما نصه **ان** قال في هذه  
الرواية يتم ركعتين ولا يقطع ركع ام لا وكذا لو ذكر  
صلاة خراج وقتها وهو في فريضة لا يتم ركعتين ايضا  
ركع ام لا وفي المدونة انه يقطع ما لم يركع وشفع على  
مذهبه فيها ذكر وهو في العصر صلاة الظهر من يومه  
او صلاة قد خرج وقتها وقد قبل انه يقطع ايضا في  
المسالتين جميعا ركع او لم يركع قاله مالك في احد قوليه  
في المدونة في النافلة ولا فرق بين النافلة والفريضة  
في القياس انتهى منه فتخصص **ان** الصورتين في الحكم سواء  
وان قيهما ثلاثه اقول مذهب المدونة هو ما عند المم وما  
كون الوقت يتبادى في ذكر الحاضرة في الحاضرة ايضه فحق  
مذهب المدونة ايضا قال ابن عرفة وما يوم لا في جمعة في  
تباديه وقطعه ثالثها ما لم يكن وقت المذكورة باقيا  
فيقطع ورابعها ما لم يكن المغرب الاول للمدونة والثاني للاثين  
ذكر قول عن ابن كنانة والثالث للشيخ مع الصقلي عن ابن  
حبيب ناقله عنه ابن رشد والباقي ولو كان على وتر والراجح  
لما ذكره عن ابن حبيب واما قوله كثر من غيرها فقد صرح  
به ابن بشير **ولص** **ان** فان كان اي ذكر صلاة في  
صلاة ما يوم يتبادى على اتباع امامه ثم قال وان كان فذا فان  
ذكر قبل ان يركع فتعولان القطع والقادى لركعتين ثم قال وان  
صلى ركعتين جعلها نافلة وقطع وان صلى ثلاثا فتعولان  
الاول يتبادى الى الاربع ثم يصلي المشيئة ويعيد التي كان فيها  
والثاني يقطع ثم قال وهذا الذي قلناه جازيا كان من  
صلاة اليوم او لمافات وقته وقال ابن حبيب فمن تذكر  
ظهر يومه في عصره فانه يقطع ولو كان ورا الامام وينصرف

انتهى

انتهى فقد سوى بين السورتين في كونه بعد ثلاث يكمل اربع  
وهو المراد به ثقل ان اعترضا من على بعض الشراح عند  
قوله كثر من غيرها غير صحيح **كثلاث من غير ما قول**  
**لكن** يعيدها ابد الا فيه نظر بل في الوقت فقط لان ذكر الحاضرة  
في الاثنا كذكر الغايبة كما تقدم ويدل على ذلك ما ذكرنا  
عن ابن بشير من انه يكمل اربع بعد ثلاث في ذكر الحاضرة  
وفي ذكر الغايبة وقد صرح سند عن عبد الحق انه يكملها  
بنية الغرض ونحوه لابن يونس قال في **مس** ويكون كمن  
ذكرها بعد ان سلم انتهى فتكميلها بنية الغرض يدل على  
صحته الصلاة وكذا قول التوضيح **فمن** ذكر بعد ان  
سلم فانه صريح في محتملها وان الاعادة في الوقت فقط وهو  
مقتضى ثقل **ان** ايضا فتأمل وهذا يريش ما قدمناه اول  
الفصل من ان شرط الترتيب في الحاضرتين ابتداء فقط كما  
قال احمد لا في الاثنا ايضا كما قاله **ز** والله اعلم **وان جعل**  
**عن سنية بطلان** قول **ز** فانه يبدأ بصلاة الليل وقوله  
بعده بدأ بصلاة النهار اذ فيه نظر وكلامه بعده حيث  
قال والترتيب انما يجب في ثنيان صلاتين اذ يرد كلامه  
هنا فتأمل **وان عليها دون يومها** اقول **ز** وان كرر  
لا يحيل في نيته الاعلى مجهول اذ هذا الغرق اعترضه بعضهم  
بانه لو قيل بتكرارها بعد ايام السبع لكانت الاحالة في  
كل صلاة على يوم معلوم **وتو** اما ان تكونا صلاة  
منين او اكثر اذ هذا الكلام غير حاضر للصور الالته مع  
اطنا به والظاهر لو قال لا يحل ما فوق الواحد من الغواتيت  
اما ان تكون معينة ام لا وفي كل قسمان فغير المعينة اما  
ان يعلم نسبة كل واحدة من الاخرى ام لا والمعينة اما ان يعلم  
ترتيبها او لا القسم الثالث وهو ان يعلم ترتيب المعينة  
فلم يذكره المصنف وذكره في قوله وصلى المنس مرتين او انفسا  
الباقين ما المذكور ان في المتن **ون** **تقديم ظهر قول**  
وان لم يعلم شيئا اذ في كلامه نظر بل محتمل ان من صلى صلاة  
وثانيتها من يوم وليلة وتعين لتقدم اليوم او الليلة صلى خمسا  
فقط ويدا بالصبح في الاولى والمغرب في الثانية والله اعلم **وصلى**  
**المنس مرتين** قول **ز** قال بعضهم ما ذكره البساط هو الظاهر  
بل الصواب اذ هذا غير صحيح بل الصواب ما في **2** لان اهل المذهب  
ابن شابر وابن الحلقب وابن عرفة وغيرهم خصصوا الحكم بصلاة  
الحسن مرتين بماثلة المشيئة والمولعنا سجع على موافقهم وقد  
صرح ابن هارون بان غير المماثلة حكمها كما في **2** ونظمه  
فلو شى صلاة سابعها هي ثانيتها لان السابعة ثانيتها التي يبدأ



بها فالجواب فيها كالثانية ولو شئ صلاة وثانيتها فهي الثالثة  
والثامنة رابعة والعاشر خامسة أو نحوه لا يعرفه النظر  
**عني وفي صلاة من يومين معينتين** قول **وفي**  
عن فواز لم يحتجوا أن يعلم أن لفظ مختلفات في السؤال ربما  
يوهم أن الصلوات معينات لأن مخالفة كل واحدة للأخرى  
تغير من معينات وتكون المسألة من قوله وحسباً أحدى  
وعشرين لكن جوابه بأن يصلي خمسة أيام إنما ينبغي على  
كوفض غير معينات وهو صريح قوله ولا يدري أي الصلوات  
هي وعليه فيجب ألفاظ مختلفات وتكون المسألة من  
القسم الذي سكت عنه المص وهو كون المنيات غير  
معينات ولا معلوم نسبة واحدة منها من الأخرى لكن  
قول ابن عرفة لا يقال أن كل صلاة مع الجواب المذكور لأن  
كونها غير معينة يصدق بكونها متماثلة وكونها  
مختلفة وبأنها تختلف في بعضها والاختلاف في البعض وهذه  
الاحتمالات لا تتكفل بها صلاة يوم واحد كما هو واضح  
وأما يقال ما ذكره ابن عرفة لو قلنا نحن معينات  
مختلفات فتأمل **اعاد** **كل حضرة يسفر**  
لمتشكل في **مسألة** هذه الاعادة بأن المسافر إذا تم عهده  
يعيد في الوقت كما يأتي والوقت هنا يخرج بالنداء فيها  
والجواب بان الذي لا بد من رشف كما في **ف** أن  
أجزاء الحضرة عن السفرية خاص بالوقتية وأما الغايبة في  
السفر فلا يخرج عنها الحضرة وورد بان ما لا بد من رشف خلاف  
المذهب لقول المص فيما يأتي في السفر وأما فيه ونحوه  
وقول المازري وعلي قولنا أن القصور ستة تبين أيضاً في النفا  
انتهى ونحوه في **ع** عن النبي فيما يأتي والصواب أن المص هنا تبع  
في الاعادة قول ابن عبد السلام إذا ابتدأ بالحضرة تكون  
الاعادة مسجدة انتهى والظاهر أن لا وجه لها كما يفيد  
ما نقله **ع** عن النبي فيما يأتي والله أعلم **ولذلك**  
**سما** قول **ع** أولاً وعكسه أي الصواب استقامه لتقديمه  
وكذلك قوله بعده وأما قول كون الظهر وسطى **و**  
وكون العصر وسطى **و** كذا عكسه **وجما**  
**قول** من يوم وليلة أو لا يدري السابقة هل هو من يوم  
وليلة أو من يومين وليلة بينهما أو من ليلتين ويوم بينهما  
أما لو علم أن الأخير من يوم وليلة فقط لا يكتفى بسبع فان  
علم المتقدم منها اكتفى بحسب والله أعلم

**فصل وإن تكرر قول كلامه مفيد**

بامرين

بامرين لم يبق ثالث وهو إذا سجد القبلي ثلاثاً فأنه  
يسجد بعد السلام عند النبي وقال غيره لا يسجد عليه أما  
القبلي إذا سجد ثلاثاً فلا يسجد له أصلاً والأمر الثلاثة  
تخرج بقيد واحد وهو أن يكون التكرار قبل السجود  
للسهو **ومع زيادة** قول **ع** بنزاعها ويعيد السجدة ولا  
يسجد عليه أو نقض الذي ذكره عن أبي الحسن نحوه لقوله  
**ف** عن سماع عيسى عند قول المص واعادة سورة  
فقط لهما أو ما ذكره عن أحمد من السجود بعد قول ثان  
في المدونة أيضاً كما يذكره أبو الحسن أيضاً فإنه بعد  
أن ذكر كلام المدونة بعد عدم السجود قال عن ابن  
يونس ما نصه **ع** قال مالك في المجموعة ولا يسجد سبهو  
عليه وقال مرة يسجد بعد السلام وهو يزهد المدونة  
ثم ذكر دليله فانظره **سجد** **ثان** **فصل** **مسألة** قول  
**ع** بن أبي بشر من وجب عليه سجود قبلي أو سعي كلام ابن  
سهيوان من ثرت عليه سجود قبلي غير مبطل فاعرض  
عنه واعاد الصلاة لم تحزه تلك الصلاة عن ذلك  
السجود لأن تلك الصلاة ليست بطرك فلا بد أن يأتي  
بذلك السجود بعدها بالقرب قال أبو الحسن سجود السهو  
أن كان ليس له بالكال تشهد أو التكبيرتين فإن  
كان بالقرب سجده وإن سعي حتى صلى سجدة بالقرب  
وإن طال فلا شيء عليه انتهى ونحوه لابن يونس فلم يجعل  
الصلاة طرلاً في السهو والظاهر أن العهد هنا كذلك وتحتل  
أن مرادهم أن ذلك السجود لا يسقط بالطرك **ابن**  
عرفة وفي سقوط القبلي غير المبطل بالطول طرق انتهى  
الآن فهذا خلاف المذهب وأما ما فهم عليه **ع** كلامه  
فغير ظاهر انظر **ع** عند قوله وهو أن قدم أو أخر  
وهذا كله على تسليم أن ما نقله بتعالج وابن ناجي عن  
ابن بشير هو لفظه وأنه قد سجد بالقبلي ولا فقد ذكر  
شيخ شيوخنا أبو علي أن ما نقلوه عنه غير صحيح وإن كلام  
ابن بشير ليس فيه أن السجود قبلي ونصه في كتاب  
الندوة من صلى صلاة سهو فيها فوجب عليه سجود السهو  
فأعادها ولم يسجد أن السجود لتقرر في ذمته ثم قال عن  
بعضهم لأن المصلي يخطئ في الاعادة وأما لتقرر في ذمته  
سجدت السهو فإذا أعاد التي بما لم يورثه فلم يسقط إلا  
ما تقرر في ذمته انتهى واختصر في الكتاب بقوله  
من صلى صلاة سهو فيها فإن سجود السهو لا يسقط عنه  
بإعادتها لثبوته في ذمته انتهى فإذا علمت أن ابن

عادة



مشهور لم يقيد بالقبلي فيجب ان تكمل في كلامه على البدي وسقط  
الاشكال انتهى **وقول** عن ابن ابي حمزة ان المرفة تقول  
سبعين صلاة يعني والله اعلم سبعين من التي ياتي بها بعد  
رفض المرفة الفصل التي وقع فيها موجب السجود واما  
جمله على ظاهره فيعيد **وبالحجامة في الجمعة** قول **رواه**  
بابه مبني على القول بان الخروج من المسجد غير موثر في عبارة  
**مبني** على قول ابن القاسم ان الخروج من المسجد ليس  
طرا لا هو فيه نظرا لايأتي ان الخروج من المسجد طول عند  
ابن القاسم واسهب واما الجواب ان شرط الجامع ليس هو  
لا بن القاسم حتى تاتي المعارضة واما فهو محمد اذ لم  
يعزه في **مسلم** ولا ابن عرفة الا انه ولعله لا يعد  
الخروج من المسجد طولا او لا يغوت القبلي بال طول عنده  
فتايله قاله **مخفي** فيما ياتي وقول **رواه**  
بعض الشارحين او اعترضه ايضا **مخفي** بنوعا  
**ل** عند قوله ان يرد شهر **كذلك** **جهر** قول **رواه**  
**و** انبان باقل سرفان التي باعلاه او صواب العبارة  
وانبان باعلي سرفان التي بارقله لم يسجد او اذا علم  
الترك كما تقدم لهران يخرج لسانه فقط واقله  
ان يسمع نفسه واما مايات له في قوله ويسر جهرا  
او سر الخ فباني ما فيه ان يشاء الله **وتشهد بن** قول  
**رواه** ايضا بتصور ذلك فمن يصلي النفل  
اربع او صوابه فمن يصلي النفل يتا ان صح  
والا فاربعة كالنظر في غيرها جال الاشكال **وقوله**  
واجاب المصنف اصل الجواب الاول من جوابه  
لان عبد السلام كما في **ع** وكل من الجوابين لا  
يتناول على بحث التفراف في خلاف لان القرافي في شكل  
تصور ترك تشهد بين والمسألة على كل من الجوابين  
لم يقع فيها الا ترك تشهد واحد واما وقع الجواب  
بهما **كما في** **مسلم** من بحث ابن عبد السلام  
المبني على ما هو المذهب عنده وعند المصنف من عدم السجود  
لترك تشهد واحد وحاصل بحثه انه لا يتصور السجود  
للتشهد من حيث هو لان الثاني لم يفت تداركه والاول  
وحده لا سجد فيه وحاصل الجوابين ان السجود  
الذي ذكره عن عبد السلام ليس لتركهما بل لترك  
واحد مع زيادة تاخير الاخر عن محله وهذا هو الاول  
او مع زيادة السلام وهو الثاني ولكن تشامخا في  
العبارة فتقرر الجواب الثاني حينئذ انه سلم قبل

التشهد

التشهد سهار قد نقص الاول فتشهد لان السلام لا يفت  
البارك على الشهور ويسجد لنقص تشهد الاول  
وزيادة السلام ويسلم فان قل **ما ذكره**  
المصنف عن المدونة في جوابه الثاني من ان السجود قبل  
السلام لا يبطئ بق السؤال قل **انما قال**  
ذلك لانه ليس فيها نقص تشهد الاول وانما فيها  
محصن زيادة السلام وانما استدل المصنف بكلامها على  
ان السلام قبل تشهد لا يغنيه فتشهد ويسجد بعد ان  
لم يكن نقص مع زيادة السلام والا فيسجد قبل وهذا  
ظاهر فتأمل به وبه تعلم ان الجواب الثاني لا يدافع  
الاول ثم قيل واما البحث الذي نقله **عن** بعض  
الحذاق فغير واضح التعقل ولعله صوابه ونبحث  
بعض بان السجود في الحقيقة انما هو للنقص مع زيادة  
وهو في الاول تاخير او هو حينئذ ظاهر الا انه  
**جواب** عنه مما تقدم تقريره والله اعلم **كذلك**  
قول **رواه** بعده متيقنا التمام بش طر له الشك او ما  
ذكره من اعتبار الشك الطاركا بعد السلام هو احد  
قولين يظهر من كلام الطراز ترجيح **في ح** **ومقتصر**  
**على** **شك** **الهوية** **ام** **يؤثر** قول **رواه** وشمل كلامه  
الشك البسيط كثابتة شفع او تراخي قال في التهذيب  
ومن لم يرد اخذوا منه في الشفع او في الوتر سلم ويسجد بعد  
السلام ابو الحسن ليس في الامهات بعد السلام واختلاف  
الشفع هل يسجد قبل السلام او بعد السلام وهو لا يخفى ان  
يكون في الشفع فتد سلم منه او يكون في الوتر فتد سلم منه  
وهذه ركعة مفردة بنفسها لا تفرقه فيها فزيادة السجود  
فالجواب ان السجود انما كان لاحتمال ان يكون اضاف  
ركعة الوتر الى ركعتي الشفع من غير سلام فيكون قد  
صلى الشفع ثلاثا فسجد بعد السلام لاحتمال ان هذا  
انتهى صح من الركعت وينقل عن عبد الحق في غير النكت  
انه قال التعليق انما يقتضي ان يسجد قبل السلام لا بعده  
لانه ترك السلام من الشفع انتهى نظره وقول **ذكره**  
احمد عن المدونة او في نقله عن المدونة تحريف والذي  
فيها انه يسجد بعد السلام كما في المتن ونقص التهذيب  
وان لم يرد في الاول هو جالس او في الثانية او في الوتر  
التي بر كفة ويسجد بعد السلام ثم او تر واحد انتهى منه  
**وقوله** والذي كفي **ال** ليس في **ما ذكره** عنده  
وانما فيه عن ابن يونس الصورة الاولى **قول** **محل**



لم يشرع به على الاطراف **صحيح** اذا طال الجلوس او الشهد  
او القيام فقال ابن القاسم ذلك مفتقر وقال سمعون  
عليه السجود ونزق اشهد فقال ان طال في محل يسير فيه  
الطول في القيام والجلوس فلا سجود عليه وان طال في محل  
لم يشرع فيه النظر كالقيام من الركوع او الجلوس بين  
السجودتين سجود قال في البيان وهو صحيح الا قال انتهى وقول  
**ن** حيث ترتب على الطول ترك سنة او هذا نحوه في **وت**  
فيل وهو مشكك لا يقتضيه كون السجود قبلها **ويجاب**  
بان السجود القلي اما يترتب على ترك سنة وجوده لا زنه  
حينئذ نقص السنة هنا عدمية فتركتها زيادة لا نقص  
فلذا كان السجود بعده ونظيره ترك السر في محله فانه  
نقص سنة والسجود يبدى على المشهور لان السر سنة عدمية  
وتركتها زيادة فتأمل وقول **ر** وان من قرأ مكتوبا بحرية  
فقط بطلت صلاته اذ لم يتقدم هذا وفيه نظر وكنت  
بعضه فاما ما نص **هـ** لا وجه للبطان حيث كانت  
القرأة بقلبه ما لم يطل جدا بحيث يكون مشغولا كثيرا  
وان كان يقرأ بلسانه فالذكر والقرآن لا يطلان  
وغيرهما واضح ابطاله ان كان عمدا ولا فرق بين الحراب  
وعتبه هذا ما ظهر لي انتهى وقال ابو الحسن عند قولها  
والنظر في الصلاة كالكلوم ومن فعلها عمدا او جاهلا  
اعادها وان كان سهوا سجد وكذلك ان قرأ كتابا بين  
يديه في العمد والسهو ما نص **هـ** معناه غير القرآن  
ان يوليى يريد في نفسه فان كان ناسيا سجد لسهوه  
وان كان عمدا ابتداء الصلاة قال سمعون في الجموعة الا  
ان يكون الشئ الخفيف فلا يبطل ذلك صلاته ابو  
الحسن طالع كلام ابن يونس انه لم يحرك لسانه لا يثانه  
بقول سمعون متصلا به اذ لو حرك لسانه بالقرأة لسهوه  
يفترق الخفيف والكثير انتهى منه بلفظه **ن**  
قال اللقاني من جلس على وتر قدر تشهد بسجود فبقيت  
دونه مطمئنا به قولان قال ولا سجود على اقام ينظر  
صنع الناس لشككه انتهى **وان بعد شهر** قول **ز**  
ولان السجود اكد من الغلبي او فيه نظر كيف وقد شهر  
القول بالوجهين في الغلبي وباقي ان الصلاة يبطل بتركه  
ان ترتب على ثلاث سنين والسجود بخلافه فيها **د**  
**ان تقدم او عذر** قول **ر** ولو كان المتقدم له المأمور  
اي خان ترك المأمور السلام الاول مع الامام وسلمه  
بعد السجود **وقوله** لا مسبق لما سجد كرهه ان يكره

نظر

نظر بل يصور في المسبوق ايضا بان يقوم السجود على سلام نفسه  
بعد النضار لا تبطل الا ان يسجد السجود قبل النضار تا سلمه  
**وقوله** وفي **و** فيها لما لك ان لم ار في **م** ما ذكره  
وهو مشكك في يلزم عليه سلام المأمور من الصلاة قبل اقامه  
السلام الا ان يكون المأمور سبي عن السجود مع الامام حتى  
سلم الامام فتأمل **ويجب** قول **ز** وانظر هل لا سجود عليه  
اذا لا وجه لهذا التنظير الذي يدل عليه كلام الامامة بنوعه  
السجود وصحة الصلاة راما ما ذكره عن التناولي فلم يرد ما يبط  
وقول **ز** عن احمد ما لم يكن مستكاه بعد ان يقرأ السورة  
هل قرأ الفاتحة ام لا الا فيه نظر فان هذا من مستكاه الشك  
لا السهو **وقوله** فانه يقرأ اخلاف قول المأمور فليما  
تقدم وفي عنه **ح** عند قوله ار استكاه الشك عن  
سماع اشهد ما نص **هـ** ومن شك في قراءة ام القرآن  
فان مكث فذا عليه لمي وان كان المدة بعد المرة فليقرأ  
وكذلك ما يقرأ ما شك فيه انتهى **وشك هل سبي** محتمل  
احتمالين الاول وعليه محله **ز** اي يرا د به قول المدونة  
ومن شك فتذكر قليلا فتبين انه لم يسه فلا يسجد عليه  
انتهى وعليه كلام المؤلف ناقض بقدر صحة قول المدونة  
فتذكر قليلا الثاني ان يرا د به الشك الذي لم يستند  
لصلاته فانه بمنزلة التومم وعليه حمل الغصاني قول  
الجلاب ومن شك في صلاته فلم يدر سبي فيها الا فلا  
شي عليه لكنه مفيد لغير الشك في الغصاني فاما فيها  
فدبي على يمين كتمان القرآن وغيره الحاق **ق** ان  
كلام المصنف ناقض على كلا الاحتمالين وادعها اقربهما  
وقول **ز** لا ستفاد منه من قوله كطول محله وفيه  
نظر اذ الجلوس الاخر محل شرع فيه الطول كما تقدم  
فالنكره مع ما هنا **او حرج من سورة لغيرها** قول **ز**  
كره مالك اظهار الفصحة او اعترض ابن عرفة كلام  
البيان لهذا ونص **هـ** سمع ابن القاسم كراهة  
التي في قراءة الصلاة ابن رشد لقرا فبار الهضرة بكل  
موضع وكذا جرى عمل قرطبة ان لا يقرأ امام جامع  
الابوريش وانما ترك منذ زمن قريب ويحتمل انه التجميع  
الذي يحدث به نبرأا واذا ارسل بعض المقرئين من  
تحقيق الفهم والترقيق والتفليس والروم والاشمام  
واذا الحركة واخراج كل حرف من حقيقته بخارجها  
لشغل ذلك عن فهم حكمه وعبره وتدبره فلو كانت  
هذا الاحتمال لا يليق لا اتفاق كل القراء عليه ونزاعه



وله سماع اخر خارج الحدود من خارجها حتى قيل ما قيل فيمن لم يفرق بين  
الطا والطار والصار ولا يشغل ذلك قارئاً يحصل بل مبتدئاً  
او متعلماً انتهى والشرع بالالمهله وبته يظهر ان ما نقله عن  
ابن الجزري هو الصواب **وعنه موكدة** قول **ز** والنظر  
حكمه انتهى اذ حيث كانت الصلاة تبطل بفعل القبلي في  
حرمة نية ظاهرة لحرمة فعل المصطل لغير ضرورة **كشهد**  
ما ذكره المصنف من عدم السجود للشاهد تكلام الواحد  
اذا جلس له بحره لابن عبد السلام ونص عليه في الجلاب  
وجعله الطراز المذهب وهو خلاف ما صرح به الشيخ وابن  
رشد من انه يسجد للشاهد الواحد وان حصر له وفي شرح  
ابن جزري والحق ان يحب به المشهور وعلى السجود له اقتصر  
صاحب النوادر وابن عسكارة قال **ح** والحاصل ان فيه  
طريقين اظهرهما السجود انتهى **ويسجد جهر او سر** معناه  
لا يسجد على من جهر خفياً في السرية بان اسمع لنفسه  
ومن يلهي ولا على من أسر خفياً في الجهرية بان اسمع نفسه  
فقط فكذا هو الموافق لكلام المصنف انتهى في شرح المدونة  
لابن ابي زيد في المختصر وكذا هو في ابن يونس وغير واحد  
وكذا قرر **ع** محل فتوى **س** اقتصر في الجهر على يسجد الجهر  
وفي السرية على يسجد السر ونسبة ذلك لابن ابي زيد  
ومتابعة له كله وهم والله اعلم **واعادة سورة فقط**  
**لعمري** قول **ز** ومنهوم فقط انه لو اعيد الفاتحة كذلك او  
اعادها السورة له فانه يسجد اذ هذا هو الذي في سماع عيسى  
قال ابن عسكارة ولو اعيد الفاتحة لسجد عن جهرها في  
سجوده سماع عيسى ابن القاسم من اعادة الفاتحة لسجد عن  
جهرها لم يسجد اذ به يتعلم فع ما في **ت** والله اعلم  
وقول **ز** لا تقاسم سجدة غير طوك كذا فتوى بعض الشارحين  
القول خلاف المدونة اذ تقدم اول الفصل عن **الح**  
الحسن انهما قولان في المدونة **وتكبيره** قول **ز** لا تقاسم  
غير موكدة اذ يستكمل بانها لو كانت خفيفة لم تبطل  
الصلاة بتركها وان كثرت لان السنن الخفيفة كالفضائل  
كما قاله ابن رشد واجيب بانها تقوى باضافة غيرها  
لها وقول ابن رشد السنن الخفيفة كالفضائل بل مراده  
كما قاله بعضهم السنن الخارجة عن الثمانية الموكدة انتهى  
**وتولاه** ان لم تكن من تكبير العبد اذ كما  
يترب السجود القبلي على بعض تكبير العبد كذا في  
يترب السجود البعدي على زيادته اما ان تنقص فقد قال  
ابن عسكارة في الكلام على تكبير العبد ما نصه

ويسجد

ويسجد لسهرته منه انتهى واما الزيادة فقد قال مالك في  
مختصر ابن شعبان من سجد في العبد فزا ذلك مرة واحدة سجدة  
بعد السلام انتهى نقله **ح** في باب العبد **ولا اذارة موتم**  
قول **ز** ولا سجود اذ فكذا شرحه **س** وعنه وهو ظاهر  
المصنف قال **س** وليس كذلك بل مراده ان ذلك مفتقر لان  
علامه في فعل ذلك عمار كانه يحرم على قول ابن الحاجب  
تكثير الفعل مبطل مطلقاً وان وجب كقتل ما يجازي وان كان  
تقسراً او مالاً والقبيل جداً مغتفر ولو كان كاشارة لسلام  
اورده او الحاجة على المشهور وما ذكروه من شيء يسير وشبهه  
ان كان لضرورة كالفلات راية او مصلحة من مشي كستره  
او فرجة او دفع ما رده خافضاً مشرووع وان كان لغيره  
فان اخل الاضرار من فسطل غمده وسجد سهوه والا فمكروه  
انتهى بحجنا شارحاً التقسيم الا انه لشدة الاختصار لم  
يوضح بالمراد وخلف المطلق بالجايز والمكروه والله اعلم  
**او ذهاب راية** قول **ز** لا يماض في فذو ما يوم الزيل  
المراد ان ما مضى عام في الفذو الماموم والامام وما ياتي من  
الختلاف في صور القطع الحسن فلا يحالفه **وفتح على امامه**  
**راد** **خ** وعنه ممن هو معه في تلك الصلاة انتهى وهن  
ظاهراً نقله **ح** عن احمد بن محمد ونسبه اختلاف اذ فتح على من  
ليس معه في الصلاة اذ في صلاة اجزى او في غير صلاة واما  
من كان معه في الصلاة فيجوز ان يفتح ولو كان اذا استظم  
واما اذا لم يستظم فهو مكروه انتهى وهذا هو المصنف من قول  
المصنف الا ان كفتح على من ليس معه في صلاة لكنه خلاف قوله  
في **ص** عن الحسن لا يفتح من يفرق صلاة على من ليس في  
صلاة اذ في صلاة ليس امامه انتهى وقال ابو عمر في كافته  
ولا يفتح المصلي الفراتة على من ليس في صلاة ولا على من في  
صلاة الا ان يفتح على امامه فان بعضهم وهو المعتد **ونفس**  
**يطلب الحاجة** قول **ز** ركره لغيرها فيما يظهر او قاله  
الشيخ ابو علي اعازاد المم الحاجة لتلايكن السنن مطلقاً  
فيدخل في هذا القسم الذي يطلب فعله والافلا فرق بين  
الحاجة وغيرها في السنن لكن ان كان الحاجة فلا يسجد  
التفاتاً ولا تتولان السجود وعدمه لانه مع الحاجة اما  
مطلوب او جازي وبالحاجة اما ان يكون جازي او مكروه  
وكذلك ذلك كله في الحس وكلام هذا الشارح به  
يقتضي انه لم يفتح على نصر انتهى وقول **ز** السنن مبطل  
لطف ام لا اذ فيه نظر بل كلام عياض في **ت** وكذا  
الان في **ح** كلاهما صرح في جواز التفتح اليسير لمن لم يصنفه











امانة الزوجة لان نفقتها بموضع ولو فرضت المسألة فيما اذا نادى  
 الزوجة زوجها واحدا بوجهها صحت ايضا به ون هذا التاويل **وسلام**  
**واكل وشرب في مسأله** ما تضمنه اختلاف في السلام  
 سهر اصل يخرج المصل من حكمه هلالة ام لا على قولين حكاهما  
 صاحب البيان وغيره انتهى ثم قال وعليه اي على القول بالآخر  
 ارجح ايتها با حرام ثم قال وهذا الخلاف انما هو اذا سلم قاصدا  
 للتخلييل وهو يركى انه قد اتمها وشك في شي منها واما ان سلم  
 سادقيا قبل تمام صلاته فقال في المقدمات لا يخرج بذلك باجماع  
 انتهى وبه تعلم ان قول **ر** ساهيا عند كونه فيها غير صواب  
 وقول **ر** وكذا في المدونة في كتاب الصلاة الاول انما لفظها  
 فيه وان اضررت حين سلم فاكل او شرب ابتداء وان لم يطل  
 انتهى ابو الحسن وفي بعض رواياتها حين سلم فاكل وشرب بالواد  
 ونفسها في الثاني ومن تلخه ارسل من اثنتي عشرة او شرب في  
 الصلاة ناسيا سجدة بعد السلام انتهى **تاويل لان** قول **ر**  
 اتفق الموقنان وغيرهما على البطلان او الصواب استقام قوله  
 وغيرهما اذ صاحب التاويل الاول يحكي الخلاف في هذا ايضا  
**وقوله** لا اماموم فيجعل عنه الامام ذلك هو هذا غير  
 صواب اذ الامام لا يحمل الا ما يجزى بالسجود اما ما يبطلها فلا يجزى  
 وقد سوى بين المأموم وغيره وهو الصواب تامل فاعلى  
 الجبر يحمله الامام وعلى البطلان لا يجزى عنه **وقوله** بخلاف  
 المخالف فيقول بالبطلان حتى يواحد فيه نظير بالسنة بسلام  
 وقد حكى الاتفاق على انه يبطل **وبالنظر في الحديث** ثم بين  
**فيه** الصواب حمل الانصراف على حقيقته واما الوجه فنقد  
 قدمه المصنف **مسألة** في الامام **وقوله** فانه يحزم بان  
 سلامه عند اتمامها او نحوه قول **ر** قوله شك المراد به ما  
 قابل الحزم انتهى ومقتضاه ان السلام مع طين التمام يبطل  
 مطلقا وليس كذلك اذ كل من رايه يحكم الشك هنا على ظا  
 هره وهو الذي بعينه نقل **ح** عن ابن رشد عند قوله ولا  
 سهو على موته فانظره **او قلنا ان لا يفتق** **وقوله** قول **ر**  
 وكذا جمل عند ابن النفا سم فقد ذكر ابن هرون هذا الخلاف  
 في الماهل في المسالتين واعلم بترصنه في **مسألة** بان هذا  
 الخلاف انما هو في البعدى خاصة اذا قدمه انتهى **وقوله**  
 واستفاده **ح** الا ليس في هذه مستطهار وانما ذكر الاستظهار  
 والقياس على السبق المستخلف في مسألة اخرى وهو انه يسجد  
 ولو تركه امامه انظره **ولو ترك امامه** ما شرحه به **ر** من انه  
 اذا تركه الامام يسجد المسبوق بعد اكمال الصلاة وقبل سلام  
 نفسه خلافا لمتطهره **ح** من انه يسجد قبل قيامه للمقتضا

تبا على مسألة السبق المستخلف اذا كان على امامه سجود  
 قبل فاشهور انه يسجد بعد اكمال صلاة امامه انظره **اولا**  
**يدرك** **سورة** قوله **ر** وقد يسجد لله الفقير جمع مستثنيات  
 من القاعدة المذكورة او اعلم ان الشيخ ميارة في تكميل  
 المنهج جمع ثنتي عشرة مسألة ونص **ر** في تكميل  
 نياته الحديث سبق وقد يرد **ر**  
 وكشف غيرة سجود غفلا  
 ان عن ثلاثة وطال فاقبله **ر**  
 وان على نفس يجف او مال **ر**  
 او ظهره فاعبره ولا تنال **ر**  
 مسافر لدى الصلاة وقد نوى  
 اقامة ظن الرعاى قبل سركى **ر**  
 سقفه غلب او اذا نسي  
 ابطها **مسألة** عامد مسمى **ر**  
 ذكر الفوايت اليسيرة اعلم **ر**  
 ترك الامام ركعة اذا اتمها **ر**  
 ومراره بظهره وابته ومراره بظن  
 الرعاى ان الامام خرج لظنه بظهره ثم ذكر الشيخ  
 ميارة في شرحها ان الشهور في ثلاث منها البطلان على المصنف  
 يومين ايضا وهي مسألة المسافر وذكر الفوايت والقيمة  
 قلنا ما ذكر في القيمة من ان المشهور فيها عدم  
 الاختلاف فيه نظروا فها تقدم عن ابن رشد وهو الذي  
 اقتصر **مسألة** وغيره خلافا وقد بقي على الابيات  
 المذكورة اربع مسائل ما ذكره قد يدتها بيئين جمعت فيها  
 الاربعة المذكورة وبما **ر**  
 مستخلفا لم ينو قبل وراعفا **ر**  
 كالم مطلقا وزد مخروفا **ر**  
 امام حوف بعد الاولى فاجمع **ر**  
 وبما ذكر يجمع لك ست عشرة مسألة  
 المشهور في اثنين منها البطلان كما تقدم فتبقى اربع  
 عشرة ولو اخذ ذكر هذه المسائل الى باب الاختلاف كان  
 انب لذكر الماهل هناك بعينها وانما علم ولا يسهو **ر**  
**حالة القدوة** قوله **ر** مثلث القاف الابل بالفتح فقط  
 لان القدوة الثلث في القاموس اذا كان بمعنى المثدي به ولا يفتح  
 هنا لانه هنا معنى المصدر اى الاقتداء وهو بالفتح لا غير من قوايتوا



انظر طي **وبترك قبل عن ثلاث سنين** قول ز او فعلية كترك  
الجلوس الوسط او ليست السن في الجلوس الوسط كلها فعلية  
اذ تشهد ولفظه سنين قولتان **وطال** مثال الطول حصول  
مانع كالحديث وكذا ان تكلم او لايس نجاسة اداسته برعا مدا  
قاله ابن هارون **وان ذكره في صلاة ونظمت** قول ز كان  
حقه ان يريد هي اى جريان الحال على غير ضابطها فكان ذلك  
يقضي ابن هارونها وانما لم يبرزه لما عدم التمس على راي الكوفيين  
كما قالوا بالمشقة بين العدل والوصف وان البراءة انما  
يجب مع الوصف دون الفعل وهو مختار اى حيان واسه اعلم  
**فن فرمى ان طال القراءة** قول ز بان خرج من الفاتحة اى  
قدس له في الخبرين عن ابي الحسن ان المراد بطول القراءة الزيادة  
على الفاتحة ونقله ابن عرفة عن ابن رشد ويجب اعتباره  
**وقوله** وهذا في المشبه به الخاص **كلامه**  
ان البطلان في ذكر البعض وفي ذكر القليل مشروط  
بالسلام او طئه فربما لكن يعتد فان لم يسلم ولم يطئه ففي  
البعد يعتد بما فعل وفي القبل يرجع ولا يعتد **وندى**  
**الاشعاع ان يعتد ركعة** قول ز وانظر ايضا هل يدخل  
في غيره الجنازة انظر فان الجنازة لا ياتي فيها الاشعاع  
بل القطع او الاتمام **كفي نفل ان اطالها او ركع** قول ز  
وسلم ويسجد بعد السلام اى هذا انما هو في مسألة ذكر البعض  
واما في ذكر القليل فانه يسجد قبل السلام لا بعده لانه اجتمع له  
النقص والزيادة **وهل يتعد ترك سنة او لا يسجد خلاف**  
الاول لابن كنانة وشهره في البيان وكذا شهره النجاشي والثاني  
مالك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله وقول ز الاول ان  
تكون داخلة في الصلاة او يقتضي ما في عن الربيعي ان هذا  
الخلاف موجود في الإقامة فالنظره وقول ز لكن ذكره سند  
فما قاله سنة بخلاف المقدمات مطلقا **وقوله** وهو  
لا يقتضي الا لا معنى له تامه وقول ز وعلى وجوبها في الجنب  
بتركها عمدا في الزيادة او تقدم عن الغنى الخلاف في سجود السهو  
لتركها عمدا وقال القلساني وعلى وجوب الفاتحة في الاكثر  
تحاليم هو من الاقل سنة فيسجد لتركها سهوا قبل ويحتلف  
اذا تركها عمدا هل ينزل الصلاة او يجزى بالسجود على ترك السن  
عمدا انتهى **ولم يقدركم** قول ز اهتزازا عن اعتدالات  
هو لا معنى لهذا الكلام بل كلامه باطل كمن يشهد به قول المص الا ان  
وان زعم موت او الصبر ان كلام المص هنا في غير المأموم وحكم  
المأموم هو ما ياتي **فالاختصاص** قول ز وترك السجود في قوله  
فسقط دعوى انها غير التيميلية اى هذا كله غير صحيح ولا

معنى له

معنى له والصواب انها للثبوت **وبنى ان قرب ولم يحرم** اقول ز  
والاول لابن القاسم والثاني لا يثبت اى يحرمه في **فصل** وهو مشكل  
اى ابن القاسم عنده الخروج من المسجد طول ايضا صرح به ابو  
الحسن فقال في قول المدونة من سبى عن سجدة او ركعة او سجدة  
السهو قبل السلام بنى فيها قرب وان بنا عداستها الصلاة بانصره  
عند القرب عند ابن القاسم الصنفان او الخلافه او الخروج من  
المسجد انتهى نقله **طعن** ونقل ابو الحسن ايضا عن ابن  
الوازنية قال لا خلاف ان المسجد طول اى الخروج من المسجد  
طول باتفاق انتهى وفي **فت** عن المدونة انها مع طول  
عند الامام وحسينه فيتعين ان الواو في كلام المص على بابها  
للمعنى او كذا قالوة وقول ز **عن** **س** ولم ارهم ينقلون  
او تعقبه **طعن** بانه لما ذكره في **مسجد** في قول ابن  
الحاجب ومن سبى عن القليل سجد ما لم يطل الخلاف في الطول فعمل  
يعتبر بالعرف او الخروج من المسجد وعجز الاول لابن القاسم  
والثاني لا يثبت قال وهذا الخلاف ايضا فمن سبى سجدة  
او ركعة انتهى فسوى بين الوضعتين في الخلاف وقول ز  
**ل** واما النية فلا بد منها ولو قرب جدا اتفاقا او في الاتفاق  
نظر بل النية انما يحتاج اليها عند من يرى ان السلام مع احتياج  
الكامل يخرج من الصلاة قال ابن رشد وهو قول مالك وابن  
القاسم واما من يرى انه لا يخرج منها فلا يحتاج عنده الى نية  
النظر **فت** **ومسجد** وحسينه فالتردد على **فت**  
غير صحيح والحاصل انهما طريقان الاولى للمباحي عن ابن  
القاسم يحرم مالك وجوب الاحرام ولو قرب المباحي والثانية  
لابن بشير الاتفاق على عدم الاحرام ان قرب جدا والظاهر  
ما ذكرناه ان اختلافهما في الاحرام بمعنى السنة والتكبير  
كما يقول **فت** لاني التكبير فقط كما قاله غيره  
واسه اعلم **وجلس له على الاظهر** قول ز خلافت قول الشارع  
جلس له بعد ان ياتي باحرام من قيام اى الرد على الشارع صحيح  
لان ما تضمنه الشارع بنا فيه قول المص على الاظهر لان ابن  
رشد لم يظهر قول ابن شبلون مجلس ثم يكبر وما تضمنه الشارع  
هو قول ابن القاسم وانكره ابن رشد **فت** **عن** **واعاد**  
**نار السلام** **الشهد** قول ز ويسجد بعد للزيادة اى هذا  
صحيح فيما اذا فارق موضعها واما في الطول المشروط فحرم صلب  
شرح المريد بانه لا يسجد وهو ظاهر لانه طول محل شريع فيه  
وقول ز **فلو لم يخرج عن القبلة سلم ولا يسجد عليه** اى يحرمه قول  
**صحيح** فان لم يخرج عن القبلة سلم ولا يسجد عليه **فت**  
اخرى لم يتقبل وسجدة لسهوه انتهى وامس له لابن بشير وتعقبه











معا ونوع الامام في الرابطة وانما خطي ذلك بالرابطة لان الركنين  
الجزر حصل في الاولى وذلك بان حصل في الثانية وتماهى حتى  
عقد الامام الثالثة فلم يبق له مع الامام الا الرابطة تامل وكان  
مقتضى القياس على ما قبله ان يقتد ثلاثا في الثانية بخلاف السجود  
من الثالثة والله اعلم وقول **لا** لا يقطع اسم على مثل لا يشبه  
الاسم الخ صوابه على فعل اسم لا يشبه الفعل وقول **في**  
التشبيه قال بعض وعلم من هذا ان المشار اليه هذا هو ذا اهرم  
بعد الامام ولم يملكه ادراكا لآخره لانه لم ينظر **مسألة**  
والمراد بالبعث هو **و** ونفى كلامه قال ابن رشد وسواء  
على مذهب مالك اهرم قبل ان يركع الامام او بعد ان يركع  
اذا كان لولا ما اعتبره من الغفلة وما اشبهها لا يركع معه  
الركوع واما لو كان يركع الامام فلم يدر كى معه حتى  
رفع الامام راسه فقد فاته كركعة ولا يجوز ان يركع  
ويستبصر قولا واحدا انتهى **مسألة** محتضرا وعلم من هذا  
انه لو تم المأموم ترك الركوع مع الامام لم يجزه قولا واحدا  
انتهى كلام **2** وما قاله **3** من ان سراده بطلان صلاة غير  
ذم العذر هو الظاهر والله اعلم **والسجدة** قول **والثانية**  
لعدم ادراك ركوعها مع امامه الخ ما ذكره من بطلان الاولى  
والثانية حينئذ يخوفه **في** عن ابن رشد والنظر هل يقال  
بطلان الثانية مقتضى ما اذا لم يدرك فعل الركوع قبل رفع  
الامام من سجدة ويدخل في قوله وان زوهم الخ اوله وقول **3**  
ولا يقال الخ الصواب استطاق هذا الكلام اذا ما ذكر لا يقتضي  
التفصيل ولا يشترط ولا يتوهم منه احد **وان قام امام**  
**خامسة** ملخص هذه المسألة ان المأموم له حالان اما ان  
يتيقن انتفا الموجب ام لا وفي كل منها اربع صور لان كلاما  
منها اما ان يفعل ما امر به من الجلوس صحت صلاته بقبلة  
ان سجد ولم يتبين له عدم انتفا الموجب والابطلت لقوله  
ولما به ان سجد وقوله الامن لزمه اتباعه الخ وان خالف  
عمدا بان قام بطلت ان لم يتبين له الموجب والاصح على قول  
ابن المواز واختار المحقق البطلان مطلقا والابن المواز هو الموافق  
لمفهوم ولم يتبع في قوله الامن لزمه اتباعه ولم يتبع وعليه  
فصل تزك له تلك الركعة عن ركعة الخلل وهو خطاه  
كل من ابن المواز او يقضيها وهو الموافق لقوله الابن وتار  
سجدة من كماله الخ قولان وان خالف سبوا فقام لم يتطرق  
انتفاق كذا تاويلا على ما اختاره القائل ان الساجد  
والمتاوك على يقين انتفا الموجب لم يلزمها شي والابان  
زال يقينهما فصل يستفيان بتلك الركعة ام لا به من

ركعة

ركعة بدل ركعة الخلل وقد جزم المصنوع اول كلامه بالثاني  
في الساجد فاحرى المتاوك لكن مفهوم قول **لا** لم يجزه الخامسة  
ان يقد لها ان الساجد يجزى بها واما من لم يتيقن انتفا الموجب  
فانه يقوم فان فعل ما امر به من القيام فواضح وان خالف  
فجلس عمدا بطلت الا ان يوافق نفسه الامر على ما يظهره  
**2** وان جلس سهوا لم تبطل ويأتي بركعة وتأويل انك العامة  
على المعتد وهذا التحصيل بخلافه **في** **3** وقول **لا** والله اعلم  
**والا تبعة** قول **لا** ولا يعتد على نفسه خلافا لابن الحاجب الخ  
ونص **في** ويجوز الظن على ظنه انتهى **مسألة** ومما  
ذكره المص للظن مما انفرد به الباجي ولغظه وانما يعتد من  
صلاته بما يتيقن اياه له لهذا مذهب مالك واجتنبه وقال  
ابو حنيفة يرجع الى غالب انتهى خليل وقد يقال ما ذكره  
المص يخرج على احد القولين الذين ذكرهما المحققين ظن  
انه صلى اربع اهل حكمه حكم من شك اصيلي للاثبات اربع  
ويشك على الظن انتهى **وان خالف** **مسألة** **فصل** **في**  
وفي التبصرة عن ابن المواز ما يفيد ان نص ما في التبصرة قال  
ابن القاسم في امام سجد في الظهر فصلي حمدا فتدوم سبوا  
وقوم عمدا وقوم بعد وادوم يتبعوه فانه يعيد من اتبعه عمدا وتمت  
صلاة من سواه من امام ومأموم قال محمد وان قال الامام بعد  
سلامه كنت ساجدا عن سجدة بطلت صلاة من جلس ومحت  
صلاة من اتبعه عمدا وسبوا يريد ان السجدة هاهنا ايضا والصواب  
ان تتم صلاة من جلس ولم يتبعه لانه جلس منا ولا وهو يركا  
لا يجوز له اتباعه وهو اعذر من الناس والغافل وبطل صلاة  
من اتبعه عمدا اذا كان عالما انه لا يجوز له اتباعه وان كان  
جاهلا يظن ان عليه اتباعه صحت صلاته انتهى **فصل**  
ومتى صلاة من سواه يشك بظاهره من تعدد عمدا مع تبين  
ان الخامسة زايدة بدليل ما بعده لكن هذا عن ابن القاسم  
وما ذكره عن ابن المواز لا يعيد وخبر ابن عرفة الخلاف  
فيها من الخلاف في المتبع عمدا فوافق ونص **في**  
صحة صلاة من لم يتبعه غير موثقة انها خامسة قولان  
من قول محمد وسحنون في صلاة العامة من اذا كان الامام  
اسقط سجدة والاول ظاهر فلو كان صلاة من لم يتبعه تامة  
انتهى **وبعيدها** **الشيخ** قال **3** وقيل تجزى الركعة التي  
ان بها مع الامام وهما على الخلاف فمن ظن كماله  
صلاته فاني بركعتين نافلت ثم قد ذكر انه يتو عليه من صلاة  
ركعتان قاله ابن بسير والهوراني قال ابن عبد السلام  
وابن هارون واصل المشهور بالاعادة انتهى فلو كانت



قد انكر ابن عرفة وجود القول بالاعادة الذي اقتصر عليه  
المصنف ونقصه واجزات تابعة سهوا فيها ونقل ابن  
بشير بقضي ركعة في قوله اسقطت سجدة لا اعرفه  
**وقوله** كالحل في فمين صلى بغلا اثر فز من اعتقد  
تمامه فتبين نقصه ركعتين واضح فزقه انتهى والله  
اعلم **والجواب** ان **س** تقول ز معطوف على فعل  
الشرط او غير صحيح بل لا معنى له **وقوله** ولم عطف  
على متعلقه لا يلزم تسلط الشرط عليه اذ فيه نظر بل  
يلزم اذ المعطوف على الجواب جواب ايضا **لا امر الزم**  
**اتباعه في نفس الامر** لم يتبع قولنا ز وظاهر قوله  
ولم يتبع ولو متا ولا اظاهره ان كلام المصنف يشمل من  
لزمه الاتباع ظاهرا وجلس متا ولا وان الغنى قال في هذه  
بالصحة وليس كذلك فيها فان كلام المصنف انما هو فيمن  
جلس متيقنا بنفي الوجوب ثم تبين له الوجوب بدليل  
قوله في نفس الامر وكذا لك كلام الغنى خاص بهذه الصورة  
بدليل كلامه السابق وسماه فيها متا ولا واما من لزمه  
الاتباع ظاهرا وجلس فلم يقل فيها احد بالصحة لا الغنى ولا  
غيره وبما ذكرناه يسمو ما ذكره من السؤال والجواب  
**ولم يخبر مسبقا على عظامتها** جميع ما تقدم من قوله وان  
قام امام الخامسة الى هنا كلة تجري في السبوق وغيره  
**وقوله** ز تبعه فيها سهوا اذ صوابه عمدا لان العهد هو محل  
التفصيل واما في السهو فالصلاة صحيحة مطلقا وكذا  
في التاويل بشم رايت كثيرا من نسخ **ز** وليس فيها لفظ  
سهوا وذلك ظاهر **وقوله** **س** او اجمع ما مر منه على  
نفيه اذ هذا القيد زاده المصاري هنا والظاهر جريانه  
فيما سبق في قوله فان خالف عمدا اذ لا فرق بين التوضيح  
**وقوله** ثم الخرف بين اجزا الركعة اذ تقدم  
الخلاف فيمن وجب عليه الجلوس وقام عمدا فتبين له بعد  
ان الامام قام لوجب وان ابن المواز يقول بالصحة وخالفه  
الغنى وذكر المصاري ان الخلاف السابق يجري هنا  
فلحكم في الموضوعين واحده به يتبين ان ما ذكر من الفرق  
لا حاجة اليه فتأمل وان الصحة هنا على قول ابن المواز  
انظر **ح** وبه تعلم ايضا ان قوله علم اذ الكلام السابق  
في غير المسبوق غير صواب وقد قال ابن عرفة في سجدة المسبوق  
كغيره واما الجواب ان الصحة هنا على قول ابن المواز لانه  
قام عمدا وبثبت الموافقة والبطالان فيما تقدم مقتضاها اذ لم  
تبين الموافقة **وهل كذلك** ان لم يعلم او تجزى الا نقبها

طعن

**طعن** بان ابن الحاجب وابن شماس وابن بشير وابن عرفة  
اطلقوا القولين في اجزا الخامسة للمسبوق اذ قال الامام  
تحت لوجب قال وبناهما ابن بشير على كون الامام فيها  
بانيا او قاصدا ولم يقيد وهما بالعالم ولا بغيره والبنا المذكور ظاهرا  
في ذلك والقول جزم في العالم بعدم الاجزا وذكر الخلاف  
في غيره وقيد بعدم اجماع من خلفه على نفي المرجح والتاويل لهذا  
القيد هو ابن المواز وهو قائل به في العلم وعدمه وفي المسبوق  
وغيره ونقصه **س** ولو قال الامام اسقطت سجدة في الاولى  
اجزات من اتبعه من فاتته ركعة واجزات غيره من خلفه  
من اتبعه الا ان يجمع كل من خلفه على انهم لم يستفطروا شيئا  
انما اسقطه الامام وحده فلا تجزى من اتبعه عمدا ولا من فاتته  
ركعة وهو لا يعلم وليات بها بعد سلامه وتجزيه انتهى ثم  
قال **طعن** فعمل المؤلف ترجح عنده عدم الاجزا في العالم  
فاقتصر عليه وحكى الخلاف في غيره انتهى وقوله **ز** واعترض  
القول بعدم وجوده اذ الاعتراض **س** ونقصه **طعن** بان  
ابن بشير ذكره وحكاه ابن عرفة بقوله واجزات المسبوق  
فوثق تصان ابن بشير قبل لا تجزى به انتهى بقوله ذكر القول  
بعدم الاجزا مطلقا وهو الاول في كلام المؤلف قال **طعن**  
**نقول** **ح** وتبعه **س** ان القول الاول يقول بعدم الاجزا  
مطلقا ولم افق عليه انتهى فيه نظر كيف وابن بشير  
بنا القولين على البناء والعصا وان التاويل بانها تصان  
اذا انفرد الامام بالسهو هو ابن المواز فقط اذ عنده يمتدون  
بفعل الركن دون الامام وغيره كسبون لا يقول بذلك  
فلا يعتبر القيد المذكور في صي اطلاق المصنف كما اطلق غيره  
انتهى قلنا **س** البناء المذكور يستلزم ان محل الخلاف  
اذ اجمع المأمورون على نفي الوجوب عنهم دون الامام وهكذا  
هو الذي ذكره **و** **س** وانهم ان لم يجمعوا على نفي الوجوب عنهم  
يتفق على الاجزا لا تعاقب القولين على انها بنا كما يفيد  
كلام **طعن** المذكور وذكر ابن بشير هذا البناء يعني  
ان محل القولين عنده اذ اجمع المأمورون على نفي الوجوب  
لا مطلقا فيصدق قول ز ومن تبعه بعدم وجود القول بعدم الاجزا  
مطلقا ويتطل **اع** تراص **طعن** عليه تأمل لكن رايت  
ابن عرفة حكى في كونها بنا او قضا ثلاثة اقوال **س**  
**ونقصه** **س** وفي اتان الامام بر كمة بدل ركعة ترك  
سجدة لها وسجدها بعض تمامه قضا او بنا فالنهي ان  
سجدة كل من نمة لثاني نقل الشيخ عن محمد وله وللاول نقله  
ولم ينقل الصقلي وابن رشد وغيرهما غيره وما ياتي به ان







مطلب  
مع  
باب

ابراهيم الشهير زوري المدني رسالة لغويا ثبتت القضية وانها  
لا تنافي العصة ورد عليه شيخ شيوخنا العلامة ابو عبد الله سيد  
محمد بن عبد القادر الفاسي في رسالة له بموافقة والده العارف  
سیدی عبد القادر قال فيها بعد جلب ائتمال النافين للقضية  
ما تضمنه فتحصل ان القضية ليس لها سند صحيح وطرفها  
دايرة بين الشذوذ والانقطاع والارسال وما ذكره الحافظ  
ابن حجر ان لها طرقا تدل على ان لها اصلا يقال عليه هذه  
الدلالة غير قطعية وهي معارضة بظواهر الالابات على امتناع  
حمل القضية على ظاهرها والظاهر المختار في ما افادت  
القطع سلب الدلالة على ان لها اصلا ولكن يكفي في ذلك المتدار  
الذي يوافق ما ثبت في الصحيح وعلى فرض صحة السند والقبالة  
فهو غير احاد غاية افادته القن فلا يهدم ما علم بيقين في العصة  
اذ الظني لا يباري في القطعي فما يمكن تأويله على وجه لا يوجب  
الثبوت قبل وما تعذر تأويله لم يقبل قال ابن العزلي اجتمعت  
الامة على ان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم من الشيطان ممنوع  
منه قد حرم حمله فيه وقطعت البلايا بينه وبينه انتهى فتحصل  
ان صدور الكلمات المذكورة من النبي صلى الله عليه وسلم او من  
الشيطان عند تلاوة نبينا صلى الله عليه وسلم كلف غير ثابت بل  
منكر لوجوب عصمة صلى الله عليه وسلم وانما الوارد في الصحيح سجود  
صلى الله عليه وسلم عند ختم السورة وسجود المسلمين معه والكلمات  
**وهذه سنة او فضيلة** قول الاول او مندوبة الا ليس كذلك  
اذا ما عبر به المم هو الواقع في عبارة الامة ابن عسرة سجود  
التلاوة الأكثر سنة والقاضي وابن الكاظم فضيلة انتهى وكذا  
في عبارة ابن شاس وابن الحاجب وابن ناجي وغيرهم قائلوا السنة  
بالفضيلة وبوجه تقدم للمم في الوضوء اذ قال وسنة انتم قال  
وفضائله اذ وقول فلا يقال هذا الشيء اما واجب ارجاين اذ فيه  
نظرا اذ الجايز عند الفقهاء اصل الاصول ما استوى طرفاه فهو قابل  
الواجب قطعا وكتب الفقهاء مشعونة بذلك وانما جامع الجايز  
الواجب اذ اريد بالجايز مطلق الماذون فيه مجازا فيكون اعم من  
الواجب وغالب اهتمامه في معناه الحقيقي الاول **وهي وانما**  
ابن ناجي اختار بعض شيوخنا ان يسجد في الاخير في كل موضع  
يختلف فيه ليخرج من الخلاف واليه ذهب بعض المتأخرين من  
المشاركة **ذكره سجود شكر** الخي اختلاف في سجود الشكر فذكره  
منه وذكر ابن القصار انه لا بأس به واخذ ابن حبيب به وهو الصواب  
حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة من  
سجدها داود ثوبه واسجد لها شكرا وحديث الى بكره قال ان النبي  
صلى الله عليه وسلم امر فسر به فسر يساجدا ذكره الترمذي وحديث

كعب

كعب ابن مالك لما بشر بتوبة الله سبحانه عليه خرو ساجدا حزبه البخاري  
انتهى منه وفي **مسبب** وجه المشهور العمل وهو لما قيل لما لك في  
العصية اذ ابا بكر الصديق سجد في فتح اليمامة شكرا قال ما  
سمعت ذلك وارامم كذبتوا على الي بكر وقد فتح الله على رسوله  
صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين فما سمعت ان احدا منهم سجد  
انتهى وقول واختار بعضهم في هذا الخلاف مشكل مع ما نقله  
**ع** اول فر ايضا الموضوع عن النواوي ونص **ه** اجتمعت الامة  
على حرمة الصلاة وسجود التلاوة والشكر بغير طهارة انتهى  
**وجوهها بسجود** قول راي بالعترة المفهومة من السياق ان  
هذا العمل في المم هو الظاهر واستبعد بعضهم بان فيه التكرار  
مع قوله واقم القاري في المسجد وهو غير صحيح لان الجهر با  
لقراءة مكروه وان لم يتخذ عادة واقامة القاري مستروطة با  
تخاذ ذلك فان اراد ان هذا يعني عن الاقامة فغير صحيح ايضا  
لان الكراهة لا توجب اقامة القاري **وقراءة يشكر** قول  
رابعه لم يتلذذ بسماعه اذ قال ابن ناجي في هذا التاويل  
انه احسن ما قيل في ذلك انتهى وقيل معنى الحديث ليس منا  
من لم يستعين بالقران اي من لم يرتفعه افضل حالا من الغنى  
لقناه به وقيل بسماعه من لم يحسن صوته بالقران استدعت  
لرقة قلبه بذلك قاله القليوبي

### فائدة فاما الثالث لاخلان المرفوض الى الف

كلماته وعدم اقامة حروفه لا يجوز وبعد اقامتها اختلفت فقا  
الاكثر الافضل الترتيل ورجح بعضهم الجز تكثيرا للاجر بعد  
الكلمات وقال ملك من الناس من اذا هم خف عليه واذا رتل  
الطا ومنهم من لا يحسن الحز وكل واسع بحسب ما خف  
عليه ومن احاز الحز فاما ذلك لمن لاحظ له الا التلاوة واما  
من مخه الله تعالى تلاوته بتدبير لمعانيه واستبها طلاحا  
فلا سربة ان تلاوته وان قل ما يتلوه افضل من قراءة ختمات ولما  
في ذلك انما انتهى **جماعة** قول رويته صورتان اوهنا  
صورة ثالثة مكروهة ايضا وهوان بجهلها وبقر كل واحد  
لنفسه جهلا ووجه الكراهة ما فيها من تخليط بعضهم على  
بعض **وقوله** ويجاب عنه بان ما نحا اذري اذ قال  
ابو الحسن قال ابن رشد قد انما صكره مالك لانه امر مبتدع  
ليس من فعل السلف ولا هم يمتنون به الا لحاظ وتحسين الامور  
موافقة بعضهم بعضا وازيادة بعضهم في صوت بعض على نحو  
ينقل في الغنا فوجه المكروه في ذلك بين انتهى وخسوة



في قول **وقوله** الصورة الثالثة ان يقرأ واحد يرفع الى  
 الصكاهة في هذه لا يظهر لها وجه قاله الشيخ **مس** **وقوله**  
 على نقل **ق** فيه نظر بل لم ينقل في هذه الصورة شيئا  
 والصواب فيها الجواز قائل ان يقرأ في مخالفة التاكلة وقوله  
 وقوله بعضهم الى قوله فيه نظر وقصود **ومما** **وقوله** المنظر  
**وقت جواز** اي في وقت جواز الصلاة التاكلة فلهذا  
**طعن** الاول ان يقول وقت جواز لها اذ هي مخالفة التاكلة  
 وقوله **ن** وقوله بعضهم الى قوله فيه نظر وقصود ان غير صحيح  
 بل القصود من ادعاه وذلك لان ما ذكره البعض هو تاويل عبد  
 الحق فحق الحق على قولها وليتقد لها اذ اقرها ما نصه  
 قال عبد الحق في النكت يعني موضع ذكر السجود خامسة كان  
 ذكر السجود في اول الآية او في اخرها وليس عليها ان يتقدم  
 جملة الآية وقال الباغي انما يتقدم موضع السجود وقيل جميع  
 الآية الشيخ ابو الحسن جكي عن ابي عمران انه قال لا يتقدمها  
 لانه ان حرم اجر السجود فلا يحرم اجر القراءة انتهى منه **قال**  
**وهو الاشبه** قول **ز** تغيير المص بالفضل جار على اصطلاحه  
 ان فيه نظر بل الصواب انه محتشأ من الخلاف ثم قاله احمد وهو  
 الذي يفيد نقل الى الحسن **وصيه** **ق** ونص ابي  
 الحسن قال عبد الحق عن بعض شيوخنا انما يعني موضع تخصيص  
 السجدة لا الآية بجملة هابل فراه الآية لا كراهة فيه **نكت**  
 زاد في التذويب وقيل بل يكره له قراءة الآية بجملة هابل اذا كانت  
 انما يقرأها بالسجدة وذكر ابن رشد القولين احدهما انه يجوز  
 اذ اقر الآية جميعا لانه حصل تعالىا لذلك والثاني انه لا يجوز  
 لان حكم التلاوة لم يحصل له وانما يحصل لمن ستر على قراءة الآية  
 الكثيرة صح منه انتهى بلفظه قال **المأزري** وقيل  
 ايته قال **المأزري** وهو **اشبه** انتهى **او حكمة** **قوله**  
 وسجوده اتفاقا او لا معنى لهذا بل هو باطل فان افعال النبي  
 صلى الله عليه وسلم كلها محبة مقصودة ما لم يتم دليل على الخصوصية  
 كما افاده القاضي في الشفا وغيره **فمن جعلها قبل القنينة**  
**قوله** ان هبل بن زيد وابي بكر بن عبد الرحمن وكان الاشبه  
 بقاعدته لو عمر بن زيد **او كثر حذر** بالو قال ان كثر موجب  
 سجد كان اولي كسمل ما في كور الاول او غير **الا المعلوم**  
**والاشبه** **قوله** مرة **قوله** **ز** لا مع كل بانفراد اذ فيه نظر فان  
 الموضوع قولهم يجتمع على هبة السبع وقوله **ز** من غير جلوس  
 على كل محل واحد او يعني من غير جلوس على جميعهم بمحل واحد  
 بل جلوس على كل واحد بمحل وحده **فيسجد** **ان** **اطلان** **قوله**  
 عن ابن القاسم وان لم يذكر حتى اتم الركعة الفاها قال ابن

يونس يريد الركعة لانه نوى بها السجدة ثم يسجد للسجدة  
 ثم يقوم فيقرأ شيئا ويركع ويسجد بعد السلام لسجدة انتهى  
**وقوله** **ق** وقوله **ز** تبعه اذ ما قرره به **ف** هو الصواب  
 وهو ان لازم عليه التكرار لكن فايدته التثنية على ان  
 المسألة ذات خلاف واما ما قرره به **ع** فشكل من ثلاثة  
 اوجه احدها ما تقدم في السهو عن ابن القاسم من فوات  
 سجدة التلاوة بالاختار واجيب عنه بان ما تقدم مقيد  
 بركوع خالص لم يراجه سجود كما اذا جاوز اية السجدة ثم  
 انحأ للركوع وتذكر واما اذا لم يخلص المحل للركوع كما  
 يحل فيه فانه لا يفوت السجود بالاختار الوجه الثاني ان  
 فيه الرجوع من فرض السنة واجيب **ب** بان ابن القاسم  
 لعلمه انما يمنع ذلك اذا اختلفت هبة الركوع عنه والرجوع  
 اليه وما نحن منه لأكبر اختلاف فيه لان الاختلاف لا يرد  
 منه في السجود والركوع الوجه الثالث ان الحكم على  
 الاتفاق على الاعتداد فيما قرره **ع** الخلاف لعنا واجيب  
 بان تلك طريقة الحكم وانما ابن يونس فطريقته الخلاف  
 في صورتين كما اشار اليه **ع** لكن رده **طعن** فانظر  
**وقوله** **ق** وان ذلك مما اتفق عليه هو واشبه اذ فيه  
 نظر فان الاختار عند اشبه لا يثبتها مطلقا فان ذهب  
 اشبه عدم الاعتداد بالركوع في صورتين ثم في نقل  
**ع** عن الحكمي **النوافل** قال ابن دفين العبد  
 في تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها عنها معنى لطيف  
 مناسب اما في التقديم فان النجوس لا شغلها باسباب بعيدة  
 عن حالة المحضور والخشوع التي هي روح العبادة فاذا  
 قدمت النوافل على الفرائض انست النفس بالعبادة و  
 تكيفت بحالة تقرب من الخشوع واما تأخيرها عنها فقد  
 ورد ان النوافل جارية لنقص الفرائض فاذا وقع الغرض  
 ناسبه ان ينفع بعدة ما يحبر خلافة نفعه القلبي في  
**نكت** **نقل** **قوله** **ز** اؤذ كر غايته لبعدها كما في حشر  
 الزمدي اذ هذا ايضا في قوله قبل وبتا على ان يصح كان  
 يفعل اذ الصواب ان كان يسجد قبل على التكرار في  
 هذا الحديث بلا خلاف لاجل ذكر الغاية وانه اعلم  
**وتأخذ** **بعد** **قوله** **ز** وبفرض تسليمه كان  
 يقال قولها وكان ابن عمر لا يتغير فرض المدونة  
 او صوابه ان يتول بدك قوله لا يتغير اذ لا يبقى على اطلاقه

Copyrighted material



انظر اراعضاء  
الانصار الثلاثة  
عالية ومستوى

مستوفى

متوضيا وقت جواز وانه اعلم **وجاز تركه** **قوله** وهو مشي بجواز المرور وفيه نظر بل لا اشعار للمشي بجواز المرور **وقوله** فانظر فقد يكونه الا لا يعني لهذا التنظير على ان الحجة لا تقتصر لنية تخصيصها فاي صلاة وقعت عند دخول المسجد فهي الحجة صرح به **عند قوله** وحيث مسجد مكة الطواف ونقله عن سيد فيما تقدم في الفرائض عند قوله ونية الصلاة العينية وكذا **عند قوله** الا ان وهي رغبة تقتصر لنية تخصيصها وبه تعلم سقوط ما ذكره بعده **وتأملت بغير من** **قوله** اذا انوى به الفرض والحجة او هذا انما هو شرط في حصول الثواب واما النيابة عنها فلا تتوقف على النية لان الحجة من النفل المطلق كما في الطراز وتقدم **والفتا** **نقل به** **مصلا** **قوله** **ز** قل على ما صلاته في المسجد اولى الا ان عرفة وسمع ابن القاسم احب النفل لغا في المسجد وليلا في البيت ابن رشد لشغل ياله باهل بيته بخلافه من ذلك كان في البيت افضل وسمع نقل القريب مسجده صلى الله عليه وسلم اقب الى وغيره ببيته ابن رشد لان الغريب لا يعرف وغيره يعرف وقيل السرا افضل انتهى **والفر من بالصف الاول** **قوله** **ز** يندب الفر من بالصف الاول في كل مسجد الا ان ناجي قال القراني الصف الاول سدل ثلاث على سماع القرآن وارشاد الامام وتوقع الاختلاف وهذه العلل موجودة في الصف الثاني والثالث ما يلي الامام فيلزم ان يكون افضل من طرفي الصف الاول واعلم ان المصلي بالنسبة الى الصف الاول والبقية الى المسجد على أربعة اقسام رجل اتى اول الوقت وصلى في الصف الاول فهذا اشرفها وعكسه اشرفها ورجل اتى اخر الوقت وصلى في الصف الاول وعكسه قبلها على حد السوا وقال ابن العربي عندي ان الاول منها افضل من الثاني انتهى **وحجة مسجد مكة الطواف** ظاهره ان حجيته هي الطواف لا الركعتان بعده وظاهر كلام الجوزي والقلنسافي وغيرهما ان حجيته هي الركعتان بعد الطواف ولكن زيد عليهما الطواف **وتروى** جملة **ز** بتعالى لسطى **وس** معطوف على معول تاكد وهو الظاهر خلا فالشارح لقوله ابن يونس قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفع يديه من غير ان يامربه وقال من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وقال في حديث اخر من صامه وقامه احتساباً وصبت له الجنة وذكر احدث اخر نقله ابو الحسن وقد قال ابن حبيب انه فضيلة **لكن في** **والفراد فيها** **قوله** **ز** اي فعلها في البيوت ولو جماعة الخوفيه نظراذ الائمة عملوا



افضل لية الانفراد بالسلامة من الريا ولا يسل منه الا اذا صلى  
وحده في بيته واما اذا صلى في بيته جماعة فانه لا يسلم منه  
فعم اذا كان يصلي في بيته بزوجته واهل داره فهذا  
بعيد في الغالب من الريا قال ابو علي **وسورة تجزي**  
ابن عرفة فيها لما لك ليس الختم سنة وليس بيعة لوقية بسورة  
اجز الختم والختم احسن انتهى قال ابو الحسن معناه اذا لم يكن  
يحفظ الا هذه السورة ولم يكن هناك من يحفظ القرآن او كانت  
ولا يرضى له انتهى منه **ثلاث وعشرون** قول **ر** وليس  
كذلك في واحدة او فيه نظر بل جميع ما عدا الاول صحيح ولم  
نر من كلام الائمة ما يخالفه واما الاول لجوابه ان المص  
اراد يذب الصفة باختلافهم في الافضل فلا يفتد كلامه  
ان الوتر مندوب **وصف مسوفا ثمانية ولحق قول ر**  
عن **ع** اذ ليس ثم قول رجم يوافق في قصور بل رجمه ابن  
رشد في البيان ونظر في الحسن في سماع ابن القاسم انه اذا  
سلم الامة يدخل معهم باحرامهم في الركعة الثالثة فاذا فرغوا  
من الركعة تعد قسدهم وسلم ثم قام معهم ثم ادركهم في  
صلاتهم ابن رشد ظاهر هذه الرواية انه يدخل معهم في ركعة  
الثانية التي فاتته في ركعتهم الثالثة التي ابتدوها موافقا لها  
وقد نظر على ذلك ابن حبيب عن ابن القاسم وهو بعيد لانه  
ياتهم في ثلثتهم ثم يسلم من صلاته ايضا قبلهم وهذا خلاف  
سنة الامة ثم قال والذي في سماع اشبه بخالف لظاهر هذه  
الرواية وذلك انه قال فيها انه يقضي لنفسه الركعة التي فاتته  
ويتوخى ان يكون قيامه موافقا لقيامهم وركوعه موافقا لركوعهم  
وسجودهم موافقا لسجودهم من غير ان ياتهم فيها وهذا احسن  
وامع في العنى والنظر وسجود رابن عبد الحكم يقول ان ابنه  
يقضي لنفسه الركعة التي فاتته ويخفف فيها ثم يدخل  
مع الامام وهذا أولى ما قيل في هذه المسألة مع من البيان انتهى  
ونقل **ف** اخبر بالمعنى وعلى هذا القول **س** له ان يصلي  
ركعة القضاء سالما في **ف** اخر فصل القنم ونص  
قد يستحب ان يتم النافلة جالسا اذا قمت عليه الصلاة وهو في  
النافلة وكذلك ايضا اذا كان يسير قاضي الاشغاع في رمضان  
انتهى **الامام له حزب** قول **ر** تبع فيه ابن العزلي انما تبع ابن  
العزلي في الوتر واما ما ذكره في الشفع فهو الذي شربه المازري  
وعيا من المذهب ونص **ابن عرفة** في الشفع وفي  
قراءة الشفع بما يشتر وتعين سبج والكافز وثالثا ان  
كان اشترطه في الاول وان اقتصر على شفعه ثالثا في رأيي  
المجموعة وابن شعبان مع عياض عن بعض القرويين وتقييد

تقييد ترجيحه وعليه فالواو على بابها **وصف به ان حسب او تحت**  
**حبيب** لمخبر المسألة ان تقول لا يخلو المسجد اما ان يكون محصيا  
او مبطا مثلا فالثاني لا يصدق فيه لعدم ثاق في البصاق فيه  
كما يفهم من قول المدونة عطف على ما لا يصدق فيه ولا في مسجد غير  
محصب اذ لم يتدر على دفع البصاق فيه انتهى والاول اما محصرا  
والا فالاول يصدق تحت حصيره لا فوقه وان ذلك لم في المدونة  
ايضا والثاني يصدق فيه ثم يدفع البصاق في المحصا واحا  
المبسط فظاهر ثقل **ع** عن العوفي جواز البصاق تحت حصيره  
ايضا وصوبه **لعلي** وابو علي واختار غيرهما منع البصاق  
فيه محصرا وغير محصرا وهو الظاهر لقول ابن بشير وان لم يكن  
محصيا فلا ينبغي له ان يصدق فيه بحال وان ذلك لانه لا يذهب  
لا يذهب اثره انتهى ثم ان صاحب التثبيات ذكر ان  
يطلب في المحصب ترتيب في الجهات وذلك ان يصدق او لا  
عن يساره او تحت قدمه كما في الحديث الصحيح الا ان  
يكون عن يساره احد ولا يثاق له تحت قدمه تحت يمينه  
لجهة يمينه لتثريبه اليمنى وجهتها عن الاقرار ثم اقامه  
ان لم يمكن ذلك الا هناك لتثريب القبلة عن ذلك الا  
لضرورة لكن جزم **ع** ومن تبعه بان هذا الترتيب خاص  
بالصلاة فلا يطلب من غير المصلي وبه قرأ الشيخ **متن** رحمه  
الله واختار **لعلي** مثل ما قاله احد انه يطلب في الصلاة  
وعبرها قال لا طلاق عياض وابن الحبيب وابن عرفة  
والولف ولقول الالب في شرح مسلم ان كان الذي يقظا لجهة  
القبلة فيصعب غير الصلاة وغير المسجد لكن يتأكد في المسجد  
انتهى قال **لعلي** واحاديث الصحيح تختلف في بعضها التقييد  
بالمصلي وفي بعضها الاطلاق انتهى فاذا علمت هذا فكلام  
المص فيه قلق فروجه الاول انه يوفهم ان قوله او تحت حصيره  
في غير المحصب فقط لا فتضا العطف المغايرة وليس كذلك بل  
هو فيه وفي المحصب على **ع** او في المحصب فقط على ما غيره كما  
تقدم وعليه فيكلف له تقدير معطوف عليه بعد حصيب  
اي فرق المحصا او تحت حصيره الثاني انه يوفهم ايضا ان الترتيب  
المشار اليه بقوله ثم قدمه لراجع لمسألة المحصر كرجوعه لغيره  
حتى قرره **ع** كلامه وليس كذلك ايضا قال ابن عاشر فلو قدم  
مسألة المحصر واخر مسألة المحصب كان اخيرا انتهى الثالث ان  
قوله ثم قدمه لم يتقدم له ما يصح عطفه عليه وجعله **ع** معطوف  
على حصيره وفيه انه لا ترتيب بين المحصر والقدم اذ هما مسالتا  
لانسية بين احدهما والاخرى كما قال ابن عاشر وجعله **ع** معطوف  
على محذوف وتقديره او تحت حصيره في يساره اي في جهة يساره







الدين دعيته فالتواب فيها متوقف على قصد الامتنال قطعاً  
عند الترتيب وعنده ربه يتبين سقوط كلام **ع** والله اعلم وقول  
**ن** ثم انه يلزم على قول التثنية ان يلزم صريح به الوجهين كانه  
المذهب قاله عند قول التثنية ولا بأس ان تأتمر عن لم ينو  
ابا يوتك انتهى قابلاً ويلغز بها فنقال اخبرني عن امام حلي  
يقوم وحصل لهم فصل الجماعة وله ان يعيد في جماعة اخر كاشي  
**وان باداء وقصا** يحتمل ان يرجع للزوم كما قرره **فان**  
حصلت مخالفة لم يقع الايقام وان كان حصولها باءا وقصا  
لم ينص على اتمامه من خلف من يصلي فلهما اليوم وعكسه ويحتمل  
ان يرجع للسقوط وعليه فالواو في قوله وقصا يعني او لا  
بد من المساوات بان يكون كل منهما اداء وقصا وبكفي ان كان  
كل منهما قصا وان كان احدهما من يوم والاخر من اخر ظهر  
من يومين بعد الوقوع وان كان الاقدام على ذلك لا يجوز وهذا  
قول الشارح في الكبير والاولى قال ابن عاشر وهو الظاهر  
حسبما يظهر من **صحيح** وهو مبني على ان الزمان في قصا النيات  
غير معتبر لكن اعترض **ع** على الشارح من جهة الفقه بان  
التراجع هو المنع في صورة ظهر من من يومين وكذا قال **ط**  
المعتد صوما في الصغير وعليه انتصر ابن عرفة انتهى وح  
يكون الاول ما قرره **وان** كان ظاهراً المص خلافه وقول  
**ع** كشافي اما ما للفظ في منع هذه الصورة نظر والظاهر  
من كلامهم جوازها كما تقدم في قوله ويخالف في الفروع  
بل ذكر ابن عرفة هناك الاجماع على جواز الاقتداء بالمخالف  
اذا كانت مخالفة من حيث اعتقاده فقط انتهى **الافلا**  
**خلف فرض** قول **ع** خلافا للباطل الذي هو على الباطل فيحتاج  
الى بطلان يصح بجواز الفرض الصبح ولا يرد عليه بطلان  
لفظ المص لان ظاهر كلامهم انه في البطلان المحض والفرض منه  
النظر **ط** وقول **ع** هذه اجوبة اربعة احوال الاحتجاج هذه  
الاجوبة مبني على ان الاستثنا في كلام المؤلف بعيد آجواز  
وفيه نظر والظاهر انه بعيد الصحة فقط وانه لا يحتاج  
لجواب واما ابن عرفة فانه رتب البنا المذكور على كلام  
التلقين المصريح فيه بالجواز ونص **ع** التلقين و  
عكسه جائز قلده بنا على جواز التثنية بان يعاد او تنع  
بغير ان يمتنع وهو ظاهر وقول **ع** واما بعد الوقوع في حاص  
كلامه انه ان نوى التثنية خلف اخر من الظاهر مثلاً اقتصر عليها  
ولو نوى به ان يعاد ان دخل من اولها كالأربعاء وان نوى التثنية  
او ظنه مسافراً فظهر انه مقيم **كالعكس** يستثنى من هذا  
مسائل الخوف والاستحلاف والسهو والرعاف وباستثنائها

يبدن

يبدن ما ذكره **ع** من ان قوله كالعكس مبني على قول ابن عبد  
الحكم بوجوب الاستحلاف ان طرأ عذر للامام قال اما على قول  
ابن القاسم من ان لهم ان يقولوا اذا افلا انتهى وبالحكمة قوله  
كالعكس اي لا ينتقل عن الجماعة مع بقايتها وفي المستثنات  
انتقل عنها بعد ذهابها **ومتابعه في اهرام وسلام** قوله **ع**  
فتبطل في سبعة اوجه ذلك الشيخ ميارة في قوله  
فسابق في البدء ابطال **ط** كذا في التمام ايضا حقيقاً  
ومبتد بعد ومعه قد كمل **ع** او بعده صحت له **الامتل**  
والخالف ان معه وبعده اتم **ع** وقد بدا معه وصح في يوم  
والواو في قوله ان معه وبعده يعني اولكن قوله وصحة  
يوم يقتضي ترجيح القول بالصحة في الاخيرتين وفيه  
نظر قبل الرابع فبها البطلان ولقول ابن حبيب واصح  
ومتابعه لاسن القاسم وابن عبد الحكم **وان يشك في البنا**  
**موت** قوله **ع** وكذا لو شك احدهما في يدك على ان ما قبله  
في الشك منهما وها **ص** له انه ان وقع الشك منهما بطلت  
عليهما معا في المساوات واما في السبق من احدهما فتبطل صلاة  
السابق مطلقاً وكذا صلاة المتأخر ان ختم قبل السابق والا  
صحت واما ان وقع من احدهما فصلافة باطله في المساوات  
والسبق ايضا وكذا في التأخر ان ختم قبل الاخر والله اعلم وقول  
**ع** واشر قوله مبطله ان لخص ابن عرفة وفي قطعه  
بسلام اودونه قولان قلده **ط** الثاني لها والاول  
قال التوسعي ليجوز ان انتهى **الامساوقة** يستثنى منه  
صورة ما اذا اتم قبله فالها تبطل لم تقدم على ما يظهر  
ابن عرفة **كغيرها** عما من اختلف في المختار في اتباعه  
في غير الاحرام وان سلام قبل هو با شرع او با شر قيام  
فعله باستوائه قائماً انتهى من ابن عرفة مبسوط **لان**  
**خلف** انظر **ع** وقول **ع** لان الخفض غير مقصود في نفسه  
الاخر بهذا **ع** في **صحيح** قال ابن عاشر تأمل مع  
ما تقر من الخلاف في الحركة ليركن هل هي مقصودة اولا  
وعلى قصد ما ينبغي قوله وتارك ركن يرجع قائماً قال **ع**  
والذي يظهر في جوابه ان المنفي هنا قصدتها في نفسها والثبت  
على الخلاف قصدتها كغيرها وكانه يجوز لهذا على ان الركن  
من السجود والركوع انما هو الاختار والاتصال بالارض واما  
الهوة نفسه فوسيلة ولا حوله في الركنية بخلاف الرفح



منها فانه نفس الركن وليس الركن كونه قائما بعد الركوع ولا كونه  
 جالسا بعد السجود فتأمل فانه دقيق وظاهر ان الركن ركن  
 من غير خلاف وفيه نظر وقده كره في الرعان الخلاف في الركن  
 فعل فهو واجب لنفسه او وسيلة ولذا قال **طعن** **طعن** **طعن**  
 تفريق الم بين الخطر والرفع كلام نقله **طعن** **طعن** **طعن**  
 الباطني ونقصه على غيره وجهه **وذهب** **تقديم** **سلطان** قال  
**طعن** لا معنى لذكر الاستصحاب هنا اذا الكلام فيما يقتضي به عند  
 التشايع ولا مدخل للاستصحاب فيما يقتضي به زندق غير ابن  
 عسرة بالاحتجاج وابن شاس وابن الحاجب بالترجيح  
 وفي المدونة احق القوم بالامامة اعلمهم وقالت ايضا  
 اولام بالامامة افضلهم وهذه العبارة السري بالمقام انتهى  
 قدس **واجب** بان لنا مقامين احدهما مقام  
 بيان وهو بالتقديم فنقتضي له به وعليه تكلم من غير  
 بالقضا وخووه وبقول المتشار اليه بقول المتصان تشايع متساو  
 لا كرا قتر عوا فيهم منه ان غير المتساويين يقتضي للافضل  
 منهم بالتقديم وثالثهما مقام بيان ما يطالب به الجماعة دون  
 تشايع وهذا هو المتشار اليه هنا بقوله **وذهب** **تقديم** **سلطان**  
 الا وقرظا هـ **رب منزل** وحكم امام مسجد رات الحكم  
 رب المنزل انتهى وقوله **ز** وقال بعض المتأخرين في كرامة  
 الا ما قاله هذا البعض **وقوله** **مس** **بقول الصواب**  
 وليس الا اول بظاهر كلامهم انتهى وهو الذي يفهم من قوله  
 الاتي واستنباطه الناقص يد قال ابن عاشر المرأة من جملة  
 ما يندرج في قوله واستنباطه الناقص فذكره هنا تشويش  
 وحشو انتهى وقوله **فان** **الظاهر** **تقديم** **رب** **على** **المتأخر**  
 ان غير صحيح بل المستبر هو المقدم لقول ابن شاس ما كنت  
 منفعته الدارم لك رقيتها انتهى ونقله **فت** فانه  
 يشمل ملك المنفعة بموضع وبدونه وقوله **ز** **فهذا** **يجمع**  
 بين كلاميهما **العبارة** **طعن** **طعن** **طعن** **طعن** **طعن** **طعن**  
 باعتبار انها لا تخول لها المباشرة للامامة **والصواب** **باعتبار**  
 انما لا يجب عليها الاستخلاف بل تركه وترك المباشرة  
 انتهى **فمخلق** **بفني** فسكون اجمال الصورة قال ابن  
 رشد لان العقل والخبر يشعان الصورة الحسنة غالبا  
 وقد قالت الحكماء حسن التركيب وتماثل الاعضاء يدل  
 على اعتدال المزاج واذا اعتدل المزاج نشأ عنه كل  
 فعل حسن انتهى قال القاضي ابو الفضل عياض في بعض  
 مجاميعه انشدني ابو الطاهر بن سنده لمحمد بن يزيد المبرد  
 بروي حديث عن بني الهدي

حكته عن اسلافنا حاكمه  
**ان** **رسول** **الله** **في** **مجلس**  
**قال** **وقد** **حفت** **به** **حاضر** **وه**  
**ان** **اسالتهم** **احدا** **حاجته**  
 فالتسوها من كرام الوجوه **ه** **والحديث** **رواه** **بجاهد**  
 عن ابن عباس بلغظا طلبوا الخواص من صباح الوجوه  
 ورواه غيره اطلبوا الخمر من حساني الوجوه وقرأت في  
 بعض الكتب عن ابن آبي مليكة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من اتاه الله وجها حسنا واسما حسنا وخلق  
 حسنا وجعله في موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه  
 انتهى **فمخلق** **بضم** **سين** **مس** **الخلق** **الحسن** **شرعا** **لهو**  
 التحلي بالفضائل والتثنية عن الرذائل لا ما يقتضيه العوام  
 من انه مساعفة الناس وتجيئته على تركهم لان هذا **سما**  
 كان مذموما قال تعالى وان تقطع اكثر من في الارض  
 يضلوك عن سبيل الله انتهى **ان** **عدم** **نقص** **منع** **او** **كره**  
**حاص** **ل** **تقريب** **ان** **هذا** **شرط** **في** **المباشرة** **فمراجع** **لجميع**  
 وفي مفهومه تفصيل ومن جعله شرطا في التحقيق امر  
 الامامة وجعله لما عدا السلطان ورب المنزل بدليل  
 قوله قبل واستخلفت **واستنباطه** **الناقص** **كونه** **مقطوعا**  
 على عموم نذب لا يقتضي تخصيصه بنقص الكره خلافا  
 لما زعمه **ز** لما تقدم ان المتلصق بنقص المنع كالمراة  
 يندب له الكسنة باعتمادا لا يجب عليه الاختلاف  
 بل له تركه وترك المباشرة وهو لهذا المتأخر يرجع  
 للسلطان ورب المنزل لا للسلطان فقط لم ذكره واعلم  
 ان في كلام المتصو وجهين اخرين احدهما للشارح والبيان  
**و** **ان** **من** **له** **المباشرة** **لا** **انتفاء** **نقص** **المنع** **را** **كره**  
 يستحب له اذا حضر من هو اعلم منه واولى ان يستنيبه  
 لقول ابن حبيب احب الي ان حضر من هو اعلم من صاحب  
 المنزل او اعدل منه فليؤله ذلك قال **والفعل** **كل** **مسجد**  
 اولى بامامته اما ان يحضره الوالي انتهى الوجه الثاني  
 ان يكون قوله **واستنباطه** **الناقص** **عطف** **على** **عموله** **عدم**  
 وعقله **جمله** **مس** **نقله** **ز** **اخرا** **ولا** **يجتص** **بنقص** **الكره**  
**اكتفاء** **عنه** **بل** **لا** **وجه** **له** **وعلى** **التقديرات** **الثلاث** **يكون**  
 كلام المتصو برب المنزل والسلطان دون غيره بما يدل  
 اعلم **كوقوف** **ذ** **عن** **عبيد** **قوله** **ز** **ورواه** **غيره** **فقا**  
 جبار بن صخر اهلهذا رايته في الاضائة بلغظا ورواه غيره  
 فقال جبار بن صخر وهو المحفوظ انتهى وفي بعض نسخ **ز** **ورواه**



غيره فقل جبري ولايس بصواب **ونسأخلف الجميع بكثرة للرجل**  
 ان يوم الاجنبات وحرهن وفي الواحدة اشدا **نقح ورب**  
**الدابة اولى بتقدمها** كذا في المدونة ونصها راوي مقدم  
 الدابة صاحبها وصاحب الدار اولى بالامامة اذا صلوا في  
 منزله الا ان ياذن لاحد انتهى قال ابو الحسن لان صاحب  
 الدابة اعلم بطباعتها ومواضع الضرب منها وصاحب الدار  
 اولى لانه اعلم بالقيلة منها وبالموضع الطاهر منها وكلامه  
 دليل على ان الفقيه اولى بالامامة من الكاهن وهي دلالة حسنة  
 لما كان صاحب الدابة اولى لكونه اعلم بطباعتها وصاحب  
 الدار اولى لانه اعلم بقيلتها كان الفقيه اولى لكونه  
 اعلم بما تصح به الصلاة انتهى **والا ورغ والعدل والخير**  
 مرتبة هذه الثلاثة بعد قوله ثم زاد فقه او حديث  
 فذكر ان حقه ان يقدمها هناك ولا يستغنى بها تقدم  
 عن ذكر الثلاثة كما قيل لان ما تقدم من باب التخلي  
 بالمصلحة المحملة وهذه الثلاثة من باب التخلي بالمصلحة  
 المحضة فلا بد من ذكرها لكن الاولى تقدمها كما ذكرنا  
**والاب** مرتبة هذين بعد رب المنزل فكان حقه  
 ان يقدمهما هناك خلافاً لما يحسون في العلم وقول **فان**  
 اجتمع في دار الابن ابوه وعمه قدم الاب الا ان اى اذا تقدم  
 الابن والا قدم الابن لانه رب المنزل فيقدم على ابيه  
 وعمه كما صرح به ابن عسرة ونصته **فمستحق**  
 الامامة السلطان او خليفته ثم رب المنزل مالك وان  
 كان عبداً ثم قال ثم الاب والعم وان صغر عن الابن  
 اخيه وبما في تعيينه بما لم يكن ابن الاخ افضل قوله يحسون  
 وبما لك وخرجه النعماني في الآب ورده المازني بفتوة الابوة  
 ثم في الانجى طريق الثانية لابن رشد الفقيه فالحديث  
 قال قاري انتهى **وان تشاغ متسأرون لاكثر اقترعوا**  
 يدخل في منطوقه ما اذا كان تشاغلهم بحاجة فائدة وعاجها  
 فكونهم على الامام فليس ذلك مما يفسدتم قاله ابو علي **وكبر**  
**للسوق لركوع** اى قول **ركوع** حيث لم يرد الاعادة الا ان  
 فان ارادها بان كان صل فذا قيل ذلك واراد الدخول معهم  
 للاعادة اخر دخوله اى واما ان لم يكن معدياً بان كان لم يحصل  
 فرضه فهو من بالدخول مع الامام في الركوع او السجود او  
 التشهد وتوالم يتحقق انها غير الاخيرة فاذا سلم الامام وقد  
 ادرك معه هذه السجود ما دون الركعة فانه يجب عليه  
 اتمام صلاته ولا خيار له في القطع ذكره صاحب المفارغ عن  
 ابي سعيد ابن لب واعترض ما قاله ابو الحسن ومن قلده

مرانه مخبر في التماذي والقطع بانه مخالف للنقل فانهم انما  
 قالوا ذلك في المعيد الذي حصل فرضه واراد الاعادة لتفصيل  
 فصل الجماعة انتهى **وقضي القول وبني الفعل قول**  
 والالم يقل ربنا ذلك الحمد او صوابه والالم يقل لا وربنا  
 ذلك الحمد لان المأموم لا يقول غير ما يقول **ركعتين**  
 فعل الاولى على المشهور كما قاله الخزرجي ويوسف ابن  
 عمر اذ شفع في **ع** ولعقبه **طعن** بانه خلاف ما في الفتية  
 من عدم القنوت قال وكذا السجود يرفعون على القضاة  
 الاقوال عدم القنوت وما سببه لا ينحصر في ارضه فيه واما  
 الجزوي فان ما فيه موافق لما في الفتية من عدم القنوت انتهى  
 قل ما ذكره من ان القنوت عدم القنوت خلاف  
**لج صحيح** اذ هو الذي في البيان واقصر عليه صاحب  
**طعن** والغلباني وابن ناجي وغيرهم واما قوله  
 ان ما في الجزوي موافق للفتية فغير ظاهر لان **نقل** عند  
 قوله في السهو وبسجود المسترق مع الامام اى عن الجزوي مثل  
 ما قاله **عنه** ونفن **ع** هناك قال الجزوي واختلف فيمن  
 ادرك الركعة الاخيرة من الصبح فقال يقنت في ركعة  
 القضاة لا قولان فان قلب القنوت من القراءة يحتاج  
 ان لا يقنت الا ان المشهور يقنت فانظره مع ما تقدم  
 انتهى لكن ما في البيان هو المعتد كما علمت وانه اعلم وقول  
**ز** واقرب ما فرق به ان هذا انما ذكره النعماني توجيهها المنا  
 اختاره من انه بان في الاقوال والافعال **في صحيح**  
 ونصه واختار النعماني ان بان مطلقاً ولكن تلاقيه  
 القراءة على نحو ما كان الامام قد رآه في مقدار القراءة وذلك  
 قال في **صحيح** وهو ضعيف اذ الزيادة في القراءة غير  
 مفترضة الا ترى من جهز في صلاة سرسجد بعد السلام  
 فثبت ركعة على ما في المتن وهو طريقة الاكثر ليس على ما  
 ينبغي تراجم ابن الحاجب و**صحيح** **ركعة** **دون الصف** قول **ز** لان الحافظة على الركعة  
 افضل منها على الصف اذ فيه نظربل هو معكوس بدليل  
 ما بعده وقد ذكر **ع** عند قوله واسراع لها بلا حجب ان  
 الصف الاول افضل من السكينة وان السكينة افضل من  
 الركعة ولو عدل بان ادراك الركعة والصف معا خير من  
 ادراك الصف فقط كان اولى واسماعيل وقول **ز** فان لم  
 ينظر ادراكه قبله تماذي اى قال في **صحيح** عن البيان يتأذى  
 ابيه وان فاتته الركعة قولاً واحداً انتهى وكلام ابن رشد  
 نقله **طعن** يدل ان قوله قولاً واحداً انما هو بالنسبة الى مالك







المدونة وابن يونس بحسنه فكل الامم المصنعة على رعايا القلع  
 كجاءه فلما هره وبسبب تقاض منه رعايا البنا بالاولى ويكون  
 فيه اشارة من المصنعة الى موافقة ما يشهده ابن رشيد في سقوط  
 التماسه او ذكرها **وسبق حديث او ذكره** قول **لا**  
 التماس في رعايا البنا رخصة الا لا يمدى لهذا التعليل اذ لا يلزم  
 بين الاختلاف والبناء وقول **لا** او لمصلحة لا يستلزم انه لا يظن  
 وقد ذكره **فيما تقدم** انه يستلزم في العمق رخصة عليه او سببا  
 ولم يذكر فيه خلافا واسما ذكر الخلاف هل يتقدم الامام او يتم معهم وفي  
**ما نص** وقد ذكرنا من ابن رشيد على ان الامام لا يتقدم  
 ان فخره عليه او سببا ان انتهى وقول **لا** وتلخيص انها قولان  
 مشهوران الا فيه نظر بل ما يشهده ابن رشيد اقرب من غيره  
 وغير واحد والقول الاخر انكره غير واحد فكيف يساوون الاول  
 وقول **لا** وكذا ان تحقق الحديث والوضوح وشك في السابق  
 الا ذكره الاختلاف في هذه فيه نظر وقد تقدم **لا** نفسه  
 غير قوله وان شك في صلاته الجزم بانه يتبادى في هذه فان  
 بان النظر لم يعد فانظره وقول **لا** اعاد تقوم بوجه الاوجه  
 لا عادة المأموم بل صلاته صحيحة وقد تقدم هناك عن الشيخ  
 احمد **وعج** في حاشية الرسالة الجزم بانه لا يعيد فانظره **بالتفصيل**  
 قول **لا** فان كان خلفه واحد فخطا فلا اذ كذا اطلقوا الظاهر  
 تعينه بغير من منع الامامة لمجرد فانه يستلزم من وراءه ولو كان  
 واحدا لانه يتاخر وراءه موافقا وقول **لا** راعى عرض البساط  
 الا لا يخفى بكاتبه هذا الاعتراف من واسباعه **ولا يستلزم ان**  
**رفوعا بر فقه مثله** ابن الحاجب على الامم انتهى ومثاله غيره  
 مخصوص بل هو يخرج لابن بشر على ان الحركة للركن مقصور  
 وقول **لا** ولو علموا بحدوثه ورفوعا منه الا غير صحيح بل اذا علموا  
 حدوثه ورفوعا بر فقه بطلت صلاتهم كما يقتضيه  
 كلام عبد الحق وابن بشر وابن شاس وابن عسرة  
 وبنو ابن عسرة ابن القاسم ان احدث راكعا رفعه وتخلل  
 من ركب راكعا فرفع يده عن ارضه على ابن عمر بلا تكبير لملايعة  
 وقيل يستلزم تثل رفته فلو رفعوا يده فغنى اجز بطلت  
 صلاتهم على ان حركة الركن متصودة امر لا وفعتها بمر  
 رفع قبل اقامته لرفع مأموم معه طه امامه طريقا ابن بشر  
 وتقدرب عبد الحق انتهى ونحوه في الجواهر **وسبق** وهو  
 صريح في ان محل الخلاف حيث رفعوا يده جهلا وعظما فان  
 اعتدوا به بعد علم حدوثه افاد البطلان لا بخلاف واسباعه  
**ولو اثار لهم بالانتظار** قول **لا** لان المعنى فنادب لهم ولو  
 اشاروا ما عوده بعد فئالة اخرى الا سلم ان عدم انتظاره مندرج

وادعى عدم المناقاة وهذا اصله **لست** جوابا عن بحث **ع**  
 وهو غير صحيح لان انتصاره مبطل وهو المراد بما ياتي رده قال  
 في الاستدلال **رحمة** قول مالك واصحابه ان ذكر الله حنب او  
 على غير وجهه لم يقدم احدا قد سوا سوتا بهم فان اتموا  
 اذ اذا اجز انهم صلاتهم فان انتظروه فسدت وردى يحيى عن  
 ابن نافع ان يعرف لم يقدم واسار اليهم ان اتموا كما يعلم ان لا  
 يقوموا حتى يرجع فيتم بهم انتهى وهذا ايضا مبطل الجواب  
 الثاني في كلام **قوله** الثالث في ما فيه ان يسأله **وبما**  
**موتى** قول **لا** لو صلي فبطلت عليه الجزم بالبطلان  
 وقد تردد **في** منه والعبارة الفصحى لقول المصنف الا في بعضهم فان  
 الظاهر انه لا فرق بينهم من الجملة في الصور **وصححه** **باد**  
**ما قبل الركوع** الصورة التي اخطا بها يبطل بها ما في **ع**  
 عن الخوادر بقتل ابن الوار فانظره وقول **لا** لا احتراز  
 عن ادراك مع الامم الا فيه نظر بل هذه الصورة واردة على المصنعة  
 والعبارة المذكورة لا يفيد اخرجها **فان** **صلى** **لنفسه** **اذا** قال  
**لا** **صلى** **لا** ان صلاته صحيحة قال **ع** والذي  
 يظهر انه يدخل الخلاف في صلاته لانه اخرم خلفه في  
 في الصلاة فتبين انه في غير الصلاة وقد ذكر في الخوادر  
 ما نص **ع** ومن كتاب ابن محبوب ولو اخرم قوم ثل  
 امامهم ثم احدث هو قبل ان يحرم تقدم احدهم فصلى باصحابه  
 وصلاهم فاسد وكذا في ان صليوا في ركعتين حتى يجددوا اخرها  
 انتهى ويعلم من قول **لا** لانه اخرم لانه لو اخرم خلفه وهو  
 عالم بعذره بطلت صلاته لتلا عليه **واعلم** ان الحق في  
 هذه المسألة من علم صلاته بعد ان صلى على انه خليفة اما جهلا  
 بالحكم او بانه جاهد العذر اما ابتداء ولا نزاع انه مأموم بان  
 صلى لنفسه صلاة النذر وبه تعلم ان ما قلناه **ع** عن الشيخ  
 احمد لا يحصل له انظر **طه** **او سببا بالاولى او الثالثة** **صحت**  
 ابن عسرة ان اخرم بعد ان احدث الامام بطلت على تايده  
 وصحت له ان لم يقبل **ولا** فقال سبحانه ان لا يتخلل على وتر  
 بطلت على شفع صحت ابن عسرة ومن هذا على قول ابن القاسم  
 في حديثه في السورة اما على قول علي بن عبيد وابطلها ابن حبيب مالم  
 يستلزم على كلها المار في شفع المشرقة وكذا غيرها انتهى ومرارا  
 المار في انه ان ابقى للامام في المغرب ركنين واستلزم ثم ما فيها  
 على صلاته الامام بطلت لانه يحل في اول الركعتين وليس بخلاف  
 حلوس له ويشتمل ذلك قول المصنف والافلاويه تعلم ان قوله  
 لا حاجة لكلام المار في الا غير صحيح لانه فصره على غير وجهه **لنفسه**  
**الامام لا تمامها** ما ذكره المصنف من بطلان هو المشهور وهو قول يحيى

لا



ابن عمر وقال ابن القاسم بالصحة ابن رشد داعي ابن القاسم قول العراقيين  
بالبناء في الحديث ومقتضى المذهب بطلانها عليه لانه جده بطلت صلاته  
فصار مبتدئاً بالعبادة وسقط ما عليه لانه لم يحرر ما قبله انتهى ونص ابن  
عسرة في صحيح عبيد بن القاسم من مختلف حديثه بعد ركعة فتروها  
وانصرف فاحدج خلفته وتقدم انه صلاته وحلوا حتى يتم لنفسه ولم  
يهم لتأخره في ركعة وتقدم صلى الله عليه وسلم وتقدمه ثم قال وقصر  
ابن عمر في الامم الخلاق على الامم الراعف الثاني وهم وقصروا انتهى في  
ابن عمر في نص في ان الخلاف في رعايا البناء وغيره خلا فالابن عبد  
السلام في وقصره على رعايا البناء به لقل ان ما ذكره في عدم  
البطلان في الامم الراعف الثاني اذا لم يقوم بعد غروب الشمس  
**المسافر يقول** وهو ضعيف لانه قول ابن كنانة ومثاله لانه  
القاسم وسجنون والمصريين فاطبة **ويقوم غيره للقضا** قول  
فان قلت **لم لم يجمع** ان يقتدك للسوق او صوابه المأموم موصوف  
للسوق وقول **قل** لانه يودي الى اقتداء شخص اخر لا بد عليه  
ما تقدم من قول المص في السهو واهم احدهم لانه لا خلاف حقيقة تملك  
ان سلام الامام عند سجنون بمنزلة الحديث فانه اطلب من النوم احدهم ان  
يستخفوا لا تقسم من يتم تامله **والكسبه به** قول **كلهم وكله** هو  
الذي في سماع موسى قال ابن رشد هو الجار في الشهور من ان الكلام  
لا صلاح الصلاة غير مبطل وقد نص على الكلام اذ لم يفهم بالتسبيح صا  
الجواهر وابن الحاجب واعتبر فيها في **صحيح** قال **ع** وكان المص  
لم ينف على ما في سماع موسى وقول ابن رشد وقول **والظاهر انهم لو**  
**تخففوا** اذ فيه نظير الصواب عدم البطلان لموم حديث من ثابته  
شيئاً **قال مس** وغيره **عمل عليه من لم يعلم خلافه** قول  
فانه اطلب للتحقق بعد ما اذا لم لا يجلس بعد ما لا يلبس محالاً لو  
احامه وما ياتي به بنالاً قضا **ان لم يتحقق زيادة** قول **وقد ترا**  
فيها بام القرآن ولم يجلس اذ فيه نظير ما يجلس لان الفرض انه اخبره بعد  
عند الثالثة وانما يفوته الجلوس اذ اخبره بعد قيام الرابعة وقول  
**ز** فان لم يدركها معه لم يسجد اذ النظر كيف يتصور هنا عدم اراكه ركعة  
مع ما تقدم من انه لا يصح استخلافه الا اذا أدركت جزاءه بعبادته والظاهر  
ان لو استقام هذا الكلام والله اعلم

## فصل في القصر من مسافر قول واستدل السنية

اذا فيه ان الخبرين اثنا عشر ان طلب القصر وهو عام من السنية فلا بد ان  
عليها واعتد المع والسنية قول عياض في الامم كونه سنة هو المشهور  
من مذهب مالك واكثر اصحابه واكثر العلماء من السلف والخلف انتهى  
ونقل ابن عمر السنية عن المذهب وقيل فرض وقيل مستحب وقيل مباح

عزاه

عزاه عياض عن العامة اصحابنا البغداديين وحديث عياض عباد الله  
ذكره الثاني سنة من سبل والخبر الثاني رواه مسلم من طريق  
يعلى ابن ابيه قال قلت لهما ابن الخطاب ارايتما قصر الناس الصلاة اليوم  
وانما قال الله عز وجل ان خذتم ان يغتفرتم الذين كفروا فقد ذهب  
ذلك اليوم فقال محبت مما محبت منه فذكرت ذلك لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا  
صدقته **غير عاص** قول **والفرق** ان احسن منه قول ابن  
عسرة لان مناط اكل الميتة الضرورة لا السفر انتهى **انظر**  
قول **ز** فان قصر العاصي لم يبدؤا عدم الاعادة فيه وفي اللاهي هو  
الصواب وعليه اقتصر **ح** وغيره فقول **حش** فان قصر العاصي  
اعاد اياه على الراجح وان قصر اللاهي اعاد في الوقت انتهى غير ظاهر ولذا  
قال **ط** لم اقف على من ذكر هذا الترجيح **دها** قول **ز** يميز  
لان سنة الا غير ظاهر وكونه حالاً اوضح وكذا قوله دفعة ليس بتمييز وانما  
هو مذكور مطلق ولذا قال بعضهم اعاد به تمييز من عدم التمييز قول  
**ز** خاصة بالبالغ اذا عترض بان القصر في حق القبي اول من البالغ وفي  
**ح** ما يدل على انه يقصر وكذا قول **ز** قبله وكان ينعصر ويحاش  
بان مراد احمد ان قصر الصبي ليس بسنة بل منه وب فقط لا يكون  
اكد من صلاته لانها مندوبة لاسنة وليس مراده انه لا يقصر **قول**  
وربما يهمل الا غير صحيح ولا يفهم منه **انظر** **ان عرف البلدي** **البلدي**  
قول **ز** الحضري ان الصواب استقامه ان المراد بالبلدي من كان  
يكمل في البلد سواء كان حضرياً او بدوياً وقول **ز** واذا سافر من  
الحاجب او ما ذكره غير صحيح اذ غاية امر البساتين ان تكون كجز من  
البلد **وتأولت ايضا على ما ذكره** **ان** قول **ز** ولو في زمن دون آخر  
فيه نظير بل ظاهر ابن رشد ان المراد بقرينة الجمعة وجود الجمعة فيها  
لنقل **انظر ط** وقول **والظاهر** ان محل التأويلين الا غير صحيح **يد**  
لاطلاق محل التأويلين ما قبله **ت** عن ابن الحاجب ونص  
وفي موازك ابن الحاجب من خرج مسافراً من قرطبة فرحل الى البرنالك  
قصر ولا يرعى ان تكون البساتين عن يمينه او شماله ثم ان التفتيل  
سبب قرينة الجمعة وغيرهما من رواية الاخوين وحملها الباجي والخماني على  
انها خلاف ما في المدونة من مراعات البساتين وحملها ابن رشد على  
في الحق الحسن عن التفسير وبه يستقام **اعتراض** **ت** على المص جعله  
رواية الاخوين تاويلاً وصدر المع بالاول بانه المشهور في **ح** وان  
كان التفتيل هو الظاهر لان حقيقة السفر في هذا الباب رباب  
الجمعة واحدة فكما ان الجمعة لا تسقط عن دون ثلاثة اميال لانه في معنى  
الحاضر كذا لت لا يقصر حتى يحا وزها **والهوى** **حلته** قال في الفرائز ان  
تقارب حيث يجتمع اسم في الدار لم يقصر حتى يحا وزها وان كانت







وبوطنه موضع انتقل اليه بنية السكنى فيه على التابيد اذ بعيد  
مع ان الاستئناس مع ذلك وعلى ما **قال** فالتزم في هذه الحالة لدخول  
الرجوع وفي التي بعد لها لجأته لدخول المروور **قال** **فقول** **ز** وان  
رجع مغلوبا بترج صواب على ما قررنا لكنه خلاف تقويمه **بعده**  
بدخول المروور المناسب لتقويمه ان لو قال وان دخل بترج وسار  
للمرور يدل عليه كلام **ع** رجوعه بعد ان سار مسافة القصير بدليل  
القطع لدخول اي فلا يزال في رجوعه يقصر الى ان يدخل فيقطع القصر  
خلاف ما حمله عليه **ع** من ان مراده الرجوع من دون مسافة القصير  
وان مجرد الاخذ في الرجوع بقطع حكم السفر لا خلاف ظاهر المص  
مناسب للاستئناس بعد هو فيه التكرار مع قوله ولا راجع لدخولها  
او واداه الى هذا ما فهمه من قول **ع** الدخول في هذه بالرجوع اذ قد  
فهم منه انه فسر الدخول بالرجوع وان المراد وتقطع رجوعه بلده  
**قال** **ط** وهو بعيد من لفظ **ع** ومن كلام المؤلف ولعله وقع  
في نسخة من **ع** الدخول في هذه الرجوع بغير ما دخله على الرجوع  
فلذا قال ما قال انتهى **ع** **قوله** بخلاف التزم لخاصة من  
انه اذ هذا التفريق غير ظاهر اذ الكل من الله والظاهر في الفرق  
كمال **ص** انه كان يتوقع التزم من حين الخروج بخلاف  
الخاص **ع** وفي **ع** عن النسخ اشارة اليه **المتوطن** **كلمة** حمله  
**ع** **و** **ق** وغيرهما على مسألة المدونة ونصها ومن دخل  
مكة فاقام بصنعة عشر يوما فاوطنها ثم اراد ان يخرج الى الحجفة ثم  
يمود الى مكة ويفي بها اليوم واليومين ثم يخرج منها فقال  
مالك يتم في يوميه ثم قال يقصر فقال ابن القاسم وهو  
احب الى انتهى ووجه ابن يونس الاول بان الإقامة فيها  
اكسبها حكم الوطن ووجه الثاني بانها ليست وطنه حقيقة  
وعلى هذا حمل **ط** كلام المؤلف لكن اعترض قوله رفض  
سكنها بان لا حاجة اليه وليس في المدونة ولا غيرها ولا فائدة  
فيه في الغرض المذكور **قوله** والظاهر حمل المم على مسألة  
ابن المواز وهي اذ اخرج من وطن سكنه لم يضع تقصيره الصلاة  
رافضا سكنى وطنه ثم رجع غيرنا والاقامة فانه يقصر فان لم  
يرفض سكنه اتم قاله ابن المواز ونقله **ط** وغيره وحيث  
يكون التوطن في كلامه على حقيقته ويكون قوله رفض سكنه  
شرطا معتبرا وقوله **ز** اي مقبلا لها اقامة تقطع حكم السفر  
يقتضي انه حمل كلام المؤلف على مسألة المدونة **وقوله** **بعده**  
رفض سكنها لكن اهله اذ يقتضي حمله على مسألة ابن المواز  
في كلامه تحليل **وقوله** **ز** ورجع بعد سير مسافة قصر او  
قبلها اذ تبع في قوله او قبلها نسخة **ح** قال اذ اخرج لمسافة  
القصر فانه يقصر في رجوعه وتوهم بيلها انتهى وهو غير صحيح بل

الصواب **قوله** **ع** المرجع للقصر في المسألة المستثناة كونه رجوع بعد ان سار  
مسافة القصير وقد مر قول المؤلف ولا راجع لدخولها وهو شامل لمن رجع  
بلده ولحمل اقامته انظر **ط** **قوله** **ع** وفيما قاله نظر والصواب  
ما ذكره **ع** ومن تبعه لقول ابن يونس ما نص **ع** ولو انه اذا نوى المقام  
فأتم خروج الى بقية سفره وفيه أربعة برد فلما سارها عنها ميلين رجع اليها  
في حلقة فليتصرف هذا في رجوعه وفي دخوله حتى ينوي المقام بما تم فيه  
الصلاة الا ان يكون فيها اهله وهذا الذي اخذ به من اختلاف قول  
مالك في هذا وبه اخذ ابن القاسم واصبح انتهى ابن يونس يريد  
الاختلاف الذي خبره لمالك في مسألة مكة انتهى **قال** **ابن**  
**ع** رقة محمد ممن خرج مما اتم به لاقامة المربعة لباقي سفره الفقه  
فرجع بعد ميلين لحاجة المختار من قولي مالك وقصره كان المقام  
واصبح انتهى **او مكان زوجة دخل بها فقط** **قوله** **ز** اذا ما به  
سرية وام ولدك ذلك اذ رده على ما للشارع في الوسط من اخراج  
السرية **قال** **ع** وقد نص ابن الحاجب وابن عرفة على كراهية  
بالزوجة انتهى وفي **ابن** **ع** عن ابن يونس قال ابن حبيب وكذا  
ان كان لغيرها سرية او ام ولد يكره اليها كالزوجة وظاهر  
الكتاب انه خلاف نقله **ط** **قوله** **ع** ثم قال وبه تقلم سقوط اعترا من  
**ع** على الشارع انتهى اي لان ظاهر الكتاب اخراجها لم فعل الشارع  
**قوله** وفيه نظر ولما روي الى كمن الزيادة التي ذكرها  
وهي قوله وظاهر الكتاب انه خلاف اذ وانما نقل كلام ابن  
حبيب على انه نقه مسلم فانظره **وان يرجع غايته** **قوله** **ز**  
خلاف **ع** اذ تبع في اعتراضه على **ع** **ح** **قوله** **ع** وقوله  
المراد بالدخول في الثانية المروور غير ظاهر لانه يقتضي ان  
مطلق المروور بالوطن يقطع حكم السفر ولو كان ذاه ولم يدخله  
وليس كذلك كما اعترض بذلك في **ص** **ع** على ابن  
الحاجب وقال انما يمنع المروور بشرط دخوله او نية دخوله  
لان اجتاز انتهى وهو في اعتراضه جار على ما تقدم انه  
فهمه من **ع** من انه فسره بالدخول في الاولى بالرجوع وفي  
الثانية بالمروور وتقدم ما فيه فلا اعتراض على **ع** على ان  
**ط** نقل عن ابن كمن وابن يونس وابن عرفة ما شهد ابن  
الحاجب في اعتبار المروور ونص ابن عرفة محمد ومرووره بوطنه  
مختارا به لغيره كسفر منه اليه وهو مسكنه او ما به سرية  
يكره اليها او زوجة يكرهها لاله وولده انتهى **ونية دخوله**  
**القول** **ز** وصدر عماله اذ صدر به جزم **ع** لكن لا يناسبه القطع  
وحق العبارة في المص ان يقول ومنعه نية دخوله اذ فقيه تسامح  
في التفسير واما الاحتمال الاول ففيه صورتان احدهما ان يكون بين  
ابتدائه سفره ووطنه للمسافة وتوهم في اثنائها دخوله وهذه محتمل



اتفاق على القصص ثم دل عليه كلام **ج** وغيره وكلام **ط** تابعاً لا حمد  
يدل على أن هذه هي محل الخلاف التي وردت في المقدمات الذي  
نقله هو وكلام **ص** **تقرير** **ج** دخلت فيه الثانية وإن محل  
على التقرير الأول تبعاً للمشارع تعين تعيينه بالثانية على أحد القولين  
فيها ونص المقدمات على اختصار ابن عسرة صورة أربع أن  
استقل ما قبل وطنه وما بعده فواضح وعكسه والمخرج مستقل أن  
نوى دخول له انتم فإن زجع لتركة اعتبر ما بقي وأن لم يزد قوله  
قصراً فإن نواه بعد سيره ساق في قصره قولاً لا يحسنون وغيره  
ولو نوى الرجوع لبلدة قبل بلوغه قدره في قصره قولاً لا يحسنون  
والواضح مع كتاب محمد وكذا لو نوى رجوعه بعد أن يصل  
لما هو مع ما ساراً قل من قدره ولو استقل ما قبل وطنه وقصد  
ما بعده ثم فيما بعده لا فيما قبله وعكسه عكسه انتهى الثانية  
أن يكون بين بين المسافة وبين ابتداء سفره ووطنه  
أقل من المسافة ونوى في الأثناء قوله وهذه حكمي فيها في  
**ص** قول القصص لا يحسنون والتمام لغیره ونقله  
ابن عسرة عن المقدمات فإن حمل كلام المص على تقرير  
**ج** دخلت فيه أو **ولم يخل له** قول **ز** ما كانت في وقت  
السفر أو صوابه هي ما كانت في آخر السفر لا ما كانت أثناءه  
انظر **ع** ونص **ه** قوله **و** لو يخل له هذا القول ابن  
الحاجب وإن كانت في خلافه على الأصح وقد جوز فيه ابن عبد  
السلام أن يكون تنبيهها على ما إذا خرج لسفر طويل ناولاً  
ليسير ما لا يقصر فيه الصلاة ويقسم أربعة أيام ثم يسير ما  
بقي من المسافة فلا شك أنه يتم في مقامه واختلف هل يتم  
في مسيره قل **و** على هذا يكون الخلاف المشار إليه  
بلو في كلام المص محله المسافة القصيرة المتوسطة بين مبدأ  
السفر ومحل الإقامة وبينه وبين منتهاه لا لقس محل  
الإقامة ثم بينها در من عبارته وما اقتصر عليه المص هو قول  
ابن المواز وابن القاسم في العينية وصدر به ابن شاس وصححه  
ابن الحاجب ومقابل له لسحنون وابن الماحشون ووجه ابن يونس  
في **ق** ثم قال **ع** وجوز أيضاً في ابن عبد السلام أن  
يكون رفعاً لما يتوهم من أن بين الإقامة إنما تؤثر إذا كانت في آخر  
السفر أما إذا كانت في الثانية فلا أثر لها حينئذ كما في غير  
محل انتهى وعلى هذا محله **ز** وهو المتبادر **الاعس** **ك** أبو الحسن  
في شرح المدونة قال المص إلا أن يكون المسكر العظيم انتهى  
نقله **ط** **و** **ان** **باخر** **سفره** في بعض النسخ وإن تأخر سفره  
وهو نحو قول المصاحي وإن كثرت الإقامة وفي بعضها وإن  
باخر سفره بالبا الموحدة وهو نحو قول ابن الحاجب ولو في منتهى

سفره واعتبر منه ابن عسرة فقال ورواية المص من قدم بلد البيع  
تجر شاكاً في قدر مقامه أنه لا رجوعه ابتداء سفره لأن يعلم رجوعه  
قبل الأربعة خلاف قول ابن الحاجب أن لم ينو أربعة قصر في غير وطنه  
أبدأ ولو في منتهى سفره انتهى نقله **ج** ومثله في العيار قال  
وقد وقع الغلط في هذه المسألة لكثير فنقلوها على غير وجهها  
ومن نوازك ابن طر كاسيل الأستاذ أبو القاسم بن سراج عن  
المسافر يقيم في البلد لا يدري كم يجلس هناك يبقى على قصره  
أم لا فاجاب أن كان البلد في أثناء السفر قصر مدة بقائه فيه  
وإن كان في منتهاه ثم انتهى وذكر نحوه أيضاً عن أجوبة ابن  
لب واصله علم قال **ج** ويمكن أن يخرج محل ما نصه وابن الحاجب على  
ما إذا علم أو من رجوعه قبل الأربعة انتهى معناه **وبعد ما اعتاد**  
**في الوقت** قول **ز** واجاب المص أو قد اشأ ابن عسرة في هذا  
لجواب مع جواب آخر ونص **ه** القاضي لا إعادة على ناول  
مقاماً بعد فراغها وفيها أحبها فقبل الاحتمال غفلته عن تقديمها  
بعض شيوع المازي رعى تغلق الوجوب باخر وقتها انتهى **و** **ان**  
**اقتدى** **سفره** قول **ز** إلا إذا كان فاقصداً أو سراً هكذا  
في سماع ابن القاسم وأشهب وذكره ابن رشد كانه المذهب ونقله  
**ق** **و** على وجه يقتضي اعتباره وذكر **ط** **ان** المعتد هو الكراهة  
على الإطلاق واستدل بكلام ابن عسرة ولا دليل له فيه انظر **و** **شعبه**  
**و** **لم يعد** قول **ز** فإن أدركها معه بطلت كما تبع فيه **ج** واعتبر في بانه  
مخالفة للمدونة وكلام الأئمة عليها ونص المدونة وإذا أدركت  
المسافر خلف مقيم ركعة أتم وإن لم يدركها قصر واختلعت  
الشروع في فرض مسالتها فحملها المص على من نوى الإتمام ولو شك  
أبو الحسن قايلاً إذا حرم بنية الإتمام كيف يصح أن يصلي ركعتين  
وتجزئ به انتهى رجلاً سند على من نوى القصر فإن نوى الإتمام  
فهو عنه يتم أدرك ركعة أم لا وتوقف أبو الحسن فقال انظر بما  
إذا حرم بنية الإتمام ولو بنية القصر وأطلق ابن يونس عن  
ابن حبيب في البناء على الاحترام أن لم يدرك ركعة فظاهره أنه  
يصلي ركعتين سواء نوى الإتمام أو القصر إذا علمت هذا تسن لك  
أن ما حمل عليه **ع** ومن تبعه كلام المؤلف لا يوافق في حملها  
ذكر لأن حاصلاً كلامه أنه إن نوى الإتمام أتم مطلقاً أدرك  
ركعة أم لا وإن نوى القصر بطلت أن أدرك ركعة ولا قصر ومعت  
قوله أن نوى الإتمام أتم مطلقاً يوافق ما تقدم عن سكره وأما البطلان  
أن نوى القصر وأدرك ركعة فلم يقبل به أحد ممن تقدم والذي  
يلحق في كلام المص أن يقيده قوله وتبعه بما إذا أدرك ركعة ولا  
قصر كما في المدونة ثم يحتمل أن يشترح بما إذا نوى الإتمام كما  
لحمي لأنه لا يعتبر ما حرم به أولاً أو بما إذا نوى القصر كما السند



او مطلقا كذا هو ما لا ين يونس عن ابن حبيب ثم اعلم ان ما  
حمل عليه سند المدونة من ان من نوى القصر وادرك ركعتيه  
والا قصر مشكك كل ما ياتي في قوله وكان اتم وما مومه  
او من بطلان صلته من نوى القصر وادرك ركعتيه مع قوله الاتي  
وان ظنهم سفر او وجاب **طعن** بان نية عدد الركعات  
ومخالفة النية اصل مختلف فيه فتارة يلغونه وتارة يعتبرونه  
لمدونة لم تعتبر في المدرك وان اعتبرته في ما يلا عارضة  
مع الاختلاف في قوله **ن** ويرد عليه انه قد يقتضي ان وجاب  
عن هذا بان الامام هنا لا يخل في صلته بخلافه في قوله والاصح  
اعادته كما مومه او هذا وقد صرح ابو الحسن بان ما هو  
من عدم الاعادة ان صلى مع الجماعة اما هو لا ين ريشد وهو  
خلاف مذهب المدونة في الاعادة مطلقا ولو صلى مع الجماعة  
قال وهذا هو الذي نصح لان الصلاة في الجماعة فضيلة والقصر  
ستة والفضيلة لا تسد له مسد الستة انتهى نقله **طعن**  
عند قوله واعاد نقط في الوقت فابا ر قد ظر لك ان مذهب  
المدونة الاعادة مطلقا وهو الذي رجحه ابو الحسن وتقييد  
ابن ريشد بالفخ خلاف مذهبها وقد درج المؤلف على القيد  
سابقا في قوله ولم يعد وهنا على مذهب المدونة انتهى  
**وان سهر** **صحيح** قول **ز** كما في **صحيح** او نقله عن  
**صحيح** **صحيح** ومثله نقل **ف** عن مالك ان احرم  
ناسيا لسفرة او لا نصاره او فنقل ابن عاشر الصواب  
ان السهو هنا انما هو عن السفر عن ظاهر **الاصح اعادته**  
هذه احادي الروايتين عن مالك ورجع اليه ابن القاسم  
واختاره محزون بقوله ولو كان عليه سجود سهو كان  
عليه في عمده ان يفيد ابرأ انتهى نقله **ف** **وضيح**  
ونقل المصنف انما لا يصح كلام محزون ويدل كلام محزون  
على انه لا سجود عليه مع الاعادة ويدل عليه كلام ابن  
الحاجب وان عسرفة خلاف **ن** في كبره **والاصح**  
**الفيروري** **ف** ذكر ابن يونس الخلاف المذكور  
بين ابي محمد والابن في ما رايت له ترجيحا انتهى نقله  
نقله في **صحيح** كماله هنا ورايته في اصل جامع ابن  
يونس كذلك **ن** قال ابو محمد في الوقت  
في ذلك النهار **ك** قال الابن في الوقت في ذلك وقت  
الصلاة الفروضية ابن يونس والاول اصوب انتهى منه  
بلغظه وهذا كذا نقله عنه ابو الحسن في شرح المدونة  
ولعل نسخة **ف** سقط منها الترجيح وانه اعلم ان **ن**  
قول **ز** في فعله ونيتة مثله في **ج** ونص

وهذا

وهذا الذي نوى المسافر الا تمام كما نوى الامام ظاهر واما ان  
احرم على ركعتين طائفا ان امامه احرم كذلك فتبين  
ان الامام نوى الا تمام فالظاهر ان صلاته باطلة وتقييد  
ابد القول المص بعد وان ظنهم سفرا فظهر خلافا عما اذا  
ان كان مسافرا لان الظاهر ان المراد ان طعن ان الامام  
نوى القصر فتبين انه نوى الا تمام وعيدوا ذلك على الفقه  
نيتة نية الامام ولا التفات الى كون الامام في ذاته حيا  
او مستقرا وفي المتدمات ما يقتضي ذلك وانه اعلم انتهى  
واعترضه **طعن** فاقلا انه خلاف اطلاقها عليهم اذ لم  
يقيد بذلك ابن الحاجب ولا ابن عسرفة ولا ابو الحسن ولا  
ابن ريشد ولا غيرهم فمن وقف عليه **وان اتم وما مومه**  
عارضة المص تقتضي ان المأموم لا يتبطل صلاته الا اذا اتم كالامام  
وليس كذلك بل يتبطل مطلقا ان لم لا كما في **ف** عن  
ابن ريشد ولذا خبط **ز** بقوله وتبعه بما مومه او لم يتبعه  
**في الوقت** قول **ز** اختلاف الموضوع ان هذا فرق ضروري  
لا يبيد ولا يظهر فرق في المعنى **وتقول** معطوفات  
على عمد او فيه نظر ان العطف يقتضي الضول في البطولات  
فالصواب تقرب السطر كما قرره اولا وقوله  
مراعات القول بان القصر لا يجوز الا نظر في ذكر هذين  
القولين ولم اقف في القصر الا على اربعة قول الغرضية  
والستة والاستجاب والاباحة ذكرها ابن الحاجب وغيره  
**وب** **ما مومه** قول **ز** فصل تطول كما تقدم في الخامسة  
ام لا وهو الظاهر انما يستظهر ابن عاشر البطولات حلا على ما  
تقدم في الخامسة **وتقول** فان لم يفهم لم يكلفه كما  
هو ظاهره وكما تقدم في الخامسة ان فيه نظرا الذي  
تقدم في الخامسة انه اذا لم يفهم كبره وتقدم انه المشهور  
خلاف السجود **واعاد فقط في الوقت** قول **ز** وانظر بما اذا  
يعلمون ان التنظير له وجاب ابن عاشر بمثل ما ان المأموم يجلس  
ولا يتبعه فاذا لم تبين له الحالة في بطلان وصحة انتهى  
**وتقول** حزم هنا بعدم سرية ان خلل او يغني انه حزم  
هنا ايضا بسريته في قوله والاصح اعادته كما مومه لانه  
يشمل المأموم المقيم كما في **صحيح** وقد امر بالاعادة والخلل  
في صلاته وقد يقال لما اقتدى به المقيم في ركعتي الخلل يسرى  
لصلاة الخلل ما هنا والله اعلم **وتقول** والفرق المهم  
لما لم يغفلوا هنا ان هذا الفرق غير صحيح اما اولان الموضوع  
ان الخلل مختص بالامام في هذه المواضع كلها ولو فرق بقوة  
الخلل في بعض دون بعض لكان اقرب واما ثانيا فان المأموم







ابن ناجي خلا قالها قلت **ظاهر منسج** انه تفسير لها  
 لاختلاف ونص **هـ** قال الباغي ونحوه لابن شاس واحد  
 الاسراع الذي يجوز مع الجمع هو مبادرة ما يخاف فواته واسرع الى  
 مهم قاله اشهب في المجموعه وقال ابن حبيب يجوز للمسافر جمع  
 اذا جدد في السفر لقطع سفره خاصه لا لغير ذلك وبه قال ابن  
 الماجشون واصبح خليل والاول مذموم المذمومه لقوله فيها  
 ولا يجمع المسافر الا ان يجده السير يتخاف فوات امر فيجمع انتهى  
**قوله** وظهر منسج انه تعيد اي فيه نظير لظاهره  
 انه تعالى لها انظره **منهله** قوله يعني برخص هذا الوجه  
 فاسد يعني وهو ظاهر وفاسد صناعه لما فيه من الفصل  
 بين المصدر ومفعوله بالاجنبى **وقيل الاصفهاني** قوله  
 وانظر هل يؤتى بها امان او قوما قبل الاصفهاني كما هو  
 الموضوع فلا وجه للتوقف في الاذان لانه وقت اختيار  
 لها واما ان اوقعها في الاصفهاني كالتى بعدها فلا يؤتى  
 لها فيه **لكن** في الاذان من كراهته في الوقت المأذون  
 وفي **هـ** هناك عن سند ما يدل عليه فتوقف في هذا ايضا  
 فيصور **وبعد** قوله اي بعد الاصفهاني الظاهر عنود  
 الصغير على قبل الاصفهاني فلا يحتاج الى تصويب بعده بعينه  
**خبر** وفيما تبع فيه قول ابن الحاجب فان نوى الاصفهاني  
 فقالوا بخير وقال ابن عرفة ما نص **هـ** ابن بشير  
 الشهور الجمع وقيل بوخر الثانية وقول ابن الحاجب قالوا بخير يريد  
 في تاخير الثانية اذ هو المقول ولا اعرفه لغير الشيخين انتهى  
 وقال **ع** ويعني بالشيخين اللغوي والمجازي وعدك المؤلف عن  
 شهر ابن بشير مع انه ذكره في **منسج** لانه لم  
 يحمله مقابل ما قاله الخليل جعله فيما اذا نوى النزول  
 بعد الاصفهاني في اخره وكلام اللغوي فيمن نوى النزول  
 عند الاصفهاني في اوله لكذا يظن ابن الحاجب ورده  
 بان الاصفهاني جعل على جميع زمنه لا فرق بين اوله واخره والقيمه  
 ثلاثيه لا رباعيه وكلام ابن الحاجب لا ينبغي على ظاهره  
 واستدل على ذلك بكلام ابن عرفة انظر **آخرها** قوله  
 وجوبا انفسه نظر والصواب ما نقله عن الخليل من ان حكمه  
 رخصه للجمع هنا يجوز على خلافه في الاولى **قوله** فالظاهر الاخر  
 ان هذا عن قول المصنف الا ان ارجح قبل الزوال وقد نقله **وهنا** عن رواية  
 على قوله قاله هو ان قصور **وهذه العساكن** كذلك قال ابن الحاجب  
 وفيها انه يذكر للفرد والعساكن في الجمع عند الرحيل كالغمر والعصر وقال  
 سحنون الحكم مساو فقبل تفسيره وفيل خلافت انتهى وعن ابن بشير  
 الاول لبعض المتأخرين والثاني للباغي ونحو الاول ابن بشير وابن هارون  
 وغيرهما

113  
 وغيرهما **وقدم** **خالف** **الاغما** قول زيدا اذ تبع فيه قول احمد  
 المتقدم عند ابن يونس على جملة الاستحياء نقله بعض شيوخنا  
 واقتصر عليه انتهى وهو كما قاله **ط** لا يعادل قول ابن  
 عبد السلام المشهور جواز ومثله لابن عرفة **وضم** **وان**  
**سلم** اعترضه **ق** بان الذي نصح عليه اصنع وغيره  
 انه يعيد ومثله قول الخليل ان سلم اعاد فظاهر ذلك انه  
 يعيد انما خلاف ما عند المصنف **ق** قال في **منسج**  
 اذ اجمع اول الوقت لاجل الخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال  
 عيسى ابن دينار يعيد الخيرة قال سند يرد في الوقت وعند  
 ابن شعبان لا يعيد انتهى وعلى كلام سند اعادوه **وقدم** **ولم**  
**يرحل** قوله رجوبا فيه ما تقدم وهاهنا تلخيصه ان في  
 كل من الفرع الثاني والثالث صورتين احدهما ان يجمع ناويا  
 الرحيل بعد السير ثم يبدو له فلا يرحل والثانية ان يجمع ولا ينية  
 عنده في الرحيل لكنه غير لافض للسفر بالاقامة التي تقطعه  
 في الاولى لا عاده عليه في الفرعين وفي الثانية يعيد العصر  
 في الوقت وهذا كله يفهم من نقل **ج** فان حمل التمرعات  
 معاني كلامه على الصورة الثانية سقط الاعتراض عنه  
 والله اعلم **وفي جمع العساكن** قوله رخص زيدا انه شرح  
 ابن الحاجب لاني العباس الوشرسي ما نص **هـ**  
 ما نقلناه عن الاكثر من ان الجمع انما هو عالم بحر العرف تركه  
 في موضع كما اتفق في الجامع الاعظم بتونس فانه لم يسمع انه  
 جمع به قط قال وكذلك جامع القرويين والاندلس بغاي وقيل  
 في علته ذلك انه لا بد فيه من الاذان للاعلام بدخول الوقت والقول  
 في التعليل انه لعدم جريان العرف انتهى **قوله** ومثله  
 فلم اذكر في التلخيص تفصيل ذكره في المعيار ونص **هـ** سل عنه  
 ابن سراج فاجاب لا اذكر فيه نصا وعند المشافعية فيه قولان والذي  
 يظهر انه ان كان بحيث يتعدى لفضله جاز الجمع والا فلا انتهى  
**شاحر** قوله بعد تفصيل شروطها ان غير صحيح لان تاخير  
 المغرب عن ذلك يوجب وقوعها في وقتها الضروبي ويرده  
 ما نقله عقبه عن العلبي والعرياني تأمل لكن في **ق** عن  
 ابن بشير بعد ذكر القول بعدم التاخير ما نص **هـ** قال  
 المتأخرون وهو الصواب ولا معنى لتاخير المغرب قليلا اذ في ذلك  
 خروج الصلواتين معا عن وقتها انتهى وهو يدل لصحة ما قاله  
**رواه** **اعلم** **واقامة** قوله قال ابن ابي زيد ان نقله **ق**  
 عنه يفهم من قوله حتى يوزن لانه يقوم بنفس الفراغ من  
 المغرب لا حين الشروع في الاقامة لم يعلم بعض الناس وقد علم  
 ان مختار المحققين كتاب ابن ابي حمزة وتلميذه ابن الحاج صاحب المدخل







شرط في الوجوب شرط في الصحة ولم يقل ابن عسرة شرط في الصحة  
وانما قال شرط في الاداء واعلم ان الشئ عبارة في تكمل المنهج  
اعترض كلام ابن عسرة هذا بما ذكره اول العوض والحق  
والجمعة من ان الشرط ثلاثة اقسام شرط وجوب فقط وشرط  
صحة فقط وشرط وجوب وصحة فان قوله شرط وجوب  
فقط خلاف ما ذكره ابن عسرة من ان ما هو شرط في الوجوب  
شرط في الصحة وكنت عليه شيخ شيخنا القاضي ابو عبد  
الله بر دلة ملخصة ان هذا النقص مبني على توهم ان شرط  
الاداء هو شرط الصحة وليس كذلك بل شرط الاداء هو شرط التكليف  
بالعبادة اي فعلها وشرط الصحة هو ما اعتبر للاعتداد  
بالطاعة كما لظاهرة للصلاة مثلا واما شرط الوجوب فهو ما به  
يكون من اهل التكليف وما قاله ابن عسرة من ان ما هو  
شرط في الوجوب شرط في الاداء حكمي عليه السعد الاتفاق كما  
نقله التتائي في خواشي المحلى وعليه في كل ما هو شرط في الوجوب  
كما لبلوغ والمعامل وبلوغ الدعوة فهو شرط في الاداء ويزيد شرط  
الاداء بالتمكن من الفعل فالنايم غير مكلف بالاداء الصلاة منع  
وجوبها عليه فالتمكن شرط في الاداء فقط هذا حاصله وتدل  
على ذلك بكلام الشيرازي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصل  
فيما لم يقدنظم ذلك شيخنا ابو عبد الله ابن عبد السلام في قوله  
شرط الوجوب ما به يكون

**وكا بلوغ وبلوغ الدعوة**  
**وجوب طهر وارتياع حيضة**  
**ومع تمكن من الفعل** اداء الفعلة والنوم بدا  
وما للاعتداد بالعبادة **الفعلة والنوم بدا**  
**لصحة بشرط فخذ افا** دة  
**قوله** ولا يراد بهما هذا الذي ارد به الجواب عما يرد على  
قولهم في الشيء الواحد انه شرط وجوب وصحة معاً فيها  
**لقول** عند قول ابن الحاجب وشرط الاداء  
**امام انتهى** ما نصصه والفرق بين شرط الوجوب  
وشرط الاداء ان كل ما لا يطلب من المكلف كالذكورة والحريية يسمى  
شرط الوجوب وما لا يطلب منه كالطهارة والجماعة يسمى شرط الاداء  
فكذلك قال ابن عبد السلام انتهى **قوله** بل يراد بهذا  
الوجوب والصحة في الجملة او غير ظاهر المعنى ولا يفيد في الجواب  
عن البحث المذكور سيما والظاهر في الجواب ان القسم الاول  
ما لا يطلب من المكلف ليس مراده به انه شرط وجوب فقط

بل تارة شرط وجوب فقط وتارة شرط وجوب وصحة ويدل على  
ذلك استقرار امثلة الاقسام الثلاثة المتقدمة اول التوفيق والاعان  
**ما تبيطان بله قوله** واما استيطان بله غير لها انما اشار  
لهذا الى دفع ما ورد على المقام من ان الاستيطان شرط وجوب كما  
يأتي هنا التنا شروط الصحة يقتضي انه منها وليس كذلك وما  
ذكره في جوابه في غاية التكلف والوكاكة والذي اجاب  
به **طفي** ان المقام لم يذكره هنا على سبيل الشرطية وانما مراده  
انما يجب باستيطان البلد والاختصاص هو الذي انتهى وهو غير ظاهر  
ايضا والظاهر في الجواب ان كلامه هنا من اضافة الصفة  
للموصوف وان الباعث في وهي متعلقة بوقوع او وقوعها في بلد  
مستوطنة ويبنى عليه كما في ابن الحاجب انه لو مرت جماعة  
بقريته خالية فنزول الاقامة شهر فاصلوا بها الجمعة لم تصح لهم  
لم لا يجب عليهم وحسيند فهو شرط وجوب وصحة بخلاف ما ياتي  
من اشتراط كون المصلي في نفسه مستوطنا فهو شرط وجوب  
فقط ولا يقال البلد المستوطنة لا تطلب من المكلف فلا تكون  
شرط صحة الا ان تقول قد مر انما ان ما هو شرط في الوجوب والصحة  
من قسم ما لا يطلب من المكلف فتأمله ونص ابن رشد والجمعة  
شروط لا يجب الا بها وتصح دونها وشرائط لا تصح دونها وفرايض  
لا تصح الا بها قال فاما الشرايط التي لا يجب الا بها وتصح دونها  
في ثلاثية الذكورية والحريية والاقامة لان العبد والمسافر  
والمرأة لا يجب عليهم الجمعة ولهم ان يصلوها واما الشرايط التي  
لا يجب الا بها ولا تصح دونها فهي ثلاثة ايضا الامام والجماعة  
وموضوع الاستيطان قريته كان او مضرا على مذهب مالك  
انتهى نقله ابن الحسن **والمجامع مبني** ابن عسرة وعكس  
شرطه اي للمجامع في كونه في الصحة لاني الوجوب او فيها قولان  
خرجهما ابن رشد على تقرير مسمى المسمى بشرط كونه ذاتيا  
ويقتضي او كونه ذاتيا حسب الصلة انتهى نقله **طفي**  
**قوله** من يوص في القاموس البوص بالضم مرنبات انتهى  
ولعل المراد هنا النبات الذي هو اصله مجازا **قوله** ان لا  
تحكم حاكم بصحتها في الحديد تبعاً في نظره حكم الحاكم  
في المسألة المذكورة لم يقع الا بالاعتق لا اعتقاده صحته في الحديد  
ولا يلزم من اعتقاده صحته فيه حكمه بها تأمله **قوله**  
لبيسك في السابق ان هذا مجرده لا يصلح عليه لما قبله والظاهر انه  
وقع في كلامه نقص والاصل ان يقال فيلزم عندهم الاحادة  
في كل جمعة على الاخير فقط في غير العتيق او ما في حكمه مما ياتي  
للسك في احتياج من حضر بالفعل الى التقدد فان لم يكن عتيق  
او كان ولم يعلم صحة السابق بالاحرام ان علم والاحكام



بفسادها في كل مسجد ويعيدونها للشك في السبق **قوله**  
 جمعة اذا لم يكن الا غير صحيح كما يدل عليه ما يأتي من نقل ابن عسرة  
 عن **قوله** هو اخر ما يقام به الا صوابه ان يقول  
 هو اول ما يقام به الا وهو ظاهر **قوله** وما اقتصر عليه  
 الذي اقتصر عليه **ع** هو قوله ان المحققين على الاحتمال الاول من  
 الاحتمالات الاربع خلاف ما تقدم **قوله** فلا يقلد مالك في  
 الخطبة الا يعني مكان الخطبة من غير قراءة لان القراءة عندنا مستحبة  
 في الخطبة وعند الشافعي شرط صحة كما نقله **ع** فيما يأتي عن  
 ابن العزني وتقليد الشافعي في الصلاة بان للجمعة مستمع الراس  
**قوله** اركان الخطبة المعتبرة عند الشافعي الا صوابه  
 ان يقول عند مالك ليلايم ما قبله وفي شرطه **سقطه وقصر**  
**قوله** ابتدأ ودواما فيه نظير الذي يدل عليه نقل  
 عن الباقي وابن رشد ان المتردد بينهما انما هو في الدوام  
 وبه قرر غير واحد كما ذكره **طعن** ونص الى الحسن عن المقدام  
 واما المسجد فقل فيه انه من شرائط الوجوب والصحة جميعا كالامام  
 والجماعة وهذا على قول من يرى انه لا يكون مسجد الا ما كان مبنيا  
 وله سقف اذ قد يهدم مسجد يكون على هذه الصفة وقد يوجد  
 فاذا عدم كان من شرائط الوجوب واذا وجد كان من شرائط  
 الصحة وعلى قياس هذا آفتي الباقي في اهل قرية انهدم مسجدهم  
 وبقي لا سقف له فحضرت الجمعة قتل ان يبيثوه انه لا يصح لفظه ان  
 يجمعوا الجمعة فيه وهو بعيد لان المسجد اذا حصل مسجد لا يعود  
 غير مسجد اذا انهدم وان كان لا يفي ان يسمى الموضع الذي يهدم  
 لبنا المسجد مسجدا قبل ان يبنى وهو كذا وقيل في المسجد انه من  
 شرائط الصحة دون الوجوب وهذا على قول من يقول ان المكان  
 من القضا يكون مسجدا ويسمى مسجدا بتعيينه وتعيينه للصلاة  
 فيه اذ لا يقدم موضع يصح ان يهدم مسجد **قوله** وذكر سند  
 عن مختصر ابن عبد الحكم او اصل هذا الكلام في **ع** مسترابة  
 للاعتراف على قول **ع** لا اعرف ما له ابن بشير لغيره وفيه  
 نظر اذ ما نقله سند عن ابن عبد الحكم لا يفيده شيئا اذ **ع**  
 اصلا ونص **ع** ايا كانت القرية بيوتها متصلة  
 وطرفها في وسطها وفيها سوق ومسجد يجمع فيه الصلاة  
 فيجمعوا كان لهم والاول يمكن ان يهدم المسجد بكونه لغو عذر  
 تقطعت الجس من اهل لا بد من تعيينه بالتعطل بكونه لغو عذر  
 واما العذر فحل اتفاق لان ابن بشير القائل بالشرطية معترف بان  
 تعطله ان كان لعذر معتبر قاله **طعن** **قوله** وعدم  
 اشتراطه فتصريح في مسجد بني لا قاطنتها الا بولهم ان هذا المقابل مصرح  
 به وليس كذلك بل انما اشار بالتردد في هذا الفرع الاخر لما ذكر ابن

بشير من الاشتراط وسكوت غيره عنه ونزل ذلك منزلة التصريح بعدم  
 اشتراطه اذ لو كان شرطا لنبهوا عليه **الطرح** **وج** وطرق **متصلة**  
**قوله** ولو فيها اركان الدواب وابوالها هو صحيح لكن قوله  
 عبد الحق بما اذا لم تكن غير النجاسة فيها قائمة قال ولو قيل وعيتها  
 قائمة لا عارا اذا وجد من فضل ثوبه ما ييسر والامان لمن صلى ثوبا  
 نجس لا يجد غيره انتهى **الطرح** **قوله** ومثلها دور وهو بيت  
 الخ يفيد ان قول المصنف ان ضايق الخ ليس مختصا بالطرق والرحاب بل  
 هو شرط في كل ما يخرج عن المسجد منها ومن غيرهما وهو كذلك في  
 المدونة ولذا الى ابن عسرة بعبارة عامة فقال وخارجه غير  
 محجور مثله ان ضايق الخ فصلت الصنفون انتهى قاله **طعن** **سقطه**  
**قوله** وفي ابن عسرة فتنة عن ابن القاسم في المدونة ان هذا  
 وهم حصل له في فهم كلام ابن عسرة وانما نسب ابن عسرة  
 لابن القاسم فيها محتسبا عليه ان ضايق المسجد ونص **ع**  
 وفي صحتها على ظهر المسجد ثالثها للمودن ورايتها ان ضايق ولا يصح  
 مع الاخوين ورواية الى يزيد وابن رشد عن اشهب وابن  
 القاسم فيها مع ابن رشد عن رواية المبسوط انتهى على ان هذا  
 العزو والذي ذكره ابن عسرة فتنة مشكك مع ما في **صحيح**  
 على قول ابن الحاجب وفي سطوحه ثالثها ان كان المودن  
 صحيح ونص **ع** القول بالصحة مطلقا لا مشبها وما لك  
 ومطز وابن الماحشون واصبغ قالوا وانما يكره ابتداء القول  
 بعدم الصحة لابن القاسم في المدونة ويعيد ابد ابن شاس وهو  
 المشهور والتفصيل لابن الماحشون ايضا ابن يونس وقال  
 لعده فيه اذ ضايق المسجد جازت الصلاة على ظهره انتهى انظره  
**باقي** **قوله** **ع** وعند ابن القاسم بغيره **ع**  
 بنا القولين على ما ذكره غير صحيح اذ لو كان سلام الامام  
 يفتي تاركه عند ابن القاسم ليقول بطلانها كما ذكر  
 صحتها هو وابن القاسم لا يقول بطلانها كما ذكر  
 فاما اذا متفقان على ان سلام الامام لا يفتي التارك وانما  
 الظاهر بنا القولين على الخلاف فيما يحصل به ادراك الجماعة  
 وقد تقدم ان ابن القاسم يشترط ادراك الركعة بمسجد بيتها  
 وان اشهد يكفي عنه ادراك الركوع وقد تقدم هذا اول  
 الجماعة عندنا لانه عكس العزو **قوله** **ع** قال **ع**  
 والطاهر منه الا يجب بكلام **ع** ونص **ع** والذي  
 يظهر من كلام ابن عبد الحكم السلام خلاف ذلك وانه انما اراد  
 ان الجماعة الذين تنقري بهم القرية شرط في وجوب الجمعة  
 وفي صحتها في كل جمعة بمعنى ان يطلب وجودهم في القرية  
 ولا يشترط حضورهم الصلاة لاني الجمعة الاولى ولا غيرها بل



تجوز بانى عشر انتهى ثم نقل نص ابن عبد السلام وهو مع احتمال ما فهم  
المص ظاهر فيما قال **ج** وايد **ج** ما فهمه بكلام عياض والباقي مع  
ان آخر كلام الباجي الذي نقله يقتضى انه لا بد من حضور الجماعة  
الذين تتقرب بهم القوية في كل جمعة وهذا هو الذي نقله **ر** عن  
شيخ ابن تاجي وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وما ذكره **ج** تبعه ابن  
عبد السلام من ان الجماعة المذكورة شرط وجوب وصحة ظاهر  
وقد تقدم التصريح به في كلام ابن رشد وان كانت الجماعة  
المذكورة لا تطلب من المكلف ما تقدم من ان ما هو شرط في الوجوب  
والصحة من قيسم بالاطلب من المكلف وفي كلام عياض انها شرط  
وجوب فقط ونفسه **ف** على ظاهره انظر مع ان ابن الحسن  
نقل عن ابن رشد ما نصه **ج** وقد قيل انها اي الامام  
والجماعة من شرائط الوجوب ولا يصح ان يقال انها من شرائط الصحة  
دون الصحة ولا من شرائط الصحة دون الوجوب وانما الصحة ان  
يقال انها من شرائط الوجوب والصحة جميعا اذ قد يعدهما من  
يمكن وجوبهما فصار من شرائط الوجوب اذ اعدا ومن شرائط  
الصحة اذ اوجده انتهى **قوله** وانظر لو كانت الجماعة  
الذين تتقرب بهم اخذوا قصور فقد حكى ابن الحاجب وابن  
تاجي في ذلك قولين ونقلهما **ج** فانظر **قوله** لا يقتضى  
ان التقرب شرط وجوب الا غير صحيح بل يقتضيه تامله وتوكلت  
ما تقدم سقوط سؤاله وجوابه **قوله** اجمعا ان  
المرحلة المرد لا اى وسافر والموضع قريب **ج** **باب** **مقيم**  
لو عطفه بالراوى على ما قبله من الشروط كان اول **قوله**  
لاجل خطبته يعنى لا يتوقف الجواز على عدم وجود خطيب في البلد  
خلافا لغيره وابن عمر والجواز قال **ج** هو الظاهر من اطلاق الفعل  
المذهب انتهى **وبكونه الخطيب** **قوله** وصف ثان لمام  
اذا فيه نظر بل هو معطوف على الشروط السابقة في صحة الجملة قال  
ابن الحاجب ومن شرطها ان لا يصلى غير الخطيب الا لعذر انتهى ولو  
كان وصفا لمام لقال خاطب **وجوب** **الانتظار الى اخره**  
**قوله** وظاهر المدونة انه هكذا قال ابن عسرة قال  
**ج** لكن نقل صاحب الطراز عن ابن الجلاب انه ينتظر ان كان  
قريبا قال وكان صاحب الطراز يجعل نفسه بذلك صحة المص  
انتهى **ما نسميه العرب خطبة** قال بعض المحققين الخطبة عند العرب  
تطلق على ما يقال في الحافل من الكلام للبدء به على اسمهم والرياء  
فيه الى بصفة حالية او مالية بقوله عليهم وان لم تكن فيه عظمة  
اقبال فضلا عن تبشير او تحذير او قرآن يتلى وقول ابن العزلى اقله  
هداه والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن  
انتهى مقابل الشرح **ج** في ابن الحاجب **قوله** لا اللغة او تامله  
فانه ما

فانه ما في الكلام للمص **والاستقبال** **قوله** وجوبا كما في المدونة  
اذ في **ج** بعد نقول فتحصل في وجوب الاستقبال طريقتان الاولى على  
وجوبه ورويه **طعن** بقول الطراز لا يحفظ وجوبه عن احد وصريح  
مالك بانه سنة انتهى وبان ابن الحسن في شرح المدونة صرح بان  
الاستقبال مستحب مقتصر عليه **قوله** الظاهر ما  
**ج** لان الوجوب هو ظاهر المدونة او صريحها ونصها وان اقام الامام  
خطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والاضافات اليه وقت  
نقله عن ابن الحسن لم اراه فيه وانما رايت فيه على قولها واستقباله ما  
نص **ج** ابن يونس لقوله عليه السلام اذا قعد الامام  
على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم واصفوا اليه باسماكم  
وارمقوه بابصاركم الذي ليس عليهم ذلك قبل ان ياخل في الخطبة  
انتهى وهذا كالصريح في الوجوب ثم قال **ج** ويتم المص في استئنا  
من في الصف الاول **ج** قال ابن عسرة وجعله ينظر من لقيت  
خلاف المذهب انتهى وقول **ج** بذاته وجهه اذ كلام عن  
محرر **ولزم المكلف المحرك** **قوله** وبما قررنا على  
انه لا معارضة الا تقدم ما فيه من ان الصواب ابقا كلام المص  
هنا على ظاهره **كان ادرك المسافر البنا** **قوله** وهو من  
اهلها ومتوطن بها الا يقتضى ان غير المتوطن وان كان مقاما بها  
اقامة تقطع حكم السفر اذ اخرج وارر كنه الغدا انها لا تميزه  
ونقل بعضهم عن **ص** انه اعترضه **قوله** ولو كان  
كحضور وقته اذ هذا على ما كان بن بشير وابن عسرة من تعليق  
الرجوع بالزوال سمع البنا ولا وعلقه الباجي وسند على الا ان  
وهو ظاهر المص وحينئذ فلا يلزمه الرجوع الى سمع البنا انظر **ج**  
**او صلى الظهر ثم قدم** **قوله** او محل اقامته اذ هذا صريح  
في **صحيح** فقال بعد قول ابن الحاجب والمسافر يقدم مقيما  
كال حاضر او ما نص **ج** اى يدخل وطنه او غيره ناويا  
اقامة او يفته ايام اذ جعل له بحكا قصور **قوله** كما  
يدل له ما تقدم عند قوله وجاز له دخول الا ما تقدم له هناك انما  
هو من عنده وهو غير مسلم فراجع **او زل عذره** **قوله** وانظر  
من صلى الا لا وجه لهذا التفسير فان المقيم والمتوطن سواء في الوجوب  
عليه **لا اقامته** **قوله** وقال الجهادى اذ هذا الوجه كما  
لا بن عسرة هو الصواب يدل على اعادة البناء لان المص تكلم اولا على  
ما يناظره وجوب الجمعة وهو المستطاب فلم يبق لقوله المتوطن  
فايدة الا بيان من يلزمه في خاصته بنفسه بعد تغربها بالموضع  
وهذا المعنى يستوى فيه المتوطن والمقيم فلا معنى لنفي الوجوب  
عنه **وحصل ثبات** **قوله** والظاهر ان ما نأفنه واسمها  
محذوف اذ اظهر منه ان تكون استغناها انك ايا لان هذا الوجه



ينبغي الطلب دون الوجه الاخر مع ان المقصود من الحديث هو الترفع  
 على التزبن للجمعة والترغيب فيه وعلى هذا حمله الباقي وغيره  
 والنفي ذكره الطوسي في شرح اختصار المنهاج واستنبطه ابن  
 مروزن في اغتنام الفرصة **وتحريم قول** وعمله على ان منه  
 من الساعة او الصواب استقاط لفظ الساعة ليشاق على القولين  
**فتوليه** في الخبر الذي ذكره الشراح او يعني حديث الوطى  
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة  
 ثم راح في الساعة الاولى فكان ما قرب بدنة ومن راح في الساعة  
 الثانية فكان ما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكان ما  
 قرب كبشاً اقرب ومن راح في الساعة الرابعة فكان ما قرب  
 دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكان ما قرب ببضة  
 فاذا اخرج الامام حضرت الملايكة يستمعون الذكر انتهى قول  
**ز** والتجوز في الساعة او كفا في الى الحسن والذي لا يكره ابن  
 العزني في العارضة ما نصه **قال** مالك الرواح  
 الى الجمعة انما يكون بعد الزوال وهو افضل التبعير الذي  
 تترتب عليه الجزية المذكورة في الحديث من البقرة الى العصفور  
 وهو كمالها ساعات في الساعة اذ الساعة في العربية جزء من  
 الزمن غير مقدور فاذا ان لا تجوز في لفظ الساعة **فتوليه**  
 وايد مجازاً من هذا التاييد لا يظهر الا ان قلنا ان الساعة  
 الاولى عندهم من طلوع النجم واما ان قلنا من طلوع الشمس فلا  
**وسلام خطيب فتوليه** فلا يينا في قول ابن عرفة  
 لعوى اسلامه سنة الحما عزاه لابن عرفة ليعبر فيه وانما قال  
 ابن عرفة ويسمى له قوله انتهى ولم يزد على تغييره بالنقل قاله **ط**  
 نعم قد يقال لما قال سلم حل كما قال **ط** على اصله من السنة  
**وحلوه** او قول **ط** اتفاقا في الثاني الا هذا الاتفاق نقله  
 ابن عرفة عن الباقي وعارضه بقول ابن العزني انه  
 اى للجلوس بينهما فرض **واستحله** قول **ط** واما الاستحلال  
 من اصله فواجب ان يوجب وجوبه على الامام وليس كذلك بل  
 الاستحلال للامام مستحب فقط في الجمعة كغيرها فان ترك وجب على  
 المأمومين في الجمعة كما يدل عليه كلامه **وقراءة فيما توليه**  
 بانها لا تسمى خطبة الا بذلك اذ فيه نظريه لما تقدم وكذا قوله  
 بعده وقد يقال **او اعاز الثانية** قول **ط** في تحصيل المندوب  
 اذ اى فيكون مجزئاً في الثلاثة وهذا الذي فهم عليه في **ط**  
 قول ابن الحاجب وفي الثانية هل اتت اوسسجاً والمناقضات  
 انتهى واحتج له بكلام ابن عبد البر والباقي والمأزري ولم يعرج  
 على ما ذكر ابن عبد السلام انها اقوال **وحضور مكان** قول **ط**  
 وفي الغاصكها في لا يجب الاستظهار ولا لزوم مؤنة لما مر ثم عارضه

ينقل

ينقل لفاكهاني عن النخعي عدم لزوم كلام النخعي هو المذكور قريبا عند  
**ز** واجاب **ع** عن هذه المعارضة بان ما تقدم فيمن يجب عليه الصلاة  
 بعينها وما هنا لا يجب عليه بعينها بل الواجب عليه الظاهر لا هذا انتهى  
 فتد قول المؤلف فيها تقدم والالزام به بما اذا كانت تلزمه بعينها  
 قال **ط** وتقدم لنا ان القيد الذي ذكره خلاف اطلاق  
 الايمه ولا دليل له في كلام الفاكهاني لان مراد النخعي بقوله لا يجب  
 على المسافر اذا حضره ان لا يؤم عليه في تركها لتلبس بالمسبح  
 بخلاف ذي العذر فانه ايسر له التحلف للعذر فاذا تكلف وحضر  
 وجبت عليه لزوال العلة اما خروج المسافر من المسجد بعد  
 الاقامة فتشبه اخر لا يؤخذ من كلام النخعي هذا فقدم كلام الايمه  
 على غير وجهه وفكر قيد الزيادة والله اعلم انتهى **وعبد**  
**ومدبر اذن سيد** قول **ز** وانظر هل يندب الا ان لا يترك  
**ح** في العبد للتحاب الا ان له فاستحبابه هنا اولى وقد يغرق بتكرار  
 الجمعة دون العبد **فتوليه** وانظر في متعلق بالجماعة فيه  
 نظر والظاهر ان يرجع لقوله اصناف **فتوليه** في الثلاث  
 لا يجب عليهم اى قبل حضورها اذ هذا غير صحيح بل يجب ان يكمل  
 النخعي على ظاهره وان المراد يجب عليهم بعد حضورها كما تقدم  
 بيانه اننا والذي اوقعه في ذلك نوههم معارضته لقول المص  
 في الجماعة والالزامه وقد تقدم جوابه فان ما هناك فيما بعد  
 الشروع في الاقامة وما هنا في حضور المسجد قبل الاقامة فانهم  
**وتوليه** وقول **ع** لعل لا اى غير صحيح بل لا يصح الحكم  
 بزيادة لما تقدم **وتوليه** اذ كيف تنعقد من لا يجب  
 عليه الجواب انها يجب بالاقامة **وتوليه** احدها  
 اتمام وجوبها على النساء الا هذا لا يلزم ايضا على ما ذكر  
 عدم الوجوب عليهم بما قبل الحضور **وغير العذر** او في  
**ض** من ابن نافع انها تجزئيه قال كيف يعيدها انما وقد  
 صلى ربي الا انه قد اتى بالاصل وهو الظاهر انتهى وذكر ابن  
 عرفة ان لما زكري بن هذا الفرع على الخلاف في الجمعة هل هي  
 فرض يومها او مستقطبة لوجوب الظن واعب ترصنه ابن عرفة  
 بانه يستحيل تصور تعلق الوجوب بالظن مع الاجماع على المنع منها  
 انتهى **والجمعة الظن** **الاذن** **عذر** قول **ط** من مرض او عجز  
 او سفر او قصر الجمع على الثلاثة هو الواقع في الرواية وزاد ابن  
 عرفة المص الغالب وعذره لابن القاسم وانظر تحصيل المسألة  
 لا بد من تدقيق **واستوزن امام** قول **ط** انما هو صحيح ولو غير  
 المص بالمصدق حتى يكون معطوفاً على المندوبات كان اولى **ووجبت**  
**ان منع وامتنع** الذي حصله الشيخ ابو زيد الفاسي واختاره  
**الشيخ مس** ما نصه **ع** اذا منع الامام من اقامتها فاما

مسألة



ان يكون ذلك منه اجتهاد وان رأى مثلاً ان شرط وجوبها غير متوفرة واما ان يكون ذلك منه جوراً فان كان الاول وجبت طاعته ولا تخلف مخالفته ولو امنوا فاذا خالفوه وصلوا لم تجزهم ويعيدونها ابداً وان كان الثاني ففيه تفصيل فان امنوا على انفسهم منه وجبت عليهم والا لم تجزهم بمخالفته ولكن اذا وقع ونزل اجزائهم وعلى ما اذا كان منهم جوراً منه بحمل كلام المص وعليه فيقرأ قوله والا لم تجز لغت الشا وضه الجيم من الجواز اي واذا وقع ونزل اجزائهم انتهى وهذا المحمد يوافق ما في وان كان خلاف ظاهره في **صحيح** و **قوله** عن الباب وقد اشار **ع** الى تأويل لم يخالفه من النص وان اعبر من عنه **ج** ونسبهم وقرروا بمثل ما في **ز** واستدل **ج** بكلام **ف** **قوله** عن سند لا يملك اجتهاد قال ابن عاشر لم يظهر كونها محل اجتهاد انتهى **قوله** وكلام سند لا يناسب الا القسم الاول وهو اذا كان منع الامام اجتهاداً لا جوراً **قوله** ويعتضي دخول اذ يرد قول المص وجبت ان منع **ز** **وسن** **ع** في النفس المذكوراً في لغة اقوال السنية والوجوب والاستحباب رابعاً يجب على من له رابحة بذهبها الفل ويستحب لغيره ابن عرفة المعروف انها سنة لا يشترط ولو لم تلزمه فالشهر شرط وصله بواجبها انتهى وفي افتقاره الى فيه قولان ذكرهما **ج** عن المازري وذكر عن الشيباني ان الصحيح افتقاره اليها **متصل بالروا** اي بالرواج المطلوب عندنا وهو التخيير فلوراج قبله متصلاً به غنسله لم يجزه وفيه خلاف قال ابو الحسن قال ابن القاسم في كتاب محمد ان اغتسل عند طلوع الفجر وراح فلا يجزيه وقل مالك لا يجزيه وقال ابن وهب يجزيه واستحسنه الحسن انتهى منه **ج** ونقله **ط** **قوله** وينبغي تقييد الاكل به او ينظر بل هو خلاف اطلاقهم في النوم واما قية عبد الحق به النوم **قوله** في باب الذال كاسه وكما تعلم من اصطلاح القاموس وموايه في باب الواو والياء كمن اصطلاحه يدل على انه بالمعجزة **وكلام** **بعدها بصلوة قوله** ويكره حينها ويكره بعد احراره لانه فيه نظر فان الذي يدل عليه نقل هنا **ج** اخر الاذان جوراً لكلام حين اقامه وفي المدونة ويجوز لكلام بعد قبل غرة الخطبة وقبل الصلاة وفي **ج** في المحل المذكور عن عروة ابن الزبير كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي الرجل طويلاً قبل ان يكبر واما الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد على انه مكروه نكلاً **ج** في المحل المذكور قال الا ان يكون فيه تشويش على غير من المصلين فيجزم

وبما ذكر

وبما ذكرناه تعلم ان ما قاله **س** صحيح على ظاهره **واقبال على ذكر** قول **ز** هو مندوب او صوابه ان يقول بل تركه مندوب كما في المدونة ونصها ومن قبل على الذكر شيئاً يسيراً في نفسه والامام بخطب فلا بأس وترك ذلك احسن واجب الى ان ينعت ويستمع انتهى ابو الحسن حيث لا يشغله ذلك عن الانهيار **قوله** الخطبة انتهى وقوله **ز** ولعل المراد بالمنع في جهر اليسير الكراهة او اعترضه **ط** بكلام ابن عرفة اذ قال وفي خفيف الذكر سر في نفسه ومنعه قول ابن القاسم وابن عبد الحكم قايلاً بما اذا لم يحرك لسانه بكفيه الضمير انتهى قلت ولا دليل له فيه لانهم اعبر بالمنع في التقابل لا في مفهوم سر قائل وقوله **ز** شبه المختلف فيه بل المتفق عليه اذ مرده بالمتفق عليه ما بعد الكتاب في علي قاعده التشبيه **محمد عا طس** **قوله** لانه سنة اذ فيه اشارة كما قال **ط** الى ان الجواز في كلام المؤلف منصب لا قدام عليه في هذه الحالة والافسوس في نفسه مطلوب وفي المدونة ومن عا طس والامام بخطب هذا سر انتهى **وبيع** **ع** **محمد بسوق وقتها** ما ذكره من الكراهة اعترضه **ط** بان النسخ حرمة البيع وقتها لمن تلزمه ومن لا تلزمه وفي المدونة واذا تعد الامام على المنبر واذا ان الموزن حرم البيع حينئذ ومنع منه من تلزمه **الجمعة** ومن لا تلزمه فقال الواو غنى تديره ابن رشد بما اذا كان في الاسواق ويجوز في غير الاسواق لمن لا يجب عليه ويمتنع في الاسواق للعبيد وغيرهم انتهى كلام ابن رشد هذا نقله **ج** عند قوله الاتي وتسخير بيع اذ وفيه على الحرمة مطلقاً ونعقب بعضهم ذلك بان قوله المدونة منع منه ليس بمعناه حرم بل معناه ان الامام بمنعه من ذلك فلا يدل على الحرمة مطلقاً ويرد بان اطلاق قوله حرم البيع حينئذ وتسويها من لا تلزمه ممن لا تلزمه دليل لاديتها الحرمة مطلقاً كما هو ظاهرها وعبرة الواو غنى صراحة في الحرمة **قوله** لانه لا يلزم من ترك المسقط الكراهة او الاحاجة لهذا الجواب لان ما تقدم بحسب الامام ولذا عمم به من تلزمه ومن لا تلزمه **او جالس عند الاذان** تقييده بالاذان الاول **قوله** ونبت اولي بما قال **ع** من انه يجوز على اذان غير الجمعة والا فاقض ما ياتي من تحريم ابتداء صلاة بخروج الامام انتهى **قوله** يعيد ما في مختصر الوفا لانه لا يبعد لان هذا الخبر مبني على ما اذا دخل المسجد بعد الاذان وتقدم انتظام الجماعة وما في الوفا اذا كان جالساً عند الاذان **وحرم بالزوال بقوله** الا ان يحشى الى ان فيجرح له حينئذ استظهره في **صحيح** **قوله** والا ان يتحقق الظر







بواحدة فقولها لا ينبغي يقتضي انه ذنبه وكونه لم يرخص فيه يقتضي  
 انه للصحة انتهى اي لم يرخص فيه للمساخر لقولها لا يوتر المسافر  
 بواحدة وقول ابن الحاجب روي لونه لاجله او قال في **منسج**  
 اي اختلف في ركعتي الشفع هل يشترط ان يخصها بالنسبة  
 او يكتفي باي ركعتين كانتا وهو الظاهر قاله الخمي وغيره انتهى  
 نج قال **طه** انظر مبني المؤلف على ما صدر به ابن الحاجب  
 من كون الشفع قبله للفصلية مع توركه عليه في **منسج**  
 بشهر الباجي انه للصحة انتهى قلنا **طه** لعله مبني  
 على انه للفصلية لوافقته قول المدونة لا ينبغي ان يوتر  
 بواحدة كما تقدم عن **طه** **منسج** **بسلام** **الاقتدا**  
**بواصل** قول **ز** في ما يعيد كراهته ان لم ار في **ت** ما  
 يعيد ذلك لكن كلام المدونة يعيد كراهته ذنبها ولا يفصل  
 الامام بين الشفع والوتر بسلام ونحو الشأن ومن صلى خلف  
 من لا يفصل بينهما بسلام فليتبعه قال مالك وكنت انا اصلي  
 معهم فاذا اجا الوتر انصرفتم ولم اوتر معهم انتهى فتقوله انصرفتم  
 ان دليل كراهته الاقتدا بواصل وقد ذكر في التيهات انه انما  
 ترك الوتر معهم لكونهم لا يفصلون بين الشفع والوتر وبه يرد ما  
 استظهره **ح** واسم اعلم **والوتر ستة اكد** قول **ز** وكذا صلاة  
 الجنازة ان هذا الذي في القدماء انها اكد من الوتر وفيه البرهان  
 انه اكد منها ونحوه في الجواهر انظر **ح** **وضروية للصبح** قول **ز**  
 اي لو ترك يدرك الصبح في مختارها بعد الفجر او هذا غير صحيح  
 لا يقتضيه انه بمعنى ما يدرك فيه الصبح في مختارها بعد  
 الفجر يخرج ضرورية وليس كذلك كيف وهو يصلي لثلاث  
 ركعات بقيت للشمس كما ياتي في قوله وان لم يتبع الوقت  
 الا ركعتين تركه الثلاث والصواب ان مراد الممتد  
 ضرورية من الفجر الى صلاة الصبح **ت** عبارة الباجي اخذت  
 صلاة الليل والوتر في الضرورية ما لم يصل الصبح انتهى ثبته  
 قال **حش** ضرورية من الفجر الى صلاة الصبح اي للشرع  
 فيها بالنسبة للامام على احدى الروايتين ولا يقتضيه بالنسبة  
 الى الفرد والمأموم كما لا امام على الرواية الاخرى انتهى وهو كسر  
 وصوابه للفراغ منها مطلقا لان الامام يجوز له القطع عن  
 كلتا الروايتين وانما الروايتان في الذنب وعدمه بل الامام  
 اولي بان يتقاضي ضرورية الوتر بالنسبة اليه الى القضا الصبح  
 من المأموم كما يفهم من كلام المؤلف تأمله وقول واعادته  
 على القول بان ضرورية للشمس ظاهرة ان يقتضي ان استداد  
 ضرورية كطلوع الشمس قول بوجود في المذهب وفيه نظر  
 ونحوه قول **ت** وفي الذخيرة ضرورية للشمس انتهى

قال **طه** وهو مشكل لا يقتضيه انه يصلي بعد صلاة الصبح ما لم تطلع  
 الشمس وفي ابن عرفة لا يقتضي بعد صلاة الصبح اتفاقا انتهى وفي المدونة  
 لا يقتضي بعد صلاة الصبح ابو الحسن وقيل يقتضي بعد طلوع الشمس وقيل  
 ما لم تقرب الشمس فاذا غربت فلا يصلي شيئا يكون وثران في ليلة انتهى  
 وعند الجزولي ان القول بقضائه الى طلوع الشمس لطاوس وهذا  
 يقتضي انه ليس في المذهب قول بقضائه بعد الصبح الى طلوع  
 الشمس نصح تغيير ابن عرفة بالاتفاق وان ما في ابو الحسن خارج  
 المذهب وكل صاحب الذخيرة مراده قول طاوس فتأمل انتهى  
 كلامه **طه** **نح** **وذهب قطعها له** قول **ز** بحيث يحشى ان  
 يوترها او رغبة منها في الوقت الضروري او صوابه بعد طلوع  
 الشمس وهو ظاهر **وفي الامام روايتان** قول **ز** والظاهر ان  
 الامام اذا خرج يستحب ان هذا احد قولين في **ح** **وقوله**  
 قلنا لما كان تهادي المأموم ان فيه نظرا والظاهر في الجواب ان  
 وجوب قطع الامام في الغائبة دل على خلو في صلاته فشرى لصلاته  
 المأموم وان جواز التهادي هنا دل على عدم الخلل فلم يكن **مرج**  
 لقطع صلاة المأموم ولو قال **ز** لما ذكره الامام اذا ذكر واجبا  
 او برك قوله لما كان تهادي المأموم ان كان اصوب واسم اعلم  
**وان لم يتبع الوقت الاربعين** ان هذا مذهب المدونة قال ابو  
 الحسن وان بقي قدر ركعتين ففي الكتاب يصلي الصبح ويترك  
 الوتر الخمي وقال اصبح يصلي الصبح والوتر انتهى ابن ناجي وجعل  
 ابن الحاجب قول اصبح المنصوص ويلزم القايل بالتأخير تركه  
 واعترضه ابن عبد السلام وغيره بقوله هو جمل بما فيها  
 انتهى انظر **منسج** تذكرة ترك ذكر الاربع مع ان  
 اصبح خالف فيها ايضا وقال يصلي الشفع والوتر ويدرك الصبح  
 بركعة والجواب ان قوله لركعتين يدل على رد قول اصبح في الاربع  
 ايضا اذا لم يرد على قول اصبح في كل منها واحد وهو ان يصلي ركعة  
 من الصبح بعد الطلوع **ولو قد** طاهره ولو قدم الشفع مع ان  
 فرض الخلاف عند الامية اذا قدم النفل بعد العشاء ابن الحاجب ولما  
 وكان قد تنفل ففي تقدم الشفع على ركعتي الفجر قولان انتهى وكذا  
 لابن عرفة عن ابن بشير انظر **ت** **وطه** **تفتقر لنسبة**  
**تخمها** قول **ز** كالسنة الخمس والفجر او طاهره ان السنة  
 عند صاحب الطراز خمس دون الفجر وليس كذلك بل هي عند من  
 السنة الخمس ونص **ح** في **ح** التوافق شيان مطلقا وفيه  
 فالمبتدئة السنة الخمس العبدان والكسوف والاستسقاء والوتر وركعتا  
 الفجر او كلامه **ولو بخر** قول **ز** وفي المباعدة شيء ان فيه نظر بل لا  
 شيء فيها وقد نقل ابو الحسن عن عبد الحق ما نص **ح** اذا لم يتبين  
 هل صلاها قبل الفجر او بعده فانه لا يبعد هالا من الرغائب انتهى فان

مسألة







وقوله **ز** وعيد وكسوف واستسقاء ما ذكره من احتجاب الجماعة  
 في هذه السنن غير ظاهر وأصله للشارح والصراف **م** وفيه  
 أما إخراج النوافل وظاهره لأن الجماعة لا تطلب فيها إلا في قيام  
 رمضان على جهة الاحتجاب وأما السنن فغير ظاهر لأن الجماعة  
 في العيدين والكسوف والاستسقاء لم يأت في فتاها انتهى  
 قال **م** وقد صرح عياض في قواعد السنية في الثلاثة  
 قل **م** قد نص ابن الحاجب في باب الكسوف على أن  
 الجماعة فيه مستحبة **م** هناك والله أعلم وقوله **ز** وظاهر  
 ما مر عن ابن يونس وابن رشد من منعها أنه في نظر أدم يتقدم  
 له عنها المنع وحاصره **م** أما تقدم عنهما اختصاص السنية  
 بالرجال وظاهره لغيرها عن النساء المجالات وغيرهن والحديث  
 الذي ذكره لا ينافيه وكذا قوله وخروج متخالة العبد وأما  
 قول النيشي بالسنية فيحتاج لنصر الحديث لا يفيدها والله  
 أعلم **ولا تشاغل** تقول **ز** عن الذخيرة لا نزاع أن الصلاة  
 إلى قوله خلافا لابن حبيب أو يقتضي أن ابن حبيب يقول  
 بأن الجماعة تتفاضل بفاضل تطلب لأجله الاعادة ومثاله  
 في **ز** وأما ترجمته **م** بأنهم لم ينقلوا عن ابن حبيب إلا أن  
 من صلى في جماعة في غير المساجد الثلاثة لعبد فيها جماعة وأما  
 في غيرها فلم ينقلوه إلا عن أحمد وراود بل صرح ابن ناجي بأن  
 ابن حبيب لا يقول بالاعادة في غير المساجد الثلاثة قل **م**  
 وقد صرح أيضا أبو الحسن بذلك لكن لما ذكر ما يقول ابن  
 حبيب من التفاضل قال ويلزم على قول ابن حبيب أن  
 لعبد من صلى في جماعة أقل من سبعة وعشرين في جماعة أكثر منها  
 انتهى وقد جمع به بين ما قالوه وفي الذخيرة والله أعلم وقوله  
**م** لم ينقلوه إلا عن أحمد وراود وقصور فإن السانعة يقولون  
 بذهب أعادة من صلى في جماعة في أخرى مع استوائيهما أو زيادة الثانية  
 في الفضل باعتبار الإمام أو الجمع أو المكان قاله المحلى في شرح  
 جمع الجوامع وقال أنه الصحيح عندهم **وأما يحصل فضله** **م**  
 نحوه لابن الحاجب وهو خلاف ما نقله ابن عرفة عن ابن  
 يونس وابن رشد **م** في **ز** ومن أن فضله يدرك بحز قبل  
 سلام الإمام نعم ذكر ابن عرفة أن حكمه لا يثبت إلا بركعة  
 دون أقل منها وحكمها هو أن لا يقتدى به وإن لا يعبد في جماعة  
 وإن يتربص عليه هو الإمام وإن يسلم على الإمام وعلى اليسار  
 وإن يصح يتخللونه **م** وقوله **ز** وقال **م** في حال  
 مقدرة أو أضاف **م** ذلك جوابا عما يقتضيه ظاهر كلام  
 ابن الحاجب من أنه لا بد من أطمينان المسبوق قبل رفع الإمام حتى  
 أنه لو رفع الإمام بعد ركوع المسبوق وقبل أطمينانه لم يكن محصلا

تلك الركعة قال **م** وهو خلاف ظاهر كلام ابن عرفة وغيره  
 ثم قال ولعل الحال في كلام ابن الحاجب مقدرة أو وقوله **ز** قولان لابن  
 القاسم واشتهب أن ظاهره أن ابن القاسم هو الذي يقول بحصول  
 الفضل واشتهب بعده وليس كذلك فإن الذي في كلام ابن  
 عرفة عكسه ونص **م** لو روي عن سجود الأخيرة مذكورها  
 حتى سلم الإمام فأتى به في أحد قولي ابن القاسم مع كونه فيها فذا  
 أو جماعة قولان من قولي ابن القاسم واشتهب في مثله في جمعة  
 يتمها ظهر أو جمعة الصغرى وابن رشد يدرك فضله بالحز قبل  
 سلامه انتهى فابن القاسم هو الذي يقول حكمه حكم الفرد  
 وبه تعلم أن ابن القاسم يقول أن الجماعة لا تدرك إلا بركعة  
 كاملة بسجودتيها كما ذكره أبو الحسن في النظام المتقدم  
 في فصل الرعايا فاعتراض **م** على أبي الحسن بقوله وفيه  
 نظر لتصريح أهل المذهب بحصوله بأدراك الركوع فقط مع  
 الإمام أو قصور لما علمت من كلام ابن عرفة وذلك لا ينافي  
 ما صرح به أهل المذهب كما هو واضح وقوله **ز** فإن اقتسم  
 ودخل بعد سلام الإمام أو هذا في المعيد كما ذكره دون غيره  
 وذكر أبو سعيد ابن لب في جواب له نقله في المعيار أنه يجزئ  
 بين القطع والانتقال إلى النفل ونص **م** وأما مسألة  
 الداخل في صلاة الإمام وهو في التشهد فظهر سلامه أنه التشهد  
 الأخير من الواجب عليه اتمام فرضه الذي أحرم به ثم أن أدرك  
 جماعة أعاد معهم أن شأوا وكانت الصلاة مما يعاد هذا هو  
 المصوم في المسألة في العنية وغيرها ولم يذكر وفي ذلك  
 لا يقطع ولا بانتقال إلى نفل وهو حكم ظاهر لأنه شرع في فرض  
 فلا يبطله لصلاة الجماعة وهي سنة لا ترى أن من طمقل قائما  
 ناسيا للجلسة الوسطى لا يرجع إلى الجلوس لأن قيامه فرض والحز  
 سنة وأما يجزئ بين القطع والانتقال إلى النفل من دخل مع الإمام  
 في صلاة مفردة إذا كان صلاها وحده وربما التفت عليه  
 المسائلان على من لا يعرف فاحرك التحير في غير محله انتهى  
 وهو حسن وذكرناه بتمامه لإفادته حكم المسائلين والله  
 أعلم **أن يعيد معقضا** قول **ز** ولا بد مع نيته من نية الفرض  
 أو هذا انقلبه **م** عن ابن الفاكها في وابن فرحون وذكر أن  
 ظاهر كلامهم هو أن نية التفليل لا يتوهم بها فرض ولا غيره  
 وجمع بينهما بعضهم بأن التفليل يتضمن نية الفرض أو  
 معناه التفليل في قول أحد الفرضين ثم قال لا بد معه  
 من نية الفرض ولم يرد أن ذلك شرط بل أشار لما تضمنته  
 نية التفليل ومن قال لا يتوهم معه فرض مراده أنه لا يحتاج  
 لنية الفرض مطابقة لتضمن نية التفليل لها نقول **ز** وإن



ترك نية الغريضة صحت ان لم يتبين عدم الاولى او فسادها  
 ان فيه نظرا لصرح البخاري بانها اذا لم يتبين الا التوابع فبطلت اما  
 لا إعادة عليه وسرا الاولى او الثانية نقله ابن هلال في نوازله  
 وخبره لابن عرفة عنه فانظره وكونه ينوي التوابع قال  
 الفاكهاني هو المشهور وقيل ينوي الغرض وقيل ينوي النفل  
 وقيل اكمال الغريضة وتظم بعضهم الاربعة في قوله  
 في نية العود للمفروق من اقوال  
 فمن وتغل وتغريض واكمال  
 وكلها مشككة في **صحيح غير مغرب كعشا بعد**  
**وتر ابو الحسن** قال ابو اسحق لجان إعادة العصر مع كراهية  
 التمثل بعدها وان كان ان يكون الثانية نافلة وكذلك  
 الصبح كراهية ان تكون فريضة وكره إعادة المغرب لان النافلة  
 لا تكون ثلثا مع امكان ان تكون هو الغريضة لان صلاة  
 النافلة بعد العصر والصبح اخف من ان يتغل بثلاث  
 ركعات انتهى وبه تعلم ما في كلام **حسن والاشع** قوله  
 وان اقتضى ظاهره كما بن الحاجب الذي لابن عاشر انه يشفع  
 في العشا وهو الظاهر من **صحيح** وان كان النص انما وجد  
 في المغرب وغاية هذا انه تنفل بعد الترتب وهو جائز اذا اراده وحده  
 له نية فاهرك ان كان غير مدخول عليه وقد نصوا على ان  
 من شرع في العصر ثم تبين انه صلاة شفع لانه غير مدخول  
 عليه وقوله **ز** والقطع اولي في **ق** او ما في **ق** نقله  
 عن سماع عيسى والذي في المدونة ان التشفيع اول رايها تبع  
 المصنفين ومن صلى وحده فله اعادتها في جماعة الا المغرب  
 فان اعادها فاحب الي ان يشفعها انتهى والعجب من **ق** كيف  
 غفل عن رضا مع ان الغالب عليه الاستدلال بكلامها قاله  
**طعي** ابو الحسن قوله فاحب الي ان يشفعها البخاري ربه اذا اعادها  
 بنية النافلة ولو نوى رفض الاول تكون هذه صلاة لم يشفعها  
 لان الاحتمال لغرضه اولي ليخرج من الخلاف ان هذه تعود فريضة  
 انتهى **واما دعوى محمد بن ابي اذ** ابن يونس ان قد تكون  
 هذه صلاته فصحت لهم جماعة فلا يعيدونها في جماعة ووجبت  
 عليهم الاعادة خوف ان تكون الاولى صلاته وهذه نافلة فاحاط  
 للوجهين انتهى وقوله **ز** عن احمد فاستند بحضرة انه يصلي  
 من ردا في الاصح تصوير المصنف هذا لان من اقتدى بالما مرم سبوا  
 كان اول صلاة تبا طلة كما ياتي ولو كان هذا المتدري به  
 غير معيد وصحت فيجب ان يعيدها ولو في جماعة **ولا يطال**  
**وتبع له اجل** قوله **ز** واولى فعل غيره اذ فيه نظرا لم يذكر  
 ابن عرفة و**صحيح** والبرزلي غير الكوع الاجواز انظر

**ج** في ذلك والقيود التي ذكرها لا توافق تعليل عياض **ولا يقتد**  
**صلاة بعد الاقامة** اي لامام راتب والا فيجوز كيف ما فعل قاله  
 البرزلي والتقييد به يدل على تخصيص النبي بالمسجد وصرح به  
 ابن حبيب قال ابن يونس لان النبي عن صلاة تنفي معا انما  
 كان في المسجد وقوله **ز** اي يحرم ان يحمل الصلاة عليه ابن  
 هارون وابن عبد السلام قال **ج** واذا فعل اجزائه واسا وصرح  
 بذلك **صحيح** والقباب والبرزلي واللا في **وان اقيمت وهو**  
**في صلاة** قوله **ز** بالمسجد او رحبته وخوطب بالترغيب اذ فيه  
 نظروني **ق** والباقي ورحاب للمسجد الممنوع فيها العشر  
 مثله ثم قال ابن عرفة وان اقيمت على من بالمسجد وعليه  
 ما قبلها فلا بد من رشده عن احد سماعي ابن القاسم تنضم بنية النفل  
 والاخر يخرج وقاله ابن عبد الحكم انتهى **قطع ان خشي نوات**  
**ركعة** اي يتقاضيها على اتمائها ان كانت نافلة او فريضة غير  
 القائمة او بالخروج عن شفع ان كانت هي القائمة بدليل ما ياتي  
 لا سيما ديه على الامام مطلقا في **س** ومن تبينه قاله **طعي**  
**والدائم النافلة** اي ويندب ان يتمها حال الساجم تقدم عن **ق**  
 وقوله **ز** والفرق بين هذا وفيه نظرا تقدم فيم ذكر فريضة  
 في نافلة ان النفل يتم مع اتساع الوقت مطلقا عند ركعة ام لا  
 وان التفصيل انما هو في ضيق الوقت نقله **ع** هناك عن ابن يونس  
 وحينئذ فلا يحتاج لفرق وانما يطلب الفرق بين من كان في  
 نافلة ومن كان في الغريضة المتامة فانه يقطع ان لم يعقد  
 ركعة والنافلة يتمها وفروق عبد الحق في **ق** بان الغريضة  
 اذا قطعها عاد اليها بخلاف النافلة لانه لم يتعد قطعها انتهى  
**النصف في الثالثة عن شفع** قوله **ز** بالنراغ من سجودها  
 على المعتد ان تبع **ج** واحد وهو صواب انه هو ظاهر المدونة وصرح  
 به ابو الحسن في تقدم في فصل الرعا في النظام التي تعتبر فيها  
 الركعة بسجودتها وذكره **صحيح** في باب السهو ونقله **ع** هنا  
 خلافا لشيخه **ق** وفي قوله **س** في قوله ان المعتد هنا رفع الاس  
 من الركوع انظر **طعي** وقوله **ز** وهذا في غير المغرب والصبح اما  
 لم يشته المغرب فصحيح لقول المدونة وان كانت المغرب قطع  
 ودخل مع الامام فقد ركعة ام لا وان صلى اثنتين اتمها فلا شأ  
 خرج وان صلى ثلاثا سبى وخروج ولم يعدها انتهى واما الصبح فلم  
 يستثنه ابن عرفة ولا غيره بل ظاهره انه كغيره وكذا  
 قال ابو علي ان لم يشأوه مخالف لظاهر كلام الامة او من بعده  
**ولم يعدها ولا غيرها** قوله **ز** فان اقيمت عصر ولم يكن صلى  
 الظهر او ابن عرفة وان اقيمت على من به وعليه ما قبلها ففي  
 لزومها بنية النفل وخروجه لما عليه نقل ابن رشد عن احمد



سماحي ابن القاسم والآخر مع قوله فيها لا يتنفل من عليه فمن مع  
الغني عن ابن عبد الحكم انتهى ويظهر من كلامه ترجيح الثاني لكن  
في 2 عن الهوامي ان الاول هو المشهور الجاري على ما قاله المؤلف  
فيما اذا اقيمت عليه صلاة وهو في فريضة غيرهما وخشي  
قوات ركعتة **فمن لم يصلها** قول **رحم** كانت تلزمه  
بهيئها الخ تتبع في هذا القيد **ع** قال **ط** وفيه نظر ولم ار  
ذكره بل ظاهر كلامهم النزوم بالاقامة للمساخر ونحوه ويدخل  
في عبارة المؤلف وسياق في الجملة وما حقيق به على ما نعلم انتهى  
وليبدأ قوله كمن لم يصلها بالمحصل لشرائطها وما اذا لم يكن  
اماماً يسمى اخر قاله الشيخ ميارة **وبطلت باقتدار من باب**  
**كاف** قول **ز** اشار لشرائط الامامة بذكر مواضعها ولو  
قال بذكر اركانها واسقط ما بعده من البناء كان أولى لا يهاجمه  
ان اشارة المم للشرائط مبنية على عدم الرابع شرط وليس  
كذلك اذ المص لم يسم ذلك مانعاً ولا بشرطاً **وقول** وبناء  
على الاسلام ونحوه منها يجوز الخ لا يجوز في عدم الاسلام من شروط  
الا ان يريد به مطلق التسامح لقول **ط** **صحيح** الاحسن ان لا  
يعد من شروط الامامة الاماكان خاصاً بها انتهى وقول **ز**  
يتميز الى الصواب انه حال وما ذكره عن شرطها من عسكرة  
وفي اعادة ما يوم كاف ظنه مسلماً انه اطلاقاً ومحتجاً فيها  
بغيره ثانياً ان كان اسماً لم يعد الاول لسماع يحيى  
رواية ابن القاسم مع قوله وقول الاخرين والثاني لابن  
حارث عن يحيى وعن سحنون والثالث للعتبي عن سحنون  
ونقله المازري عنه دون قيد ان كان اسماً قال وتاويل قوله  
ان اسماً بانه يتبادى على سلامة وتعقبه بعضهم بانه صلى الله عليه  
جاءه لا وفي قتله ان لم يسلم اي ان لم يتبادى على سلامه وثالثاً  
وطول سجنه ثالثاً ان كان اسماً لا عدله الاول لابن رشد  
عن الاخرين مع اشبه والثاني لابن القاسم مع روايته  
وابن حارث عن يحيى والثالث للعتبي عن سحنون وعلى  
الثالث في تصديقه في دعوى العذر لنقل ابن رشد عن أبي  
زيد عن ابن القاسم وسماحه يحيى مع ابن وهب وتردد بعض  
البزاديين في اعادة ما يوم زنديق المشقة يدل على انه فيما  
كثر انتهى كلام ابن عرفة وظاهر ابن رشد ترجيح القول  
باسلامه بالصلاة فيكون مرتداً ان رجع عنه وذلك انه قال  
**بعدم** **القتل** **س** قيل مالك عن الاعمى يقال له صلى الله عليه  
ثم يفتدي بصلية عليه قال نعم بانه **ع** هذا كما قال لان  
من يفتدي بصلية عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتاً  
واستقبل قبلتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله ومن ابى فهو كافر

وعليه

وعليه الجزية انتهى ولما ذكر ابن ناجي الخلاف هل يقتل ان لم يسلم  
او يترك ان قال وهذا الخلاف عندي ضعيف لنقل اسحق ابن راهوية  
اجمعوا على ان من رآياه يصلي فان ذلك دليل على ايمانه انتهى **او حش**  
قول **ز** او القنحت ذكره في كونه اذ هذا التامر جمع لمن اعتقد اشكاله  
لا لمن اعتقد كونه وهوراً هوراً انه اذا اعتقد كونه والتضع  
انه ذكر فلا وجه للبطلان **او حش** قول **ز** ام حين افاقته  
على المعتد اذ فيه نظر وكلام ابن عرفة لا يبيد ذلك وانصت  
سمع ابن القاسم لا يوم المعتوه سحنون ويبيد ما مره الشيخ روى  
ابن عبد الحكم لا بأس باعادة المجنون حال افاقته انتهى والتمس اد  
بالمعتوه المذهب العقل كما قاله ابن رشد لقول سحنون مبيناً  
لقول مالك لان المعتوه لا يضح منه بنية فيعبد من ايت به ابد انتهى  
وبه يتبين ان السماع موافق لرواية ابن عبد الحكم وبه قرره **س**  
خلافه ومن تبعه في زعمه ان المعتوه عام يشمل المجنون حال  
افاقته ليكون خلافاً مع رواية ابن عبد الحكم وهو غير صحيح  
لما علمت من كلام ابن رشد انظر **ط** **او فاسقاً بآخرة** اي لما  
ورد من ان ايمتكم شفعاً وكم والفاسق غير صالح للشفاعة  
ولو لم يقتض هذا الشرط من قوله فمن بان كافر الاغناء على  
انه قال في **صحيح** والاحسن ان لا يعد من شروط الامامة  
الاماكان خاصاً بها فلا يعد الاسلام ولا العقل لانها شرطان في مطلق  
الصلاة انتهى وقول **ز** كبيرة غير مكفرة الا الصواب انه  
يكسر الفاسم فاعل احتراز به عن التي تكفر صاحبها كليس  
زناراً والقاصح بقدرة مثلاً فان حكمها ظاهر مما تقدم ويحتمل  
صنطه بفتح الفاختراز عن التي فيها كفارة وكفر عنها  
كثرت وراحد فيها فانه لا يكون فاسقاً بما بعد الحد بنا على ان  
الحدود مكفرات لازماً فقط ويأتي ذلك في قوله ومحدود وقول  
**ز** فان تعلق بها اذا **ع** ان الذي يتعلق فسقه بالصلاة  
ان تحقق او غلب على الظن حال التلبس بالصلاة فانه ذو مانع  
من صحتها بطلت الصلاة خلفه باتفاق وان شك في ذلك  
فقتضى كلام ابن عرفة صحتها ومقتضى ما للقياب البطلان  
قاله الشيخ **س** ونحو القباب اعدل المذهب انه لا يقدم  
فاسق للشفاعة والامامة ولكن لا اعادة على من صلى خلفه ان  
كان يحفظ على امور الصلاة وهذا يقتضي التوسل والتمس وابن  
يونس انتهى وانظر نصوصهم في **ق** وقول **ز** نكل في الضعيف  
والمعتد ميتة اذ فيه نظر بل الضعيف غير ميتة بل الاله الصغرة  
لا يفسق بها والمكفرة أولى بالحكم **او محدثا ان تعد** قول **ز** وقم  
يطلع عليها المم فنظر في المسألة او قصور فان اصل التنظير للتوسل  
كما نقله ابن عرفة ونص **ه** التوسل ولا يقيدها



ماموم بناس حدثه لحصول حكم الجماعة لمحضها له جمعة كذلك وفي إعادة  
 الامام في العكس نظر المازري لانظر فيه مع قبوله الاول لانه والعكس  
 سواء بن عرفة بد النظر مستقور الاحتمال كون العكس امرى وضلا عن  
 كونها سواء لان عمد المحدث فيها يبطلها على غيره في الاولى لا العكس  
 ويحتمل الفرق بان لزوم الاقنوا الملزومة تثبتها له وعدم لزومها  
 للامام مع حدث ماموم تلخيصها وكذا لو كانت جمعة البغي ان  
 تصح له لزوم نيته الامامة انتهى **او علم سؤنه** قول ولو اعلمه  
 فوراً غير صحيح فقد نقل **ج** اول الاستحلاف عن ابن رشد ان  
 حكم من علم بحدث امامه حكم من راي الخجاسة في ثوب امامه انظر  
**وبما جزم عن ركن** افتي ابن عرفة والقوري بصحة امامة  
 الشيخ القوس الظاهر للمسلمين فقال البرزلي وقعت فاجريتها  
 على امامة صاحب السلس والمشهور ان امامته مكروهة وافتي  
 العبدوسي بالبطلان قابلاً انه راجع لا قايم مستد لا بتول  
 الشافعي **ج** اليس وراي ان تراخت ميني  
 لزوم المعصية تخني عليها الاصابع

**ج** احذر اخبار القروون التي مضت  
 ادب كافى كلما قمت زاكم **ج** قال **ج** في تكميله  
 وقد نقل ان العبدوسي عنه الزمان بشئ من هذا او كاد وذلك  
 انه لقي بمكناسة شيخنا الاديب ابا زيد عبد الحميد بن ثابت  
 فنظر اليه وقد اخنا ظمسه فقال له يستدعي منه الشعر بدهة  
 لا تخني يا شيخ لا تخني فانشد ارجحالا  
**ج** يا سليل الكرام تقسي فداك  
**قلت** لا تخني وانت كذاك  
**ج** فخلص الظاهر فاعل الدهر مينا

مع حال عدمت عنها الفكاك  
**ج** ختم الله لجميع بخير  
 انه قادر على فعل ذاك انتهى **او علم سؤنه** قول **ز**  
 كعتقد ان الصلاة كلها فرايض البطلان في هذه ذكره العوفي  
 قابلاً من غير خلاف ونقله **ج** في سنن الرضو **وقوله**  
 لانه ربما رجع من زمن او هذا التوجيه فيه نظير ما في الضاحيت  
 لم يغير على ان هذا من احكام السهو ولا يشترط معيقتها انظر  
**وقوله** وانظر لو اعتقد ان السنة من ان تقدم البطلان  
 اذا اعتقد ان الصلاة كلها فرايض **الافتاء** **عنه** **قلت** **ز**  
 اى اماماً لقادر الى هذا التخصيص لا دليل عليه والصواب ابقاءه  
 على ظاهره والاستثناء متصل **او بما** **ج** **ان وجد قارى صبيح**  
 واشار ابن عبد السلام في ان الخلاف في الاخرس والامى متين لعدم  
 وجود القارى وانما اذا امكنها ان يصليا خلف القارى فلا لاف

القرأة لما كان الامام يحملها كان تركها الصلاة خلف تركا للقرأة  
 اختياراً وفيه نظر فقد قال سند ظاهر المذهب بطلان صلاة  
 الامى اذا امكنه الايتام بالقارى فلم يفعل وقال اشهد لا يجب  
 الايتام كالمريض الجالس لا يجب عليه ان ياتم بالقائم انتهى  
 وبه تعلم ان قول **خشب** ما نصه **ج** ابن عبد السلام  
 لان القرأة يحملها الامام فلما امكن الايتام بقارى صار تاركين  
 اختياراً وفيه نظر وقع فيه خلل في الثقل لانه يقتضى ان التخي  
 لابن عبد السلام وليس كذلك وانما هو **صبيح** **ج** يقتضى  
 ايضا ان التنظير في التعليل الذي عدل به ابن عبد السلام  
 وليس كذلك وانما وقع التنظير في كون ابن عبد السلام جعل  
 الخلاف متدياً بما اذا لم يوجد القارى **او قارى بكفرأة ابن**  
**مسعود** ما قرأه **ز** صواب ابن عرفة ولا يقيد بالشاذ  
 وفيها إعادة من قول بكفرأة ابن مسعود الصقلي كان يقرأ  
 ويفسر في غير الصلاة وفيها لا يفسر فقارى بها بتلك بعيد  
 ابد الا انه خلاف مصنف عثمان ابو عمر لان غير مصنف عثمان  
 خبر واحد لا قطعي انتهى **وتنقب في صبيح** **ج** على ابن الحاجب  
 في اطلاقه عدم الاجزاء القرأة بالشاذ ولذا جازع عن عبارته  
 هنا وقول **ز** عثمان حفظ اى هو ومن اجتمع معه من الصحابة  
 على جمع المصنف **او صبي في فرض** قول **ز** ولم يتعرض في صلاة  
 اذ يعنى ان الصبي اذا صلى فانه لا ينوى فرضاً ولا نقلاً وله ان يسوي  
 السفل فان نوى الفرض فصل تبطل صلاته لانه متلاعب  
 اذ لا فرض عليه ولا تبطل في ذلك رايان هذا في صلاة الصبي  
 نفسه واماً من اقتدر به فصلاته باطلّة على الاطلاق وكلامه  
 يوهن ان التفصيل في صلاة المتدي به وليس كذلك **وهل**  
**بلا حلف مطلقاً او في الفاحجة** قول **ز** لم يجد من ياتم به  
 اذ يتبع **ج** في تعييد محل الخلاف فهذا وفيه نظر فان الاقوال  
 في المسألة مطلقة عن هذا القيد وضده الا القول الذي  
 اختاره **ج** وهو المنع ابتداء مع الصحة فقد قيده بوجود  
 القارى كما في **ج** **ز** **ج** وابن عرفة وغيرهم يقتضون ما  
 قيده به **ج** ومن تبعه في موضوع الخلاف والعجب كيف يصح  
 تعييد محل الخلاف بعدم وجود القارى ومن الخلاف قول  
**ج** **المنع** **ج** **بوجود** **ج** **القارى** **ج** **وكان** **ج** **الخلاف** **بعدم**  
 امكان التمسك لضيق الوقت او عدم وجود معلم اصله **ج**  
**ج** **ز** **ج** **بانه** **ج** **لا** **يسلخ** **له** **فيه** **الا** **كلام** **ابن** **حبيب** **و** **هو** **محمل** **لذ**  
 ولغيره كما في **صبيح** **ج** **فلا** **حجة** **فيه** **وحا** **ص** **المسألة**  
 ان اللاعن ان كان عامداً بطلت صلاته وصلاة من خلفه  
 باتفاق وان كان ساهياً صحت باتفاق وان كان عاجزاً طبعاً











يستدبره اذا اخره اذ اية الامام ومكن المسجد المسجد في هذا كانه  
 انتهى نقله ابو علي **وقال ابو الحسن في جوابه** **ثلاثة** **فصلون**  
**فيها** **افدا** **اذ دخلوها** **قول** **وقد يقال** **منعت** **امر** **الصلاة**  
 اذ فيه نظر على انه لو لم يكن هذا الجواب لم يكن ايضا فرق بين دخولها  
 وعدسه فبحث ابن عرفة باق **وقتل** **برغوث** **تسجد** **اي**  
 ولو في صلاة **وقول** **خشب** **ما** **عد** **القبلة** **يؤثم** **حرمه** **قتلها**  
 في الصلاة وفيه نظر لقول المدونة قال مالك اكره قتل البرغوث  
 والقبلة في الصلاة ابن رشد وقاتل البرغوث اخذ عنده انتهى  
 ومقارنتها مع البرغوث يدل على ان الكراهة على بابها انظر  
**وت** **وخالع** **في** **الغزوة** **ما** **صل** **صابط** **الغزوة** **الذي**  
 قرينه انه يعتبر ما كان من شروط الايامنة عند المأموم لاما  
 كان من شروط صحة الصلاة كالدلك وتعيم مسج الراس  
 فلا يعتبر والظاهر ان مقتضى ذلك طريقة سند وغيره لان  
 شروط الايامنة ما يرجع لعقلاء المأموم فقط كوضوئه وان كان  
 صلاته ولا دخل للامام فيها **والكن** **قول** **في** **التخصيص** **ما** **هنا**  
 بغير ما قدمه الا ان ما مر فليس يقتضي على التسليم وما تقدمه في عاجز  
 لا يقرر عليه وهذا هو ظاهر كلام ابن رشد والكن وغيرهما وعمل  
 المؤلف في الجواز قوله في **صحيح** **نقل** **الكن** **ان** **مالك** **في** **المجوعة**  
 اجازة ذلك ابتداء وفي الجواب الجواز وحكي رابن العزلي الجواز في  
 قليل اللكنة في بينها انتهى وهذا يدفع ما تروك به **ع** **على** **المص**  
**من** **قول** **ابن** **رشد** **في** **الاكن** **لا** **يعيد** **ما** **ومعه** **اتفاقا** **وتكره**  
 امامته مع وجود مرض غيره انتهى وقد صدر ايضا ابن عرفة  
 بالجواز اذ قال والمروى جواز امامته ذي لكنة انتهى **وبعد**  
**قول** **وهو** **لا** **يتضمن** **توبة** **اذا** **فيه** **نظر** **وصوابه** **لو** **قال** **وهو**  
 لا يحتاج الى توبة لسقوط الذنب بالتكفارة واما العازم على العود  
 فهو فاسق والله اعلم **والعذب** **احدا** **انما** **قاله** **في** **القاموس** **جدا**  
 ليس مقلوب جدا لان كلام ابن البناء كامل التصريف والقلب  
 لا يكون في كامل التصريف **واحضار** **صبي** **به** **لا** **يعت** **وكف**  
**اذ** **ان** **قول** **ومنا** **ابن** **عبد** **السلام** **وابن** **فرخون** **وابن** **عزقة**  
 جوازه الا ما كون كلام ابن عبد السلام وابن فرخون يعيد ذلك  
 فصحيح لقول ابن عبد السلام شرط في جواز احضار الصبي احد  
 امرئ اما عدم عبثه او كونه بكف اذ اني يستدبر ان يعيث  
 لان المقصود تنزيه المساجد ومثاله لابن فرخون واما ابن  
 عرفة فذكر انه يعيد توقف الجواز على الامر بين معا عكس  
 ما نسب له ونص **سمع** **ابن** **القاسم** **معها** **يحب** **الصبي**  
 المسجد ان كان يعيث ولا يكف اذ اني انتهى فاذا كان يحب مع  
 احدهما لزم ان لا يجوز حضوره الا مع فقد هما معا ونسبة هذا للردية

تفيد

شيخ ابن ناجي في جوازه للبائع واستظهره ابن ناجي و **جوازه**  
 وهو صريح قول ابو الحسن في تعليل الجواز ما نصه **لا**  
 المص من الشراء والبيع انما هو لاجل الصلاة وبيع الما وشراؤه **ح**  
 انما هو ليتوصل به للصلاة فلذلك جاز انتهى **فان** **فان**  
**فالفية** **قول** **لا** **نما** **هنا** **مختلف** **فيه** **اذا** **اي** **مختلف** **في**  
 ومقتضيه كما في **صحيح** **واما** **الاقدام** **عليه** **حيث**  
 يشفله عن السعي الواجب فلا يجوز له احد كما نقله **ح** **عن**  
 الطراز **وصدقة** **قول** **في** **مقتضي** **العمل**  
 المتقدمة اى لعدم رجوع عوض كل له لان الطلاق نافذ  
 لا يرد **وجدام** **قول** **وان** **لم** **يستر** **خلافا** **للشارع** **اذا**  
 فيه نظر والحق مع الشارع وهو تابع **لصحيح** **ونص**  
 واختلف في الاحكام فقال سحنون تسقط وقال ابن  
 حبيب لا تسقط والتحقيق الفرق بين ما تضر رايحه  
 وبين ما لا تضر انتهى فيقر بالخرع عطف على وحكم **وتنزيه**  
**قول** **ولا** **ابن** **الحاج** **كالحا** **من** **الذي** **في** **ابن** **الحاج**  
 او تمريض قريب فقال في **صحيح** **حكا** **ابن** **الحاج** **مطلقا**  
 وهو ظاهر اذ لم يكن من يقوم به قال وقد صرح الخبي  
 بذلك ابن عاشر واذا اريد تطبيق الكلام بكلام ابن  
 الحاج **صحيح** **فهر** **في** **تمريض** **بترك** **المنوبين** **بتقدير**  
 ايافته لتقريب ككذلك بعد فقامله انتهى **وعدي**  
**قول** **فما** **يستر** **عورته** **اذا** **كان** **قل** **عن** **الشارح**  
 والبساطي ابن عاشر ولا يعيد مراعاة ما يليق باهل المروءة

## صلاة الخوف ابن بشير قال ابن

القصار المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الخوف  
 في عشرة مواضع والمعول عليه عند العلماء انه صلى في ثلاثة  
 مواضع ذات الرقاع وعسفان وذات النخل انتهى **رحص**  
**قول** **ويحتمل** **الاباحة** **اذا** **يؤيد** **هذا** **الاختال** **قول** **المص**  
 الا اني ولو صلوا بما مامين او بعض فذا جاز ان وهذا هو الذي  
 يقتضي ما نقله سند عن ابن المراز من انها ليست سنة  
 ولا فريضة وقيل انها سنة وهو الذي في الرسالة ونقله ابن  
 ناجي عن ابن يونس **فهم** **قول** **ان** **لم** **يرجوا** **الكشاف**  
 العذو والنجوة في **ف** **عن** **ابن** **الحاج** **وكلام** **صحيح**  
 في الاطلاق فها وان تعيد الباني المذكور انما هو في الكيفية  
 الثانية وهو صلاة المسائفة ولم يذكره ابن شاس وابن  
 عسرة وابو الحسن والشامل وابن ناجي الا في الثانية وقال



Copy







صلاة العیدین العید مشتق من

5



ابن عرفة انتهى **وهل لمجي الامام قول** وقيل لظهوره  
 لهم مع قوله في التاويل الثاني اى دخوله فيها كل ذلك بخلاف  
 المنصوص قال ابن الحاجب والقطع بحلولة الامام محل الصلاة  
 وقيل محل العيد **صحيح** اى محل صلاة الامام نفسه وحل  
 العيد هو المصلى اى محل اجتماع الناس انتهى وسلكه لابن عبيد  
 السلام قال **طعن** فنقول **حج** وعن تبعه المراد بقيامه للصلاة  
 وقوله في الصلاة غير ظاهر انتهى وكذا قوله وقيل لظهوره  
 لهم مخالف لذلك فانظر من ذكره **تاويل** الاول لابن  
 يونس والثاني للحج وهما جاريان في تكبير الامام وغيره  
**وايقامها به** فيها قال مالك لا تصلى في موضعين سجد  
 يريد لا تقام بخطبة موضعين في المصلى الواحد انتهى نقله  
**الاممكة قوله** بل لما هذه البيت او عتلكه القلشان  
 بعلة اخرى وهي ان المسجد الحرام كالقبر العظيم يستغفره  
 ولا تساعده اى بخلاف مسجد المدينة فيما **قوله**  
 لخبر ينزل على البيت او هذا الحديث ذكره المنذرى  
 وقال رواه البيهقي باسناد حسن وتبعه العراقي لكن زاد  
 فنقل عن ابي حاتم انه منكر **قوله** بخبر نزول مائة على  
 المتصلي فحين اكد هذا الخبر يروى عن ابي هريرة والفظ **ان**  
 المسلمين اذ التقيا فبعضا فاجا وتسايلوا انزل الله بينهما مائة رحمة تسع  
 وتسعون رحمة لا يشتمها واطلقها وابرها واحسنها مسائلة لاجنه  
 انتهى وهو ضعيف جدا قال المنذرى رواه الطبراني عن ابي  
 هريرة باسناد فيه نظر انتهى وارده ابن جوزي في الموضوعات  
 وقال في اللآلئ الكبرى في سنده رجل وصناع **ورفع يديه في**  
**اولاه** **قوله** يحان على فته المجاورة اذ مضى على ان ضمير  
 اولاه راجع لخصوص التكبير المزيد في العيد وهو بعيد الظاهر  
 رجوعه لطلق التكبير الواقع في صلاة العيد الشامل للمزيد  
 والاصل وحيد فاولاه هو تكبير الاحرام حقيقة **ومقتضات**  
 اقتصر ابن عرفة على سنة الخطبتين ونص  
 خطبة العيد اثر الصلاة سنة انتهى **كاجمعة** قال في المدخل  
 والمنبر بدعة وقال ابن بشير ولا بأس في العيد بين باتحاد المنبر  
 كما فعله عثمان لان المقصود منها اقامة اهية الاسلام انتهى  
 نقله **وسما** **قوله** ايا ذكره من التحاب منها هما هو الذي ياتي  
 على روايته القرينين وابن وهب وعلى ان الكلام بينهما  
 كاجمعة وظاهر سماع ابن القاسم الوجوب ابن عرفة يسمي ابن  
 القاسم ينصت في العيد بين والاستسقاء كاجمعة وروى القرين  
 وابن وهب وعلى ليس الكلام فيها كاجمعة انتهى وقدر **ابن**  
 رشد السماع المذكور على ظاهره من الوجوب وتاويله **ح** بان المراد

يطلب

يطلب لها الانصاف كما يطلب لخطبة الجمعة وان اختلفت  
 التعليل فيها قال **طعن** وهو باويل يفيد **وبعد** **قوله**  
 اقتصر ابن عرفة على سنة ذلك اى فيه نظر فان ابن  
 عرفة انما قال ما نص **خطبة العيد اثر الصلاة**  
 سنة انتهى فها انما اخبر بالسنة عن الخطبة بنفسه لا عن  
 كونها اثر الصلاة تأمله **واستفتاح** **تكبير** اقتصر على  
 سنته ونص **الواضحة** والسنة ان يفتر  
 خطبة الاولى والثانية بالتكبير وليس في ذلك حدا انتهى **واقامة**  
**من لم يومر بها** يشمل النساء والعبيد والمسافرين والصبيان  
 واهل القرى الصغار واطلق المؤلف فلم يبين هل جماعة او افراد  
 وحصل الخبر في ذلك ثلاثة اقوال الاول يقيمونها جماعة  
 وافرادا الثاني لا يقيمونها جماعة ولا افرادا الثالث يقيمونها  
 جماعة لا افرادا وتبعه على جواز الاقوال الثلاثة يقيمونها  
 شاس وابن الحاجب معربين بالكرهية فيما عبر عنه بالنفي  
 وقال ابن عرفة لابد حكايتها ما نص **عيا**  
 الثالث وان قبله المازرى وهم اوتفيع من النقلة والمتوجه  
 صده لقوله فيها لا يوم النساء اخذ ويصلينها افرادا  
 انتهى ومثله في **مفسر** **قوله** والى الحسن فيؤخذ منه ان  
 الراجح فعلها فذا الجماعة خلاف تصحيح الشامل للفرد بفعلها  
 جماعة مطلقا وادبعه **2** تايل يظهر من كلام صاحب  
 الطراز ترجيح وجوب الجماعة انتهى وما ذكرنا تعلم ان قول  
**رو جماعة** ان كان غير المأمور بها رجلا غير ظاهر بل لا  
 فرق بين النساء والرجال فيما ذكر من الخلاف **اوقا**  
**قوله** فذا الجماعة اى هذا هو الراجح ايضا فيهم  
 من ابن عرفة ونص **الباحي** في جموع من  
 فاته قولان لابن حبيب لا بأس بجمعها من فاته من  
 بقى من فعله وقولها لا يجوزها ممن لم يشهد بها من النساء  
 احد قل **قوله** كذا هو في المدونة فنقول اى سعيد  
 لا تؤمن واحدة منهم يؤمن ما نص على نفيه انتهى  
 قل **الذي** **قوله** في نسخة عتيقة من التهذيب  
 ولا تؤمن واحدة منهم بلفظ تؤمن مبنيا للمنفرد من غيرها  
 وحديث فيساوى قول الزهات ولا يؤمن احد ويتفق تحت ابن  
 عرفة **قوله** **2** وعلى جواز الجمع من فاته من الفعل المصلا  
 خطب بل خلاف وكذا من تخلف عنها لعذر وكذا العبيد  
 والمسافرون واختلف في اهل القرى الصغار على قولين انتهى  
 وفي الى الحسن عن عيا من الاقوالين معا عيان من المدونة  
**قوله** الا عذر من اوسفر او سجن او الصواب اسقاط



ابن عرفة انتهى **وهل لمجي الامام قول** وقيل لظهوره  
 لهم مع قوله في التاويل الثاني اى دخوله فيها الى كل ذلك مخالفا  
 لمقصود قال ابن الحاجب والقطع بحلول الامام محل الصلاة  
 وقيل محل العيد **فصل** اى محل صلاة الامام بنفسه وحل  
 العيد هو المصلى اى محل اجتماع الناس انتهى وبذلك لا بد  
 السلام قال **فصل** فقول **فصل** وهو تبعه المراد بقيامه ببقاء  
 وقوله في الصلاة غير ظاهر انتهى وكذا قوله وقيل لظهوره  
 لهم مخالف لذلك فانظر من ذكره **قوله** الاول لا بد  
 يونس والثاني للمجي وهما جاريان في تكبير الامام وغيره  
**وايقامها به** فيها قال مالك لا تصلى في موضعين سجد  
 يريد لا تقام بخطبة موضعين في الموضعين انتهى نقله  
**الاممكة قوله** بل لما هذه البيت اذ عكسه القلاني  
 بعلة اخرى وهي ان المسجد الحرام كالقبر العديم سقفته  
 ولا تساعده اى بخلاف مسجد المدينة فيها **قوله**  
 لخبر ينزل على البيت اذ هذا الحديث ذكره المذركي  
 وقال رواه البيهقي باسناد حسن وتبعه العراقي لكن زاد  
 فنقل عن ابي جاتم انه منكر **قوله** بخبر نزول ماية على  
 المتصافين اذ هذا الخبر يروى عن ابي هريرة ولفظه **ان**  
 المسلمين اذ التقوا في غزاة وتسايلوا نزل الله بينهما مائة رحمة تسبع  
 وتسعون رحمة لا بينهما واطلعهما وابرهما واحسبهما مسائلة لاختيه  
 انتهى وهو ضعيف جدا قال المذركي رواه الطبراني عن ابي  
 هريرة باسناد فيه نظر انتهى واورده ابن الجوزي في الموضوعات  
 وقال في اللآلئ الكبرى في بيده رجل وصناع **ورفع يديه في**  
**اولاه قوله** يحاز علاقته المجاورة اذ مبيى على ان منبر  
 اولاه راجع لمقصود التكبير المزيدي في العيد وهو العيد الظاهر  
 رجوعه لطلق التكبير الواقع في صلاة العيد سيما في المزيدي  
 والاصلي وحسين فاواه هو تكبير الاحرام حقيقة **وفصلتان**  
 اقتصر ابن عرفة على سنية الخطبتين ونظر  
 خطبة العيد اثر الصلاة سنة انتهى **كافة** قال في المدخل  
 والمنبر بدعة وقال ابن بشير ولا بأس في العيدين باتخاذ المنبر  
 كما فعله عثمان لان المقصود فيها اقامة اهية الاسلام انتهى  
**قوله** **وسما** ما ذكره من استحباب سماعها هو الذي ياتي  
 على رواية القرينيين وابن وهب وعلى ان الكلام بينهما  
 كاجعة وظاهر سماع ابن القاسم الوجوب ابن عرفة تابع ابن  
 القاسم ينصت في العيدين والاسسقا كاجعة وروى القرينيين  
 وابن وهب وعلى ليس الكلام بينهما كاجعة انتهى وقد راى ابن  
 رشد السماع المذكور على ظاهره من الوجوب وتاويله **ج** بان المراد

يطلب

يطلب لها الانصاف كما يطلب لخطبة الجمعة وان اختلفت  
 القلب فيها قال **طعن** وقولنا ويل يفيد **وبعد يتما قوله**  
 اقتصر ابن عرفة على سنية ذلك اى فيه نظر فان ابن  
 عرفة انما قال ما نص **خطبة العيد اثر الصلاة**  
 سنة انتهى فورا انما اخبر بالسنية عن الخطبة بتقصير لا عن  
 كونها اثر الصلاة تاملكه **واستفتاح تكبير** اقتصر على  
 سنيته ونص **الواضحة** والسنية ان يفترخ  
 خطبة الاولى والثانية بالتكبير وليس في ذلك حدا انتهى **وقام**  
**من لم يومر بها** يشمل النساء والعبيد والمسافرين والصبيان  
 واهل القرى الصغار واطلق المؤلف فلم يبين هل جماعة او افراد  
 وحصل المعنى في ذلك ثلاثة اقوال الاول يقومونها جماعة  
 واذا في الثاني لا يقومونها جماعة ولا افراد الثالث يقومونها  
 جماعة لا افراد او تبعه على جواز الاقوال هو كذا ابن  
 شاس وابن الحاجب معبرين بالكرهية فيما عبر عنه بالنفي  
 وقال ابن عرفة بعد حكايتهما ما نص **عياض**  
 الثالث وان قبله المازري وهم اوتفيع من النقلة والمنوحة  
 صده لقوله فيها لا يوم النساء احد ويصلينها افرادا  
 انتهى ومثله في **فصل** واتي الحسن بنوخذ منه ان  
 الراجح فعلها قد اجماعة خلاف تصحيح الشامل للقول بفعلها  
 جماعة مطلقا وادبعه **قوله** تايل يظهر من كلام صاحب  
 الطراز ترجيح وجوب الجمع انتهى وما ذكرنا تعلم ان قول  
 وجماعة ان كان غير المأمور بها رجلا غير ظاهر بل لا  
 فرق بين النساء والرجال فيما ذكر من الخلاف **ارفايته**  
**قوله** قد اجماعة اذ هذا هو الراجح ايضا فيهم  
 من ابن عرفة ونص **الباحي** في جموعه من  
 فائته تولا ان لا بأس بجمعها من فائته بمن  
 بقي من اهلها وقولها لا يجوزها بمن لم يشهد بها من النساء  
 احد قل **قوله** كذا هو في المدونة فقول ابي سعيد  
 لا تؤمن واحدة منهم يؤمن منهن ما نص على لغيره انتهى  
 قل **الذي رايت** في نسخة عنيفة من التهذيب  
 ولا تؤمن واحدة منهم بلفظ تؤمن مبييا للفقول من غيرها  
 وحسين فيساوي قول الانباء ولا يؤمن احد ويتفق بحث ابن  
 عرفة قال **قوله** وعلى جواز الجمع من فائته من اهل المصلا  
 تجوز بلا خلاف وكذا من تخلف عنها لعذر وكذا العبيد  
 والمسافرون واختلف في اهل القرى الصغار على قولين انتهى  
 وفي ابي الحسن عن عياض ان القولين معا جازان من المدونة  
**قوله** الا عذر من او سفر او سجن او الصواب اسقاط



هذا الاستثناء لان المدونة بما ذكر من لم يورسها لامن فانتبه  
 فهو داخل فيما قبله وقد تقدم ان الرابع المتفصيل في  
 الكل محل عياض والباقي وغيرهما المدونة على ظاهرها انتهى  
**صلاة الكسوف والكسوف والخسوف من اركان**  
 وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر قال في القاموس وهو الخسوف  
 وقيل عكسه ورد بقوله تعالى ونسف القمر وقيل الكسوف  
 لذهاب بعض الضوء والخسوف لذهاب جميعه وقيل الكسوف  
 لذهاب الضوء كله والخسوف تغير اللون وفيه الأقوال  
 كلها في المجلد الحسن الا انه عكس الخبر **سن قوله**  
 وصيبا ميمرا اذ لم أر من ذكر السنة في حق الصبي الا ما نقله  
 عن ابن حبيب وهو محتمل ان يكون انما عكس بالسنة  
 تغليباً لغير الصبي عليه وانما عكس ابن بشير وابن عباس وان  
 عسفة بلفظ يوم واحد اذ اصح هذا سقوط الاعتناء بالمدونة  
**وان اليهودي** لم يأت ببلو المشيرة الى الخلل في المذهب اشارة الى انه  
 لم يرض ما نسب اليه لئلا يترك في تخلفه ما ليس في المختصر من انه لا يورس  
 بها الامر بغيره بلغة لان صاحب الطراز وغيره اعترضوا على  
 الغني ذلك النظر **الكسوف الشمس** قال في الذخيرة ولا يصح على هذا  
 وغيرهما من الايات وحكي الغني عن اشطب الصلاة واختاره انتهى  
**كنازل قوله** في الصفقة والحكم الذي يرجع للمتنبيه  
 وما ذكره من الاحتياط هو المعتمد وهو الظاهر من كلامه فان الذي  
 لابن عسرة ما نص **هـ** وصلاة خسوف القمر المحمي  
 والجواب سنة ابن بشير والتلقين فضيلة انتهى وفي **ان الاركان**  
 شهره ابن عطاء الله والثاني اقتصر عليه في **صحيح** وصححه  
 غير واحد وصرح القليشاني بانه المشهور **قوله** وفي كون  
 مذهبا كذلك نظر اذ في **2** ان الجوزي ذكر في فعله بعد الخبر  
 قولين وان التمساني اقتصر على الجوزي انتهى وان صاحب الذخيرة  
 اقتصر على عدم الجوزي **قوله** وهو نص فيما نظر فيه **في**  
 انظر كيف يكون كلام **نص** نصا **وقوله البقرة**  
**قوله** بعد صلاة الفاتحة في كل قيام هذا هو المشهور كما في  
**صحيح** وابن عسرة **2** ونص ابن عسرة وفي عبادة  
 الفاتحة في القيام الثاني والرابع قول المشهور ابن مسleme انتهى  
 بقول **ختم** ان ما لابن مسleme هو المشهور غير صحيح **قوله**  
 مع ان النص تدب كون كل قيام اقصر مما قبله اذ صحيح نقله  
 في **صحيح** عن صاحب الكمال وغيره **وركة الفقرة**  
 قال البساطي قوة كلامه تعطي ان هذه صفة صلاة الكسوف

لانه منه وبوالاقال وكسوف كاليام انتهى قال **طفي** وفيه  
 نظر لاقتضائه انه لا بد منه ويطلب تركه وليس كذلك قال وانما  
 غير الله الاسلوب اشارة الى تصحيح سند بانه اي التطويل سنة  
 وترتب السجود على تركه **قوله** لم يسجد بنا على ما من من  
 ندبه الى القول بنسب التطويل هو لعبد القوي كخافي **في**  
 والقول بالسنة والسجود سنة واقتصر عليه **2** والشيخ زروق  
 وهو الذي يظهر من المؤلف حيث غير الاسلوب كما تقدم **وقتها**  
**كالعبد قوله** قاله سند انظر **2** وفيه نظر اذ **2** لم يذكر عن  
 سند خلاف السابق وانما قال ما نص **هـ** وفي الطراز لو طلعت  
 الشمس بكسوفه لم تقبل حتى تبرز الشمس ويأتي وقت صلاة النافلة  
 وهذا متفق عليه انتهى نعم ذكر ابن حجران وقتها عند الشافعي من  
 الطلوع الى الغروب قال لان الصلاة علققت بروية اي الكسوف  
 وهي مكنته في كل وقت من النهار انتهى لكن لم يذكره **2** وقال ابو  
 الحسن حكى ابن الجلاب في وقتها عن مالك ثلاث روايات احدها  
 انها قبل الزوال كصلاة العيدين والاستسقاء والآخرى انها من  
 طلوع الشمس الى غروبها والثالثة انها من طلوع الشمس الى  
 العصر انتهى والاولى هي التي في المدونة **وتدرك الركعة قوله**  
 وظاهر سند غير صحيح بل الذي يظهر ما نقله عن سند  
 خلافه وهو وجوب الفاتحة في كل قيام من القيامات  
 الأربع فانه لما ذكر ان القراءة السنوية وهو السورة الزائدة  
 ليس تكريرها قال ما نص **هـ** فلا يستبعد على ذلك  
 ان تكون القراءة الواجبة يجب تكريرها ايضا في الركعة  
 الواحدة فان مسنون القراءة فتبع لغرضها ولو لم يسرع المتبوع  
 لم يسرع التابع فكل قيام في الصلاة يتكرر فيه القراءة وجب  
 فيه قراءة الفاتحة انتهى ولقد هو ظاهر نقل **في** الفاتحة  
 ابن يونس ونص **هـ** ووجه قوله ملك انه يفتتح  
 في كل ركعة من الأربع بالحمد مد رب العالمين انها قراءة يتفقها  
 ركوع فوجب ان تكون فيها ام القوان انتهى **قوله**  
 والخلل في في سنتها في كل قيام ثان وفرضيتها اظهره ان يقال  
 المشهور يقول بسنتها في القيام الثاني وليس كذلك فان  
 الذي يظهر من **صحيح** **وق** وغيرهما ان ابن مسleme  
 يفتي قرأتها في القيام الثاني من كل ركعة لانه يفتي على وجه  
 السنة كما ذكره ونص **صحيح** ووجه السناد وهو قول  
 عمر بن مسleme انها ركعتان والركعة الواحدة لا تفتكر فيها الفاتحة  
 انتهى **وقدم من خفف قوله** او غيرها لخل النافلة  
 اذ اصله البساطي ورده احمد ما ذكره زورده صحيح لقول ابن  
 رشد في البيان ليس وقت المنسية مضيقا للجوز تأخيرها عنه



بحال كغروب الشمس للعصر وطلوعها للصبح لقولهم اذا ذكرها  
يا موم تمادي وكذا الغد عند ابن حبيب وقوله ايضا في  
اخراج يومه يومه بتجملها ان خان معاجلة الموت فيجوز تأخيرها  
حيث يغلب على الظن اداؤها ونقله ابن ناجي في شرح الرسالة  
**وقوله** واحبب ايضا بتصوره على الشاذ ان  
هذا الجواب هو المتعين لان عبد الحق انما فرضها في اجتماع الكسوف  
والجمعة ونحوه لابن شماس واني الحسن رخص عبد الحق اذا اجتمع  
كسوف وجمعة قدمت الجمعة عند خوف الخوات وان امين  
منه قدمت صلاة الكسوف ولو اجتمعت جنازة مع هاتين  
الصلواتين في مقدمة الا ان يصيق وقت الجمعة فانها تقدم  
عند ضيق وقتها انتهى نقله ابو الحسن **قوله** زاد  
ابن تيمية ان دعواه غير صحيحة وذلك ان كسوف الشمس يوم  
موت ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في البخاري قال  
ابن حجر وقد ذكره موراهد السير انه مات في السنة العاشرة  
من الهجرة فقبل في ربيع الاول وقيل في رمضان وقيل في جمعة  
والاكثر على انها وقعت في العاشر وقيل في رابعة وقيل في  
رابع عشره قال وفيه رد على اهل الهيئة لانهم يزعمون  
انه لا يقع في الاوقات المذكورة انتهى وفي حاشية الرسالة  
ان الرازي نقل ان الشمس كسفت يوم موت الحسين رضوانه  
عنه وكان يوم عاشوراء انتهى

### صلاة الاستسقاء شهر او غيره قوله بخلاف

لغيره فيه تكاذب والصواب كما لابن عاشر ان قوله به متعلق  
بما في الاستسقاء من معنى السقي اي سن طلب السقي شهر او  
كلليل لاهل مصر **قوله** واحدها اجب بضمين اذ اي  
واجب جمع اجبة فاجام على هذا جمع والذي في القاموس ان اجام  
جمع الاجبة ونصب **قوله** والاجبة بالتخريك الشجر انكسر  
الملتف الجمع بالضم وبضمين وبالتخريك واجام واجام  
واجبات انتهى **قوله** استسقاء استسقاء اعتر فيه  
**قوله** بانه خلاف قول المدونة وهاهنا يستسقى  
في السنة في السنة مرارا وخلاف ما في النوادر عن ابن حبيب  
لا بأس به ابان واقترن عليه ابن عسرة وصاحب الجواهر  
فجعل كلام المؤلف على الجواز **قوله** بكسر الهمزة  
الذال المعجمة قاله في الصحاح **قوله** لا يوقت  
لكان اول لقول ابن حبيب يخرجون وقت خروجه الناس  
ويخرجون ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم انتهى

وقوله

**وقوله** ذلك بمنعون من اظهار صليهم اذا اتخاها عن  
الجماعة كما في **قوله** رداه **قوله** فتجمل في كلام  
المصنف في جواب آخر وذلك انه جعل يومه حول عطفا على  
مستقبلا اي ثم بعد الاستقبال حول رداه **قوله** يساره في  
المدونة وحول رداه مكانه يرد ما على ثقبه الا ان على اليسر  
وما على اليسر على الايمن ولا يغلب رداه فيجعل الاعلى اسفل  
والاسفل اعلى انتهى وانظر ما نقله **قوله** هنا عن ابن عسرة  
فان فيه تعارضا في العزوات **قوله** وانظر ما نقله  
اذا غير صحيح بل يتعين كونه بدل بعض **قوله** وصيام ثلاثة  
**قوله** دون ما يؤمنه كبيرة من اعتمادا  
لان حبيب اذا بل ما يؤمنه من اعتمادا ماله من حبيب هو الصلابة  
لقول الفاضل كما في لم يقل باستجاب الصوم من اهل المذهب  
غير ابن حبيب ونص البيان في كتاب الصيام قال ابن  
حبيب ولو امرهم الامام ان يصوموا ثلاثة ايام اخرها اليوم  
الذي فيه يسرون كان اهدى الى انتهى بلفظه وهو يقتضي  
انهم يخرجون صياحهم خلاف ما يقتضيه المصنف فانظر **قوله**  
مستندة وما في **قوله** ليس هو لفظ البيان **قوله** ولا يامر بها  
**الامام** قال ابن عسرة ابن حبيب ويحضر على الصدقة  
ويامر فيها بالطاعة ويحذر من العصية انتهى وفي الشارح  
قال ابن شماس يامرهم بالتقرب بالصدقة بل حكي الخويلي  
الاتفاق على ذلك انتهى قال **قوله** ولعل ما ذكره الخويلي  
طريقه فلا يظن انتهى قال **قوله** لم يقل احد فيما علم انه  
طريقه لا ابن عسرة ولا غيره بل لم يقل احد فيما علم انه  
لا يامر بالصدقة فضلا عن ان يكون طريقه انتهى واما  
الصوم فقد علمت انه لم يقل احدا باستجابة الا ابن حبيب  
وقد تقدم انه قال يامر به العام **قوله** فلا ينجح  
لكا اي لانها حينئذ فعلا لطاعة المخلوق لا لطاعة الخالق تعالى  
فلا يكون قبيحا خلاصا وفيه نظر ظاهر **قوله** ثم  
اذا امر بها وجبت طاعته كقوله في نحو هذا ما ليس من  
المصلحة العامة **قوله** وقوله يا ايها الذين آمنوا الآية  
لا يصح التمثيل لهذه الآية لدخول الامر في امورها فظاهر  
وانما مثل له ما لو قال رجل لعبده وقد احسن اليه من احسن اليك  
فاكرمه فاختلف هل يدخل السيد الامر في خطابه على  
قولين وقد صحح ابن السكيت كلامه في انما مثل بالآية المذكورة  
لدخول الخطاب بالفتح في الخطاب الموجه اليه والاتفاق على قوله  
فيه بل **قوله** قال التفتت زاني وقع التردد في هذا  
الكلام ذكره السعد التفتت زاني في شرح المتاصد **قوله**



وكذا التردد في القوة عند مرض مخوف أو قال السعد بن علي أن  
ذلك اليوم فعل هو التيمم المعصية أو للمخوف في الآخرة عند معاينة  
النار **قوله** وكذا المسلم من عصيانه على المشهور أو هذا قول  
الشيخ أبي الحسن الأشعري ونسبه ابن جزري جمهور العلماء ذكره عند  
قوله تعالى إنما التوبة على الله للذين يعملون السوالية ومقابلته  
وهو عدم القطع للقاضي أبي بكر الباقلاني **قوله** يخرج  
المومن يتوب بعد طلوعها إلى قوله تتوب له أو ما ذكره من التفصيل  
به قال جمع من الحنفية حملوا ما ورد من عدم قبول التوبة بعد  
الطلوع وعند الفرغرة على الكافر دون المومن والذي عليه  
جمهور عدم قبول التوبة من المعصية ومن الكفر عند الفرغرة  
وكذا عند طلوع الشمس من مغربها وبه فسر قوله تعالى  
يوم يأتي بعض آيات ربك الآية قاله **طفي** في أجوبة  
**فائدة** قال الجمهور في التوبة مما خصت به هذه  
الامة لأنه كان من قبلنا إذا ذنب العبد ذنبا جديا مكتوبا  
على باب داره وكفارتها اقتل نفسه أو فعل كذا انتهى

انظر في التفسير

**الجنائز في وجوب غسل الميت بمطر أو جوف الفصل**

فهو قول عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وشهره ابن رشد وابن  
فرهون وأما نسبه فمكاها ابن أبي زيد وابن يونس وابن الجلاب  
وشهره ابن بن ترة وأما وجوب الصلاة فهو قول سحنون وابن ناجي وعليه  
الأكثر وشهره الفاكهاني وأما نسبه فلم يعرفها في **منه**  
ولا ابن عرفة إلا لأصبع وفي **ف** عن المازري أن بعض المتأخرين  
استنبطه من كلام مالك وذكره عن سعدان المشهور فيها عدم  
الفرضية ونقل كلامه فأنظر وهو يفيد تشبهه بالسنة على ما فهمه  
منه والله أعلم **ولو لم يزم** رد بلوقول ابن شعبان يمنع ذلك  
وعمله بعضهم على الكراهة ليكون وفاقا للمذهب **ف**  
قال ابن عبد السلام لا يكف بثوب غسل بما زعم ورواه ابن  
عسرة بأن ذلك إنما يخفى على قول ابن شعبان وبأن لجزء الماقد  
ذهب منه النظر **وكيف** لا خلاف في وجوب ستر العورة  
وما حكاه الشارح عن ابن يونس أنه سنة يحمل على ما رواه في العورة  
اذل خلاف في وجوب سترها انتهى ومسلم في السارح في **ف**  
**قوله** ولا يتعلق بها القدرة اتفاقا في صحيح في عدم  
المطلق وغير صحيح في عدم الاضافي السابق فان الذي اعتمد السوي  
في شرح المقدمات وبالجملة في الاحتجاج عليه هو ان عدم مقداره  
سبحانه طاريا وسابقا قال ومعنى القدرة على عدم السابق احتياجه

في طهارة

في طهارته فيما لا يزال للفاعل وللفاعل المختار سبحانه ان يجعل  
في مكانه الوجود انتهى وهو الذي اعتمد العبد في الواقف  
والسيد في شرحها انظر حاشية الفقيه **قوله** لا يتحقق  
أو ليس يصحح لأن عدم الممكن ممكن وإن قصد الاستحالة التعلق  
بمما صح في عدم المطلق فقط كما علمت **قوله** واختلف  
هذا يتعلق به القدرة أو هذا الخلاف عندهم مبني على الخلاف في  
العدم من فعل يبي زما نين أو لا وهذا الخلاف الثاني مبني على ان  
من احتياجه إلى الترتيب هل هو الامكان أو الحدوث راجع  
ذلك في محله **وتلازم** الظاهر ان المراتب تلازمها في الطلب  
بمعنى ان كل من طلب فيه الغسل طلبت فيه الصلاة والعكس  
ومن تعدد غسله وتيممه لما ذكر نفسه مطلوب ابتداء يكن  
سقط التمسك فلا تسقط الصلاة عليه وأما من فقد فيه شرط  
من الاربعة المتقدمة نفسه ابتداء غير مطلوب فتأمله وهكذا  
قد **طفي** فيما يأتي عند قوله وعدم ذلك لكثرة الموق  
فقول زفان لم يمكن تيممه لم يصل عليه فيه نظر والصواب  
الحتم الثاني **وقيل** كالحاشية **قوله** ثم يوضئه  
منه أو فيه نظر فانه تقدم ان الراجح عدم تكرره وضوئيه  
بتكرره الغسل وعليه فيوضئه ثلاثا مرة قاله في **منه**  
عند قول ابن الحاجب وفي تحت ترضيته قولان وعلى المشهور  
ففي تكرره مع تكرر الغسل قولان انتهى ونص  
الباقي وينبغي على القول بتكرره الغسل وعليه فيوضئه ثلاثا  
بل مرة مرة حتى لا يقع التكرار المنهي عنه وإذا لم نقل بتكرره  
التي ثلاث أولا انتهى وما قدمه من ان محبة عدم تكرره الوضوء  
تبع بها **قال** ابو علي ولم ارها لغيره **ان مع النكاح قول**  
فان قسده لم يقدم أو قال لا يجر هذا مع وجود من يجز منه الغسل  
فان عدم وصار الأمر إلى التيمم كان غسل احدى من تحت  
الثوب لغسل لأن غير واحد من أهل العلم أحازه انتهى نقله **ح**  
**قوله** فيقدم وجوبا أو أي يجب على الأوليا ان يقدموه لئلا  
ان طلبه وليس المراد انه مزجج عليه الغسل لأنه حق من حقوقه  
له استقاطه وله القيام به **وان رقيقا** **قوله** **قوله**  
وقال سحنون الذي يدل عليه نقل عن الحمي ان سحنونا يخالفان  
القاسم اذا ماتت الزوجة وهوامة او مات الزوج مطلقا ويوافق  
في القضا ان ماتت الزوجة وهي حرة ويقضي للزوج حبسها بالثمن  
ثم تأمله مع قول زوقال سحنون اذا كان احدهما أو كلاهما  
رقيقا اذا فانه يؤمهما اذا كانا حرا ومات الرجل يقضي للزوجة  
عند سحنون وليس كذلك بل سحنون يقول بعدم القضا للزوجة  
مطلقا **قوله** وكلام **2** أو كلام **2** هو الذي يؤم من **منه**

بجمله  
وتيممه



**اول وصفت اعدوينة قوله** مع انه ممنوع ان هذا ظاهر  
 المدونة لكن سياقي ان ابن ناجي حمله على الاستحباب **او تزوجت**  
**غيره** الاستحباب في هذه لابن يونس من عنده وفي التي قبلها  
 لابن القاسم واستشهد بذلك انه لما نقل ابن يونس الاستحباب  
 في الاول قال في هذه ما نصه **قوله** وبذلك عندى اذا  
 ولدت المرأة وتزوجت غيره لعب الى ان لا يغسله انتهى نقله  
**قوله** وغيره وقاله **قوله** ايضا وبه تعلم ان اعترض  
**قوله** على **قوله** في نسبه الثانية لابن يونس فقط مع انها  
 لابن القاسم واستشهد فهو عين القصور **انظر طين وكتابيه**  
**الاحقة مسلم قوله** وهذا كالمستثنى من قوله بقيد  
 اخذ فيه نظر بل هذا لا ينافي ما تقدم ان الفصل بقيد قال **طين**  
 بدليل انهم لم يعزوا النكاح الا لابن شيبان كما في ابن عرفة  
**قوله** والخلاف في غسل الذميمة للمسلم بين مالك والشافعي  
 وسحنون وهم يقرولون بالتعبد ثم نقل كلام الجواهر ثم قال  
 ولهذا تعلم ان البناء الذي ذكره ابن الحاجب بقوله وفي لونه  
 تعبد او للنكاح قولان وعليه اختلاف في غسل الذميمة انتهى  
 وان اقره ابن عبد السلام والشافعي في **قوله** وابن فرحون  
 فيه نظر ولم يذكره ابن شيبان الذي ينسب على منواله غالباً ولا ابن  
 عرفة لكن النظر ياتي على تقريرهم اختلف في غسل  
 الذميمة على اضافة المصدر لفاعله والحق انه من اضافة المصدر  
 لمفعوله وهذا كذا في رسالة مغروضة عند ابن عبد البر وغيره  
 من الامة ونص **قوله** مالك يقول لا يغسل المسلم اباه  
 الشاقر وقال الشافعي لا باس بغسل المسلم قرابته من المشركين  
 ودفنهم وبه قال ابو حنيفة وابو ثور وسبب الخلاف  
 نقل الفصل بقيد او للنكاح فقه تعبد لا يجوز غسل الكافر  
 وعلى النكاح فقه جاز انتهى **قوله** **قوله** **قوله**  
 من غير قضاء على غصبة السيد اتفاقاً في هذا الاتفاق هكذا كونه  
 ابن رشد في سماع موسى ونقله في **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 السيد فالظاهر تعبدية على اولياء امته اي بالقضاء لانه ملكه  
 مع ابائهم وطبها انتهى **قوله** فدخل الخوارج العارضين  
 الا اني دخل في كلام المصنف مع تعبد الاباحة فيه بكونها اصلية  
**قوله** خلافا لما فهمه الخوارج من كون اذنيه نظرات  
 الذي ذكره ان الخوارج من كلام سحنون هو ان السيد يغسل  
 امته المتزوجة لانها تغسله كما ذكرنا **قوله** **قوله** **قوله**  
 فان رقتا اذن سيد **قوله** خلافا لاستظهره **قوله** فيها  
 المنع ان استظهر **قوله** بالاستظهره **قوله** فيها من المنع كالمولى  
 منها اذ لا فرق بينها لعدم اباحة الوطئ فيها وفي النوادر كل

مالايجل

مالايجل له ولها لا تغسله ولا يغسلها انتهى ولا معنى لتعريف  
**قوله** بين المظاهر منها والمولى منها وقد تقدم له قريباً في الزوجة  
 ان المولى منها اول بالقضاء من المظاهر منها لكن يقال على ما تقدم  
**قوله** من المنع فيها ما الفرق بينهما وبين الزوجة المظاهر منها والمولى منها  
 وفرق **قوله** بان الفصل في الامة بالملك وفي المالك شرط باباحة  
 الوطئ وفي الزوجين بقيد الزوجة انتهى **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** ولو كان في محضرة مسلم او فيه نظر والصواب استفا  
 قوله محضرة مسلم اذ كل من ذكر الخلاف في ان الكافر يغسل  
 المسلم بقية بما ان لم يوجد معه الا النساء الاجانب اما ان وجد معه  
 مسلم او كافراً جانياً لا يجوز ان يغسله الكافر ولو كان من اولياء  
 وسبق قوله المعصية ولا يترك مسلم لوليه الكافر والخلاف في ذلك  
 نقله ابن ناجي ونص **قوله** وقد اختلف في ذلك  
 فقال مالك تغسله النساء بغسله وقال الشافعي في المجموع لا  
 يلي ذلك كافر ولا كافرة وقال سحنون يغسله الكافر ولو كان  
 الكافرة في المسلمة ثم يجتاطون بالتيمة انتهى هكذا ذكره  
 في **قوله** وابن عرفة وابو الحسن والشافعي وكلهم  
 يبدونه بالتعبد المتقدم ويدل عليه قول مالك في القول الاول  
 تغسله النساء وقول سحنون في الثالث ثم يجتاطون بالتيمة تامة  
 ومثل **قوله** في **قوله** ونص **قوله** ظاهره انه لا ينتقل  
 الى النساء المحارم الا عند عدم الرجال الاجانب مسلمين كما نوا  
 او كتابيين وان لم يوجد كتابي لغسله انتهى ثم نقل كلام  
 ابن ناجي المتقدم ولم يتبينه لما تقدم وايضا ابن ناجي اذكر  
 الخلاف عند قول الرسالة والمرأة يموت في السفر لا يسامعها  
 ولا ذو محرم الخ وقد نقل **قوله** التعبد بذلك عن ابن هرون  
 وهو ظاهر والله اعلم **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 وضوء تقطيع او على هذا **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 على حصول التقطيع والتزليج بالفعل وقيد بكونه فاصلاً  
 وصوبه **قوله** قال واصله قول ابن شيبان والحسد المتقطع  
 ييمم وان كان ابن عرفة اعترض عن علي بن شيبان بقوله  
 روى ابن عبدوس يغسل الميمم بعد المجدور والمجدور والمسلح  
 مالم يتفاحش ذلك وسمع زيد بن القاسم ورواية ذو  
 الجذري والمفسر ومن اذا مس تسليح يصيب عليه الما يرفق  
 بقوله ابن شيبان الحسد المتقطع ييمم خلافاً لانه في التحصيل  
 ييمم بقيل التفاحش في مفهوم ما نقله ابن عرفة انه عليه  
 ييمم وقد اعتمد هذا المجموع ابن عبد السلام فقال في قول  
 ابن الحاجب وتقطيع الحسد يريد اذ كان فاحشاً قاله مالك  
 فيمن وقع عليه حذر فنهض به واعترض من **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**

Copy  
 بقيد  
 الميمم



حمله عليه **قوله** ومن تبعه باليد موجب للتكرار مع قوله وصحب على مجرم  
 الكواكب **قوله** الحشنة **قوله** وكوكبا فرتين محضه مسلم  
 اي اجنبتى ومعناه انه يعلم ما لا يتصور الفسول **قوله**  
 وتباشر الاجنية غسلها بالاخيرة حتى عوريتها الطاهر  
 ان هذا غير صحيح لانه اذا كان يمنع النظر فممنع الحسب  
 ليد من يات اوفي وفي **قوله** عن المازري واما غسل المرأة  
 المبراة فالظاهر من المذهب انها تستمر منها ما يستمر الرجل  
 من الرجل من السرة الى الركبة انتهى **قوله** ولا يظفر **قوله** ولا  
 يظفر وجوب بل يدبها او حمل كلامه المم على هذا لانه حمل ابن  
 تيمية **قوله** ابن القاسم يعملون بالشعر كيف شاؤوا من لفة  
 واما الظفر فلا غسل **قوله** فقال ابن رشد تريد ان لا يعرفه  
 من الامر الواجب وهو ان شكا منه حسن من الفعل **قوله**  
**قوله** اي ام كلثوم او كونهما ام كلثوم هو انه  
 بنقله ابن حجر عن ابن التين وذكر له طرقا او كل قال انها  
 زينب زوج ابى العاص ابن الربيع انتهى ونحوه ايضا النووي  
 في شرح مسلم **قوله** محضه صلى الله عليه وسلم اي اصر  
 اعترض من هذا بانه ليس في شيء من طرق الحديث ما يدل  
 عليه بل يحكى الا في شيء مسلم في الاستدلال بهذا الحديث بانه  
 عليه السلام لم يطلع على ما فعلت ام عطية او ليس في الحديث انه امرها  
 بذلك ولا انه عليه ووافق عليه ولعل ابن القاسم لهذا انكر الظفر  
 انتهى قل **قوله** ذكر الفرجي ان هذا الحديث محتمل  
 لا اطلاع صلى الله عليه وسلم عليه او انه سري انه ففعله استحسانا  
 قال لكن الاصل ان لا يفعل في البيت متى من حضر القرب الا اذا  
 من الشروع بحقوقه انتهى نقله ابن حجر ونقل عن النووي انه قال  
 الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه وتقبيله له وذكر  
 ابن حجر رواية بلفظ الامر عن ام عطية قالت قال لنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اغسلنها وترا واحقان شعرها ففعلنا انتهى  
**قوله** كما عساه **قوله** عن المدونة ان في هذا النقل نظر  
 اما اوله فان **قوله** لم يقل ههنا وانما قاله في قوله ثم امرأة محرم ولم  
 يتذكر فيه محرم الرضاع واما الثاني فلم ينقله هناك **قوله** عن المدونة  
 وانما قال ما نص **قوله** لا فرق بين محارم النسب والهم  
 على المتصور من رخص في محارم المدة على المشهور انتهى ولم ار من  
 نقل ذلك عن المدونة **قوله** يلفظ على يده اي مع قوله  
 ويجعل بينه وبينها كقربها وضواحل عليه كلام المم هو قول  
 ابن حبيب وجعله ابو الحسن تقبيل المدونة وقال في **قوله**  
 مذهب المدونة انه يقبيلها من فوق ثوب ولا يفضي يده الى  
 جسدها بل يصيب الماويديك من فوق الثوب وهو ما قيل ابن

راجع  
 ص ١٢٧

رشد

رشد عليها **قوله** بان تشوق الرجال للنساء اقوى من هذا  
 الفرق ما في المعيار عن ابن من روق الوطى من الرجل الى مكان من عكسه  
 لم يوصله الى ما يريد من جماعها على التمام دونها محرم عليه ما زاد على  
 اقل ما يمكن في التيمم بسد للربعة انتهى **قوله** وان زواج **قوله**  
 وجوبا كما يفيد التا دي ان هذا ظاهر المدونة لكن حملها ابن  
 تاجي على الاحتياط كما في **قوله** وعلى القول بالاستمرار لطلب الاستمر  
 العون خاصة لا ما ذكره المصنف فتابله ذكره ابو زيد في جاشية  
**قوله** تكبريات **قوله** فلو التهميد انه يتماذى في صلواته  
 على الاول ان قال ابو الحسن انه لا يخلو ان يقطع الصلاة ويبتدي  
 عليها جميعا وهذا لا يصح لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم او لا يقطع  
 وتقاضى عليها الى ان يتم تكبيرا الاول ويسلم وهذا يوافق الى ان  
 يتكبر على الثانية اقل من ان تقع او يتماذى الى ان يتم التكبير على  
 الثانية فيكون قد كبر على الاول اكثر من ان يقع فلذا قال لا  
 بد خلت موقعا انتهى **قوله** وان زاد لم ينتظر **قوله** عدا رة مذهب  
 ام لا قال **قوله** طمى جميع من وقعت عليه بما فرضها فيمن  
 زاد عمدا وهو يراه مذهبنا قال واما الزيادة عمدا فعملها بعضهم  
 كمن زادها مذهبنا في الانتظار وقد عدا عاض في قواعده  
 الزيادة على ان يقع في المنوعات قال **قوله** والظاهر ان سواد الكراهة  
 انتهى قال واما لوزاد سهوا فينتظر علم مقتضى المذهب انتهى  
 بح قل **قوله** ما ذكره هو مقتضى عبارة السماع وان  
 رشد والخمى ورايت في عبارة ابن يونس ما يقتضى الاطلاق في محل  
 الخلاف ونص **قوله** قال ابن الماز قال اشهد لو كبر  
 الامام في صلاة الجنازة منسا فليسكتوا حتى يسلم فيسلبون  
 بسلامه وقال ابن القاسم يظفون في الخامسة انتهى منه في كتاب  
 العيدين وهو يشهد لما في كلام **قوله** من حمل المولى على الاطلاق  
 وبه يخجه تعقب ابن يونس ان القول بعدم الانتظار بما اذا قر  
 الامام الخامسة فهو انهم ينتظرونه حتى يسلم فيسلبوا بسلامه  
 انتهى **قوله** وان انعقد الاجماع من الغاروق انما مثله  
 في **قوله** وان الحسن والذى لابن تاجي ان الاجماع انعقد بعد  
 زمان الصحابة على اربع ماعد ابن الى ليل ومثله للنووي على مسلم  
 وعلى كل فهو مشكل مع الخلاف الذي في **قوله** وقال ابن حجر بعد ان ذكر  
 الخلاف ما نص **قوله** وقال ابن المنذر ذهب اكثر اهل العلم  
 الى ان التكبير اربع قال وذهب بكر ابن عبد الله المزني الى انه لا  
 ينقص من ثلاث ولا يرد على اربع وقال احمد مثله لكن قال لا يفر  
 عن اربع قال والذي نختاره ما ثبت عن عمر بن ساق باسناد صحيح  
 الوعيد ابن المسيب قال كان التكبير اربع او خمسا فجمع عمر  
 الناس على ان يع انتهى فان كان مرادهم بالاجماع هذا المعنى الذي

Copy

sity



قال ابن المسيب فلا اشكك في دعواه اعلم ثم رايته في البيان لابن رشد  
مثل ما لا ينحصر وهو ظاهر ونص  
سماع ابن القاسم انما الحسن ماله ان يقطع ولم يقل انه يكبره  
للقامسة من اعادة الخلاف كما قال في الامام يركي في سجود البهيبي  
خلاف ما يركي من خلفه لان الاجماع قد انعقد بين الفقهاء في خلافة  
عمرو بن الخطاب على اربع تكبيرات في صلاة الجنائز انتهى  
**قوله** والا بطلت صلاة تهم تبطل بطلان صلاة او في  
2 عن سند ما ظهره مخالف هذا لكن رايته في القلشاني على  
الرسالة ما يشهد له ونص  
تكبيرات عامدا بطلت واعيدت وسأهنا كمال بالقرب  
ومتى والا عديت ما لم تدفن فنجي الاقوال فيمن دفن في غير  
صلاة هل يصلي على قبره او يخرج ما لم يتغير او تترك الصلاة عليه  
انتهى فانظر قوله والا عديت فانه لا يبعد بطلان صلاة الجميع  
**قوله** ولا يكلمونه او تقدم ان للشهور قول ابن القاسم  
انهم يكلمونه خلافا لستحجون **قوله** وانظر ان نقص عمدا  
الا معنى للتبشير مع قول المص الا في او سلم بعد ثلاث اعاد  
**والدعا قوله** ابن الحاحب ولا يستحب دعاء معين اتفاقا  
او ذكر ان ما لا ينحصر في الدعاء فيه ابن بشير وتعتبه ابن  
عبد السلام بان ما كان في المدونة يستحب دعاء الى هزيمة واجاب  
في **ضبطه** بحرف غير ظاهر انظر **ودعا بعد الرابعة**  
**قوله** للمخبر من قول غير الجمهور ان قول المشبه على قوله  
فقط او اعترض منه **طعي** بان الجمهور المردون هم هذا خارج للذهب  
كما لو خذ من تغل **قوله** انتهى وفيه نظر بل الظاهر ما قاله  
نعم قال من ان المشهور خلاف ما للمخبر لقول سنده كما في  
وقال سائر اصحابنا لا يثبت بعد الرابع انتهى وقول آخر في اثبت  
بمحزون الدعاء بعد الرابعة وخالفه سائر الاصحاب انتهى ومثله  
في النخبة وقول **طعي** ان ذلك لا دليل فيه لعدم تعيين  
الاصحاب فيه نظر **او سلم بعد ثلاث قوله** وتجرى مثله في  
الاولى اي بعد الدفن وما ذكره هو الصواب لقول مالك فيها  
في العتبة بقاد ما لم يدفن كالذي يترك القراءة في الصلاة انتهى  
واستدل مالك بالذي يترك او لا يترك القراءة في الصلاة يبطلها  
ورده **طعي** بان قوله بقاد ما لم يدفن صريح في عدم  
الاعادة فلا يترك الظاهر التشبيه واستدل بالصحيح **طعي** كما  
رجوعه للاولى باطلاق قول ابن القاسم في الجموع وانما راي  
بين التكبير فلتعد الصلاة عليه انتهى ورزقه **طعي** اي  
بانه لا يلزم من اطلاق ابن القاسم الاعادة ان تكون على القبر

قال

قال والمخلص من هذا كله ان يكون قوله وان دفن فعلى القبر  
متعلقا بالثانية فقط كما قرره **قوله** وغفل  
**قوله** عما في الشارح او اعترض به **قوله** المسألة الثانية  
صحيح وما نقله عن الشارح و2 لا يرفعه وحاصلا ما في  
**قوله** ان الصلاة الناقصة بعض التكبير اما ان يجعلها كترك  
الصلاة راسا او لا فان جعلناها كتركها كما عند ابن  
شاس وابن الحاحب فذهب ابن القاسم في تركها وهو المعتمد  
انه يخرج من التبر لم يصلي عليه ما لم يخف نفسه فيصلي على قبره  
ابن عرفة ابن رشد من دفن دون صلاة يخرجها من  
يفت فان فات في الصلاة على قبره قولان الاول لابن  
القاسم وابن وهب والثاني لستحجون واشهب ورواه  
المسوط وشرط الاول ما لم يطل حتى يذهب الميت لغنا او  
غيره وفيكون القوت احواله التراب عليه او الفراغ من  
دفنه ثالثها خوف تغيره الاول لا شهب والثاني لسباع عيسى  
ابن وهب والثالث لستحجون وعيسى وابن القاسم انتهى  
وان جعلناها لبيت كترك الصلاة وجب ان يقول فيها  
اي في مسألة نقص بعض التكبير بما نقله ابن يونس فيها  
كانه المذهب عن عدم الصلاة على القبر وكلام للم مخالف  
لكل من الوجهين ولا يندفع هذا الاشكال بما نقله عن الشارح  
من ان القول بالصلاة على القبر هو مذهب الجمهور ولا يقول  
2 انه المشهور لان كلام الجمهور والمشهور في اثبات الصلاة  
على القبر في اجملة خلاف ما بين بينها ويعيون بالصلاة على القبر  
اذ افاضت الاخراج كما تقدم قل **قوله** والظاهر  
ان يحمل المص على الوجه الاول ويقيد قوله فعلى القبر بما اذا فات  
الاخراج بخوف التغير فقول **قوله** وان لم يطل غير صواب  
وقال **طعي** ان المص حركه على اختيار الجمهور فانه في **ضبطه** بعد  
نقل الخلاف المتقدم قال والظاهر انه لا يخرج مطلقا كما  
هو اختيار الجمهور لا مكان ان يكون حدث من المشي فهو مراده  
فرد مختصرة قال لكن لا ينبغي له اعتماد اختيار الجمهور واستظهاره  
وترك المنصوص والله الموفق انتهى **قوله** روى ابو نعيم عنه  
صلى الله عليه وسلم انه هذا الحديث ضعيف حسا ذكره المتذرك  
قال الحافظ ابن حجر على حديث البخاري ولكل واحد منهم زوجه  
ما نص **قوله** قال ابن القيم ليس في الاحاديث الفحجة  
زيادة على زوجتين سوى ما في حديث ابي موسى ان في الجنة  
لكل من خمسة من اولاده فيها اهتدون يطوف عليهم ثم قال  
والذي يظهر ان المراد ان اقل مال لكل واحد منهم زوجتان  
قال واستدل ابو هريرة بهذا الحديث على ان النسائي الجنة



أكثر من الرجال كما أخرجه مسلم لكن يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم  
 في حديث الكسوف روي عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول من أكثر من أن ينظر في النار نفي أكثر من ينظر في الجنة لكن  
 يشك عليه قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر اطلعت في  
 الجنة فرايت أقل ساكنيها النساء قال ويحتمل أن يكون ذلك في أول  
 الأمر قبل خروج العصاة من النار بالطفاعة والله أعلم **واسمع**  
**الامام من يلبه قوله** خلا قال قول الواضحة يندب  
 رده أو ليس هذا قول ابن حبيب في الواضحة وأما هو سماع ابن  
 غانم وهو الذي جعله ابن رشد تفسيراً للدراريات وأما قول ابن  
 حبيب فهو أنه لا يرد على الامام الا أن سمعه الحاصل في كلام  
**ر تخطيط النظر وصبر السبوق قوله** ومقتضى  
 سماع أشهب اعتداده بها إذ يقتضي أن سماع أشهب يقول بالآلة  
 ينظر بالآلة لكن يعتد بالتكبير أن لم يصبر وليس كذلك  
 بل الذي في سماع أشهب أنه يدخل معهم ولا تغوث كقول تكبير  
 إلا بالتي بعد هذا لا ينظرها **النظر والاول قوله** كذلك  
 يصبر صبرة على غايته إذا استكمل هذا بان الصلاة على الغائب  
 مكروهة كما سألني والوفاء كما تقدم وكيف يتوكل  
 الركن خشية الوقوع في المكروه واجيب بأن الدعاء وإن كان  
 خفياً بالنسبة للمأموم الظاهر بالحسن **قوله** بخالف لقوله  
 المدونة يواليه مطلقاً إذ ينقض المدونة ويقضي متتابعاً ابن  
 يونس ولا يدعو وقال ابن حبيب أن تأخر رفعها أفضل من  
 دعائه والأفان وما خفف الباجي يحتمل أن يكون ذلك خلافاً  
 وإن يكون وفاقاً انتهى نقلاً بولحسن قلت  
 ولعل الله يهديهم على الوفاق فليس كلامه بخلاف هذا وهذا  
 سقط ما في **طفي** من التمهيد والاعتراض على المؤلف بخلاف  
 المدونة ومثل ما لا ابن حبيب لا ابن الجلاب وابن شاسم  
**النظر ضيق وكفن ملبوسه قوله** ند ما فيه نظر والظاهر  
 من عبارتهم الوجوب ولذا غير هنا بالفعل الدال عليه **النظر طفي**  
**ثم أن وعد وعوض قوله** قال وفيه نظر إذ يفكر في البسمة  
 بومر ونسب فيه ما نقله عنه **قوله** قدم العبد في الصور  
 الثلاث إذ بعد أن نقل هذه عن يسوع الجولي نظر فيها  
 بقول المصنف أول المرافعة ثم مونة بخبره بالمعروف قال ابن  
 عاشر والتفت نظر طاهر انتهى **ونذرت تحسني قوله**  
 لأنه من ذب المصنف أي ذكر ابن جرير أن المحتضر رفع اللقاي  
 على طلب تحسني فنه قال وأما المصنف ففهمه لأنه أقوال قيل  
 مثل الأول وهو الذي لا ين عزى الجاني وقيل يعتدل عنده  
 حباناً الخوف والرجاء الثالث أنه يطلب منه غلبة الخوف قال وهذا

هو التحقيق

هو التحقيق وحمل حديث أنا عند ظن عبدك لي أي على المحتضر يد ليل  
 حديث مسلم لا يموتن أحدكم إلا ما نقله بعض شيوخنا **علي**  
**ثم ظهر قول زوما في صحيح** من جريه على القليلين  
 هو هذا الذي نسب لـ **صحيح** ليس فيه أمنا هو في لفظ ابن  
 الجلب ونص **صحيح** وكيفيته التوجيه كقولين  
 في صلاة المريد انتهى فقال في **صحيح** أي في تقديم الأيمن  
 على الاستلقاء وأما بين الأيسر والأيمن فبعد انتهى **وتلقينه**  
**الشهادة قوله** لم يرد لقنوا موتاكم هو هذا الحديث  
 أخرجه الترمذي وقال فيه عبد الحق حسن صحيح نقله  
 ابن ناجي **قوله** بشرط ولم توجد في هذا أو أن شروط  
 العمل بالضعيف ثلاثة نقلها السخاوي في القول البدعي  
 نسخة الحافظ ابن حجر قال الأول وهو متفق عليه أن يكون الضعف  
 غير شديد الثاني أن يكون مذكراً تحت أصل عام  
 الثالث أن لا يعتد بهذا العمل بتوبته لئلا ينسب إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم ما لم يقل به انتهى **قوله** لأنه  
 لم يندرج تحت أصل إذ فيه نظر بل يندرج تحت قوله تعالى  
 وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين كما في **قوله** عن ابن  
 العربي عند قوله وعلى قبره **قوله** وكذا الأول  
 المومنين عند الممور أو هذا حكمي النووي عليه الإجماع لقوله  
 تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان أحسن ما أحسن الله  
 الآية وقوله تعالى بإيمان قال المفسرون حقيقة أن كانوا  
 كباراً أو حكاماً كانوا صغاراً ونقل الإجماع في الفتح وسلمه  
 ونقله ابن عرفة عن الموارد وانظر **قوله** عند قوله الذي  
 كان أسلم ونفوس أبويه **والغسل بسدر** يعني في غسل  
 الأخيرة لما يأتي **قوله** وخطي وأشنان أو أما الخطي فهو  
 بزر الخبزي وأما الأشنان بضم الهمزة فهو المعروف عندنا  
 بالفاسق العشي وأما الخوض بضم الخاء فهو الأشنان كما  
 في القاموس وأما النظر ون فلم أجده في القاموس **قوله**  
 وعكس ابن حبيب إذ فيه نظر بل ما نقله قبله عن الممور  
 وهو عين ما نقله أبو الحسن وغيره عن ابن حبيب كما في  
**قوله** ونسب الباجي وقول الشيخ مما وسد مثله في المدونة فأخذ  
 الشيخ منه غسلاً بالمصنف كقول ابن شعيبان واجيب  
 بأن المراد لا غلط الما بالسدر بل هو الميت بالسدر ونسب  
 عليه الما وهذا الجواب عندي صحيح وهو اختيار الشيخ  
 والمدونة قابلة لذلك ثم قال ومنهم من تأوها كقول  
 ابن حبيب الأول بالما وحده والثانية بالما والسدر والثالثة  
 بالكافور انتهى لكن في **صحيح** عن الباجي مثل ما هنا



ونص في الثانية لان الاولى تنظف فينبغي ان يكون الوضوء بعد النظافة انتهى فلم يلزم لابن حبيب قولين وقد حصل ما تقدم ثلاث تأويلات على المدونة تافله **قال كفن سبع** انظر ابن عرفة فقد ذكر انه لم يتخذ يده اى الغسل بسبع لاجل واحد وما لا يغسل فقد ذكر انه ان لم يتوبست سبع كما في **قوله** ولم يقل لا يرادى الوتر بعد ذلك **وله الا فضا ان اضطر** هذا من قوله في المدونة وان احتاج ان يباشر يده فعمل انتهى قال ابن عرفة ابن حبيب وهو حسن ولا يكون الميت في ازالة تلك نجاسة اعلى من الحي اذا كان لا يستطيع ازالته لعله او غيرها لا يباشره غيره ذلك فانه لا يجوز ان يركل من ليس فرجه لا ازالة فذلك منه ويجوز ان يغسل على حالة فهو في الموت اخف ولا يكشف ويباشر ذلك منه انتهى نقله ابو الحسن **والفقه بخروقة** اى خروقة اخرى غير الاولى كما في **قوله** ويقوم ذلك هذا من اعادتها تكية **وكافور** القاموس ونص الكافور طيب معروف يكون من شجر بحال من كبر الهند والصين يطل خلقا كثيرا وقاله النور وختبه ابيض مشرق ويوجد في اجوافه الكافور وهو نواع ولونها احمر وانما يبيض بالتصعيد انتهى **واعتبال** **عابسه** **قوله** ليلا يتوفى هذه الغلة ذكرها الشارح وغيره وفي المسألة خلاف ذكره ابن رشد في البيات ونص بعد كلام من اوجب الغسل على القاسل جعل ابن النبي صلى الله عليه وسلم به كما في حديث ابن هريزة الذي في الموطأ من غسل ميتا فليغتسل عبادة لا لعله وحمله على مقتضاه من الوجوب ومن لم يجبه ولم يوجه جعل امر النبي صلى الله عليه وسلم به لعله واختلاف ما فيهم من قال انما امره بالغسل ليبايع في غسل الميت لانه اذا غسل الميت موطأ على الغسل لما يبايع فليغتسل عليه منه فكان حيا لما اغتسله في غسله ومنهم من قال ليس معنى امره بالغسل ان يغسل جميع يده كغسل الحياية وانما معناه ان يغسل ما باشره به او انتفض عليه منه لانه يخس بالموت والى هذا ذهب ابن شيمان انتهى وما قاله ابن شيمان فلا ضرر وجهه **وبما من الكفن** **قوله** واللفظ استرغالبا وفي **قوله** عن سند والقطن افضل لانه استرغال وفيه نظر لان من الكتان ما هو استر من القطن والظاهر ان يقال لانه على الله عليه وسلم كفن فيه انتهى وفيه **قوله** عن الاصحاب **وعدم تاخره** **قوله** حروجه كفى منه

منه اى الصواب خوف التغير **ولا يقضى بالزائد** **قوله** واما الزايد في العدد على الواحد فنقضى به اى صحيح لقول عيسى ابن ديناك يقضى على الورثة والفرما بثلاثة التواب وقول ابن عبد السلام انه الطاهر لانه غالب كفن النابن وهو كلبه في الحياة ووقع لسمعون انه قال اذا اوصى بتوب واحد فنزاد بعض الورثة ثانيا لانه لضمان عليه ان كان في المال فحمل ابن بشير وهو يستمر بان الاقتصار على الواحد منى عنه انتهى نقله في **قوله** وفي نقل ابن يونس عن ابن شريك لا ينقص الرجل عن ثلاثة التواب قال **طقي** وفي الجواب واما عبده فاقله ثوب واحد سائر جميع الجسد والثاني والثالث حق للميت في التركة انتهى قال فعمل منه انما يستر او عور حسما ياتي حق لله تعالى لا يجوز تركه والثالثة حق للميت يقضى له بذلك على الورثة والفرما عند البتة انتهى فتبين بذلك ان الميت ان كانت له تركته على ثلاثة التواب وصى له بها وجب على الورثة وغيرهم تكفينه منها لان ذلك حق للميت في ماله وهذا محل القضا الذي ذكره وان لم يترك مالا يمكن منه فالواجب على الناس الحق الله تعالى ثوب يستره او عورته على الخلائق ويستحب لهم الزيادة على الواحد وما ياتي من محله ما تقدم من استحباب الزيادة على الواحد وما ياتي من قوله وهل الواجب ثوب يستره او يدفع بذلك التعارض بين استحباب الزيادة والقضاء بها والله الموفق **قوله** فان اوصى بانقضى من ثلاثة الا يبق ما اذ اوصى بانقضى في الصفة وقد قال ابن رشد تنص وصيته ان اوصى بشي يسير في قيمة الاكفان دون ان ينقص في العدد من الثلاثة وثلاثة وقال ابن شيمان ان اوصى بشي يسير في كفنه لم يكن لبعض الورثة الزيادة من غير مالات من جميعهم ابن رشد يريد في صفته لنقله **قوله** وكان قوله الا ان يوصى في محله لا اعتباره اذ فيه نظر فقد نقل **طقي** عن **قوله** واطمنه في الكبر ما نصه لانه كرم من قال ان الزايد على الواحد يخرج من الثلث قال **طقي** **قوله** لا ان كرا سارده والله اعلم من المتقدمين ولا وقد ذكره ابن الحاجب فما ورد على المولى من الاعراض يرد عليه **قوله** قال **قوله** بما قولان لم يهدوا وكان على المولى ان يقول قولان انتهى واصطلاحه **قوله** سلم في **قوله** ان الاول طاهر كلامهم وبالثاني للتبديد والتقسيم ومقتضى كلامه هناك الخلاف في التهدير انتهى **وتقيضه وتعييمه** قال في **قوله** **قوله**







وابن حبيب باستحباب الاربعة ومثله في **ع** ونص  
 وما ذكره ابن الحاجب من ان المشهور بذكر حمل الاربعة معترض  
 بل لا مزية لعدم على اخر انتهى وهو غلط منها فان ابن الحاجب  
 لم يصرح الا بما عند المصنف ونص **ع** ولا يستحب حمل  
 الاربعة على المشهور انتهى فانت تراه انما يشترط في استحباب  
 خلافا ما سبأ له **قوله** ولقد انكسر تحت سائر ابن  
 عبد الله بن عثمان ان قال ابو الحسن انما انكسرت هذه الانكسار  
 من اهل الاندلس على الجمل لا ما فعله القوام في وقتها هذا من  
 كسر نفس الرجل الصالح بتركها ذلك غير ما في المتن **وبعد**  
**باب ثمانية** **قوله** واستعمل اي بمعنى كل ما ذكره  
 من ان اي قلنا بمعنى كل مجازا فيه نظرا لظاهرها لهما موصولة  
 بنا على قول ابن عصفور ان الصانع من جوارها فترها  
 للمكره وحده من ذلك قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا  
 اي منقلب ينقلبون والتقدير وسيعلم الذين ظلموا  
 المتقلب الذي يتقلبونه كذلك هنا التقدير جاز بدقة  
 بالناحية التي تشاء الخامل والله اعلم **قوله** والنصوص  
 صوابية والصفة نحو يرت رجل اي رجل اي كامل  
**قوله** وقول اشهب ييدا بمقدم يمين السرير  
 ان قال **طعن** في اجوبته اليمين واليسار للسرير على قوله  
 اشهب باعتبار استقبال الحامل له اذ التي من جهة راسه  
 هذا معنى قول اشهب في مدونه ويلزم من هذا التفسير  
 ان يكون يمين السرير هو يمين الميت ويساره يساره  
 وعبر ابو الحسن عن قوله اشهب بقوله يتقدم يمين الميت  
 اليمين ثم بوحدة او واما قول ابن حبيب يتقدم السرير  
 اليمين فهو يمين الميت كما في على اعتبار استقبال الحامل  
 له اذ التي من جهة رجليه لان يسار السرير حيث هو يمين  
 الميت وما ذكرناه من تفسير كلام اشهب نحوه لا في  
 الحنين في شرح المدونة وبه تعلم ان قول ابن حبيب  
 يتقدم مع اشرب في البداهة ويختلفان في الختم وقد جعلنا  
**س** **قوله** واحدا ولا بد عليه شوي اقتضاه انهما مشتملان  
 في الختم وليس كذلك واما **ع** ترا من **ع** عليه بغير ذلك  
 فغير صحيح انتهى **كتاب ورجع وابن واخ** **قوله**  
 واما قوله كالمدة عدم جزوها بمنازلة بها كذا هذا  
 وان كان هو ظاهر المدونة لكن غرضي هنا ان يعرف  
 عدم الاقتضار على من ذكر وعبارته عنهما الشابة منع  
 في غير الولد والوالد الزوج ونحوه انتهى وهكذا في عبارة  
 ابن رشد ونصها فالنسائي في شهورها ثلاث منجالة وشابة

ورابعة منجالة فالمتحالة تخرج في جنازة الاجنبى والغريب  
 والشابة تخرج في جنازة ابها وابها ومن اشبهها من قرنتها  
 والاربعة النسخة يكره لها الخروج اصلا والنصف في كل  
 حال فهذا هو المشهور انتهى من البيات في رسم الخبر من جماع  
 ابن القاسم لكون نقل ابن الحاجب في محشية الحرمة في  
 لكرهه في كلام ابن رشد لعلمها بالخبر ومن عبارة ابن  
 عرفة وابن رشد تعلم ان العم تخرج له كغيره من  
 الاقارب وان الكافي ليست استحصائية والله اعلم **ونقل**  
**ابن زيد** **قوله** فانت في قال قتلى الله عليه وسلم  
 لا غيرته على من ان هذه الاحاديث رواها ابن حبيب  
 وذكرها عنه في النوادر كما نقله **ع** لكن قال بعض  
 المحققين انها لا اصل لها في كتب الحديث وان ابن حبيب  
 في رواية الحديث ضعيف **وبعد** **قوله** **عند موته** **وبعد**  
**قوله** لان ما كان يرفع صوت لا يطلق عليه لا صوت  
 ليصير هذه التفرقة بين الغصون والمردود وهو لحد  
 قولين في اللغة والقول الاخر انها متراذفات وهو  
 الذي في القاموس وعلى كل فالصحة في كلام المصنف  
 لانه انما في رفع الصوت ولم ينف اصل الصوت ومقتضاه  
 كلام غيره انه لا يحرم الا الصوت العالي والله اعلم قاله  
 بعض شيوخنا **وجمع اموات بقوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 اخرى لو قال او وجدت تربة اخرى او كان ملايما بعد  
 على ان في عبارته من القلق والركاكة لا لا يخفى قوله **ع**  
 قال بعض الظاهر انه لو قرئت هذا الاية لكانت راسه لبرز  
 كما ثبت **ع** **وفي الصنف** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 في جنس الصنف اذ حمله المصنف على جنس الصنف حيث يشهد  
 جميع الاصناف المتقدمة هو الصواب وليس **قوله** **قوله**  
 للبيان والعراز وهو الذي يدل عليه قول المصنف ايضا قاله  
**قوله** وقدره الشارح وتبعه السائر على ما في الجواهر والهي  
 من اختصاص الكيفية الثانية بالصنف الواحد اي في  
 اجتمع جاز من صنف واحد جعلوا صفا واحدا اي بان كانوا  
 رجالا كلهم او سالكن على هذا الاحتمال **قوله**  
**قوله** ايضا اذا لم يتقدم له في الصنف الواحد شي واجاب **قوله**  
**قوله** بان في الكلام حذف اي في الصنف الواحد ما تقدم  
 وفيه ايضا الصنف **قوله** طريقان الاولى كل رجل  
 منفرد في كلام غير مجرد وراجع آتين عرفة **قوله**  
 وكلها من عمل الآخرة اي فيه نظر فان ما كان مداراة  
 لاهل الدنيا لا يكون من عمل الآخرة وقد قال ابن حجر

س



نص فيه يخرج من فعل ذلك على سبيل المكافات او على سبيل  
المجاهات والله اعلم **فتولى** ثم ظاهرا الخبرين ان قوله  
نظر اذ ليس في الخبرين المتقدمين مدارك لاحد الرعايا لا يكون  
ما يدل على اننا عرب من البيت نعم وقع في رواية الى سعيد  
المشرك ما يدل على ذلك اذ قال من تبعها من اهلها حتى يموت  
عليها الحديث وكذا في رواية حبان عند مسلم من فوج مع  
جنارته من بيتها الخ قال ابن حجر فقتضاه ان القبر لا يختص  
بمن حضر من اول الامر الى ان تقضى الصلاة والذي يظهر في ان  
القبر لا يحصل القبر من على نقط اذ كل ما قبل الصلاة رتبة  
البيتا لكن يكون قبرا من على فقط دون قبر طين تبع  
وصلى انتهى ثم ذكر رواية تشهد لما قال **وراية القبر**  
**القول** بل هي مندوبة صحيح كما يدل عليه حديث فردوس  
واحد من آخر مقتضى الحديث على الزيادة **انظر** وذكر عن المذلل  
في زيادة النسا القبر ثلاثة اقوال الشيخ والجواز على ما يعلم  
في الشرع من السنن والتحفظ عكس ما يفعل اليوم والثالث  
الفرق بين المتجالة والشاة انتهى وهذا الثالث جزء العالي  
ونص **اما النساء** فيباح للتواضع ويحرم على  
الشواب التي تحشى عليهن الفتنة انتهى وقول المصنف بلا حاشية  
به لقول مالك بلغنى ان الارواح بعنا المقابر فلا تختص بزيادة  
يوم بعينه وانما يختص يوم الجمعة لفصله والفرار فيه نقله  
الشيخ نزروق وقد سهل ما ذهب اليه في نصيب القبر محتجا  
بما ذكره ابن طائوس من ان السلف كانوا يفعلونه وكذا في  
ان ما يفعله الناس من حمل تراب المقابر للثبوت به جاز قال  
ما زال الناس يحملونه ويتبركون بتبوء القبر والشهد والعائز  
**ونص فيه ان فعل قول** مشكل الى الظاهر لا اشكال  
**قوله** كما قال ابو يعين ان الاشارة هنا للمقاني  
لا الحواقي ولان ما ذكره ليس فيه **وقراءة عند موته قوله**  
ان فعلت حسنا الا ظاهرا هو السماع الكراهة مطلقا وذهب  
ابن حبيب الى الاحتجاب وتاويل ما في السماع من الكراهة  
تأويلات كثيرة ما لك ان يفعل ذلك استئنا نائقله عنه  
ابن رشد وقاله ايضا ابن تومس قال **وت** واقتصر المصنف  
على استحباب القراءة ولم يعمد على السماع انتهى وظاهر رسالة  
ان ابن حبيب لم يستحب الا قراءة يس وظاهر كلامه في  
انه استحباب القراءة مطلقا **وعلى قبره قوله** وهو مقتضى  
انه اذا لم يتدبر فيه نظر ونص **صحيح** في باب الحج  
مذهب مالك كراهة القراءة على القبر ونقله سيدي ابن

انظر نقل تراب القبر

الى

الى جهة في شرح مختصر البخاري قال لانا مكلفون بالتفكير فيما  
قبلهم وما ذاقوا ونحن مكلفون بالتدبر في القرآن فما الامر  
الى استقراء احد العلمين انتهى فقوله قال الامير ابو صديق  
الكراهة مطلقا **فتولى** ثم ظاهرا الخبرين ان قوله  
المذكور ما نص **المذهب** ان القراءة لا تصل  
الى الميت قال حكامه القراني في تراعيه والشيخ ابن ابي جرة انتهى  
وفيها ثلاثة اقوال فصل مطلقا لا يصل مطلقا الثالث  
ان كانت عند القبر وصلت وفي موضع غيره لم تصل قال  
في المسائل الملقطة ويعني بكونها في موضع القبر فصل  
انه يحصل له اجر مستوع وفي اخر نوازله ابن رشد في السؤال  
عن قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى قال وان قرا  
الرجل واهدى ثواب قراته لميت جاز ذلك وحصل للميت  
اجرة انتهى وقال ابن هلال في نوازله الذي افتى به ابن  
رشد وذهب اليه غير واحد من المتأخرين لان الميت  
الميت يستفع بقراءة القرآن الكريم ويصل اليه تقصير  
ويحصل له اجرة اذا وهب القاري قراته له وبتة جري عمل  
المسلمين شرقا وغربا ووقفوا على ذلك اوقافا وظهر  
عليه الامر منذ اربعة مئة سالفة ثم قال ومن الطائفة  
ان عمر الدين ابن عبد السلام الشافعي رأي في المنام بعد موته  
فقال له ما تقول فيما كنت تنكر من وصول ما يندك  
من قراءة القرآن بلوت فقال هييات وعدت الامر على خلاف  
ما كنت اظن انتهى **وصباح خلفها** ونهجوم خلفها او فيه  
نظر بل لا نهجوم لقوله خلفها اذ الصياح مني عنه مطلقا  
قاله ابن عاشر **والصلاة عليه فيه** في **وت** عن ابن رشد  
وعلى الكراهة فلا يشر في صلاته ولا يوجر ولو ترك الصلاة  
اجر لان هذا هو عهد المكروه انتهى وهو غير ظاهر اذ الصلاة  
من حيث هي ما مورسها وشراب عليها وانما الكراهة من حيث  
ايقاعها في المسجد وقد تقدم له عن ابن رشد نظر هذا ولهذا  
قال الشيخ سيدي عبد القادر الفاسي في نوازله مراد ابن  
رشد لا ياكلم في ايقاعها في المسجد ولا يوجر نفسي الا بالاهل  
مصرف الى الايقاع في المسجد لا الى الصلاة نفسها فان الصلاة  
بهيبة مطلقا عن التقيد بالكون في المسجد ومقتضى بالكون  
فيه نهى ما مورسها من حيث هي صلاة مني عنها من حيث  
تقديمها بذلك فلم يقع النهي عن ذات الصلاة قال وعبارة  
ابن رشد ظاهرا في هذا ونص **صحيح** في سماع اشهد  
وابن نايف عن مالك بعد كلام وحكامه الخلاف واذا قلنا ان  
ذلك مكروه فان فعله لم ياشم ولم يوجر وان لم يفعل اجر لان

الخبر ما ذكر عن عمر الدين  
بن عبد السلام

Copy right University



حد المسكروه ما تركه افضل من قبله انتهى فتعلمه **ق** بغير لفظه  
 ومراة ما ذكره والله اعلم انتهى **ودفعه بوز قوله**  
 خوت بيعها اكل الفاعل ما عليل به القابسي انه لا يومر عليه ان  
 ينش مع انشال الاملاك نقله **ق** بخلاف الصغير راجع  
 لتكميل قبله فيجوز دفعه فيها كما في **ق** وبقرع  
**والا تمام على من حده القتل قوله** وهو ظاهر قوله المدونة  
 او صحيح لكن ابن يونس صرح بالكرامة في حق اهل الفضل  
 ايضا نقله **ق** ونص **ق** ومن قتل في قصاص  
 او رجم لا يصلي عليهم الا امام ولا يعقل الفضل انتهى وعليه يجرى  
 قول المصنف في تارث الصلاة وصلى عليه غير فاضل **ق** تردد  
 التردد لا في عمريان والمخيم **قوله** وانظر هل يدخل  
 فيه من مات بالحس ككلام **ص** مريح في ان من قدم  
 للقتل فمات خوفاً من القتل قبل اقامة الحد عليه وهو من  
 محل التردد المذكور وان ابا عمران يقول يصلي عليه الا امام  
 والمخيم يقول يستحب للامام ان لا يصلي عليه انظره وخبره  
 فالنظر تصور **قوله** رجل عن خمسة **قوله** قاله  
 سند نفس كلام سند كما في **ح** وما زاد على خمسة مكرره  
 للرجل لانه علوكم ذكر الحديث **قوله** وان سراً قوله  
 لئلا اكل منه نظر بل المبالغة على بابها لما تقدم من ان  
 المحرم انما هو البك بالقبول العالي اما بطلان الصوت فكذلك  
 وقد قال ابن عاشر في **طعن** المبالغة احتما عن النبي  
 جبراً في محكوم له بالكرامة وقد نص البرزلي على ان  
 الصرخ العالي ممنوع **قوله** وفريضة محرم قوله والعراش  
 غير لبس الا استدلل على انه ليس بقوله في الحديث وقد  
 استوف هذا المحصر بطول ما ليس **قوله** وانشاءه بنار قوله  
 ولعل الاصل الا الترحي فصوره ونقض الامهات وذكره  
 ابو هريرة وعائشة رضي الله عنهما ان يتبع الميت بالنار  
 تناولا في هذا المقام انتهى الشيخ ابو الحسن وقد اذا لم يكن  
 فيه طيب واما اذا كان فيه طيب فبزيادة وجهها اخر وهو  
 الشرف وهذا اذا كان طيباً بالانتهى **قوله** لا يخلف قوله  
 وقيل الجمع بفتحين اكل في القافوس ما نص **قوله** ولفظة  
 البات والفتور وقد لفت لهما ديكر وليس في الكلام حلقه  
 مخزكة الا جمع حالي اوله ضعيفة الجمع خلق بحر كبر  
 وعلاقات مخزكة وتكسر الحاء انتهى قائله جمع كلام **قوله**  
 بل في البخاري اكله ليل في هذا الحديث على طلب الاعلام **قوله**  
**قوله** ثم نسخ في فقه ابن عرفة انه نسخ من  
 الوجوب للاباحة او للندب قولان وما ذكره المصنف من الكرامة

لعله ففهمه من قول ابن رشد لم نسخ بما روى ان الرسول صلى  
 الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة ثم جلس وامرهم بالجلوس  
 قال **2** وتقم الكرامة من كلام الباجي وسند انظره وقول  
**ق** فواجب انه ادى تركه لمقاطعة اكله فانه نظر والذي  
 نقله صاحب المدخل عن ابن رشد هو ان نص **قوله** من  
 القيام لكي يقع على ان يتركه اوجه الاول محذور وهو ان يقع  
 برئوان بقاء اليه تكبراً وتفاخراً على القايين اليه والثاني  
 مكرره وقولان يقع لمن لا يتكبر ولا يتفاخر على القايين  
 ولكن يخشى ان يدخل نفسه بسبب ذلك ما يحاذر لما فيه  
 من التشبه بالجاهل بتركه والثالث شجاعته وهو ان يقع على سبيل  
 البر والاكرام لمن لا يريد ذلك ويؤمن منه التشبه بالجاهل  
 والاربع مندوب وهو ان يقع لمن قدم في سفره فاحتدوفه  
 ليسلم عليه والى من حدث له نعمة فبهاه به محمولها او  
 مصيبة فيبزيه بسببها انتهى فانظر بقا مع ما نقله **ق**  
**وتطمين ق** اكثر مما رتبهم في تطمينه من فوق ونقل  
 ابن عاشر عن شيخه انه شمل تطمينه ظاهره وباطنه  
 وعلة الكرامة ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم اذا طين لم  
 يسمع صاحبه الاذان ولا الدعاء ولا يعلم من يزوره **قوله**  
 او بموقوفه للدفن اكل الذي اختاره **2** ان الحقيرين بالمنا  
 اليسير لئلا يعجزوا عن مقابر المسلمين قال وهو الذي  
 يفهم من كلام البخاري وابن بشير وابن عبد السلام ومن  
 احروسة ابن رشد لدق اعني عياض وتغلضها ثم قال  
 ويقول الذي يبين من **ص** في اخر كلامه **قوله** ولا يغسل  
**شهاد معترك فقط قوله** يحرم ثيما يظهر ان نصه  
 وقد صرح فيه بالحرمة ابن رشد في المقدمات **قوله**  
 مع ان المعتمد عدم تغسله وكذا قوله بعده اوقبله  
 مسلم يطنه كما في او رتبته الخيل اكل كل ذلك فيله  
 نظروا في ذكر **ق** في الصور رتبين الا انه يغسل ويصلي  
 عليه فهو معتقد **ق** **وان احب على الاحسن في** **ق** قال  
 الشرب لا يغسل الشهيد ولا يصلي عليه وان كان جنبا وقاله  
 اصبح وابن الماجشون خلافا لسمعون ورجح ابن رشد ترك  
 غسل الجنب انتهى نصوا به لوقال ولو احب على الاظهر  
**قوله** المذهب ان منبذها لا يغسل الا كون منبذها  
 لا يغسل رافع مغرور ام لا هو الذي نقله **ق** هذا كما في  
 والمغورة ونسبه الباجي لسمعون واعترضه بغسل عمر  
 رضي الله عنه بمحض الصلابة رضي الله عنهم ثم نقل عن ابن  
 عسرة وابن يونس والمازري ما ظاهره بكونه المص والذى

انظر الفقه الحنفي  
 على وجه الاجتهاد

انظر في التفسير







اذا كان في جماعة المسلمين وهو معنى ما في بعض النسخ من المدة  
 قال ذلك بخلاف الصحيح بوجوب ميتا والغريب يموت ولا يعلم انه كان  
 مسلما فانه لا يصلي عليه وان كان محتويا وبالله التوفيق انتهى  
 فظاهره يشمل من مات بعد التقاطه ومن وجد ميتا وقد  
 صرح بذلك ابن عسرة عن ابن حبيب **اورضع** الذي اختلف  
 في الحركة والرضاع والعطاس فقال مالك لا يكون له بذلك  
 حكم الحياة وعارضه المازري باننا نعمل بقبينا انه محال بالعادة  
 ان يرضع لليت واحاب **فت** بما حاصله ان المراد ان  
 يحكم له بحكم الميت لانه ميت حين رضاعه حقيقة **ولا**  
**يصل على قبر قوله** اي يمنع على المشهور ان يجل التراب في  
 ذلك على المصنع وفيه نظر اذ غاية ما فيه تكرار الصلاة والحكم  
 فيه الكراهة كما قد مره المقوم كما ياتي في نفسه في قوله  
 ولا تكرار وما وقع لابل عسرة من التعبير هنا بالمنع بحمل  
 على الكراهة لما في كراهه **ولا غايب قوله** من  
 خصوصياته برفعه الرفع له ان يقدان جوابا جعلها جوابا  
 واحدا وبما فيها ان تقول الجواب الاول انه من خصوصياته  
 والاخر ان يصل عليه لانه كان غايبا لرفع صلته عليه  
 ولم يراه فتكون صلاة له عليه كصلاة الامام على  
 ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها انظر ابن  
 حجر ورد ابن العربي الجوابين معا بان كلا من الخصوصية  
 والرفع يقتضيان دليل وليس بموجود انظر كلامه في **فت** عنه  
 قوله السابق وتكرارها **ثم اقم العصبية قوله** و  
 قال الباقى ينبغي ان الذي في **فت** واجب المحمى ان يقدم  
 ابن الميت اياه واخاه جده كصلاة الغرض انتهى وما  
 في البساطي فيصور وانظر في **فت** بسط ما احتصره هنا  
 يتبين لك **اورق بملكه** ابن بشير الا ان يطول فقال  
 ابن ابي زيد له ان ارتفاع بظا فعر رضة انتهى اي ولا يخرج  
 ونقل في **فت** عدم اخراجه مع الطول عن ابن  
 تبارك وهو خلاف ما لا بن رشيد من اخراجه ان طال  
 واستار ابن عسرة لذلك بقوله ومن في ذلك غيره  
 دون اذ به فخر اخراجه المالك مطلقا وان كان بالتور  
 نقل ابن بشير والحق الشيخ ان طال فله الانتفاع بظا فعر  
 ارضه انتهى **ارضى منه قال في** ان له ان يستخيره  
 بمجرد دعواه من غير توقف على نيته او تصديق بخلاف الكفر  
 الغصب فانظر الفرق بينهما **حكاية وقع للولي الصالح الى محمد**  
**سيد**

عبد العزيز

عبد العزيز القروي بتقديم الرأى على الواو وكان معا صراحي  
 الحسن الصغير شارح المدونة وكان ذا ظرافة على الما رستان  
 بفارس يتولى تجهيز الموتى بيده وتُدعى ذات يوم بميت غريب  
 فلما اذ غسسه وجد معه بضاعة ذراهم فوضعا في الارض  
 ليذهب بها الى بيت المال فلما كفيه اندرجت معه  
 في الكفن فاستناب فلما وضع عليه التراب تذكرها  
 فتنس عليه لاخرها فوجد لدرأهم مسمرة في يد له من  
 لاسه الى قدمه فمد عليه التراب وقال له من الذي  
 يكثرون تسال الله العاقبة **واقوله** ما منع **راحت**  
**قوله** بمملوكة لا محبسة او مثله في **فت** **والنص**  
**عدم جواز اكله قوله** وما هنا يمكنه **فت**  
 فيه نظر فان الخلاف انما هو حيث عدم غيره لا مع وجود غيره  
 صحا يوهمه كلامه **والصلوة احب من النفل قوله**  
 بنا على سقوط فرض الكفاية عن الغير بالسقوط او قصد  
 به الجواب عما ورد من ان المصلي على الجنائز يحصل له ثواب  
 الغرض وهو اعظم من ثواب النفل فتكفي بكون النفل احب  
 منه وثني الجواب لنظر لما تقدم في فرض النفل فانه من ان  
 الله حق باله اخل فيه يقع فعله فرضا وان قيل يتسقطه  
 بالشروع فالبحث ياتي على القولين والذي احاب به **فت**  
 فيما نقل عنه ابن عاشر الزام ان نفل العيى افضل من فرض  
 الكفاية وفيه ايضا نظر

## الكافة الزكاة في اللغة النما والبركة فريكة

الخير لعل زكى الزرع اذا نمت وزكت البقعة بورك فيها وفلاز ان  
 كثير الخير ومنه تركية اليهود وسميت الزكاة بذلك  
 لانه تقوى في المال بالبركة والتنمية اولان القدر المخرج يمتوا  
 عند الله ويركها في الحديث ما تصدق عبد بصدقة  
 من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كما ينفقها  
 في كسب الزمن فربما كسبها بركي احدكم فله او فضيله  
 حتى يكون كالحبل اولان صا حها بركوا اياها ككما  
 قال تعالى خذ من اموالهم صدقة الآية وفي الشرح قال ابن  
 عسرة ان زكاة العاخر من المال شروط وجوبه استتمه  
 بلوغ المال نصا با وصدرا اخراج جزا انتهى في قوله شرط  
 وجوبه يخرج الحسن وبما شهده وورد عليه من قال اذا بلغ  
 مائتي درهم دينار فعلى له دينار مثلا فيصدق على هذا الدينار  
 انه جزء من المال الا واجيب بان الشرط اللغوية

انشرحه العاشر



اسباب سرعته فهذا سبب لا شرط قل  
نظر لان الصواب ان النصاب في الزكاة سبب ايضا لا شرط  
وان تعير ابن عرفة عنه بالشرط تسامح فقط **تجب**  
**زكاة نصاب النعم** النصاب في اللغة الاصل وفي الشرع  
القدر الذي اذ بلغه المال وجبت الزكاة فيه تسمى نصابا  
لانه العلم المنسوب لوجوب الزكاة والنعم كمالها في النصاب  
واحد الاثني عشر وهو المال الزاوي انتهى فيصير قبالا لابل والمقر  
والنعم وقيل يختص بالانتماء لشيء نعمها لكثرة نفاذ فيه  
**ملك او حيا** **كذلك** اخترنا الملك الكامل من ملك العبد  
ومن فيه سبابة رفق لان لا تصرفه غير تمام الا لا لسيده زرعه  
لعدم صدق العلة على المكاتب وفي معناه **تولى** وعليه  
قالا سببه ان يملأ سببه على الاول افعالان السببية تسهل  
الشرط **تولى** ان تحول انما يصدر عن العبد في الشرط  
ان فيه نظر لا يكاد ان نظرت الى الظاهر وجدت كلاما في الحول  
ورقوله الوقت لا يصدر عن عليه الا تعريف الشرط لانه كما  
ان الحول يلزم من عدمه وجوب الزكاة ولا يلزم من  
وجوده وجوبها والعدم لتوقف وجوبها على ملك النصاب  
وفقد المانع كالدين في العين كذلك دخول الوقت  
يلزم من عدمه عدم وجوب الصلاة ولا يلزم من وجوده وجوبها  
والعدم لتوقف وجوبها على شرط آخر كالعقل والبلوغ  
وفقد المانع كالحيض وحديث فيشكل الفرق بينهما لان  
كل ما جعله شرطاً يمكن ان يدعى انه سبب يقتضي الحكم  
وعند الخلاف يدعى انه تخلف لتقدير شرط او وجودا مع  
وقد ذكر هذا الاشكال الشيخ يحيى المشاوي حتى قال طالع  
بحق فيه مع فصل المغرب والمشرق فما يجد من فصل الاشكال  
الا بعد جهد جهيد فيحصل من الحرات اليان التثديد  
انتهى وحاصل ما اجابوا به فهو اعتبار المناسبة في السبب  
دون الشرط كما ذكره الغزالي في المستصفى والقرافي والابن  
وغيرهم وذكره **2** عند قول المص ان ثم الملك ونصبه  
فان السبب والشرط الشرعيان وان اتفقا في ان كلاهما  
يلزم من غلبة العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته  
فالفرق بينهما ما قاله القرافي ان السبب مناسب للحكم في  
ذاته والشرط مناسب في غيره فذلك النصاب مقتضى  
على الغنا ونحوه الملك بالتملك في نفسه والحول ليس كذلك بكل  
مكمل لنعمة الملك بالتملك من التمنية فجميع الحول انتهى  
فتامه انتهى كلام **2** والظاهر انه امرنا لتامل لان  
المناسبة خفية في اوقات الصلاة مثلا فان قلنا انها موجودة

لكنها

ص

لكنها لم تظهر قلنا يمكن ادعاء ذلك في كل ما يقال انه شرط  
تأمل ذلك وابنه اعلم وتبين ان التفرقة بينهما باختلاف  
التعريف كما قال **2** غير صحيح **وعامة قوله** عن  
اللقائي صوابه مهملة في خطأ والصواب ما قال احمد ومثله  
في التاموس **ونما جاقوله** وحوله من حول اصله  
اي ولو ماتت الامهات كلها فتركى النماذج على حول الامهات  
اذا كان فيها نصاب قاله في الجواهر وقوله **2** او بواسطة  
واحدة او اكثر فيه نظر بل ظاهر النقل خلافه **وصفت**  
**الفايدة له** فترك عبد الحق بين غنمه الفايدة ههنا  
واستتباله ههنا في العين بان زكاة الماشية تنسكون  
الى الساعي فلو لم تنضم للاولى الثانية اذا كانت نصابا  
ادى ذلك لمخرجه مرتين في السنة بخلاف زكاة العين  
فهي موكولة الى رزقها **واع** نزعها النحر وغيره بان في  
العتية ان بعد الحكم جازفين لا سعاية لعم البواسم  
ولعله لما كان الحكم فكذا في الساعات صار اصلها مطردا  
النظر **طفي لا اقل صبي** اي ولو صارت اقل قبل حوله بتوم  
او بعده وتدل على الساعي كما في ابن عسرة في كلام الولد  
حذف من الاول لدلالة الاخير انتهى فلا تنضم الثانية  
لالنصاب الا اذا دام نصابا الى تمام الحول اما انقص من  
النصاب قبل الحول او قبل محي الساعي وقد كان نصابا يوم  
الفايدة فلا تنضم الثانية للباقي بل يستعمل بالجميع وان  
كان المجموع نصابا قاله ابن القاسم في ثانيا مسالة من جماع  
اصبح قال ابن رشد هذه بسبب صحة لا اختلاف فيها  
بينهم انتهى **الاول في كل خمس ضاربة** اي جذع او ثلثي  
كما ياتي في زكاة الفهم صرح بذلك في الجواهر وغيرها  
ونصر النصاب كما في **2** المشاة الماخوذة من الشؤسها وضعتها  
كالشاة الماخوذة من الفهم قال ابن القاسم يجوز الجذع  
والثمن من الصنان والميز ذكره كان او اني انتهى **وقوله**  
وعلا الثاني فلا بد من تقدير العائد الا لا خصوصية للثاني  
بل لا بد من تقديره على كل من الاعرابين والالزم خلو الخبر  
من الربط **تولى** والذكر كما لا تثنى على العتد او قال  
**2** صرح في الجواهر والنصاب بان المشاة في زكاة الابل كالشاة  
في زكاة الفهم وبما في انه يوجد الذكر والانثى وهو مذهب  
ابن القاسم واشتهر واشترط ابن القصار الانثى في البابين  
واما التعريف بين البابين فلم اقف عليه انتهى وذكر **طفي**  
ان اطلاق المص لفظ ضاربة على ما سجله الذكر والانثى لموافق  
لوافق لاستعمال الفقهاء في مواضع المدونة ولغة ايضا



لقول ابن الاثير في النهاية الضامنة هو السات من الغنم خلاف المهر  
 انتهى وان كان صاحب الحكم والقاموس وغيرهما خلصوها  
 بالانثى وبه تعلم سقوط اعتبار من 2 على المصاعف واعل كلام  
 صاحب الحكم ان لم يكن حل غنم البلدة مسلم في عبارة ابن الحاجب  
 واعلم من ابن عبد السلام بان ظاهره اذا اشار يا يوقد من  
 الاقرب الفئان والاقرب في هذا تخيير الساعي وكذا قال ابن  
 هارون وزاد ويجوز رب المال ونقل ذلك في 2 صبيح وارثك  
 مثل عبارة ابن الحاجب فلو قال ثمة من حل غنم البلدة في المدونة  
 والرسالة كان أولى **قوله** راجعة لمعلوم قوله لا يسل  
 راجعة لمطرقه ومنه قوله **والاصح اجزا لغير قول** قال  
 ابن القاسم لا بد ان يبلغ او يولع ان يفذه المسألة منصوصة  
 لابن القاسم وهو غير صحيح وانما الاجزاء فيها لعبد المنع القدوري  
 وعنده للتقاضي بين الباقي وابن العزقي وما فيه الاجر ليس فيه  
 ونقص ابن عسرة ولا يخرج عن الشاة بعير البني بغيرها فمضى  
 اجزاء قول عبد المنع والباقي مع ابن العزقي وتخيره المازري  
 على اخراج القيمة في الزكاة بعيد لان القيمة بالعين انتهى  
 قال 2 قلبي وفي قوله بعيد نظر لانه ليس مراده  
 حقيقة القيمة وانما مراده انه من هذا الباب الا ترى انهم  
 قالوا في باب مصرف الزكاة انه لا يجوز اخراج القيمة وجعلوا  
 منه اخراج العرف عن العين انتهى **فان لم تكن له كليمه**  
**قوله** والاصح بنت تخاض المزار في المدونة فبما  
 اذا عدا ما قال ابن القاسم وان اتاه بابل لبون فذلك الى  
 الساعي ان اراد اخذه ورأى ذلك نظرا والالزمية بنت مخاض  
 احب ام كرمه انتهى ونقل في 2 صبيح عن ابن القاسم في المولية  
 مثل ذلك فيما اذا وجد ايضا وينبغي في ذلك المذكرة عليه  
 المازري وقال انما قاله ابن القاسم في الموازية اذا عدا ثقله ابن  
 عسرة والمخاض لان واحد السنين ثمين وان وجد اقلها  
 ثمين بنت المخاض وكذا ان عدا ما كان ان الى في هذا الاخير  
 بابل لبون فله اخذه ان رآه نظرا او وقع في 2 وتبعه  
**وحين** ما نصه فلو لم يلزم الساعي صاحب  
 الابل بالاثان بنت مخاض حتى جاءه بابل لبون فذلك الى الساعي  
 بحكمه على قوله ويكون بمنزلة لو كان فيها وعلى قول اصبيح  
 لا يخير بين عليه الغنم ونقله ابن عسرة عنه انتهى قال **طعن**  
 ولحقه صور ومجعله خرمه بكلام المخم كان المذهب مع مخالفة  
 لكلام المدونة ومع انكار المخم على المازري وجوده لاس  
 القاسم نصا بل مخجرا نظره قلبي **بمعنى** ان يحمل  
 المدونة على انه الى بابل لبون بعد ان الزمه الساعي بنت

المخاض

المخاض فيكون ما ذكره المخم غير مخالف لكلامها بل لظاهرها  
 تأمل واستعلم **قوله** وهل يحرم الساعي على قبولها  
 او اقتصر في 2 صبيح على جبر الساعي عليها ونسبه للمدونة  
**ومائة واحد وعشرين قوله** على الزيادة في العقد  
 او بنتا قول مالك بالتخير على حمل الحديث على الزيادة في  
 العقد غير صحيح وذكر **قوله** ان كلاما من قول مالك وابن  
 القاسم مبني على حمله على سبط الزيادة وان المبني على حمله  
 على زيادة العشرات رواية اشبهت ان الواجب حقتان  
 فقط وقال في 2 صبيح وقيل ان قول مالك مبني على  
 الشك والخرد ان انتهى قلبي وهذا اظهر ما قبله راسه  
 اعلم في كل ان يعين بنت لبون **قوله** ففهي بنت  
 بنات لبون او لا يتعين بل اخذ اربع حقائق وبنت لبون الخيل  
 للساعي تأمله **قوله** ففهي خمس حقائق اي او خمس  
 بنات لبون رخصة الخمار له ايضا **قوله** مما اورده ابن  
 عسرة على ضابط ابن بشر ان نفس ابن عسرة وبشر  
 واجبتها في مائة وثلاثين فصا عدا قسم عقود لما قال  
 القسمة على خمسين فعدد الخارج حقائق وعلى ان يعين بنت  
 لبون وعليها حماة في الخلاف وانكارها على خمسين يلزم  
 قسم وعلى ان يعين الواجب عدد صحيح خارج بنت لبون  
 وبذلك لكل اربع من كسرة حقة من صحيح خارج وقول  
 ابن بشر كلما زاد على مائة وثلاثين عشرة بابل بنت لبون  
 بحقة فان زاد بعد حصولها حقا قازت بنات لبون  
 بزيادة واحد مستوفى بما يتبين وعشرة لا تقتضيه على ان في  
 ما يتبين اربع حقائق وان فيها خمس بنات لبون وتوخطا  
 بل حقة وان بنت لبون وعلى ان فيها خمس بنات لبون  
 مستوفى بما يتبين وستين لا تقتضيه ان فيها ست بنات  
 لبون وواجبها حقتان واربع بنات لبون ويصلي بزيادة  
 فان بلغ الشدليل ان يعاين على ان شر عدد الستين انتهى  
 في ضابط ابن عسرة بانه يتأتى في كثير من الصور استقام  
 الواجب بعد اخذ ان ما حصل بالطريق المذكور كدلالة  
 وخمسين يحصل بطريقة المذكورة سبع حقائق الواجب يسقط  
 خمس ثقات لبون وثلاث حقائق انتهى **ثم كذا قوله**  
 فبعد الجذاع لاني ان ذكر ابن الحاجب ان ما دارت بنت المخاض  
 هو الحي ونظم الجاهلية وكسر ما قال في 2 صبيح وكلام  
 الجوهري يقتضي ان سن الحوار لا يتصل بسن بنت المخاض  
 بل بينهما سن الفصل انتهى وقد نظم ابو محمد هذا الواحد الوشري  
 استان الابل على ما عند الجوهري بيئين فقال



جوار فضيل ويجعل محاض **هـ** ويجعل لبون وجوز جذع  
شئ رباح وبعد سند ليس **هـ** وزد باذلا لمخلفا يتبع  
انتهى **الشرقي** كل ما يتبع **تتبع** منسبطا من خبره  
هذا ايضا على نحو ما تقدم في الاقل فقال ومقرن واحدا قسم  
مقرن ثانيا انقسمت على اثنين فالواجب عدد الخارج مساو  
وعلى ثلاثين فالواجب عدد الخارج اربعة وعلمه **ط** على خلاف  
وانكسارها على اثنين يلقى قسمها وعلى ثلاثين فالواجب عدد  
صحيح خارجي ويدل لكل ثلث من كسره نسبة من صحيح  
خارجي انتهى قال **هـ** وفيه ما تقدم **قوله** فيخرج الساعي  
ايمان وحدا او فقل وتعين النيزد كفا في **قوله** وتوخذ ذلك  
من التشبيه **جذع او جذعة** بحث فيه **قوله** وغتره **ط**  
بانه سبكت عن الشئ وهو مما يجوز للساعي اخذه كالجذع ففي  
المدونة ولا يوجد الا الشئ او الجذع الا ان يشارب المال اب  
يعطيه ما هو افضل من ذلك فليأخذه انتهى ابن عسرة  
وفيها ولا يأخذ الا الشئ او الجذع ثم قال وفي كون الخبر  
بين الجذع والشئ للساعي او كرهها قولنا شئ وابن شافع  
انتهى والمؤلف يتبع عبارة ابن الحاجب وهو قاضية قاله **ط**  
**قوله** لا تصور فيها الا انها انما تكلم على اقل  
ما يجزى وهو الجذع واما الشئ فهو الكرم من الجذع ابن حبيب الجذع  
من الصنان والميزر سنة ثمانية وثلثون وقل ابن عسرة  
اشهر وقيل ابن ثمانية وقل ابن سنة اشهر عبد الوهاب والشئ  
من العزم له سنة ودخل في الثانية انتهى نقله **قوله** في  
الفحمة **الزم الوسط** **قوله** وليس للساعي اخذ معبته  
اخرية نظير بل الذي يدل عليه كلام **صحيح** والجواهر ترجع  
الاستثنا التي لم يلاق كذا ولها قال **ط** تخصيصه  
بغير الاول مخالف لاطلاق اهل المذهب وطواهر نصو منهم  
انتهى **قوله** ونبي اي ذكر غير معد للصراب او نحوه  
في **صحيح** قال وبه فرم غالب اقل المذهب وعبارته  
عياض وليس هو المذكور الشئ من المعز الذي لم يبلغ حد الصراب  
فلا منفعه فيه ابو الحسن وثاقب من بعض هذه بما تقدم لانه قال  
هنا لا يوجد التيسر وقال فيما تقدم يؤخذ الجذع من الصنان والميزر  
والجذع من المعز ليس انتهى نقله **هـ** قال **ط** والمعارضة ظاهرة  
الا ان عمل قولها او لا يؤخذ الجذع من الصنان والميزر على عمومته في  
الصنان وخصوصه في المعز بالانتي فيتامه **قوله** وعوار  
او صوابه ذات عوار لان العوار هو نفس العيب والمستثنى من  
هذين فقط او صوابه واستثنى من الجمع لما تقدم **وحسين**  
**الساعي** ان وجد السن في الصنفين او فقد فيها وتعين المنفرد كما

تقدم

تقدم ونقله **هـ** عن الباقي عند قوله وفي ان يعين جاموسا او ثلث  
**وتساويا** المعبر بالتساوي حقيقة او حكما كتساوتها بالنسبة  
او ثلثته قاله في **صحيح** **قوله** يحرك في الجاموس والتقسيم  
والبحث والصراب او هذا وان قاله **هـ** فيه نظر ظاهر بالنسبة  
للجاموس والصراب لان ابن القاسم لم يأت انما يشترط في الاخذ  
من الاقل كونه نصا با غير وقص اذا لم يتقدر النصيب  
والا فكل نصيب يتعين على حدة وقد علمت انه لا يجب انشا  
في البقر الا اذا بلغت ستين وفي الستين يتقدر النصيب  
كما ياتي في قوله وفي ان يعين جاموسا ولو كان ما تقدم  
يحرك هنا لاخذ الشيعة معان الجاموس اذا اقل وهو  
عشر وثلثون بقره وثلثون نصيب وهو خلاف قوله الا في وفي  
ان يعين جاموسا او وانظر ابن الحاجب **صحيح** يتبين  
لك ذلك واما كونه يحرك في البحث والصراب نصيبا وماله  
اذا كان عنده ان يعين من البحث والصراب من العرب فالواجب  
بمثالبون من كل صنف واحدة فان لم يتساويا بان كان  
الاقل نصيبا لست البقر كذلك كما عاين اذا كان عنده  
ست وثلثون من البحث وانبع وان يعين من العرب وان  
كان الاقل دون ذلك اخذنا معان الاكثر وقد مثله **هـ**  
بما اذا وجب عنده ثلاث حقا وفيه نظر ايضا الا ان تحت ذلك  
حقاق الا بعد تقديرا النصيب فيعتبر كل على حدة فاما  
**ومن هرب** **باب ابدال** **قوله** ومن اقرانه هرب او يتبع فيه  
**ح** **وس** ونقله عن الحسن فاو بما انه لا يعلم الا بالقرار  
وان كلام ابن يونس المشار اليه بقوله علي لان حج ومقابله  
فيما اذا قرر ليس كذلك بل كلاهما في مجرد التهمة العاري عن  
التقينة فضلا عن الاقرار قاله **ط** ايا ان اقر بالهروب  
او قام عليه تقينة فانه يجهل به مطلقا ولو قبل الحول  
بعد قاله ابو علي **قوله** بنصاب من صنف او من غيره  
او من عين نصيبا او اعلم انه لما كان عند اثنين قصد الفزار  
ايما يؤخذ بركة البدلة دون البدل لزم ان يشترط النصيب  
في الماشية البدلة ويؤخذ الشرط من قول المم اخذ من كائنا  
اذ لا زكاة له دون النصاب ولزم ان يشترط النصيب عدم  
استبراءه في البدل ولزم ان يكون البدل نصيبا صريح  
في **صحيح** وبه قرر **حسن** فتبين ان يكون نصيبا  
غير صحيح **على** **الراجح** لو عبر بالانقل كان اول لان الترجيح  
لابن يونس من عند نفسه قاله **ط** واستدل بقول ابن عسرة  
في شرط الفزار بكونه بعد الحول او قرنه كالحيتطين قول ابن  
الكاتب والصقلى انتهى وفيه نظر بل الصراب ما عبر به المم لان



ابن يونس نقل عن عبد الحق مثل ما صوبه كما نقله عنه في  
**قوله** وتقول ابن الكاظم بعد الحول مراده قبل محلي  
**قوله** فان بعد الادبال الا صحيح لكن حيث لا اقرار  
خلاف ما قرره ولا **قوله** فلا زكاة فيها ان كانت  
كانت للفقيرة وابدا لها فيه امران احدهما انه يوصف  
التفصيل في زكاة المبدلة التي هي دون نصاب وليس  
يصح ادراك زكاة فيما دون النصاب بحال وانما التفصيل  
المذكور في زكاة البدل اذا كان نصبا وسياتي في كلام المؤلف  
في بيان الصواب لو اسقط هذا الكلام من قوله ان كانت  
القيمة او قوله بدليل كلامه الاتي لما فيه من الابهام والتوضيح  
الاسرائيلي انه يقتضي ان يكون قارفا بدله ما دون النصاب  
وهو لا يقل اذ لا يجب فيه شيء حتى يبره **قوله** في راجعة هو  
**قوله** غير تارك كما في **قوله** واولى قارفا هو الصواب  
وعكس **قوله** الاولوية وليس بصواب على انه لا يحسن  
ادخال الفارغ هنا لان الفارغ كزكاة الزكاة كما تقدم وان  
لم ترجع له الماشية وادخاله هنا يوجب تعميده بالرجوع  
وليس كذلك فبما فعله **قوله** استوف **قوله**  
له نخل ودخلت الاقاله اي بنا على ما هو خارج منها من البنا  
خلاف ما ياتي في **قوله** وعليه فيستدل في هذا القول  
ليس مخصوص خلافا لظاهر ابن الحاجب وانما اخرج ابن  
يونس كما في **قوله** على القول بانها ابتداء ببيع وهذا  
في غير الاقاله اما هي قال استنبال فيها منصوص لابن الموازي كما  
يأتي **قوله** فان لم يكن له رد حال كون البيع فاسدا  
اي لما ياتي من ان طول الزمان في الحيوان مفيت في الفاسد  
**قوله** ماشية بخارجة لما كان النظر هنا انما هو في زكاة  
البدل واما المبدلة فلا زكاة فيها قطعا لعدم قصد الغرار  
شرطها في البدل ان يكون نصبا على عكس ما تقدم  
في الهارب اذ لا زكاة فيما دونه دون المبدلة لكونها غير  
زكاة **قوله** استهلاك **قوله** ولو كان ابد الهابن  
فقط اذ تخصيصه المبالغة بالنوع فقط دون العين صواب  
وذلك لان اخذ العين عن المستهلكة مسموا ولا اخذها خفيلا  
عن غير المستهلكة في البنا عند ابن القاسم وعليه عند  
اشرف فلم تشدد صورة اخذ العين في الاستهلاك بخلاف  
حتى يشير له بلو بخلاف اخذ النوع في الاستهلاك فعليه تحمل  
كلامه وهذا قال **قوله** في الاستهلاك في مبالغة  
في قوله او نوعها اما لو اخذ عينيا في المبادلة قال ابن  
الحاجب اتفاقا انتهى لكن قول **قوله** بعد هذا لا بد لها بعين

لاستهلاك

لاستهلاك فيستقبل اتفاقا باطل غير صحيح لانه في المدونة  
صرح بالبنا في اخذ العين في الاستهلاك ومثله في الجواهر وابن  
الحاجب وغيرهم واستدل لانه على ذلك بكلام ابن الحاجب  
غير صحيح لان ابن الحاجب انما ذكر ما تقدم عن **قوله** فنقل  
منه صواب لكن **قوله** فعمده على غير وجهه ونقص  
ابن الحاجب واخذ العين كالمبادلة باتفاق انتهى يعني ان  
اخذ العين عن المستهلكة كالمبادلة بالعين في غير  
الاستهلاك في انه يبي على قول ابن القاسم لا على قول  
اشرف وان الشيوخ اتفقوا على اجراء ذلك للخلاف في هذه  
فداها ضلما في **قوله** فاسد على ان المصنف يقول في  
عن من التجارة وبيع بعين وان الاستهلاك او قد حصل في  
**قوله** في مسألة اخذ النوع في الاستهلاك طريقين الاول  
لابن ابي زيد وسحقون ابن ابن القاسم اختلف قوله في  
ذلك فمسألة هبت العين ام لا وقال سحقون القول بانه  
احسن الثانية تحمل ليس ان خله في انما هو في عيب يوجب  
الخيار في اخذ العين والقيمة فتارة جعل الماخوذ عوضا عن  
القيمة فلا زكاة كمن ابدل عينه بماشية وتارة جعل  
عوضا عن العين فبي كمن ابدل ماشية بماشية واما  
لو ذهبت العين حتى لا يكون له الا القيمة فلا يختلف قوله  
انما لا زكاة فيها وهذه طريقة ابن رشد وعليها اقتصر  
**قوله** وهي طريقة عبد الحق ايضا وزاد هذا ان ثبت الاستهلاك  
ببينة والازكي الغنم التي اخذ لا يثبت بها ان يكون انما  
باع غنما بغير ان يثبت نقله في **قوله** وابن عرفة  
فتبين ان الموالد اطلق على طريق الى محمد وسحقون ونحو  
لابن الحاجب القول بالبيع مع ان القول بالاستهلاك هو  
سحقون ولذا عقب في **قوله** على ابن الحاجب فانه لم  
يفصل تفصيل جهديس وابن رشد ولا اقتصر على مختار  
سحقون ولا اتى بقول ابن القاسم مع انظم **قوله** وبذلك  
تقدم ما في كلام **قوله** فاسد اعلم **قوله** فاسد  
وهذا القول اعترض في **قوله** المصنف ان قال **قوله**  
كلام ابن رشد الذي في **قوله** وحدثنا عن قاضيه علوم  
المع غير صحيح لان قول مالك واصحابه انما هو فيما اذا اخذ  
منه الماشية في الثمن او استقر لها منه بعد قبضه لاني لا اقله  
وم يحكم ابن رشد في الاقاله ان الاستهلاك وقد نقل **قوله** اعترضه  
وكلمه وحمل مسألة اخذ الماشية في الثمن هو مسألة الاقاله  
قال **قوله** في هذا وفيها فاسد لكلام الامة ثم ذكر كلام ابن  
رشد الذي في **قوله** ثم قال وقد اتم ابن عرفة بما ذكر



وزيادة فقال ولو باع بعين ثم اشاع بها من ماله او قال بعد تفه  
الشرع او قبله فلي بناءه واستقبله ثانيا ان اشترى من باعها  
منه الا ان الباعى عن رواية الاخوين والثاني لا يثبت مع ابن  
القاسم والثالث لا بن زرقون عن رواية ابن حبيب عن مالك  
واما ما انتهى قلنا **ف** اذا تأملت كلام ابن رشد وابن  
عسرة وجدت اعتراض **ف** صوابا وهو يلحق **طعن** موافق  
لان كلام ابن رشد صحيح في ان الاقالة والشرع من المشتري سواء  
في الحكم وانما محل الباع عند مالك ولان مالك واصحابه اذا يقولون  
بالبايعا اذا اشترى من المشتري ما يشيى اخرى من ماله بعد  
تفحص الثمن او قبله فلان يقولوا بالبايعا فيما اذا قاله في الاولى  
من باب اولى وكلام ابن عسرة يدل على ذلك لانه قال  
ثانيا ان اشترى لها من باعها منه بمقابلته في التفصيل  
ان اشترى من غيره كما هو مصرح به في كلام ابن رشد  
الذي لا ان اقاله فيها وهو ظاهر لما فصل ان الاقالة ان  
كانت بيعا فلي مسئلة ما اذا اشترى منه وان كانت  
حل بيع فلي اولى منها بالبايعا تأمله والله الموفق وكلام ابن  
رشد في صورتي رسم الوصايا من سماع القريين وسماع السماع  
وسالته عن كان له خمس ذود سنة اشترى منها ثلاث  
ذود فاقام بذلك شهرين ثم اشترى ثلاثة ذود مكانها فجاء  
الساعي وعنده خمس ذود اتى عليه الصدقة فقال لا اري فيها  
زكاة قال ابن رشد لم يقل في هذه المسألة انه اشترى الثلاث  
ذود بالثمن الذي باع به الثلاث ذود الاولى فاذا لم يشترها  
به فلا اختلاف انه يستقبل بالجمع حولا وانما يختلف اذا اشترى  
الثانية بثلث الاولى من ثمنها على ثلاثة احوال احدها انها  
قائمة في الوجهين جميعا وهو مذهب ابن القاسم قال ابن  
الوازي وكذلك لو باعها ثم استقبل منها لكانت فائدة لان  
الاقالة بيع حادث والثاني انه يزكى الثانية على حوله الاولى  
في الوجهين وهو قول ابن الماجشون في كتاب ابن الموارث  
والثالث انه يزكى الثانية على حوله الاولى اذا اخذها من الذي باع  
منه بالثمن ويستقبل بها قولا اذا اشترى بالثمن من غيره وهذا  
القول ظاهر ما حكاه ابن حبيب عن مالك بن ربيعة مطرو  
وابن وهب وعن اصحاب مالك الا ابن القاسم انتهى من لفظه  
**فتوليه** وتقدم ذلك في قوله كعبول ما يشيى انما لم  
يتقدم له ليعان شي من هذا **فتوليه** في تعريف ابن  
عسرة فيما يوجب تزكيتها اذا اشترى منه ابن عسرة في  
بعض طرقه بما حاصله ان في هذا التعريف دور لان قوله  
يوجب ان هذا حكم الخلطة وانها فالحكم به يتوقف على

تصورها

تصورها واخذه في التعريف دور **وخلط الماشية كما ان**  
**فتوليه** وقوله نوع زائد على شرط المص اى  
يقط شرط لا بد منه ولم يذكر المص والجواب انه يوجب من  
قوله كما انك فيما يجب لان الابل والبق لا تجتمع في الزكاة  
ولو جمعها ملك فكيف بالخلطة **فتوليه** والجواب عنه  
ان هذا الجواب يقتضى ان صورة سند ليست خلطة وانما لها  
حكمها وليس كذلك بل هو خلطة حقيقة كما يدل عليه  
كلامهم ولذا قال **طعن** المنصوص متظافرة على عدم  
اشتراط اجتماع البصا بين خلافا لتعريف ابن عسرة ثم  
قال وقد وقع للمولف في **فتوليه** اشتراط اجتماع البصا بين  
كما قال ابن عسرة ورد على ابن عبد السلام عدم اشتراط  
ذلك والصواب مع ابن عبد السلام فلا تغتر بوجه انتهى  
**فتوليه** قال وشرط الخلطة او الظاهر ان هذا  
الشرط هو مراد المص بقوله ان نوبت كما ياتي وبه  
شرحه **فت** فلا يكون زائدا على المولف **فتوليه** رضى  
حده شهرين او شهرا ودونه خلاف انما هو كذا قال ابن  
الحاجب وظاهره انه خلاف في قدر الزمان الذي يستدل به  
على قصد الفرار واعتقده في **فتوليه** بان الذي  
تدل عليه القول بان هذا خلاف في القدر الذي لا يكونان  
خلطتين باقلا منه فيستدل على قصد الفرار بما نفوذ وبه  
لاية الظاهر **فتوليه** لكن **فتوليه** بحث في كلام ابن  
عبد السلام انهم **فتوليه** قال ابن عبد السلام ومذهب  
المذونة في الزكاة عدم تنجزها اى العين وظاهرها مطلقا  
لقولها في الزكاة الاولى ومن قدم بخرارة فقال هذا الذي  
مضى قد من او بصاعته او على دين اوله يحل على ما عند الجواب  
صديق ولم يخلف ولا يشك ان با الخلطة من هذا خليل  
وقد يقال انما قال مالك هذا في زكاة العين الموصلة الى  
امانة ربها ولا يلزم منه موافقة الماشية لذلك لانها  
اشد انتهى وممكن اعتد منه ابن عسرة ايضا قلنا  
لو استدلى ابن عبد السلام على ما قال بقول المدونة ومن يدل  
به الساعي فقال له انما ادلت عيني منذ شهر صدق ما لم يظهر  
كذبه قال مالك ولا يخلف وقد اخطأ من تخلف الثالث  
من البصا ان انتهى لستظا بحسبها معه فتأمل ونقل  
عند قوله وخرج الساعي عن ابن رشد ان بعضهم تأول  
كلام المدونة هذا على غير المعنى وان المصم يخلف **فتوليه**  
وذكر ان الاقسام ثلاثة انما يكون ان هذا كلام **فتوليه**  
وليس هذا الكلام فيه وان كان معناه ما خردا فدره عنه



واما ذكر هذا الكلام في الذخيرة ونقله **عند قوله** وخرج الساعى  
 فيتعين ان قوله وذكر الساعى **في محول قوله** يوم اوتيتني  
 اوتيتني نظري لا يقتضي شيئا من ذلك لان المحول في الحقيقة  
 هو الساعى وقد التفتت فيه في هذه الصورة وعبارته **ح**  
 هذه مثل عبارة الجواهر كما نقله **طفي من مراح قوله**  
 اتخذ اوتيتني واحسبته اوتيتني **عند قوله** عن  
 ابن بشر في المرام والميت **قوله** وان لم تنجح لهما  
 على المعنى خلاف الساعى اما الساعى من اشتراط الاحتياج في  
 تعدد الراعى هو الذي صحى **طفي** وجعله يقتضي  
 ولم يذكر **قوله** غيره لكن اعترض ابن عسرة كذا  
 الساعى بانه خلاف ظاهر نقل الشيخ عن ابن حبيب وابن  
 القاسم الاكتفاء بالتعاون في تعدد الراعى اى كثر من الغنم  
 او قلت فعدا بئذ في خلاف الساعى والله اعلم **بروق**  
 اى بقصد الترافيق والتعاون في جميع ما تقدم لا بقصد  
 الفرار من الزكاة ففى هذا ايضا إشارة الى الشرط المتقدم  
**ع** **وارجع الماخوذ منه شريكه** لو قال ورجع  
 الماخوذ منه على صاحبه كان اولى اذ المفاعلة ليست  
 على سبيلها من الجانبين **نسبة عدد** اي نسبة عدد  
 كل منهما المخرج العزدين **ولو انفرد وقص لاحدهما** ظاهر  
 انه بما كان الوقص من الجانبين يتفق على الرجوع بالنسبة  
 ولو كان غير موثر ومثله **في صريح** اعتراضا لعدم  
 ابن الحاجب وليس كذلك بل اذا كان الوقص من الجانبين  
 غير موثر كمانية وستة فهو من محل الخلاف ايضا كما  
 ذكره ابن عبد السلام رابن عسرة وابن ناجي وغيرهم  
 وصرح ابن ناجي اذا كان وقص فهو على وجهين احدهما ان  
 يكون الوقص لكل واحد منهما بحالته الانفراد ويتفق  
 بينهما لتمام كصاحبي تسع وست فهذا الوجه للخلاف  
 فيه مع التراجع فيكون على صاحب التسع شاة واربعة اجناس  
 وعلى الاخر شاة وخمس والوجه الثاني ان يكون الوجه من  
 جهة واحدة او من الجهتين لا يبلغ لهما با كالحليطين لاجل  
 تسع ولا اخرج من الجهتين لا يبلغ لهما با كالحليطين لاجل  
 تسع الى ان على صاحب التسع شاة وستين وعلى الاخر  
 تسعة اشباع والعولان في الدونة والاخر تسع اشباع  
 انتهى قال **طفي** فلو قال المولف ولو توقص غير موثر كما  
 قال ابن عسرة لاجاد انتهى **قوله** للشارح اى لان  
 الشارح قال لان صاحب الخمسة يرجع على صاحبه باربعة  
 اشباع وهو غير صحيح **بالقيمة قوله** وقال اشهد يوم الوفا

الخلافة اشهد هذا الماهوا اوقع الرجوع بالجواز اما ان كان  
 الرجوع بالشاة الكاملة فاشهد لا يقول يرجع بالقيمة  
 بل بمثلهما على ان الرجوع عليه كما يستلزم وقال ابن  
 القاسم بالقيمة كما يحز بنا على انه كالمستهلك وليس ابن  
 عسرة وفي الرجوع بمثل الماخوذ ان كان شاة او قيمته  
 نقل الباجي عن اشهد وابن القاسم قال بنا على انه سلف  
 او استدل قال وان كان جزافا فقيمة التفافا منها وفي كون  
 القيمة يوم الاخذ او القضا نقل الباجي عن ابن القاسم ومخرج  
 الش على اشهد انتهى **عليه شاة وعلى غيره نصف**  
 الذي اقتصر عليه للم في الصورة الاولى عزاه ابن شاس  
 لابن القاسم واشهد قال ابن بن نيرة وهو صحيح الاقوال والذي  
 فيه العتية وقال ابن رشد انه لما روى على ما في المدونة هو ان  
 يركب ما في الوسط مضافا لمخرج الطرفين فيجب فيه شاة  
 ويترك ما في كل طرف مضافا لمخرج الوسط فقط فلو اجب  
 في كل طرف ثلث والجمع شاة وثلاث فليس خليط الخليط  
 خليط على هذا الظاهر كلام العتية وابن رشد **ق** **بالقيمة**  
 قال **طفي** لعل المولف رحمه الله اراد ما قاله ابن عبد السلام  
 في القول الذي اقتصر عليه الم في المسألة الاولى ان الواجب  
 على كل من الطرفين القيمة وعلى الوسط شاة واربعة اشباع  
**في صريح** واستظهره واعترضه ابن ادريس الزواوي  
 قايلا هذا غلط فاحش اذ لو كان الامر كما قال لما كان تراجع  
 بين الخليطين لان من وجبت عليه شاة دفعها ومن وجبت  
 عليه جز دفع قيمته فلا تراجع وهو مخالف للحديث والقول  
 انتهى بمشاه في كلامه **في صريح** يدل على ما اراده ههنا  
 وان كان غير صحيح وهو الاحتمال الثاني عند واما الاحتمال  
 الاول فتنبوا عنه عبارة المولف لان كلامه فيما يجب على كل لا  
 في التراجع **قوله** الا ان يقال قد تحكى ان هذا في نفسه  
 صحيح كما في **ق** عن العتية في المسألة الاولى لكن لا يقبله  
 كلام المولف الا ان كلامه اولاً في المسألة الثانية على ما مر  
 من ان الواجب فيها شاة ونصف وقد تقدم انه منصف اى  
 الماخوذ من ذهب الدونة **وخرج الساعى ولو عجزت** ابن  
 الحاجب وفي اخذه سنة الحذب قولان **ضوابط** المشهور  
 للاخذ والقول الاخر يحتمل وجهين التأخير لتمام الحصب وهو  
 قول مالك في الموازية ويستوفىها بالكلمة وحكاها ابن رشد  
 انتهى **قوله** والظاهر ان اصل خروجه واجب اى  
 مخرج ابن رشد في رسم خلف من سماع ابن القاسم بالخواب  
 لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الآية وانه لا يلزم فيها ان

قال في صريح



يسوق صدقته الى الساعي قال الا ان يبعد عن محل اجتماع الناس  
على المياه فيلزمه ان يسوقها اليه وهذا الوجوب ظاهر ان كان  
ساعيا واما احداث الامام ساعيا وتوليته فقد قيل انه واجب ايضا  
وفيما نظر **قوله** لان معناه طريقتهم اذ قد يقال لا يحتاج لهذا  
التأويل لان السنة في المدونة منصبة على كون الخزي في  
الوقت المذكور وقد صرح ابن شاس بكونه في الوقت  
المذكور سنة **قوله** وفيه نظر بل الظاهر ان شرطه في كلام  
ابن عرفة صواب وذلك لان قول ابن عرفة كل على  
خوله الخري ينافي ما تظاهرت عليه لخصوص الائمة من ان يجمع  
الساعي هو الحول ولا عبرة بمروءة الحول قبله وايضا لو كان كل  
على حوله لكان الوجوب قبل مجيئه وذلك ينافي كونه ضرورة  
وجوب النظر **قوله** فقد نقلنا في خصوص ما على ذلك ثم قال  
وقول ابن عرفة يوثقه في العام الزايد فيه نظر اذ لم يرد  
عن الصحابة ولا من بعدهم ولم يذكر ذلك لخدم اهل المذهب  
فيما علمت وقد صرح القرافي في ذخريته بسقوط تلك السنة  
الزايدة وجزم به في **صحيح** وقال ابن خرقون يكتفي في  
الاشباع بحول الصحابة ومن بعدهم **قوله** ولو قال بعض  
ان يفي بالبعض وهو صواب **ان كان وبلغ** لوقال المصنف  
وبلغ عنه شرط وجوب ان كان ويحذف وبلغ لكان اول **قوله**  
لخذها قبل وجوبها اي لانه قبل الاخذ شرط وجوب فلا يجب الا بعد  
الاخذ فيكون الاخذ وقع قبل الوجوب **قوله** وانه اذا انقضت  
ولو بدينه فزارا فيه نظرا لانه لا يرد عليه لما تقدم من ان قصد الغرار  
بالبال او ذبح او غيرهما ولو قبل الحول يوجب اخذه بالزكاة كما  
ذكره عتب هذا **قوله** فابن عبد السلام لا زكاة الا انظر  
في **قوله** زوال ابن عبد السلام **قوله** والمذهب بالابن  
عكرمة والخوف في الجواب ان يقال ان هذا ليس بجواب وانما هو رد  
لعدم شرطين واحدهما ان يقال لا يصح عدوا خذ من العبد  
والاخذ شرط لا بدليل نصهم على عدم الاستقبال لو ارث قبلهما  
واما سقوط الزكاة بالتلف قبلهما فانهم حملوا التلف قبل  
الاخذ بدون تغريط فانما الحكم كما يظهر من تغريطه **ولا**  
**تتعلق اوصي بها قوله** قبل وجوبها او بعده وشرط فيها  
ان في هذا الكلام تحصيل كثير والصواب ان يقال ان المصنف  
اشار هنا بقوله المدونة قال مالك من له ناسية تحت يده  
الزكاة فانما بعد حولها قبل مجي الساعي واوصي بزكاة انما  
في من الثلث غير عبارة وعلى الورثة ان يفرقوه **قوله**  
المساكين الذين تخل لهم العبد قته وليس للساعي قبضها  
لانها لم تجب على الميت وكانت ماله قبل حولها اذ هو لها محي

الساعي بعد بعض عام انتهى وعاصمه انه ان اوصي بها ويات قبل  
مجي الساعي فهي من الثلث لانها لم تجب عليه وان مات بعد مجي الساعي  
فهي من راس المال لانها قد وجبت اوصي بها ام لا اذ لا بد في الوصية  
حينئذ وقيل اخراجها من الثلث في صورة المص بما اذ لم تغتفر وجوبها  
لان مراده حينئذ انما هو العبد قته فلذلك كانت في الثلث  
اما ان اعتقد وجوبها فانها لا تغتفر لان الوصية منية على نية  
فاسدة فيقيد كلام المص بهذا كما في **قوله** واما التفصيل الذي  
ذكره **قوله** فانما يغوي زكاة العين لانها مركة الى امانة زهبا  
فما شرط فيه من زكاة العين واوصي به فانه يبدى في الثلث  
على ما سواه من العتق والتدبير في المرض ونحوهما وان اعتزف  
بحولها عليه في مرض واوصي باخراجها فهي من راس المال لانه  
لم يغتفر وان لم يوص بها لم يلزم الورثة اخراجها لكن يستحب  
لهم نفي على ذلك كله في المدونة ويزق ابن يونس  
بين التي حلت في مرضه والتي شرط فيها فان الاولى قد  
بان صدقته فيها بخلاف التي شرط فيها فانه لا يعلم صدقته  
لكن قوي الامر وجعلت بداية في الثلث ولو علم صدقته  
يقينا لكانت من راس المال واما الماشية في بلاد اسفل  
قته فنقل ابن يونس عن بعض شيوخنا انها مثل العين  
في التفصيل السابق **قوله** ونقل عن المحقق انما  
يجري على زكاة الذبح والثمار فتخرج الزكاة اذا مات  
بعد الحول اوصي باخراجها او لم يوص **قوله** وما قاله المصنف  
فليس وعلم ان المصنف حرك المص فيما ياتي **قوله**  
ولا تبدل على ما يخرج من الثلث الى قوله بل يكون في مرتبة الوصية  
بالمال اذ ظاهره ان هذا في قسم ما شرط فيه واوصي به وهو غير  
صحيح كما تقدم من كلام المدونة انظر **قوله** وانما يصح ما  
ذكره في صورة المص وذلك اذ اوصي بزكاة الماشية قبل مجي  
الساعي كما تقدم فقد قال ابو الحسن كما في **قوله** هو في مرتبة  
الوصية بالمال **ولا تجزى** هذا مفرع على المشهور من ان الساعي  
شرط وجوب وعلى نقايه ايضا انه شرط اذ كما يحتمل  
المص وابن عبد السلام وجزم به ابن عرفة **كرويه**  
**سها نكته** ان هذا المص مخرج على شرط الوجوب كما في ابن  
الحاجب انظر **قوله** وانظر لو كان بين ضروريه **قوله**  
ان الحكم فيها انه ان جاء قبل مضي الحول لا يأخذ منها بل يؤخره  
الحال العام القابل لان مضي الحول ومحى الساعي كل منها شرط  
وجوب ففي الذخيرة لو س الساعي بالوارث بعد بعض الحول  
تركة للحول الثاني قاله ملك في الكتاب انتهى **قوله**  
ومثله في سماع عيسى ونص من افاد عنها والتمس



فلتشت في يوم ستة اشهر ثم اتاه الساعى فلزكاة عليه  
حتى ياتي من سنة قابل انتهى نقله **ق** عند قوله تلك  
نصا **ق** فان تخلف **ق** اخرج **ق** اجزا على المختار **ق** مثله نقله  
**ق** وضم **ق** عن الكوفي وهو خلاف نقل ابن عسرة  
ونص **ق** في اجازة تاخيرها ولو اخرجها ما جئ  
وايجابه اياه قاله لا ينظر الاول رواية الخمي مع  
نقله ان اتاه الساعى بعد اخرجها لتخلف اجزاء والثاني  
نقله عن عبد الملك بن عيسى والثالث لا اختيار  
مختار بان الساعى ركيل انتهى فقد عزي لاختيار الخمي  
وجوب التقديم خلاف ما نسب له المم الا ان يجاب بان  
بالا بن عسرة وهو لا اختيار الخمي من عند نفسه كما  
يظهر من كلامه وما عند المم هو لا اختياره من خلاف كما  
يظهر منه ايضا وكما في نقل **ق** وضم **ق** عنه  
فتايله وعلى ما عند المم قال **ق** نقل محمد الاخراج ابتدا  
ام لا لم يصح به المم بحكمه ونقل عن الرضا جى ما يفيد  
الجواز قلده وهو صريح ابن عسرة ان الذي  
اقتصر عليه المم هو الاول في كلامه وقد عزي في  
جواز **ق** الا ان ينقص **ق** الاخذ بالنصاب **ق** او الصفة في  
خمس **ق** ما نص **ق** واولى قوله او الصفة ما نعه  
خلو لا مانع جمع ينصدق بما ينقص الاخذ بالنصاب والصفة  
سا انتهى وهو هو ظاهر ولا يتصور اجتماع نقص النصاب  
والصفة وممكن ان يتعاها بات لا ينقص واحد منهما كان  
تخلف عن الآخر اربع سنين ثم جددتها مائة وثلاثين فباخذ  
هن الا بربع سنين ثم اربعا ولا ينقص الاخذ نصا بالصفة وهو  
واضح وحيث امكن ارتفاع نقص النصاب ولم يمكن اجتماعهما  
تعيين ان اربعا نعه جمع لا مانع خلوه عكس ما قاله فتايله **ق**  
**ق** عن اقل **ق** فكم **ق** وصدق **ق** قول **ق** بولادة او بدل الا لا يصح  
تعيينه بهذا لانه ان كمل بقايده اعتبر من وقت الحال  
ايضا اتفاقا كما لا بن عسرة ونص **ق** ولو تخلف  
عن دون نصاب فتم بولادة او بدل فني عده كلام يوم  
تخلفه او كماله بمصدق اربعا في وقته فولا الشب وابن  
القاسم مع مالك ثم قال ولو كمل بقايده فالشاذ ايتا ق  
انتهى **ق** لان نقص **ق** هار **ق** واول **ق** اخرج من قوله  
والنقص ان عده للشارح **ق** وفت **ق** قال **ق** والاولى ان  
مخرج من قوله وصدق فيظهر منه ان هذا حيث لا يمت  
فان قامت بيته على كل عام بما فيه عمل عليها كما في **ق**  
**ق** وقول **ق** لا بالنسبة لعام القدرة عليه لهه فيه على ما وجد

قبل

قبل اخرج ما يجب لما في الاعوام ان فيه نظر بل المراد بما مشى عليه  
المم من بداية الاول وهو الشهر كذا لا بن بشير انه ينبغي به  
حتى على عام الاطلاع وفي **ق** ما نص **ق** الخمي ابن  
عسرة بما شئته وهي اربعون بشاة خمس سنين ثم جاء الساعى وفي  
فقال ابن القاسم يؤخذ منها بشاة واحدة لانه ينبغي باول عام  
والباقي تسعة وثلاثون فلزكاة فيها الخمي وهذا الحسن ثم قال  
الخمي وعلى القول بان ينبغي باخر عام فتؤخذ من اربعين خمس  
شياه انتهى فهذا صريح في انه على الشهر لا بيد ابعام الاطلاع  
بل بالعام الاول وانه يعتبر لنقص الاخذ بالنصاب حتى بالنسبة  
لعام الاطلاع وقال ابن رشد في رسم العربية من جماع  
ما نص **ق** قد اختلف قول ابن القاسم في الذي يهرب  
بما شئته عن الساعى فيجده بعد اعوام مرة قال انه يبدأ فيأخذ  
نما وجد بيده ما يجب لذلك العام ثم يأخذ منه زكاة ما مضى  
من الاعوام ومرة قال انه يبدأ بالعام الاول فباخذ منه ما وجب  
عليه فيه ثم يأخذ منه زكاة ما بقى للعام الذي بعده فلا يأخذ  
منه للعام الذي وجده فيه الا زكاة ما بقى بيده بعد ما أخذ منه  
وهو قوله في رواية عيسى وقول سمعون انتهى بلغظه ولا شك  
ان الثاني هو الذي شهروه ابن بشير واختاره الخمي كما في  
**ق** وهل يصدق قوله وفيه تصور ان كان مراده  
ان القصور في نسبه لسمعون فغير صحيح بل هو لسمعون  
وابن القاسم وابن رشد والخمي وابن حارث كما في ابن عسرة  
وان كان مراده القصور في اقتصاره على نسبه لسمعون  
مع انه اعير الضامن لا يقال في مثله قصور **ق** ما  
عدي العام الذي يهرب بها فيه او يعني فيصدق فيه من غير  
هذا الخلا في **ق** عن ابن عسرة قال وهو ظاهر كلام  
ابن رشد **ق** والاصدق باتفاق ابن عسرة وابن  
عبد السلام ان فيه نظر بل كلام ابن عسرة يقتضي ان التاييب  
يصدق في موضعين ومنه **ق** وفيها القدرة عليه  
كتوبة ونقل ابن عبد السلام بقصد التاييب دون من قدر  
عليه لا عسرة الا في عقوبة شاهد الزور والمال اشد من  
المعقوبة لستوفى الحد بالشبهة دونه انتهى **ق** ولو  
قال المم ان فيه نظر لان قوله وان زادت له محله حيث قامت  
البيته على كل عام بما فيه **ق** وهل يصدق في محله  
حيث لا يمت له تامته **ق** وهل يفرق في محله  
لقد افرق تامته بل الفرق بينهما هو ان الخارج منا من زكاة  
كل سنة لتعدي به والذي تخلف عليه الساعى لا ضمان عليه  
اذ لو تلفت كلها ما اخذ شي بخلاف الآخر كما في النوادر عن

2



ابن القاسم وثقله **ح** او صدق ونقصت قوله فالمعتبر الوجود  
 ان محله ان كانت الزكاة من عينها فاما عشرون جملة صدقة  
 في عدد ثمانمائة احد ما قبل اخذ فلا بد من اربع شياء **ق**  
**وفي الزيد تروى** يعني زادت بولاية كمال الدين بشير وابن الحاجب  
 او بزيادة كمال الدين عبد السلام وذكر **ح** ان التردد يجرى في  
 الزيادة بعد العد وقبل الاخذ ايضا وان العد والتصديق متساويان  
 للمخير **واعترضه** **طعن** بان المخير انما جعلها سوا بالنسبة للتصديق  
 ونقصه عن كتاب محمد وشبهه التمس بعد العد بتلف جزء من  
 المال بعد الحول وقبل امكان الاخذ وهو ظاهر واما الزيادة  
 بعد العد فلم يتكلم عليها والظاهر من كلامهم انها تكون غير خلاف  
 وان التردد في التصديق فقط **قوله** لانا نقول خلاف ذلك  
 ان هذا الجواب غير ظاهر المسمى والظاهر في الجواب ان المقوم لما كانت  
 الزكاة مقصودة لم يلزم الساعي ما عينه رب الماشية ولم يتعين  
 الشاة بتعيينه بخلاف المثل والى **ح** **وفي خمسة اوسق قوله**  
 واصطلاحا ما قيل ان كونه اصد فلا حاشية صحيح بل هو مسمى لقوى  
 ايضا ففي القاسم وسق يعينه جمعه وقوله ومنه والليل وما وسق  
 ثم قال والوسق ستون صاعا او حمل يعبر ولا يسق الحنطة تسبقا  
 جعلها وسقا وسقا انتهى **وان بار من خراجية** اي لا يرفع خراج  
 الذي على الارض زكاة ما يخرج منها من الزرع كانت الارض  
 له او لغيره قاله في المدونة قال ابن يونس لان الخراج كذا قال  
**ح** والخراج نوعان الاول ما وضع على ارض العترة الشاة في ما يصلح  
 به الكفار على ارضهم بنسبتهم بها من الصلح والتحمل عنه  
 الخراج بعد عهد البيعة وكذا ما وضعه السلطان فلما انتهى  
**خ والربط مائة ومائتا سنة وعشرون درهما** او وهو بالميزان  
 الصغير بناس في وقتنا اثنتا عشرة اوقية وربع الاوقية  
 واعتكف ان الشيخ زروق في شرح الرسالة قال ما نصه  
 قد ذكر شيخنا توفيق بن النصاب عندهم في الربط سنة  
 وثلاثون قنطارا من العنب قالوا لانها يابسة اثنا عشر قنطارا  
 وذلك خمسة اوسق وذكر لنا الشيخ ابو عبد الله القروي عن  
 الفقيه ابو القاسم التازي عن دري وكان له المام بالفلاحة ان  
 النصاب في عرب مدينة فاس عشرون قنطارا قنطار  
 والظاهر جرح البلاد بتونس ورويتها بالآخر انتهى **وقال**  
 ابن عسرة النصاب بعين بلدنا سنة وثلاثون قنطارا  
 لانها يابسة اثنا عشر قنطارا وهي خمسة اوسق **قال** **ع** ومخورة  
 منطقت في عتب لمطة عن شيخنا الى عبد الله القروي عن  
 الشيخ الى القاسم التازي عن دري ان نصابا سنة وثلاثون قنطارا  
 فاسيا انتهى فانظر ما بين الثقلين عن القروي من التعارضين

واسد اعلم

واسد اعلم **من مطلق الشيعير** لوقال من الشيعير المطلق ان كان اولي  
 اذ المولد ما يصدق عليه اسم شيعير من غير قيد سن ولا شهر واحسن  
 من ذلك لوقال من وسط الشيعير **ح** البسيلة هو كرفلة الكرسنة  
 لانها اقرب الى العلف والملت هو المعروف عندنا بشتيت والعلس  
 هو المعروف بالشفالية والرضن هو المعروف بالبشنة والقرطلم  
 هو عرب العصفركما ذكره ابن عسرة وما في **ح** **ش** غير  
 صحيح **مقدور الجفاف قوله** فالتجريه ان ليس هذا هو  
 التجريه الا في **كزيت ماله زيت قوله** ولو اكل  
 من خمسة اوسق او سق او سق ولا يصح كلامه على ظاهره **قوله**  
 في العادة من خمسة اوسق ولا يصح كلامه على ظاهره **قوله**  
 ذكر بعض شيوخ **ح** ان لا يعمل بتجريبه ان هذا هو الصواب لقول  
 المدونة وفي باع زيت ادرطبا بتمر او عينا بزر **ح**  
 فليات بماله لا اوترا او زيبا ابن يونس قال ماله وان  
 لم يضب خرصه ولا ان يتجره او يتجر له فليؤد من ثمنه انتهى  
**قوله** وان كان بعد ذلك ان فيه نظير لا بعد **ح**  
 ذلك اصلا اذ لا فرق بين تجريبه في بيعه لمن يعصره ومن لا  
 يعصره وقول المدونة السابق ومن باع زيتونا او يثلمها  
**قوله** ولم ار في ذلك نصا من تحا اذ بل كلام  
 المدونة وابن يونس المذكور نص صريح في ذلك اذ الظاهر  
 نص عند الفقهاء **قوله** فان باعه وهو جملان انظر  
 في **ح** كلام المدونة وعيا من نص **ح** عن المدونة بعد ما تقدم  
 فان كان قوم لا يعصرون الجملان وانما يبيعونه حبالين  
 فاروا اذا اخذ من حبه ان يكون خفيفا انتهى ابن ناجي **قوله**  
 بعض الاندلسيين الى مقارضة قولها بقولها عياض وقد  
 يفرق بينهما بان الجملان لا يخرج منه زيت الا في بلاد يعصر فيها  
 انتهى **وما لا يحف قوله** ولا ينظر التجري ما يبيع منه  
 او يحف اي اذا كان في البلد ما يحف وما لا يحف فله يحكم على  
 ما لا يحف يحكم ما يحف بل كل على حكمه واسد اعلم وقول  
**قوله** هو لعين الاخراج في الثمن في هاتين الميساليتين وهو  
 كذا في ابن عسرة ماله يثبت قال محمد من ثمنه او قيمته  
 ان اكله لان يبيعا الثمن ولم يقل هل تجزيه ان اخرج ثمنه  
 ام لا وروى علي وابن فافع من ثمنه الا ان يحذف ثمنه سواه  
 ابن حبيب من ثمنه فان اخرج عينا جزاءه وكذا التبرير  
 الذي لا يثبت له والربط الذي لا يثبت ان اخرج من حبه اجزاء  
 انتهى والقول الاول هو من ذهب المدونة كما في **قوله**  
 لا من لا يحف منه فيجوز ان يركى من ثمنه ان فيه نظير بل ما تقدم من  
 كلام المدونة وابن يونس يدل على ان ما يحف لا يخرج الا من

زيتونا



حبه الا ان يحجز عن التجرى فمن ثمنه ولا فرق بين بيعه لمن يحفظه  
اول من لا يحفظه وما ذكره هذا من التفصيل اصله في **ق** اخذه  
من كلام ابن رشد ويولد دليل فيه لان ما ذكره ابن رشد انما هو  
باعتبار القالب **وقول اخضر قول** المعتد به انه يحجز  
الذي في العتبه عن مالك انه يتعين الاخراج من القالب ابن  
رشد وهذا كما قال لان الزكاة قد وجبت في ذلك بالافراد  
فبيع ذلك اخضر بمنزلة بيع الحايض من النخل والكرم اذا اره  
ثم قال في مالك في كتاب ابن الموار في النول والحكم من انه ان  
ادى من ثمنه فلا بأس ولم يقل ذلك في النخل والكرم ثم  
ذكر الفرق الذي في **ق** بتصويره بالاول مع توجيهه  
يعني انه المعتد ولذا صدر به ابن عسرة فقال مالك ما  
اكل من في طينة خضر او باع ان يذخر فيه يا بيا نصا بازكاه  
حب يا بس ويروي محمد واشهب من ثمنه انتهى **قوله** واما  
القول الذي يترك داما او لا وجه لتفصيله في القول الذي اكل  
اخضر بين ما شانه ذلك ولا يلحقكم سوا كما يفيد النقل  
السابق **قوله** وما يشتري من ثمر النخل والعتب اذا اعتد  
فيه كلام **ق** وتقدم ما فيه ان سقي بالة **قوله** ان لم  
يقلب عليه تحقق المانية هكذا رايته في كثير من النسخ بتقدم  
النون على اليا التحتية ولم ادركه معني ولعلها كهمزة بعد  
الالف بعد ما لا يشتهر الى ما وكون اشارة للتفصيل  
الا في كلام القم والله اعلم **قوله** ما في رجوع من دفع  
الزكاة اكل اي ان وجدها يتركها لم يتركها وان فانه  
**قوله** او قارب بان لم يبلغ الثلثين اكلها في عبارة  
ابن رشد عن ابن القاسم ان اكل ثلثي الثلثين اكلها في عبارة  
في عبارة ابن يونس عنه ان ما قارب الثلثين من الاكثر وما زاد  
على نصف ثلثي المساكين انظر ابن عسرة **وقوله**  
**قلب الاكثر خلة** ن الاول رواية المشهورها ابن شاس والثاني  
رواية ايضا منصوصة عن مالك كما في **قوله** **قوله** **قوله**  
يقع **ق** على ذلك فذكر انه مخرج واعترفت من الشارح  
قوله خلة فان الثاني لم يشهر واجاب **ق** بان المهم في **قوله**  
نقل تشهيره عن صاحب الارشاد وقال ولعله سقط من نسخة  
الشارح من **قوله** قل **قوله** وقد طاعت نسخا كثيرة  
من **قوله** فلم احد فيها ما نقله **ق** عنه **قوله** والثاني  
قوله الباقى ان هذا الثاني ظاهر فقط من كلام الباقى الذي في **قوله**  
وليس يصحح فيه فالصواب رده للاول اذ هو الذي اقتصر عليه  
ابن عسرة **قوله** **ق** وغيرهم وما رايته مر ذكره هذا  
الخلاف **وتضم القطان** ابن الحاجب والقطان المشهور الضم لخلاف

الربا لما ثبت من ضم العينين وان كانا في الربا جنسين انتهى  
وتدعد **قوله** في القطان في الحملان وحسب النخل ولقوة صحيح  
ابن رشد المشهور في المذهب ان الحملان لا لار ليعا من القطنية  
وانما صنفان انتهى **ان زرع اخضر ما قبل حصاد الاخر**  
**قوله** وبقي للضم شرطا اخر هو هذا الشرط ذكره ابن  
رشد وضم لا بن القاسم **قوله** وكذا لا يقيم اول  
زكي مع الثاني لثالث او صوابه لا يقيم ثان زكي مع اول لثالث  
ويكون هو ما ذكره بعده بوجه عدم الضم ان الثاني لما  
زكي او لا حصل فيه نقص بسبب الزكاة في المثال المذكور  
فلم يبق من الثاني ما يكمل به النصاب اذا ضم للثالث لما  
تقدم في الشرط الثاني فان كان الوسيط يزيد على وسطين  
بحيث لا تنقص الزكاة عنهما او الثالث يزيد على ثلاثة  
كذلك وجبت الزكاة انما بسط ذلك في **ق** لا العلى  
او عدم ضم العلى للقم هو قول ابن القاسم وابن وهب  
واصنع وضمه اليه هو قول مالك وامحابة الا ابن القاسم  
وهو قول ابن كنانة ومختار ابن يونس واستغربه صحيح  
**وما تصدق به** استثنى ابن يونس وابن رشد في التافه  
اليسر فانه لا يجيب قال ابو الحسن وهو نفسير للمدونة انظر  
**2** **والوجوب بانك الحب وطيب الثمر** **قوله** المذهب  
يبسه انما اعتد في اعتراضه على المصم تعال **قوله** كلام ابن  
عسرة ونص **قوله** وما يجب به النوى وابن رشد  
المشهور بالطيب المبيع للمبيع قل **قوله** في الخلاف ما  
اكل من الزرع بعد افراده حسب خلاته لانه لا يباع له  
الا ان يريد بعد ثلثها هو افراده انتهى واعترضه **قوله** من  
وجوه احدها ان الواقع في كلام القم وابن رشد في الحب  
خلان ما نقل عنها ونص القم الزكاة تجب عند مالك نيا  
لطيب فاذا اره النخل وطاب الكرم وحل بيعه وان كان  
الزرع واستغنى عن الماء وسود الزيتون او قارب الاسوداد  
وجبت فيه الزكاة انتهى فاقترن في الزرع على الافراد  
وذكر باخه البيع في غيره قال ولعل كلام ابن رشد  
كذلك فالانفصاح في كتابه في غير ما مومع بان  
الوجوب يتعلق بالافراد وباحصا ما اكل من اخضر من الثمر  
انتهى قل **قوله** **قوله** ولعل كلام ابن رشد  
كذلك فيه نظر اذ كلام ابن رشد في اول زكاة الخامسة  
صريح فيما قال ابن عسرة ونص **قوله** لو اقلت  
منه زكاة زرع يريد صلاحه لوجب ان لا تجز به باقيا  
اذ خلان انما لا تجب في الزرع حتى يبدوا صلاحه وقد نقله



ح بعد هذا وقد علم ان بعد الصلح في الزرع انما هو باليسر كما  
 يأتي في البيوع نعم في **قوله** عن ابن رشد عند قول المؤلف بعد  
 والزكاة على البايع بعدهما ان الزرع اذا فرق واستغنى  
 عن الماء فقد وجبت فيه الزكاة على صاحبه انتهى كلام  
 ابن رشد متعارض الثاني ان ما ذكره من نعلق الرجوع  
 في الزرع باباحة البيع خلاف قول المدونة ومن مات وقد  
 ارزقها يطه وطاب كرمه وافر الزرع واستغنى عن الماء  
 فزكاة ذلك على الميت في راس ماله انتهى ومثله في الجواهر  
 وابن الحلبي الثالث ان ابن عسرة عارض بين كلام ابن  
 رشد والجلاب وقد وقع مثل ما في الجلاب في المدونة وابن  
 رشد كما تقدم ولم يعارض به وقد نقل عن ابن رشد  
 اعتبار الافراك من نصيبه ولم يعارضه مع كلامه  
 ونص **قوله** ابن رشد في وجوب احصاء ما اكل اخضر  
 بعد وجوب الزكاة ثانيا في الجواب لا الثمار لما لا واليك  
 وابن حبيب انتهى فجعل اكله اخضر واقعا بعد الوجوب  
 الرابع ان قول ابن عسرة الا ان يريد بعد تناهي فرق  
 بطله قول ابن رشد ما اكل اخضر بعد وجوب الزكاة  
 ان لان تناهي الافراك هو اليسر فيقتضي انه لا يحسب ما  
 اكل اخضر وهو خلاف المذهب كما علمت فلم يبق الا  
 ان يحمل الافراك على حقيقته انتهى فيتحقق ان المشهور نعلق  
 الوجوب بالافراك كما للمص وابن الحاجب وابن ساس والمدونة  
 وشهره ابن الحاجب وان مالا من عسرة ضئيلة وما قول  
 المدونة ومن باع زرعه بعد ان افرك وييسر فليأت بما لم يسه  
 حيا ولا شي على المبتاع انتهى فلا يدل على اشتراط اليسر قال  
**طفي** لا احتمال انه فرضه ببله فلهذا **قوله** انما ذكرت  
 اليسر لاجل البيع لا ليشير طفيه وقد صرح في الامهات بان  
 الوجوب في الحب بالافراك **قوله** وظهور الخلاوة والتميم  
 للنضج لو سقط هذين لكان اولى لانها في المقاي وليست من  
 محل الزكاة **قوله** فلا شيء على وارث قبلهما لم يصل له نصيب  
 اعم لا يصح حينئذ نزل على ملك العارث وقبضه عبد الحق بما اذا  
 حصل للوارث شيء اما لو مات قبلهما وقد اخضر قد ذنته دين  
 لوجب ان يترك على ملك الميت لانه باق على ملكه لاميراث  
 للوارث فيه لتقدم الدين بقوله **قوله** فان كان  
 الجميع ان ظاهره ان هذا في مفهوم الظرف اي مات المورث  
 بعدهما والحكم بها حينئذ ليست بزكاة على ملك العارث  
 كان عنده ما يضمنها له ام لا هذا الذي يفيد التعلل فقوله  
 الا اذا كان عنده من الزرع اذ غير صحيح **قوله** وانظر

لو اختلف زمن طيب اذ الظاهر ان لا وجه لهذا التنظير وانه يتبع  
 القيد السابق **قوله** لا ان يعلم فعلى المشتري قوله تنبيه على  
 ادى من زكاته وينتفقه ما انفق على حمله اذ في العبارة نظر واليه  
 عبارة ابن رشد ونص **قوله** يرجع على البايع بما يثبت ذلك  
 من البيع وما يثبت من النفقة في عمله لان العمل كان على البايع  
 فلا يحسن المبتاع انتهى **قوله** وما في **قوله** مما يثبت  
 ذلك لا يقول عليه اذ اصله **قوله** وهو صواب وما ذكره **قوله** غير  
 ظاهري ذلك لان ما ذكره **قوله** من التصديق اصله لانه الحسن  
 اذ قال لو خذ من المشتري اذ كان قائما بعينه او تلفه راب  
 تلف بسماوي او اتلفه احبني فلا تؤخذ من المشتري وهو  
 مرافق لتوجيه قول ابن القاسم في الرجوع على المشتري في الامهات  
 قال ابن القاسم فان لم يكن عند البايع شيء ياخذ منه المصدق  
 ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري اخذ المصدق  
 منه المصدق ورجع المشتري على البايع بتقديره ذلك من الثمن  
 قال سحنون وقد قال بعض اصحاب مال ليس على المشتري  
 شيء لان البايع كان البيع له جائزا انتهى بلفظه والقول  
 الثاني لعوقول شهاب وصوبه سحنون والثوري وقال  
 المحمدي هذا اي قوله شهاب ان باع يخرج الزكاة وان كان  
 البايع من يعلم انه لا يخرج الزكاة اخذ من المشتري قائما كان  
 او فائتا انتهى وقال **قوله** وهو خلاف ما قال ابو الحسن والمدونة  
 محتلة لما قال ابو الحسن ولما قال المحمدي كما قال **قوله** خلاف قول  
 ما في **قوله** لا يقول عليه **قوله** من موضوع مال الى الحسن غير  
 موضوع المحمدي لا يقع ما ذكره **قوله** من الاحتمال والصواب ما قاله  
**قوله** والله اعلم **قوله** وان لم يكن للميت مال قيل للورثة التمسوا  
 او كلام ابن الزبير هذا هكذا نقله في **قوله** لكن وقع فيه  
 اختصار كثير اختلف بمناه ونحن الى الحسن عن ابن يونس قال  
 ابن حبيب جميع ما يحتاج اليه نصيب المساكين من سقي وعمل وغيره  
 حمله مال الميت وحكاه عن ابن القاسم وشهاب ابو محمد ذلك من  
 ثلث الموصي فان ناز ذلك الزرع بتفقته عن الثلث اخذ منه  
 عمل الثلث الشيخ يعني بالزرع الغير الموصى به لاجمع الزرع قال  
 واللام لعدم ظهور الذي اوصى ان يخرج المساكين فان لم يكن للميت  
 مال غير الزرع قيل للورثة التمسوا عليه وقاصوهم بنفقته في  
 ثلث الزرع الموصى بعشره لهم فان بقي من ثلث الزرع بعد اخراج  
 نفقتهم منه اكثر من عشر جميعه كان لهم العشر وما بقي فلهم  
 وان بقي العشر فما قل لم يكن نصيبه لانه باق في ثلث الميت  
 بعد اخراج نفقتهم وان اتى الورثة ان ينفقوا او لم يكن لهم  
 ماله دفعوه مساقاة وكان للموصى بهم بالعشر عشر الجميع ياخذونه



من جهة الورثة التي وقعت لهم في المساقات الا ان يكون عشر  
 الجميع اكثر من ثلث ما وقع في حصتهم من المساقات فلا يرد  
 الموصى لهم على ثلث ذلك وذلك ان الزرع اذا كان يخرج  
 جميعه عشرة اوسق فقد حصل للموصى منهم بعشوه وسوق  
 فمهم ابدأ ياخذونه مما رجع الى الورثة بعد المساقاة ما لم يكن  
 الوسق وهو عشر جميع الزرع اكثر من ثلث ما حصل للورثة  
 في المساقات فلا يرد الموصى لهم على ثلث ذلك اذ كان  
 جميع ما خلفه الميت انتهى **قوله** وان كانت  
 قبله احدى ومات قبل الوجب فان مات بعده فكما اذا  
 اوصى بعده **وانما يخرج من الثمر والعنب** **قوله**  
 يخرج بلح مصر وعنبها المرارة ان ما ذكره يخرج عن  
 التقيد بحاجته الاهل بدليل قوله فلا بد من تخريفها مع  
 حل بقها اي وان لم تدع له حاجته من الاكل ونحوه فتوقف  
 الزكاة عليه وهو كما قال **قوله** غير صحيح بل كلام  
 المص يشمل ما تتمر او تزرع وما لا يثمر ولا يزرع وصرح  
 بذلك في الجواهر **قوله** لا بد من تخريفها غير  
 صحيح ايضا لان الذي لا يثمر والذي لا يزرع اذا لم يخرج منها  
 الاكل مثلا استغنى عن تخريفها ايضا بالخصا الكيل في  
 الرطب والوزن في العنب نعم الذي لا بد منه تقدر جفا  
 فمما وفرق بين تقدير الحفاف والتخريف بالزيتون  
 ونحوه لا يخرج من وتقدر جفا به عنب مصر ورطبها ان  
 جرفا فعلى ريس الشجر وان لم يخرجها فانها يتركها لان  
 ثم تقدر جفا فيما انتهى وهذا كله اذا شئت في بال يثمر  
 ولا يزرع هل يبلغ النصاب ام لا اما ان تحقق بلوغه  
 النصاب فلا يخرج من اصله لان الميزان حينئذ كماله  
**قوله** وبالبال المستقر مع المختار في ذكر هذا  
 مع الشير والنول انظر لانه ان كان مزرعيا دخل في كلام  
 المص وان كان غير مزرعي فلا زكاة فيه اصلا حتى يحتاج  
 الى الخرم فكيف يعترض به على المم ثامله **قوله**  
 فان كلا يخرج من كماله كما هو فيه نظري الذي تقدم في  
 النول ونحوه اذا اكل اخضرانه بحسب ما اكل منه وفرق  
 بين اخضرانه اكل بالحدى وبين خضره الشئ قايما على اصوله  
 فثامله قاله **قوله** وبه يسقط البحث ويبطل الجواب بان  
**قوله** انما ذكر في البيع صوابه في النسبة حيث  
 قال المم فيها الا الثمر والعنب اذا اختلفت حاجتها فقلت  
 وان بكثرة **قوله** اول احتياج اهلها ان يكون  
 تعليلا لشرطا وقد قال **ع** ليس هذا بشرط فلو قال له حاجته

العلماء كان اسوب انتهي ويصح ان تكون الواو هنا للتعليل  
 كما ذكره بعضهم فيها وهو تعليل بالمنطقة فيتملق الحكم  
 بالحاجة وان لم توجد بالفعل قاله **قوله** طريقه  
 بخالفه للشرع غير صحيح بل هو عين ما تقدم اذ معنى قوله  
 بعدا كله ان يتجرى تجرد بعدا كله ان كان لم يحسبه وهذا  
 ليس هو التخريف المار على ريس الشجر **قوله** ان  
 اختلفت في الحفاف ولو في صنف واحد اصل هذا القول من  
 سند والصواب ان لا يقيد به كلام المم بل يبقى كلامه  
 على اطلاقه لان معنى ما نقله **ع** ان الخيل تخرص او لا تخله تخله  
 باعتبار ما فيها من الرطب اي سواء اختلفت في الحفاف او لم تن  
 ولا معنى للتقيد المذكور هنا ثم يجوز ما تستخرج من ثمر  
 حلة واحدة ان استوت في المايية والكم واحدة واحدة ان  
 اختلفت في ذلك وحسبها بالصواب اطلاق قول المم تخله  
 تخله ويجعل هذا التقيد في قوله باستقاط بعضها وهكذا  
 فعل **ع** وعيب على **ع** نقل كلام سند عند قوله  
 تخله تخله فتامله **قوله** **قوله** خلافا لقص  
 ابن عبد السلام ان ارد ابن عبد السلام واما اذا راي الاقل  
 نفي هذا الاصل اختلف في الشهادات اذ اثبت شاهدان  
 ونفي شاهدان **قوله** فان اختلفوا باوقات الحاشية  
 لما نقله **ع** عن الذخيرة ونص **ع** قال ابن  
 القاسم واذا ادعى رب الحايض حيف الحارص والى بخارص  
 اخر لم يوافق لان الحارص حاتم انتهى **قوله** **قوله**  
**حاجة اعترفت** **قوله** فلا هرة وان لم يرجع  
 بالفعل او هو ظاهرا نقل **ع** عن نثوي ابن القاسم  
 ووجه ان المشتري اذا لم يرجع بالفعل فكأنه قد وهب للبائع  
 ذلك القدر الذي ملكت الرجوع به والتعليل الذي لا ينشأ  
 بوافقه انظر **ع** **قوله** **قوله** على تخريف عارف منوه  
 ان كان غير عارف عمل على ما تبين انفا فاشمله في منوه  
 عن ابن بشير **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 الوجه لاخذ ما للمساعد للفقول قول ابن الحاجب وفي الثمار  
 ثالثها المشهور ان كانت مختلفة من الوسط وان كان  
 واحدا منه وهذا الثالث مذهب الكتاب الا انه قد في ن  
**قوله** فقال وهذا اذا كانت الانواع متساوية وان كان  
 احدها اكثر كثره فلا هرة فقال عيسى ابن دينار يوحى  
 منه قال في الجواهر لا شبه انه يوحى من كل واحد تسطه  
 واعلم انه في المدة انما ذكر انه يوحى من الوسط مع  
 الاختلاف في الثلاثة الانواع واما ان اختلف النوع على



صنفين فقال في الجواهر اخذ من كل صنف بقسطه ولا ينظر الى  
 الاكثر وقال عيسى ان كان فيها اكثر اخذ منه انتهى  
 فان كان يحوم في تحت صوره على ما فهم في توضيحها عن الجواهر  
 تغيرته غير وافية به وباجلها فكلامه في الكتابين  
 يفتقر الى تأمل انتهى كلامه **ع** وسلم **ع** **قوله** كلام  
**ع** واجاب عنه بما لا دليل له فيه والظاهر كما في **قوله**  
 ان المصنف قصد ما في الجواهر وان تغيرته وافية به وقد قرر  
 به **قوله** وهو صواب ولا اختلاف بينهما الا في تغير المولف  
 بالنوعين عما عبر عنه في الجواهر بالقسامين وقد ذكرنا مسأله  
 فيه كما يظهر من عبارات الفقهاء وبه نعلم ان قول **ع** فان  
 كان النوع الواحد اخذ من كل صنف الى غير ظاهر  
 وقول **ع** لا يلزم وابن رشد عن المذهب الذي رآته في  
 ابن عسرة **ع** عز والقول الثاني لابن بشير لا يلزم  
 فانه **قوله** **ع** في الجواهر **ع** هذا الذي هو المسمى بدرهم البكر  
 لانه كغيره من مكاييل الشرع من اوقته ورطل ومدونه  
 حكاها ابن رشد القطعي عن بعضهم وقد ذكر المصنف قدره  
 قبل هذا ان قال كل منسوز وفصاحيه من مطلق الشعر  
 يعلم ان الدرهم اثنان وسبعون حبه اذ الدرهم مثل الدرهم  
 وثلاثون اسباع منه مثله والدرهم سبعة امشال الدرهم  
 الدرهم من وزن سبعة كما في الرسالة انتهى اي الدرهم  
 المعتبر في الزكاة هو من الدرهم التي وزن عشرة منها كوزن  
 سبعة وناشر كما يعلم من عدد حبات كل وقال ابن ناجي  
 سمي درهم الكيل لانه يتكامل بمقدار الدرهم الذي كان  
 اي بتقديره وتحقيقه وذلك ان الدرهم الذي كان الناس  
 يتعاملون به في زمانه نوع عليه نقش فارس والاف عليه  
 نقش الروم فكان الناس يتعاملون بها على النصف من  
 هذه والنصف من هذه عند الاطلاق وكذلك كانوا يوزنون  
 الزكاة في اول الاسلام باعتبار ماية من هذه وماية من هذه  
 في النصاب وذكر ذلك ابو عسرة وغيره الرز من عبد الملك  
 ابن مروان انتهى قال غيره كان احدا درهمين وزنه  
 مائة وناق وكان وزن الاخر اربعة وناق فمهما عبد  
 الملك واخذ نصفها وضرب درهمها وزنه ستة وناق  
 والناق مائة حبوب ومساهمة من وسط الشعر ابن  
 عسرة وقدره نصاب كل درهم او دينار غيرهما بقسم  
 سطح عدد النصاب المعلوم وحبات درهمه او دينار على  
 حبات المجهول نصابه والخارج النصاب انتهى **قوله**  
 فالدرهم الجاري الان بمدينة فاس وعملها المسمى بالدرهم

الاسم على

الاسم على وزنه خمسة عشرة حبه من الشعر الوسط وهو ربع  
 مثقال الذهب الجاري بها فامتنع ان استوت حبه فاذا اخذ  
 المسطح القاي من ضرب نصاب الفضة المعلوم في حبات درهمه  
 وهو عشرة الا في زمانون فقسم على حبات الدرهم وهي خمس  
 عشرة كان الخارج ستائة درهم واثنين وسبعين درهمها  
 وعلى مبلغ النصاب بالدرهم الاسما عينية فاذا قسم على اربعين  
 وهو المثلث الفضي كان الخارج ستة عشر مثقالا وثمان  
 اواق والاوقية اليوم اربعة دراهم واذا اخذ المسطح القاي من  
 من ضرب نصاب الذهب المعلوم في حبوب دينار وثلث  
 الف دارين حباته وان يعون فقسم على حبات المثلث الفاسي  
 وهي ستون كان الخارج اربعة وعشرين وهو نصاب الذهب  
 بالمثاقيل الفاسية اليوم بتقريب **قوله** **قوله**  
 وقص في العين على المشهور ان لم ينقل هذا المذهب خلاف  
 هذا الا عن ابي حنيفة قال لا شيء في الزايد حبه يبلغ  
 اربعة دراهم وناشر في الذهب وان يعين درهم في الفضة  
 فنقول على المشهور فيه نظرا للمصنف الا ان على بمثاقيله  
 قول عبد الوهاب الا ان اذا حلتاه على انه خلاف حقيقي  
 انظر **قوله** وعلى المشهور ان يتقابلة بيقيد بالامكان  
 وهو قول عبد الوهاب في التلقين وما زاد في حبيابه في كل  
 ممكن وجري **قوله** على انه خلاف حقيقي ونسبه  
 وهو خلاف المرتضى قال ابن ناجي قال ابن عبد السلام وكا  
 بعض اشياخي يجعله خلافا للاول ويرى ان الامكان المراد  
 به التقسيم الزايد على النصاب الى جزء الزكاة وتأتي ذلك  
 فيه قال ويحتمل ان يقال الامكان المأخوذ من هذا القول  
 هو الذي اوجبه في القول الاخر لانه ربما زاد النصاب زيادة  
 محسوسة لا يمكن ان يشتوي بها ما ينقسم على اربعين حبة  
 انتهى وعلى هذا الاحتمال الثاني يكون الخلاف لفظيا غير  
 حقيقي وهو الذي استظهره في **قوله** **قوله** وقال ابو الحسن  
 هذا النوع كلام عبد الوهاب على التفسير ونقله **قوله**  
 وعباب او لا معنى لهذا الجواب **قوله** وتعليقه المذكور  
 يتشبه في نظره مراد صاحب الطراز ان العدد والوزن لا يعتبران  
 ولو وجب كما هو ظاهر من عبارته فكيف يقتضي ما في **قوله**  
**قوله** لانها رخصة ورد فيها ترك تأمل هذا القول  
 والمواب ان ما في الصوف والعلم مبني على ان الفلوس تعود كما يترك  
 عليه فقل الى الحسن عن عبد الحق قال في المدونة ومن حال القول  
 على فلوس عند قيمتها ما يتا درهم فلا زكاة عليه فيها الا ان  
 يكون مدبرا فيقومها كالعروض انتهى ابو الحسن انظر جعل

في الجواهر لا زكاة فيها  
 الا في درهمه او درهميها  
 كالعروض



الفلوس هنا تقوم وانما كالعروض وقد اضطرب **قوله** فيها  
 انظر عبد الحق تامل في كتاب القرن انتهى **وان اطفال ومجنون**  
**قوله** والاثرك اي ولا يلزمه الرفع الى الحسن ولا يجب عليه  
 بل يوجب اخرجها حتى يبلغ النصب وينظر فاذا قلده من يقول  
 يستوطنها عن الاطفال لم يلزمه شي واللازمه اخراجها قاله  
 2 وتقل عن النوار والناصب **قوله** قال ابن القاسم  
 واشبه وان كان وصي اليتيم لا يترك له ماله فليزيم اليتيم  
 اذا قبضه الزكاة ما في السنين ولو كان الوصي سلفه  
 او تسلفه سنين لم يزكه الا لعام واحد من يوم قبضه الوصي  
 انتهى وبذلك تقل ان بتخير **قوله** اولوا ثيابا قصورا  
 ذكره **قوله** هو في **قوله** او يخرج بها على الصبي  
 اي اذا بلغ مالها والرجوع على الصبي هو الظاهر ويدل عليه  
 كلام **قوله** المتقدم **قوله** لا يقتصر **قوله** او تقتصر  
 لا يقتصر لا يحيط بها تحته او حبتها او على هذا جلد الشارح  
**قوله** فتقيد وجوب الزكاة بكون النقص قليلا  
 والاستقطت وهو الصواب اذ هو قول مالك وابن القاسم  
 وسحنون قال ابن هرون وهو المشهور بنقله ابن ناجي  
 في شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن الحاجب الوجوب مطلقا  
 قل النقص وكثير قال ابن هرون وليس كما قال انتهى  
 وبه تقل ان ما ارتضاه **قوله** من حله المص على ظاهره من الاطلاق  
 في النقص اعتما على تشهير ابن الحاجب فايلا لم ارشده  
 القول بالتفصيل خلاف الفتاوى لا اعتراض ابن هرون  
 تشهير ابن الحاجب كما علمت وقصود عدم اطلاعه على ذلك  
 ثم قال ابن ناجي واختلف في حد النقص فقال عبد الوهاب  
 هو كالحبة والحبتين وان التفقت التوازن عليه وقال ابن  
 الفصار والابهرى انها ذلك اذا اختلفت الموازين في  
 النقص واما ان التفقت عليه فهو كالحبة والاشهر انتهى  
**قوله** يريد مع نقص الوزن ايضا اي والتمام  
 لعدد **ان سم الملك** **قوله** فلا زكاة على غاصب  
 مثله في **قوله** وقينه **قوله** بما ازاله يكن عنده وفا يعرفه  
 به والازكاة وعلى هذا جلد ما في **قوله** ونصب **قوله** قال  
 ابن القاسم المال الفصيص في ضمان الغاصب حين غصب فقل  
 الغاصب فيه الزكاة انتهى **قوله** والزكاة في ذكره  
 ابن الحاجب واعترضه ابن محمد السلام بان فيه الجسول ليس بركاة  
 واجاب في **قوله** بان فيه الزكاة في بعض صورته كما  
 يأتي **قوله** بتعدد **قوله** انما يترك في المودعة بعد  
 قبضتها اذا استظهر ابن عاشر ان يتركها في كل عام وقت الوجوب

من عنده

من عنده **قوله** ولما احتكر العامل وكان اجره اكثر  
 له كان اوجده في نسخ كثيرة ولم يظهر لي معنى قوله  
 وكان المهر اكثر والظاهر ان موابه ولما احتكر العامل  
 وكان مال ربه اكثر وذلك لان العامل فاعله اجير وليس  
 وكيل عن رب المال فيه كيد كفا في **قوله** فاذا  
 احتكر العامل وادار رب المال فانه تساويا وكان ما بين العامل  
 اكثر في كل على حكمه والا فجميع للماء انة كما يأتي في قوله  
 ولما اجتمع اذارة ولحقا راى ولقد انظر الفرق الذي ذكره  
 بين هذا وبين مسألة القراض لان العامل في القراض يترك  
 كالدين اذا احتكر وان كان ما بيد ربه اكثر فباعتبار ما  
 صوبه ابن عسرة وهو ظاهر اطلاق قوله للمص وان احتكر  
 او العامل وكالدبر واما على ما لا ينحصر من ان ما بيد عامل  
 القراض وما بيد ربه كالمال الواحد وانه **قوله** ومن تبعه  
 فمات ياتي فلا فرق بين البضاعة والقراض **قوله**  
 او لا يفتبر فيها ذلك في هذا اجزم **قوله** فابا لا في كل ما مضى  
 السنين ولا تحبيرة بالنقص لتعلق الزكاة بالذمة لا بدين  
 المال وهو مذهب المدونة لكن هذا اذا كان عن غرض  
 يجعل فيه دين الزكاة والاعتبر بالنقص كما في المدونة  
 انظر **قوله** ويؤخذ من كلام **قوله** ان فيه منظر  
 والاصواب ان قوله باجر لا مفهوم له كما يبيده كلام ابن  
 رشد ونقله **قوله** وهو رواية عيسى عن ابن  
 نافع في وقوع له تحريف في الراوى والمروى عنه والمنقول وذلك  
 لاد المسألة لرواية ابن نافع عن مالك نقله ابو رشيد في سماع  
 عيسى كما في **قوله** وليس عيسى هو الذي رواها عن ابن  
 نافع والذي رواه ابن نافع هو ان المودعة تركي بعد القبض لعام  
 واحد قال ابن رشد وهذا الخراف الا ان يكون معناه ان  
 المودعة غائب عنه فيكون له كوجه انتهى بالتفصيل  
 لم يقع في الرواية وانما ابن رشد تأولها عليه وقال ابن  
 عسرة بعد ذكر الرواية لعلمه يريد نقصه ثم ترجع  
**قوله** ابو الحسن المسألة على طرفين وواحدة في المثال  
 طرف يتركها بها لكل عام مضي والعين طرف لا يتركها  
 الا لعام واحدة وفي الماشية قولان ابن يوسف قال ابن المتواز  
 لم يتركها في العين وانما اختلف في الماشية ولم يتركها  
 في التمرة ترد اليها يتركها لكل عام مضي انتهى **قوله**  
**قوله** فان رد بعض ثمارها وكان حصل في كل سنة نصيب  
 الا حاصل ذلك ان يقال اذا رد الغاصب بعض الثمار بعد  
 سنين فاما ان يكون حصل في كل سنة نصيب او لا لانه

Copy

sity











الحول لكن لم يترك لنا خبر الشرا عن الانفاق فلم يجمع المنفق مع الزرع  
 المقدر وقت الشرا فتأمل **او غير من كى** قال **مضى** معطوف على من  
 قوله لا عين مال اى تجددت عن غيره مال او عن مال غير من كى  
**كفى من مكنى** قال **فمن** يرد على حد المولى المعبر ان بعد  
 اخراج عشرة لها فاما اذا بيعت ثمنها فابرة وهو من من كى  
 الان يقال بعد اخراج عشرة ما غير من كى لان المراد بالمركى  
 ما تنقضى زكاته كل سنة انتهى **قوله** فان  
 ابد لها عين مستقبل لوفيه نظر بل اذا كانت نصبا او ابد لها  
 بعين نصاب فانها يبنى على حول المبدلة كما تقدم في قوله  
 كن نصاب قننه وقدر هو محترز قوله غير من كى فان كانت  
 الماشية دون نصاب وابد لها عين مستقبل لا يها من غير  
 من كى دام الا ابد لها بنوعها فليست محترزة عنه ههنا لانه ليس من  
 زكاة العين والالوزد على قوله غير من كى اذا ابد لها من غير  
 لغها فانها مستقبل ما يبدل مع انه شتم من كى تا **قوله**  
**قوله** ثم يشك كل على مسألة المهم ان الاول والثانية  
 لم يجمعها حول اى اذا تجردت الثانية بعد حول الاولى ونقصانها  
 بعد الكمال فتبقى الاولى على حولها وتزكى في الحول الثاني  
 باعتبار الثانية مع انها لم يجمعها حول كمال ولد المستظهر  
 في **مسألة** قول ابن فضال بضم الاول حينئذ الثانية  
 كما لو نقصت قبل حولها قايلا خلافا لما رجحتم آتى رايش  
 وابن عبد السلام لانا اذا لم نقل بانتقال الاول الى الثانية  
 لزم احد الامرين اما زكاة ما دون النصاب او زكاة  
 قبل حوله وكلاهما لا يصح لانهم اما ان يقولوا زكاة الغائب  
 الاولى مع قطع النظر عن الثانية ولا فان قالوا انها مع قطع النظر  
 لزم زكاة ما دون النصاب فان قالوا بها لا مع قطع النظر  
 تزكية المال قبل حوله اذا الغرض ان الثانية لم يحل حولها وانه  
 اعلم انتهى **واجاب** الشارح باننا نلتزم الثاني ولا تكون  
 فيه تزكية قبل الحول لانا اذا اخرجنا زكاة الاولى انما يخرج  
 ما يخصها فاذا حول الثانية زكيناها وليس لنا تزكى  
 جميعها في حول الاولى حتى يلزم ما قال **فمن** انتهى  
 وفيه نظر تامله **قوله** وهذا غير ما للشارح الخ  
 فعند الجواب غير جواب الشارح واما المحقق فهو عديم  
**قوله** ويجرى فيها الاوجه الخمسة الهههه  
 نظر لان الاوجه الخمسة المذكورة انما هي طائفة من الناقضتين  
 بعد التمام والحول كمالا في ذى ذلك فزمنها في المدونة  
 وابن الحاجب وغيرهما واما الناقضتان ابتدا او بعد التمام  
 وقبل الحول فلا تجرى فيها تلك الاوجه الا اذا حصل في الاولى

من الزرع ما كملها نصبا بان تجزئها وحدها او فيها وانا يا شح  
 البعض ما كملها نصبا ويذل على ذلك قول الحق ولضم ناقضه  
 كذا قال **قوله** فيها نصيبه نصبا اما ان تجزئ الثانية فقط  
 او ان الاول اقل من نصاب فتضم للثانية **قوله**  
 واشاء الاول الكاملة او هذا وما بعده فبها نظر والظاهر  
 تقدم له **ان نقضت** اى نقصت مجموعها عن النصاب واما  
 ان نقصت وبقي في مجموعها النصاب فكل على حولها انتهى  
**قوله** ولم يستمر على نقصها حولها كمالا او الصواب  
 اسقاط هذا القيد لانه لا يناسب الوجه الخامس اعني قوله  
 كبعده **عند حول الاولى او قبله** عند هذين وجها واحدا وعد  
 قوله وعند حول الثانية او بشك فيه لانه يجمعها وجها  
 والظاهر العكس **قوله** او بينهما او بعد تقبلا  
 او الصواب اسقاط قوله او بعدهما لما فاته لقوله بضم  
 اذ لو شك فيه هل حصل قبل حول الثانية او بعده وجب  
 اتقاهما لا بعد **قوله** لا يقتضيان ذلك انفسها  
 تركها ان يؤخذ الصريح في الناقضتين ابتدا او قبلها وان  
 ان كذا كما قال **ع** وفيه من ضيقا في **مسألة** وان  
 عبد السلام لكن المناسب لموضوع المسألة هو ما قررناه  
 من عود الضمير على الحولين ويغيره قول المهم الا في عكس  
 الخوايد قال **ع** وهذا اذا قرئ على هذا الوجه فالظاهر  
 انه يجعل عند حول الثانية ثم اقبل عليه منصوصا انتهى  
**قوله** لانه اذا علم وقته لم يبق لوقال وليس كذلك  
 لانه اذا علم وقته **قوله** واعلم ان هذه ليست صواب  
 الخ صوابه الخمس **قوله** وقولي لم يستمر ما فيه وان  
**حال حولها فانفقها** **قوله** وجعل **ع** كلام المهم شاملا  
 لهما فلهذا هو الصواب كما لو خذ من فرض النفي وان شاس  
**قوله** لانه يبعد معها او قبلها وبعد الاولى الى مثله في  
 المدونة ونصها ومن ائاد ما فيه الزكاة ثم افاد بعد ستة  
 اشهر بالازكاة فيه فزكى الاولى حوله ثم انفق قبل حول  
 الثاني فاذا حال حول الثاني لم يترك الا ان يكون منه مال  
 افاده منه او قبله او بعد الاول ولم يتلفه وفي هذا الاوسم  
 المال الثالث ما فيه الزكاة فليزكها حول اخرها انتهى فنقول  
 افاده بعد او قبله منناه وانما علم افاده مع افاة الثاني او  
 قبله لا مع حوله ويذل على هذا قولها وفي هذا الاوسم ان تامله  
**قوله** وقال اشهب **قوله** طعن الحاصل ان الخلاف  
 بين ابن القاسم واشهب جار في الثانية ان كانت الاولى  
 فقط كاملة وانفقها بعد حولها وفي الاولى فقط ان كانت







وتأويل ابن لبابة انهما لا يجزئ حتى يقبضها بعوتا ويل فاسد لا وجه له انتهى فنقول **قوله** على الحمل زكاة كما اذا اقتضى الحال بها انتهى فيه نظر **قوله** ولو تلف التمسك به ولو قبل ابن المراز بعد الزكاة كما في زكاة اذا تلف من غير سببه اما اذا تلف بسببه او بالفقير فلا خلاف في وجوب الزكاة **قوله** فمقتضى ما اذا تلف او لهذا فائدة ابن رشد وهذا في تلف جزا النصاب المقصود او لوجه ثلثه النصاب اذا تلف بالغير قبل امكان ترك كونه بتسقط الزكاة اتفاقا على نقل المازري لا بما بعد النظر **قوله** وبما يشهد في هذا اعم مما مر في صحيحه ولذا قال ابن عرفة ويتضمن مقتضى ما قاربه في ملكه حولا انتهى **قوله** او بعد ابن عبد السلام لا خصوصية لهذا المخرج بباب زكاة الدين بل الخلاف في ضم العين التي حال خلوها للمعدن وكذلك شرط اجتماع المالين في الملك والحول في باب زكاة العين بل في سائر أبواب الزكاة انتهى ولذا قال ابن عرفة وفي ضم المعدن لغيره مقتضى او غيره قول القاضي والصفلي عنها انتهى ويأتي في ضم فائدة حال حوله ترد وقد ائتم ابن يونس على قول القاضي ان يضم احد العرفين من المعدن الى الاخر وهو خلاف المشهور الا في قول لا عرق اخر **قوله** من اصله **قوله** فظاهره ولو بقي غير صحيح بل ما قبض قبل السنة اذا بقي يضم لما قبض بعدها قطعا ويتركها حيث كمل بها النصاب **قوله** ولو في سائر غيره بطله مبالغة على دين القرمز او اللحيث كما قال **قوله** او كان اذ على تقدير لا النافية او على تقدير الكان تشبها في مجرد عدم اعتبار الغرر بالتأخير كما قال ابن عاشر لا فيما وراء ذلك من ترك كونه لسنة من اصله قال ابن عرفة ولو اخره فالقبضها زكاة لعام واحد وسبع اصبع ابن القاسم لكل عام انتهى وقال ابن الحاجب بعد قوله زكاة بعد قبضه زكاة واحدة فانص **قوله** وابن القاسم فاما يوضر قبضه فرار وخولف انتهى **قوله** ونحو ان زكاة لكل عام على قول ابن القاسم ان قد علمت ان هذا هو الذي وقع في سماع اصبع وهو خلاف ما في المدونة كما تقدم عن ابن عرفة انه يترك لعام واحد فقط فصرح بوزن ما في المدونة لكن ذكر **قوله** ان كلامها غير صحيح فيما ذكره ابن عرفة النظر **قوله** لا اجل **قوله** فظاهر كلام المم انه انما يتركه لكل عام اذا كان باعه لاجل ثم فر بالتأخير وظاهر كلام ابن رشد انه اذا فر بالتأخير

بتركه

بتركه لكل عام مطلقا سواء كان باعه حال او موجد ولعل المؤلف فهمه من ذكره لان بعد بيعه لاجل وظاهر كلامه انه لا فرق وابنه اعلم انتهى والنظر نص ابن رشد وابن عرفة في **قوله** **قوله** وحاصره **قوله** لا ما لا ينشأ منه ان يبيعه حال او موجد وفي كمال اما ان يترك قبضه فرارا من الزكاة او لافان باعه حال ولم يوجزه فرارا للمستقبل حولا من قبضه وان باعه بموجد ولم يوجزه فرارا لركاه لعام من يوم يبيعه وان فر بالتأخير زكاة لكل عام من يوم البيع مطلقا باعه حال او موجد لكن ما قاله ابن رشد في قصد الفرار قال ابو الحسن هو خلاف ظاهر كلام ابن يونس وجزم ابن ناجي في شرح المدونة بان قصد الفرار كعدمه وما قاله في البيع لاجل دون قصد فرار قال ابن عرفة طريقة وهي خلاف طريقة الحمي المشهور يستقبل باليمن من قبضه انظر **قوله** من قبضه **قوله** او لغيره حيث يمكن الاداء منه ان صواب فان تلف قبل ان يتمكن الاداء فلا زكاة فيما يقتضي بعده اتفاقا حتى يكون نصا كما تقدم وفي **قوله** انه اذا اقتضى النصاب ولم يتركه حتى ضاع بغير تخطيط فانه يترك ما اقتضى بعه من قليل او كثير وهو قول ابن القاسم واشبه وعند ابن المازلي لا يتركه حتى يقتضي نصا بالثقله عند الرجاء قال ابن عرفة اذا تلف بتخطيطه او بفقد فلا كلام في تركه منا يقتضي بعه وان قل انتهى بخ واع **قوله** بعه **قوله** باندا اذ لم يتركه وضاع من غير تخطيط فتقدم عن المازري الاتفاق على الغايه واقره ابن عرفة قال فالظاهر انه وهم من الرجاء او طريقة قلنا **قوله** والجواب ان ما تقدم انما هو فيما تلف قبل امكان الاداء وما نقله **قوله** يحل على ما تلف بعد الامكان من غير سببه كما يدل عليه كلامه فلا معارضة بينهما **قوله** ان مقتضى الى اخره **قوله** ثم بعد اجتماع السلفتين عنده ان هذا القيد لا يناسبه التفسير الا في الصواب انشقا طه واسه **قوله** **قوله** ثم تبع فيه ابن الحاجب ان مقتضى المم على هذه الطريقة لان ابن سني وابن بشاش شهرها وهو يتبع المشهور ابن ماذ حدة وجهها ذلك يحصل سبب الترخي قبل وجوب الزكاة لان الزكاة لا يحب الابدال بيع سبب الترخي ونحو الشرا حاصل قبل بيعها وبيع احداهما في الحقيقة السلعتان عنده فكانه اشترى معا وهذا يكون هذه



الطريفة جارية على قول ابن القاسم في القولين **موجزا**  
 فكان على المؤلف الاقتصار عليها كما قال **مسنود** وهي مسنية  
 على اصل ابن القاسم في تقدير الزرع موجودا مع اصله وقت  
 البيع وينبغي عليه زكاة اربعين متى اخذ من البيع  
 او اخذ من الشراء وذلك خمس صور كما ذكره ابن  
 عسرة لكن بنا صورتين على قوله وهما صورتنا اتحاد  
 زمن الشراء مع اختلاف زمن البيع مشكلا تاملا وذكر  
 ابن الحاجب الحمايخ مختلفان فيها اذا اختلفت زمن الشراء  
 واختلفت زمن البيع ورواه ابن عسرة في ذلك وزعم  
 ايضا الحمايخ يتبعان على اربعين اذا اخذ من البيع مطلقا  
 وزعمه ايضا ابن عسرة وابنه اعلم والمغيرة يرى تقدير  
 الزرع موجودا وقت الحول وينبغي على قوله زكاة احد  
 وعشرين في الجميع كذا لا ابن عسرة وتام بنا ذلك  
 على قوله وبالمجمل فالمسئلة على الطريقة الثانية مسنية  
 على الاقوال الثلاثة في وقت اعتبار الزرع التي ذكرها  
 ابن الحاجب في قوله وفي تقديره موضوعا في مال الغنم  
 بعد ان طال حوله مع اصله حين الشراء او حين الحصول  
 او حين الحول ثلاثة لابن القاسم والشبه والمغيرة انتهى  
**عكس النوايد** اي في الحكم لافي التصوير فالحكم يختلف  
 والتصوير في حد خلافا للمسايطي **ن** في تصويرها  
 الالتباس في النوايد بان لم يعلم الا من الاولى وفي الاقتصار  
 لم يعلم الا من الاخير فانه غير صحيح بل التصوير فيها واحد  
 فلي النوايد يضم الاول للاخر وفي الاقتصار العكس وقال  
 ابن حبيب النوايد كالديون ولو كان عكسا في التصور  
 كما قال لم يات ما قال ابن حبيب وكيفيته التصوير  
 فيها هل يكون هذا الشهر او الذي قبله فليس المراد الاول  
 الحقيقي الذي قبل كل شيء ولا الاخير الحقيقي **ط**  
**فقر** قبل هذا علم تاخره عن الاول لا يلزم منه علم وقته  
 فيه نظر او ما علم تاخره عن الاول لا يجوز فيه للاول خلافا لما  
**منهج** والاذا كان قبل حوله وانما شرط الضم اذا شك في  
 تاخره الاقتصارات غير الاول المحقق عن الاول واقتضيت  
 معه فانها تضم له **ولا تقتضيا** هذا الضم لتكميل النصاب  
 وما قبله جمع الاحوال وليس هذا الكلام بطردي الذكر  
 مع قوله قبل كمال بنفسه او بغايده جمعها ملك وحول  
 ثم الصور ههنا اربع ضم الاقتصار لغيره ولو انفق الاول اوضاع  
 قبل اقتضا الثاني لكن بشرط ان يبقى الاول الى حول الثاني  
 وضم الغايده لثلاث ان بقيت الاولى بيده الى حول الثانية كما

تقدم

تقدم وفهم الغايده للاقتضا المتقدم عليها ان يبقى بيده الى  
 حول حولها فان انفق اوضاع قبل حصولها فلا تضم اليه  
 اتفاقا وان انفق اوضاع بعد حصولها وقبل حولها لم  
 تضم اليه عند ابن القاسم وضمت اليه عند ائمة  
 لانها احتما في بعض الحول واما مسئلة ذلك انه ان بقي  
 الاول في الصور اذ ربع حتى حال حول الثاني فالزكاة وان  
 ذهب قبل حول الثاني فلا زكاة ونظم ذلك الشيخ  
 سيدى عبد الواحد بن عاشر في قوله  
 فائده والاقتضا كل لضم  
 ان كان الاول لدا حول الاخير **ل** كيف انتظم  
 لا منفق لغايده تاخير **ب** باليد او ضاع والاقتضا اخير  
 ولهمنا لطيفة جليلة **ل** بقدر جمع الملك حول اول  
 طردا وعكسا ولهمنا ان المنفقا **ل** من نصيبهم اذ علموا القضية  
 وحول اصل الدين يبقى حقة  
 وكتب عليه الشيخ مسارة ما حاصله اذا قدمت  
 هاتان المسالتان يكون اتفاق المال الاول انما كان  
 بعد مرور حول الثاني فقد رجعت المسالة الى الثانية  
 والثالثة من الاربع الاول اي وهما الاقتصار ان والغايده  
 ثم الاقتصار اذا كان الاول باقيا باليد الى حول الثاني  
 وصار حاصل المسالة انه ان بقي الاول حتى حال حول  
 الثاني فالزكاة وان ذهب قبل حول الثاني فلا زكاة  
 وعلى هذا فنظم الشيخ رضي الله عنه طول قليل الجوده  
 فائده والاقتضا كل لضم  
 ان يبقى اول حول الثاني **ل** كيف انتظم  
 ان لا فلا يتم ما تعاني  
 لكان اولي بعد شرط مرور الحول على الاول فيخرج  
 ما اذا فاد عشرة في رجب الحول الدين ثم اقتضى  
 عشرة من دينه في المحرم فلا زكاة حتى يمر الحول  
 الاول كذا قيل وفيه نظر فان العشرة التي اقتضاها  
 في المحرم هي الاولى بحسب الاستعادة وبحسب الحول وليست  
 المستعادة في رجب هي الاولى كما زعم هذا القائل فلا بحث



**لزكاة في عينه قول** زكاشته وحرث وحل يركى  
 بلغ كل نصيبا أو في اشتراطه النصاب في الحل نظر بالحل  
 لا تركى الا عينه ولو كان دون نصاب اذا كان عند  
 من السمع ما يثبت لنفسه النصاب **قوله** بخلاف  
 نفس المشتري لها ان يؤول واسد اعلم بخلاف  
 نفس المشتري لها فان لم يثبت حق يستقبل بثمنه  
 بل كان الاصل ان يركى ثمينة لحوال اصله لكن لما  
 زكيت عينه نسيج بها حوال اصله فزوي الحول منها  
**عمل المختار والارح** أي وفاقا لا شهب وروايت وخلافها بين  
 القاسم وابن المواز والاختيار والترجيح برحقان للغير مع  
 القنية كما في **قوله** قال ع واما التجرع الغلة فمقدار  
 الحكمة فيه ابي بن قيس قطع به من غير احتياج للمتنظر  
 عليه بقول من اختاره ونحوه **قوله** واما ابن كونس فلم  
 يذكره اصلا انتهى **قوله** فلان زكاة  
 اتفاقا ان غير صحيح النظر **قوله** **قوله** **قوله**  
**كاشاه وشول** سواء كان عرض قنية او تجارة  
 اخذها هو الصواب في تقرير المؤلف كما ان قنية او تجارة  
 خلاف ما اقتضاه ظاهره من ان الذي اصله عرض القنية  
 لا يركى لقول ابن عبد السلام انه لا يركى لا يقبل لشذوذه  
 وضعفه **قوله** لا اعطاه حكم الثمن في الصواب  
 اسقاط لفظ حكمه ويقول لا اعطاه الثمن حكم اصله الثاني  
 ان كما في عبارة **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 اجاب به **قوله** من تعيد العرض يكون بملك معاوضة فهو  
 طريقة ابن حارث خلاف طريقة الخ وهو الاطلاق ابن  
 عرفة وفي كون مالك للمعرض قنية بخلاف  
 او قنية طريقان الاول كما في قول ابن الثانية لابن حارث  
 ان كان اصله عرض من القنية من شرا فالقولان لا بين  
 القاسم مع احد تولى الشهب **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 كما في بارث قنية اتفاقا انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 ايض عن المازري زكاه اصل ذلك ان الصور ثلاث ما اصله  
 عرض من تجروفيه الزكاة اتفاقا وما اصله عرض من قنية  
 ملك بمعاوضة الشهر الزكاة وما اصله عرض من مفاد  
 فيه الطريقان **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 ان في هذه الكلام خلل بينهم ما قبله **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 لا قل فلا زكاة عليه الا اصله **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 كما في المدونة وغيرها انه لا يركى الا في النقص  
 ونصها ولو انقض المدين في السنة درهم واحد

2 وسط السنة او طرفها قوم عروضة لتمام السنة وركى انتهى  
 وفي فهمه نظر فان كلامه الى الحسن عليها صريح في ان ذكر الدرهم  
 مثال للتقدير لا تحديد وانما نظر له شيء وان قل لزمت  
 الزكاة وهو الصواب **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 أي فيوخذ بالزكاة كما نفعه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 خبري يعارض ما نقله أي عند قوله لا عين مشتري  
 للقنية **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 خلاف المقصود وبجواب بان مقصوده في الفرق ان ما يركى  
 بمرضى قنية ايدل بها لزكاة فيه بخلاف ما يركى  
 بعرض بخلافه ايدل بها فيه زكاة **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 اجتمع في العرض لادارة او احتكاك او الصواب اسقاط قوله  
 لادارة او احتكاك لاجل التفصيل بعده **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 يعني عن دين التجرفنا في هذا الكلام لا معنى له وصوابه  
 واسد اعلم ولا يعني عن ذكر عرض التجرفنا في هذا الكلام  
 ان العرض كما تقدم انما يركى عروضة وهو عين قوله  
 فيما تقدم او عرض تجارة لما في هذه ذكره هنا والحوال  
 ان ما تقدم ان بيع بردين وما نفعنا ان بيع بنقد استحق  
 ثمنه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 الاحتكاك احوال لم تحب عليه الزكاة واحدة لان  
 الزكاة كما نفع من الشريعة متعلقة بالما او بالعين  
 لا بالعروضة فانما احتكاك احوال اشم بيعت لم يحصل ثمنها  
 النما الاسرة واحدة فلا تحب الزكاة الاسرة واحدة ولا  
 يجوز ان يتطوع بالاخراج قبل البيع فان فعل يفضل بحرية  
 قولان والشهر عدم الاجزا لان الزكاة لم تحب بعد  
 وكذا لعك القولان عندنا في اخراج زكاة الدين قبل  
 فخصه الشهر المبيع لما قلناه انتهى منه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 يزني واختلاف ان يركى قبل البيع فعل تجزيه ذلك  
 ام لا كما لا اختلاف في مركى الدين قبل قبضه يقال ابن  
 القاسم في المدونة لا تجزيه يعني غير المدبر وقال الشهب  
 اذا امره بذلك فان فعل راى به محسنا واجزا ذلك عنه  
 ما ناله اسوة خوف ان يتلف الدين قبل قبضه فيكون  
 قد ادعى عملا له يلزمه انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 انما عينه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 على صاحب الاسفار الذين يجزون الامتعة الى البيه ان  
 انهم مدبرون انتهى وفي **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 الا في ما نفعه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**

Copy



رأيت فتا لا ينال لهم لا يقومون صناعتهم بل يستقنون  
 بأشغالهم الحول لا ينفوا فوايد كسبهم استغفروها وقت بيعهم انتهى  
**مس** رحمه الله وقفت على فتا ابن لب المذكور في بعض  
 المراد منها الحكم أن الصناع يزكوا ما حال الحول على  
 أصاله من مصروفهم والقصد الذي بين أيديهم إذا كان  
 نصيبا ولا يقومون صناعتهم أو ما نقله **فت** وقال  
 أبو اسحق الشافعي رحمه الله في مسألة الصناع المذكور حكمه  
 حكم التاجر المدين لأنه يصنع ويبيع أو يعرض ما يصنع  
 للبيع فنقوم كل عام ما يبد منه من التسليم ونضيف القيمة  
 إلى ما يبد من الناصر ونزكي الجميع أن يبلغ نصيبا انتهى  
 قوله **فت** وقاله رحمه الله في مسألة ابن لب ويمكن  
 رده إليه **فت** وهو نقل ليل للأمرين أو فيه نظر  
 وهو تعليل للأول فقط وأما الثاني فلا يحتاج فيه لذلك  
 لأن العرض يقوم به يضطر إلى تقويمه بالعين لا جمل  
 الزكاة فهو من جهة سائر عروضة وما يتقبله بذلك  
 فقير صحيح لأن دين العرض يباع بعرض حال **فت** **ط**  
**مس** كذا قال أبو بكر ابن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس  
 ورد بلوقول الأبيات في ذلك عمران بعدم تقويمه **كس**  
 الذي يقوم به المدين من سلمه هو ما دفع ثمنه وما حال  
 عنه الحول عنه وإن لم يدفع ثمنه وحكمه في الثاني  
 حكم من عليه دين ويبد مال أو ما أن لم يدفع ثمنه ولم  
 يحل عليه الحول عنه فلا زكاة عليه ولا يسقط من  
 زكاة ما حال حوله عنه شيء سبب دين هذا المصل  
 الذي لم يحل حوله إن لم يكن عنه ما يحل في مقابلة نص  
 عليه ابن رشد في المقدمات **فت** والذي في المصباح  
 أن ما نقله عن المصباح كذلك هو فيه إلا أنه خلاف ما في  
 المصباح والقاموس من أن البوار بالفتنة من الكسادة والهلاك  
 معا **فت** ولا يتحمل به للفتنة على المشهور في صوابه  
 للاحتكاك إذا الخلل إنما هو فيه كما في ابن الحاجب وغيره  
 ويتأهل المشهور لابن نافع وسحقون لا يقوم وينقل إلى الاحتكاك  
 ونصر الخمر وابن يونس الخلل بما أن أبا راقا قل قال فإن بار  
 النصف قال لا يكمل يقوم الغنا قال ابن بشير بل الخلل  
 مطلقا بناء على أن الحكم للفتنة لأنه لو وجد زكاة تباع أو  
 للوجود وهو الاحتكاك زكاة في **فت** **ص** وما لا ينسب  
 هو ظاهر هنا قال في **فت** وجعل ابن شمس قول  
 ابن القاسم هو النص في المذهب **فت** بما يأتي من أن  
 الجبر على سلب البيع أو استدلاله بهذا على تحيد بعيد فتأمل

**فت** له لكون في السوادني واختصار البرزخ الخ قال بعض  
 شيوخنا هذا الذي قاله السوادني والبرزخ هو الصواب إن شأ  
 الله وهو نقد بحث البدر الذي قدمه **فت** **ص** فتفتوى  
 ابن المبارك أنها ضعيفة فيه نظر وما أورده عليها كذا ساقط  
 فتأمل **فت** **ص** استدل **فت** لهذا التأويل الأول تنع  
**فت** **ص** بقولها ومن حال الحول على مال غيره لم  
 يزك حتى اقترضه ثم قبضه بعد سنين زكاة لعامين انتهى  
 قال **فت** وهو استدلال غير صحيح لأن هذا الكلام إنما ذكره  
 في المدونة في زكاة الدين لشيء من أصله وهو دين المحتكر  
 فله **فت** وقد قال أبو الحسن في شرح هذا الموضع وهذا  
 في غير ذلك برأيه وقولها زكاة لعامين قال أبو الحسن  
 لأن زكاة العام الأول قد تحللت في ذمته لتعديبه في ترك  
 إخراجها عند وصولها حتى اقترض المال وزكاة العام الثاني  
 زكاة من له دين فتضمنه بعد حوله انتهى وأما محل الجواب  
 هو قولها في زكاة الدين في تركي ذلك مع ما يبد من غير  
 وماله من دين يزكي قضاء انتهى والتاويل الثاني لغيره  
 وابن رشد وهو ظاهرها **فت** **ص** نقله في **فت** **ص** أو  
 هو كذلك فيه إلا أنه مستكمل مع ما تقدم من أن مذهب  
 المدونة في دين الاحتكاك أنه يركى يوم القبض لعام  
 واحد ولو أخرجها زكاة كما نقله ابن عرفة وقد علمت أن  
 دين القرض هنا على هذا التأويل كدين الاحتكاك وإن  
 كان صاحبه مديرا منه ومن الإدارة **فت** **ص** ومن  
 وقت الإدارة في صوابه ومن حوله الإدارة كما يدل عليه  
 مثال بعد وقول الصواب تأمله **فت** **ص** الأول للباحث  
 وهو الزاج عند جماعة من المشيخ وهو قول مالك والحنبة  
 ابن يونس ويؤيده قولها أن يركى شيء في وسط السنة أو  
 طرفيها ولو دبرهما قوم لتمامها فكان من حق المص الاقبيل  
 عليه قاله **فت** **ص** والتاويل الثاني للمحقق قال أما زكي وهو ظاهر  
 الروايات **فت** **ص** للاحتراز عن حوله ناضه إذا بلغ  
 نصيبا أو فيه نظر بل التأويلات في الناصر والعرض كل ما  
 يزك به المدين كما يدل عليه عموم لفظها السابق ولم  
 تفصل هي ولا شرها بين النصاب وغيره وإنما يعرف هذا  
 لا شيء كما نقله الكوفي في عرفة وغيره ما ذكره كلام المحقق  
 الذي نقله في **فت** **ص** لم ينقله على وجهه قاله **فت** **ص**  
**فت** **ص** وما في **فت** **ص** مثله في **فت** **ص** عن  
 المحقق ونص آخره وإن في رأس الحول وفي يده نصيب من العين  
 زكاة خاصة ثم يركى ما يبد من أعان احتلط عليه جعل لنفسه











على المساوات في النصف كما حمله عليه أولا وهو الصواب كما في  
 ابن الحاجب **الزكاة فطر عن عبد عليه مثله** قال في المدونة  
 ومن له عبد وعليه عبد مثله في صفته فلا يزكى للفطر  
 عنه ان لم يكن له مال بالبولحسن قولها ان لم يكن له مال  
 ظاهر ليس له مال يقابل به الدين وان كان له ما يخرج  
 منه زكاة لفطر عبد الحق وفيه نظر لان العبد ليس كمتسوق  
 العين انما عليه عبد في ذمته ولو هلك لفطر به يجب  
 ان تكون عليه زكاة الفطر ان قدر ان يزكها وان  
 ان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه لانه ان باعه ليودي  
 عنه زكاة الفطر من ثمنه قال ابن ابي ربه وقد قال ابن  
 القاسم والذي جنى عبد من ثمنه عليه يوم الفطر قيل ان  
 يسلمه ان عليه زكاة الفطر مع كون عين العبد  
 كالمستحق لما كانت الحياثة متعلقة به لا بالذمة فيما  
 لم يدفعه فعليه زكاة الفطر فكيف هذا الذي هو  
 غني مستحق ولو هلك لبقى الدين في ذمته ولعل ابن  
 القاسم انما اراد انه ليس له مال يورث منه زكاة الفطر  
 انتهى فقدرنا فطر كلام المدونة ان جعلت على ظاهرها  
 مسألة الحياثة ونظم من كلامه زكاة المدونة ان  
 المسألة فمقصودها بها اذا كان في ذمته عبد مثله فاما  
 ان كان في ذمته مثل قيمة فله تسقط عنه زكاة فطره  
 لما عطلوه به فيما تقدم قران العبد الذي في يده كعين  
 مستحقة وليس كذلك اذا كانت عليه قيمته وقد تردد  
 ابن عاشر في ذلك فتأمل **ولو دين زكاة قوله**  
 ولا يزكها بعد زوال المانع سنة او تبع وهو خلاف  
 ما استظهره **خمس** من انه يزكها سنة من اصله يوم  
 الفطر كالضالقة والذي استظهره **طحاوي** انها تزكى للفقير  
 المأصنة كلها وذلك لان الفقد والاسر ليسا بمسوقين  
 وانما يؤجبان التوقف عن الزكاة مخافة حدوث دين اوقوت  
 كما يدل عليه كلام ابن رشد وغيره فان تبين انتفاء ذلك  
 زكى لماضي السنين ولا وجه لسقوطها قال **طحاوي** الان  
 يخرج على الخلاف في المال المعوز عن ثمنه كما علل به **الطحاوي**  
 وهو يخرج منه انهم وقد استشكل ابن عرفة تعليم  
 سقوطها من مال المنقود والاسير باحتمال الدين قال لانه  
 شك في مانع وهو لا يؤثر واستظهر تعليمه باحتمال الموت  
 لانه شك في الشرط **ولو مورثا قوله** ويعتبر عدده لانه  
 الا مثله في **ف** ولهذا خلا في دين لم يوجع على غيره فامتنع  
 جعل ما عليه في قيمته كما ياتي وعمله لك فيما كفا

لا بد

لا بد يورث انه لو مات او فليس لحل الدين الذي عليه وبيع دينه  
 المورث لغرماء يده انظر **ق** او ولدان **حكم بها قوله**  
 خلافا للظاهر اذ فيه نظير قول الباقين ان المراد بالحكم  
 الفرض فهو الصواب كما عليه تغييرهم انظر **طحاوي** وكذا  
 قال الشيخ ابو علي ظاهر كلامهم او ترجحه ان المراد بالحكم  
 الفرض قال خلاف ما ذكره الفقيه من ان المراد بالحكم  
 انها تجلت على الوالد وحكمها حكم يورثها لا تسقط عن حكم  
 زمنها قابلا لان حكم الحاكم لا يدخل المستتلات وهو  
 غير صحيح انتهى **قوله** وفرع على مفهوم الشرط ان  
 فيه نظير وهو فرع على بقا بل للمفهوم كما يدل عليه تقريره  
 اذ المفهوم هو عدم السقوط لابن القاسم ودعا بده السقوط  
 لا شطب لضم لو قال المصنف وفعل وان لم يتقدم ان بالاول كان  
 من عاقل المفهوم ويكون المصريح به تاويل الخلاف وهو  
 الاطلاق **قوله** فالمدكور في كلامه تاويل الخلاف  
 ان صوابه تاويل الوفاق كما هو واضح وهو لبعض القرويين  
 والتاويل المطوي هو تاويل الخلاف وهو الاطلاق لعبد الحق  
**قوله** والمطوي وهو وان لم يتقدم له تغيير تاويل  
 الخلاف ان غير صحيح بل هو كلام متها فت اذ هذا تمام الثاني  
 الاول وهو تاويل الوفاق وانما التاويل المطوي هو الاطلاق  
 وهو تاويل الخلاف والتفصيل هو ان تقدم يسرا وطلعا  
 ان الخاص في كلامه ز تخليط كثير **حكم ان تسلف**  
**قوله** وهذا يقتضي ان الولد الكوسر ان جاز به ان  
 الحكم انما يعتد في كونه دينها يسقط الزكاة لافي ان وجوبها  
 يتوقف عليه وياتي هذا في كلامه **لا بد من كفارة او**  
**قوله** والفرق بينهما وبين دين الزكاة ان هذا  
 الغرق نعله في **مسيم** عن ابن راشد وسيله هو جميع  
 سراج هذا الكتاب ولعمري ابو عبد الله بن عقيل  
 من اكلها صاحب ابن عرفة قابلا لافرق بين دين  
 الزكاة ودين الكفارة والهدى في مطالبة اليمين فقام  
 ونقل ذلك عن الحمي والمأزري كما في المعيار قلست  
 ونقض الحمي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارات مما يحرم  
 الانسان على غيرها ولا تنوكل الى امانته قال وهذا هو الاصل  
 في المحقوق التي سنة في الاصول فمن كان لليودي زكاة  
 او وجبت عليه كفارات او لعدي فاما امتنع من اذ ذلك  
 فانه يحرم على انفاذه وقاله ابن المولى فممن وجبت عليه  
 كفارات فمات قبل اخراجها انها تؤخذ من تركته اذ لم  
 يفرط انتهى نقله في كفارة الصوم **قوله** وفي



الاخراج من قوله ولو دين زكاة الخ لا معنى لهذا والصواب استقام  
**القول** ليس المراد ذات المعدن بل المراد ان ما اخرج به  
 من المعدن يجعله في دينه ابن الحاجب اتفاقا **اورقبة مدير**  
**قوله** وهذا ان سبق الدين التبرير في هذا يقتضي ان  
 عبودية تقديم الدين على التبرير في محل الخلاف وليس  
 كذلك وانما محل الخلاف ما اذا تقدم الدين على التبرير  
 قال ابن الحاجب وفي المدبر قبل الدين قولان وعلى جعله  
 فيه ففي كونه في رقبته او في خدمته قولان لابن القاسم  
 واشهب انتهى فدل على ان مذهب ابن القاسم جعل  
 دينه في رقبته المدبر قبل الدين وهو المشهور قال في  
**مسألة** ركانه ما عني في المشهور قوله من قال يجوز  
 بيعه انتهى وقال ايضا في **مسألة** واحترق ديني  
 ابن الحاجب بقوله قبل الدين من المدبر بعد الدين فانه  
 لا يختلف في انه يجعل دينه في رقبته انتهى فتبين  
 ان قول المص اورقبة مدير على طلاقه اتفاقا في تأخير  
 التبرير عن الدين وعلى المشهور في تقدمه عليه **او محرم**  
**قوله** سنين او حيا نه الخ هكذا في نص ابن  
 الموازي كما في **مسألة** لكن قال النعمي قوله يجعل  
 في الخدمة اذا كانت حيا نه ليس بحسب لان ذلك مما  
 لا يجوز بيعه بنقد ولا بعنة واظنه قاس ذلك على المدبر  
 وليس مثله لان الحوازي في المدبر مراعاة للخلاف في جواز بيعه  
 في الحياة فلا خلاف انه لا يجوز له محرم ان يبيع تلك الخدمة  
 حيا نه فكذلك لا يجوز ان يجعل فيه الدين لان بيعه  
 لا يجوز انتهى **حل قوله** انما يشترط معنى الحول على ما  
 جعل في الدين اذا مر الحول على الدين والافلا انظر ابن عاشر  
**قوله** محول المعسر طيبه والمعدن خروجه الخ فيه نظر  
 كما في **قوله** اذ كراهية في الخلاف بين ابن القاسم  
 واشهب في العرض هل يشترط فيه الحول ام لا يدل على ان المراد  
 بالحول فرد السنة لانهم بنوا الخلاف كما في **مسألة** على  
 اذ ملك العرض في اخر الحول معنى ملك العين التي تبده فلا  
 زكاة عليه فيها لغرضه فدل العرض او كما يشهد انه كان  
 مالكا فيزكي وذلك لوجوب عموم شرط الحول في المدبر  
 والعشر وغيرهما ولذلك نظر **قوله** على استنراط الحول بعدم  
 استنراطهم في روبر الحول في العشر والمعدن وبما ياتي فيتم له  
 مائة محرمة الخ قال ابن عاشر وكان المص حكى المسائل  
 مع ما وجدتها مع ان بعضها مبني على استنراط كمال الحول  
 وبعضها مبني على عدمه انتهى **او لو جرت نفسه سنين**

**سائر ثلاث سنين حول فلا زكاة قوله** فان تمت  
 الثلاث زكي عن الحول الثاني ايضا الخ الظاهر على قياس  
 ما بعده انه بمعنى شهر من الثالث يزكي مناب مثله من الثاني  
 وهكذا **قوله** فيزكي ما ينوب العام الاول الخ وقع  
 في هذا الكلام نقص وفي ذلك انه عند العام الاول  
 يزكي قدر قيمته الدار لا بما تحمل في الدين ثم ما بقي من  
 الستين فيزكي منه ما ينوب العام الاول ويكونه تركه  
 مفصلا بمعنى شهر من العام الثاني يزكي مناب مثله  
 من العام الاول قال ابن رشد وهو الاصح على قول مالك  
 في المدونة انظر **قوله** وما ذكره المص من سقوط الزكاة  
 مشهور لا اعتمد المص في سقوط الزكاة قوله ابن رشد في البيت  
 انه الذي ياتي على مذهب مالك في المدونة في الذي ولدت له  
 الدين بعد حلول الحول على المال الذي بيده او اقامه لا انه يستقبل  
 انتفعه نقله في **مسألة** وفي **قوله** ما يفيد  
 الخ ما نقله عن **قوله** انما وقع في بعض نسخه اعتمد فيه ما  
 نقله عن المقدمات وقد وقع فيه تصحيح كما ذكر  
**قوله** وفي كثير من نسخ **قوله** اقتصر فيها على نقل  
 كلام **مسألة** السابق عن البيان وهو الصواب  
**ومدير مائة محرمة قوله** بنا على ضعف الخ هذا  
 نحو ما تقدم قريبا عن ابن عاشر ويمكن اجمال هذه المسألة  
 على المشهور بان تحمل على انه تدان بعوان ملك المائة الجيزة  
 قاله بعض الشيوخ ويشهد له ما تقدم عن المقدمات عند  
 قوله كسلفة ولو كانت **وز كذا عين وقت المسلف**  
**قوله** ولو ردها قبل ان تم بزعمها الخ في عبارة قلن ظاهر  
 ومراعاة ان حول زعمها معتبر من يوم تسلفها حولها ولو ردها  
 قبل حولها لقوله فيما تقدم فتم الزرع الخ **قوله** فيه تفرج  
 بضعف التردد الاتي الخ فيه نظر بل لا دليل فيه على ذلك  
 اصلا كيف ولم يغسر **قوله** كسفات الا يقول  
 المدونة وتوردى الزكاة على الحوايط المحبسة في سبيل الله  
**قوله** او لتفريقه بسله الخ هذا الخلاف ان كان قصيرا  
 في نفسه الا انه في غاية العدم كلام المص فالصواب حمله على  
 الوجه الثاني في كلامه **على مساجد او غير معينين قوله**  
 وهو اعم للظن ان يعني اذ اهل قريته او يستلهم على الوجه الاول  
 لان ابن رشد جعل الحيوان المحبس لتفريق اولاده كالنبات  
 وفي التفصيل والخلاف الاتي واثار اليه ابن عرفة بقوله  
 ابن رشد نستلهم كسمن النبات انتهى ونص المقدمات  
 والحكم في زكاة اولاد الماشية المحبسة الموقوفة ان لم نت



مع الامارات على حوالها وملك الحابس لها ان كانت محبسة  
على قوم غير معينين قولنا واحدا وكذلك ان كانت محبسة  
على قوم معينين على ما في المدة واما على ما في كتاب  
ابن الموزان فنقول على ملك الحابس عليهم ان احوال المولى على ما  
يبدى كل واحد منهم من يوم الولادة وفيه ما يجب فيه الزكاة  
انتهى فيها واما ان جعل على الوجه الثاني في التخصيص خاص  
خاص بالبنات دون النسل وعليه قوله **قوله**  
**قوله** وقال الشارح لم ار هذا القيد الا في البنات وذكر  
ان العرفي نقل القيد المذكور عن النجاشي في الخيرات  
كالبنيات **قوله** وما ذكره من قوله على مساجد  
ضعيف في هذا الذي روي عليه المصنف في التخصيص بين  
المعينين وغيرهم تبع فيه تشفير ابن الحاجب مع قوله في  
**قوله** لم ار من وضعه بمشروطة كذا فعل المؤلف  
ونبه في الجواهر لابن القاسم رحمه الله وغيره لا ين  
المواز واقتصر عليه الترتيب والحق في قيد الخيرات ذكره  
من اعتبار الاخص في المعينين بما اذا كانوا يسقطون ويكفي  
النظر فيهم لانها طابت على املاكهم وذكره المؤلف تبع  
له واما ما قبل ما روي عليه من التخصيص فهو ليس بمؤكد  
والمدعيين وفهم صاحب الترمذيات وابو عمران المدة في عليه  
انظر **قوله** وقول حازر والحبس ان قيد الحوز ذكره  
2 ولعله عن ابن عرفة لكن قال **قوله** الظاهر  
وهو الذي فصله الاشياخ ان الحوز او عدمه هو سراد الحمى  
بتولى المالك او الحابس عليه انتهى بمناه فالحوز هو تولى الحابس  
عليه الحابس لا انه قيد في يد عليه كذا فهمه **قوله** فانه غير  
ظاهر **قوله** واما اذا وقع لتفرق عنه الى قوله  
فلا زكاة ظاهره مطلقا وكذا اطلق فيما تقدم تبعا له  
وتقدم اعني تراخيه بان يذهب المدعي ان عدم زكاتها  
انما هو اذا وقعت لتفرق على غير معينين واما اذا وقعت  
لتفرق على معينين في ان من نأيه منهم تصاب زكاه  
وتقدم ان قوله ولا يوصى بتفريقها خاص بالغير **قوله**  
**قوله** فبأنه فتم الدال ان كان اسم  
ممكن فكسره سماعي في كلام علي صحيح الذي في  
اللامية والتسهيل وغيرهما ان التوفيق في اسم الممكان  
والزمان بما مضى رعيه فكسره العيين بفعل بكسر العين  
والصمد فيفتحها ولما ذكر في اللامية ما مضى رعيه غير  
بكسور العين قال **قوله** في غير ذاعينه افتح مصدرا وسواه

في حصة

أكرس

177  
أكرس وشذا الذي عن ذلك اعني لا  
وقد رجع الى الصواب في مصر الزكاة **قوله** بشرطها  
من حرية واسلام هذا الذي اقتصر عليه ابن الحاجب  
وقيل لا تشترط حرية ولا اسلام وان الترخيص فيه في الواحد  
قال الجوزي في الكبير وهو المشهور نقله **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** عن ابن عرفة ما نصه **قوله** حيث  
يكون نظر المدين للامام فانه ينظر فيه بالاصل حيث  
واقفا على السامى انما يقطعها انتفاها لا يملكها ولا يجوز  
بيعها من قطعها ابن القاسم ولا يورث غيره اقطاعه لان  
ما لا يملك لا يورث وفي ارث يترك اراكن قول الشهاب  
ونص شركتها انتهى **قوله** او بار من حرب  
ملوكة لغير معين في هذا كلام محتمل غير مستقيم ولو قال  
بار من حرب او ملوكة اخرى بزيادة او قيل ملوكة لغير معين  
والله اعلم ولخاصة ان مواضع المدين خمسة ارض  
غير ملوكة لاحد كالفيا في وما الخ في عنه ارضه وارض  
ملوكة لغير معين كارض العنوة وارض المحر  
وارض ملوكة لمعين وارض الصلح فالثلاث الاولى  
داخله وتل او الرابعة محل الخلاف والخامسة المستثناة  
وفرض الشارح الارض الملوكة لمعين في ارض العنوة  
واعني ترصده **قوله** بانه يبعد على المشهور فيها انها وقف  
**قوله** بفقر حيازة على المشهور في حقه نظر مع  
قول المتبسط في النهاية في باب ما يقطع الامام ما  
نص **قوله** ولا يحتاج الاقطاع الى حيازة  
بخلاف البصنة وقيل لا بد منه من حيازة وبالاول العمل  
انتهى فظاهره ان عدم اقتضائه الى حيازة هو في  
المشهور المعمول به قال ابو علي وهو ظاهر لان الامام  
ليس بواهب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين ولهم  
احيا ولذا قالوا لا ينعزل القاضي بموت الامير انتهى  
ح **قوله** يستقط البحث في معدن ارض الحرب ولا يحتاج  
الى جواب **قوله** بد يستقط البحث في معدن ارض الحرب  
او بزراره بالعض **قوله** ونص **قوله** وازاد المصنف  
في شرحه ونصا عليه في مواضع المعدن ما وجد بار من الحرب  
ولم ار احدا ذكره ولا معنى له في نقد المستفيضة من  
جميع النقل والتصور وجواب الثاني ما ذكره واصله  
**قوله** وهو الاول ان ما ذكره الشارح ذكره  
في **قوله** عن ابن يونس ونص **قوله** في  
ابن يونس الاتفاق على ما ظهر من المعادن في ارض الحرب ان







على هذه الرواية اي رواية ابن نافع ما دفعه ادمي وعلى رواية  
ابن القاسم نعم ما لم يتكلف فيه عمل تقدم عليه ملك ام لا  
ورفع في موضع اخر حيث سمعت اصل العلم يقولون انما كان  
دفع الجاهلية ما لم يطلب قال ولا كثير عمل واما ما طلب  
مالم لا يصير عمل اطلب مرة واضطرا في قلبه بر كان  
انتهى ونشأ له في الوطاسم اختلاف الشيوخ فيها ابن  
يونس على الرافق رايه اراد بها طلب بها وتكبر  
عمل المعدن لا دفع الجاهلية اراد ان يبين صورة الركان  
وصورة المعدن ومثله للتاجي قال ابو علي وعليه يجب  
في الركان الخمس مطلقا وليس في المدونة خلافه  
التمهي على الخلاف وان فيها فليس بركان اي حكما واما  
تسمية الركان ذبا قته عليه فخصه **ط** ان ما طلب  
ما الركان سماه او عمال في تخلصه ومن كنهه تاريد  
الاول لابن يونس والثاني للتمهي وعليه اقتصر المؤلف  
غير ان قوله في تخلصه الصواب اسقاطه كما  
يطلب مما تقدم لان التبادر منه التخصيص كما فهمه  
**ع** ولا معنى لهما في الركان وقال **ح** ان المراد تخلصه  
من الارض بالخير وتبعه **ر** وهو صحيح ان المناسب لتخصيصه  
خلفه كما قاله **ط** وقال **ع** هل الاستئناس على التقطاع  
حتى يرجع المعدن تعسف انتهى واختصار **ط** هذا  
الاحتمال ودفع التعسف عنه بما ليس بظاهر بعد هذا  
الاحتمال ايضا عطف الاستئناس الا في عمل فذاع انه من الركان  
قطعا **قال الزكاة** اي فالواجب القدر المخرج في الزكاة هو  
ربع العشر من غير اشتراط بلوغ النصاب ولا غيره من شروط  
الزكاة قاله ابن تيمية **قوله** واما التذرية والمعدن  
ففيهما ما يخص صواب اسقاط لفظ المعدن بل مضر **والله**  
**فما احسنه قوله** اولم يوجد ما لكها ان يتبع **الله**  
في ادخال هذه الصورة تحت الاول هو غير صحيح بل الصواب  
انها داخلة قبل الاحكاما يدل عليه تقريره اولاد يدل عليه  
كلام المدونة والذي في **ق** وانما يصدر في قوله  
والا فلا جده بالتي لا مال لكها كالفيا في ومرات الارض  
النظر **ط** في **ق** **ط** عند مطر وابن الماحشور وابن نافع  
انما ترصنه **ط** بان هذا العز وبقصص ان هؤلاء  
قائلون بالتفصيل الذي عند المص وهو غير صحيح بل هم  
قائلون بان الركان لواحدة مطلقا كما عزاها تميم ابن  
شاس دا بن **ع** رفة فتكون مقابلا لما عند المص لا موافقا  
له **قوله** رصحنون كالمقطة وغيره كمال جهات

اربابه الخ الصواب لتقديمه على قوله والا واذكر عقب قوله  
والا فليسلمين بان يقول فيكون لمن وجده من الجيش  
او ورثته والاف للمسلمين ولستمحون كالمقطة وتفسيره  
كمال جهات اربابه الخ لان هذه الاقوال هكذا بينما اذ لم  
يوجد المالك القولان الاولان ذكرهما ابن عسرة هو  
وغيره والثالث ذكره **قوله** والشارح النظر **ط**  
**الان يجده ريب دار بها قوله** او يجده غيره بها  
حاصره لتقريره ان الدار اذا كانت تصلي فوجد بها  
رب كان فهو ريبها مطلقا وحده هو او غيره وان كانت  
لغير صلح ووجد بها فهو لا صلح لا لربها وحده ريبها او  
غيره وكذا هو تاويل عبد الحق وابن محرز وفوق قول ابن  
القاسم في كتاب ابن الموارس كنهه خلاف ظاهر المص بل  
ظاهره ان الدار اذا كانت تصلي فان وجده بها ريبها فهو  
له وان وجده غيره فهو جميع للمصالحين وهذا تاويل ابى  
سعيد دا بن الى مز يد ولما لم يتخرج عند المؤلف التأويل  
الاول تبع الثاني فما عثرنا من عليه بتمال **ع** غير ظاهر  
اذ ليس الاول باولى من الثاني حتى يجب المنصير اليه انظر  
**ط** **قوله** تتعال **س** فان استمررت الدار  
عاد حكمه للامام ان فيه نظير بل فرق بينه وبين المعدن  
لان المعدن مظنة التنازع لدوام التملق فيه بخلاف الركان  
فانهم دانسا علم على ان قوله الا ان يجده ريب دار بها  
انما تظهر فايدنه اذا سلم الصلح ريب الدار وتنازع  
اهل الصلح مقيد والا فلا تنزع من فهم الا ان يتراعى الدنيا  
**فلما جده بلا تخمس قوله** وان كان لمسلم او دمي  
فلقطة ان فيه نظر بل الذي في المدونة انه ان كان لذي  
نظر فنه الا تمام لالقطة وفصل ابن رشد فيما هو مسلم  
فقال ان كان معطوبا فلقطة وان القاه ربه ليجاة  
فلما جده انظر **ق** **ق** والله اعلم

### فصل ومصرفها فقير وعساكين ابن

الحاجب والمشهور ان الفقير والمساكين صنفان وعليه  
فيما اختلفا به مشهورها شدة الحاجة فالمشهور في المساكين  
وقيل سوال الفقير وقيل العلم به انتهى في خمسة اقوال  
**قوله** وتظهر شدة الحاجة اذا اوصى شي للفقراء  
دون المساكين او بالعكس انتهى **قوله** **ع** قال  
**ع** في كلام المص نكتة لطيفة وهي الاشارة الى



انظر لأم العبد  
ليس هو جوده  
عنه الحاجة

ان اللام الواقعة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمحتاجين  
عند المالكية لا للاستحقاق والمالك والشافعية لا يشترط تقسيم  
الاصناف انتهى واعترض هذا بان كون اللام لبيان المقدر  
ليس بموجود عند الحاجة ولذلك يذكره صاحب الفتن ولا  
غيره والمخالفون للاستحقاق وان لا يقتضي التقيد وانما يقتضي  
التفريق كونهما للملك **وهذه تارة الى الرتبة قوله** اولاً كتمان  
الثانية اذ فيه نظر لان المسألة الثانية فيها اليمين واما  
ثبوت اليمين في دعوى الوالد العدم لينفق عليه ولده وتباني  
قول المظ واثبت العدم لا يمين فنفذ ان يجعل هذه  
هي المسألة الثانية **قوله** لان شهادته محرقة  
انما اطلق الشهادة على قوله ان عنده من يستحق وفيه مسامحة  
**قوله** ويمكن حمله على غير الطاري اذ فيه نظر بل  
الظاهر ان كلامه الشعبي على العموم وهو ظاهر وذلك  
استدل به على ان الامر في الكفاية اصيل قال لانه  
ان اعطاه لراسه وكان هو راسه وهذه لم تشر  
الذمة بخلاف الزكاة انتهى **ان اسلم** كان الاول  
لواخر الاسلام والحربة وعدم بنوة لهاشم على الاصناف  
الثمانية كما فعل ابن الحاحب وابن ثمانس لانها تختص  
بالفقير والمسكين بل الاسلام شرط فيما عدا المولى  
والحرية شرط في غير الرقاب وعدم بنوة لهاشم شرط  
في الجميع **انظر طه في قوله** بان الائمة والا نيك  
يعلمون ان العبد بن ربيعة بن ربيعة العتق من نزاع  
عليه ومن يقول ان الائمة انما يعلمون ما كانت  
وما يكون في يوم القيامة انتهى **وتحذر قوله**  
عن التلميح فان ادعى انه مكاتب اذ ما نقله عن الاصناف  
لما قبله من ان الرقيق لا يعقل ولو كان مكاتباً او  
محرراً على ما قاله الحنفية على ما قبل المشهور من ان المكاتب  
يعان بها في احوالها اذ انما يحرك مكاتبه اذا عجز عن العمل  
فانجز في المحنة عن مالك **او انما في قوله** اي عذم كل  
منه بل لا يملكه لثبته اذ التقيد بالزوم في **قوله**  
وعنه وهو صحيح فمن كان له مولى يتفق عليه لغيره  
فله اخذها من غير المنفق كما ذكره **قوله** في التثنية الاول  
ابن عرفة الشيخ روى لا يعطيه من في عياله غير  
لازمه لثبته له قريباً او اجنبياً فان فعل جهلاست  
واجزاته ان يفي في نفقته ابن خبيب ان قطع بذلك  
لم يشجره ونقله الباجي في الترتيب فقط ولم يشجره  
اعطائه بحمله انتهى **قوله** ولا يعطى منها في سائر

يتمه

يتمه اذ هذا هو الذي نقله **قوله** عن ابن الخار عن قوله  
وقال ك نصاب روى 2 عن البرزلي عن بعض شيوخه اجاز  
ومثله في المييار عن ابن عرفة انه سأل عن ذل وأجاب  
بان البتة تعذر من الزكاة ما يصلحها من ضروريات  
النكاح فالامرا الذي يراه القاضى حساً في حق المحجور  
انتهى **وعنه بنوة لهاشم قوله** عبد شمس ونوفل  
وهما شقيقان وامهما من بني عدي اذ هذا اللفظ لا يملك  
مثله في **قوله** وهو غير صحيح لان عبد شمس هو  
شقيق لهاشم والمطلب فالتشابه اشتقاقاً ففى كتاب  
قوله من شمس من صحيح البخاري ما نصه  
قال ابن اسحاق عبد شمس وهاشم والمطلب اهوية لا امر  
وامهم عائكة بنت مرة وكان نوفل اخاهم لا يسم  
انتهى وقال النجاشي في الاكتفا قوله عبد مناف ابنة  
لغيرها شمس وعبد شمس والمطلب ولزول لا ركنه لعائكة  
بنت مرة الا نوفل منهم فانه لو اذنت بنت عمر وانتهى  
وقال ابن حزم في الجهره عائكة المذكورة هي بنت  
مرة بن هلال بن فالح بن ذكوان السلمية وام نوفل  
واذنت من بني فالح بن صعب صبيحة وقال الفريزاني  
هاشم وعبد شمس توأمين وخرج عبد شمس في الولادة  
فقال لهاشم نعم قال ولم يبق لهاشم عقب الا من عبد  
المطلب فقط انتهى قال الجافض ابن حجر  
نصه وذكر الزبير بن زكارة  
في النسب انه كان يقال لهاشم والمطلب البدران  
وعبد شمس ونوفل البدران وهذا دال على ان بين  
هاشم والمطلب ابتداء في ترك في اولها من بعدتها  
ولهذا لما كتبت قريش الصخيفة بينهم وبين بني  
هاشم وحصرتهم في التثنية دخل بنو المطلب مع بني  
هاشم ولم يدخل بنو نوفل ونج بنو عبد شمس انتهى  
**قوله** بلا واسطة اذ الضوابط استقامته لانه  
محال ان يولد هنا وهو بلا واسطة اصل **حسب على**  
**عديم قوله** واما من عنده ما يجنيه في ذبده فيجوز  
حسبه عليه اذ هذا الذي يفهم من قول الغزالي في المذونة  
واعترضه ابو الحسن بانه وان لم يكن نازلاً لكن  
يتمه روى فلا يجوز حسبه وسلمه **قوله** قال وعليه فلا  
تفهم لديم انتهى وشارح هو هذا الى الحوات بانها  
يتمه دون بحسب قمته لا عذره وهو ظاهر **وجاز**  
**لولا هم قوله** وما ياتي في الخصايص من حرمتها

٢











اليوم زكاة والله اعلم انتهى **وقوله** تقدم عن المدونة عند قوله  
او والله يحكم ان لم يتقدم له عن المدونة ما يفيد شيئا من ذلك  
**وجاز اخراجه ذهب عن وروق** قول فاشهر الاجرام مع  
الكرامة ان هكذا في **صحيح** **وج** نقله عن النوادر وقال  
وشهره غير واحد ولم يعد في ذلك **فت** نصا قال ابو زيد الفاسي  
وهذا في اخراجه عن اخذ النقدين اما ان اخرجهما عن نفسه بان  
تغيب عن الواجب فيها فلا يختلف في الاجزاء وليست من اخراج  
القيمة **فت** خلافا لتقييد ابن الحاجب ان فيه نظرا لليس  
تقييد ابن الحاجب ان لا ينقص عن وقت الوجوب كما زعم بل  
قيدة بما لم ينقص عن الصوف الاول ويعتبه ابن عبد السلام  
**وصحيح** مما ذكره **رحم** في تحريفه ونص ابن الحاجب المهور  
باعتبار صرف الوقت ما لم ينقص عن الصرف الاول **صحيح** اختلف  
في اعتبار صرف الوقت او الصرف الاول وهو كل دينار عشرة  
او من وقت ما لم ينقص عن الصرف الاول وهو قول ابن  
حبيب والمشهور اعتبار صرف الوقت مطلقا كما قال  
ابن الحاجب انتهى وهو لا يشراد المصنف هنا بالاطلاق وفي  
عن عبد الوهاب قول ابن الموارق قلت القيمة او كثر وقت  
هو الصواب وقال المازري هو المشهور وعزاه الباقى لابن  
القاسم **فت** ووجدت في النصيب مسكوكا تغيين  
حكم هذا القيد مثله في ابن الحاجب **وصحيح** وهو غير  
ظاهر بالسبب لغير النوع بدليل ما قبله فتأمل **ولم يرد** في نسخة لابن  
الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام **وصحيح** وغير واحد  
قال **ط** وفيه نظر وذلك انهم نسبوا اخراج المصنف قيمة المسألة  
للقاسي ويقابل له لابن حبيب مع ان القاسي لم يقل يخرج النوع  
مع قيمة المسألة قال ابن حجر لما ذكر قول ابن حبيب يخرج  
الحزب فقط ما نص **فت** عارضه شيخنا القاسي و  
قال قد روي للمياثين في الدنيا بغير ربع العشر مسكوكا شرعية  
سنة حتى يخرج قطعة ثم اخذ من اقل ما يجب عليه والصواب  
ان يخرج قيمة ذلك زمانه انتهى وذكر ان ابن ادريس الزواوي  
اعتبر من هذا على ابن الحاجب وعلى من اخراج النوع مع قيمة  
المسألة بانوربا قال لا انا ما نحن بصر على ان المسالكين وجب  
لهم الحزب شرعية ينوي الربا بينهم انتهى واما ابن حجر فانه الذي  
يقوله فان وجب في مسكوك ذهب جز لم يوجد في اجزاء  
قد روي عن مسكوك ولزم قيمته مسكوكا بل لم نقل ابن  
حجر عن ابن حبيب والقاسي ولم يحك غيره غير مسكوكا  
المذهب ونقل ابن بشير قول القاسي والمخرج دقيق ولهم  
درنا انتهى فاعترا منه على ابن بشير يرد على ابن الحاجب

والولف

والولف انتهى **وقوله** **تردد** قول **ز** قلست مراده بعد  
زكاة كما في فيه نظرا بل اذا كان مراده فيما ذكر لم يبق له ما  
يهدر به ههنا وقد ذكر ابن عاشر البحث ولم يحجب عنه وقد  
يقال على الشق الثاني من التردد في الصياغة بخل ما روي على  
النوع وما هنا في غير النوع فلا تغافل واما المسألة فها  
ما لم يظهر البحث جواب وعلى ما تقدم من الاعتراضات  
عليه قد يقال ايضا ما هنا في غير النوع وما هنا في النوع  
والله اعلم وقد علمت ما تقدم له **فت** في المثال  
الثاني في كلامه يخرج ربع عشر وزنها فقط لاربع  
عشر قيمتها او غلط فاحش والله اعلم **وهو** **فت**  
**فت** قول **ز** عند غلطها اي اخراجها او هو كذا نقله **ع** عن  
سند وهو انه ان نوى عند غلطها كفارة عن الميتة عند  
دفعها وان لم ينو عند غلطها وجبت الميتة عند دفعها قال  
بعض الشيوخ ويفهم من كلام سندان لا يشترط اعلام  
المدفوع له لانها زكاة وهو ظاهر **عرضة الوجوب** قول  
**ز** موضع الملك والمال او فيه نظرا بل موضع المدك والمحقق  
نقط كما في **حس** وسياق وزكي مسافر ما معه  
وما غاب او ونصر ابن شاس ونصل المعتبر مكان المال وقت  
تمام الحول او مكان الملك قولان انتهى **ولم يرد** في نسخة  
اعتراضه **فت** بان المذهب الاجزاء نقله عن ابن رشد و  
الكافي في النظر **الالامام فت** ولما يمكن ردها الى  
فيه نظرا بل في كلام ابن عسرة **وصحيح** وغيرهما  
ما يفيد انها تنزع من يد مدفعها له الحاكم ان امكن ويتر  
ظا نفرا ذلك تكون الزكاة بيد الاغنياء ولا تنزع  
من ايديهم مع ان الفقهاء اشركا في ذلك ويدل على ذلك  
ما في **فت** عن المحم وهو ظاهر المص **او** **فت** **فت**  
**ز** كبير وورد دفعها عن عينه ان تامل هذا التفصيل وقد  
اعتبر من الشيخ ابو علي تاذكر المص من عدم الاجزاء في  
القيمة طوعا فانتهى بتبع ابن الحاجب وابن بشير ومثله  
قول ابن عسرة ان اخراج العرف من عن اخذ النقدين  
لا يخرج عن المشهور انتهى مع انه في **صحيح** اعتراضه  
ما به خلاف المدونة ونص **فت** المشهور في اعطاء  
القيمة انه مكرره لا يحرم قال في المدونة ولا يطلع فيما ان  
من زكاة العين عرضا او طعا ما يكره للرجل اشترى  
صدقة انت لم تجعله من شرا الصدقة والله مكرره  
ومثله لابن عبد السلام قال ابن ناجي قال ابن عبد السلام  
ظاهر المدونة وغيرها انه من باب شرا الصدقة والمشهور

Copy ing S sity







انه جنايته يؤوبه يظهر صحة تعبيره بالاسم دون الفعل **وقال**  
**مسافر** قول **ز** كذا الحاضر في مثله في **حقيق** واصله  
**س** ونبيه نظير بل ظاهرا كلامهم ان الشرطين في الغالب  
 فقط **وقال** **س** وشمل قوله غائب الماشية  
 يؤيضي اذا لم يكن لها سماع اما ان كان لها سماع فالتا  
 تترك في محلتها فلا يشمله كلامه

## في كمال الفطر عجب بالثقة قول ز

واستبعد حمل الفرض على التقيد برؤي في ان القابل بالسنة  
 اول قوله فرض في الحديث بمعنى قدر وهو بعيد لما ذكره ويشأ  
 قال ابن دقيق العيد انه وان كان اصل فرض في اللغة قدر  
 لكن يقال في عرف الشرع الى الوجوب فاحمل عليه انتهى **ال**  
**جزوه** قول **ز** في عبد مشترك اي ما حمل عليه قوله اوجزه  
 من الصور الثلاث هو مختار **ج** وحمله المباح ان على الثالثة  
 فقط ام سبيله سند حمله على الاولين عنه قول **ز** عن سند  
 ان الضير عايد على المكلف اذ رده ابن تاشين بان الاخراج كما  
 يكون من مال المكلف عنه وعن ابن نفقة كذلك يكون  
 من مال غير المكلف وعن تلمذه نفقته قال والجواب بان  
 الوجوب انما يتوجه للمكلف لا لغيره لا يناسب لان المقصود  
 بان من يخرج النفقة من ماله انتهى **فصل عن قوله** **القول**  
**ز** والظاهر الفرعة في تعدد الزوجة اذ فيه نظر بل الظاهر  
 القسمة بان يخرج عن كل الجز الذي ينوبه كما يفيد كلام  
 سند وهو الموافق لقول **ج** انما يخرج الميسور عنها **وان**  
**يتسلف** ظاهره كظاهر المدونة وجوب التسلف وصريح  
 ابن رشد بالاستحباب **قوله** وظاهره ما تقدم اذ فيه  
 نظر بل ما تقدم على عدم سقوطها به ولذلك شرطوا  
 ان يكون الدين الذي في ذمته عبدا مثله حتى يكون  
 العبد الذي بيته بمنزلة مستحق العين ولو كانت تسقط  
 بالدين لمسقطت به من غير شرط تامه **خلاص** **الاول**  
 لابن القاسم من المدونة وشهره ابن الحبيب وغيره والثاني  
 لرأيه ابن القاسم والاخوين وشهره الدهري وصححه  
 ابن رشد وابن العربي وبني ثلاثة اقوال اخرى احدها  
 ان الوجوب يتعلق بطلوع الشمس يوم العيد الثاني ان  
 وقتها يمتد من غروب ليلة العيد الى غروب يديه الثالث  
 انه يمتد من غروب ليلة العيد الى زوال يومه ذكره **س**  
**فصيح** وعزى لابن الماجشون **من اغلب الفتا**

المعتبر

المعتبر الاغلب في رمضان على ما يظهر من **ج** ترجيحه لاني العام  
 كله ولا في ايام الوجوب **الا ان يقتات غيره قول ز**  
 ان لم يوجد شي من التسعة والاوجب منه اذ يقع في هذا  
 التقليد **ج** وهو استدلاله بقول **فصيح** ماله  
 والظاهر ان محل الخلاف بين ابن حبيب والمذهب في العلي  
 وبين اشهد والمذهب في الخلافة في الدخول والذرة  
 والآراء اذا كان العلي او الثلاثة غالب عيش مكرم غير  
 ذلك موهودا وكان اجمع سوا ابن حبيب يترك الاخراج  
 من العلي في الصورة الاولى والمشهد في تخريج من التسعة والى  
 يرى الاخراج من الستة انتهى فقوله المشهور يخرج من  
 التسعة فجزان العلي غالب العيش يدل على ذلك و  
 اعتبره **طعن** بان ما في **فصيح** انما يثبت ظهوره من  
 عند نفسه فلا يعول عليه لانه خلاف الملة فوهم انها تقطع  
 من غير التسعة اذا كان عيشهم ولو كانت بوجوه  
 او بعضها وعبارة المدونة اذا كان شي من القضاة عيش  
 مكرم فلا بأس ان يودوا من ذلك ويخرج بهم انتهى وهكذا  
 عبارة البيان والمخيم وابن عسرة وغيرهم قال وايضا  
 فرض **فصيح** اذا كان غالب عيشهم العلي والذي  
 يظهر من عبارة اهل المذهب ان غير التسعة اذا كان غالبا  
 لا يخرج منه وانما يخرج منه اذا كان عيشهم كما في  
 المدونة وغيرها ولذا قال المؤلف **الا ان يقتاتوا غيره** **ج**  
 فلا دليل له في كلام **فصيح** والله اعلم انتهى ثم  
 ان اقتيات الغير بقية ابن رشد وبولحسن وغيرهما  
 زعم الرضا والبصرة يتعلا من الشدة فقط انظر **طعن**  
**وقوله** وفي الحديث ذكره اي بزيادته قولان  
 هما تاويلان كما لا يخفى **عسرة** ونحوه  
 وفيها لا يخرج من ذمتك ابن حبيب بخبري بريده وكذا  
 الخبر الصقلي وبعض القرويين قول ابن حبيب تنسب  
 البناحي خلاف انتهى **وخادها** قول **ز** وظاهره ايضا  
 شموله لزوم العبد اذ فيه نظر اذ شرط من تحت عليه ان  
 يكون هرا في كيف يخاطب بها العبد وفي **فصيح** ماله  
 قال في الذخيرة الفصل الثاني في الواجب عليه وفي الجواهر  
 اكل المسلم لو شرب انتهى **وقوله** وهو كذلك ان احتاجت  
 له الا بان كانت الزوجة ذات قدر وما ذكره ومثله **ج** وقد  
 ناقلا عن ابن الحسن واعترضه **طعن** ماله خلاف  
 مذهب المدونة وانما هو قول اصنع وجعله ابن رشد وابن  
 عسرة وغيرهما خلافا لما هو عليه لاني الحسن ليس هو

وج  
 ص















افضل كراهة  
مودة المولى الف  
والاحد ما يجر  
فيه مراعاة  
النسب والتزويج

صام رمضان وسؤال الازعاج والخميس دخل الجنة انتهى قلت  
بدا الذي رأيته في الجامع الكبير وعليه شرح المناوي من  
صام رمضان وسؤال الازعاج والخميس دخل الجنة  
قال المناوي في شرحه عن الذهبي ورجاله ثقات انتهى وليس  
فيه اللفظ الذي نقله **2** فانظر **فتاوى** ولايضاف منها شيء  
التي شمر في هذه عبارة مقلوبة وكذا ما بعدها والصواب  
لو قال ولايضاف لفظ شهر الى شيء منها اذ ونظم ذلك بعض  
فقهاء **3** ولا تنف لفتة شهر لاسم **4**

غير وليدته وسنة الصوم  
**وبدا الصوم تمتع** **قوله** وغيره من هدي أو فها إلى كلامه  
 يؤلفه أن هذا من لفظ **تمتع** مع أنه ليس منه بل لم يذكر في  
**صوم الظهار** أصلاً ولم يذكر فيه **2** إلا التحريم عن  
 الزوار والله أعلم **أن لم يضح الوقت** كما صارت ذكره  
 أنه يجب تقديم القضاء إن ضاق وقته وتقديم الثلاثة  
 إن ضاق وقتها ويندب تقديم التمتع إن ضاق وقت  
 الثلاثة وقد فعلها أولم يفعلها ويندب تقديم القضاء إن  
 دخل عليه رمضان آخر وتخير أن يبقى من وقت الثلاثة ما  
 يسع فعلها وفعل القضاء وكان يتم الصلاة فإن كان  
 يقصرها قدر التمتع فهذا حصة المسام والله أعلم **وفدية**  
**تعمر أو عطر** ما ذكره المص في الفهرم والعطر هو الشهر  
 فيه ما خلا فإما في **ق** عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم **أنظر طعن** وقد نزل **ج** عن مختصر البخاري أن المتقطعة تشرب  
 إذا بلغ الجهد منه ولا يعود والشرب إلى غيره وأما **تعمر** **قوله**  
 اقتضاه عليه بأنه يؤلفه أنه الحديث مع أنه معارض  
 بقوله المص كتمضطر وبما نقله هناك عن النبي وغيره **2**  
**ثلاثة من كل شهر** **قوله** **1** الأول وعاشره وثيوم  
 عشرية كما في المص عن المقدمات أو مثله في **ج** عن المقدمات  
 والذخيرة **ويلاحظ** كيف يكون **بالمسألة** **أنج**  
 كما في المقدمات **كسنة من تسأل** **قوله** **1** لتتدى به  
 أو النظر التقيد به مع ما في **2** عن مطرف من أنه إذا كان  
 ما صومها الذي الجبل وقال المازري لعل الحديث لم يبلغ ما لكا  
 انتهى **الحذف ضرر** من ذلك غزل الكتان المنسج  
 إذا كان يلائقه فيكره من ذلك ما لم تضطر المرأة  
 لذلك فلا كراهة هذا إن كان له علم يتحلل وأما  
 إن كان مصرافاً فيجوز مطلقاً كما في **ج** وغيره ومن ذلك  
 حصا الذرع إذا كان يؤدي إلى الفطر كونه ما لم يضطر  
 لمصاد لذلك وأما رب الزرع فله الخروج للوقوف عليه











ادخله على نفسه غير طاهر ايضا لما ذكر **وبترك جماع قال**  
 الاحسن كما قال الشافعي ان يعد هذا اي وما بعده من الاركان  
 اذ لم يثبت للشروط محل الا ان يراد بالشروط ما لا يصح التام  
 بدونه داخل كان او خارجا **قوله** فلا يفسد صوته  
 فيه نظر **قوله** مقدمة على قول ابن القاسم ان هذا  
 هو نفسه صحيح لكن ذكر في **قوله** من ابن عبد  
 السلام ان قول ابن القاسم بالقضاء في الانقطاع هو الاشهر فعلى  
 المصنوع لو رجع عليه لكان على القضاء في الانقطاع التام في  
 او بغيره فان نشأ عن نظر او فكر فقال **قوله** الظاهر فيه  
 عدم القضاء ولو استدل بما استدله على ذلك بكلام التمهيد  
 وابن بشر وغيرهما ونصر التمهيد وانما الخلاف عند  
 بعضهم اذا حصل ثبوت ملائمة او متباشرة واما ان كان  
 عن نظر او لم يثبت فلا شيء عليه واطلق في البيان الخلاف  
 انتهى وبقدم كلام البيان **والفصل** **قوله**  
 فان استلزم ما ينبغي من اثباته كما ذكره من ان استلزم  
 ما بين الامكان لا يفسد شهره ابن الحاجب وهو مذهب  
 المذونة كما في **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 والذي يستتبعه ابن رشد انها هي في القضاء في المذونة  
 لم تصرح بالنسبة لكن يؤخذ من اطلاقها واما علم  
**او غيره على المختار** هذا كما هو قوله او غيره فلو قال  
 كغيره بالكان كان او في بعبادته **قوله**  
 او مثل متخلل فقط الخلق الخ هذا يقتضي عطف  
 او خلق على مودة وهو الذي اختاره **قوله** قال في كانه اعتبار  
 فيما يصل من الاستفاد بالحقيقة ما يليه وهو المودة وما يصل  
 من الاعلى ما يليها وهو الخلق فاجاز ما يليه كان آخره  
 انتهى **قوله** واما ما هو من غير البه زرده فلما وجب  
 الغطر لحي واما يحصل الغطر بغير المتخلل اذا وصل الى شئ في  
 المدة وهذا يتبع فيه الباطن ونحو غير صواب لما نقله  
 عند قوله ويجوز عن التلخيص ونحو **قوله** ونحو  
 التلخيص ويجب الامسك فيما يصل الى الخلق ما يمتنع اولها  
 انتهى ونقله **قوله** باسطة من هذا فانظر **قوله** وعطف  
 هذا على حقيقة يقتضي كما ذكره في هذه الوجه ظاهر ولذلك  
 يستتبعه **قوله** ونحو **قوله** ويجعل على بعد ان يكون  
 معطوفا على حقيقة كانه قال سوا كان وصورة للمعدة  
 بسبب حقيقة او سبب مرور على خلق انتهى **قوله**  
 كما في المذونة او من ربه كما لم ينقله **قوله**  
 الا عن الكمي فانظر **قوله** فان فعله ليلا فلا شيء عليه

او مثله في المذونة ونحوها من كحل ليلا لا يفسد هبوط  
 الكحل في مودته تنها لا انتهى نقله **قوله** وفصل ابن هلال  
 فقال في الكحل والحنا يجوز فعلها اول الليل ويجوز آخر  
 الليل كالنهار وسيل عن غسل الرأس بالاناء سررا فالحاجب  
 لا شيء عليه على من فعله في ليل او نهار انتهى **قوله**  
 لانه لا يشك في ان فعله في ليل او نهار انتهى **قوله**  
 لتفرق بينهما غير طاهر **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 لغوا ابتداء في حاشية ولو عمدا بعد ان كان طهرها ونقصها  
 قول ابن حبيب مع ابن القاسم في بيلا اراي سمعته  
 من مالك والشيخ عن سمعون شاك في كفارة العامد  
 انتهى وفي **قوله** عن الكمي ان كحل لخله في ما وصل  
 الى الكمرات والا يصل فلا خلة في في لغوه وان كحل على  
 طرحة وان القول الاول هو الذي عليه الكمي وابن  
 يونس والباقي راين رشد وعيا من ذلك **قوله** **قوله**  
 التراج **قوله** ولا شيء عليه في ابتداء ريقه  
 الا بعد اجتماعه او اي فعلية القضاء وهذا قول سمعون  
 وقال ابن حبيب بسقط القضاء مطلقا وفي **قوله**  
 السهو عند قوله فكتبت عن كذا نص **قوله**  
 ربحا اجتماع الرين في فم الانسان فينبهه ولو لم يلم  
 جاز وينبغي ان يتفحصه ان كان ضامما **قوله**  
**الغرض مطلقا** لما مر من شروط صحة الصوم شرع  
 في احكامه الا في طار وحي كما في **قوله** سبعة الامساك  
 والقضاء والحرمان والكفارة والتأديب وقطع التتابع  
 وقطع المنة المحكسة انتهى **قوله** **قوله** **قوله**  
 كان عاتدا فيفتقر الى جواب الخاص **قوله** **قوله**  
 في الامساك بعد القطر فمتا وما ياتي اذا امساك في  
 الغرض المعين مطلقا واجب وفي المضمون مطلقا جائز  
 لا واجب وثنى النفل واجب في النسيان وغير واجب  
 في العهد الحرام وما في العهد الحلال **قوله** **قوله**  
 استبه ذلك الرصواب استقاه اذا العين محصورة في  
 رمضان والنذر المعين **قوله** **قوله** **قوله**  
 وعليه الكفارة عنها الى قوله لعدة التمام او لغيره  
 بين الغرضين في كلامهم غير صواب اذا الذي في المذونة  
 والاحسن التسوية بينهما ونحوها **قوله** **قوله**  
 كان نائما فصب في خلقه ما في رمضان او صومعت  
 امراة نائمة في رمضان فالتصا يحكي بالكفارة انتهى  
 ونقله ابن عسرة **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 قال ابو الحسن وسكت

انظر على جميع الى



عن الفاعل نالزمة الكفارة أم لا وأوجهها ابن حبيب على  
الفاعل فيها وبه قال أبو عمر أن وهو ظاهرها في كتاب الحج  
الثالث قال وهو تفسير لقول ابن القاسم فتبين أنه لا  
فرق بين الغريمين والله أعلم والفرق الذي ذكره ابن  
فرقته في **مسألة** بين من أكره زوجته على الوطن  
ومن أكره شخصاً وصيب في حلقه ما وصفاً غير فرعي الميت  
**وقال كلاً ما كان في غير قول** وبه وجه عدم قضائه  
مع الشك الخ فيه نظر إذا كان مع شكه عهد حرام بوجوب  
القضاء في النفل **قوله** هذا هو الظاهر قصوراً لعدم  
القضاء وهو الذي في الطراز وقال أنه المشهور وسنة  
الشك المدونة كما في **قوله** لأن فطره ليس بعد حرام  
**الأمير** لم يرض أو هيض **قوله** وكذا أن انظر  
فيه مكرهاً أي عليه القضاء وهو الذي في الطراز وقال  
أنه المشهور وفي **قوله** أنه لا قضاء في الأكره  
كما حاصره في التلخيص ويدل عليه ابن عسرة  
لكن خلاف المشهور كما علمت **قوله** وهذا لم  
يسؤنا وجب عليه أو فيه نظر بل هذا قد نوى أيضاً ما وجب  
عليه من المال ما اعتقد مضي اليوم المعين **وفي النفل**  
**بالعهد الحرام** **قوله** ولا يجب فيه الكف أيضاً  
بخلاف العهد الحاصر **له** أنه يجب الكف في فطره  
في التطوع بالعهد الحريم ولا يجب في فطره بالعهد الحلال  
وفيه نظر إذا الذي لا ينسرفه عنه ونصب  
الوجه أنه ابن نافع لأوجه الكف فطره عهد الأوجه  
ولقول ابن الجاهل وهو الكف لا أعرفه انتهى  
**قوله** وهو ظاهر لأنه لا وجه للكف مع وجود  
القضاء تأمله **الأوجه** قال **قوله** الرواية عن مطرف  
في النوادر أنه يحدث الخالف بالله عليه مطلقاً وبالطلاق  
والعتق والمشي الآن يكون لذلك وجه واجب طاعته  
أبويه أن عزمه على فطره ولو ليس بمين زاه ابن رشيد  
أن كان رقة عليه لا دامة صومه واختلفت في معنى قوله  
الآن يكون لذلك وجه فقال الفقيه راشد الوجه  
أن يقصد بمينه الحنافة لأنه رده لما ذكره في الأبوين  
وسنة من قال أن يكون بمينه آخر الثلاث فلا يحسنه فحمل  
الوجه في المص على الأرك وقيل الإشارة إلى الثاني وأما  
**قوله** أن يكون أراد بالوجه ما قال أبو الحسن رحمه الله  
ونصب **قوله** ولعل الوجه مثل أن تكون  
الامة التي حلف بعقها والمرأة التي حلف بطلاقها علق

6.

بهما المأخذ ويحتمل أن لا يتركها أن حيث فالوجه حينئذ القطر انتهى  
 ويكون حينئذ قوله كوالد أو تشبيها أو قال **قوله** وهذا هو  
 الذي يظهر من الرواية وسياقها أي قلناه في الرواية أفرد  
 ذكر الوالد من الوجه ليجعل مثالا كما اختار **قوله**  
 خلا في الرواية ولهذا عدل إلى تقرير **قوله** وهو حسن وأنه  
 أعلم **قوله** قرره **قوله** ليس مراده **قوله**  
 لم يقل شيئا من ذلك وإنما مراده وأنه أعلم اللقائي **قوله**  
 وتفسيره بالوجه إشارة إلى هذا الأيه على ما قرره أولنا  
**قوله** وانما يصح على تقرير **قوله** تأمله **قوله** فأنه  
 ضعيف كما في **قوله** أن هذا هو الظاهر قال **قوله** إذ لا يعلم  
 شيئا يباح لأجله الفطر في التطوع ويلزم القضا وقضا  
 نقل ابن ناجي عن التناذلي أنه لا يقتضي ما استدله به **قوله**  
 من كلام عياض قال **قوله** فيه بقدر أن الفطر في التطوع  
 محال لله عند حرام وإن كان عيسى ابن مريم يحرمه  
 لقوله ابن عرفة أنه خلاف ظاهر المذهب **قوله**  
 الأئمة الذهبية أو فيه نظر إذ دخول الأئمة الذهبية لا يتوقف  
 على وجود الكافي **قوله** جماعة **قوله** يؤخذ منه أن من  
 لا يمكنه رواية غيره أو صوابه أن يقول إن من  
 التمس عليه الشهور وقصام ظنا أو تأمله **قوله** وانظر  
 ما وجه ما يحدث من الوجه وأما علم أنها مشبهة لعدم  
 علم باحيز الفطر بالمبيع أو رفعية **قوله** انظر **قوله** بيان  
 ما فصله **قوله** أكلا أو شربا **قوله** التحلل أو غيره  
 وهو ظاهر المص لانه جرى فيما تقدم على ما اختاره الجمهور  
 قول عبد الملك وهو يقول بالكفارة في العهد وقال  
 ابن عبد السلام الأقرب سقوط الكفارة بغير التحلل انظر  
**قوله** فمقط **قوله** ودومال خوفه أي فترأسه بخلق  
 كما تقدم ونص ابن الحاجب وبحب بآي لا الحشفة  
 وبالمعنى وبما يصل إلى الخلق من الغم خافته **قوله** وان  
**قوله** استياك يجوز **قوله** وان تلعبها ولو غلبته إلى آخره  
 حاصبه أنه أن تغلبها بها را كغير في صورتين  
 ولها إذا تغلبها عند أو غلبته لأنسان وان تغلبها سكران  
 في صورة واحدة وهي إذا تغلبها سكران أو غلبة أو لسان  
 وفي كلامه نظر وذلك أن الكفارة لم يذكرها في  
 إلا عن ابن لبابة وقد قيدها بالاستعمال نهار الأكل  
 فالقضا فقط ونقله **قوله** ونقل عن ابن الحاج لزوم القضا  
 ونقله **قوله** الضأ أو ميا وان با دامة **قوله** فمقط  
 وان خالف عادته على المعتد أو انظر من أين له ذلك وفي



**منه** وابن عسرة عن البيان ان في مندوبات اجماع اذا  
انزلت ثلاثا في احوال الاول لمالك في المدونة ونحو  
التقاضي والكفارة مطلقا والثاني لا يشهد القضا فقط  
مطلقا والثالث لا ينال القاسم في المدونة القضا والكفارة  
الا ان ينزل عن نظر او فكر غير مستدامين وعليه  
جاء المصنف قال **طعن** ولم يعترض ابن رشد على ما ت  
السلطنة ولا عدمها وانما ذكر ذلك الخمي فانه لما  
حكى الخلاف في القبلة هل فيها الكفارة اذا انزل  
وهو قول مالك في المدونة وقال الشافعي وسنكون  
الا ان يتابعوا على شرط المتابعة في النظر قال والاصل  
لا يجب الكفارة الا ان قصد الانتهاك فيجب ان ينظر  
الى عاقبته فمن كانت عادته ان ينزل عن قبلة او ما شئت  
اراحت عاداته ككفر وان كانت عادته السلامة  
لم يكفر انتهي ثم قال **طعن** فالولف باعتبار المتابعة  
جاء على مذهب ابن القاسم في المدونة كما علمت من  
اشارة الاختيار الخمي في الجمع بقدم الخمي في اختياره  
لم ينظر للمتابعة ولا لعدمها وانما ينظر للمادة وهذا لا يضر  
الولف بل تنسج على منوال الخمي فانه ذكر اعتباره  
على شرط المتابعة في النظر ثم اعقبه بذكر اختياره  
الراجع لمندوبات اجماع وليس اختياره خاصا بالقبلة  
والمباشرة كما قبل بل ذكرهما على سبيل المثال لا  
التخصيص كما ترى فتأمل انه انتهى به ثم انما  
الاستشهاد بما بعد المتابعة **وقوله** ان الخمي ليس له  
اختيار الا في القبلة والمباشرة كونه غير ظاهر بل غير  
اخرى بذلك نعم ما تقدم يقتضي ان اختيار الخمي من عند  
تنبيه الامر الخلاف كما يقتضيه المصنف **طعن** بان  
نقطة الخمي لما نشأ عن الخلاف الذي ذكره في التفسير بصيغة  
الامر وقد جرد المولف من هذا في النكاح انتهى **فتاوي**  
تقدم ان قول ابن القاسم في المدونة سقوط الكفارة ان  
انزل عن فكر او نظر غير مستدامين وقال القاسم يكتفي  
ان امن عن نظرة واحدة متوهم الخلية عبد الحق على الوفاق فحمل  
بأن المدونة على ما اذا لم يتعمد النظر وحمله ابن بولس على  
الخلاف السابق وقول القاسم هو الصحيح واليه اشار  
المولف هنا **ولا يصوم ولا يعق عن امه قوله** وانظر  
اكره احد الزوجين صاحبه يكون بها ذكر او تقدم  
عن **طعن** في موالات الرضوان الا كراه في العادات يكون  
بحرف موم فاعلى كالات **قوله** ونهيم منه انت

من

من اكرهها انما ذكره في هذا الفرع والذي بعده من وجوب  
الكفارة على المكره بالكسر فيه نظر ولا يفهم ذلك  
من كلام ابن الحسن لان المكره بالكسر في كلامه هو الواجب  
والمكره في هذين الفرعين ليس هو الواجب والصواب ان  
الكفارة فيها انما هي على الواجب دون المكره بالكسر كما  
صرح به في قوله عليه عند قوله وفي تكفير مكره رجل  
ان وقد قال ابن عاشر في قوله وفيها اشعار بان لو اكرهها  
على ان يطاعا الغير لم تلزمه كفارة وهو كذلك ابن  
عسرة انتهى **فان اعسر كفرت** فاعرف انما مطلوبه  
بذلك واعترضه **طعن** بان عبارة عبد الحق تدل على  
انها غير مطلوبة بذلك حيث قال لا يطاعا غير مضطرة  
الا ان تكفر عن نفسها ولا ما خوة قوله **فان اعسر كفرت**  
معنى ولا ما خوة بذلك على الوجوب فلا ينافي في الاستحباب  
وهو بعيد انتهى **ورجعت ان لم تقم او قتل** وكذا  
قيمة اقل ولم يشتره ولا كفرت به الخ في هـ  
التخصيص نظر بل غير صواب والذي ذكره عبد الحق  
انما ان كفرت بالاطعام رجعت بالاقل من مكيلة  
الطعام او القم الذي اشترته به او قيمة العتق اي ذلك اقل  
رجعت به انتهى وكذا ان كفرت بالعتق رجعت  
لاقل من قيمة الرقبة او القم الذي اشترتها به او مكيلة  
الطعام لا انما ابدت نظر الاقل وكذا اطلق ابن عسرة في قوله  
عبد الحق وابن حجر قاله **طعن** في اجوبته **قوله** ولم  
تكن كالحمل يرجع بما ادى الى عبارة عبد الحق كما في  
**قوله** وعنه وليست كالحمل يكثرى ما يحمل به من  
عمره او طعامه ويدفع ذلك للمطالبت قد يرجع بالشئ لان  
الحمل ما حو له بذلك والزوجه لم تكن مضطرة الى اخذه  
**فتاوي** الاول لابن ابي زيد والثاني للقاسم قال عياض  
والثاني ظاهر المدونة وفي **تكفير مكره رجل** الخ قوله  
**فلا كفارة عليه لمكره** بالفتح انتفاقا الى الاتفاق نظر  
فقد نقل ابن الحاجب في وجوب الكفارة على المكره بالكسر  
قولين واستغرب ابن عبد السلام والمم السقوط لانه متشب  
والمكره بالكسر **فما نقل** كان قال ابن عسرة نقل ابن  
الحاجب وجوب الكفارة على المكره رجل على وجه لا غير  
الامر قوله الخمي من قول ابن حبيب انتهى دعابة الاسرائيل  
المعتمد السقوط وهذا لا يزم على ما قررناه **فان اعسر كفرت**  
ان المكره بالفتح عليه الكفارة في قول عبد الملك والكسر  
اقول انما بان انه لا كفارة عليه وكذا الباجي قال ذهب







ذكر الرجل وفرج المرأة انتهى **ونزع ما كحل او مشروب**  
**قوله** وان لم يتم ضمير هذا هو الذي يدل عليه قول  
 البرزلي في نوازل من نام قبل ان يتمضمض حتى يطلع التيم وقد  
 بيت الصيام خلاشي عليه انتهى **قوله** ونخل فكه عن  
 نوازل ابن الحاج انه يلحق باني فيه ويتمضمض قال وقل هو يات  
 انه لا بن القاسم **قوله** اي في الجزء الملاقي في فيه نظر بل مراد  
 المؤلف ظاهره كما يدل عليه كلام النجاشي ونص  
 وقال ابن القاسم لو كان يظا فالتلع حين راي النجاشي صوم  
 انتهى ومثله في عبارة ابن شاس وابن الحاجب **ومسح**  
 وابن عسرة وغير واحد وعليه قالنا الذي ذكره  
**قوله** صحيح مثله في الجواهر **قوله** وقول  
**قوله** لا يحتاج لهذا السال لا يتم نزع بعد النحر انتهى غير  
 ظاهر ونص ابن شاس في لو طلع الفجر وهو مع فاعليه  
 القضاء ان استدام فان نزع في اثبات القضاء ونفيه خالف  
 بين ابن الماجشون وابن القاسم سببه ان النزع فعل جدد  
 جاعا لم لا **وجاز سوال قوله** وكره برطب لا يتحمل  
 منه شيء الا في كذا في النسج بالني والعله من الناسخ او سبق  
 فلم والاصواب الاثبات ابن الحاجب ويكره بالربط لما يتحمل منه  
 انتهى ونها والكره بالعود الربط خوف تخلفه ابن  
 حبيب الا العالم الباهي والذي يقتضيه مذهب مالك  
 وانما به انه يكره للمجاهل والعالم لما فيه من التغير **قوله**  
**قوله** نك المضمضة انه قال في صحيح  
 ايمان عليه قضى فقط وان تعذر قضى وكفر انتهى بالنظر  
 مع هذا ما تقدم له في الجواهر **قوله** الحار مخلوق في  
 الصيام اطيب عند الله انه هذا الحديث اخرج في البخاري وقد  
 اختلف في معنى اطيب عند الله مع انه سبحانه ونفالي منه من  
 استطاعة الرايح اذ ذلك من صفات الحيوان مع انه تعالى  
 يعلم الشيء على ما هو عليه فقبل معناه انه يوم الثباته حين تكون  
 للاعمال الصالحة راحة طيبة تكون المخلوق راحة كراية المسك  
 كما ورد في دم الشبيه قاله عز الدين ابن عتبة السلام وقيل  
 هو كناية عن رضاء تعالى بفعله وتقر به له كفتحت  
 الراحة الطيبة متاولا مختص ذلك بالآخرة قاله ابن عبد البر  
 والتأري وقيل المراد ان ذلك في حق الملائكة وانهم  
 يستطيعون رشح المخلوق اكثر مما يستطيعون رشح للمساكين  
 انظر ابن حجر **ومسح ومعه** ابن القزلي اخذ على جواز صوم  
 الدهر والاجماع على لزومه لمن نذره ولو كان مكرها او  
 ممنوعا لما لزم على القاعدة الغياب وهذه حجة لا باس بها

انكره عن ابي حنيفة  
 مع الصائم الحبيب  
 عند الله صريح

واما

واما صوم الكهنة بخصوصها مع ورود الشهي على ذلك فحمل النبي على  
 صوم جمعة من فرضه كما اتفق قيام رمضان وقد ائنت هذه  
 العلة بوفاته عليه الصلاة والسلام ولذا يذكر عن ابن رشد  
 انه كان يصومه الى ان مات وقد يقال في حجة ابن القزلي ان  
 القايل بكون هذه الدهر بحبيب عن لزوم نذره بما ياتي في رابع  
 النحر عن المص **وفطر سقم قوله** اي بتبتيه به انه فيه  
 نظر بل يتعين ان الفطر في كلام المص على ظاهره ولو كان بمعنى  
 تبتيه الفطر كما قال لم يتزل عليه قوله شرع فيه فطر  
 النحر ولا قوله ولم ينوه فيه لان تبتيه الفطر في السفر فيستلزم  
 الشروع فيه قبل النحر وانه لم ينو الصوم فيه ويكون ذلك  
 من تحصيل الحاضر **قوله** انما نك المضمضة **قوله** فطرهم من  
 قوله سفر قصرانه بفطر ولو اقام يوفين او ثلاثتهم ما لم ينو  
 اقامة اربعة ايام كما الصلاة صرح به في النوازل وقوله ابن  
 عسرة انظر **قوله** ولا يعني عن الرابع الا لا يعني  
 له تأمله **قوله** الا ان ينويه بسقم **قوله** واوول من لم  
 يشرع الا لا يظهر هنا او لونه **قوله** نيك في هذه  
 الست صور بل هي ثمانية كما يؤخذ من كلامه **قوله**  
 فلا ترد على حكم المص او غير صحيح بل واردة عليه لان الحكم منصب  
 على مفهوم الشرع **قوله** قال ابن يونس يحصل  
 اختلاصهم على اربعة اوجه اصبح ضاميا في السفر ثم افطر اصب  
 صابا في الحضر ثم صابا ففطر فطر ثم صابا ففطر ثم صابا ففطر  
 ثم بداه فلم يبق في كل وجه قولان قبل يكفر ويكره لا يكفر  
 انتهى **ومن من حان زيارته قوله** اي حان الفطر الحرام  
 ذكره في الجواهر في هذا هو المشهور قال البرزلي اختلف اذا خاف ما دون  
 الموت على قولين والمشهور الا باحة انتهى **قوله** فاني في  
 من النجاشي من منع الصوم مثا بل المشهور **قوله** على ولد بها قول  
 واحد الا من من السابقين الى مثلها اذا خافت حدوث علة عليها  
 او على ولد بها كما في **قوله** عن النجاشي لا يها في حكم المرفضة  
**قوله** وقد صرح النجاشي بجوازها لهما في ذلك صرح  
 ابن رشد ايضا في رسم صاب من سماع ابن القاسم ونص  
 لم يضع على المشهور من مذهب مالك في الفطر ثلاثة احوال  
 حال له يجوز لها فقه الفطر والاسلام وهي اني اقدرت على الصيام  
 ولم يمتد لها الارفتاع وحالت يجوز لها فيه الفطر والاطعام  
 وهي اذا جهدها الارضاع ولم تحف على ولدها وحالت تحف  
 عليها فيه الفطر والاطعام وهي اذا خافت على ولدها انتهى  
 بح منه **قوله** الاول النجاشي والثاني لسد كما في  
**قوله** ومقتضى كلامه ان صور به هذا التعبير بتردد

قوله  
 على هذا الدنيه

قوله

انظر الاحوال الثلاثة  
 التي للمرفوع











الحياة وقول **طعن** انه لم يذكر النية لمقتضى اللفظ اقربته فيه  
نظم لان قوله معزوم يقتضيه ما لم يذكر ما ذكره ابن  
الحاجب من الكفر عن الجماع ويقتضيه ما لم يذكر ما ذكره ابن  
الفاستد ولا يها موانع فلا يلزم في التبريد التعرض لها **الاول**  
**عن كافي** **قوله** ابن عرفة القاضى هو قربة الشجر  
نقل خبر الشافى في رمضان سنة وفي غيره جازا العار سنة  
سنة لا يقال فيه مباح وقول اصحابنا في كتنهم جازا لانه لا  
يريد لوجوه حقيقة السنة فيه لانه فعله من الله عليه وسلم  
واظهره في الصحيح عن عابدين كان يعتكف العشر  
الاواخر من رمضان حتى توفاه الله واعتكف من احواله  
بعده انتهى ومثله لابن عبد السلام وقول **قوله** ركنه  
لا به وان فعله صلى الله عليه وسلم بواجب عليه غير صحيح  
قاله **طعن** وكذا **قوله** يستحب عليه وهو قول  
علي طاعت شرح الرسالة وشرح المختصر وابن عرفة  
وعنه لم اجد من صرح بتشهيره ولفظ **قوله**  
والظاهر انه مستحب اذ لو كان شذوذا لم يواظب السلف  
على تركه انتهى **قوله** واعراب الشجر يلزم عليه  
الاولى لانه قال الباقى بطلق متعلق بصحته وليس متعلق  
بحدوثه اى ثابته وقد نفعه **قوله** اولاً في تحصيله والظاهر  
ايضا خبر ان ليس واحد منهما بلغوا انتهى **ولو** **قوله** الخلاق  
مبني على ان الصوم شرط او ركن في الاعتكاف قاله  
في **قوله** **قوله** وعزروا القول الاول لما لم يكن وابن عبد  
الحكم نحوه في **قوله** **قوله** بماله باجى ويقفيه ابن  
عبرفة فقال وعزروا الباقي لما لم يكن الاول يقتضيه ابن  
نرفون لعدم وجوده له ولم يحكمه الفهم غير الثاني انتهى **قوله**  
يخصه بنذره ايضا لانه لا يتدر الاعتكاف اى يعني ان نذر  
الاعتكاف اى اوجب عليه الصوم لانه من ركنه على هذا  
القول وقول **قوله** يخرج منه من لا يقدر على الصوم لصغر وضعفه  
بنية اى هذا هو الاقرب على مذمت المدونة فمن به فمن يمنع  
الصوم بدون الاعتكاف اى انه غير معتكف ومثله الحيف  
تظهر في بعض يوم لا ترجع حسنة من عمله يوم الفطر وقد نقت  
عليه بقتل من اعتكافه والله اشهد المم فيما ياتي بقوله كان  
مع الصوم مرضا وحيدا وعيد الطرح **قوله** **قوله** **قوله**  
ان من البيان ان لا تقديره وصحته بالكون في جز مسجود وهو  
ما يقع فيه اجمعة تحقيقا في الجامع او على تقدير اقامتها في غيره  
قاله ابن عاشر واحترز عن هذا التقيد عن بيت القناد بل ونظم  
المسجد وعن الصرمقة واما رحبته الخارجية عنه والحق التمسكة

به فلا يحترز عنها لعدم دخولها في لفظ مسجود خلافا لغيره  
عملان هذا القيد لا يحزمها لما تقدم ان مذمت المدونة صحة  
اجمعة لهما مطلقا خلافا لتخصيل المم فيما تقدم **والاخر**  
**قوله** اى الا ان يحل كالحديث الاسلام فتعذر ولا بد من  
اعتكاف فيه بخوجه قوله الشارح عياشى ونقله ابو على ومثله  
في **قوله** **قوله** **قوله** ايضا **قوله** **قوله** **قوله**  
اياما تأخذه فيها اجمعة قال فلو تأخر اياما لا حكمة فيها مرض  
بعد ان شرب ثم رجع يتم فصا دون اجمعة فلا خلاف في هذا  
انه يخرج اليها ولا يبطل اعتكافه انتهى ومنه نظر لان  
المم في **قوله** ان سبب هذا التخصيل لا بد ان يحشون  
وجعله مقابلا للمشهور ومثله لابن عرفة فان قوا  
التلازمة البطلان مطلقا وهو المشهور وعدده مطابقا رواية  
ابن ابي عمير والثالث التخصيل لابن الماحشون **الاجازة**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
لقد اقتصر الى نصير النظر **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
اؤفيه نظر لعدم تقدم كذا في مثله والصواب على هذا انها تتم  
بمعنى مثل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
من الوجهين في كلام **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
يلتبان اؤفيه نظر فقد نص في الجواهر على وجوب الاستئذان نقله  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
حيث جعل الحيف نحوه من مبطلاته ودخلها في كلام المص  
وقد اعترض عليه **طعن** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
اذا كان الصوم فرقا اؤفيه نظر بل يجب الغضا في التطوع على  
مذهب المدونة وهو المشهور كما لو حذر من كلام ابن عرفة  
وصرح به الفيلسافى نقله **طعن** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
اى في النذر لم يبين لم يقتضيه اؤ غير صحيح بل يقتضيه  
مطلقا وقد تقدم كلام **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
مرض او حيف فراجع **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
فيه من نذر صبر او رمضان فضا ومن غيره في فضا  
ما شهدا ان مرض بعد دخول الاول لانه من ركنه في فضا  
ابن وهب فيها الثالث لا يحشون والثالث لا يواكب  
ابن عبد ريس قول ابن القاسم فيها **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
لنوطى وقد ما ته اؤ فلا تدخل في كلامه هذا بل سبب كذا  
قوله **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
ان سكر ليلا وصحى قبل الفجر فسد اعتكافه نقله  
البغداديون لانهم كبره وقال المغاربة لتبطل عمله قاله  
ابن عثرة وعما انما رالمص بالتاويلين **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**







أو ينفذ نظر بل هو تحريف إذا قيل ليعاين وهو لم يقيد به الكلام  
وإنما قيد به الجوانب مكانة أو صحته ابن عسرة عياض  
كان يرصد الأوقات أولون بغير معتكف برحاب المسجد  
فيخرج إلى بابيه كره والأقفا هرفا جواره انتهى انظر  
في **فسيح** القولين **وأخرج** **حكمه** **قوله** ونهوه  
لو خرج لها بعد نظر اعتكافه وانظره أو لا يحتاج إلى نظر إذ  
هو بغير المدونة إذ قالت وإن خرج يطلب حدا له أو دينا  
أو خرج فيما عليه من حد أو دين فسد اعتكافه وقالت  
ابن نافع عن مالك أن أخرجها فهاض خصوصته أو غيرها كانها  
فأجاب إلى أن يبتدى اعتكافه وإن بني أجزائه انتهى  
قال وظاهرا طلاقها سواء الدائم أو الموقت أو لا  
القلبي في شرح الرسالة أن أخرجها كانها وكان  
اعتكافا فله هربا من ذلك الحق فخرج به بطل اعتكافه  
انطلاقا انتهى ونحوه في الجواب فبقيد كلامه بذلك  
وبه تعلم قصور تصحيح ابن الحاجب بتأه أن أخرجها  
كم مكرها وظاهر كره الحجاب كره أخرجها أو لا انتهى  
**وإن أقر** **قرا** **قوله** لا على وجه التعليم والتعلم  
أو قصد به ما في ج عن سندوا عرض بان المقتصر  
كلام الحجاب لأنه اقتصر عليه في **فسيح** وكذا  
اقتصر عليه ابن عسرة في تكميله **وقد**  
وعبرهم واختصارهم عليه يؤذن بأنه المذهب لكن  
ما في الحجاب فيه بشارحة التفسير هياحي ونص  
وأما أقوال القراء فيجوز أن يكون لا تدرك إلا أن  
يكون قاصدا للتعليم فيمنع كثره انتهى لقوله  
ابن عسرة وهذا يجمع بين كلام سند والحجاب **ونقد**  
**أعداد** **نوبه** **قوله** لأن ظاهر المصنف أنه نظر بطل  
ليس هذا ظاهره **وهو** **أن** **دخل** **قبل** **الفجر** **قوله**  
وأما المنذور فيجب دخوله أو ابن الحاجب ومن  
دخل قبل الفجر وثبت اعتد بيومه وبعد الفجر لا يعتد به  
وفيما بينهما قولان **فسيح** **وأختلف** **أذا** **دخل** **بينهما**  
**والشهور** **الاعتد** **أدو** **قال** **سجئون** **لا** **يبتد** **وجمل** **فهم**  
**قول** **سجئون** **على** **أنه** **ليس** **بمختلف** **وان** **المشهور** **بمحمول**  
**على** **النذر** **وقال** **سجئون** **محمول** **على** **التطوع** **ابن** **رشد**  
**أنه** **خلاف** **ابن** **هرون** **وظاهر** **كلامه** **أن** **الخلاف**  
**حار** **ولو** **دخل** **بقرب** **غروب** **الشمس** **وظاهر** **الرواية** **أن**  
**الخلاف** **لا** **يدخل** **هذه** **وإنما** **محله** **إذا** **دخل** **قبله** **طلوع** **الفجر**  
**انتهى** **لكن** **في** **كلام** **ابن** **رشد** **عكس** **الحال** **الذي**

في ضح

مر

في **فسيح** كما نقله ابن عسرة ونه  
ابن رشد وحمل قول سجئون والمعونة على خلاف ظاهره  
بعضهم الأول على النذر والثاني على النفل **فسيح**  
سبق قبله وتبعه على ذلك ابن خزون قاله **فسيح** **وهو**  
ذكر تعلم أن الصواب اتفاق كلام المصنف على الإطلاق لا نقلها  
ابن رشد أن القولين خلاف وتقول **فسيح** **والشهور**  
الاعتدال به أعلم أن ما شهره المصنفه ابن عسرة  
المعونة وروايتها للمسوط وهو على أصح من نذر اعتكاف  
يوم لا نذر به لتلته لكن خلاف ما تقدم للمصنف من لزوم  
ذلك الذي هو مذهب المدونة وعلى النذر لا بد من  
الدخول قبل الغروب كما صرح به وإلا لم يطع وورج  
المصنف هنا على الصحة لقول **فسيح** **تعال** **ابن** **عبد**  
**السلام** **أنه** **المشهور** **لأن** **عادته** **أن** **يتبع** **المشهور** **حيث**  
**وجد** **ولم** **يتبع** **الما** **له** **خلاف** **ما** **قد** **به** **الذي** **هو** **مذهب**  
**المدونة** **قاله** **فسيح** **ففيه** **نظر** **أو** **لا** **نظر** **فيه**  
**أن** **صح** **ما** **ذكره** **في** **الكتاب** **ويل** **وأعتكاف** **عشرة**  
**قوله** **كما** **لما** **لكن** **في** **المدونة** **أنه** **ما** **عزاه** **للمدونة**  
**غير** **فسيح** **ففي** **ابن** **عسرة** **ما** **نص**  
**ابن** **رشد** **على** **أنه** **العشرة** **أقله** **أكثره** **شهر** **وبخيره**  
**ما** **زاد** **عليه** **ثم** **قال** **ابن** **عسرة** **أنه** **ما** **زاد** **في** **العشرة** **لهم**  
**فيها** **وقال** **في** **غيرها** **لا** **يسر** **به** **انتهى** **وأما** **ما** **عزاه** **لأن**  
**الحاجب** **فليس** **كذلك** **فيه** **ونه** **وأكله**  
**عشر** **وفي** **كراهية** **ما** **دونها** **فإن** **انتهى** **فلم** **يقول** **وبكره**  
**ما** **زاد** **فيها** **وإنما** **نقله** **في** **فسيح** **عن** **بعضهم** **قوله**  
**على** **هذه** **الأقوال** **صوابه** **على** **عدين** **القولين** **خلاف**  
**الأول** **محمدا** **في** **المقدمات** **إذا** **قال** **ألى** **هذا** **ذلت** **مالك** **وال** **ففي**  
**وال** **كثير** **اهل** **العلم** **وهو** **الأقوال** **ويل** **انتهى** **وأما** **الثاني** **فقال**  
**حسن** **شهره** **ابن** **غلاب** **وأستقبلت** **ابن** **عاشر**  
**ظاهره** **أن** **يعاد** **مبنى** **على** **القولين** **المشهورين** **وليس** **كذلك**  
**إذا** **لا** **يوجد** **من** **يقول** **بالاستغفار** **في** **رمضان** **انتهى** **قل**  
**بل** **هو** **موجود** **لتلته** **النووي** **في** **شرح** **مسلم** **عن** **القاضي** **عياض**  
**فانظر** **والمراد** **بك** **ما** **بم** **قوله** **ما** **في** **قوله** **وعليه** **ابن**  
**رشد** **أن** **كونه** **ناقضا** **هو** **مذهب** **فألك** **في** **المدونة** **أن** **قال**  
**أرى** **وإنه** **أعلم** **أن** **التاسعة** **ليلة** **أحدى** **وعشرة** **من** **السابعة**  
**ليلة** **ثلاث** **وعشرين** **أو** **فسيح** **قول** **مالك** **يا** **في** **على**  
**أن** **الشهر** **ناقص** **وكأنه** **اعتبر** **المحقق** **والفوق** **المشكوك**  
**انتهى** **وانظر** **قال** **الشيخ** **الثعالبي** **في** **شرح** **ابن** **الحاجب**



والذي اطبق الناس عليه من هذا العمل على ليلة سبع وعشرين وهو حديث الى بن كعب وهو صحيح خرجه مسلم انتهى فقلت **طريق** ونصرت ما في مسلم عن ابي ابن كعب وشبل له ان عبد الله بن مسعود يقول من قام ليلة اصاب ليلة القدر فقال اني والله الذي لا اله الا هو انها لفي رمضان والله اني لاعلم اى ليلة هي ليلي التي امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هي ليلة صبيحة سبع وعشرين واما رثها ان تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضا لا شعاع لها اسد هذه الامارة في طريق اخرى الى النبي صلى الله عليه وسلم انتهى من الاحكام **وبني بزوال اعنا او جتوت قول** واذا نذر ايا ما غير معينة او معينة من رمضان او تخصيصه كلام المتصنفات من التصورات من انما يجري على قول سمعون في التدرج المقين من غير رمضان انه لا يقتضيه مطلقا في الجارية على ما عناه ابن رشد لبدونة من انه يقتضي فيها طرا من العذر بعد دخوله فيه ان يحمل كلام المتصنف على صدور التدرج الثلاث وقد اختصره في **مساج** على نقل كلام المقدمات وحاصله ان الناذر ايا ما باعيا منها اما ان تكون من رمضان فعليه قضاؤها وان قرنها كلها لوجوب قضاها كلها عليه وان مرض من بعضها قضى ما مرض منها وان كانت من غير رمضان فمرضاها كلها او بعضها فتلاثة اقوال احدها وجوب القضا مطلقا على روايته ابن وهب في الصوم الثاني بقي القضا مطلقا وهو مذهب سمعون الثالث التفرقة بين ان يمرض قبل دخوله في الاعتكاف فلا يلزمه وهو مذهب ابن القاسم في المدونة على ما في باب ابن عبد ورس وان تدر ايا ما غير اعيانها نقضى ما مرض منها وافرطه شافيا يفتل ذلك باعتكافه ولا خلاف في هذا انتهى **مساج** واختصره ابن عرفة في قوله وما مرض من فيه من نذر مريض او رمضان قضاه ومن غيره ففوق قضاه فالكسها ان مرض بعد دخوله انتهى وتقدم عزوها قال في **مساج** فان كان الاعتكاف تطوعا فان افطر فيه لمرض او حيض فلا قضاء عليه انتهى لكن ان بقى شيء من النوى بعد زوال المانع بنى كما في ابن عاشر **كان من الصوم لمرض او حيض او عي** قول لردا لمرض خفيف او تقييد المرض بالخفيف

يعنى

يعنى عن تقديره وال قوله بل تقديره غير صواب كما ان تقديره مضي قبل عي غير صواب ايضا لان المراد الله منع من الصوم فقط لو خود مرض خفيف او وجود يوم عيد او لفظ المدونة ان يحجز عن الصوم لمرض خفيف فاذا صحت بنى ثم قالت ولا يلزم يوم الفطر في معتكفه ان لا اعتكاف الا بصحة ويوم الفطر لا يصام فاذا مضى يوم الفطر عاد الى معتكفه فيبنى على ما مضى انتهى **قوله** عما لو كان معتكفا من غيره اى من غير رمضان والفرضي انى فان لم يتقصر باليوم منه شيء بقدر زوال المانع فانه يعتكف باليوم **قوله** واذا لم يغير معين منه اى من التطوع فيه نظر ان اذ كيف يتصور تطوع غير معين ولم يفصل احد بين معين وغيره الا في المندورة بما علمت وقد اعترضه **مساج** بذلك **قوله** كان تقدم وقارن او تاما لانه لا يتصور البنا في التدرج المبهم اذا تقدم فيه المانع او قارن **قوله** فان قلت ان يعنى عن هذا السؤال وجوابه ما قررته ادلة **الليلة العيد ويوم** **قوله** وفي سكت انما قررته **مساج** نقول الظاهر ان لا يعنى لو خود خروجه من المسجد اذا حجز عن الصوم فقط لو لم يغير بالوجوب وانما ذكرنا ان في خروجه قولين روي في المروعة يخرج وقال عبد الوهاب لا يخرج هكذا في ابن عرفة وابن ناجي وغيرهما قال في **مساج** والخروج مذاهب المدونة انتهى وكذا عناه المروعة لفظا هو من وجوب البنا في المسجد فهو الذي شهره ابن الحاجب وصورة البنا كما في **مساج** ايضا ولفظ ابن الحاجب ولو طرا ما ينفقه فقط دون المسجد كما المرفق ان قدر والحايض يخرج ثم تطهر في يوم المسجد والشهة المشهور يخرجان فاذا صحت وطهرت رجعا تلك الساعة لا يبتدئ انتهي واعتد المؤلف في عدم البنا يوم العيد على نص المدونة وفي ليلته على اختيار التوسيع كما في **مساج** قال في **مساج** وناقض عياض والتوسيع هذه المسألة بمسألة المرفق يقع والحايض تطهر فانها امر بالرجوع على المشهور مع ان الجمع بتعذر منه الصوم واحدا بان اليوم الذي طهرت فيه الحايض وصح فيه المرفق يصح صومه لغيرهما بخلاف يوم العيد فانه لا يقع صومه لاحد انتهى **مساج**

مساج







فيكون كاستعمال الصبي انتهى فلم يجعله في مال الصبي وإنما  
 جعله كاستعمال الصبي وقد علمت ان الله ههنا في استعمال الصبي  
 كونه على العلف فكذلك اذا طيبه الولي ولو ضرورة النظر  
**2** **في شرط وجوبه** قول **في شرط وجوبه** فقط وهو كونه  
 والتكليف هو الصواب ان يقول وهو الاستطاعة فقط  
 لان الحرية والتكليف بشرطان في الاسرار كما ذكر قول  
**2** ويراد ان ركن السبقه او اعترضه **طعن** قايلا امراره  
 اشترط في الوجوب الرشد وهو قال ابن جماعة اتفق الاربعة  
 على ان المحرم عليه بسبقه كغيره في وجوب له عليه نقله  
**2** في الموانع قال **طعن** ولا ينافي هذا عند السبقه ما ينافي  
 ياتي لان المراد انه يبيح التحليل لوليه لينظر له الاصل  
 في تلك السنة او غيرهما مع بقا الوجوب لا سيما على القول  
 بالتراخي انتهى وفيه نظر بل عذر ما ينافي مشد كل الركون  
 السبقه في موانع الوجوب يستلزم توقف الوجوب على  
 الاذن فتأمل **2** **في قوله** **في قوله** ان الصبيقة تقتضيه  
 يعني ان اضاقة بشرط الى وجوبه بقيد الترميم وذلك  
 بقيد كونه وفيه نظر لان الصبيقة التي فيها شرط الوجوب  
 قبلها هي قوله وجوب باستطاعة هذه ليس فيها  
 ما يفيد الحصر ايضا **في قوله** **في قوله** كقوله  
 فرضنا لا لا يخفى ما يشتهر عليه الكلام من التحليل فلو استطاعه  
 كان خيرا والمهم لو استطاع قوله كقوله فرضنا لقرهم  
 انه عند انتفا احد الشرطين يقع فرضنا مع انتفا الوجوب  
 الاستطاعة وهذا التوهم لا يندفع بكونها شرطا في وجوبه  
 لا يستلزم كونها شرطا في وقوعه فرضنا وبالمجمل فالاول  
 حيث الانتفا لا يقع عن الثاني الا في الوجوب لا يستلزم في  
 الوقوع فرضنا والثاني في حيث الثبوت لا يقع عن الاول  
 لان الوقوع فرضنا لا يستلزم الوجوب فلذا تعين ذكرهما  
 معاتاملة **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 لا ينافي الكلام المبحوث فيه وقول **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 ان صوابه على هرمة كذا بدل قوله مستطاع لينا **في قوله**  
**في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 احرام او غيرهما من الصفات البينة وهو احرام والمضاف غير  
 صالح العمل في الحال وقول **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 البينة بالمكانة يعني بان يتحدد نية من اصله انتهى **في قوله**  
**في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 الظاهر انه لا دليل في هذا لانه خلاف ما وقع من صلى الله عليه وسلم  
 العادي وغيره والكلام هنا فيمن لا يمكنه الوصول للعادي

لا يمكنه

**في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 لا يمكنه كذا ان الظاهر انه لغاية بيته وكلام البعض غير صحيح  
 وقد صرح الخطاب في التنية الخامسة بنفي الخلاف في الشك  
 ونص **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 انه لا يجب له بل خلاف انتهى **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 وبينفي تفتيح الاجرة ان فيه نظر اذ هو من اجرة النفقة كاجرة  
 الدليل **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 وانه ولد الزنا على ابويه وانما ينفق عليه لئلا يتوهم ان  
 كونه ناشئا عن الزنا مانع من نفقه بئنه ولا في كلام ابن  
 رشد يدل على ان من جلة المسبب عند ما يك ان لا يج به لمن  
 يملك غيره واصل المسألة في الموازنة والعنت وبه يرد قول  
 السامعي لو ترك المم خبثونة هذا اللفظ في مثل في مكان  
 احسن انتهى **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 ذمته يوجب وهو مكره او حرام كما في **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 كلام **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 وفان لا وهو كذلك ما يتناق في الثاني وعلى السهرور في الاول  
 قال **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 وقد قيد في الشامل بكون الدين لا ذناله وعلى هذا عمل الخط  
 كلام المصنف رحمه الله **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 لا حلال للصواب ان يقال في شرح كلام المصنف كما في **في قوله**  
 اعطى ما لا على جهة الصدقة او الهدية يمكنه الوصول  
 الى مكة فانه لا يلزمه ان يقبله ويخبره لان في ساقط  
 عنه انتهى فالمدار على قبولها ان قبلها وجب عليه والام  
 يلزمه **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 قادر ان يهكذرا في كثير من النسخ والصواب استقاط  
 لفظ الثانية كما في بعض النسخ ويخص ابن عسوية  
 ولا يجب على غير غير سائل بالحضر قادر على سوال كيفية  
 بالسفر ابن رشد اتقنا في اباحته لنا وكراهته رواية  
 ابن عبد الحكم وابن القاسم انتهى **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
**في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 عظمه تقع باحد منها ركوبه في غير ما ينفق عنه وفيما ينفق  
 ويرجع في ذلك لانه لا يلزمه ان ينفق عنه خورام النظر **في قوله**  
 فليدنه ان ياتساوي فيه ان يمكنه في  
**في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 بل صورة النساء في خارجة عن قوله **في قوله** **في قوله** **في قوله**  
 هذا فنفه نظر لقول التلقين والبحر كالبهر ان غلبت  
 السلامة وقال ابن عسوية البحر الامن مع اذا فرض الصلاة







ومشددا كما في النهاية اذا صح ما نقله عن النهاية كان  
 جوابا عن ما نقله **2** ولم اقف على كلام اهل اللغة على قسمة  
 بالتشديد بدل الذي في الصحاح والنا موسى وغيرهما اقتص البير  
 بالهمزة انتهى **وتطوع وليه عنه** نقل **3** هنا ما نقلنا  
 من الخلاف في جواز اصدافهما القرآن لم يصرح عليه  
 وسواء من القرين قال ولم اجاب بالرفع لانه لم يرد فيه اثر  
 ولا على من يعتد به من السلف انظره وقد اعترضه  
 ابن زكري بحديث ابن عمر فيهما في المواهب وغيرهما  
 قل **4** يا رسول الله اني كنت الفضلاء عليك  
 فكم اعد لك من ضلالي قال ما شئت قلت الربع قال ما  
 شئت وان زدت فهو خير لك قلت النصف قال ما شئت  
 وان زدت فهو خير لك قال اجعل ضلالي كلها لك قال اذن  
 وتغفر ذنوبك **واجارة ضمان على بلع** نقل  
 ابن عاشر بان الموصي ان اعين اهدما وجب وان لم يوص  
 تعيين الضمان به كليل قوله ونفي الطلاق فما محل التخصيص  
 قلنا محله ان اراد الموصي ان يعين بين يديه  
 اجارة الضمان وكذا ان خيرهم او اراد الجارية شيئا جرحه عن نفسه  
 وانما اعلمه **وتولاه** لو وجب محاسبة الاجير او مثله  
**5** **منه** وابن عرفة وقال محمد عن مالك واحب  
 البناء ان يواجر نفسه لان مات قبل ان يبلغ كان ضامنا  
 بخبر يري قنا سنا لملك بحاسب بما سار ويؤخذ من تركته ما  
 بقى وهذا الحوط من البلاغ انتهى فوجه الفرق انه ضامن  
 لما بقى بالحساب يؤخذ من تركته بخلاف البلاغ فانه ان ملك  
 واراد ان يرجع عليه بما اراد على ما انفق لكن ليس في ذمته  
 بل اذا ضاع لا تضمنه اذا ضاع **وتولاه** ان يرجع عنه غيره  
 او صوابه ان يرجع عنه وارثه اذ هذه هي صورة الفسخ كما  
 ياتي **فالمضمونه** **كغيره** **تولاه** لا بد من تعجيل الشروع  
 او السير او فيه نظر وصوابه لا بد من تعجيل الاجرة او الشروع  
 واما الاكتفاء بتعجيل السير فقط فاما تخصيصه الامام في كراهة  
 الجحوض وكما ياتي وانه الموفق **كميات الميت**  
**تولاه** خلافا لقول الخطيب انما قاله **3** من اعتار به  
 الحق هو قول الشهاب والحنبل في صاحب الطراز وهو  
 انفق **وتولاه** انما سبق فقط قاله **4** بخ ما نسبه  
 ليس هو فيه فانظره **وبه بالحساب** **تولاه** بذمته والى  
 وارثه من الامام اذ فيه نظر بل كلام المصنفين اذا كان  
 التقيد متعلقا بعينه واما ان كان متعلقا بذمته ومات فلا يرجع  
 للحساب بل تؤخر حجة له من تركته باللغة ما بلغت كما في الخطايا

ونصفه واما ان كان له مضمونا بذمته فسياتي انه  
 اذا مات يقوم وارثه مقامه فان اتي اخذ من تركته الميت اجرة  
 حجة قاله المشطلي وسد انتهي ونص **5** **فمن**  
 ياتي من سند قال ابن القاسم في الموازنة ومن دفع الى صاحب عرضا  
 او جارية على ان يكون عليه حجة من خلاف فمات الذي عليه  
 له في مال حجة لازمة تندفع ما بلغت لا يلزمه غير ذلك  
 بخبر زلة سبعة من السلف وقاله اصيب **وتولاه** وان قام  
 وارثه مقامه اخذ حصة الوارث سابقا قبل اذ الوارث اقام مقام  
 الاجرة لمتى الجميع اذا كانت الامارة مضمونة في ذمته فان كانت  
 مضمونة في عينه لم يستحق الوارث غير الحساب وانما صوابه  
 وان يقول واخذ من وارثه محسبا ان لم يقبضها ولم يذم  
**خبر** وغيره ويستقط قوله وان قام وارثه مقامه او  
 محله باللغة قبل ما قبله ويكون خاصا بها اذا كانت مضمونة  
 في عينه الحاصل انه اذا كان ضامنا في عينه رجع الحساب  
 قام قدارته مقامه او لا وان كان ضامنا في ذمته فان قام  
 وارثه مقامه اخذ الجميع وان لم يجر اخذ من تركته اجرة حجة  
 باللغة ما بلغت **والقول بقابل** الظاهر ان هذا غير مختص  
 بالمضمونة خلافا لـ **طعن** لما في مناسك المصنف من انه القابل  
 لقابل في البلاغ ايضا وغيره **3** نقلنا عن سندهما اذا كان  
 العام غير معين ذكر لا تنفيه له في مقامه بمكة حتى ياتي  
 الوقت الذي امكنه فيه التحلل من العام الاول واما اذا كان في  
 العام معين فلا تنفقه له بعدا مكان التحلل منه اذ  
 ومحتصر انتم قال واما ان اخر على له مال ثم احرم فان اقام الى  
 قابل فهو على محقه وان كان العام معين على ما مضى عليه المص  
 في التيسر من الاجراء وهو اختيار ابن الزبير وقوله **3** **وتولاه**  
 ابتداء حيث رضى محمد هذا احد قولين كما في **3** **وتولاه**  
 وجهها في التوضيح **فتبين** فقال ومن رأى انه لما تعذر  
 في هذا العام التمسك فطر الى دين في ذمته باخذ منه منافع ما  
 تاخذه منع له به فسلم دين في دين ومن رأى ان هذا النوع اخف  
 من الاجارة المحققة ولم يقيد الانقضاء لانه قبض الامرة وقد  
 صا والامر اليه جاز واختار ابن الزبير الجواز انتهى قاله **3** **وتولاه**  
 متى المصنف قال في قوله والبقا القاسم **واستخرج من الاستحسان**  
**تولاه** لان كان معين ولم يكن اعادته يعني انه لا  
 يتخير على الورثة الاستحسان على الميت الموصي الا اذا كان لم يعين  
 الا انما مطلقت او كان بعينه ووقع الصيد ونحوه قبل الوقوف  
 حيث يمكن اعادته في مقامه والافلا يستحسان ولا يجوز **تولاه**  
**شهادي** تمتع عليه **تولاه** فاذا وجب على الامير ان يملكه







الاطلاق وحملها هنا على حكم الفسخ فما رخص بينهما وقد عرفت دفع  
 للمعارضة قاله **طفي قوله** ان كان فانه او منسوجيه  
 ان هذا على ما لا ين رشح لتسوية بين الفوات بالمرح وخطا الفزال  
 والاسار بوطيه وحضر العذر في جعل حكمها واحد الفسخ في  
 المعين والقضا في غيره وقوله ابن عرفة كذلك ان ذكر  
 في غيرها لغير عذر فيهما يفرق ان يحصره ان يكون كالامساك  
 في قوله قاله **طفي** خلا في **ق** عن الطراز من ان الورثة بالخيار  
 في الفسخ والبقا لقال اذا تركه اختيارا او فسخه بوطي نظر  
**طفي** وقوله **طفي** على نسخة غيره بالواو على هذه النسخة  
 بشد جميع ما ذكره لان المراد وعدم الحق حقيقة بالترك  
 اوقات او من ار خطا او حكما بان افسده بوطي او خالف  
 حكما في الصور المتقدمة **كفره** **قوله** **طفي** كغير  
 العام المعين ان هذا الحكم هو الذي يستظهره الخطاب خلاف ما  
 استظهره ابن غازي من ان المراد بفسخ اذا تولى الفعل غير الجبر  
 والذي يظهر من سياقه ان قوله او قرون باو من انه مسألة مستقلة  
 والله اعلم **او صرفة لنفسه قوله** دون حمله في غيره  
 لم يرد هذا الحكم الثاني بان ابن شاس وابن عبد السلام  
**قوله** حرى بواعدم الفسخ في غير المعين اذا حرى ابتدا  
 عن نفسه وحرى من المولى في غير المعين او مطلقا لا نسخ  
 المعين فقط وانما المطالب قوله ما قرره الشارح في الصغير قد  
 علمت من استنى بغير حكم في عين وربما اذا نواه الاجير  
 عن الميت ثم صرفه لنفسه او نواه عن نفسه ابتدا ورد  
 في **منه** فرعا ثالثا ونص **قوله** قال في  
 النوادر بان نوى الامير الضرورة المحي عن نفسه وعن  
 الميت اجزاه عن نفسه واداعن الميت رواه ابو زيد عن  
 ابن القاسم وروى عنه اصيب **قوله** في واحد منها وقاله اصيب  
 ويرجع ثانيا عن الميت انتهى **قوله** **طفي** لغير عرابه  
 نهما ان ظاهره ان هذا لتقليل اجزائه عن فاعله في المعين  
 وغيره ولا معنى لهذا التعليل على ان العرا هنا خفي قطعاً كما  
 هو في الحمل الاول وانما الظاهر في عملة الاجزائه سلامته من الارتباط  
 الذي يعلل به عدم الاجزائه في الحمل الاول **وهل نفسى ان اعلم**  
**عن نفسه قوله** **طفي** ما في عام فخر بين ارفيه حذف  
 والصواب لو قال وما في عام غير معين او في عام معين ويملكه  
 عليه الرجوع **قوله** **طفي** في ذلك تاويلان ومذا التاويلان  
 في غير المعين مما المضبوطان والذي عند المص في المعين مخبرات  
 عليهما لان كلام المدونة سري ورض في غير المعين كما في **ق** **وت**  
 فمن قال يرجع الى بلده في غير المعين وهو بعض شيوع ابن

البع  
 قو

يونس قال بالفسخ في المعين ومز قال يرجع للميتات في المعين  
 وهو لا ين يونس **قوله** **طفي** ان تعدد الفسخ في المعين ان رجع  
 الى الميتات وهذا لقوله ان كلام **طفي** غير صحيح وان  
 الصوت بله العكس **ومنع استنابة صحه قوله**  
 في الفعل ان فيه نظر اذ ليس عدم السقوط من حقيقة الاستنابة  
 والصواب ان الاستنابة في طلب وقوعه عنه فقط سواء سقط  
 عنه بفعل المستناب ام لا في اعم من هذا الوجه من النية التي  
 بحسب الوجود والتحقيق لا باعتبار الحقيقة والمفهوم فتقاربا  
 كما هو بين من عندها نظر ما قيل في التسمية بين الحكم المسمى  
 والسكر العرفي كما هو مشهور وهذا يعني ما نقله **ق** عن  
 الطوطوشي من قوله ومعنى الاستنابة فن جواز الفعل من  
 الغير فقط قاله يريد بالغير المستناب انتهى بخوار كلامهم  
 اسم مصدر من احاز فهو بمعنى احازة ومعناه الاذنب  
 الاباحة المتابعة للمنع **قوله** **طفي** من الغير فيه بمعنى  
 عن متعلقة بالفعل وكانه عين بخوار ذلك طلب الذي  
 يشعر به السيد واليتا لافاز اذنه على وجه الطلب  
 من المستناب وتارة بدونه بل اطلاقا واحة من اراد  
 ذلك ولقطا جواز بيتا ورك الامن وان كان فيه  
 من الحفا ما لا يخفى قاله **مس والاكوه** تبع المص في  
 حكم الصحيح **قوله** **طفي** ان باب المذهب ان  
 الصحيح لا يجوز استنابته في فرض المذهب صحتها  
 في النطوع وان وقعت صحة الاطاعة وتبعه فيه ابن زحون  
 والتسليم والقدافي والتاذي وغيرهم كما في **ق** و  
 اطلق غير سند منع النية في **ق** قاله **طفي** ونحوه  
 لقول الشوم **قوله** **طفي** **ق** **طفي** في العبادات  
 ما لا يقبل النية باجماع كالايمان بالله تعالى ومنها  
 ما يقبل اجزاء كالدعاء والصدقة ورد الديون والودائع  
 واختلفت في الصوم والحج والمذهب انهما لا يقبلان النية  
 واما المريض فاعتمد فيه المص ما حكاه في **ق** **ق**  
 الحلاب من انه يكره اخباره من حج عنه فان فعل مطلق  
 وليس به ما شهره ابن الحاذب من عدم الجواز واعترضه  
 ابن زحون قايل بغيره كالحج والعمرة على المنع ويدل على ذلك  
 ان ابن عبد السلام خلع عدم الجواز على عدم الرخصة وشهره  
 والحاصل ان المص اعتمد في كراهة النية عن الصحيح  
 قول سند عن المريض كلام الحلاب والمقتد منع النية في  
 عن المحي مطلقا لهذا ما يفيد **طفي** والله اعلم **ق** **وت**  
 في النية بين ان تكون باجرة او تطوعا قاله **طفي**

Copy

g S sity



واما قول شارح العمدة النبابة في المحار كان تغير اجرة فحسنة  
لانه فعل معروف وان كانت باجرة فالمقصود من عن مال  
الكرامة لانه من كل الدنيا عمل الاخرة انتهى بقوله  
2 فالظاهر حمله على النبابة الميت الموصى لا يمكن ان يكون على ما  
قبله فنقول 1 ومحل الشراقة اذا كانت الانشائية باجرة  
او غير صواب ولذا قال **طعن** في قول المصنف كيد مستطوع  
انه لا ياتي على المشهور من منع النبابة وعدم صحتها لا على  
الصحة ولا على المرض ولا على ما ذكره من الكراهة على ما  
فيه والاكراهة متعلقة وانما هو مندرج على جواز الوصية  
فهو اشارة لقوله وان اوصى ان يحج عنه الفذ ذلك ويتج  
عنه من قدح احب ونحوه لابن الحاجب **واجابة نفسه** هذا  
مستخرج على قوله ونعذرت الوصية به كما لا بد للحاجب  
وان عبد السلام والتوصية وتصور  
اذا اجزت الوصية وانفذ كتم بعد الوقوع بفعل يجوز بعد  
ذلك ما هو اولى بواجر نفسه او غيره في ذلك قولان  
المشهور كراهته لانه اخر العوض عن العباداة وليس  
ذلك من سبب الخير انتهى ونحوه لابن شاس انظر **طعن**  
**ونعذرت الوصية به من الثالث** انما نعذرت به الوصية  
عند مالك وان كان لا يجيز النبابة فيه مراعاة  
اخلاف الشافعي **قوله** وان كان صورة على  
الاصح قاله ابن الحاجب انما اعتبر فيه ابن عرفة  
مقابل الاصح لا عرفه واعتبر منه الترتيب **صحيح** بان  
الخلاص في الجواز وعرفه كما يظهر من ابن بشير وابن  
شاس لما في المذاهب وخلاف لابن الحاجب **ومنتهى**  
تماما كما هو من نصيبها من هذا الجواز قول الترتيب **صحيح** اذا هو  
بحاله وحج فان كان ضرورة فقال مالك في الفذ ونية  
بمخاصة لم قال وان كان غير ضرورة قال في المدة  
ان المال غير انتهى **وحج عنه** **قوله** ولو اقر  
مكان كتمة المظاهر ان الحاج كتمة تكون من  
اقر مكان كتمة وليس كذلك بل انما يح عند بلده  
ان لم يسم بلدا والاشبه فان فصلت فضلة لم يكن فيها  
من بلده اذ ان يح بها عنه من حيث ما بلغ ولو كانت هكذا  
في **ت** عن ابن رشد وسائر وان لم يوجد سبب من  
مكانه حج من الممكن **انوسع** ابن عاشر ليس بوسع  
المال امكن ان يح به اكثر من مرة واحدة فقط كما يبادر  
من لفظه بل المراد كثرته جدا حتى انه لو كان ثلثه  
يشبه ان يح به حجة واحدة وامكن اكثر من ذلك وكان

نقال

الرايد ميراثا فقف على **صحيح** كوجوده باقل هذا في غير الواسع  
وهو ما يشبه ان يح به حجة واحدة ويمكن اكثر كما ذكر  
ابن عاشر وهو داخل تحت الامر ذكره لاصل التاويلين هذا  
هو الصواب في فهم كلام المصنف كما يدل عليه كلام ابن  
رشد الا ان يح غيره ولا فرق بين ان يوصى بمثل معين  
او بالثلث كما حمله عليه الشافعي **وننت** وهم ان قوله  
كوجوده باقل من المال الواسع ايضا وفرق بينه وبين  
ما قبله فمما قبله معين على الجزء السباع كالثلث ومما بعد  
على المعين بالعدد وهو غير صواب اذ ليس الواسع هو محل  
التاويلين **وهل الا ان يقول** **حج عنه** **قوله**  
في مسألة وجوده باقل فقط انما هو نظير الظاهر ان  
التاويلين يرجعان للمساكين ككتابي 2 وحج وغيرهما  
وهو ظاهر المصنف ويفيده كلامه في المناياك ونص  
وان سمي قولا حج به عنه فان وجدوا من يحج به بدونه كان  
الفاضل ميراثا والآن يفهم يعطى الجميع هذا ان لم يسم حجة  
وان لم يسم وكذا لك عبد بن القاسم وقال ابن الموارث  
به حج واختلاف فعل قوله تفسير او خلاف والا قرب انه قد  
انتهى فنقول من يحج عنه بدونه صادق بالمتطوع دون  
مال وبالحاج في اقل وقال ابن عرفة ولو عين عدد حج عنه  
سعين او غيره ففيه ثلاثة اقوال الاول للمدونة يكون  
ما فضل من حجة ميراثا والثاني للشافعي عن محمد يكون لا غير  
ان عينه وقال يحج به رجلا وان قال حجوا عنه به فحج  
والاحسن حجة واحدة ثالثها الاشبه يكون لا غير  
ان عينه وانما في حجاب انتهى بافصاح وقال ابن بشير  
اختلف المتأخرون في قول ابن الموارث ان اسم ما يعطى فذلك  
كلمة للموصي له الا ان يرضى بدونه بعد علمه بالوصية وهذا  
اذا قال حج عني هذه الازنعين فلان او قال رجل وامراتي  
قال حجوا عني هذه او قال حجوا بها فليست كل حجة  
حجة او حجتين او ثلاث او اكثر ولو جعلت في حجة  
واحدة فهو احسن فعل هو تفسير كلام ابن القاسم او خلا  
انتهى ونحوه **صحيح** واذا تأملت هذه النقول وجدت  
مما وافقت في النقل عن ابن الموارث خلاف ما فهمه **طعن** من  
التحالف بين نقل ابن عرفة وابن بشير **قوله** ان  
الميت كما اوصى بثلاثة وهو محمول الى هذا الفرق والذي اعلاه  
مبينان على ما قرئ به الا قوله كوجوده من حمله باقل على  
المستحق بالعدد وما قبله بالجزء السباع فيقدم فيه الصواب ان  
محل التاويلين في غير الواسع كما تقدم والفرق بينه وبين



ما ذكره ابن رشد كما في **منهج** ونص  
 قال في العينية في رجل اوصى ان يحج عنه بثلاثة فوجد ثلاث الاف  
 دينار ويخوذ لك فانه يحج عنه حتى يستوفى الثلاث قال في  
 البيان لانه لما كان الثلث واستأجر كل واحد لم يحج واحدة  
 ولو كان ثلثه يشبه ان يحج به حجة واحدة رجع ما بقي ميراثا  
 كما قال في المدونة في مسألة الاربعة دينار فقدم منه ان المدا  
 على كون المال واسعا ولا يفرق بين المعين بالعدة والجز  
 ونعم الفرق بين الواسع وغيره **وان زاد على حجة المعين**  
 ما ذكره المصنف لقول ابن القاسم في المدونة وقال ابن  
 الموان يكون الجميع للموصي الا ان يرضى بدونه بعد علمه بالوصية  
 كما تقدم **وقوله** عايد على متأخر لفظا ورتبة  
 اذ فيه نظر بل هو عايد على ما تقدم وهو محج ولو سلم عوده على معين  
 لم يكن متأخر لفظا ورتبة بل لفظا فقط لان المعين معول لقوله  
 دفع فهو موصي من تقديم تامل **فهم اخطاوه** **وقوله**  
 ولا يرد عليه فان ابي فلا يشي له فيه نظر لان اقل احواله يكون  
 كما اذا عين غير وارث ولم يسم وقد قال المصنف ولو باجرة مثله  
 ثلثها **ثم اوجز لفظه ووجه فقط** **وقوله** وان لم يعين  
 له قدر الحجة فيه نظر لان هذا خلاف قول ابن القاسم في المدونة ان  
 المال كله ميراثا الذي قرره عند قوله فقط فعلى البيان  
 ما نص **لو قال احواف فلا تاعني الا قابلا فلا تباكر**  
 من اجرة الثلث زيد مثل ثلثها فان الى ان يحج عنه الاماكر من  
 ثلثها لم يزد على ذلك واستخرج من محج عنه غيره بعد الاماكر  
 ولم يرجع ذلك الى الورثة ان كانت الحجة فريضة بالتفاق  
 او نافلة على قول غير ابن القاسم في المدونة خالف قول ابن القاسم  
 فيها انتهى ونقله **منهج** **وقوله** والمواق والمم مشي غا قول  
 ابن القاسم بل قيل قوله فقط وفقط بين القولين **وقوله**  
 وعليه فعلى يرجع الى هذا قصورا قد قهر **2** برجوعه مما اذا  
 على التماس على القول بالانتظام وعندا بانه سيده على القول  
 بعدمه انظر **ولم يقم وصي دفع لهما جهدا** **وقوله**  
 ويقم ان غير في ماله اذ غير صحيح وكذا قول **بعد فعل**  
 في مال الصبي بل هو في ذمته الصبي وكذا **عليه** فليق به الضمان  
 فعلى ذمته كما لا ينبغي عسرة عنها انظر ما ياتي عند قوله  
 واراد وجب صبي **منهج** **وقوله** طلق المراد بجملة محل  
 موته ابن عسرة قبح عنه محل موته فان قيم عنه المال  
 من حيث امكن **ولو كان** محل الخلاف كما في المواق عن ابن  
 رشد قال احواف عني من بلد كذا وعلمه مات فتسبته عنر ما  
 مات لقوله **عليه** وزد بلو قول ابن القاسم يرجع ميراثا وان

لم يمنع وهو عند المصنف قول اشبه وفي **منهج** انه  
 روي ايضا عن ابن القاسم **ولو زعمه** **وقوله**  
 على ما يشهره المصنف هنا وقد يتعلق بذمته واقتصر المصنف على  
 الاول لقوله في توصيته انه يقول لذي اختاره ابن عبد البر  
 وغيره ويبنى على الخلاف اذا اراد الاجير ان يستاجر من هو في مثل  
 حاله **منهج** **وقوله** ويخرج عنهما ما اذا مات الاجير في اثبات  
 الطريق فعلى نقلها بنفسه تنقسه وعلى نقلها بذمته  
 يستاجر من ماله من ثمنه ويكون عليه انتهى **لا الهاد قول**  
 لان تاخير الاجرة فيه يفسد ثمنه يعني اذا كان التاجر مدعولا  
 كما تقدم **وقوله** **وان زعمه** **وقوله** واستثنى قيامه  
 اذ هذا السؤال غير وارد اذ ما هنا الاجير غير معين كما في **2**  
 والفصح يناف ما يستوفى منه انما هو في المعين كما ياتي  
 وميند فاجاب ساقط **وقوله** وهو صريح بل لا  
 من احواله في ذلك والظاهر من قول القابوس والصحاح ان الكس  
 هو الاكسر والفتح مسند **ولا يسقط فرض من** **منهج** **وقوله**  
 وذكره عند قوله اذ فيه نظر بل ليس في كلامه في الوضعية  
 ما يخالف ما ذكره عند هذا ونص **منهج** **وقوله**  
 كتمتع بقران **وقوله** **منهج** **وقوله** صاحب الطراز  
 بان من استوجر على شيء انه يقع على نفسه وان كان فواه عن  
 غيره وما ذكره هنا نقله عن سند وابن فرحون **وقوله**  
**منهج** **وقوله** عن القراني واستثنى لانه لا ثبات الانسان الا  
 على استخوي لقوله عليه السلام انها الاعمال بالنيات واجب  
 بان هذا مستثنى من الحديث وهو غير ظاهر قال **منهج**  
 والحق ان بنية المحض من عبادة والخلل انما وقع في متعلقها وهو  
 كونه عن فلان وذلك لا يضر في اصل النية كما  
 قال في قوله اخبر بعض المستملع **وقوله** ولو  
 نوي المحج عن نفسه لا يسقط عنه الفرض اذ فيه نظر وقد تقدم  
 عند قوله او صرفه لنفسه ان يجري على فاعله بمنزلة  
 من عصب بالادح به وهو الظاهر **وقوله** **منهج** **وقوله**  
**منهج** **وقوله** ثواب خضوعه وترعه اذ فيه نظر بل لا يوجب على  
 مذهبا لان الخضوع لا يقتل البناء وقبارة ابن فرحون **منهج**  
**منهج** **وقوله** ثواب الحاج من تمام الحاج واستأجر المحج عليه برحمة  
 الدعاء وثواب المساعدة **وقوله** **منهج** **وقوله** **منهج** **وقوله**  
 المم انبعة ثلاثة منها جمع بينهما وهو الاحرام والوقوف  
 والطواف والرابع السعي المشهور انه ركن في الحج والعمرة وروي  
 ابن القصار انه واجب بغير بالدم وليس بركن وبه قال ابو  
 حنيفة وزاد ابن الماجشون الاركان منها الوقوف بالمسعى وروي

Copy

sity







فلا يقدر على الميقات على النزول الى البر وما ذكره من ان هذا هو  
المعتمد مثله في **2** لكن اذا حمل عليه المصطفى لو غير مشار بها  
لخلافه الا ان يقال اشار به لرواية ابن نافع عن قال لا يحرم  
المسافر في البحر ولم يفتصل بتفصيل سند نقله في التوضيح  
**كأحراره اوله** **هنا** نقل عن مناسك ابن مسير  
نصه **روى** عن معمر بن عيسى قال سمعت  
مالكا يقول انما انا بشر اخطا واصيب فانظر في رأي  
ما رايت في الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب  
والسنة فامتنعوا منه **وهنا** نقل عن مالك  
عن عياض بن المذارك بن عيسى قال سمعت  
مالكا قال ابن عبد البر كان اشد الناس ملازمة لمالك  
وقال البرقي او فوق اصحابه وانتهى معن وهو اوجب الى  
من ابن نافع وابن وهب وقال الشافعي قال في الحمد  
حديثه من لم يزل عيناك مثله وهو معن وقد روي  
عنه الامام احمد بن حنبل وابن مدين والحمد لله وابن عجيبي وغيرهم  
واخرج له البخاري وسئل انتهى **وتركه الاضباب**  
**والماربان لم يرد مكة** هذا نحوه قول ابن عسرة وتعدية  
حلالا لغير دخول مكة ولا الحج ولا العمرة فعوا او لا يعارضه  
قول المدونة وان جاوز الميقات غير يريد الحج فلا دم عليه وقد  
اساحبه دخل الحرم حلالا من اي الاوقات انتهى كلام المدونة  
من يريد مكة لغرض منكم فلما قاله فلا دم عليه وقد  
اساوسيا في تاركه ولا دم ان لم يعصر نسكه وبه يعلم  
ما في كلام **طعن ومريد ها ان نزل الحرم** اول مرة  
استجابا كما صرح به ابن عسرة والتج **صحيح**  
واعلم ان قول المؤلف ومريد ها ليس هذا في مقتضى الميقات  
واما هو المتبادر من دخول مكة من غير اهرام من مكات  
قريب وما المار على الميقات ان اراد مكة فوجب عليه الاهرام  
من غير تفصيل بين التردد وغيره كما تقدمت المدونة  
انظر **قوله** لا امر عاقبه لو قاتل خرج لا يزيد العود ورجع  
من قريب لغير عاين اهرام والارهاب الدم بخلاف من خرج يريد  
العود هذا ما حصله ابن رشد انظر **2** **قوله** نقله  
فعل ابن عمر قال ليقول المصنف دله لا يرد فحقه لو توجه بهذه **نقله**  
**قوله** كما سنده في خارجها الصواب ايسر طوله او  
خارجها لانه تحريف لكلام الناس ونصه ويحق به على ما قاله  
صاحب الطراز من كان خائفا من سلطانها والهيمنة ان يظن  
اذن خائفا من جبر الحق قال فهذا لا يكره ليدفع لها مختلفا  
خلافا في ظاهر المذهب لان ذلك يجوز مع عدم التكرار فكيف

بقدر

بقدر المخافة وقد قاله الشافعي وغيره **والاوجب الاهرام قوله**  
او دخول مكة فقصده دخول مكة لا غير فلهذا لا يخرج من  
لم يقصد دخول مكة لا يجب عليه اهرام ولو القى القسم المتقدم  
وليس الكلام الا ان عليه ان لم يقصد **كأحراره**  
من الميقات الذي ياتي عليه او قال **طعن** الاول في قوله **2**  
وجب عليه الاهرام لدخول مكة لان ما قبله في قوله مكة  
بغير اهرام وبه قرر ابن عبد السلام والتج **صحيح**  
ابن ابي حاتم بخلاف غيرهم فانه يجب على الاهرام في كل حال  
غير المتشدد ومن خرج للميقات في التجار فالأشهر وجوب  
الاهرام عليهم اذا دخلوها فتجرب ان المار بالميقات ان لم  
يرمكة لو كان كعبه فلا اهرام عليه ولا دم انظر المواقف  
كلام الناس قال **طعن** لكن التفصيل المذكور  
في قوله ان لم يقصد **طعن** كما ان مقتضى الميقات لان من دخل  
حلالا لا غير مقتضى الميقات لا دم عليه ولو قصد النسك عند  
ابن القاسم وهو مذهب المدونة ونحوه **طعن** ان المصنوع  
الاختصاص الى عدم ترتيب هذه المسائل وعلى ما قرره الخط  
يعني على الوجه حكم مقتضى الميقات حلالا لغيره ممنوع ام لا  
قال في التعميم في قوله ان اوجب الاهرام اما وجوبه  
ان دخل مكة قطا هروا ما عند الميقات فقال ابن عسرة  
تقريب حلالا لدخول مكة ممنوع فصرح بالمنع انتهى  
انظر **قوله** لان من دخل حلالا لا يخلو ما قاله **2** ونقله  
منه قبله والارهاب الاهرام وعلى ذلك ما ذكره يكون  
قوله والارهاب الاهرام عاما وكذا التفصيل الذي  
بعده فيجعل باب الميم واسما علم **وان خالفه لعظم ولا**  
**دم** هذا قول مالك المربع منه والذي رجح اليه ان عليه  
الدم وقاله ابن القاسم لكن قال الميم في مناسكه الاول  
اقيس وعلى الثاني في حال الدم ان اوجبه الاضباب فيكون  
مقتضيا على ما اذا لفظ بقدر ان اوطلقت احتمالات ابن  
عبد السلام وعلى الاول فيها بطلان كلام الجواهر وبه يعلم ان  
الصواب في قوله **2** فلفظ تمتع او قران يستقط لفظ تمتع  
لغرض ابن عبد السلام على الاحتمال الاول يكون الجواب  
مقتضيا على ما اذا لفظ بقران ولغرض ان لفظ تمتع  
ولو قصد لا يوجب الدم انما يوجب الحج بعد العمرة فاعلم والله  
اعلم **ان جماع قوله** اي وجائع منه ان ليس هذا من  
كلام الطراز انما ينبغي عليه سؤالي وجوابه بعد ونص  
**2** عن طريق التفتيش بشرط صحة العقاد الا اهرام ان لا ينوي  
فيه عند الدخول وظاهرا لا فان لم يأت ذلك مع اهرامه



لم ينفذوا لم يكن عليه من افعال الحج والعمرة ولا من الواجبات الا احرام بهما  
 شيئا وما يؤوله منوطا له فان كان له على تأويله انه لو  
 قبل الدخول في الاحرام ان يحرم حين الوطئ ثم بعد نية احرام حين  
 الوطئ كما يدل عليه قوله في الاحرام اجتمع فيما لا ينفذ  
 شيئا نية الاحرام في الجماع قبل الدخول فيه ونية الاحرام وقتها  
 وهما متويزة المص لا غيرهما لان نية قبل الدخول في الاحرام  
 لا تتويزة وانما يعتبر الاحرام في الجماع وقد حصل حين الوطئ  
 فيقولون ان حاله والظاهر كما قال بعض شيوخنا ان معنى  
 قول الطبري فان نوى ذلك مع احرامه انما احرم على شرط ان لا يحرم  
 عليه وهو ولا انزال فهذا الذي لا ينفذ احرامه لان شرطه  
 من ان يقبل في العقد وهو مثل قول ابن القصار المقابل  
 للمعروف في قوله في الاحرام فان شرط شرط العقد امر  
 بعده والله اعلم **مع قول ابو حنيفة** مع ان العطف  
 يكون فيه نظر بل كلام الرضا يوجب ان المطابقة هنا واجبة  
 كما فعل المؤلف لان المراد هنا شئوى التعليل بل هو معهما معا  
 وقد قال تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فاساوي بينهما بالمطابقة  
 لان اسماوي بالافق والفقر معا **قوله** وهو ظاهر  
 المدونة لفظ المدونة الذي لا يمتح به ابن عرفة لان الغد  
 بالنية فقط كما في **ع** قوله من قال ان لا يحرم يوم اكل  
 فلنا فهو يوم يكلمه محرم قال فقوله ابن عبد السلام لم ار  
 المتقدم في الغداه بجمد النية قصور انتهى واعتبره  
**ع** بان كلامه يقتضي انه في المسألة المذكورة محرم من  
 غير تجديد احرام وليس كذلك ان هذا قول سمعون وهو  
 خلاف مذهب ابن القاسم ماله ان لا يكون محرم  
 حتى ينتهي الاحرام قال في **ط** ويستشكل التخييل  
 سمعون قال وهو حقيق لا اشكال فان الاحرام عبادة  
 تقتضي نية وحسب ذلك لا دليل فيه لابن عرفة وما يوجب  
 الطريقة التي مشى عليها المص قول ابن عرفة وفيه من  
 التقليد والاشعار معها قولنا انما عمل عن المذهب والاكثر  
 عنه انتهى اي في الانقياد بالتقليد والاشعار مع النية  
 الاكثر انما هو المذهب عدم الانقياد بهما مع النية لعدم  
 الانقياد بالنية مع ما جرى واي قول **ع** بل قال **ق** انما  
 نصها حينئذ في كلام **ع** هناك نص **ع**  
 القرافي صرح ابن شاسر وابن بشير والخماني ان النية اذا تحددت  
 عن الفعل والفعل المتعلق به لا ينفذ ولا ينفذ ثم تصدق المدونة  
 ان النية كانت منه صرح في التعليل والمسلم والقبس انتهى  
 قبل ان اشار الى لفظ المدونة الذي نقله من قول المص ترك

اللفظ فيه ونص **ع** فيها يحكي من اراد  
 الاحرام التلبية وينوي به ما اراد من حج او عمرة  
 وتكفيه النية في الاحرام ولا يلزم من عمرة ولا حجة  
 الا قبل **ع** ولا دليل فيه لان الوقاد بمجرد  
 النية لان مرادنا ان نية العمرة او الحجة يكفي عن  
 تسميتها واللفظ بها كما يدل عليها اخر الكلام  
 والله اعلم وقوله في سند رفع **ع** تراض **ع** ان  
 نص **ع** تراض **ع** الذي اشار اليه هو قوله  
 المص هذا في قوله وان جماع مع انما يترك لا ينفذ  
 بمجرد النية ايم ونحوه في **ق** واجاب **ع** عنه  
 بما في **ع** من قوله ويمكن ان جماع مع قول **ع** وهو ظاهر  
 واما قول **ع** وانما قوله وهذا السبقين رخص او فكل  
 رخص صدر من غير تأمل **ع** **قوله** في قوله  
 وجوب ان وقع الصرقة اذ فيه نظر اذ هو ذال الصرغ  
 الذي وقع فيه الصرقة بعد الطواف استأنفله عن  
 سند التزاني وهما لم يذكرانه وجوب الصرقة  
 في وانما قال الصواب ان يجعل حقا او لا ذلك لا  
 يقتضي الوجوب وكذا نقله الا في يقتضيه  
**قوله** ويوجب سعيه في الثلاث صور  
 لافاضته اذ فيه نظرا ما اذا صرقت قبل الطواف وقد  
 احرم من الحبل فلا بد من طواف القدوم ويسمى بعد  
 ولا قابل بطواف السعي ههنا واما اذا صرقت بعد الطواف  
 فقد قال سنده يوجب سعيه لافاضته اي لان الطواف  
 لم يشبه القدوم ونحوه **ع** بان لا تكلف  
**قوله** لان الطواف الذي وقع اذ لا يحصى ما  
 في هذا التخليل من الخلل والاخلال وعبارة الذخيرة  
 ولو احرم مطلقا لربيع حتى طاف فالصواب  
 ان يجعل محاذ يكون هذا طواف القدوم لان طواف  
 القدوم ليس ركنا في الحج والطواف ركنا في  
 العمرة وقد وقع قبل تعيينها انتهى نقله **ع**  
**ع** واخرج متبعة كلام سنده انظر **ع**  
**ع** وينوي **ع** وجوبه اذ فيه نظر بل الذي  
 يدل عليه كلامهم انه ان اراد البراءة من الحج  
 ثبته وان ترك نية برى من عمرة الاحرام **ع**  
 وليس بمقتضى عمدة العمرة انظر **ع** **ع**  
 وان كانت فيها واجبة اذ فيه نظر كما تقدم وتامل  
 كلام **ع** وما نقله عن التخييل بل ان لا وجوب







اتمامه بالشروع فيه وحيد فما في التوضيح من وجوب  
 كماله هو الصواب وان كان اكتماله ليس شرطاً في  
 صحة الرداء عند ابن القاسم **وقوله** بانبات البيا  
 صوابه الالف **وقوله** وان قصد العبرة فقط  
 لم يحجزه ان يعنى اذا ذكر ذلك وهو مذكور في يوم  
 بالاعادة كما في **ج** فان لم يذكر حتى يرجع لبلده افراه  
 قاله **لا بعده** **وقوله** ولا قضنا عليه ان ذكر  
**ح** ان سقوط القضاء هو المشهور كما صرح به ابن  
 يونس وغيره وهو الذي اعتمد في التوضيح  
 والذي عذرة عياض للاكثر وقال انه ظاهر المدونة  
 هو لزوم القضاء ابن عرفة وفيها كره بعد ركوعة  
 وفي سعيه فان فعل ثم سعيه وحل واستأنف  
 عياض الزمان فذلك للاكثر ونفاه يحيى ابن  
 عمرو **واسره ان اطلق** ظاهره ولو حلف بالتقرب  
 كمن اعتمر في اخر يوم عرفة ثم احرم بالبحر  
 ولو حلق حتى وصل الى منى يوم النحر فخلق ونحو  
 كذلك فيلزم به الدم ولا يسقط عنه لان الحلق  
 للشك التام في كماله **ج** عن الطراز **وقوله**  
 رد بلو قول اصحاب ابن يونس لانه لا دم عليه  
 يخرج على قول ابن القاسم فيمن قام من اثنتين  
 في الصلاة ثم رجع فجلس انه يجزى بعد السلام  
 قاله في **توضيح** ابن عرفة وفي سقوط دم تاحيه  
 قول المتأخرين كقول سقوط دم محرم تفدي  
 المقات رجع اليه وكقول ابن القاسم واشبه  
 في تجود من قام من اثنتين وفي رجوعه قال ابن  
 القاسم فيخبر بعد السلام وقال اشبه قبله **تاويل**  
 الاطلاقات المتونسي والتقييد لخصي **وقوله** فله  
 الاول مثله في **خشب** **وقوله** ترصنه ابو علي  
 قايلا لم ار من ذكره **وتوايحجاز** **وقوله** ولو  
 كان مثل بلده هذا هو الصواب وجعل **ش**  
 المبالغة راجعة لكل من بلده ومثله للمشارج واصله  
 لابن عبد السلام واع **ترصنه** **ج** انظره ورد المص  
 بلو قول ابن الموارث بشرط الرجوع الى بلده او الخروج  
 من الحجاز **لا اقل** **وقوله** ذر يقال بل اع **ترصنه**  
 هنا ان غير صحيح لان من بلده اخر يقية ورجع الى  
 وجح مرغامة يصدق عليه انه لم يرجع لبلده والا

مثله

لمثله وانما رجع لا قل من ذلك فيلزمه الدم لقوله لا اقل  
**وفي شرط كونهما ترد** **ج** اشارت بالتردد لتردد المتأخرين  
 في النقل فالذي نقله في النواذر وابن يونس واللمحي  
 عدم اشتراط ذلك وقال ابن الحاجب الاشعري بشرط  
 كونهما عن واحد وحكي ابن شاس في ذلك قولين  
 لم يعزهما وانظر ابن عرفة والمص في المناسك  
 جواز القول بالاشتراط واصله **ودم التمتع** **ج**  
**ياخرام** **ج** وبان ما مشي عليه المص ان اع **ترصنه**  
**توضيح** **ج** بانه يقتضي ان اصل هذه الطريقة يطالب  
 عند فهم به اذا مات قتل رضى القية وليس كذلك  
 اذ لو كان كذلك لسلما ابن عرفة كعادته  
 في عذو الطريق مع انه اعترض على ابن الحاجب  
 بقوله قتل ابن الحاجب فيجب باحرام الحج يوهن  
 وجوبه على من مات قتل وقوفه ولا علة في سقوطه  
 خلافا انتهى فالصواب ان في المسألة هو الجواب  
 الاول **واخر** **وقوله** **ج** يعني تقلبته وتقلبه  
 كذا ثم قال وليس مراده اخر اخر الهدى اطلق وتعد به  
 من الشراح على هذا التأويل في كلام المص تحتج  
 بانه لم يصرح احد من اهل المذهب بان يخرج الهدى فقتل  
 الاحرام بالبحر فيخبره وهو غير ظاهر لقول الابي في  
 شرح مسننهم على احاديث التشارك في الهدى على قول  
 الراوي فامرونا اذا اعلنت ان يهدي ما نصد  
 عياض وفي الحديث حجة لم يخرج الهدى للمتمتع بعد  
 التحلل بالعمرة وقتل الاحرام بالبحر وهو احدى الروايتين  
 عندنا والاخرى انه لا يجوز الا بكون الاحرام بالبحر لاقت  
 بذلك بصير متمتعاً والثالث انه يجوز بعد الاحرام  
 بالعمرة انتهى وبه تعلم انه يتعين صحة الكلام  
 على ظاهره وسقوط نفع الشراح عليه وتأويلهم  
 له من غير داع لذلك وانما علم **ثم الطوائف**  
**سما** **وقوله** **ج** يميز الا لا معنى لكونه يميزا  
 والصواب انه مطلق **وقوله** **ج** يقتضي قول  
**افتر** **ج** والعرض شرط لهذا يقتضي غير صحيح ولا  
 اراده والتمسك به وقصور فقيد  
**نقل** **ج** عند قوله وركوعه للطوائف بعد المغرب **صا**  
**نص** **ج** وقال التادلي قال الساجد ومن  
 سمي في طوافه فبلغ ثمانية اواسر فانه يقطع وركع  
 ركعتين للاسبوع الكامل ويبلغ ما زاد عليه ولا يعتد به



وهكذا حكم العامل في ذلك مختصرا **قوله** فان  
ابداه من الركن اليماني اثم اليه وعليه دم في هذا الكلام  
خلد وفي التوسيع **قوله** ابن الموارز ولو بدا في طوافه  
من الركن اليماني فليبلغ ويتم الى الركن الاسود واذا لم  
يتذكر حتى رجع الى بلده اخذناه وبيعته بهدي وذلك  
ان بدا بالطواف من باب البيت فبلغ ما مشى من باب  
البيت الى الركن قيل فلو ابدى الطواف من قبل الحجر  
الاسود والباب قال هذا سند مجزى ولا شيء عليه  
سند والبداهة عند ذلك من الاسود سنة فلو بدا من  
الركن اليماني مما دى الى الحجر الاسود فان خرج من مكة  
اجزاه وعليه الهدي لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت  
العتيق وهذا قد طاف انتهى **قوله** اثم اليه ان  
اراد الى الركن اليماني كما هو المتبادر منه فليس غير  
صحيح لقول الامام تماري الى الحجر الاسود وان اراد الى  
الحجر الاسود بطل قوله وعليه دم كما علمت من ان الدم  
لا يكره الا ان لم يتم الى الاسود ولم يتذكر حتى رجع لبلده  
وفي **2** عن ابن الموارز انه ان تذكر وهو بمكة اعادة  
الطواف والسعي ان طاف او انتقص رضوه والا يبي  
هذا كله في النسيان واجهل وامان بدا منه عمدا  
واتم اليه فانه لا يبي الا ان رجع بالتقرب جدا ولم يخرج  
من المسجد انظر **3** **ويطوف بحرف بن قول** لا يقال  
ان يكون معنى بطلانه اذ فيه نظر اذ البطلان لا يطلق  
على قايمة البناء **وجعل البيت عن يساره** قال **3** حكمة  
جعل الطائف البيت عن يساره ليكون قلبه الى  
خمة البيت ان باب البيت هو وجهه فلو جعل  
الطائف البيت عن يمينه لا عرض عن باب البيت  
الذي هو وجهه ولا يليق بالادب الاعراض بل وخبوه  
الامثال انتهى **وخروج كل البدن عن الشاذرون**  
هذا بنا لطيف خارج في اسناد جازا الكعبة واعتمد  
المصنفنا ذكره عن كلام سند فابن شاس ومن  
تبعهما كالقرا في وابن جزى وابن جماعة وابن  
الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون وابن مراكش  
وم يتفق **3** ابن عرفة وهو المعتمد عند الشافعية  
قال **3** وقد انكر جماعة من العلماء المتأخرين المالكية  
والشافعية كون الشاذرون من البيت منهم ابن رشد  
بالتصغير في رحلته وابو العباس القليل في شرحه  
فواعدا عياض وابن فرعون شهد قال **3** وباجملة فقد

كشوا الاضطراب في الشاذرون وصرح جماعة من الامة القند  
بهم بانه من البيت فيجب على الشخص الاحتراز منه في طوافه  
ابتدا وان طاف في بعض يده في طوافه انه يقيد ما دام بمكة  
فان لم يذكر ذلك حتى بقى عن مكة فستقن لا يلزم با  
لرجوع مراعاة قلن يقول انه ليس من البيت انتهى **3** **وقطعه للفرعية** **قوله** وانظر ما الفرق بينه وبين  
الصلاة قل الفرق بينهما ظاهر لانه  
الصلاة الحاضرة يجب ترتيبها مع سائر الغزوات بخلاف  
الطواف ولم يقل احد بترتيبها مع الغزوات وقطعه للعا  
خوف خرق وفتها لا للترتيب **قوله** وقال  
ابن حبيب يدخل من موضع يخرج الى عارة **قوله**  
ظاهرا لمدونة والموازنة يبي من حيث قطع واستحب  
ابن حبيب ان يبدى ذلك الشوط ولذا كان المستحب  
ان يخرج على كمال الشوط قال **3** وينبغي ان يجعل  
كلام ابن حبيب على الوفاق وهو ظاهرا فخر كلامه في  
الطراز **وبن من غيب** **قوله** ليفيد انه اذا  
قطعه للفرعية قاله في الموازنة اذ بل قال ابن  
رشد في سماع القرين كونه اذا قيمت الصلاة  
وهو في الطواف يدخل مع الامام في الصلاة ثم يني  
على طوافه هو قول ملك في الموطا والمدونة ولا  
اختلاف اعلمه في ذلك فنيسته للموازنة مع انه  
مذهب الموطا والمدونة والعينية وحكي قلبه ابن  
رشد الاتفاق قصور **قوله** وينبغي ان يشترط  
هنا في صحيح وقد استظهر الاولين **وطفي الثالث**  
**او علم بحسن** **قوله** ولم يحكك مقابله اذ فيه  
نظر وقد ذكر ابن رشد في سماع القرين من ثلاثة  
اقوال اجد محالها في السماع المذكور وقراهة  
الطواف بشوت الحسن قال ابن رشد وعليه لا  
يجب عليه الاعادة وان كان معتمدا الثاني لابن  
القاسم اذ لم يعلم به الا بعد الطواف لاعادة عليه والثالث  
لا شهر ان علم في اثناء فقه علمت ان قول اشهد فقال  
لقول ملك وابن القاسم وعلى قول ابن القاسم  
لا اعادة عليه بعد كماله قال الترمذي يشهد ان علم  
اثناء الحامد الوفاق لقول ملك وابن القاسم وما  
جرك المص عليه وابن الحاجب **وعلى الاقر ان شكك**  
قال **3** المنصوص من ملك انه ينبغي على الاقل سوا شك  
وهو في الطواف او بعد فراغه منه بل في الموازنة انه

ضرة



اذ انشك في اكمال طوافه بعد رجوعه قبله انه يرجع لذلك  
 من بلده انتهى **قوله** ولزم احد ليس معه في الطواف  
 اذ فيه نظر بل يرجع اليه الا اذا كان قد طاف منه كما نقله  
 ابن عمر في من سماع ابن القاسم ومنه  
 وسمع ابن القاسم تخفيف مالك الشاه يقول خبر رجلين  
 طافا معه الشيخ وفي رواية يقول خبر رجل معه الباقى  
 عن الالبهرى القاسم لفرق قول غيره وبناءه على بقبية  
 كالمصداق وقاله عبد الحق ونقله **ج** **قوله** **وان لم يرجع**  
**ولادم** **قوله** وقال اخبرني ان على طواف المسجد  
 اذ ما احب به من صحيح بالمشاهدة لان هذه العواجل انما  
 هي على طواف المحل المعتاد للطواف لا على طرف المسجد  
 الاصل وفي **ج** فممن من كلام سنده ان الطواف خلف  
 المقام لا يوثق وهو ظاهر وكذا في الطواف خلف  
 الاساطين التي في حاشية الطواف لا يوثق فيما يظهر  
**في السعي قبل عرفة** **قوله** وفي هذا التحكيم  
 الثاني فيه شروط اذ لا يشترط المذكورة شرط في  
 الحكمين معالا في الثاني فقط كما ذكره تامل  
**ولم يراه** **قوله** قال في صحيح ومتى يكون الحاج مراهما  
 قال اشهد ان قدم يوم عرفة حيث تاخير طوافه  
 وان قدم يوم التروية حيث يحمله ذله في التاخير  
 سعة النظر **ج** **ولم يرد فيه** **قوله** فتمت الشرط يعني عن  
 قوله احرم من الجبل **والا فدم** **قوله** **قوله**  
 قاله الشارح **قوله** اذ ما قاله قال ابن عباس  
 انه في غاية البعد من اللغظ وان استظهر **ج** **قوله**  
**البر** **قوله** يجوز فيه ما ذكره احد ويجوز ان يكون منه  
 مبتدا وخبر **قوله** من حال من التضمير وقول  
**قوله** ذكر ايضا لو قوف ادم لا معنى لهذا التقليل  
 ولا يتوهم كون الف للثاني لانه ثالثة كالف  
 في رضى والف الثانية لا تكون الا رابعة **قوله**  
**قوله** **قوله** غير شرط في صحة السعي  
 كما يرويه اذ فيه نظر بل كلام المص لا يوهن شرطية  
 لقوله **والا فدم** اذ لو كان شرط للزم من فقدته عدم  
 صحة السعي وان يرجع من بلده دون جبره بالدم وقد  
 قال الشافعي في كلام المص عدم اشتراط كون  
 الطواف واجبا وهو ظاهر المدونة انتهى وقال المص  
 في مناسكته ولا يشترط ان يكون الطواف واجبا  
 على المتردد انتهى قال ابن عمر في شرطه وفوقه

قولان

قولان لابن عبد الحكم لما انتهى فنسب للمدونة عدم  
 شرط وجوبه **قوله** وفي عامة في الواجب  
 وغيره اذ بعد يقتضي ان السعي يكون فرضا ويكون  
 نافلا كالتطواف وفيه نظر لما نقله **ج** عند قوله  
 كالتطواف القدوم ان السعي بعده ابن يونس ان السعي  
 لا يتطوع به وانما يعمل في حج او عمرة انتهى ونقله **ج**  
 ايضا في باب التذرع عن النبي ما نص  
 وقاد السعي خلف فيه قيل يسقط تذرعه او ياتي بهجر  
 لان السعي ليس بقربة بالتذرعه فيصح تذرعه بحسب  
 الامكان **ج** **قوله** **وان احرم بعد سعيه** **قوله** **قوله**  
 سفر والا قارنا ولا ممتزجا اذ الصوتان ما تقدم له هناك  
 من التفصيل قيل وهو انه ان وقعت العمرة او بعض اركانها  
 في اشهر لم يمتنع والاشهر مما قاله **قوله**  
 غير صواب وما قاله احمد قريب لما قاله في شرط  
 التمتع والله اعلم **ان سعي بعده** **قوله** **قوله**  
 بعد طواف الافاضة بان اعاده بعد اجزائه لكن ان  
 علم على فساد طواف القدوم فاعاد السعي بعد  
 الافاضة فظاهر واما ان اعاده مع اعتقاد صحة  
 القدوم والسعي بعده فانه يحزبه ان يرجع لبلده  
 او تطاول وعليه دم واما ان ذكر قبل ان يرجع  
 فانه يعيده لانه لم ينوب سعيه الا في كل ارض **قوله**  
**قوله** **قوله** وظاهر المص اجزاء التطوع عن الفرض  
 سوا رجوع لبلده ام لا اذ فيه نظر بل ظاهر المص انه مطلق  
 بالاعادة لا يتطوع بعده ام لا كما في كلام ابن يونس  
 وصاحب النكح **قوله** **قوله** قال بعض الشراح  
 وانظر هل ينوب اجمع **قوله** **قوله** **قوله**  
 ان يعيد قوله ورجع ان لم يصح طواف عمرة بها اذ ان  
 يتطوع بتطواف بعد طواف والا فيحزرك ولا يرجع كما قيل  
 في الافاضة واضحه للفحشي وهو غير صواب لانه  
 ان اجزاء طواف التطوع عن طواف العمرة ينوب عليه  
 الرجوع للسعي لوقوعه بعد طواف فاسد ولا يقال يحل  
 على ما اذا سعى ايضا بعد طواف التطوع كما تقدم انه  
 لا يتطوع للسعي **قوله** **قوله** **قوله**  
 ان الاكل قابل بعد سعي قلم وصوابه ان يقول  
 وظاهره ان الاكل قابل بالعمرة مطلقا وليس كذلك  
**قوله** **قوله** فلو قال واعتمران وطرف صححه وقال  
**قوله** لو اقتصر على قوله واعتمران وطرف واحتمل كما











ما تقدم وهو ظاهر قاله **ح** ومن المبررات **والتنبيه** المبررات  
 اي لدفع البسوت كما في المذونق لقولها يقطع ان  
 دخل مكة او المسجد الحرام وكل ذلك واسع ومثل  
 في ابن الحاجب وعنه قال **قوله** واقتصر المؤلف على  
 البسوت لانه لم ينقل عن المدونة الا ذلك وكانه  
 سقط من نسخة او المسجد **والا فله لقادر** بعد  
**قوله** ان العاجز لا يشي عليه ان لا يشترط  
 في العاجز عدم القدرة بالكلية بل المرفق الذي  
 يشق عليه المشي قاله في التوقيف **قوله** عن ابن  
 عبد السلام **وتفصيل** **قوله** وتاخر  
 السن العامة ان يعني ان التوفيل سنة في الطواف  
 الواجب والتطوع ونحو الذي ينسب ابن عرفة  
 للثلاثين ونقل النخعي عن المذهب وقد اطلق ابن  
 شاس وابن الحاجب كالمص وذل لك كله خلاف  
 قول المدونة وليس عليه ان يستلزم في ابتداء طوافه  
 الا من عند الطواف الواجب **وفي الصوت** **قوله**  
**قوله** عن زروق في رجب غير واحد اجواز **قوله**  
**قوله** ثم العتدانية بغير رفع تعقبه فقد  
 انصوب خلاف ظاهر المص من انه بغير رفع تعقبه  
 الاستلام وهو الذي نصبه في توفيقه من المدونة  
 معترضا به كلام ابن الحاجب معتذرا بكلام  
 التهذيب والصواب ما لا ينحجب من الجمع  
 بينهما كما يدل عليه كلام التهذيب نفسه  
 وكلام الرسالة والحق الحسن **انظر** **قوله**  
**بين الاخضرين** **قوله** **قوله** **قوله**  
 الاستراع يكون بثل الميل الاول بخمسة اذ في رجب  
 خلاف ما توهمه **قوله** **قوله** **قوله**  
 فقط كما هو ظاهر كلام سند اوفيه نظر ولم  
 ار من ذكر هذا القيد مثله في غيره وعزوه لظاهر  
 سند غير ظاهر واما فيه كما قال **قوله** عنه انه  
 صدر بالتد من الصفا وتسكت عن بيان العبود  
 اليه وظاهره انه مشكوك والاشبه وكذلك وقع  
 في عبارة غيره وقد صرح في شرح الرشيد فيهما  
 فقال بعد ان ذكر حكم البدء من الصفا ما  
 نص **قوله** ثم ينزل من المروة ويفعل كما  
 وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم والحجب وهو يتيده نقل المؤلف عن

الى

الى اسحق يعني ابن شعبان **وفي سنة** **قوله** **قوله**  
 الاول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره الباغي وقال  
 سند انه المذهب والثاني الذي رده **قوله** **قوله**  
 وابن رشد واقتصر عليه ابن بشير في التنبيه قال  
**قوله** ونحو الظاهر **قوله** **قوله** **قوله**  
 ليس من المتأخرين ان فيه نظر فان الاهري في طبقة  
 ابن ابي زيد والقباسي وفي عصرهما وقد ذكرنا  
 ان هذه اول طبقة المتأخرين **قوله** **قوله**  
**قوله** واما البارز فلا يمنع حذف التا اوفيه  
 نظير بل حكم الصغير في التانيث واحد بل لا فرق  
 بين البارز وكلام **قوله** **قوله**  
 عن صحيح والدرك باق على المص في اسقاط التا  
 وانه اعلم **قوله** **قوله** **قوله**  
 الاسعد ابو عمر وكان صلى الله عليه وسلم يترك  
 صدره ووجهه بالملتزم زروق ويستحب له ان  
 يدعو في طوافه بما تيسر وروى في المقام والحطيم  
 والملتزم وعندنا في استود والركن الثاني وفي  
 المستجار وهو المستفاد اعلى ما بين الركنين  
 والباب المعلق الذي كان فتحة ابن الزبير رضي  
 الله عنهما وفي الحجر تحت الميزاب ولا حد في ذلك  
 كله والله اعلم **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** ان احمد والنعمة **قوله** **قوله**  
 بغير هذه على الاستئذان ويعتمدا على القليل  
 والكثير اجود عند الجمهور وقال بغير لاق  
 من كبر جمل معناه ان احمد لك على كل حال  
 ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب انتهى  
**باب** **قوله** **قوله** **قوله**  
 النعمة النصيب على العطف عما من ويجوز فيه الرفق  
 على الابتداء والخبر من فروع ابن ابي شيبة وان شئت جعلت  
 المحذوف خبرا انتهى ومثله لا يقال في قوله **قوله**  
 وتكره الاجابة في غير الاحرام بقول التهذيب  
 وتكره ذلك ان يلبس من لا يريد الحج وراه خرقا لمن  
 فصله والخرف بضم الخاء الحقة وشخافة العفول  
**قوله** **قوله** **قوله**  
 ان ذلك من خصايصه صلى الله عليه وسلم لما يفعل ذلك



معهم وسلم في التوسيع وهو غير مسلم والقاهر ما  
اجاب ابن عمارون ونقله من الذي ذكره العمام  
انما هو تلبية الحج واما مجرد قول الرجل لمن يواه فللمن  
به بل هو احسن ادبا وفي الشفا عن عائشة رضي الله  
عنها ما رواه صلى الله عليه وسلم احد من اصحابه ولا يفعل  
ملكته الا قال ليبيك وبه يرد قول ابن ابي عمير  
انه قبل الله عليتم وسلم امرت بفعل ذلك معهم **وروي**  
**للمواف** **قوله** حين دخوله مكة اذ فيه  
نظر ولا وجه لهذا التقييد بل كلامه لم في كل  
ملواف بعد العصر **قوله** شرب ما من بين  
قال اما شربه فذكره غير واحد في الذخيرة  
عن ابن حبيب يستحب الاكثر من شرب ما زفر  
والوضوء منه ما اقام به قال ابن عباس وليقل  
القصم ان ايسال في عليا نافعاً وشفا من كل داء  
قال وهو لما شرب له قد جعل الله لاسم عجل ولامه  
فما جراح كما وشرا يا انتهي ومن الغر ايب ما  
حدثني به شيخنا القوري قال حدثنا ابو عبد  
الله ابن عرو وز الكناشي انه سمع الامام الاوحد  
ابو عبد الله البجلي بالديار المصرية بين حديث  
البا ونحال لما اكل على حديث ما زفر من شرب  
له قال وهذا خلاف المعروف انتهى واما حديث  
ما زفر من شرب له فقد صححه غير واحد من  
الائمة كالحاكم والبيهقي في شعب الائمة  
والدمياطي من المتأخرين وابن عسيرة من المتقدمين  
انتهى **قوله** انظر ما ذكره ابن  
عن البجلي مع ما ذكره البجلي نفسه في اختصاره  
الاحوال في بعد ذكره من حديث ما زفر من  
قايلا فلا عبرة بمن ضعفه ما نص  
وحديث البجلي في صنيعه الزنادقة مع كثرة  
مضارته ليطعنوا في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه  
وسلم ومن شفي به فليحسن ظنه انتهى من حفظ الشيخ  
احمد بابا واما ما نقله فقال **قوله** باستحبابه في الواقعة  
قالوه في صراها واستحب لمن خرج ان يتزود منه الى  
كله فانه شفا لمن يستشفى به ونقله ابن العلي والدارق  
وغنيرهم انتهى **وخطبة بعد ظهر السابع** **قوله** ذكر  
**قوله** ان تاهلنا اذ ما ذكره **قوله** تفقته **قوله** يقول سند اب  
النزول بغيره مستحب وبان المبيت بجزد لفة سنة

وكلامه يقتضي سنة الاول ونذب الثاني **واحد**  
**قوله** ولكن الرابع انه يجلس اذ فيه نظر اذ لم يقل  
ان هذا هو الرابع ونصب **قوله** داه  
قال المصنف في مناسكه وتوضيحه بتعالا بن الحاجب  
هو المشهور وما شهره هو قول ابن المواز عزاه له ابن  
عسيرة وعزى القول بالجلوس لوسطها لابن حبيب  
عزى بن واين الماحسون قال سند وهو الموافق لرأية  
المدونة يعلم ان القول بالجلوس في وسطها قول يعلم  
منها ان المشهور هو الاول وان كان الثاني قويا لكن  
عزى وابن عسيرة للمدونة الثاني فيفيد انه انج من  
الاول فانه لما ذكر القولين قال وفي صلاتها اي  
المدونة مجلس اول كل خطبة ووسطها انتهى **قوله**  
**بعد الزوال** **قوله** اي واخذة مشهورة عليها او مثله  
في **قوله** قال **قوله** الظاهر الحوج لهذا التكليف  
مع انها خطبتان خفيفة كما صرح به الائمة **قوله**  
**قوله** ولا في اخرهما بحيث يفرغ من  
الاذان فيه نظر ولفظ المدونة عن التوزيد متى يوزن  
يوم عسيرة بعد فراغ الامام من خطبته او هو يحط  
قال ذلك واسع ان شاء الامام بخطب وان شاقا  
يفرغ من خطبته قال ابن القاسم وانما الاذان  
والامام بخطب او بعد فراغ الامام من خطبته قال  
ملك وذلك واسع فتقول المم اذ ان يحل على بعد  
الشرع في الخطبة اذن والله اعلم **قوله**  
**قوله** بخالف الحكم ما قبله وما بعده فيه  
نظر اذ ما قبله سنة ايضا كما نقله فيما تقدم  
عن **قوله** عرضته **قوله** بذلك وقد يحاط  
بان ما ذكره هنا بيان لما اقتضاه صنيع المصنف  
تقدم بيان لما في الخارج تأمله **قوله** **قوله**  
ان يقبل كل من اللفظين اسما او فاعترض بهما  
حينئذ علم ما ذكره **قوله** فيما تقدم عند قوله في خطبة  
بعد ظهر السابع **قوله** **قوله** **قوله**  
في رجوعه او تقدم في مبحث النص ان هذا خلا في ما  
رجع اليه ملك من ان المصنف يقصر في رجوعه لملكة  
بعد التقضا حجة وهو الموافق لاطلاق المصنف ان **قوله**  
**مع الامام** **قوله** الصواب ان يقول لو وقف مع  
الامام كما لا بن الحاجب والمناسكه اذ هو المطابق  
للسنن انتهى ومثله **قوله** **قوله** وهو الموافق



لما في **منه** وفيه تعلم ما في شهير **روا**  
**قد متا عليه** **فتول** او على النزول بمن دلفه  
 ان على هذا حمل في كلام المصنف فعمل الضمير عايد على حمل  
 الجمع وهو المزدلفة بعد الشفق قال **مطلق** وهو  
 الصواب لا انه هو حمل الخلافة عند ابن عبد السلام  
 وابن عرفة **وتوفيه** **بالمشهور** **فتول** **وتوفيه**  
 وتوفيه هذا ظاهر البصر والذي لا ينشأ عنه  
 القلتان انه سنة وقال ابن الماخشون في نسخة  
 ولما جعل البساطا لاستحيات متعقبا بالفتنة  
 قاله **مطلق** **ولفظ** **فتول** وله ان يوفق ماضي  
 اجاز ان يفتل في التوضيح **فتول** **فتول**  
 عن غير واحد **ثم خلق** **فتول** **فتول**  
 ذلك **فتول** في **فتول** وهو غير ظاهر  
 لان ابن ابيهم اخبرنا قاله في القارن لاجل احرامه  
 بالعمرة مع كونه لا خلق فيها الا بعد الطواف  
 والسعي بخلاف واحد فقام له ونظر ابن  
 حجر ولا يراى في ثم يخرج خلق وقد اجمع  
 الغلما على مطلوبية هذا الترتيب الا ان ابن  
 ابيهم المالكى استثنى القارن فقال لا يخلق  
 حتى يطوف مكانه لاحظ بان عمل العمرة والعمرة  
 يتاخر فيها اخلق عن الطواف ورد عليه النووي  
 بالاجماع ونزعه ابن دقيق العيد وابن عرفة  
 زوجه السعي وكونه متراهاقا بعينه اتفاقا  
**ولو بنور** **روى** قول ابن ابيهم في القاموس  
 بها للتعبيد والنور بالضم كما في القاموس  
 ونسبها غير واحد وهو مقتضى كلام القاموس  
 قال بعضهم في تفسير هذا الاسم المتخذ منها ومن  
 الزرنيخ لخلق الشجر **فتول** **فتول**  
 ما يقتضي ان يفتل ابن عرفة القولين فقال  
 الشيخ روى محمد خلق الصغيرة احب ان يفتل  
 وسيم ابن القاسم الخبير القمني قلت سمع  
 كالكبيرة ونحوه في التفسيرية الامرات **فتول**  
**عزى** **فتول** **فتول** **فتول** **فتول**  
 قاله في المدونة ان يفتل المدونة ومن فلفظ  
 او يحصر اوله فعليه الخلاق ومثله في الخط  
 التوسعي الخلاق على قول واحد وعلمه ابن الحاجب  
 تبع لابن ساس امكان التفسير قال في التوضيح

وبه نظر

وفيه نظر لامكان ان يفتل ثم يقصر وانما عين علما ونا  
 لقين الخلق في حق هؤلاء السنة ويحقق لكثرة  
 ذلك ان المودة لولدت فليست عليها الا التفسير  
 قاله في الموازية انتهى ابن عرفة وليس على النساء  
 الا التفسير روى محمد بن زيد بن الباقى بعد روى  
 تليدها بما متسا طما والتليد ان يجعل الفسخ والفا  
 ثم يطلع نه راسه عند الاختزام قاله الباقى  
**فتول** **فتول** **فتول** **فتول** **فتول**  
 التمتع في التوضيح **فتول** **فتول** **فتول**  
 العمرة كما نقله ابن عرفة وبه  
 سمع ابن القاسم خلق المعتبر افضل من توحيده  
 الا ان يعقبه في بيبر ايام بتقصيره احب ان  
 انتهى والمزاد وانما علم ان يعقبه بخلق الخ  
 بدليل التعليل بقا الشعث **فتول** **فتول**  
**فتول** **فتول** **فتول** **فتول** **فتول**  
 فزحون في مناسكته ولا بد ان تعلم المرأة الشعر  
 كله طوبى له وتقصيره بالتقصير نقله الباقى  
 انتهى من **ثم تفيض** **فتول** **فتول** **فتول**  
 في تقديمه على ما تقدم عليه في فيه نظير  
 انما يلزم بتقديمه على الترتيب فيها  
 اما ان قدم على الخلق والتخير فلا شيء عليه كما ياتي  
**وان** **فتول** **فتول** **فتول** **فتول** **فتول**  
 الصواب مثل قول ابن الحاجب فان وطى قبل  
 اخلق فعليه هدى انتهى خلاف ما فهمه المواق  
 من عود ضمير قبله على طواف الا فاضلة لانه منعه  
**فتول** **فتول** **فتول** **فتول** **فتول**  
 فيه الحيزا على المشهور **فتول** **فتول** **فتول**  
 بان يخلق بعد ايام كما يقتضيه المدونة وفيه  
 نظر قبل المدونة لفتل خلافة ونصر التهذيت  
 والخلق يوم النحر يعني احب ان وافضل وان  
 حدثه بمكة ايام الشريق او بعدها او خلق في الخ  
 في ايام منى فلا شيء عليه وان اخر الخلاق حتى يجمع  
 الى بيده جاعلا او تاسيا خلق او قصر واهدى التوسعي  
**فتول** **فتول** **فتول** **فتول** **فتول**  
 لم يوه يوم اوطال في لفتل ان خرجت ايام منى  
 ولم يخلق فعليه دم قاله في **فتول** **فتول**  
 قوله وان خرجت مقابل لما في المدونة خلافا

سول

ص

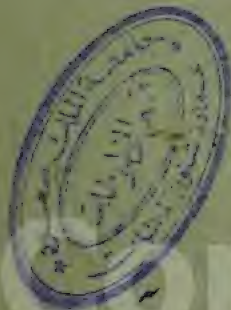


**لج** فلو حذف قولهم بان يخلق بعد ايام منى الى واقصر  
 الى ما قبله كما فعل **حبيب** لا فاذ مذهب المدونة  
 وتقييد التوسعي واسه اعلم وقد **حبيب** بمن يدره  
 بعينه وهو غير صواب بل القول عند التوسعي وتكفي  
 في لزوم الدم مطلقا **او الافاضة للحم** **قوله**  
 ربه مع السعي والسعي في الاخيرين من مثله في  
**حبيب** والصواب اسقاط قوله بالسعي لانه يوم  
 انه في الصورة الاخيرة ياتي بالسعي وهذه وليس  
 كذلك بل لا بد ان يعيد طواف الافاضة ويسعى  
 بعده كما نقله **ع** عن شذوذ كما تقدم عند قوله  
 وطواف القدوم ان يسعى بعده عن التوسعي  
 ان من يبين طواف الافاضة والسعي يعيد طواف  
 الافاضة ويسعى بعده وايضا قد مر ان السعي لا يصح  
 الا بعد طواف بنوي فضيلته **وروي كاحصاه**  
 الاولى اسقاط بعضه بكونه في لزوم الدم مطلقا  
**او الافاضة للحم** **قوله** ربه مع السعي **عليه**  
**الترجي** **قوله** وفي المواق مذهب المدونة  
 انما ذكره **ق** اعترضه **طه** انتهى  
 ونص **ح** ووقع **لق** **قوله** على  
 المرفع ان ينسب اليه الاجزاء المدونة ونقل كلامه  
**ع** نقله له وما يشبهه لمدونة عن صحيح واللفظ  
 الذي اتى به هو لفظها ولم ارا حرجا في استصحابها عدم  
 الاجزاء وكيف يصح وهي تغرب وروطن يقوم النحر  
 او بعده فتدل الترجي او بعد الافاضة فانما عليه  
 القدر وحده تام وقد جعل **ع** القول بعدم الاحتذاء  
 مخالف لمذهب المدونة فتأمل انتهى **لان مخالف**  
**في غير قوله** ان اعتد بفعلك الخ فيه نظر  
 ان لا يحزم هذا التباين بل في الحديث والظاهر ان  
 الامر فيه على حقيقة **قوله** **قوله** لان الغرض  
 ان السائل انما عثر صواب لان قوله في الحديث  
 خلقت قبل ان اجد لا يدل على ان خلقت قبل السؤال  
 لا احتمال ان يكون سأل بعد الخلق وتدل ان  
 يذبح بل هو اظاهروا **قوله** خلقت قبل  
 ان اجد في واسه اعلم **قوله** واحاب القسطلاني  
 قد اشار ابن حجر الى رده والصواب بان الطريق اولا ابن  
 عباس فيها ضعف وابن ابن الى شئ اخرها وفيه  
 ابراهيم ابن مهاجر وفيه مقال قال وعلى تقدير

ط  
سري

الصحة فيلزم من ياخذ بقوله ابن عباس ان يوجب الدم في كل  
 شئ من الاربعه ولا يخصه بالخلق والا فاضة قبل الرمي  
**فوق العبثه وقوله** بيان لقوله منى او اصله  
 ليسا طر كما نقله **قوله** وهو لا يشا سب  
 المضيق الذي قدره اولاي فوق حجرة العبثه منى ومنى  
 دون الحجرة ليس من منى كما في **قوله** والناسك  
**ولويات بمكة او مكيه** رد بلو في الاولى قول **ع** عبد الملك  
 وابن حبيب من باب بمكة فتخرج به سنة التعمير  
 ويلزمه ان يرجع فيرمي في اليوم الثالث وعليه الدم  
 لميته بمكة ورد بلو في الثاني ما رواه ابن القاسم  
 عن ملك الاربي التعمير لاهل مكة ولا ان يكون  
 لهم عذر من تجارة او ترص قال ابن القاسم في العبثه  
 وقد كان قال قبل ذلك لابن سبه وهم كما نقل  
 الا فاق وهو هب الي ودليله قوله تعالى ومن تعجل  
 في يومين فلا اثم عليه انظر **ص** **قوله**  
**لراع بعد العبثه وقوله** وظاهر المص كانه  
 رعاه ابل قال **طه** اطلق المص الراعي كصاحب  
 الجواهر وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم من الفضل  
 المذهب مع ان الرخصة في الموطا عن انس عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لراع الابل فقال الباجي للراع مع  
 الظهر الذي لا بد من مراعاته والرعى له الحاجة اليه  
 في الانصراف وقد قال تعالى وتخل انك لكم الخ  
 بله الاية فظاهر هذا انه خاص بالابل لا سيما  
 الرخصة لا تتعدى محلها وفي القياس عليها شراخ  
**قوله** قال **ع** والظاهر انه وفاق اعترفه  
**طه** وذكر من كلام الباجي ما يدل على انه خلاف  
 نظره **وتقديم العبثه في الرد للمزدلفة** الظاهر  
 ان الدم في قوله للمزدلفة يعني منى كما في **ع** وكما  
 يدل عليه تصويب **ز** **قوله** **قوله** من حصي  
 او برام الخ البرام في الاصل القدوم المستحقة من الحجارة  
 المبرورة بالحجارة واليمن قاله **ع** فلعن مراده فجارة  
 من ذلك المعذور **محصى الخذف** هذا في الصحيح  
 واستحب الامام في المدونة ان تكون اكر من حصي  
 الخذف قال الباجي لعن ملك لم يبلغه الحديث ولو بلغه  
 استحب ما هو اكر منه انظر **ع** والخذف قال ابن خنير  
 قال الحديث هو خصاة او نواة تاخذها يدين سبائت  
 او تجعل فخذة ترمي بها بين ايمانك وسبائتك انتهى

الصحة









نظر فان خرج نحو واحد المواقيت دمع ولدونها كالتميم  
 لا وراغ ويدل **قوله** على ذلك كله **قوله** وكذا  
 المستعمل مثله **قوله** وكذا يستثنى منه  
 المستعمل اذا لم ارد ذلك لغيره بما وقع غير صحيح اذا لا  
 يغلق الطواف الوداع بالبحر ولا فهو من المناسبات حتى  
 يفرق فيه بين المستعمل وغيره لا تغايرهم على ان  
 من قصد الإقامة بمكة لا يوتربه وفي **قوله**  
 وليس من شرط الامر به ان يكون مع احد المسلمين  
 بل يوتربه كل من اراد سفره مكيًا كان او غيره  
 وفي الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لا ينفر احدكم  
 حتى يكون اخر عمره الطواف بالبيت **وان صغرا**  
**قوله** ابن فرحون ولم يذكر في قوله قصره والتقصير  
 بين طواف الوداع وذكر في الواضحة ونقله **قوله**  
 قوله ودعا بالتميم **وحبس الكرا والبول الحيف**  
 فان مضى قدر حيفها والتميمها ولم ينقطع الدم  
 فظاهرا المدونة تطوف لانها مستحاضة ابن عمر  
 وعلى حبس كراها ليعا معتاد حيفها والتميمها فان  
 راد منها فظاهرا نظرا كتمستحاضة وتاولها  
 الشيخ تبعه وفسخ كراها كراية ابن وهب بالاحتيا  
 انتهى قال **قوله** ورواية ابن وهب بالاحتياط بعد التيميم  
 فيما بين غادتها وخمسة عشر يوما كما تقدم في الحيف  
 قال نظر للنسب وعدم الطواف وجه وهو مراعاة رزائة  
 ابن وهب بالاحتياط بقوله **قوله** بعد حكاية  
 التمرين الظاهر انها تطوف ولا وجه للنسب لان مدة  
 الحيف هي ايضا بعد الحيف غير طاهر فقام له انتهى  
**قوله** وقيدان **قوله** التقييد لابن المبارك وابن زبير  
 والتوشى **قوله** يفسخ الكرا اتفاقا كما قلنا  
 انه هكذا نقله **قوله** وهو خلاف نقل ابن عرفة  
 عن الحكم ونص **قوله** قال الحكم ويختلف هل  
 يفسخ او يكرى عليها انتهى وذكره مسند احمد  
 ونص **قوله** اما نقل الافاق الكسيرة  
 الذين لا يروون الاحقة فامره محمول على من اراد  
 ولا يحبس عليها بعد ذلك وهي كالمحصرة قاله  
 ولا يلزمها جميع الاجرة ويحتمل ان يقول يلزمها لا  
 الاقتناع ضده انتهى نقله **قوله** في البسر  
**قوله** اي فلها التحلل في حطها اي بل سراده  
 كالمحصرة بالعدو وما سياتي في عند المم من قوله

وان وقف وحصر عن البيت فحده ثم ولا يحل الا بالافاضة  
 وهذا هو الذي استظهره اولا فتخصيل انه حيث قلنا  
 لا يحبس لها مع الحوق فهي كالمحصرة لا تحل الا بالافاضة  
 ثم ان امركنها التمام بمكة ففسخ الكرا وقيل لا  
 يفسخ وان لم يركنها لم يفسخ ورجعت ككدها  
 ثم تقود في القابل انتهى **قوله** او القطع  
 بعرض يوم الى قوله فلا يصح ملوا فها هو غير صحيح لانه  
 منها القطع عنها الدم وجب ان تغتسل وتطوف **قوله**  
 علمت ان لا يعود قبل انقضاء الصلاة وتأخيرها الطواف  
 او الصلاة لغيرها انها تحيض لا يجوز بل مكث وما يمتنع  
 كما تقدم في فصل الحيف فراجع به انتهى **قوله**  
**قوله** في مثل يارمي به ام لا ويجزى  
 ان يكون للراد في مثل يارمي به القبر ويكون كل  
 من يارمي بها عن نفسه او نائيه اولا ويجزى في مثل  
 يارمي به فهو الغير من افراد وقتران اولا **قوله**  
 وجح سفرها فيها اذ يرمي فيها اذ يرمي سماري به في حجة  
 اخرى ولو استيقظ قدامها فبذلك كان اول لما قبله  
 من الاغلاق والتشويش مع قلة الحدود **قوله**  
 ووقف ذلك الحصة الواحدة اذ ما ذكره من التخفيف  
 نقله الباجي عن رواية ابن القاسم كما في **قوله**  
 والمشهد اطلاق الكرا لفة كظاهرا لم يترك ابن  
 القاسم في المدونة سقطت من حصة فلم اعرفها  
 فرميت بحصة من حصة الجمره فقال لي مالك انه  
 لم يكره وما رى عليك شيئا انتهى نقوله انه لم يكره  
 صريح في الكرا لفة النظر **قوله** لم يكره عن واحدة  
 منها سمع تشهيرا بن الحاجب قال في التوشى **قوله**  
 ولم ارم من شهرة قال **قوله** وظاهرا ليطراز ترجيح  
 القول بالاحراز عنهما ونسب المؤلف والتوشى **قوله**  
 الاحراز عن الصبي لابن القاسم **قوله** وانظر  
 ادخاله في المم هذه الصورة التي ادخلها **قوله**  
 كلام المم تبع فيه **قوله** ونص **قوله** وظاهرا  
 المم انه لا فرق بين كون الجمر من بين يميني الحامل  
 عنه وعن نفسه او كبير يميني هو عن نفسه وبنوي  
 في الحامل لنفسه والله اعلم انتهى وفيه نظر والظاهر  
 ما قاله

**ممنوعات الاحرام وهي ضربان ضرب**

للم  
خلف



غير مفسد كاللبس والتطيب وفيه الفدية وضرب مفسد  
 كالجاء ومقدّماته وبدأ بالاول فقال **حرم بالاحرام**  
**قوله** وكذا الثاني ففعل القاسية لا تخفى  
 ما في هذا الكلام من الركاكة اذ لا تكون الباء مقفلة  
 في الالف ففعله واما السببية فهي اصل في البادون في  
 على ان الطريقة لتعذر البعد ان ضد الحزمة نحو الاحرام  
 خلافا لمن زعمه **على المرأة** **قوله** ولو اذنت او غشي  
 مشكلا او مقتضى الاحتياط او حال الغشي بالرجل  
 لا بالمرأة لان كل ما يحرم على المرأة يحرم على الرجل  
 دون العكس الا ان يقال احتمال الاثنية يقتضي  
 الاحتياط في ستر العورة وان حكمه كالمراة **قوله**  
**وجه** **قوله** او وجهه جزم في بعض وجه المرأة بانه  
 جميعه تباع وحكي فيما ياتي في بعض وجه الرجل  
 بيا ويلين **قوله** وكلامه **قوله** وابن عبد السلام  
 ينفذ انهما سوا وان التاويلين في كل منهما واعتاده  
**قوله** **قوله** واستثنى بينهما في غير  
 صواب بل هو حصل لرجل ما بعد الاثنية قبلها لولا الاختصاص  
**قوله** **قوله** واخواب انه عورة او فيه نظر واذ  
 الجواب المذكور ينسج ما نقوا خص من الدعوى فيقتضي  
 انه لا يجوز لها الستر الا اذا علمت او ظنت انه يخشى منها  
 الفتنة وليس كذلك بل متى اردت الستر عن الرجال جاز  
 لها ذلك مطلقا كما هو ظاهر المصنف في المذونة  
 ويسع لها ما لا من ستر رداءها من فوق راسها على وجهها  
 اذا اردت ستر ان لم تره ستر فلا تسندك انتهى وقوله  
 وانظر اذا خشي الفتنة من وجه الذكر او لوجه هذا  
 التنظير اذ قد تقدم في فصل ستر العورة عند  
 ابن القفطان وغيره ان غير المحتلى بالزينة ستر وجهه  
 وان كان يحرم التنظر اليه فقصص الدعة وان لم يحجب  
 عليه ستر وجهه في غير الاحرام نفي الاحرام اذ في  
 كما هو ظاهر والتنظير في صور **احترام** **قوله**  
 وكذا ينسج على المذهب او محجج لانه هو ظاهر قول  
 المذونة والاحرام لا يحترم بحال او خطا اذ لم يريد العمل  
 فان فعل افتدى وان اراد العمل نجائز له ان يحترم  
 انتهى وهو ظاهرها حملها ابو الحسن وابن عرفة  
 وغيرهما وقيد في مختصر الوقت بالاحترام بكونه بلا  
 عمد واقتصر عليه **قوله** **قوله** وحذفه

من حيث الفقه متعين ان فيه نظرا اذ لا يتصور العلم به الا بالعمد  
 كما قاله **قوله** وان فسره به **قوله** **قوله** او غلوة فالحشا  
**قوله** بان يزيد ممة على الثلث يعني بان يزيد ممة على  
 القيمة بالثلث كما لا في الحسن **قوله** **قوله** **قوله**  
 سند ولا بأس ان يسد انفه من الخيطة واستحبه ابن  
 القاسم اذا مر بطيب قاله **قوله** **قوله** **قوله**  
 على الشارع في تحمله بها وقد رد عليه **قوله** **قوله**  
 ولا يلصقها على راسه والافعلية الفدية ان ظاهره ان  
 هذا في اليد وفيه نظير بل اليد يجوز الانتقام بها من الفتنة  
 ومتصلة كما قاله ابن عاشر لانها لا تقدر ستر فلا  
 فدية فيها بحال **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 ان ما كان عاما في هذا الجواب **قوله** **قوله** **قوله**  
 بين سقوط الفدية في الظفر المكسر ولو زومها في ازالة  
 الشفرة من العين ومن معارضة الى الحسن بين سقوطها  
 في الظفر المكسر ولو زومها في الظفر غير المكسر اذ ازاله  
 وهو ظاهر فتاويه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 الارتداد استرا الى تبع **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 المعارضة هنا غير صحيحة فلا يحتاج الى اجواب عنها سيما  
 ذكر لان الارتداد قبيح ليس هنا ايضا عند ذلك وانما استقفا  
 عنه الفدية لكونه لباسا غير مختلط بشرط الفدية في  
 المختط ان يلبس لمخيط له انتهى **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 به التجاحي في لبسه مع الرد الى الارتداد به وقد نقله  
 في **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 الارتداد بالسراويل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 عندي فيج الرد كما ذكره لغير المحرم لبس السراويل  
 مع الرد ونحوه في الروايتين بان كلام المصنف  
 في المناسك ونحوه للباحي يقتضي ان الجواز قول  
 لغير الامام لا رواية عنه فانظره **قوله** **قوله** **قوله**  
 خلا يجوز ان لم يجد ازارا او هذا نحو ما في النوادر روي  
 محمد قوله من لم يجد سراويل لا يلبس سراويل ولو افتدى  
 وفيه حال انتهى وروي ابن عبد الحكم بلبسه ويقعد  
 لبقيله ابن عرفة ونحوه من الروايتين **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو  
 يخطب يقول السراويل لمن لم يجد الازار والحفاك لمن  
 لم يجد النعلين وقال ذلك في الموطا في السراويل ولم

عدة







وانظروا لو شديها ابتداءه ولغيره والا قرب سقوط الغدنة لان  
نفقة غيره تبع كما لو اضنان نفقة غيره بعد نفقته وحمل  
ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب على انه لا يجوز ان يشدها  
لنفقته ونفقة غيره ولم ازل في ذلك لغيرة انتهى وما  
استغربه في **مسألة** فلو طاهر الطراز كما في **مسألة** لكان  
قال ابن عسرة مفهوم المدونة منع شديها ابتداء  
**كعصب جرحه** **قوله** لان العصب مظنة الجرح  
الذي في **مسألة** وفصل ابن الموار في التعصيب  
بين الجراح الصغار والكبار كما في اللصق وفروقت  
التوسى بينهما بان التعصيب والربط اشد من اللصق  
او لا بد فيهما من حصول شيء على الجسم الصحيح بخلاف اللصق  
ولذا اصرح في المدونة بان صغير خرق التعصيب والربط  
ككبرها **اورسوق خرقته** ابن عاشر هذا اذ لم يعلم  
خاصر بقتراح الوجه او الراس لانها اللذان يجب كنهها  
كما علم في التوسى **اورسوق خرقته** وفي كلام  
ابن بطرنا انه جعله عطاء على ما يجوز وقد نكث عليه  
في نظره **ولمراة خرقه** يدخل في الحكي الخاتم يجوز للمرأة  
لبسها كما في **مسألة** وغيره ونقله **مسألة**  
قوله فيما تقدم وكما تم خلافا لابن عاشر **وكب راسه**  
**على وسادة** **قوله** فهو من ثمة الجرح او صحيح  
وقول **حسن** من تسمية الكل باسم الجرح صوابه  
العلس **قوله** وكان ينبغي ان يقول واكسب  
او غير صحيح بل ما في المص هو الصواب لان كب الثاني  
لا يستعمل الا متعديا واكسب الرابع يكون لازما ومتعديا  
نقال اكسبه وكسبه فاكسب كناية لعل عليه كلام  
القاموس وغيره وقال في المشارق يقال في معناه كسبه  
الله ولا في لازمة اكسب وهو يعلو اليهود من الافعال  
من تعدية الثلاثى بالرابعى قال الله تعالى ان من يمسي  
مكسا على وجهه وهذا من اكسب غير معدي وقال تعالى  
فكبت وجوههم في النار وهذا معدي ثلاثى من كسب  
انتهى **قوله** وعبر عنه ابن بري شديها او صوابه  
ابن شماس كما في **قوله** **ومصوب** **قوله**  
بعصفر الورس اول عفران او غير صواب بل يتبين  
اخراج المصوب بالورس او بالزعفران من كلام المؤلف  
لا فعل **مسألة** ونحوه وغيرهما لانها من الطيب ونفس

**مسألة** يريد المصوب غير طيب اذا كان يشبه لون المصوب  
بالطيب فاما ما صنع بطيب كزعتران او ورس فلا  
خلاف انه يحرم لبسه على الرجال والنساء الاحرام ونحو  
الفدية بلبسه انتهى ونقل نحوه في **مسألة** عن  
الاستدكار و**قوله** يجوز له اي لغير المحرم وهذا  
مقيد بغير المصوب المتدح لان ما كان صريح في كراهته  
للرجال في غير الاحرام كما في المدونة انظر **مسألة**  
**مسألة** وشتم كرجل **قوله** وكذلك شتم موبش  
او اي يكره فقط كشم المذكر وهو مذنب المدونة لكن  
قوله بعد ان الكراهة فيه تفهم من كراهة شتم المذكر  
بالاولى فيه نظير بل يجوز او مكرره اقتضاه على كراهة  
شم المذكر ربما يقتضي حرمة شتم الموبش وعزاه الباجي  
للمذهب قال القاضى واختلف في شتم الموبش كالمسك  
دون مسهل هو ميموع او مكرره وعن الباجي المذهب  
الاول وابن القصار قال بالثاني وهو في المدونة انتهى  
ونصر ابن عسرة في كون شبه اي الموبش دون  
مس ميموعا او مكرره ونقل الباجي عن المذهب وابن  
القصار قلده هو نصها انتهى  
**قوله** ولا ميميه بغير شتم او يفتى لا كراهة  
في مس المذكر وفيه نظر بل ظاهر كلامهم انه مكرره  
كشبهه وقد صرح في المدونة بكراهة استعماله  
كما في **مسألة** على ان ذلك ليس على املاقه بل يقيد  
بغير الحيا كما ياتي فيها قال في **مسألة**  
المذكر تسمان قسم مكرره ولا بد منه فيه كالنكاح  
وقسم محرم وفيه الفدية وهو كناية عن عليه في  
المدونة و**قوله** فقيده بقوله فيه المسك  
او اي يبوخذ من التقييد المذكور ان ما ورد وما يرمك  
يعتقر من الرياحين ليس من قبيل الموبش بل يكره  
فقط كما صرحه نص على ذلك في الطراز قال **مسألة** وهو  
الحاري على القواعد وقال ابن بزحون فيه الفدية لان  
اشره بقى في البدن واعتنه **مسألة** فقيده على **مسألة** وهو  
غير ظاهر لخالقته قبل المدونة بكونه ان يتوضا  
بالتحان وقد علمه منه على غسل البدن بالماء المصوب من  
الزحان وكذا قوله ويكره له ان ياتدم بالزيت والبنفسج  
ان شهما ويستسقط بذلك انتهى في كلامنا منزه في  
كراهته فقط فلا قد به فيه وبذلك تعلم ان اعتداه من  
طبي على غير صواب وانه اعلم **قوله** تنبيه



ما قدمته انما علم ان ما قدمه تعالى **فصل** هو الذي  
**في** عن ابن راسد وغيره وما ذكره عن كفاية  
 الطالب وهو الذي فسر به ابو الحسن في شرح المدونة والاول  
 اقرب لنقطة قال في القاموس ذكره الطيب مالم يرد  
 انتهى اي مالم يرد في القاموس ذكره الطيب مالم يرد  
 في الجسد ويؤخذ منه ان المورث ماله رده اي اثر الا ان  
 جعلهم الخاف من المذكور مع ان لها ردها في الجسد بخلاف  
 النقطة هذا وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان خير  
 طبيب الرجال ما ظهر زوجه وخفي لونه وخير طبيب النساء  
 ما ظهر لونه وخفي مريجه اخرجه الترمذي وحسنه الحاكم  
 وصححه ومثله في الشهاب وقد فسرا بن جبر طيب الرجال  
 بالمسك وما في معناه قال ابن وحشي في شرح الشهاب  
 طيب الرجال كالمسك يشترك في المنفعة به الرجال  
 والنساء لانه يحرم على النساء الخروج كما في الحديث  
 وطيب النساء الذي تتزين به المرأة للخروج والسيد  
 مثل الكحل للعين وحمرة العنبر للوجه والفساد  
 للحاجبين وهو يستر به النساء عنهن وفيه اضافة  
 المورث للرجال والمذكر للنساء والمتمم ان ما دفعها  
 اصطلاح خاص ببلد الج والاسم علم **وحجامة بلا عذر**  
**قوله** فان تحقق نفيها لم تذكره الى قوله  
 والاخر مت ان فيه نظر والذي في **ح** ان الحجامة بلا  
 عذر تذكره مطلقا خشي مثل الدواب ام لا زال  
 بسببها شعرا ام لا هذا هو المشهور واما العذر فتجوز  
 مطلقا هذا الحكم ابتداء واما الفدية فتجب ان  
 زال شعرا او قتل قتل لا كغيره واما القتل فغنيه لا طعام  
 انظر **ح** وسواء احتجم في ذلك لعذر ام لا لان لزوم الفدية  
 اذا احتجم بغير عذر وان زال شعرا يقتضي التحريم فالكراهة  
 حينئذ مستدركة واسم علم **وقس راسي قوله**  
 فان قيل اطعم شيئا من طعامه انما هو باق على المم كما ان  
 الحاجب وهو لفظ المدونة واستدل به **شعري** على  
 ان الكراهة التي فيها التحريم اذا لا طعام في كراهة  
 التنزيه والظاهر ان الاطعام واجب وتترك صاحب  
 الطراز بالاحتياط خلا منها انتهى قد  
 عمل المم على الاطعام في المدونة على الاحتياط بما للطرار  
 وحسنه فلا دليل فيه على التحريم **قوله** وانظر  
 هل لا طعام انما علمت ان سندا قال بالاحتياط **ودار**  
**الجسد** انما علمت ان سندا قال بالاحتياط **ودار**

لا بن الحاجب نظر وعبارته فان دهن يديه او رجله لعله  
 بغير طيب فلا فدية ولا فالفدية فاطلق في اليد ظاهر  
 المدونة وقال في **فصل** المراد باليد بين باطن الكفين  
 واما ظاهرهما فليفتد بقوله ابن حبيب عن مالك ومجى  
 على ذلك ههنا فمتر عن اليد بالكف وعبر بالرجل كابن  
 الحاجب ولم يقتد بها فانظروا قاله **ح** من ابن علي ان  
**طعن** ذكر ان ظاهر كلام ابن عسرة وغيره انما  
 المدونة على ظاهرها وان ما نقله ابن حبيب بخلاف  
 هذا ولذا اطلق ابن الحاجب وغيره انتهى **اختصار**  
**عليها** قال في التهذيب وان دهن قدميه وعقبه  
 من شقوق فلكشي عليه وان دهنهما لغير علة او دهن  
 ذراعيه او ساقيه لغيره لعله افتدى انتهى فاذا  
 بقوله لعله ان دهن الذراعين والساقين لغير  
 لافدية فيه واخصرهما ابن ابي زمين على الوجوب  
 مطلقا في الذراعين والساقين فقال تحسنهما اوله  
 افتدى انتهى وقد علمت بذلك ان جعل القولين الذراعين  
 والساقين وكانهم فموا ان لا فرق بينهما وبين بقية  
 الجسد سوى الكف والرجل **قوله** فلا  
 فدية عليه عند الجميع انما هو الصواب خلا في ما يقتضيه  
 ظاهر المص هنا وفي المناسك من ان القولين في  
 الكف والرجل ولخاصة لان كلام المص ههنا  
 وفي المناسك يقتضي ان المخالفة بين اختصاص  
 البراذع وابن ابي زمين في دهن اليدين والرجلين  
 بغير طيب لعله وليس كذلك اتها وقع الاختلاف  
 بينهما في فدية وهو اتساقين والذراعين لا في  
 اليدين والرجلين اذ لفظ الام في ذلك لا يقتضي  
 الاختلاف انظر في **ح** **اول ضرورة تحمل قوله**  
 اوها ولد واما مقتضى الفدية اذا لم تغلبا الجانب  
 الذي كماله **ح** عن سندا عن ابن القاسم **قوله**  
 والفرق بينهما ان هذا الفرق غير صحيح لانه يفتي عكس  
 المطلوب على ان فدية له وبغير طيب لا فدية فيه  
 كما في مناسك المم وابن عسرة **الاخيرة**  
**سند** **قوله** مثل القارورة فارة مسك غير  
 مشقوقة عند ابن الحاجب وابن عبد السلام اؤسسة  
 ذلك لان الحاجب فيها نظر وذلك لان ابن الحاجب  
 اتها قال ولا فدية في **قوله** فارة مسكة البراس  
 ربحوها قال ابن عيب السلام لعل يراده بنحو القارورة



فأما المسك غير مشقوقه انتهى فاستعدا بن عرفة  
تفسيره بذلك قال لا لأن الفارة طيب انتهى قال  
والأحسن أن يكون مراد ابن الحاجب بنحو ما ذكره  
صاحب الطراز من الخريطة والمخرج ونحو ذلك انتهى  
**ومطبوخها قول** **الطبخ** **الطبخ** **الطبخ** **الطبخ**  
التفصيل للمساكن واعتبره **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
قال في **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
لأنه أطلق في المدونة والموطأ والمختصر يجوز في المطبوع  
وابقاء الأهرى على ظاهره وقيد عبد الوهاب  
بغلبة الممازج وابن حبيب بغلبة الممازج بشرط  
أن لا يعلق بالحد ولا بالغم منه شيء **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
وبما مشبه فارتفع إباحته مطلقا وإن استدل به ثلثها  
ولم يبق أثر مفسده بيد ولا في الأول للمباحي عن  
الأهرى والثاني للقاضي والثالث للشيخ عن رواية  
ابن حبيب انتهى فنقول الأهرى هو الأربعة مطلقا  
استدل به أم لا وهو المذهب عند ابن بشير كما  
تقدم وبذلك اعترض **طعن** **طعن** **طعن** **طعن** **طعن** **طعن**  
**قول** **الشرع** **الشرع** **الشرع** **الشرع** **الشرع** **الشرع**  
مع ذهب الجرم كما يأتي وما ذكره فهو مقتضى  
قول سند كما في **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
مع كراهته بأنه يوم من نفسه ذلك على أن قدر  
بجزم صيب الما تحسب وإن لم يقدر إلا بما شرته  
فعل ولا شيء عليه لأنه فعل ما شرته انتهى فامتنع  
نفسه ذلك على أن الباقي لما قبل لكن لما شمل  
كلامه الجرم أخرجه بقوله تبع للمباحي إلا أن يذكر  
حيث يبقى بعده ما تحب الفدية بالتلافه فتجب بذلك  
الفدية وهو بين انتهى أي التذيي تحب الفدية بالتلافه  
هو جزم الطيب قل أو كثر وقد انفال ابن حجر عن  
ملك سقوط الفدية في بقا لونه وراحته قال وفي  
رواية عنه تحب انتهى والذي يظهر من كلام الباجي  
وابن الحاجب وابن عرفة أنها لا تسقط إلا في بقا  
الراحته دون الأثر ونص ابن الحاجب ولا ينطبق قبله  
بما تبقى بعده راحته **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
لا حرمة فلا فدية عليه لأنها استباح بالتلاف الطيب  
بعد الإحرام وهذا التلاف قبله **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
الأهرام الراحته ثم قال لأن الفدية  
الطيب أو ليسه وأما الاستفاح  
برحمته فلا تحب فيه

فدية وإن كان منوعا انتهى مختصرا ونص ابن  
عرفة ولا ينطبق قبل إحراره بما يبقى رحمته بعده  
لما حي أن فعل فلا فدية لأنها استباح بالتلافه بعده  
إلا أن يذكر حيث يبقى بعده ما يوجبها وقول بعض  
المقرئين ما يبقى بعده رحمته كمنعه بعده أن  
أراد المسك فقط وصحبه وإن أراد في الفدية فلا ينطبق  
ولذلك قال البساطون يظهر من كلامهم أن محل الإحرام  
إذا بقي أثر الطيب ومن كلام الباجي إذا بقيت الراحته  
انتهى واعترض من **طعن** **طعن** **طعن** **طعن** **طعن** **طعن**  
الباجي أن غير ظاهر بقوله الباجي في نقل سند  
وابن عرفة إلا أن يذكر حيث يبقى أثره يقال  
أنه بعد سقوط الفدية في اللون كما تقدم في كلام  
سند فتوافق كلام الباجي وابن عرفة مع سند  
لكن يأتي ذلك أول كلامه فتأمل ما علم  
وبما تقدم تعلم أن قول **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
كلام المؤلف وكذا في اليسير وأما الأكثر ففدية  
الفدية انتهى غير صواب فتأمل ما علم **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
**في نزوع يسير** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
لما قبل إحراره لا تتبع **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
جميع ما تقدم أو باقيا قبل إحراره ما بعده وتبعه  
**المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
أنه خاص بالخلق كما قال **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
وارتضاء ابن عاشر **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
الريح أو الغير تحب نزعه قليلا أو كثيرا وإن  
تراهي أفندي كما يوضح من ابن الحاجب وغيره وصرح  
به **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
والباقى ما قبل الإحرام إن كان لونا أو راحته  
لم يبق في نزعه وتقدم أنه لا شيء فيه وإن كان مما  
تحب الفدية بالتلافه وهو جزم التطيب ففدية الفدية  
مطلقة قل أو كثر تراخي في نزعه ولا كما يتردد من  
كلام الباجي وغيره فيما تقدم واستدل **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
تبع **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
غير ظاهر لما علمت منه والله أعلم فتأمل ما علم **المذهب** **المذهب** **المذهب** **المذهب**  
الخلق يفتح الخ كصور طيب مركب يتخذ من  
الزعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه  
لحمرة والصفرة قاله في النهاية فهو في الطيب الموثق  
لكن عني عنه للضرورة هذا ظاهر كلام أهل المذهب  
خلا للنقل سند أنه من العصور ويعود من الطيب















ومحمد والمشهور ان لا يقض في قضا رمضان انتهى قال في صحيح  
عن ابن رشد بنه بقوله والمشهور ان لا يقض في قضا رمضان  
على ان المشهور يقض القضا والفرق بينهما ان في لما كانت  
كلفتة شديدة بشدد فيه يقض القضا بسد الذريعة  
ليلايتها ون به و فرق آخر ان القضا في الحج على الفور واذا  
كان على الفور صارت محجة القضا كحجها محجة معينة  
في زمن معين فلهذا القضا في قضا بها محجة الاسلام  
واما زمن قضا الصوم فليس بمعين انتهى **واجز ان**  
**قول قوله** ويتكرر مع هذا قوله الاتي  
فيه نظر لان ما هنا في القضا وما ياتي في النوات بطلا تكرار  
**ر في عمرة ان وقع قبل ركعتي الطواف فتول**  
ابن عرفة وتصنيف اسم عيل انظر كلام ابن  
عسرة وابن عبد السلام في ع يظهر لك ما في ر  
**واجاج مكرهته فتول** ولا يفي عليها القضا  
اي وعلى واطلها احجها ويكره ان يدخلها في كلام  
المولف بان يكون المراد بقوله مكرهته مكرهته  
له اعم من ان يكون هو الذي اكرهها او غيره  
**فتول** بخلاف الرجل المكره اي بالفتنة  
وفي كلامه نظر والظاهر ان على **وعليها ان**  
**اعدم فتول** تشبيهه في الرجوع بالاقول  
فقط في الهدى والفدية اذ فتنه نظير تشبه في  
الرجوع بالاقول في الجميع اذ المراد بقوله من تقدم  
التشبيه في مطلق الرجوع بالاقول **فتول**  
والظاهر ان المراجع اذ غير صواب بل قصور والنقص  
بجلا منه ففي **صحيح** ما نصه  
التوضي النظر لو كان النسك بالشاة ارفق بها  
حين نسكك وهو مفسر ثم ايسر وقد غلب  
النسك ورجع الطعام فقال انما لزم الطعام اذ  
هو الان اقل قيمة من قيمة النسك الذي نسكك  
هي انتهى فاعني يوم الرجوع لا يوم الاحرام  
**ولا يراعي من اجزاء فتول** ويحتمل  
تغلبها بما قبلها اذ الاحتفال الاول هو الصوات  
الموافق لكلام ابن شاس وابن الحاجب **وان بقداه**  
**قدم فتول** وظاهر ذلك ان الذي في الذي  
بقداه اول شهر احرم **وعكسه** مثله في **صحيح**  
عن النوادر والعشية ونقل الخميني وابن يونس قال  
وهو الظاهر خلاف ما لابن الحاجب بقا لابن بشير

من عدم الاجزاء **ولم يثبت قضا التطوع عن واجب قوله**  
اذ انوى عند احرمة التمتع والفرق بين الاي واخرى اذ لم ينو  
الا التمتع فلا ينوب عن الواجب وهذه الصورة قرر ابن  
عبد السلام والمولف قول ابن الحاجب ولا يقع قضا التطوع  
عن الواجب وكذلك ما في شروطه في كلام الجواهر  
والظاهر **فتول** وينبغي من  
قوله قضا تطوع اذ فيه نظر بل قضا التطوع وقضا  
التندر متساويان اذ كل منهما واجب لا بالاصالة  
فكيف يجوز الثاني عن الواجب ايضا قول المص  
دارج تاوينا نذر وفرضه اجزاء عن التندر فقط اذ يرد  
كلامه اذ كل من التندر وقضايه واجب فتأمل  
**وكرهه** محله **فتول** وايضا محله كايها  
فلا يكره اذ هذا هو الصواب كما يظهر من نقل  
عن الجواهر من اختصاص ال كراهته  
بالزوج خلاف ما في **فتول** من ان الكراهية  
في المحرم الضار والفتوى في امور **فتول**  
ولا يكره الفتوى اذ اي فهو معطوف على قوله مشوها  
وهذا هو ظاهر المولف وهو الصواب لقول الجواهر  
ويكره ان يحملها على ولا بأس ان يفتي المفتي في امور  
النساء بخلافه لابن الحاجب قال **فتول** والمراد بالباس  
هنا الا باحة بدليل مقابلة الآية لها بالمكره وما  
في الجواهر هو لفظ الموازنة كما في مناسك المولف  
ونقله ابن عسرة عن النوادر وبذلك تعلم ان  
قول **فتول** عطفه على المكره وهو الظاهر  
غير صواب **وجز به وبالحرم فتول** وفي  
كذلك خلاف اذ الذي في **فتول** وفي  
بعضها اختلاف وهو الصواب **او خمسة للتنعيم**  
الغاية خارجة بالتنعيم حل كما تقدم ان سر يد العزة  
يحرم منه ومثاني **صحيح** عن النوادر من ان حد  
الحرم ما يلي المدينة بخوارقته اميال الى منتهى التنعيم  
انتهى معناه الى منتهاه لمن اتى من ناحية المدينة  
وهي مبداء للخارج من مكة فهو خارج عن الحرم **ومن**  
**عسرة تسعة فتول** وينتهي الجهرانة  
او غير محج الى ليست الجهرانة من جهة عسرة  
وصواته لو قال وينتهي الى حد عسرة كما في ع  
واما حد الحرم من جهة الجهرانة فهو كما في مناسك  
المولف تسعة اميال ايضا الى موضع سماه الشاذلي شعب



العبد الله بن خالد **تقرض برى قول**ه وليس من البرية  
 الكلب الا شئ من صوابه وليس من الصيد الكلب الا والا  
 فهو برى قطعاً **قوله** وانظر قول البساط المشهور  
 عدم جواز قتله للحرم اذا احاط به **قوله** بان مراد السامع  
 الكلب المأذون فيه بالنسبة لغرم القيمة لربه وهو صحيح  
 لنصر المذون به بذلك ولا فرق فيه بين الحرم وغيره  
 وقول **قوله** للحرم الضراب استأطه وليس هو في كلامه  
 البساط الذي يقتله **قوله** وبينه **قوله** وجزوه  
**قوله** بالزاي ان هذا هو الذي ارتضاه **قوله** واستدل  
 له بقول الناسك ويحرم التعرض لابعاض الصيد  
 وبينه **قوله** ويبحث في هذه النسخة  
 البتة بان الجزم مستغنى عن ذكره لانه ان فرض متصل  
 فالتي من له تعرض للكل وان فرض منفصل فاما  
 ميتة بان ذكاه محرم او حلال في حرم او كان بلا  
 ذكاه وهذا سياتى واما ان لا يكون كذلك فلا  
 يحرم التعرض له اى اكله والله اعلم **قوله** ويرسله بيده  
**قوله** والبايع معنى من اذ في هذا الوجه نظر اذ لا يصح  
 ان تكون مراداً بالابتداء بيته والبالا تكون بمعنى  
 من الا ابتداء بيته وانما تكون بمعنى من التبعية بيته نحو  
 عينا يشرب بها عباده الله انظر المعنى **قوله**  
 وقصرناه **قوله** على الاول ان الاول جملة  
 على جميعها **قوله** وزال ان يرجع لما يليق به  
 منها **قوله** زال ملكه عنه **قوله** ارساله  
 قتله وراه يعنى قبل ارساله وبعد احراره **قوله**  
 وان كان من اهل مكة اذ يعنى ان كان حلالاً بان كان  
 من المشردين مثلاً وعلمه ملكه بقوله لان شأن اهل  
 مكة يطول انتهى وهذا هو الفرق بين اهل مكة  
 وغيرهم **قوله** الاول للتوسى واثن يونس  
 والثاني لقتله ابن يونس عن بعض اصحابه وهما علي  
 وقولها ومن احرم وفي بيته صيد فلا شئ عليه فيه ولا يرسله  
 انتهى **قوله** فلا يرسله ملكه **قوله** يحتمل بعد  
 احلاله ان هذا الاحتمال بعيد وان جملة عليه **قوله** والاف  
 الاحتمال الثاني **قوله** وانظر في الرد بالعيب  
 ان قال **قوله** قد يقال لانظر لانه يرد اليه الزام بالى كمن  
 لم يحجب عليه ارساله اى كمال الذي يدخل في ملكه جيرا  
 جيرات وجزم **قوله** بذلك فيهما وهو حسن  
 ولا يستودعه **قوله** اى لا يقبله من الغير

اى لا من حلال ولا من محرم وهذا التعميم لا ينافى التفصيل الا  
 في عدم القيمة قال في الطراز ولا يجوز للحرم ان ياخذ  
 صيدا ودبعة فان فعل رده الى ربه فان غاب فقال في  
 الموازية عليه ان يطلقه ويضمن قيمته لربه ومعناه  
 اذا لم يجد من يحفظه عنده ولو وجد لم يرسله انتهى  
 وكلامه **قوله** يوهب اياه اذا قبله يجب ارساله  
 بلا تفصيل ونقله **قوله** والشئ وسماه وليس كذلك  
 انظر **قوله** ورد ان وجهه **قوله** والابقي **قوله**  
 ومن احرم وبه صيد ودبعة او تقريره صواب ليعيد ان  
 قول المصنف وزان وجد ليس مفرعا على ما قبله انها لو  
 كان مودعا عنده قبل احراره فاحرم وهو عنده ومثله  
 في **قوله** ايضا **قوله** وانظر صور هذه  
 المسألة التسع او حاصلا اياه اما ان يودعه حلال عند  
 حلال ثم يحرم المودع بالغى او حلال عند محرم او محرم  
 عند محرم فخذ ثلاث صور من كل منها ثلاث كما  
 يعلم من كلامه لانه اما ان يجد المودع بالغى رب الصيد  
 واما ان لا يجده لكن يجد حلالا يودعه عنده واما ان  
 لا يجد ربه ولا من يودعه عنده فالتجميع تسع **قوله**  
**قوله** من عتبة ابن ابي ربيعة المدعى عليه غيبة  
 الصوت كما قال البرماوى ان المدعى عليه غيبة  
 بالتصنيف ومعت فقدا باما عام الفتح كما ذكره  
 ابن عبد البر وابن حجر وغيرهما خلافاً في المشاف  
 من ان عتبة المصنف هو الذي اسلم وقد اعترضه  
 الشافعى بان المشهور خلافه والحد يث حسن اخرجه  
 الحاشي النظار ابن حجر **قوله** وزعم الحاشي **قوله**  
 وفي الشئ يمنع اياه في الشئ من المصنف هو الذي صرح به  
 الحاشي في تنعيم الرسالة وما في المناسك من  
 الكراهة بخوفه من المدونة قال **قوله** والمراد بها  
 التحريم بدليل قوله واذا قبلها المحرم اطعم كسائر  
 الصوام قال ولو كان المراد كراهة التثريب ما قال  
 اطعم كسائر الصوام والمذهب كله على الاطعام انتهى  
**قوله** والافتمنه **قوله** انظر المؤلف تعنى الكفنة او القيمة  
 من الطعام فيما ذكره وقاله الباجي لو شال الصيام لم يتم  
 عليه بصوم يوم انظر **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** مع ان الذي في الموازية قبضة اذا  
**قوله** بان القبضة والكفنة متقاربان والخطب سهل  
**قوله** وان استغنى الاثم لاجل جهل الخ

واما افواه عتبة  
 بالتكبير



سقوط الاثم بالجمل نظر فجرة الاقدام قبل علم الحكم ولم ارم  
ذكر واستقوط الاثم الا في النسيان وهو ظاهر **كسهم وكل**  
سوى الغني بين مسئلة السهم والكلب في كلاله والختار  
فيه ارجوا في الاكل وعدم كحره والتقيد في الكلب تتبع فيه  
ابن شماس وابن الحاجب قاله **او ارسد بقربه فقتل**  
**خارج** اعلم انه اختلف في حكم الاصطياد فرس  
الحرم فقال ملك انه مباح اذا سلم من قتله في الحرم وقت  
في **مسألة** المشهور انه منهي عنه اما منعا او كراهة  
بحسب فهم قوله صلى الله عليه وسلم ك الرائم حوك  
الحكي يوشك ان يقع فيه قال **ح** والظاهر الكراهة  
ثم ان قتله في الحرم اذ بعد ان اخرج منه فغنيه الجراوان  
قتله بقرب الحرم قبل ان يدخله فالله شهور الاجزاء عليه  
وهو قول ملك وابن القاسم التونسي ويؤكد وقال  
ابن عبد الحكم وابن حبيب عليه الجزاء نظر **ح** والمتبادر  
من كلام المؤلف هو الضورة الاخيرة لكن لضعف  
القول بالجزا فيها تعين حمله على الثانية ويجعل قوله  
خارجا خالفا فاعل قتل فتأمل **وطرده من حرم** واما  
طرده عن طعامك ورجلك فلا بأس به الا انه ان  
هل كسب سببه فغنيه الجزاء كقضية سيدنا محمد  
**وتول** ستوا صناد فيه صايد اذا حاض له انه  
ان عاد الى الحرم فلا جزا وان صاد فيه صايد في الحل فالجزا  
والافان كان في موضع ممتنع تحقق منفعته فيه فلا  
جزا والافان كذا في **ح** **وتعريضه للتلف** ليس من  
تعريضه للتلف كون الغير يقدر عليه بسبب  
جرحة لمخلاف على نظيره السقاطي **وتسليم**  
**تسليم** لانه مما عكس انه لا يثبت من الجرح  
ادبري منه ينقص والتحق بنفسه فلا شيء فيه وان  
كان الغير يقدر عليه وهو مذنب المدونة ويدخل  
في قول المؤلف ولو ينقص ابن عسرة وان يرى  
ناقضا ففي عدم نقصه ولفوه ثالثها ان كان  
نقصه سببا لاصطياده انتهى وعزى الثاني للمدونة  
وعبد الحق وابن القصار انظر **ملحق** **وتسليم** اي  
لاطلاقة لا بعينه اذ فيه نظرا فلا يتصور عاذا اطلاقة  
من مكنه لاذن ليس وانما المراد بعينه عنده في رجله  
ثم يرسله بالاذن ليس وابده اعلم **وكرر ان اخرج**  
**لشك** **فتول** ولو كان انت الرمية انفذت  
مقاتله اذ فيه نظر بل ظاهر كلامهم ان انفاذ المقاتل

كالموت بالفعول وانه لا يكررها ان اخرجها بعد النظر  
**فتسليم** **وتسليم** **اعلام** امر بافلاحة **فتول**  
لكن يقدم به من العبد اذ هذا ينقله **ح** عن سند  
ونص **ح** قال سند وما وجب على العبد  
فيما فعله من ذلك بامر سيده فالجزا على سيده في الهدى  
والاطعام ان شا اخرج عنه وامره بذلك من ماله او يصوم  
العبد عن نفسه انتهى **وتول** وانظر ما  
ذكرهنا اذ هذا النظر لا في كسب قال **ح** عقبة مفهوم هذا  
الكلام ان بين الطوع والاكره فرقا ولم يفرق وما ذكره  
سند فيما اذا طاع سيده بحري ايضا في الاكره الا ان  
يكون مرادهم انه في الاكره لا يصح ان يصوم العبد  
وهذا عندى بعيد انتهى مختصرا **وتسليم**  
الاول لابن الكاتب والثاني لابن محرز **واتر**  
**والاصح خلافا** فموايه الازج والاصح انظر  
**فتول** **وتسليم** وافقت ابن القاسم على سقوط  
الجزا في مسئلة البير وقال بالجزا في فرعه فثبت  
صفا مرقات **ح** قتل وهو منشا فتضه لا يطع فيها  
وحكي بعضهم قولا بوجوب الجزا في مسالة البير  
وهو ضعيف انتهى **ورمية على فرع فتول**  
وقد نقل تص **ح** في كسبه اذ ونص  
ابن عسرة ونوقض قوله اي هنا بقوله لم يمسح ما  
طال من شعر الراس وجواب عبد الحق بالتصا ل طرف  
الشعر وانفصال الفخذ يرد بان التقاض فيمن  
محله وطرف الشعر وبجاء بان متعلق المسح الشعر  
من حيث كونه نابتا بالرأس ومتعلق الصبيد  
الحوان من حيث محله ومحله لكل لانه محل محله  
ولذا قال محمد في العكس تقطع ولا يصاد ما عليه  
انتهى قال محمد يصاد ما عليه ولا يقطع **وكذا ان لم**  
**سند على المختار فتول** لدخول عدم الجزا فيه  
تنظر وكلام المؤلف صواب وذلك ان الاقوال  
ثلاثة قول التونسي بالجزا ولا يوك كل وقول اصبح  
بعدم الجزا ولا يوك كل وقول اشهب بعدم الجزا ويوك كل  
واختار المحي الثالث فاخياره منضبط على نفي الجزا  
خلافا لاولئك وعلى الاكل خلافا للثاني وانه اعلم  
انتهى **والانفعية** اخيار التونسي والنهي هنا  
قول سمعون ونهي عليه ولم يبينه المؤلف عليه  
**فتول** وعلى المسك جزا اخر اذ غير صواب



بل لا شيء على المسك كما قدمه انما وهو الذي يدل  
 عليه كلام **مسألة** وابن عرفة وغيرهما  
 وقد ناقض كلامه ونصب **مسألة** اذا مسك  
 المحرم صيدا فاما ان يمسكه ليرسله او يفتله والاول  
 ان يقتله حرام سواء كان محرما او حلالا في الحرم وحرم  
 الجزاء على القاتل فقط لان المسك لم يمسكه للقتل  
 وانما فعل ما يجوز له انتهى **او مسدله فتول**  
 بامره او بغير امره الصواب استقامه من هنا لانه  
 ذكر ما صيد بامره فيما قبله وهو مطلق سواء ذبح  
 حال احرامه او بعد احتلاله فذكره هنا مع تقييده  
 بما ذبح حال احرامه يوجب في كلامه تبا قضا  
 تامله **فتول** فلا يكون ميتة عليه  
 اي فيه نظر ولم ار من ذكر هذا الصواب انه ميتة  
 وقول **فتول** لكل ما ياتي في الذي ياتي له اخواته كره  
 من عنده مثل ما هنا ولم يات عليه بدليل والحق  
 خلافه والله اعلم **فتول** لا يخرج عن  
 سوال ابن عرفة انه نص ابن عرفة ونوقض  
 المشهور به اي بالمشهور في عدم اراقة خرخلها من امر  
 بالقتل او حبسها حتى تخللت ويحجب بان حكم  
 التحليل حرمة الارقاة فرغت وجوبها لما قلناه  
 متعلقا له متعلقه ضرورة مناقضة عدم الشيء  
 وجوده وحكم الاحلال جواز الامساك والارسال  
 فلم يرفع وجوب الارسال لعدم مناقضة متعلقه ولذا  
 قيل يجوز جزاء الوجوب واذا استخفى بغير اجازة او رد ان كان  
 الدوام كالانشاء ولا يرسله بعد احلاله كانشاء صيده  
 حينئذ والالتزام الارسال ما صيد قبل الاحرام ويحجب بها  
 من منع التزام الاول لان حكم انشاء الصيد المحرم وجوب  
 ارساله ولحل جواز امساكه فلا يرفع وجوبه كما مر  
 قل جوابه مبنى على ان ارسالا ما صيد  
 وقت الاحلال جائز لا ممنوع وفيه نظر لانه بصيد صار  
 بالاول في ارساله اضاعته **كيفية فتول**  
 خلافا لما سئل عنه قال لا يصح  
 منع المحرم منه فيسوا ما منع غير المحرم ففيه نظر لان  
 البيض لا يفتقر الى **فتول** اذ هو خلاف ما  
 يفرضه المص وكلامهم الا فيه نظر اذ كلام المدونة لا يبيد  
 الا منع الاكل مطلقا ولا يبيد انه ميتة ونصب  
 على نقل ابن عرفة ان شق بيض تعام فاخرج اجزاه لم  
 يصلح

يصلح اكله والاحلال انتهى واقتصر عليه وهذا هو الظاهر  
 اذ كونه ميتة بعيد والله اعلم **فتول** ما صيد  
**مسألة** صاوه حلال او محرم الا الصواب  
 استقام قوله او محرم لما تقدم **فتول** على ان  
 جواز الاكل خاص بالاحلال الا فيه نظر بل الاكل جائز المحرم  
 والاحلال لقوله وجاز مصيد حر لخله وانما الذي يخص  
 بالاحلال هو الذي في صوابه الذي يدل الاكل في هذا والذي  
 بعده اذ عليه في كل المص وفيه غلط الش حيث قال يعني  
 انه يجوز المحرم والاحلال ان يذبح في الحرم ما صيد في اكل  
 انتهى قال **فتول** لكن تقدم عن **فتول**  
 ذكره المحرم فهو قلم منه رحمه الله اذ من المعلوم ان المحرم  
 لا يجوز له ذبح الصيد مطلقا لا في المحل ولا في الحرم انتهى  
**فتول** لكن تقدم عن **فتول**  
 او يعني عند قوله وزال ملكه عنه **فتول**  
 وتقدم التوقف انه لم يتقدم له فيه توقف ولا وجوب  
 للتوقف لان قوله في الافاضة وحل بها ما بقي في مقتد  
 بان يصاد من المحل ولا يدخل به المحرم الا ان كان من اهل  
 مكة او اقام بها طويلا كما قال **فتول**  
**فتول** خلافا لما يفهم كلامه من انه فيه  
 نظر بل ما يفهمه منه هو الصواب وما ذكرته مخالف  
 للقواعد من غير دليل لك عليه وحسينه فالسوال  
 واجواب ساو طان **الا الاخير والسنا فتول**  
 والبعض اي قطع ورق الشجر او تفسيده غير سديد وفي  
**ع** قال ملك **فتول** الحش غريفة الشجر بالمحجر ليضع الورق  
 انتهى والمحجر عصي مفرجة انظر **كيفية المدينة**  
 قال ابن رستم في رسم الحج من شماع القرينين **مسألة**  
 نص **مسألة** حرم رسول الله صلى الله عليه و  
 ما بين لابتى المدينة يريد ان يريه قال الله ان ابراهيم  
 حرم مكة والى الحرم ما بين لابتىها واختلف اهل  
 العلم فمن صاوه فيها صيد فمنهم من اوجب عليه  
 فيه اجزاء حرم مكة ستوا وبذلك قال ابن نافع  
 واليه ذهب عبد الوهاب وذهب ملك الى ان الصيد  
 اخف من الصيد في حرم مكة فلم ير على من صاوه  
 فيه الا الاستغفار والجزء من الامام قيل له فقل بوجوب  
 الصيد ليعاد في حرم المدينة قال ما هو مثل ما يصاد  
 في حرم مكة والى لا كرهه فزوج فيه فقال لا ادري  
 انتهى بلفظه وبه تقدم ما في كلام **فتول**

Copying University



ان صيد المدينة كالصيد في الغرس تبع فيه **قوله**  
وكلام ابن رشد المذكي بخلافه **واجزاءكم عدلين**  
**قوله** ولا بد من لفظ الحكم او عبارته **قوله**  
ولا بد من لفظ الحكم والامور بالجزل ومثله في **قوله** ولا اعلم  
خلاف في اشتراط الحكم في الاولين واما الصوم فنصرح  
ابن الحاجب باشتراط ذلك فيه وذكر صاحب  
الطرز في ذلك خلافا بعد ان قال لا يختلف المذهب  
في استحبابه ثم ذكر عن الباغي انه قال الاظهر  
عندي استيفاء الحكم في الصوم وظاهر كلام  
ابن عرفة بل صرح به ان الصوم لا يشترط فيه  
الحكم انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
اطلق رحمه الله لخلاف بظاهره من غير تفصيل  
وليس كذلك ولا بد من بيان محله **قوله**  
الفاكهة في شرح الرسالة ان اراد استيفاء  
الصوم فلا بد ان يحكم عليه فينظر لقيمة الصيد  
لانه لا يعرف قدر الصوم الا بمعرفة قدر الطعام ولا  
يكون الطعام الا بحكمه واما ان اراد الاطعام فلا  
يحكم عليه اراد الصيام فمما هذا قال جماعة من  
اصحابنا لا يحتاج الى حكمه في الصوم لان الصوم يدل  
من الطعام لا من الهدى يدل قوله تعالى او عدل  
ذلك صيا ما وكان الصوم مقدرا بالطعام بتقدير  
الشرع فلا حاجة الى الحكم من انتهى فينزل كلام  
ابن الحاجب بتفالا بن شاس على الاول ويخوفا قول  
المدونة والمحكم عليه بخبر ان شاس ان يحكم عليه  
بحراما اصاب من النعم او بالصيام او بالطعام  
انتهى وكلام الطراز والباغي وابن عرفة على  
الثاني وظاهر المدونة عدم احتياجه فيه الى  
حكم انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
مستد ثانيا في هذا الوجه غير صحيح بخلاف خبر ابن  
الرايط وغيره من مثله غايده الى الصيد كما ذكرنا  
لمستد الاول **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
الصوم تبع فيه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
والنقل يدل على الخبر بين الانواع الثلاثة في جميع  
ما ورد فيه شيء وما لم يترد فيه غير حرام مكنت والحريم  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
والنقيرم ان في ذكر التقويم نظر والصواب قصره  
على الاطعام اذ لم نر من ذكر عدم الاجزاء في التقويم

خلاف

خلاف محل الثالث **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
له نزعه بالقرعة ان مثله في **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
اذ لا تصور القرعة مع الزيادة على مدلسين بالزيادة  
تنزع حيث كانت سواء كانت عند البعض او الجميع  
والجمل للقرعة وانما جعلها فيما اذا اعطى عشرة امثال  
لعشرين مثلا فانه ينزع بن عشرة بالقرعة ويكمل  
الاخرين **فتاويل** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
انه يطلب ابتدا ان يخرج الطعام بمعدل التقويم فان  
اخرجته في غيره فذهب المدونة عدم الاجزاء **قوله**  
ابن الموارز ان اصاب الصيد بمصر فاخرج الطعام في المدينة  
اجزاء لان سورها غلا وان اصاب الصيد بالمدينة فاخرج  
الطعام بمصر لم يحزه الا ان يتفقا سقرا فما ابن عبد  
السلام واختلف الشيوخ في كلام ابن الموارز فمنهم  
من جعله تقسيم للمدونة ومنهم من جعله خلافا وهو  
الذي اعتمد ابن الحاجب انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
بحده فيصير ان يصوم عدله او اصل هذا الكلام  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
لج معترضا على شيخه البدر فان شيخه لما قال في قول  
المجولف فالنعمامة بدنة اي حيث اراد اخراج الممثل  
اذ له ان يطعم او يصوم وكذا يقال فيما بعده انتهى  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
قال **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
النعمامة وما بعده ما ذكره المصنف وقوله مثله من  
النعم ان هذا فيما لم يرد فيه النص على شيء بعينه واطال  
في ذلك وتيقنه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
خرج به عن اقوال المالكية كلهم والصواب ما  
قاله شيخه البدر ان كتب المالكية مصرحة بان  
البدنة التي في النعمامة والبقرة التي في حمار الوحش  
والعنز الذي في الظبا وغير ذلك مما حكمت به  
الصحابة بيان للمثل المذكور في الآية الخيرة فيها ولما  
ذكر الباغي ما في الموطا ان عمر وعبد الرحمن بن عوف  
حكما على رجل اصاب ظبا بعثر قال يريد انه اختار  
المثل ولذا حكما عليه تقير ومن شافق كلام  
الائمة ظهر له ما قلناه انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
ابن الحاجب ولا يصح في الغنبل فقال ابن ميسرة بن نخل سائبة  
ذات سنامين وقال القرويون القيمة وقيل قدر وزنه  
لغلاء ظله انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
ان يجعل في موكب فينظر الى حيث ينزل في المائمه يملا



بالطعام حتى ينزل ذلك القدر ابن راشد والظاهر انه  
 يتوصل الى وزنه بالعبارة انتهى **وجاء الوحي**  
**وتفوه بقوله** فان عدمت فتمت طما  
 اذ غير صحيح لما تقدم والوجه التحيير في الثلاثة  
**والضيق والتعجب** **قوله** وظاهر المص  
 ان في كل شاة اذ يتعين حمل كلام المص على  
 غير ما اذ لم يتبع منها الا يقتلها والا فلا جزا عليه  
 امتلاكها كما طرأ به القاضي في التلطين ونقل  
**قوله** عن الباغي انه المشهور من  
 المذهب فيمن عدت عليه نساء الطير او غيرها  
 فقتلها **الحمام مكة والحرم** **قوله**  
 وفي المدونة انها ملحقه به اذ فيه نظر  
 بل الذي في المدونة اليمام كالحجرات والبرقي  
 والنمري ان كان عند الناس من الحمام فقتل  
 نساء انتهى فلم يقطع بالالحاق الا في اليمام  
 وفي **قوله** مثل ما في زواعب ترصيه  
 وهو ظاهر وما جواب **قوله**  
 عنه فليس بظاهر **قوله** لانه من  
 الديات التي تفرق بالذليل اي لتعيينها عدم  
 التحيير والحكم انهما يكون فيهما فيه تحيير  
 وهذا التوجيه ذكروه الخروفي **قوله**  
 ولا يخفى ان هذا التعليق خارج في النعام  
 وخروفي ان غير صحيح لان النعام ونحوها  
 فيها التحيير كما تقدم فلم يتعين فيها  
 شيء **قوله** فلو فرق بانه لما كان  
 اذ يقتضي ان هذا الغرق لم يذكره احد وفيه  
 نظر ان هو نص ابن المراز ان قال لا بد من الحكم  
 في كل شيء حتى في الجراد الاحكام مكة لان ما اتفق  
 عليه من الشاة فيه ليس بمثل والحكم انما  
 يحتاج اليه لتحقيق المثل انتهى **قوله**  
 فان خرج جلال عن الحرم وقتله خارج فلا  
 شيء عليه اذ لا يجوز اصطفاؤه في الجمل الجلال  
 ابو الحسن ظاهر الكتاب انه يجوز صيده وان  
 كان له فراخ ابن ناجي ان كان له فراخ فالصواب  
 تحريم صيده كقديس فراخه حتى يموتوا انتهى  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 وهذا التفصيل هو الصواب اذ فيه نظر بل خالف

الصواب

الصواب فان الذي عليه اهل المذهب ان ما كان  
 من الصيد لا مثل له لصغره بخير فيه بين الاطعام  
 والصيام وماله مثل بخير فيه بين التدنية المثل  
 والاطعام والصيام ولم يفتل اخذ فيما ليس له مثل  
 بين الطير وغيره قال في كتاب القضاء يا من  
 التدنية ولا باس بصيد حمام مكة في الجمل الجلال  
 قال ابن يونس فدايدل على انه ان صاده الحرم  
 في الجمل فاشاع عليه قيمته طعاما او عدل ذلك  
 صيا ما وانما تكون فيه شاة اذ صاده في الحرم  
 انتهى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 اي ان تحقق معنى الاحتشاد وكيف يتصور  
 مع تقرير الواجبات المذكورة في الخبر ابن  
 الحاجب فيحكم ما كان عليه باحتشادها وهما لا يشا  
 روي **قوله** اتفق عن السلف ثم لا يخفى  
 باحتشادها عن جميع ما روي اي اذا اختلفت  
 الضمائم في شيء فلا يخرج عن جماعتهم قال  
 ملك انما ما اتفق عليه الجميع او روي عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز العدول  
 عنه انتهى ونحوه لابن عبد السلام واخذ منه ابن  
 الحكم لا بد منه حتى في المروى فيه شيء من  
 النبي صلى الله عليه وسلم او اتفق عليه السلف  
 لان الله تعالى قال يحكم والاحتشاد تخا من غير ما  
 ذكر وحسين فاذا احتشادها فاما بعد انتهى  
 الاصول من الشتم والفضال كما قال ابو الحسن بن  
 تبعه لابن حجر اذ ظاهرا كلامهم ان الحكمين لا يتبع  
 لذلك وانما عليه ان ياتي بها بحز في الاضحية  
 قاله **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 الحسن **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 عليه اذ اي كالتقاة ونحوها ما ذكرنا ان  
 ليس فيه تحيير وتقدم ان ما ذكره غير صحيح  
 وان التحيير في الجميع ما ذكره غيره في انه اعلم  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 والتزمه كما في **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 من غير معرفة **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 جزا امه طعاما فيما ليس في جزا امه طعاما في لفافة  
 والفيل اذ تقدم فساد وان ذلك كله من محل  
 التحيير الاحكام مكة وكذا فتولده بعده وان



تعذر فيما يتعين في امه المثل الى والحاصل انه محذر  
في الحديثين او التبيين بين عشر قيمته امه من الطعام  
وبين عدل ذلك صينا ما يصوم بمكان كل مد  
يوتنا الا يصوم حمام منكم والحرم فيه عشر قيمته  
الشاة طقا ما فان تعذر صام يوما ارتظر **ح** وعينه  
وكلام هذا غير صحيح **وصام ايام**  
**قوله** ولا يجوز تأخيرها الا ايام منى الا بعد  
او بخلافه **ح** وتنبه لتقصي كلام الرسالة  
والمراد به ابو الحسن وهو لم يعزه لاحد ونقصه  
**طعن** بان خلاف قول الباقي ان تقدم الصوم  
افضل ونحوه قول ابن رشد لا ينبغي له ان يوضح  
وقول ابن عسرة الاستحباب كمال صومها  
فصل يوم عسرة وقول المدونة انه ان يصوم  
الثلاثة ايام ما بينه وبين يوم النحر وصام الثلاثة  
ايام التي بعده انتهى فلو كان صومها واجب  
فصل يوم النحر ويانتم بالتأخير ما قالت وله  
الحاقه **ح** الاظهر من المذهب كمال ما قال الباقي  
في المنتقى قال اصحاب الشافعي ان صيامها قبل يوم  
منى على وجه التقضا والاظهر من المذهب استحبابها  
على وجه النحر مفضل لا واجب وايضا اعلم  
انتهى **قوله** **طعن** وقد وقع تردد او نحوه  
**ح** قال **طعن** وهو قصور لقول الباقي  
في المنتقى قال اصحاب الشافعي ان صيام ايام  
منى على وجه التقضا والاظهر من المذهب انها  
على وجه الافاوان كان الصوم قبلها افضل  
كوفت الصلاة الذي فيه سبعة الاداوان  
كان اوله افضل من اخره **نقص**  
**قوله** **ح** الاظهر انه يتنازع فيه المصدر والفقهاء ان  
فيكون مراده ان تقدم التقضا على الوقوف  
بعرفة شرط في امرين احدهما كون صوم الثلاثة  
من احرامه الى يوم النحر والثاني كونه اذا فات  
ذلك صام ايام منى **ح** ويحتمل ان يكون  
متعلقا بصيام فقط وكأنه على هذا لما قالت وصيام  
ثلاثة ايام من احرامه فيمن البراة قبل له فابتن  
الفائتة فضل هو يوم عسرة او صوم ايام منى فاعلم  
بالنقصيل قاتلا وصام ايام منى ينقص **ح** ان تقدم  
تسلي الوقوف ويتخرج هذا الثاني ان كان نقصانه

يوم عسرة فما بعده يستحيل ان يصوم لذلك قبله  
فلا يحتاج لذكره الا ان قول **ح** يكون فيه على  
هذا قلنا واحترز به من العسرة انتهى **وسبعة**  
محروور عطفنا على ذلك انه هو الصواب ولا يصح عطفه  
على عموم صام لانه يقتضي تقديم السبعة بالفتور  
التي قبلها **قوله** **ح** قاتم وليس كذلك  
بل السبعة تصام في الحج والعمرة تقدم التقضا على  
الوقوف او تأخره **ح** **قوله** اذا رجع من منى يقتضي  
اختصاص السبعة بالحج وليس كذلك **قوله** **ح**  
**قوله** **ح** **قوله** **ح** **قوله** **ح** **قوله** **ح**  
والظاهر عدم الاحتياط نظر لوقوع بعضها في ايام منى  
الالمتنع انتهى **قوله** **ح** فانه يصومها  
مع السبعة متى شاؤا نحوه قول المدونة وانما من  
لزمه ذلك اي الهدى لترك جمعة او ترك النحر  
بالمزلفة فليصم منى شاة انتهى وبذلك عبر  
ابن الحاجب قال في **قوله** **ح** **قوله** **ح**  
صام متى شاؤا ولا يصوم في ايام التشريف **قوله**  
**الرجوع** **قوله** **ح** **قوله** **ح** **قوله** **ح**  
وابن عباس راضا به قول **ح** **قوله** **ح** **قوله** **ح**  
وجد الهدى قبل ان يستكمل من ايام الثلاثة  
ان يرجع الى الهدى قال **طعن** وانظر هذا مع قول  
المدونة في كتاب الظهار وان صام ثلاثة  
ايام في الحج ثم وجد الهدى في اليوم الثالث  
فليصم على صومه فان وجد منه في اول يوم  
فان شاة الهدى او تمادى على صومه انتهى فاصم  
بعد يومين بالتمادى وخيره في اول يوم وكل  
ذلك مخالفا لما هنا قلنا **قوله** **ح** **قوله** **ح**  
يقال يصح حمل ما ذكره المص ومتموعاه على ما في  
المدونة ان يراد باستحباب الرجوع بعد يومين اي  
وقبل الشروع في الثالث كما نقله **قوله** **ح**  
عن ابن تاجي خلافا للحن وان المراد بالتخير الذي  
فيها عدم الذرور فلا ينشأ الاستحباب تأمله  
فانه اعمل وما ذكر قلنا ان قول **ح** **قوله** **ح**  
الرجوع للهدى بعد الشروع وقبل كمال يوم غير صحيح  
**قوله** **ح** **قوله** **ح** **قوله** **ح** **قوله** **ح**  
على الجميع او نحوه في **قوله** **ح** **قوله** **ح**  
ابن عاشر **قوله** **ح** **قوله** **ح** **قوله** **ح** **قوله** **ح**



لتاويل بل هو على ما هره من ان كل سوتف مستحب لان  
 وقوفه بعرفة جزا من الجبل انما هو شرط لتخيره  
 بمعنى وليس شرطاً في نفس الهدى حتى لو ترك بطل كونه  
 هدياً ولا منافاة بين استحباب وقوفه بعرفة وبين  
 كونه شرطاً في تخيره بمعنى وان كان غير واجب  
 بل ان يشاوقف به بعرفة وتخره بمعنى وان شاكلم  
 يقف به وتخره بمكة بحاله في المذونة **والبحر**  
**بني فتولاه** وعلى الشئ **وتولاه** او  
 صوب **طعن** ما اقتضاه حلها من الوجوب لانه  
 صرح به عياض في الاكمال وما قاله **ج** غير ظاهر  
 قال وللدليل له في قول المذونة ومن وقف هدي جزا  
 مفيد او مستغنى او غيره بعرفة ثم قدم به مكة فخره  
 بها جاهلاً وتران مني متعمداً لجزاه انتهى لانه  
 الاجزاء لا يدل على الجزاء **كان وقوفه بعرفة**  
**فتولاه** ثم وحده فذكر في معنى تخيره ان يجب ان  
 يقف بعرفته انما لم يعلم ان واحدة وقف به والى  
 اجزاه قال في المذونة ومن قبل هديه واشهره  
 ثم فصل منه فاصابه رجل فاوقفه بعرفة ثم  
 وحده ربه يوم النحر او بعده اجزاه ذلك التوقف  
 لانه قد وجب هدياً انتهى ونحوه لابن الحاجب وكذا  
 الغاني قوت المصطفى لكان حسابه على هذا الفرع  
 اولى واسد اعلم **وكبره بغيره فتولاه**  
 ان اسلم الناس ان هذا القيد مأخوذ من التشبيه لانه  
 قيد الضحية به فيما ياتي **والمعيار حين وجوبه**  
**فتولاه** وفي كلامه في المناسك انما تاتي  
 المناسك بعد المراء وهذا لقوله في **فتولاه** بعد  
 عبارة ابن الحاجب التي هو كعبارة ههنا كما  
 نص المراد بالتقليد هنا فحيلة  
 الهدى واخرجه سائر الى مكة انتهى وقال سنده  
 الهدى يتعين بالتقليد والاشعار او بسوقه او نذره  
 وان تأخر نذره انتهى **خلاص** عليه هذا مقيد  
 بما اذا كان تعديب من غير تعديبه ولا تعديبه  
 فان كان يتعدى منه او تشرط ضمن كما في  
**ج** عن الطراز وكلام المؤلف مقيد ايضا بما اذا لم  
 يمنع التعديب بلوغ الحمل ولو منقذ كعوط او  
 سرقه لم يتخره الهدى الواجب والتدبر المفضل كما  
 ياتي ان تطوع به **فتولاه** الثالث ما يجب **ج**

ان هذا

ان هذا الجواب لا يصح لان حمل كلام المؤلف على هذه الصورة  
 يقتضي ان قوله فلا يخري مقلد الخ عام في التطوع  
 وعنه وليس كذلك لما تقدم انه خاص بالواجب  
 والتدبر المفضلون فتامله وقد اقتصر **ج** على الجوابين  
 الاولين واستغنى عن الاول منها **وفي العرض بسند غير قوي**  
 فان لم يمسح فكذا التطوع انما يشمل العيب الخفيف مطلقا  
 والعيب الطاري بعد التقليد لانه لظروبه لا يمنع الاجزاء  
 ويحصل من كلامهم اربع صور لان الهدى اما تطوع  
 ومثله التدبر المعين في ما واجب ومثله التدبر المفضلون  
 وكل منها اما ان يمنع العيب الاجزاء ولا يحل التفصيل  
 الذي في المصداق ان كان الهدى واجبا والعيب بمنع  
 الاجزاء لكونه شديداً متقدما على التقليد وقول  
 المصنف يقتضي به في غير ظاهره كالمذونة وجوبا  
 والذي لا يري يونس واقتصر عليه ابن عرفة  
 يستعين به في البذل ان يشا **ومن طعن**  
 ابن عرفة الاشعار شق يسيل وما انتهى والسنم  
 بضمين جمع سنام كقزال وقزل **فتولاه**  
 ونحوه في مناسك المصم وذكر بعده وقيل قدرا مملتين  
 ان هذا تحريف لكلام المناسك ولفظها والاشعار  
 ان يشق من سنامها الايسر وقيل الامن من نحو  
 الرقبة الى المؤخر وقيل طولاً قدرا مملتين او نحو ذلك  
 انتهى فليس فيها قدرا مملتين وليس قولها قدرا  
 مملتين متقابلا لما قبله كما زعمه **فتولاه**  
 وانما قوله وقيل داخل على قوله طولاً متقابلا لقوله  
 الى المؤخر انما به تعلم ان ما نقله عن البدن فيصور  
 غير صحيح والصواب ما لابن الحاجب **فتولاه**  
 وعنه اقتصر **فتولاه** وما حكم  
 كون الاشعار في الايسر ان هذا قصور في ابن  
 عرفة ما نص **فتولاه** وفي اوليائه  
 اي الاشعار في الشق الايمن او الايسر في الشق  
 انه السنة في الايسر ولا يربها فها تبوا انتهى  
**فتولاه** كما رجه في الايسر وغيره اي  
 نسبة ابن عرفة للباقي وابن رشد وبحث في قوله  
 انما يفهم ما قاله ان اراد ان توجيهه للقبلة كما لا  
 راسخ للقبلة انتهى **فتولاه** ونقصه  
 اي البدن فقط انما نحوه في **فتولاه** ونقصه  
 وانما تجل البدن دون البقر والغنم قاله في المبسوط

Copy



انتهى **الاباسنة** ما ذكره المؤلف هو قول المدونة  
ونقل النقر ولا تشعرا الا ان تكون لها اسنة فتشم  
انتهى ونعزي لها ابن عرفة ان النقر لا تشعرو  
بطلقا ونعقبه **قوله** بقولها المذكور  
**قوله** وانظر هل تجمل حينئذ ام لا في هذا  
قصور والذي نقله الناصي عن المتسوط انها لا تجمل  
ونقل الا الى عن المازري انها تجمل فيها قولان  
**قوله** من نذر مباحين مساوياه ولا  
يؤكل وقوله مستله هدي التطوع  
او الصواب اسقاط هذا والذي يدره اما هدي التطوع  
فلا يدره لم ار من ذكر فيه التفضيل الذي ذكره  
بل كل من ذكره ايماء بجعله من القسم الرابع كالم  
على ان ما فرضه له فته غير صحيح وذلك ان  
ان سماه للمسكين تبالي لفظ كذا هدي لمسكين  
صار نذرا لا تطوعا لانه سياتي ان النذر لا يختص  
بصفة به على وقد قالوه في تحريم ما يحرم وتأتي  
في سبيل الله انه نذر وان سماه لهم بالنية مري  
على الخلاف الا في ان نذرا واليهين بالنية ثم ان  
كان نذرا جرى على حكمه والافقو على حكم  
التطوع واما الفدية اذ لم يجعل هديا فلا يملكها  
لا تختص بمسكين بل ابن ما ذبحته نذرا لمجملها  
لا يتصور منها فبحر الا بعد المحل فهي داخله في قول  
المتم والقرينة وانجزا بعد المحل ولذلك اطلعت  
فيها **قوله** من نذر مباحين مساوياه متطوعا بها  
او واجبة او عزم في كلام المم لاجل الاستسنا الذي بعده  
**والفدية** **قوله** وان لم يسم ولا شوي  
لهم امتنع قبل لا بعد في هذا بقى على المم وقد كره في  
**قوله** عن النبي ونصب عليه خند فلو  
قال المم بعد قوله وهدي تطوع ونذر اعين ان  
عطفا قبل محله لوني قاله **قوله** وخصا لقا وكروه  
هنا ان النذر ايا شمانية وهو اقسام النذر الا بصفة  
وهدي التقص والتقدمة والجزا وهدي التطوع  
وهي باعتبار الحكم اربعة اقسام كما افاده المؤلف  
وقد نظمها **قوله** باحكامها في نظاير الرسالة فقال  
كل هدي نقص والذي منه تبا  
ان لم تكن سميت او قصدا  
ودع مينا اذا فعلت

وقبل

وقبل كل جزا صيد نلتا  
وهدي فدية الاذي ان شيتا  
وما ضمننت قصدا او صرحتا  
وبعد كل طوعا وما عيشتا  
ان لم تكن سميت او اضرمتا  
**قوله** ان عطيت قبل المحل قوله  
فان سماه او نواه ان تقدم ما فيه  
فيقتضي انه اذا عطيت قبل المحل لا ينجح ان  
هذا الامر لا يشرههم وما قاله **قوله** صحيح لكن  
اوله منه ان يكون النذر متعلقا بعطيت وعدم  
الاكل ما خوذ من الاستسنا وهو ان يطهر المم  
**قوله** في نذر مباحين مساوياه فغيره وعنتهم اي  
فا باحتة لا تختص بالفقير قال **قوله** وهو ظاهر قول  
المدونة خلى بين الناس وبينه وصريح به ابن عبد  
السلام **قوله** خلا في ما ذكره سند  
ان هذا التطوع يختص بالفقير ونقله **قوله** انظر  
**قوله** قال في المدونة الا ان يكون مسكنا  
انخوة في **قوله** ونعقبه **قوله** بان  
عزوه للمدونة غير صحيح بل مذهبها عدم اكل  
الرسول من هدي التطوع مطلقا اذا عطيت قبل محله  
لانه غير مختص بالفقير ونص **قوله** بان  
هدية التطوع الفقير ولا يدرها في دهرها اذا اخرها وان  
بعث بها مع رجل فعطيت فسمي بل الرجل سبيل  
صاحبها لو كان معها ولا ياكل منها الرسول  
انتهى وانما الاستسنا المذكور **قوله** سند  
نص **قوله** وكذا هدي لا ياكل منه  
صاحبه لا ياكل منه نايبه الا ان كان بصفة  
مستحقة انتهى اي بان يكون فقيرا لان هدي  
التطوع عنده مختص بالفقير وقد علمت انه  
خلاف ظاهر المدونة كما تقدم عن **قوله** واما  
كلام المدونة الذي نقله **قوله** اخر افه في غير ما  
عطيت من هدي التطوع قبل محله وفي بعض نسخ  
**قوله** قاله في المدونة بضمير الغايبة  
فيكون قوله الا ان يكون مسكنا غير  
مغزول المدونة بل تبع فيه سند او قد علمت ما فيه  
**قوله** في غير الرسول **قوله** قال **قوله** اي في غير موضع يستقل  
فيه الرسول بالتعدي انتهى **قوله** في كلام المم



المم ان يحمل على نفسه صوم هدي التطوع الذي عطف قبل  
محملة كما اختاره **خ** خلا لما حملته عليه البساط  
من التعميم وان تحيل **ز** لتفصيله بالتفصيل الذي  
ذكره الآية وان كان محملا لكونه لا يتم من اطلاق  
قول بامره باخذ شي او يدل على تخصيصه به  
ايضا **قوله** كما كان من متوع اذ لو كان عامنا  
كما قال البساط لقال كما كان من متوع **وقوله**  
والاضمن قدرا ككاهن صحبه ولا يخالفه قول المدونة  
كان ابن الحجاب فان اكل الرسول لم يضمن انتهى  
لقول ابن الحسن يريد لم يضمن البدل وامامنا اكل  
منه فنضمنه لانه متعقد انتهى وصريح في الطراز  
كما في **خ** انه يضمن ايضا ما طعمه لغير المسكين  
فتقول **خ** وانما الرسول فلا ضمان عليه  
اذا امر وانما عليه الاثم فقط غير ظاهر **وقوله**  
فانظر هل يضمن بدلا كما لا اقول ضمانا البديل ايضا  
هو الظاهر لان حكم البديل حكم المبدل منه  
ولا وجه للتوقف **وهل الا نذر مسكين**  
**فتول** فلا يضمن هديا كما لا اذ الذي يظهر  
من كلام المم انه يضمن هديا كما لا لانه داخل  
في عدم ما قبل الاستثناء **قوله** وان كان ما ذكره  
هو الظاهر من الفتة **وان سرق بعد زجره قوله**  
وصرفها للمسكين او اخا يلزمه صرفها للمسكين فيلزم  
ليس له الاكل منه كالشاة الاولى وامامنا لا يملك  
منه فله المطالبة بقيمته وينبغي بها ما يشاء ذكره  
**خ** عن سند خلا في ما يقتضيه كلام **ز** من تعيين  
صرفها لهم مطلقا **وجمل القول على غير قوله**  
وهل يندب ويكون اذ عارة الامام في الموازية  
كما نقل **خ** يقتضي الحجاب حمله معها **قوله**  
نص **خ** قال ملك في الموازية واجب  
الى ان يخرج معها ان يذبح **قوله** قال محمد يعني يذبح بانه  
الهدي انتهى ومثله **خ** **قوله** كما في  
فعلية هدي بدله اي هدي كبير تمام كما في  
**قوله** في التطوع **قوله** وان كان  
في محل غير مسدقت او ما ذكره من التفصيل لم  
ارمز ذكره ولا معنى له بل ذكره الخطاب من اشبه  
ونص **قوله** قال اشبه وعليه ان  
ينفق عليه حتى يجده ولا يحمل له ذون التبيت

فان لم

فان لم يجد الى ذلك سبيلا كان حضم لهذا الولد حكم الهدي  
اذ اوقف منه فان كان في مسدقت فانه يخرج من وضعه  
ويحلي بين الناس وبينه ولا ياكل منه كما كانت  
امة تطوعا او عن واجب فان اكل من الكولة قال ابن  
الماجشون عن ابن حبيب عليه بدله ثم قال اشبه  
وان خرج في الطريق ابدله بهدي كبير ولا يجوز به  
لقرة يريد في شفاخ البدنة او شتي منه وقدر  
نقدم **خ** التطوع يعطى قبل محمله اذ به يخرج ويحلي  
بين الناس وبينه ولم يذكره وانه لهذا التفصيل  
**وقوله** جواب ان المسئلة انما هي الثانية  
لان في الموضوعين داخل على نفق **وقوله**  
والان على جواب ان انما غير ظاهر بل هما نفس الجواب  
**ولا يشرب من اللبن قوله** فما منع من اكله  
الى قوله وحمله لبعضهم على الاطلاق انما حملته  
عليه البعض هو الموافق لا اطلاق اهل المذهب  
المدونة وغيرهما وتعليقهم انتهى خروج الهدي  
عن ملكه بالتقليد والاشعار وخروجه خرجت  
النافع فشربه نوع من العود في الصدقة ولان  
ذلك يصفقها ويضعف ولدها يدل على العموم  
قاله طيني **وعند ان اضرب بشرية قوله**  
يتنازعها ضر وبشرية ان فيه نظرو عطف او الولد  
قل الام يمنع التنازع **فلا يلزم النزول قوله**  
فان ركبا المذرو تلفت لم يضمنها ان فيه نظر لقول  
**خ** قال سبذ وهذا مقيد بشرط سبذها فان تلفت  
بركوبه ضمنها انتهى **ولو نوى نفسه قوله**  
فان تعدل يخرج عن الاصل اي ولريه اخذ القيمة منه  
قاله في الطراز **قوله** وهذا لم يحصل من ربه  
انابه اذ هذا الفرق فيه نظرا لانه يلزم عليه انه ان  
حصلت لنا الانابة استويا وليس كذلك لقول  
**قوله** لا يخرج الهدي فوالله سوا وككاهن  
على وجهه ولم يوضحه انتهى **واسه اعلم**

**فصل في حجب الحق قول**

**خ** خرج منه  
بحق ثابت مع عدم ثبوت عسره اذ اي فهو كالمع با  
لمرض لا يحلل الا بعد من عمرة وظاهر كلام ابن رشد  
ان المعتبر في الحجب حتى ظاهر الحال وان لم يكن حقا

Copy rsity



في نفس الامر حتى انه ان حبس بقيمة ظاهرة فهو كالمريض  
 وان كان يعلم من نفسه انه يترى وهذا هو ظاهر المرونة  
 والعقبة كما نقله **2** قال ابن عبد السلام وفيه  
 عندى نظروا كان ينبغي ان يحال المزعى ما يعلم من  
 نفسه لان الاحلال والاحرام من الاحكام التي بين  
 العبد وربيه وقيله في **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
 يوافقه النظر **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
 مكة او دخلها اذ هو الصواب كما ياتي وقول  
**قوله** وله البقاء القابل ان كان على بعد وبكره  
 ان قارب مكة او دخلها انتهى غير صواب غيره  
 كلام المص الا في مع ان ما ياتي استقام في الذي لا يحل  
 الا بعمره فجاز له البقاء القابل ان كان على بعد لئلا  
 السير للبعثرة فاما هذا فانه يحل بالنية حيث  
 كان **اذ لم يعلم به** **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
 عند الشك انما قال الا الذي في **قوله** **فصل** **في**  
 اللحم وان شك في منعه له لم يحل الا بشرط  
 الاحلال ثم قال خليل وظاهر المذهب ان شرط  
 الاحلال لا يقيد انتهى وبهذا اجزم المص فقال  
 فيما ياتي ولا يقيد لمريض او غيره نية التحلل بحصوله  
 وتثله في **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
**قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
 في النسخ المانع بلفظ اسم الفاعل ولا معنى له هنا  
 ولعله المانع بلفظ المصدر الا ان يقال الشك في  
 المانع شك في المانع **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
 خلا قال **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
**قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
 وقد حكى في **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
 الشك ورواه ابن عرفة ابن الحاجب في نقل  
 اختلاف فيه ففلا عن كونه معتدلا انتهى **قوله** **فصل** **في**  
**قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في** **قوله** **فصل** **في**  
 لقول اشهد ان لا يكون الا يوم النحر ويحل  
 ان يتعلق بزواله وعقله وظاهره انه يحل  
 اذا يتيسر من زوال العدو قبل فوت الحج ولو بقي من  
 الوقت ما كثر زال العدو ولا ريب فيه وهو ظاهر  
 اول كلام المدة والذى اختاره ابن يونس  
 وسند ما في آخر كلامها وهو انه لا يحل حتى تكون  
 في زمر جيشي فيه فوات الحج وقال ان كلامها الثاني

بنيسر الاول قال **2** اذا علم ان هذا هو الراجح فينبغي ان يحل  
 كلام المص عليه فيكون معنى قوله وايضا من زواله  
 انما انه لم يبق بيقينه وبين ليلة النحر من يمكن فيه  
 السير والوزال العدو فاعلم انتهى وانما قوله  
 وايضا من زواله انما خاص بالحج واما العمرة فقال في **قوله** **فصل** **في**  
 قال ابن القاسم وليس للعمرة حد وان لم يحضر الفوت  
 لقضية الحديبية وقال عبد الملك يقيم ما وجد  
 اذ راى ما لم يضره ذلك انتهى **قوله** **فصل** **في**  
 واجاب التوتوسي انما خاص بالحج ما ذكره اذا شرب  
 استدلل على وجوب الهدى بآية فان احصرتم واجبت  
 عن وليه بجوابين احدهما التوتوسي وابن يونس ان  
 الهدى في الآية ثم ركن لاحل الحصر انما ساقه بعضهم  
 تطوعا فله دليل ليسها على الوجوب كما تقول  
 اشهد الثاني ان الاحصار في الآية بالمريض او بالعدو  
 وهذا لا ينفي القاسم وعمره ابن غطية لعلمته  
 وعروثة ابن الزبير وعمرهما وقالوا المشهور  
 في اللغة احصر بالمريض وحصر بالعدو انتهى وقال  
 في قوله فاذا امنتم قال علقمة وغيره المعنى  
 فاذا برئتم من مرضكم وقال ابن عباس وقتادة  
 وغيرهم اذا امنتم من خوفكم من العدو انتهى  
 وكذا الآية نزلت في الحديبية لا يراد هذا التاويل  
 خلا قال بل يقوى تاويل ابن القاسم قوله  
 تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الا بالنية **قوله** **فصل** **في**  
 ولا يحل عدم الرد بالنية على تشبه اذ فيه نظر  
 بل الرد بها قوى ظاهرا **قوله** **فصل** **في**  
 نزل هي كما فيه ان قصد به التورك على المص لما  
 يوهمه من ان تحلل انما يكون بالنحر والحلق  
 واحدا عنه بان البناء في قوله بنحر هديه  
 انما صاحبه فيصدر ان النية كما فيه **قوله** **فصل** **في**  
 وعلى ما في الشاغل لو غير المصدي اذ بعد اصرح به  
 في الطراز ونقله **2** في كلام قصور **قوله** **فصل** **في**  
 من حصر عن احدهما فقط او صوابه من حصر عن  
 عرفة فقط اذ هذا هو الذي ذكر فيه اللحم انه  
 يحل بالنية مع البعد كما حصر عنهما معا ابن  
 عرفة ان حصر عن عرفة فقط وبعد عن مكة  
 فتقول اللحم حل مكانه صواب انتهى واما من حصر  
 عن البيت فقط فسياتي انه لا يحل الا بالقاضة **قوله** **فصل** **في**



**تام وكراهة ابقا احرامه قول** غير المحصر ظم  
 انه غير صواب اذ لا وجه لتخصيص المحصر ظم بل مثله ما  
 في حاكمه من العدو والفتنة ومرايه لو قال وفاته  
 الوقوف بامر من الامور غير ما تقدم من العدو ونحوه  
 كما في **2** وقد كذا هي المسألة مفروضة في المدونة  
 وغيرها اما من حصر عن الوقوف بالعد ونحوه فهذا  
 وان تمكن من البيت لا ياتي فيه كلام المص لمسا  
 ذكره من انه اذا بعد عن مكة يتحلل بالنسبة  
 وحديث فذكر له النبال قبل مطلقا وان بعد  
 من مكة النظر **طعن** ووجه التفصيل الذي ذكره  
 المص انه لما كان لا يتحلل الا بعمرة خير في البعد  
 لتعارض من مشقة التمتع على الاحرام ومنسقة الوقوف  
 للبيت وكراهة البقاء مع القرب لمكة من البيت  
 واذا بقي على احرامه اجزاء على المشهور خلاف  
 لابن وهب ولا هدى عليه خلاف للفتية النظر  
**ضرب ولا يتحلل ان دخل وقول** فبقى  
 على احرامه من ترك المكره اذا عتقه منه  
**طعن** بانه ليس خاضعا لترك المكره بل هو  
 فيمن فاته في وقوف على احرامه اذا دخل وقته بعد  
 من مكة او قرب منها **وقول** فخصنا  
 ايضا ومن يتحلل بفعل عمرة او صحيح كما يدل  
 عليه قول **2** وهو متمتع اي تمتعه بها هو باعذار  
 العمرة التي وقع بها الاحلال كما في **صحيح** وقد  
 اخر ابن ابي حاتم هذه المسألة والتي قبلها عن مساييل  
 الفواش فجاء ترتيبه حسنا **ولا يتحلل الا بالافاضة**  
**قول** وخبر الكرمي لحيف اذا ما يقصده  
**وان حصر عن الافاضة قول** اي حصر  
 عن الدفع من الوقوف او ظاهره ان المراد وقف  
 بعرفة وحصر عن الدفع منها ولا يصح حمل كلام  
 المص على هذا القول **2** فاهم فصوص من اهل المذهب  
 ان من وقف بعرفة في جزاء من ليلة النحر فقد  
 ادرك **2** ولو طلع عليه الفجر بها انتهى وحديث  
 فيتمتع بتركه من مضى ان حصر عن سبب الدفع  
 وقهر الوقوف **وقول** والمعنى هناك دفع عنها  
 اذ لا معنى له وصوابه والمعنى وحصر عن الدفع عنها  
**اوفاته الوقوف بغيره قال** **2** وان كان كالحص  
 عن الوقوف في كونه لا يحل الا بالعمرة لكن يخالفه

المحصر

المحصر في كونه لا قضا عليه كالحصر عنها المتقدم  
 بخلاف مرقاته فعلية القضاء لو كان تطوعا كما  
 في النواذر وغيرها **او حصر حق** قيد بقوله  
 بحق لان هذا من امثلة قول **2** بغير وقته ومنه دخل  
 في قوله وان حصر عن الافاضة **وقول**  
 ومثله في **حصر** منه ومنه انه ان حصر ظم  
 حل بالنسبة في اي موضع كان او غير صواب لان  
 الفرض انه متى كان من البيت فلا حل بالنسبة الا  
 ان كان بعدا من مكة فكما تقدم وانجبت من  
 قوله هذا مع انه قال او لا وان حصر بها سبق  
 من الامور الثلاثة او ومنها المحصر ظم **والجواز دفع**  
**قال** **وقول** وبمفهوم الشرط جواز دفع ما قل  
 لمسلم ان بل يجوز الدفع لمسلم مطلقا قل او كبر كما  
 في **2** عن سنده لكن القائل يجب ودفعه بشرطه  
 بخلاف الكثير **تردد** اتمى لما خسر في النفل  
 عن المذهب ابن عرفة وفي قتال غير ما د  
 نقله سند وابن ابي حاتم مع ابن شاس عن المذهب  
 والاول الصواب ان كان الحاصر بغير مكة وان  
 كان بها فلا يظهر بنقل ابن شاس لحديث اسما  
 احلت في ساعته من زمانته كلام ابن عرفة  
**والجواز منع سنده** لم يذكر هذا الفرع ابن ابي حاتم  
 وذكره في **صحيح** ناقل عن سند **صحيح**  
**له** قال طبع ولا يحج السفينة  
 باذن وليه ان راي وليه ذلك نظر اذ كان له وال  
 فلا ابن عاتش وهو مشكك اذ لم يذكر وامر شرط  
 وجوبه الرشد وكيف يصح منع الولي اذا توفرت  
 الشروط والاسباب وانقضت الموانع قال **2** ناقل  
 عن ابن جماعة الش في اتفق الامة الاربعة على  
 ان المحجور عليه لسفه كغيره في وجوب الحج عليه  
 لكنه لا يرفع اليه المال انظره انتهى **في تطوع**  
**قول** فان كانت سفينة فله المبيع في  
 الفرض الا غير صحيح لانها ان كانت سفينة  
 فالذي له منعها من الفجر من هو وليسها لزوجها كبر  
 زعمه نعم ان كان زوجها وسفينة فله ذلك لكن  
 من حيث انه ولي لا من حيث انه زوج **وعليهما**  
**القضا قول** بخلاف السفينة اي فلا  
 قضا عليه فهذا هو الذي نقله المص عن سند وهو







الشاة فيقول ان يكون مقولا عليها بالتواطر ويحتمل ان  
 يكون مقولا عليها بالاشتراك اللفظي فيكون اللفظ  
 مشترك بين الاعم وهو مطلق الشق وتبين الاخص  
 وهو شق الودجين والحلقوم وهذا الذي الثاني هو  
 الذي بوب له الفقهاء انتهى وقد علمت منه ان  
 الاشتراك والتواطى بين المصنفين اللغويين لا  
 بين اللغوي والشرعي فكما يوهقه كلامه **قوله**  
 فاعترض عليه اللغوي وحكمه الاصل في الجواز  
 وقد يعرض له الوجوب كما في الهدى والفدية والذب  
 كالافحمة والحرمه كالذبح لغير الله والكرامة  
 كالذبح من الفاسق **من المقدم** **قوله** لانه يحتمل  
 قبل تمام الذكاة ان يقطع النخاع وهو في  
 ان يقطع في بقار العنق والظهر **قوله** او غلبة  
 في وطى او ظلمة اخرى **قوله** ما ينص  
 لودج من الغن في ظلام وظن ان له اصاب وجه الذبح  
 ثم تبين انه خلاف ذلك لم توكل نص عليه  
 في التوارد محمد واما من اراد ان يذبح في الحلقوم فاقطع  
 فاجزأ فانها توكل انتهى ونقله **ح** **بلا رفع قبل**  
**التمام** **قوله** فان كانت لو تركت لم تعيش  
 وعاد عن قول اكلت ايضا في هذا احد اقوال  
 خمسة وهو قول ابن حبيب ونحوه ابن سراج  
 كما في **قوله** ولذا اقتصر **قوله** الثاني **قوله**  
 يحتمل لا توكل وهو ظاهر المصنف واقتصر عليه  
**قوله** وقيل ذكره وقيل ان رفع مقتدا التمام لم توكل  
 او يحتمل اكلت خاتمة ما عكسه وقول **قوله**  
 افي به ابن قديح وابن العطار او فيه نظر ان  
 ابن العطار لم يفت في هذه النازلة وانما افي فيها  
 ابن قديح واما ابن العطار فقال توكل اذا قترم  
 اضخمها ولم يعتد بقرب ولا بعد كما في **قوله**  
 ابن عسرة عتلى ان فتوى ابن قديح لا دليل فيها  
 لتحديد مساقية القرب لاحتمال ان يكون الذبيحة  
 فيها التوركت بعد الرفع لها شئت ولتقدم آتيا  
 توكل مطلقا عدا عن قرب او بعد فتأمل ذلك  
 والله اعلم والظاهر ان القرب معتبر بالعرف  
 كالقرب بين سلم ساهايا كما يفيد كلام  
 ابن سراج في **قوله** ونص **قوله**  
 والذي يترجح قول ابن حبيب ان رجوع في قول

الذبح

ق

الذبح واجزأه في الذكاة كمن سلم ساهايا ورجع بالرجع  
 واصطلح انتهى قول **قوله** خلافا لما يفيد **قوله**  
 ليس الا لا التنظير في ذلك ونص **قوله**  
 والنظر هل يحتاج الثاني الى النية ام لا انتهى **قوله**  
**ايضا الاكتفاء بنصف الحلقوم** **قوله** **قوله**  
 لقطع على نصف الودجين في تقريره جعل الكلام  
 مسألة واحدة ونقل عن المصنف في **قوله** **قوله**  
 قال قيل وهو المشهور وتبعه في ذلك **قوله** وغيره  
 مع ان **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 هذا في هذا القول وانما قاله في مقتضى كلام  
 الرسالة الذي صدر به المصنف ويظهر ذلك لمن  
 تأمله انتهى ونص **قوله** **قوله** **قوله**  
 ذكر صورة نصف الحلقوم وصورة احد الودجين  
 وصورة بعض كل منهما قال ومقتضى الرسالة  
 عدم الاكل في هذه المسائل كلها لقوله والذكاة  
 قطع الحلقوم والودجين لا يجزئ اقل من ذلك قيل  
 وهو المشهور انتهى فتأمل لا يفيد التشهير  
 الذي ذكره هنا كما زعمه **قوله** ومن تبعه **قوله**  
 التشهير المذكور ذكره ابن بنيرة في شرح  
 التلخيص ونص **قوله** **قوله** **قوله**  
 شترائط الحلقوم والودجين نقط فلا يخلو من ثلاث  
 صور اما ان يقطعها الذابح كلها او بعضها او لا  
 يقطع منها شيئا فان قطع جميعا فلا خلاف في المذهب  
 انها توكل وان لم يقطع منها شيئا او قطع اقلها  
 فلا خلاف انها لا توكل وان قطع اكثرها او  
 نصفها فصل توكل ام لا فيه قولان في المذهب  
 والمشهور ان قطع الكل لا يشترط بل يكفي في  
 ذلك قطع النصف فاكثر انتهى ومثله  
 لصاحب المعين في شرح التلخيص ونص **قوله**  
 وان قطع الحلقوم وبعض الودجين فان كان  
 سيرا اقل من النصف فلا توكل وان كان  
 النصف فيما فوق فنقول ان المشهور انها توكل  
 انتهى لنقل ذلك بعضهم وهو يفيد التشهير  
 في ثلاث صور في نصف الحلقوم فقط وفي نصف  
 كل ووج وفي نصف كل من الثلاثة واما قطع  
 احد الودجين دون الاخر فلا يشملها وبه تعلم  
 ان تقرير الشئ هو الصواب خلافا **قوله** ومن تبعه

في الواجب  
 والتسمية



وظاهر **ر** ان الشئ جعله مسئلة واحدة وليس كذلك  
بل جعله مسالتين كما في **ح** فتقوله بنصف الحلقوم  
مسئلة ويعني مع تمام الوردتين **و** **قوله** والوجه  
مسئلة اخرى اي نصف الوردتين يعني مع تمام الحلقوم  
وجعل في الوسيط والكبير ههنا محتملة لعينين  
لحدتهما ان يقطع نصف كل ورد وفيها قولان  
الاجزالا بن محمد وعنده لقبه الوردات والثاني  
ان يقطع واحدا منها دون الاخر ونسها زوايتا قال  
الشئ تنوع **ص** **قوله** والاقرب عدم الاكل لعدم  
انها ردم الا ان الصورة الاخيرة تقدم ان الشهير  
لا يتناولها فلا ينبغي ادخالها في كلام المؤلف بل  
ينبغي الاحتمال الاول في كلام الشئ والله للوفف  
**و** **قوله** بل قال بعض اذا البعض فهو البساط  
كما في **ح** **و** **قوله** واجاب عنه  
**ن** **قوله** يقول ابن ناجي ورفاه ابن عرفة  
يقول الى محمد عن ابن حبيب مطلقا انتهى وفي  
**ح** اجواب عن المص به نظر لان بحث الباطن في محل  
الشهير وليس في نقل الى محمد ما يشفر بينهم  
قاله ابن عاشر ولحق في اجواب ان المص تبع شهير  
ابن بنينة المتقدم وهو مطلق في الطير **و** **قوله**  
**وان اكل الميتة ان لم يغيب** استثنى كلة ابن  
راشد كما في **ص** **قوله** على قول ابن الحاجب  
واما في يستحل الميتة فان غاب عليها لم يؤكل  
وبعضه مفهوم فان غاب عن غايته لم  
يغيب عليها لا يباح لنا الاكل وبذلك صرح الباجي  
وضاحت الذخيرة ابن راشد والقياس ان لا يؤكل  
على ما قاله الباجي في تعليل ما حرم على اهل الكتاب  
من ان الذكاة لا بد فنتها من الكنية واذ الاستحل  
الميتة فكيف يغوي الذكاة وان ادعى انه نواها  
فكيف يستدق انتهى ومثله لابن عرفة  
**و** **قوله** في كتابي الميتة لم يؤكل ما غاب عليه انتهى  
قله كذا يقولوه والظاهر عندي  
اكلة مطلقا لاحتمال عدم نية الذكاة انتهى قال  
بعض وكان وجه المشهور الوقوف مع النص فان  
الله تعالى اباح لنا ذبحهم وهو عالم بما يفعلون من  
قصد الذكاة وعنده **لا يصح** **ارشد** **قوله**

انك اكل  
مستلف

وان علم من مميزات صوابه ان يقول وان علم من مناخ  
**و** **قوله** الصنم الظاهر ان المتراد بالصنم كل ما عود  
من دون الله تعالى بحيث يشبه الصنم والصلب وغيرها  
وان هذا بشرط ثالث فواكل ذبيحة الاكل في صنم  
في **قوله** وهو ان ذبيحة ذكته ابو الحسن  
في شرح المدونة وصرح به ابن رشد في سماع ابن  
القاسم من كتاب الذبايح ونص **قوله**  
كراهه ملك ما ذبحه اهل الكتاب لكونها يسهم  
واعيادهم لانه راء مضاهيا لقول الله عز وجل اوفسقا  
الكل لغير الله به ولم يحرمه اذ لم ير الاله متناولة  
له وانما راعا مضاهية له لان الاله عنده انما  
معناها فيما ذبحوا الاكفتم مما لا ياكلون قال وقد  
مضى فقد المعنى في سماع عبد الملك يعني عبد الملك  
ابن الحسن لابن الماحشون وعبد الملك يعني عبد الملك  
يقول المعروف بنونان عن اشرف وسالته عما ذبح  
لكننا ليس قال لا بأس باكله ابن رشد كره ملك  
في المدونة اكل ما ذبحوا لاعيادهم وكنائسهم  
ووجه قول اشرف ان ما ذبحوه لكونها يسهم  
كانوا ياكلونه وجب ان يكون حلالا لانا الله  
تبارك وتعالى يقول ولطعام الذين اتوا الكتاب  
حل لكم وانما تناول قول الله عز وجل اوفسقا اهل  
لغير الله به فيما ذبحوه لا يصح ما يتفربون به اليها  
ولا ياكلونه فهذا حرام علمنا به لئلا الايتن جميعا  
انتهى فتعين ان ذبح اهل الكتاب اذ اقصدا انه  
التقرب لاهتهم فلا يؤكل لانهم لا ياكلونه فليس  
من طعامهم ولم يقصدوا بالذكاة ابا حنيفة وهذا  
نحو المراد هنا وايضا في من اكل ذبحة في ذبح لصلب  
فالمراد ما ذبحوه لا تقسمهم لكون سوا عليه باسم  
اهتهم فهذا يؤكل كره لانه ليس طعامهم وفي  
ابن ناجي على الرسالة ما نص **قوله**  
ما ذبح للاصنام محرام بالتفاق المذهب قال ابن هرون  
**و** **قوله** لا يصح عندي ما ذبح للمسيح بخلاف ما سوا عليه  
المسيح فلا يحرم انتهى وقد غاب ما تقدم عن **قوله**  
فاكل ترقي على **قوله** ومن يذبحه والكمال  
له وحمد بعضهم على ذبح الجوسي وما ياتي على ذبح اهل  
الكتاب لما ذكره من ان الصنم للجوسي والصلب  
كما في القاموس للنصارى وهم من اهل الكتاب

Cop







والبدعي المختلف في كفره والنصر الى المسلم باذنه  
والا بنجي بحبيب الى الاسلام قبل البلوغ انتهى من  
الكراهية كما في **ص** وان كان المشهور في المرأة عديم  
نظم بعضهم الاقسام الثلاثة فقال **ص** وغيره وقد  
وطغل وسرتد ومن قد تزدقا **ص** وكافة مجوسى ومعنى **ص** في  
خصيبا وطفلا ما قلا وفوق سقا **ص** واعدلنا  
بشوان او من كفره محققا **ص** ولكنها متكررة وتسا زعوا  
وفي عزلى بالنصارى تعاقبا **ص** وفي كافر ذكى باذن مسلم  
قول **ص** قال الشما اوما فتر ربه الشما هو الصوات  
خلاف ما قرر **ص** اولها لا بعد الاحد **ص** في  
كبير وعبارة ابن شاس في استباحة ما ذبحوه  
لمسلم ومنعه قولان وعبارة **ص** في  
جواز اكلها ومنعه قولان انتهى وجعل ابن  
عسرة الكراهية قولان ثالثا لكن لم يعرج عليه  
في **ص** ونصر ابن عسرة في حله في حله  
الكتاب الى اكله ملكه باذنه وحرمته فانها  
تكره انتهى قول **ص** وانظر هل القولان  
لقليل الباجى كما تقدم حرمة ما لا يمسح به باذنه  
لا ينهى الذكاة بعينه انه لا فرق في التحريم  
السابق بين ان يذبح لنفسه او لغيره **ص**  
**ص** ابن عسرة في الصيد مصدرا اخذ مباح  
اكله غير مقدور عليه من وحش طير او حيوان  
بر او بحر بقصد ملكه فلا يتوهم اضافة اخذ لغيره  
واسما ما ابح اخذه من مباح **ص** بقصد ونور  
ابن عبد السلام ترك ابن الحاجب تغريغه لحلايه  
يزيد بان الحلال المقتضى عن التعريف هو الضيق والى  
النظر فان اراده لم يغده والاول ممنوع **ص**  
شق حله بالالة بدون ادما في وحش صحيح انظر هذا  
التفصيل ديانى له عند قول المصا وعرض بلا حد  
ما يغدا انه لا يكون الشق دون ادما الا في المرض  
وهو انما هو تذبذب **ص** اعلم ان شروط القيد

تسعة ثلاثة في الصايد وثلاثة في المصيد به وثلاثة  
في الصيد هكذا حصلها في التوضيح **ص** عن الغنى وقد  
نظم ابن غازى في نظاير الرسالة فقال **ص**  
غير مفروط بخوارى **ص** كل صيد مسلم صحيح **ص**  
من يده بصيده مشغول **ص** او كجابع معلوم ومرسل  
يموت من جرح بلا شراع **ص** يصيد سر يا اخيا متساع  
لقوله تعالى تناله ايديكم **ص** ولا يوصى بغيره كما في  
صيد الكتاني هو الذى في المدونة **ص** قال في  
الاية فقبل المراد بها الحاجة الصيد ويتل منعه واختار  
الغنى وعبره وان المراد بالمتساع في حال الاحرام  
والاستلا في كلبونكم الله الاختيار هل يصير عنه  
لقوله تعالى ليعلم الله من يخافه ولقوله فمن اعتدى  
بعد ذلك فله عذاب اليم انتهى **ص** لا يمس **ص**  
فقول **ص** وحمام يموت اي فيه نظر وقد تقدم اضر  
الحمام كاله صيد فان توحش اكل بالعتق ولا  
الغنى وقد نقل **ص** هنا عن ابن حبيب  
وقول **ص** ولعل الفرق الى قوله العا بالاصل صغر الغنى  
ان الاصل في كل حيوان الذبح او الخرق او خرقه لا يقتل  
بالعتق في الوحش المجوز عينه للضرورة **ص** او تردى  
بكمه **ص** قال **ص** لان قول المص تردى من الردا  
بمعنى الهلاك لا ينحل تردى ونصر القايوس  
وردى فلان ذلقت وفي البير سقط كتردى ورواه  
عنه  
فيقتل ما قاله **ص** وقوله كما فهمه **ص** فاعترض  
او **ص** لم يعترض وما نقله عنه اول ليس هو كلامه  
وانما كلامه هو ما نص **ص** قوله  
او تردى بكهرة اي مثل هوة قال كافي للمتنسبة  
والهوة لضم الباء وتشديد الواو قال الجوهري الهوة  
العميقة قال **ص** رجم الهوة هو بالضم انتهى **ص**  
ونكر **ص** دون لترى احمد لا وحشى انظر هذا  
ان جعل المص على حيوان مطلقا وحشا كان او نفا ففى  
**ص** عن ابن المواردا صبح ما منظره الجارح كفرة



لا خروج له منها او ان يفسد رجليه فكيف انتهى وقال  
 ابن عسرة وما عجز عنه في هواه جاز فيه ما لم يكن من  
 ان يخرج فان تغذرا فالشهور لا يخل تطعمه في غير محلها  
 انتهى وقول **قوله** راد على الحق في النعم مطلقا وعلى قول  
 ابن حبيب يوصل البقر المتردى بكوة بالعقروا في عزوه  
 نظروا ذلك ان المنقول في ابن الحاجب **قوله**  
 وابن عسرة وغيرهم فهو ان ابن حبيب انتهى  
 فضيل بين البقر وغيره في الشارح لا في المتردى قال  
 في **قوله** اذا نذرت الانسية فان كانت غير  
 بقر لم يوصل بالبقرة اتفاقا وكذا في البقر على غير  
 المشهور خلافا لابن حبيب لان البقرة لها اصل في التو  
 قيرهم اليها في شهرها ببقرة الوحش انتهى ثم قال  
 والزم التونسي والحق ابن حبيب ان يقول في الاصل  
 والنعم اذا نذرت ان يوصل بالبقرة من قولك في الشاة  
 وغيرها اذا وقعت في مائة انها تطعم من مائة امكن  
 ويكون ذلك ذكاة لها والجامع بينهما العلم عن  
 الوصول الى الذكاة في الحلين وفرق صاحب العلم واكمل  
 بشير بان الواقع في موات يتحقق تلفه لو ترك فاعل  
 ابن حبيب ذلك صياغة للاسوال انتهى  
**قوله** فقد علمت ان ابن حبيب فسر  
 في النعم الشارح واطلق في المتردى وان الحق لم يقل بذلك  
 وانما الزيد الاطلاق في الشارح بخلافه اعلم **قوله**  
**قوله** في كذا العصى والبندق في المستعمل من الطين  
 واسماير من ويكسر والمراد بالبندق في المستعمل من الطين  
 المطبوخ كخما في المشارق وزاد ابو الحسن الصغير وغيره  
 طبخ عند اوجضه واما الصيد بالبندق من الرصاص  
 فلم يوجد فيه نص المتقدمين واختلف فيه بين  
 الفاكهين في حدوث الراجح وقت البارود مستحق فيه  
 حكمه كما يستعمل كخما في وقوع له فاحضاره  
 فامحبه انما يخرج منه البارود في ذلك في وسط المائة  
 الثامنة واقتى فيه جواز الاكل في البوعبد الله  
 التوري وابن عاتري وسيد علي ابن محمد بن والي  
 العارف بالله سيد عبد الله الفاسي وهو الذي اقره  
 شيخ الشيوخ سيد عبد القادر الفاسي لما فيه من  
 الاشارة والاجازة في سر عه الذي يبرهن الذكاة من  
 اجله قال بل الاشارة الى جمع واسهل من كراهة يقع بها  
 الجرح وكان الجرح المراد به الشق كخما قيل ومف

انكره قول  
 ابن حبيب

من

مطلوبه  
 ابارود

انكره الزم وبالي  
 ٢٩١

طردى

طردى غير مناسب اذا المراد مطلق الجرح سواء كان شيقا  
 او خرقا كما في جرح المراض وقياسه على البندقية  
 الطينة فاسيد لوجود الفارق وهو وجود الخذف والنفوذ  
 في الرصاص تحقيقا وعدم ذلك في البندقية الطينة واما  
 شانهما الرض والدمغ والكمس وما كان هذا شيئا  
 لا يستعمل لانه من التوقد المحرم بنصر الكتاب انتهى  
 محتصرا من خط العلامة سيدي عبد القادر الفاسي  
 في جواب له طويل **او حيوان علم** قوله لو كان  
 طبع المعلم القدر كوت او الدب لضم الدال المهملة  
 وتشديد الباء الموحدة قال في القاموس سبع معروضة  
 وجموعه ادياب وديبة كعينة **باريسال** **قوله** ما  
 شئ عليه المص هو قول بل في الذي وقع اليه وكان  
 يقول يوصل ولو ارسله من غير يده وبه اخذ ابن  
 القاسم وجميع في المدونة واختار غير واحد كالحق  
 باختاره ابن القاسم قاله ابن ناجي وكان حق المص  
 ان يذكره لقوته **ولو تشدد مصيد** مقابله لابن  
 المواز كما في **قوله** ولو كان الصائد  
 اجمع مسئله في **قوله** عن ابن القاسم قال في  
 فان لم تكن له نية لم يوصل شئ وقال جدي ياكل  
 لجمع في هذه ايضا وادخلها في تصوير المص فلو نوى واحدا  
 يصيد لم ياكل الاياه ان عرفت ان نوى واحدا لا يصيد  
 لم ياكل الاول ان عرفت ايضا بالصورة ان يعر ولوشك  
 في الاول لم ياكل شيئا قاله الحق **او كلب موسى**  
**قوله** حيث قد الصائد على اخذه وذبحه ان لا  
 معنى لهذا التقييد والصواب استقاطه **او بات** عللوا  
 عدم اكله باحتمال ان يكون موته من غير سبب  
 السهم او الجراح وحسنه قال الحسن لو قدم هذا الفرغ  
 وجعله في افراد قوله او لم يتحقق المص في شركه  
 غيره وقوله ولو وجد السهم في مثالبه وقد انقلها  
 او قل في المدونة ونظيرها عن مالك فان مات بئلا  
 ياكله وان انعدت مقاتله الجوارح او سهمه وهو فيه  
 انتهى **قوله** قال ابن المواز واما السهم فلا ياكل ما  
 انعد مقاتله وان بات وقاله اصبح قال وقد امر عليه  
 مما يخاف الفقهاء ان يكون موته من غير سبب السهم  
 قال ولم يخلد وانه ابن القاسم هذه عن ترك ذكره في  
 كتاب السماع ولا رواها عنه احد من اصحابه ولم يشك  
 ان ابن القاسم وهم فيها ابن المواز وبه اقول ابن

Copy















كحكمه قال **فلمن** وانظر قوله ولا اعلم قوله الا مع قول  
اكثر المتكلمين اي اهل الاصول وهو الامام محمد بن  
الحاجب لا تكلف الا البذل وان المكلف به في النهي  
وهو الكف وهو قبل زجر والفعل بالترك فقد  
صرحوا ان الترك فعل وتوالت باختلاف المذهب  
في حكمه لما حكم مبني على ما زعمه ان الترك مسبب  
للعدم وفيه نظر وهذه المسألة هي قوله في ترك  
القضاء وتقريره كاج حكم به انتهى فان كان  
سرا دا بن عسرة لا اعلم قوله عند اهل المذهب  
ان قلت اهل المذاهب اختلفوا في كون الحكم  
وقد قالوا في الترك حكمه حكم الفعل  
**ر** وانظر اذا كان كلفه ان صوابه لو سقط اذا كان  
ربه ونحوه وانظر اذا كان كلفه ان كان هذا هو  
التوكيد وان كان الحكم واحد وقوله **ر** قال  
الشافعي لا ينبغي ضمانه ان هذا كذا فيما رايته من النسخ  
بالنفي والصواب كما **ر** في **ر** رايته من النسخ  
لا يثبت بلفظ الماضي المتروك بلام الجواب اي لا  
ينبغي ضمانه ربه يوافق ما بعده وقوله **ر** الا ان  
تقوم له بيعة الا اي فلا ضمان وفيه نظر لانه موقوف  
على ربه وصار مبيعة ولو تركه لكان با كلفه  
لا يال الغرض انه صبيد يوكى بالعتق وانما ذكر  
**ر** هذا الاستثناء في مفهوم المص اي غير  
الصبيد اذا خشي عليه الموت وامر بكنهه ذكاته  
وهو صواب لانه حينئذ مبيعة ذكاه وتركه  
لهذا لا يضمنه نعم لو قال الا ان تقوم له بيعة  
على انتقاد مقاتله لكان واضحا وقوله **ر** ولا  
يأتي الخلاف المتقدم اذ فيه نظر والظاهر انه لا يكون  
حفظ مال الغير الا حينئذ **ر** كذا **ر** كذا **ر** كذا  
**ر** كذا **ر** كذا **ر** كذا **ر** كذا **ر** كذا **ر** كذا  
اي في ماله ان تركه عمدا وعلى عاقبته ان تركه خطأ  
ولا يقتل به ولو تركه التخليص عمدا وهذا مذهب  
المدرسة وخالف عياض عن مالك انه يقتل به قال  
الشافعي في شرح مسلم بازال الشيوخ ينكرون حكايته  
عن مالك وليقولون انه خلاف المذونة انتهى نقله  
**ر** وفي **ر** من النسخ ان خرج ذلك على خلاف  
فيمن تعلم شهادة الزور في شهادته حتى قتل بها المشهود

عليه

عليه انتهى وبذلك لقيل ان قول **ر** خشي ولو كان  
مستقرا لاهل الصلح بترك تخليصه قتل انتهى عن  
صواب وقوله **ر** واراد خلت الصلح ان فيه نظرا اما أولا  
فان الصلح ان هذا للتخفيف وهو لا يدخل شيئا على الحق  
هذا التعديع غير ملائم لتفريع المذكورة لان الضمان  
فيها بالترك وهذا بخلاف ذلك واما ثانيا فجزم به  
الضمان فيها غير صحيح اذ الذي يفيد ابن عسرة  
اذ قتلها قتل بغير اهدى الحق ونص **ر** في  
ولو قطعها اي الوثيقة فالضمان ابن ابن بغير مقتضى  
عليه وقيل بغيرها اصنع لانه لقد على شئيب  
الشهادة لا عليها قتل **ر** وقيل  
الزوجة قبل البناء في النكاح انتهى نقله **ر**  
في الصغير وفي **ر** ان النص في المرأة  
اذ اقبلت نفسها كراهية في زوجها ان الصداق  
لا يصدق وكذلك اذ اقبلت سيد الامة المتزوجة  
امته انتهى وهو يفيد عدم الضمان في قتل  
الغير لما اذا فرق قتلها على انا وان قلت  
بالضمان فلا يضمن الا ان يصف الصداق لانه الذي  
وقع فيه التوثيق واما النصف الاخر فانه يأخذه  
بالارث وقوله **ر** وقال **ر** لا يضر الخ الظاهر ان  
كلام **ر** لا معنى له **ر** او **ر** قطعها قال **ر** في  
الوثيقة وقيل بغيرها حق لتيسر المسائل التي  
يجري فيها هل الترك يوجب الضمان او لا وهو  
ظاهري لا يوجبها كخلاف ابن شاس وابن  
الحاجب ولا يخلل بها المسائل الجارية على القايون  
المذكور انتهى قوله **ر** مع ضمانه ممن الورقة  
اذا فيه نظر كما لا يخفى اذ لا فائدة له فيها الا اخذ الحق  
وقد ضمن الحق **ر** في قتل شئيب **ر** في قتل  
**ر** فانظر ايضا هل يضمن جميع الورقة  
جزم به او لا بان قتل احدتهما حيث الحق لا يثبت الا  
بشاهدين فكذلك ما يقتضي هنا الجزم بغيرهم اجمع  
فتأمل **ر** في قتل طعام **ر** في قتل  
خفاف عليه الموت ياتي فيه فاهما الموت **ر** في قتل  
الامر حيث عليه ولا يضمن معه ولا ان يحل بالمش والمضطر  
بشالا لا يخل بطل المراد المضطر بالنفس الا ان حاله لا  
لن فتأمل **ر** في النسخ ان **ر** في قتل **ر** في قتل  
يشمل دفع مال ليشتري به طعام او لامعنى لادخال هذه



















نظر لمراعات الاحتمال واسما علم انتهى **والمكره**  
**سبع** **وصبح** ابن تيمية في كراهة اكل  
 السباع ومنع اكلها ثانيا لغيرها حرمته عاوية الاسير  
 والنحر والذبيح والكلب وكراهة غيره كالبدن  
 والشيكب والقنبر والمهر مطلقا الاولى لرواية  
 العراقيين معها والثاني لابن كنانة مع ابن  
 القاسم والثالث لابن حبيب عن المدنيين انتهى  
 ثم دخل في السبع كل ما يغذوا من المفترس كالاسد  
 والنمر والفهد ثم عطف عليه باقي المفترس  
 مما لا يعد وقال في **سبع** **وصبح** والافتراس لا  
 يختص بالادمي فالهبر من مفترس باع تبار الفار  
 والعدا خا صر بالادمي فهو اخص انتهى **وقول**  
**وان كان في الاصل علما على الاثم في فية نظر**  
 بل لا معنى لكونه علما لانه ينون ويقبل  
 وذلك بناء على علمه والذي لا ينهض انما هو  
 للابن في خاصة والذى يؤخذ من القاموس انه  
 يطلع على الذكر والانه في وان الموت انا هو  
 التلغظ ومثله في المصباح **وقول** ويدخل فيه  
 الكلب اي في الطبع وهو عن ظاهره ولا وجه له  
 واسما علم **وقيل** تشبهه كراهة في الفيل  
 فيه نظر وقد ذكر فيه ابن الحاجب قول من الاباحه  
 والتحريم وفي بعض نسخه ذكر فيه ثلاثه  
 الاباحه والتحريم والكراهة **وصح** في  
**سبع** الاباحه فيه وفي كل ما قيل انه  
 مبيوح كالقرود والضب ولذا قال الله لا تعرف  
 من شجر الكراهة كما هو ظاهر كلامه **هنا**  
 وقال البيهقي يشبه الكراهة في الفيل في عمدة  
 المم انتهى **وقول** **وصح** في **سبع**  
 اباحه الضب في بل في **سبع** **وصح** في  
 فيه وفي كل ما قيل فيه انه مبيوح النظر **وصح**  
**خليطين** **قوله** لان بندهما مع احرام كما في  
 المدونة او نسبه **وقيل** لما يلفظ لا يجوز قال  
 الباجي ظاهرهما التحريم وحمله قوم على كراهة  
 قل على الثاني نعم **وصح**  
 كلام المم وقدنا وقض كلامه نعمهم في المم  
 اوله بقوله خلط عند الانتباه او الشرب وخصه  
 هنا **وقول** فان لم يكن لقصر مدة الانتباه

فلا كراهة في هذا ما قضى لما قدمه من ان خلطهما  
 عند الشرب هو المكروه وهو الصواب قال ابن  
 حبيب لا يجوز شرب الخلطين بين ذان وخلطان  
 عند الشرب نهى عنه مطلقا نقله **وقال**  
 ابن رشد ان النهي عن هذه القيد لا لعله النظر  
**وبين** **وصح** **قوله** ودخل بالحق في المحنتين  
 والتفريق تبع **وقيل** **وصح** **قوله** في المحنتين  
 قايلا للصواب قصر الحاف على المزنة فقط وهو  
 المقرر وعدم ارجاع المحنتين والتفريق لهما فقط  
 من هبت المدونة والموطا وارجاعها لوجوب ارجاع كلام  
 المؤلف على غير المعتمد لانه لا يفتقر في كراهتهما  
 الامر روايته ابن حبيب في التفسير الفقه وفي  
 من المدونة لا يفتقر في الدبا والتزيت ولا كره غير  
 ذلك من النجاس وغيره من الظروف انتهى **وقد**  
**شعره** **وصح** على الصواب  
**الاضحية** بضم طه مكرها وفيها ضحية  
 واضحات واضحية **قوله** الظاهر انه متعلق بمحذوف  
 صفة لحاج امه غير حاج مطلق كونه محض فشمع  
 غير الحاج اصلا ولو مع غير او الحاج الذي لا يطلب كونه  
 محض وهو من فانه محذوف منه قبل يوم النحر وكثر  
 الحاج البتة على احرامه سواء كانا في اليوم مستد  
 ام لا كذا قوله المسناوي وهو احسن مما رز وعنته  
 وتعلقه بسنن لا يصح خلافا لما ذكره الجيزي ونصب  
 ابن عرفة الشيخ روى محمد لا ينبغي لمحمد عليه  
 تركها الا حاج محض **قوله** **وصح** في  
 ليت على حاج وان كان من سياك في مني ابن  
 لاها من يوم الاول **ضحية** **قوله** **وصح** في  
 سقوطها عنه او فيه نظر ونصب عبارة **وصح**  
 عن ابن حبيب يلزم الانسان ان يفتي بمن تلزمه  
 بفتنه من ولدا او والد ومثله ايضا ما ياتي عن ابن  
 رشد عند قوله وثوب له ونصب **وصح** في  
 غير ان من كانت من تلزمه بفتنه يلزمه  
 ان يفتي عنهم ان لم يدخلهم في اضحية حاشي الوجه  
 انتهى وهو يفتي ان لا تسقط الاستسقاط بفتنة  
 خلافا لما زعمه **وقول** **تنبه** **قوله** **وصح** في



















في باب العدي وعلى هذا الحكم يكون المقام اشارة بالاحسن لهذا  
 والله اعلم واما اخذ احد همتا القيمة في الاختلاف كما سبق  
 عوضا عن الضحية وبتزكيتها لصاحبه فقال بعض  
 الشيوخ لا اظن احدا من المذهب يجوز ان كان  
 يتوهم من بعض الظواهر انتهى وقول **عن**  
**فليس** قول بالجواز اي منصوص  
 واما من جواز يخرج الحكم كما تقدم وقول **عن**  
 اذ يلزم على الابدال بالجس بيع اللحم بالحم اقول  
 بيع اللحم بالحم جائز لا ممنوع كما يوهمه فلا معنى  
 لهذا القول لفت نفسه اذ اجهل الوزن كان  
 المرابنة وما ذكره **من** ان العوض من الجس يلزم  
 التصديق به على الراجح فيه نظر لما تقدم **من** ان  
 جواز الاكل المستغنى به **من** عبد السلام وهو كعليه المؤلف  
 ولا اشكال في الاجزاء مع اخذ العوض لانه امر جبر  
 اليه الحال وقول **عن** ما اشار اليه ابن يونس اذ فيه  
 نظر لان ما عدا به ابن يونس منع الاكل هو ان فيه  
 بيع الاضحية بنا على ان اخذ العوض بيع لان فيه  
 بيع اللحم تارك كما فهمه **وقد** بنا ابن رشد فنهى  
 القوض على القول بان اخذ القيمة فيما لم يترك ليس  
 ببيع وعدم ضمانه على القول بان اخذ القيمة بيع  
 وهو ظاهر واخص **لان** في كلامه **تخليط**  
 كثير او التحريم ما تقدم والله الموفق **وصح** **انا**  
**بلفظ** قول **عن** وكان عليه ان يعين كناية  
 او مثله في **حسن** وفيه نظر في القاموس وباب  
**عن** نوباً ومنا باقام مقامه وانبت عنه انتهى  
**ابن يونس عن نفسه** قول **عن** فان كانت مضمونة  
 لم تسقط عنه اذا كان المعبر كما علق به ابن  
 رشد كما في **2** نية ربها لانه اذا كان امر  
 رجلا ان يوصيه فالتعبر نية الاثر المرضي لانه المأمور  
 المرضي فلا فرق بين المضمونة وغيرها وكان  
 المستأنى يرضى الاطلاق ويرد بال **وان** **فتردد**  
 في طريقان احدهما **حسن** في الاتفاق على الاجزاء في  
 القريب وان اختلف في غير القريب وهي مقتضى  
 كلام ابن يونس والاخرى **حسن** في الاتفاق على عدم  
 الاجزاء في غير القريب واختلف في القريب ونفها  
 ابن عسرة وغيره عن الحكم خلاف ما نقل عنه  
**فمن** **وسبغ** **ونسب** **وذكر** في **مسبغ**

في باب العدي وعلى هذا الحكم يكون المقام اشارة بالاحسن لهذا  
 والله اعلم واما اخذ احد همتا القيمة في الاختلاف كما سبق  
 عوضا عن الضحية وبتزكيتها لصاحبه فقال بعض  
 الشيوخ لا اظن احدا من المذهب يجوز ان كان  
 يتوهم من بعض الظواهر انتهى وقول **عن**  
**فليس** قول بالجواز اي منصوص  
 واما من جواز يخرج الحكم كما تقدم وقول **عن**  
 اذ يلزم على الابدال بالجس بيع اللحم بالحم اقول  
 بيع اللحم بالحم جائز لا ممنوع كما يوهمه فلا معنى  
 لهذا القول لفت نفسه اذ اجهل الوزن كان  
 المرابنة وما ذكره **من** ان العوض من الجس يلزم  
 التصديق به على الراجح فيه نظر لما تقدم **من** ان  
 جواز الاكل المستغنى به **من** عبد السلام وهو كعليه المؤلف  
 ولا اشكال في الاجزاء مع اخذ العوض لانه امر جبر  
 اليه الحال وقول **عن** ما اشار اليه ابن يونس اذ فيه  
 نظر لان ما عدا به ابن يونس منع الاكل هو ان فيه  
 بيع الاضحية بنا على ان اخذ العوض بيع لان فيه  
 بيع اللحم تارك كما فهمه **وقد** بنا ابن رشد فنهى  
 القوض على القول بان اخذ القيمة فيما لم يترك ليس  
 ببيع وعدم ضمانه على القول بان اخذ القيمة بيع  
 وهو ظاهر واخص **لان** في كلامه **تخليط**  
 كثير او التحريم ما تقدم والله الموفق **وصح** **انا**  
**بلفظ** قول **عن** وكان عليه ان يعين كناية  
 او مثله في **حسن** وفيه نظر في القاموس وباب  
**عن** نوباً ومنا باقام مقامه وانبت عنه انتهى  
**ابن يونس عن نفسه** قول **عن** فان كانت مضمونة  
 لم تسقط عنه اذا كان المعبر كما علق به ابن  
 رشد كما في **2** نية ربها لانه اذا كان امر  
 رجلا ان يوصيه فالتعبر نية الاثر المرضي لانه المأمور  
 المرضي فلا فرق بين المضمونة وغيرها وكان  
 المستأنى يرضى الاطلاق ويرد بال **وان** **فتردد**  
 في طريقان احدهما **حسن** في الاتفاق على الاجزاء في  
 القريب وان اختلف في غير القريب وهي مقتضى  
 كلام ابن يونس والاخرى **حسن** في الاتفاق على عدم  
 الاجزاء في غير القريب واختلف في القريب ونفها  
 ابن عسرة وغيره عن الحكم خلاف ما نقل عنه  
**فمن** **وسبغ** **ونسب** **وذكر** في **مسبغ**

في الاستنباط بالعادة طريقتين احدهما ان الخلاف  
 في القريب وغيره وهي التي عرفت اهل الحق والاخرى  
 للباهي انه لا خلاف في المسألة كما في القريب ولا في  
 غيره وان مناط الحكم في القريب وغيره القتام  
 بجميع اموره فمن كان قايما بجميع الامور اخذ منه  
 قريباً كان ام لا ومن لم يكن قايماً بجميع الامور  
 لم يخرج منه مطلقاً والمطابق لها اشار بالتردد في الطريقتين  
 الاولى لا يصح ان يكون اشارة الى جميع الطرق  
 الاربع لجزء من القريب فلو اريد اشارة الى  
 جميع طرق التردد في الاستنباط بالعادة مطلقاً من غير  
 تعيين القريب فليست من اشارة الى جميع الطرق  
 يعنى على التفسير المتقدم ان لو قال عوض لان غلط  
 لان مقتضى **فلا يجوز** **عن** **واحد** **عن** **ان** اخذ المالك  
 قيمتها فقال ابن القاسم في سماع عيسى ليس للذائح  
 في اللحم الا الاكل او الصدقة لانه ذبحه على وجه  
 الضحية وان اخذ المالك اللحم فقال ابن رشد يتصرف  
 فيه كيف يشاء لانه لم يذبحه هو على التضحية به  
 وقول **عن** **لو عصب** **شاة** **لهذا**  
 الفرع هو الصورة التي ذكر قبله وحاصل المسألة  
 ان الضحية ان ذبحها غير ربها فاما بوجاهة اول  
 الاول هو قوله **وصح** انا بة ابو تونوي عن نفسه  
 عبد او غلط والثاني اما ان يتو عن ربها او عن  
 نفسه الاول هو محل التعصب في توريه او بعبادة  
 كقريب او الثاني وهو ان يتو عن نفسه فاما  
 غلط وتوفيقه لان غلط وانما هو ما نقله **عن**  
 ابن محرز تامله **ومنع البيع** قول **عن** **بخر** **ليرة**  
 بن نفل ابن ناجي منع بينهما من فتوى القريين والبرزلي  
 قال **بخر** **ليرة** **والخر** **ليرة** **هو** **التي** **تسمى** **بالورس**  
 توجد في مائة البقر على شكل صغار السيف يساع  
 بين غل ينال منه يسم عليه الشاة **والاجارة** قول  
**عن** **ذبح** **ليرة** **لا** **يقتض** **مما** **التم** **على** **هذه** **لانه** **لا** **منع**  
 فيها وانما مراده الاخرى وهي جارة حلهها **عن**  
 الذي في هذا الاحتمال الثاني هو المتعين لان النذر  
 بعد الذبح ممنوع مطلقاً اوجها قولاً واستدل  
**عن** **على** **الاحتمال** **الاول** **بقول** **ابن** **عسرة**







في حياته وان لم يكونوا ورثة رقتهم ورثته على الميراث  
 قالوا يقسمونها قدر ما يكون لسماع ابن القاسم  
 وسماحه عيسى وظاهر الواضحة قد  
 وبلاول هو الذي لم يظهر ابن رسته وقول  
 وظاهره القسم على الميراث انما لان ذلك هو  
 الظاهر من قسم الورثة اذا اطلق لكان قال  
**ح** الظاهر ان الميراث لا يورث على انهم يقسمونها على  
 الروس لا على الميراث لان قول ابن القاسم  
 وقال التوسي انه اشتهر القولين انتهى قال  
**ط** وهو وهم منه لان قول ابن القاسم والذي  
 قال التوسي انه الاشبه انما هو كل من غير  
 قسم ونص التوسي بعد ان عذر لا من  
 القاسم انما هو لا تقسم على الميراث ولا لغير  
 القسم قال وقول ابن القاسم اشبه لانها قد  
 رجت قوته بالذبح وانفق على انما لا يتناع في  
 الدين فاشتهت الحسب فينتفع بها الورثة  
 غير انهم جعلوا جميع الورثة من روجه  
 وغيرها في ذلك خط لان الميت قد  
 قسرت ولا يصح ان يريد بعض الورثة في حظه  
 على الا يتناع بها ويكون على هذا حظ الابن  
 في كل واحد من الورثة انما هو في الاكل انتهى  
 وبطله في **ص** قد

اذا تأملت ذلك علمت ان الوهم من **ط**  
 لا من **ح** وان كلام التوسي شاهد عليه لانه  
 لان المقصود منه انما هو ان القسم على الميراث  
 لا يفي القسم مطلقا لان قوله جعلوا جميع الورثة  
 في ذلك خط مع قوله ويكرن على هذا خط  
 الابن في كل واحد من الورثة في القسم على الروس  
 الذي عساه له **ح** وايضا قد يقع الساحة بينهم  
 فلا معنى لاكلهم لها وانتفاعهم بها الا قسمها  
 على روسهم وايضا لو كان المراد ما ذكره **ط**  
 من الاكل لكانت قسم اصلا لكان قول ابن رسته  
 ابن رسته حاشا لفظ المذهب وكذا ابن رسته لم  
 يحفظ الا الاقوال الثلاثة المتقدمة وناهدكم  
 بحفظها فلو كان موجودا ما اغفلاه فثبت  
 ان ما اختاره التوسي وعساه لابن القاسم  
 هو ثالث الاقوال الذي عساه ابن رسته فيما

تقدم

تقدم لظاهر الواضحة وقد جعل عليه ابن رسته سماع ابن  
 القاسم في رسمه من نص السماع ولكن في ارجح  
 في لحم الاضاحي ان يقسمه ورثته ابن رسته الاظهر  
 اذا خص الورثة وانزلهم فيه ميراث الميت ان لا  
 يقسموه على الميراث وان يقسموه على قدر ما  
 يكون فيكونون كما هم لم يقسموه ان قيل  
 ان القسم يتبع من البيوع انتهى **في سابع الولادة**  
 قول **ح** وان ربع كما قيل في كل اذ فيه نظر لقول  
 ز ولم اقف على قول ابن رسته فيهما بعد السابع  
 الثالث انتهى **وختانه يومها** قول **ح** عن  
 ابن ناجي لا يختر لما علم من قاعده تقديم الحظر  
 على اللاحقة اذ فيه نظر بل لا حظ فيه لجواز نظر  
 كرا ليه رضى عنها انتهى

**باب الميراث ابن عمر قيل معناه**

فمن يرى انه يعرف واكثر نظري فاليمين قسم  
 او الترام منذ قرب عن مقصوده القرينة او ما يجب  
 بانها لا يفتر لقبول معلق باس مقصود عدته  
 انتهى وهو مبني على قول الاكثر ان التعلق  
 من اليمين فهو تعريف لليمين من حيث هي فلذا  
 لم يخصصها بموجب الكفاية كما جعل الميم  
 فخرج بقوله غير مقصود به القرينة النذر  
 كلفه على دينار صدقة فان المقصود به  
 القرينة خلاف اليمين بخوان وخاليت الدار فبذري  
 حرقا منه اعماء وصدا الامتناع من دخول الدار  
 وغيره بالرفع صفة لالتزام وخرج بقوله  
 لا يفتر لقبول بخواني صدقة مثله وشمل  
 قوله او ما يجب بانها او المندوب بخوانت  
 حر الا انه تقدم فيقيد الانشائها ليس بمندوب  
 لئلا يتداخل مع ما قبله **وقوله** معلق  
 هو بالرفع صفة لما يجب لان ما يكره موصوفه بحر  
 انما معلق ان دخلت الدار **تحقيق ما لم يحل**  
 قوله **ح** وقوله ولا عده الا الصراط استقفا  
 قوله ولا عده لانه مناقض لما ذكره بعد  
 من ان اليمين تنعقد في المستحيل عملا او عادة  
 بنا على ان العوس لا تكون في المستقبل على ما







انما قال الا الى في شرم مسلم كان شحنا يقول في  
 الحلف بالمعصية نظره ولا نظر فيه بل الحلف بها الزم  
 لانه لم يختل في كفر من يفي قار ربه الله سبحانه  
 اي كونه قادرا واختلاف في كفر من يفي صفات  
 المعاني انتهى نقله **طعن** وقول في التسمية  
 الاول لان المراد هنا على الذكر في هذا الا يصلح جوازنا  
 لما ذكرناه فغنى عظمه عليه اختلاف واختلاف وانما  
 يصلح جوابا لسؤال يرد على ما ذكرناه من الامثلة  
 وهو ان الكثر منها مترادف في المعنى وكذا  
 قوله بعده وليفتد ان غير مناسب لما قبل  
 وانما هو جواب سؤال اخر ذكره هو بعده وانما علم  
 على انه يرد ما في **ق** و **ر**  
 نصوابه اذا حلف باسمه كقوله وحلف فعلية  
 كفارة واحدة لان الاسم هو المستعمل في حلف  
 بصفتين كقوله وحلف فعلية لكل صفة  
 كفارة انتهى نظره وقول في التسمية اي  
 ان يوي به واجب الوجود او صوابه اي ان يوي  
 به القسم او جري العرف او وقول فلا بد فيه  
 من ذكر حرف القسم او فيه نظر بل لا فرق بينه  
 وبين ما قبله وكلام التلخيص كفا في **و**  
 يدك على ذلك **والعزير** قول في **م**  
 المصير يرد في هذا القيد هنا غير صحيح وانما  
 هو قول في الالف وكقوله الله لان لفظ العزيز  
 اسم لا صفة والحلف بجميع اسم الله لازم كفا في  
 المدونة **وعظمته** **وخلقه** قول في **و**  
 للقدرة ان فيه نظر بل هما من الصفات كما تقدم  
**والقرآن والمصحف** قول في **و**  
 والاصوات في الاول كما يطلق لفظ القرآن  
 على الحروف والاصوات كذا في بطلان على الجدل  
 وما احتوى عليه من اجل انه مكتوب فيه وتفرغ  
 منه بدل ما في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 لغرض من حزم ان لا يفسر القرآن الا طاهر قال ابن  
 رشد نريد المصحف باجماع وكذا انه ان لا يفسر  
 بالقرآن الا من ارضى الله وقاله في البيان فيما ذكره  
 الاجماع نعم يطلق ما حكيه من خلاف في  
 تسمية الحارثي قرانا لا لعلم من ذكره الخلاف  
 فانما ذكره الخلاف في تسمية القديم قرانا **لا يسبق**

لما

**لسانه** اي فاليمن لازمة ولو تحقق سبق لسانه وبه  
 يرد ما ذكره **وقول** **ه** وفائدة قبول قوله  
 ان يعم مع ركا كونه غير طاهر لان اليمن الثانية  
 لا تتركه لتعلقها بما من يتوابع قوله ام لا وقول  
**ر** لا انتقاله من لفظ اخر فان هذا يدبر انظر  
 صحيح كما يدل عليه ما ذكره **قوله** **لا بد**  
**على عهد** قول **ر** ومثله لك عند الله  
 ان مثله في كونه لا كفارة فيه وهو صحيح عليه  
 ابن رشد كما في **ح** بانه اعظم من ان تكون  
 فيه كفارة فيلزم فيه التوبة والاستغفار  
 انظره **ومع** **ا** **الله** الاقرب ان المراد من هذا المعنى  
 وبما في الالف وهو منضروب على المصداق  
 بما مل يحدوف قول **ر** ومحل كون حاش الله  
 ان لعلمه اشار بهذا القيد الى ما في **ص** على  
 السواد ونحوه **فمن** **ا** **الله** ليس بيمن الا ان يريد بها اليمن  
 وقيل في معاد الله وحاشي الله ليس بيمن  
 بحال انتهى **والله** **و** **ع** **قوله** **ر** ما  
 تقدم لا ينصرف من لزوم ان فيه نظر اذ لم تقدم  
 عن ابن عرفة يحزم بالزوم وانما تقدم عنه  
 التنظير فيه ومثله في **ح** وقول في ذلك  
 اذا قال علم الله الذي في البيان بعلم الله بلفظ  
 المضارع ولعله بلا **ش** **صديق** قول **ر**  
 لم يكن نحو ما في فلا يشع عليه قال **ح** وهو  
 المتبادر من المدونة وعليه حملت ابن الحاجب  
 قال ابن عبد السلام وعليه حمل ابن عتاف  
 لفظ العتبية فيها شبهة بسياسة المدونة  
 وعليه حمل غيرهما احد المدونة على انه وافق  
 الشري في الظاهر لا اسم الحرة سقط عنه لان  
 ذلك لا يزيله الا التواتر قال وهو ظاهر  
 في الفتحة الا ان يعيد من لفظ المدونة انتهى  
**ح** وقول **ر** اي لا حرقه عليه في حرقه الا  
 معنى له اذا غوى من الضلالة في فيها الحرق  
 وغاية الامر ان يقال ان الاثم مع بين الصديق  
 اقبل الله اعلم وقول **ر** وحرقه قوله اي  
 قول **ر** هو حرقه غايته ان يكون فيه  
 تسامح في لفظ العلم في مطلق الاعتقاد



المجازم تامله وان قصد بك العري في قول  
 في كلام الامام هو الاقلام واحد هازم مجمل  
 وصدده كالتوا اذا قصدوا فعلا ضربوا بطلان  
 اقلام مكتوبا على اولها برزني وعلى الاخر  
 نهاني رني وعلى الثالث غفل فان خرج الاول  
 مضى وان خرج الثاني ثلث وان خرج الثاني  
 اعدا الضرب في له البصناروي **وليس مقفرا**  
 قال **ح** ورد في صحيح مسلم من قال واللات  
 وليقل لا اله الا الله في قوله تعالى اقاسمك  
 فدينه قد قال القرطبي يقول لا اله الا الله  
 تكبر في تلك اللفظة وتذكر في اللفظة  
 انتهى **ولا يغور على ما يعتقده** قول  
 قال **ح** كثر غموسا من بعد ما مضى ما ذكره ابن  
 عبد السلام عن معتقضي كثر الغموس في الغموس  
 وعن بعضهم في الغموس وقال ابن عسك  
 لغور له غموس في معتقدي انتهى وقال البرزني  
 المشهور ان متعلق الغموس والغور هو الماضي انتهى  
 لكن اختار التوسعي ان يكون الغموس في المستقبل المتع  
 عقلا او عادة **ان قصد** قول وهو قيد في  
 المنطوق المؤنيه نظر كل هو قيد في الغموس وهو الاضافة في العيز  
 بالله **واقاديك لا في جميع** قال **ح** وقال **ح** جميع  
 متعلقات اليقين في هذا فسر ابن عبد السلام قول ابن  
 الحاجب واما الاستثنا بالاول وعن هافعت بر شرطه  
 في جميع والذي قبله مثل قول ابن عسك في لفظ  
**فت** الاستثنا بالاعتبار في كل حين **وقصد** قول  
 ز او بعد فراغه هو المشهور كما ذكره ابن  
 عسك ونص **وقد شرطه** وفي شرطه  
 بنيت في بابيه نقلا ابن رشيد مع البخاري والسا جي  
 عن محمد والشهرستاني انتهى وقول محمد قبل تمام مية  
 الذي في لفظ ابن يونس عنه تقدمه مثل اخر حرق  
 من القسم به وظاهر الخبر من القسم عليه ابن رشيد  
 وعلى هذا يجب حمل لفظ ابن عسك في قوله واعلم انه  
 بقى من شروط الاستثنا ان لا يكون اول ارجال ما اخرج  
 اياها الاستثنا اخرجها فانه لا ينفعه كما  
 ذكره عبد الحق ونص **وقد** ولو قصد  
 اول ارجال الزوجه مع غير هالم ينفعه استثنا وه  
 اياها حال انتهى لفظه **فت** نظره **وان سرا**  
 بحركة

**بحركة لسان** لوقال ولو سيرا اشارة الى الخلاف كان  
 اولى وكونه بحركة لسان قال ابن رشيد في اخر رسم  
 اوصى من سماع عيسى انه متفق عليه في الاستثنا بان  
 اوبالا ان قال ومن اهل العلم من شذ فاجاز الاستثنا في  
 الغلب بمسبية وعلى هذا يحمل ما روي عن ابن عباس  
 من اجازة الاستثنا بعد عام ابدا ظهر بعد عام من الاستثنا  
 ما كان اعتقده حين اليمين منه اذ لا اختلاف في  
 بين احد من اهل العلم في ان الاستثنا لا بد ان يكون  
 بوصولا باليمين بل قال ابن الموارنة لا بد ان يكون  
 قبل اخر حرق من اليمين يريد من الكلام الذي تمت  
 اليمين هذا معنى شقوله الذي يجب ان يحمل كلامه  
 انتهى من البيان وقول **ح** خلافا لابن القاسم  
 اي في قوله ينفعه ذلك في سقوط الكفارة وهو  
 ان ينفعه حق الغير **الان يعزل في مية اول**  
 قول **ح** وهو معنى ما ذكره **ح** ويتعين في الاستثنا  
 الانقطاع اذ لو كان متصلا لكان المراد بالمحاطة  
 اخرجها اولابادات الاستثنا لكان نية لا نطقا وليس  
 مراد بل المراد اخرجها بالنية ولذا قال ابن عسك  
 ولو كانت محاشاة باذات الاستثنا لم تكن  
 النية على المشهور انتهى يعني نوى اخرجها  
 لا ذات فلا بد من النطق على المشهور خلافا لغيره  
 الاستثنا قبل اليمين محاشاة قاله **ط** واعلم  
 ان ما فسره المصنف من محاشاة اصيلة لابن محرز ونص  
 الخ في تفسيره عبد الحق المدونة وقوله ابن ناهي  
 عنها ونقله **ح** يقتصر عليه عند قوله اوفي  
 جماعة الا ان محاشاة وحاص **ح** لانه ان النية المحقة  
 ان كانت اذ لا نفقت وان كانت في الاستثنا ينفعه  
 ولا بد من لفظ الاستثنا ولفظه **ط** من وجهين  
 احدهما ان ما ذكره من شرط الاول لنية خلا من الزهت  
 بل ظاهر كلامهم انها كنية المحضة قال العراقي  
 المحاشاة هي التخصيص بعبارة من غير زيادة ولا نقصان  
 فليست محاشاة شيئا غير التخصيص انتهى وقال  
 ابن رشيد شرط النية المحضة حصولها قبل تمام  
 اليمين وهي بعد ما تورد صلت بها لغو خلاف الاستثنا  
 انتهى من ابن عسك وقد جعل ابن عبد السلام تفصيل  
 ابن محرز نقلا نال الشا قبل المشهور وان المشهور ينفعه

مو

Copy ing Sity



بنيته وقعت اولاً وفي الاشياء ونسب ابن هرون هذا  
الشهور المدونة وسلم ابن عرفة لهما ذلك  
قلبي ونوبده اربعاً منهم ما ينقله  
عن عبد الحق فكان علي المؤلف ان لو اعتمد  
الشهور فاستقط لفظ اولاً الوجه الثاني ان كلام المؤلف  
وان محرز ومن تبعه يقتضي ان المجاشاة قاعدة مطردة  
فان مسألة احوال عليه حرام فردد من افرد لها وليس  
كذلك بل ظاهر كلامهم انها خاصة بمسألة احوال  
عليه حرام واستدل **طه** على ذلك بما من احد بها  
اطلاقاً فقم في النية المخصصة انها لا تقبل مع المرافعة  
وقالوا في احوال عليه حرام تقبل المجاشاة ولو  
قامت النية الثانية ان الباجي فرق بين قبول  
المجاشاة مطلقاً وبين التفصيل في النية المخصصة  
بان ما حلف به لا يقتضي الاستيعاب لان قبل الايمان  
هو اليقين بالله عز وجل وهو مبني على التخصيص  
قال ولذا لو قال احوال علي الطلاق لما كان يقول  
اردت واحدة والمحلون عليه يقتضي الاستيعاب لانه  
اذ حلف لا كملت رجلا على العموم وايضا الباجي  
اجرى اخراج الطلاق والعق المين بالنية من  
الايمان اللازمة على خلاف في مجاشاة الوجه  
من احوال عليه حرام قال **طه** فلو كانت  
قاعدة مطردة يا احتاج الى هذا الاجراء انتهى  
الامر بين نظر فان كلام الباجي في الوضعية لا يقدح على ما  
ادخل المجاشاة قاعدة مطردة **طه** من التخصيص  
بل يدل على ان المجاشاة قاعدة مطردة في كل محلون  
به بآي لفظ كان دون المحلون عليه والاجر الذي  
ذكره لا يمنع ذلك بل يبيد استرا الحكم وكلام  
المؤلف ايضا لا ينافي ذلك وتيقن به قوله ابن رشد  
في سماع اصيب القياس ان لا يصدق القاي احوال عليه  
حرام ان ارشى مجاشاة زوجته مع قيام النية لادعا  
خلاف ظاهر لفظه المجاشاة كملت زيدا وقال بويت  
شهر وتصدق بيقه في الزوجة استحسان لمراعات  
الخلاف في اصل المين انتهى فانظر قوله لمراعات  
الخلاف في اصل المين فاستدل بما يبيد قبول النية  
في اصل كل ممين والله اعلم بما خصه **طه** ان ما  
اقاره ابن محرز من تبعه من ان المجاشاة قاعدة مطردة

في المحلون

في المحلون به والمحلون عليه ليس لظاهر كما قال اطلاقهم  
قول المجاشاة وتفصيله في النية المخصصة كما ياتي  
وان ما ادعاه **طه** من تخصيصها بلفظ احوال عليه  
حرام لم يقم له عليه دليل كما علمت فان ادعى احوالها  
في المحلون به فقط كما يفيد كلام الباجي لم يبعد  
والله اعلم **وفي النذر المبهمة** قوله **طه** فان علقه  
بمين في الصور الاربع التي ذكرها كلها داخل في  
قول المؤلف وفي النذر المبهمة **طه** قوله **طه**  
ويحتمل ونذر المين هذا الاحتمال هو المين والاول  
يوجب التكرار وكلام اللقاني غير صحيح ثم ان  
قوله والمين بعيد كما قال ابن عاشر بان لا يكون  
عرف المين الطلاق فان كان لزم وبه جرح  
الفتاوى قلنا فاس انتهى قلنا  
لان دلالة المحلون عليه لا تخفى **طه** كما علمت  
لجواب وصواب الجواب لو قال قلت امكان الرد  
بالتوك والطلاق اللزم منه رجعي كما افته **طه**  
الوشير **طه** الشيخ القصار وسيدى عبد القادر  
وعنه **طه** قوله **طه** قلنا دلالة  
المحلون عليه لا تخفى **طه** كما علمت هذا الجواب وصواب  
الجواب لو قال قلنا امكان الرد بالتوك لا يعتبر  
مفرومه في كل صيغة بر والمعتبر انما هو امكان  
الرد بغيره فحيث وجد كانت الصيغة حاشا والله  
اعلم **ان لم يوجب** قوله **طه** فان لم اقبله بعد هذا  
اليوم ان هذا يجوز تمثيل **طه** في الوجالة بلا ضرب  
فلان بعد شرونا زعمه **طه** في تمثيله به  
والصواب لا ضربه في هذا الشهر او قبل شهر من  
نزاع حسن قاله **طه** في جوابه **طه** قوله  
من بر او غير اذ فيه نظر بل المبدأ اعتبار من البر  
قاله ابو الحسن واما اذا اخرج الشعير والتمر او غير  
ذلك فليخرج وسط النبع منه انتهى وينقل ان  
عن رنة عن الحسن ان هذا هو المذهب خلاف ظاهر  
المس النظر **طه** **وبدب بغير مدينة** ما ذكره من  
الاستحباب تبع فيه ذهبت الرسالة وظاهر المدونة  
الوجوب لغيرها واما سائر الامصار فان عدم عيشا غير  
عشنا فليخرجها وسطا من عيشهم انتهى واتقاه  
ابو الحسن على ظاهرها وجعل قوله ابن الحاجب جسيما  
اخرج المداخلة خلاف قوله ملك ولعل المؤلف فهم ان







المنع لاختلاف الموجب تامله **واجزات قبل حديثه** قول  
 ز سوا كان اليمين في هذه المذكورات او صحيح غير  
 انه مقيد في اليمين بانه بان لا تكون بصيغة حديث  
 مقيدة باجل والا لم تجزه الكفارة الا بعد الاجل كما  
 في المدونة وفيها ومن قال والله لا فعلت  
 كذا فان ضرب اجل فلا يكفر حتى يمضي الاجل انتهى  
 وانظر **وقول** فان قلنا  
 كذا يخرجها او المراد هنا بالحديث الذي يحكي الاجزاج  
 قبله في تصفية الحديث وهو فوت المحلوف عليه واما  
 العزم على التمسك فلا بد منه قبل الاجزاج كما يفيد  
 كلامهم قال في المدونة في كتاب التذويروتن  
 قال الامارات انت طالق واحدة ان لم تزوج عليك  
 فاردان لا يتزوج عليك فليطلقها طليقة ثم يتركها  
 فتزول بميمته انتهى وقال ابن عرفة في  
 حارث اتفقوا في ذات الحديث على جوازها قبله  
 ان عزم على عدم البراءة وبذلك تفعل  
 سقوط ما ذكره **وتفعل** من السؤال والجواب  
**وجبت به** قول **وظاهر** قوله واجزات  
 قبل حديثه او قصور لان كونها لا تجب الا بالحديث  
 طرعا متفق عليه كما في **مسألة** واجزادها  
 قبله انما هو لتقديم سببها وهو اليمين كما في  
**مسألة** **وقول** **وتقدم**  
 كالمنع عن القصاص قبل الموت لتقديم السبب  
 وهو الجرح والى سائر نظائره وقول **واحتمل** الحديث  
 لانه كالاكراه الشرعي او غير صحيح والى سائر  
 ما قبله من عدم الحديث لانه كالصريح من سماع  
 ابن القاسم المتقدم **وعنه** قال **وظاهر**  
 ان لم يكن له رقيق لم يلزمه عتق خلاف قول  
 البا جى ان لم يكن له رقيق لم يلزمه عتق رقيقه لقول  
 ابن زريق هو غير معتز وقل ابن عرفة قول  
 ابن زريق وقول **مسألة** في **مسألة** فيه نظر لما في  
 الجواب من غير الظاهر في ان المتأخرين اجمعوا انه اذا لم  
 يكن له رقيق فعليه عتق رقيقه واحدة انتهى **مسألة**  
**قوله** **والشم** يريد او عتق عتق غير ظاهر الا في  
**مسألة** **وقول** **وتقدم** **مسألة** **عن**  
 الى يكتسب من عتق الرقيق انه يلزمه من كل نوع من  
 الايمان او غيرها قال ولذا في او غيرها عليه في ما شيا

دون العترة انتهى قال في **مسألة** ونقل في البيان  
 عن ادرك من الشيوع المشي في او عترة ان **اعتبر** خلفه  
**به** قول **ولا يصوم سنة** كما قاله **د** ان فيه نظر  
 ما قاله **د** هو الاول في نفي المواق عن ابن بشير ومن اعتاد  
 الحلف بسنة غايه يلزمه ذلك انتهى **ومسألة**  
**شهرى** **ظهار** **تزد** عبارة ابن كحاجب كفارة ظهار  
 فمناقضه في التو **مسألة** **بأن** **نقم** لم يوجبوا عليه  
 الا صوم شهرين متتابعين **تزد** **بأن** **نقم** لم يوجبوا عليه  
 كان معناه والالم يلزم بالاولى ما قبله والله اعلم  
**ان قصد تكرار الحديث** قول **وتشمل** كلام  
 المص صورة اخرى او هذه لا يصح ادخالها في كلام المؤلف  
 لان موضوعه قصد تكرار الحديث وهذه ليس فيها  
 تكرار الحديث على ان تعدد الكفارة في هذه غير  
 ظاهر لانه رتب عليها ما لم يرتبه الله وذلك لا يلزم  
 بمجرى النية **او قال** **لا** **قوله** **والفرق** **ابن**  
 التال لسا وقع وسطا في قال **طعن** لا عبرة بتوسط  
 السؤال واسم المدار على تكرار القسم واختلاف  
 القسم عليه وما ذكره ابن اللواز فرض مسئلة فنيها  
 من قال والله لا اكلم فلانا فلا يدخل دار فلان ولا ضرب  
 فلا نافعل ذلك كله او بعضه فاشيا عليها  
 كفارة واحدة وكانه قال والله لا اقرب شيئا  
 من هذه الاشياء ولو قال والله لا اكلم فلانا والله لا  
 ادخل دار فلان والله لا اضرب فلانا فعليه نهيان  
 لكل صنف فعله كفارة لان هذه مثلاً بنية  
 ايمان بالله على اشيا مختلفة انتهى ونقله **مسألة**  
 وقال كان ينبغي ان يقول او قال لا والله ولا واما  
 لا ولا فليس فيه الا كفارة واحدة انتهى **ومسألة**  
**مسألة** **قوله** **لغظ** يستغرق الصالح له  
 من غير حصر في قد تقب رين الى شريف هذا التعريف  
 بان التمسك الاخير وهو من غير حصر يستغني عنه  
 الخروج اسم القيد بما قبله اذا فسرت صلاحية  
 اللفظ بان يدل على ما يشترط في معناه دلالة  
 على جزء يات معناه وقول المعروف في تفسيرها دون  
 دلالة موضوع لكل على جزء معناه واما انما الله  
 تعالى فانها خارجة فيستغرق لانها لا تستغرق فيها وقول  
**د** فلا تقبل التخصيص الا اشار به وما بعده الى ما في **ح**  
 عن القرائن في النص **بأن** **اختصار**

انظر القوم في الامور  
 افراد والله والنوع تعذر  
 حروف



اعلم ان الالفاظ نصوص وظواهر لا تقبل  
المجاز ولا التخصيص والظواهر هي التي تقبلها والنصوص  
فهي في الاول انما العدد كالعشرة مثلا فلا يجوز  
ان يطلقها وترديد بها التسعة ولا غيرهما من الاعداد  
فهذا هو المجاز واي التخصيص فلا يجوز ان تقول  
رايت عشرة نسمة تبين انك اردت خمسة مثلا القسم  
الثاني من النصوص الالفاظ التي هي مختصة بالله تعالى  
كقوله لعلك واللفظ الرحمن فانه لا يجوز لغيره في غير  
الله اجماعا ثم ذكر ان التخصيص مجاز ايضا لانه قد  
لا يبقى منه من المسمى شي كقوله تعالى لا يبق  
اخر لك وترديد مما كنتم النظم الخطاب فتقول  
فلا تقبل التخصيص يعني بالنية واما اللفظ كالايش  
فمن قبلك كقوله تعالى بعد والله اعلم **وقوله**  
**فلا تقبل** لانه علقه على مستقبل محقق لا غير صواب  
اذ يكون محال ذكر اليس محققا ولا مستقبل او صواب  
لو قال في التعليل انه من باب قوله الاتي او صواب  
لا يعلم حاله والله اعلم **وقوله** الرابع المشترك  
المتنوع اذ فيه نظير هذا المشترك لفظ ايضا في اصطلاحهم  
كالذي قبله **وقوله** وليس قوله حكمة طالق  
ان المسئلة مثلها المثل للنية المساوية وتوقف  
بأنها من النية المخالفة لفظا فهو اللفظ  
فلا تقبل في القضاء في الطلاق والعقود فكان على  
ان يجوزها الى محله **ان نأيت** **قوله** راجع  
لخصه من المناقاة اذ يحمل عليه كلام المؤلفين  
من التخصيص في النية اصله للقرا في ومن تبعه  
فصدد وقياس التخصيص بالنية على التخصيص بال  
لفظ وقد ذكر الاصوليون انه لا يخصص كلاما  
اذا كان من قبالة كقوله تعالى واولاد  
الاهمال الا انه مع قوله تعالى والمطلقات يتربصن  
بالفسخ ثلاثه فروا فان كان غير متناهي ليقوله  
صلواته عليه وسلم ايها الغاب ربغ فقد ظهر مع قوله  
صلواته عليه وسلم وقد مر بشاة مينة هذا اخذت الهايا  
قد يغفوه فانتهى به فالاصح كما قال السبكي انه  
لا يخصصه اذ لا يقطن على حكمة كقولهم في الحديث  
ولذا يقولون ذكر الخاص بعد العام فكذلك لا يخصصه  
فمن القرا في على ذلك الفرق الذي ذكره في النية  
وجعلها بمنزلة اللفظ في تخصيصه زاعما ان كان

علم  
الاستدلال

مفتي

مفتي عصره جهلوه وهو ان من قال لا اكاريضا ونوي  
يقض الدجاج فان نوي اخراج غيره لم يثبت الا بيض  
الدجاج مطلقا وهذه طريقة المتقدمين قبل القرا في بن  
المواز وان يونس والقاضي وغيرهم قال في التلخيص  
فان قصد معنى عاما وعبر عنه بلفظ خاص او معيني  
خاصا وعبر عنه بلفظ عام حصصه بنية النية  
لنقله **ع** وغيره وهذه الطريقة هي الحق وقد روي  
ابو العباس ابن ميثاق رحمه الله ما قاله القرا في بان  
قياس النية الوكعة على ذكر الخاص بعد العام  
فكذلك لا يصح لظهور الفارق وهو ان التخصيص في القيس  
عليه لفظ لم يفارق بخصه في الزمان لتأخيره عنه  
بطلان النطق بهما دفعة والغرض انه لم يتقدم فتقي  
ذلك العام على عمره بخلاف القيس في مسائل النية  
فان التخصيص فيه هو النية ومقارنتها في كونه بل  
واجبه اذ لو تأخرت ما افادت واذا كانت مفارقة  
او متقدمة لم يثبت معها بقا العام على عمره حتى  
يخصص بل لم يرد به الا النوي ومن عام اريد به  
الخصوص وهو التباينات واذا كان كذلك بطل  
قوله ان النية هنا موكعة في بعض افراد القام  
فلا تنفي الحكم عن غيره ودخه بطلانه ان العام  
هنا لم يرد منه الا ما نوي ورد على القرا في التباينات  
النية هي اول معتبر في الايمان ثم السبب والبساط  
يقيد اللفظ او تخصيصه لكونها بدلا عن  
قصد التخصيص او التقيد فلا يثبت التخصيص  
والتقيد المتواتر من باب اول وقال الشيخ ابن  
زيد الفاسي والصحيح في النظر ان النية تكون  
مخصصة وان لم تكن منافية من جهة ان القرا بعد  
السردية في العبادات والمعاملات الاعلى النيات  
والمقصود ما ليس بمنوي ولا مقصود فغير معتد به  
ولا يراخذ بسببه وهذا امر لا يكاد يجهله احد  
من السرا قال ابن الساط رحمه الله ولم يجز ان يهاب الدين  
فيما قاله على ذلك الا توهمه ان النيات محكم  
الالفاظ الدالة على المدلولات والامر ليس كما توهم  
قاله اعلم انتهى وقال البغوي السبكي في اختصار  
الفرق ويورد على القرا في ان قول القائل والله لا  
نوي ونوي الكتمان وعقل عن غيره فهو منزلة قال  
صرح بذلك فقال والله لا يثبت ثوبا كتان

وانما قلنا في السبب  
والسبب هو











قل قد قال **طعن** لم يذكر في الخبر الا في الموقوتة  
 وهو ظاهر في غير الموقوتة لا يثبت فيها الخالف  
 بطروقه في قوله لا يطأها وليست بظرف رفعه اذ لا يقدر  
 فانهم استثنى وقول **واعتبر** من احد احوال  
 عنه انه لم يثبت للم مورة يصدق عليها ما قيل  
 لو وما اجاب به فيه نظر اذ لا يتصور الموت لغير  
 مانع وقد يجاب **بتصوره** فيما اذا حلف  
 ليطأ تلك الليلة فتركت احتياجا حتى فانت  
 الليلة وقول **وامسكه** من ساعته ان  
 الصواب استقامه لانه ليس قبله عدم الحنث  
 لان اليقين موقوت ولا حنث فيها بالمانع العقل  
 باراد لا تترك **فلا حنث** شرط ام لا انظر  
 كيف يتصور التفریط في المانع المتقدم وقد  
 يقال تفریطه بامكان الكسوف عنه قريبا  
 فتركت وحلف وقول **فالعادي** يحنث به  
 مطلقا ان يعارض هذا الاطلاق ما في **عن**  
 ابن القاسم بمن حلف ليرببه لين اتاه بخبر الى  
 بيته ليطلع حنثه بالخبر انظره وقول **هذا**  
 خاصته او مثل هذا التحصيل في **2** وقد  
 نظم ذلك **ع** فقال **اذا فأت محلو عليه لما منع**  
**فان كان شرعا فحنث واطلقا**  
**لمعقل او عادي ان يتاح حنثا**  
**وفرط حتى فأت دام لك البقا**  
**فحنثه بالعادي لا غير مطلقا**  
**وان فأت او كان منه تبادر**  
**فلا حنث في حال فحنثه محققا**  
**ويعزمه على ضده**  
 ذكره من الحنث بالعزم تبع فيه صاحب الجواهر  
 والقرافي وابن الحاجب وقد قال ابن عرفة مقتضى  
 المذهب خلافه استثنى وانما الذي في المدونة  
 ان له ان يحنث نفسه بتفصيل ما حلف به من فلاق  
 او غيره فكما نقل كلامها **وعبره** وانتي كلامها  
 على ظاهره جميع اهل المذهب سوتى من ذكر وعاراهم  
 كلام له ان يحنث نفسه ويطلق انظر **طعن** وكتب

عليه

عليه بعضهم ما نص **ه** حيث كانت  
 بما رايهم ما ذكرت فذلك اول ما قاله القرافي  
 فيكون ما ذكره القرافي سوا نقال كلامهم وذلك  
 لانه لا معنى لحنثه نفسه الا انه يعزم على عدم  
 الفعل فيكون العزم حنثا وهو المطلوب على انه  
 قد صرح ابن المراز في نقل ابن عرفة بمثل ما قاله  
 القرافي ونص **ه** ابن حارث  
 القرافي فان الحنث على جوازها اي الكفارة قبله  
 ان يعزم على عدم البر وفي ذات البر على استحباب  
 تأخيرها عنه فحنث معنى اجزا بها قبله انه حنث  
 بعزمه استثنى فتأمل فلو كان **طعن** فتصور  
 نعم المذهب عدم الحنث بالعزم لما نقله المواقف  
 هاتين ابن رشد ونص **ه** النظر  
 لو كان حلف بالطلاق والمشي والصدقة ليرزح  
 عليها قال ابن رشد ان اراد اذ حلف بجمع ذلك  
 يحنث نفسه في الطلاق وضده فليطلق امراته  
 واحدة كما حلف ليرجع ويطلقا كان ذلك كانه  
 فان بر بالترجيح قبل الموت سقط عنه المشي والصدقة  
 وان لم يبر حتى ماتت كانت الفدية في ثلث ماله  
 لان الحنث انما وجب عليه بعد الموت استثنى ولما في  
 اخر رسالة من سماع الى من يد من كتاب الظهار حيث قال  
 فيمن قال ان لم اتزوج عليك فانت على كظهر امي  
 ثم اراد ان يكفر ليحل التمس فانت الكفارة فلما  
 صام ايا ما اراد ان يبر يات تزويج عليها قال اذا تزوج  
 عليها سقطت عنه الكفارة هذا كلام السماع ومثله  
 في كلام ابن رشد ونص **ع** عند قول المصنف في الظهار  
 وتعددت الكفارة ان عار الا وهو صرح في انه لا يحنث  
 بالعزم اذ لو حنث به فاسقطت عنه الكفارة **ب**  
 ليرزح فتأمل والله اعلم وقول **لا يبر خلافا**  
 لتعظيم التمس او اعلم ان التمس انما عزم لانه فسر كلام المصنف  
 بجواز تقديم الكفارة قبل الحنث لا بمسالة القرافي  
 واسدول التمس بما في كتاب محمد من جواز التكفير  
 قبل الحنث في كل سنة البر وعشرها في التمس بالله  
 غيرهما وهو خلاف المشهور عند ابن رشد وغيره  
 من ان التكفير قبل الحنث يجوز في التمس بالله مطلقا  
 كانت على بر او حنث وفي غيرهما ان كانت على  
 حنث لان كانت على بر الا ان كان الطلاق احر

انظر  
 الفقه على مذهب  
 المصنف

انظر تعميم الكفارة  
 قبل الحنث  
 في البصر  
 اركان على حنث  
 في ما مضى



انظر تفصيله  
جواز الجواز  
قبل الحث  
مقتضى ما لا يخون  
المقتضى  
مقتضى ما لا يخون  
مقتضى ما لا يخون

الثلاث او العتق في مدين او الصدقة بمعين كما تقدم  
لكن جواز التصدق بغير الحث في المدين بالله وغيرها  
مقتضى بان لا يكون المدين مسنة حيث مقتضى باحل  
والا لم تجز الصفاة الا بعد الاجل كما في المدونة وثله  
**قوله** وقد تقدم وبه يفتد الخلاف ابن رشد وغيره  
**انظر طحاوي وبالنسبة ان اطلق** قوله **ز** خزا  
على لسانه ذكر الحث عليه غلطا في هذا في الحث  
بغير ولو مثل نظيره انه غير الاسم المحلوف عليه كان  
او في قوله المستأوى **وبالنسبة** قوله **ز** واستدل  
له ابن عسرة بشبهة استمال ان هذا مقتضى كل مع  
ما هو مقرر في التخصيص وعنده من ان شرط افادة  
كل الكلية ان لا يكون في حيز التقي والالم تستغرق  
فالباب كقوله **ما كل ما يمتنى المرء يدركه**  
**تجوز الرميح بها لا تستهني السفن**  
**قوله** تعالى والله لا يحب كل مختال فخور فقام له الا  
ان يقال روي في المشهور الوجه القليل حيث لانية ولا  
بساط لان الحث يقع باد في الوجوه والله اعلم **وبدوام**  
**ركوبه** قوله **ز** بينهما في صيغة الحث اني ولا  
يتقيد ذلك بمدة اذا اطلق بل يترتبها ولو لحظته  
**قوله** ولا يشترط ان لا يتنزل الا على ما اذا قيد  
كقوله لا ليس هذا الثوب شهرا اذ لا ركن في هذه  
الداية جمعة او في جميع هذا السفر واما اذا اطلق فلا  
اشكال **لا في كبح قول** قوله **ز** بخلاف ما لو قال  
خانت طالق فانه يجوز ان يتعين ان يكون هذا في  
غير المحل واما هو فلا يتجزئه كما ياتي للمولف  
ومثله في **ح** عن ابن عتيق **قوله** وفي **قوله** لو قال  
لحامل ان حملت فانت طالق لم يطلو عليه بذلك المحل  
ولكن بامر مستقبل انتهى وقوله **ز** ونفويوا ففت  
قوله المضم اني لا امر حيث العطف لان قوله الاتي او اذا  
حملت معطوف على ما لا يتجزئه فيه بل من حيث قوله  
بعد الا ان يطاها من ان انتهى وينبغي ان لا يطاها  
فتل المدين في ذلك الطرح خذ عليه كما ياتي عن  
المدونة لكن الموترع مختلف لان كلامنا هنا  
في ظاهرة المحل واما في غيرها كما هو ظاهر  
فلا سوافعة وقوله **ز** وذكر **ح** فيه قولين في القول

**ح** انما هما في ان التماذي في المحل كالابتداء ام لا واما  
لنا في حيز ابن عسرة الحاص في كلامه **ز** تخلف  
واضح **وبينه** قوله **ز** وان ذهب اليه **ح** فكذا  
في الشيخ برز **للمطاب** وليس في **ح** ما ذكره لغو  
الصواب الحث بغير السر كما في **قوله** عن  
المدونة خلاف **الز** **وهو نسبة** **واطرية** العربية  
عند اهل الحجاز ان يخطوا اللحم مع اللحم فليخا ناعما حتى يهر  
العظم عن اللحم ويتزلع اللحم ثم ياكلوا اللحم فيها غلظ  
وبغير كون ذلك حتى يفسد اللحم في العتيدة وبما  
كلونه بالسمن قاله الشيخ ابو سالم العياشي في  
رجلته قال وفيه قوة حتى ان الرجل اذا شبع منه  
يسقي يوما وليلة لا يشتهي طعاما انتهى والا فطرسه  
بالسكر طعام كما يخبر من الدقيق انتهى **وسمين**  
**استبدل** في **سويق** قوله **ز** سواء وجد طعمه  
ام لا هذا الاطلاق صريح وفيها لاي القاسم وان  
حلف لا ياكل سمنافا كل متويقا لث سمن حيث  
وجد طعمه او ربحه ام لا انتهى ولا ابن ميسرة انه لا  
يحث اذا لم يجد طعمه ونقل ابن عبد السلام **قوله**  
**منسج** عن بعضهم ان قوله ابن ميسر مقتضى  
المشهور لا خلاف قال **طحاوي** وفيه نظر لان المشهور ان  
يطلق بل صرح بالحث مع وجود الطعم وعنده  
كما تقدم في المدونة فكيف يقبل التعبد  
**لا ياكل** **طحاوي** قوله **ز** اذ حلت اللحم والنار يخ  
يعني ما ولها من اذاتها فيحث بها ولو لم يخب  
تبقا عنها فهي اخرى من السمن والزعفران انتهى  
قوله ويدخل تحت الكاف  
ايضا غسل طح في طعام فانه كما حل لا يستخلص  
من الطعام ويؤكل في غير طعام مع ان ابن عسرة  
نقل ما نصه **لا ياكل** غسل القصب وبطعام  
ذا ختم الغسل **وبغيره** **غريبه** في **لا ياكل** **قوله**  
لا يقال الغزار كراه وهذه مسنة بل لا يقول  
لانسان الغزار كراه وليس يسلن فلا نسلم ان  
الصيغة صيغة بر بل صيغة حيث لان المعنى لا  
انظر **منسج** **لا ياكل** **قوله** **ز** لا ياكل  
هذه الخلقة او من الخلقة اني مخالف لما سركه من ان لا ياكل  
في الحث بالفرع من الجمع بين من الاشارة **وعصير** **صنب**

منك



قولنا وانظر لو حلف لا اكل العنب انى صوابه من هذا  
 الصديقين والاشارة والام بحديثنا الزبيد وفضلنا عن  
 عمير **وارجاه** قولنا وبالاولى قذر الشجر  
 قذر **الضار** وهو الاولى لوافقه المدونة لكن الضمير  
 من جاره ليس يحلوف عليه بل يحلوف على كماله في المدونة  
 ونظر الامهات قال سحنون قدس سره  
 القاسم ارايت لو ان رجلا حلف ان لا يدخل على فلان  
 بيتا فدخل الجاهل على جاريته بيت له فاذا غلب الحلو  
 عليه في بيت جاريته ذلك الحديث ام لا قال نعم بحديث  
 انتهى وما نسبته للسياط ليس هو فيه كذلك  
 وانما تكلم على مسألة المدونة النظر **طعن لا بدحلول**  
**محلو في عليه** قولنا خلافا لابي يونس اي خلافا  
 لما نقله ابن يونس فنفى **ح** ابن يونس قال بعض اصحابنا  
 ويصنف على قول ابن القاسم ان لا يجلس بعد دخول  
 المحلو عليه فان جلس وتراخي حيث ويصير كابتدا  
 وهو هو عليه انتهى **ح** وفيه نظر لانه قد تقدم  
 انه لا يحلف باستقراره في الدار اذا حلف لا يدخلها  
 وكذلك هنا انما حلف على الدخول فتأمل  
**وبتدقيقه في لا الفعه** قولنا ولا يحلف  
 ببقية موت محمديه ان فيه نظر قال المسناوي بل  
 الظاهر انه يحلف بها وان اجمع من يتابع الحياة  
 وقول الشراح ظاهر ككلامهم انهم يقولون حيث  
 مشكوا بالتعسير والتكثير وسكتوا عما  
 عداهما ومثل هذا لا يثبت به لان القلة تقتضيه  
 التعميم انتهى وهو ظاهر وما ذكره من الحديث  
 فتخليصه لمن شئت صوابه لمن تشئت به لقول  
 ابن عرفة ما نصص  
 الماحشون لو نهى بشأته لم يحلف ويحلف بتخليصه  
 من زجده بنسبته انتهى **في لا اكلت طعامه**  
 ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم في لا اكل من طعام  
 فلان فاشترى طعاما اكله معا لا يحلف ان اكل قذر  
 حمله فاقبل ثم قال ولو قد باع طعاما فاكله كذلك  
 حلف حديثه اصح لا يحلف ابن رشد ان كان  
 لمز لا يحلف كسبه انتهى  
**فسح قال ح** نقلا عن البرزلي

ان لا

ان لا ياكل لفلان طعاما فاكله ولم يعلم اذا اعطاه ثمنه  
 لم يحلف قرب الامر او بعد فتأمل والله اعلم انتهى  
 ولقد مخالف لما تقدم عند قوله وبالسيان ان اطلق  
 من ان اكله والخطا مثله في الحديث ولعله **هناك**  
 عن ابن عرفة فانظره **وبتدقيقه في لا اكلت**  
**قولنا** وهو قولنا كذا به ولو حلف على  
 ان يوهبهم ان علمه بذهابه هو بغيره وهو قولنا  
 فيحلف به ومثل الفعل ام لا وليس كذلك بل لا بد  
 من الوصول بالفعل اتفاقا ولعله سقط لفظة ما ذه  
 قبل قوله ولو حلف كما نذكر كون قوله كماله انما لا  
 يذون حكام مع الوصول بالفعل وهو حديث صحيح  
 والله اعلم وقولنا **ح** بقيدهما اذا بلغ المرسل اليه  
 يعني يدع الرسول الكرامة لم يرسل اليه لان مجرد وصول  
 الرسول يوجب الحديث **الطريق** **ولم يوجب الكتاب**  
**الحديث** **ح** مع مرافقة **الحديث** **ح** وانما في الفتوى بتقبل  
 الانبئة كما يفهم من كلام ابن الحسن **وبتدقيقه**  
**لا يشارة له** الذي قد **ح** ان الرجاء عدم الحلف خلافنا  
 لظاهر المصنف اذ هو قول ابن القاسم واستظهره  
 ابن رشد وعنده لظاهر الايلا من المدونة  
 ونصب ابن عرفة في حديثنا بالاشارة اليه  
 بالشها في التي يفهمها عنه الاراد ابن رشد عن  
 اصمغ مع ابن الماحشون والثاني لسماع عيسى  
 ابن القاسم مع سماعه وابن رشد عن ظاهر  
 ان لا يها والثلث لابن عبدوس عن ابن  
 التماس انتهى **لا تراه** **بقوله** معناه  
 المطابق لسياق كلامه هو ان من حلف لا  
 اكل فلانا فانه لا يحلف بكتاب وصلى  
 الى المحلوف عليه وقراه بقلبه وانما يحلف ان  
 قراه بلسانه وهو قول استهت ويكون  
 ما شاع على ما نقل ابن رشد عن المذهب لكن  
 حجة على هذا مخالف قوله السابق ويحكى  
 ان وصول التذيي ظاهر في الحديث بحمد الوصول  
 وهو ظاهر المدونة وقال المصنف ان المذهب  
 وهو الرجاء كماله **ح** فلذا عدل **عن**  
 حله على ظاهره الى قوله اي من حلف لا تراه  
 كتابا انما مع ان ما حله عليه بعد من كلامه  
 وذكروا **ح** ان في بعض النسخ **فمن**



















**فصل** ونص **ع** عن ابن عباس سمع من جلف آخر بالطلاق لا كالمثني  
 حتى تبدل في فقال الآخر اذا والله لا ابالي فليس ذلك  
 تبدل في انتهى **في احديته** كذا يوجد في بعض  
 النسخ بانشاع كسيرة الضمير وهي لغة جات بها  
 بعض الاحاديث قاله في المشارق في حديث لو كنت  
 حزينة او قوت **ن** وغير مكانه الا اولى في الاولية  
 نظر في لغة الكوفي كما في **فصل** التسوية  
 في المسالكين وعلى ما فهم المص كلام ابن  
 كهاب وهو مقتضى كلام ابن عسرة وظهر بنية  
 ابن بشر التفريق بينهما بحصول التفريق في  
 الثانية دون الاولى كما نقله في **فصل**  
 غالباً تنية عنده اولى بالحدث لا يعدمه كما في  
**نظر** **فصل** وتام به وقول **ن** فان  
 كانت اليمن بطلاق او عتق او صوابه  
 فان كانت اليمن بغير الله حدث والا فغير  
 انتهى لما تقدم ان الفرق لا يند في غير الله لان  
**ان لا امر** **قوله** **ن** على هذا حمله الله لو قد  
 اكل هو الذي صوبه **ط** ووجه ما ذكره  
**ن** فانظره **ان لم ينو ادا** **قوله** **ن** وليصح  
 رجوعه لانه في الاصل كلام ابن يونس صرح  
 في عوده للاولى اذا كانت في ملك الغير  
 ونص **ن** لانه اذا قال هذه  
 الدار ذكائه انما كره سكتي تلك الدار  
 فلا يسقط عنه اليمن ابتقال الملك الا ان  
 ينوي ما دام في ملكه فلان انتهى **ن**  
**ف** به يرد ما نقله عن الغير ويسقط  
 ما ذكره من السؤال **ن** **فصل** **ن**  
**ان خربت** **قوله** **ن** **فصل** **ن**  
 ان قلنا او بيت او بيت شمر **ان لم يامر به** **قوله**  
 والصواب ان معناه ان لم يامر بالاكراه فيكون  
 صحيح وان كان جاهل المص عليه فيقتصر على  
 يحتاج الى وجه يسمع منه لئلا يتفهم في ذلك  
 فيقتصر على كلام المدونة ونقصها وان جلف  
 لا يدخل هذه الدار فهدمت او خربت حتى صار  
 طريقاً بحيث قال بنيت بعد ذلك فلا بد منها وان

دخلها

دخلها مكرها لم يثبت الا بامرهم بذلك فيقول  
 انما لو في نقلوا به ذلك فانه يثبت انتهى من  
 التمهيد **قال** **ع** ويحتمل ان المص فهم ان  
 معنى ما في المدونة الا ان يامرهم بالهدم والتمهيد  
 ونه بعد والله اعلم انتهى **قوله** **ع** مقتضى  
 والظاهر ما قاله **ع** وان يحتمل ان الشيخ فهم  
 ان الاستسار راجع لا اول المسألة انتهى  
 قلنا لا يصح ان يفهم المص ذلك  
 ولا يظن به مع قولها كما تقدم فيقول اجملون  
 فتميل به فانه صريح لا يتبدل التاويل بحال ولعله  
 سقط من نسخة **ع** ان المص يقله والله اعلم **وان**  
**قال حين البيع** **انما جلف** **قوله**  
 والفرق بينهما وبين ان يقول هذه الفرق  
 مبني على ما صوبه هناك في تعال **كلام**  
 المص فانه اشترط عليه ذلك بعد انقضاء  
 البيع لا في قبض العقد والا فلا ينفقد وهذا  
 التقدير غير صواب بل مراده هذه الثانية  
 وهي ذات الخلاف **وقال** في المدونة البيع لازم  
 والشرط باطل وهي مراده من ما مع ما هنا  
 وحسبنا فلا معنى لما ذكره من الجواب ويدل  
 على ما ذكرناه **فصل** **ع** **قال** ابن ناجي **قال**  
 بعض شيوخنا يقدم منها اي المدونة ان كان قال  
 البيع هذا بشرط ان كان اشترط فلا بيع  
 بيننا فثبت الشرط فلا بد يثبت وقول  
 التوسعي واليه ينبغي ان لا يثبت ولا ينفقد البيع  
 يرد بقولها وقول ابن ناجي قلنا  
 وفيه نظر لان في مسألة المدونة العقد البيع بين  
 المتبايعين وكان البائع صدق المشتري فثبت  
 بين كونه وفي مسئلتها لم ينفقد والصواب  
 الرادع ليس هنا بقولها في البيوع الفاسدة ان لم  
 يات بالتمسك الى اخل كذا لان لا بيع ان البيع  
 قاض والشرط باطل انتهى **قوله** **ع** **قوله**  
 وفيه نظر لانه لما ورثها لم يرد كره **قوله** **ع** **قوله**  
 هذا النظر وبه اعلم **قوله** **ع** **قوله**  
 فالنظر **ان احاط** **قوله** **ع** **قوله** **ع** **قوله**  
 الاجزا مفيد بغير ثلاث وهو ان يحمل الورثة

Copyrighted material



يقضيها وكم  
الظالم لو قارحت  
تكون مودة

تتناولها المرأة الخ قليلا كما يفعله  
ان الذي نقله هو سماع الى زيد الذي  
تقدم نقل له وانه اعطى قولان  
في هذه الثالثة لابن القاسم وقد وافق ما كان  
على الحديث ووافقه سبحانه على عدمه **الاول**  
**يتوالى** **قوله** واستثنى من القولين  
في الاجابة انه فيه نظر بل لا يصح رجوعه للاخيرة  
ولفظ **قوله** وحكي النسخ وغيره فبين  
حلف لياكلن بقذا الطعام فحيزه حتى  
فسد ثم آكله قولان انتهى بحكي القولين  
مع التواني لامع عدمه والصواب رجوعه  
للمسألة الثانية اعني مسألة الضرورة لكن  
لا بمعنى الثاني المتقدم لانه يقتضي ان الخلائق  
مع عدم التواني بالتفسير المذكور وليس  
كذلك اذ عدم الحديث حينئذ متفق عليه  
كما اعترض على المصنف بذلك **قوله** **و**  
واخما المراد فعنا التواني في شق جوف الهرة  
لان محل قول ابن الماجشون بعدم الحديث  
فيما هو ان لم تتوالى البصقة في جوف الهرة  
حتى تحلل بعضها والاحدث عنده ايضا كما  
يقوله ابن القاسم واثار بقوله في البيان  
قد روي ابو زيد عن ابن الماجشون انهما ان  
استخرجت من جوف الهرة صبيحة كما هي  
كذلك بان ما بدعشها من قبل ان يتحلل منها في  
جوفها حتى فاكلتها فلا حديث عليه انتهى  
فيسقط اعراض الشك **قوله** **و** **الحا**  
ان المسألة على طرفين وبأسسطة اذ لم تتوالى  
في اخذها لم يحدث اتفاق وان توانت في اخذها  
وتوانت في شق جوف الهرة حدث اتفاقا  
وان توانت في اخذها لم يحدث اتفاقا  
جوف الهرة القولان واباحث ابن عايش  
بان ذكر التوربين هنا في التواني بخلاف  
ما تقدم عن **قوله** **و** **الحا**  
ما حلف ليبتلعين فتوالى حتى لقد زالف  
بلا خلاف انتهى في ردود ايضا بان قول  
الماجشون هنا بعدم الحديث هو من حيث وجود  
الاكل المحلوف عليه فالمانع هنا عنده من























كما في **صحيح** والمولف قال في هذا الكتاب والهدى  
 بهذا يمنع حمل على حين اليقين ولما حصل من  
 تقدم ومن كلام **صحيح** انه ان ظن عدم  
 القدرة حين اليقين فلا يهدى عليه ولا رجوع وان  
 ظن القدرة حينه فان ظن حين الخروج القدرة  
 ثم عجز رجوع واهدى والامشي يتقدم واهدى ولا  
 رجوع عليه ورجوعه في الثانية مشروط بان  
 يظن القدرة فيها والافقد واهدى كما في  
 المدونة وكلام **طحاوي** غير صواب فتأمل  
 والله اعلم **اولم يقدر** **فتول** بحيث لو  
 ركب لا يلزم فيه فيه شيء انما ذكره هنا  
 من التخصيص في القليل خلاف ما قدمه عن  
 ابن عسرة من لزوم الهدى في القليل كان  
 له مال ام لا وعزاه ابن عسرة للمدونة  
 كما في **فت** **كان** **فرقة** ما ذكره  
 المؤلف قال ابن عبد السلام هو الذي في  
 الموازية ومقابل له عدم الاجزاء في كتاب  
 ابن حبيب وفي **صحيح** صواب ابن  
 رشد الاجزاء وابن عبد السلام عدمه قايلا  
 لان عسر في الناس في السير الى مكة متوالت  
 وعدم قطع الا لضرورة كذكر اقتصر المؤلف  
 هنا على الاجزاء لقوله **صحيح**  
 وراى المحقق ان الاجزاء هو الجارى على قول مالك  
 وابن القاسم في المدونة فيمن نذر صوم سنة  
 ان له ان ياتي بها غير متتابعة انتهى  
 والله اعلم وقول **زقات** لم ار من صرح  
 بهذا قاله في هذا الفرع والذي قبله  
 يقال في وكان في قوله ما نص  
 لم ار الا من صرح بلزوم الهدى مع التفتيش عليه  
 ثم قال وكذا الفرع الذي قبله لم ار  
 من نص فيه على لزوم الهدى غير **صحيح** ولم  
 يعزه انتهى قلت  
 لزوم الهدى فيها معا ابن رشد في كتاب  
 الحج من البيان اما الفرع الاول فذكره في  
 في اسم القبلة من سماع ابن القاسم من الادب  
 ونص **صحيح** واما ان كان في  
 ركب باتفاق في المذهب ان كان ولم يكن

حل الطريق فانه يرجع ثانيا ليمشي ما ركب  
 باتفاق في المذهب ان كان موضع قريب  
 كالمدينة وخونها واختلاف ان كان موضع  
 بعيد كالمصر وخونها فقبل ان يرجع قاله  
 في كتاب ابن الواز وهو ظاهر المدونة في تفسير  
 ابن مزين انه لا يرجع واما ان بعد موضعه حذا  
 كما في رقبته والاندلس فليس عليه ان  
 يرجع ويحجز به الهدى لان الرجوع من الاندلس  
 وشبهها من البعد ثانيا اشق من الرجوع  
 من المدينة وخونها ثانيا واما ان كان الذي  
 ركب حل الطريق فيما قبل فعلية ان يمضي  
 الطريق كله ثانيا رواه ابن الماخشون عن  
 مالك في المسوطة ومثله في كتاب ابن  
 الواز وهو ظاهر المدونة واما الفرع الثاني  
 قد ذكر فيه خلافا في كتاب **ابن** ايضا فانظره  
**تأريخ** **سبها** قول المدونة وليس  
 عليه رجوعه ثانيا وان كان ثوبا ان  
 يمضي الطريق كله انتهى وفي الموازية عن  
 مالك ما يعارضها لقوله ان كان ما ركب  
 متناصفا مثل ان يمضي عقبة ويركب اخرى  
 فلا يحجز به الا ان يمضي الطريق كلها فحفظه  
 ابو الحسن تقييد المدونة في كلام المدونة  
 على من ركب دون النصف وحمل المص في  
**صحيح** وكذا ابن عسرة ما في الموازية  
 على من لا يتحقق ضبط مواضع مشيه من ركب  
 فيها ثوبا ولا في كلامهما بالوفاء في الاول  
 لا في الحسن والثاني للمولف وكذا ابن عسرة  
 النظر **ولو مشى جميع** رد بلوقول ابن الواز  
 ان يمضي الطريق كله فلا يهدى عليه لانه لم  
 يفرق مشيه قال ابن بشير وتفق الاشيخ  
 بانه كيف تسقط ما نقرر من الهدى في ذمته  
 بمشي غير واجب ومسقط من صلي صلاة  
 يشبه في تقاضيه عليه سجود السهو في اثارها  
 ثانيا فلم يسجد ان السجود لقرآن في ذمته  
 وفسق بعضهم بان المنصلي اخطا في الاعادة  
 وانما تقررت في ذمته سجود السهو في اثارها  
 التي جازم يوتر سرية فكن تسقط الاعادة ما



تقرر في ذمته وفي ما مور بالعبادة فاذا اعدوا كل  
 الشئ فقد استوفى ما في ذمته بالشئ في عبادة ما مور  
 بها فصار في مسالة الصلاة انتهى النظر **عنه**  
 قال **والنظر** اختصار خليل على اختلاف  
 النص مع ان ابن بشير اخا تردد في المسالة ولم  
 فيها انتهى **ومشى في قضايه**  
**من المسقات** **قوله** مشى مره من  
 احرامه هذا هو الصواب كما صرح به ابن عبد  
 السلام خلاف ما نقل عنه **قوله** في  
 الصغير **وربك في قضايه** **قوله** وهو  
 ما لعبد الحق نقل الى الحسن ان ياتي ابن عرفة  
**قوله** استأيد على ان هذا الخلاف في  
 الصورة الاولى **وبصر** ابن عرفة انما الكلام  
 على من نذر المشي بها ولو فاته حجه حل بعمرة  
 ما شاء وكففت **قوله** قايلا **قوله** في لزوم  
 مشي الناسك **قوله** لا ابن القاسم مع سجنون  
 وما في كونه انتهى ولم ارفعا في الثانية والظاهر  
 لزوم مشي الناسك فيها بلا خلاف **وانح ناويا**  
**تدريه وفرضه** **قوله** وقال **تسببت**  
 انه لا يشمل الثانية او ما قاله  
**عنه** **قوله** بان الثانية عليها اقتصر  
 ابن عبد السلام وابن عرفة وغير واحد من  
 ائمة المذهب **قوله** وفي نص المدونة وعلى تقرير  
 يفي كلام المولى خالبا عن حكم  
 المسالة الفروضة قبل ما ذكره بعده من **قوله**  
 ما لا يجر التاويلين في الصورة الثانية فتايله  
**قوله** الاول **قوله** لا ابن يونس والثاني  
 بعض اصحاب واعلم ان التاويلين لا يأتيا  
 في الصورة الثانية **قوله** **قوله** لا يمتنع من  
 حمل المدونة على الاطلاق ان يقول اذا علم  
 في نذره وجعل العمرة في النذران يحزبه من  
 نذره وغير منها عبد الحق والساجي وغيرهما  
 في الصورة الاولى وهو ظاهر وهو **قوله**  
 ابن المواز انظر فيه لكن راي ابن عرفة  
 اقتصر على الثانية وحكي التاويلين عليها  
 وهو مشكل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**

عبارة

عبارة تقتضي الوجوب وذلك خلاف قولها وان  
 فعل مشيه في عمرة فله ان يحل منها ان في الوضوء  
 من مكة لانه يزيد التحجير ابو الحسن فيقول  
 منها ان في على ان تراخي اذ قوله يقتضي  
 التراخي انتهى **قوله** **قوله** فلا يلحق بالمولف  
 ترك النص وكانه غفل عنه انتهى **قوله**  
 يمكن حمل المدونة على غير الضرورة لقولها  
 في الغريضة ولا فريضة على غير الضرورة وبه  
 تعلم ان قول **قوله** على ابن الحاجب ولم يجعله  
 في عمرة ان يشي في اذ **قوله** **قوله**  
 نص **قوله** وهذا في غير الضرورة  
 واما الضرورة فيفوت الامر فيه على الخلاف في  
 فعل هو على الضرورة لا فان قلنا على الضرورة  
 عليه الاحرام بالتحجير والافلا انتهى فيه **قوله** ولو تذكر  
 لغفلها ما قال **قوله** **قوله** **قوله** بعض  
 وظاهر كلامهم ان هذا هو البعض وهو البسيط وكلامه  
 غير ظاهر ولا ادري ما كلامهم الذي يظهر منه  
 ما قال **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 لفظا او نية **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 قايلا وقد صرح في المدونة بان النية مسايمة  
 للفظ خلاف ما يوجب ابن الحاجب من قصده  
 على اللفظ وقول **قوله** وقال سجنون يكون محرا  
 محموله يقتضي ان خلاف سجنون في الصغتين  
 معا وليس كذلك واسما خلافا في انما يحرم بنية  
 اسم الفاعل واما ان احرم بلفظ المضارع ففتى  
 انفق فيه ابن القاسم وسجنون على انية ينافي  
 الاحرام الخاص **قوله** **قوله** **قوله**  
 اتفاقا وعلى المشهور في اسم الفاعل كما نقله  
 ابن الحسن وابن حجر والي عمران وابن رشد  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 اخر من كلام الرجراحي ما خالف ذلك وقد نقله  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 والوضوء انما مقتضى بلفظ الاحرام كما فرضها  
 في المدونة واما قوله يفتى بغير قوله في نذره او  
 يحل في عمرة فلا يلزمه تعجيل الاحرام بل  
 يستحب فقط كما في ابن عرفة وكلامه



لا المح المطلق يعني مقيدا بالاحرام والا فلا يلزمه تعجيل الاحرام  
 ولو باشره قبل يستحب فقط وكذا نذر صفة  
 المدونة واجزاها من زواجر عسرة في المقيد  
 الاحرام قاله **طهري** ثم قال والمخاصم ان  
 التدرج على ثلاثة اقسام وكذا تؤخذ من المدونة  
 مقيد الزمان والاحرام ومقيد بالاحرام فقط  
 وغير مقيد بالاحرام ولا بالزمان وقد علمت  
 احكامها وقول **ز** وفيتها ينافي قصص تشبهه  
 مما قبله انما يعني لا ينافي على فيتها يكون المراد  
 بالاطلاق سوا قيدت بالزمان او لا والتشبيه  
 يقتضي تخصيصه بغير المقيدة له قوله  
 المقيدة فيما قبله وايضا الاطلاق يقتضي ان  
 قوله ان لم يعدم فحجاجة بحري في العبرة المقيدة  
 بالزمان وما قبل الكافي يقتضي عدم جريان  
 فيها السهو لظاها والعبرة فتنا فضا ولا يصح الاطلاق  
 على ان يكون ما قبل الكافي ان خاصا بل لا  
 قوله ان لم يعدم فحجاجة انما هو منظوم  
 في العبرة المطلقة دون المقيدة فتا  
 ولذلك يعني كسر اللام في مطلقا **والشئ**  
 في ذكره الشئ هنا اشكال لا يقتضيه اية  
 على الفور مع ان نذره محمول على التراخي حتى  
 يقيد مثل غير المقيد بالاحرام على المشهور  
 كما صرح به ابن الحاجب والشاميل **الظ**  
 وحمل ابن عاشر الشئ على معنى الخروج وجعله  
 من تمام ما قبله والمعنى ان من احرم بالاحرام  
 يلزمه تعجيل الاحرام والخروج نكاحه تاخيرها  
 الى الشهر او غيره **وكما كتب**  
**قوله** فلو قيد بزمان او مكان انما  
 ذكره من لزوم الجميع في هذا هو الرابع  
 قولين حكاهما ابن رشد وابن عسرة  
 ومقابلهما سقوط الجميع وهو ضعيف ونصب  
 ابن رشد واختلف اذا حلف لعقد فقه ما يفيد  
 او كسبه الرعدة ما او في بلد ما فحلت فقال  
 ابن القاسم واصبح ههنا ان لا يلزمه مستي  
 وحكم ابن حبيب عن ابن القاسم وابن عبيد  
 الحكم ان لا يلزمه اخراج جميع ما لعقد  
 يكسبه الى ذلك الاحل او في ذلك البلد

ابن الموار عن اصبح مثله وهو القياس انتهى **اختص**  
 ابن عسرة بقوله فان قال لمدة كذا وكذا  
 كذا فغن لغوه ولزومه قول اصبح مع سماع  
 عيسى ابن القاسم وابن حبيب عن ابن عبيد  
 الحكم مع ابن القاسم ومحمد بن اصبح وهو الضواء  
 كالعتق كذلك انتهى وبه فقه انما  
 ذكره **قوله** مقتصر عليه من لزوم  
 ثلث ما يفيد او يكسبه ان قيد بزمن او بلد  
 غير متخير ان ليس واحدا من القولين وان  
 اعتقل **وهدي** **قوله** فلو  
 يلزمه شئ اخر صحيح ومثله في **ح** لكن غير  
 بانه لا يجوز له بحره بغير مكية لانه يذره موصية  
 ويستحب بحره فيها فيقتله ابن عسرة عن  
 الحسن وهذا كونه فيما نذره بغير مكية بلفظ العدى  
 او البدنة وما ذكره الشئ في العبرة من انه يدركه  
 بموضعه وعجزى المدونة فانها تصح اذا تجر على من  
 نذره بغير لفظ العدى ولا البدنة او هو الذي  
 المدونة **الظ** **قوله** وفوق **قوله** فكم  
 حكم النذرية يعني لا من كل وجه بل من جهة  
 انه لا يختص بزمان او مكان بعد بعثه بمكة  
 بخلاف النذرية فلا يجب صبرها لمكة ولهذا  
 يجوز مكية وقول **ز** ويمتنع بعثه عند القبر  
 ان يقدوا المشهور ومذهب المدونة قال **قوله**  
**قوله** لان في بعثه اليه شبهة بسوق العدى  
 وفي المدونة سوق العدى بغير مكية من العتق  
 ومقابلته لالك في الموازية وتبه قال اشهد لان  
 طعام مساكين اي بلدة طاعة ومن نذر ان يطعم  
 اليه فليطعمه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 بيته وتبين ما قبله ان نذر الفرق لا يتعلق له بها  
 قبله بل كلام مختل منزل في غير محله واصيل  
 نذر الفرق لا يبي الحسن ذكره على قول المدونة  
 ومن قال حران فعلت كذا وكذا فانا العدى  
 لميت الله فحلت عليه العدى ومن قال لعقده  
 فتلان او دارة او شئ من ماله هدي فحلت  
 شئ عليه انتهى ونصب الى الحسن انما فرق بين  
 فتولم لمرانا العدى **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 هدي وان كانا جميعا لا ملك له عليهما لان العبد



يخرج مذكوره فيخرج عوصنه وهو قومه واما الحرف ليس  
مما يجمع مذكوره ولا يخرج عوصنه فجعل عليه فيه  
الهدى اذا قصد القربة انتهى وعزاه تنه  
**قوله** ان لم يلفظ بالهدى فيقول فان لفظه في  
الحرف فله هدى بخلاف ان لفظه في عبد الغير  
فليس عليه هدى والفرق بينهما ان مخرج هذا في عبارته  
نظر والتفريق ما ذكرناه **او يذكر مقام ابراهيم**  
**قال** فان كان كلام المصنف انه اذا ذكر مقام ابراهيم  
لزومه الهدى في القريب والاجنبى وهذه طريقه  
الباقى كما ذكره في **ص** وذكر ابو  
الحسين عن ابن المراز عن ابن القاسم وظاهره انه  
تقييد وخبر ابن الحاجب ذلك بالقريب انتهى  
لكن انما فصل ابن الحاجب بين القريب والاجنبى  
في ذكر مقام ابراهيم واما اذا تلفظ بالهدى  
فلا فرق بين القريب والاجنبى وهذه طريقه  
ابن بشير وابن غاس انظر **قوله** واو  
في المصنف في الموضعين معنى الواو اي على معنى عموم  
الثنى ليجل واحد من الثلاثة كما قررناه  
اجمع بينهما كما قد يوهمه كونها بمعنى الواو فتايله  
**وقوله** في الثانية والشهور ان عليه الهدى في تتبع  
فيما اذا لفظ بالهدى لانها اذا لم يلفظ به كما ذكره  
**ونفس** اذا قال به على ان الهدى  
فلان الشهور عليه هدى ابن بشير ان قصد بتدك  
المعصية فلا يكره وان لم يكن قصد فيجوز على  
الخلاص في عمارة الذمة بالاقتل او بالاكثر فليل  
فعل هذا السبالة على ثلاثة اوجه ان قصد  
الهدى والقربة لزومه بالاتفاق وان قصد المعصية  
لم يلزمه واختلاف حيث لا يثبت والشهور عليه  
الهدى ونحوه لا يثبت انتهى وكلام **اقرا**  
يدل على ما ذكرناه **وقال** في ابن بشير  
مسألة ما اذا ذكر الهدى بان لا يقصد المعصية  
يعني ذممه فلا يلزمه حينئذ شي وبقيت  
مسألة الهدى وذكر المقام من باب اوقار  
القيود في الشامل على انه المذهب ونحوها  
**وقوله** والمراد بمقام ابراهيم ان هذا التفسير

لابن

لابن هرون قال ابن فرحون وهو بعيد من كلام  
افضل المذهب انتهى وكلام المدونة وغيره  
يدل على انه مقام الصلاة **والاركان** **وج**  
انما جعل هذا على ما اذا لم ينوبها اما اذا نوبها  
فان الحال لا يلزمه شي بل يدفع فقط الرجل منها  
يحتاج اليه من مونة كما لا يثبت للحسين وحاصلا  
كلامه ان المسألة على ثلاثة اوجه تارة في الحال  
وحده وتارة اذا اراد الشقة على نفسه فحمله على عنقه  
وتارة في الجلود به وحده اذا اراد حمله من ماله وتارة  
في جبينه اذا لم تكن له بنية انتهى قال ابن عايش  
وقد سكت المصنف عن الثاني من هذه الالوجه وقد  
اشار اليه في المدونة بقوله قال عنه علي بن نويرة  
الحاجه من ماله ولا يثبت عليه الا الحاج الرجل قال  
ابو الحسن وهذا لا يختلف فيه وقد حمل ابو عمران  
وابو اسحق رواية على الوفاق لان القاسم انتهى  
وبه تعلم ما في كلام **ولحق على المسير** **وقوله**  
**قوله** في المدونة **افضل** **قوله** في  
ما رواه الدارقطني والعلبراني من حديث رافع  
ابن خديج المدينة خير من مكة فقله في  
اجماع الصفير **باب الجهاد**  
**ابن عرفة هو**  
الشرع قتال مسلم كافرا غير ذي عهد لا علة كلمة  
الله تعالى او حضور رآه له او دخول ارضه له فخرج  
قتال الذي الحارب على الشهور من ارضه غير نقص  
**وقوله** لا علة كلمة الله يقضي ان  
من قاتل للغنيمه او لظهار الجماعة وغيرهما  
لا يكون مجاهدا فلا يستحق الغنيمه حديث  
اظهر ذلك ولا يجوز له شي حيث علم  
من نفسه ذلك كما قيل وفيه نظر والصلح  
كما اخذه **في** في ما شبه الرسالة انه يستحق  
الغنيمه بمجرد القتال مطلقا وان الذي يشق  
على قومه لا علة لكونه شهيدا ابن عرفة  
ويذكر في علة كلمة الله قتال الكفار  
لكونه يقتله الا اني وقال الا اني ايضا محل نية







امره اصطلاحيا او نهيا فنحو لا تفعل امرا لا يحسن عن الفعل  
 فهو داخل في الامر بالمرور خلافا لقول **تست**  
 فيستلزمه والبحث فيه خروج عن المتصور **ورد**  
**التسليم** قول **تست** الرد ايضا على اكل التقدمة  
 عز 2 في الاذان انه ينكره التسليم على الاكل  
 ولا يرد انظره وقول **تست** في الاذان عطف  
 على ما يجوز وهكذا قول **تست** لم ينع عن التسليم  
 عليه لم يخرج من صواب لان قول **تست** في الاذان على  
 وسلام عليه تكلم عطف على المكره لا  
 الجائز كما توهمه راجعه وما نقله **تست** عن شرح  
 الشنقيري لا معنى له والظاهر ما ذكره عن  
 الفاضل في من حصول الثواب على النية  
 اذا نوى الرد والله اعلم على ان الذي نقله  
 ابن تاجي عن العراقي هو ما نصه  
 الفاضل في فرض الكفاية انها يساري غير  
 الفاعل في سقوط التكليف لافى التوابع  
 وعنده انتهى لما نقله **تست** فيه تحريفا  
 وقول **تست** كما ان ابراهيم المفسر في من حصول  
 الثواب على النية انها كان امر العسر والرفق  
 قبل الوقت انقل الاستحالة على الواجب  
 والمندوب معا كما هو ظاهر فتايل فليس  
 فيه فصل المندوب على الواجب **وتعين**  
**في العدو وان على امرأة** في ذي و **تست**  
 ان ذاك للمسلم والمرأة والعبيد لان الجهاد  
 صار واجبا عليهم واما حيث لم يوافقهم  
 العدو فلا يجب عليهم ولذا لا ينسبهم  
 انتهى **وتعين** **الامام** قول **تست**  
 لصبي مطلق للقتال كما في النوادر اذا  
 عزاه المواقف للنوادر عند الكلام على  
 مغايرة العدو ولم يذكره في تعيين الامام  
 ايضا نعم لما قال **تست** الحاجب وتعيين على  
 من عينه الامام مطلقا قال **تست**  
 ما في **تست** من قول مطلقا  
 في نفاذ اهل الجهاد ام لا كما في العبد والمرأة  
 فانها حينئذ يلزم فيها الخروج ونقض عليه  
 ابن شاس انتهى قوله يخرج ونقض عليه  
 نظر فان ابن شاس انما ذكر العبد والمرأة

في مسألة نزول العدو لا في تعيين الامام فانظر  
 ذلك واما الصبي فلم ار من ذكره فها قد  
 تعيين الامام على ان توجيه خطاب الوجوب  
 على الصبي خرق للاجماع **وسقط** **تست**  
 فاعل سقط غايده على فرض الكفاية واما فرض  
 العبد فلا يسقط بالاثنية ولا بالنسبة وان سقط  
 بغيرها وقد تقدم وان على امرأة والله اعلم  
**ورد** **تست** قول **تست** واجيب بحمله على ما اذا  
 كان في الدين غايده ان فيه نظرا وسقوط  
 فرض الكفاية عنه بهذا غير ظاهر والظاهر  
 هو في الجواب حمله على ما اذا احتاج لبيع  
 عروضة والله اعلم **كوالدين في فرض**  
**كفاية** قول **تست** والاخرجه بغير اذنه  
 فقد ايوول الى ان ليس لهما البيع في العلم  
 الكفاية خلافا لما ذكره **تست** **تست**  
 ونص ابو بكر الطرطوشي لومعه ابواه من  
 الخروج للنفقة والكتاب والسبقة وبغرفة  
 الاجماع والخلاف ومرايته ومرايت القياس  
 وان كان ذلك موجوبا ببلدة لم يخرج  
 الا باذنه والاحرج ولا طاعة لهما في منفعة  
 لان تخصيص درجات المجتهدين فرض  
 كفاية لكون اعترض القران بان  
 طاعة الايوين فرض عين لا تسقط لاجل  
 الكفاية اتينهم **تست** قول **تست** وان  
 عن ميره من فرض الكفاية ان يوافق  
 بالطرطوشي بخلاف ما في **تست**  
 من انه يتحرك العلم الكفاية في طاعتها  
 وتصويت **تست** يرد عليه انه يقضي ابن  
 الولد في فرض الكفاية بغير اذنه  
 ويقوع غير ظاهر **والكا** **تست** **تست**  
 في **تست** بائنه هو صريح فيه **تست**  
 في **تست** **تست** **تست** **تست** **تست**  
 من الجهاد الا ان يملك مطلقا ثم يقتل عن  
 سجنون ان الايوين الكفاية في عين لهما المنة  
 من الجهاد الا ان يفعل ان منهم ليرفعن الكلام  
 انتهى فظاهر ان تفصيل سجنون مقابل  
 ومثله في الجواهر **الافى مقالتها** **تست**

جواب  
 كل ما ذكره



اسرت ام لا فهو قول ابن القاسم في رواية يحيى  
ونقل **طفي** عن الفاكهاني انه المذنب  
وطاهر المولف انها لا تقتل ان اسيرت ولحق  
قول سمعون قال ابن ناجي وهو المشهور من  
المذهب ونص **طفي** على قول  
الرسالة ولا يقتل النساء ولا الصبيان يريد  
بعد اسيرتهم ويقول المشهور من المذنبات مقلدنا  
وهو واحد الاقوال الثلاثة وقيل تقتل ان  
قاتلت قاله ابن القاسم وكذا خرج في  
الصبي وقيل ان قتلت احدا جاز قتلها والا  
فلا انتهي ولما ذكر ابن زريق الجلائق  
قال قاله يحيى قول ابن القاسم لان العلة  
وهي الكفر فقد اقررت بها شرطا وهو  
الاذا انتهي وقول **طفي** والظاهر كما هو  
يسبغ في كلام مجمع تعين هذا التفصيل  
من غير نظر للاصل الا في تتبع الاسرى التي  
اخره يقتضي وجوب قتلها ان اسيرت وان  
لا يجوز المن عليها ولا اسير قاتلها ونسب  
نظر وانما عبروا عن قتلها فانه حلال في  
العتبية قال يحيى قال ابن القاسم في المرأة  
والغلام الذي لم يحتلم من العدو يقاتلان مع  
العدو ثم يوسران ان قتلها بعد الاسر حلال  
جائز كما كان ذلك منها في حال القتال  
والكفارة قتل الاسر لا يتركان لئلا يبنى  
عليه السلام عن قتل النساء والصبيان لانها  
تدبر حيا القتل يقتل بها ابن زريق يريد  
سبيله ولا يتركان لئلا يبنى عليه السلام  
ان لا يترك قتلها بخروجها لا تؤمن عتاييلتها  
لان قتلها واجب وذلك بين من يقول  
في اول المسئلة ان قتلها حلال خباير انتهى  
سماع يحيى من كتاب الجهاد **والصبي** ما قرره  
من ان الصبي كالمراة في الاقسام المذكرة  
صحيح في ابن عسرة يقتل كل مقاتل حين  
قاله ابن سمعون ولو كان شيخا كبيرا ومجمع  
يحيى ابن القاسم وكذا المرأة والصبي انتهى  
قال **طفي** ولو قال المولف الا المرأة والصبي  
الا في قتالها لاجاد انتهى وقال **ح** عن الرجزاجي

والصبي

والصبي المراهق كالبنا في جميع ما ذكر انتهى  
وتتبعه بالمرافق هو الظاهر كما يشهد له  
كلام **طفي** وابن عسرة خلا قال **ح**  
**يدبر** او صومعة **طفي** كتركه اهل  
دينه من عبارة ابن زريق في البيان واجاب يحيى  
عن قتلهم لا عن قتلهم القتل دينهم وتركهم  
معونتهم لهم بعد او راي انتهى وعبارة  
ابن عسرة عن ابن حبيب لا عن قتلهم بل عن  
مخاربة المسلمين لا لغضن ثبوتهم بل لهم البعد  
عن الله وفي **طفي** عن الاساتذ كاز الحلة  
في ذلك واسم اعلم ان الاصل عدم اتلاف  
النفوس واسما البصر منه ما يقتضي دفع المفيدة  
ومن لا يقاتل ولا هو اهل للقتال في العادة  
ليس في احوال الضرر كالمقاتلين فراجع الى  
الاصول فيهم وهو المنع انتهى ونقول **طفي**  
واول في عدم القتل الراهبة او ونسب  
قال **طفي** وفي الاولوية بنظر لان ترهيبها انفع  
ولذا اختلفوا فيها بعد اتفاقهم على اعتبار ترهيب  
الرجل ككنا في الجواهر وابن عسرة في  
نص **طفي** وفي لغز ترهيب المرأة  
واعتبارها كالرجل بنقل الشيخ مع الشيخ عن  
سمعون وسماح القرينين انتهى **طفي**  
الظاهر ما **طفي** ومن تبعه لانها لا  
تقتل سرا اعين ترهيبها او الف في رايها فاني  
الخلاف المذکور بحرية وعدمها في الاولوية مع  
عدم القتل صحيحة تأمل وقول **طفي** واستثنى  
السبعة بعد قتل الاخر او ما اقتصر عليه  
هو قول سمعون وهو خلاف المشهور في انهم لا يقتلون  
بل يوسرون فقط وهو قول ابن القاسم في  
كتاب محمد وابن الماحضون وابن وهب وابن  
حبيب وحيكاه النبي عن ملك تايلاد هو احسن  
لان هؤلاء في اهل دينهم كالمستضعفين انتهى  
وعبر الفيلسافي بانه المشهور قايل خلافا لسمعون  
ولذا اختلف المولف في قول ابن الماحض ويحق  
من الزماني والشيخ الفاني ونحوهم انتهى قايل  
سرا به بنحوهم الفلاحون واهل الصناعات انتهى  
انظر **طفي** وتركهم **طفي** ككتاب **طفي**



اي لمن لا يقبل يعني اذا اراد الامام عدم اسر غير  
 الراهب وقول من مال الكفار ان يتبع فيه  
 وهو غير صحيح وصوابه من مالهم فقط قال  
 في المدونة ويترك لهم من اموالهم ما يعيشون  
 به ولا تؤخذ منهم فموتون ابنتي وكذا في  
 غيرهما من كتب المذهب انظر **فصل**  
 وعنه **واستغفر قائلهم** قول **ويستغفر**  
 ان يقيد هذا الكلام لا محصور له فتأمل ولفظ  
**فصل** فان قول من لم يتبعه الدعوة  
 قبلها فقبلواهم وعنفوا اموالهم وارادوا  
 قتلهم يعني ان لا يسي على المسلمين من دية ولا  
 كفارة **وح** في المأزري عن بعض اصحابنا  
 البغدادي ان لو ثبت لنا ان هذا القول كان  
 من كتاب الله لكان موقفا بدينه ولو كان لم  
 يعمل بدينه فليكن الله عليه وسلفه قبل الدعوة  
 فان كنهه الدين انتهى وهذا مقابل **والزاهد**  
**والراعي خزان** **فصل** فغلي فالتلها الدية  
 اي يعني اذا قتلها بعد ان صار في الغنم وما تقدم  
 من الدية في قتل من يدين قتلها اجماعا هو  
 قبل ان يصير وفي الغنم كما تقدم قال في  
**فصل** يتجنون ومن قتل من يدين قتلها  
 في ما احرقت قبل ان يصير في الغنم فليس يتغير الله  
 وان قتلها بعد ان صار منها فعليه قيمته يجعل  
 الامام ذلك في الغنم انتهى **فصل** عليه  
 قيمته في غير الراهب والراعي لانهما حران مقنضتي  
 ذلك ان قتلها الدية كما قال **فصل** لم  
 اراه منصوصا لاحد فانظره وما ذكره **فصل**  
 عند قول **واستغفر قائلهم** تعالى **فصل** من ان علي  
 عاقلتهما الدية قبل ان يصيروا مغنما نفقه  
**فصل** قائلهم انه منصوص ولا وجه له والذي  
 رايته في الساجي خلافه وذكر بعض المنتقن انظر  
**فصل** ما **فصل** وحاجب عن الام الجواب  
 بعيد على ان الم سبب كثر التعريف **ان**  
**فصل** **فصل** **فصل** ان خيف منهم  
 ولم يمكن ان تاذكره من ان يقيد بالخوف غير  
 موافق المذهب المدونة انهم ان لم يمكن  
 غيرهما يقاتلون بها ولو لم يخف منهم على

المسلم ان يتركهم ونصر **فصل** وان لم يخف فقتل  
 يجوز احرارهم اذا انفرد القاتلة ولم يمكن قتلهم  
 الا بالنار في المذهب قولان يجوز والمنع ابن رشد  
 المحصون اذا لم يمكن فيهما الا القاتلة اجاز في المدونة  
 ان يرموا بالنار انتهى **فصل** **فصل**  
**فصل** **فصل** **فصل** **فصل** **فصل**  
 المحاسب **فصل** **فصل** **فصل** **فصل** **فصل**  
 بالنار وفيهم مسلم ولو خفنا منهم خلافا للمذاهب  
**فصل** **فصل** **فصل** **فصل** **فصل**  
 المينطوق فيه نظر لان قتالهم بها في السفر منع  
 اجتماع الشرطين محل اتفاق كما في **فصل** عن  
 ابن رشد وانما الخلاف في الحصن وحسينه فلا محل  
 للمبالغة وبذلك اعترضها النصارى واليهود وجوزوا  
 للمسلمين كما ذكره **فصل** **فصل** **فصل** **فصل**  
 بالنسبة لمفهوم الشرط ان يرموا بالنار **فصل** **فصل**  
 في المذهب اختلاف كثير فيما يجوز به قتل  
 العدو وما لا يجوز وتلخيصه ان المحصون اذا لم  
 يمكن فيها الا القاتلة فاجاز في المدونة ان  
 يرموا بالنار ومنع من ذلك يتجنون وقدره  
 ذلك عن مالك من رواية ابن ميمونة الحضرمي  
 ولا خلاف فيما سوى ذلك من تغيرهم بالمسك  
 ورميهم بالنار يبق ربا شبه ذلك والما ان  
 كان فيه مع القاتلة النساء والصبيا  
 ففي ذلك انهم اقراب احدها انه يجوز ان  
 يرموا بالنار ويغير قوا بالما ويرموا بالنار  
 وهو قول اصنع **فصل** **فصل** **فصل** **فصل**  
 والثاني انه لا يجوز ان يفعل بهم شي من ذلك  
 وهو قول ابن القاسم فيما خيفه عنه فضل  
 والثالث انه يجوز ان يرموا بالنار ويغير قوا  
 بالما ولا يجوز ان يرموا بالنار وهو قول ابن حبيب  
 في الواحجة والبرابع انه يجوز ان يرموا بالنار  
 ولا يجوز ان يغير قوا ولا ان يرموا بالنار  
 في المدونة وامان كان في الحصن مع القاتلة  
 ايسر فلا يرموا بالنار ولا يغير قوا بالما واختلاف في  
 قطع عنهم ورميهم في الجانيق فيقول ذلك  
 جاز وهو قول ابن القاسم واشبه في سماع سحنو  
 وقيل لا يجوز وهو قول ابن حبيب في الواحجة

ع



وحكمه عن ملك وصحابه المدعيون والمعيون  
 واما التسفير فان لم يكن فيها اسرى المسلمين جاز ان يرموا  
 بالنار وان كان فيها النساء والصبيان قول واحد  
 وان كان فيها اسرى المسلمين فقال اشبه ذلك  
 جازين وقال ابن القاسم لا يجوز ان تنهي من رسم العبادة  
 من سماع يحيى **بغير تخريب فتوى** وهذا  
 كما ان الخصم يرضى ان لا يخرج من ارضه ما تقدم وقول  
 العموم فيه دونها ان يترك العموم في السفينة دون  
 الحصن غالبا وعديل في **فتوى** عمن ابن رشد  
 وميهم بالنار مع الذرية في السفينة بانه ان  
 لم ير منهم رمونا انظره **ان لم يحلف على اكثر**  
**السبيلين فتوى** وحكمهما كما في الثانية  
 على مقتضى جواب البرمولى فيه نظر بل على جواب  
 البرمولى لا يقاتلون ان تترسوا بالذرية أصلا  
 وبالمسابقة تاون ولا يقصد الترس في على  
 جواب **ان لا يقاتلون مطلقا** انظر ما تقدم  
**فصرم نيل** الذي في الزوار كرهه ملك  
 ان رسم النبل والرماح ونحوه لابن يونس وحمل  
 المؤلف الكراهة على التجريم وقد بعضهم  
 انتهى بما اذا لم يكن عند العدو نبل فسموم  
 والا فلا يجوز حبسهم وقد تردد في ذلك **فتوى**  
**فتوى** بشرطين ان فيه نظر لان الشرط  
 الثاني قيد في المفهوم كما ياتي في الميطون  
**فتوى** ولو شكك او تروهما في بقتة  
 بعضهم بانه مشكك كل مع ما يتقرر من الشك  
 في الشرط بخلاف الحكم **فتوى**  
 بل الذي يغيبه كلام القرطبي ان الجواز هو الشرط  
 بنسبة فتوى بعضهم عن المصنف في ذلك  
 فتقد وقع الشك في شرط الجواز فينتهي الجواز تام  
**ولم يلقوا اثنا عشر** هذا عند ذكره ابن  
 رشد ونسبه لا كما في اهل القلم ونسبه ابو  
 الحسين وسيله وكذا في اهل القلم ونسبه ابو  
 عني في حكمه واقره وذلك بدل محل اعتقاده  
 وان كان قد انكره سحنون ونسبه للرافيين  
 واستبعده ايضا ابن عبد السلام لكن المصنف انما  
 عول على ابن رشد ويؤيده الحديث ان يغلب  
 اثني عشر الفاضل فله اخرجه الترمذي وحسنه

واحد في نسبه وابونا ود الحاكم وصحبه واقره  
 الذهبي وقول **فتوى** وما لم يكن العدو يحمل قسده  
 ولا يده للمسلمين ان لم ار من ذكر هذا القيد ههنا  
 وهو غير ظاهر وانما ذكره ابن عسرة فيما  
 اذا بلغ المسلمون النصف ولم يبلغوا اثني عشر الفا  
 ونسبه **فتوى** قال ابن حبيب لا يحمل  
 عزار مائة من صنعتها ولو كانوا اثنا عشر الفا  
 وقوة وحلده الا ان يكون العدو يحمل مائة ولا يرد  
 للمسلمين ففي التولية سعة انتهى واما الاثني عشر  
 الفا فلا يفترون ولو كان العدو اضعاف اضعاف  
 فهم فضله عن كونه بمدده فهذا ظاهر كلامهم  
**فتوى** ونازعته نكته الاثني في فيه نظر اذ ابن  
 عسرة لم يقل ان حقيقة التولية متوقفة  
 على زحف اخر وانما قال ظهورها يتوقف على  
 ذلك وهو ظاهر **فتوى** **فتوى**  
 المنجاز في فيه نظر وعبارة **فتوى** وهذا اذا كان اختيارهم  
 الى فيه خذ جوابهم اما لو كانا خروجا من بلد  
 الاخير والآخر مقبل في بلده فلا يكون فيه  
 لهم يتحازون واليه انتهى **فتوى** **فتوى**  
**فتوى** فلا يورد ولو بعد القسم وتفرق الجيش  
 ان فيه نظر لقول ابن رشد كما في **فتوى** **فتوى**  
 ومن تاب بعد القسم وافترق الجيش ادب عند  
 جميعهم على قولهم ان الشاهد يرجع بعد الحكم  
 لان افترق الجيش كنفوذ الحكم بل هو اشد  
 لقد رتبته على التقدم بحكموم عليه ونحوه عن  
 ذلك في الجيش انتهى **فتوى** **فتوى**  
**فتوى** عسرة وتوابعها فهم الامام ثم انظر واليه  
 جاز لهم اكله انتهى ابو الحسن لان الامام ان  
 ذاك عام فلا يلتفت اليه وقول **فتوى** **فتوى**  
 في الكل اخذ ومحتاج الى التنازع انما يصح على ان  
 محتاج اسم فاعل وما قرره اولامبي على انه اسم  
 مفعول والكل صحيح على القول بجواز تنازع  
 المصدر **فتوى** **فتوى**  
 ما بعد الكافي وما قبلها في فيه نظر بل يتبين مرفه  
 لما قبل الكافي فقط دون قابله فالا لانه يرد  
 بعينه كالدانة والسلاح ولا معنى للفتلة  
 والكثرة فيما يرد بعينه وهو ظاهر والله اعلم

Copy

rsity



فان تعذر اي تعذر ما اخذه سوا اخذه ليرده ام لا خلا  
 ما في **زاد** من **قوله** اي جميعه كما لو اخذ من  
**فمنهم** فتقول **ز** بعد اخراج الخبر از خلا  
**ومنهم المبادلة بينهم** ولو بتناضل وكذا  
 بمعنى لهم مع غيرهم ويجوز لكن ان سلمت من  
 الربا في هذا ولا منعت لان الربا اسما هو مفتقر للغزاة  
 فيما بينهم ابن عرفة المازري لو كان لغيره  
 من غير اهل الجيش منع الربا انتهى **الظاهر** وقول  
**ل** كمنسفين غير صنف اشار بقوله كمنسفين  
 لان جوار التناضل بين الغزاة اسما هو فيها فضل  
 عن الحاجة واما ان لم يكن عند كل واحد اما  
 يحتاج اليه فلا يجوز ويتم الربا بل يمنع ولهذا قيد  
 الجواز ابو الحسن في نسخة المدونة واعني **د** وقول  
 وقيد به كلام المؤلف وتنفيد وظاهر كلام ابن  
 حبيب السلام عدم اعتماده ونفعه في **قوله**  
 وقول **ز** بل يجوز ابتداء هو الصواب وبالجملة  
 عن ابن عرفة خلا قال **ز**  
 تبعا لفظ هو المؤلف كابن الحاجب وقد وجه ابن  
 عبد السلام عبارة بانه لو امتنع من دفع العرض  
 في المبادلة لما اخبر عليه كما لا يجب رد العوض في  
 القرض لكنه ان لم يعثر على ذلك حتى رد العوض  
 فان ذلك يعضي هذه فائدة التعبير بالفضل انظر  
**طحاوي** و**بيلد** **هم اقامه الحد** **قوله** **ز** فان  
 يفيد الاختصاص في قوله نظر اذ لا معنى للاختصاص  
 فقنا وعلى تسليم فلا اشعار فيه بالوجوب **والظاهر**  
**انه مندوب** **قوله** **ز** فيما اذا لم تدفع ولم تبيع  
 فيه نظر بل اشان كمال ابن رشد كما في **قوله**  
 على صورتين اذ ان كنت ولم تدفع فضل القطع وان  
 وجبت فضل الايقاع لم تبيع على سواهما انظره  
 ولعل وجهه ان ذلك لا يبيح ان يكون الا  
 منسكيا لهم وقد قررره **ز**  
 الصواب فتقول **ز** ولا يحمل كلام المصنف على غير صواب  
 وحكمه فيها بوجوب التحريم لا مستند له **وعنه**  
 ليس هذا اللفظ كما اثرهم فيقال اي عرقوبية  
 وانما هو مصدر عرقوبه اي قطع عرقوبية  
**واجوز عليه** قال في **قوله** **ز** اذ ان  
 عن خل مال الكفار او عن حمل بعض متاعهم فانهم

يتلفونه

يتلفونه ليلا ينتفع به العدو وسوا الحيوان وغيره  
 على المشهور المعروف ثم قال وعلى المشهور فاختلف  
 بما اذا تملك الحيوان قال المصنفون من اصحاب  
 مالك يفرق او تدفع او يجهز عليها وقال المديونون  
 يجهز عليها ويكره هو ان يفرق او تدفع اي انتهى ومثله  
 للشافعي والي الحسن وابن عبد السلام وبه تعلم ان المص  
 دوح على قول المصنفين وهو من طلب المدونة وان  
 الواو في كلامه بمعنى او اولاد ثانيا كما في **قوله**  
 وعنه اذ ليس المراد اجتماع الثلاثة ولا اثنين  
 بينها اذ لم ار من قال ذلك ولا معنى له وحيث  
 نقول **ز** كغيره من الشراح واجه من عليه عقبيه  
 عرفت انه غير صواب قال **طحاوي** ما قولنا  
 اذ لو كان يجوز عليه فما فائدة عرقوبته فالجمع  
 بينها عيب فان صواب ان معناه ويجوز الاجتهاد  
 عليه فهو عطف على ذلك وان كان تفسيره المعلوم  
 يشعر بما قالوه لكن يتعين ما قلنا لتتطابق  
 النقل انتهى **وجعل الذينان فتقول**  
 ويراد ان يكون محتاجا الى ان من ذكره دين  
 القيد من فانظر هما الذي نقله ابن عرفة  
 هو متا بص **قوله** **ز** سمع ابن القاسم  
 لاري يقول فرس او سلاح اعطيه ولا بأس به لاحتاج  
 ابن رشد فتول المحتاج افضل اجماعا لانه من  
 اعلا كماله الله بالقوة على الجهاد وهو يفيد ان  
 الاولى للغيري ان لا يستغنى على الجهاد بجماله غيره  
 ولا يدل على تحريم ذلك فان اراد انها شرطان  
 في التكمال ظهر كلامه واراد انها شرطان في  
 الجواز ففيه نظر والله اعلم **وقوله** **ز** ويجوز  
 جواز ما يستتوي مطلقا قرره **ز** وفيه نظر بل  
 ما قرره **ز** غير صواب لان شراء حرام كما لو اخذ  
 من كلام المديونين **قوله** **ز** ما قال مالك واذا  
 تشارع رجلان في اسم مكتوب في العطا فاعطى  
 احدهما الاخر ما لا على ان يبر اليه من ذلك  
 الاسم لم يحل لان الذي اعطى الدراهم ان كان صاحب  
 الاسم فقد اخذ الاخر ما لا يحل له وان كان الذي  
 اخذ الدراهم هو صاحبها لم يحل له ان يبر ذلك لانه  
 لا يدري ما باع فليلا او كسيرا ولا يدري ما تبلغ  
 حياة صاحبه فهذا غير له يجوز ان كان

فت

Copy

rsity



**ديوان** في **صنيع** قال ملك في المدونة  
لا نعليهم سد الثغور وربما خرج لهم العطايا  
لم يخرج ولا يجزي ان يجعل لمن ليس بفهم في ديوان  
ليقر وعنه وقد كره بلهك لمن في السبيل اجارة  
فرسه لمن يربط عليه ويفر وعليه من  
بفسقلان وشبهها ففروا اذ احر نفسه اشهد  
كراهة وكان ملك رجه اليه اشار الى اب  
الاصل منع هذه الاجارة لكونها اجارة مجهولة  
وانما اجبر اذا كانا من ديوان واحد لان كل  
واحد منهما على الاخر وليس اجارة جقيقة انتهى  
قال اللقاني **وقوله** اجارة مجهولة اي  
مجهولة اذ لا يدري هل يقع لقام لا ولا لكم من  
اللقا واذا تأملت ذلك علمت ان لا فرق في  
هذا الشرع بين ان يكون الحمل من العطايا او  
عند الحامل لان جعل الحمل خاصا لكل وكل  
منها وهذا اولى مما للفقهاء حيث قال عقب  
بول المدونة لان عليهم سد الثغور انما  
نص انما اراد به عندي  
الاحتجاج على ان خروج المحمول له ما كان لاجل  
الحمل ولا بد لانه ربما خرج وربما لم يخرج وظاهر  
هذا انه جعل له عطاء على خروجه عنه وهذا  
اول الادلة على انها ليست اجارة لان الاجارة لا يدري  
هل يحصل ام لا بخلاف من احر نفسه لعمل ما انتهى  
فانه يقتضي ان يجعل ان كان من عند العاقد جاز  
مطلقا كانا من ديوان واحد ام لا لعدم الحمل في الاجارة  
وفيه نظر لوجود الحمل في العمل كما تقدم وقول  
**ز** كانت الخزنة وحدة احرازها من ان يتفاد  
معه على انه متى وجب الخروج خرج نأبأ عنه فلا  
يجوز لقوة الغير وقول **ز** لم يعين الامام الخارج  
اي لم يعينه بالشخص بان عينه بالوصف بان  
يقول اصحاب فلان او القتل الثوبة الصبيعية  
او الشتوية مثلا وكان منهم فان له ان  
يستثبت فان عينه بالشخص فظاهر المدونة  
اجواز وقال التوشى انما يجوز بان الامام انظر  
**فصل** **ورقم** **صورت** **ترابط** **فصل**  
وهان مرقم وحده ان فيه نظر وموانه برحمة  
وظاهر المدونة في قولها اجواز قال ترك لا باس

بالتكبير

بالتكبير في الرباط والكرس على البحر ورفع الصوت  
به في ليل او نهار انتهى ومقابل له الاحتجاج  
كما في المدخل واجواز مفيد كما في العتبية ان لا  
يؤدي الناس في قسامة او ضلالة والالم يحز **وقوله**  
**عين** **وان امن** **فقل** **سجود** **الا ان يرى**  
الامام استرقا فله ان يخذل او ان يغله ابن عسرة  
وعن غيره مشكك لان استرقاقه لا يرفع اذ ابته  
تأمل **ان كانت** **من بعض** **للكقراة** **فول**  
من احد وسوار دخل بلد الغدوام لا ان الذي في عتبية  
جد **ج** وارفعناه الشيخ ابو زيد **سجد** **سجد**  
نص ان يكون من قبل قسامة وبين غيره قسامة  
اذا دخل بلادهم واما ان لم يدخل ففي قسامة  
من الطاعنة او من غيره فلو قال وهو في قسامة  
لم يدخل بلده والافق له ان كانت من الكقراة  
وعتبية ان كانت من الطاعنة لو في ذلك  
ابته وهو ظاهر كما يعلم من كلام البيان  
ونقله **ج** **قول** **ز** ويبعد ان تكون من بعض  
للكقراة ان يقر بان كان الغير مستموع  
الكلمة وزجى اخر في ان يحسره والظاهر ان  
حكمه كهدية الامام فبان ان كانت قبل  
دخول بلادهم وعتبية بعده وانه اعلم **ان**  
**لم يدخل بلده** اي فان دخل بلده في عتبية  
خميس كما في الشرايين **ج** وهذا الذي في **ج** عن  
ابن رشد خلاف قول البساطين منع قبولها  
فمنهم قال **طعن** ولم ار من منع اخذ القضية في  
ارض الحرب كما قال البساطين انتهى **وقوله**  
**روم** **وترك** **فصل** **وهو صواب** **فصل**  
في ابن **ج** اي للاجماع على قتل الروم في بلاد  
وجه لذكورهم واجتماعهم عليهم بقران قول  
بن نبي في تعذيبك بذلك غير صحيح فتأمل  
**على الاظهر** **ز** **راجم** **لقوله** **واقدم** **الرجل** **او كما**  
يعيده نقل **فصل** **لا الى الشرع** **كما يوهمه**  
ظاهره **او من** **او فدا** **وحزنية** **فصل**  
في الثلاثة من الخمس هو الذي صرح به النجاشي  
ونقله **ج** والذي لا ينشأ ان الثلاثة من  
راس المال ويرجع الفدا الكيفية من موافق



كَمَا نَقَلَهُ زَعِدَهُ قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ وَهُوَ الرَّاجِحُ  
**وَرَقٌ أَنْ جَلَسَ بِهِ يَذْكُرُ قَوْلَهُ** أَوْ تَسْلَمُ  
 قَبْلَ سَبِيلِهَا أَوْ لَا مَعْنَى لَذِكْرُ هَذَا أَوْ هُوَ خَلَا فِي  
 مَوْضُوعِ السَّالَةِ **وَيَا مَانِ الْأَمَامِ مَبْطُلًا** أَيْ قَتِلَ أَوْ  
 أُطْلِقَ قَتْلُ الْفَتْحِ أَوْ بَعْدَهُ انْظُرْ **فَتَسْمَعُ وَرَقٌ**  
 وَلَيْسَ أَنْ يَنْبَغِيَ الْإِطْلَاقُ كَمَا يَكُونُ فَقَوْلُ **ز** أَيْ  
 لَا يَتَعَيَّدُ الْوَفَا بِبَلَدِ السُّلْطَانِ الْمَوْفَرِ أَوْ يَقُولُ **ز** أَيْ  
 عَسْرَةً فِي كُنْزٍ حَكَمَهُ مَعَ سُلْطَانٍ غَيْرِ  
 الَّذِي أَمَنَهُ كَالَّذِي أَمَنَهُ وَكَوْنُهُ حَلَالَهُ مَبْطُلًا  
 قَوْلُ **ز** فِيهَا مَعَ غَيْرِهَا وَنَقَلَ الْجَمْعُ مَعَ الصِّغَلِ  
 عَنْ ابْنِ الْمَاجِشُونِ **أَنْتَهَى** **كَمَا لَمَسَ زَعِدَهُ**  
**قِرْنَهُ** فِي الْمَشَارِقِ الْقُرْبُ بِكُسْرِ الْقَافِ وَجَمْعُ  
 اقْتِرَانِ الَّذِي يَقَارَنُ فِي بَطْنِ أَوْ شِدَّةِ اقْتِبَالِ  
 أَوْ عِلْمٍ قَائِمًا فِي النَّسَبِ فَقِرْنَهُ بِالْفَتْحِ وَرَقٌ بِهِ  
 وَجَمْعُ قِرْنًا وَقَوْلُ **ز** كُنْزٌ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ  
 أَنَّهُ مَا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ هُوَ تَوَلَّى أَشْرَبَ وَسَمِعْتُ  
 وَأَبْنُ حَبِيبٍ أَنْ خَفِيفَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْقَتْلُ حَازَ  
 دَفْعَ الْمَشْرُوعِ عِنْدَهُ لَا يَتَكَلَّمُ لَانْ مَبَارَزَتَهُ عَمْدًا  
 لَا يَتَكَلَّمُ الْأَمْرَ بَارِزَهُ نَقَلَهُ **ز** عَنْ الْبَاجِي  
 وَقَالَ عَقِبَهُ أَنَّهُ الَّذِي يَحِبُّ أَنْ تَكُونَ بِهِ  
 الْفَتْوَى أَنْتَهَى **وَأَعْبَرُ بِهِ** **طَلْفٌ** يَأْتِي لَمْ  
 يَسْتَوْفِ كَلَامَ الْبَاجِي لِأَنَّهُ يَفْتَلِ بَعْدَهُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ  
 وَسَمِعْتُ أَنَّهُ لَا يَبْعَانُ بَوَاحٍ قَالَ **طَلْفٌ** وَهُوَ  
 الَّذِي يَحِبُّ بِهِ الْفَتْوَى أَنْتَهَى قَلْبُ  
 وَفِيهِ لَنْظَرُ فَنَقَلَ ابْنُ عَسْفَرٍ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ مَا  
 نَقَلَ **ز** وَلَا بَابَ أَنْ يَعْضُدَ  
 الْمُبَارِزَ أَنْ خَفِيفَ قَتْلَهُ وَتَكَلَّمَ لَا لِأَجْلِ الشَّرْطِ وَلَا  
 يَعْضُدُ لِأَنَّهُ الْقَلْبُ أَنْ أَسْرَهُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَنْقِذَهُ  
 مِنْهُ أَنْتَهَى وَكَذَا قَالَ **ز** هَذَا مَا وَجِبَ  
 أَنْ تَكُونَ بِهِ الْفَتْوَى وَقَوْلُ **ز** وَانْظُرْ قَوْلَهُ لِأَنَّهُ  
 مِنْ أَذْنِ الْأَمَامِ أَوْ كَلَامِ الْقَرِيطِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ نَقَلَهُ  
**ز** لَكِنَّهُ مَعَارِضُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَسْفَرٍ فَذَكَرَ عَنْ  
 سَمْعُونٍ قَالَ لِي مَعِينٌ عَنْ مَلِكٍ أَنَّ دَعْوَى الْعِدْوِ وَالْمَلَارِ  
 قَا كَرِهَ أَنْ يَبَارِزَ أَعْدَاءَ الْأَبَا ذُنَّ الْأَمَامِ رَاجِعًا هَذِهِ  
 أَنْتَهَى وَنَقَلَهُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ قَالَ أَهْلُ  
 الْعِلْمِ لَا يَبَارِزُونَ بِالْمَا رَزَّةَ بَازُنَ الْأَمَامِ رَبِّ رَجُلٍ  
 مَنَعِيْفٍ يَفْتَلِ قَتْلُ النَّاسِ وَجَمَاعَتُهُ **ز** عَشَدُ  
 قَوْلُهُ

٢٩٨  
 قَوْلُهُ وَبَقِيَيْنِ الْأَمَامِ عَزَابُ بْنُ وَهَبٍ فِي سَمَاعِ زُونِ  
 مِنْ وَجِبَ اسْتِثْنَانِ الْأَمَامِ فِي الْمُبَارَزَةِ وَالْغَتَالِ  
 إِذَا كَانَ عَدُوًّا أَوْ رَقِصَانًا ابْنُ رِشْدٍ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ  
**فِي جَمَاعَةٍ لَمْثَلَهَا** **أَوْ قَوْلُهُ** قَامَا شَيْبَةَ ابْنِ  
 رِشْدَةٍ فَضَرَبَ عَبِيدَةَ ابْنِ حَجْرٍ اخْتَلَفَتْ  
 الرِّوَايَاتُ فِي عَتَبَةٍ وَشَيْبَةٍ أَيْهَا الْعَبِيدَةُ وَحَمْرَةُ  
 وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ شَيْبَةَ لِعَبِيدَةَ وَعَتَبَةُ حَمْرَةُ  
 وَعَمْرُوسَةُ ابْنِ اسْتَحْقٍ وَفِي ابْنِ عَسْفَرٍ عَتَبَةُ  
 رَوَاتُهُ الْبَزَارِيُّ أَنَّ عَلِيًّا بَارِزَ شَيْبَةَ وَعَبِيدَةَ بَارِزَ  
 الْوَلِيدَ خِلَافَ مَا لَكَ كَثْرَتُهُمْ **أَبْنُ عَسْفَرٍ** مَثَلُ  
 بِاللَّامِ كَثْرَتُهُمْ قَالَ **ز** عَبِيدَةُ لَشَيْبَةَ وَحَمْرَةُ لِعَتَبَةَ  
 ثُمَّ عَلَى الْوَلِيدِ **ز** **وَكَلَّمَ** وَوَلَسَدَ  
 وَقَوْلُ **ز** وَالَّذِي فِي الشَّيْبَةِ أَوْ مَا ذَكَرَهُ عَنْ السَّيِّدِ  
 مِنْ أَنَّ عَبِيدَةَ مَطْلَبِي الْأَمْرَ تَنِي عَبْدَ الْمَطْلَبِ هُوَ الصَّوَابُ  
 كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَسْفَرٍ فِي الْأَسْتِغْنَاءِ وَأَبْنُ حَجْرٍ فِي  
 الْأَمَانَةِ وَفِي الْفَتْحِ وَكَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ  
 اخْوَاهِ الطُّعْلِ وَالْحَصَيْنِ ابْنِي الْخَارِثِ ابْنِ الْمَطْلَبِ  
 وَكَلَّمَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ذَكَرَهُ **أَبْنُ**  
 اسْتَحْقٍ قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فَالثَّلَاثَةُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ بَنِي عَبْدِ  
 مَنَافٍ وَالثَّلَاثَةُ الْمَشْرُوعُونَ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ لِأَنَّ  
 شَيْبَةَ ابْنَ رِشْدَةٍ ابْنُ عَبْدِ شَمْسٍ ابْنُ عَبْدِ مَنَافٍ  
 وَعَتَبَةُ هِيَ أَخُوهُ وَالْوَلِيدُ ابْنُ عَتَبَةَ وَاسْمُهَا **وَأَحْمَدُ**  
**أَوْ قَوْلُهُ** إِذَا نَزَلَ الْوَأَمَانُ إِلَى الصَّوَابِ اسْتَفَاطَمَ  
 تَابَهُ وَقَوْلُ **ز** تَطْيِيبُ الْقُلُوبِ الْأَنْصَارِ أَوْ فِيهِ  
 لَنْظَرُ أَذْ لَطِيفٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلُوبَهُمْ الْأَتَمَّ  
 بِحُجُوزٍ وَالْفَاطِمَةُ فِي الْجَوَابِ مَا أَحَاكَ بِهِ **أَبْنُ**  
**عَسْفَرٍ** مَرَانَهُ لَمْ يَنْزِلْهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 عَلَى حُكْمِهِمْ سَعْدًا وَأَتَمَّ حُكْمَهُمْ نَبَهُمْ بَعْدَ أَنْ نَزَلُوا  
 عَلَى حُكْمِهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَطْيِيبًا لِلْأَوْسِ  
 مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى أَنْ **ز** نَقَلَ عَنْ عِيَّازٍ خَوَّازٍ نَزَلَهُمْ  
 عَلَى حُكْمِهِمْ عَنِ الْأَمَامِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ أَنَّ الْأَمَامَ لَا  
 يَنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِهِمْ غَيْرَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **أَنْ كَانَ**  
**عَدُوًّا** **أَوْ قَوْلُهُ** فِيمَا حُكْمُهُ وَفِيهِ وَأَنْ لَمْ  
 يَكُنْ عَدُوًّا شَهَادَةً وَلَوْ عَبْدًا وَصَفِيرًا أَوْ فِيهِ



نظر بل غير صحيح اذ العدالة لا بد منها في كل  
حاكم وهو لا يتجزأ فلا يعم كونه عدلا فيما  
حكمه فيه دون غيره سواء كان الحاكم  
عاما او خاصا فالمراد حينئذ ابن عسرة ولو  
حكمه عبد الله او ميا او امرأة غا فليس عالمين  
بهم لم يجوز وخكم الامام انتهى وقال عياض  
من يجوز حكمه من اهل العلم والعقده والديانة  
لكن قوله والافاض الامام خاص بالفاسق  
مع كونه حرا اذ كرايا لفا فالعدالة بمعنى عدم  
القبض مع كونه حرا اذ كرايا لفا لشرط في  
اجواز وعدم التعيب لا في الصحة بمعنى كونه  
حرا بالغا اذ كرايا لشرط في اجواز والصحة وقد  
اجمل المؤلف ونقل عن ابن عسرة بقبضه  
ذلك النظر **عليه** **والا فليس يجوز وعليه**  
**الاصح** كلامه هذا يحتل لتقرير  
ذكرهما معا عن **مسند** احمد هما وهو  
الذي قرر به الشئ في الوسط والكبير وبه قرر  
**قوله** وان يكون اثاره لقول المدونة  
قال ملك امان المرأة جابر ابن القاسم وكذا  
عندي امان العبد والصبى اذا كان الصبي  
يعقل الا امان وقال غيره يعني ابن الماجنون  
ينظر فيه الامام بالايجته اذا بن يونس جعل  
عبد الوهاب قول الغير خلافا لعله عن  
وفاقا نقله **قوله** ويرد على المؤلف علم هذا  
التقرير امران احدهما انه يقتضي جريان  
التاويلين فيمن سوى الامام ولو كانت  
مستوفيتا لشرط امان وليس كذلك فلا  
للمؤلف نقلا وفي **مسند** لان المستوفين لهما  
خارج عن التاويلين لما تقدم عن المدونة  
ولقول ابن بشار المشهور ان من كملت فيه  
خمس شروط وهو الاسلام والعقل والحربة  
والذكورة فاذا اعطى امانا فهو كما كانت  
الامام انتهى وبذلك اعترضه **لكن**  
قوله بمضي تامنه بلا خلاف سواءه على  
الشهرة لما تقدم اقر غيرنا ويلين الامر  
الثاني ان ظاهره يقتضي ان مع التاويلين  
هل يجوز ابتدا ولا يجوز وبظاهره قرر وغيره

وليس

وليس كذلك بل معناهما فعل بمضي ابتدا ولا  
يمضي الا ان امضا الامام كما علم ما تقدم وليس  
قنهما تعريض للجواز وعدمه واما تعبير المدونة  
بالجواز فقال ابن عبد السلام يحتمل ان يريد  
اجواز بعد الوقوع لا ايا حجة الاقدام ابتدا انتهى  
وكلام المؤلف لا يعقل ذلك التقرير الثاني  
لكلام المؤلف ان يكون اثاره لقوله في  
**مسند** **نص** ابن حبيب على انه لا ينبغي  
تامين لعن الامام ابتدا وهو خلاف ظاهر  
قوله المدونة لجواز امان المرأة والصبى والعبد  
ان يعقل الا امان ويحتمل جواز ان وقع ذلك  
اختلاف في كلام ابن حبيب بغير هو موافق  
للمدونة او يخالف انتهى وبه قرر الشارح  
في الصغير وصدر به **ع** وهو ظاهر كلام المؤلف  
قال **طعن** وهذا امثل ما يحمل عليه كلام المؤلف  
وان كان هذان التاويلين لم آرمهما لغير المؤلف  
في **مسند** **ولو بعد الف** هذا قول  
ابن القاسم وابتد الجواز وقال سحنون لا يجوز  
لومنه قتله ويجوز لغيره فحمل الخلاف في سقوط  
القتل بالتامين بعد الفقة انها هو بالنسبة  
لغير المؤمن واما هو فليس في اتفاقا فكذا  
في **مسند** **قوله** ومقتضى نقل **قوله**  
ابن بشار ان يحمل خلاف تامين غير الامام **بلفظ**  
**اواشارة** **مفهمة** **قوله** وان قصده  
المسلمون صده اذ هذا داخل في قوله وان  
ظنه حزبي او بمعنى كونه امانا انه يعصم  
دمه وماله لكن بخير الامام بين امضائه  
ورده لما منه وهذا يجمع بين **قوله**  
من اشتراط قصده وما في **قوله** **مسند**  
عدم اشتراطه فحمل ما في **مسند** على  
المنعقد الذي لا يرد وما في **مسند** على ما  
يخير الامام وابتد اعلم وقول **قوله** **مسند**  
**قوله** ابن **ع** من فلق بسقوط هو الاولى لتقر به  
مع كونه بعد ان التامين يكون بذلك  
لان سقوط المدونة هو مثرة التامين وشجته  
**ان لم يقر** **قوله** راجع جميع صور الامان



صحيح وسواء امان الامام وغيره وقول كثر افرم  
على فتح حصن لو اسما مثل ابن شاس ما فيه ضرر  
على المسلمين بها لو امن جاسوسا او طليعة او من فيه  
مضرة وايضا ثامين الحصن بعد اشتراهم على  
فتحها فانما قال فيه كجشون ذلك بنا على  
اصحله ان التامين بعد الفتح لا يصح قال  
**طعن** ولا ياتي على مذهب ابن القاسم القابل  
بصحة الامان ولو بعد الفتح لانه اذا فتح بعد  
الفتح فاحرى قبله لكن ينبغي النظر في حكمه  
بعد الاشترا في هل هو كبعد الفتح يكون امانا  
لشروط القتل او يكون امانا مطلقا والنظر  
هو من كلامهم الثاني قال ابن شيراز  
ذكر الامان بعد اكله اذا كان الانسان قتل  
الفتح وما دام الذي امن منعتا انتهى وقال  
ابن عسرة في شروط الامان وكونه بعد القدرة  
على الحربين انتهى فتايله **وان ظنه خيرا**  
**ان قوله** سترس اي لا تخف قال ابن  
عسرة قل سترس بشد الطاء وتس كينها وبالتاء بدل  
يقال سترس بشد الطاء وتس كينها وبالتاء بدل  
الطاء مستدرك ونسا كنة انتهى **او جهل اسلامه**  
هذا احد قولين ابن القاسم واختاره ابن الموار  
والقول الاخر انهم في واختاره المحقق **انظر**  
**اورد محله** **قوله** احسن من قول  
ابن الحاجب ما مامنه ابو الوليد هنا تبع في تقيده  
لمحله **اع** سترامن ابن بلش على ابن الحاجب  
حيث قال كما في **قوله** **قوله**  
لما مامنه موابه ان يقول رد الى حيث كان  
قبل التامين وهذا هو المنقول انتهى واعترضه  
**طعن** بان تنصو من المذهب كلها على الرد  
لما مامنه مثل ابن الحاجب ولم ار من خالفه  
ذلك الا الباجي حيث قال ولعل هذا يجوز من  
يقوله من اصحابنا والصواب عندي ان  
يؤيد الى مثل حاله التي كان عليها قبل التامين  
انتهى قال **طعن** فانت ترى بانه اختيار  
له ولعمري شرف بانه خالف فيه قول الاصحاب  
انتهى **قوله** فانه نظر فان  
الباجي فهم عبارة الامة على التجوز وهو متبع

في فهمه او بينهما **رد لما منه** **قوله** وفي  
ذلك خلا في كما في 2 هل يرد لما منه ام لا  
اي ام لا يرد بغير خبر فيه الامام ويرى فيه رايه  
ومحل فقد اختلف اذا اخذ بحد ثان مجيبه  
والاخير عنه الامام بانفاق النظر **قوله**  
**وان ربه يترج** **قوله** **اما** **قوله** **حتى يصلح**  
**قوله** وقيل يحير ان شاف قوله ورده  
ان تبع **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
لغنا واعترض **طعن** بان يحتمل انها لقول  
في الرجوع بعد وصوله واما الرجوع قبل الوصول  
فانه ينبغي على ما به يجب على الامام انزاله  
ولا ينفقه انظر **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
وهو في حل اذا اراد يقول **قوله** **قوله** **قوله**  
فهو غير محجبه لما ياتي عزابن عسرة  
وان كان معناه ان في حكمها هو مبراد  
غيره وهو الصواب ناقض قوله لا يفر من  
له فتالصواب استناط قوله لا يفر من كنه  
ويقول وقيل هو حل اي في كما في ابن  
عسرة ونظ **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
بعد بلوغه مامنه فمى كونه حلال اخذ  
او خبير الامام في انزاله امنا رده ثالثها ان  
رجع اختيارا الاول للصقل عن ابن حبيب  
عن ابن الما جشون والثاني للمجد والثالث  
لابن حبيب عن عبد الملك انتهى **وان مات**  
**عندنا** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
وعليه ان الصور انبع لانه اما ان يموت عندنا  
واما ان يموت في يديه وامان يوصي وامان  
يقول في تعركة اشار المص الى الاول بقوله  
قان مات عندنا ازمع قوله والا ارسل مع  
ديته ازاشار الى الثانية بقوله كوديعته  
بالتشبيه كما في **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
عليه كلام ابن عسرة الا في خلا قال واشار  
الى الثالثة بقوله ولما قاله ان اسر فهو قسم  
لما قبله ولما بعد فلا يتوهم رجوعه اليها كما  
توهمه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
ان قيل في سر كنة قولان هذا مخفف كلام  
المص ان شاة سوبه تعلم ما وقع في كلام **قوله** **قوله**







الا اني واقره فانت ترى الما زري لم يعز القول بالتحسين  
 الا للشيء مع سعة حفظه واما حكمه  
 الخ في القولين فيه حيث قال علي بن عبد الله  
 ما يحل عنه القتل بعد زوال الجيش في كونه  
 غنمة او غنما لشيء له فيه قولان انتهى ولم يفرق  
 بينهما اذ قول السابق المذكور بان كان اهل  
 المذهب اذا اطلقوا الخلاف مرادهم في المذهب وان  
 كان في غيره فهو عليه لكون الجيش هو ما عكس  
 في ارب كتاب الخلاف حتى قال المتري في نقاشه  
 قال بعضهم اخذوا احاديث عبد الوهاب واجماعها  
 ابن عبد البر وانما قات ابن رشد وخلافه  
 الخ وقد قيل ان مذهب مالك كان مستقيما  
 حتى ادخل فيه الباطني بحسبيل ويحتمل حتى قيل  
 الخ في ذلك كله خلافاً له واما قول ابن  
 عسرة في تعريف الغنمة يا كان يقتل  
 او بحيث يقتل او بحيث يقتل عليه فهو ما ذكره  
 بعده حيث قال وروى محمد بن احمد بن حنبل  
 كما يقرب قراهم كما قوتل عليه انتهى  
 فهو نفس قوله او بحيث يقتل عليه اى  
 بموضع يمكن القتال فيه وليس ذلك على عمره  
 خلافاً لما عاين حيث ادخل في التعريف نزول الجيش  
 وفيه نظر اذ هو خلاف مذهب مالك في مسألة بني  
 النضير قاله **طعن** في اجوبته **ونقل منه السلب**  
**بالمتابعة فتوى** وهو النفل الكلي غير  
 صحيح بل السلب هو النفل الذي لانه قد مر ان  
 مطلق النفل الذي هو الكلي وهو ظاهر دعاء رسته  
 مقبولة وانه اعلم هذا على ان المراد الجزى الاضائي  
 والذي عنده ابن عسرة على اعتبار الجزى الحقيقي  
 ونص الامام من خمس الغنمة مستحقاً لمصلحة وهو جزى  
 وكلي فالاول ما ثبت باعطائه بالنفل والثاني ما  
 ثبت بقوله من قتل قتيلاً فله سلبه انتهى  
 وقول **وحيات** فان غير السلب اولى لانه  
 نظر بل لا معنى له والظاهر ان لفظ السلب في كلام  
 المم جشوا لا حاجة اليه **ان لم يسطر**  
**الغنى فتوى** ولو كان تواصل الغنمة  
 ان يحوزه في **ن** ونص

سحزون كل شيء يبذله الامام قبل القتال لا يبنى  
 عندنا الا انه ان ترك وقاله الامام امضيه وان  
 اعطاهم ذلك من اصل الغنمة للاختلاف فيه  
 انتهى واما هره ولو فعل الامام ذلك جهل  
 نظر للاختلاف وفيه نظر لما نقله في **الفتاوى**  
 عند قول ابن الجاحب ولو جهل الوالي او تناول  
 نفسه اذن الامام لا يعتد بموافقة المذهب  
 فالظاهر ان في كلام سحزون هذا رداً على ما نقله  
 قبل هذا عن ابن عبيد البر وانه اعلم **ونقل**  
**السلب** **اعني** ويثبت كونه قتيلاً بعد  
 ان شرط الامام البينة والافقولات **انظر** **فتوى**  
**في الاية** يبذله الامام يعني انه لا يجوز ولو كان  
 ان حكم به مضى لانه امر مختلف فيه لا يعقب  
 فيه وحسب ذلك فلا معارضة بين هذا وبين قول  
 المؤلف ولا يترشح لهم اذ هنا كذلك لا ينفصل  
 خلافاً لغيرهم **نظر** **فتوى** **انظر**  
 او بيد غلامه للقتال او هو محرر قول ابن  
 حبيب فرسه الذي هو عليه او كان يسله  
 لوجه ثلث عليه من السلب لا ما يحب او كان  
 متغلباً عليه بنقله **فتوى** فتقوله او كان  
 يمسكه لوجه قتال او ينسمل بظاهره ما  
 كان بيد غلامه لوجه القتال عليه فهو سلب  
 وقول المؤلف الا ان لا بيد غلامه وان كان يصح  
 رهوعه لكونه يقيد بها اذ كانت بيد الغلام  
 لغير وجه القتال عليها وهذا يقيد بظاهره  
 التوارد الذي نقله **فتوى** **فتوى**  
 فلا يعترض به كلام **فتوى** هنا فتامله وابد اعلم  
**ان لم ينقل** **فتوى** **فتوى** **فتوى**  
 يعين قاتلاً به صحيح وبه يوافق ما في **فتوى**  
 عن سحزون لكون التفريق بين ان يقتل  
 قتيلاً ومن قتل قتيلاً مستحقاً لانه في كليهما  
 التكرار في سائر الشرط وهو نفس ثبوت الذي زاده  
 عدم تعيين الفاعل فامله وقوله **فتوى** **فتوى**  
 كان القول الثاني الذي فرق به ابن عسرة  
 بينهما احتمال سقوط الاكثر في الجهل باحتساب  
 تاخير سقوطه وامتناع سقوطه في الحقيقة **نظر**  
**طعن** **ولم يكن** **للكا** **مراة** **ان لم تغا**







له ولو كانت فيه منفعة على المشهور **ومرعى**  
**بعد ان اشرف على الغيبة** **فتو** لقد استفاد  
 مما قبله بالاولى ان يكون **فتو** وهو غير صواب كما  
 ياتي في **الافتقالات** **فتو** واما على ما يفيد  
 القسطنطيني ان ما افاده القسطنطيني فخره **فتو** وهو الصواب  
 كما يفيد ما تقدم عن ابن الجلب **فتو**  
 فيكون قوله او مرضي ان عطفها با وعلى شهيد  
 فهو في موضع الصفة لمرضى ومعناه انه محضر  
 القتال **فتو** كما يشهد طراله من اوجب مفيد  
 بعد الاشتراق على التمام وحيد فليست هذه احدى  
 كما تقدم عن **فتو** بل هي اجنبية عن الاولى ويكون  
 معي قوله والافتقالات اني فان لم يشهد المرعى  
 القتال ولا يرضى بعد ان اشرف على الغيبة فتو  
 كما قد **فتو** فهو في صورة الخلاف لم يشهد القتال  
 بل حضر بل هو **فتو** فخطرا ما ان شهد القتال مع مرضي  
 فيسهم له في تلك الصورة كلها وتدخل ايضا  
 تحت قوله ومرعى شهد قوله **فتو** ايضا ولا تدخل  
 تحت قوله فيه نظر بل هذه الصورة داخل تحت الاتع  
 الصور الثلاث السابقة وتوهمه ان الاسهام  
 في هذه الصورة بعضهم من الاولى بالاحرى غير صحيح  
 لان هذه لم يشهد بيها القتال بعد مرضه والاولى شهد  
 فيها القتال **فتو** فبما فهم لوهم ما قرره **فتو** ولا يتبع  
 لكان ما ذكره هنا ظاهر لكن تقدم انه غير  
 صحيح والى الموفقت **ومرعى** **فتو** حباله **فتو**  
 بعده بالمر عطفها على كبريت رهيب وفرضه السنخ  
 بالنصب عطفها على مدخول المبالة وهو انصب  
 وقوله **فتو** معناه انه شهد ان فيه نظر اذ لا يشترط  
 فيه شهود القتال بل الفرس اذا رعى براه فيسهم  
 له على قوله بل هو خلافا لاشبه وابن تافع كما  
 نقله **فتو** عن الباجي وهو مفرض فيما اذا لم  
 يمكن القتال عليه لمرضه لكنه يرضى فيما اذا لم  
 منه انه اذا تمكن القتال عليه او قاتل عليه  
 بالعمل يسهم له بالخلاف وانه لا ياتي فيه التفسير  
 السابق في الانسان ولذا اطلق المؤلف **فتو**  
 كلام المؤلف في الانسان وعليه ما لا سهم له وعلى  
 احد القولين في الاحوال السابقة **فتو**  
 عطفها على فرس ان فيه نظر لان المظنون عليه هنا

يصدق

يصدق على المعطوف وقد شرط كما في **فتو**  
 ابن هشام وغيره في صحة العطف بلا عدم صدق  
 ما قبلها على المعطوف فلا يجوز قام رجل لا يزيد والظا  
 نهر انه معطوف على مريض **فتو** **فتو** **فتو**  
**فتو** بان قاتل عليه متساويين **فتو**  
 عارته بقض ونصر **فتو** **فتو** **فتو**  
 عليه فيهما ان تشاؤا والاولى ان تشاؤا ولا القنا  
 ذلك وعليه بقيد اجرة ايتى **فتو**  
**المجيش** **فتو** **فتو** **فتو** **فتو**  
 اني كما المستند سبق قلم ان ليس سبق قلم بل هو  
 هو محكم كما بينه بعد ومعناه ان المستند  
 يقسم على المجيش كقوله **فتو** **فتو** **فتو**  
 ان غاب فتشيد اليهم وقد مر فتو وقول  
**فتو** **فتو** **فتو** **فتو** **فتو**  
 في **فتو** وفيه نظر بل كلام ابن رشد الذي  
 نقله **فتو** موافق لولف لا مخالف واما حاك  
 المخالفة من زيا دهما في اول كلام ابن رشد لفظ  
 مع المسلمين عقب قوله فان عند واي الكفار  
 وهو زيا دة باطله ليست من كلام ابن رشد  
 كما يعلم من مراجعته في قوله **فتو** **فتو**  
 قوله واستبانة بشرى رجيبه فان كلام  
 ابن رشد داخل في قول المؤلف والافله والقسم  
 الثاني منه موافق لقوله والمستند المجيش  
 او والله اعلم **فتو** **فتو** **فتو** **فتو**  
 عاشر لم ار من صححه ولعله المص **فتو** **فتو**  
 مستند المجيش ام لا **فتو** **فتو** **فتو**  
 يكونهم منك فان المسلمين كما تقدم عن  
 ابن رشد والافلاكي هم **فتو** **فتو** **فتو**  
**فتو** **فتو** **فتو** **فتو** **فتو**  
 نظر بل الذي لا ينفع وجوبه **فتو** **فتو**  
 وهو صاحب القول الاول انه ينبغي له ان يبيح  
 لانه يجب عليه **فتو** **فتو** **فتو**  
 مجرد ان **فتو** **فتو** **فتو** **فتو**  
 واعقبه **فتو** **فتو** **فتو** **فتو**  
 يخرج ابن يونس هنا واخا زجر هذا الباجي انتهى  
 قال **فتو** الذي اختار هذا هو الامام ابن يونس وهو  
 صواب اذ ابن يونس نقل كلام ابن الموارس



يرد عليه شيئا **واخذ من مائة عشرين** له قول **واشمل**  
 قوله عشرين في الموضع تابع في هذه العبارة لابن  
 عبد السلام ونص **عبارته**  
 ابن الحاجب واذا ثبت ان في الغنمية مال مسلم او ذمي  
 لم يخالفه لغيره **عبارة** اهل المذاهب ان عشرين ريكه لان  
 لفظ الثبوت انما يستعمل فيما هو سبب للمحقق  
 كالبينة ولفظ المعروفة والاعتراف فيما هو  
 دون ذلك انتهى **وحلف** **انه ملكه** قول  
 عند ابن شعبان ان فيه نظر ابن مقربان يشترط  
 مع البين الثبوت بوجه الاستحقاق والمصلحة  
 يشترط ذلك كما تقدم ونقص ابن عسرون  
 وفي اخذه ربه ان حضر موجب الاستحقاق  
**فصل** في نقل الحكم عن المذهب ومحمد بن عبد الله  
 الغائب عدم بيانه لما زري في الاستحقاق في  
 اثبات ملكه وتعيينه ابن بشير في رتبة عليه  
 واخذه اياه مجرد دعواه مع نهيته في لا ابن  
 شعبان والتخريج على ملك الغنمية بالقسم  
 لا قبله وفيها ما اورد في مسلم او ذمي من قال  
 قبل قبضته اخذه بغير انتمى قال **نقول**  
 المسم يقتضي انه عدل عن طريقه ابن الحاجب  
**وقول** **وحلف** يقتضي انه مشي على طريقه  
 على طريقه ابن بشير فيمكن ان يخبر بين كلامه  
 بان يحلف قوله وحلف انه ملكه عمل ما اذ لم يكن  
 الا مجرد دعواه على ما قال ابن بشير فتأمل انتهى  
 وما حمله عليه طاهر اذ لو حملناه على طاهره من  
 الحلف مطلقا مع عدم استراطة الثبوت كان  
 مخالفا لفظ قوله في ذكرها ابن عسرون كلامها  
 فتأمل وبه اعلم ان قول **عن البساط** في قول  
 المسم **وحلف** **انه كان حيا** ويجوز ايضا ان غير  
 مراد لمخالفة كلام ابن عسرون في السابق  
**والحلف** **في يد طغي** اي اذا قسم الامام ما عسرون  
 لبين سوا كان فافترقا كما في من ابن بشير  
 او غايبا كما في من البصير **الالتزام** **قوله**  
 هو الا وراعي كما بطرقة في مخرج له قال محزون  
**منه** **ونه** **قوله** **قوله** **قوله**  
 بمعنى لانه حكم وافق اختلاف بين الناس لان

الاوراعي

الاوراعي قال لا ياخذ ربه الا بالاشن ولو عسرون بعينه  
 انتهى **قوله** **واشمل** **قوله** **واشمل**  
 رواه ابن وهب عن مالك بن نفعله ابن زرقون **لان** **لم**  
**يعين** **قوله** **عنه** غير مخلص اي لانه لا يعيد  
 اجرا زابتداع انه المقصود **خلافا** **للقطة** **قوله**  
 توجد عندهم ان هذا المقرر من الشك قال **طغي** **قوله**  
 غير صحيح ومخالفة للمذهب لان مذهب مالك ان  
 كل ما اخذه المشرك كون من اموال المسلمين لهم  
 فيه شبهة الملك من اي وجه حصل لهم سواء اخذوه  
 على وجه القهر او غيره وانما المراد بخلاف القطة  
 الاية في بابها فانها توقيف والمراد بالقبضة بين  
 ماقت ادب من القطة الاية فان المال غير  
 معين بينهما وقالوا لغنا بالقسم وعدم الايقاف  
 على المشي بهم وانفقوا على الايقاف في القطة الاية  
 فهو كقول ابن بشير ان عتلم انه مسلم على الجملة  
 قبل يقسم او يوقف لصاحبه كالبقرة الشهور  
 انه يقسم بها على ملك الغائبين انتهى ومثله  
 في عبارة ابن الحاجب وابن عبد السلام **قوله**  
**عسرون** **قوله** **طغي** **قوله** **ويقتضي** **خدمته** **معتق**  
**لاهل** **قوله** **وسد** **قوله** **وسد** **قوله** **وسد**  
 ان غير صحيح في الصورتين الاولى والثانية  
 الاخيرة وتقتضي بغيره حيث لم يمكن حمله حبرا  
 بغير قنوا لان البيع حينئذ لا يملك ليس للمسيء  
 لقطه وكذا قوله بعدة في الصور الثلاث  
 صوابه في الاولى والثانية فقط **قوله** **عنه**  
 قوله سابقا لا يتم له وقوله **قوله** **عنه** **عنه**  
 به نية منه على الراجح وكذا قوله **قوله** **عنه** **عنه**  
 لمن يقويده الى الراجح على الراجح ان هذا الخلاف  
 في المسيلتين هو كذا ذكره ابن الحاجب وعنه  
 في مسئلة ما اذا بيعت رقبته اي جملته بحاله مثل  
 ما في وهو حسن واما اذا بيعت خدمته فقط  
 كما في مروج المصنف فلا خلاف فيه في المسيلتين  
 وقد غلط **قوله** **عنه** **قوله** **عنه** **قوله** **عنه**  
 اخذ منه ولو عسرون صحيح فانظر **قوله** **عنه** **قوله** **عنه**  
 ابن عبد السلام ان فيه نظر فان ابن عبد السلام لم  
 يستشعر له بل اعتبر في كلام ابن الحاجب  
 وبين الفقه في المسئلة بما زعمه **قوله** **عنه** **قوله** **عنه**















لا شهب وسحقون انتهى وعليه فقولده اذ مجرد  
عطف على معنى ان اخرج لا على بعد اي لا يخرج  
ولا مجرد اسلامه وهو وان كان ثكرا راسخ  
منسوما قوله ان فرار يعني اذ لم يكن ابي  
لنكاحه خلافا لشهب وسحقون ويظهر ان  
الخلاص فيما اذا اعتقه سيده بمجرد اسلامه  
او بانه مسلم فعلى المشهور التولية سيده الذي  
اعتقه لان الحق صار في تحلل البيع مناصر  
وعلى مقابلة الولد للمسلمين ولا يصح البيع ويدل  
المشهور عتق ابي بكر رضي الله عنه لبيد  
بعد شرائه من مواليه بعد اسلامه حيث كانوا  
بغذونه فاستتره منهم واعتقه وكان  
التولية رضي الله عنه **وهذا السبي النكاح**  
هضم بالمعجزة قطع بسرعته وبالمهالة انقطاع ونقض  
قاله في المضجاع وتكون رد سوا في القسم الاول حصل  
اسلام بين نسبيها ان صحح فينهدم النكاح ولو  
سبي فهو نكاح ثم سبيت في بعد اسلامه وبطلت  
ولا تخل هذه الصورة تحت قوله الاستسبي ونسب  
بعده لان هذا المستسبي مقيد بان يكون الزوج  
اسلام من غير سبي وهو في دار الحرب او من كان  
في ابن الحاح ونص

**السبي يهدم النكاح** الا اذا سبت بعد ان يسلم الزوج  
وهو حر في او مستقام فاسلمت ابنتي وقد قديم **وذلك**  
وقوله **وذا** قر عليها في الثالث او وكذا قوله  
واقر عليها في الرابع **في** **سبي** عن ابن رشد  
ما يوافقه لكون نسبا مخالفة ما ذكره في **سبي**  
فان المشهور ان السبي يهدم النكاح سبيها مع  
او مسترقين قدم احد فقها بان ام لا ولا سبت له  
عليها الا نكاح جديد انتهى وعلى هذا قسم  
المدة وانه ابن لبابة زاتر اسحق واسما قراره عليها  
بأن عمل قوله ابن حبيب في الواضحة ان  
السبي يهدم النكاح **في** **النكاح** الا ان يقدم  
احد فقها بان النظر **في** **سبي** **في** **النكاح**  
الاطلاق ناذ كره في قوله **الا ان** سبي  
بعده من ان النظر يثبت زعمه بالفعالان فتاوى  
**الا ان** سبي **في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
وسياتي في النكاح عند قوله وتقرر عليها ان

اسلم

اسلم عن ابن حجر ان الراجح انه لا يشترط في اقراره  
عليها ما يشترط في نكاح الامتة من عدم الطول  
ورفق في القنيت خلافا لـ **في** **سبي** **في** **النكاح**  
وقوله **في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
في كثير من النسخ وموانيه وبعد قدومه ليوافق  
ما قبله **في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
ان ماله يكون غنيمه مطلقا سواء كان عندنا  
وترك ماله في بلده او كان باقيا بدار الحرب  
مع ماله وفي الثانية خلاف مذهب ابن العاشم  
وروايته انه يكون غنيمه ايضا وقال الترمذي  
يكون له ولهما تاويلات على المدونة اشار  
الى ذلك في **في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
**في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
اذا بلغها وقامتوا فممنوع فحملها ابن الى  
زيد على ظاهرها وراى ابن شبلون ان الشرع  
لا يقوم له بان المقصود ان يكونوا على حال  
ممنوعهم القنات النظر **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
ولو عينها في قوله **في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
في نسخ المتن التي بايدينا وعليها يشرح من  
رايناها من الشرح وانه **في** **النكاح** **في** **النكاح**

**الحرية** ابن عمر الحرية العتق والرأى  
من مال لامنه باستقراره تحت حكم الاسلام  
ومووبه انتهى وفي احوالهم عقد الزمة التزام  
تقر بينهم في دارنا وحمايتهم والرب عنهم  
فشرط بذلك الحرية والعتق من جهة  
**عقد الحرية** فيقوا به عقد الزمة ضمان  
احوالهم لان الحرية اصطلاحا هي المال الماحوز  
منهم فلا معنى لامتانة العقد اليه قاله **في** **النكاح**  
وبه نظر اذ لا يلزم من الامانة كونه ثابته  
بل يصح بعنا على معنى الامان وقوله **في** **النكاح**  
بين المص المباح فيه ففي الحد جناح جلد وبشبه  
التقية او غير صوت بل يمينه في قوله  
مسكني غير مكره والمدينة **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
**في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح** **في** **النكاح**  
او اى لانه المشهور عند ابن الحجاب وقال للمازري

اسلم عن ابن عمر  
اذ المولى عتقها



انه ظاهر المذهب وهو مفتضى اطلاق المص و هذه  
طريقة ولا ين ريشة طريقة اخرى لا تؤخذ منهم اجماعا  
اما كذا انتهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اولا ان قرينا اسلموا كلهم فان وجد كذا  
فمرتم التا زري وان شئت الردة فلا يختلف في عدم  
اخذها منهم انتهى **مع ساوه** **فتور**  
فلا يصح عقدها بغير اذنه نحوه قول الجواهر  
ولو عقده مسلم بغير اذن الامام لم يصح لضعف يمنع  
الاغتياك انتهى ووقع في نقل الساقط عن الجواهر  
انه ينقد ولما تعارض له مع كلام المؤلف جمع  
بينها جواب غير صحيح ونص  
وفي الجواهر ينقد فيجعل كلام المؤلف على المبتدا  
وكلامه على ما بعد التوقيع انتهى **فتور**  
عن الجواهر وهو غير صحيح **نظر** **فتور**  
واذا دام المصنف في كل كذا في كل كذا  
ان قوله كذا في مطلق الاعمال لا يقتضي العموم ترفيع  
العقد على الاذن لعل كذا في كذا لا يحصل لما  
لاذن لبعدهم وليس كذلك فالمراد ههنا  
العموم المبدئي وهو مدلول المطلق لا الشرحي كما  
زعمه وقول **فتور** واما مبتدا فلا يجوز ان فيه نظر بجل  
ظاهر كلام ابن الحاجب جواز **فتور**  
ونص **فتور** جواز **فتور**  
الاقامة **نظر** السيد طان فان طلبها كذا في كل كذا  
ففي كذا كذا قولان انتهى **فتور**  
بتم كذا كذا في الموازنة **فتور**  
القاسم وقال محمد لا يمكن من ارجوع والظاهر المنع  
مطلقا **فتور** **فتور** **فتور**  
المراد من يوم غناه في فيه **نظر** والظاهر اعتباره  
وقت الاخذ عن السنة فان كان غنيا حينئذ  
اخذت منه والاسقطت **فتور**  
كان لا يجوز قتلهم او بر جع لعدا راقب اليك  
ما تقدم اليه يجوز قتل كذا **فتور** ولا ينبغي حثي  
نص عليه في كذا نظر بل للامام الاجتهاد فيه  
بالشكل او غيره كما تقدم ولما ذكرنا  
رشد التقصير في وجه الاجتهاد في الاسرى  
قال وان راى الامام مخالفة ما دمنه من وجوه

الاجتهاد كان ذلك انتهى **نظر** **فتور**  
**فتور** **فتور** **فتور**  
ان يعتق بدار الحرب وهذا ضرب عليه الجزية لا من  
كراحد منهم سواء اعتقه حر او ذمي او مسيحي  
ابن رشد انما الخلاف في معتق بدار الاسلام واما معتق  
بدار الحرب فعليه الجزية بكل حال انتهى واما  
ان يعتق بدار الاسلام وهذا ان اعتقه مسل فلا  
ضرب عليه الا اذا حارب داسر وبعثا خارج بقوله  
مع ساوه وان اعتقه من ضربت عليه تعالى السيد  
وان كان لا يصح ساوه وهذا واراد على المص فلير  
قال مع سيد **فتور** واعتقه ذمي لوفى به اذا علمت  
فعدا فتقوله لم يعتقه مسل لا حاجة اليه للاستغناء  
عنه بقوله مع سيد بل اظهر من لا يقتضيه ما  
ان معتق المسلم اذا حارب لا لا ضرب عليه وانه اعلم  
وقول **فتور** **فتور** **فتور**  
استطاع لفظ العقد كما فعل ابن الحاجب او لا احتج  
فيها للمعنى انتهى وبقي من الاثر كان خامس  
ذكره ابن شاس منها وبقوله مقتود عليه واما  
له بقوله نهال **فتور** **فتور** **فتور**  
فيه نظر لان فيه الفضل بين المصدر ومقرله با  
لاختصاص وهو الخبر اى اذن الامام وذلك لا يجوز  
وانه فاسد من جهة المعنى ايضا كما يعلم بالتأمل  
وقول **فتور** **فتور** **فتور**  
ليس هذا الجواب شى فتأمله وقول **فتور** **فتور**  
ما التزم كذا في كذا **فتور** **فتور** **فتور**  
ما التزم كذا في كذا **فتور** **فتور** **فتور**  
تحت حكم الاسلام حيث يحرك عليه انتهى  
واخرج بقوله منع تقسيم العتوة فانها ضرب  
عليه كبد القهر والحر وقول **فتور** **فتور**  
اصطلح بحد ساوط ان فيه نظر بل هو واراد لان  
معارات الي طالب في مكية وهو واحد ولم يمس  
صلى الله عليه وسلم باخراجه لحد **فتور**  
**فتور** **فتور** **فتور**  
والمراد بالوجه هو التبعين انتهى فيه واللام  
بمعنى على وما سواه كذا ناظر بالضرورة لفقد  
الرباط بين الصفة والمضون في الاول الا ان  
يقدر لفظة منع والاصل عدم التقدير والفصل











به في الجواهر وهو ثلثا درهم ثقل ابن عسرة عن اصبع وز  
عن ابن حبيب الا انها عكلا وحوت القتل بالنقض  
ومجرد النقص لا يوجب كمالا يعني وانما يوجب  
الرجوع للامس ويدل على هذا ايضا اثبت  
شاس النظر ابن عاشر وقال ابن ناجي اول كتاب  
التجارة لا رخصا من الحرب ما رخص  
وقعت حسبه بنو نيس في نصراني من اهل الجزية  
ثبت عليه انه باع ولدا مسلما لا تفكر الحرب النازليين  
بالامان للتجارة فاقى ابن عبد السلام بقتله  
على انه يهتد وبقتل واختار بعض شيوخنا  
انه يقتص للمهد فيرى فيه الامام رايه انتهى  
الحاكم **باب** ان غير السب يوجب الرجوع للاصل  
من التخيير بين الاصول لسانه وانه اعلم  
**باب** خرج العبد **باب** ان يتركه  
الناقض للعبد بما تقدم في فيه نظر بل وكذا الناقض  
بما تقدم انظر ابن عسرة في قول **باب** الرد قول  
الشهيد اذا اشار ابن الحاجب الى منشا الخلاف  
فقال وان اخذ في ستر قاقه قولان لا بين  
التاسم واشهد بنا على ان الذمة تقتضي الجزية  
بدوام العبد وانما انتهى وقول **باب** واجاب  
ابن رشد للشهيد اى اجاب عن قول الشهيد ان  
الخبر لا يعود الى الرق انما ونقص كلام ابن  
رشد اتفق اصحاب ذلك على اتباع قوله في ان  
الفعل الذمة اذا انقضوا العبد ومنعوا الجزية وخرجوا  
من غير عذر انهم يهيرون حرا واعدوا يبيحون  
ويقتلون الا شهيد قال لا يعود الخ الى الرق  
وما اتفق عليه ذلك واصحابه اجمع في النظر  
من قول الشهيد لان الجزية لم تثبت لهم بقاء  
من رن متقدم فلا ينقض وانما تركوا على  
حالهم من الجزية التي كانوا عليها امنين  
على انفسهم وديارهم بين اظهر المسلمين بها  
يدلوه من الجزية عن يد قهرهم ما عروث فاذا  
منعوا لم يفتح القروض وكان المسلمين الرجوع  
فيه وذلك ايضا كالمسلم يبيع مع الفحل  
الحرب على شروط فاذا لم يوفوا بها انتقض الصلح  
اذ كلام ابن رشد في البيان وذكره في رسم  
اجواب من سماع عيسى ونفله **باب** مختار

التهنى

التهنى قلته  
العبد الرق انما اذا اعتقه المسلم ثم خرج لدار  
الحرب فحارب واخذ فانه لا يسترق بل يخرج منه  
الا حاتم يعني الاسترقاق انظر ذلك **باب** ان ارتد  
**باب** عتق او حارب **باب** ان ارتد من دين ابن عسرة  
لو ارتد جماعة منهموا انفسهم فاخذوا في الحكم  
ديهم بحكم الحربين او المرتدين بقتل ابن  
حبيب عن اصبع وابن القاسم مع ابن الماحشون  
واجرانها على نفس الرق في اهل الردة بالسبي  
وقتل عمر فيهم حكم المرتدين برده العتق  
والنساء من الرق لعننا يرههم فان لا العتق  
انه لا يبر خالف فيه عمر ابا بكر بالنساء فم  
الذين يقتص فيهم عمر القضية وهو خلاف  
قولهم ان القاضى لا يرد ما قضى به غيره قبل  
باجتهاده فتدبر ذلك ابن عبد السلام لا ينزل  
انه خالف ابا بكر انما فعل ذلك تطييبا للنفس  
المسلمين المستقرة روية احدهم زوجته وابنته  
مملوكته وذكر انه فعله بعوض ونقل الى  
بكر اجمع عليه الصحابة ثم اعترض كلام  
ابن عبد السلام ثم قال واجواب المحقق ان  
الحكم بالسبي في قوم لا ينافونه المحكم عليهم  
بالمؤمن عليهم لانه لا مناقات بينهما وان المن  
سبب عن السبي والمسبب يغاير سببه  
ولا ينافونه ولذا كان الامام في حكمه بالسبي  
في قوم ثم آمن عليهم ليس بمناقض في  
حكمه فحينئذ اقول التصدير من عمر انما هو  
المؤمن عليهم لم يقتل في سبيلهم ولا ينافونه  
لنقض حكم الرق انتهى ثم ذكر ان الفدا  
كلمة على ما حكاه ابن حبيب وسيله ابن  
رشد والا فلا الذي ذكره ابو الزبيد في الاكتفا  
ان ابا بكر تولى وهم مؤمنون من غير ان  
يحكم فيهم بالسبي ولا يغيره بل ما دى سبهم  
فاذا ثبت فلا اشكال لان ابا بكر لم ينفذ  
فيهم الحكم انتهى **باب** جمال الصراة  
رجوع اليالفة المرسوم ومعناه فان لم يخل عن  
شرط فاسد لم يحزوان ان كان العباد  
بسبب اعطاه مال من المسلمين لهم فيمنع الاثافي



منهم ابن عسرة فيقول المازري ولا يهادن الامام  
 العدو باعطائه مالا لا يهدى عنه كس مصلحة بشرع  
 اخذ الجزية منهم الا الضرورة التخليص منهم  
 خوف استيلائه على المسلمين وقد شاور صلي  
 الله عليه وسلم لما احاطت القبايل بالمدينة  
 سيد ابن معاذ وسعد بن عباد في ان يتذك  
 للمشر كين ثلث البشار لما فاني ان يكون  
 الا لشرا مدينت القتال فقال ان كان هذا من الله  
 سمعنا واطعنا وان كان رايها اكلوا منها  
 في الجاهلية ثمرة الاشرا وقرى فكيف وقد  
 اعزنا الله بالسلام فلما راوا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عزمهم على القتال ترك ذلك  
 فلو لم يكن الاعطاء عند الضرورة جائزا لما شاور  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وقد  
 نقل في كلام المازري من اصله فانظره  
 وهذا الحسب ما يقرر به كلام الله واما ما ذكره  
 في ان الاحتمال الاول فمحم والاحتمال الثاني فاسد  
 لا يقتضيه جوار عقدها على اعطاء مال لهم من غير  
 ضرورة ويبرزه كلام المازري الذي تقدم ويدل  
 ايضا على فساده قول الله الاخوف واما الاحتمال  
 الوسيط فمفسده ان خلا عن شرط فاسد كشرط  
 بقا الخ وان كان الفساد بسبب مال يلزم به  
 الامام والحق ان هذا صحيح وبه فتردد ويوافق  
 كلام المازري المتقدم وبذلك ايضا يفسد  
 الاحتمال الثالث فتأمل واما علم وقول  
 وهو كون مدتها غير معينة والاشهاد المرد بالشرط  
 الرابع كونها غير معينة واسما المراد به ان تكون  
 المهادنة الى مدة معينة تعيينها الامام فاجتهاده  
 ونذب كونها ارتفعة اشهر ان وقد عذب في الجواهر  
 بشرط رابعا تاملا وبه نقل سقوط النظر الذي  
 ذكره في عقدنا شرط البعا وان يرد رهاين  
 واستلوا فتأمل ان كان عندهم رهاين  
 مسكوك ان هذا العقد بقوله في الجواهر عن ابن  
 حبيب راجع اليه في الكسبيز وبقية في ثال  
 في وفيه نظر لان ذلك لا يثبت وانما قاله  
 على اصله في عدم رد الرهاين والرسول ان  
 اسكوا ولو مع الشرط اي ولو مع شرط رده ان اسلم

ومذهب

ومذهب ابن القاسم خلافه بل ترد الرهاين والرسول  
 عنه وان اسكوا ولو بلا شرط وهو قول مالك  
 قال في الجواهر قال سمعون ومالك يرى ان  
 يرد من اسلم مالا يسل والرهاين انتهى وقال  
 ابن عسرة سمع سمعون رواية ابن القاسم ان  
 اسلم رسول القتل الحرب رد اليهم ابن رشد وقال  
 ابن حبيب لا يرد اليهم ولو شرطوه وثالثها الا  
 ان يشترطوه انتهى **فان رسول الله**  
 ولما بلغه ابن الماجشون ان انظره فان ابن الماجشون  
 يخالف في رد من اسلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الرسول فقط ولذا لم يأت الحكم فيه بل هو لا يخرج  
 هذه طريقة ابن رشد فيل يبدأ من ياله فان  
 لم تكن من بيت المال او هذه طريقة ابن  
 حارث عن ابن عبدوس عن سمعون واختارها  
 المحملي نظر **طعن في اسم جمال المسلم** روي اشهب  
 ولو جميع مال المسلمين ابن عسرة ماله يخلص لستلا  
 العدو بذلك **ورجع بمثل المثل في قوله**  
**اجيب** بانه فيما اذا خذاه ان هذا الجواب غير  
 ظا فقول ان العلم بان الايام لا يفديه لا يقتضي  
 تقدم مال الكسبيز على بيت المال وكذا يقال  
 في الجواب الذي بعده ولذا قال ابن رشد والمحملي  
 القياس ان لا يتبع المفدي في انظر كلامهم

**فان** **قوله** **المثل المثل** **ان**

مثله للباجي وابن بشير وقال ابن عبد السلام  
 الاظهر المثل مطلقا لانه قرص ابن عسرة الا  
 ان كان الرجوع بقول المفدي اخذني واعطيك  
 البعدا فالمثل مطلقا لانه قرص وان كان  
 بغيره فنقول الباجي لاف السلعة المفدي بها  
 يثبت لها بقدر في الذمة ولا التزامه قبل ضرها  
 في العقد اذ صار دفعها هلاكا بها انتهى **ورسم**  
**في كمال الخلاص** **بدون** هذا العقد للمفدي ومبطله  
 ابن بشير وابن عسرة معا بلا تخلف المؤلف  
 له هنا وفي **فمن** **نفي** المذهب منتقد







الى بعض شهوده وقول **في الخبر** لا سبق في هذا الحديث  
 اخرجيه ابو داود واحمد بن حنبل في مسنده ومجمعه  
 الجامع والكنف للبيهقي والحاخاني في تفسيره والنسفي  
 في تاريخ النون وسكون الضاد المعجمة اي السهم  
 وقول **في الخبر** عن عمرو الكندي والحاخاني في تاريخ النون  
 في خبره المجلد ويؤقتش بانه لا يعمم في الحديث  
 لوقوع النكارة فيه بعد لا في سياق الايجاب  
 لا نعم فلا دليل فيه للمشافعي انظره **ان مع بيته**  
**في الخبر** فحمله على ما اذا جاء عليه في الصواب  
 والله اعلم ترك كلام النوار على ظاهره  
 وتأويل كلام المؤلف لبعثه المعاصرة عليه  
 تأمله **في الخبر** وقول **في الخبر** وقول **في الخبر**  
 عدم الا كذا ما يوصف في هذا هو الصواب  
 كما يدل عليه قول ابن شاذان في شروط  
 السبق في معرفة اعيان السبق في قوله  
 وقد اعترض **في الخبر** اخذ ابن عسرة صحة  
 القرائن بغير معين فانظره **واخرجه** **في الخبر**  
**في الخبر** والثاني جاز على المشهور في  
**في الخبر** اتفاقا عباد بن رشيد **في الخبر**  
**في الخبر** ولا يشترط التصريح في العقد  
 في هذا هو الصواب خلاف ما في **في الخبر** من  
 اشتراط ذلك فالا كان الاولي ان يقول  
 على ان سبق **في الخبر** **في الخبر**  
 وحكمه انه ان سبق غيره في العمل فلهذا عند  
 قوله فلين حضر في مكان حقه ان يذكركه  
 فذاك اي ان سبق هو في مكانا اثنين فلم  
 حضر وان كان اذكر فلهذا يثبت في السبق  
 كما في اجراءه واعلم ان السابق يسمى بالمجلى  
 بفهم الميم ويشترط العلم والذات بلبه النصلي ابن  
 عسرة الشيخ عن كتابات ابن من سب  
 والعاشر في السب كيت ونا بينهما لا يسمى الا بالام  
 العدد والله اعلم **في الخبر** في خبر  
 عن واحد من اللقبين لسائرهما اجماعا بعينه  
 في قبيلتين فقال **في الخبر** في الخبر  
 الثاني المجلى والمصلى وبعد  
 المسلى وتال بعد غافل يسرى  
 ومرتا حهاشم الحضي وموسى  
 وجا

انظر السابق  
 في خبره  
 وما يليه  
 في الخبر

وجا اللطيم والسيكيت له يسرى  
 هذا واضح ولا معنى للتوقف فيه **في الخبر** وانظر ما يقع بمصر في منع  
**في الخبر** اجواز مع المحلل لابن المسيب وقول **في الخبر**  
 بذلك مرة في وجهه انها مع المحلل صارا كالثنتين  
 اخرج احدهما دون الاخر وعليه فان سبق المحلل  
 اخذته وان سبق احدهما مع المحلل اخذ ذلك  
 الاخر بانه ونسب الاخر مع المحلل اخذ ذلك  
 عليه في رواية النظر **في الخبر** **في الخبر**  
 فاستثنى كل **في الخبر** في كلامه استشكل  
 بل يصرف في كلامه ونفاه على غير  
 وجهه **في الخبر** **في الخبر** ولا يستوي العمل  
 ان بل يجوز ان يقول المتبرع ان سبق فلان فيله  
 كذا وان سبق غيره فيله كذا فلان فيله  
 واذا عمل على وجهي متساويين مع وجود المحلل  
 كان تنزيها على القول المشار اليه بل هو قد  
 شرع عليه ابن يونس فقال ولا يات من ان  
 يخرج احدهما خمسة والاخر عشرة ان كان سهما  
 محلل قال محمد وهذا مشاهة وهذا بفترة والمحلل  
 الاول اليق اذا ساعده النقل انتهى  
**في الخبر** **في الخبر** **في الخبر**  
 للمغالبة في هذا الخبر في قوله مما ينتفع  
 به في نكاحية العدوى وبعد ان يكون  
 مجازا يشترط ان يقصد به الا بمتاع في  
 نكاحية العدو ولا المغالبة كذا في الجواهر  
 انظر **في الخبر**  
**المختصا بغير قوله** فان ثا الواجب  
 يزيد على ثواب المندوب بسبعين في هذا الكلام  
 ثقله امام احمد بن حنبل في مسنده ومجمعه  
 الجامع وهو ما اخذ من حديث رواه ابن خزيمة  
 البيهقي في شعب الایمان انتهى وذكر ابن  
 ابى شريك ان الخافض ابن حجر ضعه في كتاب  
 تخرجه احاديث الراعي وحسين فلا ينبغي الاستدلال  
 به مع ضعفه وكان يكتفيه ان يقول فان  
 ثواب الواجب افضل من ثواب المندوب

السكندر ثواب  
 الواجب

Copy

sity



للمحدث القدسي في البخاري وما تقرب الى عبد  
 شي احب الي مما افترعت عليه **بوجوب**  
**الضحي** **قوله** وخبر البهني كمان  
 اعمد في هذا الحديث ضعفت البهني كمان  
 في بلاحة فيه وقول **قوله** ولقد اخصني الشيخ  
 بسالم حيث قال اني لان الضحي في قوله  
 اقله ركعتان يعود على الضحي اي الواجب  
 اقل الضحي وهو ركعتان **والشاور** **قوله** المنتظر  
 قال احمد بن نصر الداودي انما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يشاور في الحرب ويسأل  
 ليس فيه حكمة بين الناس واما ما فيه  
 الاحكام فلا يشاور فيه لانه انما يلتمس  
 العلم منه ولا ينبغي ان يكون احدا علم بما  
 انزل الله عليه منه قال وقد قال قوم ان  
 له ان يشاور في الاحكام ولقد غفلة  
 عظيمة منهم لان الله تعالى يقول وانزلنا  
 اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم  
 الاية وما كان من غير الاحكام فربما  
 رواها عنهم او سمعوا بانهم سألوه ولم  
 يسمعه انتهى وقول **قوله** بل على التورات  
 مناورا العلماء قال ابن عطية السوري  
 من قول عبد الدين وعز لضم الاحكام ومن  
 لا يفسر بفعل العلم والدين فعزله واجب  
 انتهى **وخبر** **قوله** **قوله** والافصح  
 ان من اختارت الدنيا شيئا من مجرد اختيارها  
 ان فيه نظر بل الافصح ان من اختارت الدنيا  
 بطلتها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك  
 ضحا استظهره في **قوله** في فصل  
 التخيير والتعليك لقوله تعالى امتعكن  
 واسترخكن ثم احاجمها لا نظره **وقوله** **قوله**  
**المبيت** **قوله** لا يفهم له بحره فمن  
 وهو في عهدتها اذ لم ار من ذكر  
 ان احب هناك المبيت وظاهر كصوابه  
 وهو ظاهر الاحاديث التي في **قوله** ويحويه في  
**قوله** انه خاضت بالمبيت كلام المؤلف  
**وعلى** **قوله** ثم المعتمد عدم حرمة  
 صدقة التطوع انما نظره وفي **قوله** عن

ان كثرنا في الشاور  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الحرب وفيما ليس  
 في سير الناس

في ما يشاور اهل العلم  
 والابن جعفر وابنه

انما  
 في ما يشاور اهل العلم  
 في ما يشاور اهل العلم  
 في ما يشاور اهل العلم

ابن

ابن عبد السلام المشهور المنع مطلقا نفيه في باب  
 الزكاة لكن قال **قوله** ومذهب ابن القاسم  
 انها لا تحرم عليهم قال ابن عبد البر وهو  
 الذي عليه جمهور اهل العلم وهو الصحيح عندنا  
 انتهى وقول **قوله** وقد عاين الى هرة ربي  
 الله عليه المنقول عنه ما ذكره ابن الهرة ربي  
 ربيعة الضحاكي وقد وثق مثل هذا الخبر  
 في بعض نسخ **قوله** والله اعلم **قوله** **قوله**  
**قوله** لقد استعذت بجمعنا من معاذيق  
 الميم بعد رواه من كان في النهايات  
 اي تحصنت بملاذ وملاذ وضبطه القسط لا  
 يضم الميم اي بالذي يتعاضد به واحق باهل  
 شلا في تكهمن الوصية من حق كقوله  
 القسط لا في كونه ربا عيا يقطع العمة و  
 الحما من الحق بمعنى حق على لغة فيه **قوله**  
**قوله** **قوله** لغتونه تعالى لا يحل  
 لك الشيا انما حمل كلامه على هذه الالة  
 يتبعه للا تفهسي قال **قوله** والظا لهر ان المراد  
 قوله تعالى ولا ان تبدل بعض من ارج راض  
 الاقوال في معناها قول ابن عباس لا يحل  
 لك ان تطلق اداة من ارج راض وتلك غير قال  
 وهذا لم ينسخ والله اعلم **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** وقال الشيخ سالم في معناها قول  
 انما **قوله** في **قوله** وعمل وهو الذي صدر به  
 الكشاف ان معناه لا يقطع عطية مستكرها  
 اي لغيرها كقوله اي شئ كثر ما يمين به  
 وهو ظاهر **قوله** **قوله** ابن العربي في خواصه  
 عليه الصلاة والسلام صنف المغنم والاستبداد  
 بخمس الخمس اربع خمس ومثلها لابن سنان  
 وكانه اشار الى القولين والثاني منها  
 الاستبداد بجميع الخمس واقتصر المص على الثاني  
 ولو اقتصر على الاول لكان اولى لانه  
 اشهر عند اهل السيرة قاله **قوله**

**باب** **الزكاة** **قوله** ابن حجر الزكاح  
 في اللغة الضم والتداخل واكثر استعماله

في هرة ربي  
 قال بعضهم ابو

Copy



في الوطى ريس به العقد لشونه سببا فيه ثم قال  
**ق** في الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطى كقوله  
 في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل لم يرد في القرآن الا  
 للعقد ولا يرد مثله قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان  
 شرط الوطى في التحليل انما ثبت بالحنكة والا فالعقد  
 لا بد منه لان معنى قوله حتى تنكح حتى تنزوج اي  
 بمقد عليها ومنه قوله ان ذلك ككافي في المحرقة لكن  
 بقيت السنة او لا عبرة بمفهوم الغاية بل لابد  
 نقد العقد في ذوق النفس بل وفي وجهه للشناقفة  
 في الحنفية انه حقيقة في الوطى مجاز في العقد  
 وقيل مقربا لاشترائه على كل منهما وهذا الذي  
 يستخرج في نظري وان كان امكن ما يستعمل في  
 العقد انتهى وما صححه ولا يخوه لابن عبد السلام  
 ونحوه والاقرب انه في  
 اللغة حقيقة في الوطى مجاز في العقد وفي الشرع  
 بالعقد وما ذكره ابن حجر نقلا عن ابي حنيفة  
 الذخيرة من ان النكاح في انكح حتى تنكح زوجا  
 غيره معنى الوطى لا العقد وحكي عليه الاتفاق  
**ع** في ظاهر فتاويه وقال ابن عرفة النكاح  
 عقد على مجرد منقعة التلذذ بادمية غير موجب  
 قيمتها بنية فسله عن مرغام عاقد هاهنا منها  
 ان حرمها ان كانت على المشهور والاجماع على  
 الاخر فخرج عقد تحليل الامة ان وقع بنية  
 ويدخل نكاح الخصى والطارق لان بنية  
 صدقها فيها ولا يبطل بمكسبة نكاح فزارعا  
 بعد ثبوت وطية بئس عقد واحد او فثوبنا به  
 باسم النكاح لقول ابن رشد عدم حله للمشبهة  
 لا لثبوت نكاحه انتهى **و** **ق** في  
 مجزوءة متعة او من اضافة الصفة للوصف والاصل  
 على متعة التلذذ بالمجردة يخرج بالمتعة البيع  
 والسكر او بالتلذذ بالمتعة المعنوية كالخمر  
 والولاية وبالمجردة العقد على سائر الامة للوطى  
**ق** في بادية قال الرضا ع اخرج التلذذ  
 بالطعام والشراب قال وزعم بعض المشايخ انه اخرج  
 به العقد على الجنية وفيه عيب بعد ان انتهى وذكر  
 ابن العزيم ان نكاح الخمر مع الانس جائز عقلا فان  
 صح نقلا فيها ونعمت والا بقينا على اصل الجواز

العقل

العقل نقله **ع** **و** **ق** في بنية قال الرضا ع  
 من التلذذ اخرج به صور الزنا وكتب عليه  
 ابن عاشر انه كلام غير واضح فان الافتقار للبيئة  
 فهو العقد لا التلذذ قلت  
 وفيه نظر بل في الدخول فقط كما ياتي على ان  
 قول ابن عرفة بنية وكذا قوله ولا يبطل  
 عكسه انه يرد عليه ما ياتي من ان ما وقع فيه  
 الدخول دون اشهاد يتسحق بطلقة والطلاق كرفع  
 النكاح واحيد يشهد يتسحق بطلقة والطلاق كرفع  
 لا قمارهما بالتبذ والعقد المدعى صحيح لو صدقنا  
 فها فيه فاخذنا بقرارهما **ق** في الاجماع  
 صوابه او الاجماع بتكرير او كما يعلم بالتأمل  
 الالبه اشكل على المعنى لكافة اللفظ وقول  
 بعضهم صوابه والاجماع بالواو وقول اخر صوابه  
 او الاجماع بالواو وسدا وباسد ان تامكه واليه  
 اعلم وقول **ق** قال رغب ان خشي العنت  
 رجب عليه كذا اي ان خشي العنت ولم يمكنه  
 التبري ولم يكن الصوم في حال في الشاغل يتبين  
 لحوق عنت وعدم امكان تسري نكاح لم يصح  
 صوم وخبر فيه وفي تسري عليه فان كونه  
 الصوم وجب احد السلافة والنكاح او لا انتهى  
 وفي المتقدمان ما نصصه **ق** في النكاح  
 للقدار عليه اذ لم تكن به حاجة اليه مندوب  
 اي للولد وان كان عنتا او خصورا او عقيما  
 فالنكاح له مباح والمحتاج للنكاح ولا يصير له  
 عليه ولا عنت ما يتسرى به وخشي على نفسه  
 العنت ان لم يتزوج فالنكاح عليه واجب  
 وان لم يحكم اليه وخشي ان لا تقدم سما وجب  
 عليه فيه فهو مكروه في حقته والبراة نكاحا  
 لرقل انتهى ونحوه كخشي ونقله ابو الحسن وغيره  
**ق** في لزوم اتفاق عليهما من حرام او لهذا  
 رجاء بعيد قول ابن عاشر ومحمم عليهما  
 يحلف العنت وكان يضربا لمراة لخدم تدرته  
 على الوطى وعلى النفقة او لغيره من مرفيع  
 لا يحل انتهى ومثله قول الشافعي ومنع كسر  
 با مراه لخدم وطى او ذوقه او كسبه محرم رسم  
 يحلف عنتا انتهى واعترضه ابن رهاك

انظر  
 والعقد كالتلذذ  
 في وجوب النكاح وطه



انصرفوا الى علي

بالسني كما قال بعض العلماء وان وافق كلام  
خافي **2** عن الغياب ثم ما ذكره المم من الجواز  
قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وهو وان  
كان متفقاً عليه لكن كرهوا ذلك للط  
لا يورثي البصر ويورث قلة البصر ويورث  
قلة الحياء في الولد والله اعلم انتهى قال في النسخة  
ويكره نظر احد الزوجين الى فرج صاحبه لانه  
يورثي البصر ويذهب بالحياء وقد يري ما يكره  
فيورثي الى البغضا وتالفت فارتبته رضى الله عنها  
ما رايته ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا رايته مني وان كنا لتفلس في انا واحد يختلف  
ايدينا فيه انتهى **ومتنع بغير دليل فتولد**  
فيجوز التمتع بظاهره الزنى الذي ذكره البرزلي  
قائلا وجهه عندي انه كسائر حسد المرأة  
وجميعه مباح اذ لم يرد ما يخص بعضها عن بعض  
مخلوق باطنه انتهى واعنه واللعن في خلافا  
لما في الليسافر والالتفيس  
لكن قول من غير استنباطه انه فيه نظر بل  
ظاهر كلام البرزلي وابن فرحون كما في  
خلافا **وفسح ان دخل البلاد هو قول**  
ولا يكفي ان يشهد احدهما بما ذكره من عدم  
قبول الشهادة على هذا الوجه غير صحيح ولا مانع  
من قبولها لان شهادة النفل يكفي فيها اثبات  
ينقلان عن شاهدين عن اخبر يورثي هذه والذي  
يقينه النفل كما لا يخفى الحسن انه اذا كان  
شاهدان فقط لا يسمى شهادة ابدان وان كانت  
مقبولة لانها لا تقبل كما زعمه ونصب  
التعذيب قال يحيى ابن سعيد يجوز شهادة  
الاكراد في النكاح والعتق قال ابو الحسن  
مانع **في غياض الافراد**  
المتفرقون وهو ان لا يجتمع اليهود على شهادة الولي  
والمشتا الحسين بل اذا اعتقدوا النكاح وتفرقوا  
قال كل واحد صاحبه اشهد من لميت به  
فسره في المختصر الشيخ فيكون على هذا شاهدان  
على الزوج وشاهدان على الولي وشاهدان على  
المراة ان كانت نكاحا وان كانت بكرا ذات  
اب كانوا اربعة وانما ان شهد احدهما شاهدين



ثم ليعتبر الاخر فاشهد لهما فلا تكون شهادة ابرار  
 عيا من وهذا على اصلنا وشهور من ذهبنا ان  
 الايمان ليس بشرط فوالله العبد انتهى  
 نقول لا تكون شهادة ابرار اي لا يسمي  
 بذلك لانها مأخوذة من التبدد وهو التفرق  
 ولا تفرق هنا لانها لا تفصل و **ج** فهم ما ذكره  
 من عدم قبولها غير مستند لنقل بل قال  
 اي ولا ينتفع بها كما تفيد التبدد انتهى  
 ونهر التبدد لا بين قريحتين بعد ان ذكر  
 ان الزنا لا يدينه من اربعة ويحق بهذا النوع  
 احكام لا بد فيها من اربعة الاول الشهادة  
 الذين يحضرون للبيان الزوجين والمذهب  
 ان اقلهم اربعة الشاقي شهادة الا بدلائل  
 الابار اربعة شاكها ان على الاب وشاهدان على  
 الزوج فان شهد كل واحد منهم الشهود الذين  
 انهم هم صاحبهم لم يسمي هذه شهادة ابرار  
 انتهى فنقول لا تتم الابار اربعة يعني انها لا يتم  
 تصورها الابار اربعة فان كانوا اقل من ذلك فليس  
 شهادة ابرار مع قبولها وليس المراد انها لا تقبل  
 ولا ينتفع بها كما تفيد **ج** منه فتأمل  
 منقضا **ولا حدان فشا فتأمل** باقراره  
 ببينة او البينة هنا في الزنا فلا بد منها من  
 اربعة صريح به ابن عبد السلام وخبرنا فاعل  
 فشا فمير الدخول به صريح ابن رشد ويحتمل  
 عوده للنكاح كما لا بد من عسرة وابن عبد  
 السلام قال **لعني** واليك صحيح اذا المقصود  
 نفي الاستتار ومن مثل الغشوان مجيبا مستفتين  
 كما في **ج** عن ابن عسرة رقول **وكانت**  
 على العقد او على ايتناهما باسم النكاح شاكها  
 واحد الذي لا بد من ريشة في البيان هو ما  
 نصه يكون الدخول فاشيا **ج** وحده ان افترا بالوطي الا ان  
 واحد نذر واحد بالشبهة انتهى ومثله في لفظ  
 يوارل ابن سهل فانظر قوله او على ايتناهما انما  
 يقع فيه **ج** والشايع وهو غرض ظاهر **لوعلم** رد يلو  
 قوله ابن القاسم ان الغشوة مع العلم لا يفسد الحد  
**ولو لم يقدّر هذا** فاقابلة قوله ابن نافع بشرط

تقدير

تقدير العداق وهو ظاهر الموطا قاله في **منسب**  
 وفي مقتضى نقل ابن عسرة ان كلا  
 القولين مشهور انتهى وعليه في كان على المؤلف  
 ان لو غير بخلاف والله اعلم وقول **ج** وبعدهم رد لها  
 بقيد ما في **ج** من ركون امها اليه في صور فقد  
 نقل **ج** بقيد القيد عن البساط ثم قال ويقيد  
 البساط بقوله ان لم يظهر منها الرد عند وصول الخبر  
 اليها انها هي غير الولي المجبر **فمنه ان لا يبين**  
 هذا احدا قولك مثل ثمة ذكرها ابن عسرة  
 ونص **ج** ابو عمر في نسخة ماله  
 الروايات قبل البناء انتهى ولم يذكر ترجيح اصلا  
 مع ان ابا عمر شهد الفسخ قبل البناء لكنه قيد  
 بالاحتياط والمصنف كسند مبرر كما **ج**  
**منسب** لكن حذف منه الاستحسان وفي  
**منسب** ونهر **ج** الذي عرف في الكتاب والمشهور  
 عن مالك وعليه اكثر احتجاجه انه يفسخ نكاحا  
 قبل الدخول استحبابا لا انه يقضي ما يثبت اليه  
 وليس ما صنع فان دخل بها مضى النكاح وان  
 يفسخ **ج** انتهى نقله ابو علي وبه يجمع بين ما هنا  
 ونسوله الا في **ج** عشر من ركنية لغز عليه  
**كوليها فتأمل** بل ان حجته عقلية او  
 فاقوى له رخصته تصرف الشيخ زروق بانه  
 المشهور ونص **ج** رخصته تصرف الشيخ زروق بانه  
 حرام ولو كانت مستبراة من زنا ولو ليسها  
 المجبر مثلها وعنه بكثرة على المشهور انتهى  
**مسئلة من زنا فاق** **ج** بقيد اخاذه  
 المص له انما قبل المص لا يفيد لان الكاف في كلامه  
 للمتشبه ونقول لا تدخل نكاحا لكان يقال ابو احدم  
 ما ذكره في الاستبراء من الزنا فاعلم عنده من  
 الاستبراء لان الاستبراء من الزنا فاعلم عنده من  
 به في المقدمات وحينئذ فلا يحتاج الى ما ذكره من  
 التصويب **وان يبينه** **فتأمل** من زنا غيره  
 او عصبته او تائبه النحر بعد في هاتين لقول **ج**  
 ملك ونظر ونقطة القبول بعد ذلك لا بد  
 التماسه وان الماحشون انظر **ولو بعد** مقابلة  
 المغيرة في المدونة وقول **ج** وانظر عمل من شبهة من عقد  
 على امرأة الا هذه المسئلة لغير بعينها مسئلة ابن



رشد الآية في ذات الوليين في قوله ولولم تقدم العقد  
 على الاظهر فقد ذكر فيها التابيد خلافا لابن المبرز  
 فالمتنظير وصوره وقوله وهو ظاهر اطلاق المصنف  
 يظهر من اني الحسن ترجيح عدم التابيد وقال في السائل  
 انه الاصح ولعل المصنف اطلق لقول ابن عبد السلام الاقرب  
 في الرجعية التحريم والله اعلم **فكلمة قوله**  
 ست عشرة صورة اذ يعني في خصوص الوطى  
 في العدة ولوراعيت صورة الوطى بعدها في المجموع  
 اثنا عشر صورة **لا يفتى** ابن المأخوذ  
 فان لم يوطأ في التابيد قولان ابن عبد السلام  
 والاظهر عدم التابيد فاعتد المصنف هنا هذا الاستقلال  
**او مبني على قوله** وتحد ان تزوجها عالميا  
 بالتحريم ولا يلحق به الولد فان لم يعلم به فلا  
 حد عليه وحق به الولد وهو قول المولى في  
 باب الزنا او حرمة ومبني على ان لا يفتى  
 بعدم النكاح انه كان قبله عالميا بالتحريم  
 وان لم يفتى بذلك بالبيعة فانه يحد لا بقرانه  
 ويلحق به الولد لعدم ثبوت ذلك قاله المصنف وهذه  
 احدى المسائل التي يجمع فيها الحد والحرق والولد  
 ونظمها صاحب المنهاج فقال  
 الابن وجات ثلاث فاسمها ونسب والحد يستجمعها  
 وامتن حرتين فان علم **مبني** خامسة ومحرم  
 ونفى تسويغ بيت فاذكر **بشكل** علم في جميع ما ذكر  
 انما اذا اقرب بعد وطئ الامة بانه عالم بحريتها او بانها  
 ممن يفتى عليه والله اعلم **المعنى قوله**  
 الذي لا يشاء بد تحريمه بزيادة لا والعبارة في  
 كذا النسب بين من ذكره وصوابه لو قال  
 والمراد به الذي لا تزوم بحرميته كما خص  
 الزوجية وقوله على المشهور في الاخيرة وقيل  
 يتا بد كذا ذكره يوسف ابن عمر في الشيخ  
 يوسف ابن عمر ذكر ان التابيد في الهارب والمنفرد  
 تعالى في المنفرد فقط ونص

الهارب بالمرأة يتا بد عليه تحريم زواجها وقيل بذلك  
 والشهورا به لا يتا بد فيها التحريم وكذا في علي  
 هذا المخلوق الذي يقصد المرأة على زواجها حتى يتزوجها  
 فتقبل يتا بد فيها التحريم وقيل لا يتا بد فيها وهو  
 المشهور انتهى لكن وقفت الفتوى من غير واحد  
 من متأخري الفلاس يتا بد التحريم فيها فلا  
 المشهور وكذا قال في العمليات **وتابيد** التحريم في محض  
 وهذه سيات في محقق **الاستدلال**  
 التبريل من التصريح ما خود من غير من الشيء لغير  
 العين وهو جازبه وقولان يظهر في كلامه من  
 ليعلم للدلالة على المقصود وغيرة الا ان اشعاره  
 بالمتصور انه يسمى للوجوه والفرق بينه وبين  
 الكفاية ان التبريل ما ذكرناه واليكفاية  
 هي التبريل عن الشيء للازمة كقولنا في طوالت  
 الشجر وتكرمه طوالت النجاد وكثير الرماد  
 انتهى **والله اعلم** وقوله وذكر الشمس  
 القائل ان ما ذكره القائل من التفصيل به اجاب  
 صاحب المعيار لماسيل عن المسئلة في  
 نصه للرجل الرجوع بما انفق  
 على المرأة انهما اعطى في اختلاعهما من الزوج الاول  
 اذا جاز التبريل والامتناع من قبلها لان الذي اعطى من  
 اجله لم يثبت له واذا كان التبريل من قبله فلا  
 رجوع له عليها ولا على الشهود لان التبريل  
 كالكفاية انتهى **صحة** في كمال التقيد  
 وقوله فان اهدى وافق بعد العقد ثم طلق  
 الزلا وحده للتنظير مع حكاية الروايتين فيما  
 ياتي ورخص **في** التبريل  
 يهدية بعد العقد وقيل البناء او كشيء له وان لم  
 يفتى الا ان يفسخ قبل البناء فخذ القايوم منها  
 الا ان يفسخ بعد روايتان انتهى ويأتي ان الزواج  
 هو الثاني وظاهره ان كان الغراقي من قبله  
 او قبلها والله اعلم **وذكر المسألة** وقوله  
 خلافا لنص الشيخ انما يظهر الشيخ بزوال ما في  
 الشق قابلا لا فرق في الزوجة بين الولي والاديني  
 اذ لو وجب على الاجنبي كوجب على الولي اذ يكون



الولي احرى لانه كالبائع انتهى **وعبر هذا كونه**  
**لغيره عليه قوله** او ان الفسخ يستحب الى هذا  
 هو القبول كما تقدم عن بعض اهل عمر الخاضع لسلطان  
 المم الاستحباب منه فها وني **فصل** مستدرج  
 عليه **در صحنه** وفي **صدق** قوله قال **الظاهر**  
 ان الزوج والزوجة ركنان الزمان ذكره **ففيه**  
 نظر لان الزوجين ذواتان والنكاح عقد وهو معني  
 فلا يصح كونهما ركنين له وبهذا اعترض  
 ابن عرفة على ابن شاش وابن الحجاب حيث جعلوا  
 اركان الطلاق الالفعل والمحل والقصد فقال ما  
 نصه **فصل** وابن الحجاب تابعين للفرق الى الشكل اركان له يرد  
 بانها خارجة عن حقيقة وكل خارج عن حقيقة  
 الشيء غير ركن له انتهى ولا يجاب عن **بابه**  
 اطلاق الركن مجازا على ما يتوقف عليه الماهية  
 لا ان تقول تفصيله كما يمنع ذلك وانما يقال  
 ذلك في حق من لم ينص له كما بن شماس  
 وابن الحجاب رتبهما المصداق والحق والله اعلم ان  
 المراد بالركن ما لا يوجد كحقيقة الشرعية بدون  
 فقد حصل كونه التي ذكرها المؤلف كمال لان  
 العقد لا يتصور الا من عاقدين وهما شرعا الولي  
 والزوج ومن موقوف عليه وهو الزوج والعوض  
 فلا بد من وجوده وان لم يثبت ذكره ولا يتصور  
 العقد الا بصيغة وقد خصصه الشرع بما  
 ذكره فثبت علمه وما ذكره **في** انما يتقرر على  
 كفيته الثبوتية وليس الكلام عليها **باب النكاح**  
**ورقعت** **بصدق** **اق** **وهبت** **قوله** ومفادها  
 كما فيها ان نحوه قوله **فصل** ولا فرق بين  
 الماضي والمضارع واعترضه اللغوي قايلا انه نظر  
 لان بينهما فرقا لغويا في العقد اذ لا يتفق الا بالماضي  
 والمضارع فلما اردوا الاستعداد بالمضارع لقول انما  
 انتهى وهذا هو عرف الناس وفي التزامات الخط  
 الاصل في المضارع الوعد وفي الماضي اللزوم وكلام  
**في** هنا فيه نظر لكن رايي في ابي الحسن في الانكحة  
 الفاسدة عند قوله المدونة ومن قال لامرأة اذا مضى  
 شهر فانا تزوجك فزنيته ووليها هذا نكاح  
 باطل لا يقيم عليه ما روي

الشيخ

الشيخ يوخد منه ان لفظ المستقبل في النكاح بخلاف  
 غيره من العقود ويؤيد هذا الفرق فتوجه ولزم وان  
 لم يرض ربه بحاجب عن بحث اللغوي وقول **فصل**  
 حقيقة او حكاية اي يصدق بذكر حقيقة كان  
 يقول وهبت لها كتمويل هذا الذي يتبين فيما  
 يأتي ولا يخفى صفة للفظ التحويل بل ذكر الشيخ  
 ابن رحال عن غير واحد من المحققين انه مما ظهر قصد  
 النكاح فهو كافي عن ذكر الصداق قال وكان  
 المص سكت عن هذا الرخصة قل  
 وهو خلاف ما جزم به بعد هذا من قوله ولا يصح في  
 هذه ارادة النكاح بدون لفظ صداق وقول  
 او قصدت ان ينيه نظر بل كلامه هنا مقصور فماعد  
 النكاح وزوجت فذهب ابن القصار وعبد الوهاب  
 في الاستراق والباقي وابن العربي في احكامه الى انه  
 يقع بكل لفظه لفتحة تقتضي التابيد دون التو  
 قيت وزوج صاحب المقدمات الى انه لا يقع  
 بماعد النكاح وزوجت الا المقية فاختلف فيه  
 قول مالك انتهى **في** فقد علمت ان المتردد بين  
 ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا النكاح  
 وزوجت ووهبت بعد افي وقد قال ابن عرفة  
 في كون الصدقة اذ اخذت في المتردد قال وهو  
 الذي يظهر من كلام الشافعي ثم قال قال **فصل**  
**صحيح** ويلحق بالهبة في كل شرط التسمية  
 الصدقة من باب اولي انتهى قال **في** يعني عتلي  
 بذهب المدونة الا انه لم يصح في المدونة بل لفظ  
 الصدقة والذي ذهب اليه ابن رشد انه لا يلحق  
 بها والله اعلم انتهى **في** كلام **في** على انه ليس  
 مراد **فصل** اخراج لفظ الصدقة عن المتردد  
 ومثل ما في **فصل** ذكره ابن عبد السلام  
 قايلا انما احتج في الهبة الى تسمية الصداق دون  
 غيرها لانها ظاهرة في نفي العوضين **في** **فصل**  
 كلامه والله اعلم وقول **في** ولا بد من كون لفظ  
 وهبت من ولى الزوجية لا لاخصو صفة للفظ وهبت  
 بذلك بل الصبيغ كمالا لانكون ازا من الولي لان  
 المرأة لا تلي نكاح نفسها وكذا جازي في الصداق  
 الواهب فيه هو الولي ايضا كما في **فصل** وابن  
 عبد السلام وابن عرفة وغيرهم وسيا في ضبط

كما الهبة ولغيرها قوله  
 ابن القصار وانما  
 الا في كمال المتردد المذكور  
 في لفظ الصدقة وقد  
 صرح **في** بان الصدقة

Copy ng rsity







انتهى وفيه نظر لان قولهم كماله كماله  
 فيما قاله لان مال كماله مجرور فاذا تزوجت امته  
 او زوجت بغير اذنه وجب الفسخ ولا دليل له فيما  
 نقله من كلام المنطوية ولا نسلم ما ادعاه من الحرية  
 لان المال كماله اجزئت نفسها فلو قري من المعقنة  
 فتأمل قوله **والا** لا ريب في ان مال كماله الذي  
 لم يزوج امه المحجب في اختصار بقول الكلام فوقع  
 فيه خلل ولفظ **مسلم** بعد قوله او لغيره  
 وحده ما نصه **مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 لا شيء للمعاقد من الصداق ان غيره بان قال هي حرة  
 او لغيره في حده قال الشبان ابو محمد وابو الحسن  
 ما اذا رجع على الغارهما فوقع اليه تركه له ربع دينار  
 وقيل لا يترك له شيء وهذا ان رضي الشريك ان  
 يقسم المال وان اياه احداهما فعلى الزوج ان  
 يكمل لها صداق المثل على المشهور ويكون  
 تبدها فاذا اقتسمها رجع على الذي زوجته  
 متنها بما استفضل في نصيبه ان لم يكن  
 غيره فجميع الزيادة ان غيره كما ذكرنا  
**الاستثنى والاختار ولا انني بشايتة قوله**  
 حقه واذا تار ان لا يله اختيار له من عند نفسه  
 وهو كذلك وما في **قوله** ما يقتضي ان  
 اختياره من اختلاف حيث قال **مسلم**  
 نصه **مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 الاربعة فيمن فيه عقد حرية او ليس لهو لفظ  
 المحجب انما نقله تالعي ونصه **مسلم**  
 من التبصرة اختلف هل للسيد ان يحبر من  
 فيه عقد حرية بنده بيراو كناية او غش  
 لا حل او لم يولد فقيده له اجبار لهم وقيل ليس  
 له اجبار لهم وقيل ينظر الى من ينزع ماله فيجبره  
 وبالا فلا دليل له اجبار الذي كثر دون الاناث  
 قال والصواب منع من اجبار المالك **مسلم**  
 والمكاتب بخلاف المدين والمعتق لا حل الا ان  
 يحبر من السيد او يقر بالاكل ويمنع من اجبار  
 الاثبات كلام المؤلف في المدة برة والمعتقة لا حل  
 انتهى بلفظه وقد بحثنا **مسلم** بان تفصيل المحجب  
 لما كان غير خارج عن الاقوال التي نقلها لذلك  
 عبر المؤلف بالاسم وانما علم وقول **مسلم** ويختتم

نكاحها ان هذا على احدى الروايتين في ام الولد بعد المهر  
 قال في المنطوية وحكي عبد الوهاب في اجبارها  
 اي ام الولد ترايتان احدهما اجواز رخصه في المدونة  
 والاخرى نفيه درواه يحيى عن ابن القاسم والفتا  
 انه اذا نكحها من غيره مضى ولم يفسخ النكاح  
 بلفظه ونحوه لصاحب المعين وابن عرفة  
 فتدبر ان الحبر في ام الولد ارجح منه الفتوى  
 وعليه **مسلم** المؤلف في ام الولد فلا يكون  
 الواو للحال وان كان رجع هنا على مختار المحجب  
 وقول **مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 بان رجع معطوف على مال كماله لا يصح هذا الاستدلال  
 مصان اي لا مال كماله انني اني اذالم يقدر  
 فيلزم عطف المفعول على الفاعل وهو باطل  
**مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 والمدة لا حل على ما يشمل الذكر والانثى  
 عن **مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 واما الاثني المديرة والمعتقة لا حل فلا يخبر ان  
 مطلقا ولهما داخلتان تحت قوله **مسلم** **مسلم**  
 بشايتة وبه يوافق المؤلف بخلاف المحجب  
 تقدم واختصاره ابن عرفة ونصه **مسلم**  
 المحجب في جبر من نية عقد حرية ثالثها المذكور  
 ورايها من كماله انتزاع ماله والصواب الا ان  
 في ذكوره من ينزع ماله وقيلها عن واحد  
 انتهى **مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 وليه ان يحبره **مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 في قوله وقد السفيه انه لا يحبر لو صلى الاب  
 بل السفيه ان كان ذاعقل ورين فله  
 خبر بنده وان كان ناقصا لم يبر خص  
 بالنظر في تعيين الزوج وصيه وتزوج بنده  
 كسبية واختلف فيمن يلي العقد لولا  
 ادالات ولو عقد حيث يمنع منه نظر فاب  
 حسن امضاه امضى والافرق بينهما ينظر  
**مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 انما يحبر بقا قتل المتزوج فان ثبت رتا ميت  
 قبله نتم بدينه قبل المتكاتب فلا يحبر  
 ونحوه كما في **مسلم** **مسلم** **مسلم**  
 واشهد واسمعه المحجب وصوبه ومقابله

Copy 19 Sity







انظر طاعون العول  
وبه الفتنة

انقرضت في ولاية الحماة

انکس کیمبرشور و المیر  
شور و تابان







احسن والقوى وابن سلمون وعبر عنهم بالتي يساق  
 لها مال نسبت معرفته لها وهو يحتمل العرض والقبيل  
 وان الاقوال الثلاثة التي في المتيظية انما هي في الرشدة  
 خلافا لـ **مسألة** **قوله** **وقوله** وهو  
 يقتضي ان الإشارة منها مثل النطق انما وجد  
 عن هذا بان الصداق لما كان تابعا للنكاح لانه ركنه  
 او شرط فيه اعطى حكمه والنكاح لا يكتفي فيه  
 الإشارة قاله ابن مراح **او عيب قوله** وفيه  
 ان هذه من البشيمة كاللثمين قبلها ان ليس في حاشية  
 ابن غازي شيء من هذا ولعله وقع في الرمز تحريفا على ان  
 ما ذكره فيه نظر لما تقدم من ان الاب لا يحكم ابنته  
 المبكر على ذي الرق او الغائب وحسب ذلك ففرق  
 بين البشيمة وذات الاب في هذين النوعين فتأمل  
**ولم يقر به حال العقد** اعتمد المؤلف هنا ما  
 ذكره ابن رشد من ان العاقد على غيره ان قال  
 انه يقر اذنه فان العقد يفسد ولو قرب اتفاقا  
 قال ابن عسرة وهذا الاتفاق خلاف ما فسر به  
 الباجي النكاح الموقوف انتهى ونظر كلام الباجي  
 وضمة النكاح الموقوف الذي ذكره أصحابنا  
 في المدونة وعبر عنها ان يعقده الدائم على وليته  
 ويستتبط اجازتها ويذكر انه لم يستأذنها بقدرانه  
 قد مضى ما بيده من ذلك وانها ان اجازته فبنا  
 لنكاح من قبل الولي قد ندد قال وقال القاضي  
 ابو الحسن انه يقع ان ينعقد النكاح الموقوف  
 على اجازة الولي اذا اجازة الزوج واذن المرأة فيه  
 وقد ذكرنا صفة وقته على المرأة ولها الذي  
 يذكر أصحابنا اجازة انتهى **قوله** **وحده**  
 عيسى القرب الذي في نوازل الشهادات من المصلحة  
 عن ابن ابي عمير قال حدثت عن القرب بالايام الثلاثة  
 لان ما قرب له حكم الاتصال وجرى العمل بهذا  
 القول في هذه الارمنة توسعة وانحنا فالذلك  
 القدر من الزمان **وان اجازة الزوج** **وحده**  
**قوله** والنظر على هذه الثلاثة نص المدونة  
 ان هذا ظاهرها قال في **مسألة** **واحقه** ابن  
 حبيب بهم ساير الاول كما اذا قاموا هذا المقام الا بركي  
 وابن مخروز وكذلك الاجنبى لانه اذا كانت  
 العلة لتوليها الاب فله فرق وكلام المدونة

انظر هذا القول في المدونة  
 ويصعد القول في المدونة

كمثل

يحتمل ان يكون موافقا لها ويحتمل ان يكون مخالفا لها ويحتمل  
 ان يكون موافقا لابن حبيب خاصة انتهى وظاهره  
 ان هذه احتمالات فقط وظاهر ان ما ذكره تاويلات  
 للشيوخ **قوله** **قوله** **قوله** الاول محمد بن والشافعي لا في  
 عمران **قوله** **قوله** لا يصح ان تكون وكذا لا يجوز  
 لا تكون وكذا لا يصح ان يعقد واما على ان تكون  
 من يعقد كالمراة الوصى فيجوز ولا اشكال **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** لان التقسيم لا في  
 خاص بالمرأة في صحيحه لان الملوكة لا حوله على  
 النكاح حتى يزوجه الحاكم او غيره **قوله**  
**قوله** لان ان يعقد النفقة لا تتبع فيه الشيخ يسأل  
 واعترضه **قوله** قايلا ان النفقة التبرية  
 لا تساوي البعيدة اذ ليست العلة بنحو دفع  
 النفقة انتهى وظاهر اطلاق **قوله** **قوله**  
**قوله** والاصح ان دخل وطال يوافق بالشيخ  
 فانظر **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 ولودا امت نفقتها ان هذا القول راجح  
 خلافا ما اعتمد **قوله** **قوله** **قوله**  
 وفوق العنيفة لان الاول ظاهر المدونة والنا  
**قوله** ملك في كتاب محمد **قوله** **قوله** **قوله**  
 بالقول ان فيه نظرا ان لم يعدها احد فيما  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 الاكثر من المدونة لان المسئلة لما لا لا ابن  
 القاسم **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 في هذا ما يحجه المتيظي والذي لا ابن رشد الاتفاق  
 على ان المير والمفقود كذا في النفقة البعيدة  
 لا يزوج ابنتها الا الحاكم ولا ينفصل الا بعد  
 وضو به يقض المولدين قايلا اي فرق بين هذه  
 والتي قبلت انظر **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 لم يقل ذلك الا في المفقودات الا سير فلم يقتض  
 عليه اصلا ومن **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 كان الاب مفقودا قد انقطع خبره ولا يعلم حياته  
 من يورثه فيجوز النكاح الاول كما وظاهره بوضاها  
 وهذا هو المشهور من القياس وبه القضا وقال عبد  
 الملك في الثمانية ليس لهم ذلك الا بعد اربع  
 سنين من يوم فقده قال فيها اصبح لا تزوج  
 حال انتهى من النهاية فعلى المصنف بالنسبة

Copy



لوكير وقياسه على المنقود لا يصح لعدم حياة الاسير  
وعدم صحة القياس مع وجود النص تأمل **كردى**  
**رق وصغر وعنة** **القول** لا يخفى ان  
المراة ليست لها ولاية اذ هذا اعتراف على عبارة  
النص ومثله يرد على ظاهر المصم وقد اشار المحقق  
على المولف ونقصه **هـ** مراد المصم  
رحم الله بكلامه ذكر بطروط الولي لنفي الولاية  
عن من اقصى بقصد هذه الشروط فهو مشبه بها  
تقدم في سقوط ولاية من اقصى بوصف من هذه  
الاوصاف لا في الانتقال فقد لا يكون هناك  
غيره والافيش كل ذكر الاثورة سواقلنا  
التشبيه راجع لا انتقال الولاية او لسقوطها لان  
المراة اذا لم تكن وصية ومالكة ومعتقة لا  
يمكن ان توصف بالولاية لان انوثتها لا  
تتعارض معها بخلاف العبد والقبي والمعتوه فان  
المانع لهم عارض غير ذى يرجح زواله وانه  
اعلم **ومنع احرام من احدا لثله** **قوله**  
فان عقد قبل صلاة ال كعتين فسبح او قرب  
فان تباعد لم يفسخ اذ ظاهره ان هذا التخصيص  
في وقت الاطلاق عكليه ولو وقع العقد بعرب  
الطواف وليس كذلك بل التخصيص في وقت  
العقد ونص **ابن عرفة** الشيخ عز محمد  
عز ابن القاسم ومن افاض رخصي **ال كعتين**  
فان تباعد لم يفسخ بطلقة وان تباعد تجاوز  
نكاحه ونقله ابن رشد وقال القرب حيث  
ممكنا ان يرجع فيستد كطوافه ان انتهى  
**ك كبر لمسا** **وعكسه** **قوله**  
لقوله تعالى ما لكم من ولايتهم من شئ وهذا المستد  
مثله في الترهيب ونقصه  
ولا يجوز لنصراني عقد نكاح مسلمة ولعقد نصراني  
نكاح وليته النصراية المسلم ان يشأ ولا لعقد  
وليها المسلم لقوله تعالى في اهل الكفر بالتك  
من ولايتهم من شئ اذ يتبعه ابو الحسن بقوله  
ليس في الامهات في اهل الكفر والاية اسمها نزلت  
فبين اسم روم بها جرم كونه الكافر بطريق الاولى  
وقيل ان الطهارة شرط في صحة الاسلام على اخذ الاقوال  
ثم قال ما رصده **هـ** ابن سهل انظر

كيف

كيف احيى ملك هذه الاية ومى منسوخة نسخها  
قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض انتهى  
**وعقد السمينه** **والبراي** **القول** وان كان ناقص  
ضعيف البراي **القول** ان كان ناقص  
التميز خص بالنظر في تعيين الزوج او وصيه  
وتزوج ابنته كسبية ويختلف فيمن يلى العقد  
نقل الاب او الوصى ولو عقد حيث يمنع منه نظر فان  
كان حسن نظر مضي والا فموقوف بينهما وكذا  
ان كان غير موقوف عليه نظر في عقدة ابنته وهو  
يرد قوله **ع** ومن الاول له يضمن فعله بغير نزاع  
الا ان عمل على ذى البراي فصحيه كما في **قوله**  
ابن رشد **ومنع توصيل زوج لجميع** **قوله**  
ففي سماع عيسى لاياس ابن يوكيل الخيل نصرانيا  
اذ زاد ابن شاسن او وصيا فقال ابن عرفة ذريه  
ابن شاسن او وصيا لا اعرفه ابنته رخصه  
المستدالي بانه نقله في النوادر عن ابن حبيب وزر  
ذلك في حاشيته على ابن كحاحب التي جمع فيها  
اجاث ابن عرفة معه ومع شراخه قاله  
المستدالي نقله **هـ** وكذا نقله ايضا  
ابن الى زمين في الغرب عن كتاب ابن حبيب في  
القبلي اذ عقل قال ابن حبيب كذلك في حاشيته  
منه من اصحاب ملك وقاله ابن القاسم ايضا نقله  
في اعتقاد الحكماء في مسایل الاحكام والحكم فيما  
ذكره المصم الجواز لكن عبر بالصحة لاجل قوله لا ولي  
الا كهم **زوج** **قوله** بعد ثبوت ثبوتها عنده  
او لافاحة الى ثبوت الثبوت لان هذا الى خصم غير  
مختص بالثبوت لكن في النص ثبوت الثبوت  
في الثبوت والتبكار في البكر قال ابن عرفة  
فان اتى الولي زوجهما عليه الحاكم المنتطى وان  
فتوح على هذا عمل الناس في غير الاب في ابنت  
البكر وعلى المعروف ونفوه في البكر على ثبوت  
بكراتها ولو غفها وكفاة الزوج ورضاها به  
وبالمهر وان من ميثاها وخلقها من زوج وعدة وان  
لا ولي غير وفي الثبوت على ثبوت ثبوتها وملكها  
او تقسمها وما بعد الكفاة يدعى انه مهر ميثاها وفي  
الكفاة قولان انتهى وقد علمت به انه الثبوت  
لا يشترط فيها ثبوت كونه مهر ميثاها خلا قال

نقل



وقول **ز** ومحمّل ان تزوج الحاكم بهذا الاحتمال يقتض  
 ان الولاية مع العفصل تنتقل الى الابد ولا يزوجها  
 الحاكم مع وجود الابد وفيه نظر بل يردده **قوله**  
**ما نص** صاحب العدة ويعقد السلطان لان الحاكم عليه  
 وان شأده الى غير العاضل انتهى **قال** في  
**فصل** في نكاحها تنتقل الى الحاكم لانه  
 الابد وكذا ك هو ظاهر كلامهم انتهى وقال  
 العفصل ما نص مع عفصل الاب الحاكم بلا اشتكال نص  
 عليه المستطوع وغيره وهو بين انه اذا امتنع  
 الولي الاقرب تنتقل الولاية الى الحاكم لا الى  
 الابد **ولا يعفصل اب** **بصريح** **متحريم**  
**قوله** عن الثاني الاول في التعبير بل  
 كلام الثاني هنا كله غير صواب وذلك  
 واضح والله اعلم **والا فلها الاحازة ولو بعد**  
 اي سوا زوجها من غيره او من نفسه هذا قول  
 ملك في المدونة وفيها لابن القاسم ان زوجها  
 من غيره لم يهرسها ومن نفسه خيرت **لا العكس**  
 الاحتمال الثاني عند به شرحه **وقوله**  
 وهو الظاهر وقول **ز** كانت متيقنة من  
 احببت ابنت اوانا ان فيه نظر اذ الظاهر في احببت  
 انا انه يتوقف على انه **قال الزوج** **نظر** **الحاكم**  
**قوله** فيمن يزوجها هو منه الذي لا يظن  
 الحاكم فيمن يراه احسن رايا من الاول فيخير  
 ما راه وعينه من الزوج لان الحاكم يتولى  
 العقد كما تدبوه **قوله** **قوله** **قوله**  
 خلاف ما جزم به ابن ناجي ان صوابه ابن  
 حبيب **ان لم تكن** **في عدة وفات** اي  
 ان لم تكن حين التلذذ في عدة وفات فهو راجع  
 للتلذذ بدليل الاعبا بعد وبه قرره وغيره  
 لكن يؤيد عليه من عقد في عدة وفات الاول  
 او ولي بعدها فيقتضي منطوقه انها تكون الثاني  
 مع انه يجب التمسك ببيان التحريم لقوله فيما  
 مربوط ولو بعد ها وعليه فيمن ان تقرر كانه  
 بان المعنى ان لم يكن حين عقد الثاني اذ التلذذ  
 في عدة وفات من الاول فيشمل هذه الصورة والصور

انكر ان ينتقل الولاية  
 لا يردده

العقلية هنا اثنتا عشرة لان العقد للمثاني اما ان  
 يقع في حياة الاول او في العدة او بعدها فان وقع في  
 حياة الاول فالصور ست لان الوطن او التلذذ بغيره  
 اما ان يقع في حياة او في العدة او بعدها وان وقع  
 العقد في العدة فالصور اربع لان الوطن او التلذذ  
 بغيره اما ان يقع في العدة او بعدها وان وقع العقد  
 بعد العدة فطرا هرفيند العصور ثمان فعدد اثنتا  
 عشرة صورة يتايد تحريمها على الثاني في خمس  
 وهي ان يقع الوطن او التلذذ في العدة وتبع العقد  
 فيها او قبلها وهذه الاربعة هي مفهوم قوله ان  
 لم تكن في الخامسة ان يقع العقد قبلها او الوطن  
 بعدها وهذه ترد على ظاهر المص تاييده **ولو تقدم**  
**العقد على الاظهر** **قال** **ز** كان الا ليق بقاعدة  
 الولي ان يشتر لا ين ريشد بالفعل لانه من نفسه  
 لا من اختلاف وانما خرج على مسيلة المفقود قاله  
 ابن عرفة انتهى وقول **ز** فان عقد في حياته  
 وتلذذ في العدة بها او هذه الصورة هي قوله  
 الولي ولو تقدم العقد او وتقدم له انكز فيها  
 بتايد التحريم متناظره فيها هنا غفلة تنبه  
 وقول **ز** ولا يصيدق بمن عقد عليها في العدة وتلذذ  
 بعدها ان لم يكن يصدق بها على ما قرناه **قوله**  
 ان لم تكن في عدة وفات كما هو الظاهر والفتا  
 الذي ذكره انها يفيد عدم تايد التحريم واما  
 النفس فتعين لوقوع العقد في العدة فان  
 وطئ بعدها تايد التحريم كما يفيد كلام  
 المص اول الباب قول **ز** وجوابه ان قناعي ان فيه  
 نظر بل هو حجة لانه اجماع سكوني وهو حجة على  
 المختار انظر **فصل** **لان** **قوله**  
 وانظر لعل يحكم لا قراره او لا ان قدم له عن القوي  
 انه لا يحكم مع قيام البينة بعلمه والاقرار مثلها  
 او اخرى تامة **او جعل الزمان** **قوله**  
 فلا او اهدهما ان فيه نظر اذ مذهب ملك  
 في المدونة او من دخل منها يكون احق بها ونكاحه  
 ثابت كما في **ز** عن المحمي والحر اجماع ونحوه  
**قوله** عن ابن رشد وما ذكره من النفس بطلان  
 انها هو قول ابن عبد الحكم وهو خلاف المذهب  
 وان مات وجعل الاخر في الارث **قوله**

٤  
 ٢



القولان لابن محرز واكثر المتأخرين واختار التوسعي  
 الثاني وكان الصواب لو قال تريد **والا فزادة**  
**فتول** ويختلفان حيث كان ارث كل  
 واحد منهما زادا على الصداق او على الارث ياخذ  
 زادا الارث وعلى الثاني لا شيء له كما لا شيء عليه  
 وقد تبين انه لا اختلاف بين القولين من حيث  
 الصداق بل في الارث خاصة وحسبنا ما ينظر  
 ما وجه مقابلة قوله **والا فزادة** مع قوله  
 فالصداق وما احسن عبارة الى الحسين وما حجب  
 المصنف ونصها من كان صداقه قدر ميراثه  
 فاقل فلا شيء عليه ومن كان ميراثه اقل لعدم  
 ما زاد على ميراثه لا قراره بثبوت ذلك عليه  
 انتهى لكن نفى عليه ما اختلف في زادا الارث  
 على الصداق ومثال ذلك تزوجها احداهما بما  
 والاخر خمسين وخالفنا زادا على ذلك خمسين  
 ولم تترك ولدا فصاحب المائة يدفع خمسة  
 وعشرين لان الواجب له من المائة وخمسين  
 نصفها وعليه ما بقا الفضل بينهما خمسة وعشرين  
 ولا شيء على ذي الخمسين لان الواجب من مجموع خمسين  
 الصداق مع الخمسين المتخلفة خمسون وهي مثل ما  
 عليه والله اعلم **فتول** فان لم يتبرك  
 شيئا لعدم كل واحد صداقا كاملا لم يبق له نظر  
 بل انظر ان كل واحد منهما يقدم ما زاد من  
 الصداق على قدر ارثه كما يفيد ما تقدم  
**ساقية ولو صدقتها المرأة** قال ابن ناجي  
 على قول المدونة ولا تخول لها اي المرأة ما  
 نصصها عن ابن ابي اسير  
 قولها هنا بقولها في كتاب الاول اذا قام حلال  
 كل واحد منهما ببيتة ابنا خلا من ولده وهو متبرك  
 باحدهما اختاره له عاملا وخرق ابو عبد الله محمد  
 الحسن اوى باننا اذا الفينا الدعوتين بغير  
 الدعوتين مجردة فلا تنفذ في النكاح لانه مقتدر  
 امرهما بخلاف الاول فانه مستلحق فلا عتراض  
 به كاف وارثناه شيخنا ابو محمد عيسى  
 الغبري انتهى **فتول** ولو صدقتها  
 ابن قال ابن عاشر اعلم ان المصنف لم يوافق  
 قول الشهاب وخلافه جار في كل بيتة صدقتها

المرأة وهو خلاف ما يقتضيه عبارة المصنف من ان خلاف  
 الشهاب خاص بها اذا كانت المصدقة اعدل فلو  
 قال المصنف وتساقت بين المتناقضتين ولو صدقتها  
 المرأة او احدهما اعدل لحررها فادخل في المصنفين  
 انتهى **فتول** وان يكون **فتول**  
**فتول** وبالمبالغة راجعة لقوله من امرأة  
 ان تتبع في بيتها **فتول** بنا على ان ما وصي به كتمه  
 غير الشهود ليس نكاحا سرورا يستدل عليه  
 بقول ابن عرفة نكاح السر باطل والشهور انه  
 بناء على الشهود حين العقد بكنهه انتهى ونفيه  
 نظر والصواب انتفاء عبارة المصنف على ما يفهم وان  
 استكتم غير الشهود نكاحا كما في **فتول**  
 عن الباغي ومثله في **فتول** ولعل من من صنفه  
 في الشهود انه اراد التنصيص على محل الخلاف  
 فانهم ذكروا ونقص الباغي ان اتفق الزوجان  
 والولي على كتمه ولم يعلموا البتة بذلك فهو  
 نكاح سر انتهى وفي المبررة واذا اتوا صورا  
 بكتبان النكاح بطل العقد خلافا للشافعي والى  
 خنفية انتهى وصرح ابن شاس بان الشهور  
 في نكاح السر هو ما اتوا صوافيه بالكتاب  
 والله الوقيت **ان لم يدخل وبطل** اعتمد في هذا  
 قول البيان ونص **فتول**  
 انه يفسخ بعد البناء الا ان يطول بعده فلا يفسخ  
 وهو كذا ينقل ابن حبيب واصحابه انتهى  
 نقله في **فتول** راما قول ابن الحاجب  
 ويفسخ بعد البناء وان طال على المشهور فقال في  
 التوفيق **فتول** لم ار من قال يفسخ بعد البناء  
 والطول كما قال المصنف عتبروا به وقنع  
 لما لك في المدونة والمبسوط انه يفسخ وان  
 دخلا ولم يقبل وان طال كالمصنف ابن رشد  
 ولعل المصنف انما رواه فحمله على الاطلاق  
 خليل ونص ابو الحسن على ان ما حكاه ابن  
 حبيب يفسخ للمدونة وكذلك اشار اليه  
 المازري ونقص على ان ما وقع في المبسوط يفسخ  
 لعدم الطول بعد البناء انتهى **فتول**  
**فتول** والشهور **فتول** وانظر لغيري فيهم  
 قيد الزوجين الا هذا التنظير فيصور واما قيد عدم

انظر الشهور في  
 السر



اجهل فقال في **منه** عن المدونة لا يعاقب  
 الشيا بعد ان اجهلا ذلك انتهى وقال ابن  
 عرفة روى ابن وهب يعاقب عامد فعلمه منهم  
 انتهى وانظر **ح** واما قيد الدخول فقد نص ابو الحسن  
 على اعتباره في كل من الزوجين والشهود اليقين  
 الشيخ يعاقب الزوجان لدخولهما فيما ضارع السيفاح  
 والبينة لا غلبتها على ذلك وهذا كله بعد  
 البينة انتهى **وتيسر الدخول وجوبا** قال  
 وانظر هذا فانه من غير محله من المبيعة اى  
 لان محله بعد قولك او على شرطنا فتقضي العقد  
 او قولك **نراها** قال المم وجوبا تليد يتوهم  
 ان اظهر منه ان يقال كما في **ح** بانه بقوله وجوبا  
 على ان قول الاقام لا خير فيه محمول على الوجوب  
 او قال وجوبا للرد على المخالف في المعطوف الاخير  
 وهو قوله وما قصد لصد اقم لا بذهب  
 العرا قيين ان فسحده قتل البناء و لا واجب  
 وبذلكت المغاربة فيه الوجوب وعليه من المؤلفين  
 وهو ظاهر **وجاءه** **تسوية** وفي الثانية  
 اتنا فالحق فيه ينظر بل الصواب ان المسألة بين معاملة  
 خلاف وفي الثانية وذكر ابن رشد اجهلا في  
 نص **ح** وهذا الاختلاف انما  
 يتصور اذا اتى بالصدوق او اختار من له اختيار قبل  
 انقضاء الاجل واما ان لم يات الزوج بالصدوق  
 الى الاجل اذ لم يختار من له اختيار حتى انقضت ايام  
 اختيار فلا ينكح بينهما انتهى من سماع عيسى من  
 رستم باع شاة و **تسوية** **ح** وقد  
 عساه **منه** لانه لم ينقل كلام ابن  
 رشد على وجهه **وتسوية** **ح** ايضا واسد اعلى **والن**  
 في بعض النسخ والا لاني وان لا يكون الشرط  
 مناقضا للحد الذي فيكون المم اشارة لنفسه  
 الذين ذكرهما **ح** وفي احسن النسخ لها واسد اعلى  
 وقول **ح** فان طلقها بائنا او رجعا او لهذا المعنى  
 اشارة في التحفة بقوله **ح**  
**ح** وما امره بالزوجة يلزم  
 فيما زمان عصمة يستلزم  
**ح** فذا زاد من الثلاث طلقا  
 زال وان راجع عام مطلقا

مثل

مثل حصانة والانفاق على  
**ح** اولادها مثل شرط **ح**  
**ومطلقا كالكام لاجل قولك** وهو  
 يبيد انه مجمع عليه ان قيل النكاح كما في  
 نص **ح** قال المازري بقرار  
 الاجماع على منع نكاح المتعة ولم يخالف فيه احد  
 الاطبافة من المبتدعة انتهى او نأخذ عن ابن  
 عباس انه كان يقول بجوازها فقد رجوع عنه قال  
 ابو الحسن ثبت عن ابن عباس رجوعه عنه وقال  
 ابن عمر المشهور رجوع ابن عباس لما عدا ابن قال  
 ابن عسرة وفي رواية خلاف ابن عباس خلاف  
 مشهور ابو عمر وافصح به من اقل من مكة واليمن  
 يروونه خلا لا انتهى **وقولك** **ح** وتعلق التكمال  
 على اتيانه بالصدوق كما مر ولم يجز به  
 كذا اتى رايته من النسخ وصوابه وجا به  
 لانه اذا لم يجز به بنفسه مطلقا كما تقدم  
 وهو داخل تحت الركن في هذا **وان معنى شهر**  
**قانا انز وجك** فيهما ومن قال لا سراق اذا  
 مضى شهر قانا انز وجك فرصت ورليها  
 في هذا نكاح باطل لان مقام عليه انتهى قال  
**منه** **ح** فلهذا الاستحسان ان المنع  
 استأمر لتوقيت الاباحة بزمان دون زمن  
 وكان كما لمعه وهو انزى بوحد من كلام  
 المم يعني ابن الحاجب ونقله صاحب التلخيص  
 عن غير واحد من القرويين وفيها صاحب  
 البيان على انه ليس هناك عقد مبهم وانما  
 هو عقد فيه حياض والاطلاق فيه من اجل اختيار  
 ويترك ذلك قول المدونة قانا انز وجك  
 والتعمد اذا وقعت بصيغة المضارع لا يلزم  
 بها حكم وعاقبه ان يكون وعدا ولو كان  
 عقدا مبهما لقول فقد تزوجتك وللاول  
 ان يقولوا لا فرق هنا بين الماضي والمضارع  
 لانها واقعت في جواب الشرط والشرط وجوابه  
 لا يكونان الا مستقبليين في المعنى انتهى  
**وتسوية** **ح** من البيان فقد فيه خيار اي لانها  
 لما رضت هو دريها ان ترم العقد من جهتها وكان  
 الخيار تزوج ونحوه للمخى قايلا فان لم يلتزم ما بكل



قالت هي ووليها وانا اتزوجكم كانت مراعاة من  
 اهل البيت وهي جائزة و **فتوى** وللاولاد  
 يقولون ان فيه نظر لان الاصل في صيغة المأنة المزموم  
 دون صيغة المضارع تأمل في ذلك ذكر ابو الحسن  
 فقال انه يتخذ من قول المدونة فانا اتزوجكم  
 ان لنظ المستعمل في النكاح كما في خلافت  
 البيهق فانظره وهذا انما ياتي على تأويل الاكثر  
 تأمله **وهو خلاف ان اختلاف فيه قوله**  
 صحة وينسب الى ابي وان اتفق على منعه كما  
 في عبارة ابن يونس وغيره ولما ذكر ابو الحسن  
 اختلاف في الشغار قال يا ترى  
 وهذا الاختلاف اخا له بعد الوقوع والنزول  
 وامانع الابتداء فلا خلاف في منعه انتهى ومثله  
 في **مسألة** عن ابي عمران اول الشغار لا  
 خلاف في منعه وانما اختلف في فسحة خلاف  
 لقول ابن عبد السلام بطلاق اخا له في المختلف  
 في فساده انظر **مسألة** ولذلك قال الم  
 لا اتفق على فساده ولم يقل على تحريمه وقول  
 لا بد منه من حكم حاكمكم انما هو صحيح بل لا  
 يحتاج الى حكم حاكمكم الا ان امتنع الزوج ونفاه  
 الذي في **2** خلاف بانقله ونص  
 والظاهر ان اي صيغة النكاح الناسد لا يثبت  
 الحكم حاكمكم قال في المدونة في النكاح  
 الذي عقده الاحبلي مع وجود الزوج واداء الزوج  
 قال ابن القاسم واذا اراد الزوج ان يفرق بينهما  
 فعند الامام الا ان يرضى الزوج بالفرق ورويه  
 انتهى ثم نقل مثله عن المحقق اي ان تغاسمها  
 بكفر ثم قال ومن وقت المغاسمة تكون البدة  
 كما في **مسألة** فان امتنع او الزوج من الصبي  
 رنفا الى حاكمكم ومنعه حينئذ الحاكم انتهى في تأمل  
**وانكاح العبد والمرأة قوله** روي عن علي  
 بن ابي حمزة في قوله والى ناسخ المبيعة ان يتبع في ذلك  
 المرافق وابن غارز وفيه نظر فالظاهر ان قوله  
 وانكاح العبد بالنفس عطف على قوله الا انكاح  
 المرفيع وكأنه اعتمد قوله اصبح كما اعتبده  
 ابن يونس ونص **قوله** قال في  
 كتاب محمد فيما عقده العبد على ابنته او غيرها

او فيما عقبلته المرأة في ابنتها او بنت غيرها او على  
 نفسها بنفسه قبل البناء وبعده وان ولدت الاولاد  
 وقال في منعه احازة ابوي اذا كان لها خطب او لا ويصح  
 بطلقة ولها المسمى ان دخلت امسبح ولا ارث فيما  
 عقولته المرأة والعبد وان فسح بطلقة لنفسه  
 الاختلاف فيه انتهى منه وفي **مسألة** اي  
 اصبح ولا ميراث في النكاح الذي تولى العبد  
 عقولته وان فسح بطلقة لنفسه الاختلاف فيه  
 انتهى فقد اعتمد قول اصبح ورجعه الشيخ ابو  
 علي بان ابن القاسم انفسه قوله في المدونة  
 في انكاح المرأة بفسحها او غيرها وانكاح العبد  
 فقال مرة لا طلاق ولا ارث وقال مرة فيه الطلاق  
 والارث واصبح توسط بين القولين قالت تابع  
 له لم يخرج عن مذهبه وقد وجهه ابو الحسن بالاعتناء  
 ونص **قوله** اصبح مشكك  
 حيث الزم الطلاق ونفي الميراث الا ان يقال  
 سلك به مسلك الاحتياط لا لميراث بشك  
 انتهى **الانكاح الدرهمين** **لنفسه قوله**  
 وهو احد مشهورين في القولات ذكرهما ابن  
 عرفة ونص **قوله** وفي لزوم  
 نصف الدرهمين في فسحة نقلا الباجي عن محمد  
 مع جماعة من اصحابنا والحداب مع الانبياء وجماعة  
 من المتأخرين وابن محرز وضع ابن القاسم  
 الاول وابن الكاظم الثاني **قوله** وانما اقتصر  
 المؤلف على المؤلف لقول المتبصر به قال غير واحد  
 من الترويض وقول **قوله** انما يتولون مشهوران  
 هما مشهورين باعتبار وقوع التصويت  
 في كل منهما فلم يفرق بينهما ولا واحدا منهما  
 يندفع اعتراض **قوله** والله اعلم في اقتضار  
 المص على احد المشهورين **وتكافؤ المتكافئين**  
 قال في الوثائق المراجعة وكذلك النكاح الناسد  
 اذا تلذذ النكاح قبل او باشر ولم يطارق فاعلم  
 ذلك لم يكن على النكاح شي من الصبر او التوفيق  
 المرأة لم تلذذه بها وكذلك النكاح اذا تلذذ بها  
 لمرة ولم تعلم المرأة انه حصي ففارقته عرفت من  
 تلذذه بها ولم يقف **قوله** هنا على نفس فيفسح  
 هذه المسألة في التهذيب ما نص















يأتي عليه قوله والالزم النكاح كل فافهم قوله **فمن**  
 قوله وعليه يتفرع الزنية  
 نظير له تفريعه ايضا على ما للبساطين وكذا ما ذكره  
 عن ابن كثير بحري على كل منهما كما يعلم بالتأمل  
 وايضا قوله **طفن** يلزم النكاح كل مجرد بقوله  
 من غير التفتات الى يمين صليبه بخالف قوله  
 النكاح كما نقله عنه في **ص** وعنده اريك  
 ان نكاحا معا يثبت النكاح ويغير كل واحد منهما  
 نصف الصداق انتهى فانه يدل على انه اذا نكح  
 احدهما لا يغير حتى يخلف الاخر والله اعلم **وعمل**  
**ان حلفا والالزم النكاح كل يرد ضلعيه**  
 قال ذلك يفسخ النكاح ويثبت على واحد منهما  
 بعد ان يخلف ومن يفسخ كل منهما كان الصداق  
 عليه ابن كثير وهذا محتمل ان يكون تفسير  
 لقوله ذلك ويحتمل ان يكون خلافا انتهى  
 فاشار المصنف بالتردد ليرد ابن كثير في قوله  
 محتمل فهو تفسير لتوابع ذلك فليس في المذهب  
 الا قول واحد وهو خلاف ذلك كون في المذهب  
 قولان وقد تقدم ان التردد ولو من واحد  
 قاله **طفن** واحتمل يقبل المصنف ويلان لا  
 المسألة ليست في المدونة وقوله او الفسخ  
 وعدم المهر مطلقا حلف ام لا ابو صوابه ان  
 بقوله والفسخ وعدم المهر من غير شرط الحلف  
 تأمله وقوله واحتمل يقبل شيوخ في هذا  
 لا يصلح جوابا عن البحث الذي قبله بلية لانه  
 لا يلاقيه فاما هو جواب عما تقدم من الغالطى  
 ولزوم صداق المثل تأمله **وحلف ربي**  
**واجبي وامساة انكروا الرضى والامر حقيق**  
 قال في التهذيب من زوج ابنة البالغ المالك  
 لامره ولو حاضرا ما تمت نكاحا فرفع من النكاح قال  
 الابن ما امرته ولم ارض صدق مع يمينه وان  
 كان الابن غائبا فانكح حين يلقه بسقط النكاح  
 والصداق عنه وعن الاب وانتهى واجنبى في هذا  
 سر انتهى اللهم لا يجلو انكار الابن من ثلاثة  
 اوجه اما ان يكون عند ما فهم انه يمتد عليه  
 او بعد علمه ونسكوته تمام العقد او بعد تمام  
 العقد وتعيينه من حضر وانصرفه على ذلك

فان كان انكاره عندما فهم ان العقد عليه  
 كان القول قوله من غير يمين عليه لان الاب  
 لم يدع انه فعل ذلك بوكالة من الابن ولا ان  
 من الامر ما يدل على الرضى وان كان بعد علمه  
 انه نكح بعقد عليه ونسكوته ثم انكر بعد  
 الفراغ من العقد خلف كما قال في الكتاب  
 انه لم يكن نسكوته على الرضى بذلك وانما انكر  
 بعد تمام العقد وانصرفه على ذلك والدعوى  
 حسب عادات الناس لم يقبل قوله وعنده  
 نصف الصداق لان الرضا بقهر منه الرضى ولا  
 يمكن منها لا قراره انه غير راض لانه لا  
 خصمه له عليها انتهى على نقل الى كسر ثم  
 قال ابو الحسن الشيخ والاشي في عقد النكاح  
 عليها وهو ما منتهى على هذه الاوجه الثلاثة  
 المتقدمة لا فرق بينها وبين الذكر في هذا  
 واسما التي لا يلزمها النكاح الا بالنطق او العقد  
 عليها وهي غايبة ثم استاذنوها وحكي بعد  
 الحق في النكاح الاوجه الثلاثة المتقدمة  
 انتهى قال في **ص** وينبغي على هذا ان  
 الغائب ان انكر بحضرته تشقط عنه  
 اليمين وان علم وطال لا يقبل منه الانكار  
 والله اعلم لانه بعد حضوره كما حاضرا انتهى  
 قوله فباس الحاضر على  
 الغائب لا يحرك في الاثنى اخما هو في الذكر  
 لان الاثنى اذا كانت غايبة على العقد فلا  
 بد من تطهير كما تقدم عن ابن الحسن في  
 قوله وهو يزعم التوكيل كالأب الزني  
 نظرا في هذا العقد انما يعتبر اذا كان للمفقود  
 عليه غايبا كما بينه ابن عرفة رحمه الله  
 ونصه من عقد لغائب فادعى  
 امره ومنهم من يصره فانكر بطل النكاح وظا  
 هر المدونة لا يمين عليه وفيها وسقط امر  
 عن الصنف انتهى واما ان كان حاضرا في محل  
 العقد كما هو موضوع المسألة فلا يعتبر منه  
 العقد الذي ذكره بل قال **ص**  
 ما رضى به وينبغي ان يفسد  
 المسألة بما اذا لم يقل ان الابن وكفى ان عقد



والابن حاضر في المجلس والابان قال ذلك وانكر الابن  
فانكاره كالغزل عن الركالة بعض الشيوخ ويحتمل  
ان يقال ويلزمه اليمين على الركالة واما اذا افتقر الركالة  
هذه فيلزمه النكاح وهو ظاهر انتهى فقد علمت ان  
المسألة معتدة بعدم ذكر التوكيد حين العقد عكس  
ما قاله وتدل على ذلك ما تقدم عن التمسك وقد ذكره  
بالقرب وتناقض به كلامه وقول المصنف انكره  
الرضي والاسرار انما هو لدعوى الزوجه لذلك والله  
اعلم وتول **فان** نكحو لزم النكاح ابن ابن  
الحاكم من زوج ابنة البالغ او اجنبيا حاضر او غائبا  
يقال ما ابرته خلف ويستطع الصداق عنها فان  
نكح فقبل يلزمه النكاح وقيل لا يلزمه شيء وقيل  
تطلق عليه ويلزمه نصف الصداق انتهى وعزى  
الاول **في** **مسألة** لابن يونس قال فان شا  
طلق وودي نصف الصداق وان شا اثبت عليه  
وهو مبني على ان انكار الزوج ليس طلاقا والثاني  
لا ينفذ وان اليمين انما هي مستظهرة لعله ان يعز  
ومسوية ابو عمر ان لانه قرانه ليس بعقد والثالث  
حكمه ابن سعدون عن بعض شيوخه وقد تقدم  
خوه في كلام الخ **ان لم ينكر** **مسألة** علم ابن  
عائق شرط انقضاء النكاح ان ينكر العلم انكاره في  
فلا يصح رجوع قوله ان لم ينكر **مسألة** الحضور  
وان كان هو مقتضى اللفظ بل هو اجمع لمقدور  
على حضور اي او غيبا ان لم ينكر ولا دليل عليه من اللفظ  
الا عدم التام الشرط بالمدكور وجه العبارة اوله  
ينكره باقر العاطفة حتى يكون مقابلا لقوله  
حضور او غيبا لم ينكره انتهى ربه نظر صاحب  
**مسألة** ذكر الاقسام الثلاثة في الحاضر  
وقاس عليها الغائبين كما تقدم بها ذكر ابن عاشر  
غير محتاج اليه في كلام المصنف لانه ينزل على كلام  
المدونة والخمسة دعائية ما يقال ان قوله في المدونة  
وهو حاضر وصح طردى فان الغائب في الحاضر في  
التصديق المذكور كما تقدم بهذا كان المسند  
وجه الله كما قاله بعض شيوخنا **وان طار** **مسألة**  
**لزم** ابن عاشر لزوم النكاح في مسيلة الانكار عند  
المنكحول او الطول مستكمل بما تقدم من ان النيب لا بد

في رضاها

في رضاها من اعرابها وتشكيل مسالة الغايبة يباينها  
العلم وتيسر بها تقرير من وجوب انقضاء النكاح  
والمنكحول تخفيفا او حكما اذ لو اقرت بالرضا حين العلم  
ولم تنكر علمت الا بعد طول ما كفى انتهى قلت  
بحاجب عن الاول بما تقدم عن ابن الحسن من ان  
التي لا يلزمها النكاح الا بالنطق اذا عقد عليها وهي  
غايبة ثم استاذنها واما الحاضرة حين العقد عليها  
وهي موضوع كلام المصنف فلا يشترط فيها نطق وتدل  
على ذلك ما قاله ابن يونس ونص  
وسئل ابن القاسم في المستخرج عن الرجل يخطب المرأة  
الى وليها فيزوجها ويشهد له فتنتكر المرأة ان  
تكون علمت ورضيت انجلى قال ان كانا في  
على ذلك في المسجد وحيث يرى انهما لم يعلم فلا يمين  
عليهما وان كان الا شاهد ظاهر او امام او وليمة او  
اشهاد الامر في دارها وحيث يرى انهما عالمة فاري  
ان تجلي بايه ما وكنت ولا فوضت اليه في ذلك  
تفقت ان ذلك اللعب والطعام الا لغري لم لا شيء  
عليها فان نكحت عن اليمين لزمها النكاح المحتج  
بقوله ابو الحسن في الشق الاول وهو الغايبة عن محل  
العقد لم يحل قوله ورضي المصنف من الشب  
تقرب ابو الحاص **مسألة** ان الحاضرة في محل العقد  
عليها لا يشترط نطقها مطلقا وان الغايبة عنه ان  
ثبت استبداها قبله في محل قوله ورضي المصنف  
ضمنت والنيب تعرب وان لم يثبت استبداها  
في الغيبتات عليها وتقدم انه لا بد من نطقها وان  
كانت بكرا وقد تقدم قريبا ان قياس  
**مسألة** الغايبة على الحاضرة هنا انما هو في  
الذكر واما الانثى الغايبة فلا تدخل هنا وبذلك  
بحاجب عن الاستحالة الثاني في كلام ابن عاشر  
قياسه والله اعلم وقوله **في** **مسألة** لا يمكن  
منها ولورجع عن انكاره ان طاهره مطلقا وفيه  
نظر **مسألة** انما ذكر بها الخمي وعنه بقوله ان  
الحسن وابن عسرة والخمي **مسألة** في غيبتها  
نص **مسألة** بعد ذكر الاربعة الثلاثة  
المتقدمة فان رضى الزوج في هذه الثلاثة الواحدة  
بالنكاح بعد انكاره فان رضى رضاء من العقد  
ولم يكن منه الا لانكاره فان لم يقل ردت ذلك ولا

Copy ng S sity



فصحتته فله ذلك لان انكاره الرضى لا يقتضى الرد  
واسحقى خلفه انه لم يرد بانكاره فسخا فان زكلا لم  
افرق بينهما وان رضى بقدر طول او كان قال ردوت  
المقدم يمكن له ذلك لا يعتد جديد انتهى من  
ابى الحسن ربه منه باختصار ابن عسرة **درج** **لاب**  
**وذي قدر** **القد** **ابن** **علي** **انها** **تلك** **بالعقد** **النصف**  
واما علي انها تلك للجميع فالتباس رجوع النصف  
للزوج قاله ابن عبد السلام واما **ابن** **عسرة** **ابن** **عسرة**  
ونصف ابن عسرة فلو طلق قبله فهو كونه النصف  
لها مكل او للزوج قول ابن القاسم بينهما مع سماعه سمعون  
وتخرج ابن رشد على وجوب كلة للزوج بال عقد  
انتهى **او يكون بعد العقد** **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
سأكتفى ان يتبع **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
ان الرد على السكوت حكمه حكم التصريح  
بالضمان يحتاج الى نقل ولم اره لغيره انتهى

**خاتمة نظم ابو على اقسام المسئلة**

انت رجوعا عند حل مطلقا  
لفظ ضمان عند عقد الارضاع  
وكل ما التزم بعد عقد  
ولها الامتناع ان **تفقد** **راخذه** **حتى** **يقدر** **قوله**  
يعين لها الصداق في نكاح التنويض وان لم يقبضه  
ان تتبع في تقريره بذلك **ج** **والتم** **واع** **قوله** **ابن**  
عاشر ونص **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
النم بمسئلة نكاح التنويض فلم يظهر له كسبر  
فايدة لان المقصود بالذات انها هو القرض لا التقدير  
انتهى **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
**عسرة** **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
لكن ذكر عن ابن حجر زوجه غير ما يوافق بقدر  
ومن تبعه ونص **ابن** **عسرة** **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
ان فرض الزوج صداق المثل والي دفعه حتى ياخذها  
اليه وابت ان تسلم نفسها اليه حتى يقبضه فالتزم  
يقوى في نفسه ان يكون الحاكم المهر حتى تسلم نفسها  
اليه

اليه

اليه الا ان يجزى عن نفسه ليه لها اذا بذلت ابن شماس لها حبس  
نفسها للفرق لا لتسليم المهر وحين قلنا  
انظر هل خلاف في مجمل دفعه قبل البناء او قبل ان تهيبا له  
والاول ظاهر كلام ابن حجر ونص كلام ابن حجر  
والثاني ظاهر كلام ابن شماس وظاهره ان الخلاف  
في النقود لا في كل المهر المسمى لها منع نفسها قبل قبضه  
الا ان تكون العادة ان المهر مقدم وموخر فلا يمنع اذا  
رضى الزوج وقدم النقود المعتاد فان رضى بتمكينه  
قبل ان يفر من شيئا جاز ان دفع ربع دينار انتهى واما  
تقرير **ابن** **عسرة** **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
تظهر مطابقة المتن ولم ار هذه اللفظة في كلام احدا  
ابن الحاجب ولا غيره حتى صاحب الشامل الذي يتبع  
المؤلف غالبا استظهره ونص **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
تعدرا اخذه من حامل ولم يدخل بها فلها الامتناع حتى  
تقبضه انتهى **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
الحال ايندوبين ما حل بعد التاجيل في ان لها الامتناع  
حتى تقبضه وفيه نظر بل انها يكتفي بان سوا كانت  
الصداق على الزوج اما حيث كان على حامل فليس  
لها المنع من التمسك الا بالنسبة للحال اصابة دون  
ما حل بعد الاجل قاله الحسن ونقلت ابن عسرة  
ونه **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
دون دفع موجهه ولو حل بخلاف حلول الموجه عليه لدفعها  
على التسليم له وابتاع غيره كقاييل بيع فريسة  
لفلان وتمننه على النسبة فقلس قبل قبضه ولا شيء  
عليه انتهى ويدل على ذلك ايضا كلام الحسن الا في  
وقوله **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
لها منع نفسها وهو عند صحيح بل منع نفسها حينئذ  
حتى يايتها الزوج بالحال من الصداق كما مرعته  
الحسن ونقله في **قوله** **ابن** **عسرة** **قوله**  
لو كان صداقها مائة النقود نصفها والموخر لنفسها وفلف  
الحامل مالا اخذت المائة لان الموت يحل الموجه وان لم  
يحل شيئا فلزوج اذا اتى بالمحل ان يبيى بينها وان  
خلف خمسين اخذتها وكان للزوج ان يبيى بها  
اذا دفعت خمسين وعشرين لان الخمسين الماخوذة  
نصفها الخمسين المتحللة ونصفها الخمسين الماخوذة  
قال وان كان جميع الصداق موجهة كان للزوج  
ان يبيى بها وليس لها ان تمنع نفسها كالمشهور فيما اذا







البردوان كانت دينة النظر نص  
 شرح ابن رجاك وقد اقال الشيخ ابن رجاك المذهب  
 من التاويلين ان العبد ليس بمتكبر وانما اعتبر المصالح  
 القابل وذكره لكونه قول ابن القاسم والا فمروا  
 غايته انتهى وبذلك تعلم ان قوله في التاويل  
 الاول هو المذهب على ما قال **عنه صواب**  
 فقها وعلم والآن ما نسب للمواق ليس فيه وكل سراده  
 اللغاني والله اعلم **وحرم اصوله وفصوله**  
**قوله** نلعل حميه بينهما في نظره اذ هذا الاعتذار  
 لا يحتاج اليه على ما قررته تبعا لا تحدا ذا الجمع بينهما  
 حينئذ من وري لا بد فيه وانما ياتي الاعتذار المذكور  
 على تقرير **قوله** الذي ذكره بعد وقوله **عنه**  
 كلام احمد وفيه شيء لان هذا لازم على تقريره ايضاً  
 عن فافرا في شيء فيه اذ كلام احمد عين التحقيق والله  
 اعلم **ولو طلق من ما به** خلافا لابن الماحضين  
 في قوله لا يحرم قال يحتمون وهو خطأ صراح قال  
**قوله** وقوله يحتمون خطأ ليس بظاهر  
 لانها لو كانت بنتا لورثته وورثتها وجاز له ان يوطئ  
 بها واجارها على النكاح وذلك كله منتف عندنا  
 انتهى وعنه قول ابن عرفة في تحفته نظرا لمن  
 انصف انتهى وقوله **من خلقت من مائه** من شرب  
 من لبن امراة انما ذكره من التحريم بلين الزاني وهو  
 الذي رجع اليه الامام وهو الاصح ربه قال يحتمون وغيره  
 وهو ظاهر المذهب قاله ابن عبد السلام ونقله **لكن**  
**قوله** في باب الرضاغ ونقص ابن يونس وكما  
 لا تحل له ابنته من الزنا فكذلك لا تحل له من ارضعت  
 الزاني بها من ذلك الوطئ لان اللبن لبنة انتهى **ورويهما**  
 فيه يستحدم على ما شرح به الشيخ احمد الاصول والفصول  
 فيما تقدم على حد قوله

اذ انزل السما بارض قسوم  
 رعيانه وان كانوا غضايا

اراد بالسنا المطر واعاد عليه الفهم  
 بمعنى النبات وقوله **قوله** فلو حذف التا في فيه نظر اذ لو حذفها  
 وشمل الصورتين لكان قوله بعد واصول كزوجته  
 بتلذه ان تكرار مع هذا ويكسر كلامه هنا  
 مؤلفا ان اصول الزوجة يحرق بمجرده العقدة عليها  
 وليس كذلك كما ياتي في ما نسب للمواق

تنبيه

## فتنبه قال ابن عرفة ابن رشتد

بنت امراة ابيه من غيره قبله حل له اجماعا وبعده  
 في حلها وحرمتها ثانيا لثقتها بذكره الاول لرواية عيسى  
 عن ابن القاسم سمع مع ملك والكافة والثاني لسماع ابي  
 زيد ابن القاسم والثالث لنقل ابن حبيب عن طاوس انتهى  
**وفصول اول اصوله وقوله** القرينة له انما هو  
 استقامته لحرمة فصول اول اصوله وان نزلوا كما  
 بينه بعد **قوله** قال الشيخ ابو عبد الله  
 القري في كتابه الذي وضعه في شيو حقه المنسحب  
 اللاتي في سبلوك الامالي في ترجمة شيخه الى عبد الله  
 ابن البخار الذي قال فيه العلامة الابلي تافرا على احد  
 حتى قلت له لم يبق عتدي ما اقول لك غير ابن البخار  
 ما نه **قوله** ذكرت يوما قول ابن  
 المحاجب فمن يحرم من النسب بالقرابة وهو اصوله ونفوسه  
 وفصول اول اصوله واول فصل من كل فصل وان عله  
 فقال ان تركب لفظ التسمية العرفية من الطرفين حلت  
 والا حرمت فتأمل منه فوجدته كما قال لان اقتسام هذا  
 العنايط اربعة التركيب من الطرفين كما بين الحكم  
 وبنت العم مقابل ككاله والبنت التركيب من  
 قبل المرأة فقط بنت الاخ مع العم ومقابل ككاله  
 الاخنت والحالة انتهى ونقص **قوله** كتاب  
**قوله** لو قال روجه يحرق القهر صوابه بخلاف  
 الثاني التالست هذا القهر وقوله **قوله** تباع على تصويبه  
 وزوجتهما في فيه نظم بل حرمة اصول الزوج عليه باستقنا  
 من قوله وزوجتهما من غير تصويبه لانهم يلزم من حرمة  
 زوجة الفصول على الاصول حرمة الاصول عليها كما  
 تقدم على ان ما تقدم من التصويبه تقدم انه غير صواب  
**وبتلهذه وان بعد موتها قوله** فظا فخر المص  
 عدم التحريم فيه نظم بل ظا فخر التحريم كما بين المحاجب  
 لان التلذه لا ينفذ وقد اختلف ما ذكره هنا وفيه شبهة  
 وقوله **قوله** والاربعه باطن الحسد ان فيه نظر بل الاربعه  
 في الحسد مطلقا ظا فخره وباطنه والعقد باطن الحسد  
 انما هو النظر خاصة ففي **قوله** عن ابن شاذان وفي معنى الوطئ  
 قدما نه من بحر القنلة والباشرة اذا كان ذلك للذة و  
 ككذلك النظر الى باطن الحسد بشرطه على المشهور ثم قال



ابن بشير انظر الى الوجه لفوائدها فالغيرة المشهورة بحرم انتهى  
ومثله في **مسألة** كان بعض سلعو حنيا  
بذكره هنا ما وقع لبعض الاكابر انه عديت له جارية  
تدعى كراية كان وطن امها بالملك فزودها لمهديت  
وكتب له  
**يا مهدى** الرثيلا الذي الحاطة  
تركت نوادي نصبت تلك الاعيان  
لولا المهين واجتناب الحرم  
تعاينة كل المنا في شهرها  
صيد الغزالة لم يبح عن قلتي صرفت اليك وانما  
قبل المهابة وليست لم نكح قد علمنا سرها  
يا شيخني فشيروا ولم يتكلم  
ما شفني فشيروا ولم يتكلم  
حرمتم على وليتها لم تخرم  
كعدم وكذا مقدماته فيما يظهره بل هو كذا  
في ابن عسرة ونصرت ويجاب قبلته ومباشرته الحرب  
ان بلغ ان يتكذب بالحارية روايه محمد بن قيس  
حبيب **حرم العقد** قال لا ينفق بغير اذن  
سيده اذ السودة كله قصور فان المسألة منسوخة  
في التمهيد روي  
في السيد نكاح عبد قبل البناء لم يحل للعبد ان  
يتزوج امها انتهى ثم قال وقد روي عن مالك في رجل  
زوج ابنته البالغ المالك لأمه وهو غائب بغير اذنه  
فرد ذلك الابن قال لا ينبغي للاب ان يتزوج تلك  
المرأة وان زوج اجنبيا غائبا فجاز اذ يملكه لم يخرب  
طال ذلك ولا يتزوجها اباه ولا ابنته ولا بنت  
هرامها ويكف بغيره ان لم يكن بالام انتهى وعبارته  
ابن الذي روي في الخصومة  
وتقع الحرب بينك كاح العبد بغير اذن سيده ثم يفسخه  
السيد او غائب زوج فزني بعد طوك المدة ففسخ ذلك  
قال مالك في غيب المدونة وكذلك اذا قدم الغائب  
فلم ير من فسخ ذلك وهو اجنبى وابن كبير لابن

صوابه  
الاسم

انتهى

انتهى منه **وفي الزنا خلاف قول** وهو المتمد  
مع الكراهة اذ الكراهة قول ثالث رواه ابن  
الحاز غير ما في الموطا والرسالة لما ذكره ابن ناجي  
اختلف المذهب في وطئ الزنا على ثلاثة اقوال  
فقال لا ينشر الحرمه كما في الرسالة قاله مالك  
في الموطا وفيه قال جميع اصحابه وهو في المدونة فذكر  
ابن عبد السلام انه المشهور وقيل ينشرها في الصحيح  
قاله في سماع الى زيد ورواه ابن حبيب قايلا رجع  
اليه مالك عفا في الموطا وافتي به الى ان مات والقول  
الثالث انه ينشر الكراهة رواه ابن البراءة وهذان  
القولان ثورولا معاملة المدونة فتاوتها للمفسر وابن  
رشد على الكراهة وتاوتها غيرهما على التحريم قال  
عياض والاكثرون على الكراهة انتهى وما شربه  
ابن عبد السلام من عدم التحريم قال في الكافي انه  
الاصح وعليه العمل عند فقهاء المدينة وبه نقل ابن  
المعتمد وهو عدم التحريم من غير كراهة خلافا لما  
في زويين نقل عياض نقل ان نقل **مسألة** حملها  
الاكثر على ظاهر التحريم غير ظاهر فانظره وان  
**حاول** تلذذ ابن زوجته فان تلذذها فتردد وقوله  
بوطي او ينفذ ما به ان ينفذ ان التردد في الوطئ والتلذذ  
معا ومثله في **مسألة** وهو غير ظاهر بل الصواب ان التردد في التلذذ ففسخ  
من غير وطئ كما في الجواهر وابن الحاجب وابن  
عسرة وغيرهم وايضا الوطئ فيه الخلاف والشهور  
التحريم وعبارة الممدك على ذلك اذ لا يقال في الوطئ  
التلذذ **مسألة** وقد استشكل ابن عاشر هذا التردد  
فان الممدك في **مسألة** ذكر في المسألة عن سحنون  
خلافا ليعني وهو من المتقدمين قل  
وفيها نظر فان ابن سنان بعد ان ذكر قول اصحاب  
في الوطئ بالاشتباه انه يحرم خلافا لسمحنون قال واذا  
فزعنا على قول اصحابنا فقد خرج عليه المتأخرون فعا  
اختلفوا في حكمه وذكر الخضر الذي عند المصنف  
فذهب الاختلاف فيه المتأخرون وحسينه فالتردد صحيح  
لكن يبنى النظر في عدم **مسألة** عدم التحريم  
ليسمحنون في فزع الممد فظا لغيره انه منصوص له وفيه  
نظر بل هو محرم فخط على قوله في وطئ الاشتباه كما صرح  
بذلك في اجواهره وانما اعلم وقوله لان وطئ الشبهة



يجوز اتعاقاها ما حكاها من الاتفاق غير صحيح ففني  
 انظر الوطى على ما حيث يحرم قيل يحرم وقيل لا يحرم وثالث  
 الاقوال الوقت انتهى والاول هو المشهور كما  
 القلتاني وابن ناجي وغيرهما **وفي وجوبه ان فشا تاويله**  
 الاول لعبان والثاني لاني عمران **ولو قدر ان اية**  
**احرم الظاهر ان اية** هنا موصولة خذ من منها المضان  
 اليه والصلوة والتفدي لو قدر ان ايتها اردت ان اى لو  
 قدرت التي اردت منها ذكر احرم والله اعلم **وقول**  
**لنقابة او صهر او رضاع** اى الصواب استقاطا لفظ الصهر  
 فتأمل وقد ذكر ابن شاس وابن الحاجب وغيرهما الصهر  
 المذكور ولم يذكر وايد الصهر قال ابن شاس واحترنا  
 بذكر القرابة والرضاع من الجمع بين المرأة وامر زوجها او  
 بنته انتهى **الحديث** **ذكر البرزلي**  
 ما نصه **عن سنده الى داود** انتهى عن جميع عمته او خالته  
 وصورة العمتين ان يتزوج رجلان كل واحد من كل واحد  
 والخاليتين كل بنت الاخر تولد لكل بنت وكل  
 واحدة من البنتين عمه الاخرى في الاولى وكل خالة الاخرى  
 في الثانية **ونظيرها بعضهم** **نقال**  
**ولي عمه وانا شهم** **ولو خالة وانا خالها**  
**فان اتى امة امها** **فاما التي انا عم لها**  
**اخوها الى وابوها الى**  
**ولو خالة هكذا احكمها**  
**علموم الديانة او وجهها** **فابن الفقير الذي عند**  
**ربك كشت للمفسر ما عمنها**  
**ويحتمل ان المراد بالعمتين المرأة وعمتها واطلق عليهما**  
**انما عمتا في تظليها وكذا يقال في الخاليتين والله اعلم**  
**وقد نكح ثانيا** **فتولده** **لناخت وعمتها**  
**والاخت والام وبنتها** **المراد بنحوها بنت الاخ وبنت**  
**وقالت لا علم عندي** **ان يتبع في هذه الزيادة** **وتول**  
**بعضهم** **وهو خلاف** **ظا** **فهر ابن** **الحاجب**

ونصفه

ونصفه  
 ابدان غير طلاق ويقتل قوله الا ان يخالفه المهر  
 بغير مهر ونفسه حينئذ بطلاق انتهى فهو يدرك  
 على ان المراد بقول المصنف صدقت اى لم يخالفه  
 قل  
 نقله عن الحسن والحسين والرجحان ومثله قول ابن عمر  
 عن الحسن بن الحسن **والصواب ما في ج** **وقد**  
**العلم** **وحده** **عزم** **من اعترف بها وحلف للآخرى فان**  
**لكل عزم لها نصف مهرها انتهى** **فهو صحيح** **في**  
**حلفه لها** **اذ اقامت لا علم عندي والله اعلم** **وقول**  
**فيقتل قوله انها الاولى** **عندنا** **شبه** **ومحمد** **لقد**  
**المعتمد** **ومثله** **قوله** **الحسن** **الحاري** **على** **ذهب** **المدونة** **عدم**  
**قبول** **تعيين** **المرأة** **الاولى** **في** **مسئلة** **الولي** **عدم** **قبول**  
**قوله** **انتهى** **ابن** **ناجي** **ورق** **ابن** **بشير** **بينهما** **بوجوب**  
**احدهما** **ان** **الزوجة** **لعل** **عدم** **تصدق** **بها** **لانها** **تتم** **الثاني**  
**الزوج** **فادري** **قوله** **النكاح** **واستدابه** **ورده** **ابن** **عسرة**  
**بانه** **الغنا** **بهم** **لاحتمال** **خون** **عدم** **اصابته** **من** **يوم**  
**نكاحها** **منها** **بعد** **الفسخ** **ولانها** **قادرة** **على** **الفسخ** **بعد**  
**تعيينها** **انتهى** **واما** **تفريق** **بعدم** **قبول** **الزوجة** **لزوجين**  
**فان** **واحد** **ففيه** **نظر** **لان** **الزوج** **ايضا** **هنا** **لا** **يقتل** **الجمع**  
**بين** **هاتين** **الزوجتين** **فان** **واحد** **فتأمل** **وقول**  
**فان** **ادعت** **كل** **واحدة** **انها** **الاولى** **فلكل** **واحدة**  
**نصف** **مدا** **فما** **يؤخذ** **اخلاف** **الحاري** **على** **قوله** **المم** **الاف**  
**وان** **تقلم** **السابقة** **فالارث** **لكل** **واحدة** **نصف** **مدا** **فما**  
**الحاري** **عليه** **ان** **يكون** **هنا** **في** **الحياة** **لكل** **واحدة** **ربع**  
**مدا** **فما** **قوله** **ان** **قال** **ابن** **عسرة** **وان** **فسخ** **النكاح**  
**لجهل** **اولاهما** **فقال** **الحسن** **روى** **محمد** **لكل** **واحدة** **نصف**  
**مهرها** **ابن** **حبيب** **ان** **ما** **ت** **عنهما** **لكل** **واحدة** **نصف**  
**مهرها** **والمرات** **واختلف** **في** **هذا** **الاصل** **فيل عليه**  
**حياته** **لكل** **واحدة** **نصف** **مهرها** **وفي** **بوتة** **كلمة** **والار**  
**بينهما** **وقيل** **نصف** **مدا** **فما** **قوله** **ان** **بوتة** **يقسم** **بها**  
**وتختلف** **لكل** **واحدة** **للاخرى** **وان** **نكحت** **احدهما** **فما**  
**لصديق** **الحالف** **انتهى** **فقد** **علمت** **ان** **الم** **مشتري** **فيما** **باق**  
**على** **قوله** **ابن** **حبيب** **ان** **لكل** **بعد** **الموت** **نصف** **مهرها**  
**وفي** **الحياة** **ربعه** **ومثل** **ما** **ابن** **عسرة** **في** **مسئلة**  
**وان** **لم** **يدخل** **بواحدة** **خلت** **الام** **فتولده** **في** **حكم**  
**ما** **اذا** **لم** **يدخل** **بواحدة** **ان** **قد** **يقال** **لهذه** **العورة** **تؤخذ** **من**



قوله السابق وفسخ نكاح ثمانية صدقته لاذ الحكم  
واحد واللفظ السابق يشملهما وقول **و** لم يتقرض  
لما اذ علمت الاولى الى قوله والظاهر تصديق الزوج  
اذا فكاكه لم يقف فيها على نص والمسألة ذكرها  
ابن رشد ونقلها ابن عسرة ونص ابن رشد ان بني بواحد  
وجهلت وادعتا لها صدق الزوج في تعيينها لغرم مهرها فان  
مات دون تعيين فاقبل المهرين من تركته بينهما بعد  
ايمانها ولا ريب في اجماع انتهى هكذا ذكره ابن  
عسرة في موضع ما اذا اجمعت في عقد ويؤخذ من كلامه  
بعده ان تركتهما كذلك ونقص كلام ابن رشد  
فيما اذا اتركتا على نقل الى الحسن واما الوجه السادس  
وهو ان لا ينفذ على ذلك حتى يدخل بواحدة منها غير  
معروفة والا في سرور ابن رشد فالحكم فيه  
ان ينفذ بينهما ولا تحلل له واحدة منهما ابدا ويكون  
التوكيد قوله مع يمينه في التي دخل بها منها ويعطيه  
صدقا فلا يكون للآخرى شيء فان نكح كل عين  
اليمين خلعت كل واحدة منها هي التي دخل بها وانما  
عليه جميع صدقها فان نكح كل واحدة منهما لم يكن  
لها شيء وان مات الزوج فقال سمحون يكون لكل  
واحدة منها نصف صدقها والقياس ان يكون  
الاقل من الصدق اقل بينهما على قدر مهرها بقا ايمانها  
نعتد كل واحدة منهما اقصى الاجلين ويكون  
نصف الميراث بينهما على مذهب ابن حبيب واما على  
مذهب ابن المواز فليس لهما من الميراث وهو الصحيح  
لان المدخول بها ان كانت هي الاخيرة لم يكن  
لواحدة منها ميراث ولا ميراث الابنين  
صحيح من المتقدم ان انتهى من ابي الحسن وفيه تقايم  
في كلام **ع** من العصور وانه اعلم **كان** **للمسلم**  
**الخامسة فتش** **لكن** ان لم يدخل بواحدة فاربعة  
ا صدقة اذ هذا قول سمحون ومحمد وهو المشهور وقال  
ابن حبيب لكل واحدة نصف صدقها لاحتمال انها  
الخامسة وظاهر التسمية ان المصير على هذا الذي هو  
خلان المشهور وجوابه ان المراد بالسنة انما هو السنة  
الحق وجوبه وهو صدق واحد في الاولى يقسم على  
اسرائين فيكون لكل نصف صدقها والمحقق  
وجوبه سنة الثانية اربعة اصدقة تقسم على خمسة  
نصف الذي يفهم من **سبع** وعشرين وقول

ز وبواحدة

ز وبواحدة فلفظ المدخول بها ثلاثة ارباع انما  
صحيح بل سواه ليكل واحدة من غير المدخول بها  
سبعة اشياء صدقها كما صرح به ابن  
عسرة ونص **ع** ان ابن رشد  
وان بن بعضهن فلم يبنها مهرها وفي كون الواجب  
للآخرى نصف مهرها او اربعة اخماسه ثلثها جميع  
لا يجب الا نصف مهر لابن حبيب ومحمد وسمحون  
واختاره ابن بابة وعليه ان كانت واحدة  
فانها نصف مهرها وان شئ من مهر ونصف لكل  
واحدة ثلث ارباع صدقها وثلثه مهرات  
ونصف لكل واحدة خمسة اسداسه والارباع  
ثلاثة امهر ونصف لكل واحدة سبعة اثمانه  
انتهى وبه تعلم ايضا بطلان قول احمد في كل  
الصدق والنصف من كل الا صدقة **او**  
**زوال ملك فتش** **و** لعمل الفرق بين  
تجمل عنقها او نفذ الفرق عن صبيح  
اولا قايده مبني على اخذ القيمة والاربعين  
ولو قلنا بتجمل عنقها ليعود غير ظاهر لانها  
حينئذ حرة قال الواجب في فتلها الدية لا القيمة  
واياتنا فيها قياسها على كلب الضبيد وقيل  
الا فحمة لا يصح لانها مملوكة كان زهر بعد عنقها  
حرة فتا مملوكة وقول **ع** لعدم او دون العيوب  
استقاط قوله لعدم اذ الكلام في المملوكة كلها  
اذا اعتق بعينها لعدم لا يمنع من كميل لعدم  
عينيها **او** **انكاح محل المستورة او قول**  
فتش بوطي تان وفي الاول تردد اذا انما يظهر الاجتهاد  
لهذا في النكاح الفاسد الذي يمتضى بالدخول كرا في  
غيره كما يوهمه كلامه فتأمل وقول **ع**  
**ز** **ع** عنه بان عدوله الى هذا الجواب يقتضي  
ان العقد الفاسد يخل الثانية بحروءه اذا كان يمتضى  
بالدخول لانه يمتدق عليه انه عقد يخل وعليه الاستئنة  
فتأمل **او** **اسرا وابق اياس قول** فان  
اسرت او ابقيت بعور ولا دتمها هذه المسألة نقلها  
في النواذر واختصرها ابن عسرة **فتش**  
نص **ع** ان ابن حبيب  
اصبح من اسرت زوجته وعين حنيفة ما منع تزويج من  
يحرم جمعه معها حتى يبت طلاق الاسيرة او يحضر لطلاقها



غير ثبات خمس سنين من يوم سببها وثلاث من يوم طلا  
 لا ختم رتبة البطن وتاخر الحريق ولو سببت زمني  
 يقبها وملكها بعد ثباته تربع سنة لانها غدة التي  
 ترفعها كهيئته لنفاسها الشخ كانه نكاحا على تادى  
 الدم بها وقد ظهر من نفاسها شخ تسمت اب كحسب  
 عليها تربع ثلاث سنين وامان رتبة الحمل فلا تفتن  
 ان لا حمل بها لعدم وطية اياها بعد نفاسها انتهي  
 وقد نكح **ج** من الثوار وميسنوطا وبه تعلم ما وقع  
 في كلام **ر** ما خالفه فانه غير صحيح **او بيع** **دلس**  
**فيه** اي وان لم يبدلس فاجر كما ان يكون محرما وانما  
 ينظر على المدلس لانه في مخلوق **وعدة** **شبهة**  
 تقبده العدة بالشبهة حسن لا بد منه لانها لو كانت  
 من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة  
 من ثوابه قاله ابن عبد السلام ونكح **ج** **وعده**  
**ثلاث** **فتوى** وقد يفرق بانها انكحوه لطيف  
 وزاد فرق اخر وهو حلية الوطى في اخدام سنة لاكثر كما  
 قاله ابن الماجشون ونكح **ج** **سنة** بخلاف عمدة  
 السنة لكان ياتي لان المعتد عدم الحلية في اخدام  
 السنة **وهي** **لن** **يعتبر** **عامة** المراد هنا الهبة لغير  
 ثواب بدليل الاعتصام اذ هبة الثواب بيع ولا اعتد  
 في الصدقة كما لا بد من السلام وقال ابن ترحوب  
 والطايعي انه لا يكتفى اذ له ان ينزل بها بالبيع كما في  
 حق التيمم فتأمل له واسم اعلم **ج** قال بعض محتمل  
 ان يحضر كلام المص بالصدقة على الابن الرشيد لانه غير  
 قارر على الانزعاج منه **او عقد** **بعد** **الذرة** **هنا**  
 العقد لا يجوز لقول المدونة لا يجزي وعمل على التحريم  
 ونصها من كانت له امة يوطاها ثم انه تزوج اختها  
 فانه لا يجزي نكاحه ولا فسحه ويؤتى اما ان يطلق  
 او يحرم الامة **فتوى** **ه** يطلق اي قبل النكاح  
 باين وهو محرم كما تقدم **والمتبوتة** **حيث** **يوج**  
**بالع** **فتوى** **ه** يعلم كونه مسلما من قول  
 لازم انما اعتبرت منه بعض بان المراد بتولاه لازم بانها  
 ما فيه الخيار كمنكح العبد بغير اذن سيده ونحوه  
 فلا يؤخذ منه قيد الاسلام وانما يؤخذ من مفهوم قوله  
 الا الفاسد قلنا **فتوى** **ه** وفيه نظر اذ اللزوم  
 يستلزم الصحة والصحة تستلزم الاسلام فالأخذ  
 من كليهما صحيح **بلا** **منع** من هذا يؤخذ شرط كونها

فالبيع رتبة  
 بطلان هبة الثواب  
 هنا غير ظاهر  
 صدق عليه ان  
 جبره اي لا نه لا  
 اعتصار

مطبقة

مطبقة لان وطى من لا تطبق جنابة وهي ممنوعة انظر **ج** ونحو  
 بقوله بلا منع الوطى في الحيض والنفاس والاخر من  
 والصوم مطلقا واجبا كان او تطوعا على طاهر المدة  
 والوازنة عند الناجي وعنده واختاره ابن رشد  
 وقال ابن الماجشون الوطى في الحيض والاخر من  
 والصيام بحلها وقيل ان محل القولين فيما عدا صيام  
 التطوع والقبض والنذر غير العين وان الوطى في  
 هذه محل اتفاقا واختاره النجاشي **فتوى**  
**الاول** **تردد** **التردد** **لعمري** **في** **فتوى**  
 بناء على ان النزاع وطى ام لا وان مع **نية** **امساك**  
**مع** **الانجاب** **فتوى** **ه** بطلقة باينة اعلم  
 انه ان تزوجها بشرط التحليل او بغير شرط لكان  
 اقربيه قبل العقد فالسنة بغير طلاق وان اقربيه بعده  
 فالسنة بطلاق كما في **فتوى** **ه** **فتوى**  
 ونص **ه** قال مالك ونفسه بطلقة  
 ان كان باقراره ولو ثبت قبل نكاحها فلتس بطلقة  
 صحيح يعني فيفسخ من غير طلاق الباجي وعنده  
 انه يدخله الخلع في النكاح الفاسد المختلف  
 فيه قبل بطلان ام لا وهو مخترع ظاهر وان بناها  
 فلها المسمى على الاصح انتهى وقيل لها مهر المثل قال  
 ابن رشد في رسم الطلاق من سماع اشهاد من طلاق  
 السنة وهذا الاختلاف في الصداق انما يكون  
 اذا تزوجها بشرط ان تحلها ولو تولى ان تحلها دون  
 شرط كان بينه وبينها او بينه وبين اوليائها  
 علم الزوج بذلك او لم يعلم لكان لها الصداق  
 المسمى قوله واحد انتهى ابن عرفة الكوفي وان  
 لم يبينها فان اقرب قبل العقد فلا شيء لها واذا اقرب بعده  
 فلها نصف المسمى انتهى فانظر مع هذا كلام **ج**  
 واسم اعلم **فتوى** **ه** **فتوى** **ه** **فتوى** **ه**  
 وابن الموارز **فتوى** **ه** **فتوى** **ه** **فتوى** **ه**  
 اخذ بعضهم قوله اشهد بعد امن قول المدونة  
 ان اشترت زوجها من بعد البناء فسح نكاحها قال  
 سمعون الا ان يرى انها وسيدة اعني ترافسح  
 النكاح فلا يجوز ذلك وتثبت زوجته انتهى  
 ورده ابو الحسن فقال الفرق بينهما ان مسيلة الزوجة  
 الطلاق كان بيد الزوج فلما علقه على فعلها كان  
 جعله بيدها وفي مسيلة العبد هذه لا يصح للعبد الذي

Copy rsity



بيده الطلاق اذا الشرا ليس منسبته انتهى وقال ابو  
نحسن ما نصه **قوله** **ابن رشد** هو  
قول ابي شهاب شذوذ والمشهور انه بحيث ونص ابن  
رشد في المقدمات روى عن ابي شهاب في الحال على امراته  
بطلانها لا تفعل فبلا ففعلته قاصدة لتخفيفه انه  
لا يبي عليه وهو شذوذ وانما الاختلاف المعلوم فيمن  
قال لعبدك انت حر ان فعلت كذا وكذا ففعله  
ابن شهاب انظر مع ذلك ما نقله عن ابن ناجي  
وقوله **قوله** **ابن رشد** في **قوله** **ابن**  
الصديق ان من غير صحيح بل ذكره في  
عنه قوله فيما تقدم وهو طلاق ان احتلف  
فيه باللفظ الذي نقله **قوله** **ابن**  
واما من تزوج الرجل امته فلا تنافي في وجهه  
ابن يونس فقال ما نصه  
لان الرجل اذا تزوج امته فالزوج لها عليه حق في  
الوطء ليس ذلك الامه فاذا طلقته بالوطء بها  
لزوجته طلبها برقعته عنه بالملك ولم يصح لها  
مرافقته في الايام منها في الف في ذلك الكتاب  
والسنة واجماع الامة ومثله ذكره ابو عمر  
عن عبد الوهاب بنقل ذلك ابو الحسن **قوله**  
**قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
ونحوه **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
وفيه نظر بل المراد بالولد كل من لا يملك عليه ولادة  
من غير تفصيل ولذا قال **قوله** **ابن**  
احسن اذ ملك ولد ابنته كملك ولد ابنته  
انتهى ويدل عليه قول القائل **قوله** **ابن**  
نصه **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
حكم الاب ولو كان جدا لام يبدل عنها اخذ  
بوطئها جازية كغيره من الاشباه وقال الشيخ  
زروق لجدك الاب وانما تقدم امه الولد على  
الولد لانها تحرم على الولد بعد الله بداهته  
فقوله لانها تحرم على من يملك ولد البنت فتايله  
**قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
لما ملك وليس لها الا الولد او قصد بالبيع **قوله** **ابن**  
هذا كقول ابن الحاجب فان تعدد نسخ في كذا  
بالبيع لم يفسخ فقال ابن عبد السلام ينبغي ان  
يكون تعدد النسخية على انه فاعل كما نص

عليه

عليه سجنون بقوله الا ان يرى انها وسيدها غيرت  
نفسه **قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
والواقع فيما رايت من نسخ هذا الكتاب بوزن  
الف لا مقني له نعم لو تعددت هي ذلك والسيد البائع  
ليكن له وجه كذا لو تعددت قاصدة بذل  
نسخ النكاح لم يفسخ ونسخ كتاب انتهى وانما  
**قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
ظاهر وما قولنا فيما اذا قصدت وحده  
له ففسخ ظاهر الحق ما قاله ابن عمر **قوله** **ابن**  
نظر او الظاهر ايضا انه لا يفسخ كما في مسئلة القبة  
الائمية وعلى هذا فيتم قوله قصد بلا الف ما تبين  
للمفتي ليعم كل قاصد فتايله والله اعلم قال  
**قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
وليل في مسئلة القبة لانها غير طاهرة فلم يثبت  
لغيرها خلا في مسئلة البيع انتهى **قوله** **ابن**  
وفيه نظر بل الصواب ما في **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
الستة ومسئلة القبة كل منها ليس فيها الا قصد  
السيد رده فلا يفرق بينهما فتايله **قوله** **ابن**  
**قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
بعض شيوخنا ان قتل العبد بعينه ففسخ نكاحه  
ولو اغتراه سببه ولا نجته له ان قال ثم اطلب  
انه اغتراه انما يفتوق اغتراه من عدمه اذا لم  
يقبل العبد القبة فله **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
**قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
نسخ اليك ان قصد بها ففسخ نكاحه او قصد  
غيره فتايله **قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
ان لم يفت او قصد السيد الفسخ لم يفسخ او معاملة  
له بمقتضى قصد لا لعدم القبول فان لم يقصد  
الفسخ فمحت القبة جبر على العبد ولزم الفسخ  
والله اعلم **قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
وان سفل البنت كمن تقدم لخص ابن  
لما ذكره **قوله** **ابن** **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
عدم الاب امثله في **قوله** **ابن** **قوله** **ابن**  
او لم ار من ذكره في القول المشهور الذي عند  
المص لا ابن الحاجب ولا ابن عمر **قوله** **ابن**  
ولا غيرهم وانما التمسك له في قول ابن عبد الحكم  
الذي هو مقابل المشهور وهو ان له التمسك بها ان لم



تجمل في بصر الاب وعدمه ان كان الولد ماسونا  
وتقول **ز** ولو تعلم بوطر الابن قبله على الزواج  
هذا الذي حقيقته الشيخ ابن رجال قايلا لانه  
بتقوس تلذذه بها ملكها خلا لما في كره  
**ز** في شرح الرسالة من الاب  
يحد في علم بوطر الابن ويضعه **ح** وتقول  
ان ينبغي ان يحد الابن ان قد يقال لا يحد الاب  
القول بان له التمسك بامته ان كان ماسونا  
ولو كان الاب ملبسا شبهة له قاله الشيخ ابن  
رجال بعد ان قال لم اقف على نص **ز** وكذا علم  
**وحرمت عليهما ان وطئا** **قوله** وهذا اذا  
كان الابن بالغاً تقدم **ز** عند قول الميم  
ملك ان الزواج خلا من ماذكر هنا انظره وقول  
**ز** وعدم الاب فيتمها على انه اقرب الى ماذكره  
هو كذا في عند الى الحسن وابن يونس خلا في  
نقل ابن عسرة عنها ونص **ز** ابن عسرة  
ومنها ان وطئا ام ولد ابنة غريم فتمها ام ولد  
وعتقت عليه وولادها لابنة زيناً قضيتها  
**قوله** جنابيتها انما تقدم من فيه عتقت رفق في  
الحناية عليه قيمة عند والكفر يق بمقامته  
الولاد في وطئا الاب بخلاف الحناية يرد نادات  
الحناية قد تكون في البعض لا في التفسير انتهى  
وفي القصار ما نص **ز** في البعض لا في التفسير انتهى  
اذا وطئا الاب ام ولد ابنة غريم فتمها خلا في  
للتوشى ثم نقل يفرم فتمها ام ولد او امه قولان  
لكي يتأكد انتهى **والعبد تزوج ابنة سيده**  
وجوز بخط الشيخ المسينا في ناقلا عن خط ابى محمد  
ابن التوشى انها لو ولدت منه اولاد او ما يتوا عن  
مال كان ارضهم لا مهم مع بيت المال ولا يلى لايهم  
قاله ابن الحاج في تلوا له ونقروا بقول ان السيد  
جد لهم لا مهم فلا يرضى وايوهم بمشروع بالرق انتهى  
وقول **ز** ولو ملكا شاذ **ط** انظر هذه المبالغة  
الا ان يكون بالنسبة للشغل وعبارة المدونة  
وجانيزان يتزوج العبد والمكاتب ابنة سيده  
عند ابن القاسم واستثقله بالملك انتهى وقول  
**ز** والصكراة متعلقة بالزوجة ان فيه نظر بل متعلقة  
بالجهد لقول **فسيح** ما نص

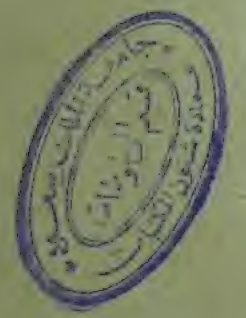
ولاستئصال

واستئصال ملك على الكراهة ابن بحر ليس مرسى  
مكارم الاخلاق ومود الى التنا في لان الطباع مجبوة  
على الالفة من ذلك وقال ابن يونس انما يثقل  
خوف ان تترك الابنة فيفسخ النكاح انتهى  
فالتمليلان معا يثبتان تعلف الكراهة بالجميع  
**وملك غيره** **قوله** لرق ولده كان من  
امته سيده او لا ان قد يقال اذا تزوج العبد خيرة  
كان ولده منها حراً فاما الغرق بينه وبين الخند  
واجواب ما ذكره في المصونة من ان التبدل يقتضيه  
بالرق فلا عار عليه باسترقاق ولده لان ذلك ليس  
بما كثر من رفق نفسه واكثر مشوع منه لم يمتد فليس  
له استرقاق ولده مع الاستيناف من انتهى  
**وكامه العبد** في المواق عن النكاح  
نص **ز** في حوزا ايضا لم يكره  
كلامه يكون ولدها منه خيراً ثم قال بعد  
ايها النكاح الخدام ابنة الابن من غير شرط انتهى  
وقرئ في كل من قوله قبل وملكه او ولد  
واجواب ان المواق نقض من عبارة النكاح ما يرفع  
الاشكال وله **ز** في المواق نقض من عبارة النكاح ما يرفع  
نقل ابن عسرة في نكاح كلامه ولدها به حرة  
جاء في كلامه الاب بالام والحد ولدها او امه الابن  
على اجازة ابن عبد الحكم نكاحها وملكه الابنة  
حرفي بجميع انتهى فقد علمت انه مبني على ما قبل  
المشهور **والا فان خاف** **ز** **قوله** جواب  
شرط مقدم فيه نظير هو جواب الشرط الذي قبله وهو  
الاولا معنى لما ذكره نعم لوقال شرط في جواب مقدم  
الفاي والا يجوز ان خاف ان يربما كان صوابا او غيبة  
**حرة** **قوله** اشار له مع اعترافه على تركيب  
المع ان نص قوله ابعثه حرة هكذا هو في النسب  
التي رايناها بالاعاطفة ولعل صوابه ولو غتته حرة  
بواو النكاح ولوا الاعنانية فيكون الاعنار اجعا  
لقوله وعدم ما يتزوج به حرة والنكاح فيكون  
على قول ولو كانت ابنة الذي هو اعنانية في الحرة لا خلاف  
في صنوع الاعنانية ونكاح من المشهورين فقد صرح  
بغيره وعنه يحل كلام المص وعليه نزع قوله بعد  
هذا كتر زوج امه عليها والله اعلم **والعبد**



**شركة ومكاتب وعبد بن في قوله** وقال  
 عبارة ابن ناجي في الاستئصال ما لا ينشأ من  
 ابن عبد السلام وحسين في الخلاف انما هو في رومية  
 يشعر بها اما الخلوة بها فليس فيها الا المنع خلاف  
 ذكره السنهوري هذا هو الظاهر **نظر**  
 غير يشعر بغيره عبارة غير واحد من  
 غير انه استدلال بقوله تعالى او ما ملكت  
 ابن الا ان يكون محرم له من غير كره له وعبارة  
 ابن رشد في جامع المقدمات ويجوز للعبد ان يترك  
 من سيده ما يراه المحرم منها لقوله تعالى  
 او ما ملكت ايما من الا ان يكون عبدا له  
 منظر في كره له ان ينظر ما عدى وجهها ان يهي  
 وهو يفتقد لما ذكره السنهوري وبقيته اطرافها  
**سقوط تصرف البائع** **قوله** فتا  
 قلنا قد علم ما تقر ان البيع  
 والعق سوا الذي فيه نظر اذ لم يتقرر استواء  
 ما لها في البيع للبائع الا بشرط وفي العقد بالقبول  
 هو ما حكي في شرطه العقد فالسؤال مبني على غير  
 اساس وجواب باطل كما لا يخفى على من اعمل  
**وهو** **الذي يبيع سلطان** **قوله** **ولا**  
 احدهما ما ذكره المصنف الا ان لا يشترط في العقد  
 وهو ان ما في المدونة من سقوط محمول على ما  
 بيعت لاختيار فقط وذلك بان يبيعها سيدها  
 وما في الاسعفة محمول على ما اذا بيعت جبراً على سيدها  
 كبيع السلطان لغيره **ولكن لا يرجع به**  
**التمس** ما ذكره من رجوع هذا التاويل الاول  
 تبع فيه السنهوري وهو الفوات الذي يجب ان يقول  
 عليه وذلك انه قال في المدونة من تزوج امرأة  
 ثم ابتاعها من سيدها قبل البناء فلا صداق لها وان  
 قبضت السيد رده لان الغنم من قبله انتهى وفي  
 العتية سمع ابو زيد ابن القاسم من قبض مهر امرأة  
 السلطان في فاسه من زوجها قبل بناءه لا يرجع  
 زوجها بمهرها على ربه لان السلطان هو الذي باعها  
 منه انتهى فاختلاف ما في الكتابين خلاف وهو  
 تاويل الى عمران وراى ان يبيع الحائك وميف  
 طردي وصنع ما في العتية او فاق وان معنى قوله  
 ابن القاسم في العتية لا يرجع به النفي مفيد لا يرجع

به الا ان من التمن وليس مراده انه لا يرجع به مطلقا وهو  
 تاويل بعضهم نقول المؤلف وهل ولو بيع سلطان  
 اشارة للرفاق **قوله** **ولكن لا يرجع به**  
 التمن هو وجه الوفاق **قوله** **ولا** اشارة للخلاف  
 اي لا يسقط ببيع السلطان للغير فلا يرجع به مطلقا  
 لا من التمن ولا من غيره هذا معنى كلام المؤلف وكذا  
 قررته الشارح **قوله** **وبه تعلم ان هذا من التاويل**  
**في كلام العتية** لا في المدونة فيما على خلاف  
 اصطلاح المصنفين **قوله** **وحش** فيه نظر  
 بما ذكرناه ما فهمه والله اعلم **قوله**  
 كذا نقل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 ولغة العتية كما قلنا وكذا هو في ابن عسرة  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 المؤلف له في **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 غير مسلم **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 كما ياتي تاويل الوفاق قلنا  
 ما نقله المؤلف نقول لعينه رايته في ابن يونس  
 ونصه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 القاسم في العتية فمن زوج امراته ففلس السيد  
 قبل البناء عتيا عليه السلطان فاشتقها زوجها  
 لان العقد اقل للبائع ولا يرجع به الزوج لان السلطان  
 هو الذي باعها بخلاف بيع السيد ابن يونس وعاب  
 ذلك ابو عمران القاسمي وصنفه انتهى بلفظه  
 ومثله لا في الحسن وقد اقتصر **قوله** **قوله** **قوله**  
 ابن عسرة ومثله لا في الحسن **قوله** **قوله** **قوله**  
 على غير ما وما كان ينبغي له وقوله **قوله** **قوله**  
 حبسه ولا محاصصة الغنم به **قوله** **قوله** **قوله**  
 عن ابن عسرة وهو عن صاحب بل الذي في  
 ابن عسرة انه يحاصر به غنما ووهو لا في  
 الحسن العتيا فان المنع عند صاحب الوفاق  
 وهو الرجوع في التمن بحيث يكون الحق به من  
 الغير ما بل يقول انه يكون فيه اسوة الغنم  
 بما صنف معهم بدنه لان فسخ النكاح بعد  
 البيع فكأنه وان طهر النظر **قوله** **قوله** **قوله**  
 وبه تعلم سقوط السؤال الذي عند ز والله الوفاق  
**خلاف** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**









اولا **خمس** وعلى هذا فلا تنافي في الطول انتهى فتقول  
المع بانه انت اي ان ترق مع الطول وعلى الرابع مع القرب  
ونقلنا انه الرابع مع القرب كناية ابن يونس لا تنافي  
فاذا لم يصح فيه لا تنافي فلا اقل ان يكون هو المشهور  
والفاه هو الذي يظهر من قول ابن عسرة فانظره واما  
ذكر تعلم ان ما ذكره من التفريع وغيره غير  
صحيح ولا معنى له **وقبل انقضاء العدة** الحق والا  
نكاحا في العدة اسلما فيه او احدهما قبل انقضاءها  
وقع دخول ام لا فلا يقران عليه نكاحا بل يفسد  
اسلامهما واسلام احدهما كمن ان وقع وظن بعد  
الاسلام في العدة تايد التحريم هذا مضمون ما  
نقله **عن ابن عسرة** ورواه  
وقال اي ابن عسرة عن المدونة ولو اسلم  
في العدة فارقتها وعليها ثلاث حيضات ان مسها  
ابن عسرة وكذا لو اسلمت دونه ووطئه  
ايها في عدها في كفره لغو بعد اسلامه يخرجها  
ابن عسرة وكذا بعد اسلامها انتهى ورواه  
نقل ان ما ترويه **من حمل المنتوق على صورة**  
اسلامها معا فقط وجعل اسلام احدهما في  
العدة من هو ما غير صواب لان الصورتين سواء  
في الحكم كما علمت فكلماتهما منتوق  
وان يقتيد الفراق في الثانية بحصول الوطئ في  
العدة بعد الاسلام غير صحيح اذ القيد بذلك  
انما هو تايد التحريم واما الفراق في طلقا تاما  
وان قوله كذا يقتيد ابن عسرة انهم منه  
على ابن عسرة وقد رأت كلامه ومفهوم كلام  
المؤلف لو اسلما معا بعد العدة اقر عليها ابن عسرة  
وسمع يحيى ابن القاسم لو اسلما على نكاح عقدها  
في العدة لم يفرق بينهما ابن رشد يريد اسلموا  
بعد هادوا وقل نسما انتهى **والاجل وثما ديا اليه**  
خاص لما ذكره الشيخ ابن رجا انهما اذا تزوجا  
في حال كفرهما فلا يقران على نكاحهما الا اذا قالا  
اسما قبل الاجل او بعده واذا اسلما بعد فسرنا قال  
ذلك قبل الاجل او بعده وقبل الاسلام واذا قالا  
ذلك بعد الاسلام فان ذلك لا يفيدهما خلافا  
لانهما ان اسما قبل الاجل فقد قارن الفسد

الاسلام فيتمتع من الفسدة وان اسلم بعد الاجل فلا  
نكاح عندهما يقران عليه وهما لا يقران الا على  
يعتقد ان انه نكاح فابعد كان اول اول ربيع  
كلام **خمس** فانظره واما علم وقول  
اذا لم يحصل منها ارادة اصلا فظاهر ما تقدم انه يفسد  
ان بعد اسما بملوك كراه انهما لا يقران الا اذا قالا  
نكاحا ابدى ابدى واما ما صدر به تقريره من ان محل الفسدة  
اذا قالا او احدهما نكاحا الى الاجل ان فلا يناسب  
يعتدل بيفتضي عدم الفسدة اذا لم يحصل ارادة وبه  
تعلم ان قوله فظاهر ما تقدم غير ظاهر **الرد**  
**فابينة** **قوله** وعلى الاول لهما نصف الصداق  
ان صوابه وعليهما انما ارطرح واعلم ان القول بانها  
لا شيء ما هو المنصوص ومقتضى بله يخرج نفي الجواب  
ما نصه ولو ارتدت لسقط  
صداقها وكذلك ان ارتدت الزوج قال ويخرج  
فيها قول اخر وان لها نصفه انتهى قال التو  
لحسن في الكبير ووجه المنصوص انه مغلوب  
على الطلاق ولا ينزيم من وجود الطلاق وجود نصف  
الصداق بدليل انه اذا ظهر الزوج على ما يوجب  
له الخيار فلا شيء عليه مع انه يجعله لاقامة فكيف  
هو من قول **انتهى** **قوله** مقيد في ردة  
المراة بما اذا لم تقصد بذلك فسح النكاح ان  
على هذا انقضاء القلبي في قابلا اقام الاسلام ذلك  
في المدونة وقال ابن يونس في كلامه علمت بسقط  
الردة ما نصه **قوله** وانما الخ بيمين  
وجب عليه حد انه ان علم منه انه انما ارتد لسقط  
الحد قاصدا لذلك فانه لا يسقط عنه وان ارتد تغير  
ذلك سقط وروى على ابن زياد عن مالك ان  
ارتدت المراة تريد بذلك ففسخ النكاح لا يكون  
ذلك طلاقا وتبعه على عصمته ابن يونس واخذ  
به بعض شيوخنا قال وهو كاشف لها زوجها  
تغير في فسخ نكاحها انتهى **وفي لزوم**  
**الثلاث** **لزم** **قوله** **اللفظ** **التهذيب** **واذا طلق**  
الذي امراته ثلاثا ولم يفرقها ففوت امرها  
الحالام فلا يصر من لها ولا يحكم بينهما الا ان  
يرضيا بحكم الاسلام فالحاكم بينهما الا ان  
انشا حكم او تركه ابو الحسن لقوله تعالى



فاحكم بينهم او اعرض عنهم عيانا وظاهرا المدونة  
 انه لا يشترط ارضى اسما فقتلهم وهو قول سحنون  
 وفي العينية عن ابن القاسم لا يحكم الا برضى اساقفتهم  
 ابن رشد ثاني العينية نفسيت لما في المدونة لان  
 تفسير قوله اولا انتهى رتوتها ولم ينفار بها  
 من رتوتها لو فارتها لقضى عليه لانه حرزها بغيرها  
 انتهى والثاويل الاول لابن شبلون والثاني  
 لابن الزيد والثالث للقاسم والرابع لابن  
 الكاتب وغيره واستظهره عيانا فيظهر رجحانه  
**والا فكذا التفرقة** ما ذكره زينا اذا اقتضى وكلم  
 يدخل من انه كالتفريق هو قول ابن القاسم  
 فيها وقال غيره فيها ان قبضته مضي ولا يسن  
 لها غيره بيتا اوله بن وتقل في **مسألة** عن  
 ابن محمد ان قول القدر هو الشهور وان خير من  
 قول ابن القاسم وصريح الحمى بانه المعروف  
 من المذهب ومثله في ابن الحسن ونصر الحمى واما  
 ان دفع الخبر المعروف من المذهب ان له ان يقبض  
 البيع من غير شئ فان بمنزلة من باع خمرا بثمن  
 الا حله ثم اشك ان له ان يقبض الثمن اذا دخل  
 الاصل وهذا هو المعروف من المذهب انتهى وفي  
 التبيين الكبير وقد قيل انه وفاق ومثله  
 اذا قبضت العدة اق واستدل كته ولو كان  
 قايما لما وجب جواب ابن القاسم انتهى من ان  
 الحسن وكان على المسم ان ينسب على هذا القول  
 والله اعلم **وهل ان استخافه ثا د لاف**  
**مسألة** ولا يرجع لقوله اولا استقاط الزينة نظم  
 بل كلام ابن عبد السلام مرنج في الرجوع له ايضا  
 ففي المدونة وان لم ينصر الى نصرانية جهر او خسر  
 او بغيره او شرط ذلك وهم يستحلونه ثم اسلم  
 بعد البينا ثبت النكاح ابن عبد السلام بشرط في  
 المدونة كونهما يستحلان النكاح بذلك فراك  
 بعضهم ان ذلك مقصود بهم وراى بعضهم انه  
 وصيف لم يدم يذكره على سبيل الشرط **المنظر**  
**مسألة** ونظر ابن عرفة ولا يشك من نظر  
 والنصف اي ذكر يستحلونه في المدونة لا مفهوم له لان  
 عدم استحلاله لا يوجب كونه زنا في الاسلام فاحرم  
 في الكفر قل لا يوجب كونه زنا في الاسلام فاحرم  
 رد الشرط للنكاح

بالحمز

بالحمز والخنز بن عميد لشبهة قولهم اياها بل ظاهره  
 رده لكن كاح بغير مهر وشرط استقاطه والامر في كل  
 ذلك سواء انتهى **وان مسها حرمها فتول** وله  
 تزوجها بعد ذلك سواء به انه يقر عليها ابتداء كما تقدم  
 ولا يخفى ما في سؤاله وجوابه من ان كاحا كة والسقوط  
**ولا يتزوج ابنة او ابوه من فارتها** العيوب ان  
 هذا خاص بمسالة الام وابنتها كما في المدونة  
 ونصها فان حبس الام فارتها والابن نكاح  
 البنت التي خلدتها فلا يحسن ذلك انتهى  
 وعلى ذلك قصرها عيانا وابو الحسن وابن عميد  
 السلام وابن عرفة وغيرهم وحسنه فيما ذكره  
**ونقله عن** **مسألة** غير صواب وقول  
 المدونة لا يعجبني حله عيانا وابو الحسن عني  
 التحريم ونظر ابن الحسن **مسألة** لا يعجبني  
 هو نصا على التحريم عيانا من جعل له معاننا بشر  
 في الحرمه انتهى وقال في **مسألة** طاهر  
 كلام ابن الحاجب على التحريم والذي في المدونة  
 لا يعجبني ونقص منه عيانا من ما فهم منه المص  
 انتهى وفي الشايل وفيها ولا يعجبني وهل على  
 المنع وعليه الاكثر اول تاويلات انتهى والنظر  
 مع تعدا قول ابن عرفة كمان في **مسألة** وقول  
 ابن الحاجب لا يتزوج ابوه او ابنة من فارتها ظاهره  
 الحرمة ولا اعرفه انها في المدونة الكراهية  
 انتهى قال في **مسألة** بعد ذكر التحريم  
 والذي لابن القاسم في الموازية خلافه وانه لا تحريم  
 بعد اقل الشرك ثم قال وقال ابن عبد  
 السلام لا بعد حمل ما في المدونة على الكراهية لوجهين  
 اولها ليقف ما في المدونة والموازية وثانيهما لئلا  
 انتشرت حرمة المصاهرة بين ابية وابنة  
 وبين هذه وانتشرت بينه وبين ابيه انتهى  
 والاشك فيهما في الموازية هو الذي ذكره  
 واجاب عنه ابن عرفة بان الاسلام على الام  
 اقرب للزوجة لخبره فيمن انتهى قل  
 وهذا الجواب يقتضي طرد التحريم لمسألة من اسلم على  
 اجنتين او على كثر من اربع كما تشرع **مسألة**  
**مسألة** خلاف ما يقتضيه كلام المدونة  
 كما تقدم فتأمل **مالم يتزوج من** ما تشرع به من







فان له القيام دونها لانه بذل صداقا للمسلمة فوجدنا  
 يكون صداقا قهرا دون ذلك **اولم يررض اولم يتلذذ**  
 ابن الحاحب الخيار مالم يررض بقول او تلذذ او تمكك من  
 او سبق علم بالغييب انتهى فغدير بقى على المصم المتخلفين  
 مع انه منصوص في المدونة ولا يستلزمه التلذذ  
 ثم التحقيق ما سلكه ابن الحاحب من ان المسقط هو  
 الرضى وقاعداه انما هي ولا يله والمصم جعل الرضى  
 قسما لما قاله ابن عاشر **وعلى بن عيسى قول**  
 اى على بن عيسى صوابه على بن عيسى خياره وحل  
 كلام المصم اذا لم يكن العيب ظاهرا وترعى علمه  
 به بعد البناء بن عيسى حرة المتبطل عن بعض الموثقين  
 ان قالت علم عيسى حين البناء واكذبها وذلك  
 بعد البناء شهر ونحوه صدقت مع مبيئتها الا ان  
 يكون العيب خفيا كبرص بباطن جسر لها  
 ونحوه فنصدق بمبيئتها **والنظر** وقول  
**النظر لكونه كل اشارة له للمخاطب الظاهر** رايه  
 على القاعدات الاثنية وهو ان النكول بالنكول  
 تصديق للناس كل الاول فيبقى الخيار للمسلم ولا وجه  
 للثبوتين واما علم **بررض قول** وقال  
 احمد انما قاله احمد هو كلام **بررض** واعترض  
 على احمد مع ركا كنه غير صحيح اذا ما هو  
 بمنزلة الحال ليس له حكم الحائ **وعذبة**  
 الملايم لوطهم على ما قبله انه لغية العين دون واو  
 مصدر عذبة واى على ضبط **فما ستم** لذي  
 العيب فلا يناسب عطفه على العيب واعبار  
 ابن عسرة اللحن وترد بكونها عذبة ولفظ  
 التي تحدث عند الجماع انتهى ومثله في **صبيح**  
 والقاموس وعنه **فما ستم** فظا مهله يعنى  
 بعد واو ساكنة كما في **صبيح** وقول  
**وهو حدث الغايط** انما يناسب ما ذكرناه  
 لاما ضبط به **وجبه** في **صبيح** لا يقال  
 ينبغي نعم ان يسقط الكلام على المحبوب هنا لانه  
 اذا ثبت الرد للمراة بقطوع احد طرفيها فخرى ان يكون  
 كذلك مع قطوعها لا فانقول انما المقصد هنا مبيئة  
 هذه الالفاظ انتهى **وبقرنها قول** سمي  
 يبرز في صيغة **بررض** ففسره بما ذكره وهو غير  
 صواب بل القرن بالفتح بمعنى المصدر وهو القنوت

بفتح

هنا

هنا واما بالسكون فهو العظم الذي يبرز في المحل كما  
 في **صبيح** عن عياض **وعفيا** **قول** سمي  
 اذرة الرجل اى الاذرة بالضم اسم لتفج الخصية قاله شيخ  
 الصراح **والبرص المضر قول** لا يبيشر بها المصوم  
 لا يبيشر اى البرص واما الحزام فلا فرق بين يبيشر  
 ويكثفه كما تقدم ونقص المتبطل واما الحزام  
 فيفرق من قديمه قليلا كان او كثيرا قال ابن  
 وهب في العتبية اذا كان حزاما لا يبيشر فيه رد  
 وان لم يكن فاحشا ولا موزيا لانه لا تور من زيادته  
 وان شق فيه لم يفرق بينهما وكذلك اذا حدث  
 بعد العقد فرق من قلبه بمنزلة ما لو كان قبل  
 العقد وان حدث بعد الدخول فرق من كثره ولم  
 يفرق من قلبه حتى يبيش فهد ويتفاحش لانه  
 قد اطلع عليها فلا يحل بالفراق واذا لم يدخل بها  
 ولم يطلع عليها لم يكن من كسبها حتى سأل  
 الى الفراق ثم قال في البرص قال ابن حبيب  
 كل ما كان قبل العقد ربه وان لم يكن فاحشا  
 وما حدث منه بعد العقد فلا خيار له فيه الا ان  
 يكون فاحشا موزيا وقاله مالك **وامتاج**  
 انتهى منه **قبل الدخول** **وبعد** مدحول لا غنا  
 الذي قبله فيكون الاغيا في كسبه متنا ولا  
 لوجهين وكانه يقول وان مرة في الشهر وان  
 حدث قبل الدخول وبعده وما قرره **بررض** من عود  
 ضمير بعده على الدخول هو جار على قول ابن القاسم  
 وروايته لكن يعنى عليه تشبيه بالزوج وذهب  
 الكشي والمتبطل الى انما حدث به بعد الدخول  
 وقوله **به** كلام المصم وذهب اشهب وابن  
 وهب الى انما الحادث مطلقا ومحا الخلاف في  
 جوب من تاجر زوجته اذا ه والافها الخيار اتفاقا  
**النظر** ورايت الشيخ ابن رحال نقل عن ابي  
 الحسن ان حدوته بالمراة بعد العقد كحدوته بالرجل  
 وشبه المدونة بغير المصم اعتمده وحيد بن  
 المصم ساقطه **بعد** من عود ضمير على العقد وانه  
 اعلم وقوله **ان** ككلامه يغير ان الحنوت  
 كالحزام **ان** عن محمد بن ككلام المصم لا يغير  
 ذلك وقوله **دون** حدوته بالمراة اى فلا  
 خيار له لعدم قول ابن عسرة ما حدث بالمراة

Copy



بعد العقد نازلة بالزوج وقال ابن عات الجنون اذا حدث  
 بالمرأة بعد العقد فلا رد به انتهى من **فتا** لكنه  
 خلاف ما تقدم عن أبي الحسن **وليؤيد صنف القول**  
 هذا قول عيسى وابن وهب ورد في قول محمد مع  
 اصابع وابن القاسم وقول **ز** فلا يصح وقول هذه  
 الصورة في كلامه اذ لا يصلح ومنها ما لم لو اصاب  
 دخولها حينئذ قبل لو لم يستكمل تأمل وقول **ز**  
 ومقتضى **ز** ان فيه نظرا  
 قصره على صورة الخلاف لا صورة الاتفاق وتشهد  
 بذلك عبارته التي نقلها الراق عنه **تردد**  
 لناحي وابن أبي زيد وكلام المتبطل يدل على  
 النزاع عدم الرد لانه ظاهر المدونة وبه  
 صدرت الفتوى فكان الدايق بالمؤلف لـ  
 اقتصر عليه قال **ح** فان كتب الموثق سلمة  
 البدين بقول ابن أبي زيد والناحي على انه  
 شرط **وفي بكر تردد** التردد لا بين العطار  
 فعلى بعض الموثقين والى بكر ابن عبد الرحمن وموهبه  
 بعض الموثقين وقول **ز** ان ثبتت بغير نكاح  
 اى واماميه **تردد** قول واحد ان غسلة ابن عسرة  
 عن المتبطل وابن فحون **والاثر** **الحجج الامة**  
 الظاهر انه استنبأ من اصل لان هذا مما يشبه  
 قول لا يخلف النظر خلافا لما ذكره **ز** من انه  
 منقطع **واجل المعسر** هو بفتح الراء اسم معقول  
 كما ضبطه ابو الحسن وكان المعسر من هو  
 الذي اعترضه هذا المانع له من الوطء اذ الاصل  
 عدمه وانما يكون لغا وض يعرض من سحر  
 او ضوف مثلا **والعبد نصيبها فتا**  
 الوضوء لان عذر بوفدة النكاح عذاب الزل  
 المحذور اذا كان عذابا يكون مع وضوء المدة  
 اقوى في التعذيب فلا يناسب الخفيف المقصود  
 للعبد وقال المتبطل في النهاية واختلفت  
 الاجل للعبد فقتل كالحرق قاله ابو بكر ابن  
 الجهم قال في الكتابي ونقل عن مالك وقالة جمهور  
 الفقهاء وقيل سنة اشهر وهو قول مالك وبه الحكم  
 قال الحسن والاول ابن لان السنة جعلت ليختار  
 في الغصون الاربعة فتقد ينفع الدواني فمستل  
 دون فصل وهذا يستوي فيه الحر والعبد انتهى  
 منه

منه **والظا** **نهر لا نفقة لها فتا** اي عند المص  
 هذا غاية ما يعتذر به عن المص لما ذكره من ان  
 ابن رشد اشاع قال ذلك في الجنون ومنه  
 الا بوضو والاحدم وقد يقال لعل المص قاله هناك  
 وان تاخيره من مخرج المبيضة والله اعلم **ولا**  
**فصل يطلع بها كصم** **او تارة لها به ثم حكم**  
**قولات** ظاهره انه لا يترجى في واحد منهما  
 وليس كذلك فعلى ابن عسرة **فتا**  
 نصصه المتبطل في كون  
 الطلاق بالعيب الامام بوقوعه او بغرضه اليها  
 قولان المشهور وابن زيد عن ابن القاسم انتهى  
**ح** وافتمى بالثاني ابن عات ومنحه ابن مالك  
 وابن سهل النظر وعليه بحق المص الاقتصار على  
 الاول او يقول خلاف وقول المص ثم حكم قال  
 بعضهم اي يستهد لانه لم يقع في النقص بالشهد  
 له قاله ابن عات وعسرة من الموثقين وليس  
 مراده ما ينشأ منه من الحكم به انتهى  
 قال المتبطل وما بالشهود الذين شهدوا بتطليق  
 نفسها فلا عذر فيهم اذ لا عذر ان يوقع بين  
 يدي الامام من اقرار او انكاري في المشهورين  
 المذهب انتهى وفي نوازير ابن سهل عن  
 ابن عثاب ان الحكم لم يقو لها بعد كمال  
 نظره مما يجب ان ثبت ان تطلق بنفسك وان  
 ثبت ان ترضى عليه فان طلقت نفسها بالشهد  
 على ذلك **ولها فراقه بعد الرضا فتا**  
 وهو موم ما في الرواية من قولها الى اجل اخرته في  
 شرع ابن زحاح ما نصه **فتا**  
 والظاهر من كلامهم ان هذا غير شرط وكذا  
 اذا قالت رضيت بالمقام معه انتهى وهو ظاهر  
**فتا** وبشر وجه وقول **ز** وقوة النص  
 تعطي ان هذا فيه نظر ونص **فتا** قال  
 رضيت بالمقام معه اي مع المحذور ثم ارادت الزنا  
 فقال ابن القاسم ليس لها ذلك الا ان يرضى وقال  
 اشهد لها ذلك وان لم يرضى حكمي في البيان  
 الثالث ليس لها رده وان راد انتهى والفرق الاول  
 لابن القاسم هو الوافق لتقيد احيا ليتها سبق  
 بعدم الرضا **والعقد اق بعد فتا فتا** فان



فان طلق قبلها فلهما النصف يعني اذ لم يطل مقامها والا  
 فلهما العداق كاملا ولفظ **ح** واما قبل النكاح الاجل  
 اذ لم يطل مقامها فلهما نصف العداق قاله في المدونة  
 ونقله في **صحيح** انتهى وقول **ز** وتعارض  
 المتكلمين بها في هذا النكاح ابن عسرة عن الحسن فانظر  
**قولات** الاول لابن القاسم والثاني حكاية  
 في البيان عن ملك **واجلت الرتبة لله** وقول  
 وهذا اذا رخص بروه في التقيد بهذا النظر بل الصواب  
 اسقاطه لان قوله ولا يجبر ان يدرك على الاطلاق  
**وصدق في الاعتراف** فتولاه **هـ** الا ان يريد  
 الشئ يقال عليه قبل الشئ صرح بذلك في  
 نص **هـ** فان قلنا  
 ليس فيه تكرار لان المسئلة الاولى فيما اذا ادعى بعد  
 ان اجله للحاكم انه وطى بعد التاجيل وقوله فيما اذا انكر  
 الاعتراف قلنا لا معنى للتكرار  
 الا ان هذه مستفادة من تلك قال **ط** ولا يخلص  
 عن محله الا ان يقال كرهها ليرتب عليه قول **هـ**  
 كالمراة في دأبها اول التنصيص على اعيان المسائل  
**انتهى كالمراة في دأبها** فتولاه **هـ** ولما ردها  
 على الزوج قاله ابن العبدى انه منه نظر بل ابن العبدى  
 انها ذكر البين عليها وقال لا ترد نقا على الزوج  
 كما نقله عنه ابن هارون في اختصار  
 المتسطر والذي قال لماروه عليها هو ابو البراهيم  
 كما في كلام ابن عسرة ونقله **ح** وقول  
**او بكارتها** يعني سواء ادعت انها الان بكر او  
 رادعت انها كانت بكر وهو ان البكرات  
 فتصدق في الصور بين معاك كما يفيد نقل **ح**  
 وغيره خلا لما في **هـ** هنا وفي **ز** عند  
 قوله وفي بكر ترد من انها في الصورة الثانية  
 لا يفيد في بل ينظرها النساء فان قلن ان بها  
 اثرا قريبا كان القول لها وان قلن ان بها اثرا  
 بعد كره منه كان القول لها بين انتهى  
 لان هذا هو قول المجنون ينظرها النساء وهو  
 خلاف المشهور الذي عليه المتص وتخص ابن عسرة  
 وباب الفرج في تصديقها وعدم نظر النساء اليه  
 وانما انه ينظر من اليه قولات الاول **لا**  
 القاسم مع ابن حبيب ونقله بعض الاثنا عشرين

عن ملك

عن ملك وكل اصحابه غير سحنون والثاني لابن  
 سحنون عن ابيه مع ابي عمران عن رواية على قاله  
 ابن لباية رفته عن ملك واصحابه وقال ايضا  
 ابن عسرة عن المتبطر ان كذبة في دعواه انه  
 وجدها ثيبا فله عليها التمين ان كانت بالعدة امر  
 نفسها او على ابيها ان كانت ذات اب ابن حبيب  
 ولا ينظرها النساء ولا تكشف المحنة في مثل قول  
 ابن لباية هذا خطر لكل من يرد بها بالعبث يوجب  
 ان تمنح العيوب بالنساء فان زعمت انه فقل  
 ذلك بها عتقت عنك على النساء فان شهد  
 ان الاثر ممكن كونه منه دينت وحلفت  
 وان كان بعيدا ردت به قيل دون يمين على  
 الزوج وقال سحنون عنه لا بد من يمينه فهذا  
 الفرع ايضا ذكره كذا المتبطر **و** ابن  
**عسرة** رفته عن ابن لباية في مقابل المشهور  
**وحلفت هو ابوها ان كانت سفيهة**  
 ابن رشد والآخر كالاب وغيره مما مر الاول  
 لا يمين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب ونقله  
 صحيح وينبغي كونها على العلم لانه مما يخفى  
 الا ان يشهد انه مثله لا يكون يوم القدر  
 الا فاعلم ان حلفت على البت فان ركن حلفت  
 الزوج على نحو ما وجدت على الاب هذا مشهور  
 المذهب وقيل كمال الايمان في ذلك على البت  
 انتهى وقالت المتبطر قال بعض المؤلفين  
 عن بعض شيوخه اذا كان الزوج لم يدخل  
 بالزوجة فانيما يجب اليمن عليها على الزوج  
 وان كان قريبا فربما القرائة او عليها ان لا  
 تكون استسهي لانه لا عزم عليه نكاح الدخول  
 وان كان قد دخل بها بحيث يجب الفرم على  
 الزوج فعليه اليمن ان كان قريبا القرائة  
 او عليها ان لم يكن قريبا انتهى وقول **ز**  
 لما كان الفرم به اى بالاب ويرد على هذا  
 قبل الدخول الا ان يقدر جازم بعد الدخول كما  
 نقلناه عن المتبطر وقول **و** ولا عزم على  
 السفيهة هنا ان يقال عليه وكذا الرشيدة لا  
 عزم عليها فلم خالفت وقول **هـ** فان  
 قيل كيف يجلف ليستحق غيره ان هذا القيد







والله اعلم قولي **ز** واحترز المص بالهم المفرد عن العبد  
المفرد والآخر بعد ان ذكر ابن عسرة حرية ولد  
الحر قال ما ز **ه** وتكون  
ولد العبد كذلك طريقان الاكثر ولد له رقيق  
قال في المدونة اذ لا بد من رقة مع احد ولديه انتهى  
وكلاهما مشكك فان ولد العبد من زوجته  
الحر حر يتعلا له لما علم من ان الولد تابع لأمه  
في الرقة والحرية ولا يبيده في الدرس والنسب  
مع ان احدا يوجب رقيقه فقولها لا بد من رقة  
كافية وتكون مشككة له بعد رقة نقيضها وهي  
الجزوية الموحدة اعني قولنا بعض الاولاد حر  
مع رقة احدا بوزيه وقد يجب بان قضية المدونة  
ليس المراد بها التعميم في كل ولد بل المقصود  
رقة يعرف على ولد العبد المفرد وهي محتصة  
به لا رقة المحدث عنه والمعنى حينئذ ان العبد  
المفرد لا يتصور حرية ولده لا رقة على تقدير  
لوا عطي قيمة ولده **ك** كما لم كان الولد رقا معه  
سيدا ولا يعشق عليه وان لم يعط القيمة رقة  
الولد سيدا له لرقيقته متعينة على كل  
حال مع احدا لا يورث بخلاف ولد الحر فام له  
وبدل على ذلك قولي **ص**  
**ن** قال فيها اذ لا بد  
من رقة مع احدا لا يورث فعملوه يتعلا لأم لان  
العبد لا يعرف قيمته انتهى ثم رأت في ابي  
الحسن مثله الرقة **و**  
اذ لا بد من رقة مع احدا لا يورث فكانه يقول  
كان يتعلا لأم او لأم لان كان يتعلا لأم  
فان ابن يدفع العبد القيمة لان السيد ممنوع فاذا  
خداه بماله باذن السيد كان رقا للسيد  
ولا يغرم العبد بغير اذنه والله اعلم **وعليته**  
**الا قتل من المسمى ومصدق المثل في ح**  
**ن** هذا في الحر اذا غرته  
الامة بغيرها فلهذا فيهم من **ص**  
العبد فالتصريح فيه اذا غرته الامة انه يرجع  
عليها بالفضل على مهر مثاها كما تقدم عن المدونة  
ونقله ابن يونس وابن عسرة وغيرهم  
انتهى انظر اي فرق بين العبارتين **و** قيمة الولد  
قوله

**قوله** احد ما بينا لنته لظاهر كلامه المراده  
بظاهر كلامه ما قدمه من ان غرور السيد  
بغير ورها عليه في كل منهما الا قتل من المسمى ومصدق  
المثل **الاجابة** **قوله** او ابيه او امه او ابنة  
او سوي بين امه الابن وغرورها وهو صحيح  
في سطر قيمة الولد فقط وتيفترقان فيما  
عدا ذلك **ففي ح** ما نص  
سمعون اذا غررت امه الابن والده فتر وجهها على  
انها حره فان الاب يغرم قيمتها بمنزلة ما لو وطئها  
ملك البين وتكون ام ولد للاب وليس لله بن  
اخذها ولا شيء على الاب من قيمة الولد والتزويج  
فيها ليس بيمين ويصح بفعل ابن عبد السلام ونقله  
ابن عسرة عن الشيخ في المجموعه قال عنه ولا قيمة  
للولد ولا مهر مثل ولا نسبي ونكاحه لغرور ذلك  
كوطيه اياها يظن انها له او عدا انتهى ثم قال  
ابن عبد السلام يمين سمعون واما الابن الذي غرته  
امه والده فهو مثل الاجنبي يكون لها صدق  
مثلها ولا يأخذها الاب ولا قيمة عليه في الولد  
قال ابن عبد السلام وهذا كله صحيح انتهى  
ونقل ابن يونس كلام المجموعه وجعله تفسير  
للمدونة قاله ابو الحسن **وعلى المفرد في أم الولد** في  
المدونة ما نص  
الفارقة ام ولد فليست بقيمة الولد على ابيه على رجا  
العشق لهم بموت سيد امهم وموت انت بموتوا في  
الرق قب له ابو الحسن معناه ان لو حاز بيتهم وهذا  
الرجا انها هو في خدمتهم اذ هو الذي سلكه السيد  
في ولده ام الولد قال مالك في الثمانية وابن حبيب  
ولا قيمة لمن لم يسلك القمبل منهم انتهى وظاهره  
انه قوله على التفسير وهو ظاهر نقل عياض وظاهره  
ابن عسرة انه خلاف **والمديرة** ما ذكره المص  
فهو مذهب المدونة وصريح في **م**  
مشهور وفي **ن** ونصب ابن الموار  
عليان في ام ولد المديرة قيمة عبد المازري وهو المشهور  
وعليه اكثر الاصحاب ولعل الولد لم يطلع عليه  
او اطلع عليه ولم يمد تشهيره قال **الح** عنه  
لا يصح اجواب الاول لان الولد ذكر هذا التشهير  
في **ص** فتعين اجواب الثاني وكذا

علم  
السليمانية



ابن عسرة قد لم يعتد بتشهيره ونه  
 وولد المديرة في كونه قيمة على رجا حريته بعقود التدبير  
 او عبد اقولها وقول محمد انتهى **ادبا بقصتها** نص  
 ابن الحاجب فلو وجبت فيها الغرة فعليه الاقل منها  
 ومن عتق قديمة الام انتهى ابن عبد السلام يريد  
 لان الغرة في السقط بمنزلة الدية وعتق دية الام  
 بمنزلة القسمة فيه فيلزم الاقل منها قال في المديرة  
 والقبية يوم ضربت قال ابن وضاح كان في  
 المختار عتق قيمتها يوم سقطت ولم يوجب سجنون  
 وامرنا ان نكتبه يوم ضربت يعني لان القسمة  
 انما تجب فيه اذا قتلوا يوم القتل فكذلك تفريق  
 الام لان به تفريق قيمته والله اعلم انتهى فتصو  
**فصل في جواب قوله** **ادبا بقصتها** **فصل**  
 التعبير بقيمة اظهر ان وجهه ابن عاشر التعبير بقسط  
 دون القيمة فقال غير به ليسهل ما اذا دفع الالب  
 بعضها واعسر بالباقي فلا اشكال ان الباقى  
 يسقط عليهم بفقد قيمتهم انتهى **ولو طلق**  
**ادبا نت ثم اطلق على زوج خياري الذي في**  
 النكاح الاول قال ابن القاسم واكثر الروايات  
 كل نكاح لاحد الزوجين امضاه وفسخه لخالها  
 الزوج على مال ياخذ منه فالبطلان يلزمه ويجل له  
 ما احتدبته قال ابو الحسن ظاهره وان كان  
 الخار للزوجة وفي ارخا السور ان خالها على مال ثم  
 انكشف ان بالزوج هذا ما اذعنونا قال برد ماخذ  
 لانها كانت اهل كالفراقه قال عبد الحق في ارخا  
 السور يعارضه اخر عن بعض شيوخه ليس هذا  
 جواب ابن القاسم انها هو لعبد الذك واما على ذهب  
 ابن القاسم فلا فرق بين ان يظن العيب بالزوج  
 او بالزوجة اخلع ما من في الوجهين ثم ذكر عن ابن  
 رشد مثل ما لعبد الحق فانظره وذكر ابو الحسن اليه  
 في ارخا السور سارضة اخرى ونقلها في **فصل**  
 ونص  
 المسألة بها قاله في النكاح الثاني في الذي يتزوج بغرة  
 او بغرة في اخلعت منه قبل البت ان له ما اخذ قال  
 ووجه المعارضة انه اذا كانت تاخذ ما دفعت اليه  
 في العيب الذي لها الرضى به فلا يكون لها اخذ  
 ما دفعت اليه حيث يذكر ان مجبور ان على الفسخي

اولا

اولا واجيب بان ما في ارخا السور انا هو لعبد  
 الملك وانما لا فرق على مذهب ابن القاسم بين ان يظهر  
 العيب بالزوج او بالزوجة ولا يرد المال في الوجهين فحينئذ  
 تسقط المعارضة لعدم اتحاد القابل **فصل**  
**فصل في جواب قوله** **ادبا بقصتها** **فصل**  
 فتح الام وكسر العين اذ ذكره فتح الام خطأ  
 لان الام جارة ولم يقل احد بفتحها وليس في  
**فصل** ولا الى الحسن عن بعض اللغويين  
 الاكسر العين ونص الى الحسن عيا من لغوية بل  
 الام وفتح العين المعجمة ويشهد به التباي لغوي  
 نكاح وفتح العين بعض اللغويين فيه كسر  
 العين ايضا وضده لا يشده اي نكاح حله الفسخ  
 الراوي كسر ما والفتحة شهر الشيخ واليوم في لغوية  
 لام جر ليس من نفس الكلمة انتهى وفي القاموس  
 ولو عني ويكسر رتبة انتهى وقول **فصل**  
 ونفسه لقا في **فصل** بالترائية غير بين فيه  
 نظر اليفت واللفظ **فصل** عند قوله ابن الحاجب  
 والخيار بعد هذه الابشر انتهى **فصل**  
 نص الاشارة لهذه  
 الى العيوب المتقدمة فلا رد له بغيرها ولو تبين  
 انها ابنة زنا وهو معنى قوله لغوية اي كزنية  
 انتهى فانت تراه انها فسرها ببنت الزنا لا ابنة  
 لزانة كما توهمه منه **فصل**  
 والله اعلم **فصل في الاجد** **فصل** لو قال المص  
 والاظهر لصح لان ابن رشد استظهر القول بان ينفذ من  
 وطن اياه انتهى ونص ابن رشد الاظهر قول  
 ابن القاسم يبيع بشدة الجدم وطن اياه لانه ضرر  
 انتهى **فصل في** ان لم يكن لها شرط صرح  
 والاردنه به ابو الحسن وذكر عن ابن عسرة ابن  
 عبد الله عن ابن تزي زوج امرأة وشروط في عقد النكاح  
 على الزوج ان يخرجه من انفسهم ثم وصده من مواليهم  
 قال فاحسب انا وجميع اصحابي ان للامانة القسم  
 بشرطها ونسخ النكاح قال بعض الفقهاء ولم تذكر  
 في هذه المسألة على امر بنية ام مولاة والامر على  
 سواد المرأة بشرطها صح من ابن تومس

**فصل في لمن كسر عتقها**

Copy 1919 rsity



















امهاله قدم ما بهيأ امره انما هو لتسقط النفقة عنه  
 واما الدخول فلا يجزئ عليه اذ ادعت اليه انما يجزئ  
 على امر النفقة **قوله** يتيده النص وحينئذ  
 في كلام **ج** غير ظاهر **لا يجزئ** **قوله** وحينئذ  
 بالشهر وهو حجب الزمان حيث نرضها التيمم لرض  
 ونحوه فاذا تزوجت بعد العدة فكل زوج التيمم لرض  
 بها بالوطى **وعنه** **قوله** **ج** يستأنف بها بغير  
 وطى الزوج لغير الجناية لانه لا مال له من الوطى  
 بها **قوله** **ج** كذا **ثلاثة اسابيع** **قوله**  
**ع** عرفة ليس هذا الخريد بل لازم بل هو الخريد  
 لا اتفاق وتناه قرطنة عليه وغيره ثم وهو كمال  
 لاجتهاد الحاكم **قوله** **ج** انتهى **قوله** **ج** ثم  
 ستة اهل كذا في عدة **قوله** **ج** من **قوله** **ج**  
 تصحيف والذي في المصنف وابن عرفة ثمانية  
 ثم ستة ثم اربعة ثم ثلثون بثلاثة انظر  
 في **قوله** **ج** **ثلاثة ثلثون** **قوله** **ج** **ثلاثة ثلثون**  
 وجوابه ان النكاح مبني على المكارمة الزمنية  
 نظر فقدر له نفسه انه ان لم يعط حبيلا بالوجه  
 سجن في الثلاثة اسابيع وما بعدها ونحو الذي  
 في **قوله** **ج** وابن عرفة عن المصنف ونقله  
**ج** وحينئذ فلا تظهر مكارمة لانه يستحسن ابتداء  
 هنا وفي المديان عند عدم الحمل فلا فرق بينهما  
**قوله** **ج** **ثلاثة وثلاثون** **قوله** **ج** وهذا ضعيف  
 مقابل لقوله بالنظر انه فيه نظر لان هذا الحمل  
 بغير القضاة فلا ينافي ان الاجل موكول الى  
 اجتهاد الامام كما تقدم قال ابن عرفة  
 المصنف وابن قنوج يوجب حمل او لا ستة اشهر ثم  
 ان ستة اشهر ثم شهرين ثم ثلثون ثم ثلثون  
 يوما فان اقل شي والاحجزه وانما حد ذنب  
 التاجيل بثلاثة عشر شهرا **قوله** **ج** **ثلاثة عشر شهرا**  
**قوله** **ج** **ثلاثة عشر شهرا** **قوله** **ج** **ثلاثة عشر شهرا**  
 ان لم ار من ذلك النسب هنا اصلا ولا معنى له  
 اذ المصنف انما اثبت عدمه وقال تعالى وان  
 كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقد صرح  
 ابو الحسن وعنه بان دين التصديق كسائر  
 الديون فيجب ان يسترح اذا اثبت عدمه  
**قوله** **ج** **ثلاثة عشر شهرا** **قوله** **ج** **ثلاثة عشر شهرا**

مداق

صدق المثل في التفويض ولان تقريرنا سبب  
 كلام الاقوال الثلاثة في المسمى لها وقول  
 ولو اقتضينا بما ثبت فالدية على عاقلته صغيرة  
 او كبيرة او فيه نظر وما نكته **عنه** **قوله** **ج** خلاف  
 ما فيه **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 النوادر في الذي اقتضى روحه **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 رد ابن القاسم عن مالك ان غلها ما ثبت  
 منه فعليه ديتها وهو كالحظا صغيرة كانت  
 او كبيرة وعليه في الصغيرة الادب ان لم يكن  
 بلغت حد ذلك **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 عليه في الكبيرة رد دية الصغيرة على عاقلته  
 ويؤدب في التي لا يوطا مثليها انتهى وحينئذ  
 نصوات **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 كبيرة لا على عاقلته **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 سماع اصيب واختاره الكشي **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 اختاره الكشي **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 وفي الزامية باقتضاها اياها باصبعه **قوله** **ج**  
 المهر او ما شانهما مع نصفه ان طلقها ثلثها ان  
 راي انها لا تنزوج بعد ذلك **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 لسماع عيسى ابن القاسم مع الكشي عن محمد عنه  
 والثاني لسماع اصيب مع الكشي عنه والثالث  
 لاختصار الكشي انتهى **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 النكاح الصحيح وفي القاسم ليعقده اذ لم يوش  
 خلا في العبدات وكان يختلفا فيه كمنكاح  
 المحرم والذكامة بلاولى فهو كالتصحيح  
 فيه المسمى بالموت ونصفه بالطلاق **قوله** **ج**  
 نظر عليه ابن رشد في نوازله ونقدم **قوله** **ج**  
 قوله الانكاح الذي يفسد نصفه ما وقد نقل  
**قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
**قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 وقال بعض اشباح **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 شبه بالحدود اصلا بل فيه تشديد فتأمل **قوله** **ج**  
 وان كان غير منقضي هنا **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
 لا يكوون رضى وبه عدلت المدة **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
**قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**  
**قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**

**قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج** **قوله** **ج**



كونه قسما له فالتمثيل قصور **وان بما في شرعي**  
**قوله** لانه كما ان المذهب المذهب قد  
 يقال لا مخالفة لان نفس المذهب بان القول لم يمد  
 الصفة مقيد بان لا يغلب الفساد وهذا الغالب الغشا  
 اذ قل ما يثار فيها قبل الوصول اليها **وان سفيهة**  
**وامنه** لو قال ولو سفيهة بلولة قول سفيهة لا  
 تصدق السفيهة ولا الامنة انتهى **كان اولي والايد**  
**منها** يريد بيمين كما لا بن عسيرة **قاله ح وان**  
**اقر به** فقط **اخذ به ان كانت سفيهة** ذكر  
**ح** ان المص جري في هذا على ما نقله في **فتا**  
 عن ابن رشد قال وهو خلاف قول ابن عبد  
 السلام في الصغيرة والسفيهة والامنة ان  
 المشهور بقول قولها انتهى **ح** قل  
 نقل ابو الحسن في اول ارجاء السفيهة عن الحسن  
 عز في قول قولها لعبد الملك واصح وعبد  
 لمطوف وقال فيه ما نص  
 وهو حسن اذ كانت خلوة بنا انتهى فاجري  
 عليه الولف يوافق اختيار الحسن **وهل ان ادام**  
**الاقل** ان اتم وهل الرشيدة في استمرار اقرار  
 الزوج كذلك كذبت نفسها ام لا او بشرط  
 تكذيب نفسها وفي تقرير **حشر** هنا  
 غلط فتنبه له والسبيلة على طرفين وبأسطة  
 فان رجع عن اقراره واكذبتة فلا يراجع  
 باتفاق التاويلين وان لم يرجع وكذبتة  
 فهو محجل التاويلين وان كذبت نفسها بان  
 رجعت لدعوة وهو مبرم لا قراره فيها خذ  
 باتفاق التاويلين ونص المدونة وان اقر  
 بالوطر واكذبتة فلها اخذ جميع الصداق  
 باقراره او بنصفه انتهى ابو الحسن ظاهر رجعت  
 الى قول الزوج او اقامت على قولها وقال سفيهة  
 ليس لها اخذ جميع الصداق حتى تصدقته فحمله  
 عند الحق عن بعض مشوخه وابن رشد في المقدمة  
 على الوفاق وغيرهما على الخلاف وقال ابن عسيرة  
 قال ابن رشد من سبق بها بالرجوع فقولها ما حبه  
 مدق ان سفيهة بالرجوع لقوله وجب لها كل  
 المهر بلا يمن اقام على قولها او نزع عنه وان  
 سبق بالرجوع لقولها سقط عنه نصفه ولا يمن

عليه

عليه اقامت على قولها ونزعت وقيل لها اخذ ما اقر لها به  
 وان قامت على ان كان لها واحد قول سفيهة انتهى  
 وهذا الاخير هو محل التاويلين والله اعلم **بعضية**  
**لاجل** بمحسوس **قوله** ولا يلزم الشرط ان قيل  
 مراده ان المص اذا كان اكثر من المثل لازم وشق  
 شرط تاجيل بعضه ومحل كماله انتهى وفيه  
 نظر لما ياتي من ان المراد لزوم الاكثر من المسحوق  
 الحلاك وصداق المثل فما احل باجل مجهول مدق  
 غير معتبر لانه حرام والذي يظهر ان هذا الكلام  
 من لا يحل كذكره هنا والله اعلم **اوله بقيد**  
**الاجل** هذا اذا ترك تعين قدر تاخير بقصد اما  
 ان كان ذلك ككسبان او غفلة فالتكليف صحيح  
 ويضرب له من الاجل بحسب عرف البلد في الكفا  
 قياسا على بيع الخيار اذ لم يفسر بالخيار اجل فانه  
 يضرب له اجل خيار في ذلك السابعة المتبعة على  
 خيار والبيع جائز وقد نقله **ح** فكذا ابن  
 الحجاج وابن رشد وغيرهما وقول **ح** كمي  
 ثبت ان ليس هذا من اد الولف انما مراده لم  
 يورخ اجل الكافي كما في **صحيح** وابن  
 عسيرة وغيرهما واما متى ثبت فيجوز ان  
 كان مليا وهو قول ابن القاسم وقد تقدم ذلك  
 لن يقسمه عند ترك المص او الى اليسيرة فكل  
 هنا ايضا قصر ما يتقدم له وبعد ان ذكر ابن الحجاج  
 قول ابن القاسم بالجواز الى ان تطلبه والى ميسرته  
 ان كان مليا قال في **صحيح**

## فرع واختلف اذ المورخ التما

فقال المتكسر المشهور من مذهب مالك واصحابه  
 وعليه العمل وبه الحكم انه يفسخ قبل البناء  
 ويثبت بعد البناء صداق المثل انظر ثمانية ولا  
 يستغنى عن هذه بالاولى كما في قوله **ح**  
 وابشر قوله لم يقيد الاجل الى قوله فان  
 التكليف صحيح وتحت المائة ان حقه في المدونة  
 وعبرها وقال ابو الحسن الصغيرة اذا اتفق  
 هذا في زمانها فالتكليف فاسد لان العرف  
 جري في زمانه لا بد من الكافي فيكون الزوا







صدق المثل قولان لا فاد المراد بلا كلفة انتهى  
 ويراد بالتسمية حكمه ان يتزوجها بقولها  
 وقول المهر **تقولات** صوابه تردد لانها المتعارفين  
 الاول لابن سعد بن والثاني لغيره كما لابن عبد  
 السلام **وصح** وظاهر ابن عرفة عزوه  
 للحنفى والشافعية **وتقول** خلافا لبعض اشياخ **في**  
 لمنع ان قلنا **وتقول** ابن يونس يجوزها  
 كما في نقل **وتقول** ابن يونس ويجوز ان يتزوج امرأتين بعد اقامت  
 مسمى والاخرى على تفويض وذلك في عقد واحد  
 لانها صدقات يجوز ان في الاجتماع انتهى  
 لبعض اشياخ **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 ابو الحسن **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 ذلك **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 بمنزلة من له على عبده دين مباحه سيرة بعد  
 شئت الدين في ذمته مع علم المشتري بذلك  
 خلافا لمن يراه ذلك محسنة اليه على مال  
 سيرة انتهى **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 فيه بالقول المسمى **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 لقبوا بها كما يوصونه لانه لا يصح تركه عليه  
 وانما هو راجع لقوله لعقد لها ولو قال من الائمة  
 الفاسدة لعقد لها لا لصداقها لوجوب المسمى فيه  
 بالذوق **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
**تقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 ركة كفة هذا الكلام اذ ما في الذمة لا يكون  
 في ملك الغير وصوابه لو قال مضمونة في  
 الذمة ولم يقصدها او وضفها او عين مضمونة  
 في ملك الغير فيفسخ **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 لقول ابن محرز ولا يجوز تزويجها بدار مضمونة  
 عن ملكه **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 ملكه وقد ذكرنا **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
**وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 ما اذا عينها في غير ملكه **تقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
**تقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 في الزايد متعلق بالمستقبل فالشرع فيه اخف  
 من الواقع في الحال لانها في الثانية عمالة مات  
 العداق الف مئة داخله عليه فقط والزايد

معلق

معلق على امره دوم في الحال الاصل عدم وجوبه في  
 المستقبل بخلاف الاول فانها لا تدرك ما دخلت  
 عليه اذ لا تدرك فعل وجب لها بالعقد الف او الفان  
 وهذا يستلزم قول **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 حكم الشرع في الثانية بان لا يلزم الزايد  
 ولو خالف الشرط انتهى **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 وانما علمه وعبارته الى الحسن لانها في المسألة  
 الاولى لا تدرك ما صدقها عنده امرأة فلها الفان  
 وليست عنده فلها الف والاخرى ليس فيها غير  
 انما هو شرط لها ان فعل فعل زادها الفان  
 صدقها انتهى **ولا الف الف الثانية** **تقول** **في**  
 القاموس الالف من العدد مذكرة وتوابث بها  
 عند تبارك الله را هم كما في انتهى **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 في الزكاة اذ فيه نظر لان قوله ليس شرط في العقد  
 وانما هو طوع بعد العقد كما بيناه ولا كراهة  
 فيه والتسمية في عدم اللزوم فقط **وتقول** **في**  
**تقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
**تقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 كان اولي والمستثنى مما تضمنه التسمية من عدم  
 الرجوع خلافا **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 من عدم اللزوم فانه لا لزوم قبل الاستثناء ولا بعده  
 تأمل **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 عليه عقوبتتان اذ الظاهر في العلة قسرات  
 الالف استوفيت بها **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 وجرت فلذا لم ترجع بها **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 فيشفي ان يعقد **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 ان تراها بان **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 تزوج بالفرج او بالبعد **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 المتبطل **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 كلامه **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 الشغار **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 على مجرد التسمية وفي المدة وان قال زوجي  
 امته **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 بمسكين فلا خير فيه **وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
**وتقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
**تقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**  
 ان فيه نظر بل الذي في **تقول** **في** **تصور** **وبعد** **تصور** **في**

Copy



نص اذ اسمي لكل واحدة منها فقال ابن عبد السلام  
 المشهور ان لكل واحدة الاكثر من التسمية فمبدأ  
 المثال ثم قال واما الصورة الثالثة اعني اذا سمى  
 حدا فمما فقط فان دخل بالتي لسم لها فمما صدق  
 المثال وان دخل بالتي سم لها فتاوان ابن الزيد المدونة  
 على ان لها الاكثر وتاوان ابن لسانه على ان لها  
 صدق المثال سطلقا فقله ابن عبد السلام انتهى  
 فلم يسو بين التاويلين الا في المركبة واما غير  
 المركبة فتى وان كان فيها تاويلان ايها لكن  
 ذكر ان المشهور فيها لزوم الاكثر تجري ليعا على  
 ذلك فخصص الشاويل الثاني بالمركبة فاب  
 قل لم يذكر التاويل  
 مجتمعين في المركبة حيث كانا متشاورين  
 قل لانه لما جمع في الشاويل  
 الاول المركبة وغيرها فلما اورد الثاني رده  
 لا يختصا به بالمركبة فلا يكون ايراد مفيدا  
 لغيره **ويرجع بقيمة عمله للنفس** قول  
 واما النكاح فخص قبل الدخول وبعد على العتد  
 لهذا الذي راعى به العتد من المنع مع الصحة مطلقا  
 ليعا الذي فسر به المنع في **فصل** قول ابن  
 الحاجب وفي كونه منافع كدسته مدة معينة  
 او قبله فزان منه ذلك وذكره ابن  
 القاسم في اجازة اصبح وان وقع مضى على المشهور  
 انتهى قال في **فصل** وان  
 وقع مضى على المشهور هذا التعريف لما يشبه لما ذكر من المنع  
 واما على اجواز والكراهة فلا تختلف في الامتناع  
 وانما مضى على المشهور للاختلاف فيه وباشهره المنع  
 قال في الجواهر هو قول اكثر الاصحاب ثم قال  
 وقول ابن رشد وابن عبد السلام ان الامضاء دليل  
 على ان المشهور في حكمه ابتداء الكراهة ليس  
 بظاهر لجواز ان يكون الحكم ابتداء المنع  
 فادوات تحت تحت وهذا هو الظاهر من كلام  
 الحكم لانه انما ثبت المنع لما لا يكون  
 المشهور خلافا انتهى وحينئذ فيقال ان  
 حيث كان المشهور هو ما فهمت من المنع  
 والمضى بعده فلم عدل عنه هذا الى ذكر  
 القولين

القولين متقابلين له مع ان عادته ان يتبع المشهور  
 حيث ما وجدته هذا وان ابن عسيرة من ما علم  
 من حفظه لم يحكم هذا الذي شهره ابن الحاجب  
 ولا عرج عليه بوجه وقد اعترضه الثاني  
 وعبره بذلك قال **ع** وقد حصل ابن  
 عسيرة خمسة اقوال الاول الكراهة  
 يمتضى بالعتد والثاني المنع بنفسه قبل  
 البناء ويثبت بعده بمجرى المثال الثالث اذا  
 مع المناقعة فقد جاز والافا الثاني الرابع ان لم  
 يكن العتد فالثاني والافس قبل البناء ومضى  
 بعده بالعتد وقيمة العمل الخ فسر بالعتد  
 في العمل انتهى فاني تراه لم ينفصل اصل القول  
 الذي قال المم ان المشهور وفسر به كلام  
 ابن الحاجب فعمل المص ظهر له هذا ان العتد  
 ما فهمه ابن رشد وابن عبد السلام من  
 ابن الحاجب لا ما فهمه هو في **فصل** نلذا  
 عدل عنه ليعا الى ذكر القولين وحينئذ  
 فسقط قول **ر** ان الممتد مع المنع المضى فقام له  
 وانما عمل **ان تعدي باقرار** **فصل** اعلم ان  
 الصور هنا اربع لانه اما ان يقوم البينة على  
 العتد والتوكيد معا او لا تقوم على واحد منهما  
 او تقوم على العتد دون التوكيد او العكس  
 اما الاولى فتدبر فيها التعدي بالبينة  
 واما الثلاث بعدها فلا ثبتت فيها التعدي  
 الا بالاقرار واعلم ان الصورة الثانية ينزل  
 عليها النسخ وهي في حلف ان حلف الزوج  
 فتخلف ان نكح كل الزوج فتخلفه ان حلف  
 الزوج والمصارع الاول ليس من الثلاث  
 وفي الاخيرة من الرابعي واقا الصورة الثالثة  
 ولا ينزل عليها الا النسخة الاخيرة واما الرابعة  
 فلم تنزل عليها المص وحكمها كما في الجواهر  
 ان يكتفى على الزوج الا باللف وتختلف هي الرخصة  
 فان نكح حلفت لم تخلف وقد انكر **ع**  
 النسخة الاولى واعترضه **ط** بانه محامل  
 وانها صحيحة بالمعنى الذي قاله **ر** تامله **وفي حلف**  
**الزوج** **لانه** **ق** لا حتم ان يرتب عين  
 البمين فيقرر ان هذا يقتضي ان اصبح لا يتوكل بغير

Copying University



الوكيل اذا نكل وهو باطل لانه من تمام قوله  
انظر **صحيح** وقال اصبح لوكيل  
الزوج فينرم فله ان يحلف الرسول فان نكل  
غيره وقال ابن المازني هذا عبط او وقول **صحيح** فان  
كانت على تصحیح قوله فقط ان هذا البناء  
معكوس وهو ظاهر قوله المسناوي **صحيح**  
**يفيد اقراره** اي في الحالة التي يفيد فيها اقراره  
ويؤخر ربه والرشيد والتكليف ككفا قرره  
تعالى يستأنس وقيل المراد بالحالة التي يفيد  
فيها اقراره هو ان لا تقوم له بيعة وان قوله  
ان لم تقم له بيعة زيادة بيان لقوله فيما  
يفيد اقراره وهذا هو الذي يفيد **صحيح**  
وتؤخذ منه ان قوله فيما يفيد اقراره يشتمل  
ثلاث صور عدم قيام البيعة لواحد منهما وقيامها  
لاحد ههنا دون الآخر وان قوله وان لم تقم بيعة  
اي من الجانبين بان قامت لاحدهما ولم تقم لآخر  
منها خلافا **صحيح** في قصده على صورتين وقوله  
**صحيح** بين ترجيح ابن يونس لاحد الشقين ان  
نظر بل ليس لابن يونس ترجيح في صورتين قيام  
لاحد ههنا او لا خلاص بيعة وبين غيره وانما  
اختلف بين ابن يونس وغيره فيما اذا لم  
تقم بيعة لواحد منهما فان ابن يونس عنده نكاح  
الزوجة وعند غيره الزوج وعلى هذه الصورة  
ينص ترجيحه ولذا قال **صحيح** والمقصود الاهم  
من كلام ابن يونس قوله والاختلاف  
في الصداق انتهى بانما ذكر كلام ابن يونس  
بتمامه وان كان بداخل ما قبله لما فيه من زيادة  
البيان وقد شفى **صحيح** في هذه المسألة التلخيص **والا**  
**فكالاختلاف** **صحيح** **الصداق** قوله **صحيح**  
قام لكل منهما بيعة اذا خاله هذه المسألة هي  
وحكمه فيها باليمين فيه نظر بل الذي يفيد ابن  
الحاجب وابن شرف **صحيح** وعنه **صحيح**  
ان لا يمين على واحد عند قيام البيعة لهما بل الحكم  
فيها ان لكل واحد منهما الرضخ بقوله الآخر كما في  
**صحيح** وان قامت بيعة باليمين فان  
تراميا باحد ههنا ثم به والا فانه بين تفاسير  
ولقوله التزوم من قوله المص فيما يفيد اقراره ان لم

تقم بيعة فان مذهبنا انه ان قامت البيعة لكل  
فليس لاحدهما تحليف الاخر بل الفسخ من غير  
يمين ان لم يرص احد ههنا وما توهمه من تعارض  
اليمينين او تناقضهما غير صحيح اذ لا تعارض  
بينهما هنا كما هو ظاهر وقوله **صحيح** ويتوقف  
الفسخ على الحكم ان هذا هو قول ابن القاسم  
وهو المتأخوذ من قوله المص ثم لمرأة الفسخ ونها  
لسخن ان الفسخ يقع بغير يمين كالكفان  
وخلافها جار فيما اذا تزوجه عليهما او على احدهما  
**وبالعكس الثاني** ما ذكره **صحيح** من ان عليها  
بالتعدي لا يوجب التزوم بالالف الا ان الفسخ لذكر  
البناء وهو الذي يفيد ابن غسفة ايضا  
ونص **صحيح** ومن ثمة  
منفردا بعلم العدا لزمه دعوى صاحبه ولو علم  
مع علم كل منهما علم الاخر او علمت عليه ولم يعلم  
علمها لزمه الفان واعكس الف ولو لم يعلم  
احدهما علم الاخر فقال اللحن ظاهرها الغائب  
والقياس الف ونص في الاحكام تعارض في علمها  
ما زاد على الالف انتهى **ولم يلزم تزويج** **صحيح**  
**صحيح** قوله **صحيح** كان عليه ان نكح كل لهما انظر  
من ذكر هذا وهو من كل مع ما قدمه في قوله  
وعنه **صحيح** **صحيح** الفان تعدي باقراره وبيعة **صحيح**  
**صحيح** **صحيح** قوله **صحيح** خلاص ما نقله ابن  
غسفة عن أبي حفص ان الذي في **صحيح** عن أبي  
حفص عكس هذا وهو اعلام بيعة باعكلام  
غيره انظره **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
فلو نكل فقال ابن عاشر الظاهر ان اليمين تتوجه عليها  
**التقريب وجاز نكاح التفويض والحكيم**  
**صحيح** **صحيح** ونفسرهما كما في **صحيح** قوله المص عقد  
بلا ذكر مهم نفسر لنكاح التفويض والتحكيم  
لانه لما جمع النوعين ففسرهما بالتقدير المشترك  
وهو عدم ذكر المهر ولو نكل من النوعين  
ففسر بمقتضى مقتضى التفويض باليمين  
يدكر فيه المهر ولا صرف الحكم فيه كما  
ونكاح التحكيم بانه صرف الحكم فيه كما







والثاني للقباسي والثالث لابي محمد بن راشد  
 وغيرهما **والرضا بدو منه للمرضى** **قوله** **قوله**  
 حجتكم استقامت بعض المسحوقين  
**خمس** ما نصه  
 وكلام المؤلف في نكاح التزويج وامام نكاح  
 التسمية فلا يجوز الرضا به وثبت صدق المثل  
 لا قبل ان يشار ولا بعد الالاب نقطه انتهى  
 وهو غير صواب بل الموشدة لها همة الصداق  
 كله او بعضها بعد البشار قبله فآخرى ان  
 ترضى بدو وثبت صدق المثل وسبق قول المصنف  
 وهبت له الصداق او يابيهه تمامه **حبر**  
 على دغ اقله وبعده او يقضيه فالله هو  
 كالتقدم انتهى **ولو بعد الدخول** **قوله**  
 قوله في النكاح الثاني وره بلو قوله  
 في النكاح الاول وفي **قوله** ان الاول  
 هو تاديل الحنفي بقايله تاديل ابن يونس  
 وابن رشيد ومثله في ابني الحسن وقوله  
**قوله** وظاهر **قوله** ان يجوز رسته  
 ليستفاد منه نظير بل ليس في **قوله** ما  
 يظهر منه ذلك واختصاص كلامه بمطلقة  
 مثل ما هنا فراجعوه **قوله** **قوله** ظاهره انه  
 لا يعتبر رضاها مع رضى الرضى قال عياض  
 وهو الصحيح عنه شيوخنا على منه المذهب  
 رمتا ببله تكرايه لانه لا يتم الا برضاها معا وهو  
 ظاهر المدونة واعتبره ابو الحسن وصرح به  
 ابن الحاجب انظر **قوله** **قوله** **قوله**  
 ولم يعلم انما يشد من سنده **قوله** **قوله**  
 لا بل عليه السلام ونص **قوله** **قوله**  
 على نقل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 ولم يصرح بسنده المرأة وانما في البكر  
 التي لا اب لها والاروصى المسبلة محمولة عند  
 الشارحين على من لم يعلم حالها بسنده ولا  
 رشيد والمشتهور فيها وقوله **قوله** **قوله**  
 انه لا يجوز ان يشار بها باقل من صدق المثل  
 لا يجوز ان يشار بها باقل من صدق المثل وقال  
 غيرهم يجوز رضاها وطهرته نهيون انتهى  
**قوله** لان موضوعهما فيمن علم سنده

هذا

هذا يقتضي ان المهرولة التي الكلام فيها اخرى  
 لم يأت القبولين او يفتق فيها على مقتضى النص  
 فيكون لها الرضى بدو منه وليس بصحيح وكذا  
 قوله فلو كانت معلومة السند فتق  
 على انه ليس لها ان يزوجها رضى بقوله قبله  
 ان ترضون القولين فيمن على سنده وانما ان  
 قوله المصنف الا في وتعتبر فيه قبل الجواز انما هو  
 الذي كره المصنف كما صرح به **قوله** **قوله**  
 والكلام هنا في الاثني قبله تدخل في القولين الاثني  
 مطلقا وكلام **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 فيه نظر وصوابه الاقل من المسحوق وصدوق  
 المثل كما تقدم في قوله وعلى المرفيع من  
 مثله الاقل منه اي من المسحوق وصدوق المثل  
 وبالحقولي مما يخالف ما تقدم فغلبه نظر وقد  
 تقدم **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 هنا عما تقدم له وفي **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 من ثلثه ان فيه نظر بل الجميع من الثلث كما  
 صرح به المواق عن الغني زابو الحسن عن ابن  
 يونس والمصنف **قوله** **قوله** **قوله**  
 ونص **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 يدخل وكانت ذمته امانة فقال ابن الموان  
 ونقله عن مالك يتكون لها ما في من من  
 الثالث وقال ابن الحاجب يطل لانه لم  
 يسلم لها ذلك فلهما سبيل الرضيه فان دخل  
 كان لها المسحوق من راض المال ان كان  
 صدق المثل بلا اختلاف وان فرض لها اكثر  
 من صدق المثل كان صدق المثل من راض  
 المال يطل الزايد الا ان يجزئه الورثة انتهى  
 وانما عدل بين القولين من ان الاول مال  
 لان الثاني موقوفه الغني قاله ابن عاشر وقوله  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 المتطيلة والى الحسن **قوله** **قوله** **قوله**  
 عنه وهو ظاهر نقل **قوله** **قوله** **قوله**  
 يخرج من اصله لا بن عرفة وقوله **قوله**  
 خلا في كلام من من الفيدان من مات بعد

صلى



البنا ان يكونه ينبغي ذلك غير صحيح كما يدل  
 عليه ما مر من **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 القولين فيما بعد البنا وجعلها في ما قبل البنا  
 مخربين والمخلص في الجواب ما في كثره  
 بعضهم من ان ما لا بين عسرة طريقة لا بين  
 ريشة انظر **طريق** **ومالا** **بين** **عسرة** **طريقة** **ظاهر**  
 واما على رضى **ابن** **عسرة** **طريقة** **ابن** **ريشيد**  
 ان فرض في كل واحد مثلها او قبل ورضيت ذلك  
 بعد بناءه وجب لها ذلك اتفاقا وان كان فرض  
 اكثر من مئة مثلها رضى من رضى عنه ذلك جميعا  
 فرض وان مات منه سقط ما زاد على مئة مثلها  
 الا ان يحيزه وارثه لانها وصية لوارث الا ان  
 تكفي مئة او امة نفي ثبوت ذلك في ثلثه  
 ومستوطه فتولا المحرم مع روايته وابن الماحسون  
 ولو مات من رضى قبل ثلثه سقط ما زاد على مئة  
 الا ان يحيزه وارثه ولو كانت امة او مئة  
 نفي ثبوتها في ثلثه القولان تخزن تحت  
**تنبيه** **قال** **ابن** **عاشر** **نامل** **كيف**  
 حزم المص او لا بان ما فرض في الميراث للحره وصية لوارث  
 ثم حكم في الذميه والامه قولين مع ان احدهما  
 ملكي على ان الميراث من الميراث ليس على وجه  
 الرضيه والموقوف عبد المالك نعم لو كان  
 وجهه عندهما صير وزنها الى الارث بسبب  
 الاسلام والعين كان واضحا **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
**قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة** **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 حكم القولين في الحرة لا تنافي بينهما على ان لا يبي  
 لها من الميراث فلا يظهر فيها اثر لخله ف والله  
 اعلم **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة** **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 من مهر المثل ان هذا المثل عند الميراث في كلام المص  
 الشق الثاني منه وهو الميراث في كلام المص  
 ونقصه الاستدلال به على ما زاده في كلام المص  
 وفي **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة** **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 ان فيه نظر بل لها المثل من راس المال نعم ان شغل  
 في الميراث من مات بعد الوفاة وقبل الفرض يكون

لها

لها الاقل من المثل والثلث حسنة والحب فان  
 ما ذكرناه هو الذي صرح به لقوتها تقدم في  
 نكاح الميراث ثم غفل عنه **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
**قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة** **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 النوصي بدون المثل يجوز بوجوه هذا من قول المص  
 قبله ولم يذكر تزويج اذنة غير محبزة  
 بدون صداق المثل فيهم منه الجواز في  
 النوصي والمهله قاله **ابن** **عاشر** **ومهر** **المثل**  
**ما** **يرغب** **به** **مسله** **فيها** **ابن** **عاشر** **ما** **يرغب** **به** **مسله** **فيها** **ابن** **عاشر**  
 به المثلية في حق الزوج ولتم بذلك  
 تقترب به المثلية في الزوج قال في المدونة وينظر  
 ناحية الرجل فبعد يزوج فقير لقرابته واحبي  
 لماله قليلا صداقها سواء انتهى ومثله لابن الماحسون  
**واخت** **بمقتضى** **اولا** **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 به من انه اذا كان كل منهما لا يندفع الاشكال  
 بما قاله والامه يكون فرق بين الزام والاخت بل  
 وبين الاجلبيات اذا كان على مثل او ما فضا  
 دل الظاهر في دفع الاشكال خلاف ما قاله وان  
 الراوي على معناها وان هذا كالعقد فيما قبله وهو من  
 الاوصاف التي يعتبر فيها صداق المثل كما يفيد  
 كلام ابن ريشيد اذا قال المعتبر اختها وعمتها اذا  
 كان صداقها اكثر من صداق مثلها من قوم  
 اخرين **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة** **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 الاوصاف المذكورة من قبيلتها وامثالها  
 لك من غير قبيلتها اعتراف بها ما يتزوج  
 به امثالها من قبيلتها فان زاد على صداق  
 امثالها من غير قبيلتها او نقص انظر **ابن** **عاشر**  
 عسرة **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة** **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 نص **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة** **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 ان يعتبر في فرض صداق المثل في نكاح التفويض  
 بصداقات بناتها اذا كان مثل حالها من المثل  
 والجمال والمالك ولا يكون لها مثل صداق بناتها  
 ان الميراث على مثل حالها ولا مثل صداق من  
 لها مثل حالها ان الميراث على مثل بناتها انتهى  
 والدليل على ذلك من مذهبه **قوله** **فصل** **في** **مسا** **د** **كثرة**  
 في المدونة ولان بنظرنا الى امثالها في قدرها  
 وجمالها وموضعها اي موضعها من النسب فاستراطة

انظر جبريل بن زياد  
 امثالها من قبيلتها

Copy

rsity



الموضع يدل على انه اراد بقوله فيها لا ينظر في هذا الى نسأ  
فوقها انه لا يبرهن لها مثل صدقات نسأ فوقها اذالم  
يكن على مثل حالها من المال والجمال والعقل فالاعتبار  
عنده بالوجهين جديدا اذ قد تفرق الاختلاف في  
الصدق كما قال فيها بان يكون لاحداهما المال  
والجمال والشباط والاخرى ليس لها شيء من ذلك فغني  
قوله في هذه الرواية لا يقضي لها بصدق واحد  
منها يريد اذالم تكن على مثل حالها اذ قد تختلف  
الصدقات باختلاف الازمنة على ما قال وقد تاول  
بعض الناس على ذلك انداها ينظر لامتثالها في  
النسأ في جمالها ومالها وعقلها ولا ينظر الى نسأ فوقها  
وليس ذلك بصحيح على ما بيناه من مذهبه  
المدونة انتهى من رسم التطلاق من سماع الشهب  
من كتاب النكاح الثاني وقال ابن عسرة  
الباقي بعشر في مالمثال اربع صفات الدين والجمال  
وكتب والجمال ومن شرط النسأ وى مع ذلك الزمنة  
والبلاد فمن ساءلها في هذه الصيغة ردت اليه في ممر  
مثلها وان لم يكن من اقرارها فله  
ففي اعتبار موضعها المكاني ولغوه نقل الباقي وظاهر  
تفسير ابن رشد قولها فيها وموضعها بالحسب وفي  
اعتبار نسأ قربتها طريقا ابن رشد والباقي مع الى  
عمر وعشرهما انتهى وفي الفاسد يوم الولى قول  
واما النكاح الصحيح اذ ما ذكره من اعتبار يوم  
العقد مطلقا في الصحيح هو ظاهر المذهب كما في  
صحيحه وقيل يعنى يوم البناء ان دخل ويوم الحكم  
ان لم يدخل ونقص ابن عسرة قال عيا من اضطر  
السير في وقت فرض المهر يوم العقد اذ منه يجب  
الميراث ام يوم الحكم ان كان النظر بل البناء اذ لو  
سأ طلق ولم يلزمه شيء وامابعد البناء يوم الدخول  
واما مالمثال في الفاسد فيغير من يوم الولى ابقاها  
انتهى وينقله في **باب وانما المهر ان احدث**  
**الشبهة** قول **باب** فيها بالنكاح ثم طلقها اى  
وكذا اذا عقد ولم يطل لان مجرد توسط العقد كان  
في التبريد وان لم يكن وطى كما يفيد كلامه  
اولا ونقص **قصة** وهو كذا ينبغي التعدد  
اذا تخلل بين الوطينين مباح ظاهرا وباطنا فلو طلقها  
غلط ثم تزوجها فوطيها اولم يطلها ثم طلقها فوطيها

مالم يكن بعد الطلاق بشبهة مستندة الى الطلاق كما  
قلنا اذ اقال لا جسيمة انا تزوجتك فان طالق  
في زوجها ووطيها فليس عليه الا صداق واحد على  
المشهور انتهى وقول **باب** نقلم من كلامه ان لغة  
اقسام ازا حسن من هذا التخصيل ان يقال الاقسام  
ان لغة احد لعلها معا فليس لها وهو زنا محض الثاني  
علما دونه في زانية ليس لها ونقد ان يفهم ان  
من قوله كالفالط بقى عالة الثالثة الثالث جهلها معا  
وهو منطوق قوله كالفالط بقى عالة الرابعة  
عليه ورزها فهو زان وعليه المهر وهو قوله كالفالط  
بقى عالة ازا لاربعة ماخوذة من كلامه منطوقا  
ومعنى ما وقول **باب** والظاهر نكاحهم ان المهر  
بالوطى الواحد فانه انزال الوقتين نظر طاهر والصواب  
ان مجرد الابلاخ وظى يوجب الصداق وان لم يكن  
انزال وقول **باب** واذا قدمنا بين الوطيات الموجبة للتعدد  
اذا الذى ينبغي ان محل هذا التردد حيث اتحد المهر مع تعدد  
الوطيات واما مع لزوم التعدد فيعتمد كل صدق مع  
الوطى الذى اوجبه فليتنظر كلام الاقضية **باب**  
**شرط ان لا ينظر بها** قول **باب** عن ابن وهب كان  
ينى بان ذلك النكاح لا يلزم ازا الصواب استقام  
لفظ النكاح كما في **باب** اى افتى بان ذلك الذى  
التزمه لا يلزمه تامله **باب** **شرط ان لا يطلها ام**  
**اوسرية** قال **باب** اما مسالة لا تسرى فمعه وفقه هذا  
الذى ذكر فيها قول سحنون واما مسالة ان لا يطلها  
فلم اقب علىها على هذا الوجه لاحد بعد مطالعة  
مظان ذلك من النوادر واستبعدت العينية ونوازله  
ابن سهل والمتبسط وطرد ابن عات ومختصر  
ابن عسرة الذى يقوى في تقضى ان لفظ لا يطلها  
مضيق من لفظ لا يتخذ وان صوابه ولو يمتد ان لا يتخذ  
ام ولد او سيرة لم يلزم في السابقة منها ويكزن  
قوله لاني ام ولد سابقة في لا تسرى ابقاها  
اجتهد لذلك كلام النوادر والمتبسط ونقص ما  
نقله عن المتبسط فيمن التزم ان لا تسرى اذا كان  
له اميات اولاد تقدم اتحادا لان لا تسرى هو الوطى  
ايا من قبل نكاحه فوطيها بعد ذلك فاختلف  
فهل يلزمه الشرط ام لا فروي يحيى عن ابن القاسم  
في العينية انه يلزمه الشرط لان التسرى هو الوطى







او يجمع وهو ظاهر انتهى فالاول هو اعتبار يوم  
 الافاتة مبني على انها ملكة النصف ونحوه لابن  
 عبد السلام واعتبار يوم الافاتة قال  
**صحيح** هو المشهور ومذهب ابن القاسم في  
 المدونة وقول ابن الحاجب والتدبير والبيع  
 قال في **صحيح** لو سكت عن البيع  
 لكان احسن لان ذكره البيع ولا يقتضي  
 انه يتعين فيه نصف القيمة وليس كذلك  
 وقول ابي بصير النكاح في البيع ينافيه انتهى  
**الان يرد الروح لعسر** اي قبل الطلاق  
 وله ايضا بعد الطلاق ان يرد عنقها ان لم يعلم به  
 حتى تطلقها وكانت مفسدة يوم العتق وانما  
 عسرتها الى يوم الطلاق هذا المروي عن عبد الله  
 انظر **صحيح** و**صحيح** بعد العقد هذا في  
 النكاح الصحيح وفي الثاني العقد اذا لم يوتر  
 خلاصه الصحيح في ككاح المحرم والنكاح  
 بلا ولي فهذا ككاح صحيح كما تقدم عند قوله  
 وموت واحد عن نوازك ابن رشيد واعاده ر عند  
 قوله وضمانه ان هلك ببيته **او ان قصدت**  
**الضعيف ناويلان** هذا التاويل الثاني  
 لابي عجيل القاضي ورعيه ابن عبد السلام  
 وقول **صحيح** وقصده  
 هو ما قصده عليه هو الذي يدل عليه كلام  
 ابن الحاجب الذي ينسج المم على منواله  
 غالبا ونظرا من الزوج به من عبد او دار او غيره  
 اشترته من الزوج بغيره او دار او غيره  
 او نقص او تلف وكان له اصدقها اياه ولذا  
 لم يكن لها ان تعطيه نصف الاصل الا برضاه  
 بخلاف غيره وكذلك ما اشترته بغيره  
 او من غيره من جهاز مثلها انتهى فتشرح في  
**صحيح** الاول بقوله يعني اذا اصدقها عين  
 فاشترت من الزوج شيئا لا يصح لجهازها من عبد  
 او دار او غيره او شيء من الثياب واللين وقال  
 في الثاني وانما اذا اشترت ما يصح لجهازها فخرق  
 بين الزوج وعذره فلا يرجع الا بصفه لانها  
 مختورة على بشر ذلك انتهى فهو ظاهر في ان  
 محل التاويلين ما اشترى منه مما لا يصح لجهاز

فقط

فقط وبخبره شرح ٢ فهو الذي ينبغي في كلام المص لكان  
 في ما يوافق مختار **صحيح** فانظر **صحيح** له وان  
**صحيح** قوله بل حكم عليه ابن رشيد الاتفاق  
 في بينه نظري بل ليس في كلام ابن رشيد الاتفاق  
 في غاية الامرانه اقتصر على القول الثاني كما  
 رأيت له في موضعين في سماع عيسى وفي سماع  
 اصيبغ والذي في **صحيح** عنه انه لم يحكم خلافا وهو  
**صحيح** وفي **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 وفي قوله المص في هذه رواية ابن  
 التي قبلها قولان لكان احسن **صحيح**  
 في ابن ككون انه يقتضي على المرأة بكسوة  
 الزوج اذا جرى بها عسرون واشترطت ونحوه  
 نقله صاحب الفائق عن نوازك ابن رشيد  
 لكان قال في التحفة **صحيح**  
 للزوج في العقد على المشهور **صحيح**  
 وعلى كسوة بالجمع بين البيع  
 والنكاح وقال ابن النافع في شرح التحفة ما  
 لا ينسبون خلاف المشهور لكان جري به  
 العمل انتهى **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 به لكان ابن القاسم ابن سهل الصواب  
 القضاة بقوله عليه الصلاة والسلام لعبد  
 المؤمن ابن عوف اولم وليا بشاة **صحيح** **صحيح**  
**الشبهة** مونة **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 فيه نظر والصواب وفي العقد كما يفيد  
 ما في كسوة بعده وقوله **صحيح** **صحيح**  
 ذلك على الزوج او على السيد او الصواب  
 اسقاط قوله **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
**سبق البناء** قوله **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 وحل في هذا قول ابن زرع وسهره المتعدي  
 ومقابله لابن فتحون ولا بن عسرة فيه  
 تفصيل **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 احله بعد البناء لا حق للزوج في الجهر به وان  
 حل قبل البناء فله ما يها اخذه في ذنوبه  
 وان لم يحل باعوه وامام احله قبل البناء  
 لنفسه وقوله **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 يكال او يوزن في ابن عسرة ولو كان







اوله يشهد عليه الا ان الورثة يقررون ان ذلك  
لا ينشئ مسمى ومنسوبا اليها فلا دخول للورثة فيه  
وهو من مثل هذا ان يكون بيد الابنة او الام ابنتي  
لان قوله وهو من مثل هذا انما يرجع للقبس  
الثاني وهو قوله اوله يشهد الا ان الورثة يقررون  
ان لا لما قبله ايضا فتأمل كذا قال القاضي الثاني  
ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية بخصوص  
بالسورة لان الغالب ان السورة انما تنسب  
وتسمى كلبت بقصد القربة والتبليغ والا  
فقد نقل في **صحيح** وغيره عن كتاب  
ابن مزين في القربة في رجل قال كوله اعمل  
في هذه الوقف كونا او جانا او ابن فيه واذا فعل  
الا بن فيه ذلك في حياة ابيه والاب يقول  
ككرم ابني او جاني ابني ان القادة لا يخلق  
بذلك وفي سورة ولينس لك بن الا فقه عمل  
مستوفى قال ابن مزين وقوله الرجل في  
شيء يبره له هذا كرم ولدي او دابة ولدي  
ليس بشي ولا يخلق الا بن منه شي الا بشهاد  
بصفة او صدقة او بيع صغرا كان الا بن  
او كرم وكذا في المارة ان شي ويرافق  
مسألة السورة هذا ما ياتي في القربة من ان  
تخلبه القربة بحركة على القربة لانها مظنة الخور  
**وان وهبت له الصدقة** او المتعطى والاند  
من اشهاد الزوج بالتسوية قال وهو في معنى المارة  
فيه ان لم تكن في طهر فلو كانت قبله بطلت  
القربة على قوله ابن القاسم وبه العمل ان شي  
وقوله او وهبت له من خالصها فبطل  
العقد ان كل طاهر المص مطلقا بعد العقد او قبله  
وهو طاهر ما لا بن القاسم في اول رسم من سماع عيسى  
ونه **وان وهبت له** بغير الرجل دنانير فلو كان يشترطها  
بها قال اذا كانت ثوبا فزادها على ما عطفته  
ربع دينار وصاعدا فلا بأس به ان شي وقوله  
**وان وهبت له** او من غيره في الاول ان يتصور هذا  
اذا كان المهر معيناً وهبته له قبل فسخه  
وقوله **وان وهبت له** احمد انبا المعوض انما قاله  
احمد وبعض الشراح كل منها غير طاهر وقوله

فان طلقها فلا شي عليه اي وصي الاشياء عليها ابن  
الحاجب واذا وهبتا جميعا عند اتمام الرجوع شي  
**صحيح** اني اذا طلقها قبل البناء لم يرجع شي  
عليها شي ويصح ان يقر الرجوع بها من ثمة ان يقر  
وهو طاهر ان شي ويصح ان يقر الرجوع بها من ثمة ان يقر  
لغيره على دوام العشرة او كما في **صحيح**  
**وبعده او بعينه** فاما قوله **كالمهر** فقول  
**وان وهبت له** من قوله وبعده ان العتوب ان شي  
مس تشي من جميع ما سبق لا من قوله وبعده فقط  
**كمطية** **لذلك** **ففسد** **قوله** **صحيح** **وبعده**  
اذا فارق بالقراب هذا التفصيل ذكره المحقق  
وابن رشد ونصر عليه في سماع ابيهم وهو في  
اذا عطيت مالا او استعطيت من صدقة او غيرها  
بمسكها فقام بها او فعلت ذلك على ان  
لا يتزوج عليها وطلقها اما اذا فعلت ذلك  
على ان لا يتزوج عليها او لا يتسرى فقال  
**ان** **الاستزاعات** طاهر كذا في المدونة  
انه ان تزوج عليها او تسرى فله ان يرجع عليه  
سواء كان ذلك بالقراب او بالسيد **صحيح**  
بذلك المحقق وهو طاهر كذا في المتطلي واس  
فتجوز ولم ينف على خلاف في ذلك الا ان  
انما يار اليه في **صحيح** في الشروط وتقبل  
عن ابن عبد السلام انه ينبغي ان يفرق بين  
ذلك بين القرب والبعد كما قرأ في  
المسائل **ان** **السابقة** وطاهر كذا في المهر  
بغض على المهر في ذلك ان شي وقد تقدم  
الاشارة الى ذلك في **الصدقات** وقوله **صحيح**  
ما لم يكن فراقها بين ان هذا القيد غير  
طاهر فان اوصى الاسر ان يكون الفراق ههنا  
كالفسخ لانه جبري فيهما وقد ذكر في الفسخ  
الرجوع فالطاهر حينئذ قوله **ان** **الاصح**  
**وان اعطته** **سنة** **مات** **لها** **بها** **قوله**  
لان اخذه منها كانه اثر خلاص **الصدقات** **ان** **ان**  
كانه تزوج على اسقاط القيد **ان** **لان** **عطية** **السنة**  
مرددة **لكن** **كان** **مقتضى** **هذا** **ان** **يستن** **قبل**  
البناء وبه كان يقول ابن القاسم ولا ثم رجع عنه  
الى ما هناك انه يمضي مطلقا **وان** **وهبته** **لا** **يجزي**



**وقبض ثم طلق استعها قول** والابطال جميعه الا ان  
 يحيزه الزوج كما في **مسألة** ان الذي ينفقه  
 الخبيث وعبد الحق عتبه ماضية مطلقا ولا كلام للزوج  
 فيها لزوج الزوجة من عتبه هذا مذهب ابن  
 القاسم في المدونة قال فيها ولو قبض الموهوب له  
 جميعه قبل الطلاق لم يرجع الزوج عليه بشي  
 الحسن اذا في الامهات لان دفعه اليه اجازة لفسلها  
 قال ابو الحسن في الصغير فرفض في الامهات المسألة  
 انها وهبته قبل قبضها اياها فنفقه الزوج الى الموهوب  
 فقال لا يرجع على الموهوب له بشي في ريد ولو كان  
 يرجع عن المرأة لانه قد دفع ذلك الى الاجنبي  
 وكان ذلك جازا للاجنبي يوم دفعه لاني  
 الزوج في هذه الجهة حين دفعها الى الموهوب له  
 على وجه امرين اما ان يكون المرأة مرسدة يوم  
 وهبته هذا المذهب في ذلك جاز على الزوج  
 على ما اوجب او كره او يكون مفسدة فانفق  
 ذلك الزوج حين دفعه الى الموهوب له ولو شأ  
 لم يحيزه فليس له على هذا الاجنبي قبض ولا كره  
 بمنزلة ما لو قبضت بها لكانت له فاجازة لاني  
 انتهى ابو الحسن فتأمل ما الحكم او كانت  
 قبضته هي لم وهبته ودفعته الى الموهوب وهو  
 على ذلك بعد الطلاق هل يحيز على هذا الجواب  
 او على الجواب الذي قبله فتأمل اذا لم يقبضه  
 حتى طلق الزوج بغيره يعني من التفريق بين  
 كونها مرسدة او مفسدة يوم الطلاق على  
 الاول اختص بها الخبيث فقال فان قبضها الموهوب  
 له منها او من الزوج وذلك الجواب في المسألة وهو  
 ظاهر مختصا الى عتبه انتهى وهو ظاهر اطلاق  
 المم وذلك ايضا ابو الحسن عن عبد الحق ان قول ابن  
 القاسم يراعى عتبه او يسرها يوم الطلاق يدل على  
 عدم اعتباره حمل الثلث القصة قال لانها زالت عن  
 عصمة الزوج بالطلاق فلا يراعى الثلث انتهى ونقله  
 ابن عسرة في نظير قول علي هذا كله ان التبيد يحمل  
 الثلث خلا من مذهب ابن القاسم نعم وقع في المدونة  
 مثل العارية التي ذكرها من النوا **مسألة** لكن  
 فيما قبل الطلاق لا فيما بعده كما هو مقررنا ونفسها  
 فان ونعت مهرها لاجنبي قبل قبضها وهي جائزة الا ان

فان حمله الثلث جاز وان جاوز الثلث بطل جميعه الا ان  
 يحيزه الزوج انتهى قال ابو الحسن رحمه الله  
 نصه **مسألة** طاهره انه على الرد  
 الشيخ مونا اذ ابطاله لان مذهب ابن القاسم  
 انه عتق الاجازة حتى يرد بمسنة ما في كتاب احواله  
 وقول ابن الماجشون ومطرف هو على الرد حتى يحيزه  
 انتهى وبه نقل ان ما قاله احمد هو الصواب على  
 ما قاله **مسألة** فانه غير ظاهر ولم يرجع عليه **الا ان**  
**تبيين ان الموهوب صدق** قال ابو الحسن  
 قال في الامهات ولا ترجع على الموهوب وفي كتاب  
 محمد يرجع عياض قبل معنى ما في المدونة  
 وهبته مرسدة مطلقا وقالت الموهوب اقتضها  
 من زوجي ولو صرحيت له ان القصة من البنداق  
 فلهما ان ترجع كما حكى محمد وخالد بن يونس  
 ما في الكتابين على خلاف انتهى ونحو  
 لابن يونس للخبيث واقتصر المم على التنا وكمل  
 الاول بالوفاق والله اعلم **والمسألة ان اميرت**  
**يوم الطلاق** يعني ان اميرت بالبنصف الذي  
 وجب للزوج قال ابو الحسن فلا يشترط طهرها  
 يومه بالجميع ولو قال المم كالمطلق بالكان  
 لم يخص به القيد كان احسن وقول  
 هل يحيز هي ام لا وهو الظاهر انه فيه نظر فان  
 ما استظهره من عدم جبرها حيث دخلت  
 بالقدم في ثوبه اجبرت هي تن الاطلاق  
 تأويله وقول مبيى على انها تملك بال عقد  
 الكل انه هو نحو قول ابن عسرة بعد ذلك  
 الخلاف ما نصه **مسألة** بالعتق  
 من كون هذا الخلاف اسما هو على القول به  
 بالعتق كمل المهر وعلى القول به كمل  
 نصه لا يجوز القصة بحال انتهى وقال  
 ابو الحسن على قولها فان كانت مرسدة  
 يوم طهرها فله الموهوب اخذ الزوج به الس  
 انظر هل هذا البنا على انها مرسدة جميعه  
 بالعتق ولكن يرد قول فان كانت  
 مرسدة يوم طهرت حبس الزوج نصه  
**مسألة** فان كانت مرسدة يوم  
 طهرها يعني بها ويجب للزوج ابن يونس ووجهه



قول ابن القاسم انه لما كان ملكها للصدوق  
 غير مستتر لان للزوج ان يطلق فيستحق نصفه  
 كانت هيها لذلك النصف فتعصف الحق  
 الزوج فيه فلما عرفت الحسن ابن القاسم  
 انها ان كانت بوسرة يوم الطلاق على الزوج  
 ووجهه الى المصوب لان الزوج حقه املك به قبل  
 الطلاق اذ لا ضرر عليه في ذلك لانه يرجع عليها  
 حقه وان كانت له حيس نصفه كقوله  
 فيه ولما عرفت من الغرر ان في ذلك كلام  
 هو لا على ان قول ابن القاسم مبني على انها  
 ملك الجميع لكن في **منسج** راجع  
 عن كس فقد اورد في عدم اجبارها ان كانت ميسرة  
 يوم الطلاق ويوم الهبة لانه قد بين ان  
 النصف له الغنى وعلى القول بانها ملك  
 بالعتد لجميع لا يقال للزوج ان **فلا نصف**  
**لها** في الاولى باتفاق ابن القاسم واشهر  
 وفي الثانية عند ابن القاسم خلافا لقول  
 ابيه ان لها النصف كما اذا قال  
 طلقني **ويرجع ان اصد فصار راجع** **يعتق**  
**عليها** قول **ز** ويرجع هو عليها في  
 القيم الاربع على ظاهر المبدوءة ان هذا وان  
 كان هو ظاهر المبدوءة والنصف ما وان  
 تزوجها على من يعتق عليها بالعتد فان  
 طلقها قبل البتة رجع بنصف قيمته  
 قالت وقد بلغني عن ذلك **خ**  
 انه لا يرجع الزوج على المرأة **ب** وقوله  
 الاول احب الي ان **ب** لم يملكها  
 السيوج على ظاهرها فقد قال ابو الحسن  
 عتقها يعني مسيلة المدونة انها غلامان  
 قال **الخ** وكذلك ان كانا جاهلين  
 ابن يونس عن ملك ان له اخذ النصف وبعث  
 عتق نصفه الا ان يشاء ان يبيع بنصف قيمته  
 فذل كره في معنى عتقه كذا قاله في  
 كاشفه قضا صاحب ملك وقال ابو عمر  
 لا يرجع في عتق العبد وليس له الا بتياتها ولو

كان الزوج عالما ومنها العتق عليه ويغرم  
 لها قيمته فان طلق قبل البناء فعليه نصف  
 قيمته ان شئى بقله **ح** وقال وكلام **ع**  
 هذه المسئلة جيد انتهى فعلى نسخة الي  
 الختية يفتد المخطوق بما اذا علمت هي ايضا  
 كما قيده بذلك **ع** وقد وقع في بعض  
 المصنفات نسيح الاولى بالياء الختية في رجع  
 ويعلم الثانية بالالف وفي نسخة في نسخة مع الختية  
 في رجع الثالثة عكسها وكذا في نسخة  
 غير ان الاولى تفتد بعلمها والاخرة بغير  
 علمها وقوله **ز** وقيل العتق علم بقرانه  
 ان هذا الاية على ما فترده من الرجوع في رجع  
 المصوب الرابع وانما ياتي على ما ذكرنا ان  
 المصنف من التفتيد بغيرها تامل **و**  
**ان يشهد** **وصوب** **ان المصوب** **اختصاص**  
 العتق بالشهادة ابن يونس وعياض وابو  
 الحسن والمفتد للقول بالاطلاق بعدم علم  
 الولي هو ابن رشد وقوله **ز** وما ذكره  
 في البركة الرشدة ان الظاهر من تعليمه  
 ان الخلاف في السبعية فقط لا في الرشدة  
 بغيرها كانت او ثيبا **وان علم** **دونها**  
**انما** فترده **ز** وعنه به لقوله  
 ابن رشد ويعتق عليها عتقا او جهلا بغير  
 كانت او ثيبا قاله ابن حبيب وهذا  
 في البركة ان لم يعلم الاب او الوصي والاب  
 يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان  
 ان شئى يفتد له ابن عرفة وحلم **و**  
 على ما اذا علم الزوج بعتقه عليها دون  
 علمها به **فله** **رفع** **نصف الارش** **والشركة**  
**فيه** قوله لان البيع وقع منهما بغير  
 ازعاجارة ابن يونس في الفرق ان البيع كان  
 جائزا لها وقد تلقت عليه بمن نصفه  
 فوجب لها الرجوع به وفي الجناية ثم تعلق  
 عليه شيئا لان افتداه كاشفرا ليه وليس  
 واجبا عليها ان تفتد به ان شئى **و**  
**المراة** **بما** **الفتق** **تد** **ان** **كان**  
 تطول في لم يفرض فيه ان هذا لا يدخل هنا لان



النفاق على العبد أو الثمرة الواقعين فرع عن فرض  
 الزوج لما البعد في رضاها به لئلا يعتد  
 بالفسخ **قوله** ان في بعض النسخ ويرجع المراجعة  
 بالفسخ **قوله** ان في بعض النسخ ويرجع المراجعة  
**وتبطل المصلحة** **قوله** لانه عند تحققها  
 يتفق على جوازها وهذا التفسير لا ينشأ  
 وظاهر المدونة وابن الحاجب والمصنف  
 في المدونة لا يجوز عيب الابطال والطلاق  
 ابن القاسم الا لوجه نظر من عسر الزوج  
 فيخفف عنه وينظره في جواز ذلك اذا  
 رضيت وعنه غير غير ابن الحاجب قال ابو  
 الحسين ظاهر قولك بل ذلك وان كان نظرا  
 وهذا يخبر ان يكون قول ابن القاسم خلافا  
 القاسم وقال عياض فيكون قول ابن  
 القاسم خلافا للمالك في ذلك لا سيما قال  
 في **صحيح** عن ابن عبد السلام وبطل  
 البول هو الصحيح لا ما قاله ابن بشير لانه  
 يختلف ملك الزوج ابن القاسم في جواز الخفيف  
 قبل الطلاق اذا ظهرت المصلحة كما لا يختلف  
 في عدم جوازها اذا عطلت المصلحة وانما  
 يختلفان اذا اجتمع الحال انتهى وقول  
 ويظهر من افاضته في نظره لا من افاضات  
 فيه اصله وهو غير صحيح **قوله** لانه  
 لا يعتد به بعد الدخول وهو كذلك وبه  
 صرح في الخلاص واقصر عليه القرطبي  
 ووجهه المنصف في **صحيح** ولا فرق  
 في عدم جوازها بعد الدخول بين **قوله**  
 وغيره في سماع محمد بن خالد ان الصنف  
 اذا دخل بها الزوج واقتضتها ثم طلقها قبل  
 البلوغ لانه لا يجوز العفو عن شيء من الصداق  
 لافراق الاب ولا منسما قال ابن زبير وهو  
 كما قال لانه اذا دخل بها الزوج واقتضها فقد  
 وجب لها جميع صداقها باليسر وليس للاب  
 ان يضع حقا قد وجب لها الا في الموضع الذي اذن  
 له فيه وهو قبل المسير لقوله عز وجل وان  
 طلقتموهن من قبل ان يمسواهن الاية انتهى  
 واذا منع العفو الصغيرة بعد الدخول

السفينة

السفينة اخرى قول **قوله** وهذا اذا كانت شديدة  
 والا فلا كلام له غير محتمل بل لا كلام له بعد  
 الدخول بمطلقا كما ذكر **وتبطل المصلحة**  
**قوله** **قوله** وكذا في سفينة غير  
 بحرية كما في **قوله** انما ينسب  
 يعني به كلامه عند قول المصنف والا فلا مسألة  
 وانما اذا امتدت كلام المصنف هناك رجلا  
 لا دليل فيه لما عساه على ان قول **قوله**  
 سيفينة مشكوك لان الكلام الذي في  
 فالمداهيب ابن في النكاح ليس له قبض  
 الصداق الا ان يحل على ان المراد به النكاح  
 او يتدبر فيه فصح لانه هو القابض **قوله**  
 عداوة بعد ان **قوله** البينة المصلحة لا تقبض  
 صداقها قال **قوله** ولا خلاص في ذلك  
 قال بعضهم ان يحضر العوي والزوج  
 واليهود فيثبتون بنفدها جهانها ويخرجون  
 بيت بناتها كذا ذكره المشيخ معزوا  
 لتعفيهم وعساه ابن ابي حاج في توارثه  
 عن ملك قد **قوله** او يتعز  
 الحاك من قبضه ويصرفه فيما يراه  
 مما يجب **قوله** ابن الحاج في توارثه انتهى  
 كلام ابن عرفة هذا خبر ذلك والله  
 اعلم **قوله** ان يورث هذا خبر ذلك والله  
 اعلم **قوله** والام لا تقبض **قوله** قال  
 الاب في السفينة كان اصير وبك  
 فتممها بقوله وقبضه بحري ان الاب يقبض  
 صداق ابنته التي في حجره ونسب  
 عليه ابن سيرين وعنه **قوله** ويسقط قوله  
 كتابي **قوله** وبه ثقل ان لا خصوصية  
 بحري في قوله وقبضه بحري **قوله**

في وثائق الفرنا لا يقبض الصداق

الاحد سبعة الاب والوصي والقاضي من النظر  
 والسيد لامنة والمالك كة نفسها ووكيلهم

انظر لا يقبض الصداق  
 الا في السفينة















كانا في مجلس واحد واما ان كانتا في مجلسين  
 فلا تها تترين البيتين فان ومرت البيتين  
 قضى باقدم التاريجين وان لم توارخا فاستخ  
 الراكحان وسواك كانت الحدا هما اعدك  
 او تساوت في العدد ثم ذكر عن ابن  
 العطار ما نقله عن ابن الهندي انتهى  
 وسكت عن ما اذا رخت احد بهن  
 لم يكن قد يقال ان مسيلة ابن الهندي  
 يدل على انه يقضي بالموت رخة والله اعلم  
 وكلامه اني احسن فيمك ان ياذ كره  
 من القيد فهو المذهب لتفريق بين  
 التاريج والعدالة وفي التوريج  
**باب في التوريج** ولا ينظر له قول احد من  
 الحسن ثلاث امور تقار وتما وفي القصة  
 ولاولى معها هو الصواب استقاط التقار وكما  
 يدل عليه كلامهم وكلام قريب وكذا  
 قرأه وفي الصحة فان اصله لم قال **ملق**  
 وهو خطا منه لقول الجواهر ومن احتضر  
 فقال لي امرأة بمكة سهاها ثم ما تطلعت  
 سيرها منه فذلك لها ولو قالت زوجني  
 فلان بمكة فاني بعد موتها باقرارها بذلك  
 انتهى ونقله في **صحة** فقول  
 بعد في محترزه اذ ايقاريا في المرض فلا  
 تزارث قطعا عن مجي مجي ويتروك  
 كما يدل عليه نقل **ف** في **صحة**  
 دلالة في كلام **ف** عليه لا بد من  
 ينقل كلام الجواهر بتمامه فان ابن  
 تشارين يرضى الخلاف اولا في الاقرار في  
 الصحة فتعوه ولم يتنبهوا لاحسنه انتهى  
 قل قولهم ومن  
 احتضر ان يقيد بعبية الزوجة القربة كما  
 هو في من كلامه لضعف البنية في انتهى  
 اما قراره في المرض بزوجه حاضرة فمعبد  
 لقوة البنية وحسين فليس في كلام ابن  
 شاس دليل واضح لرد كلام **ف** ومن يتبعه  
 لاحتمال ان يكون التقييد بالصحة مقصود

اولا

اولا في محل الخلاف ويكون في الاقرار في المرض  
 تفصيل اشار اليه اخرا فتأمل والله اعلم  
 او يقال ان مسيلة المحتضر خسر من مسيلة  
 المريعين التي احتضر عنها **ف** ومن يتبعه لا بد  
 وقت الاحتضار بعد ذنب الكذب وقول  
 فانه يرت المستحق بغير الحاشية المرافقة  
 ينبغي ضبطه بنصيب المستحق من مولا ووقع  
 المرأة فاغلا والمراد انها ترثه مع الورثة  
 المستحق من غير خلاف قال **صحة**  
**صحة** اي ان الخلاف حيث لا ولد  
 لها فان كان معها ولد فترثه اي المقر  
 مع الولد لانه لما كان الشرع مشروفا الى  
 حقوق النسب جعل لولد حاقه قاطعا للثبته  
 انتهى ونحوه في **ف** وما ارشده  
 لها فيظهر انه لا يخرج من الخلاف ولو  
 كان معها ولد فانظر القضاة في  
 وقول **ف** ويند هذه دون ما قبلها ازا الظاهر  
 رجوعه لما قبلها ايضا كما ان في قريبا  
 عن ابن رشد لا تعتمده انتهى **ف**  
**صحة** وكذا اعني **ف** وقول **ف**  
 فان صدق وكل منها مقربا لآخر يكون  
 كل منها مقربا بالآخر لا يخرج من الخلاف  
 كما هو واضح فالصواب يقيد بحال  
 الخلاف لعدم الكذب فقط فتأمل  
 وقول **ف** ولو ان ان له امرأة بمكة او قرنت  
 هي او الصواب استقاط قوله او قرنت هي لانه  
 يؤهم جريان القيد فيه ايضا ولا معنى له  
 اذ لا يورث الزوجة وحلات وقول **ف** وانما  
 في المرض فيلغي ان فيه نظر بل لا فرق  
 بينهما واصيل فاذا ذكره هناك بناء على ما  
 ذكره في غير الطارفين **ف** وتقدم رده  
 بسلام الجواهر **ف** اقرار ابو عبد الله  
 بقول **ف** بشرط الاقرار في الصحة ان لا تقدم  
 بطلان هذا الشرط **ف** **صحة**  
**ف** جعله بعض السراج من نوعا بالابن واخبره  
 بعد قوله في جواب طلقني اي وقوله  
 ما ذكر قرارا حينئذ فيمنه رفيه بين

النص

وله

ورثها



الطارئين فيثبت النكاح والارث وبين  
 البلدتين فلا يثبت النكاح وفي التورث  
 خلاف كما ترى وهذا الشك وان كان ما في  
 هو المتبادر وقول **ابن الطارقي** للطارئة  
 ان قيد به القول المسموع في **صحيح** اعلم  
 ان ثاذه كره ابن الحاجب هنا من الاقوال  
 انها يقيد في الطارئين واما في غيرهما  
 فلا لا ثم قد تقدم انها لو تصادقا على  
 الزوجية لم يقبل على الاظهر انتهى وقول  
**ابن** في جواب ابن الحاجب ان فيه نظر  
 لان بكى لا يجان بها من التثنية **و**  
 تبع غبار **صحيح** لم يقل ذلك في تزوجك  
 بل قاله في جواب ان لم تزوجك وهو  
**صحيح** **ابن** **طاهر** قللي **و**  
 بل ما قال **صحيح** ومن تبعه  
**صحيح** وقيد كره في المعنى انها تسعمل  
 في غير النفي قللا وقعت في حديث  
 في البخاري ومسلم انظره في **جواب** **طالق**  
**قوله** وقد يقال قول **ابن** هو هذا  
**جواب** عن **صحيح** لان تقارر الطارئة  
 الطارئين فيثبت النكاح به التوارث  
 يثبت به النكاح بينهما **صحيح**  
 طاعة الامة ولم يقيد به باحازة  
 الولي ولا الشهاد وقول **ابن** خلافا للتشديد  
 البسامي ان مفهوم تعييد البسامي هو  
 فلا يعبر من به عتله وقول **ابن**  
 احاب ابن عبد السلام يعني عن الذين  
 الشافعي لا ابن عبد السلام التورثي **صحيح**  
 ابن عمر في **وصفته** **ارجسته** قول **ابن**  
 ان لان كره لا تحت جنس ان لا يحسن ركنا  
 هذا الكلام اذا علم في كلام الفقهاء انهم  
 لا يعبر قول بين الزوج والجنس بل يعبرون  
 بين ما في توضع الاخر ولا يعبرون  
 فيها الا اصطلاح المنطقي على ان المثال  
 الثاني مما انفكه عن **صحيح** **و** ما في الجنس  
**خالفا** **ففسخ** قول **ابن**

ففسخ انما ذكره من الخالف والتفاسخ  
 في الجنس مطلقا هو الذي عند الجمهور **وابن**  
**رشد** والميتطي **وغير** **صحيح** **الرجوع**  
**والرجوع** بالرفع مبتدأ بـ **ابن** عطف عليه  
 وانما هو ان الخبر هو قوله كالببيع لا يجوز  
 والتشبيه في البيع في الجملة لان الرجوع للتشبه  
 معتبر قبل البناء لا بعده وفي البيع بعد الفوات  
 لا قبله فحل الاعتبار مختلف فكذا الذي دل  
 عليه **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 التنازع قبل البناء **صحيح** **صحيح**  
 اذا ادعى احد ههما ما يشبه هل يكون القول  
 قوله ارجع الفان لال في فيه قولان **صحيح**  
 والاول هو الصواب انتهى **فزوج** **صحيح**  
 على ما صوبه **ابن** **صحيح** **صحيح**  
 الاظهر ان عقد النكاح هنا ينزل منزلة  
 الفوات في البيع لما ثبتت ههنا عليه من  
 تحرير المصاهرة وتكون المصاهرة في اثنائها  
 وعبر ذلك لكهم لم يتعرضوا لشيء  
 من ذلك فيما رايت انتهى واما التنازع  
 بعد البناء فقال فيه في **صحيح**  
**صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 قول الزوج مطلقا وهو كثر اطلاق نصوص  
 اهل المذهب او مقيد بما اذا وافقت وهو  
 الذي ذكره **ابن** **صحيح** **صحيح**  
 كلام **صحيح** حيث جعل الرجوع للامه  
 لما بعد البناء فتأمل **الابعد** **او طلاق** **او موت**  
 قول **ابن** او تنبأ زعام مع ورثة بعد موت او موته  
 او وقع تنازع مع ورثة بعد موت وقول  
**صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 التصريح بذلك **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 فسيتم هذا الكلام **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 لم يقله مع انه قد مر في **صحيح** **صحيح**  
 ان الطلاق كالبنا وفيه عن ابن  
 عمر في **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
 في نظر ابن الحاجب وغيره كذا في  
 ونقله **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**  
**صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح** **صحيح**

Copyrigh...sity



الخيبر كما نقله في **صحيح** يعبدان القول  
 للزوج في هذه مثل ما افاده المتصنف هنا  
 ونص في العادة على التسمية والتفريق ولو  
 كانت عاوتهم التسمية خاصة لم يصدق  
 الزوج انتهى في **القدر والصفة** قول  
 والاحتمال ان لا يكون مباينة او فيه  
 نظر بل كونه مباينة صواب لان المبينة  
 من الاختلاف في القدر فلا بحث مع المتيم  
**او دون دعواه** قول وان ردت لصداق  
 المثل في الجنس او الصفة او القدر او صواب  
 او حلف في الصفة او القدر او كما يدل  
 عليه ما تقدم ولعل اصله كان كذلك  
 فيه قطع من **ثبت النكاح** قال في  
**صحيح** هذا المبرور في المذهب ورواه  
 ابن وهب عن مالك وقال في الجلاء  
 ينسخ النكاح بينهما انتهى **ولو فامت**  
**بينه على صداق في عقد بين لزم**  
 قول اي نصفها اي نصف كل واحد منها  
 ان هذا اذا طلقها الان اما ان لم يطلقها فلها صداق  
 ونصف فان اثبتت ان الطلاق بين العقدين  
 كان بعد البت فلها صداق فان هذا المطلب  
 لما يأتي **وكلف بيان انه بعد البت** قول  
 رتبنا على انها تمتك بالعقد النصف اخر  
 هذا البت نحوه في **ن** ونص  
 ذكر ابن عباس قولين في تكليفها لان  
 تكليف الزوج وجب في الشبهة بالاول  
 لانه الجازي على المشهور من ان النكاح لا يملك  
 بالعقد الا النصف انتهى **لكن قال**  
**ابن عرفة** مقتضى المذهب انه قبله  
 اي معتبر قبل البت لان الزوج بعد الطلاق  
 غارم ولا فصل لعدم البت والقول قول  
 الزوج فيهما اتفاقا ولو قلت بوجوب  
 كمالها بعد لان الطلاق منضم لما ذكرناه  
 بطلان انتهى فدل على انه على ان  
 ذكره المص يحري على الاقوال كلها وفي  
**نفس ما حل** واما الرجل فقال ابن فرعون

القول

القول قولها فيما لم يحل وسواء وقع التنازع  
 فيه قبل البت او بعده انتهى بقوله **ح**  
**كلفت بيان ان الغزل لها قول**  
 ودفع لعل اخر نسجها او مقتضى ما مر في الغزل  
 انها شرية كان وهو الذي في نقل **ح** عن  
 ابن القاسم ونص  
 قيل ملك عن النسج تنسج المرأة ندي عي  
 زوجها ان الشقة له قال على المرأة البينة  
 ان الكتان كان لها وقال ابن القاسم  
 النسج للمرأة وعلى الزوج البينة ان  
 الكتان والغزل كان له فان اقام  
 البينة كانت شرية كنه وفيها بقدر  
 قيمته نسجها وهو بقتنه كنه وغزله  
 انتهى قال الشيخ ابو زيد الفاسي  
 وقول ابن القاسم نحو المتبادر من كون  
 الغزل لها ولعل وجه قول ملك ان  
 نسجها للشقة على منورق لباس الرجال  
 ثريته على كون الغزل ليس لها وانما  
 لها قيمته النسج فيه خاصة انتهى  
**فصل الوليمة مندوبة** قال في  
 واما المعام عند ارجحان وتبعية لقادم  
 سفر وحرس لنفس وما رتبة لدعوة  
 وحديقة لقراءة صبي ووكيلة لبنا  
 دار فمكره **ب** يتصدق به الاثنان له  
 وتقدم حكم الحقيقة انتهى وهو خلاف  
 ما في المقدمات من اختيار الاثنان  
 للمأدبة واما ما عداه مما ذكره والى  
 المكروه ما يقصده الغز والمعدة والحرم  
 هو ما يفعل لمخر في الهدية له كما نقله  
**ح** واخر من ينضم الحن المعجزة وسكون  
 الرا والمأدبة ينضم الدار انتهى وفيها بعد  
**البيت** هذا المشهور وهو قول مالك ان  
 ان يؤخر بعد البت وتقبل قبل البت افضل  
 وكنه ملك كحتمل ان يكون قاله  
 لمن فاته قبل البت لان الوليمة لا تستهتر



النكاح واشهره قبل البناء اشهر انظر قول  
 وصم القضا بالوليمة ان لم يحضر من تودي به  
 ابن العربي كان عليه الهداية والسلام  
 بحسب كل مسأله فلما فسرت مكاسب  
 الناس والنيات كره العلماء الذي انصب  
 ان يسرع للاختابة الاعلى شروطا وهذا ليس  
 في السنة احابة من يطعم مائة او ثلثا  
 بلها انتهى عن ذلك لكن في الاحياء  
 انما يحرم الربا بالعبادات لا بالديناك الجمل  
 لما قيل في الاحياء انما يحرم الربا  
 طلب الحياه بقصبات في الدين ولا يوظف  
 بالخرم فكل هذا بقول جليل القرب  
 الذي يملكه الانسان عند الخروج الى الناس  
 من اية وليس حرام لا يملك ليس بربا بالعبادة  
 بل بالدين وقيل على هذا انما يحرم  
 للناس وتزيت لهم ثم قال فاذا ان المراتب  
 بما ليس من العبادات قد تكون مباحة  
 وقد تكون مذمومة وذلك على حسب  
 الغرض المطلوب ولذلك يقول ابن  
 الرجل اذا اتفق ماله على جماعه من الاعنبا  
 لا في معرض العبادة والصدقة لكن ليعتقد  
 الناس انه سخي بهذه سراية ليست  
 حرام وكذلك امثاله قال سيد  
 عبد الرحمن القاسمي عتيبه والظاهر مع ما في  
 حديث مسلم في باب من قاتل الكفار  
 واليه وسعد وكذا من اصاب ربا وبمقتضى  
 واليقال جوار من كونه يومئذ فيسحب  
 على وجهه ويلقى في النار وكذا انحرى  
 المباحات انتهى من خطبه **ومنه قول**  
**حسن** قول **ز** ولو من فوق حائل او انظر  
 البرزخي فقد ذكر مما حكي له شيخه الفخر  
 ان سيد المرجاني كان يجلس على فرش  
 الحرير اذا جعل عليه الحائل واجراها البرزخي  
 على مسأله الغني على مسأله ما اذا  
 فرش على الخس ثوب طاهر وصلى عليه  
 فكله الشيخ ابو زيد وقيل **ن** وكروية  
 الغلمان بالحكمة او يعني اذا قلنا بحكمة تخلينهم

انظر انصراف العزم  
 الى طلب الخلاه نفعان  
 في الدين ولا يوصف  
 بغيره

انظر انصراف البرزخي  
 ليعتقد انه سخي

انظر البرزخي  
 تروى في المرويات  
 على فرش الحرير عليه  
 حائل

٤٠ وقد مر اول الكتاب ذكر الخلاف **وصور**  
**على** كذا عباره كقول ابن شاس  
 كذلك ان كان على جدران الدار صور  
 سائر الالباس بغير الاطجار انتهى  
 فيه ابن عسرة بقوله ان اراد به الصور  
 المحسنة فصورا فلا فلا عسرة عن المذهب  
 حينئذ لم قال زقول ابن شاس ان اراد  
 بغير ثياب الحرير فلا عسرة لغيره في  
 المذاهب وان اراد بالحرير فان كان بحيث  
 يستند اليه بفسحات داما لا يستند  
 اليه وما يصور لا مجرد الزينة فالظاهر خوفه  
 ولا يصح كونه من الغاير وجوب الاحابة  
 انتهى ولذا حملوا الصور على المحسنة فوق  
 سميت الجدار **لامع لعب** **مباح** قول  
 على جدران انتهى وجعل خطبة ابن لا ينبغي الاقتبال  
 على قول اشهر في عهد ابن ليقول ابن رشد  
 عن السماع المذكور وهذا في الفريضة  
 من ناحية ما رخص فيه من الهوى ثم قال  
 والمشهور ان عمله وحضوره جائز للرجال  
 والنساء وهو قول ابن القاسم ويندفع ذلك  
 الا انه كره لذي الهيبة ان يحضر اللعب  
 انتهى ونقله **ح** بما فيه **وفي وجوه**  
**كل الخطر** **تردد** ما ذكره من التردد  
 هو مقتضى قول الباغي لا يضر الامور  
 واعترضه ابن عسرة عليه ان  
 يحسب وان لم ياكل وابن ناجي بقوله  
 الزينة وابنت في الاكل بالخمار الخ  
 وفي الترمذي عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم من دعى فليجب فان شأ طعم وان  
 شأ ترك **لا يضر** قال ابن عمر هو المسمى  
 عندنا بالبندير ومقتضى كلامه ولو  
 كان فيه اوتار لانه لا يضرها بالفرع  
 بالامابع كالعود وخوه من الالة الوترية  
 زروق وانما يضر بالدين ببلدنا  
 في اوتاره ولم اتفق فيه على شيء انتهى وقول  
 فلا يضره الطير في المنزلية ولو لم يضر  
 كما في القرطبي فيه نظر فان الذي نقله

انظر المشهور في عمل  
 الموهبة وحضوره جليل  
 للرجال والنساء

Copy



عن القرطبي وصاحب المدخل وغيرهما حرمة ذي  
 البصر صير وهو الصراب لما فيها من زيادة الاطراف  
 النظر **وفي الكبر والمنزهر** قول لعلة الطبل  
 طناه ان الطبل طناه فهو طبلان متلاصقان  
 احدهما كبر من الاخر وقال الشيخ الكبر  
 على صغير فترك العنق بحل من جهة واحدة  
 يعرف بالقول **وتحور الزبارة والبوق**  
 ابن عرفة قيل معناه في البوق افا  
 والزبارة التي لا تلهي كل اللهايات  
 فحرم التفتاة كما في **عن المدخل**  
 وانظر حكم الغبطة والظايفر انما لا  
 تلهي كل اللهايات فلا تحرم

**فصل في الزوجات** **السراري**

ان يقيم عتدا م ولده ما شامال يضارب بالوجه  
 قاله في المدونة قال **2** وفتوان لا يزيد  
 على حجر ابن عرفة ابن شاس لا يجز  
 بين المستولدات وبين الاموال لا يهن  
 وتبين المنكحة وحيات الا ان الاولى العدل  
 وكشف الاذي انتهى **محرمة ومطام**  
**منها** مثل الامتناع من عايشات بين ليل  
 انه لا فرق بين ان يكون من الامتناع  
 الامتناع منه في الظاهر او منها في الاخر  
 وقول **2** اي وعقلا اذ فيه نظر وصواب  
 او عيادة **2** كما قد مر لان العمل يجوز  
 حتى وطئ الحجة العبد فبذلك وقول  
**2** وعليه ان يجوز فيهما اي قبل تمام  
 الاجل ان قامت التي يظاهر منها وتام  
 يكون لان المظاهر منها والولي بينهما  
 ان يمتصاه من وطئ عندهما حتى يمتص  
 بينهما ابن عرفة **2** ومنه ان يمتص  
 طاهر فمما على حقهما في كل حال  
 وان لا يمتص **2** لان لا يجوز فيهما  
 الا بيدا والظن ان وعقلا ان يمتص  
 الا ان قامت تحتهما التي لم يكون  
 يظاهر ويحمل اية الا بيدا على من كان

وتحور الزبارة عند  
 والكبر والمنزهر  
 وجه

خلوا

خلوا من غير ما فان كان له نسوة فلها مطامعة  
 في الاصناف بالعدل الا ان يعتزل جميع من وقد  
 عاين رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعزل  
 نسابة فاعتزل من شهر اخر حجة البخاري  
 ومسلم انتهى اي اعتزل من اربعة البدر بين  
 وامر ما ذكره ابن عرفة كالحسن ونسبته **2**  
**بالوطي** **2** وكذا النخبة والكسوة له ابن  
 يوسف على من شامس من قال ابن عرفة  
 ابن رشيد مذهب ملوك واصحابه انه ان اقام  
 لكل واحدة ما يجب لها بقدر حالها فلاحرج  
 عليه ان يوسف على من شامس من شامس وقال  
 ابن تانح يجب العدل بينهما في ماله بعد اقامته  
 لكل واحدة ما يجب لها والاول اظهر انتهى  
 لكن الاول مقيد في الرواية بعدم الميل  
 كما نقله **2** **محرمة** **2** **محرمة** **2**  
 عياض عند قوله الا في وجاز الاثرة عليها  
 انظره **2** **كلمة لتتو ولدت له اخر**  
 قول **2** وقوله على الراجح يدل على  
 انه في المذهب ان هذا قصور ونصح الى الحسن  
 الصغير قال ابو عمران اختلاف في اقل  
 ما يقضي به على الرجل من الوطي قال بعضهم  
 ليلة من اربع اخذه من ان للرجل ان يتزوج  
 ان يعاين النساء وكل ليلة من ثلاث  
 اخذ من قوله تعالى للذكر مثل حظ  
 الانثيين وقضي عمن مرة في الظاهر لا  
 يجلت **2** **محرمة** **2** **محرمة** **2**  
 في غير الظاهر من صواب العبارة ثم  
 منع الصنف في غير ضرورة المظاهر منها  
 تقدم من وجوبه **2** **وعلى ولي المجنون**  
**اطافته** **2** **محرمة** **2** **محرمة** **2**  
 المغيرة ان يشا ولي المجني عليه وان شأ اخذ  
 البتة من ماله الذي فيه ينظر ان ليس  
 هذا قول المغيرة انما هذا قول **2** **محرمة** **2**  
 قول المغيرة في رواية يسلم الى وليه لغنور  
 ان يشا يبتله وان يشا عفى عنه مجانا ونظر  
**2** **محرمة** **2** **محرمة** **2** **محرمة** **2**  
 افافته اقتصر منه في حال افافته ابن

انظر  
 هذا القول مفسر بعد العمل

انظر الاختلاف في اقل ما يقضي  
 من الوطي

انظر ما في مختصر  
 والطهر

Copy

sity



المواز فان ايس من افاقته كانت الدية عليه  
في ماله وقال البغيرة يسلم الى اوليا المقتول يقتله  
ان يشاء وراى النعمان ان يكون الخيار لاوليا المقتول  
فان يشاء وقتلوا هذا الجنون وان شئوا اخذوا  
الدية ان كان له مال ولا يتصور بهما انتهى  
قال **ع** واعلم ان تاخير القصاص لافاقته  
حق لاوليا المقتول لانه تعالى فله القصاص  
في حال الجنون عند ابن المواز واعبره وانما  
الخلاف اذا امتنع من القصاص حال الجنون  
وقد ظهر ان كلام النعمان صحيح على كل من  
الاقول **اب** انتهى وقول **ز** وانما يخالف قوله  
في القود عينا من الجنون المذكور بين القصاص  
واخذ الدية لا يخالف قول المصنف الا في القود  
عينا وهو غير صحيح بل يخالفه انه ليس  
المتراد به ما زعم من انه ليس للجاني ان يقتل  
انا ادفع الدية وانما منعناه كجاني في عتد  
**2** وقبره انه ليس لسورته المقتول ان  
يعفو عن الدية بل ليس لهم الا القصاص  
او العفو محانا عند ابن القاسم خلاف الاشبه  
وحينه فلا يوافق الا القول الثاني الذي  
عبراه **2** البغيرة لانا عبراه له الذي  
هو قول النعمان تأمله **ونات ان ظلم فيه**  
اعلم انه يدخل تحت صورتان الاولى  
ان ينعمد الا قامت عند واحدة شهرام مثلا  
والثانية ان يترك في نوبتها ويات بعد  
غير شهرتها بل في المسجد مثلا وفي هذه  
الصوره وقع قول النعمان ولا يجب لمن فاتت ليلتها  
ليلة عومض التي فاتت ليلتها  
**اب** بدليل قوله اذا لم يبطل لها  
الا حتماد فيها بحيث معه ابن عرفة وكلام  
ابن عرفة والنعمان يعيد اليه اذا يوم  
لغاطه عند ضرته فان بات عند الضره  
ليلا فلا يبيت عند الضره في الليل  
الثانية تستحقها يوم تنظم فامه نيل  
يبيت فيها عند المظلمة وهو خلاف  
ما يقتضيه كلام المصنف في الضره

تأمل

تأمل **ونوب الامتيا بالنيل** اعتمد المصنف  
النوب على ظاهر قول النعمان التاجي والظاهر من قول  
اصحابنا ان بعد بالنيل انتهى نقله **ف**  
وبه يرد على من قال ليس في خصوصهم الا التحريم  
**والسبب عند الواحدة** قول **ز** وسندك  
يجمع بينهما بذلك انما يبان قول ابن النعمان  
الاكثر ان يعنى به من الوقتين وقول  
**ص** ظاهر المذهب يعنى به اهله  
المتقدمين **وقضى** **للسبب** **للسبب**  
اختلف هل يخرج للصلاة ولتضياعها  
واما الجملة فهي عليه واجبة انتهى قال  
**ح** واختار النعمان ان لا يخرج للصلاة ولا القصاص  
حوائجه لان على المرأة في جرحه ومما  
ونقله عنه ابن عرفة ان انتهى وجهه  
في المشام على ما به فقال وله التصرف  
في حوائجه على الاصح **اب** **ولا يخالف**  
**س** **ق** **ز** وانظر **س** **ق** **ز**  
لو تزوج امرأتين في ليلة او صوابه لو زفت  
له امرأتين في ليلة ونص ابن عرفة  
قال النعمان عن ابن عبد الحكم ان زفت  
اليه امرأتين في ليلة اقرع بينهما وقتل  
عبد الحق والنعمان قال على اخذ مؤتي بذلك  
ان اخذ له في يومين دون **ق** **ع** انتهى  
قلدهما بالدعاليق قدمت والامسيات بقية الفقد  
وان عقدتيا معا فالقرعة انتهى قال **ح**  
**س** **اوجبت القرعة** **التقدم** **لأحد** **لأحد**  
فانها تقدم فيما يعنى لها من سبع ان كانت  
بكر او ثلاث ان كانت ثيبا ثم يقتضى  
تلاخي بالسبع او الثلاث ومثل هذا يجري  
في قول ابن عرفة وليس المراد ان يسبق  
او حبت لها القرعة التقدم في البداية  
بل يسبق على الاخرى ثم يبيت الليلة الثا  
نية عند الاخرى وهكذا انتهى **ع**  
**على مساهمة** **الظاهر** ان الضمير يعود  
على النوبة وان المصنف يشار به لقول  
في **ف** ولو طلب اذنها في ايثار عندها







اليه فلذا لم يقيد به المؤلف وقول **وقد يقال** كون  
تسكينها بعد زجره مفيد للتسكين فيه  
نظرا لاقتضائه انه يومس بالتسكين مع  
ثبوت ضرره بها وهو مخالف لما ذكره ائمة  
سند في الفرع الاول ونحوه المتبطل من  
ان محله اذا تكررت شكواها وعجزت  
عن اتيان ضرره بها اللهم الا ان يحمل قوله  
ويتعد به زجره الحاكم كما حوز **ع** فيه  
على انه يزجره بمجرد دعواها عليه **الترجيح**  
من غير ثبوت ويكون زجره حينئذ بالوعظ  
والامرت لكف تخلف يصح اجابات المذكور  
ويؤخذ الزجر بمجرد الدعوى من قول ابن المنذر  
في قوله ما نصه **وقد يقال** ان زجره صحيح  
اذ ليس في كلام المصنف ما يفيد انه يزجره قبل  
التسكين اذ الاول لا ترتب فالصواب ان  
قيد التسكين ببقائه عليه ولا بد **ولسنا** **وكان**  
**من جهة** اي ولو كان الحكمان مقامين من  
جهة الزوجين دون ان يبعثا الحاكم لانهما حكيمان  
قال ابن الخاقب وهما حكيمان ولو كانا من جهة  
الزوجين لاركان على الاصح انتهى **لاكثر**  
**من واحدة او ثقتا** قوله **ز** قوله يجوز ان يوثقا  
اكثر من واحدة قاله المتبطل ان هذا بعيد هو  
كلام **ع** قال **ع** مقبوه وعبر **ع** هذا المتبطل  
كان لم ينظر المدة ونه قال في التهذيب ولا  
يفرقان باكثر من واحدة انتهى **ولها التعليل**  
**بالضرر** قوله **ز** والتزوج عليها ونزاهات  
ان صوابه ان يقدم قوله ونزاهات عقب  
قوله من حرام اي لا منعها من حرام ونزاهات  
من الضرر منها من ائمة ابن فرحون ونصها وليس  
على ترك الصلاة ولا فعل التفرق انتهى  
**وقوله** **ع** **واثبت الحاكم** قوله **ز** ان شأنا  
او قوله بعدة ويقولنا ان شأنا تندفع معارضة  
ما هنا

انظر من غيرهم  
ليس من الضرر وضع الرجل  
زوجته من النزاهات

ما هنا **الزام** هذه الامارضة للشئ والجواب  
الذي ذكره **ز** فيه نظر لان كلام المتبطلية وغيره  
يدل على انها مطلوبات بالاثبات لان شأنا تقتطع  
وقوله **ع** **ان تقول** المصنف وينفذ حكمها بغيره  
قوله **ع** **ان تقول** المصنف وينفذ حكمها بغيره  
اذ اوجه الحكمين فيهما بالطلاق انهما ياتيان  
الحاكم وينبأ انه مما حكم به فينفذ حكمها  
انتهى ولم يكن في لايطة وينفذ حكمها  
ولا معنى له لانها اوصاف للذات ينفذ ان الحكم  
وان لم يرص الحاكم كما تقدم ولذا عارضه  
الشئ كما تقدم ولعله وقع في نسخة المصنف من  
المتبطلية بخريف ونصها اذا اكمل الحكم  
حكمها ائمة السلطان فاخبراه بمحض  
شاهدي عدل بما اطلع عليه من امرهما  
وما انفذاه من حكمهما وكذا كل من  
استخلفه القاضي عن ثبوت شيء وانفاكه  
انتهى **هكذا** في نقل ابن عسكرو **وقوله**  
**ع** **وهو الصواب** انتهى كلام **ع**  
**قوله** **ع** **ان تراضيه** في امر تراضيه  
**نقل** **ع** **الذي جرى** عليه هنا فهو الذي  
في نص وشقة المتبطل اذ قال فيها فامضى  
اي القاضي حكم الحكمين المذكورين  
على هذين الزوجين وانفذه انتهى بقله  
**ع** **ولعل** المصنف نقله قاله **ع** ونحوه قوله ابن  
سليم فان اخذنا قلبي شي حتى يجتمعا  
على الحكم وينفذ ذلك السلطان انتهى  
وقال في وثيقته واعلم الحكمان المستد  
كولين القاضي بما ظهر لهما وما حكم به  
وثبت حكمهما لديه بذلك فامضاه  
وانفذه انتهى واما المتعارضة فالحق في دفعها  
كما ذكر الشيخ سدي عبد الرحمن القاسمي  
ان قوله وينفذ حكمها اي امضاه من غير  
تعقيب بمعنى انه ينفذه ولا بد وان خالف  
مذهبه فلا ينافي انه ينفذ وان لم يرص  
الحاكم **ع** **والله اعلم** وينفذ **ع** **ان شأنا**  
**واحد** قوله **ز** لان جهة حكمه بالطلاق

Copy



من فيه نظر بل هذا وما تقدم له غير صحيح وكلام  
المبدونة يدل على ان فعله كفعل الحكم ميزان

### فصل في لغة الازالة مخوز

من خلع الثوب اذ كل واحد من الزوجين لباس  
لصاحبه قال تعالى هين لباس لكم وانتم  
لباسهن فاذا فارقتها نزع لباسه منها  
ولم يعرف ابن عرفة الخلع قال الرضا  
ووقع لبعض الشيوخ من كلامه ان  
عرفه يقول عقد معاوضة على البضع  
ملك له المرأة بنفسه وملك به الزوج  
البعوض قال وهذا صواب جار على قاعدة  
الشيوخ في رسم العقد ثم ذكر ان النسب  
بتعريفه الطلاق الا ان من الخلع ان يقال  
في رسم الخلع معاوضة حكمية ترفع  
حلية كتمعة الزوج بسبب عوض على  
التطليق والكون طلاق الخلع يطلق  
على معنيين على المعنى الثاني على العقد  
وعلى العقد صح حده على المعنيين واليه  
اعلم انتهى ويرد على كل من التولييين  
ما ورد على تعريف البضع من عدم شموله  
لفظ الخلع بدون عوض وهو الطلاق بعوض  
الطلاق لغة حل الوثاق مستق من الاطلاق  
وهو الارسال والتركة وفلان طلق السيد  
يا خير ابي كثر البذل وفي الشرع حل  
عقدة التزويج فقط قال امام الحرمين  
هو لفظ جاهل ورد الشروع بتعريفه وطلقة  
بفتح الطاء وضم اللام وبفتح الهمزة وهو البضع  
والمحصن ربح بينهما بضم اللام وطلقت البضع  
بضم اوله اطلاق الثقبلة فان خففت فهو  
خاص بالولادة والمصنوع بالولادة طلق  
سائر كنه اللام فهي طالق فيها قال ابن  
حجر وعرفه ابن عرفة بقوله صفة  
حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجية  
موجب تكملة لها ترة المحرم مرة لذى رف  
حرمها عليه قبل زوج وقول واجب

ابن عاشر ايضا بان المسألة الابنية  
فيها العوض تقتديرا لانهم عللوا بان الخلع  
يقتلزم عوضا لانه لم يطالب بها به عن  
معنى الهبة قال ويحتمل ان يكون هذه  
المسألة ذات عوض تحقيق لان من لا يملك  
خلعا جريانا احكام الخلع فيه ومن جلتها  
بفوق الشفعة ايام العدة انتهى وقول  
عن احمد والتفريق به غير لازم اطراده  
از هذا الجواب عن جواب من وجهين  
احدهما ان التفريق بالسمك لا يحد لانه  
من اطراده وان كان يسهل كما عليه المتأخر  
من المناطقة والثاني ان البحث دعنا في  
الاصل كاس اى الجمع لاني الاطراد اى المسنع  
تأويله **فتول** البغض من قول بسببه

ان في هذا الجواب نظر ان سبب الطلاق ليس  
بالحال وكذا يقال في الجواب الثالث وقول  
اي اقرب بغض اى مفوض او غير مواب  
واصل فعد الجواب لابن عرفة وعبارته اى  
اقرب الحلال الى البغض الطلاق انتهى وهو  
صواب **ان تاهل** قول لا التزام العوض  
ان لو قال لا التزام المال كعبارة ابن شاس  
وابن الحاجب كان احسن **فتول** لا  
لتزام العوض يقتضي انه لا يشرط فيه الا ان  
يكون اهلا لا التزام العوض في المعاوضة  
المالية وليس كذلك بل يشرط فيه  
ان يكون اهلا للتبرع كما يعيده ابن  
عرفة وعرفه انظر **ط** قول عطف  
على فاعل جاز لا لا معنى لهذا ان الجار والمجرور  
لا يكون فاعلا فلا يعطف على الفاعل  
وكذا عطفه على المقدر لان المقدر صفة  
للعوض وما عطف عليه لا يصح بكونه صفة  
له والحق انه معطوف على بعوض يقتدير  
الصفة والواو بمعنى او والتقدير وهو الطلاق  
بعوض منها او بعوض من غيرها ويكون  
من تمام التبرع وهذا الواو هو الذي  
قاله البساطي **و** لا ينافي له **ز** عنهما ونصب  
**ع** **فتول** وبغوض من غيرها عطف







لم ذلك الا باذنها وقال ابن ابي زمين وابن  
 لباثة حرث الغنوي من الشيوخ يجوز ذلك  
 وراؤها بمنزلة البركة ما دامت في ولايته  
 على المشهور الذي وهو الجاري على قوله  
 ملك في المدونة بن راشد والاول هو المولود  
 به ابن عبد السلام وهو اصل المذهب انتهى  
 فيجب تعييده بالولد عليها والله اعلم  
**وتاسف** **ط** **خصا** **ن** **قوله** وينقل الحق  
 له على المشهور في هذا وان كان هو المشهور  
 ومذهب المذاهب في كفا في **مسألة**  
 في خلاف ما به العمل من ابتداءه لمن  
 يدعيها كفا في **ع** غن المتبطل وقال في  
 الغايق انه الذي به الغنوي ويجري به عمل  
 القضاة والحكام **ل** كنه خلاف ما به العمل  
 وقاله غير واحد من المؤلفين واختاره ابو  
 عمران انتهى **وردت** **ل** **كتاب** **المسألة**  
 المتبادر منه انها تزد نصف المال الذي  
 اخذت وليس كذلك بل تزد كله ويرد  
 لها الزوج نصف العبد وعملك النصف  
 الاخر عوض الخلع فلو قال المص **وردت** **ل** **كتاب**  
 العبد وله نصفه اي العبد لكان احسن  
 وعبارة ابن عسرة ولو خالها على ابن  
 او مائة ثم يبدلها على ان زادها عشرة  
 دنانير فتنسخ من الغير مناب المشرة  
 وردت بتزوج وتتم للزوج مناب الخلع  
 منه اي انتهى وما وقع لك من نحوه وقع في  
 عبارة ابن عباس ونص  
 وانما على مقتضى قول ابن القاسم في قسمة  
 الماخوذ بين الوصيتين فيكون نصف  
 العبد لهما في مقابلة نصف الالف فيفسخ  
 البين ويرد نصف الالف الى قال المشرقي  
 في قوله عده والصواب حذف لفظ نصفه  
 من الوصيتين الاخيرتين كما جود اختلاف  
 ابن الحاجب انتهى **وقد** **م** **مسألة** **حق**  
**قوله** اي معين موصوفا ان فيه نظر  
 بل القيمة في المعين فقط واما الوصيتون  
 فيرجع في مثله كما قاله **عند** **قوله**

المص في العمل وان رد مقدم بعيب او استحق رجع  
 بعيبه كمنكاح وخلع وقد اشار هنا الى  
 ذلك وما حصل ما ذكره من الصور  
 شتان وهو علميا علمت دون علم دونها  
 جهلا معا وفي كل اما ان يكون المستحق معينا  
 او بوصوفا فان علميا معا او علم دونها  
 شتي له وبانته وان جهلا معا رجع بالقيمة  
 في القديم والعيني وبالمثل في الوصوف وان  
 علمت دونها فان كان معينا فلا خلع  
 وان كان بوصوفا رجع بمثل **وليس**  
**قوله** وهل تنكح سراواني احرى الذي  
 في المدونة انها تراق وهو يقتضي عدم  
 كسر ابنتها لانها مال يستلم **الظاهر**  
**كتاب** **خ** **ر** **ها** **د** **ينا** **عليه** **قوله** **ر**  
 بقوله بخلاف الوصي الذي فيه نظر لان  
 خلع الوصي كمال يجوز لا يقتضي خلاف  
 الخلع على هذه الاصول فانه قد بعد  
 التزوج والطلاق فيه يابس مع رد وثق  
 به الخلع فالحق انه قسبه بقوله واجرم  
**وتعجب** **له** **ها** **ما** **لا** **يجب** **قوله**  
 وفعلها تفعلوه الثاني ان الصواب ان  
 هذا هو المفعول الاول ولها هو المفعول  
 الثاني لانه مقيد بالجار **كتاب** **ع** **ط** **مال**  
**على** **العدة** **المختلف** **الذي** **ذ** **كوه** **هنا**  
**مجب** **له** **اذا** **اعطته** **على** **ان** **لا** **يرجع** **واما**  
**اذا** **اعطته** **على** **ان** **لا** **رجوعه** **فهو** **خلع**  
**نيل** **انه** **اتفاقا** **هذا** **هو** **الذي** **يقيد**  
**كلام** **ابن** **راشد** **في** **رسم** **بائع** **عقلا**  
**من** **بمعا** **ابن** **القاسم** **من** **كتاب**  
**التحريم** **والتمليك** **ونص** **السماح**  
**بشئ** **من** **الرجل** **يطلق** **امراة**  
**واحدة** **ثم** **اعطته** **عشرة** **دنانير**  
**وهي** **في** **عقدتها** **على** **ان** **لا** **رجعة** **له** **عليها**  
**فجعل** **قال** **راه** **خلعا** **قلد** **التي** **ملق**  
**له** **ان** **تراه** **تطلقه** **اخرى** **مع** **الاولى** **التي** **ملق**  
**قال** **نعم** **اراهما** **تطلق** **ابن** **راشد**  
**اما** **اذا** **اعطته** **على** **ان** **لا** **رجعة** **له** **عليها** **فهو**



خلع يقع به عليها تغطية اخرى واختلف اذا  
 اعطته عشرة على ان لا يركبها فقال ابن  
 القاسم في رسم ان خرجت من سماع عيسى  
 ان ذلك ايضا خلع يقع به عليها تغطية  
 اخرى ولم يترق بين ان يكون قد  
 قبض او لم يقبض بها وقال اشهد  
 في سماع زوتان ان شارحها فان راجع  
 رد عليها العشرة اي تركها ولم ياخذها  
 منها ويجوز ان يتناول قول ابن  
 القاسم على انه قبض العشرة في كل  
 يكون لذلك اختلاف من القبول  
 انتهى وصرح في سماع زوتان باب  
 ما ذكر في رسم باع عجلات في سماع  
 ابن القاسم لا اختلاف فيه وقال اي  
 في رسم ان خرجت من سماع عيسى  
 بعد ذلك خلاف ما نصبت  
 ولو قالت له خذ مني عشرة دنانير  
 على ان لا ارجعه لك على ان كان صلتا  
 بائعا وفيه مضى ذلك في رسم  
 باع عجلات من سماع ابن القاسم  
 انتهى بذلك كونه تعلم ما في  
 كلام ابن الحاجب وابن عرفة  
 ونص العدة على ان لا رجعة في كونه خلعاً  
 لا في اوبال اخرى مثالها ان ارجع المال  
 الاول لابن وهب والشافعي مال كونه  
 القاسم والثالث لا يشهد انتهى فانت  
 تراه حكمي الخلاف في موضع الالغاء  
 واما كلام المصنف فيجعل على انه خلع ويشهد  
 الصورتين وقد رأت لابن يونس مثل  
 ما لا من عرفة وقلها طريقتان والله  
 اعلم **في بيعها وتزويجها** وتزوج  
 في جميع ذلك كان من لا اوجاد ان فيه  
 نظر **التخلع** عن المتبطل قال ابن القاسم  
 من باع امراته اذن وجها لها لا فلا يبي  
 عليه قال ابن القاسم ويحلف في  
 التوضيح انه لم يرد طلاقها ومثله

انظر ما احسنه في  
 القاسم

في

في العتية في رسم قطع الشجر من سماع ابن  
 القاسم من طلاق السنة وقول **لا ان انكر**  
 بعد عقد النكاح او بعد ارجاعها اذا بيعت  
 او زوجت بحضوره اي فان فعل ذلك  
 بحضوره ثم انكره فلا يطلق عليه وفي  
 هذا ذكره ابو الحسن فانظر **لا ان تضرط**  
**في الرجعية** قول **وقول ابن عاصم**  
 الى قوله ليس هو هذه الصورة ان فيه نظر بل  
 الظاهر ان هذه الصورة هي مراد ابن عاصم  
 وانشاء بقوله والقضا بطلقة باينة انما الى  
 قول ابن مالن فانص **في قولهم** طلق فلان زوجه بعد البنا طلقته  
 واحدة ملكها امرت نفسها فوند انه طلاق  
 بخلاف السنة ثالث الاقوال فيه قول  
 ملكه وابن القاسم انها طلقته واحدة باينة  
 وبه القضا انتهى فهذا هو الظاهر من  
 كماله وان كان شارحه حله على  
 مسألة الخلع ويتبعه الشيخ ميارة والله اعلم  
**او صالح واعطى** قول او صالح زوجه على  
 ما لها عليه ان يحول **في قول**  
**وحيث** قال ابن عاصم لم ار في ابن  
 عرفة ولا في غيره **في قول** ربه  
**في زومت** بعضه بل الذي لا ابن عرفة  
 قال الباجي ان صاحباً عا وعطية منه لها  
 جهلا وظن انه وجه الفيل فتروى ابن  
 وهب انها طلقته بخدمته ثم رجع فقال  
 فهو خلع وقاله ابن القاسم في المدونة  
 انتهى والنظر **وهل مطلق** ابن الحاجب  
 وفيها من طلق واعطى امره الرات  
 رجعية **فمن** لا نه بمزلة من طلق  
 واعطى لزوجه المتعة قال في التلخيص  
 دروي عن ذلك انها واحدة باين وشرق  
 ابن الواز فقال ان كان ذلك على وجه  
 الخلع فهي طلقه باينة وان لم يحرسها  
 ذلك قبله الرجعية وتناول ابن القاسم  
 القول الذي ذنع في المدونة بالبيونة عليه

Copy



ابو بكر ابن عبد الرحمن وعبد الحق وهذا الاختلاف  
 انها فوفى موطن ابن وهب والاسدية والرواية  
 فيمن صالح واعطى ليس فمن طلق واغطى قال  
 في الشكوت وهذا هو الصحيح والتميز الذي  
 في المدونة ليس بصحيح والاختلاف فيمن طلق  
 واعطى ان له الرجعة انما ذهب لها طلق  
 وطلقها وليس من الخلع في شيء ونقل ابن  
 عبد السبيل عن غير واحد منهم كما يجوز الاقوال  
 الثلاثة في الثلاث مسائل المتقدمة  
 وهو اذا طلق طلاق الخلع من غير عوض  
 وانما صالح واعطى وانما طلق واعطى ان  
 وبنا عليه نقول ان قول **انما اتوا** في  
 او عند اكثر الروايات الصواب استقام  
 قوله وعند اكثر الروايات ونقول ان  
 التاويل الثاني لابن التيمي جعل تفصيل  
 ابن الموارث من فناء المدونة والاول لفنائه  
 وابدا محله **والسنة** الخلاف المشار اليه  
 بكون اصله لابن شاس وابن احاج قال  
 ابن عسرة وقول ابن شاس اخلف في صحة  
 خلع السفينة لا عسرة في ان شاس في صحة  
 انه يجب صرف الخلاف الذي ذكره ابن  
 شاس لتكميل خلع المبطل وقول **ابن**  
**عسرة** ابن عسرة عن غير مضمحل للسفينة  
 فصارت كهيئة او وقع في بقية خلع لم يفظ  
 ابن عسرة لانه عوض عن غير مضمحل السفينة  
 مستقر به فصارت كهيئة **ووجه صغير**  
**اوسيه** **او عن** **هما لا ابو سفيان** **وسيد**  
**قول** ولا يجوز لهم الطلاق عليه بغير  
 عوض عند مذهبنا وابن القاسم ان الذي  
**عن** **الرجراجي** ان هذا متفق عليه ويرد به  
 لابن عسرة ونص **ابن** **عسرة**  
 يجوز ان يطلق على السفينة البالغ والصغير دون  
 شيء يؤخذ له قد يكون بغا البصمة فتسا لا  
 من قبل قبل كاحه او جردت بعده من  
 كون الزوجية عن غير محمودة الطريق انتهى  
 وقد غاب هذا النقل عن **2** **وايه** **اعمل** **لا**  
**سفيه** **وسيد** **بالغ** **ان** **قول** **2** **قالا** **اول** **ان**

حذف

حذف من الاول ان فيه نظر بل الصواب ما قدمه  
 عن احمد وقول **2** **وتقدم** **انه** **يجوز** **خلع**  
 السيد انما في قوله قول ابن فرخون ان الامة  
 كالعبد ونحوه قول ابن احاج وبخلاف  
 السيد في العبد والامة غل الشهور فيهما انتهى  
 ورد عليهما **2** **يقول** **الرجراجي** **ان** **ان** **يخالع**  
 منها بغير رضاها وبظان فقير كلام **صحيح**  
 والثامن ان نظره **او تزوجت** **غيره** **الاول** **لوق**  
 قال وان تزوجت غيره لان هذا الفرع  
 ليس مباين للخلع في المرض وانما هو مرتب  
 عليه **الان** **عدة** **من** **الطلاق** **الاول** **قول**  
 واحجواب ان قوله ثم تريت ان هذا الجواب  
 لا يرفع البحث فالصواب استقام وقول  
**2** **لانه** **طلاق** **يرد** **على** **الاول** **ان** **عسرة**  
**صحيح** **لان** **سير** **انها** **قد** **انقطع** **بسبب**  
**الصحة** **الصحة** **ابنة** **بعد** **الطلاق** **ولا** **عسرة** **بنا**  
**طلقة** **الثانية** **لانها** **لا** **تستأنف** **العدة** **من**  
**يومها** **وانما** **تحتسب** **من** **الطلقة** **الاولى** **وان**  
**كان** **قول** **المصنف** **تتل** **عدة** **الاولى** **يوهم** **ان**  
**ثم** **عدة** **اخرى** **ان** **انتهى** **والا** **قوله** **فيه**  
**كان** **ان** **شايه** **في** **شرح** **فصل** **ان** **هنا** **خلاف**  
 يظهر من كلام **2** **والله** **اعلم** **وقول** **2** **والشبه**  
 في ذلك فليطال نام ان فيه نظر فان محض  
 كونه في المشبه به لا يبرئ حيث كان  
 الطلاق بائنا ان كان مكان رجعي فانها  
 برئها ان كانت في العدة لانها تزوجت فلا  
 فرق اذن تأمله **انتهى** **وقول** **2** **وقد** **ان**  
**ان** **المريض** **طلاقا** **ان** **تأمل** **مع** **قول**  
**المصنف** **وان** **اشهد** **به** **في** **سفر** **فانه** **يا** **في**  
**ان** **العدة** **من** **يوم** **الحكم** **به** **وقال** **2** **فما**  
**عن** **ان** **الحسن** **بعد** **كلام** **المدونة** **من**  
**نص** **انما** **يقتد** **من** **يوم** **الحكم** **باعتى** **في** **قول**  
**ان** **اشهد** **به** **في** **سفر** **يكفي** **عليه** **قول**  
**ولا** **حد** **عليه** **الشيء** **وفي** **طلاق** **السنة** **من**  
**العينية** **فيمن** **شهدت** **عليه** **البينة** **انه** **طلق**  
**زوجته** **سنة** **فما** **صنت** **فيها** **ثلاث**



جميع قال عدتها من الطلاق فتألو اينما وصف  
 قوله هنا والفرق بينهما ان ما في العتية من  
 بالطلاق وما هنا من كسر لطلاق اي انتهى فيحصل  
 انه ان اقربها شهدت به البيعة لمن يوم  
 الطلاق وان انكر من يوم الحثكم خلافتا  
 عند من ان العدة يوم الطلاق مطلقا وقد  
 رجع الى هذا عند قوله ولو شهد بعد موته ان  
**في كسر لطلاق في الموضع** قوله لا يقتد يوم  
 الحثكم او صوابه من يوم الوفاة ولا معنى  
 لكونها من يوم الحثكم وهي عدة وفات  
**ولو ابانها ثم نزل وجهها قبل صحتها** اي قوله  
 فلو انكلام الثاني  
 قد يعرف من له لا يخفى ما في هذا الجواب بل هو  
 حوات ساقط والظاهر التعليل بالضرر في  
 البر لانه في الشك فلا يدري اي جهة ام لا فلو  
 حمل بالمر اجنبى لم يفسد لثبوت المهر في  
 مال الاجنبى والارث بالنكاح الاول  
 كما نقله **وقد** **وصح** **وهل**  
**بره او المحاوز لارثه يوم موته من المدة** وانه  
 ان اختلفت منه في مرضها وهو صحيح  
 جميع ما قلنا من كسر ولا يرثها قال ابن  
 القاسم وانا اركب لو اختلفت منه على  
 كسر من ميراثه بينهما لم يحز وانا على  
 مثل ميراثه منها فاقول فحاز ولا ينوار ان  
 عاين من كسر قوله بن القاسم تفسير  
 او خلافا لاولا لانه كسر ولا قتل وروى  
 مالك ويوقف المال حتى تصح او سمعت  
 من **وقد** **تقول** **المص** **وهل** **يرد** **الى** **المخالع**  
 به على كل حال وان كان اقل من ميراثه  
 منها وان صحت من مرضها وهو تاويل الخلاف  
 لا اقل **وقوله** **او المحاوز لارثه** **وهذا**  
 تاويل الوفاق للاكسر وعلى المص درك في عدم  
 اقتضائه عليه وعليه فاجتلف قبل يفتى  
 في قدر الميراث يوم اخلع فيتعلم الشرح  
 اكله ان كان قدر الميراث فاقول او يعسر  
 يوم الموت فيوقف المخالعة به كذا في يوم الوفاة  
 فان كان قدر ميراثه فاقول اخذه وان كان

اكر

اكثر فاجتلف فابن رشد يقول ان كان  
 اكثر لشيء له منه ولا ارث بحال والظاهر يقول  
 له منه قدر ميراثه ويرد الزايد اما ان صحت  
 نياخذ جميع ما خالع به وبه يفتى ان ما اقتضاه  
 كلام المص من ان الباويدين في الرد وعدمه  
 مع الاتفاق على المنع عنه ظاهر بل هما في  
 الجواز وعدمه وقوله **لو انكر** **لا يفتى** **الحسن**  
 انه يوقف جميع ما خالعت به او هو المتعين  
 واما قوله **يوقف** **وتنزل**  
 الميراث وكذا ما نقله عن احمد بعده غير  
 صحيح **كشهادة** **بسماع** **على الضرر** **قوله** **وج**  
 من غير تعيين نحوه في **وج** **عن**  
 ابن رشد وفي **وج** **عن** **المتبطل** **انه لا بد من**  
 التبيين قاله بعض الشيوخ وهو الهوان **ولا**  
**يضرها** **اسقاط البيعة** **المستتر** **عانت**  
 يعني الاسترعا انما شهدت قبل عقد  
 اخلع انما متى افتدت من زوجها شي فليس  
 عن طوع منها ولا التزام وانما حملت عليه  
 الضرر ذرة والرغبة في الرجعة من ضرره بها  
 وانما يبي حصلته لها الرجعة منه ثم حرم  
 عليه قاله صاحب الفايق وغيره وكذا  
**في** **ما يقتضي** **ان** **الاسترعا** **هنا** **قد** **قام** **م**  
 بيعة على الضرر وبه صرح **وج** **وليس** **كذا**  
**لك** **واعلم** **ان** **هنا** **ثلاث** **مسائل** **صرح**  
**بها في** **مس** **نقال** **عن** **ابن** **ز** **اشي**  
**فان** **نص** **في** **عقد** **الخلع** **بالطوع** **وكما** **انت** **استرعت** **فهي**  
**الرجوع** **بالتفاق** **وكذا** **لك** **ان** **لم** **تسترع** **فما** **مت**  
**لها** **بيعة** **لم** **تكن** **علمت** **بها** **واما** **اذا** **كانت**  
**تسلم** **بها** **ففيه** **نظر** **والذي** **قاله** **ابن** **الهندى**  
**وابن** **العبطار** **وغيرهما** **ان** **لها** **الرجوع** **ولا** **يضرها**  
**ايضا** **اسقاط البيعة** **المستتر** **عاه** **ولا** **غيرها**  
**وهو** **صواب** **لان** **ضرره** **بها** **يحمل** **على** **ان**  
**تغير** **في** **الطوع** **ومن** **استل** **بها** **لا** **يملك** **بها**  
**يقطع** **بذلك** **اى** **بها** **وتشال** **محرك** **كلام**  
**المص** **على** **مسئلة** **ابن** **الهندى** **وابن** **العبطار** **والا**  
**حقيقة** **الاسترعا** **له** **على** **المسئلة** **الاولى**



وان تيجان السقاط في الجميع لا يضر كما صوبه  
ابن رشد وانه اعلم قال ابو الحسن ولو كنت  
في الوثيقة طابعت على من شئت من غير ان يسلط  
الشرع على الشرع عاين بعد غاياتها وقصدي حدوده  
ونهاياتها فلا يسلط ذلك حقها لانها تقول لو لم  
اقل ذلك لما تخلصت منه النظر وياق ابن  
القاسم يعني الجري **اولهيب خبار** قول  
او يحل علي ما اذا اطلع على متوجب خبار نال وجه  
ان هذا هو المتعين راجع ما كتنهاه فيما تقدم  
**او قال ان خالفته فانت طالق ثلاث**  
ما ذكره المص هو قول ابن القاسم قال ابن  
رشد **وجاز** البر في عين الشبه انه قال لا يرد  
في ذلك على الزوج وجه ما اخذ في الصلح  
قال وهو الصحيح في النظم والقياس لانه اذا قال  
لا يرايه انت طالق البتة ان صلحت في فصلها  
انه انما يقع الطلاق عليه بالمصالح التي  
جعلها شرطاً لوقوعه فيكون المصالحية هي  
النسابة للطلاق اذا لا يكون للشرط الاتباع  
للمسرة فاذا كانت المصالحية سابقة للطلاق  
صححت ومضت ولم يحجب على الزوج رد ما اخذ  
فيها وبطل الطلاق واخذه كان او ثلاث  
لوقوعه بعد الصلح في غير زوجة ووجه  
ما ذهب اليه ابن القاسم على ما فسره  
عيني انه جعل الطلاق سابقاً للمصالحية  
وقد امتنع من قولهم اذ لم تقدم الطلاق  
المصالحية لوجوب ان يقع عليه بالمصالحية  
طالقة ثانية اذا كان الطلاق واحداً  
في التي قد دخل بها وهذا ما لا يقول هو ولا  
غيره وجعل ابن القاسم في هذه المسألة  
الشرط تابعاً للمسروط انما يشاء والله اعلم  
على قول بلذ فيمن قال لغيبه ان يفتك  
فانت حر فباعه اية حر على التابع وليس  
ذلك بغيره لان قول بلذ في هذه المسألة  
التي كان على غير قياس والقياس فيهما  
قول من قال انه يفتك على البايع لان التفتك انما  
يحصل من البايع بعد حصول العهد المستتر  
بالشرع انتهى من البيان وقول ابن رشد

وهذا ما لا

وهذا ما لا يقوله هو ولا غيره قال ابن عسرة عقبه  
المص في المنتخب من قال انت طالق ان صلحت  
فصلحها حيث بطلقة المهرين ثم وقع عليها طلقه  
الصلح وهو في عينه منه بطلقة الرجعة فلا يرد  
ما اخذ منها انتهى فثبت ان قول المص هو  
قال ان خالفته فانت طالق ابن القاسم وهو  
معتبر من **قول** لان لم يقل ثلاثاً  
انما هو المحكي وان كره ابن رشد والله اعلم  
**وجاز شرط نفقة ولد** قال هو اعلم  
من ان يكون شرط ذلك عليها حال حملها  
بذلك الولد او بعد وضعه ولا يشاء فيه تزوجه  
على احد الوجهين في قوله فلا نفقة للحمل  
انتهى وبه تعلم ان الاحاطة لتصويب  
والله اعلم **وزاد** شرط هذا اذا لم تشرط  
الاب نفقة المدة المذكورة عاشر الولد او  
ما شئت فيجوز عند ابن القاسم وغيره قال  
في **مسألة** وفي النفقة  
ذاك وان مخالف به عدم **وجاز** قول واحد حيث التزم  
**وجوز** ان يحل قوله **وزاد**  
شرط على ما هو اعلم من النفقة كما بشرنا  
عليها ان لا يشرع بعد الحول في ذاته لغيره قال  
ابن رشد وفاقاد ما الى مدة فطامه فتاها  
ان كان يضر بالطفل والا فلا ينظر ابن  
عسرة **واجب** **وجوز** وقولهم عن  
ما قاله **تجوز** لا يحتاج لعلانه بل كرم  
من انه مبني على انه ركن في حكمها فيجوز ان  
غير طاهر بل التقيد بالملك الواحد لا بد  
منه ذكر الالفاظ لا ولا يورث من المص اصلاً  
**وفي نفقة** **مسألة** لم يرد صلاحها **قول**  
**مسألة** والتقولات في البثيرة التي لم يرد  
صلاحها السيوف عند الحق انتهى وجاز  
فصواب المص ترد **وجوز** **المعاطاة**  
ابن عسرة وبه يتقرر بالفعل دون قوله لنقل  
الناهي رواية ابن وهب من قدم على نكاحه  
امراً فقال اعدك نزل لك ما اخذنا وشر

Copy

sity



لنا اعتنا ولم يكن طلاقا ولا كلمة في تطليقه و  
 سماع ابن القاسم ان قصد الصلح على ان اخذ متاعه  
 وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقل انت  
 طالق انتهى **وان علق بالاعتراض** قول **ان**  
 واما القول فله يعتبر هنا ان في قول الزوجة  
 التعلق عقده وحاصلا انه ان وقع  
 منها الاثر بعد المجلس وقبل الطول لزم الخلع  
 مطلقا عند المص وابن عسرة وفيه  
 ابن عبد السلام بتقديم القول منها  
 المجلس والالم يلزم عنده **والبيهقي** ان قال  
**ان اعطيتني النكاح** قول **ان** خلافا لغيره  
 ان يصير النكاح في حواشي الشو **فمنه**  
 ولا يخفى ان قول المص ان اعطيتني النكاح  
 خالفك معناه انما عتد الخلع حينئذ  
 فيكون من التزام عتد الخلع ان اعطيت  
 المال وليس معناه تعليق الطلاق البائن  
 كما هو مقتضى كلام الشرح يعني صاحب  
**صريح** هنا وفي مختصره انتهى قال  
 الشيخ ابو زيد وما قاله اللقاني واضح في صفة  
 المقتضى وانما في صفة الماضي فاحتمل ولكن  
 مقتضى انه يوجب عند وجود ما علق  
 عليه بها يشهد لما ذكره والله اعلم انتهى  
 قال هو الذي يفيد السماع **والله**  
 قال ابن القاسم وسيل ملك عن رجل قال  
 لامراته اقضيني ديني وافارقك بقضيه  
 بشر قال لا افارقك حق كان لي عليك  
 فاعطيتني قال اري ذلك طلاقا ان كان  
 ذلك على وجه الفدية فان لم يكن على  
 وجه الفدية احلف بانك لم تكن  
 على وجه الفدية ويكون القول قوله  
 انتهى ابن رشد متفناه اذا ثبت ان  
 ذلك كان على وجه الفدية بسا طلق  
 عليه بيمينته مثل ان يتسأله ان يطلقها  
 على شي تعطيه اياه فيقول لها اقضيني  
 ديني وافارقك وما اشبه ذلك او يفر

بذلك

بذلك على نفسه فاذا ثبت ذلك او اقر  
 بذلك على نفسه كانت خلع ثابتا انتهى  
**ان فهم الالتزام او الوعد** قول **ان** وقال  
 بعض ان فهم الالتزام راجع للمساكنين  
 وهذا هو الصواب وما قبله غير ظاهر  
 قال ابن الحاجب ومثل ان اعطيتني النكاح  
 فانك طالق ان فهم الالتزام لزم وان فهم  
 الوعد ودخلت في شيء بسببه فيقول ان  
 انتهى **او طلقني ثلاثا باللف** قول **ان**  
 وبذهب المبدون انه لا يلزم فيها الالف في  
 هذا النكاح نظر والظن انه باطل وفيه انما  
 المسالك للعلامة التوضيحية  
 ما نصه ان كلامها ومحمد ابن بشير يخرج الخبر  
 على القاع عدة يعني قاعدة اشترط ما لا  
 يفيد لها حب الوفا به ايم لا واختار بعضهم  
 انه شرط يفيد تفتة عليه الشفا عتد  
 لها في راجعته على كره منها انتهى  
 ومثله في **صريح** **وبالاعتراض** قول **ان**  
 واستظهر ابن عسرة في حكاية نهر ابن  
 عسرة في الخبر ان اعطيت ما لا علق تطلقها  
 واحدة فطاعتها مثلث الزم ولا قول لقنا  
 ثم قال قد رجعوا عما اعطته مطلقا لانه بطلاق  
 اياها ثلاثا يفيها لا امتناع كثر من الناس  
 من تزوجها فزوت جعلها اياه محلا لتسبي  
 عشر منه ليطلقها فتحل الاول انتهى  
 وما استظهره ابن عسرة في مثله قول  
 ابن سلون وان اوقع ثلاثا على الخلع يفيد  
 الطلاق ويستقط الخلع انتهى واعلم ان  
 التهمة فقال وتوقع الثلاث في الخلع ثبت  
 طلاقه والخلع رد ان ابى **قال** ابن الناطم وطلعت  
 عسرة انه ساقه نظرا من قبل نفسه ولعله  
 لم يقف على الموضع الذي نقل منه ابن سلون  
 اذ لا يمكن ان ياتي به ابن سلون رايا من قبل



نفسه انتهى وفيه متمول **اولا على الاحسن** الحسن  
عند ابن عبد السلام واختار الحسن خلافة **الان**  
**خالقه** بما لا يشك **لما فيه** مع **رجع**  
عليها بقية من ان صوابه بمشكك كما يعلم  
ما تقدم **او بتا فيه** **صريح** فيما تقدم بان  
هذا هو مفهوم قوله فيما سارا ولما وحلف انه  
اراد خلع المثل وقد سرات اليه من انما تلزم منه  
في المراجعة لا في الفتوى كما ينقله **هنا**  
عن ابن رشد وبذلك كله نقول ما في  
كلام **هنا** واسم اعلم **بان ادعى الخلع او**  
**قدرا** قوله وله جمهور في يمين واجبة  
او فيه نظر اذا دعاوى هنا متباينة فكيف  
يمكن جعلها **والقول** **له ان اختلعا** **والقوله**  
**انما** نقول ان ابن شاس ونقوله **و** ولم اجده  
لا بن عسرة ولا غيره بعد البحث عنه **من**  
انه معارض بما لا ينشأ من في رسم جاع  
فباع امراته من سباع عيسى من التكاثر  
الثالث واقره ابن رشد ان المرأة اذا اقرت  
بالثلاث وهي باين لم تحل لمطلقها الا بعد  
زوج فان تزوجته قبل زوج فرق بينهما قال  
ابن رشد فلو ادرعت ذلك وهي في عصمتها  
ثم ابانها فارادت ان تنزوجه قبل زوج  
وقالت كنت كاذبة وادبت الراحه  
منه صدقت في ذلك ولم تنزع من راجعة  
ما لم تذكر ذلك بعد ان بان انت **منه**  
**انتهى** ونقله ابن سلكون وصاحب الفائق  
وعنه **وهما** **واجب** **بان** فائدة كون  
القول **له** على ما لا ينشأ من نظره فيما اذا تزوج  
بعد زوج فانها تكون معه على طلقين  
بغير نكاح فقط اعقبها بقوله الاول ليقول  
العصمة الاولى على قوله وفيه يجمع بين النقلين  
ولا يخفى بعده واسم اعلم **بان** **موت**  
**بذلك** **في** **الامهدة** قوله والمراد بها امهدة  
الدرك والاستحقاق او ما فسره بالامهدة لغيا  
وان كان نحوه في **صريح** غير ظاهر لا  
تصاويه ان لا امهدة عليها في العيب القديم

قبل

قبل الخلع وهو خلاف قوله كدعواه موت عبدا او  
عقوبة قبله قال ابن عاشر ومن اوضح ذلك  
انهم تنسوا في انتفا المدة بين الموت والعيب  
ولا معنى لقولنا ان العيب بعد الخلع فلا غمزة  
على الزوجية بمعنى اننا لا نضمن الاستحقاق  
والحال **ان** هذه المسألة اضطرب فيها  
كلام **صريح** وابن عبد السلام فتحتاج  
الى فصل مطامعة انتهى وقال اللقاني في حاشي  
**صريح** المراد بالامهدة هنا ضمان ما يطرأ على  
المبيع الغائب قبل قبضه انتهى وهو ظاهر  
وانتهى سبحانه اعلم

**فصل واحدة بطهر لم يمس فيه**

قوله **وتاليا** الحيض لم يطلق فيه الاحتراز  
به مما اذا طهرها او لا في حيض واجب على  
الرجعية وان كان يطلق في الطهر الذي يلي هذا  
الحيض فليس له ذلك بل حتى يفيض ثابنا  
ثم طهر كما ياتي في المص واما ما ذكره **في**  
هذا الشرط فغير ظاهر وقوله **لا يتصف**  
بسنة ولا بدعة **ان** **منه** **منه**  
نقله عن عبد الوهاب انه قال من جاز طلاقا  
في **ك** **وقت** **ك** **الصغيرة** **لا** **يوصف**  
**طلاقا** **ب** **سنة** **ولا** **بدعة** **ان** **منه** **منه**  
قوله **وتفسير** **الشي**  
**بما** **اذنت** **في** **السنة** **ب** **الغنى** **وقوله** **ان** **منه**  
**من** **حيث** **العدد** **او** **يكون** **قوله** **ان** **الحسن** **واما**  
**غير** **ذوات** **الا** **قرا** **فانما** **يكون** **بدعة**  
**بالمنظ** **الى** **العدد** **ان** **منه** **ومن** **ابن** **عبد**  
**السلام** **واليه** **يرجع** **كلام** **ابن** **الحاج**  
**النظر** **في** **الافيد** **قوله** **وتقدم** **اول** **الخلع**  
**انه** **قد** **يجزم** **بغير** **اذا** **كان** **في** **ان** **منه**  
**وتروية** **الكاب** **كبيرة** **وقد** **يقال**  
**حرمته** **لغار** **من** **لا** **يخرجه** **عن** **كونه** **سنا**  
**لذاته** **ك** **الصلاة** **في** **الدار** **المقصود** **وهو**  
**الظاهر** **وصح** **في** **غير** **الحيض** **ظاهر** **ان**



الزائد على الواحدة مكرره مطلقا وفيه نظر لقول  
 الكشي ايقاع اثنين مكرره وثلاثة مكرره  
 انتهى ونحوه في القديمات والديارات وعبر  
 في المدونة بالكرهات لكون قال الرجاء  
 مكرره بالكرهات التي هي **فصل** ونقل  
 ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم **فصل** لثلاث  
 في حق من اودعها وحكي في الارشاد عن بعض  
 المتدعة انه انما يلزمه واحدة انتهى ونقل  
 ابو الحسن عن ابن العربي انه قال ما في محبت  
 دينك او طيب يدى ولو وجدت من يرد المصلحة لثلاث  
 لثلاثة بيدي وهذا منه رحمه الله مبالغة في  
 الزجر عنه انتهى **فصل** في قوله هذا قول  
 ابو عمران والى بكر ابن عبد الرحمن وصوبه  
 ابن يونس وزيد بن يونس بعض شيوخ عبد  
 الحق لا يجبر على الرجعة وهو الاحسن عند الباغي  
**والا ارجع اياكم** قول **فصل** في قوله  
 ليس المراد به او اعترضه  
 مبني على ان معنى يلزم  
 ارجاعها انه يلزم الزوج ان يقول ارجعتموه  
 فحمله الشيخ احمد بابا في كتب بطريقه نحو ما  
 كتبه **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
 انه يلزم الرجعة ويحكم عليه بها لانه يقول  
 ارجعت لكم والظاهر لا فرق بينهما انتهى  
**فصل** في قوله ان المراد يلزم الرجعة بان يحكم  
 بها وليكون ذلك رجعة نكح لا فرق  
 بين ما ابتدئ به وما يغاير الا باللفظ والى هذا ارجع  
 اخرا فتأمل **فصل** في قوله ان ظاهر المص  
 سماع اصيب اذ فيه نظر بل ما في السماع هو عين  
 ما حمل عليه **فصل** في قوله ان المص من  
 الحكم والالزام فكيف يكون هو ظاهر المص  
 على ان ما ذكره ليس هو لفظ  
 فانظره وقول **فصل** في قوله ان القضا الاخبار  
 بالحكم **فصل** في قوله ان شاء ختيق **فصل** في قوله  
 القضا ان شاء الاخبار وقول **فصل** في قوله  
 يظهر ان قال الشيخ السباوي لا يبعد ان يقال با  
 لصحة في هذا ايضا مراعاة لخلق انتهى **فصل** في قوله  
 ان يمسكها حتى يظهر قول **فصل** في قوله

على تمام الظاهر او صوابه على الوتر نفى **فصل** في قوله  
 ابن رشد وان ارجعها ذلك ولم يصحها كان مضرا  
 بها واشما انتهى **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
 شهره ابن الحاجب والثاني قال اللحي هو ظاهر  
 المذهب قال في **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
 على المنع في الطلاق في الحيض دون سائر الاطلاق  
 لان كونه ليس بوضوغي البيان التوجيه و  
 ذكر الاسباب وانما هو بوضوغي الاسباب فلذا  
 هذا فقط لما يترتب عليه من الاحكام دون  
 غيرها انتهى **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
**فصل** في قوله **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
 بل المبالغة فيها صحيحة لان دليل التوبة هو  
 الاطلاق **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
 فيما اذا توافقت وهي حايض كما في فرض المسألة  
 وانما هو في أصل المسألة ابن عسرة في سبع اصبع  
 ابن القاسم ان ادعت طلاقه اياها وهي حايض  
 وقال بل وهي طاهرة فالقول قوله ابن رشد  
 وعنه ان القول قولها ويجبر على الرجعة  
 وقاله سحنون الصقلي لو قال قائل ينظرها  
 النساء بارخال خيرة لرأيت صوابا **فصل** في قوله  
 قل **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
 ما نص **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
 عن بعض الشيوخ ان النساء ينظرن اليها وقال  
 ابن المواران كانت حين تداعيا حايضا قبل  
 قولها وان كانت طاهرة قبل قولها انتهى  
 قال **فصل** في قوله **فصل** في قوله  
 اشكال لان ترجمه ابن يونس لا ياتي على  
 قول ابن المواران الذي ذكره عليه اذ لا معنى لارخال  
 الخيرة حينئذ انتهى **فصل** في قوله  
 واحاب بقض الخراف بان اشكاله مبني على  
 ما فهمه من ان المولى اقتصر على قول ابن  
 المواران وليس كذلك بل قول المص ومذهب  
 انها حايض قبل قول ابن القاسم انها تصدق  
 في دعوى الطلاق في الحيض مطلقا يسو او في  
 الترافع وقت الطلاق او بعده بمدة وتو  
 ونحو ذلك خال خيرة متقابل لبعض ما صدق  
 عليه كلامه وهو اذا كان الترافع وقت











بنوع يجوز او تغليب انتهى وبه تعلم ما في كلام  
 ابن التخليط والله الموفق **وهل ان كثر تردد**  
 كثر اتيته في الاول لما لك والثاني لا يمنع  
 والثالث لا ين المجنون وبعضهم يجعل الثالث  
 لنفسه الاول ونحوه لا ين بشير انتهى اى  
 وبعضهم كثر الخلف جعله خلافا الى  
 هذا الشارح بان يرد الى طرفين وان ومثل  
 ذلك للبساطى واعترضه **نكاح ولده**  
 وصوب ما للبساطى وهو ظاهر **او قتل ولده**  
 يجوز لابن شاتين واعترضه ابن عبد السلام  
 بقول اصبح في النائية لوقال السلطان  
 لشخص احلف على كذا الا عاقبت  
 ولده او بعض من ولده امره فحلف  
 كاذبا فهو حائش وانما ذلك في الدرر  
 عن نفسه واجاب في **نكاح**  
 ابن شاتين قصد قتل النفس لا دونه  
 واصبح قصد ما دونه انتهى هذا وقد نقل  
 ابن عسرة عن ابي القاسم البصري انه  
 انكر ما لا يصح وقال اى اكرهه اشد من  
 روية الانسان ولده فعرض عليه النواع  
 العتذاب ثم وقف ابن عسرة بينهما فقال  
 الاظهار انه ليس بخلاف لان الامر التنازل  
 بالكره قد يكون المدة مقصورة عليه وقد  
 يتعدى للوقت الذي هو في غير قتل متروك  
 فلا يرد ابن عسرة اصبح يخاف القاصر على  
 الولد لا في المتعدي للاب وقول البصري  
 انها لغوي المتعدي للاب اما في قتله فلا  
 شك في حوقه للاب والام والولد والارح  
 في بعض الاحوال فلا ينبغي حمل ذلك على  
 الخلاف بل على التخصيص بحسب الاحوال  
 انتهى **لا احبى** في قول **نكاح**  
 كلام له ليعتدل ظاهرا في التمثيل به نظرا بل  
 غير صحيح النظر **وقول** وبكفر  
 الخالف عن يمينه بانه اى لابن اليمين هذا  
 وان كانت تموت بها الا انها تعلقت بالمال  
 وقد سران العتد فيها انها تكفر ان

تعلقت

تعلقت بالمال او المستقل بخلاف اللغو فلا يكفر  
 الا في المستقل انظر ما تقدم وقول **نكاح**  
 الماسور بالخلف انه كذا في صور وفي **نكاح**  
 ابن رشد ان لم يحلف لم يكن عليه حرج انتهى  
**وان يزوج** قول **نكاح** في الظاهر ان الاكره  
 في هذا بالقتل فقط انه لا وجه للاستظهار من  
 وجود النص ففي **نكاح** عن ابن رشد  
 ان يسمون سوى بين الزنا بالبطل يعنه  
 التي لا زوج لها ولا يتدوين بشرط الخمر  
 واكل الميتة فظاهر انه ان الاكره يجوز  
 يولم مطلقا والله اعلم **والاحسن المضي**  
 قول **نكاح** عن يمينون ولو انفق لبطل  
 لانه نكاح فيه خيار ان زاد في **نكاح**  
 بعد هذا ما نص **نكاح**  
 قياس بعض مذهب **نكاح**  
 ايضا ذلك النكاح اذا امر وكذا في  
 اوليا المرأة المكروه وفي قياس بعض  
 مذهبهم انها يجوز اجازة المكروه بعد ان  
 ذلك انتهى **وان دخلت ونوى القول**  
 قول **نكاح** في وقوع التعليق عند الخطبة  
 او في عبارته خلل تام له وعبارة **نكاح**  
 جعل في وقوع هذا الكلام عند الخطبة بسيطا  
 يدل على التعليق مع فقد النية انتهى  
 وقول **نكاح** في **نكاح** **نكاح**  
 ابن عسرة سا قضايا في القاعدية **نكاح**  
 الزكائية الظاهرية انما يلزم بها الجنث  
 ان نوى تبها الطلاق او لم تنو شيئا فصرف  
 الى الطلاق اما ان نوى بها تبها اخر غير  
 الطلاق فهو صرف للفظ عن معناه العرف  
 فلا يلزم فيه جنث قاله المسناوى **نكاح**  
**النكاح** قضا ظاهرا ان كانت الارادة  
 لا تقتضي التكرار بان كانت تقتضي  
 التكرار كان النكاح فاسدا لان  
 كمالا تزوج طلق عليه بالرسالة اذ لم  
 يترب عليها مقصدها لا شرع وان كان  
 فاسدا فلا يترتب عليه صداق لقوله  
 فيما تقدم ونقط بالفسخ قبله كطلاق















انكر ذلك ابن الموانر ابن حبيب وغير  
واحد من المجتهدين من المتأخرين وراوا ان هذا  
الحكم انما يكون في المخلوق بطلانها لان  
المخلوق لها تطلق ثم استدل بطلانها  
في الايلا من المدونة حيث فرق في مسئلة  
زينة وعزة بين المخلوق وبينها فخصصها  
بالفصمة وبين المخلوق عليها فجعل حكمها  
مستمر في الفصمة الاولى وغيرها انظر نصها  
في **كتاب** في ذلك كمثل التفسير وروا  
لابن عبد السلام **سبعة** اليه عياض في ذكره  
نرى من وصح ما في كتاب **الائتلاف** في  
وخرجه في **كتاب** وهذا تفصيل الذي  
اعنيه المصنف من مخالفا لابن الجلب في  
ما في الايمان من المدونة لكن قال ابن  
عبد ربه ما نص **رواية** المدونة احدى الايمان  
ابن عبد السلام رواية المدونة احدى الايمان  
نظامها من الايلا منها بقله بعض من  
تقدمه في الغائبين وفرق بين المسائلتين  
بان الايلا من المخلوق لان الايلا يلزم في  
الاجنبية ولا يزول الملك والطلاق لا يلزم  
في الاجنبية ويزول بالملك انتهى وهذا  
الفرق ذكره ابو الحسن في كتاب الايلا  
ونص في الايلا وتصار له انها صارت اجنبية والايلا  
في الاجنبية لازم والضابطان الملك الذي  
عقد فية اليمين اما بالنظر او بالطلاق او  
علق طلاق غيرهما بالزوج عليها متى  
ما طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج لا يعود  
اليه الا ان يكون اظها را مجردا وبشرط وقد  
وقع الشرط او يكون ايلا فيلزمه كما  
يلزم في الاجنبية انتهى قال ابن عرفة  
ويذكر على فنية فرق بعض الفاسيين  
وان المدونة لا مخالفة فيها بين الكتابين  
فقال ابن رشد في سماع ابن القاسم اصل  
ملك في المدونة ان من شرط لامراته طلاق  
الداخله عليها لتحل عنه اليمين بخروج

زوجته

زوجته عن عصمتها بالثلاث وهو خلاف  
رواية ابن حبيب ومطرف وقول ابن  
المحدثين وابن ابي حازم من ان اليمين  
لا تخال عنه لان الشرط في اليمين الداخلة  
وليس هو فيها ابن عرفة فلو كان  
عنده ما في كتاب الايلا خلافا لما قال  
قرب هو لا في كتاب الايلا وهو اذكر  
الناس لسبيل المدونة انتهى معناه  
قال **علي** فظهر لي ان لا تخال في  
كلام المدونة وان مسالة الايلا مباينة  
لمسئلة الطلاق وان كلام ابن الخاضع  
صواب انتهى **وهل** لان اليمين على نية  
المخلوق لها **التاويل** الاول لا في الحسن  
الصغير والثاني نقلة ابو الحسن عن  
ابن رشد قال ابن عرفة ولا اذكره  
في **كتاب** كلام المصنف مفيد بما اذا لم يطلقها  
ثلاثا الا هذا القيد اصله **لن** ومحلها فيما  
اذا نوى ما دامت تحتها والا لزمه مطلقا  
وذلك لانها اذا قال ما عاشت ونوى  
ما دامت تحتها كان بمنزلة ما اذا قال  
كل امرأة اتزوجها عليك طلاق فيأتي  
فيها ما تقدم من اخلاق وهو ظاهر **ولو**  
**علق** **عبد** **الثلاث** بعد اوان كان من  
الغرض المرببة على اعتبار حال النفوذ  
الا انه لا يظهر فيه اثر نعم يظهر ذلك  
في المسئلة الثانية **كما** **توكيد** **وايتن**  
از وما توكيد **كما** **توكيد** **وايتن**  
مما يترتب على اعتبار حال النفوذ قاله  
ابن عاشر وتوكيد في الاول لا يظهر فيه  
اثر فيه لا يظهر بل اثره ظاهر اذا ما لزمه  
الثلاث **الابا** **اعتبار** **بده** **الوجود** **وقت**  
النفوذ **ولما** **اعتبر** **بده** **الوجود** **وقت**  
التعليق **ما** **لزم** **الا** **اليمين** **الموجود** **وقت**  
يلزم **سواء** **تقدم** **وايتن** **اعلم** **وقيل**  
**ان** **نظر** **هنا** **هو** **كذلك** **نظر** **الحال** **التعليق**  
**ان** **فيه** **فصور** **لانه** **في** **وله**



فلو طلق واحدة ثم ثبت انه اوقع هذه الطلقة وهو  
 جري في له اثنتان فكما قال ابن القاسم لو طلقها  
 بطلقتين ثم ثبت انه اعتق قبل طلاقه  
 فله الرجعة ان لم تنقض العدة انتهى النظر  
**بابه** **ولو علق طلاق زوجته المملوكة**  
 قول **ز** ولا بد من كون كل من  
 الاب والابن مسلمين جري من ان هذا هو المتعين  
 وفرضها ابن عرفة في الزوج العبد وعلق  
 فيه **ز** النظر وقول **ز** ولا بد من  
 كون صبيته بعليقه انت طالق يوم  
 موت الى ان هذا وان كان هو الذي  
 عن ابن عرفة لكون لا وجه  
 للخصم يصح به فان ما قرر به احد صواب  
 وبه عرفت في **بابه** **ولو علق طلاقه على ابنته**  
 عرفة مشكك **ل** الاب الذي يظهر في قوله  
 انت طالق يوم موت الى ان يجوز عليه الطلاق  
 الا ان لا يملك ابنته الاب وسطا لثباته  
 وقرع الطلاق اوله فيكون لطلاقه يوم  
 الموت محل فيجب الات لا يملك مستقلا محقق  
 يشبهه بلوغها اليه بخلاف الثغير  
 بان اواز احدث على جانب الشرطية  
 في اذاتامله وانظر ما ياتي عند قوله في عده  
 سنة او بعد موته وقد قال ابن عرفة  
 فيما ياتي ما نصه  
 سمع علي بن القاسم من قال انت طالق  
 بعد ثلثي او موتك لا شي في فيه ولو قال  
 يوم اموت او يوم يموتين في طالق السعة  
 ثم ذكر ان من قال **ز** وجهه انت طالق  
 يوم يموت اخي يجوز عليه الطلاق ولم يحك  
 فيه خلافا والله اعلم وقوله تعلم ما في قوله  
 وفي تعلقه بعد موت ابيه خلاف  
 فتأمل وقول **ز** في الكفاية الظاهرة  
 وينصرف لذلك الغير سنة ضرورية وهذا  
 لفظ ابن عرفة ثم قال بعده وخص  
 ابن ابي حبيب الظاهرة كما لا ينصرف وجعل  
 ما ينصرف كفاية محتملة انتهى ولفظ  
 ابن ابي حبيب وهو اي الظاهرة كالصريح في

انه لا

ان لا يتقبل دعواه في غير الطلاق انتهى وهو  
 المطابق لما ياتي من ان الكفاية الظاهرة  
 لا تنصرف لغير الطلاق الا بشي ط يدل على  
 صدوقه ولا يتقبل في دعواه البينة دون  
 وحيد فتأمل والله اعلم **وعلقه** اي لفظه الصريح  
 محصور في الالفاظ الاربعة دون غير هذه  
 من سائر الالفاظ والشارح بذلك الذي في  
**بابه** **عن القرافي** من ان كلام  
 المتها يقتضي ان الصريح هو ما كان  
 فيه احرز في التلاوة الطاء واللام والفاء  
 وتقوم مشكك لشموله نحو منطلقة ومطلوكة  
 فكذا عذر هنا عن ضبط الصريح بما  
 ذكره في ضبطه في الالفاظ الاربعة **وان**  
**طالق** قول **ز** وظاهره توقفه على  
 ذلك في **بابه** **ولو علق طلاقه على**  
**واحدة** قول **ز** وقوله ابن عرفة  
 ان نصيب ابن عرفة وان قال انت  
 طالق فهو ما نوي فان لم ينو شي فهو واحد  
 ونحو حلفه على انه لم يزد اكثر من واحدة  
 فنقل الجمع عن ابن القاسم ورواه  
 المدنيين ابن بشير المشهور الاول  
 وهما متباينان على ما بين التهمة انتهى  
 والظاهر ان محل هذا الخلاف في القضا  
 ولما في الفتوى فلا يمين **وصديق**  
**نفيه** قول **ز** يمين ان لم ار من ذكر  
 وهذا اليمين عتق **ع** والله اعلم  
 وهل يمين او لا وليكن المراد في ان حيث  
 صدق بحلف انتهى لكن ربما يشهد  
 له ما ياتي عند قوله ونوي فيه وفي عده  
 او وقول **ز** وكذا في نسخة البشائر المشهور  
 المشهور **ز** هو النسخة الثانية واما  
 الاولى فتقر بها **و** وهي نص التروية  
 في كتاب التخيير والتعليق كما نقله  
**ز** وقول **ز** علق على فقيد بقدره  
 بعد بساطا ما على العدة ان فيه نظر بل لا  
 معنى لهذا العطف اصلا والصواب عطفه على

هـ







المدونة انه انما يرجع لمسألة ابن شهاب فقط وهي  
 قوله وان قال سبابة انما انظر لهما في **ولا**  
**ينوي في العبد ان انكر قصد الطلاق** نظر  
 فليكن فقد ذكر انه ليس بمعنى المسألة ما يتبادر  
 من عبارة المصنف مما في رتبته الشراح بل معنى انما  
 في كتاب التخيير والتلخيص من المدونة ونصها  
 وان قالت او دلوا بخرج لي من صحبتك فقال  
 لها انت باين انك قال لم ارف طلاقا لزمه الطلاق  
 ولا ينوي انتي ومعنى قولها ولا ينوي انه لا  
 يقصد في فيما ارعاه من عدم قصد الطلاق واما  
 يلزمه من العبد يجرى على ما سبق من كلامها  
 وكلام المصنف فيما تقدم والمصنف احال المسألة  
 عز وجهها فلو خذ في لفظ العبد لابق نصها  
 انتهى **وان قصد به بك اسقني الماء هذا**  
 كما لا ينبغي عرفة من الكناية الخفية وهو  
 طريق اسقني الماء حيث حصر الطلاق في صريح  
 وكناية يقسمها وجعل ابن العجب هذا  
 غير همتا قال في **قصد** لانه زاي ان  
 اسقني الماء يحويه لا ينبغي عده في الكناية لان  
 الكناية استعمال اللفظ في لازم المسمى لكن  
 هذا الصطلح ولا منافاة فيه انتهى وبه يندفع  
 كلام **قصد** وانه اعلم وقول ويستثنى  
 انما ياتي هذا الاستثناء على احد التاويلين الاثير  
 في الظاهر اما على التاويل الاخر فانه ينصرف الى الطلاق  
 بالنية لانه يعرب فمن نوى الطلاق بلفظ الطلاق  
 يلزمه الطلاق فقط في الغنوي والطلاق والظهار  
 معاني القضا كما ياتي ان شاء الله هناك **او**  
**اراد ان يخرج الثلاث** فقال **انت الطلاق**  
**وسكتت** قول **واما ان اراد ان يعلف**  
 الثلاث انما ليست المسألة كما ذكره تل الذي  
 في **قصد** عن المستطرا ان اراد ان يعلق الثلاث  
 فقال انت طالق ثلاثا وسكتت ولا ينبغي عليه  
 فلو قد ينطق بقوله ثلاثا بقوله حينئذ  
 صريح في انه لا يلزمه شي فسيقت بتروده تامله  
**والاين وصل** الذي لا ينبغي ريبه في سماع التبيين  
 هو ما نص **القول** في هذه المسألة ان الرجل اذا كتب طلاقا

امراته

امراته لا يخلوا من ثلاثا احوال احدها ان يكون  
 كتيبه فجمعها على الطلاق الثاني ان يكون  
 كتيبه فجمعها على ان يستخير فيه فان راى انه ينبغي  
 ان ينفذه فان راى ان لا ينفذه ثم ينفذه والثالث  
 ان لا يكون له نية فاما اذا كتيبه فجمعها على  
 الطلاق او لم يكن له نية فقد وجب عليه الطلاق  
 واما اذا كتيبه فجمعها على ان يستخير فيه فربى رايه  
 في انفاذه فذكر له ما لم يخرج الكتاب من  
 يده قال في الواضحة وكتاب ابن المنوار  
 ويحلف على نية فان اخرج الكتاب من يده  
 على ان يردده ان بداله نقيلا ان خروجه الكتاب  
 من يده كالاظهار وليس له ان يردده وهو رواية  
 اشبهت ونيل له ان يردده ان اخرج وهو رواية  
 في المدونة فان كتيبت اليها ان قصدت كتيبت  
 هذا فان طالق فلا اختلاف في انه لا يقع عليه  
 الطلاق الا بوصول الكتاب اليها فاذا وصل  
 اليها طلقت من كتابها واخرجت على رجعت  
 ان كانت حايضا انتهى باختصار قل  
 وبه يتبين لك ما في قول **ان سوا قال** اذا  
 جاك كتابي فانت طالق او ما في قول **ان**  
 ايضا وفيما عداها الحديث بالكتابة تامله  
**وفي لزومه لك لانه التخيير خلافه**  
 اختلاف انما هو انما التخيير بغيره بكتاب  
 النفساني والقول بعدم اللزوم لما ذكره  
 الموازنة وهو اختيار ابن عبد الحكم وهو الذي قصده  
 اهل المذهب القرافي وهو المشهور والقول باللزوم  
 لما ذكره في الغنية قال في البيان والمقدمات وهو  
 الصحيح وقال ابن رابطة هو الاثير ابن عبد السلام  
 والاول اظهر لان الطلاق حل للعصمة المنقذة بالنية  
 والقول فوجب ان يكون حيا كذا في كتاب  
 يكتفي بالنية في التكاليف المنقذة بالقلب  
 لا فيما بين الادميين انتهى **فكذلك ان دخل**  
**قوله** ويرجع قوله الا ان نسيه فزوج  
 ما هنا ايضا اي بان يكون قوله الا ان نسيه  
 راجعا لما هو يوظف ولما هو يردده وبه يندفع  
 ما ذكره من البحث في قوله ان دخل **وفي لزوم**  
**طلقة او اثنتين تولدت** القولان المتأخرين



الاول للمخ والشافعي لعياض وهو طاهر المدونة كما في  
 عن الرجاء جرحي وبه تعلم ان المحل هذا لا يرد **ف**  
**نصف** **ونصف** **طلقة** يعني بالمدونة مجموع الخدين  
 على طلقه فاذا قال نصف وثلثي طلقه بثنية  
 ثلاث لزمه طلقتان لان الاجزاء المذكورة  
 تزيد على طلقه وفي الجواهر لو قال ثلاث  
 النصف طلقه او اربعة اثلاث طلقه رفعت  
 اثنتان لزيادة الاجزاء انتهى بقوله **طه** قال  
 وتبطل **فمنه** في ذلك صور **او متى**  
**ما فعلت** **وكذا** **فمنه** **وكذا** **فمنه** **وكذا** **فمنه**  
 او الفعل ان يتعين فصر المصداق على تكرار  
 الفعل كما في **فمنه** وان المعنى انه اذا علق بلفظ  
 لا يقتضي التكرار **فمنه** **وكذا** **فمنه** **وكذا** **فمنه**  
 بل لزمه الاطلاق واحدة قال ابن رشد اذا  
 قال ان تزوجت فلانة فهي طالق **فمنه**  
 ترجع اليه **فمنه** ان تزوجها ثانية ومتى  
 ومنى ما عتد تلك مثل ان الا ان تريد  
 بها معنى كمالا وايامها يقتضي التكرار  
 بمنزلة كمال النظر **فمنه** **وكذا** **فمنه** **وكذا** **فمنه**  
 اللفظ وبه التاكيد او عدها فقد تقدم  
 انما عتد قوله في غير معلق بمتمدد  
 فلا حاجة لانخاله **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 على فهم ابن يونس او صحبه ونظير ابن  
 يونس ومن المدونة قال **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 احدي امرائهم فقلت الاخرى ستر اجربها  
 فقال هي طالق ابد ولانته له ان تزوجها  
 طلقته منه مرة واحدة وكان خاطبا  
 ومن غير المدونة فمن قال لاسرته انت  
 طالق اتد انها ثلاث وحكي عن بعض  
 الثرودين ان هذا ليس بخلاف للمدونة  
 وان معني مسالة المدونة انها وقع التاكيد  
 على الرجوع كما انما قالت له ابراهيم  
 ستر اجربها قال ان راجعها ابد هي طالق  
 فذلك لزم طلقه وضوب بعض اصحابنا  
 عند القول ابن يونس وظاهر المدونة  
 خلاف ذلك وانه انما وقع التاكيد على  
 الطلاق لانه لما قالت له اسرته ستر اجربها قال

هي

هي طالق ابد يريد ان راجعها فبقي هذا التاويل  
 يصير في قوله انت طالق قوله قول انه  
 واحدة وقوله انه ثلاث انتهى منه ولما  
 لم يفت عليه **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 بكلام ابن رشد راجع الحاج **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
**طلقة** **ونصف** **طلقة** **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 طلقه صرحا الى كل كسر او عارة مقلوبة  
 وصوابها لاضافة كل كسر صرحا الى طلقه  
**فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 هارون مقتضى مدققتا لزوم الثلاث ان  
 صحيح كما يدل عليه كلام المعنى في بحث  
 البراءة فانه باختصار كتب الرشيد ليل  
 الى ابى يوسف فسأله عن قول القاتل  
 فان ترغني يا هندی فالرفق امين  
 فان طلاق والطلاق عن يمينه  
 ثلاث ومن يخرق اعق واطلم  
 فقال ما زاد لزمه اذا نصب ثلاثا واذا ردها  
 فاتي بها ابو يوسف الى الضكساي فسأله  
 فقال ان رقع طلق واحدة لان المعنى فانت  
 طلاق ثم اخبر ابن الطلاق التام ثلاث وان  
 نصب طلق ثلاثا لان المعنى فانت طالق  
 ثلاثا وما بينهما **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 الى الرشيد فابسل الجواب فوجهت بها الى  
 الضكساي قال في المعنى **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 الصواب انه محتمل للثلاث والواحدة على  
 كذا الوجهين لان الرفع لا يتعين كما  
 بل محتمل له ويحتمل العهد فليزوم الثلاث  
 لان ثلاثا في النصب لا يتعين رجوعه  
 لطلاق بل يحتمل كونه خالفا للغير في  
 عزيمته فتقع واحدة فقط **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 يقتضيه ظاهر اللفظ والادى اراده هذا  
 انما عتد المعين وهو الثلاث بقوله **فمنه**  
 فيبني بها ان كنت غير زينة  
**فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه** **فمنه**  
 انتهى قال في تكميله وهو يخري عجيب  
 انتهى بحيث بين احتمال الثلاث في كل



من الرفع والنصب تعين احوال عليها احتياطا كما  
ذكره وهو واضح وقول **ز** واما لو قال انت  
طلاق بالتسكين الى قوله فانظر هل تلتزمه  
واحدة ان لاوجه للتشظير بل تعين لزوم الواحدة  
واضح مما تقدم والله اعلم **او كما احضرت**  
قوله **ز** او لصغيرة يتوقع حبسها في هذا  
خوفا لابن عسرة عن النواذر معترضا به  
على ابن عبد السلام حيث قال هذا في غير  
اليابسة والصغيرة واما اليابسة والصغيرة  
بقولهما او لاحدهما اذا حضرت فلا خلاف  
انها لا تطلق عليه حتى ترضى دم الحيض ونص  
ابن عسرة بقوله ابن عبد السلام قوله  
بعضهم فهذا في غير اليابسة والصغيرة ان  
يردسها في النواذر عن الواضحة عن ابن  
انما خشون لو قال ان وجته ولم تحض اذا حضت  
فانك طالق طلقك الان ولو قصرت عن الحيض  
لم تطلق الا ان تحيض يريد ويقول النساء انه دم  
حيض انتهى قال **ع** في تركه حيله ولعل  
عبارة المحققين في النواذر وزيادة از  
قال فان كانت يابسة او ثابة ممن لا ترى  
حيضا فانه لا يعمل بالطلاق على حال وقد  
كتب عليه بعض هذا في الفاسيين لعله  
يريد بالثبوت التي في سنن من تحيض واما  
ان كانت صغيرة في سنن من لا تحيض فيعمل  
لان الغالب انها تحيض انتهى **او كما**  
**طلقتك او متى ما تقول** وقد يعرف  
بين ما هنا من هذا الفرق هنا عن غير  
تتم الا في هذا الكلام انها ذكره بوجه  
لتسوية طلقك بوقت عليك طلاقا ينظر  
**ع** وقوله **ز** وهذا واضح مع تا فعلت ان  
لا معنى له كما يعلم بالكتاب **او ان طلقك**  
**فانك طالق وقت له ثلاثا** قوله **ز** لا  
يضا بما محل الزمن التعلقين في مرابه الى  
زمن وقوع المعلق عليه **وان قال** **النتب**  
**شر بكنه مطلقة ثلاثا** قوله **ز**  
ووجهه ان المستثنى منه لما كان عموم  
مراد الا لا يحتاج الى ذكر الفرق بين ما هنا

وما ياتي

وما ياتي لان ما هنا مبني على قول اصبع ان النية  
لا تتبعض وما ياتي مبني على قول اشهر  
وسمحون انها تتبعض قال ابن رشد وهو  
الصحيح **لا يسعك او بصاق او رمع** **البحر المحم**  
بخرجه الدين لان ذلك استباق على ما  
كان في الفهم قبل الفارقة وهو محال لئلا  
به وهو الرضاك انتهى **وصح استثنى**  
**ان الفصل ولم يستغفر** قوله **ز** بدليل قوله  
فيما مر وثلاث اذ فيه نظر بل لا دليل في هذا على  
الاستغفار في التكميل ولا فيما بعده اذ لو عمل  
في هذا بالتكميل في المستثنى لما زعم الاطلاق  
تأمله **ففي ثلاث الا ثلاثا الواحدة**  
هذا عند اسم مبني على ان قوله الا ثلاثا ملغى  
قال ابن الحاجب وفيه نظر والصواب ان لا  
تلتزم الا واحدة ووجهه ان الكلام باخره  
ان المراد ان الثلاث التي اخرج منها واحدة  
مستثناة من قوله فوطا لثلاثا فالمستثنى  
من الثلاث هو اثنتان يبقى واحدة قال  
ابن عسرة وهو الحق وعلى عكس القولين  
لو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين  
فعل ما لم يستعلا من ثاس من العا المستثنى  
الاول يلزمه واحدة وعلى ما لا من احاجب  
وابن عسرة وهو الحق يلزمه اثنتان  
انظر ابن عسرة وقوله **ز** لان المستغفر  
هو الذي يقتصر عليه المشتك في فيه نظر  
فان هذا القول لا يتناسب ما جرى عليه  
المهم وانما يتناسب بالابن الحاجب وابن عسرة  
فتأمله وقوله **ز** وسكت المضم عن ذكر  
بقا المسافر في هذا ما خوذ من كلام المص بالاحرى  
تأمله وقوله **ز** وهو صحيح عند غير عبد  
الوهاب لا شترأمله ان نعم **ع**  
في تعدد العزو وفيه نظر فان عبد الوهاب لا يشترط  
سكون الباقي **ع** وانما يمنع استثنى الاكثر  
فقط **ع** في **صحيح** **ع** **ع**  
عسرة وفي حواشي استثنى الاكثر معروف  
المذهب مع القاضي عن ابي سريه ونقل المحقق في

Copy

University



في طالق ثلاثا الا اثبتين يلزمه الثلاث مع نقل  
القاضي بنوعه انتهى واما السبتر اطلاقها في  
الكفر فهو غير منصوص وانما هو يخرج قال  
في الجواهر ويتبعه ابن الكاظم ولا يشترط اثبات  
سبب في الاقل على المنصوص انظر **طعن** **وجوب**  
**الغاية** **ما زاد على الثلاث** **قولان** **قوله**  
واعتباره فيسبب في منه ان هذا القول الثاني  
يعمل الذي يستظهره ابن رشد ورجع اليه  
قال في **مسألة** وهو الاقرب ابن عبد  
السلام وان رجح في النظر وبه تعمله ارجحيته  
مطلقا اخذ قال **والقولان** **لست** **ونحو**  
**ان علق بما من منسج** **قوله** **الاقرب** **مسألة**  
او يحرم ان يبل ياتي الترتيب ايضا على الحكيم  
في مسألة ان لم يعلل السبتر ياتي ايضا على  
مسألة ما اذا علق على محتمل واجب كان  
صليته كماله ما في **مسألة** **قوله** **وهو** **في معنى**  
او يحرم كما يعلم بالتأمل **قوله** **المع** **علق**  
بما من يعني على وجه الحديث وهو في الحقيقة  
تعلق على ابتداء وجود ذلك المستنع والا  
نتفاته هو المحقق فلذا يخرج عليه الطلاق قاله  
ابن عاشر وهو في الحقيقة كما في **عن**  
**شخصه** **معلق** **على** **عدم** **صدق** **الملازمة**  
**بين** **الشرط** **والجواب** **وهو** **في** **التحقيق** **معلق**  
**على** **واجب** **كما** **هو** **ظاهر** **وقوله** **الا ان**  
**يقصد** **مبالغة** **يعني** **او** **يكون** **قادر** **على**  
**تحليف** **عليه** **من** **القتل** **مثلا** **وكونه** **لحديث**  
**عليه** **فيما** **هو** **قوله** **ابن** **بشير** **وابن** **شابس**  
**وقال** **ابن** **ناجي** **ظاهر** **المستد** **وبه** **الحديث**  
**ويظهر** **من** **انه** **الراجح** **لكن** **بعض** **ظاهر** **مع**  
**ما ذكره** **في** **نفسه** **في** **الحايز** **من** **ان** **الشرع**  
**فيه** **عدم** **الحديث** **وما** **يجوز** **تعليل** **بما** **درج** **عليه**  
**التم** **من** **الحديث** **في** **الحايز** **من** **الحديث** **في** **عنه**  
**ولو** **قصد** **المبالغة** **او** **كان** **قادر** **ان** **غاية**  
**ان** **لا** **يصر** **المستنع** **بذلك** **جايز** **وعلى**  
**عدم** **الحديث** **في** **الحايز** **بقيد** **المستنع** **والله**  
**اعلم** **ابو** **جابر** **في** **الوجوب** **فصل**  
**قوله** **واراد** **بالجائز** **مقابل** **المستنع** **ان** **في** **هذا**

الوجه

الوجه الثاني نظر والصواب الاول لحكاية  
ابن عبد السلام في الواجب الاتفاق على عدم  
الحديث وان ناقشه ابن عرفة في الاتفاق  
**الفرج** **او** **مستقبل** **محقق** **ويشبه** **بلوغها** **المه**  
اي يشبه بلوغها معا اليه كما هو ظاهره واما  
ان كان يشبه بلوغ عمر احدهما دون الآخر فلا  
يجز لانه اذا كان كل من الزوجين يبلغ الاجل  
ظاهرا صار بينهما كتاب المتعة في كل وجه  
واما اذا كان يشبه بلوغ احدهما فقط فلا ياتي  
الاجل الا والغرة حصلت بالموت فلم يشبه  
المستع حينئذ ولذا قال ابو الحسن **مسألة**  
**نص** **ان** **بعض** **اقسام** **اما** **ان** **يكون** **ما** **يلغى** **عمرها** **في** **هذا**  
**يلزم** **او** **يكون** **ما** **لا** **يلغى** **عمرها** **او** **يبلغ** **عمرها** **او** **يبلغ** **عمرها**  
**عمرها** **او** **غير** **لها** **فهذه** **الثلاثة** **لا** **يأتي** **عليه** **فيها**  
**اذا** **لا** **تطلق** **ميتة** **ولا** **يؤمر** **ميتة** **بطلاق** **في** **ابن**  
**يونس** **ومن** **المتبعة** **قال** **عيسى** **عنه** **ابن**  
**القاسم** **ومن** **طلق** **انراة** **الى** **مائة** **سنة** **او** **على**  
**ما** **يأتي** **سنة** **فلا** **يأتي** **عليه** **واراد** **من** **قول** **بذلك**  
**وقال** **ابن** **الماجشون** **في** **المجموعة** **اذا** **طلق** **فيها**  
**ان** **ووت** **لا** **يلغى** **عمرها** **ولا** **يلغى** **عمرها** **او** **لا** **يلغى** **عمرها**  
**لم** **يلزم** **ان** **يأتي** **وبه** **تعلم** **ان** **اعلى** **من** **اعلى**  
**احد** **من** **الحايز** **وما** **لا** **يجوز** **في** **ان** **قلالة** **عن** **مسألة**  
**لكن** **ان** **ايات** **مليت** **كلام** **مسألة** **وجدة**  
**موافقا** **لما** **يقدم** **نقله** **واسم** **اعلى** **وقوله**  
**ويوم** **موت** **قوله** **ان** **او** **بعد** **لا** **يأتي** **عليه** **ان** **مسألة**  
**عن** **مسألة** **كل** **يجز** **عليه** **الطلاق** **فيها** **كما**  
**في** **مسألة** **ابن** **الحاج** **مسألة** **كل** **ينز** **في**  
**التعليق** **على** **موت** **احد** **الزوجين** **وعلى** **موت**  
**الاحيى** **بين** **يوم** **وان** **واذا** **وقيل** **وبعد**  
**في** **يجز** **عليه** **الطلاق** **في** **جميع** **واشياء** **بشرط**  
**في** **التعليق** **على** **موت** **احد** **الزوجين** **وحسين**  
**وعلى** **موت** **سيد** **الزوج** **اذا** **كان** **ابا**  
**لزوج** **كما** **يقدم** **في** **يجز** **عليه** **في** **يوم** **وقيل**  
**ولا** **يأتي** **عليه** **في** **ان** **واذا** **وبعد** **وقيل** **عن**  
**ابن** **عسرة** **ان** **ابن** **قال** **لزوجته** **انت**  
**ظالم** **يوم** **موت** **اخي** **يجز** **عليه** **الطلاق** **ولس**



حرك فيه خلافا واياه اعلم وتقول المصنفات تقدم  
 ولو علق طلاق زوجته المملوكه لانه لا يبيح له ان ينفذ  
 لتقدم بها ك ما يكتفي فيه وتقول **عطف**  
 على ما في قوله ينظر والضراب كما في **حشر**  
 انه عطف على ما قبله من امته لانه المستعمل المحقق  
 تا ماله **او ان لم يكن هذا الحجر** **قوله**  
 فان افرايت طالوت لم يلزمه شيء كما في ابن  
 عسرة ان ابن عسرة في علة الطلاق هنا  
 بانه تعقيب بالرافع فلا يقع الطلاق عنده  
 الا ان اخر التعليل وان احاجب علة بالمراد  
 كما عند المصنف على نسخة او من قوله او  
 لعنه بالطلاق عند يفتح قدم واخر  
 لظا هر كلام **قوله** **قوله**  
 من كين يختار كلام ابن عسرة في  
 ويعتول في قوله او لعنه حقه حذفي او  
 ويقب ابن عسرة ولو علقه على واضح  
 لقيضه مؤخر عنه ك ان لم يكن هذا الا ان  
 انشأنا فان طالق فلا شيء عليه ونقد ما عليه  
 قال ابن احاجب جانت كانت طالق  
 امس غلبه **قوله**  
 كان شاهدا الحجر انتهى **او غلبه**  
**كان حضرت** **قوله** هذا كله حيث  
 كانت من حيض او يتوقع حيضها او فيه  
 نظر بل هو خاص بمن حيض واما الصبيحة  
 التي يتوقع حيضها فلا طلاق حتى حيض قال  
 المحقق وان كان في السنة او شتاء  
 لا يربي الحيض فلا يعمل الطلاق على حال  
 انتهى بتقدم ابن عسرة في **قوله**  
 وقال ابن عبد السلام وهذا في التخيير  
 في غير البينة والصفة واما البينة  
 والصبيحة يقول لاحد بيت اذا حضرت ولا  
 خلاف انما لا يطلق عليه حتى ترى دم الحيض  
 انتهى **قوله** فان عه ابن عسرة في  
 بخلاف النظر **قوله**  
 هو خلاف ما نقلناه فتل هذا في عبد قول المصنف  
 او كما حضرت عن ابن غاري في كمال  
 التقييد من نقله عن بعض حذاق الظن

من ان يوضع كلام المحقق غير موضوع كلام ابن  
 عبد السلام واعلم ان ابن عسرة وعلمه  
 فالصبيحة التي يتوقع حيضها يعمل بها الطلاق  
 كما قاله **قوله** **قوله** **قوله**  
 التي في سن من حيض وهو اسم نزل الحيض في كمالها  
 ينظر فيها الحيض كما قال المحقق وعلمه  
 ما نقله عن احمد بعد هذا هو الصحيح وتقول  
**قوله** او ممن حيض وتفيد باجل قريب اي فيمن  
 وفيه نظر لانه حينئذ يحتمل غير غالب  
 قالوا لقرا انه يوقع عنها وقد استظهر **قوله**  
 يوقع عنها لانه لم يفتد بالاجل القريب والظا  
 هر تقييده به والاذني ينظر من غير اتفاق  
 فيا ماله **قوله** **قوله** **قوله**  
 حيض بحر وان كان من من حيض فان قيد  
 باجل قريب فانه يوقع عنها واما فيمنظر من  
 غير اتفاق واية اعلم ووقع في **قوله**  
 ان لم يخصي بمنزلة ان حضرت فعملها سوا  
 في المصنف وهو تابع في ذلك لظا هر **قوله**  
 وذلك انما لما قال ابن احاجب ان كانت  
 محتملا غالبا مثل اذا حضرت او طهرت  
 قال المشهور في المحقق وقال المشهور لا يتخير  
 وقال اصنف اذا كان على حيث يتخير انتهى  
 قال ابن عبد السلام المثال الذي ذكره المؤلف  
 اعني اذا حضرت او طهرت مما ليس بصور القول  
 الثالث فيه فقال في **قوله** **قوله**  
 وليس بعسرة ومثاله ان لم يخصي فان كانت  
 طالق فانه علق الطلاق على الطهر وان لم تطهر  
 فانه علقه على الحيض وذا هر **قوله**  
 على القول الاول المشهور يستوي ان حضرت  
 وان لم يخصي وهو عن محمد ونظر ابن  
 عسرة والمعلق على محال التوجو ك الحيض  
 في تحمله وتاخره اليه نقلا عن غير  
 واحد عن المشهور واشتهر بالثبات ان كان  
 على حيث وتقول ابن عبد السلام تصح  
 الثالث في المسألة غيبى حسن وبمك  
 تصويره بقوله ان كانت فلانا فان طالق  
 ان حضرت وتركه ان لم تكلم فلانا فان

ليست















انت طالق اليوم ان كنت فله ناعدا لكون قال ابو  
 محمد قول ابن عبد الحكم خلا في الاصل بذكر  
 وليس لتعلق الطلاق بالايام وجه **الاستصحاب** في الظن  
**ان حلف على فعل غيره** قول **ابن** في  
 صريح في تفسيره لكون صوابه العكس ليوافق  
 قول المؤلف وانما ثبت ان قوله وان لم  
 ولم يوجب ان لا **الالف** **في حلف** **الاول**  
 فاما بقوله ان القولين لا يفتقران الى الف  
 الاصل وعدمه وهو كذلك لان المنع من الوطء  
 ثابت على كل من القولين اما على ضرب اجل  
 الا بلفظا فهو اما على التلوم وهو البراءة فقد  
 صرح ابن القاسم في كتاب العتق من المدة  
 بالمنع من الوطء مع التلوم انظر نصها في **قوله**  
**ولا يمنع من وطئها من التلوم** مخالف لنصها  
 والله اعلم **وان اقترن بفعل آخر** **فان**  
**قوله** فانه خطه انه اخذه فوجعل هذا مثالا لكون  
 المقربة قولاً وليس كذلك لان المقربة في الخط  
 هو الاخذ وهو فعل يشبه لفظ المص نعم المقربة  
 في الصوريتين بعد هذه قول كما ذكره والله  
 الموفق وقول **ولا مطلقا** له حينئذ اي عملا  
 باقراره في خطه فالاقرار بعمل به من جهة سقوط  
 الحق دون التخييل وقول **ولكن** ظاهر  
**كلام** **خلافه** **ان** **ما** **ظهر** **من** **كلام** **هو**  
**الصواب** كما يفيد ظاهر نقل عبد الوهاب  
 ونقله **خ** ونص **خ** **ان** **حلف**  
 بالطلاق ما فعل ثم قامت بيته انه فعل لزم منه  
 الطلاق ولو قامت بيته انه فعل فحلف **بها**  
 لطلاق ما فعل لم يلزم منه طلاق وفي كلا الموضعين  
 قد قامت البيته على فعل ما حلف عليه  
**انتهى** **وقوله** **وان** **من** **كل** **يعمل** **بشرتها**  
 فيما شهدت عليه **انه** **لا** **يعمل** **بشرتها**  
 مطلقا حلف او نكح او نكح **بشرتها**  
**من** **نكح** **او** **نكح** **او** **نكح** **او** **نكح** **او** **نكح**  
**اقراره** **بعد** **اليمن** **قوله** **من** **احمد**  
 بالقضا وظاهر هذا انه يقبل منه في الفتيا

ان في المدة ما شهد له ونصها فان لم تشهد البيته  
 على اقراره بعد اليمن وعلم بهواه كاذب  
 في اقراره بعد بيته حل له المقام عليها بيته  
 وبسبب انه انتهى فان ما محل المقام عليه يجوز  
 الفتيا به بل لا طريق لمعرفة الا منها والله اعلم  
**ولا يمنع من** **ان** **سقط** **اقراره** **فان** **من** **سقط**  
 طابعه فلا حد عليها للمشهية باحتمال انه  
 صادق في قوله انه لم يفعل **ولا** **لا** **يمن** **من** **الا**  
**كرها** **قوله** **ولا** **لا** **يمن** **من** **الا**  
 وان يرى لان لها شبهة ان لا يحتاج لهذا الجواب  
 لانها المعارضة دونها فان قوله فيما تقدم  
 وان يرى تقدم انه يختص بما نقلت ان حق  
 مخلوق كالمكرهة وذات زوج ان سيد  
 وان ما تقدم منه ذلك يقع فيه الا كراهة يجوز  
 سوره مطلقا كما في **قوله** **من** **ابن**  
 ريشد وما ههنا من هذا القبيل وبه تعلم سقوط  
 قول **بعد** **هذا** **الكن** **لا** **يمن** **من** **الا**  
 الا اذا خافت القتل **والله** **اعلم** **وفي** **حواشي**  
**قوله** **ان** **قوله** **ولو** **غير** **محصن** **والغرض**  
 انه ذو زوجة لانا نقول بتصور قبل النكاح  
 وقد علمت ان الاحصاء اشياء يكون بينها  
 صحيح وطئ فيه وطأ صحيحا **قوله** **الاول**  
 لمحمد والشان في سجنون وصوبه ابن بحر في ابي  
 سبيل الى القتل لان قبل الوطء لم يستحق القتل  
 بوجه وبعدة صار حدا ولا يمس لها آقا منه  
 انتهى **واجاب** **المقرب** **في** **قوله** **ان** **قوله**  
 ابن الموارز يقول تقتله **وقا** **ع** **ك** **الحارث** **والدفع**  
 لا يستلزم الفعل انتهى قال الشيخ احمد باب  
 مقبلة قلزم الفعل انتهى **قوله** **ان** **قوله**  
 اذن بمدافعته وان ادت الى قتله لا يقتل  
 قتله **اولا** **وهو** **خلاف** **الفرض** **انتهى** **قوله**  
**بالمنزلة** **ان** **قوله** **ان** **قوله**  
 وهو با ان لا يرضى عليه **قوله** **ان** **قوله**  
 المدة فان لم يطلق كان عاصيا بشرط  
 الواجب وعصية باقية عن غير محلة ويلزم  
 من ذلك ان الخوف الماسوق به انما يد فيه  
 بلفظ اخر ينسبه لانه يقع باللفظ الاول كما



زعمه بعضهم اذ لو وقع الفراق به لا انحلت العصمة  
به ووجب القضا عليه بتخييز الفراق والقرض  
بجلافة فتأمل **اولا ان تحجب بها يقتضي الحنف**  
**قول** ر كذا عليه فيما يظهر اذا قالت لا احب  
ولا ابغضك او جوابها كما ذكره واخبر في قوله  
قوله واما ان اجابت بما لا يقتضيه او فسلو  
استفظ قوله وكذا عليه فيما يظهر ان كان  
**اولى تاويلان** نقلها عياض عن بعضهم وقول  
**والفرق بين** هذه ومسئلة المص ان الله في  
مسئلة المص ان صدقها في جوابها بما يقتضي  
الحنف لا يتفق على جبره على الفراق بالقضا  
بل يبقى على التاويلين بخلاف ان كانت  
دخلت فيمنقضية ان صدقها على القضا  
بالفراق وفقر غير صحيح بل هما سواء في جبره  
بالقضا ان صدقها في جوابها بما يقتضي  
الحنف وفي التاويلين ان صدقها فيه كما  
يبيده نقل **2** وغيره واما الفرق الذي  
ذكره عن ابي الحسن فانه ذكره ابو الحسن  
على طاهر المدونة فيما اذا كذبها ولم  
يذكره فيما اذا صدقتها كما زعمه وذلك  
انه لما قالت المدونة وان قال لها انت  
كنت دخلت الدار فانت طالق فقالت قد  
دخلتها فنتكز بها ثم قالت كنت كاذبة  
اولم تغل فانه يومس بالفراق ولا يقتضي به عليه  
انتهى قال ابو الحسن عقيبها انظر اها رت  
يعني بالمرافقة ولم يوجب طلاقها فقال يوجب ولا  
يقتضي عليه به وقال لما تقدم فيمن قال زوجته  
ان كنت تحبين فرائع فانت طالق فقالت  
انا احبه قال فليبارقها وظاهره بالقضا فاحتمل  
ان يكون الفرق بينهما ان مسئلة المص لا تشمل  
فيما الى تنكدهما وهذه المسئلة بتوصل فيما  
الى ذلك الشيخ وهذا الفرق لم اره في غيري انتهى  
منه وقد ذكر في مسئلة الحجة ان الموروث  
هو قول المدونة فليبارقها وان الدال يحمل  
على عدم الجبر فهو كذا في مسئلة دخول  
الدار والداران يحمل على الجبر مع انه لم يمتد  
منه فهو قولها فيمن شكك كمن طلق لا يحل

له ولا سبيل له اليها فظاهره الجبر قال عياض وهذا  
كله اقل مما يقتضي فيه في الاجبار في الطلاق  
المشكوك فيه وفيه انما بالحسن **وبالاحتمال**  
**المشكوك** وفيه انما بالحسن **وبالاحتمال**  
الطلاق بالايمان انما هو انما يقتضي به عليه  
وهو كما في **طريقه** التي  
عمران وابن الحاجب وان المشهور بالحنف قال ابن  
يونس وزك كره عن ابي عمر ان ابن ذكوان يوحى  
من المدونة فتدقالت في الذي حلفت بطلاق  
زوجته ان كلف فلا تالش شك بعد ذلك فلم  
يدرك كلفه ام لا ان زوجته تطلق عليه فظاهره  
يقض ان الله على الجبر انتهى وهذه احدى طرق  
ثلاث الثانية ان ابن رشد انه يومس بالفراق  
من غير جبر ان كان شكك لسبب وقام  
له والا فلا يوجب رعاها لابن القاسم في المدونة  
وحج عليه الاتفاق ونقله الف صاحب  
لجراهم وابن عرفة ونصره تااشار اليه  
من كلام المدونة في موضع اخر وكذا  
ان حلفت بالطلاق ثم لم يدرك حنث ام لا  
بالفراق وان كان ذاك بتوسعة في هذا فلا شيء  
عليه انتهى الطريقة الثالثة لا يوجب الجبر  
ان المشهور عدم الحنث وان لا يومس بالفراق  
بقضا ولا تنبأ ذكر الطرق الثلاثة  
**مسئلة** وقد اتفقت الاخيرتان على  
الايان بالفراق من غير جبر واليهما والى الطريقة  
الاولى اشارة المص بقوله بعد هذا كروية  
الخص داخلا بشك في كونه المعلوم عليه  
وهل يحسم تاويلات يحمل كلامه معنا على  
هذه النسبة خزا  
كما فعل الشيخ ومن تبعه غير صواب فتأمل  
وقول **ويحتمل عطفه على الفراق** ان الاول  
ان يقول على بالفراق بالوجود كما في العيوض  
وهذا الاحتمال عليه جهالة الزاوي **2** والحنث  
**3** هذا الاخير يكتل المص وقول المدونة يومس  
بذلك انما قال ابن ناجي نعم يحتمل اليومس  
بقولها يومس على الزوم وجوبها وانما اراد من الجبر  
وهو من الجبر الذي حفظه الله قولها على الاستحباب



والصواب هو الاول لقربية قولها من غير قضا استهم  
 نقله **ج** وهذا يجري في قوله راسر بالفراق في ان  
 كنت تخشى ان **لا يومر ان شكك هل طلق**  
**م** لا قول **ن** خلاف حلفه على فعل نفسه ان هذا  
 المتفرقة اصلها لا ينشئ كعاد كره **ط**  
 لكن ظاهر كلام المدونة السابق خلافا وانما  
 لا فرق بين الامرين وهو صريح ما نقله **ع**  
 ابن رشد ونصه **هـ** الشك  
 في الطلاق على خمسة اقسام قسم منه يتفق على  
 انه لا يومر به ولا يحبر عليه وذلك ان تخلف ان  
 لا يفعل هو وعينه فعلا ثم يقول لعله قد  
 فعل او يشك في نفسه من غير سبب وجب  
 عليه الشك في ذلك **ث** هي **شر وية** يخص  
**دا خلا شك في كونه المحل عليه** نقية  
**ط** بيان نص **هـ** حاد المم  
 عن حشيل ابن الحاجب يتبعه لابن شاسر للاستناد  
 بقوله **ك** من خلف ثم شك في الحنث وهو  
 ساء الخاطري حنث على المشهور لقول ابن عبد  
 السلام فيه نظر وليس مراد العلماء بالمستند هذا  
 المعنى لانه لا يلزم من وجود اليمين حصول  
 الشك لان من حلف بالطلاق لا يدخل في بدارة  
 ثم شك هل دخل في بدام لا هذا من الشك  
 الذي لا يومر فيه بطلاق وان راي اسيانا دخل  
 تلك الدار وشبهه بزيد ثم غاب **ل** ان  
 بحيث يتعد تحقيقه هل هو المحل في قوله  
 ام لا فيه خلاف ثم ذكر خلافه **ا** في عمر  
 والى محمد يعني المثار اليه بالتاويلين في كلام  
 المصنف فتنشئ المولف في كتب وفي تفسيره نظر  
 والصواب ما قاله وهو الموافق لقولها تشبهها بالامر  
 بالفراق من غير قضا **د** كذلك ان حلف بطلاق  
 ثم لم يدرك الحنث ام لا امر بالفراق وان كان في  
 وسوسة فلا يخشى عليه انتهى **و** يقول **ز**  
 من وجود اليمين خصوص الشك لا يرد عليها اذ لم  
 يتولا ذلك وانما قال اليمين اصل الاستناد الشك  
 وهو كذلك وقوله لان من حلف بالطلاق ان  
 لا يرد ايضا لان الذي قال في هذا اليوم بالطلاق  
 هو ابن رشد ولعلها يقولان ذلك اخذا بمعوم

قولها

قولها ثم لم يدرك الحنث ام لا انظر تمامه قل  
 وفيه نظر والظاهر ما قاله ابن عبد السلام والمصنف وليس  
 في كلام المدونة ما يورد عليها بل الظاهر انه يدل لها  
 لان من كان يشك في غير سبب اصلا فالظاهر  
 انه ذو وسوسة لا غير كما يفهمه كلام **ط**  
 فلا رابطة بين السبب وذو الوسوسة وبين  
 ذلك لتقسيم ابن رشد الاتي فتأمل والله اعلم  
**تنبيهان الاول فان السبب**  
 ما نصه **هـ** الشك في  
 الطلاق ينقسم على خمسة اقسام منه ما  
 يتفق على انه لا يومر ولا يحبر وذلك مثل ان  
 تخلف الرجل على الرجل ان لا يفعل فعلا ثم يقول  
 لعله قد فعل من غير سبب يوجب عليه  
 الشك في ذلك ومنه ما يتفق على انه  
 يومر ولا يحبر وذلك مثل ان تخلف  
 ان لا يفعل فعلا ثم يشك هل حنث ام لا  
 لسبب ادخل عليه الشك ومنه ما يتفق  
 على انه لا يحبر ويختلف هل يومر ام لا وذلك  
 مثل ان يشك الرجل هل طلق امراته ام لم  
 يطلق او يشك هل حنث في يمينه فيها  
 فقال ابن القاسم انه يومر ولا يحبر وهو قوله  
 في هذه الرواية وقال اصبح لا يومر ولا يحبر ومنه  
 ما يختلف هل يحبر ولا يحبر وذلك مثل ان  
 يطلق فلا يدري ان كان طلق واحدة او اثنتين  
 او ثلاثا او يحنث ولا يدري ان كان حلف  
 بطلاق او يميني او يقول امراتي طالق ان  
 كانت فلانة حايضا فتقول لست بحايض  
 وان كان فلان لغيري فيقول انا حايض  
 وان لم يخبرني بالحنث فيحبره ويؤثم ان قد  
 صدقه ولا يدري حقيقة ذلك والخلات  
 في المسألة الاولى من قول ابن القاسم ومن  
 عدل ابن الماحضين وفي الثانية بين ابن  
 القاسم واصبح ومنه ما يتفق على انه يحبر  
 وذلك امثل ان يقول امراتي طالق ان كان  
 امرس كذا وكذا شي ممكن ان يكون



وان لا يكون ولا طريق الى استعلامه ومثل ان يشك  
 في اي امرأة من امرائيه طلق فانه يحبر على فراجهما  
 جميعا ولا يحبر زوجه ان يقيم على واحدة منهما انتهى  
 بلفظه من رسم القنطاريان من سماع عيسى  
 ولما نقل ابن عرفة كلام ابن رشد هذا  
 قال وللمعنى عن ابن حبيب عن ابن القاسم من  
 يشك في طلاق امراته ابتدأ يقول لا ادري هل طلق  
 فحسنت ام لا او حلفت بطلاق امراته لا يخرج منه  
 يشك هل خرجت ام لا او لا كلم فلا يشك  
 يشك هل كلمه هذا لا يومر بالفراق  
 بقضائه ولا فنيا قلده  
 خلا في نقل ابن رشد عن ابن القاسم انتهى  
 يعني في القسم الثالث من الاقسام الخمسة  
 المتقدمه وقول المصنوع ولا يومر ان يشك في  
 هو جار على نقل المعنى وكان الاول للمولى الحري  
 على نقل ابن رشد لتقدمه عند الشيوخ على  
 المعنى عند التعارض انتهى في وفيه نظر بل كلام  
 المصنوع يوافق لنقل ابن رشد فان ما ذكره ابن  
 رشد في القسم الثالث عن ابن القاسم من انه  
 يومر ان يشك هل طلق ام لا خلافا لما عليه  
 اذا كان الشك لسبب والام يومر اتفاقا  
 كما يدل عليه ما ذكره في القسمين الاولين  
 بل الاتفاق هنا اولي من الاتفاق في القسم الاول  
 كما يظهر بالتأمل فابن رشد قد استغنى  
 عن التقييد في هذا بالتقيد فيما قبله فان حمل  
 كلام المعنى على غير ذى السبب انتفى التعارض  
 بينه وبين ابن رشد والله اعلم الثاني  
 قول ابن رشد في القسم الثالث او يشك  
 هل حدث في محبته فيها قال ابو الحسن  
 في شرح المدة ونية معناه هل حلف وحديث  
 ام لا فهذا محل الاختلاف هل يومر ام لا يومر  
 انتهى وليس المراد ظاهره من تحقيق الحلف  
 والشك في الحدث لانه ياقول ما قد به في  
 القسمين الاولين من الاتفاق على الامر بالفراق  
 ان كان يشك لسبب والاتفاق على عدم  
 الامر به ان كان يشك لغير سبب وقد  
 نقل المصنوع في **مسح** كلام ابن رشد المذكور

بالمعنى

بالمعنى الذي بينه به ابو الحسن فقال لما تكلم على  
 الاقسام الخمسة ما نصص  
 واما الوجه الذي لا يحبر فيه على الطلاق واختلاف  
 هل يومر به ام لا فنزاع يشك هل طلق ام لا وهل  
 حلف وحديث ام لم يحلف فقال ابن القاسم لا يومر  
 بالطلاق وقال اصيب يومر به انتهى وما ذكرناه  
 نقله ان قول **مسح** ان المصنوع في **مسح** اخطأ  
 في التطوير لكلام ابن رشد وان الصواب  
 ان يقول هل حدث ام لا فتصور نعم اعترافه  
 عليه بانه عكس في غير القولين حيث  
 نسبت لابن القاسم عدم الامر بالطلاق ونسب  
 لامر ابن الابريه والصواب العكس **مسح**  
 واسم اعلم **مسح** نظم بعضه في  
 الوجه الخمسة المتقدمه عن ابن رشد فقال  
 والتشك في الحدث بلا مستند  
 لا امر لا يحبر اتفاقا **مسح**  
 لا جبر بل يومر من يستند  
 من شك في الحدث في ان حلفا  
 لا جبر بل في امر هذا اختلاف  
 ثم لذي في جبر لا يختلف  
 ذو المتشكي والعدد والمخير اعرفا  
 ذو الشك في الزوجه فعل امس  
 بالاتفاق اجبره دون لبس  
**وان شكك في امر غيرهما في ح**  
 نصص  
 عن رجل له اربع زوجات رأى احدهن زوجه  
 الاربع فشرقة في طاق فقال ان لم يطلقك  
 فصور احبك طلاق ففرت راسها ولم يعر فها  
 بعينها فانكرت كل واحدة منهن ان  
 تكون هي المسترفة فاجاب **مسح** بانه يلزمه  
 طلاق الاربع وكان ذلك بخلافه الا في  
 فقال انها يكزوه طلاق ثلاث منهن ويبقى  
 الرابعة لانها ان كانت هي المسترفة فتدطلق  
 من اجها وان كانت المسترفة احدى  
 الثلاث التي طلق فلا حدث في التي تحتها انتهى  
 قد اشار ابن حنبل







غيرها من مسائل الشك فلا دوران فيها **وان**  
**حلفت صانع طعام على غيره لا بد ان يدخل**  
**ان قد** ان لم يطأ وعه الاخر ويحدث نفسه  
 فلا حث على الاول **ان** هذا هو الفتاوى خلافا  
 قرينه الشك **ان** الاول يثبت ولو دخل الثاني  
 واستظهره **في كسيرة** قال  
**من المذهب**  
 مصرحة بخلافه ومطابقة على عدم الحدث عند الفعل  
 حتى كما ينبغي ان يكون من المعلوم بالضرورة وتقدم  
 قول المؤلف وان حلف على فعل غيره ففي **الصبر**  
 كتحريمه **ان** وهذا ظاهر انتهى **وان قال ان**  
**كلمت ان دخلت لم تطلق الا بها** هذه مسئلة  
 تعليل التعليق وذلك ان ابن هشام الجوهري في حواشي  
 الالفية عن الفراء انه سأل الفقهاء عن هذه المسئلة  
 فاجابوا عليه فقال بعضهم لا تطلق الا بوجوه  
 الشرطين مرتين كترتيبهما في الذكر وقيل  
 بشرط اتبعك من الترتيب وقيل تطلق مطلقة  
 وقيل بوقوع اي شرط كان واختار الفراء الثاني  
 ووجهه ان لو يكون فانت طالق جوابا في المعنى  
 الاول فيكون في النية الى جانبه ويكفي  
 ذلك المجموع جواب الثاني فيكون في النية  
 بعده ويعني بذلك الدلالة على الجواب كفا في  
 انت طالق ان فعلت لان المقدم نفسه هو الجواب  
 واقتصر في المعنى وابن مالك في التسهيل على رأي  
 الفراء واختاره ايضا ابن الحاجب قال الدماميني  
 دخل ابن الحاجب على القاضي ابن خلد كان لاداء  
 شهادة فيسأله عنها قال ابن خلد كان فاجابني  
 بحراب مختصر فيه ذهب وارسل الى الجواب  
 حسن كسيرة قال الدماميني وحاضره  
 انه وجد في هذه الصورة شرطان وليس هنا ما يصلح  
 للجواب الا في واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا  
 لغيره وما لا يستل اليه لما يلزم من اجتماع عاملين  
 على عمل واحد وما ان لا يجعل جوابا لواحد منهما  
 ولا يستل اليه لما يلزم من الاثنان بما لا يدخل في  
 الكلام وترك ما له دخل فيتم وقوعه واما  
 ان يجعل جوابا للثاني دون الاول ولا يستل اليه  
 لانه يلزم الثاني وجوابه جوابا للاول وحينه

يلزم

يلزم الاثنان بالنسبة لارادة ولا فائت من القسم الرابع  
 وهذا ان يكون جوابا للاول وهو وجوبه دليل جواب  
 الثاني قال الدماميني وانما قصد بهذا الكلام توجيه  
 مذهب الشافعي والافلا يخفى ان مذهب مالك انهما  
 تطلق سوالت بالشرطين مرتين كما هو في  
 المذهب او عكسست وبعض اصحابنا يوجه ذلك  
 بانه على حذف واو العطف كقولهم **كيفية**  
 يفرس الود في فوار في الكتيب **ان**  
 وهو توجيه ضعيف لان حذف العاطف مخصوص  
 بالضرورة وذلك ليعض هذا ان ما وجه به ابن  
 الحاجب تبع الفراء واقتصر عليه في المعنى والتسهيل  
 ليحل توجيهه لما ذهبنا اليه ولا يقتضي عكس  
 الترتيب كما قال الميتا في الاوابين الزميين  
 على ظاهرهما من الاستقبال ونحن نؤول الشرط  
 الاول بمعنى الثبوت فستقبل الاستقبال وعينه  
 وان معنى مثال الم الم المذكور ان دخلت فانت  
 ثبت كلامك فانت طالق وذلك شال  
 لثبوت ان الكلام وقع قبل الدخول او بعده  
 واعني ترص عليه باقتضائه تخمينه بكلامها  
 السابق على زمن التعليق وليس كذلك  
 والظاهر انه لا يحتاج الى تأويل للاول بالثبوت  
 وانما مذهب الشافعي مبني على ان يستقبل الفعل  
 الاول باعتبار زمن الشك في الوقوع عليه ومنه  
 مبني على ان يستقبل كل من الفعلين باعتبار  
 زمن التعليق وهو الظاهر لان التوقيت على الثاني  
 انما هو لزوم حكم التعليق لا المعلق عليه  
 وظهر به ان توجيه ابن الحاجب ليعمل لكل  
 من المذهبين تام له وانه اعلم وقد علمت  
 بذلك **ان** قول **في توجيه** مذهب الشافعي  
 لان الثالث موقوف على الثاني الا غير صحيح لما تقدم  
 في كلام ابن الحاجب وقول **ان** في كل  
 اجزا غير غيب هذا جواب عن توجيه قائل  
 تقدم غير مقصور على كل الاجزا فقد قال  
 ابن رشد في البيان ما نتم ولا قول احد من اصحابه  
 لم يختلف قول مالك ولا قول احد من اصحابه

هنا



فما علمت ان من حلف ان لا يفعل فعليه فعل واحد  
او لا يفعل فعلا ففعل بعينه انه حانث من اجل ان ما  
فعله من ذلك قد حلف ان لا يفعله اذ هو بعينه  
المحلون عليه انتهى على انه لا تغاير منه بين ما حلف  
وما تقدم فلا يحتاج جواب لان ما تقدم فيه تعليق  
واحد وما هنا فيه تعليق التعليق ومعلوم ان  
العلق لا يوجد الا بعد وجود العلق عليه وذلك  
بسبب تقدمه هنا لوقوع الطلاق على مجموعها كما  
هو ظاهر وقول **رونا زعيه** يقتضي ان يسببه  
المسبب ليس فيها الا تعليق واحد على ترين لكن لا  
يحدث الا بها قال **علي** والافعال **علي**  
على من من غير تعليق على مجموعها لا يحدث الا  
بها وهو خلاف المذهب ثم نقل كلام ابن  
رشد المتقدم انتهى **وان شهد بها هذا حرام**  
**واخر ببينة** قسم ابن رشد في رسم العريته من  
سماح عيسى من كتاب الشهادات الثاني التعليق  
في الاقوال على ربعة اقسام انتهى  
**نص** تليفق الشهادة  
على ربعة اوجه الاول تليفق باتفاق وهو اذا  
اختلف اللفظ واتفق المعنى وقا يوجب الحكم  
مثل ان يشهد احداهما بالطلاق والاخر بالبينة  
او البرقة او الخلية والوجه الثاني لا تليفق باتفاق  
وهو اذا اختلف اللفظ واتفق المعنى وقا يوجب  
الحكم مثل ان يشهد احداهما بالبينة والاخر  
انه حلف ان دخلت الدار فانت طالق والوجه  
الثالث اختلف في تليفقها والشهور التليفق وهو  
اذا اتفق اللفظ والمعنى وقا يوجب الحكم واختلفت  
الارمنة او الاماكن كمصر ومكة ودمشق  
وذي الحجة والرابع اختلف في تليفقها والشهور عدم  
التليفق وهو ان يختلف المعنى واللفظ ويتفق  
يوحده الحكم قال ابو الحسن مثل ان يشهد احداهما  
انه حلف ان لا يدخل الدار وانه دخل وشهداخر  
انه حلف ان لا يدخل الدار وانه حلف ان لا يدخل  
قرب **نص** فيه نظر اذ الطلاق انما يقع من يوم الحكم  
اذا اصل هذا التنظير **علي** وفي تنظيره نظر

لانه

الوجه

لانه لا يدفع الاشكال ما قاله لان الحكم بشهادتهما  
فدفع قبحها ولو تبين ان احدهما وقع بعد العدة  
ما حكم به وليس معنى كون الطلاق انما يقع  
من يوم الحكم الحكم لها قبله بان وجبة حتى  
يكونها طلاقه ولو تبين انه بعد العدة فالحكم  
اعتبار ذلك في قبحه الضم وقد اشار به  
الحكي بقوله وقد يكون بين الطلاقين  
ما يقتضي فيه العدة ففي شهادة الاول لا يقع  
الثانية انتهى ونقله ابن عسرة واقترع  
ولعل **نص** لم يقع عليه انتهى  
كلام طفي وحلف على ان لا يفعل  
اي حلف ما طلق واحدة ولا اكثر انما يقع الى الحسن  
صورة يمينه ان يقول بالله الذي لا اله الا هو  
ما طلقت البينة فينتفع بيمينه في سقوط استين  
وتلزمه الواحدة انتهى **وحلف ما طلق واحدة**  
قوله **نص** كذا يمينه ابو الحسن ان لفظ الى الحسن  
لو نكل يخرج على روايتين لما لك نقل  
يسمى ايدا حتى يحلف او يطلق كالحكم الذي  
ان يحال بيمينه وتبين من ويسمى حتى يعزى  
لمطلقة لان البينة قطعت بان واحدة عليه  
حرام انتهى وقال ابن عسرة مقتضى  
مشهور المذهب على قوله هذه البينة طلاق  
جميع من كمن شهد عليه انه طلق احدا  
امراتيه وهو ينكر تقدم انه كمن لا بينة  
له **وان شهد بثلاثة يمين** قوله **نص**  
في غير التليفق انما حمل كلام المص على هذه  
الاصل لان قوله يمين لا يشملها والصواب  
ان المص اشار الى تاويل القاسي المذكور  
ونصها قال ربيعة ومن شهد عليه ثلاثة  
بغير كل واحد بطلقة ليس معه صلح  
فاذا حلف فاني فليفرق بينهما وتعتد من  
يوم نكل وقضى عليه انتهى عياض قال  
القاسي معنى ان كل واحد قال واما لو  
كان في غير يمين حلف فيهما فذلك اذا  
نكل طلق بيمينه بالثلاث فظاهر هذا انه  
يحلف بثلاثة كل واحد قال واما لو  
كان في غير يمين لزمه طلقة يريد باجتماع

عهم



عليها وحليف مع الاخرى لردده فان نكل لزمته اثنتان  
فعل هذا يكون وفاقا للذهب على احد القولين  
لما لم يكن في التعليل عليه بالنكول وذهب غيره  
الى ان قول ربيعة خلاف لان ظاهره انه ان  
حلف لم يلزمه شيء ومالك يلزمه واحدة  
لا اجتماع اثنتين فمليها وهو قول مطرف  
وعبد الملك واصبح انتهى من ابن عازي  
وتعني المصيريين بذلك على انه ذهب على  
ما ذكره القاسمي بالتوافق وحسنه فينعين  
حمله على خصوص التعليل المختلفه خلافا  
لر **وقوله** ونكل فالثلاث هذا  
على قول مالك المرجوع عنه وما مر من انه  
يسكن فان طال دين هو المرجوع اليه واما  
تقريره فيوافق التاويل الثاني محل كلام  
ربيعه على العموم بحيث يشمل الطلاق  
بغير بدو ونكاح والتعليل المتفق والمختلفة  
فيكون خلافا للامام في التعليل في الاولين  
وتعدا تاويل ابن يونس لكن تعبير المص  
بمبين يمينه ويعين اطلاق الاول كما  
تقدم وقد وقع في **حاشية** هناك كلام  
صريح غير قابل وذلك انه جعل موثوق  
كلام ربيعة التعليل المختلفه ثم قال  
ان يذهب نكل فيه التعليل وهو خطأ في  
التعليل عند الامام اخاه هو في غير المختلفه  
واختلف هل ربيعة يوافقهم ام لا كما تقدم

**التقوى بمن في الطلاق ان فوضه**  
**لها توكيل** ابن عسرة التوكيل على  
الطلاق جعل ايشايه بين الفريم باقيا  
منع الزوج من وقول **ن** ويحتمل على التميز  
ان فيه لفظ لا يقتضيه ان الفوض اليها هو  
التوكيل وليس كذلك بل الفوض اليها  
هو الطلاق والصواب اعترافه معنويا بطلان  
او ما لا على تقدير مصاف فيه اي تفويض توكيل  
او ذات **توكيل** لا **تخير** او **تخليص** كما عرفت  
به **ر** اصله لا ابن عسرة وقول **ر** والغرف

بين

بين هذه الحقايق اسرع من اللفظ لا لغوي او ضمني  
**ح** ونص **ر** والفرق بين التوكيل  
وعنه ان التوكيل يفعل ذلك على سبيل النيابة  
عمن ونكله والمملك والمخير اخا يفعلان ذلك  
عن نفسيهما لانهما ملكا ما كان يملكه الزوج  
واما الفرق بين التخير والتملك فقول امير  
عسرة لا انتشار كنه لغة وفيه نقول نعم في  
المشهور كما سياتي ان الزوج الباق على العصمة  
والذهاب اياها كملك المملكه ورون المخرجه انما  
امر يستفاد من العرف وعلى هذا يتعكس الحكم  
بانفسا من العرف وقيل هو وان كان تابع  
للعرف الا ان العرف تابع للغة او قريب منها  
لان التملك اعطاه لم يكن حاصلا فلا  
لك قدنا للزوج ان يملكها لان الاصل  
بقاملكه بيده فلا يلزمه الا ما عرفت  
انه اعطاه واما التخير فقال اهل اللغة خير  
فلانا بين الشيين او اصل له اختيار فكون  
تخير ان وجه مقتناه ان الزوج نزل اليها  
التقوى على العصمة والذهاب عنها وذلك انما  
يشان لها اذا حصلت على حال لا يفي للزوج  
عليها حكم واجبا يكون ذلك بعد الدخول  
في ايقاع الثلاث انظر **ف** وابت  
عبد السلام وقال القرافي مع الفرق الثامن  
والسنتين والمائة بعد ان ذكر ان النكاح في ابا  
حنيفة وابن حنبل اتفقوا على ان التخير  
كنهية لا يلزم فيه شيء الا بالنية لا في  
لفظ التخير محتمل التخير في الطلاق وغيره  
وان اراد ان طلاق فيحتمل الوجود والاعتبار  
والاصل بقا العصمة حتى ينوي **س**  
نص **ر** والصحح الذي  
يظهر ان قول الامم الثلاثه هو مفتضى للفظ  
لغة لا مصرية في ذلك وان مالكا رحمه الله افق  
بالثلاث بناء على عادة كانت في زمانه او حيث  
نقل اللفظ عن مسماه اللغوي الى هذا الفريم  
نصار من تحا فيه وهذا هو الذي يجه وهو سبب  
الفرق بين التخير والتملك غير انه يلزم  
عليه بطلان فقد الحكم اليوم وهو **س**











لانها لم تخرج هنا عن اختيار ما جعل لها بالكلية  
 بخلاف ما سبق في قوله وان قالت واحدة الزوجات  
 وهو المطابق للنقل اذ تبع فيه **عج** قال **طعي** ولم  
 ار هذا النقل الذي زعم انه يطابقه بل ظاهر كلامهم  
 او صريحه خلاف ما زعمه فبقي المدة وانه وان  
 قال بعد اختاري تطلقين او قال لها  
 طلق نفسيك ثلاثا فقلت طلق نفسي  
 واحدة لم يقع عليه شيء انتهى فتسويتها باليمن  
 اختاري تطلقين وطلق نفسيك وتطلق على  
 بطلانه من اصابته لان طلق ثلاثا علم فيه  
 بطلانه من اصابته انتهى **عج** **ووقف**  
**ان اختاري** **بدرحق لها على ضربين** **قوله**  
 ولان فيه بقاء على عصمة من حيث هو فيهما  
 اذ المصوبات استقاط هذه العلة اذ لو صححت  
 لمنع التعلق من الزوج ايضا وقوله **وان**  
 لم يكن لها رجوع لفظا غير كلامه ههنا وفيها  
 قبل له بغيره اية اذ ارضى الزوج بما قضيت  
 به من التعلق لزمه كما لو وقع منه وليس  
 لاحد لهما الرجوع عنه وليس كذلك بل لهما  
 الرجوع عنه قبل المعلق عليه اذ ارضى الزوج با  
 رجوعه كما نص عليه المحقق **ونقل** **له**  
 نصه **فان لم توقف حتى**  
**وقع الرجوع على ضربين** وقع الطلاق في الاختيار  
 المتقدم وان وطئها قبل ذلك لم تسقط حكم  
 المتقدم وان ارادت بعد قولها الاول ان تنظر الان  
 لم يكن لها ذلك الا برضى الزوج اذا كان  
 قد اجاز قولها الاول **ورجع** **بذلك الى بقائها**  
**بيده** **كان الاول** ان يذكر هذا عقب قوله  
 ومضى يوم خبيرها لانه تسمة وقوله **ان**  
 التخيير والتسليم المطلقان اي المطلقتان عن  
 التخيير بالزنا والمكان وقوله ولو رجعت  
 لا خبير لها لفرقة المجلس قبل مضي ما يرضى  
 الناس ان طأها ههنا من مبالغة على ما قبله وان  
 يحسد ان تراق المجلس بطل ما يبدى بها على القول  
 الاول وان لم يحضر قدر ما يرى الناس انها يختار  
 في مثله وليس كذلك بل غير صحيح ان لم  
 يكن وقع في كلامه خريفة ولفظ الخطاب كان

ملك يقول انها قد تركت ذلك وخرجت من الكلام الذي  
 كانا فيه الى غير بطل اي ما جعل لها واما ان  
 ملكها واسرع القيام عنها فلم يسقط خيارها  
 بخلاف ان انتهى وقيل ان عسرة وقدر المجلس  
 فيها ان يقعد معها قدر ما يرى الناس انها تختار  
 في مثله فان وثب حين ملكها يريد قطع  
 ذلك عنها لم ينفعه انتهى ومثله في المدة  
 انتهى **واحد ابن القاسم بالسقوط** **بطل**  
 هذا الخلاف ما لم يقتل عند التملك قبلت  
 امرى او رضيت ونحوه مما يدل على انها لم تترك  
 ما يبدى بها فان قالت ذلك بغير ما لم ترضى او  
 لو طأ قال ابن رشد انها قاضية في القاسم من  
 ملك امراته فقالت قبلت النظر في امرى وقوله  
 ليس ذلك او قال فانظري الان والافكرشى لك  
 قال ملك ذلك بغيره حتى يوقعها السلطان  
 ابن رشد كان بمضى لنا في هذه المسألة عند من  
 لم يركب من الشيوخ انها بيعة لما في المدة وانه  
 وان ذلك لماعل القول انها ليس لها القضاء  
 الا في المجلس حتى يوقعها السلطان وان المسألة  
 تخرج من الخلاف اذ اذ قالت ذلك بحضور الزوج  
 ولم يتركها كقولها امرى بغيره في نظر  
 على القولين انتهى من ابن عسرة ثم ذكر  
 عن الباغي ان طأها خروجه من الخلاف ولو  
 رد قولها جرت على القولين انتهى ثم ولورد  
 قولها في ما فعله ابن رشد فانظره **تردد**  
 اي طريقتهان حكمهما ابن رشد عن المتأخرين  
 وقوله **تردد** **روحه** **التردد** **اف** **التردد** **الا**  
 ترجيحها للتردد المذكور كما ان مخفي واخبر  
 هو ترجيح للشسوية بين ان واذا في الحكم  
 فبقي المدة وانه قال لها انت طالق ان شئت  
 او اذ شئت نذرك بغيره وان افرقا حتى  
 ترتفع او توطأ وكانت اذا عذر ملكه اشد  
 من ان يتم سوى بينهما انتهى قال بعض خواص  
 اشفاق بينهما اولان اذا طأ في زمان يستقبل  
 غير محصور ولا يحرم فقدم الطلاق بعد ما  
 في الوقت الذي تشاؤه فيه ولم يجعل لذلك حدا



يسقط ما يبدى لها قبل الشهاد اليه نوجب ان يكون  
 ذلك ببدنها ما لم توفت اربكون منها ما يدل  
 على استقامه وليس هذا المعنى في ان لانها لا تدل  
 على ان ما انما هو الشرط الخاصه فتايل ذلك  
 وقد اشار عياض الى هذا المعنى فقال بقوله  
 ابن القاسم بين اذا وان حمله الشيوخ على  
 اختلاف قول ملك في اذا اهل تفتيحه المله  
 فتكون توفيا او الشرط المحدد فتكون  
 مثل ان ذكره في الخبر والشكك انتهى  
 وقال ابو الحسن قولها ثم سوي بينهما اي  
 جعل مثل اذا وان ذلك ببدنها ما لم توفت  
 فلم يعتبر موضوعها في اصل كلام العرب  
 قال ابو محمد صالح في القدرين احدهما نحو  
 والاخر غير نحو فغى كما ضرة تقدم نحو فان  
 خرج الى قياطين البرابر يكونان سواء انتهى  
 وقول **وكلام البساطي غفلة عن هذا**  
 لان البساطي لما ذكره تولى ملك وابن القاسم  
 قال وهذا الخلاف ليس جاريا على اللغة ولا على  
 اصطلاحنا اليوم ولعله على اصطلاحهم انتهى  
 وما تقدم يفيد انه جار على اللغة **كما اذا كانت**  
**غائبة وبلغها قول** وان طال اكثرت شهرين  
 ثم غاب **والغواب** ان لم يطل كما في **فمنه** وغيره  
 انتهى وقول **وهذا قبل** وهو غير  
 محتمل في مطلق التردد في قوله في وهو غير  
 هل تنفي ببدنها تمام لان التردد في المشبه به فهو  
 القولان التباين في المطلق وهذا هو التردد المراد  
 هنا بعينه فالنسخة تمام فتا **فك الاول**  
 قول **والا لم يفتت** لدعواها العلم انما لانها  
 تنهم على نسخ **فك الثاني** قاله ابن عبد السلام  
**واعلى خبر الخبر قبل بلوغها** غير بالخبر  
 بالجمع والزماني لان اختلاف الاقي انما هو فيه واث  
 الخبر او التام فيكون ثابت لا يسطر سواء  
 من حيث او طابت ام لا لان انما اعتبار  
 ما او فعمته فذلك لا استثنى به حتى يميز  
 انظر المواق **وهل ان سيزت او حتى توطا قولان**

ادخل

او دخل اهل على شرط التميز مع انه ليس محل القولين  
 فلو قال قبل بلوغها ان تيزت وتعل وبلغت الوحي  
 قولان لا وضوح **وهل له عزل** **وكذلك قولان**  
**قول** معنى المص اذا وكل الزوج شخصاً على  
 ان يعرض لها هذا الوجه ذكره **وهو احسن**  
 ما يحمل عليه المص وعليه فظهر **وكذلك** للتعويض  
 بمعنى التملك واما تقريرة اولاً تبعا  
**ل** **الحق** في غير صحيح اذا خلا ان للزوج عزل  
 الوكيل قاله يوقع الطلاق كما حزم به المحي  
 وعينه وقد فسر ابن عمر في بانه متفق  
 عليه **النظر** واما ما في **2** عن الزوج عبد  
 الحق فزاد كخلاف في عزل الوكيل فغيبه  
 نظر اذا خلا الذي ذكره المحي انما ذكره  
 فيما اذا قال الزوج لغيره طلق برأى **وهل**  
 يحمل على التملك فليس له العزل او على  
 التوكيل فله العزل هذا الذي بينه ابوا  
 الحسن والمواق وابن غازي قال وقيل المص  
 على هذا يحتاج الى وحي يسفر عنه انتهى  
**تدبيره وقد علمت ان الراجح**  
 اذا ملك الاجنبي من زوجته او غيره انه ليس  
 له عزل **قال ابو الحسن** النظر اذا قال  
 ان وجهه استقطت حتى في التملك **وهل**  
 للزوج ان يعزل المملك لانهم علموا عدم  
 عزل الوكيل بتعليق حتى الغير وها هي  
 قد استقطت او يقال للوكيل حتى  
**الوكالة** قد تخرج فيه انتهى وذكر  
 ايضا في الكبير ما نصه **فك الاول**  
 انظر اذا لم يكن له عزل المملك فاجان كما  
 تفارق **فك الثاني** من حق الزوجة من حق  
 الوكيل على ذلك وان كان بالتعلق بذلك  
 من الحق للملك لانه انزل منزله فمستوفى  
 بالوكيل المعروض اليه في جميع الاسور اذ له ان  
 يعزله متى شا **الان** **تمكن من**  
**نفسها** قول **ولو مكنت** بغير علمه على الراجح



قاله في الشامل ان ما ذكره في الشامل ونحوه  
 في **فصل** فانه بعد ان ذكر عن المدونة ان  
 المالك ان ممكن من المرأة زوجها زال ما بيده  
 من امرها قال ما يصح  
 ولو كان كسنته الزوجه ولم يعلم الاجنبى نفق المدونة  
 بسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه  
 النضر استثنى ولفظ المدونة وان جعل امرها  
 بيد رجل يطلق متى شاؤ لم يطلق حتى وطئها  
 الزوج زالت ما بيد الرجل استثنى فظاهرها  
 الاطلاق وقال ابن يونس قال ابن المواز  
 الا ان يطلق غير علمه ورعاها **فصل** في  
 التخييد الا لا ابن المواز مثل ما في **فصل**  
 نفقات والذي في المدونة ان اثاره الى  
 قدمه عنها في **فصل** وقد علمت انه لا  
 دليل فيه وكذا لم يكن في ابن عرفة ولا  
 في المواز ما يدل لما قاله نعم كلامه الى الحسن  
 يقتضى ان ما قاله ابن المواز يقتيد بلفظها  
 فانظره **او** **فصل** حاضر فتولت ولو قربت  
 غيبته ان هذا هو ظاهر المص كتابين شاسين  
 وابن بغير وقال ابن عبد السلام ان  
 يفرق بين قرب الغيبة وبعدها كذا الذي  
 قبله واختار في **فصل** ما لا ابن الحاجب  
 ومتبوعه فالاولى حمل كلامه عليه **وان**  
**ملك** **يتخلين** **فليس لاحدهما القضاة**  
 قال في المدونة كذا لو كان يدين في البيع  
 ان لفظ المدونة ومن ملك امرأته رجلين  
 لم يحز طلاق احدهما وان الاخر قتل كذا  
 تحت ديم وبتاخير وهو ظاهر **الا ان يكونا**  
**رسولين** ما ذكره من ان الاستثنى على  
 تقديره الاول منظر غير صحيح بل هو منقطع  
 على كذا التقدير من ان في الاول حمل الرسالة  
 على قول الزوج كما يطلقها وحتى ولو اشأ  
 حمل على قوله لهما اعلاها الى طلقها ولا  
 يدخل واحد منهما في التملك بل كل منهما  
 رسالة اتفاقا في الثاني وعلى التفسير في الاول  
 فتولت وان ملك رجلين ان لا يشمل واحدا منهما

نكيف

فكيف يكون الاستثنى متصلا ولحامد  
 ان المستأيل ثلاث واختصرها ابن عرفة  
 ونص **فصل** امرأى بايد ريكما تملك لا يقع طلاقه  
 الا باجتماعهما معا عليها معا او على احدهما اتفاقا  
 و**فصل** اعلا اسرائيل بطلاقها رسالة  
 والطلاق واقع وان لم يعلم لهما اتفاقا  
 و**فصل** طلقا اسرائيل يحمل الرسالة  
 والتملك روى حملة على الرسالة حتى يريد  
 غيرها فيلزم الطلاق وان لم يعلم او التوكيد  
 كذا لك فلا يلزم طلاق الا بتمليك  
 بلغها اياه منها وله منعه ثانيا على التملك  
 كذا في الاول المدونة والثاني لسمعاع  
 عيسى والثالث لا يصح انتهى **فصل**  
 في المسائل الثلاث اسرائيل بلفظ المشي وهن  
 فلا يهرق في كلام ابن رشد روى على الشامل  
 في قوله روى طلق اسرائيل ولا يقع اي الطلاق  
 حتى يبلغها الرسول على الامة انتهى **فصل**  
**س** **فصل** واسم له للمخ فانه اختار  
 بالسمعاع عيسى لكن قال ابو الحسن باعده  
 ابن رشد لمدونة هو الصحيح فانظره والله اعلم  
**الرجعة** **الرجعة** **بفتح** **الراو** **السر**  
 قال الجوهرى والفتح افصح قال ابن عرفة الرجعة  
 رفع الزوج او الحاكم حرمة المتعة بالزوجة  
 لطلاقها وتخرج المراجعة وعلى روى رفع  
 احباب الطلاق حرمة المتعة بالزوجة بانقضاء  
 عقدتها انتهى قال **س** ونشير بذلك الى  
 الخلاف في الرجعة فهل هي حرة في زمن العدة  
 كما هو المشهور او ما حجة في كذا في القوت  
 الشاذ فالجدة الاولى حاز على المشهور والثاني خارج  
 على الشاذ **فصل** فتولت اي من فيه العينة  
 النكاح ان هذا الذي بينه كلام ابن سائس  
 اهلية النكاح انما تنقذ على البلوغ والعقل  
 واما الاحرام وما سعه فانها هي سوانع قاله ابن















ليس عن امر حلي ولذا سوى بينهما مال ك مرة وبعض  
 اقصا به انتهى اي كما تقدم من الخلاف عن ابن  
 زرقون **وصحت رجعة ان قامت بينة على**  
**اقراره** فقال في الشك احتمال ان اقرار انما  
 الاحتمال الاول فهو ان المعنى وصحت رجعة  
 من العدة ان قامت بينة على اقراره بالوطي قبل  
 الطلاق وهو غير صحيح لا به ان ثبت الخلو  
 بامراتين صحت الرجعة بتقاررها على  
 الوطي قبل الطلاق او بعده كما تقدم ولا يشترط  
 قيام بينة على الاقرار به قبل الطلاق وان  
 لم تثبت الخلو فلا عبرة باقراره بالوطي  
 كما تقدم ولو تقاررا عليه قبل الطلاق  
 والاحتمال الثاني هو ان يكون المعنى ان  
 قيام البينة بعد العدة على الاقرار بالرجعة  
 في العدة تصح به الرجعة وهو وان صلح مع  
 نفسه الا انه كليل الحدوى فالصواب في  
 حكمه عليه **رواية** وهو كذلك في ابن  
 عسرة **او تصرفه ومبينة فيها قال**  
**كذا ينبغي ان يقر بالوطي والابا وفاقا للمدونة**  
**في ذلك** ويتكلم في **صحة** ونص  
**صحة** ظاهر المدونة انه لا بد من مجموع  
 التصرف والمبينة لمصلحة البيت بالوطي وخلاف  
 مقتضى كلام المصنف في ابن ابي حنيفة انتهى **او**  
**قالت حضرت عائشة** تقول **انما** تشهد  
 انها قالت لم احض ثالثة اذ هو عند اقراره  
 من الشئ ثالثة باللام والقبول **قالت**  
**كلامه** ثالثة بالنون كما هو واضح **او ولد**  
**لدون ستة اشهر** في بعض النسخ ولو تزوجت  
 وولدت لدون ستة اشهر ردت بوجعته  
**قال** وهو بين يعني اجود من نسجه او  
 ولدت لانه عطف على ما تضمنه الرجعة او  
 فيكون قوله وردت بوجعته حشو  
 ان المسألة بعد تقريرها بما هو في كتابها  
 من انه راجعها فادعت انقضائها العدة وتزوجت  
 فانت بولد لدون ستة اشهر وهو ظاهر وفي  
 تقريرها بما في **من** انه ادعى بعد انقضائها  
 العدة انه كان راجعها في العدة وكذبته

وخلافه لا من بينه وبين  
 الكاظمين و قد بينه ابن عسرة  
 محال لانه ابن ابي حنيفة  
 في المدونة

فيه

فيه **انما** الحاجة لهذا التفسير مع ركائكه وانما  
 شراد **ان راجعها الاول** وصارت رجعة وانقطع  
 حكم العدة فلذا لم يتأيد بغيرها على الثاني  
 وقول **فانه خلاف ما** في **صحة**  
 من انه لا يتأيد بالتحريم على من تزوج رجعية  
 من عسرة هو قول ابن القاسم وقال عن غيره  
 في المدة وانه يتأيد عليه بغيرها على الثاني  
 وهو ظاهر كلام المصنف في اول النص **وان**  
**الا ان** يحضر عقدها على فتفوت ان يحضر  
**صحة** من ذلك اي فتكون البينة  
 صحيح انتهى لان حضور الاول عند الثاني  
 يكون بينة الشاهدة بالرجعة وهو  
 خلاف مقتضى قوله في الطلاق كسبها  
 او تزوجها فان عقد الثاني يفسخ ويغيب  
 كطلاق الاول **والا** **معها** **قوله**  
 ولو اعزب انما يعني ان الاعزب يجوز له  
 السكنى بين المتاهلين وهذا اقرب اقامة  
 ابو محمد **من** المدونة **لكن** قال بعده  
 وهذا عند اهلنا من المدونة **قالت**  
 ابن ناجي وهو كذلك عندنا بالقبول  
 ايضا ولا ينبغي ان يختلف في منعه سواء كان  
 القربى باستعظامه ام لا والواجب على القضاة  
 ان يقدروا من ينظر في ذلك انتهى **ولا**  
**لايت اول الدم وانقطع** قوله **وقال احمد**  
 لا تثبت له الرجعة رجعا **قوله** **عنه** على  
 عدلها انما قاله احمد من عدم صحة الرجعة بعد  
 رويته اول الدم في كسبها الثالثة ضحى  
 وان كان المذهب كما قاله ابن عسرة في  
 قوله انه انقطع لكان اذا عا وزلها الدم بغير  
 نفي الى الحسن عن عياض رحمه الله تعالى **قالت**  
 اليه جمهور الشيوخ انه ان لم يتأدي بها الدم انها  
 لا تحبس به حيضة ثم قال عياض واختلفوا  
 اذا راجعها عند انقطاع هذا الدم وعدم تمارده

Copy

rsity



ثم رجع فهد الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لانه قد  
استبان انها حصة ثالثة صحيحة وقعت الراجعة  
فيها فتبطل وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجع الدم  
عن قرب او بعد انتهى ثم ذكر ابو الحسن  
عن عبد الحق في النكاح انه حكى عن ابي بن وقال  
بعد مما والى الاول يعني التخصيل عندي  
ان لا يكون بين الرجل وبين ان القرب بعد  
هذه تبين ان الحيوان عن كلام المصنف  
الحاجب وانه صحيح لان مراد مما ان قولها التقطع  
الدم لا يفيد في صحة الرجعة وان كان مقبولا  
لانها تبين قبول قولها كما يفيد اعتراف  
ابن عرفة نعم كلام ابن عبد السلام يقتضي  
انه نعم عبارة ابن الحاجب على عدم تصديقها  
في القطاره وبتوجه في **فصل** وسئل  
ابن عرفة نعم كلام ابن الحاجب على ذلك  
فاجاب ترويض عليه وعلى ابن عبد السلام والصواب  
تخصيص الاعتراف براض بامر عبد السلام ومن  
توجه دون عبارة ابن الحاجب والمختصر انظر  
كلام ابي بن زيد في خواشيه **لم تصدق الا ان**  
**كانت تطهر** هذا قول الموازية وقال في  
سماع عيسى تصدق بعين مطلقا وهذا خلاف  
حكاية ابن رشد فيما اذا دعت ذلك في  
السنة او بقرب استلزامه قال واما لو ادعت  
ذلك بعد موت زوجها بأكبر من العام او  
العامين لا ينبغي ان لا تصدق الا ان تكون  
ذكرت ذلك في حياته قولا واحدا انتهى  
قال **ملحق** وحديث جبري المصنف على فقه الاطهار  
فلا خصوصية للسنة نفى لغيره بهت وركب  
عليه انتهى فلهذا المسألة الأخيرة المتفق عليها  
ويكون بمنزلة ما جرى عليه سماع عيسى  
فيتمتع عن الاعتراف براض وانه اعلم وقول  
تذكر ذلك في روايتين في الروايات  
تذكر روايتها تذكر ذلك المستظهر  
وقول **وعن** ولا تصدق بعد  
عام الا فيه نظر اذ الذي في **وت** عن ابن رشد

ان حكم

ان حكم المرفوع من بعد الغطام كالق لا ترضع من يوم  
الطلاق اذ ارتفع الحيض مع الرضا ليس برؤية  
اتفاقا انتهى وحينئذ فتصدق بعد الغطام بسنة  
فان كانا كانت تطهر كما تقدم **فصل**  
**كالاربعه وعشتر** الذي في النسبة الصحيحة لا في  
كالاربعه اشهر وعليها ورى من جهة العينية  
قال ابن مالك في الكافية  
**وان** بقرب في اضافة فصيح  
اخراج عمل ال او غير ذا امتنع **قال** الرضوع ونقل السيرة في جواز  
نحو الالف وبنار عن الغوا **والمتمتع على قدر حاله**  
ابو الحسن قال ابو محمد صالح هذه سنة سقطت  
في زماننا هذا ويقول **ن** بخبر بذلك الالم الذي  
حصل لها في ذلك ميل التفتيد عن ابن سعدون  
قال فربهم المتمتع للثقل فيم اعتراف لاني  
المتعة قد تزيد لها اسفا على زوجها بتذكرها  
حسن عشرته وكرهم محبته فالظاهر  
انها شرع غير ملل وقال ابن القاسم  
ان لم يمتها حتى كانت ورثت عنها فغدا يدر  
على انها ليست للثقل انتهى وقول **ولو**  
كان الزوج مريضا نحو ما يعني يوم الطلاق لان  
هذا هو محل شؤهم عدم طلبها منه لانها وارثه  
وان كان طلبها منه انها هو بعد انقضاء العدة  
اما ان طار منه بعد الطلاق فلا ترضع لانها  
بعد انقضاء العدة حينئذ غير وارثه وقول  
**ن** فيها لاني عباس اعلاها خادما ولغيره  
قال ابو الحسن يعني بغيره يساوي قيمة الخادم  
يدر على ذلك بترانها مع الخادم انتهى  
وقول **ن** وهو صنف ابو يعني ما فيه من  
التخويل **كل مطلقه** ابن عاشر هذه  
عبارة قلبي والعبارة السليسة ان لو قال  
والمتمتع على قدر حاله لكان مطلقا او ورثتها  
وبعد العدة الرجعية في ذلك لا لازم  
**الايل** اسمه ابن عمر فبقوله حلف  
زوج على ترك وطى زوجته يوجب خیارها

Cop

University



طلاقه وفي بعض طرق ابن عاشر **مسألة**  
 نص من التعريف بالحكم اذا ثبت الخيار المذكور فرع  
 عن وجود ما هيته الايلا فاذا توقفت معرفة الايلا  
 عليه دار وقد تكرر صدور هذا من ابن عسرة  
 في خبره مع انه يوافق ابن الحاجب فيها بارتق  
 من هذا انتهى قل **مسألة** كثيرة واحسنها ان هذا  
 عن مثل هذا البحث كقولهم في المصنوع ان هذا  
 من الحكم قبل التصوير والمصنوع انما هو الحكم  
 قبل التصور وخرج بهذا القيد ما لا يوجب  
 لها خيارا كالامثلة الاية فالتن من قوله  
 اولاً وطبها ليلاً او نهراً وقابل **مسألة** **مسألة**  
**روح مسلم** قوله **روح مسلم** قوله **روح مسلم**  
 انما ذكره من الخلاف في هذه المسألة غير  
 صحيح وانما ذكره في **مسألة** هذا الخلاف  
 في نحو على تدران لا اطر كذا وان لا اقر بك  
 ان لا اكره وهو نذر في معصية انتهى  
 وجه القول الثاني فيما ذكره طاهر لان  
 قوله ان لا اقر بك قوله بمصدر مبتدأ  
 وما قبله خبره وكذا ان قال عدم نقاش  
 نذر على ولا شك ان هذا ليس بتعليق بانها  
 هو نذر معصية وانما ان صرح بالتعليق نحو  
 على تدران وطنتك فليس من محل الخلاف  
 وليس الخلاف فيه وجه اقل خلاف لان  
 المعلق نذر في معصية يخرج كقوله اليمين  
 ولا معصية فيه والله اعلم وقوله **مسألة**  
 ويستأنف له اجل اذا عقل وهو قول الجمهور  
 فيه نظر اذ لم يقل اليمين يستأنف له اجل ونقص  
**مسألة** عند قول اليمين الا ان ولو مع جنون  
 المحموط المحموط لا يوجب جنوناً بل كونه  
 يسقط حتمها في الوقت ابن عسرة في طاهر  
 لا وقف لها بعد ذلك وهذا خلاف ما لا  
 يشد انتهى فقد فهم ابن عسرة في كلام  
 الجمهور انه لا يستأنف اجل حال وانما الذي  
 قال بالاجل لقوا بن رشد لكان لم يقل من يوم عقل

بل من

بل من يوم وطبها والذي لا ين رشد بعد قول اصبع  
 في نوازله اذا كان يمينه بالله فوطبها في  
 جنونه ان وطبه فبته بحدث به ويكفر عنه  
 في يمينه ان كان خلفه في حال صحته هو ما  
 نص **مسألة** **مسألة** **مسألة**  
 بو طبه في حال جنونه قول من يعيد لان فكله  
 في حال الجنون كلافعل فاذا وطن في حال جنونه  
 وجب ان لا يحنث بذلك وان لا يحنث به عليه  
 الكفارة لقول النبي صلى الله عليه وسلم رفع  
 القلم عن ثلاث فذكر فيهم الجنون حتى  
 يعيق ويكون ذلك مسقطاً لحق بوجه  
 في توقيته حتى يمر به اربعة اشهر من يوم  
 وطبها لا انتها قد قالت بو طبه اياها ما تنكح  
 بو طبه اياها في صحته وما تنكح به الجنون  
 فلا يوقف فيه بحال انتهى والظاهر ان  
 كلام الجمهور على ما قاله ابن رشد خلاف  
 ما فهم ابن عسرة منه لا تنكحها على بقا  
 اليمين فتأمل **مسألة** **مسألة** **مسألة**  
 مثل هذا الخلاف اذا طرأ الجنون في الاجل  
 ولم يطار نصح **مسألة** **مسألة** **مسألة**  
 ولعل صحيح بل حين عند تمام اجل اليمين  
 فقال اصبح يوم كل السدكان عليه ثوب  
 يكون ما طرأ في امره فان راي له ان لا يحنث  
 ويطلق عليه نكاح ويأمره بذلك وان لا يحنث  
 لا يحنث ان يحنث عليه فعل واختار الجمهور ان  
 لا يكون لاسرائته مقال لان امتناعه  
 من حال الجنون ليس لليمين وان لم يكن  
 لها مقال اذا قطع ذكره فالجنون لا يحنث  
 لانه ان لم يصح لان اصابت بعد انتهى  
**وان مرتبط** **مسألة** **مسألة** **مسألة**  
 فان منه فلا ايلا في بنية نظر في **مسألة** **مسألة**  
 ابن عبد السلام ما نصه **مسألة** **مسألة** **مسألة**  
 وظاهر المذهب مثل ما ذكره المصنف ابن  
 الحاجب من خوف الايلا المربص مطلقاً وراى  
 بعضهم اذا كان عاجزاً عن الجماع انه لا معنى  
 لانقضاء الايلا الا ترى انه لو اوفى المصنف  
 طوبى باليمين بالجماع انتهى فدل على ان

لا يطالب











الايلا انما اشار به الى اخرج كلام المص على ظاهره بحمل  
 الصراحة منصبة على هذا القرن القدر وهو مبدع  
 الايلا لا على ترك الوطن كما هو ظاهره ويدل لها  
 قاله تقابله بقوله لان احتملت مدة يمينة اوية  
 وذلك على ظاهره وانما لم يحمله على ظاهره لاقتضا  
 ان يمينة ان دولت على ترك الوطن التزاما لا مزا  
 يكون الاجل فيه من يوم الرفع وليس كذلك  
 على ان المنصوص من انه متى دلت يمينة على ترك  
 الوطن من غير ان التزاما بماي يمينة كانت  
 فالاجل من يوم اليقين وان احتملت مدة اليقين  
 اقل وانما استأبى يكون من يوم الرفع اذا حلفت  
 على فعل بصيغة حدث بخلاف ان لم يفعل فانت  
 طلق كمنع من زوجته حتى يدخل ككاسر  
 في الطلاق ما في غير هذا فلاقال ابن  
 رشد الايلا على ثلاثة اقسام قسم يكون  
 فيه مولا الامر يوم ترفع وذلك الذي  
 يحلف بطلاق امراته ليفعلن فعلا فلا يكون  
 مولا حتى يضرب له الاجل من يوم ترفع وقسم  
 يحلف فيه وهو الايلا الذي يدخل على المظاهر  
 انتهى وقد اشار الى ذلك بعد في قوله لان  
 احتملت مدة يمينة انك والم تابع فيه لظاهر  
 ابن الحاجب وقد نقضه ابن عسرة  
 بانه خلاف نص المدونة النظر في  
**الرفع والحكم** في ذكره **فيها** عن الجواهر  
 وهو كذلك فيهما ونصها ولو قال والله  
 لا اطاعك حتى يقرم زيد وهو مكره ان يعا  
 آخر قدومه على ان يمينة انه من يوم موت  
 قال حتى يدخل زيد الدار فمضت الزوجة  
 اشرف فلم يدخل فيها ايتانه ولو قال اني  
 اموت او يموت فهو مكره ولو قال اني  
 يموت زيد فهو كالتفليس بدخول زيد  
 الدار انتهى ابن عسرة في ما ذكره من  
 الحكم في السكينة الاربعة فالحج وظاهر  
 قوله في مسألة التفليس على اقدم وموت  
 احد الزوجين انه ايلا بان التفليس على المذلول  
 وعلى ميت زيد غير ايلا ويحجب فيه على ان

مراده

مراده ان الاول ايلا بنفس الحلف والثاني انما  
 هو ايلا باعتبار ايتال وظهور كون امم الترك  
 اكثر من اربعة اشهر انتهى قال **مبنى** فاستفاد  
 من ذلك ان ما احتملت مائة اقل وان كان  
 الاجل يوم الحلف هو مكره باعتبار المال حتى  
 يظهر كونه استدادا للترك من حين يمينة الرز  
 من اربعة اشهر فتأمل ثم قال فقد مضت  
 التفرقة مع استقوا الجميع في كون الاجل من  
 يوم اليقين انتهى وترا **ر** اذا حلفت لا  
 بظا ان تقدم في مسيلة حتى تشا لبي ان ما  
 ذكره مروود وان تبع فيه الشك فذلك  
 فيستظهره هنا **اربع** **الثاني وهو الان**  
**انتهى** ونحوه **ع** قل لا بن يونس ترجع  
 يستوعب **و** **ع** كلام ابن يونس  
 وفيه الترجيح ونص **ع** بعد كلام في المسألة وروى غيره ان وفاته  
 لا يكون الا بعد ضرب السلطان لانه الاجل وكل  
 لما لك والوقف بعد ضرب الاجل احسن انتهى  
 منه ثم بعد زمان وجدت هذا الكلام  
 بنص في تهذيب البراذعي  
 فقلت انه ليس لابن يونس وانما هو مستحسن  
 في المدونة واليه نسبة الرخراحي في مناهج الخصيل  
 وحسنه فكان صواب المص لو قال على الحسن  
 بدك قوله على الانحج وانه اعلم **او من يمين**  
**الفصل** النظر هل من يمين الظن من غير  
 من زمن الرفع او متقدم عليه وقد نقل ابن  
 عسرة عن عياض وابن عبد السلام ما يقتضي  
 الاضطرار في تفسيره **كالقيد لا يريد الغنية**  
 اي لا يريد التثنية في معنى بالنصيب مع قدومه  
 داراده ومنعه السمية فهذا انهما محتملان  
 فان عجز عن الصوة فكما لا يدخله الا  
 ولا يحسن له وصيته كما مروى منعه بوجاه  
 عن جابر بن زيد الحاكم عنه فصور القيد  
 ان ان تبع واليه **ع** وقول **ع** دون ثقتي **ع**  
 انما ترويه **ع** هو الموافق لعبارة الولف الا ان  
 جعله التثنية في الايلا وجريان الاقوال اعترفت



لنقل وهو ظاهر فالحق ان التثنية في الايلا فقط  
 لان الذي في **صحيح** عز ابن القاسم تضمن  
 له اجل الايلا ان رفته انتهى فظاهر من  
 يوم الزرع واما تقريره فيعيد من عبارة المؤلف  
 جدا وهو وان تبع ابن الحبيب والموطأ فقد  
 قال الباجي ظاهره وان اذن السيد له في  
 الصوم ولا يوجد هذا لما لا يرد ولا احد من  
 اصحابه تشاؤنا اول عبارة الموطأ كما في  
**صحيح** وابن عرفة **صحيح** **طعن** **الا ان**  
**يعود بقوله** ان الصواب ان الاستتار متصل  
 فكما هو واضح لا منقطع كما قال وقول  
 ر عن احمد ولو كان وجهه انه مجرد الحق في  
 هذا التوجيه لظهر جريانه في غير الحق  
 ايضا وثباته **في الطلاق** **القاسم** **عن**  
**القاسم** قول **ر** وخبر عائشة في بريرة  
 ابو جعفر الام في هذا الحديث بمقتضى على  
 في قولهم تعالى وان استنجم فلها هذا الوجه  
 بعيد لان اهل بريرة كانوا اكرهوا ان  
 يشترط عليهم ذلك وقيل ايضا في الحديث  
 ان معناه اشترط لهم ولا يشترط الشرط  
 باطل على كل حال والامر ليس على حقيقة  
 وفيه نظر لان هذا الشرط مبطل للمقدرات  
 يكون وجوده وعدله بنوا وحسن الاوجه  
 في الحديث الا ان سبق مسا في الزجر والتلفظ  
 وان المقصود به انتهى لما اهل بريرة وابوا الا  
 ان يشترط لهم الولا كقوله تعالى فا عيه وا  
 ما شئتم من دونه وهذه الاوجه احوية عن  
 اشكالين في الحديث احدهما ان يشترط الولا  
 لهم بنفسه للبعد لانه منافض للمقصود من  
 البيع والشا في ان ظاهره الخداع حيث يشترط  
 لهم الولا ولا يحكم لهم به بدليل انما الولا من  
 اعقب وامتل الحديث كما في البخاري ان  
 عائشة رضي الله عنها ارادت ان تبتاع مني بريرة  
 فاني اقلها الا ان يكون الولا لهم فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم اشترها واشترط لهم الولا فاشترها  
 الولا من اعقب **وبتحليل** **الحديث** قد وقع في كلام

المهم تدخل في هذه الموطوفات لان هذا يصدق  
 على بعض ما صدق عليه الذي قبله من العتق  
 والطلاق وعز يد يصدق عليه على الصوم كما يرد  
 الاول على هذا يصدق عليه على البيع وقول  
 ومن تحب الحديث طلاق المخلوق عليها باتت  
 كما في **ع** ان هذا في النسخة والموطأ في  
 الذي في **ع** طلاق المخلوق بها بالبيع الموحدة لا عليها  
 وايضا ليس طلاق المخلوق من تحب الحديث ونص  
 بعد ان ذكر عن المدونة انه ان طلق المخلوق  
 بها زال الايلا سيما في معنى طلاقها  
 واخر طلقته لا يخرجها من القاصر عن الغارته  
 كما في **ع** من رده ومراة كما يظهر  
 منه ان الايلا لا يزول بحيث لا يعود اصل  
 الا بالبنات اما ان طلقها دونها فانه يعود عليه  
 ان اعادها فصحة كما مر ووجه **ع** ان  
 ما فيه **ع** منه عن صواب **قوله** **السيد**  
 وكذا العا الحق ايضا لقول ابن عرفة الباجي  
 عن اصبع فلورثك السيد وقفه فلها وقفه  
 وسمع عيسى ابن القاسم كونه كذا الالة  
 وقيل زوجها الولي فليس له وقفه انتهى  
 النظر **ان لم يمتنع وطولها** قول **ر**  
 فان امتنع لم يمتنع **ع** رتق او مثله  
**صحيح** وفيه نظر والصواب ان يرتق ما رتق  
 طبع لا عقلا كما تقدم في باب القسم لان  
 العقول تجوز وطى كل شيء حتى الحجر وقول  
**ع** وان كان ذلك ابن عرفة انما نص كلام  
 ابن عرفة وقول ابن شاس وابن الحبيب  
 وقول امي ابن عبد السلام لا مطا لية لافية  
 المتذر وطولها ولا الرتقا ولا الحايض لا عترة  
 ومقتضى قولها في الحايض ينافيه **ع** في  
 وشارب ذلك لقوله قبل هذا وان حمل  
 احله وهي حايض وقف فان قال انا في اهل  
 وان ابا فغني تحب طلاقه روايتا ابن القاسم  
 وامرست في بعض النسخة **ع** وعلى رواية ابن  
 القاسم جرى الحكم في نص طلاق الستة  
 بقوله والطلاق على الولي واجاب **ع**  
**صحيح** عن هذه المعارضة بقوله الطلاق



يقتضي ان يكون مطالبا بالغيبه في تلك الحال  
 قيل لا يبعد ان يكون الغيبه على هذا القول  
 بالتوعد ان يفي فعله جوابا عن مقتضى العارضة  
 ويكون المولى كالمحتاج وابن شاتر  
 سوا فتا المدونة ولما تقدم اذ على جوابه لصير  
 المعنى لها المطالبة ان لم يمنع الوطى اما ان امتنع  
 فلا تطالبه بالغيبه بالوطى مع مطالبتها بغيره  
 وهو الوعد فيقضى الطلاق ان اباه والمعارضة  
 ان اتى على مقتضى العارضة راسا انتهى  
 قال **طهري** وبه يندفع قول **ز** عقب كلام  
**مستدرك** مانع **ز** لا يدفع الاشكال لان  
 يكون الغيبه بالوطى او بالوعد والزامه الطلاق  
 ان امتنع فتخرج المطالبة بها وقد تقي المطالبة  
 بها فتا ماله انتهى لانه ليس المراد هنا تقي  
 المطالبة راسا بل تقي المطالبة بالوطى ولها المطالبة  
 بالوعد وعليها يتفرع الطلاق السابق وانه  
 اعلم **وهي تعقيب الحنفية** قول **ز** وفي  
 غير العبد يعني المطالبه بغيره وبما لم  
 يلزم من غيبته في الذي لا ين عسرة ان  
 تغلبها في اتيه كرسب تنزيم الافتضاء  
 وان الاول يعني عن الثاني **ولم مع جنون**  
 بعد اي يكون وطى المجنون في حال جنونه  
 فيته هو الذي نص عليه ابن الموارز واصبح  
 فيغلبه ابن رشيد والحنفي وعبد الحق لا يكتف  
 قال اصبح بحيث به وهو ضعيف والمذهب  
 كما لا ين رشيد وغيره انه لا يكتف  
 به وان كان غيبه كما تقدم ورد المسم  
 بنو قول ابن شاتر وابن الحاصب ككتفي بالرجل  
 الاول وقول **ز** فان ظاهره ان صوابه قبلوا في عاقله  
 ان لا يكون صورة الايلا هو التي وقع فيها الجلاء  
 المتقدم بخلاف صورة الظاهر ومقتضى نصي قوله  
 وفان حال جنونه انه وطى مع ان وطاه لا يبعد  
 وغيبته هي التي كلف فيها مطالبة بالخطا  
 ولو وطى مجنونا كما تقدم وايضا وطوه في  
 صورة الظاهر حرام من جهته لانه غير مكلف  
 يحرم عليها تمكينه فلا يحمل به لقول المص

ان

ان حل محل في وطى المولى في حال جنونه وقول  
 كما لا ين الحاصب وحزم ابن عسرة لانه  
 نظر بل الذي لا ين الحاصب وابن شاتر في وطى  
 المكروه كالمجنون انه ليس بغيبه كما لا  
 تحمل به اليه وحزم به ابن عسرة في المكروه  
 واعتبر من عدها المص في **مستدرك** بان  
 النص في المجنونة ان وطيه فيته وان كانت  
 اليه باقية ثم قال وقتا من تاقاله اقبل المذهب  
 في المجنون ان يكون وطى المكروه فيته بل  
 ادب النظره وبه نقل ما في **ز** من التخليل وقول  
 في **مستدرك** انه من عسرة غير ظاهر  
 بل ما في **مستدرك** اظهره على **لا يطى** **مستدرك**  
**مستدرك** قول **ز** او بوطى بد بر على المشهور  
 ان وقع في المدونة ما في **ز** او بوطى بد بر على المشهور  
 ان جامع المولى امراته في الدبر حنك وسقط ايلاوه  
 الا ان يتوى الفرج بعينه انتهى ونقله **ز**  
 هو كذا في كتاب  
 الرجم منها وقال عياض طرح سجنون قول بسقط  
 ايلاوه بوطيهما في الدبر ولم يقره قال ابن عسرة  
 وتقرى طرح سجنون لم يقر الحارثي على هو المذهب  
 في حرمته انتهى قول **ز** فان كسر بسقط  
 اي لانه لم يقر قبل ان يطا بسقط ايلاوه فكيف  
 اذا وحكم به كذا وقول **ز** واذا حنك  
 ثم كسر في بعد يقره ان هذا ان التران هكذا  
 ذكرهما ابن رشيد في اول رسم من سماع  
 ابن القاسم وقال انها قايما من المدونة  
**وان لم تكن غيبه مما يكره** قد كسر هذا  
 ما مضى **ز** من التحرير عند قول المص في  
 اليه من وامرات قبل حنكه **وان يسهل** قول  
**ز** كما لا ين كذا فيمن لم يعلم موضعه اي اي  
 لها القناب بالفرق لكن لا من حيث الايلا لانه  
 لا يلا مع الفقر بل من حيث انه ينفرد قال **ز**  
**مستدرك** وان لم يعلم مكانه فالحكم فيه  
 كالفقير انتهى **ولها المودة ان غيبته**  
 لما ذكر في العتية ان لها القناب من صرت اجل  
 اخر قال ابن رشيد ما كان تركها على الابد

م







انتهى **قوله** المحرم بفتح الميم وتخفيف  
الراء ولذا قال منه ولم يقل بحليله ويرد عليه انه غنة  
فانسد العكس لعدم شموله التشبيه بالمثل  
والتشبيه بين المحرمين وبين المحرمات  
اذ قوله المحرمات لا يوجب كل واحد من  
لا يوجب لكل واحد من صور ولد اقال  
ابن عاتق واصوب منه تصويب ذي حل  
منتهى حاصلة او مقدره بادمية اياها او  
جزءها بظهور اجنبية او بمن جرته ابد او جزئية  
في الخبر فهو قول في التعريف الاول  
اياها قال الرضا معقول لقوله وطيه انتهى  
قل من توكير ظهر وطيه والذي في النسخة  
وطيه بضم الهمزة فراضا وفي المصدر  
لغيره واياها معقول بتشبيهه وهو احسن والله  
اعلم **تشبيه المسلم** في **قوله** قال ابن عبد السلام  
لا بد من اداة التشبيه كلفظة مثل او كان  
وانما لو جاز فيها فقالت انت امي لكان خارجا  
عن الظاهر ويرجع الى الكناية في الطلاق وان  
كان محمدا نص في هذه اللفظة على انه مظاهر  
**ابن** انتهى وسلمه **قوله** وهو غير مسلم اذ قد نص  
ابن يونس وعيسى على ان انت امي ظاهر  
ولنص **قوله** في العتبية ان قال انت امي في ميم او غنة  
فهو مطلق غير محدد الا ان ينوي به الطلاق فيكون  
البيات ولا يشبهه ان ينوي واحدة انتهى وقد  
نقل **قوله** عند قول المولى في الكناية او انت  
امي ان ابن القاسم في سماع عيسى يقول انت  
اراد به الطلاق والطلاق والانتظام والاحراج  
ذكر في المسائل قول من احدهما رواية  
عيسى هذه والثاني رواية اشبه انه الطلاق  
البيات ولا يلزمه ظاهرا وانظروا وهذا مشي الميم  
فيما ياتي على انه ظاهرا وبه تعلم ان في لفظ  
تشبيهه اجالا لانه ان اراد به الاخص خرج  
خواجه امي وان اراد الاعم شمل الاستقار  
خواجه امي ويا اخي وليس بظاهر قال الرضا  
وقول **قوله** ان الحق فيه لغا فربما تسقط

ان

ان صوابه ان تقول ان الحق فيه لغا فربما تسقط  
الاولان لهذا هو الذي يناسب المحكم بينهم واما  
الاستقام فلا يناسبه وقول **قوله** لم يقل بكذا  
كما في الشئ سالم ان فيه نظر بل الذي في الشئ  
عكس ما نقله عنه ونص **قوله** في الشئ  
ولو اجازت به في شئ لم يلا يلزم ان وجه وسقط  
ما يبدى الا ان تقول اردت الطلاق فيكون  
ثلاثا الا ان يناسب كرها الزوج فيما اردت على  
الواحدة فانه في سماع ابن زيد انتهى ومثله  
في **قوله** ثم قال وهل يلزم ظاهرا لفظي او  
امضاه ان وجه لم ارفيه نصا والظاهر لزومه  
كما لطلاق انتهى **قوله** من غل او جزوا  
**قوله** في الفصح والتعقيب بان الاطلاق  
المذكور للتفصيل ان يدعى التعليل في الالة  
لان قل الشين ان يدعى التعليل في الالة  
فان قل في اية الالة على التميم كما قلنا  
في الظاهر قل **قوله** وان عدل مو الطلاق الالة لقوله  
نصده على ان وجات **قوله** ان فنيست  
محرم بضم الميم وتشديد الراء كان التعريف  
عشرنا لم باعتبار قوله او جزوا  
لان التشبيه بحزب الاجنبية انما يكون  
ظاهرا لفظيا ظاهرا وان فنيست بضم الميم  
وتخفيف الراء كان غير جامع لخبر زوج  
الاجنبية فتا عليه وقول **قوله** ومن  
المحرم ايضا الدابة او نحوه في **قوله**  
ونص **قوله** في ظاهرا الدابة فانه يلزم من الظاهر على  
قوله ابن القاسم لا على قول من ان انتهى  
**قوله** في **قوله** ان كان المعنى المشبه او المشبه  
به ما ينفصل كالكلاب والشمس فيجوز  
ذلك على الاختلاف فيمن طلق ذلك فربما  
انتهى وقول **قوله** ولانه يؤهم ان الحال من ظاهرا  
ان فيه نظر بل كلام المصنف لا يهاجم فيه فتا  
**قوله** **قوله** ان يعلق بك مستنها قول **قوله**  
ميزت ان في التقييد بتميزها انظر بل يوقف



على مشيتها وان لم تميز نفيم ان اختارت شيئا مضافا ان ميزت  
وتكيل ان وطيت فان لم تميز ولم تطلق استوفيت  
بها فكذا هو الذي يؤخذ بما تقدم كما نقله ابن  
رشيد عن ابن التاتس ونقلت له المواق هنا  
فانظره وهو **يبد لها ما لم توقع في صريح**  
عن السيوري لا يختلف في اذا شئت او ميتي  
شئت ان لها في لك بعد المجلس تالم توقع  
او توقا بخلاف ان شئت فببيل كذا وكذا  
تالم يغير قابيتي وقوه في البتة  
في التيقين في قوله وفي جيل ان شئت او اذا  
شئت كذا وكذا او كما يطلق ترددت في قوله  
وقول **ن** وقوله تالم توقع فببيل كذا وكذا  
عبارة المؤلف كعبارة المبدونة قال بعض  
الشيوخ وكان معنى ذلك انه يبد لها  
توضعه وتقدمه تالم توقع فليس لقا فكذا  
الاختيار وانما لما مضى ما جعل يبد لها  
او تركه من غير تاخير صلا وانما اعلم  
**وبحقق تخير قول** والظاهر بحري منها  
قوله فيها في صلا صبر عنه كذا وكذا  
وكذا انتم يفتي على نص وهو مخرج به في  
القرمات ونص  
كلامه على الظهار المقيد فيها وجب تحصيل  
الطلاق فيه وجب تحصيل الظهار فيه وانما  
يكن له الرضي الى بعد الكفارة وما لم يحكم  
فيه تحصيل الطلاق لم يحكم فيه تحصيل الظهار  
انتهى وكذا كلام ابن عرفة في ذلك  
انه لا فرق بين هذا الباب وباب الطلاق  
وقال ابن الحاجب وفي شجره فيما يخص فيه  
الطلاق وتعميمه فيما يخص فيه فقلت انتهى  
وبه اعلم ان عبارة المؤلف في صلا وانما اعلم  
**وبوقت** **ن** يبد يبد يبد يبد يبد يبد  
ان قال انت ضحك امي ما بدت بحركتها  
فان لم يكن منه قاله الخ ومثله المبتدع  
والصانيم انظر **وبعد** **ن** **واج** **فبين**  
**الباس** **او العزيم** عبارة المؤلف كعبارة  
ابن الحاجب وابن شامس فقال في **صريح**

يتعرض

يتعرض المؤلف لكونه فعل منع من الوطء كالطلاق  
ام لا ونظر الباجي على ان الظهار كالطلاق وانما  
يحرم عليه الرضي اذا كانت بمينه على حديث  
زيد فضل عليه الا يلا ويصرف له الاصل من يوم  
الوقوع انتهى ونظم ابن عبد السلام كلام  
ابن الحاجب على انه لا يمنع من وطئها قال في  
**صريح** وليس بظاهر لان كلام ابن  
الحاجب ليس فيه لغو من جوار الوطئ وللعبد انتهي  
وقد اعترض ابن عرفة على ابن الحاجب  
بفهمه منه من انما فهم ابن عبد السلام في رد  
عليه **ن** **صريح** فانظره **واج**  
ان **قلني** اعترض على المص في قوله والعزيم  
فقال لم ارم ذلك ونوع الحديث بالعزيمة  
غير ابن شامس وابن الحاجب ولا حجة في كلام  
القرمات في كفاية النبي لا يبع ابن  
شامس بقوله انتهي فلن يبع ابن  
وهو غلط منه من كلام ابن الموار الذي  
نقله ابن عرفة ونقله عنه **ط**  
بتفسيره ولم يتنبه له ونظر ابن عرفة  
الشخ في الموارية قال ان لم افعل كذا فانت  
عليه والافلا فانت ضارب له احدا فله الوطئ  
لتيامه فان فعل به وان قال التزم الظهار  
واخر في كفارة له كرمه ذلك ولم يطلق  
عليه باله يلا حين رعي للفتيلة كذا وكذا  
او يرض فان شرط في الكفارة صلات  
كمزول يقول امي في كفارة الميرة بعد  
الميرة ويطلق عليه بما كرمه من الان  
انتهى فيقول **ن** وان قال التزم الوطئ  
في الحديث بالعزيمة ونقل **ن** عن شامس  
ابن زيد عن قول ولقد ريت الكفارة ان  
عاد ثم ظاهرا يدل على عدم الحديث بها  
فان قال انت كذا امي ان لم تزوج عليك  
انه صام اياما من الكفارة ثم انك اذا  
تزوج فستزوجه عنه بعد فعل بعضها التمسك  
للعزم على القصد يفيد ان الحنث لا يقع بالعزم











عليك بني او غلامي ظهارا انتهى واقتصر عليه وظا  
هوه التفتت به على المص وما نقله عن ابن يونس  
ليس هو لغضنه بل نفس ابن يونس قال ابن القاسم  
وان قال انت علي كظها امي فهو مطلقا وهو مطلق  
اصبح وقال ابن حبيب لا يلزم ظهارا ولا طلاق  
وانه منك من القول قال وان قال انت علي  
كالي او غلامي فهو محرم ابن يونس والصواب  
ما قاله ابن القاسم لان الاب والجد محرمات  
عليه كالا م او ابنته ولا وجه لقول ابن حبيب  
لا في انه لا يلزمه ظهارا ولا طلاق ولا في انه الزمة  
الخبر بسم اذا لم يسم ذلك لان من لا يلزمه فيه شيء  
اذا سمى ظهرا لا يلزمه شيء اذا لم يسم الظاهر  
كثنية زوجته بزوجه له اخرى او امته لانتهى  
بلفظه فتأمل ومن المقضية  
نص ابن القاسم بقوله في الذي يقول لامرأته انت  
علي كظها امي او غلامي انه ظهارا ابن رشد ولو  
قال كالي او غلامي ولم يسم الظاهر لم يكن ظهارا  
عندهم في ذلك ابن حبيب عن رواية اصبح  
واختاره وقال مطرنا واصبح لا يكون ظهارا ولا  
طلاقا وان لم تكن من القول والصواب ان لم  
يكن ظهارا ان يكون طلاقا وهو ظاهر قوله  
ابن رشد لانه قال في ذلك لا ظهار عليه فكما  
راى عليه الطلاق انتهى من رسم الوصايا مع سماع  
اصبح وبه تعال ان ما ذكره المص هو قول ابن  
القاسم واختاره ابن حبيب علي ما صرح به ابن  
رشد **وكذلك كل شيء حرمه الكتاب** في  
ذكره فيه من لزوم البتات هو مذهب ابن  
القاسم وابن نافع والشيكونة قال زبيدة بن  
قال انت مثل كذا في حرمه الكتاب  
فهو مطلقا انتهى واقتصر عليه **ف** ابن  
يونس وهو قول ابن الجبوت وابن عبد الحكم  
واصبح واختلف الشيوخ فهل هو بخلاف لابن  
القاسم واليه ذهب ابن أبي زمين او هو وفاق  
وهو الذي في تهذيب الطالب تارة يكون  
قول زبيدة بمعنى انها تحرم عليه بالبتات  
ثم اذا تزوجها بعد زوج كان مطلقا ابن يونس

والقياس

والقياس عندي انه يلزمه الطلاق ثلاثا والظهار  
دكتاه قال انت علي كالي والمبينة انتهى **ولزم**  
**بأي كلام نواه به** في قول **ف** اذا لم يلزمه بها  
فامري الصريح انما في كره من عدم لزومه لغرض  
الطلاق هو الذي تقدم عند قوله ولا ينصرف الطلاق  
ان من ابن ابراهيم وذكرا ابن رشد في القدمات  
ان مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا قال لامرأته  
انت طالق وقال اردت بذلك الظهار المزمع  
الظهار سما قرينه من نيته والطلاق بما ظهر من  
لفظه انتهى بقوله **ع** عند قوله ولا ينصرف  
للطلاق ومرارا بعد بعض من تركه على المدونة  
هو الواو عني في حاشيته عليها جعل الكناية  
كالصريح نقله عنه في تكميل التقييد  
وسلمه **لا يان وطيتك وطيت امي** في قول  
**ف** كما قال ابن عبد السلام تتعالا ابن يزيد  
في النوادر **ع** بعد نقل كلام ابن عرفة  
وما نقله ابن عرفة من جهة البحث فظاهر  
واما من جهة النقل فنقله ابن عبد السلام في  
**مسج** وكذا ابن يونس **و**  
نص **وطيتك وطيت امي** فلا شيء عليه انتهى وكلام  
ابن عرفة فتدافع لقوله او لا اثم احده ثم قال  
ان الصبي نقله عن سيجون وقوله في النقل  
شي من نقل الصبي ان عمن طاهر لان امانته  
ابن يونس وثقتة وخلافتة معروفة ومن حفظ  
خجة على من لم يحفظ على ان الشيخ لم ينف وجوده  
انتهى باختصار على ان كلام ابن عرفة  
في صور وما قاله ابن يونس موجود لغيره فعني  
تعالين الى عمران فان نص  
روى ابن ثابت عن ابن دهب عن مالك عن  
الذي يقول لامرأته لا اظنك حتى اطاممي او لا  
اعود لو طيتك حتى اعود لو طيت امي انه ظهار وسيجون  
يقول انه لا شيء عليه انتهى بلفظه **و** في  
الروايات المجمعة لابن قتيوب رخصت الله عليه  
ما نصه قال سيجون ويحمد  
ابن المواز عن مالك انه ان قال انت امي فتميز  
وعنيوها فظهار وان قال ان وطيتك







والثاني بفعل او الاول منهما بفعل والثاني منهما بفعل  
 فعلية في كل واحدة منهم كفارة انتهى من  
 الى احسن انتهى قل **مس** تجزى في نسخة  
 في بقل **مس** تجزى في نسخة  
 عن نسخة من البيان في توارك اصبح من كتاب  
 الظاهر ما نص **مس** تجزى في نسخة  
 ابن القاسم ان الرجل اذا ظاهر من ابراهه ظاهرا  
 بعد ظاهرا انما ان كانا جميعا بفعل او جميعا  
 بفعل في شيء واحد او الاول بفعل والثاني بفعل  
 فليس عليه فيهما جميعا الا كفارة واحدة الا ان  
 يريد ان عليه في كل ظاهرا كفارة فيلزم  
 ذلك ثم قال وانما ان كانا جميعا بفعلين  
 مختلفين او الاول منهما بفعل بفعل والثاني  
 بفعل فعليه في كل واحد كفارة انتهى  
 وهو يقسمها قاله **2** والعجب من بعد الله يزوج  
 احد التقلين من غير مرجع على ان **2** اخذ  
 وان ثبت وقوله ان ما لا يكون رسله لا وجه له  
 فيه نظر بل هو الذي يظهر وجهه والله اعلم  
**وله المس بعد واحدة على الاربع** لعولفاني  
 والى عمران وصوبه ابن يونس ويقال له لابن  
 زيد النظر **وهو** **مس** قبلها **الاستماع**  
 قول **2** ولو تجزى عن كل انواع الكفارة او  
 ابن عسرة بفعل ابن القطان عن نوادر الاجماع  
 اجمعوا ان المظاهر ان لم يجد الرتبة ولم يطق  
 الصوم ولم يجد الاطعام لم يطار فحبه حتى  
 يجد واحدا من تلك الاصلان الا التورك  
 والى صالح قال يطاهر من غير كفارة انتهى  
**وسقط ان تعلق ولم يتجزى قول**

**فسرع لوظاهر من امته الى قوله**  
 من بيعت منه لم يقد بمدينه عليه انه كذا  
 رايته في كذا من التفسير واصيله **مس**  
 وهو غير محقق بل المنصوص انه لا فرق  
 بين بيعه وبين الغرما وما يقتله عن الحسن  
 ليس لقونه كذا بل وقع له في قتله استبا  
 اختل به المعنى وليس كلام ابن الحسن عن

المقدمات واما من ظاهروا امته ثم باعها ثم اشترى  
 فان البيوع ترجع عليه على مذهب ابن القاسم  
 لانه يثبتهم في استقاط البيوع عن نفسه وان  
 بيعت عليه في الدين واشترىها ممن يوجب  
 منه وانما لا تعود عليه البيوع اذا رخصت اليه  
 بميراث يرثه **مس** من حلف بحسنة عبده ان  
 لا يفعل فعلا فباعه ثم اشتراه والاختلاف  
 الذي يدخل في ذلك يدخل في هذا البيوع  
**وهو** **مس** **2** عن ابن رشد فان ظاهرا وكان  
 سقط من سجنه من ابي الحسن كسرة  
 وانما فروع فيما قال والله اعلم وقول **2** فسرع  
 اخراذ اباي الامة عكس اذا اظهر من وجهه  
 وهي اية يمين ثم اشترى العاقل ان يثبت  
 باليمين قال في المقدمات ذهب بعض الشيوخ  
 الى ان البيوع لا تعود عليه وذهب بعضهم  
 الى ان البيوع تعود انتهى قال ابن يونس  
 ولما صحت النظر **2** قال ابو الحسن في  
 الخلاف الى بقية هل يتجزى من رتبة طائفة  
 واحدة او من رتبة ثلاث انتهى فان ظاهرا  
 منها ظاهرا لم يجد عن البيوع عا رايته الظاهر  
 بانفاق المتولين كذا يعود عليهم اذا اطلقوا  
 ثلاثا قاله ابن يونس وبقيت ابو الحسن  
 وكذا يقال في فسرع **2** رايته مفيد بتعليق لم  
 يثبت بيته حتى تزوج فقوله او تجزى الصواب  
 استقاطه وقول **2** ثم ملكها ولو تاركت  
 من صوابه جار على ما ذكرنا وما تقدم من عوده  
 عليه يعود فقال بارت محكم اذا ظاهروا يمين  
 وبالحالة فالتفصيل في هذه النزوع انما يقتض  
 حيث ظاهروا يمين ولم يثبت واما ان تجزى  
 الظاهر فانه يعود عليه في جميع هذه النزوع  
 والله اعلم **مس** **2** **مس** **2** **مس** **2** **مس** **2**  
 فسرع لوظاهر من امته الى قوله  
 من بيعت منه لم يقد بمدينه عليه انه كذا  
 رايته في كذا من التفسير واصيله **مس**  
 وهو غير محقق بل المنصوص انه لا فرق  
 بين بيعه وبين الغرما وما يقتله عن الحسن  
 ليس لقونه كذا بل وقع له في قتله استبا  
 اختل به المعنى وليس كلام ابن الحسن عن

Copy

ersity



لانه حينئذ وقع على غير زوجة لما وقع مرتين على  
 الطلاق انتهى منه وقال ابن عسكروته قال  
 ابن محرز انما الزمان معاني الاول لان العا والارتب  
 ولو عطف الظاهر انهم لم يلزمه ظاهرا لانه  
 وقع على غير زوجة انتهى ونقول **باب**  
 على ان المعلق والمنفلق عليه يقعان معا في الارض  
 هذا في مصاحبة احد المعلقين في الوقوع  
 للاخير بل المصاحبة بينهما واقعة سواء قلنا  
 بوقوع المعلق مع المعلق عليه او بعده ونص  
 التبرائ في الفرق المجازي عسكرا اذا قال **باب**  
 دخلت الدار فامراني طالق وعبدى هو فدخل  
 الدار فانه لا يملك كينا ان نقول لزومه الطلاق  
 قبل العتق ولا العتق قبل الطلاق بل وقع  
 من تبين على الشرط الذي هو متعلق بالدخول  
 من غير ترتيب فلم يتعين تقديم احداهما  
 ثم قلت فذلك اذا قال ان تزوجت  
 فانت طالق وانت على كذا فامس لا نقول  
 الطلاق مستند على الظاهر حتى ينفذه بل الشرط  
 اقتضاها اقتضا واحدا فله ترتيب في ذلك  
**باب** وان عسر من عليه **نكاح امرأه**  
 ان قول **ز** ويغرم من المص لزوم الظاهر ان هذا  
 المفهوم هو صريح الصورة قبل هذا فلا حاجة  
 للتنبه عليه **وجوب** بالعود المراد هنا بوجوبها  
 بالعود بمحبتها واجزاؤها بدل كل يسقط طلاقا  
 موت وفراق كما يأتي وهذا الذي ذكره  
 هو كلام ابن رشد ونص  
 في سماع ابن الفاسم الشهور ان العودة ارادت  
 الوطى والاحجاع عليه مع تداية العصبة وان  
 انفرد احداهما لم تحت الكفارة بل لا تجزئه  
 ان فعلها غير عازم على الوطى ولا يجمع عليه  
 فالكفارة على هذا القول تصح بالعزم على الوطى  
 والاجماع عليه ولا يجب الا بالوطى انتهى  
 وفي تعبير النصارى بالزوجات عن لصحة في اللغة  
 لا صطحة فصح نعم فيه ابن عبد السلام  
 فلو قال وتصح بالعقد كان احسن وايه  
**فصل** **ولعل** هو العزم على الوطى عني في  
 صحيح نسخ هير الثاني لابن رشد وعيا من

قال

قال **فصل** ويواخذ المص بالمطالبة بمن شهرت بقاء له  
 ان لم ار من شهره ولم ار من منه عليه من الشراح  
 انتهى قلنا **باب** وهو التاويل الاول رجحه ابن قتيون ونقله  
 المتصل وابن سلقون عنه في اختصار المتبصرة  
 لابن قتيون واختلاف في العود المذكور  
 الآية فقيل هو الوطى وقيل العزم على الامساك  
 وقيل هو ارادة الوطى قال بعض المؤلفين وهو  
 الاظهر انتهى وسرده بالغرض ابن قتيون  
 نقول ابن سلقون ما نصه  
 واختلاف في العود ما هو فقيل هو الوطى بقوله  
 وقيل العزم على الامساك وقيل ارادة الوطى قال  
 ابن قتيون وهو الاظهر **باب** لا يقال العتق  
 بقا هو المستعبر وهذا مستظهر في قطع لا ين  
 نقول كلامه عند قول المص اول الكتاب  
 وجبت قلت خلاف او يدل على ان ذلك يلزم  
 في التثنية ونص  
 كان اختلاف فهم في التصريح بلفظ التثنية  
 او ما يدل كقولهم المذهب او لظاهره والراجح  
 او المفتي به كذا ونحو ذلك انتهى ثم ان  
**باب** **مسألة** فيه نظر لا يقتضيه ان  
 ابن رشد وعيا صامستفان في التثنية  
 والتاويل وليس كذلك لان ابن رشد  
 فهم المدون على ان العود مجرد العزم على  
 الوطى مع بقا العصبة وقال انه المشهور  
 ولم يتعرض للعزم على الامساك وعيا من  
 فصح المدونة على انه العزم على الوطى  
 مع العزم على الامساك وقال انه المشهور  
 ولا شك ان العزم على الامساك غير بقا  
 العصبة قال ابو الحسن في الكبير ذفا ندة  
 اختلاف بينهما يظهر اذا عزم على الوطى والامساك  
 ثم طلق او ماتت فعند ابن رشد لا ينفك  
 الكفارة وعبد عياض لا تسقط وكذا في  
 اذا كفرت بعد ان باتت منه فلي بالابن رشد  
 لا تجزئه وعياض العياض تجزئه **باب** في  
 المص في **مسألة** فهم متساواتها في  
 عليه عزوه فتبين ان قول المص او من



الامساك انما هو تامل عياض واما ابن رشد فاذا تناول  
 المدونة على ان العود تقوى العزم على الوطئ مع دوام العفة  
 لقولها اذا وقع الخراق بموت او فراق سقطت الكفارة  
 ولو لا كلامه في **مسألة** لا يمكن ان يشترط كلامه  
 هنا كلام ابن رشد وعياض فيكون القول في  
 الاول اشارة الى تاويل ابن رشد وتفسيره والنا  
 الى تاويله وتفسيره عياض واعلم انه وقع  
 كلام المؤلف بخلط وذلك لان خاص كلامه  
 على ما شرحوه به ثلاثة اقوال وكلها تاويلات  
 على المدونة الاول لابن رشد وهو قوله وحسب  
 بالعود الجزا الثاني للحسن والثالث لعباض ولهما  
 اشارة بقوله وهل هو العزم على الوطئ او عبارة  
 تقتضي ان الاخيرين مفرعان على الاول  
 وليس كذلك بل هما مبادئ له وتقتضي  
 ايضا ان الوجوب علىهما في الوجوب على  
 الاول وليس كذلك ايضا لان الوجوب على  
 على الاول بمعنى الصحة كما علمت وعلى  
 الاخيرين بمعنى الختم لان الكفارة عن  
 الاخيرين لا تسقط بموت او اطلاق وتقتضي  
 ايضا ان قوله وسقطت ان لم يطأ بموت او  
 فلاق تاويلات رابعة علم وقول الحسن  
 على قوله تعالى انزمت على الاخيرين فستقط  
 ان لم يطأ بموت او اطلاق تاويلات رابعة علم  
 قوله **مسألة** هل على قوله تعالى انزمت على  
 قالوا ان نقل ابو الحسن عن عبد الحميد الصايغ وجها  
 اخر وهو ان يكون الكلام بمعنى في اي ثم يوردون  
 فيما قالوا بمثل قوله تعالى لا تجلبها لوقتها الا هو  
**وهل يحزى ان اتمها تاويلان** قوله **مسألة**  
 وهل التاويلان ولو اتمها بقدر ما جعلها الكلام  
 المدونة بعبد الحق واما الحسن وابن رشد وعلم  
 كما اصرح في ان التاويلين انما يحملان اذا اتمها  
 قبل مراجعتها ولفظ المدونة ولو طلقها قبل  
 ان يحسها وقد علم في الكفارة لم يذمه اتمها  
 وقال ابن نافع وان اتمها جزاءه ان اراد العودة  
 انتهى قال ابو الحسن وانظر قول ابن نافع  
 هل هو وفاق لقول ابن القاسم بحمله عند  
 الحق في التهديب على انه وفاق اذا كان

وليس كذلك بل علمت فاما سقوط العود على الاول  
 على الاول من هذه الاربعة وهو قوله تعالى لا تجلبها لوقتها الا هو  
 على الاول من هذه الاربعة وهو قوله تعالى لا تجلبها لوقتها الا هو

الطلاق

الطلاق رجعي وعلى الخلاف اذا كان باينا قال  
 عبد الحق وهذا الاختلاف في ابن القاسم وابن  
 نافع انما هو ان اطلق طلاقا باينا فلهي قول ابن  
 القاسم لا يذره ان يتمها وان اتمها لم يحز ذلك  
 وكذلك في ذكر عنه ابن الموازي في لفظ ابن  
 نافع ان اتمها جزاءه ثم قال ابو الحسن  
 وحمل بعضهم على الوفاق في الجميع وبعضهم  
 على الخلاف في الجميع انتهى راجعا انما هما  
 المراجعة فانما نقله ابو الحسن في عامس فقال  
 يوما ما وكانت الكفارة صوما ابتداها وان  
 كانت طعنا ما بني على ما كان اظفر قبل ان  
 تبين منه لجواز تفرقة الطعام قال ابن  
 التراز وهذا قول مالك وابن القاسم وابن  
 وهب واصلح ما انتهى اليها انتهى واما  
 ذكره في **مسألة** فراجع مستقلا وقال  
 انه لا يبنى على الصوم اتفاقا واختلافه على  
 على الاطعام على ان يوقع اقوال انتهى واما  
 في **مسألة** والله اعلم وقول لافيه وفي الصوم خلافا  
 للمنفق فيه نظر بل ما في الشئ هو الذي نقله في  
 ما تقدم والله اعلم **وهي اعتناق رتبة** قوله  
 اي احدا نواحيها هو هذا التفسير لا يحتاج  
 العطف الا في قوله ثم لم يفسر ان منفعة  
 وقوله لان الكفارة ليس نفس الاعتناق  
 يعني ليست بصورة في الاتباع التاويل  
 لا يقع بل الاعتناق وحده بل به وسما عطف عليه  
 والى كفاية بصورة في الانواع البلاء  
 وقوله **مسألة** ولو عسر لعني اذ فيه نظر لان المراد  
 العشق للظهار واذا وقع العتق بوع المعلق عليه  
 من دخول او غيره فلا يقع لظهار حتى يتوب  
 فيه الاحتمال فلا حاجة للاختلاف عن هذا **مسألة**  
 ابن يونس لما ذكره عن ابن عمر وحمل في كفاية  
 الفتيان رتبة مومنة كان ذلك في الظهار  
 وغيره من الكفارات وفي حديث السواد  
 ما دل على ذلك اذ قال سيدنا النبي صلى الله



عليه وسلم على رقبته افا عتقها ولم يذكر عن ما في الزمة  
التي قال ابو الحسن وتترك الاستفصال في  
حكاية الاحوال مع الاحتمال يتنزل منزلة  
العموم في المقال قال ابن يونس قال يا من النبي  
عليه عليه وسلم بعثها قال ابن يونس حتى  
سأله ابن الله فقال لا في السما فقال لها من انا قالت  
رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اعتقها فانها مومنة وقولها في السما معناه العلو  
والارتفاع وانه تعالى منزله عن صفات الحوادث  
وقوله عليه السلام ابن الله هذا الحديث فيه  
تاويلات وهو من المتشابه لان الله تعالى لا يتأثر  
بشيء باين هذا انتهى وقال **ع** في تلك  
التفصيل ولا الى القاسم السري على كماله  
حسنة ومن كلامه في السؤال باين يتقسم  
الى ثلاثة اقسام اثبات جازان وراحد لا يجوز  
الاول السؤال على جهة الاختصار للمسؤول ليعرف  
مكانه من العلم والامر كن لمسألة عليه  
السلام للائحة والثاني السؤال عن مستقر ملكوت  
الله وموضع سلطانه كعشره وكسره  
وملايكته مثل سؤال السائل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اين كان ربنا قبل ان  
يخلق خلقه قال كان في عظام فوقه لقوا  
وما تحته لقوا فهذا السؤال فيه حذف كما ترى  
وانما يسأل عن مستقر الملايكة وغير ذلك  
من خلقه والحق هو الشجاعت واذا جاز ان يعبر  
عن اياته او ليا به بقوله يحارزون الله جاز  
ان يعبر ايضا باسمه عن ملايكته وغير ذلك  
وسلطانة وملايكته قل **ع** في  
هذا الحديث أخرجه الامام احمد وابن ماجه والترمذي  
وحسنه عن ابن رزين قال قلت يا رسول الله  
الحديث قال الترمذي قال احمد ابن مزيه قال  
يزيد ابن عمارون العا اي ليس معه شيء انتهى  
وهذا يعني عن تاويل السهمي لم قال السهمي  
والثالث السؤال باين عن ذات الرب سبحانه  
فهذا السؤال لا يجوز وهو سؤال فاسد لا يجاب  
عنه سائله وانما يسأل المسؤول ان يبين له فساد  
السؤال كما قال علي كرم الله وجهه حين سئل

ابن

ابن الله قال الذي اثن الاين لا يقال فيه ابن فليس  
للسائل فساد بسؤاله بان الاينة مخلوقة والذى  
خلقها لا محالة قد كان قبل ان تخلقها ولا اينة  
له وصفات لنفسه لا يتغير فهو بعد ان خلقت  
الاينة على ما كان قبل ان تخلقها وانما مثل  
هذه السائل كمن سأل عن لون العلم او عن طعم  
الظن والشيء فهو متبنا قطع لان اللون والطعم  
من صفات الاجسام وقد سأل عن غير جسم  
فسؤاله محال اي متبنا قطع **ع** في  
**الاعجمي** **ق** و **ب** **ل** **ا** **ن** في المدونة وتحرى عتق العتق  
والعجمي في كناية القماران كان من قصير  
النفقة قال ملك ومن صلي وصام احب الى  
ابو الحسن قال ابو عمران معني ذلك في باب  
الاستحياء واما في باب الاجزا فيحرى وان لم  
يكن مع قصير النفقة وقال انوار القسم  
في طهره فزها والاعجمي ظاهره اجاب الى السلام  
وطاهره خبر على الاسلام ام لا وقال سيجنون  
معني الاعجمي الذي اجاب الى الاسلام وهي  
مفسرة بذلك في غير المدونة وبذلك  
فسرها ابن البباد وابن الى من من وغيرهما  
واما ابو محمد فاخصر لها بقوله وتحرى عتق  
الاعجمي الذي يحبر على الاسلام وان لم يسلم  
وهي مفسرة بذلك في كتاب محمد قال  
لاهم على رين من استتراهم وقال الشهر  
تحرى حتى تحب الى الاسلام الظاهر فيها  
انتهى وعلم منه ان التاويلين في الاعجمي الذي  
يحبر على الاسلام ولم يسلم تاويلها ابو محمد على الاجزا  
وعبره على عدمه رافى **ع** في  
وهل الخلاف في الصغير كالكبير او الخلاف  
اجماله في الكبير واما الصغير فيحترى بغير  
عن ابويه فلا خلاف انه تحرى طريقتان في قسم  
الخلاف الاول به تعلم ان ما في من التعميم هو  
الصواب والله اعلم **ع** في **الوقت** **ح** **ق** **ل** **ا** **ن**  
موايه تردد لان الخلاف في الثاني لا يثبت  
يونس والاول لبعض اصحابه وقول **ع** عبارة  
السائل بخلافها وهي انه هل انما ليست هذه عبارة  
السائل بل عبارة رفته هي **ع**



نصه  
عن امراته حتى يسلم الاغص وان مات ولم يسلم لم يجز به  
اوله وطولها ويجز به ان مات قولان انتهى **بلا**  
**شور** عوض قول **ز** وقد عطف على ظاهر  
غيره ان مثله في المدونة وعنده فيها بانه كمن  
اشترى رقبته بشرط العتق لا **اشترى للمعتق**  
قول **ز** عطف على تسليمه ان الظاهر انه عطف  
على قوله بلا يشوب عوض لانه من جملة مجتزئاته  
على عادته في هذا الموضع وغيره من ذكره  
بعد كل وصف مجتزئ معطوف عليه بلا فكاية  
قال رقبته كباينة بلا يشوب عوض لا يشترط  
للمعتق وذكره على ما قيل ان رقبته بالملوك وقد  
علل ابن يونس عدم الاجزاء بان المشتري للمعتق  
ليس رقبته تامة لما وضع له من ثمنها كشرط  
العتق فيها انتهى **وكول** وانظر الصفات  
الخاصة **ك** ما افاده في خواصه مختصر في بحث  
الفصل والوصل عن العلامة ابن ابي الزناد  
في النسيان ان الاصل في الصفات لشك الواحد  
لا يعطف بعضها على بعض نحو اجز الرقيم ونحو  
الذكر القدوس السنن المومر الآية لا اتحاد  
بكل الصفات ولان الصفة تجزئ مجزئ  
الوصف وانما خالف ذلك في هذا الاثر والا  
خرى الظاهر والباطن لان كل اثنين منها  
متقابلان بحسب اصل الموضع تنرفع ثوبهم  
امتناع احدهما بالاعطف ولذا لك عطف  
الصفة الثامنة في نسيان وايضا وفي  
الامرون بالعدو والناقبون عن المنكر  
لان المطلوب الا برأى الجاد والنبى عدم خولف  
في غاير الذنب وقا تارة ان محل الاول  
غير الثاني اذا المعنى انه بفعل الذنوب من مات  
معترا غير نسيان ان شافيا ما مات قتل توبته  
فهو ميتة له بلا اشك كالخلافا في الاول  
لنسيان النسيان انتهى **لا من يعتق عليه** قول  
**ز** وقد خالف فيه تالوا **اشترى** رقبته حاشا  
ان لا يشترط الا بغير ام وله على المشهور كما  
يأتي لمعتق الولد عليه في بطنها وكان ينبغي  
ادخال هذه في قوله وبلا يشوب عتق فتأمل

وقوله

**وقوله** لا من يعتق عليه اي بسبب قرانه او  
تعليقه وسواء احتاج لحكم ام لا قال في **منه**  
ولا اشك كال من ان يبيع على المشهور ان القرانه  
يعتق بنفس المالك وان يبيع على ائتماره لم يملك  
تباعه قبل ارفع اليه فقد يخرج على الخدم  
فيهما اذا اعتق كعتقها والباقي لغيره ذكره عليه  
**وفي ان اشترى بته فهو حر عن ظاهري** قول **ز**  
وقد عطف على ما يعنى يعتق عليه اذا ملكه  
لقرانه او لتعليقه ان جعله موضوعا للتأويل  
من يعتق عليه فيه نظرا لموضوع الميسرة  
عند الامم من لا يشوب للمعتق فيه الا التعليل  
المدكور في عبارة المدونة قال مالك ولا يخرج  
ان يعتق عبد اقال ان اشترى بته فهو حر فانت  
اشتراه وهو مطلقا فحر ولا يجزئ به انتهى ابن  
الوازي عن ابن القاسم ولو قال ان اشترى بته  
فلا يشوب حر عن ظاهره فاشترى فهو حر بته  
انتهى ثم اختلف في فهم المدونة بالثبوت  
يونس حملها على العموم فيكون بالاثبات  
المواز خلافا لما جرى حملها على ما اذا لم يقل عن  
ظاهري فيكون وثاقا وعلى ما ذكرنا يتزل  
التقييد الذي ذكره بعد عن ابي عمير ان  
ولا تقيم بمن يعتق عليه لان من يعتق عليه  
لا يصح ملكه عليه سواء تقدم الظاهر عن  
التعليق او تاخر عنه فلا يجزئ به مطلقا تامة  
وقول **ز** ومحل التأويلين ان هذا التقيد  
لا يعمران لكن خالفه فيه ابن يونس قائلا  
المسائلان سواء بينة العودة في مسئلة محمد  
اي كمن حصل الظاهر فيها وكل من كونه  
ظاهري فانه يربط حل الظاهر الذي منعه  
الولي ليطا بته بته العودة انتهى قال  
ابن عرفة وحري في لفظ ابي عمران او لا  
الوصف مناسب للتفسير بين مسائل محمد  
محمد والى عمران وهو انه في مسألة محمد ان  
عتقه للمكافأة في وقت لا يستقر ملكه عليه  
لوملكه لانه قال ثبت اظهاره وهو قول ابي  
عمران او لا لانه لا يستقر عليه ملكه وينفس  
شرايه يعتق انتهى وقد سبقه لهذا التعليل

Copyrighted material







فرض من سالت فلا ينبغي التسك به في هذا وان ايسر  
 فيه **تمادي** قول **ر** وهو باي وقت ذاقوله بعده  
 ووجب الرجوع قبل تمام يومه ان هذا وان لم يكن منصوبا  
 بعينه لكنه يؤخذ من كلام المدونة وقت  
 ينشأه **و** **ولو كان** **لغة المعسر** **حاز** نحوه لابن  
 العاصم وفي **تمادي** لو قال احزاب كان احسن  
 وايضا تتبع النظم وهو الظاهر لشموله التكاليف المتنوع  
 وعقده **او** **احد** **المن** **فيهم** **كفارة** هذا من عطف  
 الخاص على العام للمذكورة التي ذكرها عن الساطي  
**او** **من** **لها** **جدة** قول **ر** اي حركة السفر او  
 هذا من مسيلة فقط والمبار على انه ارجل  
 على نفسه المرفق بسبب احتياجه سفر او غيره  
 كما كل شيء يعمل من عادته انه يضربه ثم  
 او ظهر وعلى هذا فيجعل الضم في هاجه للشخص  
 اي هاجه الشخص في سفر او غيره **واسا** **ع**  
 وقول **ر** يقال هاجه بهيمة والهاجده بهيمة  
 في نظره والذكر في الضحاح والعاموس في الضحاح  
 بمعنى تار وهاجده اشارة يكون لازما ومتعديا  
 والهاج الزبح النبات يستسه وليس في واحد منها  
 افعال الرباكي بمعنى اشارة فانظرهما **ولكن** **عزوب**  
 قول **ر** وكذا ظن كمال شهدة **كفارة**  
 في **تمادي** وقال **ر** **بذل** **سيرة** ارجل  
 المص في **تمادي** في الخطا وضام **بشيرة**  
 وضمين يوما ثم اصبح ففطر معتقدا اليام وهي  
 من التفارقة بسبب ان الله اعلم ان **بشيرة** اي  
 والبشيرة تقطع المتابع لما فيها من تبيت  
 الفطر على الشهور في المذهب كما فترج به  
 ابن رشد ونقله **و** وكذا في الحسن عن  
 ابن عمر ان ولده **بشيرة**  
 في العبد حتى يظن ان هذا اليوم هو الموتي احد  
 وسنتين يوما فيفطره فاذا هو الموتي سنتين  
 وناسي اليوم وحب عليه ان يصومه يصوم  
 ففطره ففطره ان يحب عليه الاستئذان لانها  
 بيتا الفطر بخلاف من تبيت الصوم ناكل ناسيا  
 فقد لا يلزمه الاستئذان انتهى كلامه فتيقن  
 به ان قصورة **تمادي** من التفارقة كما قال  
**و** وانما تقطع المتابع على المذهب **وفيهما** **ونسيان**

قول

قول **ر** وانظره مع تشهرا بن رشد في **تمادي** والش  
 وانزع **ع** فان ابن رشد استأذ كبر التشهرا في فصل  
 القضاء نسيانا لا في مسيلة المدونة ونقل كلامه  
 ونص **بشيرة** المتابع في كفارة  
 الظهار والقتل بمنصب التزويل فلا يعذر احد  
 بتفريقهما بالنسيان على المشهور في المذهب وانما  
 يعذر في ذلك بالمرض والحيف فان مرض الرجل  
 فافطر في شهر صيام او اضل فيها ناسيا قضى  
 ذلك ووصفه لصيامه فان ترك **بشيرة**  
 يصومه بصومه ناسيا او جاهلا او متعمدا استأنف  
 صيامه وعن ابن عبد الحكم انه يعذر  
 في تفريقه الصوم بالنسيان انتهى **قال**  
**ط** وما قاله **ع** فموات ويدل على ذلك  
 عز و ابن رشد مقابلة لابن عبد الحكم فقط  
 فلو كان تشهيرا في مسيلة المدونة كما  
 زعمه **تمادي** **واسا** **ع** **واسا** **ع**  
 لنبيه ابن رشد على مذهبها ولم يعزه له ابن  
 عبد الحكم فقط وقد تبع **ع** ما في **تمادي** نقلوا  
 له والله اعلم انظر **ط** **وبالعبد** **ان** **تمادي** **قول**  
 معتد الصوم في يوم الاضحية في الكفارة ان فيه  
 نظر بل وكذا ان صامه ناسيا ولم يصمه اعتلا  
 فالتمس في المصليين من صام على صوم العبد  
 كما يوهبه كلام **ر** بل مراده ان تعد صوم  
 الشهرين الذين يعلم فيها العيد صامه ام لا  
 بدليل ما بعده **وعمل** **ان** **صيام** **العبد** **او** **المدونة**  
 من صام ذ النعدة وذ الحجة لظهار عليه او قتل  
 نفس خطا لم يجزه قال بذلك الامم فقله جملة  
 وظن ان ذلك يجزيه بنفسه ان يجزيه ابن  
 عرفة في حل المدونة على انه وان افطر  
 يوم النحر فقط لما على انه صام ايام النحر  
 كلها الاول لابن الزيد والثاني لابن القصار  
 والثالث لابن الكاكي انتهى **واسا** **ع**  
 في الثالث انه يعرضها ويبني قال وهذا **التمادي**  
 الثالث اضعف الاقوال انتهى وفي **تمادي**  
 عن ابن يونس ان الثاني هو الاصح وبه تعلم صحة  
 الامور الثلاثة التي اوردناها على النص وقول  
**ر** ولذا قال احمد التعبير بصيغة الجمع المراد



بصيغة الجمع لفظ ايام لا ضمير يفيظ هن وقوله  
وقد تقدم ان ايام التشريق ثلاث يوم العيد  
او فيه نظر بل الذي تقدم في الصوم ولما انها الايام  
الثلاثة بعد يوم العيد وقوله **تفصيل** ما لا  
يصح صوابه وهو يوم العيد فقط ان فيه نظر فان  
صاحب التاويل الاول وهو ابن الكلب  
صرح بانه يصومها ويقضيها كلها في الواق  
عن ابن يونس انه قال لا يجزئ الا ان يصومها  
كلها ويقضيها ويبنى انتهى **وبعض**  
**القول** **قوله** ولم يحدده بالنسيان الثاني  
ان هذا يقتضي انه ان اكل ناسيا مرة ثانية  
يقطع التتابع وليس كذلك والظاهر  
في الفرق بين الاكل ناسيا وبين فصل القضاء  
فانه لم يبين فيه انتهى **وبعض** **القول**  
**النسيان** **قوله** اي تفصل القضاء نسيان  
ان حله على هذا وان كان فيه شك لان هذا  
هو الذي وقع فيه تشهير ابن رشد خلافا  
**لصحيح** **قوله** وتبعه الشارح **قوله** فيما تقدم وقوله  
وان شربه ابن الحاجب ان فيه نظر اذ ليس هذا  
هو الذي شربه ابن الحاجب راجعا شربه ما تقدم  
وهو قوله وفيها ونسيان انظره **وان لم يدرك**  
**اهتماما صامها والا لربعة** ما لم يفرغ من التفصيل  
بين ان يعلم اجتماعا ام لا مفرغ كما لا ينبغي  
على ان الفطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول  
شاذ وعلى هذا القول فرع المسألة ايضا ابن  
بشير وابن سنان الا انها اجملا ولم تفصل  
كما ينبغي ان يحددها لانه لا بد على الفريخ المذ  
كور من التفصيل الذي لا ينبغي ان يوجب  
التتابع ان علم اجتماعها لم ينط على كل  
احتمال الا كفارة واحدة لانها ان كانا من الاولين  
في اولها او وسطها او اخرها بطلت وجعلت واحدة  
كما ان كانتا من الثانية في اولها بطلت وجعلت  
واحدة وان كان الاولى من اخر الاولى والثاني من اول  
الثانية لم ينط الا الاولى فلذلك يفيض الاربعة  
واذا لم يعلم اجتماعها فيتم تفصيل ما ذكره ويحتمل  
ايضا ان يكون احدهما من الاولى والثاني من الثانية  
الثانية فتبطلان معانيقضى الاربعة فتحصل

ان التفصيل بشئيه مفرغ على ان النسيان يقطع التتابع  
واما ان فرغنا على التشريع من ان الفطر نسيانا لا يقطع  
وان فصل القضاء يقطع فلا يفيض الشهرين فيقطع  
مع صوم يومين على اجتماعهما ام لا وعلى هذا فرغ  
ابن رشد وهو الصواب وعليه فرغ ابن عسرون  
معرضا عن تفريع ابن الحاجب ثم ان صوم الان لعله  
عند من يقول به مقتضى كما في **صحيح**  
اذ اشك في صومه مثل صوم من اليومين اللذين  
ذكرهما واما ان تحقق انها سابقان فليحسب  
بالعدد الذي تحقق انه صامه ولم يتخلله فطره  
ويبنى عليه بقية الاربعة اشهر وقوله **قوله**  
التبعية عن احمد لا يطالب باليومين بل في الشهرين  
خاصة لعل صوابه بل بالاربعة اشهر خاصة  
بدليل ما قبله واما ما ثبت له عن جد **قوله** فليحسب  
له لغنا وانما اعلم **احول** **قوله** **قوله** فليحسب  
لمسكين ان هذا وان كان صحيحا بالكتاب  
المذكور لكن جعله حالا من سنتين لتخصيصه  
بالتميز الحسن وقوله **قوله** ولما بين اسمعيل  
ابن قتيبة ابن الوليد ابن المعيرة القرشي المخزومي  
اسلم حده هشام ابن الوليد المذكور يوم فتح  
مكة وهو اخو السيد خالد ابن الوليد رضي الله  
عنه وهشام صاحب المد تزوج عبد الملك  
ابنته فولدت له هشام ابن عبد الملك المشهور  
وهو الذي مدحه الفرزدق ويخرج معه خاله ابراهيم  
ابن هشام بقصيدة منها قوله **قوله**  
ابوامه هي ابوه يتباريه **قوله** في الناس الامم  
المم عن ان يقول مد هشام لان ما كان كان  
يكبره ان يقال كما في ابن عرفة ولا ان  
يقضهم ان ذكر كون الاطعام بمدية قايلا مما  
كان هشام حتى يضمن مدية ويخص بالذكر  
قال في **قوله** وانما كان المشهور ان  
يكفي هذا الامد وذلك لانها مطلقة في القرآن  
ثم تعيد بالوسط كفارة اليمين فثبت  
على التبع الكامل كغدة الادي **او محرز**  
**في الفطر** **قوله** وهو خلاف ما تقدم



زكاة الفطر انما تقدمت في ذلك من زكاة الفطر فراجع  
والله العرفق **ولا احب الغذاء والعيب** قول **فلم**  
تحقق بلوغها انما هو ان لم يتحقق بلوغها انما هو  
الاجل انما يكون عند تحقق بلوغها المدونة  
ثابتة وعاقبة ما في **ان قول المدونة** لا  
احب الغذاء في الظاهر ولا ينبغي ذلك في فدية الاذى  
حمله ابو الحسن على التذنب مستدلا بقول  
ابن الوان يحكي ذلك فيهما وحمله ابن ناجي  
على الخزانة مستدلا بقول المدونة لا اظنه  
يبلغ مداه فيقولها يحكي ذلك فيما سبواها  
من الكفار انما هي من عدم الاجزاء في الظاهر  
والندية فتأمله **وتوالت ايضا على**  
**الاول قد دخل** انما هو التأويل بالوفاء لا  
شك في ذلك والذي يتأمله بالخلل في بعض القرويين  
وعنه **هذا الوجه** وتفه  
**حشر** والصواب ما ذكرنا اذ هو الذي  
في **ضرب** وابن عرفة **وان اظهر ما**  
**وعشرين** انما هو قول **عن النبي** وان كان  
سنتين فاقبل بي على واحدة انما هو بطلان ما  
ان كانوا في منسبين فالبطلان ظاهر وان  
كانوا بسنتين فانه يتحمل ان يكون بعضهم  
اخذ من اقل المتدنيين على سنتين بل  
التحقق انما هو انما ينبغي على سنيين بل  
الكثيرة واحدة او متعددة نعم ان تحقق في عدة  
لهم اخذوا ما واكثرت كل واحد منهم بنى عليهم  
واسم اعلم **ولم ينع السيد** قول **واحب راجع**  
**لنع السيد** تقريره فذا احتج الى تقرير  
الذي رده بعد والصواب  
لو قال او احب راجع للسيد لا اجل منع السيد له  
من الصوم والله اعلم **قوله** **ان في**  
عنه **سنة** انما هو لان في **ص** عزى الثاني  
اعني قوله **واحب للسيد** عدم المنع للقاضي  
اسماعيل وعزى الثاني الذي بعده لهما من وما  
في **قوله** **لما هو الصواب** ونحوه لا بين عرفة  
وقد بينه **ع** قال **ط** **عنه** **س**  
في غرض والتاويلين تقرير الثاني منها بما قاله  
اسماعيل القاضي في الا وهو تخليط تبع فيه الشم

وقصد

وقصد **ع** ببيان التاويلين التبريرين به انتهى  
بقول **ع** وقد يقال عدل عنه  
ان كلفه وهم والصواب استباطه وقد راجعت ابن  
عسرة فلم يذكر ما يخالف **ص** **ولا**  
ناقش ابن عبد السلام في شيء والله العرفق **وفي**  
**قوله** **سنة** **عنه** **س** ابن عبد السلام ذكره في المدونة  
وكذا ابن الحاجب اثر الذي قبلها كذا قيل على  
صحة التاويل من الثلاث المتقدمة لا انه لا  
يشك ان الثاني الذي في قلب الامام من جهة الاطفا  
انما هو عدم صحة ملك العبد والشك في ذلك  
انتهى والتاويل الاول في كلام ابن عبد السلام  
هو قوله ذهب آله كثر ون الى تاويل هذا فقال  
القاضي اسماعيل وقريب منه تاويل **عنه**  
الملك انه لا يتحسن الصوم وان كان الاطعام  
بانه لعدم تقرير الملك حقيقة انتهى وهذا  
الذي عنده للقاضي اسماعيل **عنه** الذي عنده  
له في **ص** **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
اخر له عزاه له الباجي وعياض كما في ابن  
**عنه** **عنه** ونقل في **ص** **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
السلام ومن يبين مراده بالاول فاولهم ان  
تاويل من اجل الاول على ما اذا منع السيد من  
الصوم لانه التاويل الاول في كلام **عنه**  
وهو لعياض **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
**حشر** وليس كذلك **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
القاضي قريب من تاويل عياض **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
اعلم **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
فقط خلافا **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
ما نص **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
لكل عدل انما هذا استنباط مشتمل على صورتين  
خاصتين بالطعام وقصورهما **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
واما الذي ذكره تقرير **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
قال **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
**ما** **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع** **عنه** **ع**  
له الوالي ويدخل عليه اجل لما ذكره ليس له الوالي  
وان طالع في الذي تقدم عن ابن عرفة حكاية  
الاجماع وتقدم عند قوله وجزم قبلها الاستماع  
واما كونه يدخل عليه الايلا فهو خلافا ما مر له



نفسه في الايلا عند قوله وهل المظاهران قد روي على  
التكفير ان من مفهوم القيد ان العاجز عن التكفير  
لا يدخله اجل الايلا ولا حجة لزوجه فان طال  
الزمان واسند اعلم انظره

**اللعان انما يلاعن زوج ابن عمر**

اللعان ثبوت الزوجة لقول المدونة مع غيرها  
واللعان بين كل زوجين ثم ذكر عن ابن  
لأبنة ان ذلك ما لم يكونا طائرين والافحج  
اللعان وان لم تثبت الزوجة ونقل المتكلم انه  
وقع للشيخ في المسئلة الباطني لعان اللعان تكون  
مع شبهة النكاح ولم تثبت ان زوجته اذا رآه  
عنه **وليس** او **نفي** ما نقله من كلام ابن رشد  
هو في سماع ابي زيد من قوله خلافا لابي حنيفة  
التي قوله لا بد من الازالة وجوابه بان اليمين  
منقطع مشكك من جهة الضمانية لان المنقطع في  
غير الاحكام كما في الآية يجب نصه في  
لغة احماد بن ربيع في لغة نعيم وفي اللغة  
والنصب ما انقطع **وعن** تميم فيه ابدال وقع  
فيلزم حل الآية على منوع او متعيق وهو لا يجوز في  
والتعاقب على مذهبه ان يكون اليمين غيبية  
لشبهة اي ولم ولم يكن لهم شهادت غير انفسهم ولا  
يلزم منه بغيره ان في حنيفة لا يقال شرطه يكون  
الا بمعنى غير عند ابن الخياط لقدر الاستنباط  
وقد امكن هنا لانا نقول التحقيق عند الرضا  
ان يذهب سبويه جواز ذلك سواء في الاستنباط  
او بقدر خلافا لابن الجاحظ وقول **تنبيه**  
قل الواوغي انما نقله عن الواوغي هو كذلك  
فيه ونقله في تكميل التقييد وسلم وهو  
متعيق لانها تحدد البيعة وان كانت غير  
محصنة ولا بد لافادة في لعان الزوج لكون  
قوله لا يوجب له حدا مع البيعة اللهم الا ان  
يقال فائدة لعانه ان ينفق في ما ولد سنة كما  
يقيد الحافظ ابن حجر في فتح الباري  
ونصه واستدل بقوله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم لعان ابن امية البيعة والاخذ  
في ظن من قل ان اللعان لا يشرع الا لمن ليست  
له بيعة وفيه نظر لانه لو استطاع اقامة البيعة  
على تزناها ساع له ان يلاعنها لنفي الولد لانه  
لا يخصر في الزنا وبه قال مالك والشافعي ومن  
يتمهما انتهى واذا كان لعانه لنفي الولد يعين  
انه يلاعن وحده واما الزوجة فلا يادة في لعانها  
لانه لا ينفى حدها الذي وجب بقيام البيعة وهذا  
لم يذكر الواوغي الا الزوج له ان يلاعن ولهم  
يذكر لعان الزوجة وبه يسقط ما ذكره **في**  
بقعه والله اعلم **لا** **قول** **لا** لعن لنفي  
الحمل او الولد يحكي لا بد من فدية فلا يلزم بحوز ان  
ما ذكره من التفصيل بين لعانه لنفي الحمل  
فيلزم وللزوجة فيجوز هذا الذي يفيد قول  
ابن عمر في شرط وجوبه اي اللعان على  
الزوجة اسلامها وعلى الزوج في قذفه دون  
نفي حمل اسلامها وحرثها انتهى **ان قد فيها**  
**بذل** **قول** وفي المدونة التعريف كالصريح  
انما في المدونة عزاء الباطني وعياض لقذفها  
وجعله ابن عمر في مقابلة لقول المعروف من  
المذهب ونص **وعن** في لقوف  
تعريفه ولعانه قولا المعروف ونقل الباطني مع عياض  
عن وثقفا انتهى وبه يبطل ما اشار اليه **من**  
الجمع بينهما فتأمل والله اعلم وذكره  
**مع** ان القولين معا في المدونة وان  
عياضا اشار الى الجمع بينهما بخوما ذكر **وان**  
ابن عبد السلام رده فانظره والله اعلم **في**  
**قول** **كقوله** وحدك تنفي قتل ان  
في تمكينه من اللعان في هذا نظر والمنصوص انه  
يحد ولا يلاعن في **من** عن الباطني ان  
قال رايك تنفي قتل ان ابن زوجك حدا تعاقبا  
انتهى وفي الجواهر ان قذفها في النكاح يزنا  
قبل النكاح لم يلاعن وهذا انتهى وخوجه في نفي  
النكاح ونقل عليه في **من** **كلمة** الباطني  
فتبين انه لا بد ان يكون الزنا الذي قذفناه  
واقفا في نكاحه والشمسك سفا دشرك الباطل  
مع مخالفة النصوص غير صواب وهيئ فنقله







او غاب ما لا يكون مدة لذهابه ورجوعه انتهى فتا  
**وان لا عن روية** **وادعوا لوطي** **قوله** **قوله** **قوله**  
 ان يتفيه بلعان فان هذا الذي فسره به في  
**صحيح** القول الاول هو الذي فهم عليه بعضهم  
 المدونة كما نقله في التبيينات والذي فسرها  
 به ابو الحسن هو الذي اقتصر عليه ابن رشد  
 وغيره **وعنه** ما فسره به في **صحيح**  
 من ان المراد به انه سوتون نحوه لابن عبد السلام  
 قال **قوله** ولم ابر من فسره كذلك لاني كلام  
 عياض ولا ابن رشد ولا ابن حجر ولا ابى الحسن  
 ولا غيرهم وقد اقتصر ابن عرفة على كلام  
 ابن رشد وعياض وكل هو لا فسره **قوله**  
 المدونة ومرة لم يلزمه بانه مني بلعان  
 الروية ثم اختلفوا فمنهم من فهمه **قوله**  
 المدونة لمرة الزية الركة ومرة لم يلزمه  
 الولد ومرة قال بنفیه وان كانت اجاسلا  
 انتهى على قولين كان ابن رشد وابن لينة  
 جعلوا قولها ومرة قال بنفیه تاكيد القولها  
 ومرة لم يلزمه ومنهم من فسرها كماله  
 ابن رشد بن لينة وهو ظاهر المص جعلوا قوله  
 ومرة قال بنفیه اي بلعان اخر اي هو الحق الا  
 ان يتفيه بلعان اخر وهذا على ما قاله  
 الشيخ احمد بابا وان كل ما قاله هو ظاهر ما به  
 اعلم **وقوله** **قوله** فان قيل اللعان يعني كسفي  
 الحمل فكيف نظر فان لعان الزوية قد وقع اولها  
 هذا الشغل بولد **قوله** **قوله** موضوع المسألة انما  
 ليستة اشهر فاكثيرا منه نظر بل ظاهر كلام  
**صحيح** **قوله** ان موضوع الاقوال مطلق سواء  
 ولدته لستة فاكثيرا ولا قل منها ونص **قوله**  
 وهذه الاقوال التي قالها الامام مطلقة سواء كانت  
 حاملا يوم الروية ام لا ثم قال **قوله** **قوله**  
 القاسم ونخصت له اظهروا الظاهر لان لا يشترط  
 الظهور بل انما يشترط ان تاتي بالولد لا قل من  
 لستة اشهر من يوم الروية انتهى فنقول بل  
 انما يشترط ان يفيد ان قوله سواء كانت حاملا  
 ام لا معناه سواء اتيت به لاقل من ستة ام لا فنزوع  
 الاقوال مطلق وقد اتى بكلامه بعد ولم يتنبه

لمخالفته

لمخالفته لما ذكرهنا والذي يعينه كلام ابن  
 رشد ان موضوع الخلاف اذا اتيت به لاقل من ستة  
 فانه ذكر في المقدمات ان لما اتيت في المدونة  
 قولين انتفا الولد مطلقا وانتفاوه ان اتيت  
 به لستة فاكثيرا ولم يعز حقوق الولد اذا اتيت  
 به لستة فاكثيرا لابن الماحشون واشهر  
 وما افاده ابن رشد هو ظاهر كلام الامام  
 الظاهر في **قوله** والظاهر من المص ما في **صحيح**  
 والله اعلم **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 كلامه يوهم انه لا ابن القاسم لا لما لم يكن وليس  
 كذلك بل هو لما لم يكن ايضا وانما لا ابن القاسم  
 فيه الاختيار انتهى **قوله** **قوله** **قوله**  
 على التهذيب قال ملك ولا يلزمه ما اتيت  
 به من ولد قال ابن القاسم الا ان تاتي به لاقل  
 من ستة اشهر من يوم الروية حمل ظاهر لا يتبين  
 فيه ان الولد يلحق به اذا التقين للروية انتهى  
**قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 فاعترضه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 قوله الا ان تاتي به لاقل من ستة اشهر من يوم  
 من كلام ملك وظاهر الام انه لما لم يكن  
 واعترض بعضهم على **قوله** **قوله** **قوله**  
 اعترضه **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 لاقل وكلام المص هو قول التهذيب الا ان تاتي به  
 ما فيه انما كثر يله الا على تراص على كلام المص غير  
 صحيح قل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
**صحيح** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 تحققه بان تاتي به لاقل من ستة يكون قول  
 ابن القاسم واجب ما فيه الى هو نفس قوله الا ان  
 تاتي به لاقل من ستة كما هو ظاهر فيكون  
 تنزيل **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 اعلم **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**  
 لظنه ان لا يكون عن وطر **قوله** **قوله** **قوله**  
 بحري في القصر الرابع **قوله** **قوله** **قوله**  
 المنع بلعان له او للروية ان يعنى سواء كان اللعان  
 لغير الولد ثم هل يحد او كان للروية فقط فاما  
 انتهى به ما ولد لستة اشهر ثم هل يحد فاما  
 ظاهر الجواب وعلى نقله اقتصر **قوله** **قوله**  
 ظاهر المدونة فان ظاهرها كما قال ابن

الي

Copy

sity



عسرة انما بعد اذا الاعن لغيره فقط او لغيره مع  
 الروية واما اذا الاعن مع الروية فقط لم يستلحق  
 ما ولدته سنة فلاحده عليه وقال ابن الموار  
 لا بعد اذا الاعن لغيره فقط ونهر ابن عسرة  
 بعد نقول فاما ما قيل ان الاعن لغيره فقط  
 خدب استحقاقه والا فثابت ان الاعن لغيره فقط  
 مع روية او قد في الجلاب ومحمد وطاهر لغيره  
 وقول **ابن عسرة** واستثنى من قوله واحد بعد ما  
 فيم نظم بل هو مستثنى من قوله كما استلحق  
 الولد **ابن عسرة** في قوله كذا فتركه كما في المدونة  
 لغيره بل هو مستثنى من قوله كذا فتركه كما في المدونة  
 وتسمية الزاني بها يعني ان لعنه لا يسقط الحد  
 لغيره بالنسبة ومثوره من هذا الحد يثبت الجاري  
 وعنه من ابن عباس ان هذا الحد يثبت الجاري  
 قد في امراته عند رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بشرى ابن سبي تسمى الزاني بها  
 ولم يثبت ان قتالا حد من اجله فقال الداودي  
 ان كماله لم يبلغ الحد يثبت واجاب بعض  
 المال كونه بان المقدون لم يثبت وذلك  
 عياض ان بعض الامم اجاب اعترض عن ذلك  
 بان يثبت في كذا كان يهوديا قاله ابن حجر وذكر  
 في هذا قبل شرى كذا خلافا وان اليه في ثقل  
 المشافعي انه كان يهوديا استثنى **ورث السليم**  
 فهو في الميراث واما النسب فتثبت باعتزافه  
 مطلقا وهذا هو الذي نقله ابن عسرة عن ابي  
 ابراهيم وعنه من الفاسيين ونقل قتله عن  
 ابن حارث ان التعصیل في حقوق النسب وعدمه  
 وانه حكم عليه الاتقان ونهر ابن عسرة  
 بعد كلام ابن حارث من الاتفاق على عدم  
 حقوقه ان لم يثبت ولما مثله لابن الموار وابن  
 القاسم واصبغ وقال ابو ابراهيم وعنه من  
 الفاسيين انما يثبتهم ان لم يثبت له ولد في  
 ميراثه فقط وانما يثبت في ثبات باعتزافه  
 استثنى وقول **ابن عسرة** وان اشهر المصنف انه استلحقه  
 قبل موته كذا هذا مبني على ان الميت مفعول ورت  
 والظاهر انه مفعول بالمستلحق ومفعول ورت

محذوف

محذوف او يتنازعان فيه وهينذ فلا اشعار  
 المم لكونه استلحقه قبل الموت **وشهد بالله**  
**ابن عسرة** ولا يشترط زيادة الذي لا اله الا  
 هو او ابن الحاجب صفة بمسنة ان يقول ان لم يثبت  
 الشهادة **ابن عسرة** وقال محمد بن زيد الذي لا اله الا هو  
 المؤلف انه اختلف ابتداء هل يزيد الذي لا اله الا  
 هو وطاهر ما حكم به عليه خيل وفيه نظر فتدبر  
 الخلاف اذا تركه خيل وفيه نظر فتدبر  
 المشتط وابن شاس القول من كذا في المص  
 انتهى قال **ابن عسرة** الظاهر ما قاله المص وريته  
 المص في الشهادات واليمين في كل حق بالله الذي  
 لا اله الا هو فيحصل كلام المشتط وابن شاس  
 على ما قاله ابن عسرة السلام في الدعوى **ولا زيادة**  
 البصير او تقدم في الدعوى ان تذهب المدونة  
 الوصف كالمروء في المصلحة ولهذا في الايمان  
 لم يذكروا في المدونة ثبتا **ابن عسرة** وعنه  
 الخلاف هنا على الخلاف في الدعوى بنية نظر  
**ابن عسرة** في الدعوى بنية نظر انظر  
 قولان للموازنة ولها والصلوات الاول لو رده في  
 القرآن استثنى نقله **ابن عسرة** والذي رايت لابن بونس  
 نسبة الاول للمدونة ونص  
 ومن المدونة قال مالك ويبدأ الزوج باللعان  
 يشهد أربع شهادات بالله يقول يا روية اشهد  
 بالله اني من الصادقين لرايتها بغيري **ابن عسرة**  
**ابن عسرة** كذب ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ  
 وفيه نظر على ما في الجلاب لان فيه لقد كذب  
 على قمار ما في به **وشهد بالله** كذب فقط  
 يصدق بكذبه عليها في عشر مرات هاهنا  
 من الزنا انتهى ولعل المص عن هذا حد يثبت  
 فيما ربه يثنى الاحتمال الاول والله اعلم **وفي**  
**ابن عسرة** ان يثبت خلافه كذا لانه يثبت  
 انما معاشه زان ايا الاول ونقول **ابن عسرة**  
 واختاره ابن الكيات كما نقله ابن بونس  
 وزجه النحى كما في الحسن ونقله القاضي  
 عن المذهب كما في ابن عسرة وقال ابن



عبد السلام انه الصحيح واما الثاني فهو قول ابن القاسم  
في المرافقة والعقوبة قال بعض الشيوخ ولم ار من  
شيوخه وزوجه بعد البحث عنه وانما التوافق في قول  
الامة ترجح قول ابي حنيفة ومولاه **وانظر**  
كيف يقال خلافا لتقيد ابن رشد انما اعتبر منه  
على صحيح وقد نقل المصنف في **مسألة** تقيد  
ابن رشد وقوله **وكذا** ابن عرفة في عقوبة  
كلام المؤلف **وانما** **كقوله** **وجده**  
**مع رجل في حان** **قوله** **ولو** قال شيئا من  
ذلك الاجنبية المحذرة انما قال ابن المنير الفرق  
بين الزوج والاجنب في التعريف ان الاجنب  
يقصد الاذنية المحضة والزوجة قد يعذر بالنسبة  
الى صبيحة النسبة **انتهى** **بقوله** **انما** **نكرته**  
**او** **صده** **قوله** **انما** **نكرته** **او** **صده**  
عن الغصب حمل ام لا قال في **مسألة** وهو  
ظاهر وانما خلافا لظاهر ابن الحاجب  
وابن شاسر انه ان فقد الحمل فله لعان وحشيد  
فوجه لعان الزوج نفي الولد والحيد وهو التوافق  
لقوله في الغد ان امره كرهة واما التعانها  
فلنفي الحد عنها لانها بمنزلة من اقرت بالوطء  
وعقوبته برافع الحد ونكولها في صورة الا  
نكار يستلزم منزلة الاقرار في التصديق  
هذا قول محمد قال **الحكمي** والصواب اذا التقى  
الزوج ان لا لعان عليه لان الاقرار ولا في  
الانكاح لان الزوج انما اثبت في التعان  
اعني صبيحة **انتهى** **بقوله** **انما** **نكرته** **او** **صده**  
في نفي المشيط وابن عرفة وغيرهما

**تنبيه فان نكح الزوج لغير**

وهو ظاهر ان ثبت الغصب او صده ثبت  
قال ابن عرفة **وكذا** اذا ادعى الغصب  
وانكرت ان يكون اصحابها احد من محذ  
لان محمل قوله الشهادة لا التعريف وقوله  
ويغير بينهما فان نكحت رجلا من  
لمحمد ايضا وضرب الحكمي ان لا لعان عليها كما  
تقدم قايلا لانعلم لجهلها وجه لان الزوج لم  
يثبت

يثبت عليها في لعانه زنا وانما اثبت عليها غصبا  
فلا لعان عليها كما لو ثبتت البينة بالغصب  
ولو لعنته لم يفرق بينهما لانها اثبت بالتعانها  
الغصب وتصدق بوقوعها خارج عما ورد في القوان  
ما يوجب الحد في النكاح والعراق والحلف في  
ابن عرفة قبل النكاح والعراق والحلف في  
مسايق تفسير المذهب **قوله** **محد** **وساويه**  
**واقترع** **عليه** **واما** **ابن** **عبد** **السلام** **فقبل** **قوله**  
**علي** **ابن** **عبد** **السلام** **فقبل** **قوله**  
لانها تحد قضاة **واما** **الزوج** **فلا** **يثبت** **عليه** **للعان** **منها**  
**عند** **كثير** **الروايات** **كما** **تقدم** **اولا** **بمعنى** **وجده**  
**اولا** **عن** **ابن** **عبد** **السلام** **قوله** **ولو** **رأى** **اي** **سواء** **ان** **كل**  
**مثل** **هذا** **التوجيه** **في** **عدم** **حد** **الحد** **ثمة** **حيث**  
**نكحت** **انما** **يقتضي** **ان** **لا** **يتصور** **اجزاه** **حيث**  
**نكحت** **لان** **الرجوع** **فيه** **قبل** **الحكم** **لا** **يقدر**  
**على** **انه** **لا** **حاجة** **للعان** **الا** **في** **عدم** **حد** **لعم** **لنص**  
**بقوله** **لعم** **بالنكاح** **اولا** **لانها** **صارت** **بلعانه**  
**عن** **عقوبة** **وانما** **اعلم** **قوله** **وجده**  
**المثلا** **ثمة** **اي** **لا** **عذت** **بعده** **الحمل** **وان** **لا** **يثبت**  
**فلا** **حد** **عليه** **وهذا** **عن** **طاهر** **لانه** **لعم**  
**ان** **ظهور** **الزوج** **وجبه** **كرجوع** **احدهم** **ولعم**  
**هنا** **بعد** **الحكم** **فحققه** **ان** **لا** **يحد** **الا** **الراجح**  
**فقط** **ولم** **يظهر** **من** **الحكم** **بالحمل** **والحكم**  
**بالرجم** **عذرت** **وانما** **اعلم** **قوله** **انما** **نكرته** **او** **صده**  
**قوله** **انما** **نكرته** **او** **صده** **قوله** **انما** **نكرته** **او** **صده**  
ينبغي عنه ولا لعان لعدم شيء يعتد عليه  
فيما تقدم وفي شرحه كلام المؤلف لهذه القصة  
تعال **مسألة** **والشيخ** **سالم** **نظر** **لان** **المقصود** **من**  
**التنبيه** **في** **قوله** **فك** **الامة** **انه** **ينبغي** **بلا**  
**لعان** **فان** **يق** **شرح** **بالصورة** **الشائنة**  
**اشي** **قوله** **فان** **استبرأ** **من** **وطيه** **وهنا** **يشرح**  
**عن** **والله** **الموقف** **والخاص** **لان** **انه** **ان** **اقر**  
**انه** **وطر** **بعد** **الشرا** **فك** **الامة** **ان** **استبرأ** **انتهى**  
**بلا** **لعان** **والا** **لم** **ينتف** **اصلا** **ولا** **لعان** **وان** **اقرانه**







او الامة بغير اذن السيد فالعدة من ذلك كله كما  
 في الصحيح انتهى قال ابو الحسن في الامانة او ذات  
 محرم من الرضا ع او النسب جمل ذلك ولم يعلم  
 ثم علم بذلك بعد ما دخل وانظر قولها جمل ان  
 يكون على انها لو علم لم يكن لها سبب في لانه  
 بخلاف ولا يلحق به الولد انتهى **وذي الرقي قرأت**  
 ثا ذكورة في جواب الثاني غير صحيح كما لا  
 يخفى **واجمع** **بني** **الاول** **للانثري** **ورجحه**  
 ابن يونس والثاني للفاضي ورجحه عبد الحق  
 وقول **ر** وعلى الثاني فلا يلزمها احد من هذا  
 مبني على ان المتوفى عنها في النكاح الفاسد  
 عليها الاحبار ويأتي قريبا انه لا احداد عليها  
 امثلا ونقل **فت** فيها ما يقتضي القولية  
 فتأمل **وبو عتادته في كالسنة** مقابل  
 لوهذه انها محل بمضي السنة حكاها ابن  
 المحاسب وانكر وجوده ابن عبد السلام والمولف  
 وابن عسرة وبنو **رشد** محمد من حيثها السنة او اكثر عدتها  
 سنة بيضا ان لم تحض لوقتها والافا قرأوها  
 ولا يخالف له من اصحابنا فتعقب شارحي ابن  
 المحاسب نقله عدم اعيانها **فتطأ** **والا فترا**  
 بانقرانه به حسن وقول **ر** والذي نقله **مر**  
**فمر** **وابو الحسن** **المر** **كلام** **مر**  
 قال ابو الحسن عن ابي عمران اذا كانت عاداتها  
 تحيض من خمس سنين الى مثليها فلا بد من  
 انتظارها ولم ينقل عن غيره خلافه فتأمل  
 وقول **ر** فانظر هل يقتد بسنة الى قوله او  
 بثلاثة او لا وجه لهذا التفسير وكلام المدونة  
 صريح في انها تقتد بسنة وتصحها ولو  
 تقدم لها حيضة مرة لطلبت الحيض فان  
 لم ياتها اعتدت سنة من يوم الطلاق او نفق  
 لها لو تقدم لها مرة من يومه ولو تقدم لها  
 اكثر من مرة لقتد بسنة من يات اخرى  
**وارفت** **قوله** **ر** لان غيرنا ان  
 الرضا ع ازهدا انها لو عدلة لا ننتظرها الا قرأ  
 كما نقله في **ص** **عن محمد** **خلاف** **ما**  
 يولمه كلامه **ان ترا ع** **ولد المرضع** **قوله**

مراضا

من اضافة الصفة لوصف الخ صوابه من اضافة  
 الموصوف للصفة وقول **ر** حيث تبين صدق  
 قوله انه هكذا بعد السبق في سماع ابن القاسم  
 واحسن ربه والله اعلم بما اذا علم ان خبثها  
 ياتي في زمنه المعتاد ولم يتأخر من اجل الرضا ع  
 فليس له حينئذ استخراجه لتبين انه انما  
 اراد ضميرها وقول **ر** في القسمة عور ضمت  
 مسئلة المص الى الطاهر في اجزائ ان ما ههنا  
 غير يتسقط حقها في ارضاء عنه وانما حضانتها  
 فباقية وعلى الاب ان ياتي لها بمن يرضعه عندها  
 وابنه اعلم ويسقط جميع الاجوبة التي في **ر**  
**وتأخذ** **بمسئلة** **قوله** **ر** **وكن حاضنت**  
 مرة في عمرها ازهدا ذكره في المدونة  
 ونقله **ص** **و** **ويتبادر** **راشدا**  
 مع قوله الا في شتمنا احتاجت لعدة ان وشار  
 ابو الحسن الى اجواب بان ما هنا محله اذا لم  
 تعتد بالسنة قبله فتضيق من عاداتها ثلاثة  
 اشهر فلا تنقل عنها الا ان يعادها حيض  
 وقاله ابن يونس ونقله **ح** **اق** **مرضا**  
 مقابل له لا شهب انها كما رضع قال **ر**  
**ص** **وفرق** **ابن القاسم** **بينها** **بان**  
 المرضع قادرة على ازاله ذلك التبع كما  
 نت قادرة على الاقتران بخلاف المرضعة فانها  
 لا تقدر على رفع السبب فاشبهت باليايسة  
**ترى** **ص** **قوله** **ر** **وهل** **تقتدر**  
 التسعة من يوم الطلاق او بعد الخلق ذكره عن  
 ابن تاتي والذي في المدونة ان التسعة من يوم الطلاق  
 ونقصها ولو تقدم حيضة مرة لطلبت الحيض  
 فان لم ياتها اعتدت سنة من يوم الطلاق تسعة  
 ابراة لتأخير الحيض ثم ثلاثة اشهر عدة انتهى  
 ومثله في سماع عيسى ونقله **ح** **وقوله** **ر** **اولا**  
 يحصل شيء من ذلك بقرنها ونظره وبعد ان  
 يقال بعدم التابيد بقرنها في التسعة وبالنسبة  
 في تزوجها بعد ذلك كما يفيد ايضا ان تعالى منع  
 النفقة والنكوسة والرجعة في التسعة وبما حقه  
 ذلك بعد ما هو صواب ان الخلاف لفظي كما  
 تفيد عبارة الائمة والله اعلم **ولو** **مر** **مقابل** **لو**











قبل حيضته او بعدها وانت به انزل يونس ابن يونس  
 قال ملك وان نكحت امرأته ودخلت في العدة قبل  
 حيضته ثم طهر بها حمل فزول الاول ونكحتم علي  
 الثاني ولو نكحت بعد حيضته فزول الثاني ان  
 وضعت ستة اشهر فاكش من يوم دخل بها  
 الثاني وان وضعت لا قبل فزول الاول وهذا حكم  
 النكاح وانما القافة في الامة يطاهها السيد ان  
 طهر واحد فتاتي بولد قال وكذلك من  
 نكح في عدة وفات بعد حيضته او قبل في خوف  
 الولد انتهى بنظره نظا هره ان النكاح  
 خاص بالتي نكحت بعد حيضته وقال ابن شاتر  
 اذا نكحت ثم انت بولد لم ينكح من كونه من  
 الزوجين الحق بالثاني ان كانت وضعت بعد  
 حيضته من العدة الا ان ينفيه بالان فيكون  
 الاول ولا يكزها لان لا تفسد في فرائض فان  
 نكاه الاول ولا عن ايضا لا عنت وانتهى بهما  
 جميعا وان كانت وضعت قبل حيضته فزول  
 الاول الا ان ينفيه بالان فينكح بالثاني  
 ولا عن هي فان نكاه الثاني ايضا ولا عن لا عنت  
 وانتهى بهما جميعا انتهى بالقطعة وقول ابن  
 يونس من يوم دخل بها الثاني فهو المشرع خلاف  
 ما في رويته في **مسألة** فان الستة تعتبر  
 من يوم العقد ويصير ابن عسري في كونه  
 له بوضعه ستة اشهر من يوم نكحها بعد حيضته  
 او من يوم دخل بها قولان الاول للحنفي مع الخلاف  
 والثاني للصقلي من اصنع والشيخ عن العينية  
 والموازنة وابن رشد مع الساجي وتجمع اقصيه ابن  
 القاسم ونهض المدونة وابن حجر في الاطلاق  
 الثاني اوان رويته بعد فسادده وصحة قرائن  
 الاول انتهى وقول **مسألة** اول اقضي امر الحمل  
 لعله وقع تحريف في نسخة الشيخ سالم وهو المراد  
 ببعض السراج والاصول اذا نكح به خمسة اشهر  
 من تزوج الثاني ولا يزيد من اقضي امر الحمل لا يحد  
 بواحد منها وهذا قال الشيخ سالم بمقتبه ونهض  
 الائمة في قول المم ونهضها لو تزوجت اثنان انتهى وج  
 فلا اشكال في قول المم ونهضها لو تزوجت اثنان انتهى وج  
 امر الحمل بالواو **مسألة** وانما خلاف ابن

صرفة

عسرة في كونه اقضاء اربع سنين او خمساً ثالث  
 روايات القاضي سباعا وروى ابو طه سباعا واختار ابن  
 القصار الاول وجعلها القاضي المشهور وهو الباجي الثاني  
 لابن القاسم وسحبون للمتيقن بخمس القضا انتهى  
 في وقول **مسألة** فان تربصت المدة المذكورة ولم تولد  
 الرينة او عبارة **مسألة** وزادت الرينة وهي  
 الصواب ابن عسرة في الحال خمس بطن غير تدن  
 بوضعه او مضى اقضي امر الحمل مع عدم تحققه  
 ثم قال الحسن ان تحقيق حملها والشك في طول  
 المدة لم يخلل بدالتهى ولذا قال **مسألة** فاذا مضت  
 الخمسة والاربعه على احد التولين حلت ولو بقيت  
 الرينة انتهى انظر وما ذكره من ضرر وجهها بمضى  
 الاقضي مع عدم التحقق هو الذي في المدونة والى  
 الحسن وابن يونس وابن عبد السلام وشهره  
 ابن ناجي خلاف ما لابن الغزالي من بقائها ابد حتى  
 تزول الرينة **مسألة** قول **مسألة** انظر  
 ابن يونس فانه عسري لمستقطام ذلك لوابن  
 القاسم ابو منسك في **مسألة** عليه ولعله تحريف  
 وقع له في نسخة والذى رايته في نسخة عشقة  
 من ابن يونس انه عسري ذلك للتقاضي  
 ونهض **مسألة** وحكي لنا عن  
 بعض شيوخنا ان الشيخ ابا الحسن ابي القاسم  
 كان يستعظم ان ينفي الولد من الزوج الاول  
 وان نكح المرأة حتى زادت على خمس سنين شربا  
 كان الخمس سنين فزول من الله ويستول وقد  
 اختلف قول مالك وعنه في مئة الحمل فقال  
 مرة يلحق الى سبع سنين وقال ابو دون ذلك  
 في كنف ينفي الولد وترجم المرأة فيمن كان  
 القول فيها على مثل هذا انتهى ونهض كذا في  
 العز وفي **مسألة** وعنه ثم حمل ان  
 المسألة فرضها في المدونة في المرأة كمن حمل  
 الاشكال واما غيرهما فتحد قطعا قال بعضهم  
**مسألة** وانما عسري في وقت او طلاق قول **مسألة** ان  
 نكاحها منها حيضته او في اثنان ان شاء الله عند  
 قول المم في التداخل وبفاسد اشره وشر الطلاق  
 ان هذا قول ابن حجر وجعله عياض محل  
 نظر وان الذي حكى ابن رشد الاتفاق عليه انه

Copy ing Sity























يحتمل من ابتداء العترة او انتهائهما فيجعل على  
 انتهائهما وكذا لا يلتزم جعل على انتهائهما  
 لا حتميا في العدة فما فعله ابن الحاجب والمهم  
 حسن واتساع النظر شرح الى علي وقول  
 بعد ذهاب الطاعون ان الظاهر من نقل المرات  
 خلافاً لنظره بعد سنة بعد النظر اعترافه  
 طعن بان الذي في عبارة المتبطل وابن رشيد  
 وابن شامس وابن عسرة ومعين الحكام  
 وجميع من وقعت عليه من اهل المذهب سوى  
 ابن الحاجب وبقية المؤلفين ان السنة من يوم الرفع  
 للمسلط لان بعد النظر قال ولم يتبينه ولا  
 غيره شي من هذا والى حاله قد استدل  
 ما قاله المؤلف تبعاً لابن الحاجب نقله في المتبطل  
 عن بعض المؤلفين ووقع القضاء به في الاندلس  
 ونظمه صاحب التختة كما في القول الآخر فقال  
 وان يكن في الجواب المشهور  
 وقد اتى قول يضرب عام في ماله والوجبة التعمير  
 ووابه القضاء في اندلس من حين ياكس منه لا القيام  
 قال ولده وفي المتبطله قال بعض المؤلفين  
 ينبغي ان يكون قترت السلطان الاهل من  
 يوم الياس من العترة لان يوم قيام الزوجة  
 عترة على ملك الحسن من اختلاف انتهى وقال  
 ولد النظم عترة بانه من اختلاف انتهى وقال  
 ولا تعارض بين فعل ابن رشيد وقول الشهاب  
 انه يتكلم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض  
 المؤلفين لان جعل فعل ابن رشيد انما هو من يوم  
 الياس لانه يكون قترت من الرفع فعبر بالرفع  
 عنه بخلاف ما انتهى فتاوى عبارة ابن رشيد  
 ورد هاتين القوم **المعتدة المطلقة** في قول  
 وكذا في الرجعي او صوابه بخلاف الرجعي لان  
 كان في الرجعي لا يستمر صوته اتفاقاً وانما  
 الخلاف في البائن قال ابن التماس يستمر وروي  
 ابن نافع يقترن كالمستوفى منها واختاره ابن  
 رشيد في سماعه الى يزيد وقول **ان** اذ غيرهما لا

استبرأ

استبرأ عليها ان صواب العبارة ان غيرهما غير  
 محبوس سنة بسببه وكلامه هنا عن محمد **في حياته**  
**السنة** في هذا المعتمد هو قول **ابن** المعتمد ان لها السنة في  
 الشئ وانظر كلام ابن عبد السلام عند قول ابن  
 الحاجب ولا م الولد نفق او يموت عنها السنة في  
 فانه يدل على ان الحرة اذا نسخت نكاحها بعد  
 الموت لها السنة في ان فانه يدل على ان الحرة  
 اذا نسخت نكاحها بعد الموت لها السنة في  
 مدة الاستبراء انتهى ولعل دليله على انه  
 المعتمد على ان **طعن** قال عترة في كلام  
 ابن عبد السلام ما يشهد لما قاله ابن **طعن**  
 في كلام المصنف محكي لا عترة عليه وقال **طعن**  
 واعلم ان مفهوم المذهب مطلق في وجوب  
 السنة في محبوس سنة بسببه غير متبينة با  
 الحياة كما فعل المؤلف وان خصها حكم  
 المعتدة ومنه ذهب ابن القاسم في المدونة المطلقة  
 البائن السنة في ولو بات خلافه لكانت اية ابن  
 نافع انها تسقط بالموت واختار ابن رشيد في سماع  
 الى يزيد رواية ابن نافع ثم في **السنة**  
 ثم ما تقدم فقوله المؤلف في حياته **السنة** انما علمت  
 للصورتين على محض اختيار ابن رشيد لانه بعد  
 مخالفته قول ابن القاسم في المدونة ومخالفة  
 قوله فيما ياتي واستمر ان كانت على تقرير  
 وانه لو اشار لذلك لكان على الاظهر فتعين  
 انه لا يرجع للمعتدة ولا لمحبوسه ولا فرق  
 بينهما خلافاً لتقرير الشئ ومن تبعه ولا فرق  
 يتساعده فالصواب كما قال حذف قوله  
 في حياته والله الموفق **السنة** في  
 قوله **ان** جعل قوله  
 في حياته متعلقاً بالمحبوسه كما قرره **ان**  
 من حيث في حياته اي اطاع على موجب مسها  
 قبل الموت وقرر بينهما في حياته يجب **السنة**  
 السنة في ولو ماتت بعد ذلك صح كلام  
 الموت وكان جارياً على قول ابن القاسم في  
 المدونة دسوا فاما ياتي والله اعلم **ان** **المحل**



**بها قول** ز طاقوت الوطرا ام لا الا الصواب تقييده با  
 لمطابقة لان الدخول بغير المطابقة كعدته ورج  
 نعم المطابقة لا يكون لها التساوي الا بالنسبة  
 وهو اذا استكمل قبل الموت مطلقا دخل بها ام لا  
 يدل عليه قول المدونة ونقله **وس**  
 دخل بصغيرة لا يجامع مثلها فلا عدة عليها ولا  
 يسكنى لها في الطلاق وعليها عدة الوفاة  
 ولها السكينة ان كان ضمنها اليه وان لم يكن  
 نقلها اعتدت عند اهلها ابن يونس قال ابو  
 بكر ابن عبد الرحمن وان كان ابنها اخذها  
 لم يكن لها نفقة مات لم يكن يسكنى انتهى  
 فتقدم جعل سوغ القيد الا ان ادخل بها وجرى  
 ان لم يدخل وحيد فتقيد ابن ناجي واقام  
 في محله لا ينفذ في غير المطابقة دخل بها ام لا  
**باب الالبسة** **قوله** ز هذا على  
 في **ص** **قوله** ز تتبع في العزولة  
 وقد وقع في نسخة تصحيح والذي في النسخ  
 التي رايتها **قوله** ز مثل ما في ابن عرفة  
 وقوله **ز** يخص الاستثنا الاول بالصغيرة الا انه  
 نظير ما به يخص الاستثنا الثاني اذا حصل  
 كلامه ان غير المدخول بها متى استكملها  
 السكينة الا ان صغرت وقصد كفالها الى اخيه  
 فنتعنه ان يكون الاستثنا الاول على عمره  
 وانما هو محل الخصيص تامل ويدل لذلك  
 قول ابن يونس ما نصص تامل ويدل لذلك  
 وكذلك الكبيرة بموت زوجها قبل البناء  
 في مسكنها فلتعتد فيه ولا يسكنى لها عليه  
 الا ان يكون اسكنها دارا او نقدا كرا  
 فتكون اهل بذلك المسكن حتى تنقضي  
 عدتها انتهى **والاحسن** **قوله** ز اقامت **عز الستة**  
**اشهر** الذي في **ص** **قوله** ز ان تحدد اشهر الرجوع  
 في الشهر ومن السنة خلاف ما يقتضيه المصنف وهو  
 الواقع لوجوب اربعة اشهر في كل سنة والخبير  
 فاعل ما في المتن خريف وان الاميل ولو اقامت  
 السنة او الا شهر كمالا في عبارة غيره النظر **ط**  
 وما زعمه **قوله** ز من ان الاعدت **قوله** ز في  
 فيه وقوله **قوله** ز وفي قوله الستة اشهر نظر هذا

النظر

النظر مبني على ان العدة في كلامه مضان ويصح  
 ان يكون اشهر بدلا من الستة لامضان اليه  
 فينتفى الا عراض **ومضت المحرمة والمعتكفة**  
 اي ومضت المحرمة على احرامها ان طرى عليه  
 عدة او اعتكف ومضت المعتكفة عتلى  
 اعتكفها ان طرى عليه عدة او احرام ولو  
 حذ في قوله او احرمت ومضت وقال عروضة  
 كالمعتدة ان اعتكفت لان احرمت كوني  
 بالصور الست كلها وقوله **قوله** ز لان صلة ال  
 لا تكون فعلا ما ضيا هذا يقتضي امتناع  
 عطف الفعل على صلة ال وهو غير صحيح بل  
 يجوز نحو فالمضرات صيا فاشرب ته نقعا وانما  
 المتاع من العطوف هنا اختلاف المعنى في المنع  
 طعن فان المعطوف عليه احرم قبل العدة في  
 المعطوف بعدها وقوله **قوله** ز وشرك هذا وهذا  
 صورتين ان قد علمت ما قررناه وهو ان  
 كلام المصنف هنا ونظم بعضهم هذه الصور  
 الست فقال **قوله** ز عدة او عكف او احرام  
 سابقا قطعا له انما **قوله** ز طاري ليس بدافع **قوله** ز  
 لكن مبني ثالث ابطله **قوله** ز **قوله** ز  
**قوله** ز **قوله** ز **قوله** ز **قوله** ز **قوله** ز  
 وليس لسا داتها ان ينقلوها معهم الى محلها  
 ابو عمران المدونة قال ابن عرفة وفيه نظر  
 لقوله ان انتج سيدا ليلدا اخر فله ان يخرج  
 معه اشهر ومثله قول ابن يونس **قوله** ز  
 سيدها على زوجها حتى تنقضي عدتها الا ان  
 يخرجها من البلد انتهى وقوله **قوله** ز اذا رخص  
 اهل زوجها فقط فلا ترخص لهم ان يخوه في  
 عن الخي ونصص **قوله** ز **قوله** ز **قوله** ز  
 انتوي اهل زوجها خاصة لم تنصصهم ارضي اي  
 لا يقضي عليها بذلك وظاهره سواء كان عليها  
 مستقة في عودها لاهلها ام لا وهو الظاهر خلاف  
 ما يقتضيه اول كلام الخبي في **قوله** ز **قوله** ز  
 التخصيص لوجوب عليه **قوله** ز **قوله** ز **قوله** ز  
 وانه توفي الرجل البدوي عن امراته ثم انفصل







القطار ويفرقون بينه وبين مسالة الامير فذهب  
من فرق بان سكنى الامام علي وجه الاحارة فخلع  
الامارة والى هذا ذهب عبد الحق والباقي وعنه  
ومنهم من قال احارة الامام بمسكنه وذهب  
ذهب ابن المناصف ومنهم من قال لا  
ابارة الامير لها حق في بيت المال وان دار الامارة  
من بيت المال بخلاف دار المسجد واليه ذهب  
ابن زبير وقول **ان** وان كانت حيسا على  
خصوص الامام مثلا لا مبالاة فان كانت حيسا  
على ائمة المسجد كما في عبارة غيره ونقص ما  
ذكره ابن عرفة بعد تخصيصه ابن زبير  
وقوله ابن عبد السلام وفيه نظر لان كونها  
حيسا على المسجد مطلقا ايان يوجب حقا للامام  
ام لا فان كان الاول فلا فرق بين كونها على  
المسجد مطلقا او على امامه وان كان الثاني  
لم يحز الامام ان يسكنها الا باجارة موحدة  
فلا يخرج منها راحة الالتئام اخله كمن تراه  
من اجبتي انتهى وقال البرزلي عقبه  
فليس المقطوع قد يختار الاول ويترك  
بين الالة المطابقة والالة المتضمن لان الاول  
مستريح والثاني ظاهر يقبل التاويل ويقع  
اذا كان حيسا مطلقا وقوته في الحبس على  
الامام انتهى ووجه ما قال من القوة هو ما  
المعيار في مواضع ان ما حيس على المسجد لا يوجب  
منه الامام ونحوه كالمؤذن الا بما فضل على  
حصر المسجد وبنائه ونحو ذلك وما حيس على  
الامام يا خذ وحده على كل حال انتهى **وام**  
**ولديوت عنها السكنى** قول **ان** وليس  
لها ولا لسيدتها ان تصير **ان** الخ اختلف في ام الولد  
يموت عنها سيدتها او يعقبتها هل لها السكنى  
فتاى ابن القاسم في المدونة لها السكنى وقيل  
في كتاب محمد لا يسكنها ولا عليها وروى  
اشبه ان ذلك لها وعليها من غير ايجاب وذلك  
راي ائمة انه راي ذلك لها وعليها انتهى  
ابو الحسن زاد في **مسألة** وحكي غيره بولا  
اخر بان السكنى حق لها ان شئت تركته وقيل  
تركها مكره وهو صريح في ان مذهب المدونة

ان ذلك

ان ذلك لها وعليها وقول **ان** والظاهر انه لا يكون  
لها السكنى حيث مات الا ان كان السكنى  
له الظاهر انه غير منصوص وهو قصور فنحن  
ابو الحسن على قول المدونة ولا ام الولد السكنى  
في الحيضة ان مات سيدتها ما نص  
المشايخ ان كان المبتلى له او بكر انقذه على ما  
تقدم في الحرة انتهى وقول **ان** ولا يلزمها بيت  
اخر هذا خلاف المدونة قال مالك ولا أحب لها الوعدة  
فيها ولا تبنت الا في بيتها خلاف نقل ابن زبير  
عن المذنبات لها المبيت في الحيضة في غير بيتها  
من عتق او ذوات انتهى وكذا نقل ابن يونس  
ما نص **ان** ابن الموانع ان  
تبنت في غير بيتها مات السيد او عتق  
انتهى **مسألة** التشبه اشيا للوفى التنقية  
لا في السكنى بدليل اشتراط الكفا في السكنى  
لا يتوقف وجوبها على وجود الحمل لوقوعها في قول  
قتل او المحبوسة بسببه فاشتراط الحمل في كلام  
المصنف دليل على اخراج السكنى من كلامه وانده  
اعلم **وهل تنقذ ذات الزوج** ان ابن الحاجب  
وفي القاطع بغير العالمة ذات الزوج قولان  
ع لسراجه في صفات القولين عبارات  
الاولى كما هنا وهي التي في **مسألة** وما وقعت  
عليه من شيخ ابن عبد السلام ولم اقف عليها لغيرها  
الثانية على الزوج او الواطي ونسبها ابن عرفة  
لا ابن عبد السلام ووجهها الثالثة على  
زوجها او عليها وهي التي عند ابن عرفة انتهى  
والقولان على الاخيرة حكاهما ابن يونس  
الاول عن ابن عمر والثاني عن بعض التابعين  
ونجح ابن يونس الاول فصوله الاقتصار  
عليه اذ ان يقول تردد وانده اعلم

**فصل** ابن عمر في الاكثر امة دليل برائة  
الرم لا نفع عصمة او طلاق فتخرج العدة ويدخل  
استبراء الحرة ولو للعان والموروث لان الملك  
لا ذات الموت وجعل القبر في جنبه طيب  
برائة الرهم لانه لم تنفعه تخرج استبراء اللعان



لانه يكون لا من طلب انتهى قال **ع** لو حذر او  
 طلاقا سلم من جعل القسم قسيما لانه من حلة ما يرفع  
 العصمة انتهى وفيما قاله نظر بين ويرد على التعريف  
 المذكور انه غير مانع لصحة عقد بحدته اقامته ام  
 الولد بعد موت سيد لها مع انها عدة على الشهر  
 كما ذكره ابن عرفة وهو ذهب المدونة  
 وتوكله والمروية يعني اذا بات شخص عن  
 انه فلا يقربها الوارث حيث يصح وطؤه حتى  
 يستبرأ منها لان ذلك لم يكن زنا عيصة  
 بالموت وانما هو من المملوك وهو طاهر قاله  
 ابن صاع وقال ومراة باستبراء اللعان الا بتر  
 الذي يفعله الزوج بزوجه ليصدق عليه في  
 نفقائه ان يحدث من حمل او ولد بلقات  
 كما اذا اراد ان يغيب عنها وخاف من سوء  
 خدته في غيبته لا تاتى تكون لفرقة اللعان  
 فانه عدة له بغيره كما هو منصوص  
 عليه في باب العدة وحده ابن عرفة  
 لما صار في عليه ايضا ولا يه مطلوب شرعا  
 كطلب ذلك من المطلقة فلا يتزوج  
**ع** تراضيه على القران لو كان هذا الثاني  
 هو المراد بخلاف الاول فانه غير مطلوب  
 شرعا وانما الزوج يريد ان يفعله بما عسى ان  
 يكون لما فيه من المصلحة وقد يقال بمراد  
 القران في الطلب التعري وهو حاص من الزوج  
 في بغير اللعان فلا يخرج وبما ذكرناه  
 بما في كلام **ع** في شرحه فراجع  
**ع** ما نصيب **المستبرأ** **المملوك** قال  
 المستبرأ بالشروط المذكورة ثم انه يجب  
 او لخدمته انتهى وهو خلاف قول ابن عباس  
 الذي يظهر له انه انما يجب في التي يراذ وطؤها  
 او تكون عليه او بغيرها بوطيئتها انتهى وبا  
 ناله ابن عباس هو الطاهر من عبارات الائمة  
 في الخلاف ومن المستبرأ بوطيئتها  
 فلا يطالها حتى يستبرأ بها بحقيقة انتهى  
 وفي المقدمات ما نصيب **المستبرأ** **المملوك**

ثم قال

ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك امه  
 ببيع او هبة او باي وجه من وجوه الملك ولم يعلم  
 براه رجعت ان لا يطالها حتى يستبرأ بها بوطيئة  
 كانت او وضيقته انتهى وفي التبرعات  
 ما نصيب **المستبرأ** **المملوك** قال فيمن لا يتزوج  
 بمن لا يتبرأ بالبيع بوطيئتها وهي من وحش الرقيق  
 فعولا لا بوطيئتها فيهن ولا يستبرأ الا بالبيع  
 بوطيئة المستبرأ الوطى فواجب عليه ان يستبرأ  
 لنفسه مما علمها حدثته انتهى وفي المعونة  
 ما نصيب **المستبرأ** **المملوك** من وطى امه  
 اراد بيعها فليبه ان يستبرأ بها قبل البيع  
 وعلى المستبرأ ان يستبرأ بها قبل ان يطالها  
 انتهى في خصوصه لانه لا يستبرأ بالمستبرأ  
 الا اذا اراد الوطى والبيع لا يستبرأ الا اذا اراد  
 وكذا لو سوا النظر لا يستبرأ الا اذا اراد  
 لاحله الا اذا اراد الوطى او التزويج كما يات  
 وانه اعلم النظر شرح ابن عيسى في التبرع  
 ما اذا اخذ بالقيمة من ايدي الكفار ثم يبيع  
 رايته في نفسه صحيحة من **المستبرأ** **المملوك**  
 بالقيمة بالفقين والبنون لا بالقان واليا ومثله  
**ع** ان لم توفى المرأة **المستبرأ** **المملوك** فممنوع  
 وجود ان الشرطية في فيه نظرا في عبارة ابن  
 الجواب كعبارة المصنف وهو غير مستبرأ  
**ع** مستبرأ بها لوطيئة شرطا اربعة وقول وكبيع  
 غيبة المستبرأ لها ان كان اصوب واوضح **ع**  
**ع** **المستبرأ** **المملوك** **المستبرأ** **المملوك** **المستبرأ** **المملوك**  
 وتزوج ان هذا وان كان في نفسه صحيحا  
 لكنه من صور حصول الملك بغيره من  
 زواله ولذا لم يذكره **ع** ان شاء الله تعالى  
 مستبرأ بها لوطيئة شرطا اربعة وقول وكبيع  
 ان فيه نظر لان وطؤها كان مباحا في نفس  
 الامر لانه كان بالملك كالمستبرأ لا  
 نعم اذا استجبت بعدان وطئها بالملك في  
 مسيلة ابن ابي زيد بغيرها لا غيرها كما  
 يقتضيه كلامه فانته **ع** **المستبرأ** **المملوك**

Copy

University











شهر تستبرأ بثلاثة اشهر وهو كذا انتهى بخ  
 ولم ار من النقل ما يساعده فانظره **ونظر النسب**  
 قول **ز** فوجها من واحد فري بول **و** ان تاخرت  
 ان فيه نظر بل الذي يدل عليه نقل **و** ان تاخرت  
 يرجع المسماة به ايم ونصه **و** ان تاخرت  
 عن ابن رشد واما ان كانت الامة ممن يخص  
 فاستخرجت وارفعوت حيثها فريدي ابن  
 القاسم وابن غانم ان ثلثة اشهر تحرك اذا  
 نظر اليها النسا فلم تحدث بها احلا ابني وهو  
 ظاهرا لنقله بعده عن المدونة فانظره  
**فان ابن قيس** ابن عسرة فان  
 انما يت بحس بطن فيسبته ايتفاقا ويشكل  
 بانها ان زالت ربيتها قبلها حلت وان بقيت  
 لم تحل **فالتسعة** لغوفا **جاس** ابن يثاس  
 بان التسعة مع بقاها دون زيادة تحل  
 وانما لغوها اذا ذهبت الرية او زارت  
 وبقاوه وابن رشد وقال زادت بقيت  
 لا تقضي لجل ابني فقول **ز** فان زالت  
 البرية حلت **والا** **مكنت او اعتق وزوج**  
**ض** لان وطوه او لا صحيح **والا** **بشر** ابن  
 يكون عن المال العاسد وسقطت من الف  
 ثم ان في المسألة قولا اخر بالبرية ولم اره الا ان  
 وهو اظهر لي فرق بين ولده بوطي المالك فانه  
 ينتفي بحس دعوته من غيرهم على المشهور  
 وبين ولده من وطى النكاح قلانه لا ينتفي  
 الا باللعان انتهى وقد لوح ابو الحسن بهذا  
 بقوله لما عطل عدم الاستبراء من اشترى  
 زوجته بانه لا فائدة فيه لان الما بما وهما  
 فائدة في تميزه بين ما المالك وما النكاح لان  
 الولد في النكاح لا ينتفي الابحان وفي المالك  
 ينتفي بغير لعان **اولا** **لانه** اختلاف اذا اشترى  
 قولي حاكم في هذا الما هل يكون به ام ولا  
 ام لا انتهى وقد عذر **ابن عبد السلام** ببعض  
 من الجلاء فانظره **وقول** **ز** وكان الاول  
 ان يقول وان قبل البنا ان اي لان المقابل وهو  
 ابن كنانة انما يوجب الاستبراء اذا كان

الشرا

الشرا قبل البنا بنا على بالابن عسرة من ان  
 خال فانه قبل البنا فقط وانا المم في **نفسه**  
 فقال ان خلافه قبل وبعد ولكنه اقتصر على  
 ما قبل تنبها على الاستدلال لا خوف من تخايل فائدة  
 بعد البنا ان يظهر كون الولد من وطى المالك  
 فتكون به ام ولد ايتفاقا ومن وطى النكاح  
 فتكون به ام ولد باختلاف وعلى هذا الفهم  
 يحتاج الى تفصيل عبارة المم لان الاستبراء بعد  
 البنا احرك عند ابن كنانة **وكذا**  
 الفهمين صحيح والنظر غلبة التوليد في **ع** **لبن**  
**حيضة** **توك** **نفسه** **نفسه** **نفسه**  
 على قول **نفسه** **نفسه** **نفسه** **نفسه** **نفسه**  
 ما ذكر البيع ونحوه بعد حيضته وقيل وعلى  
 الملك **او حيضتين** **توك** **نفسه** **نفسه** **نفسه**  
 لما عدى العتق اي واما في العتق بان اعتق  
 بعد حيضتين فانها تحل من غير استبراء  
 غير من ان العتق لا يوجب الاستبراء الا اذا لم  
 يتقدم قبله استبراء الا فانه يوجب هذا  
 في العتق واما ام الولد فقد سرت ان عتقها  
 يوجب الاستبراء مطلقا بقدره استبراء اخر  
 ام لا فقول **نفسه** **نفسه** **نفسه** **نفسه** **نفسه**  
 لان كلامه هنا انها لا توفى القن **وقول**  
 اي اذا حصل ما ذكره لا يخفى في عبارة  
 من العتق **والظاهر** ان اذا عتق قول **نفسه** اذا  
 حصل في طهر فانه لا شرط له وهي بيان المعنى  
 الواقع في قول المم **او حيضتين** **وقول**  
 فان يحتاج الى استئناف كلامه ومعناه فان  
 يحتاج القن اذا عتقت وليس جوابا لا اذا التي  
 قبله **تاكيد** **وقول** **ان** **تضي** **حيضة** **لبن**  
 اخبر من على المم بان هذا الاول ليس بتاويل  
 وانما هو قيد محدد بقيد به الشهور خارجا عن  
 التاويل والشرط بان انما يعما في نفس  
 معظم الحيضات ما هو مفسره ابن القطار عن  
 ابن مناسبت بكثرة اندفاع الدم ونفسه **ابو**  
**بكر** ابن عبد الرحمن **يا** **كثيرا** **يا** **المحيضة** **الظ**  
**طعي** **وقول** **ز** **وسكت** **ك** **المدونة** **على**  
 اذا ساديا ان صوابه ان يسقط هذا الالة جاز

Copy

University



ما نقل ابن عسرة عن محمد بن خالد ما نقله المصنف  
 عليه لعنه الله تعالى ان شاس فان الذي نقل ابن  
 شاس عنه ان الشرا في اول الحوض يعني عن  
 الاستبراء ما لم يضر قبله قد حقيقته وهو الذي  
 ذكر المصنف والذي نقل ابن عسرة عن محمد بن عيسى  
 بن شهر بن وهبان بن اليسر اول الحوض يعني ان  
 ما نقل عن الشرا قد حقيقته قال المصنف ان  
 منه قال ابن عسرة ولا نص ان يتساوى  
 وهو ما لها فيه متعارضان والاظهر لغوه انتهى  
 فقد علمت ان نزل بعد الكلام في غير محله  
 راجع تخير ذلك في **طبي** **والمستحسن اذا**  
**نما** **عليها مستحسن** **في 2** بعد **تقول** **وكان**  
 لعنه الله الذي في **2** بعد **تقول** **وكان**  
 نصه انه لا يمتنع ان يكون طاهر المدة وبن  
 وما نقله المصنف عن ابن عسرة ان المستبراء  
 هو اذا كان اختيار المستبراء فقط واما طاهر  
 نقله ابو الفرج وجوب الاستبراء مطلقا سواء  
 كان اختياره او لا جني وكذا في الفضا  
 طاهر المستبراء هو الاطلاق حمل المصنف كلام  
 المصنف على ان يمتنع هذا الاطلاق في قول  
**في 3** **خليل** **والا** **قرب** **حمل** **المدة** **في** **قوله**  
**الوجوب** **في** **ميتة** **لا** **يما** **اذا** **كان** **اختيار**  
**المستبراء** **انتهى** **قال** **بعض** **الشيوخ**  
**نقلها** **المبتاع** **كان** **بذلك** **قول** **المدة** **في** **قوله**  
**ان** **المستبراء** **لا** **يما** **اختيار** **يدل** **على**  
**اختيار** **المستبراء** **فقط** **وهو** **طاهر** **او** **غيره**  
**ويشأن** **ذلك** **ان** **اختيار** **اذا** **كان** **لا** **جني** **او**  
**للتابع** **وعا** **عليها** **المستبراء** **فانه** **ممنوع**  
**من** **وطئها** **بشرع** **او** **لا** **في** **نفس** **او** **لا** **وطئها**  
**او** **لا** **انه** **اختيار** **له** **اختلاف** **ان** **لا** **يراعى** **المالك**  
**الشراعي** **فيلزم** **انها** **اذا** **كانت** **تحت** **اختيار**  
**المستبراء** **لا** **يما** **لغيره** **او** **لا** **يما** **لغيره**  
**اختيار** **المستبراء** **مع** **غيره** **لا** **يما** **بشرع**  
**ولا** **بغيره** **اختيار** **له** **بوطئه** **هذا** **الذي** **في** **منه**  
 وهو طاهر

وهو طاهر قول المصنف بخيار له انتهى **وتتواضع**  
**العلية** **تتواضع** **بضم** **التام** **بضم** **المعقول** **وقد**  
**استعمل** **هنا** **لفظ** **تواضع** **على** **متعد** **يا** **وهو** **قيل**  
**العلية** **قال** **عياض** **عليه** **البحر** **في** **مستحسن** **قوله**  
**اللام** **وقيل** **بضم** **سرها** **وتشدد** **يدل** **على** **الاول**  
**قال** **في** **كتاب** **العرب** **وعند** **الاول** **وهو** **سكون**  
**اللام** **في** **مع** **كسر** **العين** **فالله** **طاهر** **انها** **حلت**  
**عليه** **بضم** **العين** **وكسر** **اللام** **ويشدد** **اللام**  
**كصبيته** **وصبيته** **وتجوز** **في** **المتن** **فهي** **طاهرة**  
**مجرد** **وتم** **في** **كلام** **طاهر** **نظر** **وقوله**  
**وتتواضع** **العلية** **اي** **بعد** **ان** **يستبرئ** **بها** **الباح**  
**قال** **في** **المدة** **وارة** **ان** **وطئ** **امته** **فلا** **يبيح** **اختيار**  
**يستبرئ** **بها** **ثم** **لا** **يما** **ان** **للمتبع** **من** **المواضع**  
**كان** **قد** **استبرأ** **عام** **لا** **ان** **المتبرئ** **وهذا** **مخالف**  
**الوخش** **التي** **اقر** **بطلان** **اللام** **فلا** **يما** **في** **مواضع**  
**ان** **استبرأ** **لها** **التابع** **ولذا** **قال** **ابن** **عسرة**  
**او** **خشش** **عن** **مستبرأ** **في** **وطئ** **بها** **وقال**  
**ابو** **الحسين** **اذا** **استبرأ** **الامته** **فلا** **يما** **مواضع**  
**واما** **الوخش** **اذا** **استبرأ** **فلا** **يما** **مواضع** **فيها**  
**انتهى** **وقوله** **فلا** **يما** **مواضع** **فيها**  
**ان** **اصيل** **هذا** **المرتب** **قال** **في** **قوله** **وهو** **طاهر**  
**وفيه** **نظر** **فان** **الوضع** **عند** **غير** **المباين** **غير**  
**معتبر** **شرعا** **وذلك** **غير** **متواضع** **كما** **يذل**  
**عليه** **رسم** **ابن** **عسرة** **في** **قوله** **المدة** **ما** **انت**  
**ان** **توضع** **الامته** **على** **يدي** **اسرة** **عدله** **حتى**  
**تخضع** **انتهى** **وخوة** **في** **عبارة** **عبد** **الحق** **وعياض**  
**وفي** **الحسن** **والمستبرأ** **والمستبرأ** **وغيرهم** **تنبه**  
**قال** **المستبرأ** **ان** **تفعلت** **خيفة** **الجارية**  
**وطال** **على** **المبتاع** **امر** **ها** **واراد** **الفحص** **فقال**  
**في** **المدة** **وارة** **لم** **يما** **يما** **يكون** **المبتاع**  
**فيه** **الود** **شهر** **او** **لا** **شهر** **ين** **من** **قوله** **في** **كتاب** **محمد**  
**بن** **عبد** **الشهر** **ين** **وفيه** **الفحص** **بعد** **ان** **لته** **اشهر**  
**ثم** **قال** **بعد** **قوله** **قال** **ابن** **عسرة** **والشهر** **ين**  
**المدة** **ان** **اذا** **التي** **من** **المبتاع** **الحوض** **ما** **فيه**  
**ضرر** **على** **المبتاع** **ان** **له** **البر** **انظر** **تمامه** **وستقل**  
**المهم** **في** **العرب** **ورفع** **حيضه** **استبرأ** **قال** **مخرج**  
**على** **الترجمان** **مقتضاها** **ان** **التخرج** **لما** **زرك** **من**



عنده والذي في **ع** عن ابن عرفة وأجراه  
 التوسعي وابن محرز على الخلاف في التباين الواحد  
 والترحان انتهى ولا يشك أنها قبل المازري  
 والترحان بالفصح ثم انضم وتخلله  
 في عطف أن **كالمردودة بعلي** أو **فمس**  
**واقالة** **ولم يغيب المشتري** كلام المدونة  
 هنا يدل على أن في منطوق المأجما لا وكذا في  
 في مرسومه ولطيفها ومن باع أمة رابعة  
 ثم تقابل قبل التفرق فلا استبراء عليه  
 وأن أقاله وقد عاب عليها المبتاع فإن  
 أقامت عنده أيا ما لا يملك فيها الاستبراء  
 فلا يطأها البائع إلا بعد حيضة ولا مواضعة  
 على المبتاع فيها أو لم يخرج من ضمان البائع  
 بعد ولو كانت وخفيها فقبضها على بيات  
 البيع والحوز ثم أقاله فدة قبل الاستبراء  
 فليست بشري البائع إذا رخصها قبل أن يحضر  
 لنفسه أيضا وإن كان استبراء دفع الراتبة  
 إليه أيتها له على استبرائها فلا يستبرئ  
 البائع إذا رخصها قبل أن يحضر أو يدق  
 عظم خيشتها ولو كانت عند أمير  
 فلا استبراء عليه في أقاله قبل الحيضة ولا  
 بعد طوب المدة عند الأمير ولو تقابل بعد  
 حيضة عند الأمير أو في آخرها قبلها  
 على المبتاع فيها المواضعة لضمائه إن أتى  
 إلا أن يغيبه في أول دمه أو عظمه فلا استبراء  
 عليه ولا مواضعة فيها كبيع مرقف  
 من غيره وكذا في بيع الشقص منها  
**والأقالة** منها انتهى **فمس** وإن  
 كان استبراء دفع الراتبة هذا كلام بعد الترتيب  
 والنزول قال أبو الحسن يدل عليه قوله  
 بعده وأكره ترك المواضعة وإيثان المبتاع  
 على الاستبراء وقوله ولو تقابل لا بعد  
 حيضة عند الأمير أو قبضته أنها بخبر  
 رخصها في ضمان المبتاع تحت عليه المواضعة  
 للبائع ولو لم يغيب عليها المبتاع قال أبو  
 الحسن قبل البع لم أوجب فيها على البائع  
 أن يستبرئ لنفسه وجعلت له المواضعة

عل

على المبتاع إذا أقاله في آخر دمه وهي لم تخل للمشتري  
 حتى يخرج من دمه قال لأنها إذا دخلت في أول  
 الدم لم يصب منها من المشتري وقد حل له أن يقبل  
 ويبيع منها ما يصفه الرجل بحائضته إذا عاقت  
 ولا منها قبل الحمل إذا أصبت في آخر دمه ولا أدرك  
 ما أحدثت النظر ابن يونس انتهى وفي  
 المنتخب قال يحسنون قال ابن القاسم ومن  
 اشترى جارية مريضة فزادها بعيب أقات  
 كانت خرجت عن المراضعة فلا مراضعة  
 فيها وليس على البائع أن يستبرئ منها  
 فظاهرة وإن لم يغيب عليها المشتري كطالع  
 المدونة وإلى الحسن والوجه في ذلك أن  
 الراتبة أتم وأجبت فيلزم المواضعة لا أن  
 الحمل ينقص من ميثها كثير إلا لأجل وطء  
 البائع فلذا أوجب فيها راتبة لم يطأها  
 البائع وحاص **لما تقدم** أنه لا مواضعة  
 في المبتاع منها أو المدونة بدين ما قامت  
 في ضمان البائع ولو قبضها المبتاع على  
 وجه الأمانة فحجاب عليها فإن خرجت من  
 ضمانه فعلى المبتاع المراضعة إلا أن  
 حصلت الأقالة أو الراد في أول الدم فيكفي  
 عن المواضعة راتبة أو علم بقول **ح** النظر  
 استبراء المدونة فإن فيه ما يخالف مفهوم  
 كلام المؤلف انتهى يقال عليه وكذا  
 يخالف منطوقه فتباينة وقوله **ح** دخلت  
 في ضمانه في القبض أو صوابه بأول الدم  
 كما تقدم في كلام أبي الحسن وقوله  
 وفي العتية على المدونة بنسبته لا يخفى ما  
 في عبارته من التفتير وحاص **لكن** كلام **ح** أن  
 المشتري إذا بشر فاستدعى ثلاثه أو أحوال الأولى  
 تدخل في ضمانه بالقبض اتفاقا وهذه إن غاب  
 المشتري عليها ففيها المواضعة ولا مواضعة  
 الثانية التي أختلت فهل تدخل في ضمانه بالقبض  
 أو لا تدخل في ضمانه إلا بروية الدم وهو التي تنويع  
 فعل الثاني إذا غاب عليها قبل روية الدم فإنه  
 يجري فيها ما جرى في المثال منها في العتية وعلم  
 القول الأول فحكمها حكم الأولى في التضمين



ذلك

الثالثة التي لا تدخل في ضمان الشترى اصلا كما  
الولد فعزم ان غاب عليها ففهم الاستبراء فقط  
ولا مواضعة فيها لعدم دخولها في ضمانه وان  
لم يغب عليها فلا شيء فيها وان المدة فليست  
كتمام الولد بل فيها المواضعة للبرق الذي  
ذكره عن ابن يونس انتهى ونظر النقل في

**فصل في قول في نوطية الفصل**

وتقيد **ت** في قول في نوطية الفصل  
ان نقض التقييد وقع في عبارة ابن الحاجب لكن  
لا يتصور الا في عدة محلي عدة في بعض صورها  
ولذا لم يمتثل له ابن عسرة الا بعدة على  
عدة بل يتم النقل لعينه ذلك فقال واما  
سواءه فاقصى الاجلين والمم خلط الصور  
فلا يحسن في كماله التقييد قال  
ابن عاتق وعينه **ان طري موجب قبل**  
**تمام عدة** فقول لا يتخالف قول  
انهم لم الاول اذا قلنا ان لفظ الاول على  
حذف مضاف الى حكم الاول كما قرره  
اولا فلا يخالفه وهو وجه اخر وقول  
ان قد لا يهدم الثاني الاول في العود التي  
فيها الاقصى ان فيه نظر لان صور الاقصى  
دخلة في قوله وايضا في غيره ولو كان  
الاقصى هو الاول لما تقدم له ان الميراث يثبت  
غيره في حكمه كما اخر وفي صور الاقصى  
ثابت حكمه اخر على كل حال ولو كان  
الاقصى هو الاول لان الشيء مع غيره وحده  
واستلزامه الاحترار بقوله عاتق عاتق  
الرجعة فانها تنفي على عدة الاولى ولا  
تثبت عن غيرها وانه اعلم **كمتر زوج باينة**  
**قوله** والتقيد بائنه ابن عسرة وابن  
وايته ان عليها اقصى الاجلين او ضعف  
ابن الحاجب فيقارن عزي **منه** التصغير  
لان عمران ونقل جوابه عن ابن يونس ونعت  
ابن الحاجب وكما تزوج زوجته البابين ثم

يطلقها

يطلقها بعد البناء يموت عنها قبله او بعده فانها  
تشتا نف وروى محمد بن مات قبله فاقصى الاجلين  
وضعت ابنته وحين ابن عسرة ولا يهدم عدة  
البابين فكما هو وجهها بل بناءه فان مات قبله  
في لزوم الحاحل ايضاً الغدتين وهدمها عن  
الوفات قول سحنون مع الشيخ عن رواية محمد  
واله نقله عن ابن عمران فابا لا يتخالف وضعها  
بعدتين انتهى **وكما تزوج من فاسد**  
الذي عند ابن الحاجب انه مباحا لاختلاف السبب  
فالواجب الاقصى وضعا عند ابن عسرة وقد  
اعترض على ما قاله في **منه** على المم بذلك لكن  
بالمم على ما قاله في **منه** من ان حقيقة  
الاقصى انما تكون فيما يمكن فيه التاخير  
والتقدم لا فيما لا يمكن الا متاخر فالمم نظر الى  
مستيقم الاقصى وعينه عجز فيه وانه اعلم  
**وكما تزوج** وان لم يمش اعترض من ابن  
عائشة مثله بهذا بان مجرد الرجعة هو العادم  
للاول كما اعترض قوله وكما تزوج  
باينة بان البائنة هو العادم للاول لا  
طرا بعده من نوت او طلاق واجاب بعض  
المشوخ بان طرا الموجب قبل تمام الغدة  
سواء في كل منها قطعا ولم يقع التمثيل  
بهما الا بعد او انما يمتد الاعتراف ان لم يمتد  
بهما لطرر الموجب قبل اهدم الاول نشأ من  
**وكما تزوج** **بطينة المطلق** قوله في حصة  
ادامة ابيه لغيره ليجب تخصيصه بالحصة  
لان الآية بعدتها فتران واستبراء وهدم  
حيضه فاذا وطئت فاستبراء عقب الطلاق  
وقيل ان تحيض تلايد من قبله كمال  
عندتها ولا يهدم الاول بئنه **وكما تزوج**  
**معتدة** في قوله فان لم ترفع فلا يمتد  
عليها في لا تخفى **كمتر زوج باينة**  
لان ما تقدم من انه لا يمتد في معتدة معناه  
ان لا يطالب به ما دامت معتدة فاذا امت عدها  
نظر فان وجد معها ما نسب نرى به جلت والا انتظر  
استبراء فلزم انها لا تخل الا باقصاصها ونحوها  
هنا ونفوطا هرا ان ارتفعت حيضتها في طلاق او







الشك الذي نفاه ابن عبد السلام هو الشك في  
 وجود اللبن وعدمه والشك الذي أثبت به التحريم  
 هو الشك في الوجود هل هو لبن أم لا فبينهما فروق  
 واضحة فتأمل **وصغيرة** قوله **ز** ويجوز أن تعذر  
 عن الولد أي نكحها محرم وهذا مقتضى ما  
 لا بن عسرة عن ابن رشد ونصر **ابن عسرة**  
 وقوله **ابن عبد السلام** قال **ابن رشد** **البن**  
 الكبير الذي لا يوطأ من كبر لغيره أعرفه بل  
 ما في فقرته أنه يقع الحرمه بلبن البكر ويجوز  
 التي لا تلد وإن كان من غير وطأ إن كان  
 لبنا لا ما أصغر انتهى **يكون غذا** قوله **ز**  
 الحقة فقط دون ما قبلها من صواب وجعله الشك  
 قيد في الثلاثية ودرج على ذلك في ثلثه وتبعه  
 عن أبي عمر المصنف الواحدة إذا وصلت إلى الجوف تحرم  
 قاله ذلك أبو في المدونة يحرم الرضاع في الحولين  
 ولو مصته واحدة ثم قالت وإن حقت بلبن ففضل  
 خوفه حتى يكون غذا فإنه يحرم انتهى وقال  
 ابن عبد السلام بشرطه في الحقة مع كونه أصلا  
 في جوفه أن يكون غذا والآن يحرم انتهى قال  
**قوله** بعد فقد أورد من ذكر من أهل المدونة  
 أن بشرط الغذاء أن يكون في غير الحقة سوى الشك  
 ومن تبعه انتهى **أو غلب لا غلب** قوله **ز** على  
 ما أخذ من المدونة وهو قول مالك إلا أن تعذر  
 ابن عسرة في هذا المعنى ونصر  
 بعد ذكر الخلاف في الخلط وعلى المشهور في اعتبار  
 لبن أمرا من خلط مطلقا والغالب من أهل العلم  
 يخرج ابن عسرة على ضافة لبن ذات زوج بعد  
 زوج لها ونقل عياض تردد بعضهم فيه والخروج  
 أحسن ثم قال ونقل ابن عبد السلام يخرج  
 ابن عسرة روايته لا أعرفه انتهى **إلا أن يستغنى**  
**ولديها** قوله **ز** وسواء استغنى فيها بمدة قريبة  
 أو بعيدة على المشهور ويستبين ذلك بقوله **ابن**  
 الحاجب فلو كان في الحولين بعد طهنتها بمدة  
 قريبة فنزلان قال **ابن** **مستغنى** يعني  
 إذا حصل في الحولين فإن لم يستغن بشرطه  
 باتفاق وإن استغنى فاما بمدة قريبة أو بعيدة

فإن

فإن كان بمدة بعيدة لم يعتبر وإن كان بمدة قريبة  
 فنزلان المشهور ويعتمد لقب المدونة أنه لا يحرم  
 قال في الجواهر إلا أن يكون من الرضاع قريباً  
 من زمن الرضاعة والثاني ليطرف وابن الماجشون  
 وأصنع في الواضحة يحرم إلى تمام الحولين انتهى  
 وقوله **ممن** أن الخلاف إنما هو في القرينة المطلقة  
 وإن القريب فيما بين الاستغناء والرضاع بعده  
 فتأمل وقوله **ز** بحيث يصير اللبن  
 غير غذا له أي بأن يغد عن الطعام أكثر  
 من يومين وما أشبهها كما يفيد قوله  
**ابن عسرة** عن الحسن ولا بن القاسم **ابن**  
 فطم ثم ارضعته أمرا لا بعد فصالة ليومين  
 أو ما أشبه ذلك حرم لأنه لو أعيد اللبن  
 كان قديماً في غذائه **قوله**  
 هو لبنه له ولما لم يكن في الحولين وبعد ههنا انتهى  
 ثم أعلم أن قوله **إلا أن يستغنى** مقيد بوقوع  
 الطعام فلو دام سبتراع في الرضاع في الحولين  
 أو بزيادة شهرين فهو محرم ولو كان بحيث  
 فطم لاستغنى بالطعام هذا الذي يفيد نقل  
**قوله** **ابن عسرة** وأما البنت من الرضاعة فما  
**النب** **قوله** **ز** وأما البنت من الرضاعة فما  
 ذكره من دخول البنت في عموم الآية دون غيرها  
 من بقية السبع لا وجه له لأنه ترجح بلا مرجح  
 والظاهر لو قال **وأما البنت** وعنه **قوله** **ز** ما من  
 بقية السبع فاما يؤخذ بخبرهما من الحديث **إلا**  
**أم أخيه وأخته** **قوله** **ز** أعلم أن هذا الاستثناء  
 لا بن دقيق العيد وأبو نصر **ابن عسرة** قايلا  
 أنه غلط واضح لأن الاستثناء من العام بغير أدلة  
 وهو التخصيص إنما هو فيما يدرج تحت العام  
 لا فيما لا يدرج تحته والعام في مسائلنا هو قوله  
 صلي الله عليه وسلم ما يحرم من النسب ولا أعلم  
 من ذلك حديث السائل على أنها مخصوصة بالحديث  
 كما أن عمه إنما أشار إلى رشدها إلى بيان اختلاف  
 حكم نسبي اللطخ الرضاعي وهو أم أخيه  
 وأم أبيك لأنه في المعنى النسبي التحريم وفي الرضاع  
 ليس كذلك وكذا في سائر ما انتهى به  
 ابن رشد فاذا قلنا إن حرمة الرضاع لا تشتري من قبل

Copy

University



الرضيع الا الى ولده وولد ولده من الذكر ان والانا نش  
خاصة فيجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنته من الرضاغة  
وام ابنته وان علمت من الرضاغة وام اختها من الرضاغة  
اذ لا خرمه بينه وبين واحدة منهن بخلاف  
النسب انتهى فكان الانسب لو قال المص لأم  
احيى كذا ابنة النافية عوض الا فاسد اعلم **نقد**  
**لا يحرم من الرضاغة** ابن عاشر زيادة من الرضاغة  
بل تحل له لان خاصية كل كلام ابن دقيق العيد  
ان زوج المحرمه اللازم له ولا النسب حيث  
يغرم من النسب من يوجب اذ افرض في الرضاغة  
وقد يتغير فان جذه ولدك نسا حرام على كل  
حاله لانها امرضك اذ ام زوجتك رجدة ولكن  
رضا عا ابك من الرضاغة فتحرم من النسب  
واما ام احببته ارضعت ولدك فلا يحرم نقد  
جعل المنفقي في هذه الصور هو موجب المحرمه  
اللازم لها حيث تفرض في النسب ولم يجعل  
المنفقي هو المحرمه من الرضاغة انتهى  
فصل في جعل من قوله  
في الرضاغة ظر فيه معنى في مثل قوله تعالى ما ذا  
خلقوا من الارض اي فيها فينتهي بحته **وقدر**  
**الطفل خاصة ولدا** قوله لا يحرم عليهم  
القول ما يحرم على ابنته الرضاغة اذ فيه نظر  
بالنسبة لزوجها اذ لا يحرم بنهم على فزوجه الا  
الضرع القريبه بخلافه فهو يحرم عليه فزوجه  
مطلقا الا ترى ان بنت تحت الرضاغة او اسفل منها  
يحرم عليه ولا يحرم على فزوجه **ولو حرم** لو ارضعت  
ما ولدته من لبنه اذ فيه نظر اذ ما ولدته من لبن  
الزاني حرام عليه مطلقا سواء ارضعته ام لا كما  
مر في قوله ولو خلقت من مائه قالوا انما صنع  
بنتا من مائه بانها يحرم على ذلك الذاني كما  
يحرم على الزوج وصا فزوجه حرام عليها على ما  
رجح اليه ذلك وهو المشهور وقيل لا يحرم من رضى  
من لبن الزاني عليه وهو الذي كان يقول به  
ملكه واخذ به عبد الملك سمعون ما علمت  
احدا من اصحابنا قال لا يحرم الا عبد الملك وهو  
خطا صراح انظر ابن عسرة وقال ابن يونس  
قال ابن حبيب الدين في وطى صحيح او فاسد او محرم

اوزنا

اوزنا فانه يحرم فيه من قبل الرجل والمرأة وكما  
تحل له ابنته من الزنا فكذلك لا يحل له  
زناح من ارضعتها المزلين بها من ذلك الوطيان  
الدين لبنه والولد ولده وان لم يلحق به وقد كان  
ملك يري ان كل وطى لا يلحق به الولد فلا  
يحرم بلبنه من قبل تحله ثم رجع الى انه يحرم  
وذلك اصح ثم قال وقال عبد الملك لا يقع بذلك  
حرمة حيث لم يلحق به الولد ولا يحرم عليه الولد  
ان كانت ابنته قال سمعون وهذا خطأ ما  
علمت من قاله من اصحابنا مع عبد الملك انتهى  
من نسبه محبة من ابن يونس ونحوه  
**فصل** في ثمة تعلم ان اقتضابا  
كلام ابن يونس على ما يوافق بمباراة المص  
انه العتد ليس على ما ينبغي ولذلك قال **ع**  
صواب المص لو قال ولو حرام لا يلحق به الولد  
تأمل وقول وما ههنا في نشر المحرمه بين  
المرتضعين معا بل من ابراة هذه الصورة لا تدل  
في كلام المؤلف اذ ليست من محل الخلاف **لا**  
التحريم بين المرتضعين خاص بل من حيث  
احتمالها في لبن ابراة لا من حيث الخلق ولو  
قال بين المرتضعين بالافراد واستقط لفظ معا  
لهم كلامه والله اعلم **فصل** في عمل  
حقيقة الفرق ان الظاهر ان يقال من رضى من لبن  
الزنا بمنزلة من خلق من مائه الزنا وقد تقدم ولو خلقت  
من مائه او من رضى منها من رضى اسمها **ع**  
من ارضعت واقع على الصغيرة اذ هو المبرأ من حرمتها واما  
المرتضع منها لفتح الضاد فهي المباشرة وليس الكلام  
فيها **كفنا** بيته على **قرا** قوله ومنهم من  
يقول انهم من الزنا هو عين قول المص وان ارعاه  
فانكرت **ولما** المسمى بالداخل **قوله** **ع**  
جدا ان قيل كيف يتصور حملها والفرض ان قامت  
بيته على اقرا اذ هتما قبل العقد قد  
يتصور حملها حين العقد في المصداقين بعده  
وهو باطل **فصل** في كفنا لبارية بانقضاء  
عدتها ان الظاهر ان المراد فك الفارة بالعب لانه  
هو الذي تقدم له فيكون هوالة على مقتوم لا  
على مجمل **تأمل** وان ادعاه **والكرت** اخذ بالكره

ما



قول **أخذ** باقراره في الفراق والغرم هو العراب لسا  
 قوله والغرم لانه لا يعمل باقراره بالنسبة لمقتضى  
 اذ كونه له لا واجب عليه شيء والله اعلم **وقوله**  
 واما ان اقرب بعد العقد الى قوله الا ان نفيل فقط في  
 لفظة فيه نظر لانه حيث اقرب بعد العقد وقبل الشا  
 يكون دخل بها عالما بالرضا وكيفية يكون  
 لقان مع دينار فقط وكيف يتصور حينئذ ان  
 تعلم هو وقد هابل الصواب في هذا ان يكون  
 لها جميع الصداق كدخوله عالما كما يفيد  
 ابن عسرة ونص **وقوله** ولو دخلت لانها غارة  
 باقرارها تنقطع مهرها للخصي ولو دخلت لانها غارة  
 الا ان يدخل عالما به فيجب ان ينهي ولذا قال المص  
 الا ان نفيل فقط **وقوله** لا يتحقق  
 الا بالذوق او بالطلاق ان قال **طعن** في زيادة  
 قوله او بالطلاق في نظر اذ الطلاق لا يتحقق به شيئا  
 ولم يكن في عبارة احد غير **وقوله** لا يتقرر على طلب  
 ونسبه هذا عبارة ابن سائس ولا يتقرر على طلب  
 المهر الا ان يكون دخل بها **انتهى** قلت  
 وقد يجاب بان المراد ان الزوجة في النكاح  
 الصحيح لا يتحقق الا بالذوق او بهر صحيح **واقرار**  
**الابوين** مقبول **طعن** في كلام المؤلف فيمنع بمقتضى  
 عليه بغير اذنه وهو الابن الصغير والابنة البكر  
 كذا النقل في المدونة وغيرهما فلا وجه لالتصاف  
 بالصغير في البنت وان وقع في عبارة ابن عسرة  
**انتهى** ولا تفصل منه **انه اذا لا يعتد** **وقوله**  
**ز** وهو كذا في على احد قولين ابو بلزكر ابن  
 عسرة في المسألة **فصل** في اقراره **وقوله**  
 ونصه **ففي كونه كذلك** ومبرورته كاجنبي ثالثها  
 ان كان انكحه صغيرا الاول لنقل الخصي مع قول  
 الصقلي كانه المذهب والثاني قاله الكشي كانه  
 المذهب والثالث لا يفيض المصطاف مع قول المصنف  
 ان لم ينفذ الاب النكاح حتى يشهد ابنته وابنته  
 وجاز امرهما فهو كاجنبي واختلاف ان فسخ  
 نكاحها بقرانه ثم يشهد اهل ذلك تايب حرمه  
 كالحكم بصحة رضاعها وهو قول غير واحد  
 ام لا **انتهى** **فصل** في اقراره **فصل** في اقراره

بينها

بينها ان العقد للاب فصارت ذلك كاقراءه على نفسه  
 قال هذا ينظر الخلاف في الام ان كانت وصية  
 وانها تنزل منزلة عن غيرها ان فيه نظر بل فتشوه  
 من قول غيرهما ليس بشرط كما يفيد ظاهر  
 كلام ابن عسرة **وقوله** وبشهادة  
 وشهادة امرأتين به ان فسخ قوله ما به قبل نكاح  
 الرضيعين يشبه **انتهى** وهو مثل لفظ المدونة  
 نفس ذلك الخلاف في معنى فسخ المرأة فقال وفي  
 كون النفي المعتبر في شهادة المرأة فيشوب قولها  
 ذلك قبل شهادتها او فتشوه عند الناس من غير  
 قولها **وقوله** **انتهى** **وهل يشترط البعد**  
**مع الفسوق** **رد** الاول للخصي والثاني لابن رشد فانه  
 لما عزمه يحق قبول شهادته امرأتين مع عدم  
 الفسوق على متاعل المشهور وقال معناه اذا كانتا  
 عدلتين ولا يشترط مع الفسوق عدتهما على خلاف  
 القاسم **رد** **انتهى** **فقال** **طعن** في اوله  
 مع عدمه في ازمته على قبول شهادتهما مع عدمه وهو  
 خلاف مذهب المدونة وقول ابن القاسم الذي  
 يرج عليه المصنف حيث جعل الفسوق شرطاً في شهادتهما  
 فلو قال اوله يشترط معه لكأنه جازي على الشهادة  
 فقط انظر كلام ابن عسرة في **طعن** **لا بأس**  
**فصل** **قوله** **ان** وقيدنا بالاجنبية في كلام **طعن**  
 لعنا فيه نظر وقد تقدم **ان** عن ترك ميل النفي وانه  
 لا فرق في ام احدهما بين ان ترك ميل نفسه او شتم  
 على اقرارها تامله **والقبيلة** **وطي** **الرضع** **قوله**  
 وقيل بالفتنة اذ كذا في **القبيلة** **وطي** **الرضع** **قوله**  
 في كلام عياض جواز الكسر والفتنة لانها قولان قال  
 في المباح في القبيلة لغت الفين وكسرها وقال  
 بعضهم لا يصح الفتنة الا مع فتح العا **رد** **قوله**  
 وعسرة من اهل الفتنة القبيلة بالحق والفتنة والكسر  
 معا هذا في الرضا واما في القتل فبالكسر **عسرة**  
 وقال بعضهم هو بالفتنة من الرضا **رد** **قوله**  
**انتهى** وحزم في الاكمال بان الفتنة المرة الواحدة  
 بالكسر **وطي** **عسرة** **قوله** **ان** لا يفتح الا مع حذف  
 الهاء يتقلد على وجهه **ابن عسرة** **النفقة** **باب**

النفقة



قوام معتاد حال الادنى دون سرف انتهى فخرج باليس  
معتاد الادنى ومعتاد غير الادنى وما هو سرف في ذلك  
يسمى شي من ذلك نفقة شرعا **باب لم يكن**  
أي سواء كان الزوج حرا أو عبدا ابن سلقون وعلى العبد  
نفقة زوجته الحرة وكسوتهما طول بقائها في  
عمرة من كسبه ولا يمنعه سيدة من ذلك وإن  
كانت الزوجة أنة فنفتها كذلك على زوجها  
حرا كان أو عبدا بوالها السيد معه بيتا أم لا انتهى  
وانظر قول من كسبه أن كان ذلك المعروف  
جرب به فلا يشك كال والا فهو خلاف قول المصنف في  
النكاح ونفقة العبد في غير خراج وكسب الآل من  
الشيء **مطيفة الوطى على البالغ** ظاهره أن هذه  
الشروط عامة في المدخول بها وغيرها وفيه قرار  
غير واحد والذي قرر به ابن عبد السلام **باب**  
كلام ابن الحاجب هو اختصا ضرها بغير المدخول  
بها واستظهره الشيخ ميارة رحمه الله تعالى  
ونص **باب** جعل في **باب**  
السلامة من المرض والبلوغ في الزوج واطاقة الوطى في  
الزوجة شروطا في المدخول فإذا رجم اليه وقد اختلف  
أحد هذه الشروط فلا يجب إلا أن دخل تحت النفقة  
من غير شرط وجعلها التقا في شروطا في المدخول وفي  
الدعاء اليه فلا يجب نفقة الزوجة ولو دخل إلا أن بلغ الزوج  
واطاقة الزوجة الوطى ولم يعطه ينقل والظاهر  
أنها شروط في الدعاء فقط كما في **باب** انتهى  
**باب** ابن عاشر أنها يجب الكسوة إذا لم يكن  
في الصداق ما تنشور به أو كان ومطالب الأقر حتى  
خلقت كسوة الشورة كذا في المتبطل من حلة الكسوة  
عنده الفطاد الوطى **باب** **باب** **باب**  
سأواها حاله إلى قوله ولا يخفى أنه عند التحقيق إنما اعتبر  
وسعه فقط أو أصله **باب** **باب** **باب**  
نص **باب** **باب** **باب**  
وسعه وحالها ما لم يزد حالها على وسعه كما يفيد  
كلامهم هنا **باب** **باب** **باب**  
القول وما يورى العورة انتهى قال ولا أرى ما  
كلامهم الذي زعمه بل كلامهم نص في اعتبار  
الحالين معا فلا يلزم الوسر أن ينفق على الفقيرة  
كنفقتها على الغنية سواء ولا يكتفى من غير

منسوخ

منسوخ الحال في انعاقه على الغنية بما يكفيه في النفقة  
وأما المسألة الثانية فشي آخر لا منها فمن بلغ العورة  
وليس الكلام الآن فيه قال في الجواهر في ذلك  
رحمه الله والأعتماد في النفقات بقدر حال  
المراة وحال الزوج في يسار أو عسار انتهى  
ومثله لابن الحاجب وأقره المؤلف وغيره وقال  
ابن عسرة ما نصه **باب**  
أرخا الستور منها لأحد لنفقتها هو على قدر  
يسره وعسره وفي الخلاف وغيره على قدر  
حالها من حاله المكي وغيره المعتبر حالها  
وحال بلدتها ومنها وعسرها ونحوه ثم  
عيسى ابن القاسم ونقل ابن عبد السلام اعتبار  
حال الزوج فقط لا عسره انتهى **باب**  
**باب** **باب** **باب**  
شرب من الاقط وليس بغليظ فيكون للحسين  
الطري قاله في التاموس **باب** **باب** **باب**  
البار صلبه من صوابه لأن همزته أصلية  
كما في الصحاح والقاموس **باب** **باب**  
لا إلا أنه أي فأنها عليها وعليها أيضا أحزة  
متولى ذلك نفقة ثلاثة أمور على الزوج  
واحد منها فقط قاله **باب** **باب**  
عده ابن مالك في لاميته من غير صواب بل  
لم يذكره ابن مالك إلا في الإلمية ولا في التسهيل  
و**باب** وفيه لغة أخرى مستطرد  
بمعين أن هذه اللفظة هي القياس في أسماء الآلات  
وأما الأولى فببساطة كما قال **باب** **باب**  
في قول النووي أنه يضم الميم فهو خلاف قاعدة  
أن اسم الآلة مكسورة أو مفتحة أي أن القياس  
كونه بميم مكسورة وليس كذلك قال  
في التسهيل ويصاغ لالة الفعل الثلاثي مثال  
مذيق منقار أو منقعه أو منقار **باب**  
**باب** **باب** **باب**  
صرا به من عطف الآخر على الآخر أو على  
من عطف الـ على الجزى وأما كونه من  
عطف العام فغير صحيح إذ لا عموم في **باب**  
**باب** **باب** **باب**  
أن فيه عوض الضمير من المضاف إليه ولا أظنه

انقصر الاعتقاد في النكاح

Copy

sity



يجوز في العربية **وقوله** المحتمل الاضافة  
 التصديق لفاعله ان الظاهر انه من الاضافة للمفعول  
 ويشمل الموردين لانها العقل فيها لا لادام كما ذكره  
 تامله **ولما اتممت بشورتها** قوله فله منها  
 من بيعها انظر ظاهره ابدأ الذي في المعيار اول النكاح  
 عن ابن زرب ان الشورة لا تتبعها الزوجة حتى  
 يمضي من المدة ما يرى انه ينتفع بها الزوج قال  
 وقد ذكر ابن رشد فيما اظن لها التصريح فيها  
 بعد اربع سنين وهي في بيت زوجها انتهى وقال  
 ابن عرفة ابن عات عن ابن زرب ليس لها  
 بيع شورتها من ثمنها الا بعد مضي مدة انتفاع  
 الزوج بها والسنة في ذلك قليلة انتهى وقوله  
 والمراد ما دخلت به بعد فحصل قيدا فيما لا يشمل  
 ما اشترته من صداقها او من هدية مشترطة او جرى  
 بها عرف نفيا خصصار الطرقات  
 وللزوج امرها انما اشترت من لجهز حتى يسلمه اذا  
 كان الشراء من ثمنها ثم قال وان كان معها  
 كسرة من جهازها او هدية قد اشترطت عليه  
 او كانت عندهم معروفة كالشترطة لم يلزم  
 الزوج كسوتها حتى تخلعها انتهى **ان كانت**  
**سائمة ولو شابة** يفهم منه ان عدم الشابة  
 يشترط فيها ان تكون سائمة والافضل هو الاثن  
 بينها في الشابة حتى يثبت خلافه كما سن  
**فصل** والخلاف الذي اشار اليه بلوقور  
 ابن حبيب لا يحدث في خبر وجهها الى ابويها قال ابن  
 رشد راجعاً هذا الخلاف في الشابة المأمونة واما  
 المجتالة فلا خلاف انه يقتضي لها زيارة ابويها واجتهاد  
 انتهى فيوجد منه ان غير المأمونة لا يقتضي  
 خبر وجهها شابة كانت او مجتالة والمأمونة  
 يقتضي خبر وجهها الى ابويها خلاف ابن حبيب في  
 الشابة النظر **تدبر**  
 المتبطل وتدل لما لك في كتاب محمد فان حلف  
 بطلاق او عتاق ان لا يخرج يقتضي عليه في ايها  
 وامها ونحوه قال نعم اني ذلك عليه اذا حلف  
 بطلاقك فلهل تزور في كل يوم ام كل  
 الزيارة التي يجوز لها قال في كل شهر مرة او  
 مرتين فاما في كل يوم فذلك التخرج الذي

انظر خروج الشابة  
 والمعتالة

لأنه

كان في الجاهلية قبل ضرب الحجاب وقيل ان قوما  
 يقولون لما ان تزور في كل مرة مرتين فانكر  
 ذلك انتهى **ومع امينة ان اتهمها** قوله في  
 جودته وعليه اجر ثمنها من ثمنه نظر ان الظاهر ان  
 الاجرة على الابوين ويدل على ذلك ما في المعيار اول  
 النكاح عن القيد وسي من ان الابوين محولان في  
 زيارة الزوجة على الامانة وعدم الافساد حتى يثبت ذلك  
 فاذا ثبت ذلك منعا من زيارتها الا مع امينة انتهى  
 فاخذ منه ان الزوج لا يصدق في دعوى الافساد بل  
 لا بد من البينة وهو ظاهر وهو انه اذا ثبت افسادها  
 لها فلها طلاق وذلك مقتضى كون الاجرة  
 عليها وايضا زيارتها لعلها لنفسها وقد توقفت  
 على الامينة فافهم قوله بعض الشيوخ **وقوله**  
 لان الذي في النكاح ان دخول الكفار في صوابه  
 الابوين كما يدل عليه سياق كلامه **وقوله**  
 ويقر مقيد بها اذا كان الزوج حاضرا في هذه القيد  
 وقد لصاحب الشامل وتبعه  
 وظاهره ان المراد به اشترط حضور الزوج مع الامينة  
 في دخول الابوين قال **طفي** ولا معنى لكسرة طاهره  
 مع الامينة والذي في **صحيح** فان اتهمها زارها  
 في كل جمعة مرة با مينة تحضر معها انتهى فليعلم  
 وقع في نسخة الشرح من **صحيح** يحضر معها باليا  
 تجري عليه في شامكة فتأمل انتهى ولعل نقطن  
 لذلك قوله على شرط حضوره في البلد ويجوز في  
**خمس** وهو ايضا غير ظاهر لانه لما ثبت افسادها  
 لها كما تقدم عن القيد وسي منعا من الدخول  
 الا مع امينة ولا فرق بين حضور الزوج في البلد  
 وعدمه لان الحائض يقوم مقامه على ان لم  
 ار من ذكر هذا الشرط مع البحث عنه بسوى  
 صاحب الشامل ومن تبعه **ولها الامتناع من**  
**ان تسكن مع اقاربه** قوله وانظر مع خدمه  
 وجواريه وام وكده ويدل على ذلك تعارض  
 ابن رشد وغيره عدم التسكن مع اقاربه فيقول  
 ما لم يزل لها من الضرب  
 طلائعها على ما تريد ان تستره فمنهم من شانهما  
 انتهى وقد نقل في المعيار عن المازري ان ام الولد  
 لا يلزمها ان تسكن مع الوجة فتكون الزوجة

انكر ان لا يورثه  
 في زيارة الزوجة على الامانة  
 ومع القسار

Copying Sity



اخرى بالامتناع من السك في معها قاله الشيخ ابو علي  
**قوله** وانظر لو تشاورت اولا وجه هذا  
التوقف مع ثبوت الضرر **الوضيعة** قال  
المحقق الا ان يحقق الضرر فيعزلها عنهم قاله  
في الوضعية وذات الصبر والسير والتي  
شرط عتقها ذلك واما غيرهن فلا تلزمها  
السك في مع اهله وان لم يثبت ضرر فمما  
لم يثبت في البيان والنفقة **ابن عرفة وقدر**  
**بحاله من يوم** انما اشار بهذا الى ان مدة ما يقضي  
بتمجدها انما لغت بحال الزوج فقط وان  
قدرا النفقة وحسنها بحالها كما مر قال  
ابن عرفة انظر فاعلم انهم بالمدة مدة دوام  
القدر المبرور من ومدة ما يقضي بتمجدها  
من **النفقة** واجب فذكر في موضعين الاول  
قاله فاعلم ان السك في مع السنة بان الامور  
تجوز والثاني نفي النكاح وتقليبها باعتبار حال  
الزوج انتهى **قوله** او مدة ما يقضي بتجديده  
صريح في ان النكاح واجب فتولر معناه يجوز  
ان يترفع لانه غير صحيح فتأمل **والكسوة**  
**في الشتاء والصيف** عبارة الشك في نكاح الزوج لها  
كسوتها الشتاء والصيف مما لا غنى للنساء عنه في  
لبسهن ونهارهن وصيبرهن وشتاهن **عنه**  
اقرارهن واقرار الزوجين انتهى قال بعض  
المشهور في كل بلد بحسب عرف اهلهما  
وتأليفهم في اللباس ونحوه يسير الزوج ويشرف  
المراة انتهى **نفقة الولد** قوله **قوله**  
بانه غير ظاهر قال والذي وقفا عليه من  
نفسه **قوله** مدة مستقلة من الاستقلال  
لاستقلته من الاستقبال ولو لم ذلك فلا دليل  
فيه لانه غير من ميسالة نفقته انتهى  
قاله الشيخ احمد بابا فان ما قبضته على المأفية  
انما قبضته على نفسها سواء انقضت عليه من عند  
فردين لها على الاب او عذلت دينا للنفقة عليه  
الاسباب عن المأفية انما هو ما لها فتضمنه مطلقا

بدليل

بدليل تقليبهم في المستقبل بانها لم تقضها لمحققتها **ويجوز**  
**اعطاء الثمن على الزمسه** قوله **قوله**  
ليس في نه **قوله** ان المبرور من اول  
ان هذا الجواب مبني على فهمه ان بحث **ع** فاما يقدر او لا  
فهل الثمن او الامان ان المبرور من في كونه بمعنى  
المقدور وهو غير صحيح فان تقدير الاعيان او لا هو  
المتعين على كل قول من الاقوال الا ان لا يتصور  
ان يقال بتقدير الثمن او لا اذ لا يتصور في وقت  
الثمن الا بعد معرفة الاعيان لان معرفة قدر  
الثمن فزع عن معرفة قدرها كما هو واضح  
ولا معنى لتقديره في ذلك وانما بحث **ع** في  
هو الواجب على الزوج الذي يقضي عليه ان  
نظرا فاعلم ان عند غيابه ان يقضي عليه  
بالثمن ابتداء وعند المم انه يقضي عليه بالاعيان  
المبرورة لكن يجوز اعطاء الثمن فاعلم ان  
**ع** صحيح والجواب عن صحيح وتبين ذلك  
فكلا **قوله** عند قوله **قوله** انما يجب ويجوز  
ان يعطى عن جميع كوازمها ثمن الا الطعام نفقة  
قوله ان نفقة ظاهره الذي على الزوج في  
الاص **قوله** هو ما يفرض للمرأة لا امثاله وان  
للزوج ان يعطى الثمن عن ذلك وهو ظاهر  
المذهب وقوله ابن وهب هو باختيار ان  
فتر من نفقة وانما يشك في غياقه وقال  
القياس لا يكون له دفع الثمن الا برضاها  
لانه انما وجب عليه طعام وكسوة ولم يجب  
عليه ثمنه **قوله** قال اللغوي **قوله**  
وقال ابن وهب لقولنا ظاهر ان ضمير  
هو يعود على القاضي لا الزوج فيكون يعود  
القوله الرابع اي في نفي الثمن **قوله** قال  
ويدل على ذلك استصحاب القاضي انتهى  
قال **قوله** في الاول  
وان للزوج ان يعطى الثمن او يحتمل ان المراد بوضاها  
وهو الظاهر فيكون اشكال القاضي غايضا  
خاص بالثاني ويحتمل ان المراد جبراعا عليها وحيد  
فالاشكال ياتي عليها معا ولا حتم لان  
يا بيان في كلام المتعم في الثمن وادلهما هو الثاني  
في كلام ابن عرفة **قوله** الثاني هو الثالث



انكسر ما جرى  
من العمل عندنا

فيه والله اعلم **تدبير** به قال المكنى  
في محاسن الذي لا حيف عنه على الزوجين ما  
اختاره المتأخرون من فريضة الطعام في الحب  
واثمان غيره ورايهم وعليه جرى العمل عندنا  
**انتهى** قلته **وبه العمل منذ**  
**ازمان** وقول **في التنبيه** ويريد بها بعد ذلك  
ان خلا الخمره لابن عسرة عن بعض الشيوخ  
ونص **في اذاد فغت**  
النفقة للمرأة وغلا السمر في خلال المدة فغله  
ان يكملها لان المقاطعة انما كانت على  
سمر وقتها الا ان تكون الحاضنة ابتاعت  
جميع العتق في وقت فليس على الاب زياره  
وان رخص السمر ابتداء المدة وسكت الاب  
عن القيام المدة فلا شيء له لان سكوت  
على ذلك توجب ماله في الانفاذ  
على ابنته وان تكمل في خلال المدة حسب  
لما فيها نفقة مثله وان كان له ما فضل عن  
ذلك **انتهى** ببعض اصحاب **او منعت الرطى**  
**او الاستمتاع** قال في **منسج** **مساج**  
نص ابن شاهين  
الرواية المشهورة وذكر ابن بشير الاهرشي  
وعنه حكم الاجماع عليها وفيه نظر لان في  
المراتبة انها لا تسقط به المتقطر وهو الاهرشي  
ثم قال والسقوط هو اختيار التاجي والخير  
يرأس وعنه وهو مقتضى ما اذا لم تكن  
حاملاتهن فكلية صاحب الكافي وغيره انتهى  
فعزروا **لهذا الشيوع** اختيار  
عدم السقوط عن صواب انظر **طعن** وجعل  
الميم ان لم يحمل قيدا مخرة في المتقطعة  
ونص **بعد ان ذكر**  
السقوط بالنسوز قال الشيخ ابن القاسم الا ان  
تكون حاملا فتجب لها النفقة وان دخلت  
**انتهى** وقوله ابن عسرة قوله لا شافا عتق  
**وم يدر على ردها** هذا القيد يرجع لصور  
النسوز الثلاث يدل على ذلك ما نقله **عن**  
ابن زولي **واسمها ان مات** قوله **فغله** **عن**  
في **عن البرزلي** الذي يظهر من **هو ترجيح**

سقوط

يسقط النفقة بموت الحمل بسقطها وحينئذ  
قاله **ع** صواب فتأمل **كما نفشا من نفق**  
**الكسوة بعد شهر** ابن عسرة عن المتقطر  
ان اتفق بحدكم رجوع والا فريضة ابن  
رشدان ان نفق بعد النفقة نفق رجوع  
ثالثها ان كان بحدكم الاول فريضة ابن  
الماحضون ومع تشوله وتول **فجه** والثاني  
رواية محمد والثالث لسماع ابن القاسم قال ابن  
حارث اتفقوا ان من اخذ من رجل بالا يحب له  
بعضها او بعض فنهيا ثم ثبتت الحقيقة انه  
لم يكن بحدك شيء انه يريد ما اخذ **انتهى**  
بعض اصحاب **ربيت** لام ابن حارث بن جهم الاول  
والمراد بان نفقائه يبين ان له لم يكن ثم  
حل بل كان علقه او تحا كما يفتيه **صحيح**  
**وعنه** وليس المراد به نسائه واقدم لانه  
بعد تفكره تأمل وقوله **عن بعض الشراح**  
في كتاب القذف منها ما يحسن ان لا ترد  
بعد الشهر والشهرين ان قبل هذا البعض غير  
صحيح بل الذي رايت في نسخة عن عتقة بن  
التمذيك اول كتاب القذف مثل ما نقله  
**مسج** **وح** عنها بلفظ **الحسن** ان لا ترد  
بعد شهر انتهى وهو في نقل الحسن على  
قولها فان هلك في الزوجة او هلك الولد  
قبل المدة رجوع الزوج بما بقي في الحائض  
ونص **في ظاهره**  
الكسوة والنفقة وفي كتاب القذف  
الحسن في الكسوة ان لا ترد اذا مات احد  
بعد شهر انتهى ومثله في نقل المقيد فنقل  
بعض الشراح عنها لفظ الشهر والشهرين  
عن **برصوات** **بخلان موت الولد** **رجوع بكسوة**  
**قوله** وفي بعض السور لا تورق غنة الزاي  
فياخذ الاب جميعها ولا حظ منها للام وهذا هو  
مقتضى عبارة الامة في الوثائق المحررة ولا  
رفع الرجل الى زوجته المطلقة نفقة وكسوة  
فما تالبنون او اخذ لهم قبل انقضاء المدة رجوع  
حصته من مات منهم من النفقة والكسوة وان  
رقت لمسا بقى من المدة انتهى ونحوه في المفيد وابن



الفهرست و ذکره **ف** فی  
 فقال انظر هذا مع ما فی الهیة و قول ابن رشد  
 ما کسی ایکنه من ثوب فهو للابن الا ان يشهد  
 الابن ان علی وجه الامتناع ان تنفی فی الخطیئة  
 خطا و یحکم ان یوفی بحمل مال ابن رشد علی  
 غیر الکسرة الواجبة و ما قبله علی الواجبة  
 و الله اعلم **وان كانت مرضعة فایها** قال  
 الدمامی فی شرح التمهیل قد تلحق النسا الوصف  
 الذي يخص بالموث وان لم یقصد به معنی  
 الحدوث فیقال مرضعة و حاملة و حارضة  
 و طایفة و ان قصد الحدوث فاحذر و منه یوم  
 تذهل **كل مرضعة ان** **بظهور**  
**الحمل و مرکه** یتعین ان الزاویة معنی مع  
 لان المدار فی التشرور علی حرکتیه ابن  
 عسرة و فی وجوب نقطة التحمل یحرمه او  
 بوضعه و رایتان المشهوران یستبان ثم  
 رجع للاولی و قال المستطیل الذي وقع له ان کفی  
 ان یظهر حملها تحب  
 یتعینها و فی الموازیة و یحرمه فقال بعض  
 شیوخنا بهذا قول ثالث انتهى ثم ابد  
 کونه ثلاثا ثالثا بقول ابن رشد لا یظهر  
 الحمل الاقل من ثلاث اشهر و لا یحرمه الاقل  
 لیسا فی اقل من اربعة اشهر و عشر انتهى  
 فتقدمت علی الاعتماد علی الظهور و دون  
 تحريمه مقابل المشهور و قول **ولا یحرم**  
 فی اقل من اربعة اشهر و لا یحرم تحريمه

انظر ايضا في الجمل  
في اقسام منقوشة ولا يتحرك  
فقره ايضا في اقسام اربعة

انظر الولد في طرف امه  
ما يتحول له ويوضع  
امه ما يتحرك فيه



الزوج اياها جازي سوا اعتق سيدها هلها ام لا كما صرح  
به **ج** نقلا عن ابن يونس فانظره **وحلف انه**  
**انفق ليرجع** محل فقد اذا لم يكن شهيدا ولا بانه يرجع  
والا فلا يمين عليه ذكره في الوثائق المجموعة وثقل  
ابن عسرة عن المتطهر وانه يشهد عند الاتفاق ولو  
المتطهر انما يحلف الاب اذا لم يشهد عند الاتفاق ولو  
اشهد انه انما يضمن ليرجع ثم يحلف ان يوفيه ايضاً  
اعني المتطهر وانه **ذكر الرجوع فلا رجوع له حتى يحلف**  
من عقد الاتفاق **ذكر الرجوع انتهى** قال الشيخ ميارة في شرح  
انه قصيد الرجوع انتهى قال الشيخ ميارة في شرح  
الخفة وكذا يرجع اذا لم ينور رجوعه ولا عدمه  
بعد ان يحلف انه لم ينو واحدا منها لقله في المعيار  
في نوازك الاحباس اثنا جواب للعبد وسمى قال  
الشيخ المسناوي قبله **في النفقة على الصغير** كما يوهمه كلام  
العبد وسمى في النفقة على الصغير كما يوهمه كلام  
الشيخ ميارة وانما قاله في نازلة من الحسن تتعلق بما  
خصه من النظر كما يعلم بالوقوف عليه وفي  
قياس هذه على تلك ونفقة انتهى من خطه وقول  
ان يبقى مال الصغير في هذا الشرط ذكره ابن  
يونس كما في **قوله** فان تلف ذلك  
ابن يونس فيرجع في ماله ذلك فان تلف ذلك  
المال وكبر الضمي واذا ماله لم يرجع عليه شيء  
انتهى **قوله** وفي المعيار الزيت كغيره  
مثل ما في المعيار ينقله ابن سكون عن المشاور  
الا ان ثبت الا انه التزام الاتفاق على الزيت  
فلا رجوع له وانما محل الرجوع اذا انفق عليه من  
غير التزام ومقابله عدم الرجوع مطلقا ونقله  
ابن عسرة عن ابن عات وقول **قوله** الا قوله  
فلا بد من علمه وبانه يوسر نفقه نظر في هذا النظر  
فصور فان ما ذكره احدا ملة كماله لابن رشد  
ونهم **قوله** وبسر الى الولد  
في ماله ثم قال وهذا انفق وهو يقبل مال البيت  
او يسر الاك ولو انفق عليها طائفاً لا مال البيت  
ولا لابن ولا لابي ثم علم ذلك فلا رجوع له وقيل  
له الرجوع والفقولان قايما من المدونة بفعله ابن  
عسرة ثم قال الاول ظاهر قولها في الضمين  
ولا يتبع البيت شيء الا ان يكون له اموال فيسلبه  
حتى

حتى يبيع عروسته والثاني ظاهر قولها في النكاح  
الثاني من انفق على صغير لم يرجع عليه الا ان يكون  
له مال حين انفق عليه ويرجع ستم انفق عليه  
في ماله ذلك والاولى تعبد مطلقا متبدا فانكوت  
ذلك قوله واحد انتهى **قوله النفقة ان يحجز عن**  
**نفقته** تبع المصنف في قوله بالفسخ ابن الحافظ وابن  
شاس والذي في عبارة غيرهما هو التعليل وقول  
**ذكره مستقبلا** ان اراد تفسير الاصل له **قوله** وفيه  
نظر انه ينسبه لاحد وقد ذكر المسألة ابن الحافظ  
وابن شاس والتوضيح **قوله** وابن عسرة والثاني  
وابن سهر قبلهم والمتطهر وبقوله عن غيرهم وانهم  
يذكره في هذا الصلة في اخذ ذكره في ابي الطيب  
تجد السفر ولا يلزم من اطلب التعليل قاله بعض  
الشيوخ **والا ان تقوم بالاحتمار** **قوله** والارجح  
عليه ولو طلق في هذا التفصيل لا يصح مع ما مر منه في حل  
قوله والامر ان المراد والابان ثبت عشرة وانما يصح  
على ما حل به الش من التعميم كما ياتي **قوله**  
وقول الش والابان من الاتفاق انما حاصله به الش  
اعترضه **ج** بانه لا يصلح بكلام المصنف لان من لم  
يثبت عشرة وامتنع من الاتفاق والطلاق لا يلزم  
له فطلقا بل فيه التفصيل بين ان ينكر ويدعي  
العدم انما هي وتبعه **قوله** على ذلك وقيل  
غير ظاهر لان موضوع ما اذا يحجز عن النفقة  
فلا بد من كماله الفرض الملاح حتى يقع **قوله**  
الا عسرة من تأمله وابنه **قوله** وان غايته  
هذه المسألة هي التي تعرف بقطع المبراة على زوجة  
وقيل **قوله** ومعنى ثبوت العسرة هو الذي يظهر  
من قول ابن الحافظ حكم الغائب ولا مال له ظاهر  
حكم العاجز قال ابن عبد السلام يعني ان الغائب  
البعيد الغيبة وليس له مال اوله مال لا يمكن  
الوصول اليه الا بتسقية حكمه حكم العاجز  
الحاضر قال ابن عسرة قد **قوله** لا يحكم  
قوله الا بعد تسقية خلاف ظاهر قولهم انه لا يحكم  
عليها بطلاقه الا اذا لم يكن له مال بحال دون  
استقائه انتهى وما ذكره ابن عسرة نحوه لابن  
رشد في اخر رسم من سماع يحيى في طلاق السبنة  
ونص **قوله** لا يحجز الزوج في نفقته

انفق على الصغير  
نقله المسناوي



عن ثلاثة احوال معروف الملا ومعلوم العدم ومجهول  
 الحال فاما اذا كان معروف الملا فاما النسخة لعل عليه  
 على ما يعرف من ملايه ثم قال ولا خيار للمرأة في فراقه  
 كما يكون ذلك لعل في المجهول الحال ومعنى  
 ذلك اذا كان لعل مال تنفق منه على نفسها بالمال  
 تطل اقامته عنها انتهى بخ ونقله بعد ومثله  
 في ابن سلبون ونقله بالابن عبد السلام عن ابن  
 مخزون ونحوه فان كان  
 غايها معلوم الغيبة او سير او فراق فانها تطلق  
 عليه اذا ثبت عذبه قال تعصمته او جهل  
 حاله وذكر ابن مخزون انه اذا لم يكن له مال  
 حاضر او كان له مال وذوي بالانفاق وثبت ذلك  
 فان لم يكن وجه ان تطلق نفسها ولم يعتبر حال الزوج  
 في ملاه او غيره **واقامة البينة على المذكر**  
 ظاهر تقريره انه مصدر والصداب كما  
 لا انه فعل ما فعلت  
 بعض البينة كذا بالفعل الماضي المتصبر  
 بعد ان نصيب البينة على المفعول له وهو خير من  
 النسبة التي فيها واقامة البينة بالمصدر المضاف  
 المعطوف لما قبله من الفاعل بين المجهول وهو  
 بعد حلفها وعاقلة وهو من باخني انتهى والظاهر  
 تنازع الفعلين فيه كما افاده تقريره **الم**  
**تخرج عن ملكه في علمهم قولهم** في  
 علمهم يتعلق بخروج فالقيد هو الخبر من القصور  
 من الكلام وعليه بنعت الاثبات والنسب غايها  
 فاعلم من حينئذ ان خروجها عن ملكه لم يكن في  
 علمهم فهذا هو المتعين لتكوين الشهادة على يمين  
 العلم ولو جعلنا العلم طرفا لثبوت الخرج لكانت  
 على القطع وهو لا يصح في هذا على الشرع **قايمة**  
**هذا الذي حيزناه في التي شهد في قول**  
 لشهادتها ربه ملكها اي فاذا كان يشاهد  
 اجازة بغيره لان شهد بالملك احتيج الى اربعة  
 اشان لان شهد بالملك وبالحيازة واشان بوجه  
 الحيازة وان شهد بالحيازة غير شاهد بالملك  
 احتيج الى ستة اشان تحققت ذلك في غ وكلام  
**خمس** هنا فيه كمال اعتبار حال **قد ومه**  
**قول** لا حال خروجه او غير صحيح والصداب

استقاطه لان البر من انه حال خروجه كما  
 ذكره بعد فاهم **لا العود** **وجيزان** قول  
 وموسيه ابو الحسن ان ليس المراد به شارج المردونة  
 كما اوهمه كلابه بل المراد ابو الحسن كما بينه  
 نقل المواق عن المشيخي وفي **مدعي حال** **الكتاب**  
**ناوي لان** تقريره هو ما قال في الترتيب **كتاب**  
 وقيل ومذهب ابن القاسم انه لا يمين على من خشيته  
**قول** بينهما ان لا يحلف على حكم الحاكم  
 مع شاقه رجل عمن المدونة على انه يحلف  
 عيامن وهو الظاهر وهو حجة لجاز الحلف مع الشا  
 على قضا القاضى ورويه على ذلك ابن سهل  
 خلاف ما قاله بعض اصحاب سمخون وما لا بين  
 القاسم في العتبية عيامن وعبدك ان سبالة  
 عن هذا الاصل للتنازع فيه اذ قضا القاضى  
 ثابت باجتماعها عليه ثم وقع الخلاف في مقدار  
 ما فرض في كانت دعوى في مال في مقرر  
 الزوج مع عيانه وليس على لقضا كما قيل  
 انتهى وفي الى الحسن ما نص  
 ابن ريشد والمشهور ان حكم الحاكم في المال  
 يثبت بالاشهاد واليمين ثم ذكر نقل كلامه عن  
 المتقدم وباشهر ابن ريشد هو ما اشار اليه المنم  
 في الظهارات بقوله او بانه حكم له والله اعلم  
**فصل انما يجب نفقة رفيقه الظاهران**  
 الحصر منصب على جميع ما بعده اي انما يجب النفقة  
 بعد ان وجبة على هذه الاقرب والبيت والدراسة  
 والولد والوالد وحسين لا يرد عليه شيء  
 كتاب له وقول **في** انما يجب على الزوج نفقة  
 هو الذي شهده ابن ريشد على ان قال **قايمة**  
 كونه خلاف ما تقدم في زيادة القضاة المنقضي  
 ان نفقة من الخدمة على سيدة ونسب ابن  
 عريفة وفي كون نفقة الخدم على سيدة او ذمي  
 الخدمة لا يشهد ان كانت الخدمة شديدة  
 لنقل ابن ريشد والمشهد عنه ونقله القضاة  
 انتهى وقول **في** انما يجب على الخدم انتهى  
 ان زاد ابن عريفة عتبه قلنا

Copy

University







عند ما اقول... على عدم اعتباره... فقلت... مع شتمه... الخ... واحدة... الحجر... الجميع... وكذا... الترتيب... غير... ثلث... لا... لم... فان... الاب... وام... م... او... كل... فت... وع... على... معت... الت... لا... بل... والش... وم... ما... ش... تحق... م... مع... م...

فلا ابي عرفت

ال... قول... حيث... فقلت... مع... واحدة... الحجر... الجميع... وكذا... الترتيب... غير... ثلث... لا... لم... فان... الاب... وام... م... او... كل... فت... وع... على... معت... الت... لا... بل... والش... وم... ما... ش... تحق... م... مع... م...



[illegible]



المذكور علم بقدر الصفة التي كثر بها  
والتي هي المعتاد مما يلحق فاعلم ان  
الصفة لا يدخل الغفلة والى فيه  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور

فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور

فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور

فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور

فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور

فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور

فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور

فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور  
فانها من شتى في شتى الامور



الرجل راسه على يده لا يرفع يدها وجب عند ذلك  
والاول من على الصفة التي في احد  
من يديه في وجهه الى اليمين والاول من قول  
الاول من راسه الى اليمين والاول من  
الاول من راسه الى اليمين والاول من  
الاول من راسه الى اليمين والاول من

كيفية اخرى في  
**ولو ادخل يده في الماء في موضع راسه اجزله**  
وجاءه المستحب عند ان  
من موضع الى اليسار فيقول الى يسار  
مستقلة وتجد يد الماء لها سنة مستقلة وقد  
اكثر الاشياء في الراس لها سنة واحدة والاول من  
قول التثنية **يحيى غ الماء على سبيل تنبيه** تثنية  
سبابة وهي الاصبغ التي تلي الالبهام سميت بذلك  
كانوا يثنيون بها الى السبب في المخاصمة ونحوها  
ويقال لها المستبحة بكسر الباء ومذبة التثنية  
**وعلى ايهاميه** تقدم بيانهما وصورة ما ذكر ان  
الماء بيده اليمنى فيحيى غه على سبابة اليمنى  
وايهاميهما واما اجتماع في كعب اليسار فيحيى غه على  
اليمنى وايهما في يوضع بهما اذنية فيحيى غه اليسار  
للها كسر والالبهام لكسرها وهذه الكسرة  
البيضاء قوله **وارشها** خمس ذلك  
والا في الماء في  
يسخ اذنية كذا فيهما



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

DEANSHIP OF LIBRARY AFFAIRS

P.O.Box 22480, Riyadh 11495



المملكة العربية السعودية  
جامعة الملك سعود  
عمادة شؤون المكتبات

ص.ب ٢٢٤٨٠ - الرياض ١١٤٩٥

الرقم: No.:

V5

أول مرة في طرودها كانت مع الختم  
وغيرها بعد ذلك

Copyright © King Saud University



اليمين راسه على الارض واليسار يدها على الارض  
والاول من يدها على الارض واليسار يدها على الارض  
والاول من يدها على الارض واليسار يدها على الارض

كيفية اخرى في غسل اليدين  
**ولو ادخل يديه في الماء ثم رفعهما**  
**ومسح بهما راسه اخره**  
وقبالة المستحب عند ابن  
من مسح اليدين ينتقل الي مسح اليدين  
مستقلة وتجد يد الماء لها سنة مستقلة وقبالة  
اكثر الاشياء في اليدين لها سنة واحدة والاول من يدها  
فواليمين **يعني غ الماء على يمينه** تثنية  
سبابة وهي الاصبغ التي تسمى بالاهام سميت بذلك  
كانوا يفتشون بها اليدين في السبب في المخاصمة ونحوه  
ويقال لها المستقيمة بكسر الباء ومذبة التفتيح  
**وعلى يمينه** تقدم بيانهما وصورة ما ذكر ان يدا  
الماء بيده اليمنى يعني غ على يمينه اليسرى  
وايهاهما واما اجتماع فتكون اليسرى على  
اليمنى وايهاهما في وضعهما اذ يديه في  
للها كسر والاهام في هذه اليمين  
نفي قول ابن الهيثم في كتابه في المناظر  
البهية لقوله **وارشها** اغمس ذلك  
والاهام في الماء ثم  
يمسح اذنيه كما هو عليها



لمد كور على هذه الصفة التي كبر بها في البر شتى  
التي بعد العناد مما يلي فعباه

بجدة في ولايد خال الغيا والرفعة  
فقال ابن شهاب بن قيس المكي ان

الشيخ في خطه كلامه ان كلامه  
في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي  
في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي

في ما كان منه وهو في  
كلامه من ان اذكي



[illegible]



من انما لا زال على عدم النافذ وانما لم يسمع بعض  
منهم انهم قد استخرجوا من بعض النسخ انما اذا  
لم يسمع من النسخ انما اذا نشد خلد بها من تحت  
عفا من تحتها **في ربيع** بعد **في ربيع** المسمع من النسخ

ببغا فيها النبوة في العفاص والعفاصين وطول  
حل عفاصها في الرضوخ كما في  
هو على اختلافه بل في بعضه بعضه  
مثل عفاص العرب في عفاصه في بعضه

وهي الذوايب وثي يصبها بالخبيك والخبيكين واما ان  
عليه الخبيك فلا بد من حله وان مسحت عليه كذلك  
لم تكن لها وذلك اذا كثرت شعورها بصوب او شعر لم  
ان يسمع عليه لانه مانع من الاستنباع **في ربيع** بعد ان  
من مسمع اذ نبيه وانه **يفسح** **رجليه** وهو البريضة الى

وما ذكره هو من ذهب جمهور العلماء المعظمين وقيل  
في ضها المسمع وسبب الخلاف اختلاف الفراءة في قوله تعالى  
وارجلكم فقبضوا ونصبوا وعلى فراءة النصيب يكون معكم  
على اليد بين وعلى فراءة القبض يكون معكم على اليد

وعلين من ذهب الجمهور لا بد من تناوب بين يدي  
اكثر الناس من تناوب يديها قال صاحب المجمع  
ان يقال ان فراءة القبض على اليد  
اذا كان عليها فراءة القبض على اليد  
طال



رسيد العبد والحياب الغرة في الجنب  
بعضهم شهادة في غريمة من الضرب الاول بنا على ان  
مفيد للاختصاص هو النصر وقيل من الثاني بناء على ان  
التصديق وعلمه انه لا يقول لا يثبتا مع السبق اليه  
والى الضرب الثالث اشار بقوله **وان تعذر فيه ليس يحصل** فتعذر  
ان من شروط حكمه لا عقل المعنى ووجوده في محل آخر يمكن  
تعديته اليه ومن شروط حكمه **الاصل** ان لا يكون دليله شاهدا  
لحكمه **البرعي** فحيثما ينزج الحكمان **في النصر** من كتاب او سنة  
وانما الاصلان **فلبيان** فيستغنى عن القياس حينئذ لا  
لاختصاص **انما هما ليس** اولي بالأصل من الآخر كما لو استعمل  
على ربيعة البر لم يثبت مسلم الطعام بل الطعام مثلا يمتنع  
قياس الزرة عليه لان لفظ الطعام يشتملها ويستلزم حكم  
**الاصل** **الحكم** اي حكم الاصل المقيس عليه والاحتجاج  
بمنزعه الخصم له الى اثباته فينتقل الى مسألة اخرى  
وينتشر الكلام لكونها كالان لا تقاوى لدى **الخصم**  
كل وان البحث لا يعدو هما كان هو شرط هو ازال القياس  
اي القياس عليه دون **مين** وقيل يشترط الاتفاقي عليه  
يرجع للائمة **وان** يكن اتفاقي الخصم على حكم الاصل  
ثابتا **لعلتين** تركيز الخصم في **اختلاف** بالاعتبار الو  
هو قياس على البالدقة على حل الصبيته في عدم وجوب  
الزكوات بلان عدمه **الاصل** متفق عليه بيننا وبين  
الحنيفية العلة عننا كونه حلالا ومنه  
كونه حلالا صبيته **تركب الاطراف** فلا قياس على  
على الحكم المذكور يسمى مركب الاصل **انما** سلبا



على وجود العللة في الأصل أو العلى  
**حكم الأصل** وقول السبكي ومرش وخير ثبوته يعني انقياس  
 بقينا بل مذهب مالكا والظاهر كما قال ابن رشد في المقررات انه قد  
 يكون **ملحقا** اليه مقيسا على الأصل - اخر قوله **لما من اعتبار الادنى** اليه  
**اما حقا** اليه ثبوت وجوب اعتبار الادنى بل لا يعبر البناء على الابعاد  
 ولا ذوات الحكم في فرع صار اصلا يقياس عليه بعلة اخرى مستترة  
 وكذا القول في الفرع الثاني والثالث ولما كان لا بد حكم الأصل كونه  
 شرعيا (استلحق حكمه شرعا) قال المصنف **مستلحق الشرع**  
 يسكنون الياء للوزن هو **الشرع** يعني ان حكم الأصل لا بد ان يكون شرعا  
 لا لغويا ولا عقليا غير شرعي اذا استلحق حكمه شرعا بل ان كان  
 اثباته غير ذلك بناء على جواز القياس في العقليات واللغويات بلا  
 بد ان يكون حكم الأصل غير شرعي وهذا معنى قوله **غير شرعي**  
 يعني المير اليه محفوظ قال السبكي وكونه غير متعدي فيه بالقطع المحلي  
 لان ما تعدي فيه بالقطع انما يقياس على محله ما يطلب فيه القطع اليه  
 (الغير كالعقليات والقياس لا يغير اليغير) اعترض بان قد يغير اذا علم  
 حكم الأصل وما هو العللة فيه ووجوده في الفرع انتهى وعلى هذا  
 لا اعترض من المصنف فيما يظهر حيث قال **وما يقطع فيه**  
 تعديا بغير الموحدة يعني ان حكم الأصل كلف به في النقيض  
 كالعقليات ولا يكون ملحقا اليه لا يقياس على محله الا اذا اعموا  
 اليه لا ما يطلب فيه القطع بل على كل حكم **حكم الأصل** الى اخر  
 كلام المحلل والله تعالى اعلم وشرط حكمه ايضا ان لا يعبر عن  
 القياس وليس **حكم الأصل** اساسا يعني التمهيد اليه  
 اصلا يقياس عليه من حيث انه يقول عن صف القياس  
 منه ما هو والعدل عن ذلك على من سبب ما لكونه ايه حكم









الأصل معناه أي ما عمل به ليس يفعل كما عباد الرعايا  
 ومفاد ير نصب الزكاة ومفاد ير التحرود والكلمات النسوة  
 اثباته أن يفعل المعنى لكم يتعد إلى محلها  
 على العاقلة وتعلق الالاء